

حواشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء العاشر ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا بينهم ما يجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مَجْدِيَّةِ بَغْدَادِ

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صاحب المكتبة البحرية الكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الايمان ﴾

(قوله بالفتح) إلى قوله بما يأتي في المعنى إلا قوله بالنظر لوجوب تكفير ما أو ما سانه عليه وإلى المتن في النهاية إلا قوله وإن نوزع إلى مخرج وقوله وأبدل إلى وشروط الخالف (قوله لأنهم كانوا الخ) تعليل لمحدوف أي وإن سمى الخلف يمينا لأنهم الخ عبارة المعنى وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطاعت على الخلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم يمين صاحبه وسمى العضو باليمين لوقوعه قال تعالى لا أخذنا منه باليمين أي بالقوة اه (قوله فتلة قوية الخلف) من إضافة المصدر إلى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله ويرادفه الخ) عبارة المعنى والنهاية والاسنى واليمين والقسم والايلاء والخلف الفاظ مترادفة اه أي في الخلف رشدي (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) أي وإلا فالطلاق يمين أيضا وحاصل المراد انه إنما قيد هنا بقوله بما يأتي المراد به اسم الله وصفته لأن الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لا في مطلق اليمين حتى يرد نحو الطلاق اه رشدي (قوله تحقيق امر الخ) وتكون أيضا للتأكيد والاصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية وقوله ان الذين يشتركون بعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا وأخبارهم انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب رواه البخاري وقوله لا غزون قریشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله تعالى رواه ابو داود واسنى ومعنى ونهاية وفي البجيرمي عن سم ما نصه ولا يخفى انه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاصلا لان ذلك غير لازم لليمين فعمل المراد بتحقيقه التزامه وإيجابه على نفسه والتصميم على تحقيقه واثبات انه لا بد منه فليتأمل اه (قوله محتمل الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفيا أو اثباتا يمكننا كحلفه ليدخل الدار أو نمتعا كطرفة ليقطن

(كتاب الايمان)
بالفتح جمع يمين لأنهم كانوا
يضمون ايمانهم بعضها
ببعض عند الحلف راصل
اليمين القوة فتلقوية الخلف
الحث على الوجود أو العدم
سمى يمينا ويرادفه الايلاء
والقسم وهي شرعا بالنظر
لوجوب تكفيرها تحقيق
امر محتمل

﴿ كتاب الايمان ﴾

(قوله الخلف) قال المصنف في شرح مسلم ويقال الخالف بكسر اللام واسكنها ومن ذكر الاسكان ابن
السكن في اول اصطلاح المنطق اه ذكر ذلك في شرح قوله عليه الصلاة والسلام المنفق سلعتة بالخلف

تصريحهم بمراعاة الایلاء
للمين مع تصريحهم بأن
الایلاء لا يختص بالحلف
بأنه نعم مرقولهم الطلاق
لا يحلف به اى لا يطلب وان
كان فيه التحقيق المذکور
فلذا سمي يمينا بهذا الاعتبار
وحینئذ فذكر النظر
لوجوب التفكير إنما هو
ليان اليمين الحقيقية لا لمنع
الحاق ما لا تفكير فيه بها فى
التحقيق المذکور فخرج
بالتحقيق لغو اليمين الآتى
وبالمحتمل نحو لا موتن أو
لا اصعد السماء لعدم تصور
الحنث فيه بذاته فلا اخلال
فيه بتعظيم اسمه تعالى
بخلاف لا موت ولا صعدن
السماء ولا قتل الميت فانه
يمین يجب تكفيرها حالا ما لم
يقيد بوقت كغد فيكفر غدا
وذلك لهتك حرمة الاسم
ولا تردده على التعريف
لفهمانه بالاولى إذا احتمل
له فيه شائبة عذر باحتمال
الوقوع وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الحلف هاتك حرمة
الاسم لعله باستحالة البر فيه
وابدل محتمل بغير ثابت
لیدخل فيه الممكن والمتع
وأجمعوا على انعقادها
ووجوب الكفارة بالحنث
فيها وشرط الحالف يعلم بما
مر فى الطلاق وغيره بل
ومما يأتى من التفصيل

الميت صادقة كانت اليمين او كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به اه (قوله بما يأتى) أى فى المتن (قوله بنحو
الطلاق) اى كالتعلق اه ع ش (قوله غير بعيد) اى لتضمنه المنع من المحلوف عليه كتضمن الحلف بالله
كذلك اه ع ش (قوله ويؤيده) اى ما اقتضاه كلام الرافعى (قوله اى لا يطلب) او لا يكون الطلاق مدخولا
لحروف القسم اى لم تجر العادة به اه سيد عمر (قوله اى لا يطلب) كلامهم كالصريح فى ان المراد لا يصح
ان يحلف به اى على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا افعل كذا اه سم (قوله وان كان فيه) اى فى الحلف
بالطلاق (قوله وحینئذ) اى حين ان يسمى الحلف بنحو الطلاق يمينا (قوله انما هو لبيان اليمين الخ) فيه
ان ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعى وايداه مقتضاه ان الحلف بالطلاق يمين حقيقية ايضا اى شرعا إذا الكلام
فى اليمين شرعا اه سم (قوله بها الخ) اى باليمين الحقيقية والجار ان متعلقان باللاحاق (قوله فى التحقيق
الخ) ليس الكلام فى ذلك بل لا ينبغي ان يكون محل نزاع فتامله اه سم (قوله فخرج) الى المتن فى المعنى إلا
قوله لا موت وقوله حالا الى وشرط الحالف وقوله يعلم الى مكلف (قوله نحو لا موتن الخ) اى كقوله والله لا موتن
الخ اه معنى (قوله لعدم تصور الحنث فيه الخ) عبارة المعنى والاسنى لتحققه فى نفسه فلا معنى لتحقيقه ولانه
لا يتصور فيه الحنث اه (قوله بذاته) اى بالنظر لذاته وان كان يمكن الحنث فيه بالصعود دخرا للعادة فلو صعد
بالفعل هل يحنث ويلزمه الكفارة ام لا والظاهر انه يحنث وتلزمه الكفارة كما قررہ شيخنا العزبى اه
بجزمى (قوله بخلاف لا موت) هذا المثال لا يظهر الا اذا كان الماضى بمعنى المضارع كما عبر به النهاية قال
ع ش قوله بخلاف لا اموت الخ اى ويحنث به فى الطلاق حالا اه (قوله ولا صعدن السماء) اى ما لم تحرق
العادة له فيصعدا اه ع ش (قوله ما لم يقيد بوقت كغدا الخ) هذا لا يظهر بالنسبة الى المثال الاول ولو كان
بمعنى المضارع (قوله ولا تردده) اى صيغ لا موت الخ (قوله لفهمانه بالاولى الخ) فيه شىء لان الاولوية
لا تعتبر فى التعريف قطعا كما صرح به الفهرى كغيره فى الكلام على عبارة المطول فى تعريف فصاحة الكلام
اه سم عبارة السيد عمر قوله لفهمها الخ قد يقال فهمها منه بالاولى بالنظر للحكم مسلم وعدم ورودها على
التعريف محل نظر فالاولى ان يقال فى التعريف محتمل للحنث يقينا او على تقدير وهذا وان كان هو المراد
لكنه لا يدفع الا براد اه (قوله له فيه) اى للحالف فى المحتمل (قوله بخلاف هذا) اى نحو لا صعدن السماء
الخ بما يمنع فيه البر (قوله فانه) اى الحالف (قوله وابدل الخ) ببناء المفعول ومن ابدل الروض والمعنى كما مر
(قوله بغير ثابت) الباء داخلة على الماخوذ (قوله ليدخل فيه) اى فى تعريف اليمين (قوله والمتع) هذا
هو المنة صودا دخاله والا فاما يمكن داخل فى التعريف الاول ايضا (قوله على انعقادها) اى اليمين على المتع
(قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المعنى (تنبيه) اهمل المصنف ضابط الحالف استغناء بما سبق منه فى
الطلاق والایلاء وهو غير كاف والا ضبط ان يقال مكلف مختار الخ اه (قوله وهو) اى ضابط الحالف
(قوله مكلف الخ) شمل الاخرس وسياق ما يصرح به اه سم ومكره ظاهره ولو بحق ولعلمهم لم يذكروه لبعده
او عدم تصوره اه ع ش (قوله اى اسم) الى قوله وهى فى النهاية (قوله اى اسم دال الخ) ولو شرك فى حلقه
بين ما يصح الحلف به وغيره كوا الله والكعبة فالوجه انعقاد اليمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل او اطلاق

الفاجر (قوله الحلف) فاعله وقوله الحنث مفعوله (قوله نعم مرقولهم الطلاق لا يحلف به اى لا يطلب)
كلامهم كالصريح فى ان المراد لا يصح ان يحلف به اى على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا افعل كذا (قوله)
انما هو لبيان اليمين الحقيقية) فيه انها تعلم من اقتضاء كلام الرافعى فى اليمين شرعا (قوله فى التحقيق المذکور)
ليس الكلام فى ذلك بل لا ينبغي ان يكون محل نزاع فتامله (قوله لفهمانه بالاولى) فيه شىء لان الاولوية
لا تعتبر فى التعريف قطعا كما صرح به العمرى كغيره فى الكلام على عبارة المطول فى تعريف فصاحة
الكلام (قوله والمتع) ما تحقيقه (قوله وهو مكلف الخ) شمل الاخرس ويصرح به ما سياتى فى هامش قول
المصنف او لا يكلمه فسلم عليه حنث ولو كان به اور اسله او اشار اليه يداو غير ها فلا فتامله (قوله لا تنعقد
الا بذات الله الخ) (فرع) ذكر بعضهم انها لا تنعقد فيما اذا قال له القاضى قل بالله فقال تالله اذا قلنا انه

أي اسم دال عليها وأن دل على صفة معها وهي في اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانكار عليهم بانها لا تعرف إلا بمعنى صاحبة مردود بتصريح الزجاج وغيره بالاول بل صرح بذلك حبيب رضى الله عنه عند قتله بقوله وذلك في ذات الاله (أو صفة له) وستأتى فالاول بقسميه (كقوله والله ورب العالمين) أي مالك المخلوقات (٤) لان كل مخلوق علامة على وجود خالقه (والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده) أي قدرته

يصر فيها كيف شاء ومن فلق الحبة (وكل اسم مختص به) الله (سبحانه وتعالى) غير ما ذكرولو مشتقا ومن اسمائه الحسنى كالاله ومالك يوم الدين والذي اعبدته أو أسجدته ومقلب القلوب فلا تتعقد بمخلوق كني ومالك للنهى الصحيح عن الحلف بالآباء وللامر بالحلف بالله وروى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر وفي رواية فقد أشرك وحمله على ما إذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك اثم عند أكثر أصحابنا أي تبعا لنص الشافعي الصريح فيه كذا قاله شارح والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وان كان الدليل ظاهرا في الاثم قال بعضهم وهو الذي ينبغى العمل به في غالب الاعصار لقصد غالبهم به اعظام المخلوق ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقال ابن الصلاح يكره بماله حرمة شرعا كالنبي ويحرم بمالا حرمة له كالطلاق وذكر الماوردي ان للبحث

فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي جزؤه كذلك يصح الحلف به اه سم ويأتى عن ع ش ما يوافق (قوله أي اسم دال عليها) شمل نحو والذي نفسى بيده فهو اسم كما اقتضاه كلامه وصرح بعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم للاسم فلعلمها اصطلاحان اه رشيدى (قوله وهى) أي الذات (قوله وستأتى) أي في المتن (قوله فالاول بقسميه الخ) عبارة المغنى فالذات كقوله والله بجر او نصب اورفع سواء اتعمد ذلك ام لا والصفة كقوله والله رب العالمين (قوله أي مالك) إلى قوله فان لم يقصد في النهاية والمغنى لا قوله الله بعد قول المتن به وقوله غير ما ذكر إلى كاله (قوله لان كل مخلوق الخ) أي ولما سمي المخلوقات بالعالمين لان الخوعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البر ماوى ككثيرين وذهب ابن مالك إلى اختصاصه بالعقلاء (فائدة) وقع السؤال في الدرس عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو ميم ام لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد الميم بما ذكر اه ع ش (قوله ومن فلق الحبة) يؤخذ منه صحة إطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى وبه صرح بعضهم اه ع ش (قوله الله) هذا يقتضى جعل الهاء في به لاسم كياتى ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم (قوله ومن غير اسمائه الحسنى) كخالق الخلق اه بجيرى (قوله فلا تتعقد الخ) عبارة المغنى والنهاية لان الايمان معقودة بمن عظمت حرمة ولزمت طاعته وإطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تتعقد بالمخلوقات كوحق النبي وجبريل والكعبة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت والحلف بذلك مكروه اه (قوله بمخلوق كني الخ) أي بحيث تكون مينا شرعية موجبة للكفارة وإلا فهي ميم لغة وينبغى للحالف ان لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية ان لا يفعل فان ذلك قد يجر إلى الكفر لعدم تعظيمه الرسول والاستخفاف به صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله الكراهة) وفاقا للنهاية والمغنى كاسر (قوله وهو المعتمد) أي القول بالكراهة (قوله وهو الذي الخ) أي القول بالحرمة والاثم (قوله لقصد غالبهم به) أي بالحلف بغير الله (قوله اعظام المخلوق به) أي بالحلف ويحتمل ان المحلوف بمهمة ثم بالفاء وحينئذ الجار والمجرور نائب الفاعل والضمير لال (قوله وإدخاله) إلى المتن في النهاية لا قوله بناء إلى لا نافية وقوله في قوله يختص بالله وقوله مر إلى واوردوا لانها عكست ما عر اه الشارح إلى المتن والروضة (قوله في حله) أي المتن حيث قدر لفظة الجلالة (قوله وبه يندفع) أي بجواز الامرين (قوله تصويب من حصر) من اضافة المصدر إلى فاعله وقوله للبت بان معناه الخ الجاران متعلقان بالتصويب وقوله وإفساد الخ معطوف عليه (قوله بان معناه يسمى الله به الخ) أي لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح في حل المتن تكلف

ناكل وفيه نظر بل الوجه انعقادها وإن قلنا بنسكوله فليراجع (قوله مختص به الله) هذا يقتضى جعل الهاء في به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا ان يكون لفظ الله بدلا من الهاء فلا ينافى انها لله فليتاامل ثم رايت ما باتى وفي هامشه (قوله فلا تتعقد بمخلوق كني ومالك الخ) (فرع) شرك في حلفه بين ما يصح الحلف به وبغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد الميم وهو واضح ان قصد الحلف بكل او اطلق فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذي جزؤه كذلك يصح الحلف به (قوله بان معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره) أي لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح في حل المتن تكلف لا داعى اليه إذا المتبادر ليس إلا رجوع

التحليف بالطلاق دون القاضى بل يعزله الامام ان فعله وفي خبر ضعيف ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استحلف به الا منافق لا وإدخاله الباء على المقصور بناء على ما تقرر في حله الذي سلكه شارح لا ينافيه إدخاله لها في الروضة على المقصور عليه في قوله يختص بالله لما مر انها تدخل على المقصور والمقصور عليه وبه يندفع تصويب من حصر دخولها على المقصور فقط للبت لان معناه لا يسمى بغير الله وهو المراد وافساد ما في الروضة بأن معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره وليس مرادا ومراد اول القسم والنشوز ما يوضح ما ذكرته

لاداعي اليه اذ المتبادر ليس الارجوع الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في الروضة اه سم **(قوله)** واورد على المتن اي على قوله لا تنعقد الا بذات الله تعالى الخ اليمين الغموس اي فانها بذات الله الخ ولم تنعقد اه سم **(قوله)** وهي ان يحلف الخ عبارة الروض مع شرحه والمغني فان حلف كاذبا عالما بالحال على ماض فهي اليمين الغموس سميت بذلك لانها تعمس صاحبها في الاثم او في النار وهي من الكبائر كما ورد في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان الاية وتعلق الاثم لا يمنع وجوبها كفي الظاهر ويجب التعزير ايضا اه **(قوله)** الاخير وهو قوله بذات الله وقوله الاول هو الانعقاد اه ع ش **(قوله)** على ان جمعا متقدمين الخ او اشار الشهاب الرملي الى تصحيح هذا في حواشي شرح الروض وذكر صور اظهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في انعقادها وان قال من الاصحاب انها غير منعقدة لم يرد ما قاله ابو حنيفة انها لا كفارة فيها وانما اراد انها ليست منعقدة انعقادا يمكن معه البر والحنث لان انعقادها مستعينة لليمين من غير امكان البر واطال في ذلك فليراجع اه رشيدى **(قوله)** قالوا بانعقادها اي اليمين الغموس وهو اي انعقادها والمعمد وتظهر فائدة ذلك في التعاليق اه ع ش ومرة انفا عن المغني والروض وشرحه والشهاب الرملي اعتماده ايضا **(قوله)** ظاهرا الى قوله واستشكل في المغني الا قوله والمصور وقوله غالباً الى قول المتن وحروف القسم في النهاية الا قوله ثم رايت الى ويقع وقوله ولو سلم الى المتن وقوله والافرض الى المتن وقوله وما في معناها مامر وقوله ثم رايت الى وبالقرآن وقوله وان نازع فيها لاسنوى وقوله كما قاله الخطابي وغيره **(قوله)** يعني اشار به الى بعد التفسير عبارة المنهج مع شرحه الا ان يريد به غير اليمين فليس يبين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كاصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق والايلاء ظاهر ابتعاق حق غيره به يشمل المستثنى منه ما لو اراد بها اي بالاسماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهر ولا باطنا لان اليمين بذلك لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به اليين مؤول بذلك اوسبق قلم اه وقوله مؤول بذلك اي بارادة غير الله بها اوسبق قلم اي ان ابقيناه على ظاهره **(قوله)** لم ارد بما سبق الخ ويمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به اه سم **(قوله)** في نحو بالله الخ اي من كل حالف بما يدل على ذاته تعالى فقط او مع صفته وليس المراد بنحوه الحالف بما يدل على الذات فقط واحترز بذلك عن قوله بعد دون طلاق الخ اه ع ش **(قوله)** اردت بها اي بالصيغة المذكورة **(قوله)** ثم ابتدأت الخ راجع لكل من قوله كبا لله او والله الخ وقوله او وثقت الخ **(قوله)** فانه يقبل ظاهرا اي حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة يدل على قصده اليمين لم يصدق ظاهره مغني وروض مع شرحه **(قوله)** لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق عبارة المغني والروض مع شرحه وانما قبل منه هنا اي في الحالف بما يختص به تعالى ارادة غير اليمين بخلاف الطلاق والعناق والايلاء لتعلق حق الغير به ولان العادة جرت باجراء الفاظ اليمين بلا قصد بخلاف هذه الثلاثة فدعوا فيها بخالف الظاهر فلا يصدق اه **(قوله)** دون طلاق وايلاء الخ صورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق **(قوله)** بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق الخ يعني ان ما ذكرهنا لا ياتي نظيره في الطلاق وما بعده كما في ابوابها فلو قال مثلاً انت طالق وقال اردت ان تدخل الدار لا يقبل ظاهرا رشيدى بل اردت به حل الوثاق مثلاً وان يقول لعبيده انت حر ثم يقول لم ارد به العتق بل اردت به انت كالحر

الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كافي الروضة **(قوله)** واورد على المتن اي قوله لا تنعقد الا بذات الله **(قوله)** اليمين الغموس اي فانها بذات الله الخ ولم تنعقد **(قوله)** وهي ان يحلف على ماض كاذبا بالخ عبارة الروض فان حلف كاذبا عالما على ماض فهي الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان ثم قال ويجب فيها التعزير ايضا انتهى **(قوله)** يعني لم ارد بما سبق يمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به **(قوله)** فانه يقبل ظاهرا كما في الروضة واصلها لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلاء الخ عبارة الروض ويصدق

واورد على المتن اليمين الغموس وهي ان يحلف على ماض كاذبا عالما فانها يمين بالله ولا تنعقد لان الحنث اقترن بها ظاهرا وكذا باطنا على الاصح ويرد بانه اشتباه نشامن وهم ان المحصور الاخير والمحصور فيه الاول وليس كذلك بل المقرر ان المحصور فيه هو الجزء الاخير فانعقادها هو المحصور واسم الذات او الصفة والمحصور فيه فعنا كل يمين منعقدة لا تكون الا باسم ذات او صفة وهذا حصر صحيح لان كل ما هو باسم الله او صفته يكون منعقد افتداه على ان جمعا متقدمين قالوا بانعقادها ولا يقبل ظاهرا ولا باطنا **(قوله)** لم ارد به اليمين يعني لم ارد بما سبق من الاسماء وصفات الله تعالى لانها نص في معناها لا تحتمل غيره اما لو قال في نحو بالله او والله لافعلن اردت بها غير اليمين كبا لله او والله المستعان او وثقت او استعنت بالله ثم ابتدأت بقولي لافعلن فانه يقبل ظاهرا كما في الروضة واصلها لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلاء وعق

فلا يقبل ظاهر التعلق حق الغير به (وما) (٦) انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالباً وإلى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق)

والمصور والجبار والمتكبر والحق والقاهر والقادر (والرب تنعقده اليين) لانصراف الاطلاق اليه تعالى وال فيها للكمال (إلا أن يريد بها) (غيره) تعالى بأن أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما لو أراد بها غيره لأنه قد يستعمل في ذلك كرحيم القلب وخالق الكذب واستشكل الرب بال بانه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحاقه بالاول ويرد بان اصل معناه يستعمل في غيره تعالى فصح قصده به وال قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء ذلك القصد (وما استعمل فيه وفي غيره تعالى) (سواء كالتسبيح والموجود والعالم) بكسر اللام (والحي) والسميع والبصير والعليم والحليم والغني (ليس يمين الابنية) بان أرادته تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق لأنها لما أطلقت عليهما سواء اشبهت الكينيات والاشترائك إنما يمنع الحرمة والتعظيم عند عدم النية ثم رايت ابن ابي عصرون اجاب به ويقع من العوام الخلف بالجناب الرفيع ويريدون به الله تعالى مع استحالة عليه إذ جناب الانسان فناء داره فلا يعقدون نوى به ذلك كما قاله ابو زرعة لان النية

في الخصال الحميدة مثلاً وأن يولى من زوجته ثم يقول لم أرد به الا بلاءه بحجري عن العشاوى والاولى أن يصور بنحو على طلاق زوجته لا فعلته او لا فاعله كذا (قوله فلا يقبل ظاهراً) مفهومه كشرحي المنهج والروض انه يقبل منه باطنا اه عش (قوله غالباً) محترز قول المصنف الا في سواء (قوله وإلى غيره بالتقييد) ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقاً فيانظر ما الذي احتترز عنه بقوله غالباً ولعله ما ذكره بعد قوله وما استعمل فيه وفي غيره الخ ومع ذلك فيه شيء اه عش اي لان المصنف ذكر أن اليين تنعقده فلا يصح أن يكون محترزاً واجباً بانه لما قيده بقوله الابنية وكان الاول شاملاً للاطلاق صح ان يكون محترزاً اه بحجري (قوله وال فيها للكمال) اي للالعموم ولا للعهد قال سيويه يكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل تريد الكامل في الرجلية وكذا هي في اسماء الله تعالى فاذا قلت الرحمن اي الكامل في معنى الرحمة والعالم اي الكامل في معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معنى (قوله بها) اي بالاسماء المذكورة ولكن الانسب لقول المتن به ولقوله الا في لانه قد يستعمل الخ التذكير (قوله بان اراده تعالى الخ) هذا بيان لمنطوق الاستثناء وقوله بخلاف الخ بيان لمفهومه (قوله لانه قد يستعمل الخ) اي فيقبل ولا يكون يمينا لانه الخ اه معنى (قوله في ذلك) اي في حق غيره تعالى مقيداً اه معنى (قوله بالاول) اي بما اختص به تعالى (قوله يستعمل في غيره) يعني يصدق على غيره تعالى (قوله قصده) اي الغير اه عش (قوله بكسر اللام) الى قوله وال اشتراك في المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اي ولو مع غيره كان اراد بالعام الباري تعالى وشخصاً اخر كالنبي او غيره اه عش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله اشبهت الكينيات) اي فاحتاجت إلى النية (قوله وال اشتراك) اي بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله) وينبغي ان مثله في الحرمة ما لو قصد بذلك النبي ﷺ اه عش وفيه وقفة لظهور الفرق (قوله إذ جناب الانسان الخ) اي ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده او أطلق وإن كان عامياً لكنه إذ أصدر عنه يعرف فان عاد إليها يعزز ومثله في امتناع الاطلاق عليه ما يقع كثير من قول العوام انكملت على جانب الله تعالى او الحلة على الله كما تقدم في الحقيقة اه عش (قوله فلا تنعقدون نوى الخ) سند كره عن قريب خلافة اه سم (قوله ولو سلطنا الخ) غاية (قوله والثاني) عطف على قوله فالاول بقسميه (قوله الذاتية) الى قوله وإن نازع في المعنى لا قوله فان اريد الى وعلم وقوله ما لم يرد الى وبالقرآن (قوله الذاتية) اخرج الفعلية كالحلق والرزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعي واخرج السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض

حيث لا قرينة إن قال لم أقصد ولا يصدق في الطلاق والعناق والابلاء اه (قوله فلا تنعقدون نوى) سياق في هامش الانية خلافة (قوله والصفة كوعظمة الله وعزته الخ) قال الزركشي المراد ان يكون ميئاً على جواز اطلاقه والاشعري قال بالمنع وفصل القاضي ابو بكر وغيره بين ما يوهن نقصاً فيمتنع وما لا يوهن فيجوز ثم قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى ازلياً وانه واجب الوجود وهي كالزائد على الذات ومنها السلية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم ار فيها شيئاً والظاهر انعقاد اليين بها لانها قديمة متعلقة بالله اه ثم قال وانه اي وفي كتب الحنفية أنه لو قال بسم الله لافعلن فهو يمين ولو وصفه الله فلا لان الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله انزلت من عنده السور قال الرافعي وذلك ان تقول إن قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا إن جعلنا الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن ميئاً الا ان يريد الوصف اه وعبارة الرافعي في اخر الباب وان بعضهم اي الحنفية قال لو قال بسم الله لافعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا لان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله الذي انزلت من عنده السور ولك أن تقول إذ قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صلة وإن اراد بالاسم التسمية لم يكن ميئاً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون ميئاً إلا ان يريد الوصف اه وكانه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواسف ولعل قول الزركشي السابق ولو وصفه الله محرف عن ولو قال وصفه الله (قوله

لا تؤثر مع الاستحالة ولو سلطنا أن الرفيع من أسمائه تعالى لكن بناء على اخذها من نحو رفيع الدرجات ومر ما فيه في الردة (و) الثاني ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية

لكن بحث الزركشي الانعقاد بها لانها قديمة متعلقة به تعالى اه رشيدى (قوله كو عظمة الله الخ) قال الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى ازليا وانه واجب الوجود منها السلية ككونه ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض ولا فى جهة ولم ار فيها شيئا والظاهر انعقاد اليمين بها لانها قديمة متعلقة بالله تعالى اه وقال الرافعى وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لا فعلن كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله فلا والله ان تقول لاذ قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله وكذا ان جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً الا ان يريد به الوصف اه وكأنه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف وقال ابن الصباغ فى فتاويه لو قال وقدر الله يكون يميناً لقوله تعالى وما قدره الله حق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعى فيمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان ينويه فيكون قال وبه اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعل او ذات اه سم بحذف (قوله فى الكل) عبارة المغنى فى الستة (قول المتن يمين) خبر عن قول الشارح والثانى وما بينهما اعتراض ومع ذلك فقول المصنف يمين لا حاجة اليه من أصله لاستفادته من قوله أو لا لا تتعقد الا بذات الله تعالى او صفة له بل فيه قلاقة اه ع ش (قوله منع قول الناس) نائب فاعل اخذ (قوله ورد الخ) عبارة المغنى ومنع القرأى ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود بمجرعها اه (قوله هى المجموع الخ) فيه شيء اه سم عبارة ع ش هذا قد يخالف ما تقدم من جعل الصفة فى مقابلة الذات مع تفسير الذات بانها مادل على الذات ولو مع الصفة اه عبارة القليوبى وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته اى لفظ عظمة الى الله تعالى لان الكل لا يضاف لجزءه وايضا المعبود الذات المنتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه (قوله او مجرد الصفة فمتنع) ولقائل ان يقول ينبغى عدم المنع وان اريد مجرد الصفة ما يرد باللام التعدية للتواضع له لاحتمالها معنى العلة اى تواضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التواضع لذاته قلنا وتصفاة تامله اه سم عبارة السيد عمر قديقال يحتمل ان يكون لام اعظمته للغاية لا صلة للتواضع فمعمول التواضع محذوف للعلم به تقديره له فحينئذ فلا محذور وان كان خلاف الاولى من جعل الذات هى المنشأ فليتامل على ان حمل التواضع على العبادة ليس بمتعين اه (قوله حكم الاطلاق) اى فى قولهم سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ع ش (قوله مما فسر الخ) اى فى قول المصنف والصفة كو عظمة الله الخ (قوله ان المراد بالاسم) اى فى قول المصنف وكل اسم الخ (قوله من صفة ذاته الخ) والفرق بين صفى الذات والفعل ان الاولى ما استحقه فى الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال يقال عالم فى الازل ولا يقال رازق فى الازل اتوسعا باعتبار ما يؤول اليه الامر اسنى ومغنى (قول المتن الا ان ينوى الخ) قال الزركشى علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لا تتعقد بها اليمين وبه جزم الرافعى قال وبمثله اجاب الامام فى واحياء الله واطلق الجمهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف فى الخصال بانها تكون يميناً اذ انواها اه ثم قال فى كتب الحنفية ولو قال وسلطان الله فهو يمين ان اراد به القدرة وان اراد المقدور فلا قاله الرافعى أو اخر الباب وبه نقول وانه لو قال ورحمة الله وغضبه لم يكن يميناً قال الرافعى يشبه ان يقال ان اراد النعمة و اراد العقوبة فهو يمين وان اراد الفعل فلا قلت

وهى (كو عظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلوه وقدرته ومشيئته) و ارادته والفرض أنه أتى بالظاهر بدل الضمير فى الكل (يمين) وإن أطلق لأنه تعالى لما لم يزل موصوفاً بها أشبهت أسماء المختصة به وأخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحان من تواضع كل شيء لعظمته لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد إلا الذات ورد بان العظمة هى المجموع من الذات والصفات فان اريد بذلك هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق ويظهر انه لا منع فيه وعلم بما فسر به الصفة أن المراد بالاسم جميع الاسماء الحسنى التسعة والتسعين وما فى معناها مما مر سواء اشتق من صفة ذاته كالسميع أو فعله كالحالق) إلا ان ينوى بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور

وبالعظمة وما بعدهما ظهور آثارها كان يزيد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون يمينا لان اللفظ محتمل لك (٨) وتنعقد بكتاب الله ونحو التوراة المبرد الالفاظ كما هو ظاهر ثم رأيت الزركشي قال لو حاق المسلم

بأية منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة تنعقد يمينا لانه كلام الله ومن صفات الذات قاله القاضي وينبغي ان تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يحرم على المحدث مسهوه هل تبطل الصلاة بقراءته والصحيح لا يحرم وتبطل به بقوى عدم الانعقاد اه ويرد تخريجه بان المدار هنا على المعنى وهو كلام الله النفسى بلا شك وثم على الالفاظ ولا حرمة لها بعد نسخها فالوجه ما ذكرته من الانعقاد ما لم يرد اللفظ وبالقرآن ما لم يرد به نحو الخطبة وبالمصحف ما لم يرد به ورقه وجلده وإن نازع فيه الاسنوى لانه عند الاطلاق لا ينصرف عرفا لما فيه من القرآن ومنه يؤخذ انه لا فرق بين أن يقول والمصحف أو وحق المصحف (ولو قال وحق الله) أو وحرمة لا فعلن أو ما فعلت كذا (فيمين) وإن أطلق لغلبة استعماله فيها ولان معناه حقيقة الالهية نعم قال جمع لا بد مع الاطلاق من جر حق ولا كان كناية ويفرق بينه وبين ما يأتي انه لا فرق بين الجرو وغيره بان تلك صرائح فلم يؤثر فيها الصرف بخلاف هذا كما

الشارح كالنهاية والمعنى قول المصنف والصفة بالذاتية (قوله وبالعظمة وما بعدهما ظهور آثارها) لانه يقال عانت عظمة الله وكبرياءه ويشار إلى أفعاله سبحانه وتعالى وقديره بالجلال والعزة والكبرياء ظهور أثرها على المخوقات اه معنى (قوله كان يريد الخ) عبارة النهاية والمعنى وكان الخ بالهطف (قوله فلا يكون الخ) تفريع على المتن (قوله ونحو التوراة) كالا نجعل اه نهاية (قوله تخريجه) أي الزركشي (قوله هنا) أي في اليمين وقوله ثم أي في حرمة المس وبطلان الصلاة (قوله وبالقرآن الخ) حطف على قوله بكتاب الله الخ (قوله ما لم يرد به نحو الخطبة) أي أو الالفاظ والحروف أخذنا مما تقدم في قوله وكان يريد الكلام الخ اه عش (قوله نحو الخطبة) أي كاصلاة اه معنى (قوله لا ينصرف عرفا لما فيه الخ) وقد يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه ونصية التخصيص ما لم يرد به ورقة الخ الخ عند الاطلاق وكذا عند إرادة الحروف وههنا محالف ما ندع في كلام الله ما ذكره هنا مجرد تمثيل اه عش (قوله ومنه) يؤخذ الخ يتأمل وجه الاختلاف من اين اه عش (قوله انه لا فرق الخ) وله له أي الفرق إن حق المصحف ينصرف عرفا إلى ثمنه الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه إنما ينصرف لما فيه من القرآن اه عش (قوله وحق المصحف) كذا في اصل اشرح رحمه الله تعالى اه سيد عمر أي وكان ينبغي ووحق المصحف (قوله وإن أطلق) إلى قوله وإن اعترض في المعنى لإلا قوله ويفرق إلى المتن (قوله وإن أطلق الخ) عبارة المعنى إن نوى اليمين تطعا وكذا إن أطلق في الاصح لغلبة استعماله في اليمين فنزل الاطلاق عليه اه (قوله) ولان معناه حقيقة الالهية لان الحق ما لا يمكن وجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه معنى (قوله ولان معناه وحقيقة الالهية) عبارة الجلال لغلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الالهية اه رشيدى (قوله وحقيقة الالهية) خبر ان (قوله قال جمع الخ) معتمدا اه عش (قوله لا بد مع الاطلاق الخ) قضيته انه مع النية لا يتعين الجرح اه سم (قوله ولا كان كناية) عبارة المعنى فان رفع الحق أو نصب فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والالهية فليس يمين الالبية اه (قوله وبين ما يأتي) أي في شرح كتاب الله والله وتالله (قوله بان تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين احدهما انه اشهر ان الصريح يقبل الصرف ففي تفريع فلم يؤثر الخ بحث والثاني ان ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك ففي قوله بخلاف الخ بحث ايضا وقد يجاب عن الثاني بأن المراد بالصرائح النصوص لا مقابل الكنايات فليتأمل (قاعدة) في فتاوى السيوطي مسألة رجل حلف يشهد الله أو يشهد الله أو اضاف قوله وحق هل تنعقد يمينا وتلزمه الكفارة إذا حنت ام لا وما إذا حلف بالجنب الرفيع وأراد به الله تعالى الجواب لا نقل عندي في ذلك والذي يظهر في شهد الله ويشهد الله أنه ليس يمين وفي الاذكار للنووي ما يشهد لذلك فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يتورع عن اليمين فيعدل إلى قوله شهد الله فيقع في اشد من ذلك من حيث انه نسب إلى الله انه شهد الشيء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا الوضوء اليه قوله وحق شهد الله إلا ان اراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله أي علمه فيكون والحالة هذه يمينا لانه حلف بالعلم واطلاق الفعل وإرادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفعهم وإذا حلف بالجنب الرفيع وأراد به الله تعالى فهو يمين بلا شك اه وتقدم انفاع ابن زرة خلاف ما قاله في الجنب الرفيع اه سم بخذف (قوله صرائح)

وكلام ابن سراقه يحالفه لكن ينطبق عليه كلام الخفاف السابق اه فليتأمل ما المراد بالنعمة والعقوبة وما المراد بالفعل (قوله نعم قال جمع لا بد مع الاطلاق من جر حق الخ) قال في الروض وإن قال وحق الله بالرفع أو النصب فكناية اه (قوله ايضا قال جمع لا بد مع الاطلاق) قضيته أي مع النية لا يتعين الخبر (قوله) بان تلك صرائح الخ قد يناقش فيه بوجهين احدهما انه اشهر ان الصريح يقبل الصرف ففي تفريع فلم

قال (إلا أن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا قطعا لانه يطلق عليها قضية كلامهم الاتي في دعاوى أن الطالب أي الغالب المدرك للملك صرائح في اليمين واعتراض بان أسماء الله تعالى توقيفية على الاصح ولم يرد شيء منها فلا يجوز إطلاقها عليه كما قاله الخطابي وغيره وإن اعتذر عنهم بأنهم إنما استحسنوها لما فيها من الجلال والردح اه انه من اليمين المبرور ويحجب بانهم جرو في ذلك على مقابل

أى فى اليمين (قوله المشهورة) الى قوله بل هو الاصل فى النهاية لا قوله وزيد الى وبدأ (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالألف الممدودة وهاء التذنية اه شو برى (قوله واحدة) الى قوله ويظهر فى المغنى لا قوله اى الى وبدأ (قول المتن كباية ووالله الخ) ولو قال له القاضى قل والله فقال تالله بالمشناة او الرحمن لم يحسب يمينا لمخالفته التحليف وقضية التعليل انه لا يحسب يمينا لو قال له قل تالله بالمشناة فقال بالله بالمشناة او قل بالله فقال والله وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن بعضهم مانص وفيه نظر بل الوجه انعقادها وان قلنا بنكوله فليراجع اه (قوله فيه) اى القسم (قوله جرح الخ) لفظ الجلالة (قوله وزيد الخ) عبارة المغنى وزاد المحاملى والشيخ ابو حامد على الثلاثة الألف بدل الهمزة وسبأى انه كناية اه (قوله وهو الله) كان فى اصله الف قبل الجلالة فكشطت فليتامل فان الظاهر انه غير سديد ثم رأت الراعى شارح الالفية نقل عن بعض مشايخه ان حروف الجر خمسة اقسام قسم على حرف كالباء واللام وقسم على اقل من حرف واحد وذلك قطع همزة الوصل فى القسم باللفظة المعظمة نحو قالت الله لا فعلن كان الف ووصل فلما اقسام به قطع وصار يثبت وصلا بعدما كان لا يثبت وصلا فزادت فيه صفة وهى اقل من حرف اه سيد عمر (قوله المحذوف) الاولى التنكير (قوله انها مبدلة منها) اى كفى تراث فان اصله وارث اه بغير مى (قول المتن وتختص التاء بالله) لان الباء لما كانت الاصل فى القسم والو بدل منها والتاء بدل من الواو ضاق تصرفها عن البديل والمبدل منه فلم يدخل على شئ مما يدخلان عليه سوى اسم الله قال تعالى تالله تفقد تذكر يوسف قال ابن الحشاش ان التاء ان ضاق تصرفها ولم تدخل الاعلى اسم واحدة قد بورك لها فى اختصاصها بالشراف الاسماء واجاها اه معنى (قوله وتالرحمن) وتحياء الله اه نهاية (قوله الابنية الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارته فلا تدخل على غير لفظ الله اى لغة ولا يقال تربك وقال ابن مالك حكى الاخفش ترب السكبة وهو شاذ واما من جهة الشرع فانه لو قال تالرحمن او الرحمن انعقدت يمينه كما قاله البلقينى وغاياته انه استعمل شاذ اذ افان اراد غير اليمين قبل منه وكذا لو قال بالله بالمشناة او والله لا فعلن كذا ونوى غير اليمين كوثق بالله او اعتصمت او والله المستعان لم يكن يمينا اه وهى صريحة فى ان الاطلاق كالكناية وفى انه لا فرق بين المسموع وشذوذ او غيره فى الانعقاد (قوله بهما) اى ترب السكبة وتالرحمن اى ونحوهما وان لم يسمع كما مر انفاعن المغنى (قوله

الاصح للمصلحة المذكورة
(وحروف القسم) المشهورة
(باء) واحدة (وواو تاء)
فوقية (كباية ووالله وتالله)
فهى صريحة فيه جراً وانصب
أورفع أو سكن لان اللحن
لا يمنع الانعقاد وزيد رابع
وهو الله أى بناء على أن
الألف هى الجارة اما على
الاصح ان الجار المحذوف
وتلك عوض عنه فلا زيادة
وبدا بالباء لانها الاصل فى
للقسم لغو الاعم لدخولها
على المظهر والمضمر ثم
بالواو لقربها منها خجرا بل
قبل لانها مبدلة منها ولانها
اعم من التاء لانها وان
اختصت بالمظهر تعم الجلالة
وغيرها ولا نه قيل ان التاء
بدل منها (وتختص التاء)
الفوقية (بالله) اى بلفظ
الجلالة وشذرب السكبة
وتالرحمن ويظهر انها لا
تنعقد بهما الابنية فمن اطلق
الانعقاد

يؤثر فيه الخ بحث والثانى ان ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث
ايضا لا يقال المراد نبي صراحته عند عدم الجر لاننا نقول لما رايت التفاوت بينهما فى الجر وغيره على الصراحة
وعدهما وجب ارادة صراحتهما وعدمهما باعتبار انفسهما مع قطع النظر عن الجر وغيره والام يتات ذلك
الترتيب وقد يجاب بان واحدا من الوجهين انما يراد لو اراد الصراحة فى اليمين وليس كذلك بل المراد صراحة
اللفظ المقسم به فى معناه وفيه نظر الا انه لو كان كذلك لزم توقف اليمين على انه ينوى به معناه وكلام المصنف
صريح فى خلافه لانه لم يستثن ارادة العبادات فدخل الاطلاق نعم قد يجاب بان المراد بالصراحة المنصوص
لامقابل الكنايات فليتامل (فائدة) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او
اضاف قوله وحق هل ينعقد يمينه وتلزمه الكفارة اذا حث ام لا وما اذا حلف بالجناب الرفيع و اراد به الله
الجواب لا نقل عندى فى ذلك والذى يظهر فى شهد الله ويشهد الله انه ليس بيمين وفى الاذكار للنووى ما يشهد
لذلك فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يتورع عن اليمين فيعدل الى قوله شهد الله فيقع فى اشد من ذلك من
حيث انه ينسب الى الله انه شهد الشئ وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا الوضيم اليه قوله وحق شهد الله الا ان
اراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله اى علمه فيكون والحالة هذه يمينا لانه حلف بالعلم واطلاق
الفعل و ارادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اى يوم نفعهم و اذا حلف بالجناب الرفيع
واراد به الله فهو يمين بلا شك وتقدم فى الصفحة السابقة عن اى زرة خلاف ما قال فى الجناب الرفيع بالله
بالتحية قال فى شرح الروض ووجه كونه يمينا بحذف المناهى وكانه قال يا قوم اوبارجل ثم استأنف اليمين
اه اذ حكمها واحدا قد يقتضى انه كناية مع المدفخالفه ظاهر قوله السابق وزيد رابع الخ من انه صريح

بها وجعله واردا على كلامهم فقد ابعديو كفى في احتياجه للنية شذوذ ومثلها بالله بالتحية وفاته بالفاء والله بالاستفهام قيل صوابه ويختص
الله بالتاء لان الباء مع فعل الاختصاص انما تدخل على المقصور فيقتضى أن الجلالة لا تدخل عليها الواو والباء وهو مناقض لما قدمناه وليس
في محله لما مر انما تدخل على المقصور (١٠) عليه أيضا بل هو الاصل السالم من المجاز والتضمن كما مر (ولو قال الله) مثلا لافعلن كذا ويجوز

مد الالف وعدمه اذ حكمها
واحد (ورفع او نصب او
جر) او سكن او قال اشهد
بالله او لعمر الله او على عهد
الله وميثاقه وذمته وامانته
وكفالاته لافعلن كذا
(فليس يمين الانية)
للقسم لاحتماله لغيره احتمالا
ظاهر او لا ينافيه في الاولى
صحة ذلك نحو اذا الجر بحذف
الجار وابقاء عمله والنصب
بنزع الخافض والرفع
بحذف الخبر أى الله احلف
به والسكون باجراء
الوصل مجرى الوقف على
ان هذه كلها لا تخلو من شذوذ
بل قيل الرفع لحن لكنه غير
صحيح كما تقرر وقيل يفرق
بين نحوى وغيره ويرد بان
حيث لم ينو اليمين ساوى
غيره في احتمال لفظه وبه
يتشديد اللام وحذف الالف
لغو وان نوى بها اليمين لان
هذه كلمة غير الجلالة اذ هي
الرطوبة ذكره في الروضة
وهو متجه وان اعترض معنى
ونقلا لانا وان سلمنا انها امة
هي غريبة جدا في الاستعمال
العرفي فلا يعول عليها وزعم
انها شائعة والمراد منه
شيوعها في السنة العوام
كما صرح به غير واحد

وجعله) أى الانعقاد وكذا ضمير في احتياجه (قوله شذوذ) المناسب للتثنية (قوله ومثلها) إلى قوله اه في
المغنى لا قوله له والله إلى صوابه والا انه ابدل صوابه وكان الاولى (قوله بالله بالتحية) وجد كونه يميناً بحذف
المنادى وكأنه قال يا قوم اوبارجل ثم استأنف اليمين اسنى ومغنى (قوله وآله بالاستفهام) يغنى عنه قول
المصنف الاتى ثم رايت ما ياتى عن الرشيدى فلا يغناه (قوله فيقتضى) أى تعبير المصنف (قول المتن ولو قال
الخ) عبارة المغنى ولو حذف الخالف حرف القسم وقال آله همزة الاستفهام وبدونه اه (قوله مثلاً) إلى قوله
وبله في النهاية لا قوله على ان إلى وقيل (قوله مثلاً) عبارة المغنى والروض مع شرحه وقول الخالف لاها الله
بالمند والقصر كناية ان نوى اليمين فيمين ولا فلا وإن كان مستعملاً في اللغة لعدم اشتهاه وقوله وايم الله
بضم الميم اشهر من كسرها وصل الهمزة ويجوز قطعها وايم الله كذلك وإنما لم يكن كل منها يميناً اذا اطلق
لانه وإن اشتهر في اللغة وورد في الخبر لا يعرفه إلا الخواص اه (قوله ويجوز مد الالف) أى التى هي جزء من
الجلالة بدليل قوله بعد ولا ينافيه الخ فهذا غير كونها الف الاستفهام الذى مرو غير كون الالف جارة الذى
نقله ثم صحح خلافه وإن توقف الشهاب ابن قاسم في هذا اه رشيدى (قوله ولعمر الله الخ) عبارة المغنى
والروض مع شرحه وقول الخالف ولعمر الله والمراد منه البقاء والحياة كذلك أى كناية وإن لم يكن صريحاً
لانه يطلق مع ذلك على العبادات وقوله على عهد الله وميثاقه وامانته وذمته وكفالاته كل منها كذلك سواء
اضاف المعطوفات إلى الضمير كما مثل ام إلى الاسم الظاهر والمراد بعهد الله اذ نوى به اليمين استحقاقه لايجاب
ما اوجبه علينا وتعبدنا به واذ نوى به غيرها العبادات التى امرنا بها فان نوى اليمين بالكل انعقدت يمين
واحدة والجمع بين الالفاظ تأكيده فلا يتعلق بالحنث فيها الا كفارة واحدة ولو نوى بكل لفظ يميناً كان يميناً
ولم يلزمه الا كفارة واحدة كالحلف على الفعل الواحد مراراه (قوله ولا ينافيه) أى الاحتياج الى النية
وكان الاولى التفرع (قوله في الاولى) أى ما في المتن وقوله صحة ذلك الخ فاعل ينافى وقوله اذا الجر الخ علة للصحة
عبارة النهاية ولا يضر للحن فيما ذكر على انه قيل بمنعها لجر بحذف الجار الخ وعبارة المغنى وشيخ الاسلام
واللحن لا يمنع انعقاد اليمين على ان غير الرفع لحن فيه فالتنصب بنزع الخافض والجر بحذفه الخ واما الرفع
فيصح ايضاً ان يكون ابتداء بكلام اه وبذلك علم ما في صنيع الشارح (قوله بحذف الجار الخ) قال سيبويه
ولا يجوز حذف الجر وابقاء عمله الا في القسم اه مغنى (قوله بين نحوى) أى فتعتقد منه (قوله لغو الخ)
خلاقاً للنهاية والمغنى عبارتهما يمين انه نواها على الراجح خلافاً لجمع ذهبوا الى انها لغو اه (قوله
لان هذه) أى البلة اه مغنى (قوله أو آيت) الى قوله وبه فارق في المغنى والى قول المتن ولو قال ان فعلت في
النهاية (قوله لانه لم يشتهر الخ) الاولى فانه الخ (قوله اما مع حذف بالله) أى من كل ما تقدم في المتن والشرح

لأن يريد بالمد أن الالف للاستفهام كما تقدم آنفاً فلي تأمل (قوله أو على عهد الله وميثاقه الخ) قال في شرح
الروض والمراد بعهد اذ نوى به اليمين استحقاقه لايجابه ما اوجبه علينا وتعبدنا به واذ نوى به غيرها العبادات
التي امرنا بها اه (قوله نعم هو في اللعان صريح الخ) عبارة الروض هنا ولو قال الملا عن اشهد بالله كاذباً بزمته
الكفارة قال في شرحه وان نوى غير اليمين اذ لا اثر للتوربة في مجلس الحكم اه فلو حلف القاضي بنحو اشهد
بما يتوقف على النية ولم ينو فالوجه انه لا كفارة عليه لان هذا لا يكون يميناً الا بالنية وان قلنا يميناً في مجلس
الحكم في التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يميني في يمينك اويلزمك اويلزم مني مثل ما يلزمك لم
يلزمه شيء وان قال ذلك في الطلاق والعقاق ونوى لزمه ما يلزم الخالف وان قال ايمان البيعة لازمة لم يلزمه شيء

ولا عبرة بالشيوخ في استنهم) (ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو احلف) أو آليت أو أولى (بالله لافعلن) (قوله)
كذا (فيمين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها يميناً وايد بنيتها (واطلق) للعرف المذكور وبه فارق شهدت او اشهد بالله فانه محتاج لنية
اليمين به لانه لم يشتهر في اليمين نعم هو في اللعان صريح كما مر اما مع حذف بالله فلغو وان نوى اليمين (ولو قال قصدت) بما ذكرت (خبر اما ضيا)
في نحو أقسمت (او مستقبل) في نحو أقسم (صدق باطناً) فلا تلزمه كفارة (وكذا اظهرا) قبل قول المحشى في التنبيه ياض بالاصل كما ترى اه

ولو في نحو أقسمت بالله لا وطئتك (على المذهب) لا احتمال ما يدعيه بل ظهوره ولو عرفت له يمين سابقة قبل في نحو أقسمت جزماً (ولو) قال لغيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن (كذا) وأراد يمين نفسه فيمين (لصلاحية اللفظ لها مع اشتهاؤه على السنة حملة الشرع وكأنه في الأخيرة ابتدأ الحلف بقوله بالله ويندب للمخاطب إقراره في غير معصية ويظهر إلحاق المكروه بها ثم رأيت مصرحاً به فإن أبا كسر الحالف وقال أحمد بل المخاطب (والا) يقصد يمين نفسه بل الشفاعة أو يمين المخاطب أو أطلق (فلا) تعتقد اليمين لأنه لم يحلف هو ولا المخاطب وظاهر صنيعه حيث سوى بين حلفت وغيرها فيما مر لا هنا أن حلفت عليك ليست كأقسمت وآليت عليك ويوجه بأن هذين قد يستعملان لطلب الشفاعة بخلاف حلفت ويكره رد السائل بالله أو بوجهه في غير المكروه والسؤال بذلك كأمراً (ولو) قال ان فعلت كذا فانا

(قوله في نحو أقسمت) أي بما بصيغة الماضي (قوله في الأخيرة الخ) أي أسألك بالله الخ مفهومه أنه لو قال والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا أو اطلق كان يمينا وهو ظاهر لأن هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف أسألك بالله الخ أمراً (قوله ويندب) أي قوله وظاهر صنيعه في المغنى الإقوله وقال إلى المتن (قوله وقال أحمد الخ) لعله رواه عنه ولا فالقمت به عندهم أن الكفارة على الحالف أمراً (قوله أو يمين المخاطب) كان قصد جمعك حالفاً بالله أمراً (قوله ان حلفت عليك ليست الخ) أي في هذا التفصيل أي هو يمين وأن لم يمين نفسه بقرينة التوجيه فليحور أمراً رشدي عبارة عرش قوله ان حلفت عليك ليست الخ أي فأنها تكون يمينا وأن لم يقصد بها يمين نفسه بل أطلق أمراً (قوله وآليت) أي وأن لم يذكره فيما مر أمراً رشدي وكان الأولى للشارح أن يقول أو آليت كما في النهاية (قوله ويكره) إلى قوله كما مر في المغنى الإقوله في غير المكروه (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وأن كان غير محتاج إليه ويوجه بأن الغرض من إعطائه تعظيم ما سأل به أمراً (قوله أو بوجهه) كما سأل بوجه الله أمراً (قوله المتن ولو قال ان فعلت الخ) (فروع) لو حلف شخص بالله فقال أخري يميني في يمينك أو يلزم مني ما يلزمك لم يلزمه شيء وأن نوى به اليمين لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته وأن قال اليمين لازمة لي لم يلزمه شيء وأن نوى لما مر وأن قال إيمان البيعة لازمة لي وهو بيعة الحجاج فان البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصاحفة فلما ولي الحجاج رتبها إيماناً تشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعتاق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لأن الصريح لم يوجد والكنية تتعلق بما يتضمن إيقاعاً فاماني الالتزام فلا إلا أن ينوي الطلاق والقصاص فيلزم أنه لأن الكنية تدخل فمما ولو قال ان فعلت كذا فإيمان البيعة لازمة لي بطلاقها وعتاقها وحجها وصدقها ففي التهمة أن الطلاق لا حكم له لأنه لا يصح التزامه والباقي يتعلق به الحكم إلا أنه في الحج والصدقة كنذر اللجاج والغضب أمراً مغنى عبارة قسم وفي التنبيه وأن حلف رجل بالله تعالى فقال أخري يميني في يمينك أو يلزم مني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء وأن قال ذلك في الطلاق والعتاق ونوى لزمه ما لزم الحالف إن قال إيمان البيعة لازمة لي لم يلزمه شيء وإن قال الطلاق والعتاق لازم لي ونوى لزمه انتهى قال ابن النقيب في شرحه وأعلم أن معنى يميني في يمينك على ما يحكاه ابن الصباغ أنه يمينك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك ليكرهك أنه لا فرق بين أن يأتي بهذا اللفظ أو بمعناه وإن قصد أنه يلزمه عن الكفارة أو الطلاق أو العتاق فهما صورتان متباينتان لكن في كلام المتولي ما يقتضي وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الأولى فان قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعتاق لا يتعلق به حكم لأن التعليق وجد من غيره فلا يحمل كناية عنه وعلى هذا القول لا مرأته أشركت مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى أن وقع الطلاق على تلك فأنت شريكته فيه صح أمراً وفي التهذيب ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحث فقال يميني في يمينك وأراد أن امرأته تطلق كما مرأة الأخر طلقت وكذا إن أراد متى طلق الأخر امرأته طلقت امرأته فان الخطأ متى طلق طلقت هذه وأما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعي لها أهكلام ابن النقيب ثم قال فرع لو قال لمن يحلف يميني في يمينك وأراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصح حالفاً إذا حلف ذلك سواء كان بالله أو بالطلاق والعتاق فيلزمه أي لأنه حينئذ بمنزلة قوله الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر وقوله والعتاق أن قوله العتق لازم لي كذلك لكن سياتي أوائل النذر قول الشارح ما نصه ومنه أي نذر اللجاج ما يعتاد على السنة الناس العتق يلزم مني أو يلزم مني عتق عبدي فلان أو والعتق لا أفعل أو لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلغو وإن نواه تخير ثم بين ما حاصله أن العتق لا يحلف به إلا على وجه التعليق أو الالتزام فيحمل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فإيمان البيعة قوله فإيمان المسلمين كما قاله في شرح الروض (قوله

يهودى) أو نصرانى (أو برى من الاسلام) أو من الله أو من النبي أو مستحل الخ (فليس يمين) لا تنفاه الاسم والصفة ولا كفارة وان
حنت نعم يحرم ذلك كافي الاذكار غيره (١٢) ولا يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن المحلوف عليه أو أطلق فان عاق أو أراد الرضا بذلك

إذا فعل كفر حالاً ولومات

مثلاً ولم يعرف قصده حكم
بكفره حيث لا قرينة
تحمله على غيره على ما اعتمده
الاسنوى لان اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية
كلام الاذكار خلافه وهو
الصواب واذالم يكفر سن
له ان يستغفر الله ويقول
لا اله الا الله محمد رسول
الله ووجب صاحب
الاستقصاء ذلك لخبر
الصحيحين من حلف باللات
والعزى فليقل لا اله الا الله
وخذ فهم أشهد هنا لا يدل
على عدم وجوبه في الاسلام
الحققي لانه يغتفر فيما
هو للاحتياط مالا يغتفر
في غيره على انه لو قيل الاولى
ان ياتي هنا بلفظ أشهد
فيهما لم يبعد لانه اسلام
اجماعاً بخلافه مع حذفه
(ومن سبق لسانه الى
المظها) اى اليمين (بلا قصد)
كبرى والله ولا والله في نحو
غضب او صلة كلام (لم
تعتقد) لقوله تعالى لا
يؤاخذكم الله باللغو في
ايمانكم الآية وعقدتم
فيها قصدتم الآية ولكن
يؤاخذكم بما كسبت
قلوبكم وصح انه صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وفسره ابن الصلاح بان

ليعرفك انه لا فرق بين ان ياتي بهذا اللفظ أو بمعناه وان قصد انه يلزمه من الكفارة أو بالطلاق والعناق فهما
صورتان متباينتان لكن في كلام المتولى ما يقتضى وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الاولى فانه قل
إذا قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعاق به حكم لان التعاق وجد من غيره
فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته اشركنك مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق واراد
المشاركة في التعاق بذلك الصفة لم يكن له حكم وان اراد المشاركة في الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك
فانت شريكته فيه صح اه وفي التهذيب ما يوافق في الصورة الثانية فانه قال لو طاق رجل زوجته بالطلاق
وحنت فقال رجل يميني في يمينك واراد ان امرأته تطلق كرامة الآخر طاعت وكذا ان اراد متى طاق
الآخر امرأته طاعت امرأته فان مخاطب متى طاق طاعت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الراجح لها
اه كلام ابن النقيب ثم قال (فرع) لو قال لمن يحلف يميني في يمينك واراد إذا حلفت صرت حالفاً مثلك لم يصر
حالفاً إذا حلف ذاك سواء كان بالله أو بالطلاق والعناق اه وقوله ونوى لزمه ما لزم الحالف اى لانه حينئذ
بمنزلة قوله الطلاق لازم لي وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعناق ان قوله العناق لازم لي كذلك لكن
سمايى او اهل النذر قول الشارح ما ضمه منه اى نذر اللجاج ما يعتاد على أسنة الناس العناق يلزمنى او يلزمنى
عناق عبدى فلان او والعناق لا افل ولا فعات كذا فان لم ينو التعاق فلغو وان نواه تخيير ثم بين ما حاصله ان
العناق لا ينافى به الاعلى وجه التعاق او الاتزام فيحمل كلام التنبية على ذلك وكقوله فاما ان البيعة قوله
فاما ان المسلمين كما قاله في شرح الروض اه (قوله او نصرانى) الى قوله ووجب في المغنى ولى قوله وفسره
في النهاية لا قوله أو مات الى واذالم يكفر وقوله وأوجب الى وخذ فهم وقوله على انه الى المتن (قوله أو من
النبي) اى أو من السكبة ونحو ذلك اه معنى (قوله او مستحل) الانسب تقدم به على اوبرى الخ (قوله وان
حنت) اى فعل ما منع نفسه منه اه عيش (قوله ذلك) اى التلغظ بما ذكر (قوله فان علق) اى الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك اى الكفر اه نهاية (قوله مثلاً) اى كان غاب وتعدرت مراجعته اه
معنى (قوله الصواب) عبارة المغنى والوجه ما فى الاذكار اه (قوله ان يستغفر الله) اى كان يقول استغفر
الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وهى اكمل من غيرها اه عيش (قوله وأوجب الخ)
عبارة المغنى ولا يخالف ما فى الصحيحين من حلف باللات الخ لانه محمول على الذنب وان قال صاحب
الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية ويسن الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اه وعبارة
سم لا تخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب التوبة لانها لا تتوقف على ذلك اه (قوله لانه يغتفر)
او هو اى ما هنا محمول على الاتيان بالشاهد كفى رواية امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه نهاية
(قوله فيهما) اى كبرى الشهادة (قول المتن بلا قصد) اى لمعناها اه معنى (قوله كبرى) الى المتن فى المغنى الا
قوله وهو ظاهر الى ولو قصد وقوله واقره الى ولا يقبل (قوله وعقدتم) مبتدأ وقوله فيها اى الآية صفته
وقوله قصدتم خبره على حذف اى التفسيرية (قوله وفسره) اى تفسيره ^{صلى الله عليه وسلم} لغو اليمين بلا والله وبلى
والله عبارة المغنى قال ابن الصلاح والمراد تفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع اما لو قال
لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردى كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها الخ (قوله حتى لا ينافى
قول الماوردى) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة واخره اى هو كذلك
خلاف الماوردى لان الفرض عدم القصد اه قال الرشيدى فوله مرة وقوله اخرى الاولى حذفتها اه (قوله
ولو قصد) الى المتن فى النهاية الا قوله واقره الى وليس (قوله وليس منه) اى من لغو اليمين (واقره شارح)
واوجب صاحب الاستقصاء ذلك لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب القرينة لانها لا تتوقف

المراد بهما البدل لا الجمع حتى لا ينافى قول الماوردى لوجع العقد الثانية لانها استدراك فكانت مقصودة وهو
ظاهر ان علم انه قصد ها وكذا ان شك لان الظاهر انه قصد ها اما اذا علم انه لم يقصد ها فواضح انه لغو ولو قصد الحالف على شىء فسبق لسانه لغيره
فهو من لغو ها وجعل منه صاحب الكفاي ما اذا دخل على صاحبها فاراد ان يؤم له فقال والله لا أقدم لى وأقره شارح وقال انه ماتم به البلوى اه

وليس باوئح لانه ان قصد اليمين فواضح اولم يقصد ما فعلى ما في قوله لم اراد به اليمين ولا تقبل ظاهرا دعى اللغو في طلاق او عتق او ايلام كما
 (مر) وتصح اليمين (على ماض) كما فعلت كذا او فعلته اجماعا (و) على (مستقبل) (١٣) كلا فعلم كذا او لا افعله للخبر الصحيح والله

لا غزون قريشا (وهي)
 اى اليمين (مكروهة) لقوله
 تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
 لايمانكم اى لا تكثروا من
 الحلف به وروى ابن ماجه
 اما الحلف حنث او ندم
 وهذا هو الاصل فيها كما افاده
 قوله (الا في طاعة) من فعل
 واجب او مندوب وترك
 حرام او مكروه فطاعة
 اتباعا للخبر السابق والله
 لا غزون قريشا والاحاجة
 كتوكيد كلام كقوله صلى
 الله عليه وسلم فوالله لا امل
 الله حتى تموا او تعظيم امر
 كقوله والله لو تعلمون ما اعلم
 لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا
 والا في دعوى عند حاكم
 فلا يكره بل قال بعضهم
 يسن وانما يتجه النذب في
 الاولين ان كانوا يدين كافي
 الحديثين وفي الاخير ان
 قصد صون المستحلف له
 عن الحرام لورد عليه ومع
 ذلك فتعففه عن اليمين
 وتحليله اكل كما هو ظاهر
 (فان حلف على ترك واجب
 او فعل حرام عصى) بالحلف
 نعم لا يعصى من حلف على
 ترك واجب على الكفاية لم
 يتعين عليه او يمكن سقوطه
 كالقود يسقط بالعفو كما
 يحشمها البلقيني واستدل
 لثانيهما بقول انس بن
 النضر والله لا تنكسر ثنية
 الربيع (ولزمه الحنث) لان

كذا اقره المغنى كما س (قوله وليس بالواضح الخ) عبارة النهاية وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو
 دخل الخ غير ظاهر لانه ان قصد اليمين الخ (قوله فعلى ما امر الخ) اى فتنه عقد ما لم يرد غيره اه ع ش (قوله ولا
 تقبل ظاهرا الخ) مفهومه انه يقبل منه باطنا اه ع ش (قوله كما س) اى على ما مر في شرح ولا يقبل قوله الخ
 من انه ان وجدت قرينة قبل والا فاداه ع ش (قوله اليمين) الى قول المتن او ترك مندوب في المغنى الا قوله
 وروى الى المتن وقوله بل قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن (قوله كما فعلت) الى قول المتن او ترك
 مندوب في النهاية الا قوله اى لا تنكسروا الى المتن وقوله وانما يتجه الى المتن قوله لكن الى ولو كان (قوله
 لقوله تعالى الخ) ولانه ربما يعجز عن الوفاء به قال الشافعي ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا نهاية ومعنى اى لا
 قبل البلوغ ولا بعده ع ش (قوله وهذا هو الاصل الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كان الاولى للمصنف ان يقول
 في الجملة كافي المحرر اذ منها معصية كما سيأتى في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تجب اه (قوله
 والا لاجابة) اى فلا تنكسره اه سيد عمر (قوله والا في دعوى الخ) بوضوح المراد منه قوله وفي الاخير الخ اه
 سم (قوله فلا تنكسره) اى ان كانت الدعوى صدقا اه معنى (قوله في الاولين) اى التوكيد والتعظيم
 (قوله وتحليله الخ) قد يقال التحليل في العين اما بالبراءة كما هو المتبادر منه ولا سبيل اليه الا بعد التصرف
 فيقع المستحلف في المعصية بالتصرف واما بالتملك بايجاب وقبول وقد لا يوافق عليه لزمه انه محق واما
 بالا باحة وهي لا تفيد التصرف التام فليتنا مل نعم يتصور تملكه ملكا تاما بذره به واما الدين فحكمه واضح
 سيد عمر (قول المتن فان حلف على ترك واجب) ولو حلف على فعل واجب او ترك حرام اطاع باليمين وعصى
 بالحنث وعليه به الكفارة اه معنى (قوله او يمكن سقوطه الخ) عطف على الكفاية لا على لم يتعين عبارة
 المغنى واستثنى البلقيني من الصورة الاولى مستثنين الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالفصاص بعد
 الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كما لو حلف لا يصلى على فلان
 الميت حيث لم يتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف (قوله ثنية الربيع) الربيع اسم امرأة وجب عليها ذلك بجناية
 منها اه ع ش (قول المتن ولزمه الحنث) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت او بعزمه
 على ان لا يفعل فيه نظرا واقرّب الاول ولكنه يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف ليخلص
 بذلك من الاثم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يعجلها بعد الحلف مسارعة للخير ما امكن
 اه ع ش (قوله لا احتمال موته قبله) اى فيبتين يحجزه عنه فلا حنث اه سم (قوله من صداقها الخ) الظاهر ان النفقة
 مع ذلك باقية في ذمته وتوضح فائدة هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الانفاق مدة معينة فيرتكب هذا
 الطريق الى انتقضائها حتى لا يحنث بقى اذا طال البتة بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول
 الصداق او طال البتة به أيضا وكان قادرا فينبغي ان يلزمه الدفع وان حنث فليتنا مل اه سم عبارة السيد عمر
 وليتنا مل في هذه المسئلة لان ما ذكر كريس فيه سقوطه للواجب فم مع ما ذكر كرائم بترك الواجب نعم لو زيد في
 النصوير ابرأوا من نفقة كل يوم بعد استقرارها وفيه شئ لاذ لا يرفع اثم التأخير نعم ان نذرت له بنفقة
 سقط الاثم ان لم يكن في كلامهم ما يمنع منه فان النذر يصح بالمعدوم ويقبل الجهالة ثم رأيت في تعليقه منسوبة

على ذلك (قوله والا في دعوى الخ) بوضوح المراد منه قوله وفي الاخير الخ (قوله او يمكن سقوطه) كالقود وظاهر
 انه يعصى ان قصد بالحلف الامتناع منه وان امتنع مستحقه من العفو (قوله فيلزمه الحنث) هذا يدل على
 تناول الصوم في الالبات للصوم الفاسد اذا ضيف الى ما لا يقبله (قوله لا احتمال موته قبله) اى فيبتين يحجزه عنه
 فلا حنث اذ يمكنه اعطاؤها (قوله من صداقها الخ) الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته ويتضح فائدة
 هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الانفاق مدة عينها فيرتكب هذا الطريق الى انتقضائها حتى لا يحنث بقى
 اذا طال البتة بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصداق او طال البتة به أيضا وكان قادرا فينبغي

الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة) ومثله لو حلف بالطلاق ليصير من العيد فيلزمه الحنث ويقع عليه الطلاق لكن مع غرو به لاحتمال
 موته قبله ولو كان له طريق غير الحنث كلا ينفق على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه اعطاؤها من صداقها

وقرضها ثم ابرأوها (او) على (ترك مندوب) كغنا فلة (او فعل مكروه) كاستعمال متشمس (سن حشوه عليه كفارة) لانه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا (١٤) منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه رواه الشيخان وانما اقر صلى الله عليه وسلم

لا اعرابي على قوله والله لا ازيد على هذا ولا انقص لان يمينه تضمنت طاعة وهو امثال الامر (او) على فعل مندوب او ترك مكروه كره حشوه او على (ترك مباح او فعله) كدخول دار واكل طعام كلاتا كله انت وكلا آكله انا وقول البغوى يسن الاكل في الثانية ضعيف وذكر لا تاكله أنت هو ما وقع لشارح وهو غفلة عما مر انه يندب ابرار الحالف بشرطه (فلا فضل ترك الحنث) (ابقاء لتعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه تعلق غرض ديني بفعله أو تركه كلاتا كل طيبا ولا يلبس اعمافان قصد التاسى بالسلف او الفراغ للعبادة فهي طاعة فيكره الحنث فيها والا فهي مكروهة فيندب فيها الحنث (وقيل) الافضل (الحنث) لينتفع المساكين بالكفارة وبحث الاذرى انه لو كان في عدم الحنث اذى للغير كان حلف لا يدخل اولا ياكل أولا يلبس كذا ونحو صديقه يكرهه كان الافضل الحنث قطعا (تنبيه) قال الامام لا تجب اليمين مطلقا واعترضه الشيخ عز الدين بوجوبها لا يباح بالا باحة كالنفس والبضع اذا تعينت للدافع عنه قال بل الذي اراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال وان أبيع بالا باحة اه مندوب والاوجه في الاخير عدم الوجوب (وله) أى الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أى غير حرام

لصاحب المغنى صورتها اقول في هذا نظر لانه ولو اعطاها من صداقها او اقرضها الا يسقط وجوب النفقة والاتفاق فالاول ان يمثل لذلك بنفقة القريب فانه اذا اقرضه استغنى فسقط وجوب النفقة عليه وقد يقال في مسئلة الزوجة مندوحة بان يוכל في ذلك اللهم الا ان يقول لا بنفسى ولا بوكيلى فليس له مندوحة انتهت اه (قوله او قرضها ثم ابرأوها) عطف على اعطاؤها عبارة النهاية والمغنى او يقرضها ثم يبرئها اه (قوله كغنا فلة) أى كسنة الظهر (قوله لانه صلى الله) الى الفصل في النهاية الا قوله كلاتا كله الى المتن وقوله والاوجه الى المتن وقوله ووقع الى لان القاعدة (قوله) وانما اقر الى قوله كلاتا كله في المغنى (قوله على هذا) أى الصلوات الخمس اه ع (قوله لان يمينه الخ) ويحتمل انه سبق لسانه الى قوله لا زيد فكان من لغو اليمين اه معنى عبارة سم ويحتمل انه اراد لا ازيد مما لا يشرع او على انه واجب اه (قوله كدخول دار الخ) مثال لفعل مباح وقوله كلاتا كله الخ مثل تركه فكان الاولى العطف (قوله في الثانية) أى لا آكله انا (قوله وهو غفلة عما مر الخ) قد يصدق حيث ان ترك الحنث افضل فلا غفلة اه سم (قوله ابقاء) الى قول المتن قيل في المغنى الا قوله أى غير حرام الى الخبر وقوله ومرار الى اما الصوم (قوله) وبحث الاذرى انه الخ) عبارة النهاية والا قرب كما يحتمل الاذرى الخ (قوله كان حلف الخ) عبارة المغنى كان حلف لا يدخل دار احدا بويه او اقاربه او صديق يكره ذلك فلا فضل الحنث قطعا وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الاكل واللبس (تنبيه) قد علم بما تقرر ان اليمين لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوبا وتحريمها وندبا وكرهه وابطاحه لكن قول المتن في المباح الافضل ترك الحنث فيه تغيير للمحلوف عليه ولذلك رجح بعضهم ان فيه التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جاريا على القاعدة اه (قوله مطلقا) عبارة المغنى اصلا لا على المدعى ولا على المدعى عليه اه (قوله واعترضه الشيخ الخ) عبارة المغنى وانكره الشيخ عز الدين وقال اذا كان المدعى كاذبا في دعواه وكان المدعى به بما لا يباح بالا باحة كالدما والابضاع فان علم المدعى عليه ان خصمه لا يحلف اذا انكل فيخير ان شاء حلف وان شاء نكل وان علم او غلب على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف فان كان يباح بالا باحة وعلم او ظن انه لا يحلف فيتخير ايضا والا فالدنى أداه وجوب الحلف دفعا لمفسدة كذب الخصم اه وينبغي ان لا يجب عليه في هذه الحالة اه (قوله للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه سم (قوله والاوجه الخ) عبارة النهاية وهو أى ما قام الشيخ عز الدين ظاهر لانه اعانته على معصية وهو متمكن من ترك الحلف والتحليف ورفع المطالبة وان زعم بعضهم ان الاوجه في الاخير عدم الوجوب إلا ان يحمل على عدم وجوب تعينه اه وليتأمل حاصل ما فيها ثم الذى يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طيبتها بالا باحة والاسقاط باطنام تجب عليه والاوجب تخليصا للغير من المعصية اذا يحل باطنا الامع طيبة النفس كالمذوق لفقر لنحو حياه اه سيد عمر (قوله بعد اليمين) فلا يجوز التقديم عليها لانه تقديم على السببين ومنه ما لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلمك فلا يجوز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم تنعقد بعد صرح به البغوى وغيره شرح الروض اه سم (قول المتن بغير صوم) من عتق او اطعم او كسوة اه معنى (قول المتن على حيث) احتراز به عن تقديمها على اليمين فانه يمتنع بلا خلاف وكذا مقارنتها لليمين كالوكل من يعتق عنها مع شروعه في اليمين معنى واسنى (قوله أى غير حرام الخ) عبارة المغنى واجب او

ان يلزمه الدفع وإن حنث فليأمل (قوله) وانما اقر صلى الله الاعرابى على قوله والله لا ازيد (عما لا يشرع او على انه واجب) (قوله وهو غفلة عما مر انه يندب الخ) قد يصدق حيث ان ترك الحنث افضل فلا غفلة (قوله اذا تعينت للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه على حث جائز وخرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها

ليشمل الاقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح فكفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير لان (١٥) سبب وجوبها اليمين والحنث جميعا والتقديم

على أحد السببين جائز كما مر
آخر الزكاة نعم الاولى
تأخيرها عنهما خروجا
من الخلاف ومراراً من
حلف على تمتع البر يكفر
حالا بخلافه على يمكنه فان
وقت الكفارة فيه يدخل
بالحنث أما الصوم فيمتنع
تقديمه على الحنث لانه عبادة
بدنية (قيل و) على حنث
(حرام قلت هذا أصح
والله أعلم) فلو حلف لا يزني
فكفر ثم زنى لم تلزمه
كفارة أخرى لأن الخطر
في الفعل ليس من حيث اليمين
لحرمة المحلوف عليه قبلها
وبعدها فالتكفير لا يتعلق
به استباحة وشرط اجزاء
العق الميعل كفارة بقاء
العبد حيا مسلما إلى الحنث
بخلاف نظيره في تعجيل
الزكاة لا يشترط بقاء
الميعل إلى الحول قبل
فيحتاج للفرق اه وقد
يفرق بان المستحقين ثم
شركاء للمالك وقد قبضوا
حقهم وبه يزول تعلقهم
بالمال ناجز أو ان تلف قبل
الحول لانهم عنده لم يبق لهم
تعلق واماهنا فالواجب في
الذمة وهي لا تبرأ عنه إلا
بنحو قبض صحيح فاذا مات
العتيق أو ارتد بان بالحنث
الموجب للكفارة بقاء
الحق في الذمة وانها لم تبرأ
عنه بما سبق لان الحق لم
يتصل بمستحقه وقت

مندوب أو مباح اه (قوله الاقسام الخمسة) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى
عش وسم (قوله على أحد السببين) هما هنا الحلف والحنث اه عش (قوله من الخلاف) أي خلاف
أي حنيفة اه معنى (قوله ومراراً) أي في أول الباب (قوله لانه عبادة بدنية) فلم يميز تقديمها على وقت وجوبها
يغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اه معنى (قوله وعلى حنث
حرام) أي وله تقديمها على حنث حرام كالحنث بترك واجب أو فعل حرام اه معنى (قوله وشرط) إلى
قول أي لانه في المعنى إلا قوله بخلاف إلى فاذا مات وقوله وانها إلى ولو قدمها وقوله أي ان شرط إلى قال وقوله
مثلا (قوله وشرط اجزاء العتق) وهل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام أو الكسوة بصفة الاستحقاق
وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة اه سم اقول الظاهر نعم كما هو قضية الفرق الا في الاولى (قوله حيا
مسلماً) قضيته انه لا يشترط سلامته إلى الحنث حتى لو عمى بعد الاعتاق وقبل الحنث لم يضروا ليس مراد افيما
يظهر لانه وقت الحنث ليس بجزء من الكفارة اه عش اقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع
شرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليمين قبل الحنث لم يجره عنها اه (قوله
ويفرق الخ) نظاره سم راجعه (قوله ناجزاً) أي زوال الاجزاء (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي
التسوية بين العتق والاطعام والكسوة مع ان تقييده بالعتق يخرج غيره فليتأمل اه سم ولك ان تقول ان
التقييد بالعتق إنما هو لعدم تصور بقاء الحياة والسلام في الكسوة والاطعام (قوله فاذا مات العتيق الخ)
أي أو تعيب اه اسنى (قوله وارند) ظاهره وان اسلم قبل الحنث وليس مراداً فيما يظهر لانه يعود
بالاسلام تبين أنه مما يجزى في الكفارة اه عش (قوله ولو قدمها) أي الكفارة وكانت غير عتق لما يأتي
من ان العتق يقع تطوعاً اه عش عبارة سم قال شيخنا البرلسي انظر هل ياتي ذلك في العتق عن الكفارة
انتهى قلت قضية قول الشارح أي مثلاً وتوجيه كلام البغوي الاتيين عدم الاتيان وان انتفاء الحنث مع
الحياة كالموت فيما ذكره البغوي اه (قوله قال البغوي الخ) (فروع) لو قال اعتقت عبدي عن كفارتي ان
حنثت فحنث اجزاء ذلك عن الكفارة وان قال اعتقه عنها ان حلفت لم يجره ولو قال ان حنثت غدا فعبدي

لانه تقديم على السببين ومنه لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلمك ثم نجز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم
تعتقد بعد صرح به البغوي وغيره وكما لا يجوز تقديمها على السببين لا يجوز مقارنتها لليمين حتى لو وكل من
يعتقه عنها مع شروعه في اليمين لم يجر بالاتفاق قاله الامام شرح الروض (قوله ليشمل الاقسام الخمسة)
كانه اراد بالخمسة الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ومعنى الباقية أي بعد الحرام
(قوله وشرط اجزاء العتق الميعل الخ) هل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام أو الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة الميعلة (قوله اجزاء العتق الميعل) أخرج الكسوة
والاطعام (قوله بخلاف نظيره في تعجيل الزكاة) قال في الروض وشرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن
الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليمين قبل الحنث لم يجره عنها كما لو عجل عن الزكاة فارتد لاخذها أو مات
أو استغنى قبل تمام الحول اه فليتأمل ما ذكره الشارح مع ذلك لئلا يلتبس به فان كلام الشارح في نفس
الميعل وهذا الكلام في الاخذ (قوله وقد يفرق الخ) ينبغي تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين إنما يثبت
بعد تمام الحول وقبل تمامه لاحق ولا شركة فكيف يقال أنهم قبل تمامه قبضوا حقهم وزال تعلقهم بآخر
أو أنهم عنده لم يبق لهم تعلق (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي التسوية بين العتق والاطعام
والكسوة مع ان تقييده بالعتق يخرج غيره فليتأمل وقوله إلا بنحو قبض صحيح قد يقال القبض صحيح
ولما لم يجر وان بقي المقبوض بحاله لان ما لم يصح لا ينقلب صحيحاً (قوله استرجع كالزكاة الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل ياتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين اه قلت فان اتى فيه اشكال بما ياتي
عن البغوي واحتيج للفرق بينهما ويمكن قضية قول الشارح أي مثلاً وتوجيه كلامه الاتيان عدم الاتيان
وان انتفاء الحنث مع الحياة كالموت فيما ذكره البغوي

وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحنث استرجع كالزكاة أي إن شرط أو علم القابض التعجيل وإلا فلا قال البغوي ولو اعتق ثم مات

أى مثلاً قبل حنثه وقع العتق تطوعاً لتعذر الاسترجاع فيه أى لأنه لما لم يقع هنا حنث بان أن العتق تطوع من غير سبب (و) يجوز تقديم (كفارة ظاهر على العود إذا كفر بغير صوم كان (١٦) ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وكان طلق رجعية عقب ظاهراً ثم كفر ثم راجعاً ما عتقه

عقب ظاهراً فهو تكفير مع العود لأن اشتغاله بالعتق عود وذلك لوجود أحد السببين ومن ثم امتنع تقديمهما على الظهار (و) يجوز تقديم كفارة (قتل على الموت) وبعد وجود سببه من جرح أو نحوه (و) يجوز تقديم (منذور مالى) على ثانى سببيه كما إذا نذر تصدقاً أو عتقاً ن شفى مريضه أو عقب شفائه بيوم فاعتق أو تصدق قبل الشفاء ووقع لهما فى الزكاة خلاف هذا وان اعتمد البلقين وغيره هذا لان القاعدة فى ذى السببين يجوز تقديمه على أحدهما لا عليهما صريحة فيه (فصل) فى بيان كفارة اليمين (بتخير) الرشيد الحر ولو كافراً (فى كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أى كعتق يجرأ فيه بان تكون رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو بانتهى كاسر وهو أفضلها ولو فى زمن العلاء خلافاً لما بحثه ابن عبد السلام أن الأ طعام فيه أفضل (أو أطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب) أو غيره مما يجرىء فى الفطرة (من غالب قوت

حر عن كفارتى فإن حنث غدا عتق وأجزأ عنها والافلا ولو قال أعتقه عن كفارتى إن حنثت فبان حانثاً عتق وأجزأه عنها والافلا نعم إن حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال إن حلفت وحنثت فبان حالفاً لم يجزه قاله البغوى للشك فى الحلف معنى وروض مع شرحه (قوله أى مثلاً) أى أو برقى يمينه بفعل المحلوف عليه أو عدمه أه عش (قوله إذا كفر) إلى الفصل فى المغنى (قوله كان ظاهراً) عبارة المغنى وصوروا التقديم على العود بما إذا ظاهراً (قوله ويجوز تقديم كفارة قتل الخ) أى وتقديم جزاء الصيد أه معنى (قوله وبعد الخ) الصواب إسقاط الواو كفى المغنى (قوله وبعد وجود السبب الخ) ولا يجوز تقديمها عليه أه معنى (قوله فى الزكاة) أى فى مبحث تعجيلها أه معنى (قوله خلاف الخ) أى عدم الجواز (قوله لان القاعدة) أى قاعدة الشافعى أه معنى (قوله صريحة فيه) أى فى الجواز (تمت) لا يجوز تقديم كفارة الجماع فى رمضان والحج والعمرة عليه وكذا تقديم فدية الحلف واللبس والطيب عليها نعم إن جوزت هذه الثلاثة لعذر كمرض جاز تقديمها لوجود السبب أه معنى

(فصل) فى بيان كفارة اليمين (قوله فى بيان) إلى قوله أى بلد المكفر فى النهاية الاقوله كاملة (قول المتن يتخير الخ) فى مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب إخراج الكفارة على الفور قال فى التتمه إن كان الحنث معصية فنعيم والافلا وقال الفقهاء كل كفارة وجبت بغير عدوان فهى على التراخي لا محالة وإن وجبت بعد وإن ففى الفور وجهان وتبعه الغزالي أه سم وما فى التتمه ذكر الشارح ما يوافقه فى كفارة القتل وسيد كره قبيل قول المصنف ولا يكفر عبد بمال (قوله الرشيد) لم يذكروا المصنف ما يؤخذ من هذا القيد لكن ذكر الشارح فى شرح ولا يكفر عبد الخ أن المحجور عليه بسفه أو فلس فى حكم العبد وقوله الحر اخذ هذا القيد من قول المصنف ولا يكفر عبد بمال أه عش (قول المتن بين عتق الخ) فإذا اتى بجميع الخصال أئيب على أعلاها ثواب الواجب وإن تركها كلها عوقب على أدناها وإن أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها أجزأ أو أحدها على المعتمد وإن كان يحرم عليه اعتقاده عش وبجبرى (قوله أى كعتق الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهية أى كاعتق عن كفارته وهو اعتاق رقبة الخ (قوله بان تكون الخ) الأولى التذكير بارجاع الضمير إلى المعتق (قوله أو الكسب) هو فى النهاية والمغنى بالو (قوله أو بانتهى) أى بان اعتقه على ظن موته فبان حياً فيجزىء اعتباراً بما فى نفس الامر وقياسه أنه لو دفع فى الكفارة ما يظنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجزأه ذلك أه عش (قوله كما مر) أى فى الظاهر عبارته هناك وأبقى ومغضوب وغائب علمت حياته أو بانتهى وإن جهلت حالة العتق أه (قوله أفضلها) أى خصلها (قوله فيه) أى زمن الغلاء (قول المتن وأطعام عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارات جاز إعطاء ما وجب فيها عشرة مساكين فيدفع لكل واحد ما دأب بعددها أه عش (قول المتن كل مسكين) بالجر بدل من عشرة الخ وقوله موجب مفعول لأطعام الخ أه بجبرى (قوله أى بلد المكفر) إلى قوله نعم عقبه النهاية بما نصه كذا قيل والأوجه اعتبار بلد الأذن كالفطرة أه وفى المغنى ما يوافقه (قوله أى بلد المكفر) أى المخرج للكفارة وإن كان غير الخائف أخذاً بما أتى أه عش (قوله فتأذن) أى الخائف (قوله اعتبر بلده) أى المأذون (قوله فى كثير من النسخ الخ) أى للنهجا (قوله وقضيتها اعتبار بلد الخائف) اختارها النهاية والمغنى كما مر (قوله اعتبار بلد الخائف الخ) أى محل الحنث لأن العبرة ببند المؤدى عنه ولا يتعين صرفها لفقره تلك البلد أه بجبرى عن الحلبي (قوله ما تقرر) أى من اعتبار بلد

(فصل) يتخير فى كفارة اليمين بين عتق كالظهار الخ (قوله بين عتق كالظهار وأطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب الخ) فى مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب إخراج الكفارة على الفور قال

البلد) فى غالب السنة أى بلد المكفر ولو أذن لا يجزىء أن يكفر عنه اعتبر بلده لا بلد الأذن فيما يظهر فإن قلت قياس ما مر فى الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه قلت يفرق بان تلك طهرة للبدن فاعتبر بلده بخلاف هذه نعم فى كثير من النسخ بلده وقضيتها اعتبار بلد الخائف وإن كان المكفر غيره فى غير بلده وهو محتمل لما ذكر من مسألة الفطرة ولا ينافى ما تقرر جواز نقل الكفارة لأنه للملاحظ آخر

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مداه كل واحد لالدون عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم بما يسمى كسوة) ويعتاد لبسه بأن يعطيه
ذلك على جهة التذكير إن فارت بينهم في الكسوة (كفهم) ولو بلاكم (أو عمامة) وإن قلت أخذنا من أجزاء منديل اليد (أو أزار) أو
مقنعة أو رداء أو منديل يحمل في اليد أو الكسوة لقوله تعالى فكفارت به إطعام عشرة مساكين الآية (لا) ما لا يسمى كسوة ولا ما لا يعتاد كالجلود
فإن اعتيدت أجزاء في الأول نحو (خمر وقازين) ودرع من نحو حديد مداس (١٧) ونعل وجوب وقلنسوة وقبع وطاقيّة

(ومنطقة) وتكفة وفصاوية
وخاتم وتبان لا يصل للركبة
وبساط وهيمان وثوب
طويل اعطاه للعشرة قبل
تقطيعه بينهم لانه ثوب
واحد وبه فارق ما لو وضع
لهم عشرة امداد وقال
ملكتم هذا بالسوية أو
اطلق لانها امداد مجتمعة
ووقع لشيخنا في شرح المنهج
أجزاء العرقية وهو مشكل
بنحو الفلنسوة واجيب
بانها في عرف اهل مصر
تطلق على ثوب يجعل تحت
البردعة ويرشد اليه قرنه
أباهما بالمنديل وأفهم التخيير
امتناع التبعض كان يطعم
خمسة ويكسو خمسة (ولا
يشترط) كونه مخيطا ولا
سائر اللعورة ولا (صلاحية
للمدفع اليه فيجوز
سراويل) ونحو قميص
(صغير) أي دفعه (لكبير
لا يصلح له) وإن نازع فيه
جمع (وقطن وكتان وحرير)
وصوف ونحوها (لامرأة
ورجل) لوقوع اسم
الكسوة على الكل ولو
متنجسا لكن عليه ان
يعرفهم به لئلا يصلوا فيه
وقضيته ان كل من اعطى

الحالب كالنطرة (قوله وأفهم كلامه) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية إلا لقوله وإن نازع فيه جمع وقوله
كالحلب العتيق وقوله لبلى (قوله ولالدون عشرة) لا يخفى ما في عطفه والمراد لا يجوز صرف عشرة امداد
لدون عشرة مساكين ثم رايت قال الرشيدى وقوله ولالدون عشرة صوابه وعدم جواز صرفها لدون عشرة
اه (قوله ذينك) أي المد والكسوة اه رشيدى أي احدهما (قوله وإن قلت) أي كذراع مثلا اه
عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله او مقنعة) بكسر الميم ما تنقع به المرأة رأسها اه قاموس
وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله او الكسوة) انظر ما المراد من المنديل المحمول في الكسوة عبارة الحلبي
قوله او منديل أي منديل الفقيه وهو شال يوضع على كتفه أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة اه (قوله
فإن اعتيدت) أي الجلود أي لبسها (قوله اجزأت) ويجزئ فرو ولبد اعتيد في البلد لبسهما اه معنى
(قوله فن الاول) أي ما لا يسمى كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أي بخلاف درع من صوف
ونحوه ره رقيص لا كم له فيكفي اه معنى (قوله ومداس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان لا يصل
الخ) عبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة وقد يكون للباحين
انتهى اه عش (قوله وهيمان) اسم لكيس الدراهم اه عش (قوله اعطاه للعشرة قبل تقطيعه
الخ) بخلاف ما لو قطعه قطعاً ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
(قوله ووقع لشيخنا) عبارة النهاية وعرقية وقول الشيخ في شرح منهجه باجزائها محمول على شيء آخر يجعل
فرق رأس النساء يقال له عرقية أو على ما يجعل الدابة تحت السرج ونحوه اه (قوله واجيب الخ) عبارة
المعنى وحمله شيخنا على التي تجعل تحت البردعة وهو وإن كان بعيداً أولى من مخالفتها للاصحاب اه (قوله تطلق
على ثوب) قد يقال الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة دوابهم تأمل اه
يجزئ (قوله ويرشد اليه قرنه الخ) انظر ما وجه الارشاد (قوله وافهم) إلى قوله وقضيته في المعنى
الا قوله كونه مخيطا إلى لمتن وقوله وإن نازع فيه جمع (قوله كونه) أي ما يسمى كسوة (قوله
أن يعرفهم به) أي يكون متنجسا (قوله وقضيته ان كل من الخ) معتمد اه عش (قوله غير معفو عنه)
فرضيته أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فيه لانه ربما ضمنه بما يسلب العفو اه رشيدى (قوله أي
عنده) أي المتصل (قوله ولا يعد لسراويل الخ) انظره مع قوله المار ولا سائر اللعورة اه رشيدى (قوله
لستر عورة صغير) بالاضافة (قوله أي ملبوس) إلى قوله وصح في المعنى الا قوله وموقع لبلى وقوله أي وإن
اعتيد كما هو ظاهر (قوله بخلاف ما إذا ذهبت قوته) أي بحيث صار منسجماً لم يجز ولا بد مع بقائه من
كونه غير متخرق اه معنى (قوله كالمهل) الكاف فيه للتنظير اه رشيدى (قوله لا يقوى الخ)
عبارة المعنى لا يدوم الا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي اه (قوله وموقع) معطوف على ما من قوله ما ذهبت
اه رشيدى (قوله ومنسوج الخ) عبارة المعنى ولا يجزئ نجس العين من الثياب ويندب ان يكون الثوب
جديداً خالوا المقصور الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اه (قوله بالطريق السابق) أي بان لم

في النعمة إن كان الحث بمعية نعمه والا فلا وقال الفغال كل كرامة رجت بغير عدوان فهي على التراخي
لا محالة وإن رجت بعدوان ففي الفور وجهان وتبعه الغزالي وقال الرافي في الوصية ان الموصى بعق على

(٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

لا اعتقاد الاخذ عليه لعلامه به حذر ان أن يوقه في صلاة فاسدة ويزيده قو لهم من رأى مصلياً به نجس غير معفو عنه أي عنده لزمه اعلامه
به وفارق التبان السراويل الصغير بأن التبان لا يصلح ولا يمد له ترعرة صغيرة فضلاً عن غيره فان فرض أنه يمد لستر عورة صغير فهو السراويل
الصغير (وليس) أي ملبوس كثير أن (لم تذهب) عرقاً (قوته) باللبس كالحلب العتيق بخلاف ما ذهبت قوته كالمهل النسج الذي لا يقوى
على الاستعمال ولو جديداً وموقع لبلى ومنسوج من جلد ميتة أي وإن اعتيد كما هو ظاهر (فان عجز) بالطريق السابق في كفارة الظاهر

(عن) كل من (الثلاثة) المذكورة لزومه عدم ثلاثة أيام) الآية اذهى مخيرة ابتداء سرية انتهاء (ولا يجب متابعتها في الاظهر) لاطلاق الآية
وصح عن عائشة رضي الله عنها كان فيما نزل ثلاثة أيام متابعات فسقطت متابعات وهو ظاهر في النسخ خلافا لمن جعله ظاهرا في وجوب
التابع الذي اختاره كثيرون واطالوا في (١٨) الاستدلال له بما اطال الاولون في رده وان غاب ماله انتظره ولا يصح لانه واجد وفارق

يملك زيادة على كفاية العمر الغالب ما يخرج في الكفارة اه ع ش قوله اذهى مخيرة ابتداء الخ بمعنى
انه ان قدر على الثلاثة تخيير بينها او على اثنين تخيير بينهما او على خصلة منها تعينت فان عجز عن جميعها صام
اه ع ش (قوله وهو ظاهر في النسخ) اي حكاية تلاوة نهاية ومعنى (قوله بما اطال الاولون الخ) اي القائلون
بعدم وجوب التابع (قوله لانه واجد) الى قوله بانه انما عدى المعنى ولم يفرع في النهاية الا قوله
او حيث الى المتن (قوله فلم يفرقوا الخ) تفسير لمطلقا (قوله تقييده) اي وجوب الانتظار بدونها اي مسافة
القصر (قوله لانه) اي من على مسافة القصر (قوله والا) اي كان حلف ان لا يصلي الظهر مثلا (قوله والا
لزومه الخ) هل ينتظر ماله الغائب هنا ايضا يغتفر عدم الفور حينئذ اه سم (قوله محجور عليه)
الى قوله وبحث الاذرع في المعنى الا قوله فان شرع الى اما اذا وقوله وبه فارق الى وخرج (قوله امتنع) اي
مع اليسار اه معنى (قوله ولا يكفر عن ميت بازيد الخ) وظاهر ان الكلام فيما اذا كان في الورثة محجور
عليه او ثم دين والا فلا يمتنع على الوارث الرشيد ان يكفر بالا ع اه ع ش (قول المتن طعنا ما وكسوة)
خرج به ما اذا ملكه رقيقا ليعتقه عن كفارة تفعل فانه لا يقع عنها لا متاع الولاء للعبد وحكم المدبر والمعلق
عتقه بصفة وام الولد حكم العبد اه معنى (قوله او مطلقا) اي او ملكه مطلقا اه معنى (قوله وقلنا بالضعف)
راجع لقوله او غيره اي السيد ايضا اذ قيل بانه يملك بتملكك غير سيده ايضا سم ومعنى (قوله نعم
لسيده الخ) انظر غير سيده كقريبه اه سم ويظهر الجواز اخذا من التعليل الثاني الاتي (قوله بغير
العتق) هلا جاز به ايضا الزوال الرق بالموت اه سم (قوله من اطعام او كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد
سبق اي في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غيره والاشارة الى هذا
في العبد من زيادته انتهى اه سم (قوله بذلك) اي بالا طعام او الكسوة (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر
التعبير بله انه لا يجب اه سم (قوله بذلك ايضا) ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالا عتاق فاعتق لم يجزه
على المذهب كما قالاه في باب الكتابة اه معنى (قوله وفارق العتق الخ) راجع لكل من مسئلة آلتين
ومسائل الشرح (قول المتن باذن سيده) اي في كل منهما (قوله فلا نظر الخ) عبارة المعنى وان كان الكفارة
على التراخي اه (قول المتن لم يصم الا باذن) اي منه قطعاً سواء كان الحلف واجبا ام جائزا ام بمنوعا فان صام
بلا اذن اجزأه كالمولى الجمعة بلا اذن فانها تجزئه او حج فانه ينمقدها معنى (قوله جاز له تحليله اي ولو اخبر
معصوم بموته بعد مدة قريبة لان حق السيد فوري ولا اثم على الرقيق في عدم الصوم لعجزه عنه اه ع ش

الطفل كفارة القتل قال وفيه وجه في التهمة فانها ليست على الفور قال ابن الرفعة المشهور ان الكفارات
والنذور ليست على الفور وهل الامام المطالبة بها وجهان اه (قوله والا لزمه الخ) ظاهره الرجوع ايضا لقوله او غيره
ينتظر ماله الغائب هنا ايضا يغتفر عدم الفور حينئذ (قوله وقلنا بالضعف) ظاهره الرجوع ايضا لقوله او غيره
اي السيد وقضيته ان قيل بانه يملك بتملكك غير سيده ايضا هو كذلك لكنه خلاف ضعيف ولذا ادعى القطع
بالنفي والحاصل ان في تملكك بتملكك غير سيده طريقين ففيه خلاف في الجملة فصح قوله وقلنا بالضعف
لقوله او غيره ايضا (قوله نعم لسيده بعد موته ان يكفر عنه الخ) انظر غير سيده كقريبه (قوله بغير العتق)
هلا جاز به ايضا الزوال الرق بالموت (قوله من اطعام او كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد سبق اي في
كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عنه قريبه لا غيره والاشارة الى هذا في العبد من
زيادته اه (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر التعبير بله انه لا يجب

متمتع له مال يبلده بان
القدرة فيه اعثرت بمكة
لانه محل نسكه الموجب
للدن فلم ينظر والغير هاهنا
اعتبرت مطلقا فلم يفرقوا
هنا بين غيبة ماله لمسافة
القصر وأقل وبحث البلقيني
تقييده بدونها بخلاف من
عليها لانه عد معسرا في
الزكاة وفسخ الزوجة
والبائع مردود بانه انما عد
كذلك ثم للضرورة ولا
ضرورة بل ولا حاجة هنا
الى التعجيل لانها واجبة على
التراخي اي اصاله وحيث
لم ياتم بالحلف والا لزمه الخ
والكفارة فورا كما هو
ظاهر (ولا يكفر) محجور
عليه بسفه او فلس بالمسال
بالصوم لانه ممنوع من
الزوال لزال حجره قبل
الصوم ام يمنع لان العبرة
بوقت الاداء لا الوجوب ولا
ايكفر عن ميت بازيد الخ
قيمة بل يتعين اقلها أو
حداها ان استوت قيمها
ولا (عبد بمال) لعدم ملكه
(الا اذا ملكه سيده) أو
غيره (طعاما أو كسوة)
ليكفر بهما او مطلقا (وقلنا)
بالضعف (انه يملك) ثم
اذن له في التكفير فانه
يكفر نعم لسيده بعد موته
ان يكفر عنه على المعتد بغير

العتق من اطعام أو كسوة لانه حينئذ لا يستدعي دخوله في ملكه بخلافه في الحياة ولزوال الرق بالموت ولسيد المكاتب (قوله)
ان يكفر عنه بذلك باذنه وللمكاتب باذن سيده التكفير بذلك ايضا وفارق العتق بان القن ليس من أهل الولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة
كالظهار (بصوم) لعجزه عن غيره (فان ضره) الصوم في الخدمة (وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلا اذن) وليس له منعه لاذنه في سببه فلا نظر
لكونها على التراخي (او وجدا) أي الحلف والحنث (بلا اذن لم يصم الا باذن) لانه لم ياذن في سببه والفرض انه يضره فان شرع فيه جاز له تحليله

فلا يجوز له منعه منه مطلقا
(وان اذن في احدهما
فالاصح اعتبار الحلف) لان
اذنه فيه اذن فيما يترتب
عليه والاصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنث بل قيل
الاول سبق قلم لان اليمين
مانعة منه فليس اذنه فيها
اذن في التزام الكفارة وبه
فارق ما مر ان الاذن في
الضمان دون الاداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالعبد الامة التي
تحل له فلا يجوز لها بغير اذنه
صوم مطلقا تقديما لاستمتاعه
لانه ناجز امامامة لا تحل له
فكالعبد فيما مر وبحت
الاذرعي ان الحنث الواجب
كالحنث الماذون فيه فيما
ذكر لوجوب التكفير فيه
على الفور والذي يتجه ما
اطلقوه لان السيد لم يبطل
حقه باذنه وتعدي العبد
لا يبطله نعم لو قيل ان اذنه
في الحلف المحرم كاذنه في
الحنث لم يبعد لانه حيث
الزام للكفارة لوجوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن بعضه حر وله مال
يكفر بطعام او كسوة) لا
صوم لانه واجد (لاعتق)
لنقصه عن اهلية الولاء نعم
ان علق سيده عتقه بتكفيره
بالعتق كان اعتقت عن
كفارتك فنصيبي منك حر
قبله او معه صح لزوال
المانع به اما اذا لم يكن له
مال فيكفر بالصوم اى في

(قوله مطلقا) أى سواء وجد الحلف والحنث باذن او بدونه وقول ع ش اى سواء احتاجه للخدمة ام لا
اه ليس بظاهر (قول المتن فالاصح اعتبار الحلف) ضعيف وقول الشارح والاصح في الروضة الخ معتمد
اه ع ش (قوله الاول) اى ما في المحرر والمهاج سبق قلم اى من الحنث الى الحلف اه معنى (قوله مانعة منه)
اى من الحنث (قوله الامة التي تحل الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة وإن بعد في العادة
تمتعه بها اه ع ش (قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم الخ) ظاهره وإن حلفت وحنثت باذنه اه سم عبارة
ع ش اى سواء اضرها الصوم ام لا ولم يتعرض هنا للزوجة الحرة هل للزوج منعها وعبارة في باب النفقات
وكذا يمنعها من صوم الكفارة ان لم تعص بسببه اى كان حلفت على امر مريض انه لم يكن كاذبه اه (قوله
مطلقا) اى وان لم تضره به اه معنى اى وان اذن في سببه (قوله لاستمتاعه) اى لحق استمتاعه اه ع ش
(قوله كالحنث الماذون فيه الخ) اما الحنث اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن
فيه اه سم اى كما ياتي في قول الشارح نعم لو قيل الخ (قوله فيما ذكر) اى من جواز التكفير بلا اذن من
السيد في الحنث وان لم ياذن له في الحلف اه ع ش (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان كان مراد
الاذرعي ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتأمل اه سم (قوله حقه) مفعول لم يبطل (قوله في الحلف المحرم) كالحلف على ترك صلاة
الظهر او على شرب الخمر (قوله لوجوب الحنث الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى عمرو وكان
حلف وحنث في ملك زيد فهل لعمر والمنع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في احدهما ولو كان
السيد غائبا فهل على العبد ان يمتنع من صوم لو كان السيد حاضر المكان له منعه منه او لا الظاهر هنا اى في
مسئلة الغيبة نعم ولو أجاز السيد عين عبده وكان الضريح محل بالمنفعة المستاجر لها فقط فهل له الصوم باذن
المستاجر دون اذن السيد فيه نظروا الاقرب انه ليس لسيد منعه هنا اى بل يكون الحق للمستاجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا وغيره ولا بين ان تكون الكفارة على الفور او التراخي انتهى
والراجع في المسئلة الاولى اى مسئلة الانتقال بعد الحلف والحنث وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث في
ملك آخر ان الاول ان اذن له فيها او في الحنث لم يكن للثاني منعه من الصوم وان ضره والا فله منعه ان ضره اه
نهاية (قوله لا صوم) الى قوله لزوال المانع في المعنى (قوله سيده) اى مالك بعضه (قوله قبله الخ) اى
قبيل اعتاقلك عن الكفارة اه معنى (قوله لزوال المانع به) اى باعتاقله (قوله باذن فيما يظهر)
اى حيث لم ياذن له في الحنث كما في غير المبعوض اه ع ش اى وحيث اضره الصوم في الخدمة على التفصيل
المتقدم في العبد (قوله بتكرار ايمان القسامة الخ) وبتعدد ايمان اللعان وهى الاربعة اه ع ش (قوله

(قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم مطلقا) ظاهره وإن حلفت وحنثت باذنه (قوله كالحنث الماذون فيه الخ)
اما الحنث اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن فيه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان
كان مراد الاذرعي ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنث فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتأمل (قوله فرع تتكرر الكفارة الخ) في مختصر الكفاية فرع اذا تعددت اليمين واتحد
المحلف عليه ان قصد التاكيد اتحدت الكفارة وان قصد الاستئناف وجهان اصحهما عند النزوى الاتحاد
وإن اطلق فملى ايهما يحمل وجهان ولو اتحدت اليمين وتعدد المحلف عليه كقوله لجمع والله لا كلمت كل واحد
منكم وكلم واحد فهل تبقى اليمين منعقدة في حق من بقي حتى اذا كلمه يحنث ام لا فيه الخلاف المتقدم مثله في
الايلاء والاصح عدم انحلالها (فرع) اذا حلف لا ياكل الخبز وحلف لا ياكل لزيد طعاما فاكل خبزه ففي
تعدد الكفارة وجهان اه ما في مختصر الكفاية وقوله في الفرع الاول والاصح عدم انحلالها بخلاف لما في
الحاشية العليا عن شرح الروض عن البلقيني والرويانى وذكر ابن النقيب في مختصر الكفاية في باب الايلاء
ما يوافقه فانه قال والله لا اصبت كل واحدة منكن ثم وطى واحدة انه ينحل الايلاء في الباقيات وقوله في الفرع
الثاني وجهان يؤيد التعدد ما قاله فيمن قال ان رايت رجلا فانت طالق وإن رايت زيدا فانت طالق فترات

كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا ادخل وإن تقاضت مالم يتخللها تكفير وبتعدد الترك في نحو لاسلن عليك كلما مررت عملا بقضية كذا ولا عطيتك كذا اكل يوم وفي الجمع بين النفي والاثبات كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار اليوم لانحن لا بترك المثبت وفعل المنفي معا وباتي حكم لا فعلت ذا واذم نظائره

(فصل في الحلف على السكني والمسكنة وغيرهما) ما ياتي والاصل في هذا وما بعده أن الالفاظ تحمل على حقائقها الا ان يتعارف المجاز او يريد دخوله فيدخل أيضا فلا يحنث أمير حلف لا يبنّي داره واطلق الا بفعله بخلاف مالم أراد مع نفسه وغيره فيحنث بفعل غيره ايضا لانه بنّيته ذلك صير اللفظ مستعملا في حقيقة مجازه بناء على الاصح عندنا من جواز ذلك او في عموم المجاز كما هو رأى المحققين وكذا من حلف لا يخلق راسه واطلق فلا يحنث بخلق غيره له بأمره على ما رجحه ابن المقوى وقيل يحنث للعرف وصححه الرافي واعتدته الاسنوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الاصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التقيد والتخصيص بنية

كسكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما ضاه سم عبارة ع ش وهو ما اذا حلف أن له على فلان كذا مثلا وكرر الايمان كاذبا به **(قوله)** مالم يتخللها تكفير هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلل الحنث وحده كتخلل التكفير او المراد اعم الذي ينبغي الاول ويوافقه ما ياتي في شرح فاستدام هذه الاحوال من قوله ولا اذا حنث الخ اه سم **(قوله)** كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار الخ سياقي في قول المصنف ولا يلبس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانها يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد الزمه كفارتان اه وفي الايلاء من شرح الروض فيما لو قال لاربعة والله لا اجمع كل واحدة منكن إذا وطئ واحدة انحلت اليمين وان الشيخين بخاتم الانحلال إذا اريد تخصيص كل منهن بالايلاء وان الباقي منه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروياني ذكره وفرع عليه انه لو قال والله لا ادخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحدة منها حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة اه سم

(فصل في الحلف على السكني) **(قوله في الحلف)** إلى قوله على ما رجحه في النهاية لا قوله بخلاف مالم وكذا ما انبه عليه **(قوله في هذا)** اي فيما ذكر في هذا الفصل **(قوله)** تحمل على حقائقها) شمل الحقائق العرفية والشرعية كاللغوية فهي مقدمة على مجازاتها أما اذا تعارضت تلك الحقائق فيأتي حكمه فتنبه اه رشدي **(قوله)** إلا ان يتعارف المجاز) قد يقال يشكل عليه مسألة الامير المذكورة فان المجاز متعارف فيها وكذا مسألة الخلق المذكورة اه سم **(قوله)** او يريد الخ) عبارة النهاية ويريد الخ بالرو **(قوله)** فيدخل ايضا) اي مع الحقيقة ومفهومه انه لو اراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجاز لا تقبل ارادته ذلك ظاهر او لا باطنا لكن سياقي عند قول المصنف وان كاتبه اوراسله ما يقتضي خلافة ع ش ورشدي وهذا لما ردد على النهاية فانه اقتصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما ياتي عن اصل الروضة فاذا قبول ارادة المعنى المجازي وحده بقرينة فلا مخالفة **(قوله)** فلا يحنث امير الخ) اي مثلا فالمراد به كل من لا ياتي منه ذلك وإن كان غير امير كقطوع اليد مثلا اه ع ش **(قوله)** او في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفها اي في معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره **(قوله)** وأطلق الخ) أي أمالو أراد أنه لا يحلقة لا بنفسه ولا بغيره حنث بكل منهما وكذا لو أراد أنه لا يحلقة بغيره خاصة يحنث بكل منهما على ما افهمه قوله قبل ويريد دخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا بنيته اه ع ش **(قوله)** فلا يحنث بخلق غيره له الخ) اعتمده النهاية **(قوله)** وفي أصل الروضة هنا الخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل فيدان اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الاطلاق لانه الاصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك اذا تعارف المجاز او اريد دخوله فيه وتارة على ما هو اخص منه وذلك اذا قيد بقرينة او نية او عرف اه ع ش **(قوله)** التقيد) في أصله بخطه القيد اه سيد عمر **(قوله)** مثل ذلك) اي امثلة القيد والتخصيص بما ذكر **(قوله)** وهذا) اي ما ذكره عن أصل الروضة وقوله عكس الاول

زيد او وقع طلقتان فراجع **(قوله)** كسكر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا عالما على ما ضاه **(قوله)** مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وان تخلل الحنث وحده كتخلل التكفير او المراد اعم الذي ينبغي الاول ويوافقه ما ياتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله ولا اذا حنث الخ **(قوله)** كوالله لا تكن ذا ولا ادخل الدار اليوم الخ) سياقي في قول المصنف ولا يلبس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانها يمينان حتى لو لبس واحدا ثم واحد الزمه كفارتان اه وفي الايلاء من شرح الروض فيما لو قال لاربعة والله لا اجمع كل واحدة منكن أنه إذا وطئ واحدة انحلت اليمين وأن الشيخين بخاتم الانحلال إذا اراد تخصيص كل منهن بالايلاء وان الباقي منه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث باي واحد وقع لا تعدد الكفارة وان الروياني ذكره وفرع عليه انه لو قال والله لا ادخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحد منها حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة

(فصل في الحلف على السكني) **(قوله)** إلا ان يتعارف المجاز) هو متعارف فيهما وكذا مسألة الحلف المذكورة **(قوله)**

لان فيه تغليظا بالتعميم بالنية (تنبيه) ما تقرر ان ابن المقرئ رجح ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته لكنه مشكك فان عبارة اصل الروضة تشمل عدم الحث في هذا ايضا وهي في الحق قيل بحث للعرف وقيل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما اذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحلف فعلة ولا يجي منه انه لا حث فيه بالامر قطعاً وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن شيخنا بانه فهم من افراد مسألة الحلق بالذكر وعدم ترجيح شئ فيها انها مستثناة من قوله ولا يجي (٢١) منه وهو محتمل فان قلت هل

لا استثناها وجه قلت يمكن توجيهه بأنه مع كونه يمكن مجيئه منه لا يتعاطى بالنفس لانها لا تتقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع حلق الغير له فاذا أمره به تناولته العين بمقتضى العرف حث به فتأمل له اذا (حلف لا يسكنها) أى هذه الدار أو دارا (أو لا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فليخرج) أن أراد السلامة من الحنث بنية التحول في كل من مسألة الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم قال الأذرى أن كان متوطناً فيه قبل حلفه فلو دخله لنحو تخرج حلف لا يسكنه لم يحتج لنية التحول قطعاً (في الحال) بيده فقط لانه المحلوف عليه ولا يكلف المهرولة ولا الخروج من أقرب البابين نعم قال الماوردي أن عدل لباب من السطح مع القدرة على غيره حث لانه بالصعود في حكم المقيم أى ولا ننظر لتساوى المسافتين ولا لأقرب طريق السطح

أى عكس ما مر أول الفصل (قوله لأن فيه) أى في الأول (قوله رجح ذلك) أى عدم الحنث في مسألة الحلق (قوله حيث جعله) أى شيخنا عدم الحنث من زيادته أى ابن المقرئ على الروضة لكنه أى ذلك الجعل (قوله) فان عبارة اصل الروضة (الخ) في تطبيقه نظر (قوله وهذا صريح) أى ما ذكره اصل الروضة قبل قوله قيل بحث للعرف فيما ذكره الخ أى في عدم حنثه بحلق الغير بامر (قوله ولا يجي منه) الأولى لا يعتاد الحلف فعلة (قوله أى هذه الدار) إلى قوله أى ولا ننظر في المغنى إلا قوله أو دار أو إلى قوله وعلى هذا التفصيل في النهاية إلا قوله ويتردد إلى وكذا وقوله أى ولم يدركه إلى ولو خرج (قوله وهو فيها الخ) راجع لكل من المعطوفين (قوله قال الأذرى أن الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك كما قاله الأذرى الخ أى عمل الاحتياج إلى نية التحول (قوله فيه الخ) الضمير هنا وفيما بعده راجع إلى الدار فكان المناسب التانيث كما في المغنى (قوله لا يسكنه) أى أو لا يقيمها (قوله لم يحتج لنية التحول) أى فيكون في السلامة من الحنث الخروج حالاً أم عش قال الرشيدى قوله إلا أن يكون المجاز متعارفاً ويريد به قضيته أن مجرد تعارفه لا تنكفى ولعل محله إن لم تخرج الحقيقة أخذاً مما سأتى في آخر الفصل فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضيته أيضاً أن المجاز الغير المتعارف لا يحل على عليه وإن أراد به ما يتخالفه في الفصل الأخير قبيل قول المصنف أو لا يسكنه حث بعبء وكيفية حيث قال لأن المجاز المرجوح يصير قوياً بالنية أم رشيدى وكلام الشارح حيث عبر بأوسالم عن هذين الاشكالين (قوله لم يحتج لنية التحول الخ) قال الأذرى وفي تحنيته بالمكث اليسير نظر إذ الظاهر أن قوله لا أسكنه المراد به لا أتخذ مسكناً أم انتهى رشيدى (قوله فقط) أى وإن بقي أهله ومتاعه مغنى ونهاية (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الإطلاق أم لو أراد أنه يأخذ أهله وامتنعه لم يبرأ إلا بأخذهما فوراً أيضاً أم عش (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) أى بأن يقصده من محل أم الومر عليه وعدل عنه إلى غيره فينبغى الحنث أخذاً مما علل به العدول إلى السطح من أنه بالعدول عنه إلى الصعود غير أخذ الخ أم عش (قوله لباب من السطح) أى أو إلى حائط ليخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فتخطاه من غير عدول فلا حث أم عش وظاهر أن هذا يجري في باب السطح أيضاً فاذا كان عند الحلف في السطح يتعين الخروج من بابه فلو عدل منه مع القدرة عليه إلى غيره حث (قوله مع القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره أبعده منه أم عش (قول المان فان مكث بلا عذر حث) قال عميرة أى ولو متردد في المكان واقتضى كلامهم أن المكث ولو قل يضرب قال الرافعى هو ظاهر أن أراد لا أمكث فان أراد لا أتخذها مسكناً فينبغى عدم الحنث بمكث نحو الساعة انتهى أقول لعل التقيد بنحو الساعة جرى على الغالب ولا فينبغى أنه لو حلف لا يتخذها مسكناً مدة يبحث فيها عن محل يسكن فيه مع عدم إرادة الاستمرار على اتخاذها مسكناً لم يبحث وإن زادت المدة على يوم أو يومين أم عش عبارة المغنى وإن تردد فيها بلا غرض حث وينبغى أن لا يبحث كما قال الرافعى إن أراد بلا أسكنها لا أتخذها مسكناً لأنها لا تصير بذلك مسكناً أم (قوله ولو لحظة) إلى قوله ولو ليلة في المغنى إلا قوله وقول الغزى إلى المتن (قوله وقول الغزى) مبتدأ وقوله يتعين الخ خبره (قوله يسمى ساكناً الخ) إذ السكنى تطابق على الدوام كالأبتداء ونهاية ومعنى أى وكذا الإقامة (قوله أو طراً عليه الخ) وكذا لو كان مريضاً حال حلفه على الرجوع عليه فالفرق بين كون الحلف حال العذر وبين طرق العذر على الحلف لعله من حيث القطع والخلاف ولا فم يظهر بينهما فرق إذا الحلف حالة المرض

على ما أطلقه لانه يشبه إلى الباب أخذ في سبب الخروج وبالعدول عنه إلى الصعود غير أخذ في ذلك عرفاً أما بغير نية التحول فيبحث على المنقول لانه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفاً (فان مكث) ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزى كما لو وقف ليشرب مثلاً يتعين تقييد مثاله بما إذا لم يكن شربه لعطش لا يحتمل مثله عادة كما فهمه قولهم (بلا عذر حث وإن بعث متاعه) وأهله لانه مع ذلك يسمى ساكناً ومقيماً أم إذا مكث لذكر كان أذاق عليه الباب أو طراً عليه عقب الحلف نحو مرض منه من الخروج ولم يجد من يخرج

أو خاف على نحو ماله ولو خرج فكس ولو ليلة (٢٣) أو أكثر فلا حنث ويظهر ضبط المرض هنا بما مر في العجز عن القيام في فرض الصلاة

نعم يفهم مما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استئجار من يحمله باجرة مثل وجدها فترك حنث وقليل المال ككثيره كما اقتضاه إطلاقهم ويتردد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس أنه عذر أيضاً إن كان له وقع عرفاً وكذا الوضائق وقت فرض بحيث لو خرج قبل أن يصله فاتته أي لم يدركه كاملاً في الوقت كما هو ظاهر لأن الإكراه الشرعي كالخس كالمرو لو خرج ثم عاد إليها لنحو زيارة أو عيادة لم يحنث مادام يسمى عرفاً زائراً أو عائداً والاحنث وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيخين وغيرهما أنه لا حنث المبسك بالعذر وقول البغوي ومن تبعه ن طال المكث حنث وخرج أبقوا وهو فيها عند الحلف ماله وحلف كذلك وهو خارجها فينبغي حنثه بدخولها مع إقامته لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيما يظهر فيها بغير عذر (وإن نوى التحول لكنه اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وأخرج أهل ولبس ثوب) يليق بالخروج لا غير (لم يحنث) لأنه لا يعد مع ذلك سأكناً وإن طال مقامه لاجله ويراعى في لبسه لذلك ما اعتيد من غير إرهاب وقيد المصنف ذلك بما إذا لم تمكنه الاستئابة والاحنث

مانع من الحنث وكذا لو طرأ فالحالان مستويان أه عش (قوله أو خاف الخ) ظاهره ولو كان الخوف موجوداً حال الخوف أه عش (قوله على نحو ماله) عبارة المغني على نفسه أو ماله أه (قوله لو خرج) أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه له حيث لم يتيسر له حمله معه أو كان الخوف حاصله سواء أخذه معه أو تركه وينبغي أن يلحق بذلك ماله خوفاً أنه إذا خرج لاقاه أعوان الظلمة مثلاً فآخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت وينبغي أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم أه عش (قوله بما مر في العجز الخ) عبارة النهاية بما يشق معه الخروج مشقة لا تحتل غالباً أه (قوله بما يأتي الخ) أي أنفاً في شرح وإن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله وجدها) أي فاضلة عما يعتبر في الفطرة ويحتل فضلاً عما بقي للنفاس كما يأتي في كلام الشارح والأقرب الأول أه عش وفيه أن قول الشارح والنهاية نعم يفهم مما يأتي الخ كالصريح في الثاني فكيف يسوغ له مخالفتهم من غير نقل (قوله وقابل المال الخ) أي إذا كان متولاً لأنه الذي يعد في العرف ماله أه عش (قوله والقياس أنه عذر أيضاً الخ) سكت عليه سم وأقره عش (قوله أي ولم يدركه كاملاً الخ) أي بان خرج شيء منه عن وقته ولو لم يسم قضاء (قوله لأن الإكراه الخ) راجع لقوله وكذا الوضائق الخ (قوله مادام يسمى عرفاً زائراً) وليس من ذلك ما يقع كثيراً من أن الإنسان يحلف ثم يأتي بقصد الزيارة مع نية أن يقيم زمن النبل أو رضاء لأن هذا لا يسمى زيارة عرفاً فيحسب أه عش (قوله وعلى هذا التفصيل الخ) لم يزد في الروض وشرحه على قوله ولا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه بها لقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الانابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم إن مكث ضرراً لا ذرعاً وغيره نقلاً عن تعليق البغوي وأخذ من مسألة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد وشم لم يخرج انتهى وأراد بمسألة عيادة المريض قول الروض الآتية فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث انتهى أه سم وفي المغني بعد ذكره مثل قول الروض وشرحه ما نصه ولو كان الوجه الأول أه أي عدم الفرق (قوله وخرج) إلى قول المتن أو لا يتزوج في المغني الأقوله أي يحصل إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن وقوله وفارق إلى هذا وقوله على أحد وجهين إلى وإن لم ينو وقوله ولو لم يكن لكل باب وقوله ولا نهما لا يتقدران بمدة (قوله فينبغي حنثه الخ) عبارة المغني والاسني ثم دخل لم يحنث مالم يمكث فإن مكث حنث إلا أن يشتغل بجمع متاع كافي الابتداء أه (قوله مع إقامته الخ) بخلاف ماله اجتازها كان دخل من باب وخرج من آخر لم يحنث أه مغني (قوله نوى التحول) إلى قول المتن أو لا يتزوج في النهاية الأقوله ويراعى إلى وقيد وقوله وفارق إلى هذا وقوله كان نوى إلى وإن لم ينو (قوله يليق بالخروج) قضيته أنه لو اشتغل بلبس ثياب تريد على حاجة التجمل الذي يلبس للخروج أنه يحنث وهو كما قاله ابن شعبة ظاهر أه مغني (قوله ويراعى الخ) عبارة المغني قال الماوردي ويراعى في لبسه لنقل المتاع والأهل ماجرى به العرف من غير إرهاب ولا استعجال ولو احتاج إلى مبيت ليلة لحفظ متاع لم يحنث على الأصح أه (قوله وقيد المصنف الخ) ذكر الاسني هذا القيد فيما إذا عاد بعد الخروج لنقل المتاع عن الشاشي وأقره كما مر وصرح المغني هنا باعتدال الإطلاق وظاهر صنيعة إعادته هناك أيضاً عبارته لم يحنث بمكثه ذلك سواء أقدر في ذلك على الاستئابة أم لا كما هو قضية إطلاق المصنف وإن كان قضية كلامه في المجموع أنه إن قدر على الاستئابة أنه يحنث ولو عاد إليها بعد الخروج منها حال لنقل متاع لم يحنث قال الشاشي إذا لم يقدر على الانابة وهذاوافق قضية كلام المجموع أه (قوله وقيد المصنف ذلك) أي قولهم وإن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله بما إذا لم تمكنه الاستئابة الخ) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيخين (الخ) لم يزد في الروض وشرحه على قوله ولا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الانابة وعبادة مريض وزيارة وغيرهما نعم إن مكث ضرراً لا ذرعاً وغيره نقلاً عن تعليق البغوي وأخذ من مسألة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه هنا خرج ثم عاد وشم لم يخرج أه وأراد بمسألة عيادة المريض الآتية قول الروض فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث أه (قوله وقيد المصنف ذلك بما إذا لم تمكنه الاستئابة والاحنث) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

ما يبقى له مما رقى باب التفائيس لا يبحث لعذره (ولو حالف لا يساكنه في هذه الدار فخرج أحدهما) بنية التحول نظير مامر (في الحال لم يبحث) لا تنفاه المساكنة إذ المفاعلة لا تتحقق إلا من اثنين وفي المكث هنا العذر واشتغال بأسباب (٢٣) الخروج مامر (وكذا لو بنى بينهما جدار)

من طين أو غيره (ولكل جانب مدخل في الاصح) للاشتغال برفع المساكنة والاصح في الروضة وغيرها ونقله عن الجمهور الحث لحصول المساكنة الى تمام

البناء من غير ضرورة وفارق المكث لنحو جمع المتاع بانه ثم رفع المساكنة بنية التحول واخذه في اسبابه بخلافه هنا هذا ان كان البناء بفعل الحالف أو أمره وحده او مع الآخر والا حث قطعا وإرخاء الستر

بينهما وهما من أهل البادية مانع للمساكنة على ما قاله المتولى وخرج بهذه الدار ما لو اطلق المساكنة فان نوى معينا اختص به كان نوى انه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه وقول مقابله ليس هداما ساكنة فلا تؤثر فيه النية لانها لا تؤثر فيما لا يطابقه اللفظ يحجب عنه بان هذا فيما لا يحتتم له اللفظ بوجه وليس ما نحن فيه كذلك لان المساكنة قد

تطلق على ذلك وإن لم ينو معينا حث بها في أي موضع كان وليس منه تجاوزهما بينتين من خان وإن صغر واتحد مرقاه ولو لم يكن لكل باب

الاستئابة في نقل أمتعة يجب إخفاء ما عن غيره ويشق عليه اطلاعه عليها اه سم عبارة ع ش أي حيث لم يبحث من الاستئابة ضررا ومنه الخوف على ظهور ماله من السراق والظلمة اه (قول المتن ولو حالف لا يساكنه الخ) أي زيدا مثلا ولا يسكن معي فيها ولا سكنت معه فيها اه معنى (قوله بنية التحول الخ) عبارة المغنى قال الأذرعى ويحيى ههنا ما سبق من الفرق بين الخروج بنية التحول وعدمها ويبعد كل البعد انه لو خرج المحلوف على عدم مساكنته لصلاة أو حمام أو حانوت ونحوها ومكث الحالف في الدار انه لا يبحث لبعده عن العرف اه وهو ظاهر (قوله وفي المكث هنا العذر الخ) وينبغي فيه لو مكث أحدهما لعذر والآخر لغير عذر حث الثاني دون الاول فيما إذا حالف كل لا يساكن الآخر اه سم (قوله والاصح في الروضة وغيرها الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله هذا) أي الخلاف نهاية ومعنى (قوله او مع الآخر) أي او بفعلهما او بامرهما وقوله والا أي وإن كان بامر غير الحالف اما المحلوف عليه أو غيره اه معنى (قوله على أحد وجهين الخ) جزم به الروض والمغنى (قوله يجب الخ) خبره وقول مقابله الخ (قول وان لم ينو الخ) عطف على قوله ان نوى الخ (قوله حث بها في أي موضع الخ) أي كما هو ظاهر ولا يبحث باجتماعهما في بلد واحد كما يصرح به مسألة التجاور بينتين من خان اه سم (قوله وليس منها) أي المساكنة اه ع ش (قوله وان صغر الخ) غاية وقوله واتحد مرقاه أي وحشه ايضا اه ع ش (قوله ولو لم يكن لكل باب) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم ينو موضعا حث بالمساكنة في أي موضع كان فان سكتنا في بيتين يجمعهما صحن ومدخلهما واحد حث لحصول المساكنة لأن كان البيتان من خان ولو صغرا فلا حث وان اتحد في المرقى وتلاصق البيتان لانه متى اسكنى قوم وبيتته فرد بابواب ومغابق فهو كدرب وإلا ان كانا من دار كبيرة وان تلاصقا فلا حث لذلك بخلافهما من صغيرة ويشترط في الكبيرة في الخان ان يكون لكل بيت فيها غلق بباب ومرق فان لم يكونا أو سكتنا في صفتين من الدار أو في بيت وصفه حث اه وهي صريحة في اشتراط الباب لكل من البيتين مطلقا وإنما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشتراط غلق ومرق لكل منهما في الثاني دون الاول (قوله وكذا لو انفرد الخ) ولو حالف لا يساكنه واطاق وكان في موضعين بحيث لا يبعدهما العرف متساكنين لم

يبحث او حالف لا يساكن زيدا وعمر ابر بنحروج أحدهما أو زيدا وعمر المبر بنحروج أحدهما اه نهاية قال ع ش وكذا لو حالف لا يساكنه في بلد كذا واطاق وسكن كل منهما في دار منها فلا حث لان العرف لا يبعدهما متساكنين اه (قوله وان اتحدت الدار الخ) الو او حالية عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة منفردة المرافق كالمرقى والمطبخ والمستحم وباب الحجر في الدار لم يبحث وكذا لو انفرد كل منهما بحجرة كذلك في دار اه (قوله قال ابن الصباغ) كذا في اصله بخطه وعبارة النهاية كالمغنى ابن الصلاح اه سيد عمر (قوله اولا يملك هذا البيت الخ) ومثله ما لو حالف لا يشتري هذا ولا يبيعه وقد سبق العقد عليه الحالف فلا يبحث بالاستدانة في ذلك لذكر لو أراد اجتنابه بمعنى أنه لا يستديم الملك فيها ولم يوافق البائع على الفسخ مثلا أو لم يتيسر له النقل عن ملكه فيها لو حالف لا يملكها واراد لا يستديم الملك هل يبحث بذلك أولا وهل يحجزه عن يشتري بمن المثل حالا فيها لو حالف لا يستديم الملك عذرا م لافيه نظر ونقل عن شيخنا العلامة

الاستئابة في نقل أمتعة يجب إخفاء ما عن غيره ويشق عليه اطلاعه عليها (قوله وفي المكث هنا العذر واشتغال بأسباب الخروج مامر) وينبغي فيها لو مكث أحدهما لعذر والآخر لغير عذر حث الثاني دون الاول فيما إذا حالف كل لا يساكن الآخر (قوله كان نوى انه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه) في الروض فان حالف لا يساكنه ونوى أن لا يساكنه ولو في البلد حث بمساكنته فيها وإن لم ينو فسكتنا في بيتين يجمعهما صحن واحد حث لا من خان وان اتحد المرقى ولا من دار كبيرة ويشترط في الدار ان يكون لكل بيت غلق ومرق الخ (قوله حث بها في أي موضع كان) أي كما هو ظاهر ولا يبحث

ولا من دار كبيرة ان كان لكل باب وغلق وكذا لو انفرد أحدهما بحجرة انفردت بجميع مرافقها وان اتحدت الدار والممر (ولو حالف لا يدخلها) أي الدار (وهو فيها أو لا يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصباغ أو لا يملك هذه العين وهو مالها فاستدام ملكها

(فلا حث بهذا) لان حقيقة الدخول الانتفال من خارج له داخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة ولا نهيا لا يتقدرا ان بمدة نعم لوني
بعدم الدخول الاجتناب فاقام اوبعدم (٢٤) الخروج لا ينقل امله مثلا فتقام حث (أو) حاف (لا يتزوج) أو لا يتسرى كما يحتمل

الشورى القول بالحث فيها والاقرب عدم الحث فيها ولم يوافق البائع على الفسخ فيها لقال لا أشترى
واراد ردها على مالهما اه ع ش اقول وكذا الاقرب عدم الحث فيها لو اراد بعدم استدامة الملك البيع
بشمن المثل حالا مثلا ولم يتسرى ذلك البيع (قول المتن فلا حث الخ) اي ولا تنحل البين فلو خرج منها ثم عاد
حث بالدخول اه ع ش (قوله) ولا نهيا لا يتقدرا ان بمدة) ولان ملك الشيء عبارة عن تمامه بعد ان لم يكن
وعليه فالو لم تكن في ملكه ثم اشتراه او نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حث اماما ملكه بغير اختياره كان
مات مورثه فدخلت في ملكه بموته فالظاهر انه لا يحنث لانه لما حث على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش
(قوله) او بعدم الخروج ان لا ينقل الخ) اي او اراد بعدم الملك ان لا تنقل في ملكه فاستدام حث او اراد انها
ليست في ملكه حث وان ازالها عن ملكه حالا اه ع ش (قوله) ورد ما يتوهم الخ) في صلاحية هذا الفرق
بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج المردنظر اه سم (قوله) فساوى التسرى الخ) اما لو استدام
التسرى من حاف لا يتسرى فانه يحنث كما افتي به الوالد رحمه الله لانه حجب الامة عن اعين الناس وانزله فيها
وذلك حاصل مع الاستدامة شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله اما لو استدام الخ كان الاولى تأخير هذا
عن استدراك الزوج لآتي في كلام المصنف اه وقال ع ش قوله كما افتي به الوالد خلافا لابن حنبل
(قوله) او لا يشارك الى ان ينقل في الماضي الى قوله فلذا جرى في النهاية (قوله) او لا يشارك فلا نا الخ) ينبغي اولا
يقارضه مر وفي فتاوى السيوطي مسألة رجل حاف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ابيه
فمات الوالد وانتقل الارث لهما وصار اشرى يكتن فحل يحنث الحالف بذلك ام لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر
أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فمقتضى قواعد الاصحاب أنه يحنث
بها انتهى سم على حج اي وطريق البر ان يقتضياها حالا ولو تعذرت الفورية فيه لعدم وجود
قاسم مثلا عذر مادام الحال كذلك وكذا الدار فيما ذكره المصنف حاف على عدم اشاركته في بيعة مثلا وهي شركة
بينهما فلا تخاص إلا بازالة الشركة فورا إما ببيع حصته او بهبتها لثالث او لشريكه اه ع ش وقوله ولو
تعذرت الفورية الخ فيه توفى اذا زالة الشركة بنحو النذر اشرى او غير متيسرة على كل حال فلا يرجع
(قول المتن فاستدام هذه الاحوال) أي المتصف هو بهما من الزوج الى آخرها اه مغنى (قول المتن حث)
محله عند الاطلاق فان نوى شيئا عمل به اه اسنى عبارة سم ومحله في الشركة ما لم يرد العقد اه وعبارة المغنى
ولوني باللبس شيئا مبتداه على ما نواه قاله ابن الصلاح ولو حاف لا يشارك زيدا فاستدام أفى ابن الصلاح
بالحنث الا ان يريد شركة مبتداه ولو حلف لا يستقبل القبلة وهو مستقبل فاستدام حث قطعا اه (قوله)
بعضى ثلاث لحظات الخ) والمراد باللمحظة اقل زمن يمكن فيه النزاع اه ع ش (قوله) فيحنث باستدامة اللبس)
أي لانها بمنزلة الايجاد اه ع ش (قوله) كل محتمل لكن قضية الخ) عبارة النهاية الاوجه الاول كما يدل له

أبوزرعة ورد ما يتوهم من
الفرق ان الزوج ايجاب
وقبول وهو منقضى لا دوام
له والتسرى فعل وهو
التحصين عن العيون والوطء
والانزال وهذا مستمر بان
هذا بما بقي ان حمل التسرى
على مدلوله للغوى لا العرفي
اذا هله لا يطلعون التسرى
الا على ابتداءه دون دوامه
اه وفيه نظر والاولى على
راى الرافعي منع ان الزوج
هو ما ذكر لا غير بل يطابق
الغوى على الصفة الحاصلة
بعد الصيغة فساوى التسرى
(او لا يطهر او لا يلبس او
لا يركب او لا يقوم او لا
يقعد) او لا يشارك فلانا
او لا يستقبل القبلة فاستدام
هذه الاحوال حث لانها
تقدر بزمان كلبست يوما
وركبت ليلة وشاركته شهرا
وكذا البقية واذا حث
باستدامة شيء ثم حلف ان
لا يفعله فاستدامة لزمه
كفارة اخرى لانحلال البين
الاولى بالاستدامة الاولى
وقضيته انه لو قال كلما لبست
فانت طالق تكرار الطلاق
بتكرار الاستدامة فتطلق
ثلاثا بعضى ثلاث لحظات
وهي لابسة وما قبل ذكر
كلما قرينة صارفة للابتداء
مردود بمنع ذلك ويتردد
النظر في لبس مثلا حلف
لا يلبس الى وقت كذا اه

تحمل يمينه على أن لا يوجد لبسا قبل ذلك الوقت فيحنث باستدامة اللبس ولو لحظة أو على الاستدامة إلى ذلك الوقت قو لهم
فلا يحنث إلا إن استمر لا بسا إليه كل محتمل لكن قضية قو لهم الفعل المنفي بنزلة النكحة المنفية في إفادة العموم ترجيح الاول فلذا جرى عليه

بهذه وفي الانوار حاف لا يتختم وهو لا يلبس الخاتم فاستداه لم يحنث وهو مشكل على ما قرر في اللبس الا ان يفرق بان صيغة الفعل تفتى
 لم يجاد عنه للفعل والاستداه ليس فيها ذلك فلم يكن التقدير هنا بعدة بخلاف صيغة اصل الفعل كاللبس وعليه فبل يخص هذا بالحنثي اولا
 لان المعامى يدرك الفرق بين الصيغتين وان لم يحسن التعبير عنه كل محتمل والثاني اقرب وبذلك يعلم انه لو حاف لا يلبس هذا الخاتم وهو لا يسه
 حنث بالاستداه (قلت تحنيته باستداه التزوج والتطهر) على ما في اكثر نسخ المحرر (٢٥) (غلط لذهول) عما في شرحه فان الذي

جزم به فيه اعدم الحنث
 كما هو المنقول منه وصار
 لا يقدر ان يمدد كالدخول
 والخروج فلا يقال تزوجت
 ولا تسريت ولا تطهرت
 شهرا فلا بل يندر شهر وزعم
 البلقيني انه يقال ذلك
 مردود ذلك ان تقول ان
 البلقيني انه يقال ذلك عرفا تجبه
 الرد لا زكلاهم صريح في
 انه لا يقال عرفا وهم احق
 بمعرفة العرف من غيرهم
 او نحو التبع ما قاله اذا نحو
 لا يمنعه لكن من الواضح
 ان المراد هو الاول وعمل
 عدم الحنث فيهما ان لم
 ينو استداهما او الاحنث
 بهما جزما (واستداه طيب
 ليست تطيبا في الاصح) اذ
 لا يقدر عادة بمدة ومن ثم لم
 يلزمه بها فدية فيما لو تطيب
 ثم احرم واستدام (وكذا
 وطء) وغصب (وصوم
 وصلاة) فلا يحنث باستدامتها
 في الاصح (والله اعلم) ونازع
 في هذه الاربعة البلقيني
 وغيره لانها تقدر بزمان
 وليس كذلك فان المراد في
 نحو تكح او وطئ فلائنة
 وغصب كذا وصام شهرا

قولهم الفعل المنفصل الخ (قوله) فبل يخص هذا اي عدم الحنث في مسألة التختيم (قوله) وبهذا اي الفرق
 المذكور (قوله) حنث بالاستداه اي عند الاطلاق (قوله) المتن تحنيته اي المحرراه معنى واتصية قول
 الشارح على ما في اكثر الخ ان الضمير الحاف بخلاف ما لو نوى ابتداء اللبس كما مر (قوله) المتن باستداه
 التزوج الخ اي وباستداه اللبس والركوب والقيام واقعة وصحيح لانه يقال له بت يوم ما وركبت يوم ما وهكذا
 الباقي اه معنى (قوله) على ما في اكثر الخ الى قول قل الماوردى في النهاية الا قوله ولا تسريت وقوله وزعم
 الى وعمل وقوله ونازع الى فان المراد قوله اذ حقيقة به الى والصلاة (قوله) المتن لذهول (بذلك) موجهة وهو
 نسيان الشيء والغلة عنه معنى (قوله) عما في شرحه الى قوله وزعم البلقيني في المتن الا قوله ولا تسريت
 (قوله) في شرحه اي الراى (قوله) ولا تسريت (قوله) خلافا للنهاية كما مر (قوله) اتجه الرد اي على الباقي
 (قوله) وهم اي الاصحاب (قوله) ما قاله اي البنية (قوله) هو الاول اي العرف (قوله) وعمل عدم
 الحنث الى قوله ونازع في المتن (قوله) فيهما اي الحنف على عدم التزوج والحنف على عدم التطهر (قوله)
 بها اي استداهما (قوله) لم يلزمه اي المحرم وقوله بها اي الاستداه لاحاجة اليه (قوله) المتن وصلاة بان
 يحنث في الصلاة ناسيا لانه فيها او كان اخرس وحاف بالاشارة معنى واسنى (قوله) نحو تكح استطاردى ثم
 رايت قال الرشيدى الظاهر ان لفظ تكح زاد اشارح مع مسألة الغصب فسط من الكتابة بدليل قوله فان
 المراد في نحو تكح وقوله في الثلاثة الاول فانراجع نسخة صحيحة اه (قوله) في الثلاثة الاول اي التكاح
 والوطء والغصب (قوله) وبعض يوم الخ) حطفي على بانقضاء الخ (قوله) اذ حقيقة اي الصوم شرعا (قوله)
 الامساك الخ) المذكور في ناب الصوم (قوله) والصلاة الخ) بالنصب حطفا على المراد عبارة المغنى قال بعضهم
 ولا يخلو ذلك عن بعض اشكال اذ يقال صحت شهر او صليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انعقاد للنية والصوم
 كذلك كما لو قالوا في التزوج انه قول انكاح وقد صرحوا بان لو حاف انه لا يحنث فاحرم بالصلاة احراما صحيحا
 حنث لانه يصدق عليه انه يصل بالتحريم اه (قوله) لان ذلك اي جعلهم المذكور (قوله) قال الا قوله
 وفيما اطلقه في المغنى (قوله) وفيما اطلقه في العقد نظر الخ) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الا ان يكون
 قوله يحتاج لنية راجعا لما قبله فقط اه سم (قوله) الا ان يحنث الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة
 الشركة ليس لاستداه الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فلنا مل العقد بل لاستداه
 وهذا هو الموافق لما مر عن فتاوى السبوطى اه سم عبارة عرش واما الشركة التي تحصل بعقد كان
 خلطا للمال واذن كل الآخر في التصرف فهل يكفي في عدم الحنث اذ حاف انه لا يشاركه الفسخ وحده
 ولا يدمعه من قسمة الماين فيه نظر والاقرب الاول اذ قلنا انه يحنث باستدامتها على الراجح اما اذا قلنا بعدم
 الحنث على ما اقتضاه كلام الماوردى لم يحنث للفسخ ولا للقسمة ما لم يرد بقدم المشاركة عدم بقائها اه (قوله)

قوله وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الا ان يكون قوله يحتاج
 لنية راجعا لما قبله فقط (قوله) الا ان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة الشركة ليس بالاستداه
 العقد بل لاستداه الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليأمل وهذا هو الموافق لما في على

(٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر)
 زمن في الثلاثة الاول وبمضى يوم لا بعضه في الصوم اذ حقيقة الامساك من الفجر الى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بزمان
 الاحكام كما تقررو الصلاة لم يبعد عرفا ولا شرعا تقديرها بزمان بل بهد الدال ركعات فان قات يتنا في ما ذكر في الوطء جعلهم استداه الصائم الوطء
 بعد الفجر مع عليه وطئا مفسدا قلت لا بنا فيه لان ذلك المعنى آخر اشارة الىه بقولهم تنزى لا يمنع الانعقاد منزلة الا بطل قال الماوردى وكل عقد
 او فعل يحتاج لنية لا تكون استداهته كابتدائه وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة الا ان يحمل ذلك على الشركة بغير عقد كالارث

أو لا يغصب فاستدام إلا كما قاله واعترضه الأسنوي بجهة تقديره مدة كغصبته شهر أو بتصریحهم بأنه في دوام الغصب غاصب ويرد بمنع
تقديره مدة عرفا على أن الماراد أقام عندي شهر أو معنى قولهم المذكور أنه غاصب حكما وليس الكلام فيه ثم رأيت شارحا الجواب بنحو ذلك
واستدامة السفر سفر ولو بالعود منه نعم إن حالف على الامتناع منه لم يحنث بالعود وعلم بما تقرّر أن كل ما يقدر عرفا مدة من غير تأويل يكون
دوامه كابتدائه فيحنث باستدامته وما لا فلا ولو (٣٦) حالف لا يقيم بحل ثلاثة أيام واطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد

كما أفتى به بعضهم أخذا من كلامهم في نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلا قالوا لصدق الاسم بالمتفرق والمتوالي بخلاف مالو حالف لا يكاهه شهرا لأن مقصود الدين المحرر ولا يتحقق بغير تنابع واعتراض بقول الروضة لو حالف لا تمكث زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام أخرجت منها الثلاث فاقبل ثم رجعت إليها فلا حنث وفرق بأن المعاق عليه وجد هنا لائم لأنه المالك أكثر من ثلاثة أيام للضيافة والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يسمى ضيافة لأنها مختصة بالمسافر بعد قدومه وهو واضح إن تم له هذا لتعليل كيف والعرف قاض بأنهم لا تختص بذلك (ومن حالف لا يدخل دارا) عينا ومثلها فيما ذكر كما يحتمل الأذرعى نحو المدرسة والرباط أي والمسجد (حنث بدخول دهليز) بكسر الدال وإن طال كما اقتضاه إطلاقهم وبحث الزركشي في مفرط الطول عدم الحنث بدخوله لأنه بمنزلة الرحبة قدام الباب برد بمنع كونه بمنزلة مطلقا لأطباق أهل العرف على أن الجالس فيه يسمى جالسا بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة (داخل الباب أو بين بابين) لأنه حينئذ من الدار ومحلان لم يكن فيه باب دار أخرى والأفهل ينسب اليهما معا لأن المالكين لما جعل عليه بابا صار منسوباً لكل منهما أو لا ينسب لو أحدهما محل نظر ثم رأيت ما يأتي في الدرب أمام الباب المسقف الذي عليه باب وهو يشمل هذا فيعطى حكمه الاتي (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرفا وإن كان مبنيا على تربيعها ويدخل في بيعها إذ هو ثمانية

أو لا يغصب الخ) لعله معطوف على قول المصنف لا يدخلها الخ والاولى أن يقول واستدامة الغصب ليست بغصب وفيه سم مانصه قوله أو لا يغصب الخ تقدم التصريح بهذه المسئلة فكأنه أعادها ليبين ما فيها اه
وعبرة المعنى ولو حالف لا يغصب شيئا لم يحنث باستدامة المنصوب في يده كاجزم به في الروضة فان قيل يقال غصبته شهرا أو سنة ونحو ذلك كما قاله في المهمات اجيب بأن يغصب يقتضي فلا مستقبلا فهو في معنى قوله لا أنشا غصبا أو ما قولهم غصبه شهر افعلناه غصبه وأقام عنده شهر اكا اول قوله تعالى فاماته الله مائة عام أي أماته وألبته مائة عام وأجرت عليه أحكام الغصب شهر أو أماته اسمية غاصبا باعتبار الماضي فجاز لاحقة اه
(قوله) ومعنى قولهم المذكور وهو أنه في دوام الغصب غاصب (قوله) واستدامة السفر (قوله) إلى قوله وعلم في المعنى وإلى قوله وهو واضح في النهاية إلا قوله نعم إلى وعلم (قوله) ولو حالف لا يقيم بحل ثلاثة أيام) قياس ذلك أنه لو حالف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث اه سم أي عند الإطلاق (قوله) ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في الإطلاق أنه لو حالف على أنه لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحنث الا باقامة ذلك متواليا قال الشارح لأنه المتبادر من ذلك عرفا فاجمع واجزأه رشيدى (قوله) ثم عاد) أي ولو بعد زمن طويل اه ع شر (قوله) كما أفتى به بعضهم) عبارة بالنهاية كما هو الوجه اه (قوله) بخلاف مالو حالف لا يكاهه شهر الخ) أي فانه يحل على الشهر المتتابع ولو لم يكاهه عشرة أيام ثم كاهه مدة ثم ترك كلامه وهكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحنث لعدم التوالى اه ع شر (قوله) واعترض الخ) أي الافتاء المذكور عبارة بالنهاية ولا يتنافيه في الروضة الخ لأن المعاق الخ (قوله) وفرق) أي بين مسئلة الباضر ومسئلة الروضة (قوله) هنا) أي في مسئلة الروضة لا شئم أي في مسئلة الباضر (قوله) لأنها مختصة بالمسافر الخ) وبخذه أنه لو سافرت ثم عادت فكشمت مدة زائدة على ثلاثة أيام حنث وأن ما جرت به العادة من مجيء الباضر أهل البلد له بضر لو حالف فيه أنه لا تقدر في الضيافة مدة كذا أو حالف أنه لا يضيف زيدا لم يحنث بكاهه مدة ولو طالت ولا بداهة له لو يد ولو بطاب من زيد له اطعام صنعه لأن ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كله عند الإطلاق فان اراد شيئا عمل به (فرع) لو حالف لا يرافقة في طريق لجمعتما المعدية لاحنث فيما يظهر لانها تجمع قوما وتفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزياى ما وافقه اه ع شر (قوله) عينا) إلى التفرق بالنهاية (قوله) عينا) الظاهر أنه لما قبله لاجل قول المصنف الاتي ولو أنه دعت الخ كما يعلم مما يأتي فيه اه رشيدى (قوله) ومثلها) أي الدار وقوله فيما ذكر أي من الحنث بدخول دهليز الخ (قوله) أي والمسجد) تفهيرا لنحو المدرسة الخ (قوله) مطلقا) أي سواء كان الدهليز مفرط الطول أم لا (قوله) التين داخل الباب) أي الذي لا ثاني بعده فهو بين الباب والدار اه معنى وبذلك يندفع اعتراض ع ش بمانصه قوله أو بين بابين لو دبر بقوله ولو بين بابين كان أو ضح لان التبرير بما ذكر يقتضي أن التقدير أو لم يكن داخل الباب لكن كان بين بابين وهو مالموم ان هذا غير مراد اه (قوله) أو لا ينسب الخ) هذا الاحتمال قضية ما يأتي عن شرح الروض في الدرب الغير المختص اه سيد عمر (قوله) ما يأتي) أي انقاع المتولى (قوله) المسقف) نعمتان للدرب (قوله) حكمه الاتي) أي من الحنث وما يأتي ما فيه (قوله) معقود) إلى قوله ونقلا في النهاية (قوله) لذهو الخ) أي الطاق

الهامش عن فتاوى السيوطى (قوله) أو لا يغصب) تقدم التصريح في هذه المسئلة فكانه أعادها ليبين ما فيها (قوله) ولو حالف لا يقيم بحل ثلاثة أيام واطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد

المعقود الجالس فيه يسمى جالسا بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة (داخل الباب أو بين بابين) لأنه حينئذ من الدار ومحلان لم يكن فيه باب دار أخرى والأفهل ينسب اليهما معا لأن المالكين لما جعل عليه بابا صار منسوباً لكل منهما أو لا ينسب لو أحدهما محل نظر ثم رأيت ما يأتي في الدرب أمام الباب المسقف الذي عليه باب وهو يشمل هذا فيعطى حكمه الاتي (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرفا وإن كان مبنيا على تربيعها ويدخل في بيعها إذ هو ثمانية

الحائط المعة ودله تدام ابواب دور الا كبر نعم ان جعل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف كما شله قول المتن اوبين ما بين ونقله عن المتولى واقراءه وعبارتهما جعل المتولى الدرب المختص بالدار امام الباب اذا كان داخل في حد الدار ولم يكن في اوله باب كاطاق قال فان كان في اوله باب فهو من الدار مسقفا كان أو غير انتهت واستبعده الاذرع في غير المسقف (٢٧) واستشكه الزركشي بان العرف لا يعده

منها مطلقا ويرد بمنع ذلك مع وجود الباب لانه يصيره

منها وان لم يدخل في حدودها بل ولا اختص بها بناء على ان ضمير قوله فان كان في اوله باب اطلاق الدرب لا بقيد المختص وما بعده وهو محتمل لان المدار على قرينة تجعله منسوباً لذلك الدار والباب كذلك بالنسبة لكل دار تاخرت عنه ولا يحث بدخول اصطبل خارج عن حدودها وكذا ان دخل فيها وليس فيه باب اليها (ولا) بدخول بستان بلصقتها ان لم يعد من مراقبتها ولا (بصعود سطح غير محوط) من خارجها لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً وبه يعلم انه لو حلف لا يخرج منها فصعده حنث او ليخرج من فصعده بر (وكذا محوط) من الجوانب الاربعة بحجر أو غيره (في الاصح) لما ذكر نعم ان كان مسقفاً كله أو بعضه ودخل تحت السقف كما

المعقود اه عش عبارة المغنى وفسر الرافعي الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما يعمل لبعض ابواب الا كبراه (قوله المعقود له) اى على الحائط فاللام بمعنى على (قوله نعم) الى قوله وعبارتهما في المغنى لا قوله شمله الى نقله (قوله عليه) اى الطاق (قوله كاطاق) اى في عدم الحنث بدخوله (قوله انتهت) اى عبارة الشيخين (قوله واستبعده) اى قول المتولى فان كان الخ وكذا ضمير واستشكه (قوله واستشكه) الى قوله وان لم يدخل في المغنى الى المتن في النهاية لا قوله بناء الى ولا يحث (قوله مطلقاً) اى مسقفاً كان ام لا جعل عليه باب ام لا اه عش (قوله ويرد) اى للزركشي (قوله يمنع ذلك الخ) اى ان العرف لا يعده الخ (قوله لانه) اى الباب (قوله) وان لم يدخل في حدودها في شرح الروض التصريح بخلافه وهو قضية كلام المتولى المحكي في اصل الروضة وقوله بل ولا اختص الخ في شرح الروض ايضا التصريح بخلافه اخذنا ما شير اليه وقوله وهو محتمل لكونه احتمال بعيد تلاو معنى فليتأمل اه سيد عمر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفي ردوى الظهور نظر ظاهر (قوله ان دخل فيها) اى في حدودها اه عش (قوله باب اليها) اى الى الدار (قول المتن ولا يصعد سطح الخ) يفيد مع قوله السابق اى والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه اه سم (قوله من خارجها) متعاق بصعود فكان الاولى تقديسه على غير محوط كافي النهاية والمغنى (قوله ليس من داخلها لغة الخ) لانه حاجز بقى الدار الحرو والبرد فهو كحيطانها اه معنى (قوله من الجوانب) الى قوله ولا يشكل في المغنى لا قوله ودخل الى حنث وإلى قول المتن ولو ادخل في النهاية لا قوله المذكور (قوله من الجوانب الاربعة) فان كان من جانب لم يؤثر قطعاً اه نهاية (قوله لما ذكر) هو قوله لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً اه عش (قوله) ودخل تحت السقف لم يقيد به مر اه سم اى والمغنى عبارته محل الخلاف اذ لم يكن السطح مسقفاً كله او بعضه ولا حنث قطعاً اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من ابنتها كما ذكره في الروضة ونازع البلقيني فيها اذا كان المسقف بعضه ودخل في المكشوف وقال ان مقتضى كلام الماوردى عدم الحنث ويرد ذلك التعليل المذكور اه وعبارة عش (قوله حنث سواء دخل تحت السقف او لا على المعتمد شيخنا الزيدى خلافاً لابن حجر اه (قوله ان كان يصعد اليه) ولو حلف لا يخرج منها فصعد سطحه لم يحث ان كان مسقفاً كله او بعضه ونسب اليه بان كان يصعد اليه منها ولا حنث ومثل ذلك في التفصيل المذكور ما لو قال لا اسكنها او لا انام فيها ونحو ذلك ومكث بسطحها وصورة المسئلة ان يكون بالسطح وقت الحلف او في غير هو لم يتمكن من الخروج والاحتلام امر انه لو عدل لباب السطح حنث اه عش (قوله على ما تقرر) اى من التفصيل (قوله مطلقاً) اى سقف او لا اه عش (قوله وهو) اى قوله شرعاً اه عش (قوله اورجلا) الى قوله وكاساحة في النهاية الا العزو في محابن وكذا في المغنى الا قوله ويقاس بذلك الخروح (قوله وباقي بدنه الخ) راجع الى المتن والشرح معاً (قوله ولو ادخل) الى المتن عبارة المغنى ولو تعاقب جبل او جذع في هاتهما واحاط به بانيها حنث وان لم يعتمد على رجليه ولا احدهما

لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة ايام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث وقوله كما أفتى به بعضهم هو الاوجه مر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ (قوله ولا يصعد سطح الخ) يقيد مع قوله السابق اى والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به مر

صح الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لانه منه شرعاً حكماً لا تسمية وهو المناطق ثم لا هنا (ولو ادخل يده أو رأسه أو رجله) أو رجله غير غير معتمد (لم يحث) لانه لا يسمى داخل (فان وضع رجليه فيها معتمداً عليهما) اورجلا واحدة واعتمد عليها وحدها بان كان لو رفع الاخرى لم يقع وباقي بدنه خارج (حنث) لانه يسمى داخل بخلاف ما اذا لم يعتمد كذلك كان اعتمد على الداخلة والخارجة معاً ولو ادخل جميع بدنه لكان لم يعتمد على شيء منها لانه ثلاثة بنحو حنث أيضاً وفيه اسر بذلك الخروح ولو تعاقب بغيره شجرة في الدار فان احاط

به بناءها بان علا عليه حنث (٢٨) وإلا فلا (ولو أنه دمت الدار) المحلوف عايبا بان قال هذه الدار (فدخل وقد بقي أساس الحيطان حنث)

لأنها منها فكانه دخلها وقضية عبارة الروضة ان المراد بالاساس شيء بارز منه وإن قل وفي مسودة شرح المذهب عن الاصحاح انها متى صارت ساحة فلا حنث بخلاف ما اذا بقي منها ما تسمى معه دارا وكالساحة ما اذا صارت تسمى طريقا وان بقي بعض حيطانها كما دل عليه نص الامام واعتمده البلقيني وغيره اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سياق المتن لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحنث في هذه بقضاء ما كان دارا وان بقي رسومها ورده البلقيني بان الخلاف والتفصيل السابق انما هو في هذه الدار اما دارا فيحنث فيها مطلقا ولو قال هذه حنث مطلقا (وان صارت) عطف على جملة وقد بقي (فضاء) بالذ وهو الساحة الخالية من البناء (او جعلت مسجدا او حماما او بستانا فلا) حنث لزوال مسمى الدار بحدوث اسم اخر لها ومن ثم انحلت اليمين فلو أعيدت لم يعد الحنث الا ان أعيدت بانها الاولى اى أعيد منها ولو الاساس فقط فيما يظهر (ولو حلف لا) يا كل طعام زيدوا طلق فاضافه لم يحنث بناء على الاصح السابق

لانه بعد داخلها فان ارتفع بعض بدنه عن بنائها لم يحنث اه (قوله به) أى بالشخص اه ع (قوله بان علا عليه) اى او ساواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما وأحاط به البنيان بحيث لا يرتفع بهضه عن البنيان حنث لان ارتفع بعضه عنه فلا يحنث انتهى اه سم وتقدم عن المغنى مثل ذلك التعيين ويوافقه أيضا تعبير النهاية بما نصه فان لم يعمل عليه حنث وإلا فلا اه أى ان لم يعمل الشخص على البناء بأن كان مساويا له او دونه حنث وان كان الشخص اعلى من البناء فلا حنث ع (قوله المتن ولو انه دمت الدار) ولفظ الدار بالاسود في النهاية وليس بموجود في المحل والمغنى وكذا قضية قول الشارح الاقنى كما اقتضاه سياق المتن انه ليس من المتن كما هو ظاهر فكتابته بالاحمر فيما يابدين من النسخ من الكتبة (قوله لانها) أى أساس الحيطان والآن ثبت باعتبار المضاف اليه منها اى الدار (قوله وقضية عبارة الروضة) الى قوله وكالساحة الخ عبارة المغنى كذا قاله البغوى في التهذيب وتبعه في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حنث والمتبادر الى الفهم من هذه العبارة بقاء شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الاساس هو البناء المدفون في الارض تحت الجدار البارز قال الدهيرى وكان الرافعى والمصنف لم يعننا النظر في المسئلة انتهى والحاصل ان الحكم دائر مع بقاء اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف في تعليقه على المذهب فقال نقول ان الاصحاح انما هو الخ وقوله والحاصل الى قوله وبذلك في النهاية مثله (قوله أن المراد بالاساس شيء بارز الخ) قيدل عليه أو يعينه ما سياتى انه لا حنث بالقضاء مع وضوح انه لو لم يبق شيء بارز كانت فضاء فليتأمل اه سم (قوله وكالساحة الخ) هذا عن الشارح وليس بما في المسودة (قوله اما لو قال دارا فكذلك الخ) عبارة الروض اى والمغنى حلف لا يدخل هذه يشير الى دار فانه دمت حنث بالعروة او هذه الدار فلا الا ان بقيت الرسوم أو أعيدت بآلتها أو لا ادخل دارا فدخل عرصة دار لم يحنث انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه سياق المتن) فانه صور المسئلة في اصلها بقوله دار الكن مراده هذه الدار ولذا قدرت في كلامه معينة اه وقوله في اصلها وقول المصنف المارو من حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهايز الخ (قوله لكن قضية عبارة الروضة انه الخ) حزم بها الروض والنهاية والمغنى (قوله في هذه) اى صورة ما لو قال دارا (قوله اما دارا فحنث فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمغنى كما مر (قوله مطلقا) اى بقى رسومها أو لا (قوله ولو قال هذه) اى من غير لفظ دار اه ع (قوله حنث مطلقا) وقفا للمغنى والروض والنهاية (قوله عطف) الى قوله اى أعيد في النهاية الا قوله لزال الى الا أن (قوله عطف على جملة الخ) اى باعتبار المغنى (قوله بالمد) الى قوله اى أعيد في المغنى (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى تنبيه مقتضى كلامه التحلل اليمين بذلك حتى لو أعيدت لم يحنث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بآلة أخرى فان أعيدت بآلتها الاولى فالاصح في زوائد الروضة الحنث اه (قوله اى أعيد منها الخ) في حواشى الجلال البلقيني على الروضة مانه لم يتعرض المصنف لما اذا أعيدت الآلة وغيرها والراجح انه لا حنث انتهى اه سيد عمر ويمكن حمل كلام البلقيني على ما لا يتم من المبنى باحدى الاليتين عن المبنى بالآخرى وكلام الشارح والنهاية والمغنى على ما اذا تم كان يبنى الاساس بالاولى فقط والباقي بغيرها (قوله منها) من فيها اسم بمعنى البعض ونائب فاعل لقوله أعيد (قوله ولو الاساس الخ) أى بالمراد السابق (قوله فاضافه) اى زيد الخالف والاولى واضافه بالواو (قوله بناء على الاصح الخ) وقد يقال ان مبنى الايمان على العرف والعرف هنا شامل للكل بالضيافة وغيرها (قوله بان علا عليه) او ساواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما ولو تعلق بغصن شجرة في الدار واحاط به البنيان يحنث لا يرتفع بعضه عن البنيان حيث لان ارتفع بعضه عنه فلا يحنث اه (قوله شيء بارز منه) قيدل عليه أو يعينه انه لو لم يبق شيء بارز كانت فضاء وسياتى انه لا حنث بالقضاء فليتأمل اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سياق المتن (قوله لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحنث في هذه بفضاء الخ) وعبارة الروض حلف لا يدخل هذه يشير الى دار فانه دمت حنث بالعروة او هذه الدار فلا الا ان بقيت الرسوم أو أعيدت بآلتها أو لا ادخل دارا فدخل عرصة دار لم يحنث اه

أن الضيف يتبين بازدراده

انه ملكا به أولا (يدخل دار زيد) أو حانوته (حنت بدخول ما يسكنها يملك لا باعارة واجارة وغصب) وايضا بمنفعتها له ووقف عليه لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن ثم لو قال هذه لزيد لم يقبل تفسيره بانه يسكنها واعتمد في المطالب قول جمع الفتوى على الحنت بكل ما ذكر لانه العرف الآن قال المعتبر عرف اللفظ لا عرف اللفظ كما هو مذهب الاثمة الثلاثة (إلا ان يريد مسكنه) فيحنت بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم ذكر جمع متقدمون انه لا تقبل ارادته هذه في حلف بطلاق وعناق ظاهرا واعتراضا بانه حينئذ مغلط على نفسه فكيف لا يقبل وأجيب بانه مخفف عليها من وجه آخر وهو عدم الحنت بما يملكه ولا يسكنه فليقبل ظاهرا فيما فيه تغليظ عليه دون ما فيه تخفيف له (ويحنت بما يملكه) جميعه وان طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنه) إلا ان يزيد مسكنه فلا يحنت به عملا بقصده ولو اشتهرت الاضافة للتعريف في نحو دار أو سوق حنت بدخولها

(قوله أن الضيف يتبين الخ) قضيته أنه لو كان رقيقا حنت لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لانه ينتقل ملك السيد فلم ياكل الحالف الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل اه سم (قوله او حانوته) خلافا للروض ووفقا لشرح عبارة الاول وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بدخول ما يدخل فيه ولو مستاجر او عبارة الثاني ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الام والخمير وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه لا يحنت اه ومثل الحانوت الدكان مراد منها للحانوت كافي المصباح اه سم (قول المن حنت بدخول ما يسكنها) اي الدار ومثلها في ذلك الحانوت على ما فهمه كلام الشارح وقوله يملك اي جميعها فلا حنت بالمشاركة بينه وبين غيره اه ع ش (قول المتن لا باعارة الخ) ظاهره وان يملك نارا اه سم (قوله وايضا الخ) الى قوله واعتمد في المعنى الى قول المن ولو حلف لا يدخلها في النهاية لا لقوله وبحث الى ولو اشترى وقوله واخلة (قوله واعتمد في المطالب قول الخ) ضعيف اه ع ش (قوله بكل ذلك) أي بالمعار وغيره اه معنى (قوله نعم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية نعم لا يقبل الخ من غير عزو (قوله انه لا تقبل الخ) وهو المعتمد مر سلطان وزياي اه بجري (قوله ارادته) اي المسكن وقوله هذه صفة الارادة (قوله واعتراضا الخ) عبارة النهاية ولا يعترض ذلك بانه الخ لانه مخفف (قوله فكيف لا يقبل) الاولى التانيث (قوله بانه مخفف عليها الخ) اي على نفسه اه ع ش (قوله فيما فيه تغليظا الخ) اي فيما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه مؤاخذه له بقوله اه ع ش (قوله جميعه) الظاهر انه أحترزه عن المشترك ويؤيده قوله الآتي أو عن بعضهم ما وان قل اه ع ش عبارة سم فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك قول شرح الروض بعد قول الروض او حلف لا ياكل طعامه فاكل مشترك اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس والركوب اه مانصه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه وعبارة المعنى هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض الدار فظاهر نص الام انه لا يحنت وان كثر نصيده واطبق عليه الاصحاب كما قاله الاذرعى اه (قوله وان طرأ الخ) ظاهره ولو بغير اختياره كان مات مورثه أو ورد عليه بعيب اه ع ش (قوله فلا يحنت) الى قوله ومبحث البلاني في المعنى (قوله فلا يحنت) اي ان كان الحلف بالله كفايد فيما مر اه ع ش (قوله ولو اشتهرت الاضافة الخ) عبارة المعنى تنبيهه كان ينبغي ان يقول بما يملكه او لا يملكه ولكن لا تعرف إلا به ليشمل ما لو كان بالبلد دار أو سوق أو حمام يضاف الى رجل كسوق أمير الجيش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى بيغداد وخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة

(قوله أن الضيف يتبين بازدراده انه ملكا به) قضيته أنه لو كان رقيقا حنت لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم نعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لانه ينتقل ملك السيد فلم ياكل الحالف الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل (او حانوت) في الروض وشرحه مانصه وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بما يدخله الحانوت الذي يعمل فيه ولو مستاجر للعرف ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الام والخمير وجرى عليه الجمهور ولكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه لا يحنت اه وفي الروض وشرحه ايضا او حلف لا يركب سرج هذه الدابة فركبه ولو على دابة اخرى وكذا لو كان حلف لا يدخله وهو ينسب الى زيد بلاملك ولانما ينسب اليه نسبة تعريف حنت ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتكون الاضافة اليه لتعريفه لا للملك كدار العدل ودار الولاية وسوق أمير الجيوش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى بيغداد وخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة ودار بدمشق فاذا حلف لا يدخل شيئا منها حنت بدخول وان كان من يضاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك اه (قوله لا باعارة) ظاهره وان لم يملك دارا (قوله وأجيب بانه مخفف) كتب عليه مر (قوله جميعه) فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك ما في شرح الروض فانه لما قال في الروض او حلف لا ياكل طعامه فاكل مشترك اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس

مطلقا كدار الارقم بمكة وسوق يحيى ببغداد لتعذر حمل الاضافة على الملك وفارق المتجدد هنا لا اكلم ولد فلان فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان اليين تنزل على مال الحالف قدرة (٣٠) على تحصيله واستشكل بقول الكافي لو حلف لا يمس شعر فلان خلقه ثم مس ما ثبت منه

حنت وقد يجاب بان اخلاف
الشعر لما عهد مطردا في
اقرب وقت نزل منزلة
المقدور عليه (ولو حلف لا
يدخل دار زيد او لا يكلم
عبده او) لا يكلم (زوجته
فباعهما) اى الدار والعبد
يعا بتا او بشرط الخيار
للمشتري وكذا لهما ان اجبر
البيع وهو مثال والمراد
فازال ملكه عنهما او عن
بعضهما وان قل (او طلقها)
بائنا اذ الرجعية زوجة
(فدخل) الدار (وكله) اى
العبد او الزوجة (لم يحنت)
تغليا للحقيقة لزوال الملك
بالبيع والزوجة بالطلاق
وبحث الزركشى فى دار
عرفت بالشؤم وعبد عرف
بالشر الحنت مطلقا لان
اضافتهما مجرد التعريف
وفيه نظر اذ ما عمل به قابل
للمنع ولو اشترى بعد بيعهما
غيرهما فان اطلق او اراد
اى دار او عبد ملكه حنت
بالتانى او التقييد بالاول فلا
(لا لان يقول داره هذه او
زوجته هذه او عبده هذا)
او يريد اى دار او عبد
جرى عليه ملكه او اى
امراة جرى عليها نكاحه
(فيحنت) تغليا للاشارة
على الاضافة وغلبت التسمية
عليها فيما مر آنفا لانها
اقوى لان الفهم يسبق اليها

ودار العقيقى بدمشق قال ابن شعبة فيحنت بدخول هذه الامكنة وان كان من تضاف اليه ميتا لتعذر حمل
الاضافة على الملك فحين ان تكون للتعريف اه وفى سم عن الروض وشرحه ما يوافقهما (قوله مطلقا)
اى سواء كان المضاف اليه مما يتصور منه الملك ام لا اه اسنى (قوله فانه يحمل) اى قوله ولد فلان (قوله
على مال الحالف) يتأمل فان الظاهر مال المضاف اليه كزبد هنا اه ع ش عبارة المغنى على مال المحلوف عليه
اه (قوله بان اخلاف الشعر الخ) عبارة المغنى بان هذا اصل الشعر المحلوف عليه فليس هو غيره اه (قوله
اى الدار والعبد) اى او بعضهما اه معنى (قوله وكذا لهما الخ) ولو لم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس
او شرط لهما اول للبايع حنت ان قلنا الملك للبايع او موقوف وفسخ البايع فانه يقين ان الملك للبايع
فيتعين حنت الحالف اه معنى (قوله ان اجبر البيع) ولو فسخ فهل يحنت لتبين بقاء الملك او لا للشك فى
بقاء الملك باحتمال الاجازة فيه نظر اه سم وقد مر آنفا عن المغنى الجزم بالاول (قوله هو مثال الخ) فلو
قال المصنف فزال ملكه عن بعضهما بدل فباعهما لكان اولى واعم لتدخل الهبة وغيرها اه معنى (قوله
بائنا) اى او رجعيما وانقضت عدتها اه معنى (قوله اذ الرجعية الخ) يؤخذ منه انه لو حلف لا يبيع زوجته
على عصمته او على ذمته فطلقها طلاقا رجعيما لم يبر فيحنت بابقائها مع الطلاق الرجعى اه ع ش (قوله
مطلقا) اى ازال ملكه عنهما ام لا (قوله ولو اشترى) اى قوله وغلبت فى المغنى (قوله ولو اشترى الخ) ومثله
ما لو طلقها وتزوج غيرها (قوله ولو اشترى بعد بيعهما الخ) بقى ما لو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد
طلاقها ثم كلهما وينبغى الحنت اه سم (قوله فان اطلق) اى قوله حنت ينبغى جريان ذلك فيما اذا
اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك فى الزوجة اذا تزوج بعد طلاقها اخرى اه سم (قوله
عليها) اى الاشارة (قوله فيما مر آنفا) اى فى قوله ولو حلف لا يدخل هذه الدار فصارت فضاء الخ اه ع ش
(قوله وعملا الخ) عطف على قوله تغليا الخ فالاول لتعليل للبئن والمعطوف لتعليل لما زاده بقوله او يرد الخ اه
رشيدى (قوله بتلك النية) اى ارادة اى دار او عبد جرى عليه ماكه (قوله نيتها) اى الاشارة (قوله ولا نمابطل
البيع الخ) مر قريبا ان التسمية اقوى من الاشارة وهذا منه فلا حاجة به الى جواب فتأمل اه رشيدى
(قوله ولا نمابطل البيع فى بعثك هذه الشاة الخ) ولو كان ذكر الشاة لسبق اللسان فينبغى عدم البطلان اه
سم (قوله وفارقت) اى مسألة لحم هذه السخلة (قوله بان الاضافة فيها) اى فى مسألة دار زيد هذه (قوله
الصادقة بالابتداء والدوام) اى ابتداء ودوام فيما نحن فيه وكأنه اراد حال ملكه وبعد زواله اه سم (قوله
وفى تلك) اى فى مسألة لحم هذه السخلة (قوله للزوم الاسم الخ) اى اسم السخلة واللام فيه للتعليل وقوله

والركوب اه قال فى شرحه وفى معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه (قوله وقد يجاب بان اخلاف
الشعر) كتب عليه مر (قوله وكذا لهما ان اجيز البيع الخ) لو دخل الدار زمن خيارهما ثم اجيز فينبغى
عدم الحنت لتبين زوال الملك من حين البيع بل ولا نه فى معنى الجاهل بالمحلوف عليه المشك فى بقاء الملك
باحتمال الاجازة او ثم فسخ فهل يحنت لتبين بقاء الملك او لا للشك المذكور فيه نظر اقول ما ذكر فى اول هذه
الحاشية مذكور فى كلام الشارح (قوله فاذا زال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل او طلقها فدخل وملكه
الخ) بقى ما لو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلهما وينبغى الحنت (قوله فان اطلق الى
قوله حنت) ينبغى جريان ذلك فيما اذا اشترى بعد بيعهما وجريان نظير ذلك فى الزوجة اذا تزوج بعد
طلاقها اخرى (قوله او التقييد بالاول فلا) انظر لو اراد التقييد بالاول فاشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة
بعد طلاقها ثم كلهما وينبغى الحنت (قوله ولا نمابطل البيع فى بعثك هذه الشاة فاذا هى بقرة) لو كان ذكر
الشاة بسبق اللسان فينبغى عدم البطلان (قوله الصادقة بالابتداء والدوام الخ) اى ابتداء او دواما فيما

او
أكثر وعملا بتلك النية وألحق بالتلفظ بالاشارة نيتها وانما بطل البيع فى بعثك هذه الشاة فاذا هى بقرة
لان العقود راعى فيها اللفظ ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السخلة فكبرت وأكله لم يحنت وفارقت نحو دار زيد هذه بان الاضافة فيها
عارضة فلم ينظر اليها بل مجرد الاشارة الصادقة بالابتداء والدوام وفى تلك لازمة للزوم الاسم او الصفة ولان زوالها يتوقف على تغيير بعلاج

أو خاتمة فاعتبرت مع الإشارة وتدللت اليقين بجموعه ما إذا زال أحدهما ككونها مسخلة في ذلك المنال لأن الخوف عليه وهذا يعلم أنه لو زال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها مسجدا لم يحنث وإن أشار فالمراد بقولهم السابق تغليباً للإشارة أي مع بقاء الاسم (إلا أن يريد) الحالف بقوله هذه أو هذا (مادام ملكه) بالرفع والنصب فلا يحنث بدخول أو تكليم بعد زواله بذلك (٣١) أو طلاق لاهل المارادة قرية ويأتي في قبول

هذا في الحلف بطلاق أو عتق مأمراً فقال مادام في إجارته واطلق فالمبتدأ منه عرفاً كما قاله أبو زرعة أنه مادام مستحقاً لمنفعته فتتحل الديومة بإيجاره لغيره ثم استجاره منه وأفتى فيمن حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه فخرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان مانه لا يحنث باستدامة مكثه لأن استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده إليه وفلان فيه لبقاء اليمين أن أراد بمدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده أو أطلق اخذاً ما قالوه في لا رابت منكراً إلا رفعت للقاضي فلان وأراد مادام قاضياً من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنث ولا تحل اليمين لأنه قد يتولى القضاء فيرفعه إليه ويبر فان أراد مادام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظر والفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لأن الديومة ثم مر بوطه بوصف مناسب للحلوف عليه يطرأ ويحول فانيط به وهنا محل وهو لا يتصور فيه ذلك فانه دمت بخروجه منه وان عاد إليه فالذي يتجه في حالة الاطلاق عدم الحنث

أو الصيغة أو فيه الاضراب والمراد بالصيغة كونه مسخلة (قوله أو خاتمة) هو الذي يظهر فيما نحن فيه اه رشيدى (قوله فاعتبرت) أي الاضافة (قوله الحالف) إلى قوله ويبقى في المغنى (قوله بالرفع) أي على أنه اسم دام والنصب أي على أنه خبرها والخبر أو الاسم محذوف اه معنى (قوله بعد زواله ملكك أو طلاق) عبارة المغنى بعد زوال الملك والزوجية بالطلاق البائن ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو أعتق بعضه كما لو حلف لا يكلم عبادكم ببعضا فإنه لا يحنث وكذلك لو حلف لا يكلم حراً أو لا يكلم حراً ولا عبداً كما لو حلف لا يأكل بسرقة ولا رطبة فكل منصفه اه (قوله ما سر آتفا) أي في شرح (لأن يريد مسكنه ولا يبقى هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليب بل تخفيف اه سم عبارة ع ش أي من عدم القبول ظاهر اه (قوله واطلق) أي أو أراد مادام مستحقاً لمنفعته كما هو ظاهر بخلاف ما إذا نوى مادام عقداً إجارته باقياً لم تنقض مدته فانه يحنث لأن إجارته باقية لم تفرغ ولم تنقض قال ذلك أبو زرعة أيضاً اه رشيدى (قوله أنه مادام النخ) الأسبك اسقاطاً (قوله وافتى) أي أبو زرعة (قوله أو اطلق) ضعيف اه ع ش (قوله أخذاً ما قالوه في لا رابت منكراً إلا رفعت للقاضي) سيأتي في شرح مسألة القاضي الآتية في المتن أن هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديومة اه رشيدى (قوله من أنه) بيان لما قالوه (قوله من أنه) إذا رآه بعد عزله الخ) يرجع مما يأتي وغيره اه سم (قوله ولا تحل اليمين) في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما يأتي نظر فتأمل معه (قوله ويبر) بفتح الباء (قوله فان أراد الخ) عطف على قوله أن أراد بمدة الخ (قوله بخروجه) أي الفلان اه سم (قوله بوصف مناسب للحلوف عليه الخ) أي لأن الرفع إليه مناسب لاتصافه بالقضاء إذ لا يرفع إلا للقاضي أو نحوه وذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويحول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قرينة على إرادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الإيلاء المقررة في الأصول هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي أنه حيث نوى الديومة انقطعت بالعزل وإن عاد إلى القضاء أي إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر مما هنا وحينئذ لا فرق بين مسألة دخول البيت ومسئلة الرفع للقاضي اه رشيدى (قوله في حالة الاطلاق) أي في مسألة الحلف على عدم الدخول وقول ع ش أي في مسألة القاضي سبق قلم (قوله كالحالة الأخيرة) هي قوله فان أراد مادام فيه هذه المرة الخ ع ش وسم (قوله بابها) إلى قوله أما لو لم بشر في النهاية لا قوله وقوله إلى ولو أراد إلى قوله والطعام في المغنى لا قوله ذلك (ولو أراد الخشب) عبارة المغنى ومحل الخلاف عند الاطلاق فان نوى شيئاً من ذلك حمل عليه قطعاً (فرع) لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى حنث اه وقوله فرع الخ في الروض مثله (قوله أيضاً) أي كالاول (قول المتن ولا يدخل بيتاً) أي وأطلق اه نهاية (قول المتن حنث بكل بيت الخ) محل ذلك عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف إليه اه معنى (قوله محكم) قيد في القصب اه ع ش (قوله نحن فيه وكأنه أراد حال ملكه بعد زواله) (قوله ما مر آتفا) في شرح الآن يريد مسكنه (قوله أيضاً ما مر آتفا) فيه أنه لا يتأتى هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليب بل تخفيف (قوله من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنث) يرجع مما يأتي وغيره (قوله ولا تحل اليمين الخ) في مطابقة هذا لما حققه الشارح فيما يأتي نظر فتأمل معه (قوله فانه دمت بخروجه) الظاهر أن هذه الهاء لملان وقوله فالذي يتجه كذا شرح مر (قوله كالحافه الأخيرة) كان المراد بها فان أراد مادام فيه هذه المرة الخ (قوله لا يسمى دابة اصلاً) فيه نظر

كالحالة الأخيرة (ولو حلف لا يدخل من ذا الباب فنزع) بابها الخشب مثلاً (ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني) وإن سد الاول (ويحنث بالاول في الاصح) لأن الباب إذا أطلق انصرف للبغذ لأنه المحتاج إليه في الدخول دون الخشب وقوله ونصب الخ قيد للخلاف إذ لو طرح أو أتلّف ودخل من الثاني لم يحنث قطعاً ولو أراد الخشب قبل قطعاً ما لم بشر فقال من بابها فانه يحنث بالثاني أيضاً لأنه يسمى بابها (أو) حلف (لا يدخل بيتاً حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قصب محكم كما قاله الماوردى (أو خيمة) أو بيت شعر أو جلد وإن كان

الحالف حضري بالان البيت يطلق على جميع ذلك حقيقة لغة كما بحث بجميع أنواع الخبز أو الطعام وأن اختص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه إذ العادة لا تخصص عند جمهور الأصوليين وإنما اختص لفظ الرأس أو البيض أو نحوهما بما يأتى للقرينة اللفظية وهى تعلق الاكل به واهل العرف لا يطلقونه على ما عدا ما بأتى (٣٢) فيها و فرق بين تخصيص العرف للفظ بنقله عن مدلوله اللغوى إلى ما هو أخص منه وبين

انتفاء استعمالهم له فى بعض افراد مسماء فى بعض النواحي كغلبة استعمال اهل طبرستان للخبز فى خبز الارز لا غير فهذا لا يوجب تخصيصا ولا نقلا عرفيا للفظ بل هو معه باق على عموم له لضعف المعارض للعموم فى هذا دون ما قبله ويفرق بين ما ذكر ومن حلف بنحو بغداد لا يركب دابة لم يبحث بالبحر كمانى العزيز بان الحمار عنده مؤلا لا يسمى دابة اصلا بخلاف نحو الخيمة تسمى عند الحضر بيتا لكن مع الاضافة كبيت شعرو لا ينافيه عدم اعتبارهم لتظيرها فى قولهم فى نحو المسجد بيت الله لان هذا حدث له اسم خاص فلم يعول معه على تلك الاضافة بخلاف نحو بيت الشعر وانما اعطى فى الوصية الحمار لان المدار فيها على ما يصدق عليه اللفظ وان لم يشتتر على ما مر وقيد الزركشى اخذا من كلامهم الخيمة بما اذا اتخذت مسكنا بخلافها لدفع اذى نحو مسافر ولو ذكر البيت بالفارسية لم يبحث بنحو الخيمة لانهم لا يطلقونه الا على المبنى ويظهر فى غير الفارسية

كما بحث بجميع أنواع الخبز) أى فيما لو حلف لا يأكل خبزا أو طعاما (قوله إذ العادة لا تخصص الخ) قضيته انه لو حلف لا يدخل بيت زيد وكان العادة فى محله إطلاق البيت على الدار بما عدا الحنث بدخول الدار حيث لم يدخل بيتا من بيوتها أعش و يأتى عن الرشيدى ما يوافقه (قوله وهى تعلق الاكل به) قضيته انه لو علق به غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤسا أو يبيضا بحث فراجع اه رشيدى (قوله به) وقوله لا يطلقونه أى لفظ الرأس الخ (قوله فيها) أى فى الاماظ المذكورة (قوله و فرق بين تخصيص العرف الخ) جواب سؤال منشؤه قوله إذ العادة لا تخصص الخ وما ذكره من الفرق فيه وقدة ظاهرة (قوله فهذا) أى انتفاء ذلك الاستعمال (قوله لضعف المعارض للعموم فى هذا الخ) فيه تأمل والجار متعلق بقوله و فرق الخ فالأولى الباء بدل اللام (قوله دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله بين ما ذكر) أى من الحنث بدخول نحو الخيمة وإن كان الحالف حضريا (قوله لا يسمى دابة اصلا) فيه نظرا ه سم (قوله لكن مع الاضافة الخ) انظر ما الاضافة فى الخيمة (قوله ولا ينافيه) أى الفرق المذكور (قوله لتظيرها) أى الاضافة فى نحو بيت الشعر (قوله وقيد الزركشى) إلى قوله وهو يؤيد فى المعنى لا لقوله ويظهر إلى المتن وقوله مع حدوث أسماء خاصة لها وقوله اه إلى بحث (قوله بخلافها لدفع اذى الخ) أى فلا تسمى بيتا اه معنى (قوله ولو ذكر البيت بالفارسية) أى كان قال والله لا ادخل بخانه لم يبحث بنحو الخيمة أى بغير البيت المبنى لان العجم لا يطلقونه على غير المبنى نقله الرافعى عن الغفال وغيره وصححه فى الشرح الصغير اه معنى (قول المتن بمسجد) أى وكعبة اه معنى (قوله و بيت الرحا) أى المعروفة بالطاحون الآن ومثله الفهورة اه ع ش وقوله و بيت الرحا إلى الفصل فى النهاية لا قوله كذا قال إلى و خرج وقوله قال بعضهم إلى المتن (قوله انه بيت) جزم به النهاية والمعنى وقيد الاول بمن اعتاد سكناه عبارته اما من اتخذ مسكنا به بيتا لا سكن فيه بحث به من اعتاد سكناه اه قال الرشيدى قوله من اعتاده سكناه لا يبحث غير المعتاد لما مر ويأتى ان العادة اذا ثبتت بمحل عمت جميع المحال اه وقوله ه لا يبحث غير المعتاد ايضا كما هو قضية إطلاق الخفة والمعنى (قوله والاذرعى الخ) الذى فى كلام الاذرعى جزم لا بحث اه رشيدى (قوله بخلو فى المسجد) أى لا تعد منه اه نهاية أى بان لا تدخل فى وقته ع ش (قوله ثم رأيت) أى الاذرعى (قوله وأبوابها) أى المدرسة والرباط ونحوهما (قوله يعلم بما تقر أن البيت غير الدار) أى ولا نظر إلى ان عرف كثير من الناس إطلاق البيت على الدار ووجهه ان العرف العام مقدم على العرف الخاص وبصرح بهذا كلام الاذرعى فانه لما ذكر مثل الإطلاق الذى فى الشارح هنا وقال انه الاصح عقبه بقوله وعن القاضى ابى الطيب الميل إلى الحنث أى فيما لو حلف لا يخل البيت فدخل دهلز الدار او صحنها او صفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الابواب ثم قال اعنى الاذرعى قلت وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فدل من كلامه أن الاصح لا ينظر إلى ذلك وبهذا علم رد بحث ابن قاسم ان محل قولهم البيت غير الدار الخ فى غير نحو مصرفانهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكرون الدار الا بلفظ البيت فينبغى الحنث اه رشيدى (قوله ان البيت غير الدار ينبغى ان يتأمل دعوى الغيرية بمعنى المبانى وان اربد بالغيرية الخالصة فلا نزاع فان الدار اسم لجميع المنزل المشتمل على دهلز وصحن وصفة (قوله ان البيت غير الدار الخ) لو اطر د فى بلد تسمى الدار بيتا لادار كفى القاهرة فانهم لا يستعملون اسم الدار كما هو معلوم فهل يبحث من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره فيه نظر وينبغى الحنث (قوله لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان دخل صحن الدار او مقعدا فيها لان ذلك ليس بيتا مر

والعريته أنه يتبع عرفهم أيضا (ولا يبحث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل) وبيت الرحا لأنها لا تسمى بيوتا عرفا مع حدوث أسماء خاصة لها وبحث البلقينى فى غار اتخذ للسكنى انه بيت والاذرعى ان المراد بالسكنيسة محل تعبدهم أمالودخل بيتا فيها فانه يبحث اه وقياسه الحنث بخلو فى المسجد ثم رأيت بحث عدم الحنث بساحة نحو المدرسة والرباط وأبوابها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ما ذكرته (تنبيه) يعلم بما تقر ان البيت غير الدار

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حث) إن علم به وذكر الحلف واختار الدخول كذا قاله شارح هنا (٣٣) وهو موم لأن ذلك شرط لكل حث

لكن عذر هذا كذا المتن بعض محترزات ذلك وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد وحام مما لا يختص به عرفا قال بعضهم ومنه الحش ورد بانه مختص به (وفي قول انه ان نوى الدخول على غيره دونه لم يحث) كما يأتي في السلام عليه ولفرق الاول بان الاقوال تقبل الاستثناء بخلاف الافعال ومن ثم صح سلم عليهم الا لا بد ادون دخل عليهم الا زيدا (ولو جهل حضوره بخلاف حث الناس) والجاهل والاصح عدم حثهما كالمكره كما قدمه في الطلاق نعم لو قال لا ادخل عليه عالما ولا جاهلا حث مطلقا وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه أو كان به نحو جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم بالكلام (واستثناء) ولو قبله (لم يحث) لما مر (وان أطلق حث) ان علم به (في الاظهر والله اعلم) لأن العام يجري على عومه مالم يخص وظاهر كلام الرافعي حثه بالسلام عليه من الصلاة وان لم يقصده واعتمده ابن الصلاح وجزم به المتولى لكن نازع فيه البلقيني وتبعه الزركشي وغيره قال لا سيما اذا بعد

وبيوت والبيت اسم لمسكن واحد جزأ من الدار أو غير جزء اه سيد عمر (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف (الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتي بالحث سم على حج اه عش (قوله ان علم) الى قوله كذا قاله في المغني (قوله ان علم به وذكر الحلف الخ) اما لو دخل ناسيا أو جاهلا فلا حث وان استدام لكن لا تنحل العين بذلك اه عش (قوله ذكر المتن بعض الخ) اي بقوله وجهل حضوره الخ (قوله في نحو مسجد الخ) ومنه القهوة وبيت الرحا وينبغي ان مثل ذلك مالم حلف لا يدخل على زيد وجمعتهم ما ولية فلا حث لان موضع الوليمة لا يختص باحد عرفا فاشبهه نحو الحمام وصوره المستثناة في المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فيه زيد اصلا حث لتغليظه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه دخل في محل وجاء المحلوف عليه بعد ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل ام لا والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه عش وظاهر ان هذا عند الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمع مع محل اصلا في حث بذلك (قوله في نحو مسجد الخ) ولو دخل عليه دارا فان كانت كبيرة يفرق المتبايعان فيها لم يحث والاحتث اه معنى (قوله) ورد بانه مختص به (لم لا يحتمل على بيوت الاحشاش العامة نحو الميضة فانها غير مختصة وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه اذا دخل عليه وهو في الصفة المشتركة انه لا حث كالحمام اه سيد عمر (قوله) كما يأتي (الي الفصل في المغني الا قوله) وان لم يسمعه الى المتن وقوله وان لم يقصده (قوله لما مر) اي من ان الاقوال تقبل الاستثناء (قوله ان علم به) اي وذكر الحلف كما مر آنفا (قوله) وان لم يقصده وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث اه سم (قوله) وجزم به المتولى معتمد اه عش (قوله) لكن نازع فيه البلقيني الخ عبارة المغني وقال البلقيني انه لا يحث بالسلام من الصلاة لان المحلوف عليه انما هو السلام الخاص الذي يحصل به الانس وزوال الهجران وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي اخذه من الشامل وهو بحث له اه ويمكن حل كلام الرافعي على ما اذا قصد به السلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد التجلل او اطلق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال ويحتمل التفصيل بين ان يقصده ما لا يكفي في قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من الحمل المذكور اه (قوله) قال لا سيما اذا بعد الخ اخذ ما ذكر غاية يقتضي ان ما له يقتضي الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد ان يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه عش عبارة الرشيدى قوله لا سيما اذا بعد الخ فيه ان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما مر اه وعبارة سم قوله بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى اه

(فصل) في الحلف على الاكل والشرب (قوله في الحلف) الى قوله وانما اتبع في المغني الا قوله ان كان الخالف وقوله اي قول المتن تباع وفي النهايه الا قوله او بعضه الى المتن (قوله) مع ذكر ما يتناول الخ اي وفيما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذا الصبي الخ اه عش (قوله) اختص بالغنم اي ضانا او معزا او هلي يشترط في الحث بها كونها مشوبة او لا ويكون المعنى رؤوس ما يشوى رؤوسه او الرؤس التي من شأنها ان تشوى فيه نظروا الظاهر الثاني اه عش (قوله) او لا ياكل الرؤس اي او الراس اه معنى (قوله) اي (قوله) ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث او لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتي بالحث (قوله) وان لم يقصده وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث (قوله) بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى

(فصل) حلف لا ياكل الرؤس الخ (قوله) او بعضه قد يمنع ان جنس الرأس يوجد في بعض الراس (قوله)

اولا يشترها مثلا) اي بخلاف نحو لا يحملها ولا يمسه اخذا عما رآه القليل اجمع اه رشيدى (قوله او بعضه) وفاقا للمغنى وخلافا للنسابة عيارته لا ببعضه على الاصح اذ المراد بلهظ الجمع هنا الجنس بخلاف ما لو قال رؤسا فلا بحث الا بثلاثة اه اى كاملة وفي اثناء عبارة شيخنا الزياى فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا بحث الا بثلاث فيهما ع ش عبارة سم اعلم ان الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحث براس لا ببعض راس او برؤسا بالتكثير لم يبحث الا بثلاث كما لو حلف لا يتزوج النساء او نساء فانه بحث بواحدة في الاول وبثلاث في الثانى بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء او النساء فهو للجمع فيهما ولا بحث الا بالثلاث لان العصمة محقة فلا تزال بالشك اه بادنى تصرف وفي الزياى ما يوافق اقتناء الشهاب الرملى (قوله خلافا لما فهمه الخ) عبارة المغنى تنبيه قول المصنف حث برؤس يقتضى انه لا بد من اكل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطان في فروعه وقال لا بد من اكل ثلاثة منها لكن قال الاذرى ان ظاهر كلامهم الخ حتى لو اكل راسا او بعضه حث اه وهذا هو الظاهر اه (قوله فقد قال الاذرى الخ) قد يمنع ان جنس الراس يوجد في بعض الراس اه سم (قوله وهى رؤس الغنم) اى قطعا وكذا الابل والبقر اى على الصحيح اه معنى (قوله ان كان الحالف ببلد آخر) وفي سم بعد ذكره عن الشهاب المحقق البرلسى بهامش المنهج كلاما طويلا يرد به كلام المنهج مانعه وحاصله على الاول الذى هو الاقوى فى الروضة واصلها هو الحث مطلقا سواء كان الحالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه فى اى محل او بلد وان الوجهين فى ان الاعتبار بالبلد او كون الحالف من اهلها مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما فى المنهج وغيره اه وفي المغنى وكذا فى ع ش عن سم على المنهج عن م ما يوافق ذلك الحاصل من الحث مطلقا عبارة الرشيدى قوله اى من اهل بلد الخ هذا واجب الاصلاح كانه عليه الشهاب عميرة فيما كتبه على شرح المنهج ونقله عن ابن قاسم على التحفة محصلة انه مبنى الضعيف وهو ان الرؤس اذا بيعت فى بلد حث باكلها الحالف من اهل تلك البلدة خاصة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت فى موضع اه اه وعبارة الحلبي قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ المعتمد انه لا يتقيد بذلك بل لو كان من غيرها كان كذلك ففى بيعت مفردة فى محل حث الحالف مطلقا كرؤس النعم اه (قوله لافى غير الخ) عبارة النهاية وظاهر

ايضا او بعضه) قد يؤيد هذا حث من حالف لا ياكل الرطب باكل ما رطب من المنصفة الا ان يفرق بين الجمع والجنس وان كان جمعا وفيه ان الجمع هنا حمل على الجنس بواسطة ال وقد يفرق بان الرطبة مركبة من اجزاء متفقة فصدق الجنس على بعضها بخلاف الراس (قوله خلافا لما فهمه كلامه وان صرح به ابن القطان الخ) اعلم ان الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحث براس لا ببعض او برؤسا بالتكثير لم يبحث الا بثلاث كما لو حلف لا يتزوج النساء او نساء فانه بحث بواحدة فى الاول وبثلاث فى الثانى وسئل عن قول الشيخين فى او اخر باب الطلاق انه لو حلف لا يتزوج النساء او نساء لم يبحث فيهما الا بتزوج ثلاث مع ما فى الايمان من انه بحث بواحدة فى النساء وبثلاث فى نساء فاجاب بان المعتمد فى كل باب ما ذكر فيه لان التصوير مختلف اه فليحرر اختلاف التصوير المقتضى لهذا التفويت او يفرق بين البابين او يسوى بينهما ويمكن ان يفرق بين البابين بان الصلاق يحتاط له لان معناه قطع العصمة وهى محقة فلا تزال مع الشك فلهذا اعتبر الثلاث فى المعرف ايضا بخلاف الايمان ولا يرد ان الاصل برادة الذمة من الكفارة فينبغى الاحتياط فيها ايضا لان لزوم الكفارة حكم خارج عن معنى الدين مرتب على الحث بخلاف قطع العصمة فانه نفس معنى الطلاق وقضية ذلك انه لا فرق فى الطلاق فى مسألة الرؤس بين الرؤس ورؤسا ايضا فى اعتبار الثلاث م (قوله اى من اهل بلد) تبع فى ذلك متن المنهج وقد كتب شيخنا الشهاب المحقق البرلسى بهامش شرحه مانعه اعلم ان رؤس الطير ونحوها اذا لم تبع فى بلد من البلدان مفردة لا حث بها على المشهور وان تبع فى بلد من البلدان حث باكلها فيه وهل بحث باكلها خارجهما وجهان الاقوى فى الروضة واصلها

(الرؤس) او لا يشترها مثلا
(ولا نية له حث برؤوس)
بل اورأس او بعضه خلافا
لما فهمه كلامه وان صرح
به ابن القطان فقد قال
الاذرى ان ظاهر كلامهم
او صريحه ان المراد الجنس
(تباع وحدها) اى من
شأنها ذلك وفاق عرف بلد
الحالف او لا وهى رؤوس
الغنم وكذا الابل والبقر
لان ذلك هو المتعارف
(لا طير) وخيل (وحوث
وصيد) رى او بحرى كالظبا
لانها لا تفرد بالبيع فلا تفهم
من اللفظ عند الاطلاق
(الا) ان كان الحالف (ببلد)
اى من اهل بلد علم انها (تباع
فيه مفردة) عن ابدانها وان
حلف خارجه كما رجحه
البلغة عى لانه يسبق الى فهمه
عرف بلده فيبحث باكلها
فيه قطعا لانها حينئذ كرؤس
الا نعام لافى غيره كما صححه
فى تصحيح التنبيه

واعتمده البلقيني وصرح به جمع متقدمون لكن الاقوى في الروضة كالشرح حين الحنث وخرج بلانية له ما لوى شيئا من ذلك فانه يعمل به وإنما اتبع هنا العرف وفي البيت اللغة كما مر عملا بالقاعدة ان اللغة متى شملت واشتهرت ولم يعارضها عرف اشهر منها اتبعت وهو الاصل فان اختلف احد الاولين اتبع العرف ان اشتهر واطردوا لافقضية كلام ابن عبد السلام وغيره انه يرجع الى اللغة ومحل حيث لا قرينة ترشد للغة قصود كما يعلم من كلامهم هنا وفي الطلاق (والبيض) اذا حلف لا ياكله ولا ينيه له (يحمل على (٣٥) مزابل بائنه في الحياة) بان يكون من شأنه انه

يفارقه فيها ويؤكل منفردا
(كدجاج ونعام وحمام)
واوز وبط وعصافير لانه
المفهوم عند الاطلاق ولا
فرق بين ما كول اللحم وغيره
لحل اكله مطلقا اتفاقا على
ما في المجموع وان اعترض
فعلم انه يحنث بمصطب خرج
بعد الموت كالموت كاله مع
غيره وظهر فيه صورته
بخلاف الناطف ولو حلف
ليا كلن بما في كنه وحلف
لا ياكل البيض فكان ما في
كنه بيضا لجعل في ناطف وهو
حلاوة تعقد ببياضه وأكله
بر ولو قال ليا كلن هذا
البيض لم يبر بجعله في ناطف
(لا) بيض (سمك) لانه إنما
يزايله بعد الموت بشق
البطن وقيل لانه لا يؤكل
منفردا واخذ منه الحنث
به في بلديؤكل فيه منفردا
كالرؤس وردة الزركشي
بانه استجد اسما اخر وهو
البطارخ اه وفيه نظر لان
تجدد اسم اخر مع بقاء
الاول لا اثر له كما يعلم بما ياتي
في الفاكه فالوجه رده بمنع
تسميته ايضا عرفا ولو في بلد

كلامه عدم حنثه باكلها في غير ذلك البلد وصححه في تصحيح التنبيه لكن اقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقال انه الاقرب الى ظاهر النص وهو المعتمد اه وفي المغني ما يوافقها زيادة (قوله) لكن الاقوى في الروضة كالشرح حين الحنث) وهو الظاهر اه معنى (قوله) بلانية له اي بقوله ولا ينيه له اه نهاية (قوله) ما لوى نوى الخ) لو نوى مسمى الراس حنث بكل راس وان لم يبيع وحده معنى ونهاية (قوله) فان اختلف الخ) فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمل اه سم (قوله) احد الاولين اي شمول اللغة واشتارها (قوله) ومحل (اي الرجوع الى اللغة) قول المتن (والبيض) جمع بيضة اه معنى وفي الاوقيانوس انه اسم جنس لبيضة اه وهو الظاهر (قوله) اذا حلف الى التنبيه في المغني والنهاية لا لقوله ولو قال الى المتن وقوله وقيل الى ولو في بلد (قول المتن مزابل) اي مفارق اه معنى (قوله) انه) الاولى اسقاط الضمير (قول المتن كدجاج الخ) تمثيل لبائنه او لمزابل على حذف مضاف اي كبيض دجاج اه سم (قوله) وغيره) كبيض الحداة ونحوها وقوله مطلقا من ما كول اللحم وغيره اه عش (قوله) فعلم الخ) اي من قوله بان يكون من شأنه الخ (قوله) خرج بعد الموت) افاد كلامه ان الموت لا ينجس به البيض المتصلب وهو الظاهر اه عش (قوله) كالموت كاله مع غيره) عبارة المغني ثم لا فرق في الحنث بين اكله وحده او مع غيره اذا ظهر فيه بخلاف ما اذا اكله في شيء لا تظهر صورته فيه كالناطف فانه لا يخلو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التتمة اه (قوله) وهو حلاوة الخ) وهو المسمى الان بالمنفوش اه عش (قوله) بر) اي ولم يحنث اه سم (قوله) هذا البيض الخ) والظاهر ان مثله ما لو قال ليا كلن بيضا العدم وجردا لا سم كما ياتي فيما لو قال آكل حنطة حيث لا يحنث بديقتها ونحوه اه عش (قوله) لا يبيض سمك) وان يبيع ببلديؤكل فيه منفردا نهايه ومعنى (قوله) اما اذا نوى شيئا فيعمل به) ظاهره انه يقبل منه ذلك ظاهرا اه عش عبارة المغني هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه اه (قوله) انه الخ) خبر ظاهر الخ وقوله يحمل اي لفظ السمك (قوله) مما رنفا) اي في شرح تباع فيه مفردة (اذا حلف) الى قول المتن ولحم بقر في النهاية وكذا في المغني الا قوله اي في اعتقاد الخالف

نعم والمرجح في تصحيح التنبيه الثاني قال الزنكلوني وجه الاول ان العرف اذا ثبت في موضع عم كخبز الارز ثم اذا قلنا بالثاني وقصرنا الحكم على البلد فهل المعتبر البلد نفسها وان يكون الشخص الخالف من اهلها ووجه ان رجح البلقيني الثاني هذا ما فهمته في الروضة واصلاها وغيرهما في هذا المقام وبه يعلم ان صنيع الشارح في هذا المقام واجب الاصلاح فتدبر والله الموفق ثم رايت الجورجى في شرح الارشاد صرح بعين ما قلته وقولي ثم اذا قلنا بالثاني الخ) كذلك ياتي على الاول بالنظر الى القطع والخلاف اه ما كتبه شيخنا بحر وفه وحاصله على الاول الذي هو الاقوى في الروضة واصلاها هو الحنث مطلقا سواء كان الخالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه في اي محل او بلدا وان الوجهين في ان المعتبر البلد او كون الخالف من اهل مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما في المنهج وغيره فتأمل اه (قوله) واعتمده البلقيني) عبارة شرح البهجة ومال اليه البلقيني قال والاول يعني الاقوى في الروضة كالشرح حين تنقيدها اذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره والا فلا حنث اه ثم رايت في شرح الارشاد عبر اليه بقوله ومال اليه البلقيني ثم رجحه في تصحيحه وقيد الاول بما اذا انتشر العرف الخ (قوله) فان اختلف احد الاولين اتبع العرف) فيه ان الفرض انه لم يعارضهما عرف فتأمل اه (قوله) كدجاج الخ) تمثيل

يؤكل فيه منفردا (وجراد) لانه لا يؤكل منفردا اما اذا نوى شيئا فيعمل به (تنبيه) ظاهر افتاء بعضهم بان السمك يدخل فيه الدنيس السابق في الاطعمة انه يحمل هنا على جميع ما في البحر وان لم يسم سمكا عرفا وفيه وقفة ظاهرة لان العرف اطرده بان نحو الدنيس لا يسمى سمكا اصلا فان قيل انه يسماه لغة قلنا هذا ان فرض تسليمه لم يشتهر وقد اشتهر العرف واطرده بخلافه فلم يقول عليه كما علم مما رنفا (واللحم) اذا حلف لا ياكله يحمل عند الاطلاق ونظير ما قبله (على) مذكى (نعم) وهي الابل والبقر والغنم (وخيل

ووحش وطير) لو قوع اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم لى فى اعتقاد الخالف فيما يظهر (لا سمك) وجراد لانه لا يسمى لحما فالى من غير قيد وان سمي لغة كفى القرآن كالا بحث بالجلوس فى الشمس المسماة سراجا وعلى الأرض المسماة بساطا فى القرآن من حلف لا يجلس فى سراج او على بساط (و) لا (شحم بطن) وعين (٣٣) لمخالفتها اللحم اسما وصفة (وكذا كرش وطحال وكبد وقلب) واما ما وردت من (فى

الاصح) لانه ليست لحما حقيقة ولا بحث بقاصة الدجاجة قطعا ولا بجلد الا ان رق بحيث يؤكل غالبا على الوجه (والاصح تناوله) اى اللحم (لحم رأس ولسان) اى ولحم لسان والاضافة بيانية اى ولحما هو لسان وحيث فلا اعتراض عليه وخدوا كارع لصدق اسمه على ذلك كله (وشحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذى لا يخالطه الاحمر لانه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال (و) الاصح (ان شحم الظهر لا يتناول والشحم) لما تقرر انه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناوله الشحم (وان الالية والسنام) يفتح اولهما (لهما) اى كل منهما (شحما ولا لحما) لمخالفتها كلا منهما اسما وصفة (والالية) مبتدأ اذلا خلاف فى هذا لا تتناول سناما ولا يتناولها لا اختلافهما كذلك (والدسم) وهو الودك اذا حلف لا ياكله واطلاق (يتناولهما) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن) حيوانى اى ما كول فيما يظهر اخذا مما مر انه لا تحت بغير المذكى لصدق اسمه

فما يظهر وقوله الا ان رقى الى المتن وقوله وظهر كلام الى لادهن (قول المتن ووحش وطير) اى ما كولين اهمغنى (قوله لو قوع اسم اللحم الخ) لم تحت بالا كل من مذ كاهما سواء كله نيا أم لا مغنى عبارة النهاية ولا فرق فى اللحم بين المشوى والمطبوخ والنوى والقديد اه قال ع ش وهل تحت بذلك وان اضطر الى ذلك بان لم يجد غيره اه لا لانه مكره شرعا على تناول ما ينقذ من الهلاك فيه نظر والا قرب الثانى اه (قوله دون ما يحرم) عبارة النهاية والمغنى وعلم بما تقرر عدم حشته بميتة وخنزير وذئب هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حمل عليه اه قال ع ش وقوله عدم حشته بميتة اى وان اضطر اه (قوله اى فى اعتقاد الخالف الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارته ولا تحت بلحم ما لا يؤكل كالميتة والحمار لان قصده الامتناع عما يعتاد اكله ولان اسم اللحم انما يقع على المأكول شرعا وان قال الا ذرعى يظهر ان يفصل بين كون الخالف من يعتقد حل ذلك لم تحت والا فلا اه (قوله المتن وكذا كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرهما كالمعدة للانسان وكبد بفتح الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرهما وطحال بكسر الطاء اه مغنى (قوله واما معاء الخ) وكذا الثدي والخصية فى الاقرب اهمغنى (قوله بقاصة الدجاجة) وهى بمنزلة المصارين لغير الطير اه قاموس (قوله الا ان رقى الخ) اى كان رقيقا فى الاصل كجلد الفراخ اه ع ش (قوله وخدوا كارع) وينفى ان يكون الاذان كذلك اهمغنى (قوله والاصح ان شحم الظهر) اى والجنب اخذا من العلة اه سم (قوله لمخالفتها كلا منهما) فاذا حلف لا ياكل اللحم او الشحم لا تحت بهما اه مغنى (قوله اذلا خلاف فى هذا) اى فلا يصح ان يكون معطوفا على ما قبله من مسائل اختلف اهمغنى (قوله كذلك) اى اسما وصفة (قوله وهو الودك) اى الدهن وتفسير الدسم بالودك لا يناسب ما جرى عليه فى قوله لآنى امادهن نحو سمسسم الخ من شمول الدسم لدهن السمسم والوزن فان كلا منهما لا يسمى ودكا ذ هو كفى المختار سم اللحم فلعل تفسيره بذلك بالنظر لاصل اللغة اه ع ش (قول المتن يتناولهما) اى الالية والسنام اه مغنى (قوله وكل دهن حيوانى) اى ما حلف لا ياكل دهنه فانهل هو كالدسم او كالشحم فيه نظر والا قرب لثانى (فرع) لو اكل مرققة مشتملة على دهن فقياس ما سياتى فى السمن انه ان كان الدهن متميزا فى المرققة حنت به من حلف لا ياكل دسما اى اودنها والا فلا اه ع ش (قوله لما مر الخ) الاولى بما مر كفى النهاية (قوله ويرد الخ) عبارة المغنى واجيب بانه لما صار سمينا صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم اه (قوله هذه السككية) اى واللحم لا يدخل فى الدسم (قوله اما دهن الخ) محترز حيوانى اه سم (قوله فلا يتناولهما) الاولى افراد (قوله على ما قاله البغوى) اعتمده شيخنا الزياى وعميرة اه ع ش وكذا اعتمده المغنى عبارته وخرج بالدهن اصوله كالسمسم والجوز واللوز ثم قال ولا تحت بدهن السمسم من حلف لا ياكل دهنه كما قاله البغوى وفى معناه دهن جوز ولوز ونحوهما اه (قوله وظاهر كلام غيره الخ) عبارة النهاية لكن الاقرب خلافه كما هو كلام غيره الخ (قوله وظاهر كلام غيره الخ) معتمداه ع ش (قوله لا نخود دهن خروج) اى كدهن ميتة اهمغنى (قوله الذى يتجه الخ) عبارة المغنى اجيب بانه لم يقل انه دسم فان قيل قد اكل فيه الدسم اجيب بانه مستهلك اه (قوله

لبائضه اولمزاىل على حذف مضاف اى كبيض دجاج (قوله والاصح ان شحم الظهر) اى والجنب اخذا من العلة (قوله فجهل فى ناطف وهو حلاوة تعقد بيضاء) كله بر) اى ولم تحت (قوله ويرد) كذا شرح م (قوله امادهن نحو سمسسم) محترز حيوانى (قوله على ما قاله البغوى) لكن الاقرب خلافه م (قوله

بكل ذلك واستشكل ذكر شحم الظهر هنا لما مر انه لحم واللحم لا يدخل فى الدسم ويرد بمنع هذه السككية بل اللحم الذى فيه انه دسم يدخل فيه امادهن نحو سمسسم ولوز فلا يتناولهما على ما قاله البغوى وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كول لانخود دهن خروج به صريح البلغة فى وفى اللبن تردد لانه صلى الله عليه وسلم قال ان له دسما

والذي يتجه انه لا يتناول له لانه لا يسمى ذسما عرفا (ولحم البقر يتناول) البقر العراب والبقر الوحشي و (جاموسا) لصدق اسم البقر على الكمل وان نازع فيه البلقيني ويفرق بين تناول الانسي للوحشي هنالافي الربالان المدار هناعلى مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اصل او اسم بخلافه ثم كايعلم من كلامهم في البابين وبهذا يتجه ان الضان لا يتناول المعز هنا وعكسه وان اتحد اجنسائهم لان اسم احدهما لا يطلق على الاخر لغة ولا عرفا وان شملهما اسم الغنم المقتضى لاتحاد جنسهما ثم (فرع) الزفر في عرف العامة يشمل كل لحم ودهن حيواني ويضربون من سمك فينبغي حمله على ذلك ولا تتناول ميتة سمك وجردا ولا دم كبد او طحال (ولو قال مشيرا (٣٧) الى حنطة لا اكل هذه) ولا نية له (حنث

باكلها على هيئتها وبطحنها وخبزها) تغليباً للاشارة واستشكاه الاذرعى في الطحن والخبز بان كلامهم هنا وفي غير مصرح بانه انما يحنث باكل الجميع وقالوا في لا اكل هذا الرغيف لا يحنث متى بقي منه ما يمكن التقاطه وهو يفهم الحنث اذا بقي ما لا يمكن التقاطه ولا شك ان الحنطة اذا طحنت بقي منها شيء في الرحا وجدرها ومن يحثها اثار في الاناء واليد وهذا كله ما يجب التوقف في الحنث باكل خبزها عند من ينظر الى حقيقة اللفظ ويطرح العرف ثم حكى عن الشاشي صاحب الحلبة انه كان يفتي من حاف لا يلبس هذا الثوب بسل خيط منه مقدار نحو اصبع اه والذي يتجه ان ما اطلقوه هنا

انه لا يتناول له) أى الدسم اللين اه ع (قوله البقر) الى قوله وان نازع في المغنى الى قوله واستشكاه في النهاية (قوله والبقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحنث لان المعهود ركوب الحمار الا هلى بخلاف الاكل مغنى وساطان (قوله وجاموسا) اى لا عكسه اه ع (قوله ويفرق بين تناول الانسي للوحشي هنا) الانسي لا يتناول الوحشي لاهنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسي والوحشي جميعا فتامله سم على حج ووجه ذلك ان الانسي مسمى بالعراب او الجاموس بخلاف البقر فانه شامل للانسي والوحشي (فائدة) لو حلف لا ياكل طيبخافلا يحنث إلا بما فيه ودك اوزيت او سمن اه متن روض اه ع (قوله ان الضان لا يتناول الخ) كذا في المغنى (قوله هنا) حقه ان يؤخر عن قوله وعكسه كافي النهاية (قوله وان اتحد اجنسائهم) اى فيشملهما الغنم وينبغي ان الغنم لا تشمل الظباء لانها انما يطلق عليها شاة البراه ع (قوله المقتضى) اى اسم الغنم يعنى شمولها (قوله) واما الزفر في عرف العامة) اى ولو كان الحالف غير عامى اذ ليس له عرف خاص اه ع (قوله ولا تتناول) الى قوله وقوله مقدار في المغنى (قوله وجرادا) اى ومن ذكاه اه معنى (قول المتن لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تغليباً للاشارة) ولا يمنع الحنث فئات في الرحي وانا العجن يدق مدركه اخذ انما مر في اكل نحو هذا الرغيف اه نهاية قال الرشيدى قوله فئات في الرحي الخ اى بخلاف ما يخرج من النخالة كما بحثه ابن قاسم اه عبارة ع ش وخرج بقوله فئات في الرحي ما بقي من الدقيق حول الرحي اه (قوله بسل خيط الخ) اى لمنع الحنث (قوله والذي يتجه ان ما اطلقوه الخ) عبارة المغنى وعلى هذا اذا تحقق ذهاب ما ذكر لا يحنث اه (قول المتن لا اكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فيحنث بالجميع مر اه سم عبارة المغنى تنبيه لو اخر اسم الاشارة كان قال لا اكل الحنطة هذه فهو كالواقصر على الاشارة اه (قوله فصرح) الى قوله على ما قاله في النهاية (قوله اذا هرست) او عصدت اه نهاية (قوله على ما قاله البلقيني) اعتمده المغنى والنهاية (قوله وليس) اى التوجيه المذكور (قوله لان زال قشرها فقط) يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم ياكل جميعها اه سم (قول المتن وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها اه سم عبارة ع ش عطفه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين معنى المطحون اه (قول المتن وخبزها) بضم الخاء اه معنى (قوله لزوال الاسم) الى قوله ومر في النهاية والمغنى (قول المتن رطب)

والذي يتجه انه لا يتناول له) كتب عليه مر (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) ولو وكله في لحم بقر شمل الجواميس حيث لا قرينة مر (قوله بين تناول الانسي للوحشي) الانسي لا يتناول الوحشي لاهنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسي والوحشي جميعا فتامله (قوله لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله) لان زال قشرها فقط قد يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم ياكل جميعها (قوله لا بطحنها الخ) قال ابن القيم في مختصر الكفاية وقال ابن سريج يحنث كالحالف لا ياكل هذا الجبل فذبحه واكله وفرق الاصحاب بان الجبل لا يؤكل اه (قوله وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها

الحنطة) فصرح بالاسم مع الاشارة (حنث بها مطبوخة) ان بقيت حباتها (ونيتة ومقلية) لوجود الاسم كلاكل هذا اللحم لجعله شوا (لا) اذا هرست على ما قاله البلقيني ثم يحتمل ان مراده لا اذا جعلت هريسة ويؤيده انه جعله في مساق المطبوخة التي تبقى حباتها وان مراده هرسها هو دقة العنيف ويوجه بانه يلزم من دقة العنيف زوال صورتها المستلزم لزوال اسمها وليس بيعيد ان تفتت لان زال قشرها فقط ولا (بطحنها وسويقها وعجينها وخبزها) لزوال الاسم والصورة (ولا يتناول رطب تمر او لاسرا) ولا باحوا ولا خلا ولا طامعا (ولا عنب زبيب) ولا حصرما (وكذا العكوس) لاختلافها اسمها وصفة (فائدة) اول التمر طلع ثم خلال بفتح الميم حمة ثم يابح ثم يبر ثم رطب ثم تمر ولو حلف

وقوله ولا بسرا بضم أولها اه معنى (قوله حث بالمنصف) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المهملة المشددة لاشتاله على كل منهما فان حلف لا يا كل رطبا فكل غير الرطب منه فقط او لا يا كل بسرا فكل الرطب منه فقط لم يحث اه معنى عبارة عث قد يشكك بامر من انه لو حلف لا يا كل رؤسا او كل بعض راس لم يحث قال سم ما حاصله الا ان يقال ان اجزاء الرطبة متساوية فحصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الراس اه وقوله لما مر الخ اى فى النهاية خلافا للشارح والمغنى (قوله لم يحث بمنصفة) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه شرح الررض واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني انه لا يبعد جواز فتح الصاد على المفعول فليتأمل اه سم عبارة المغنى واذا بلغ الارطاب نصف البصرة قيل منصفة فان بدامن ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبه بكسر النون اه (قوله ولا لانية له) اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة وكلام الشخص فانه يحث وان تبدلت الصفة اه معنى (قوله هذه السخلة) اى او الحروف اه معنى (قوله او هذا لبسرا) اى او العنب فصار زبيبا والعصير فصار خمر او هذا الخمر فصار خلا اه معنى (قول المتن) يتناول كل خبز اى وان لم يفتت اختيارا فيما يظهر اه غش ويتناول السكنافة والسنبوسك الخبز والبقلاوة لانها تخبز ولا مر بخلاف ما اذا قيلت او لا فالاضابط ان الخبز يتناول كل ما خبز وان قلى وحدث له اسم يخصه دون ما قلى او لا فلا يتناول المقل كالبيرة والقطايف سلطان وقلوبى اه بجرى عبارة الرشيدى وكذا السكنافة والقطايف المعروفة خبز واما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان رقا فانه مخبوزا لانه جدد له اسم اخر وكذا الرغيف الاسيوطى لانه مقلى وان كان رقا فانه مخبوزا او لا لانه لا يسمى رغيفا من غير تقييد مر اه سم على حج ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز يحث به وان تجدد له اسم غير الموجود عند الخبز لا يحث به كالسنبوسك المخبوز رقا فانه كان عند الخبز يسمى رقا فلهذا قلى صار يسمى سنبوسكا بخلاف السنبوسك المخبوز على حياته كذا فهمته من تعاليلهم وامثالهم فليراجع اه (قول المتن كخطة) وخبز الملة وهى بفتح الميم وتشديد اللام الرماذ الحار كغيره معنى وروض مع شرحه (قوله بتشديد اللام) الى قوله وكان سبب الخ فى المغنى الى قول المتن ويدخل فى النهاية الا قوله وهو ان يلت الى نعم وقوله ويؤيده الى المتن وقوله وقضيته الى المتن وقوله الا ان خثر الى المتن وقوله بغيرها (قوله على الاشهر) اى وبتخفيف اللام مع المد على مقابلة اه عث (قول المتن وذرة) هى الدخن وتكون سوداء ويضاء اه معنى (قوله عوض عن واو الخ) اى ان اصلها اما ذروا وذرى فابدل الواو او الياء هاء اه عث (قوله

لا يا كل رطبا ولا بسرا حث بالمنصف او رطبة او بسرة لم يحث بمنصفة لانها لا تسمى رطبة ولا بسرة (ولو قال) ولا نية له (لا اكل هذا الرطب فتتمر فاكله او لا اكل هذا الصبي فكله) بالغاشا او (شيخا فلا حث فى الاصح) لزوال الاسم كفى الخطة وكذا لا اكل هذا العبد فعتق او لا اكل كل لحم هذه السخلة فصارت كبشا او هذا البسر فصار رطبا ومر فى شرح قوله داره هذه ايضا ذلك وما يشكك عليه فراجع (والخبز يتناول كل خبز كخطة وشعير وارض وبقلا) بتشديد اللام مع القصر على الاشهر (وذرة) بمعجمة وهاؤه عوض عن واو او ياء (وحص) بكسر ففتح او كسر وسائر المتخذ من الحبوب

(قوله لم يحث بمنصفة) عبارة الروض فان حلف لا يا كل الرطب فكل المنصفة من غير الرطب لم يحث او الرطب حث وكذا لو اكلها جميعا اه قال فى شرحه قال فى الاصل ولو حلف لا يا كل البسر فكل المنصف فيه هذا التفصيل والحكم بالعكس وقضيته انه لا يحث باكل الجميع وليس بظاهرا فالوجه انه يحث لانه اكل بسرا ونظيره فيما اقتصر عليه المنصف اه ثم قال فى الروض وكذا لو حلف لا يا كل بسرة ولا رطبة فكل منصفة لم يحث اه وقوله او لا فكل من المنصفة قال فى شرحه بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني ان لا يبعد جواز فتح الصاد على اسم المفعول فليتأمل (والخبز يتناول كل خبز) ينبغى ان السنبوسك خبز ان كان مخبوزا الا اذا كان مقلياً مر (قوله والخبز يتناول كل خبز) كلامهم كالصريح فى الحث بكل خبز وان لم يسم الما كقول خبز اى عرف الخائف ولم يبلغه عرف غيره لكن قضية ما تقدم فى هاهنا مسألة الروس عن البلقينى انه لا بد من انتشار العرف بحيث يبلغ الخائف وغيره اعتبار ذلك ايضا هاهنا فى نظائره الا أن يفرق بين ما عول فيه على العرف كالمقدم أو على اللغة كهذا وقد يدل على ذلك قوله وان لم يعده بيلده الخ واعلم ان المصنف لما قال فى باب الطلاق رلوعلى بفعله بفعله ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق فى الاظهر زاد الشارح عقب قوله او مكرها ما نصه او جاهلا بانه المعلق عليه ومنه ان تخبر من حلف زوجها انها لا تخرج الا

وان لم يعمد ببلده) بحث سم عدم الحنث اذا اكل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناوله اخذا مما مر في
الطلاق امر شيدى (قوله انه لم يطرد الخ) بر د عليه رؤس نحو طير تباع ببلد مفردة على ما جرى عليه المصنف
خلافا للاقوى في الروضة والشرحين (قوله دون البسيس) وهو المسمى الان بالمجمية وكذا ما جفف
بالشمس ولم يخبز اه ع ش (نعم ان خبز ثم بس حنث به) انظر الفرق بينه وبين ما لودق الخبز وسفه الاق
عن ابن الرفعة اه رشيدى (قوله بالمثلثة) اى مخففا اه معنى (قوله نعم) الى قول المتن وبطيخ في المغنى الا
قوله او لا يتناول الى المتن وقوله او لا يشرب الى المتن وقوله كما قاله الى بخلاف الخ وقوله خلافا للباردى وقوله
و يدخل فيها الى وظاهر قولهم (قوله نعم لو صار الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى لان جعله فمرفقة
حسوا بفتح الحاء وتشديد الواو بوزن فعول اى ما ثما يشرب شيئا بعد شئ الحساء اى شربه فلا يحنث به لانه
حينئذ لا يسمى خبزا قال في الاصل ولا يحنث باكل الجوز نيق على الاصح وهو القطائف المحشوة
بالجوز ومثله اللوز نيق وهى القطائف المحشوة باللوز اه (قوله كالخسوخ) المراد منه انه اختلطت
اجزؤه بعضها ببعض بحيث صار كالمسمى بالعصيدة او نحوها مما يتناول بالاصبع او الملعقة بخلاف ما اذا
بقى صورة الفتية لعمامة يميز بعضها عن بعض في تناول اه ع ش (قوله كالودق الخبز اليابس) لعله حتى
صار كالذيق وكذا الفتية الاق عن الصيمرى والا اشكل الفرق بينهما وبين البسيس الممار اه
سيد عمر (قوله كما لودق الخبز اليابس الخ) لعله حتى صار كالذيق وكذا الفتية الاق عن الصيمرى
والا اشكل الفرق بينهما وبين البسيس الممار اه سيد عمر (قول المتن ولو حلف الخ) عبارة المغنى
والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالاعيان لا يتناول بعضها بعضا والشرب ليس اكلا ولا عكسه فعلى هذا
لو حلف الخ (قول المتن باصبع) اى مبلولة نهاية ومعنى (قوله وقضيته ان الابتلاع الخ) المعتمدان البلع
اكل في الايمان لا في الطلاق مر اه سم (قوله ومر ما فيه) عبارة المغنى فعد ذلك تناقضا واجاب شيخى
عن ذلك بان الطلاق مبنى على اللغة فالبلع فيها لا يسمى اكلا ولا الايمان مبناه على العرف والبلع فيه يسمى
اكلا والجمع اولى من تضعيف احدهما موضعين اه (قوله الا ان خثر الخ) عبارة المغنى ان جعله اى السويق
في ماء اى مائع غيره حتى انما عفش به فلا يحنث الا كل فان كان خائرا بحيث يؤخذ منه باليد حنث اه (قوله
بقبدها) وهو ان لا يكون خائرا (قوله ولو حلف لا يذوق الخ) عبارة المغنى فروع لو حلف لا ياكل سويقا

بأذنه بانه اذن لها وان كان كذبوه ومنه ايضا ما اتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين وانها
لا تتناول الا المرة الاولى فخرجت ثانيا نعم لا بد من قرينة على ظنها لما بانى فالخاضل انه متى استندظنها الى امر
تعذر معه لم يحنث والى مجرد ظن الحكم حنث لا يحكمه اذا لا اثر له فقد قال غير واحد انص الاثمة لا اثر للجهل
بالحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في السكتات وغيرها اه المقصود نقله باختصار فانظر
لواكل الخائف على اكل الخبز خبز الارز مثلا لظنه ان اليمين لا تتناول منه غير استناده الى امر يعذر معه هل
يحنث لان ظنه هذا من قبيل مجرد ظن الحكم وكذا يقال في نظائره فليتأمل جدا وليراجع وليحرر وقد يقال
فيمن ظن ان اليمين لا تتناول خبز الارز انه مستند الى ما يعذر به وهو عدم تعارف ذلك عنده (والبقساط
والرفاق خبز) وكذا السكنافة والقطايف المعروفة واما السنوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان
رقاقه مخبوزا لانه حدث له اسم اخر وكذا الرغيف الاسوطى لانه مقلى وان كان رقاقه مخبوزا او لانه لا يسمى
رغيفا من غير (وقضيته ان الابتلاع في نحو خبز وسكر بلامضغ اكلا وبه صرح حافى مواضع الخ) المعتمدان
البلع اكل في الايمان لا في الطلاق مر (قوله ولو حلف لا يذوق الخ) قال في التنبية وان حلف لا يذوق شيئا
فمضغه ولفظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث اه قال ابن النقيب في شرحه بعد ان بين ان الاصح الحنث
ولو اكله او شربه حنث وفيه وجه ولو اوجره لم يحنث لان معناه لاجلعله على طعاما وقد جعله اه فايراجع
مسئلة الاجار فان قوله او جره ان كان مبينا للفعول اشكل الحنث في الاطعمة لانه مكره ولا حنث مع
الاكراه او للفاعل فيكون المراد انه او جره نفسه اى صبه في حاق نفسه اشكل عدم الحنث في الحلف على انه

او لا يتناول او لا يطعم حنث
حتى بالشرب (او) حلف
(لا ياكل لبنا) حنث بكل
انواعه من ما كول ولو صيدا
حتى نحو الزبدان ظهر فيه
لا نحو جبن واقط ومصل
(او مائعا اخر) فاكله بخبز
حنث (لانه كذلك يؤكل
(او شربه فلا) لعدم الاكل
(او) حلف (لا يشربه
لبا العكس) في حنث في الثانية
دون الاولى لو حلف لا ياكل
نحو غنث لم يحنث بشرب
عصيره ولا بمصه ورمى قفله
او لا يشرب خمر لم يحنث
بالنيذ وعكسه (او) حلف
(لا ياكل سمنا) فاكله بخبز
جامدا (او ذائبا حنث)
لانه اتى بالمحلولف عليه
وزيادة وبه فارق عدم
الحنث في لا اكل مما اشتراه
زيد فاكل مما اشتراه زيد
وعمر ولا نه لم ياكل مما اشتراه
المحلولف عليه خاصة (وان
شربه ذائبا فلا) يحنث لانه
لم ياكله (وان اكله في
عصيدة حنث ان كانت
عينه ظاهرة) اي مرئية
متميزة في الحس كما قاله الامام
لوجود اسمه حينئذ بخلاف
ما اذا لم تكن متميزة كذلك
(ويدخل في فاكهة) حلف
لا ياكلها ولا نية له (رطب
وعنب ورماني وارج) بضم
اوله وثالثه مع تشديد الجيم
ويقال اترنج وترنج وتين
ومشمش (رطب وبابس)
من كل ما يتناوله سواء

ولا يشربه فذاق لم يحنث لانه لم ياكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئا فمضغه ولفظه حنث لان الذوق معرفة
الطعم وقد حصل لو حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فاجر في حلقه وبلغ جوفه لم يحنث لانه لم ياكل ولم يشرب
ولم يذوق او لا يطعم حنث بالايجار من نفسه او من غيره باختياره لان معناه لا جعلته طعاما وقد جعله طعاما
اه (قوله او لا يتناول الخ) ومثله ما لو قال لا اتناول طعاما بخلاف لا اكل طعاما فانه لا يحنث بالشرب اذ
لا يسمى الاكل اياي ثم ما ذكر قضيته انه لا يشترط في الطعام ان يسماه في عرف الحالف في حنث بنحو الخبر
والجبن مما لا يسمى في عرف طعاما وقياس جعل الايمان مبنية على العرف عدم الحنث بما ذكر لان الطعام
عندهم مخصوص بالمطبوخ (فائدة) وقع السؤال عن شخص حلف بالاطلاق انه لا ياكل لبنا ثم قال اردت
باللبن ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنث بكل ذلك ام لا يحنث بغير اللبن لعدم شموله لنحو السمن
والجواب عنه بان الظاهر الحنث لان السمن والجبن ونحوهما تتخذ من اللبن فهو اصل لها فلا يبعد اطلاق
اسم اللبن على ذلك كله مجازا حيث اراده حنث به اه ع ش (قوله حنث بكل انواعه) هذا الصنيع يوم
ان قول المصنف الا في فاكهة بخبز حنث الخ لا يجري في اللبن الذي هو صريح المتن وظاهره انه ليس كذلك
فكان الاولى خلاف هذا الصنيع اه رشدي (قوله حنث بكل انواعه الخ) عبارة المغني ولو حلف لا ياكل
لبنا فاكل شيراز او هو بكسر الشين المعجمة يغلي فيشخن جد او يصير فيه حوضه او دوعا وهو بضم الدال
واسكان الواو وبالعين المعجمة لبن مخين نزع زبدته وذهبت مائته او ناشتا وهو بشين معجمة وناه مشتاة فوقية
لبن ضان مخلوط بلبن معز حنث لصدق اسم اللبن على ذلك وسواء كان من نعم او من صيد قاله الروياني واودمي
او خيل بخلاف ما لو اكل لوز او هو بضم اللام واسكان الواو وبالزاي شئ بين الجبن واللبن الجامد ونحو الذي
يسمونه في بلاد مصر قريشة او مصلا وهو بفتح الميم شئ يتخذ من ماء اللبن لانهم اذا ارادوا اقطا وغيره جعلوا
اللبن في وعاء من صوف او خوص او كرباس ونحوه فينزل ماؤه فهو المصل او جينا وتقدم ضبطه في باب السلم
او كسطا وهو بفتح الكاف معروف او اقطا وسمنا اذ لا يصدق على ذلك اسم اللبن واما الزبد فان ظهر فيه لبن
فله حكمه والا فلا وكذا القشطة كما بحثه شيخنا والسمن والزبد والدهن متغايرة فالحالف على شئ منها لا يحنث
بالباقى للاختلاف في الاسم والصفة ولو حلف على الزبد والسمن لا يحنث باللبن ولو حلف لا ياكل اللب او هو
اول لبن يحدث بالولادة لم يحنث بما يحلب قبلها اه (قوله من ما كول) اي لبن ما كول فيشمل لبن
الادميات ويحتمل من حيوان ما كول فيخرج لبن الادميات والاقرب الاول اه ع ش وبعبارة الروض
مع شرحه هو اللبن يتناول ما يؤخذ من النعم والصيد قال الروياني والادمي والحيل اه (قول المتن او مائعا
اخر) كالزيت اه معنى (قوله ولو حلف الخ) اي واطلق اه ع ش (قوله نحو غنث) كالرمان والقصب
معنى وع ش (قوله بالنيذ) وهو الماخوذ من غير العنب والخمر ما اتخذ من العنب خاصة اه ع ش (قول
المتن في عصيدة) وهي كما قال ابن مالك دقيق يلت بسمن ويطبخ قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تعصدا لاله
اي تلوى اه معنى (قوله ولا نية له) الى قوله وتقوية الاذرع في النهاية الا قوله خلافا للباوردي (قول
المتن رطب الخ) وفي شمول الفاكهة للزيتون وجهان اوجههما عدم الشمول اه معنى وفي سم عن
مر مثله (قوله وتين الخ) وتفاح وسفرجل وكشري وخوخ اه معنى (قوله من كل ما يتناوله) الضمير
المستتر لاسم الفاكهة والبارز للموصول (قوله ام لا كتين) ومغلق خوخ ومشمش اه معنى (قوله
لا يذوق شيئا الا انه يفرض في ايجار لم يحصل فيه ادراك الطعم فليتامل (قوله ويدخل في فاكهة رطب الخ) قال
في شرح الروض وفي شمرها الزيتون وجهان في البحر اه واصحهما عدم الشمول مر (قوله رطب) قال في
الروض والرطب غير البسر والبلح قال في شرحه وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما لم يترطب بنفسه بل عولج
حتى ترطب قال الزركشي فيه نظروة دذ كروا في السلم انه لو اسلم اليه في رطب فاحضر اليه مشدخا لا يلزمه قبوله
لانه لا يتناوله اسم الرطب اه ما في شرح الروض فانظر اذا قلنا بعدم تناول للدشخ فهل يتناوله الفاكهة
ولا يبعد تناول

لوقوع اسمها على هذه كلها لانها ما يتفكك اى يتنعم باكله مما ليس بقوت وعطف الرمان والعنب عليهما في الالة لا يقتضى خروجهما عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه قال الازهرى والواحدى خلاف اجماع اهل اللغة ويدخل فيها وزرط لا يابس على الاوجه وظاهر قولهم رطب وعنب انه لا حنث بالمضج ويطب وهو ما صرح به (٤١) الزبيرى ويوافقه قول التتمة لا يدخل فيها

بلح وحصرم وقيد البلقينى
في البلح بغير ما حلا من نحو
بسر ومترطب بعضه (قلت
وليمون ونبق) بفتح فسكون
او كسر ونارنج وقيده
كالليمون الفارق بالطرى
نخرج المملح واليابس
واعتمده البلقينى بل نازع
في عدمه او اطال وما قيل من
أن صوابه ليمونون قال
الزركشى غلط (وبطيخ)
اصفر او هندی (ولب
لستق) بضم ثالثه وفتح
(وبندق وغيرهما) كجوز
ولوز (في الاصح) وتقوية
الاذرعى لمقابله بانها لا تعد
فاكهة عرفانموعة (لا قناء)
بكسر اوله أشهر من فتحه
وبمثلثة مع المد (وخيار
وباذنجان) بكسر المعجمة
(وجزر) بفتح اوله وكسره
لانهما تعد من الخضروات
لا الفواكه وتوجب بعضهم
من اسقاط الخيار مع انه
يجعل في اطباق الفاكهة
وعذب نحو البندق ويجاب
بان الخيار دخل في نوع
آخر اختص به وهو كونه من
الخضراوات وذلك اللب
يعد من يابسها من غير
مخرج له عنها (ولا يدخل
في الثمار) بالمثلثة (يابس

لوقوع اسمها الخ) تعليل للبتن وقوله لانها الخ أى الفاكهة علة للعلة (قوله) مما ليس بقوت (انظر نحو
التمر والزبيب اه سم عبارة عش اى مالا يسمى قوتاً في العرف فلا ينافي جعلهم التمر ونحوه في زكاة
الفطر من المقتات اه (قوله) وعطف الرمان) ليس في الالة ذكر العنب عبارة الاسنى والمغنى وانما ذكر
المصنف الرطب والعنب والرمان لاجل خلاف اى حنيقة فانه قال لا يحنث بها لقوله تعالى فيها ما فاكهة ونخل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة في سورة عبس والعطف يقتضى المغايرة قالوا الواحدى والازهرى وهو
خلاف اجماع اهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى وملائكته ورسله
وجبريل وميكال فن قال ايسا من الملائكة فهو كافر اه (قوله عليها) اى الفاكهة اه عش وكذا ضمير
عنها (قوله) وهو ما صرح الخ) وجزم بهذا شيخنا في الروض ولم يعزه لاحد وهو ظاهر اه معنى (قوله) وقيد
البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم هو مقيد بغير ما حلى الخ قاله البلقينى اه وعبارة المغنى وعمله كما قاله البلقينى في
البلح في غير الذى احمر او اصفر وحلا و صار بسراً او ترطب بعضه ولم يصر رطبا فاما ما وصل الى هذه الحالة فلا
توقف في انه من الفاكهة اه قال السيد عمر قديقال لا حاجة لتقييد البلقينى لان البلح لا حلاوة فيه وما حدثت
فيه الحلاوة لبسر لا بلح نعم يقال ثم ما وجد فيه حلاوة قبل تغير اللون الى الصفرة او الحرة فهل يقال له
حينئذ بلح لبقاء الخضرة او بسر لوجود الحلاوة محل تأمل وعلى الاول يتجه التقييد للبلح اه (قوله) بغير ما حلا
اى ولو اذن حلاوة اه حلى (قوله) من نحو بسرا الخ) بيان لما حلا (قول المتن وليمون) بفتح اللام واثبات
النون في اخره والواحدة ليمونة اه معنى (قول المتن ونبق) طريقه وبابس هو ثمرة شجر السدر اه معنى (قوله)
وقيده) اى النارنج (قوله) واعتمده البلقينى الخ) عبارة المغنى بل قال بعضهم ان الطرى منها ما اى النارنج
والليمون ليس بفاكهة عرفا وانما يصح به بعض الاطعمة كالخل اه (قول المتن وبطيخ) عبارة النهاية والمغنى
والحلى وكذا بطيخ بزيادة كذا في المتن وزاد الثاني في شرحه بكسر الباء الواحدة وفتحها اه ثم ذكر ما يصرح
قول المصنف في الاصح راجع لما بعد كذا من البطيخ ولب لستق الخ (قوله) او هندی) اى اخضر اه عش
(قوله) بضم ثالثه وفتح) زاد المغنى اسم جنس واحدة فستقة اه (قول المتن وبندق) بموحدة ودال مضمومتين
كاعبره المصنف وغيره وبالفاء كاعبره الازهرى وغيره اه معنى (قوله) وتقوية الاذرعى الخ) عبارة المغنى
اما البطيخ فلان له نصجا وادراكا كالقواكه واما اللب فانهما تعد من يابس الفاكهة والثاني المنع لان ذلك
لا يعد في العرف فاكهة واختاره الاذرعى اه وكذا في النهاية لا قوله واختاره الخ (قوله) بانها) اى البطيخ
ولب لستق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لا قناء وخيار) (تذنيه) ظاهر كلامهم ان القناء غير
الخيار وهو الشائع عرفا ويؤيده ما في زيادة الروضة في باب الربان القناء مع الخيار جنسا ولكنه نقل
في تهذيبه عن الجوهرى ان القناء الخيار ولم ينكره اه معنى (قوله) وتوجب بعضهم الخ) عبارة المغنى قال
الفزارى ومن العجب ان الخيار لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق من الفاكهة والعادة جارية بجعل
الخيار في اطباق الفاكهة دون الفستق والبندق اه (قوله) وعذب البندق عطف على اسقاط الخيار
(قوله) وذلك اللب الخ) اى وإن ذلك الخ (قوله) من يابسها) اى الفاكهة وكذا ضمير عنها (قوله) من كل
بالتنوين (قوله) ماذكر) اى الرطب في الثمر واليابس والرطب في الفاكهة (قوله) مالا يلى الخ) يعنى
طرفها ومنتهاها المقابل لطرفها المتصل بالقمع (قوله) وهو قاض الخ) محل تأمل (قوله) من هذا) اى التمر

(قوله) مما ليس بقوت (انظر نحد التمر والزبيب (قوله) لا يدخل فيها بلح الخ) ينبغي في الحلف على البلح

(٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) والله أعلم) لان الثمر اسم الرطب واستشكل خروج اليابس من هذه ودخوله
في الفاكهة ويجاب بان المتبادر من كل ماذكر (فائدة) قضية قول القاموس القمع بالكسر الفتح وكعنب ما التزق باسفل الثمرة
واليسرة ونحوهما أن رأس الثمرة مالا يلى قمعها ووجه بعضهم بانه يخرج أولا كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته أولا وفيه
نظر ظاهر والذي يتجه ان العبرة هنا بالعرف وهو قاض بان راسها ماتحت قمعها (ولو اطلق) في الحلف (بطيخ وتمر) بالمشناة (وجوز

لم يدخل هندي) في الجميع
 للمخالفة في الصورة والطعم
 والهندي من البطيخ هو
 الاخضر ونازع جمع فيه
 بأنه الان لا ينصرف البطيخ
 إلا اليه وقد يجاب بأنه لا
 عبرة بالعرف الطاريء
 كالعرف الخاص في تجديد
 اسم لم يكن وبه فارق مامر
 فيمن حلف بنحو بغداد
 لا يركب دابة ولا يتناول
 الخيار خيار الشنبر (والطعام
 يتناول قوتا وفاكهة وادما
 وحلوى) لوقوعه على الجميع
 وان اطل البلقيني في النزاع
 فيه لا الدواء لانه لا يتناوله
 عرفا (فرع) الحلولا
 يتناول ما يجنسه حامض
 كغضب واجاص ورماني
 والحلوى تختص بالمعمولة
 من حلوى بالمعنى المذكور
 فيما يظهر (ولو قال لا آكل
 من هذه البقرة تناول لحمها)
 لانه المفهوم من ذلك (دون
 ولد ولبن) ويؤخذ منه أن
 المراد باللحم هنا غير مامر
 وهو ما عدا هذين فيتناول
 نحو شحم وكرش وسائر
 مامر معها كما صرح به
 البلقيني وسبقه الى بعضه
 جمع متقدمون ويوجه بأن
 الاكل منها يشمل جميع ما هو
 من أجزائها الأصلية التي
 تؤكل

(قول المتن لم يدخل هندي الخ) أي فلا بحث بأكله اه مغنى (قوله هو الاخضر) أي بسائر أنواعه جبليا
 كان او غيره أحر كان او غيره حاليا كان او غيره اه عش (قوله بأنه الان لا ينصرف البطيخ إلا اليه) أي
 الاخضر وحيث قال وجه البحث به ودعوى انه لا عبرة بالعرف الطاريء كالعرف الخاص بمنوعة أهناية
 قال الرشدي قوله وحيث قال وجه البحث به أي وعدم البحث بغيره كما نقله ابن قاسم عن افتاء والد الشارح
 ثم قال وعليه فهل يعم البحث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبز الارز وفي الروس فيه نظر
 اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد مع العموم هنا هو قضية اطلاق الشارح اه رشدي عبارة المغنى
 فينبغي البحث به كما جرى عليه البلقيني والاذرعي وغيرهما اه (قوله وقد يجاب الخ) وقفا الشيخ الاسلام
 وخلافا لانهية والمغنى كما سارنا (قوله وبه فارق الخ) أي بقوله في تجديد اسم الخ (قوله ولا يتناول) الى قوله
 كما صرح في المغنى الا قوله أي بالمعنى الى المتن وكذا في النهاية الا قوله وان اطل الى لا الدواء (قول المتن قوتا)
 وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن يعتاد كلاً منها أو لا وجهان أو جهما كما قال شيخنا عدم
 دخوله اذا لم يعتد اقيانها ببلد الخالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الخالف يقتاتها اه مغنى وفي سم
 بعد ذكر كلام شيخ الاسلام المذكور مانصه وقال شيخنا الشهاب الرمي الاصح الدخول اه اي مطلقا
 (قول المتن وادما) ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والخل والشيرج والتمر مغنى وروض مع شرحه
 (قوله وان اطل البلقيني في النزاع فيه) أي في كون الطعام يتناول ما ذكره وقال عرف الديار المصرية ان
 الطعام هو المطبوخ فلا بحث إلا به اه مغنى (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء ايضا لعدم
 دخوله فيه عرفا اه عش (قوله ما يجنسه حامض) أي ما في جنسه حموضة متميزة بالحلاوة بان يكون طعمه
 فيه حموضة وحلاوة وان قلت الحموضة اه عش (قوله والحلوى تختص بالمعمول من حلوى) أي على الوجه
 الذي يسمى بسيد حلوى بان عقدت على النار اما النشاء المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوى فينبغي ان لا
 بحث به من حلف لا ياكلها بل ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بد في الحلوى من تركيبها من
 جنسين فاكثر اه عش عبارة المغنى والحلوى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلوى ليس في جنسه
 حامض كدبس وقندو فانيد لا غلب الخ واما السكر والعسل ونحوهما فليس بحلوى بدليل خبر الصحيحين انه
 لا ياكل الله كان يحب الحلوى والعسل فيشتد طفي الحلوى ان تكون معقودة فلا بحث اذا حلف لا ياكل
 الحلوى بغير المعمول بخلاف الحلوى قال في الروضة وفي اللوز نيج والجوز نيج وجهان والاشبه كما قال الاذرعي
 البحث لان الناس بعدونها حلوى قال الاذرعي ومثله ما يقال له المسكن والخشكنا والقطايف واذا
 قصرت الحلوى كتبت بالياء والالاف اه (قوله أي بالمعنى المذكور الخ) وفي اصل الروضة التصريح
 بان منها المعمولة من الدبس والتبادر منه دبس الغيب لاسيما بدمشق وطن الامام النووي رحمه الله تعالى
 فليحذر اه سيد عمر اقول وجنس الدبس ليس فيه حامض كما هو معروف وان كان في جنس ما يتخذ منه
 الدبس حامض كالغيب (قول المتن من هذه البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور اه عش (قول المتن
 دون ولدا الخ) قياس ذلك انه لو حلف لا ياكل من هذه الدجاجة مثلاً لم يثبت بيضها ولا بما تفرخ منه وبق
 هل يشمل الدجاجة الديك فيبحث باكله فيما لو حلف لا ياكل دجاجة لان التاء فيها للوحدة ام لا فيه نظر
 والا قرب الاول وقوله ولبن أي وما يتولد منه اه عش (قوله وهو) أي غير مامر (قوله فيتناول نحو شحم

ان لا بحث إلا بالبسر مر (قوله ونازع جمع فيه بأنه الان لا ينصرف البطيخ إلا اليه) وحيث قال وجه
 البحث به ودعوى انه لا عبرة بالعرف الطاريء كالعرف الخاص بمنوعة مر (قوله والطعام يتناول الخ)
 قال في الروض وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن لا يقتاتها وجهان قال في شرحه أو جهما
 عدم دخوله ان لم يعتد اقيانها ببلد الخالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الخالف يقتاتها اه وقال شيخنا
 الشهاب الرمي الاصح الدخول اه في الروض ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والتمر قال في شرحه
 والخل والشيرج ثم قال في الروض ولو حلف لا يشرب ماء حنث بماء البحر وشرب ماء الثلج والجد لا ياكلها

(او) لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من النبات ما قام غلى ساق او ماسما بنفسه دق او جل قاوم الشتاء او عجز عنه اه
(قشر) لها ما كول فيما يظهر هو الذي يحنث به (دون ورق وطرف غصن) حلا على (٤٣) المجاز المتعارف لتعذر الحقيقة عرفا والحق

البليقي الجار بالشر قال
وكذا ورق اعتيد اكله
كبعض ورق شجر الهند
اي المسمى بالنبل ونحوه
اه وعليه يحتمل انها
كرو س تباع مفردة فيحنث
وافق عرف بلده اولاً وانها
كرأس نحو حوت فيعتبر
عرف بلد الخالف ولعل
هذا اقرب ويفرق بان
من شان رؤس الانعام
ما لم يعمل فيها على بلد
بخلاف غيرها والورق
ليس من شأنه ذلك فالحق
ما اعتيد اكله منه بالثانية
اما اذا لم تتعذر الحقيقة
فيحمل عليها مع المجاز
الراجع كالو حلف لا يشرب
من ماء النهر الحقيقة السكرع
بالقم وكثير يفعلونه
والمجاز المشهور الاخذ
باليد او الاناء فيحنث بالكل
لانها لما تكافأ اذ في كل
قوة ليست في الاخر استويا
فوجب العمل بهما اذ لا مرجح
نعم نقلا عن جامع المزي
انه لا حنث بلبس الخاتم في
غير الخنصر لانه خلاف
العادة واستدل به البغوي بما
لو حلف لا يلبس القلنسوة
فلبسها في رجله ورده ابن
الرفعة بان الذي فيه حنث
المرأة لا الرجل لانه العادة
فيها وانتصر له هو وغيره بانه
الموافق لما امر في الودعة

(الخ) راما الجلد فان جرت العادة بأكله مسموطا حنث به والا فلا اه (قوله) او ماسما بنفسه (الخ) انظر ما
الفرق بين التعريفين ويظهر انهما متساويان واو للتوزيع في التعبير (قوله) قشر لها ما كول (الخ) بقى
مالولم يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الماء كول بقريئة عدم الماء كول اه سم
(قوله) لها ما كول (الخ) الى قوله قال في النهاية (قوله) حلا الى قوله اي المسمى بالنبل في المغنى (قوله) قال
اي البليقي (قوله) كبعض ورق (الخ) الاولى كورق بعض الخ كافي المغنى (قوله) اي المسمى اي الورق
ويحتمل شجر الهند (قوله) كبعض ورق شجر الهند (الخ) وكورق العنب فيحنث باكله كافي الزيادة اه
بجيري (قوله) اي الاوراق المعتادا كلها (قوله) كرو س تباع (الخ) اي كرو س الانعام (قوله) وانها
كرأس نحو حوت (الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق في اوائل الفصل وقد بينا هناك اختلاله اه سم
(قوله) بالثانية) وهي رأس نحو حوت (قوله) اما اذا لم تتعذر الى قوله نعم في المغنى والنهاية (قوله) لا يشرب
من ماء النهر (الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا النهر او الغدير لم يحنث بشربه بعضه اه نهاية عبارة
المغنى فروع لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ماء في غيره وشربه لم يحنث لان اليمين تعلقت
بالشرب من الكوز ولم يوجد وان حلف لا يشرب من ماء هذا النهر ولا شرب منه فشرب من مائه في كوز
حنث في الاولى ويرى الثانية وان قل ما شربه او حلف لا اشرب او لا شرب ماء هذا الكوز او الاداة ونحو
ذلك بما يمكن استيفائه شربا في زمان وان طال لم يحنث في الاولى ولم يحر في الثانية بشرب بعضه بل بشرب
الجميع لان الماء معروف بالاضافة فيتناول الجميع قال الدميري ولو قال لا اشرب ماء النيل او ماء هذا النهر
او الغدير لم يحنث بشربه بعضه اه ولو حلف ليصعدن السماء غدا حنث في الغد فان لم يقل غدا حنث
في الحال او لا شرب ماء هذا الكوز وكان فارغا وهو عالم بفراغه او لا قتل زيد او هو عالم بموته حنث في الحال
وان كان فيه ماء فانصب منه قبل امكان شربه فكالمسكرة او لا شرب منه فصبه في ماء وشرب منه بران علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز فصبه في ماء وشربه او شرب منه لم يبر وان علم وصوله اليه لانه
لم يشربه من الكوز فيها ولم يشرب جميعه في الثانية ولو حلف انه لا يشرب ماء هذا النهر او نحو ما ولا ياكل
خبز الكوفة ونحوها او لا يصعد السهام لم تنعقد يمينه لان الحنث في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب ماء
فراثا او من ماء فرات حنث بالماء العذب من اي موضع كان لا بالماء الخ او من ماء الفرات حمل على النهر المعروف
ولو حلف لا يشرب الماء حنث بكل ماء حتى بماء البحر وشرب ماء الناج والجد لا اكلها فشر بها غيرا اكلها
واكلها غير شربها والثلج غير الجند اه (قوله) واستدل له اي لما في الجامع (قوله) ورده اي النقل وقوله
بان الذي فيه اي في الجامع (قوله) ورده ابن الرفعة (الخ) اعتمده المغنى (قوله) لانه اي لبس الخاتم في غير الخنصر
العادة فيها اي في حق المرأة دون الرجل (قوله) لانه اي الذي في الجامع من حنث المرأة لا الرجل وقوله هو اي
ابن الرفعة (قوله) يحنث اي باللبس في غير الخنصر مطلقا اي رجلا كان او امرأة (قوله) ثم بحث اي الاذرعى
(قوله) وغيرها اي من الوسطى والسفلى (قوله) وهذا هو الاقرب اي ما قاله الاذرعى نقلا وبحثا (قوله)
وليس اي الامر كما ذكره البغوي اي من قياس الخاتم على القلنسوة (قوله) لان ذاك اي لبس القلنسوة
في الرجل وقوله وهذا اي لبس الخاتم في غير الخنصر (قوله) من كراهته اي لبس الخاتم في غير الخنصر

وأكلها غير شربها اه وفي العباب أولا يا كل ادما فهو ما يؤتدم به كخل ودبس وشيرج وزيت
وسمن او لا كلعهم وجبن وبقول وجؤل وبصل وتمر وملح اه (قوله) او من هذه الشجرة) بقى مالولم
يكن لها ما كول من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الماء كول بقريئة عدم الماء كول (قوله) وعليه
يحتمل انها كرو س تباع مفردة (الخ) هذا التردد مبنى على كلامه السابق وقد بينا فيما سبق اختلاله

ورجح الاذرعى قول الروياني عن الاصحاب يحنث مطلقا لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم بحث أنه لا فرق بين لبسه في الانملة
البارغرها اه وهذا هو الاقرب اعادة اباب وليس كما ذكره البغوي لان ذاك لم يعتد اصلا وهذا معتاد في عرف اقوام وبلدان مشهورة
وما يؤيد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما مر من كراهته للرجل خلافا لمن زعم حرمة محتجا بانه من خصوصياتهن

(فصل) في صور منشورة ليقاس بها غير هاهو (حلف) لا يتعدى او لا يتعشى فقد مر حكمه في فصل الاعمار بالنفقة او (لا يا كل هذه التمرة فاختلفت بتمر فاكلة لا تمره) او بعضها (٤٤) وشك هل هي المحلوف عليها او غيرها (لم يحنث) لان الاصل برائة ذمته من الكفارة

والورع ان يكفر فان اكل الكل حنث لكن من اخر جزءا كله فتعدي حلف بطلاق من حينئذ لانه المتيقن (او) حلف (ليا كلنا) فاختلفت) بتمر وانهممت (لم يبر الا بالجميع) اى اكله لاحتمال ان التروكة هي المحلوف عليها فاشتراط تيقن اكلها ومن ثم لو اختلفت بجانب من الصبرة او بما هو بلونها وغيره لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط وما هو بلونها فقط (او) ليا كل هذه الرمانة فانما يبر بجميع حبها) اى اكله لتعلق اليمين بالكل ولهذا لو قال لا اكلها فترك حبة لم يحنث ومرفى فتات خبز يدق مدركة انه لا عبرة به فيحتمل ان مثله حبة رمانة يدق مدركا ويحتمل ان يفرق بان من شان الحبة انه لا يدق ادراكها بخلاف فتات الخبز ومن ثم كان الاوجه في بعض الحبة التفصيل كفتات الخبز (او لا يلبس) هذا او الثوب الفلاني او قيل له البسه فقال والله لا البسه فسل منه خيط لم يحنث كما مر عن الشاشي بقيدته وفارق لا اسا كنك في هذه الدار فانهم بعضها وسا كنه في الباقي بان المدار هنا على

(فصل في صور منشورة) (قوله لو حلف لا يتعدى الخ) ولو حلف لا يشم بفتح الشين المعجمة وحكى ضمها الرحان بفتح الراء حنث بضم الضيمزان وهو بفتح الضاد المعجمة واسكان الياء التحتية الرحان الفارسي لا نطلاق الاسم عليه حقيقة وان شم الورد او الياسمين لم يحنث لانه مشموم لا رحان ومثله البنفسج والزجس والزعفران ولو حلف انه يترك المشموم حنث بذلك دون المسك والكافور والعنبر لانها طيب لا مشموم ولو حلف على الورد والبنفسج لم يحنث بهما اه معنى (قوله او بعضها) الى قوله ومرفى المغنى والى قوله ولا ينافى ما تقرر في النهاية الا قوله كما مر الى وفارق (قوله لان الاصل برائة ذمته الخ) اى وعدم نحو الطلاق اه رشدى (قوله) والورع انه يكفر) اى في الصورتين اه عش (قوله لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط الخ) اى ويبر بذلك فيما لو حلف ليا كلنا كما هو ظاهر اه رشدى (قول المتن) فانما يبر بجميع حبها) اى وان ترك القشرو ما فيه ما يتصل بالحب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف ليا كل هذه البطيخة بربا كل ما يعتادا كله من لحاف لا يضر ترك القشرو واللبن يبق النظر في انه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من لجمها او يختلف باختلاف احوال الناس والاقرب الثاني اه عش (قوله فترك حبة) اى او بعضها كما ياتي عش (قوله) ومرفى فتات الخبز) اى مرفى الطلاق اه رشدى اى وعن قريب في شرح ولو قال مشيرا الى حنطة الخ (بدق مدركة) اى ادراكه بحيث لا يسهل التقاطه عادة باليد وان ادركه البصر اه عش (قوله او لا يلبس هذا الخ) ومثل هذا الثوب هذا الشاش او الرداء مثلا فيما يظهر حيث قال لا البسه واما لو قال لا ارتدى بهذا الثوب او لا اتعمم بهذه العمامة او لا الف هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيبر بسل خيط منه او مثل ركوب الدابة فلا يبر بذلك فيه نظر والاقرب الاول اه عش (قوله فسل منه خيط) اى قدر اصبع مثلا طرولا لا عرضا وليس بما خيط به بل من اصل منسوجه اه عش وقوله لا عرضا فيه نظر ظاهر وقوله وليس الخ فيه تردد (قوله كما مر) اى في شرح ولو قال مشيرا الى حنطة (قوله بقيدته) اى بان يكون نحو مقدار اصبع مما يحس ويدرك (قوله او لا اركب) اى هذا الحمار او السفينة اه نهاية اى وعلى هذه البرذعة فيما يظهر ومثل ما ذكر في عدم البر بقطع جزء منه ما لو حلف لا يرقد على هؤلاء الطراريج او الطراحة او الحصير او الاحرام فيحنث بالرقاد على ذلك وان قطع بعضه لوجود مسماه بعد القطع وكذلك الفرس على ذلك ملاء لان العرف بعده قد عليها بل هذا هو المعتاد في النوم على الطراحة فتنبه له ولا تغتر بما نقل من خلافه عن بعض اهل العصر اه عش (قوله او لا اركب او لا اكل الخ) عطى على قوله لا اسا كنك الخ وقوله بان القصد الخ على قوله بان المدار الخ (قوله بان القصد هنا النفس) اى روى موجودة ما بقى المسمى ولا كذلك اللبس لان المدار فيه على ملامسة البدن لجميع اجزائه اه نهاية قال عش قوله ولا كذلك اللبس قضية التعبير باللبس جريان هذا في غير الثوب من نحو زوزة وقباقب وسراويل فيز في الكل بقطع جزء من المحلوف عليه حيث كان من غير ما خيط به اه (قوله اذا سل خيطا منه)

(فصل) حلف لا يا كل هذه التمرة (قوله لو حلف لا يا كل هذه التمرة الخ) قال في الروض او حلف لا شرب منه اى من ماء هذا الكوز فصبه في ماء وشرب منه بران علم وصوله اليه لانه شرب من ماء الكوز وهذا من زيادته والذي في الاصل ولو حلف لا يشرب منه فصبه في ماء وشرب منه حنث قال وكذا لو حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فغاطه بلبن غير هاهو بخلاف ما لو حلف لا يا كل هذه التمرة فغاطها بصبرة لا يحنث الا باكل جميع الصبرة والفرق ظاهر اه ما في شرحه ولا يخفى ان ما ذكره الروض او لا يؤخذ من قول اصله ولو حلف لا يشرب منه فصبه في ماء وشرب منه حنث لانه انا حنث لصدق الشرب منه ولو اذ صدق الشرب منه لم يلزم بالبر بالشرب منه بعد الصب في حلقه لا شرب منه غاية الامر ان تقييد الروض بقوله ان علم الخ مسكوت عنه في مفهوم الاصل

صدق المساكنة ولو في جزء من الدار وثم على لبس الجميع ولم يوجد او لا اركب او لا اكل هذا فقطع أكثر بدنه بان اى القصد هنا النفس وفي اللبس جميع الاجزاء ولا ينافى ما تقرر في سل الخيط تعبير شيخنا بقوله ان ازال منه القواوة او نحوها ما هو انه لا يكفي سل الخيط وان طال لان مراده مجرد التمثيل بدليل قوله في فتاويه لا يحنث اذا سل خيطا منه او لا يلبس او لا ياكل لم يدخل ملا (هذين لم يحنثا

باحدهما) لانه حلف عليهما فان نوى لا لبس منهما شيئا حثت باحدهما (فان لبسهما معا او مرتبا حثت) لوجود لبسهما المحلوف عليه (او لا يلبس هذا ولا هذا حثت باحدهما) لانهما يمتنان حتى لو لبس واحدا ثم واحدا لزمه كفارتان (٥٤) لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك

اي وان قل حيث كان يحس ويدرك اه عش (قوله لانه حلف) الى قوله ثم ما تقرر في المعنى الا قوله او لا كلن الى فيتعلق وقوله في الاولى الى هما (قول المتن معا) اي في مدة واحدة وقوله او مرتبا اي بان يلبس احدهما ثم نزع ثم لبس الآخر (تنبيه) قد استعمل المصنف مع الاتحاد في الزمان وفاقت العطف وغيره لسكن الزاجع عند ان مالك خلاه اه معنى (قوله لانهما) الى قوله وقد بالغ في النهاية الا قوله كان كهدن وقوله وان فرقهما الى ثم ما تقرر (قوله ثم واحد الخ) وظاهر ان ما يفيد ثم من الترتيب ليس بقيد (قوله او لا كلن الخ) عطف على لا آكل هذا وهذا (قوله في الاولى) اي لا آكل هذا وهذا وقوله في الثانية اي لا كلن هذا وهذا الخ (قوله لتردده بينه) اي بين هذين وبين احدهما عبارة المعنى لتردده بين جعلهما كالشيء الواحد او الشئيين اه (قوله لكن رجح الخ) انظر في الثانية اه سم وقد يقال ان قول الشارح لتردده الخ راجع للاولى فقط كان قوله ثم ما تقرر الخ راجع للثانية فقط فلا اشكال (قوله وبدونها لنفي المجموع الخ) وفي سم بعد سرد كلام المعنى والدمايني والشمى مانصه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النحاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم اه (قوله حتى تتعدد اليمين) وفائدة تعددها في الاثبات تعدد الكفارة اذا انتفى البر اه سم عبارة الرشيدى لعل مراد المتولى بتعدد اليمين انه لو تركها لزمه كفارتان لانه اذا فعل احدهما برادلا وجهه فليراجع اه (قوله توقفا فيه الخ) والمعتمد الاول من انه يمين واحدة بناء على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بتقوية حرف العطف وكلام المتولى مبنى على المرجوح عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشيدى قوله وكلام المتولى مبنى على المرجوح الخ قد يقال لو بنى المتولى كلامه على المرجوح لقال بالتعدد في جانب النفي ايضا مع انه غير قائل به كما يعلم من الزام الروضة له به كما مر اه (قوله من تصرفه) اي من فهمه بلا نقل (قوله لا يحثت الا بلبسهما الخ) قد يتوقف فيه ويقال ينبغي الحث لان معناه لا لبس احدهما ولبس واحد صدق عليه نه لبس الاحدا ع ش عبارة سم اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان اللفظ باو بعد النفي لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فمارجحاه نظرا فيه الى الاول ان سلما مقررته هولا اه (قوله يمنع الخ) متعلق بقوله وردا (قوله وما في الاية) اي من نفى كل منهما (قوله ولو عطف) الى التنبيه في النهاية الا قوله لسكن قضيته الى المتن وقوله ونسى وقوله ومثله الى المتن (فروع) لو

فليتأمل (قوله لكن رجح الخ) انظر في الثانية (قوله وبدونها لنفي المجموع) قال في المعنى في الكلام على اقسام العطف تنبيه لانا كل سمكاو تشرب لبنا ان جزمنا فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما اه قال الدمايني كذا قاله غيره ايضا ولى فيه نظر اذ لا وجب لتعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جامنى زيدو عمرو واحتمل ان المراد نفى كل منهما على كل حال وان يراد نفى اجتماعهما في وقت الحجي فاذا جى بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب زيدو عمرو احتمل تعلق النهى بكل منهما ملقا وتعلق بهما على معنى الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل اه قال الشمى يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهى عن كل واحد منهما اي ظاهر افلا ينافي ذلك احتمال النهى عن الجمع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النحاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النحاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم (قوله حتى تتعدد اليمين) وفائدة تعددها في الاثبات تعدد الكفارة اذا انتفى البر (قوله لان او اذا دخلت بين نفيين اقتضت الخ) اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان العطف

ولا تطع منهم آثما او كفورا يمنع ما علل به اى وما في الاية انما استفيد من خارج لان او اذا دخلت بين نفيين كفى للبر ان لا يلبس واحدا منهما ولا يضر لبسه لاحدهما كانا اذا دخلت بين اثباتين كفى للبر ان يلبس احدهما ولا يضر ان لا يلبس الاخر وانتصار البلقيني للمقابل مزدود ولو عطف بالفاء او ثم عمل بقضية كل من ترتب

حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعا وخفاه ونعلا وخاتما وقلنسوة ونحوها من سائر ما يلبس حنث لصديق الاسم بذلك ان حلف لا يلبس ثوبا حنث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها مخيطا كان او غيره من قطن وكتان وصوف وابريسم سواء لبسه بالهيئة المعتادة ام لا بان ارتدى او اتزر بالقميص او تعمم بالسر او بل لتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلى وعدم اسم الثوب نعم ان كان من ناحية يعتادون لبس الجلود ثيابا فيشبه كما قال الاذرعى ان يحنث بها ولا يحنث بوضع الثوب على رأسه ولا بافتراشه تحته ولا بتدثره لان ذلك لا يسمى لباسا وان حلف على رداء انه لا يلبسه ولم يذ كر الرداء في يمينه بل قال لا لبس هذا الثوب فقط قميصا ولبسه حنث لان اليمين على لبسه ثوبا فحمل على العموم كما لو حلف لا يلبس قميصا مبكرا او معرقا كهذا القميص فارتنى او اتزر به بعد فقه لزوال اسم القميص فلما اعاده على هيئته الاولى فكالدار المعادة بنقضه او قد مر حكمها ولو قال لا لبس هذا الثوب وكان قميصا او رداء ففعله نوعا آخر كسر او يل حنث بلبسه لتعلق اليمين بعين ذلك الثوب الا ان ينوي مادام بتلك الهيئة او لا لبس هذا القميص او الثوب قميصا فارتنى او اتزر او تعمم لم يحنث لعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا لبسه وهو قميص وان حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما او مخنقة لثاؤه وبكسر الميم وتخفيف النون مأخوذة من الخناق بضم الخاء وتخفيف النون موضع المخنقة من العنق وتحتل بالحق المتخذ من الذهب والنفضة والجواهر ولو منطقة محلاة وسوار او خلخال او دملجاسواء اكان الحالف رجلا او امرأة حنث لان ذلك يسمى حليا ولا يحنث بسيف محلى لانه ليس حليا ويحنث بالخرز والسبيج بفتح المهملة والموحدة والجيم وهو الخررز الاسود وبالحديد والنحاس ان كان من قوم يعتادون التحلي بهما كاهل السودان واهل البرادى والافلاكا يؤخذ من كلام الروباني مغنى وروض مع شرحه (قوله بمهله) اى عرفاه عشا (قوله فضلا عن قيده) وهو التراخي اه عشا اى او عدمه (قول الماتن اوليا كلن ذال الطعام الخ) اى وان كان اكله محرما عليه اه عشا (قوله اونسى) اى واستمر نسيانه حتى مضى الغد اه سم (قوله الاثى) اى آثفا (قوله حيث لا ضرر) وينبغى ان المراد ضرر لا يحنث عادة وان لم يبيع التيمم كما يفهمه قوله كما علم الخ اى فان اضره لم يحنث بترك الاكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفرط فى زمن يعلم عادة انه لا ينضم الطعام فيه قبل بجى الغد هل يحنث لتفويته البر باختياره كما لو اتلفه او لافيه نظرا والاقرب الاول لما ذكر وينبغى ان ياتى مثل هذا التفصيل فيما لو حلف ليا كلن ذى الرمانة مثلا فوجدها عافاة تعافاها الا بنفسه ويتولد الضرر من تناوله فلا حنث عليه ويكون كما لو اكره على عدم الاكل اه عشا (قوله على ما ذكرته) اى من شبع بضر الاكل معه (قوله لتفويته) الى قول الماتن باكل فى المعنى (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ)

باو بعد النفى لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجاه نظرا فيه الى الاول ان سلما ما قرره هؤلاء (قوله ولو غير نحوى) كتب عليهم ر (قوله فمات قبله) اى الغداى واستمر نسيانه حتى مضى الغد (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد) لهذا القائل ان يقول لا معنى لاحاقه به الا حنثه اذا جاء الغد ومضى قبل التمكن اذا لحنث انها يكون حينئذ كما سيأتى لكن يرد حينئذ بحث وهو انه يلزم تحنيث الميت وهو غير سائغ ولهذا لما قالوا انه لو حلف انه لا يهب له لم يحنث بالوصية له علوه بانها تمليك بعد الموت والميت لا يحنث اه فتأمل وكقوله لنفسه قتل غير له قبل الغدا اذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كما فى الناشرى فانه صرح بالحنث فيما اذا حصل عليه قبل الغد مع تمكنه من دفعه فلم يدفعه حتى قتله ونقله عن الباقرى وانه قال انه لم يرد ذلك اه وفيه ما علمت من قتله لنفسه فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الاثى فلو مات قبل ذلك لم يحنث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتأمل وفي شرح الروض فى الصوم فى الكلام على تأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر عن الزركشى فى مسئلتنا عدم الحنث فراجعه (قوله ايضا ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا) وقد يقال قياس ذلك الحنث فى مسئلة ابن الرفعة اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكانه مشكلا اذ الحنث انها يكون بعذر من التمكن فان حنث بعده لزم الحنث بعد الخلع

بمهلة او عدمها ولو غير نحوى كما اطلقوه لكن قضية ما مر له فى ان دخلت بالفتح خلافة وعليه فينتجه فى عاى لانية له ان لا يعتبر ترتيب فضلا عن قيده (اوليا كلن ذال الطعام) اولية قضيه حقه او ليسا قرن (غدا فمات) بغير قتله لنفسه او نسي (قبله) اى الغد ومثله كما يعلم من كلامه الاثى موته او نسيانه بعد بجى الغد وقبل تمكنه (فلا شئ عليه) لانه لم يبلغ زمن البر والحنث (وان مات) او نسي (او تلف الطعام) او بعضه (فى الغد بعد تمكنه) من قضائه او السفر او (من اكله) بان امكنه اساغته وان كان شبعان اى حيث لا ضرر كما علم مما مر فى مبحث الاكراه واما ما اقتضاه اطلاق بعضهم من ان الشبع عذر فيعتين حمله على ما ذكرته (حنث) لتفويته البر حينئذ باختياره ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا

لقائل ان يقول لا معنى لاحاقه به الا حنثه اذا جاء الغد ومضى وقت التمكن اذ الحنث انما يكون حينئذ كما
 سياتي لكن ير دحيث بحث وهو ان يلزم تحنيث الميت وهو غير شائع وكفله لنفسه قتل غيره له قبل الغد اذا
 تمكن من دفعه له فلم يدفعه كما في الناشري ونقله عن البلقيني وفيه ما علمت في قتله لنفسه ثم راي قول الشارح
 الا في فلو مات قبل ذلك لم يحنث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتأمل وفي شرح الروض في الصوم في
 الكلام على تاخير قضاء رمضان عن الزركشي في مسئلة ان عدم الحنث فراجعوه وايضا قد يقال قياس ذلك
 الا لحاق الحنث في مسئلة ابن الرفعة الاتية اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذا الحنث انما
 يكون بعد ز من التمكن فان حنث بعده لزم الحنث بعد الخلع فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حنث مع
 البيئونة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الحنث بعد الموت فمكن اه سم (قوله) لانه به مفوت
 لذلك وليس منه فيما يظهر ما لو قتل عمدا عدوا وانا وقتل فيه ولو بتسليمه نفسه لجواز العفو عنه من الورثة اه
 ع ش (قوله دفع آكله) اي من الهرة او الصغير مثلا اه مضي (قوله) ارادوا الا كراه الخ عبارة المغني ارادوا
 به ما اذا حلف باختياره ثم اكره على الحنث اما الخ (قوله) كادائه الدين الخ الكاف فيه للتنظير لا للتمثيل
 لان اداء الدين ليس انلافا ولكنه تفويت للبر اه ع ش (قوله) في الصورة التي ذكرتها اي من قوله
 او ليقضينه حقه الخ اه ع ش (قوله) او بعده الخ هذا بالنظر لقوله كادائه الدين الخ يقتضي تصور اداء الدين
 بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة اه سم (قوله) ثم الاصح الى المتن في المغني (قوله) فلو مات قبل ذلك
 اي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الحنث هنا مشكل
 على قوله السابق ومن ثم الحق الخ اذ هو في كل منهما مفوت للبر باختياره فتأمل سم على حج وقد
 يفرق اه رشيدى (قوله) فعليه الخ اي على كل من هذين الوجهين (قوله) كامر اي انفا قيل قول المصنف
 وقوله قولان الخ (قوله) بعد تمكنه من الفعل اي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد ان الحنث انما هو بعد
 مضي زمن التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه يحنث الخ فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق
 بعد ز من التمكن لتاخره عن زمن الخلع لم ي حينئذ بائن لا يلحقها طلاق وهذا التقييد موافق لما تقدم
 في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافا له اه سم (قوله) فانه يقع

فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حنث مع البيئونة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الحنث بعد
 الموت فمكن (قوله) ايضا الحق قتله لنفسه قبل الغد هذا الحنث في مسئلة ابن الرفعة اذا خالع قبل التمكن
 من السفر اذ خلعه كقتله نفسه خلاف تقييد الشارح ببعده التمكن لكنه مشكل (قوله) كان امكنه دفع آكله
 فلم يدفعه) وكذا لو صال صائل على الحالف فلم يدفعه مع تمكنه من دفعه حتى قتله كما قاله البلقيني (قوله)
 او بعده) هذا بالنظر لقوله كادائه الذي يقتضي تصور اداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة
 فتامده (فلو مات قبل ذلك لم يحنث) اي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة
 وحينئذ فعدم الحنث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ اذ هو في كل منهما مفوت للبر
 باختياره فتأمل (قوله) بعد تمكنه) انظر هل وجه هذا التقييد انه لو خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث
 اسبق الخلع حينئذ اذ وقوع الثلاث انما يكون بعد مضي التمكن وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال بل
 يقع الثلاث ويتبين بوقوعها بطلان الخلع لانه غير ظاهر اذ يكفي بكون الطلاق الثلاث المتأخر عن زمن الخلع
 رافعا له او التقييد احكامه اخرى ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرج (قوله) ايضا بعد تمكنه) كان
 وجه هذا التقييد ان الحنث انما هو بعد مضي زمن التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه انما يحنث الخ
 فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضي زمن التمكن لتاخره عن زمن الخلع فمضى حينئذ بائن
 لا يلحقهم اطلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافا له (قوله) ايضا بعد تمكنه) هذا القيد موافق
 لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة (قوله) بعد تمكنه من الفعل اي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره ومر في ذلك بسط في الطلاق فراجعه (تنبية) لم أر لهم ضابطا للتمكن هنا وفي نظائره من كل ما علقوا فيه الحنث بالتمكن وقد اختلف كلامهم في ضبط التمكن في ابواب التيمم بتوهمه بحد الغوث أو تيقنه بحد القرب وامن مامرو ظاهره انه يلزمه مشي لذلك اطاقه لاذهاب لما فوق ذلك ولو زكبا وفي الجمعة بالقدرة على الذهاب إليها ولو قبل الوقت إذا بعدت داره ولو ماشيا ولو بنحو مركوب وقائد قدر على اجرتها وفي الحج بما روي في مبحث الاستطاعة ومنه انه يلزمه مشي قدر عليه إذا كان دون مرحلتين وفي الرد بالعيب والاخذ بالشفعة بما روي فيهما وحيث فاهنا يلحق بآي تلك المواضع حتى يجري فيه جميع ما ذكره وفي ذلك من التمكن واعذاره وقد علمت اختلافها باختلاف تلك المواضع وللنظر في ذلك مجال أي مجال وواضح انه حيث خشي من فعل المحلوف عليه مبيع تيمم لم يكن متمكنا منه فان لم يخش ذلك فالذي يتجه انه لا يكتفي توهم وجود المحلوف عليه بخلاف الماء لان له بدلا بل لا بد من ظن وجوده بلا مانع عامر في التيمم وان المشي والركوب هنا كالحج وان الوكيل (٤٨) ان لم يفعل بنفسه كافي الرد بالعيب في عدم تمكننا اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبها الوكيل

فاضلة عما يعتبر في الحج وان قائد الاعشى ونحو محرم المرأة والامرد كما في الحج فيجب ولو باجرة وان عذرا الجمعة ونحو الرد بالعيب اعذار هنا فوجود أحدهما يمنع التمكن إلا في نحو اكل كريبه بما لا اثر له هنا بخلافه في نحو الشهادة على الشهادة كما يأتي ومر قبيل العدد في اعذار تاخير النفي الواجب فورا ماله تعلق بما هنا ويفرق بين ما هنا وكل من تلك النظائر على حدته بان كلامنا من تلك الغلب فيه اما حق الله او حق الآدمي فتكلموا فيه بما يناسبه وهنالك الغلب فيه واحدا من هذين وانما المدار على ما يأتي وقد ذكرنا في عدنحو الاكراه

عليه الثلاث قبل الخلع) أي مرتبين بطلانه اه نهاية (قوله وأمن مامر) أي في التيمم (قوله لذلك) أي لحد الغوث او حد القرب (قوله ومنه) أي مما مر في الحج (قوله وحيث) أي حين اختلف كلامهم في ضبط التمكن الخ (قوله فاهنا) أي ما علق فيه الحنث بالتمكن (قوله في ذلك من التمكن) لعل حق المقام في التمكن من ذلك فتأمل (قوله اختلفا فيهما) أي التمكن والاعذار (قوله في ذلك) أي اللاحق (قوله بخلافه) أي وجود واحد اعذار الجمعة الخ (قوله لا يكتفي) أي في التمكن (قوله لان له بدلا) أي بخلاف المحلوف عليه (قوله وان المشي الخ) عطف على قوله انه حيث خشي الخ (قوله كافي الرد الخ) خبر وان الخ (قوله لا نحو اكل كريبه الخ) استثناء من قوله وان اعذار الجمعة الخ (قوله بما لا اثر الخ) بيان للنحو (قوله وهنا) الاولى وما هنا (قوله على ما يأتي) أي في قوله وحيث تمت وجدا الخ (قوله اعذارا الخ) مفعول عند نحو الخ وقوله ما يبين الخ مفعول وقد ذكرنا (قوله مامر) أي من اعذار الجمعة ونحو الرد بالعيب ومنه الاعسار في الحلف على الوفاء (قوله كشي الخ) مثال للعذر (قوله لم يحنث بتلف المحلوف عليه الخ) فيه وقفة ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة مصححة على اصل الشرح مرارا كتب مصححها ما نصه قوله لم يحنث بتلف المحلوف عليه والاحنث كذا في اصل الشرح بخطه وصوابه في الاول حنث وفي الثاني لم يحنث وكانه سبق فلم يدل له انه كان في اصل الشرح بخطه ايضا ما نصه حيث وجد بان لم يكن له عذر مما مر فتلف المحلوف عليه بعد مضي زمن يمكن الوصول اليه فيه حنث وإلا فلا اه ثم ضرب عليه الشرح وابدله بما ذكره فجعل من لا يسو اه كاتبه مصطفى (قوله ساعة يبعي) إلى قوله نعم يتجه في النهاية إلا قوله او يعتد او مع إلى قوله لتفويته البر الخ محل ذلك ما لم يرد انه لا يؤخره بعد البيع زمنيا يعده مقصرا عرفا اه ع ش (قوله للبيع) الاولى بالبيع كما في النهاية (قوله وان لم يعلم بغيبته) او كان ظن حضوره اه سم (قوله بعد) أي بعد حين اه نهاية (قوله فثلاثة) أي فيحنث قبيل موته إذا تمكن من قضائه بعد ثلاثة اه ع ش ولعل صوابه قبل مضي ثلاثة (قوله او مع رأس الهلال) لو حذف رأس بر بفعله قبل مضي ثلاثة ليال من الشهر الجديد اه ع ش وهو مخالف لقول الروض او مع الهلال او عند رأس الشهر حمل على اول جزء من اول ليله اه (قوله او اول الشهر) او عند رأس الشهر او مع رأسه او مع الاستهلال او عنده مغنى وروى مع شرحه (قول المتن فليقضه) ويكتفي (قوله وان لم يعلم بغيبته) لو كان ظن حضوره (قوله عند رأس الهلال فليقض الخ) لو قال في رجب عند رأس

والنسيان والاعسار فيما لو حلف ليوفيه يوم كذا اعذار هنا يبين ان المراد التمكن في عرف حملة الشرع فعل ويؤيده ما مر انه حيث تعذرت اللغة رجع للعرف وان العرف الشرعي مقدم على العرف العام فلذا اخذت ضابط التمكن هنا من مجموع كلامهم في تلك الابواب وحيث تمت وجدا التمكن من المحلوف عليه بان لم يكن له عذر مما روي يمنع عنه كشي فوق مرحلتين وان اطاقه لم يحنث بتلف المحلوف عليه والاحنث فتأمل ذلك كله فانه مهم محتاج اليه مع انهم لم يتعرضوا لشيء منه هنا مع تخالف تلك النظائر وعدم إدراك مطرد يوجب الحاق ما هنا به فلذلك اشكل الامر لولا ما ظهر مما قضى به المدرك الصحيح كما لا يخفى على متأمل (او لا قضين حقا) ساعة يبعي كذا فباعه مع غيبة الدائن حنث وان ارسله اليه حال لتفويته البر باختياره للبيع مع غيبة الدائن وان لم يعلم بغيبته كما هو ظاهر او الى زمن فمات لكن بعد تمكنه من قضائه حنث قبيل موته لان لفظ الزمن لا يعين وقتا فكان جميع العمر مهلته وانما وقع الطلاق بعد لحظة في انت طاق بعد اوالي زمن لانه تعليق فتعلق باول ما يسمى زمنا وما هنا وعده ولا يختص باول ما يقع عليه الاسم ونصينه انه لا يرق هنا بين الحالف بالله والطلاق او الى ايام فثلاثة او (عند) او مع (رأس الهلال) او أول الشهر (فليقضه)

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراتي طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراتي طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب السكافي اه بجيرمي عن الشوبري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلف السفر اليه ام لافيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لو سلم يقتضي الابهام عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رايت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعد اذ وقع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردي فيبغى ان يعد المال ويترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فيبغى الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حنث وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحنث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتبعية والمغنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كما لو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حنث) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعد اذ وقع الى) اي او نوى بلفظ عند او مع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهر اه سم (قوله ويحث الاذرعى اعتبار تواصل الخ) جزم به المغنى وعبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرعى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعة انه من بحث الاذرعى وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشكه في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كالسكره وانحلت اليمين كما قاله ابن المقرئ ولوراي الهلال بالنهار بعد الزوال فهو الليلة المستقبل كما مر في باب الصيام فلو افرق القضاء الى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هل) اي بان قال لاله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراتي طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراتي طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب السكافي اه بجيرمي عن الشوبري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلف السفر اليه ام لافيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لو سلم يقتضي الابهام عند تعلقه بالغروب ايضا ولعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رايت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل آخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعد اذ وقع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردي فيبغى ان يعد المال ويترصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فيبغى الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حنث وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحنث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتبعية والمغنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كما لو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حنث) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعد اذ وقع الى) اي او نوى بلفظ عند او مع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهر اه سم (قوله ويحث الاذرعى اعتبار تواصل الخ) جزم به المغنى وعبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرعى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعة انه من بحث الاذرعى وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشكه في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كالسكره وانحلت اليمين كما قاله ابن المقرئ ولوراي الهلال بالنهار بعد الزوال فهو الليلة المستقبل كما مر في باب الصيام فلو افرق القضاء الى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هل) اي بان قال لاله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

رمضان او اوله (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهر اه (قوله او لا يتكلم فسيح او هل او حداودعا بما لا يبطل الصلاة الخ) عبارة غير كالعباب حنث بكل لفظ مبطل للصلاة وبه صرح القاضي ابو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصده به القارىء التفهيم فقط او كان جنبا واطلق وقد يوجه به انه قرآن بذاته والقرينة انما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب

ولا مشتملا على خطاب غير الله ورسوله (٥٠) (أو قرأ) ولو خارج الصلاة (قرأنا) ولو جنبا (فلا حث) بخلاف ما عد ذلك فإنه يحث به

ولو جنبا) قضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بأن قصد الذكر أو اطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه كونه قرآنا لم ينتف كونه ذكر أو هو لا يحث به أه ع ش (قوله بخلاف ما عد ذلك) عبارة غيره كالعباب حث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث فبالورد على المصلي وقصد الردة فقط أو اطلق وفي شرح الروض وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجليل أه وظاهره عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصد القاري به التفهيم فقط أو كان جنبا أو اطلق وقديوجه بأنه قرآن بذاته والقرينة أنما تصرفه عن حكم القرآن وقديجب بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الادميين فليتامل أه سم (قوله لا انصرف الكلام الخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة إلى قوله ورسوله (قوله عرفا) أي عرف في الشرع اخذا من قوله الاتي ويرد الخ ويحتمل العرف العام اخذا من قوله الاتي على أن العادة الخ (قوله ومن ثم الخ) في سبكه ما لا يخفى وحقه أن يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم ومن ثم الخ (قوله خبر مسلم) وهو أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أسنى ورشيدى (قوله لكن نازع فيه) أي في كلام المصنف (قوله وقد علم الخ) فيه بحث أه سم (قوله من الخبر) أي خبر مسلم قال للعهد المذكرى أه رشيدى (قوله وكذا) إلى قوله بل لو قيل في المعنى (قوله وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحث به أي إذا لم يتحقق تبدليه أو لا في حث بذلك أه ع ش (قوله أن قرأها الخ) أي التوراة والانجيل ونحوهما (قوله مثلا) انظر ما فائدته مع قوله الاتي بل لو قيل الخ (قوله ولو من الصلاة) إلى قوله أوليئين في النهاية الا قوله نعم إلى قوله ولو عرض (قوله ولو من الصلاة) أي لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من قصده بالسلام فلو قصد التحلل فقط أو اطلق لم يحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر أه مغنى (قوله أو قال له قم الخ) عبارة الاسنى مع شرحه وإن قال والله لا أكلك فتتح عني أو قم أو أخرج أو غيرها ولو متصلا باليمين حث لأنه كلبه أه (قوله أو دق الخ) ببناء المفعول عليه أي الحلف ويجوز كونه ببناء الفاعل وضميره المستتر للحواف عليه (قوله من) بفتح الميم مقول فقال (قول المتن حث) ولو سبق لسانه بذلك لم يحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم قبول ذلك منه في الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه أه مغنى (قوله وقضية اشتراطهم الخ) فيه نظر حكوا اخذا أه سم وسياق عن المغنى ما يؤيده (قوله ويظهر أنه الخ) يتأمل الجمع بينه وبين ترجيح اعتبار الفهم في المسموع أه سيد عمر (قوله وإنما يتجه في صم الخ) وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين طرو الصمم عليه بعد الحلف وكونه كذلك وقته وإن علم به أه ع ش (قوله ولو عرض الخ) عبارة المغنى واعتبر الماوردى والنفال المواجهة ايضا فلو تكلف بكلام فيه تعريض له ولم يواجهه كحائط الم اقل لك كذا لم يحث والمراد بالكلم الذي يحث به اللفظ المركب ولو بالقوة كما بحثه الزركشى (تنبيه) لو كلبه وهو مجنون أو مغمى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والاحتش وان لم يفهمه كما نقله الاذرعى عن الماوردى ونقل عنه ايضا أنه لو كلبه وهو نائم بكلام يوقف مثله حث والافلا وأنه لو كلبه وهو بعيد منه فان كان بحيث يسمع كلامه حث والافلا يسمع كلامه لا أه وقوله لو كلبه وهو مجنون الخ في الاسنى مثله (قوله كذا اطلقه الخ) يظهر أنه راجع إلى قوله ولو عرض الخ أيضا (قوله فليحمل الخ) أي في حث إذا أفهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية اما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق له به فلا وجه للحث به إلا أن قصد مخاطبته به أه سم (قوله) بان انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الادميين فليتامل (قوله) لو قرأ قرآنا) ظاهره ولو حيث لا يحرم (قوله ولو جنبا) يحتمل أن يستثنى ما إذا انصرف عن حكم القرآن كان اطاق لأنه حينئذ في حكم الادميين (قوله وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاما الخ) فيه بحث (قوله) وقضية اشتراطهم الخ) فيه نظر حكوا واخذا

أى أن أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره لا انصرف الكلام عرفا إلى كلام الادميين في محاوراتهم ومن ثم لم تبطل الصلاة بذلك لأنه ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم لكن نازع فيه جمع بان نحو التسبيح يصدق عليه كلام لغة وعرفا وهو لم يخلف أنه لا يكلم الناس بل أن لا يتكلم ويرد بان عرف الشرع مقدم وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاما عند الاطلاق على أن العادة المطردة أن الحالفين كذلك إنما يريدون غير ما ذكر وكفى بذلك مرجحا وكذا نحو التوراه والانجيل نعم يتجه أنه أن قرأها مثلا كلها حث لتحقق أن فيها مبدا لا كثيرا بل لو قبل أن أكثرها ككلها لم يبعد (أو لا يكلمه فسلم عليه) ولو من صلاة كما مر أو قال له قم مثلا أو دق عليه الباب فقال وقد علمه من (حث) أن سمعه وهل يشترط حينئذ فهمه لما سمعه ولو بوجه أو لا كل محتمل وقضية اشتراطهم سمعه الاول ويظهر أنه لو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض كلفظ كان كما لو سمعه نعم في

الذخائر كالحالية أنه لا يحث بتكليمه الا صم وانما يتجه في صم يمنع السماع من اصله ولو عرض له كان خاطب جدارا فليحمل بحضرته كلام ليفهمه به لم يحث وكذا لو ذكر كلاما من غير خطاب أحده كذا أطلقه شارح ويرده ما يأتي من التفصيل في قراءة الآية

فليحمل هذا على ذلك (التفصيل الخ) يرجع إلى مسألة الجدار أيضا عبارة النهاية ولو عرض له كان خاطب جدار يحضرته بكلام يفهمه به أو ذكر كلاما من غير أن يخاطب أحدا به انتهى جريان ما ذكر من التفصيل في قراءة آية في ذلك اهـ (قول المتن أو غيرها) كدين ورأس اهـ معنى (قوله) فلا حنث عليه (إلى قوله) بما يرد في المعنى (قوله) إن كان الخ) أي الحالف اهـ معنى (قوله) ربها) أي بكونها كلاما على حذف المضاف كما يفيد صنيع النهاية والمعنى (قوله) حنث به) أي قطعاه اهـ معنى (قوله) لأن المجاز تقبل إرادته الخ) قضيته أنه لا يحنث بالكلام بالقم وقضية ما تقدم في أول فصل الحلف على السكنى من أن اللفظ يحمل على حقيقة مجازه المتعارف معا إذا أراد دخول خلافه يؤيد الحنث ما فهمه من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من الحنث بما يسكنه وليس ما كاله وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق اهـ ع ش أقول كلام المعنى كالعربح في بارجمه من الحنث بالكلام اللساني بل ما ادعاه من أن قضية ذلك القول عدم الحنث بذلك غير مسلم (قوله) وجعلت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وإن كان آخرس الخ (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا الخ) كذا ذكره الرافعي وتعقب بما في فتاوى القاضي من أن الآخرس لو حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حنث وبما في الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت واجب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسئلتنا وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ اهـ معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم وتكلم بالإشارة حنث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاد يمين الآخرس وأنه لا يشترط في الحالت النطق اهـ (قول المتن وإن قرأ آية أفهمه الخ) أي المحلوف على عدم كلامه نحو ادخلوها بسلام عند طرق المحلوف عليه الباب ومثل هذا ما لو فتح على إمامه أو سبج لسهوه فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرق بعضهم بان ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقرأ حنث بما قرأ ولو بعض آية أو ليركن الصوم أو الحج أو الاعتكاف أو الصلاة حنث بالشروع الصحيح في كل منها وإن فسد بعده لأنه يسمى صائما وحاجا ومعتكفا ومصليا بالشروع لا بالشروع الفاسد لأنه لم يأت بالمحلوف عليه لعدم انعقاده إلا في الحج فيحنث به بصورة انعقاد الحج فاسدا إن فسد عمرته ثم يدخل الحج عليها فإنه ينعقد فاسدا أو لا أصلي صلاة حنث بالفرغ منها لا بالشروع فيها ولو من صلاة فاقد الطهورين ومن يومى إلا أن أراد صلاة مجزية فلا يحنث بصلاة فاقد الطهورين ونحوها مما يجب قضاءها عملا بنيتها ولا يحنث بسجود تلاوة وشكر وطواف لأنها لا تسمى صلاة قال الماوردي والقفال ولا يحنث بصلاة جنازة لأنها غير متبادرة عرفا وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحنث بصلاة ركعة واحدة وكلام الروياني يقتضى أنه لما يحنث بصلاة ركعتين فأكثر وهو أوجه كما لو نذر أن يصلي صلاة أو لا أصلي خلف زيد فحضر الجمعة فوجده إماما ولم يتمكن من صلاة الجمعة غير هذه وجب عليه أن يصلي خلفه لأنه ملجأ إلى الصلاة بالأكراه الشرعى وهل يحنث أو لا والظاهر الأول كما بحثه

(قوله) فليحمل الخ) أي فيحنث إذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية أما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق به بوجه فلا وجه لا حنث به إلا أن قصد مخاطبته به وهل معنى الاطلاق هنا عدم قصد الافهام بعدة عند المخاطبة وهل بقيد الاطلاق في الآية بما إذا قصد مخاطبته بها وقد يجاب عن الشارح المذكور بأنه إذا فهمه مقصوده فقد خطا به فلا يصدق قوله بلا خطاب أحد حيث قد ثبتا مل (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالعبرة للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الأصل وتعقب بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الآخرس لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حنث وبما في الطلاق من أنه لو حلف بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت ويجاب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسئلتنا بعده وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ انتهى وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم فتكلم بالإشارة حنث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا

فليحمل هذا على ذلك
التفصيل كما هو واضح (ولو
كانه أو راسله أو أشار إليه
يبد أو غيرها فلا حنث)
عليه وإن كان أصم أو
آخرس (في الجديد) لأن
هذه ليست بكلام عرفا
وإن كانت كلاما لغة
وبها جاء القرآن نعم إن
نوى شيئا منها حنث به لأن
المجاز تقبل إرادته بالنية
وجعلت نحو إشارة
الآخرس في غير هذا
كالعبرة للضرورة (وإن
قرأ آية أفهمه بها مقصوده
وقصد قراءة) ولو مع
الافهام (لم يحنث) لأنه
لم يكلمه (ولاً) بان قصد
الافهام وحده أو أطلقه
(حنث) لأنه كله

ونازع البلقيني في حالة الاطلاق بما يرد به إما باحاطة القراءة حينئذ للجنب الدالة على أن ما تلتظ بكلام لا قرآن أو لئثنين على الله أنهل الشاء لم يبر إلا بالحمد لله حمدًا يوفي نعمه ويكافي مزيده لا ترفيه ولو قيل يبر ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان أقرب بل ينبغي أن يتعين لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر أو (٥٣) ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بر صلاة التشهد فقط واعترض بان وعلى

آل محمد مستأنف كما قاله الشافعي لئلا يلزم تفضيل ابراهيم على نبيينا صلى الله عليه وسلم عملا بقضية التشبيه وحيفه فلم يبق منها الا اللهم صل على محمد فكيف فضل الكيفية التي ذكرها الرافعي مع ان فيها التكرير الابدى بكما ذكرك الى آخره وجوابه ان هذا الاستئناف غير متعين في دفع ذلك اللازم لكثرة الاجوبة عنه غير ذلك كما بسطته في كتاب الدر المنصور في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ووجه افضليتها انه صلى الله عليه وسلم عليها لهم وهو لا يختار لنفسه الا الافضل ولئن سلمنا ذلك الاستئناف فوجا ما مر ان افضليتها لا توقف على ذلك التشبيه بل وقوع الصلاة بعدها على الآل على وجه التشبيه فيه اعل شرف له صلى الله عليه وسلم وان الخلق يعجزون عن تشبيه صلاته بصلاة مخلوق وان تعين الصلاة عليه موكل في كفيته وكيته الى ربه تعالى يختار له ما يشاء وانه ارشده الى تعليم امته صلاة لا تشابه صلاة احد وان الصلاة على آله

بعض المتأخرين كما لو حلف لا يصوم فاذكره صان فانه يجب عليه الصوم ويحتمل ألا يؤمر زيدا فصلى زيد خلفه ولم يشعر به لم يحتمل فان اشعر به وهو في فريضة وجب عليه كما لو حلف لا يفهم ما مر اه معنى وقوله فروع الى قوله وهو اوجه في الروض مع شرحه مثله وقوله فيه ما مر محل توقف إذ مضي قوا عدم الحث لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد فليراجع (قوله) ونازع البلقيني في حالة الاطلاق واعتد عدم الحث اه معنى (قوله) الدالة على ان ما تلتظ به (الح) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام اه سم ولعل لذلك أقر المغني ما اعتمدته البلقيني من عدم الحث (قوله) أوليتين (الح) عبارة النهاية ولو حلف ليشين على الله باجل الشاء واعظمه فطريق البر ان يقول سبحانك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فلو قال احمده بمجامع الحمد او باجلها فانه يقول الحمد لله حمدًا يوفي نعمه ويكافي مزيده اه (قوله) اوليصلين) الى قوله فقط في النهاية (قوله) اوليصلين (الح) ولو قيل له كلم زيد اليوم فقال والله لا كلمته انعقدت على الا بد ما لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال اردت اليوم قبل في الحكم ايضا للقرينة اه وفي الروض مثله إلا أنه أبطل لا كلمته بلا يكلمه وقوله للقرينة عبارة شرح الروض لان ذكر اليوم في السؤال قرينة على ذلك اه (قوله) بان وعلى آل محمد) اد الى آخره (قوله) عملا (الح) علة للزوم التفضيل (قوله) بقضية التشبيه) اي من إلحاق الناقص بالكمال (قوله) فكيف فضل) اي لفظ اللهم صل على محمد الكيفية اي على الكيفية ولعل على سقطت من قلم الناسخ (قوله) اللازم) الاولى للزوم (قوله) ووجه افضليتها) اي صلاة التشهد (قوله) لهم) اي لا يحجب به رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله) فوجه ما مر) اي من البر بصلاة التشهد فقط (قوله) على ذلك التشبيه) أي تشبيه صلاته صلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم (قوله) اعل شرف (الح) خبر بل وقوع الصلاة (الح) (قوله) وان الخلق (الح) عطف على ان افضليتها (الح) (قوله) عن تشبيه صلاته) اي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بصلاة مخلوق اي على مخلوق (قوله) وانه) اي ربه تعالى (قوله) فيها) اي صلاة التشهد (قوله) لا مر خارج هو الافراد) الانسب بما بعده ان يقول في الاقتصار عليها لاني ذاتها (قوله) واطلق) فان نوى نوعا من المال اختص به اه معنى (قوله) او عجم) اي في نيتهم ولا فالصيغة صيغة عموم بكل حال اه سم (قول) اثن حث بكل نوع (الح) وينبغي أن مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس له دين فيحتمل كل ما ذكر وانه لو حلف انه ليس عنده او ليس بيده مال لا يحتمل بدنه على غيره وإن كان حالًا وسهل استيفاؤه من المدين ولا بما له لغائب وإن لم ينقطع خبره لانه ليس بيده الآن ولا عنده اه ع ش وقوله فيحتمل بكل

كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاديين الاخرس وانه لا يشترط في الحالف النطق (قوله) الدالة على ان ما تلتظ به كلام) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام (قوله) ايضا الدالة على انه ما تلتظ به كلام (الح) قضية ذلك الحث في مسئلة لا يتكلم السابقة بقراءة القرآن بلا قصد وهو محتمل وقد يفرق بان الجنابة قرينة صارفة عن القرآنية لعدم مناسبتها لها ويحاج بان ما هنا ايضا قرينة صارفة وهي وجود مخاطب له مقصود تمسك الاشارة اليه بالآية (قوله) او لا مال له حث بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه ومدبر ومعلق عتقه) قال في التنبيه وان حلف ماله رقيق او ماله عبدوله مكاتب لم يحتمل في أظهر القولين ويحتمل في الآخر اه عبارة الروض او لا عبد له لم يحتمل بمكاتب اه (قوله) واطلق او عجم) اي في نفيه والا فالصيغة صيغة عموم بكل حال

لماذا أشبهت الصلاة على ابراهيم وأبنائه الانبياء فكيف حال صلاته التي رضيها تعالى له وذلك يستلزم خروجها عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم منابره بها وإن لم تقترن بالسلام فينا في ما مر انه يكره افرادها عنه وإنها إنما تحتج للسلام فيها لانه سبق في التشهد قلت نعم ظاهر كلامهم هذا ذلك ولا منافاة لانها من حيث ذاتها أفضل من غيرها والكراهة إنما هي لا مر خارج هو الافراد نظير كراهة ركعة الوتر إذا لم يراد ان يكرهه الاقتصار عليها لاذاتها (او لا مال له) واطلق او عجم (حث بكل نوع) من انواع المال له (ولان قل)

ولولم يتمول كما اقتضاه
كلامهم هنا وفي الاقرار
خلافا للبقيني كالاذرعى
(حتى ثوب بدنه) لصدق
اسم المال به نعم لا يحنث
بملكه لمنفعة لانها لا تسمى
مالا عند الاطلاق (ومدبر)
له للمورثة إذا تأخر عتقه
(ومعلق عتقه بصفة)
وأمد (وما وصى به)
لغيره لان الكل ملكه
(ودين حال) ولو على
معسر جاحد بلاينة قال
البقيني إلا ان مات لانه
صار في حكم العدم اه
وفيه نظر لاحتمال ان له
مالا باطنا او يظهره بعد
بنحو فسخ يسع وبفرض
عدمه هو باق له من حيث
أخذه لبدله من حسنات
المدين فالتجته اطلاقهم
وكونه لا يسمى مالا الآن
ممنوع (وكذا مؤجل في
الاصح) لثبوته في الذمة
وصحة الاعتراض والابراء
عنه ولو جوب الزكاة فيه
وأخذ منه البقيني أنه لا
حنث بدينه على مكاتبه أى
لانه لم يوجد فيه شيء من
هاتين علتين إذ ليس ثابتا
في الذمة

ما ذكر فيه وقفة ظاهرة فليراجع قوله (ولولم يتمول) المعتمدا نه لا بد في الحنث من كونه متمولا مر اه
سم (قوله خلافا للبقيني الخ) حيث قيده بالمتمول واستظهره الاذرعى وهو الظاهر مغنى ونهاية (قول
المتن حتى ثوب الخ) ثوب مجرور بحتى عطفا على المجرور قبله وشرط جمع من التحويين في عطفا على المجرور
اعادة عامل الجر وعليه فينبغي ان يقول حتى ثوب اه معنى (قوله لصدق اسم المال) إلى قوله وفيه نظر في
المغنى وإلى قوله بل ومغضوب في النهاية الاما سانه عليه (قوله لا يحنث بملكه لمنفعة) أى بوصية او اجارة
ولا بموقوف عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان قد عني عن القصاص بمال حنث مغنى وروض وعبرة ع ش
أى وان جرت عادته باستغلالها باجبار او نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل بالفعل وقت الحلف ومثل
المنفعة الوظائف والجامكية فلا يحنث بها من حلف لا مال له وان كان اهلا لها لا تنفاه تسميتها مالا اه (قوله
للمورثة) كذا في اكثر نسخ النهاية وكتب عليه ع ش مانصه كذا في حج وفي نسخة او لمورثة إذا تأخر عتقه
خلافا لبعضهم اه وما في الاصل اظهر لانه إذا كان التدبير من مورثه يصدق على الوارث انه لا مال له اه
وعبرة المغنى امامد بر مورثه الذى تأخر عتقه المتعلق بصفة كدخول دارو الذى أوصى مورثه باعتاقه فلا
يحنث به لعدم ملكه اه (قوله إذا تأخر عتقه) بان علق على شيء آخر بعد الموت وفيه بحث لانه يملك له
إلى العتق وان منع من التصرف فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنث به فان كان هذا منقولا ولا فينبغي منعه
فليراجع ثم رايت ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنث كما في الموصى بعته فان الوارث يحنث
به قبل عتقه اه سم وقوله لانه يملك له الخ تقدم عن ع ش خلافا وعن المغنى الجزم بخلاف مانقله عن
شيخه الشهاب في المقيس والمقيس عليه معا وبخالفه ايضا في المقيس عليه مفهوم قول المصنف الآتى
وما وصى به (قوله ولو على معسر) ولولم يستقر كالأجرة قبل انقضاء مدة الاجارة اه معنى (قوله قال
البقيني إلا ان مات الخ) اقره أى البقيني الاسنى والمغنى وقال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله
البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب اه (قوله إلا ان مات) أى المعسرا اه معنى (قوله فالتجته
اطلاقهم) وهو الحنث بالدين ولو على ميت معسرا ع ش (قوله وكونه) أى الدين على ميت معسر (قوله
الآن) أى حين الحلف ويحتمل أن المغنى وكون الدين على معسر لا يسمى مالا حين الموت (قوله وأخذ منه)
أى من التعليل (قوله انه لا حنث الخ) اقره المغنى خلافا للنهية عبارة ته واخذ البقيني من ذلك عدم حنثه
الخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه مردود إذ لم يخرج عن كونه مالا ولا أثر هنا لتعرضه للسقوط ولا لعدم
وجوب زكاته وعدم الاعتراض هنا لانه لما منع آخر لا لا تنفاه كون ذلك مالا اه (قوله من هاتين علتين) أى
الثبوت في الذمة وجوب الزكاة (قوله اذ ليس ثابتا في الذمة) وفي عدم ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقا

(قوله ولولم يتمول) المعتمدا نه لا بد في الحنث من كونه متمولا مر (قوله خلافا للبقيني) المتجته ما قاله
البقيني شرح مر (قوله للمورثة إذا تأخر عتقه) فيه بحث لانه يملك له إلى العتق وان منع من التصرف
فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنث به فان كان هذا منقولا والا فينبغي منعه فليراجع ثم رايت ان شيخنا
الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنث كما في الموصى بعته فان الوارث يحنث به قبل عتقه (قوله اذا
تأخر عتقه) كان علق على شيء آخر بعد الموت (قوله قال البقيني إلا ان مات الخ) اعتمد شيخنا الشهاب
الرملى خلاف ما قاله البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب (قوله واخذ منه البقيني انه لا حنث بدينه
على مكاتبه) اعتمد خلافاً لشيخنا الشهاب الرملى وهو شامل لنجوم الكتابة وحيث يشك قولهم لاحنث
بمكاتبه بانه لا كبير فائدة لنفى الحنث بالمكاتب مع ان من لازمه وجود نجوم الكتابة عليه وهى توجه الحنث
على هذا التقدير فلا فائدة مع ذلك معتدا بها لقولهم لاحنث بالمكاتب لان حاصل الامر حيث تحقق الحنث
ولا بد لكونه من حيث نجوم الكتابة لا من حيث نفس المكاتب إلا ان يجاب بتصوير المسئلة بما اذا كانت
النجوم دينار او منفعة مثلاً ووقع الحلف بعد توفية الدينار فلا حنث حيث لا لان المنفعة لاحنث بها كما تقدم
وكذا المكاتب كما تقرر فليتامل (اذ ليس ثابتا في الذمة) في نفي ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقا بالرقبة ولا

له دم صحة الاعتياض عنه واقدرة المكاتب على اسقاطه متى شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) كتابة صحيحة (في الاصح) لانه لادم ملكه لمنافعه وارث جانيته كالاجني عرفا فلا ينافي عدده الا في النصب ونحوه وبهذا يعلم انه لا اثر لتعجيله بعد البين وكذا زوجة واختصاص بل ومغضوب لم يقدر على نزعه ولا على بيعه من قادر على نزعه (٥٤) وغائب انقطع خبره على الاوجه خلافا للانوار ويفرق بين المغضوب المذكور وما في

ذمة المعسر بأن هذا لا يتصور سقوطه بخلاف المغضوب يتصور بان برده غاصبه لقاض فيتلف عنده من غير تقصير (او ليضربنه قالبر) انما يحصل (بما يسمى ضربا) فلا يكفي مجرد وضع اليد عليه (ولا يشترط ايلام) لصدق الاسم بدونه ووقع في الروضة في الطلاق اشتراطه لكنه اشار هنا الى ضعفه (الا ان يقول) او ينوي (ضربا شديدا) او موجعا مثلا فيشترط حينئذ الايلام عرفا وواضح انه يختلف بالزمن وحال المضروب (وليس وضع سوط عليه وعص) وقرص (وختق) بكسر النون (وتنف شعر ضربا) لانه لا يسمى بذلك عرفا (قل ولا لطم) لوجه يباطن الراحة مثلا (ووكز) وهو الضرب باليد مطبقة او الدفع ولو بغير اليد كادل عليه كلام اللغويين ورفس ولكم وصفع لانها لا تسمى ضربا عادة والاصح ان جميعها ضرب وانها تساه عادة ومثلها الرمي بنحو حجر أصابه كاجتته وأفتيت به ثم رأيت الخوارزمي جزم

بالرقبة ولا باعيان مال ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يريد بشبوتها في الذمة المنقبة لزومه اه بسم عبارة الرشدي يعني ليس مستقر الثبوت اذ هو معرض للسقوط والآف وثابت كالا يخفى اه (قوله لعدم صحة الاعتياض عنه) قضيته ان الكلام في نجوم الكتابة وانه يحث بغير ما ماله على مكاتبه من الدين قطعا اه عش (قوله كتابة صحيحة) واما المكاتب كتابة فاسدة فيحسب به ولو حلف لا ملك له حث بمغضوب منه وآبق ومرهون لا بزوجة إن لم يكن له نية والا فعمل بنية ولا بزيت تجس او نحوه لان الملك زال عنه بالتجس او حلف ان لا يعده لم يحسب بمكاتبه كتابة صحيحة تنزيلا للكتابة منزلة البيع اه مغنى (قوله انه لا اثر لتعجيله) اي فلا حث به لانه لم يكن ماله حال الحلف اه عش (قوله بل ومغضوب) عبارة للمغنى ولو كان له مال غائب أو ضال أو مغضوب أو مسروق وانقطع خبره هل يحسب به أو لا وجهاً أحدهما يحسب لان الاصل بقاء الملك فيها والثاني لا يحسب لان بقاءها غير معلوم ولا يحسب بالشك قال شيخنا وهذا الوجه ويحسب بمسئولته لانه يملك منافعتها وارث جانيته عليها اه واعتمدت النهاية الوجه الاول وفاقا للانوار (قوله فلا يكفي) الى قوله ومثلها في المغنى الالفة مثلا الثانية وقوله ووقع الى المتن وقوله الى الدفع الى ورفس الى قوله ونقله الامام في النهاية لا ذلك وقوله كما يحسب الى المتن (قول المتن ولا يشترط ايلام) بخلاف الحدو التعزير لان المقصود منهما الزجر شيخ الاسلام ومغنى (قوله لصدق الاسم) اذ يقال ضربه فلم يؤله شيخ الاسلام ومغنى (قوله اشتراطه) اي الايلام (قوله لكنه اشار هنا الى ضعفه) عبارة النهائية ولا ينافيه ما في الطلاق من اشتراطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفيه محمول على حصوله بالفعل اه قال الرشدي قوله بالقوة الظاهر ان المراد بها ان يكون شديدا في نفسه لكن منع من الايلام مانع اذ الضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم لا بالفعل ولا بالقوة اه (قوله فيشترط حينئذ الايلام) ولو حلف ليضربنه علة فعمل العبرة بحال الحالف او المحلوف عليه والعرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناه على العرف اه عش (قوله الايلام عرفا) اي شدة ايلامه كما يدل عليه عبارة القوت وهو الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فلا يلام انما يظهر النظر فيه للواقع لا للعرف كالا يخفى اه رشدي عبارة المغنى ولا يكفي الايلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه قال الامام ولا حد يقف عنده في تحصيل البر ولكن الرجوع الى ما يسمى شديدا وهذا مختلف لا محالة باختلاف حال المضروب (تنبيه) يبر الحالف بضرب السكران والمغنى عليه والمجنون لانهم محل للضرب لا بضرب الميت لانه ليس محل له (قوله مثلا) راجع لوجه دون باطن الراحة فكان الاولى عدم الفصل بينهما وفي القاموس لطمه اذ اضرب خده او صفحة جسده بالكف مفتوحة اه (قول المتن ووكز) عبارة المختار ووكزه ضربه ودفعه وقيل ضربه بجمع يده على ذقنه وبابه وعداخ اه عش (قوله ورفس ولكم وصفع) الاول الضرب بالرجل والثاني الضرب باليد بمجموعة والثالث ضرب القفا بجمع كفه كذا في القاموس (قوله ومثلها الرمي) اي فيحسب به من حلف لا يضرب اه عش (قول المتن أو خشبة) ومن الخشب الاقلام ونحوها من اعداد الخطب والجريد يندو اطلاق الخشب عليها اولى من اطلاقه على الشماريخ اه عش (قوله من السياط) الى المتن في المغنى (قول المتن بعشكال) بكسر العين وبالمثلثة اي عرجون وقوله شمر اخ بكسر او له بخطه وقوله ان

باعيان ماله ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يراد بشبوتها في الذمة المنقبة لزومه (خلافا للانوار) كتب عليه مر (قوله لكنه اشار هنا الى ضعفه) إلا ان يحمل على ما بالقوة مر (قوله ورفس ولكم وصفع) لو ادعى الحالف بالطلاق انه اراد نوعا من هذه الانواع كالضرب بالعصا دون الرفس والصفع (قوله

به واعتمده الاذرعى وقد صرح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمي الرجم في قصة ما عز به بعد ربه وادراكهم علم له ضربا مع تسمية جابر له رجما (او ليضربنه مائة سوط او خشبة فسد مائة) من السياط في الاولى ومن الخشب في الثانية ولا يقوم احدهما مقام الآخر (وضربه بها ضربة او) ضربه (بعشكال) وهو الضغث في الاية (عليه مائة شمر اخ بزان علم اصابة الكل او) علم (تراكم بعض) منها (علي بعض فوصله) بسبب هذا التراكم (ألم الكل) عبارة الروضة نقل الكل قيل وهي أحسن لما مر أنه لا يشترط الايلام

ورد بان ذكر العدد قرينة ظاهرة على الايلام فهو كقوله ضرب باشد يد او صريح كلامه اجزاء الى كمال في قوله مائة سوط وهو ما قاله كثيرون
وصوبه الاسنوى لكن المعتمد ما صححه في الروضة واصلا انه لا يكتفي لانه اخشاب (٥٥) لاسياط ولا من جنسها ونقله الامام عن قطع

الجاهير وقولهم لانه اخشاب
يرد على من نازع في اجزائه
عن مائة خشبة بانه لا يسمى
خشبا (قلت ولو شك) اى
تردد باستواء او مع ترجيح
الاصابة لامع ترجيح عدمها
كما بحثه الاسنوى اخذ من
كلامهم (في اصابة الجميع
بر على النص والله اعلم) اذ
الظاهر الاصابة وفارق مالم
مات المغناق بمشيئته وشك في
صدورها منه فانه كتحقق
العدم على ما مر فيه في
الطلاق بان الضرب سبب
ظاهر في الانكسار
والاصابة ولا اماراة ثم على
وجود المشيئة قالا عن
البغوى ولو قال ان ضربتك
فانت طالق فقصده ضرب
غيرها فاصابها طلقت ولا
يقبل قوله ويحتمل قبوله
اه وقول الانوار هو ضرب
لها لكن لا يحنث للخطا
كالمكره والناسى يحتمل
على انه لا يحنث باطنا عند
قصده غيرهما فلا ينافى كلام
البغوى لانه بالنسبة للظاهر
وعليه محتمل قول غيره
لا يقبل قوله لم اقصد الا
بيئته لان الضرب محقق
والدفع مشكوك فيه وقوله
الابينة لا يلائم ما قبله
فليحمل على ان المراد الا
بيئته بقرينة على انه لم يقصد
(أو ليضربنه مائة مرة) أو
ضربة (لم يبر بهذا) اى

علم اصابة الكل بان عين اصابة كل من الثمار يخ بان بسطها واحدا بعد واحد كالخصير وقوله فوصله ألم
الكل اى نقله ايضا فانه يبر ايضا وان حال ثوب او غيره مما لا يمنع أثر البثرة بالضرب اهمغنى (قوله بان ذكر
العدد) اى بقوله مائة اه سم (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام بكل واحدة او يكتفى حصوله
بالجموع وينبغي الثانى اه سم (قوله فهو كقوله ضرب بالخ) والوجه الاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط
الايلام بالفعل وان ذكر العدد نهاية (قوله) وصرح كلامه (الخ) واقتضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع الشد كيف كان يحصل به ألم الثقل واكن صوره الشيخ ابو حامد والموردى وغيرهما بان تكون
مشدودة الاسفل لمحولة الاعلى واستحسن اه مغنى (قوله) لكن المتدخال (كذا في المغنى) (قوله) انه
لا يكتفى (الخ) وانما يبر بسياط بمجموعة بشرط علمه اصابته بانه على ما مر اه مغنى (قوله) لانه اى
العشكال (قوله) ولا من جنسها) اى السياط فانها سيرة متخذة من الجلد اه عرش (قوله) في اجزائه
اى العشكال (قوله) اى تردد الى قوله قالا في المغنى وكذا في النهاية الا قوله لامع ترجيح الى المتن (قوله) لامع
ترجيح عدمها (الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارته فلو ترجح عدم اصابة الكل برياض اخلافا للاسنوى
في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل براءة الذمة من الكفارة اه اى حيث كان
الحنف بالله وبان الاصل عدم الفلاق فيه لو كان الحنف به عرش (قول المتن في اصابة الجميع) اى اصابة
ثقل الجميع والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح اه سم (قول المتن بر
على النص) لكن الورع ان يكفر عن يمينه لاحتمال تخلف بعضها مغنى وروض (قوله) وفارق مالمات (الخ)
عبارة الاسنى والمغنى وفرقوا بين مالمات وحلف ليدخلن اليوم الا ان يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ولم تعلم
مشيئته حيث يحنث بان الضرب (الخ) (قوله) فانه كتحقق العدم) اى في حث من قال انت طالق الا ان يشاء
زيد ولا يحنث من قال انت طالق ان شاء اه عرش (قوله) ولا اماراة (الخ) عبارة النهاية والمغنى والمشيشة
لا اماراة عليها ثم الاصل عدمها اه (قوله) ولا يقبل قوله) اى لم اقصد بها بالنسبة للظاهر (قوله) يحمل (الخ)
خير وقول الانوار (قوله) عند قصده) اى غيرها (قوله) فلا ينافى) اى قول الانوار (قوله) وعلى) اى الظاهر
(قوله) وقوله) اى غير الانوار (قوله) لا يلائم (الخ) كان وجهه ان البيئته لا تطالع على عدم القصد اه سم
(قوله) او ضربه) الى قول المتن ولا افارقك في المغنى الى قول الشارح ولو تعوض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله) والوجه انه لا يشترط هنا تواليا) اى في كفى فيما لو قال اضربه مائة خشبة او مائة مرة ان يضربه
بشمراخ لصدق اسم الخشبة عليه اه عرش (قوله) واشترط ذلك) اى التوالى (قوله) في الحد (الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله) بان يعلم (الخ) هذا تفسير لنفس التخلية اى والتخلية ان يعلم به
ويقدر على منعه اى ولم يمنعه اه رشيدى (قوله) ويقدر على منعه) اى ولو بالتوجه اليه حيث بلغه انه

ورد بان ذكر العدد) اى لقوله مائة (قوله) على الايلام) هل يشترط الايلام لكل واحدة او يكتفى حصوله
بالجموع وينبغي الثانى (قوله) كما بحثه الاسنوى (الخ) منع ما بحثه الاسنوى احالة على السبب الظاهر مع
اعتضاده بان الاصل براءة الذمة من الكفارة (قوله) اى المصنف في اصابة الجميع) اى اصابة ثقل الجميع
والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح (قوله) اذ الظاهر) فيه شىء مع باستواء
ثم رايت المشطوب (قوله) على ما مر فيه الطلاق) قال هناك قبل فصل شك في طلاق استدلالا على شىء فهو
كانت طالق الا ان يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته اى فانه يقع الطلاق اه وبينما هما مشيئة تصريح الماتون بذلك
ونقلناه فيه عن الروض وشرحه ما حاصله عدم الحث بذلك في الطلاق والحنث في الايمان مع الفرق فرأجعه
فانظر مع ذكر هذه الحوالة الا ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله) الابينة لا يلائم (الخ) كان وجهه ان

المشدودة او العشكال لانه جعل العدد مقصودا والوجه انه لا يشترط هنا تواليا واشترط ذلك كالا يلام في الحد والتعزير لان القصد بهما
الزجر والتسكير (اولا) اخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه ولا (افارقك حتى استوفى حتى)

منك (فهرب) يعني ففارقة المحلوف عليه ولو بغير هرب كما يعلم بما يأتي (ولم يمكنه اتباعه لم يحنت) بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه فإنه يحنت (قلت الصحيح لا يحنت إذا أمكنه اتباعه والله اعلم) لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلم يحنت بفعل الغير سواء أمكنه اتباعه أم لا وفارق مفارقة أحد البائعين الآخر في المجلس وأمكنه اتباعه (٥٦) فإنه ينقطع خيارهما بان التفرق يتعلق بهما ثم لا هنا ومن ثم لو فارقة هنا باذنه لم يحنت

أيضا ولو أراد بالمفارقة ما يعمها حنت ولو حلف لا يطلق غريمه فهل هو كلا فارقة أو كلا أخلي سبيله حتى يحنت باذنه في المفارقة وبعد أم اتباعه المقدور عليه إذا هرب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الحرب لأن المتبادر لا يباشر إطلاقه وبالأذن بآشرة بخلاف عدم اتباعه إذا هرب (وإن فارقة) الحالف بما يقطع خيار المجلس ولو بمشيء بعد وقوف الغير مختارا إذا كرا (أو وقت) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكانا ماشين) حنت لأن المفارقة حينئذ منسوبة للحالف حتى في الثانية لأنه الذي أحدثها بوقوفه أما إذا كانا ساكنين فابتدأ الغير بالمشي فلا حنت مطلقا كما مر (أو أراه) حنت لأنه فوت البر باختياره (أو احتمال) به (على غريمه) لغريمه أو أحال به على غريمه (ثم فارقة) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أحاله به أو عوضه عنه حنت لأن الحوالة ليست استيفاء ولا إعطاء حقيقة وإن أشبهته نعم أن نوى أنه لا يفارقة وذمته مشغولة بحقه لم يحنت كما لو نوى بالإعطاء أو الإبقاء

يريد الفعل ولو بعدت المسافة أه ع ش عبارة الرشيدى أى بخلاف ما إذا لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وإن كان عند الحلف عالما بأنه لا يقدر على منعه كالسلطان أو هو من التعليق بالمستحيل عادة أه (قوله منك) انظر هل للتقييد بفائدة فيما يأتي أه رشيدى أقول يأتي عن المغنى والروض مع شرحه فائدة فهو محترزه (قوله حتى استوفى حتى) ولو قال لا أفارقك حتى تقضى حتى دفع له دراهم مقاصيص هل يبرذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لأن هادون حقه لنقص قيمتها ووزنها عن قيمة الجيدة ووزنها وإن راجت أه ع ش (قوله بما يأتي) أى فى قوله ما إذا كانا ساكنين الخ (قول المتن ولم يمكنه اتباعه) مرض أو غيره أه معنى (قوله بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه) أى ولم يتبعه وإن أذن له أه (قوله لا هنا) أى فإنه يتعلق بفعل الحالف فقط (قوله لم يحنت أيضا) كذا فى المغنى (قوله ما يعمها) أى فعل نفسه وفعل غريمه (قوله حنت) أى بمفارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف اتباعه ولم يتبعه (قوله فهل هو كلا فارقة) أى حتى لا يحنت باذن الحالف لمدينه في المفارقة وبعد أم اتباعه المقدور عليه إذا هرب (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والأوجه فيما سوى مسألة الحرب الثاني وفيها عدم الحنت لأن المتبادر الخ (قوله بالثاني) أى الحنت في المسئتين (قوله الحالف) إلى قوله ويقبل فى المغنى لا قوله أو عوضه عنه وقوله مطلقا كما مر (قوله ذا كرا) أى اليمين (قوله ساكنين) أى واقفين أه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء أذن فى المشى أم لا (قوله كما مر) أى فى شرح قلت الخ (قوله به) أى بحقه (قول المتن ثم فارقة) قضيته أنه لا حنت بمجرد الإبراء والحوالة وصرح فى شرح الروض بخلافه فى الأول ولعل الثاني كذلك أه سم أقول صنيع المنهج حيث أسقطه قول المنهاج ثم فارقة كالصريح فى ذلك (قوله أو حلف ليعطينه) أو ليوفيه كما يفيد قوله الاتى أو الإبقاء (قوله نعم أن نوى الخ) راجع لمسئلة الإبراء وما بعدها إلى أو حلف ليعطينه الخ وقوله كمال نوى الخ راجع إلى هذه أى مسألة الإعطاء (قوله ويقبل فى ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو فى الحلف بالطلاق أه سم (قوله ولو تعوض الخ) أى أو أبراه أو أحاله كما هو ظاهر أه رشيدى (قوله أن التعويض) الأولى التعويض (قوله حنت كما مر) خلافا للنهية عبارة ته اتجه عدم حنته لأنه جاهل أه أى يكون ذلك غير مانع من الحنت وينشأ منه أن المفارقة لأن غير محلوف على عدمها فهو جاهل بالمحلوف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحنت بما ذكر للجمل عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفعل كذا فقال له غيره إلا أن شاء الله وظن صحة المشيئة لجهله أيضا بالمحلوف عليه أه ع ش عبارة سم قوله حنت فيه نظر ثم رأت بعض من شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحنت لأنه جاهل وينبغي أن يجرى ذلك فى قوله وكان بعضهم الخ الاتى فى شرح وفى غيره القولان أه (قول المتن أو أفلس) أى ظهر أن غريمه مفلس وقوله ليوسر وفى المحرر إلى أن يوسر أه معنى (قوله لوجود المفارقة) إلى قوله وإنما اثرى النهاية والمعنى (قوله لوجود المفارقة الخ) ظاهره وإن كان حال الحلف يظن أن له مالا يوفى منه دينه وتبين خلافه وأنه لا فرق بين طرفي الفلاس بعد حلفه وتبين أنه كذلك قبله وفى صحيح ما يفيد ذلك وأطال فليراجع أه ع ش وقوله وفى حج الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بتأمل كلام الشارح بل قوله الاتى وإن من ذلك ما لو حلف الخ صريح فى خلاف قوله ظاهره وإن كان الخ (قوله كما لو قال لا أصلى الفرض الخ) لا يخفى

البيتة لا تطلع على عدم القصد (قوله ومن ثم لو فارقة هنا باذنه لم يحنت) عبارة الروض وإن فارقة الغير فلا حنت وإن أذن له أه (قوله أو أبراه حنت) قال فى شرح الروض وإن لم يفارقة أه (قوله أى المصنف ثم فارقة) قضيته أنه لا حنت بمجرد الإبراء والحوالة وصرح فى شرح الارشاد بخلافه فى الأول ولعل الثاني مثله (قوله ويقبل فى ذلك ظاهر أو باطنا) ظاهره ولو فى الحلف بالطلاق وقوله حنت فيه نظر ثم رأت بعض من

براءة ذمته من حقه ويقبل فى ذلك ظاهر أو باطنا على المعتمد ولو تعوض أو ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه أن التعويض أو الضمان كاف حنت لما مر فى الطلاق أن جهله بالحكم لا يعذر به (أو أفلس ففارقة ليوسر حنت) لوجود المفارقة منه وإن لزمته كما لو قال لا أصلى الفرض فصلاه فانه يحنت نعم لو ألزمه الحاكم بمفارقته

الفرق

لم يحث كالمكره وإنما اثر العذر في نحو لا اسكن فكث لنحو مرض لان الحنث فيها باستدامة الفعل لا بانشائه وهي اضعف فتاثر به بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية اوقى بما يعمها قاصدا دخولها او قامت قرينة عليه حث بها ولا فلا كما مر في مبحث الاكراه في الطلاق وان من ذلك ما لو حلف لا يفارقه ظانا يساره فبان اعساره فلا يحث بمفارقة لكن (٥٧) ظاهر المتن ينافي هذه إلا ان يجاب

بأن قرينة المشاحة والخصومة

الحاملة على إطلاق اليمين

ظاهرة في ارادته حالة اليسر

والعسر ومن ظن يساره

حالة الحلف لا قرينة على

شمول كلامه للمعصية وان

سبقت خصومة لان الظن

اقوى فلم يحث بالمفارقة

الواجبة واما قول الزركشي

فن ابتلع خيط الياثم أصبح

صائلا ولم يجد من ينزعه منه

كرها او غفلة ولا حاكم

يجبره على نزعه حتى لا يفطر

لوقيل لا يفطر بنزعه هو له

لم يبعد تنزيلا لايجاب

الشرع منزلة الاكراه كالمكره

حلف ليطان زوجته

فوجدتها حائضا فردود

لتعاطيه المفطر باختياره

فالتقياس انه ينزعه ويفطر

كريض خشي على نفسه

الهلاك ان لم يفطر فيلزمه

تعاطي المفطر ويفطر به

وليس هذان كما نحن فيه

لان مدار الايمان على

الالفاظ والوضع الشرعي

او العرفي له فيها مدخل

بالتخصيص تارة والتعميم

اخرى فلذا فرقوا فيها بين

المعصية وغيرها على التفصيل

الذي ذكرناه والحاصل ان

الاكراه الشرعي كالحسي

هنا لا يمتد فتامه (فرع)

الفرق بأنه في هذه آثم بالحلف إلا ان تكون مسئلتنا كذلك بان تصور بأنه عالم باعساره عند الحلف فليراجع اه رشيدى وياق في قول الشارح إلا ان يجاب الخ تصور اخر (قوله لم يحث الخ) (تنبيه) لو استوفى من وكيل غريمه او من متبرع به وفارقه حنث ان كان قال منك وإلا فلا حنث فان قال لا تفارقني حتى استوفى منك حتى او حتى توفي حتى ففارقة الغريم عالما مختارا حنث الحالف وان لم يخترف فراقه لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف او اكره على المفارقة ففارق فلا حنث ان كان بمن يبالى بتعليقه كخظيره في الطلاق نيه على ذلك الاسنوى ولو فر الحالف منه لم يحث وان امكنه متابعتها لان اليمين على فعله فان قال لا تفارقني حتى استوفى منك حتى حنث بمفارقة احدهما الاخر عالما مختارا وكذا ان قال لا افترقنا حتى استوفى حتى منك لصدق الافتراق بذلك فان قارقه ناسيا او مكرها لم يحث مغنى وروض مع شرحه (قوله فيها) أى مسألة لا أسكن فكث الخ (قوله به) أى بالعذر (قوله بفعل المعصية) ككلامه هنا مع الاعسار اه سم (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحنث باطنا إذ لم يرد ما ذكر اه سم (قوله حنث بها) أى بهذه اليمين أى بترك المعصية فيها (قوله وإلا) أى بان اتنى كل من القصد والقرينة (قوله وان من ذلك) أى من وإلا فلا وقوله مالو حلف أى او اطلق (قوله هذه) أى مسألة مالو حلف لا يفارقه ظانا الخ أى عدم الحنث فيها (قوله في ارادته) أى عدم المفارقة (قوله ومن ظن الخ) عطف على قوله قرينة المشاحة الخ (قوله واما قول الزركشي الخ) جواب سؤال منشؤه قول المصنف او افلس الخ او تعليل الشارح له بقوله لوجود المفارقة الخ (قوله لوقيل الخ) مقول الزركشي (قوله فردود) جواب اما (قوله لتعاطيه المفطر) وهو النزاع (قوله وليس هذان) أى مسئلتنا الخيط والمريض وقوله كما نحن فيه أى مسألة الافلاس إذا ظن يسار الغريم وإلا فلا فرق بينها وبين هذين (قوله هنا) أى في اليمين على غير المعصية لا يثم أى في الصيام (قوله فرع سئلت عمالو حلف الخ) (فرع) حلف لا اسكن في هذا المكان شهر رمضان او هذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر او السنة بخلاف في شهر رمضان او في هذه السنة يحث بالبعث ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حنث باستدامة القعود إلى الغروب إذا كان قاعدا او باحدثه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد النفي في معنى مصدر منكر في حين النفي كذا ائق به مر تبعا لايه في نظيره وهو موافق لما ائق به الشارح في الفرع المذكور اه سم وقوله وهو موافق الخ لعله راجع لقوله او باحدثه الخ فقط وإلا وما ذكره قبله من الفرق بين شهر رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ إنما وافق افتناء البعض دون ما ائق به الشارح (قوله حيث لانية) أى بخلاف ما إذا اراد انه لا يرافقه في جميع الطرق فلا يحث بذلك (قوله دين) مفهومه انه لا يقبل منه ذلك ظاهرا

شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحنث لانه جاهل وينبغي أن يجري ذلك فيما سأتق في الصفحة في قوله وكان بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية) ككلامه هنا مع الاعسار (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحنث باطنا إذ لم يرد ما ذكر (قوله فرع سئلت عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فراقته في بعض الطريق) (فرع) حلف لا اسكن في هذا المكان شهر رمضان او هذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر او السنة بخلاف في شهر رمضان او في هذه السنة يحث بالبعث ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حنث باستدامة القعود إذا كان قاعدا او باحدثه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد النفي في معنى مصدر منكر في حين النفي كذا ائق به مر تبعا لايه في نظيره وهو

(٨ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

سئلت عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فراقته في بعض الطريق

فهل يحث واجبت الظاهر انه يحث حيث لانية لان المتبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وضعها للغوى اذا الفعل في حد النفي كالنكرة في حيزه من عدم وجود المرافقة في جزء من اجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداها ان لا تستغرق الطريق كلها بالاجتماع ليس في محله كما هو واضح وعمالو حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت بانه ان اراد مدة معلومة دين والاقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الموت فقي كلمه

في هذه المدة حنث وأما إفتاء بعضهم بأنه إن أراد في مدة عمره حنث بالكلام في أي وقت وإلا لم يحنث إلا بالجميع فليس في محله فاحذره فإنه لا حاصل له وبتسليم أن له حاصلًا فهو سفساف لا يعول عليه (وإن استوفى وفارقه فوجده) أي ما أخذه منه (ناقصا) نظر (إن كان جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحنث) لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء (٥٨) وقيد ابن الرفعة نقلا عن الماوردي بما إذا قل التفاوت بحيث يتسامح به أي عرفا نظير ما

مر في الوكالة فيما يظهر على أن لك أن تنازع في التقييد من أصله يمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جنس حقه كان كان دراهم فخرج الماخوذ مغشوشا (حنث عالم) بذلك عند المفارقة لأنه فارقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حيثئذ (القولان) في حنث الجاهل أظهرهما لا حنث وكان بعضهم أخذ من هذا إفتاءه فيمن حلف ليعطينه دينه فاعطاه بعضه وعوضه عن بعضه بأن الدائن أن خفي عليه ذلك لجهله به بنحو قرب إسلامه لم يحنث وقد تعذر الحنث اه وليس في محله لأن ما في المتن في جهل المحلوف عليه وهذا في جهل حكمه وقد مر مبسوطا في الطلاق أنه ليس بعدنر مع الفرق بين الجاهلين ولو حلف ليعطينه فلا نأديته يوم كذا فأعسر ذلك اليوم لم يحنث كما أفتى به كثيرون من المتأخرين وكلاهما ناطق بذلك في فروع كثيرة منها ما مر في لا آكلن ذا الطعام غدا وما يأتي من قول المتن في إلى القاضي والافسكه ويؤخذ

اه ع ش (قوله في هذه المدة) أي في بعضها (قوله إن أراد في مدة عمره) أي في جزء منها وقوله والأي بان أراد في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارح وبتسليم أن له حاصلًا لكن في دعوى كونه سفسافا وتوهما نظر (قوله فإنه لا حاصل له) كان وجهه أن تقديره في لازم له لأنه ظرف والاحتمال القائل بعدم تقديره لا يعقل اه سيد عمر (قوله أي ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمعنى (قول المتن ناقصا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن أو العدد أو السكيل أنه استوفى حقه اه ع ش (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية وتقييد ابن الرفعة تبع الخ فيه نظر لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء اه وعبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الارش قليلا يتسامح بمثله أو كثيرا وهو كذلك وأن قيده في الكفاية بالاول اه (قوله في التقييد) أي بالتقليل من أصله أي بقطع النظر عن قيد الحثية (قوله يمنع أن ذلك) أي التفاوت المذكور مطلقا وإن كان كثيرا اه رشيدى (قوله كان كان دراهم) أي خالصا اه معنى (قوله مغشوشا) أي وانحاسا نهاية ومعنى (قول المتن للقولان) التعريف فيه للهد المذكور في باب الطلاق فقوله ابن شهبة ولا عهد التقدم يحل عليه منوع اه معنى (قوله فيمن حلف ليعطينه الخ) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بان الدائن أن خفي عليه الخ اه سم (قوله ليعطينه دينه) أي في يوم كذا مثلا (قوله بان الدائن أن خفي عليه الخ) أي فظن كفاية ذلك اه سم أي في السلامة عن الحنث (قوله وقد تعذر الحنث) هذه الجملة الحالية في قوة التعليل لعدم الحنث فكانه قال لجهله الاعطاء المحلوف عليه (قوله وليس في محله) فيه نظر وقوله وهذا في جهل حكمه الخ هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد اعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه اه سم (قوله ولو حلف ليعطينه الخ) وإن حلف الغريم فقال والله لا أوفيك حقه فسلمه له مكرها أو ناسيا لم يحنث أو لا استوفيت حقه منى فأخذه مكرها أو ناسيا لم يحنث بخلاف ما إذا أخذه عالما مختارا وإن كان المعطى مكرها أو ناسيا معنى وروض مع شرحه (قوله لم يحنث) ظاهر اطلاقه وإن كان معسرا حال الحلف ولم يرج الأيسار بسبب ظاهر (قوله في إلى القاضي) أي فيما لو حلف لا أرى منكرا إلا رفعه إلى القاضي وقوله والافسكه مقول القول ولكن صوابه والافسكه من زيادة الكاف (قوله أن حاضرت الخ) مقول القول وقوله أن محل عدم الحنث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله في مسئلتنا) أي قوله ولو حلف ليعطينه فلا ديننا الخ (قوله لا يقدر) خبر أن (قوله من أول المدة) إلى قوله والوجه الاولي الاخصر من أول اليوم الذي حلف عليه الخ (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان اه سم وفيه توقف لما قدمنا عن المعنى قبيل قول المصنف وإن شرع في السكيل الخ فاضه وكذا أي يحنث لو مضى زمن الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا

موافق لما أفتى به الشارح في الفرع المذكور (قوله لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة الروض فإن استوفى ثم وجده معيلا لم يحنث قال في شرحه نعم أن كان الارش كثيرا لا يتسامح بمثله حنث قاله الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الماوردي فإن قيل نقصان الحق موجب للحنث فيما قل وكثير فملا كان نقصان الارش كذلك قلنا لا لأن نقصان الحق محقق ونقصان الارش مظنون اه (قوله فيمن حلف ليعطينه دينه) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدين بدليل قوله بان الدائن أن خفي عليه الخ (قوله بان الدائن أن خفي عليه) أي فظن كفاية ذلك (قوله وليس في محله) فيه نظر (قوله وهذا في جهل حكمه) هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد اعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان ولا يكلف اعطاء وكيله أو القاضي بل لا عبرة باعطائها ولا يكون

يتوقف

من تقييدهم الحنث في هذه المسائل بما إذا تمسكن ومن قول الكافي في أن لم تصل الظهر اليوم أن حاضرت

بعد مضى إمكان صلاتها حنث والافلا أن محل عدم الحنث في مسئلتنا أن لا يقدر على الوفاء بوجه من الوجوه من أول المدة التي حلف عليها إلى آخرها كالיום في مسئلتنا والوجه فيما لو سافر الدائن قبلها وقد قال لا قضيتك ولا قضيتك فلا نأعدم الحنث لفوات البر بغير اختيار

ولا يكف إعطاء وكيله أو القاضي لانه مجاز فلا يجعل الحالف عليه من غير قرينة ثم رأيت الجلال البلقيني رجح ذلك أيضا ولا ينافي ذلك ما في
التوسط عن فتاوى ابن الزري قال إن جاء حادى عشر الشهر وما وفيناك أو لا قضيتك إلى الحادى عشر فساغر الدائن قبله فان تصدكو نه لا انتهاء
الغاية وتمكن من الايفاء قبله حنث وإن جمعه يعنى الحادى عشر ظرفا للايفاء فساغر قبله ففيه خلاف مشهور أى والأصح منه لا حنث وإن
أطلق فالأولى أن يراجع اه والذي يتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحلف (٥٩) إلى تمام الحادى عشر ظرف للايفاء

المحلف عليه فإذا سافر بعد
التمكن من الايفاء حنث
الحالف مطلقا ما لم يقل
أردت أن الحادى عشر هو
الظرف للاستيفاء فيصدق
بيمينته لا حتماله وبهذا يعلم
وجه عدم المنسافة لأن
لا قضيتك غدا صريح في أن
الغد هو الظرف للايفاء
بخلاف صورتي الحادى
عشر فلم يؤثر السفر قبل
الغدي تلك واثري هاتين
على ما تقرروا لوجه أيضا
أن موت الدائن كسفره فيما
مرفيه فان كان بعد التمكن
حنث وإلا فلا ولا أثر لقد رته
على الدفع الوارث لانه
خلاف المحلف عليه ومن
ثم كان الذى يتجه في لا قضين
حكك انه لا يفوت البر
بالسفر والموت لا مكان
القضاء مانع غيبته وبراء
الدائن قبل التمكن مانع منه
واما ما في عقارب المزني أى
وسماه بذلك لصعوبته من
انه مع العجز عن القضاء
بحنث اجماعا فاشار الرافعي
إلى رده كما مر بل اعراض
الأئمة عنه واطبا قهم على
التفريع على خلافه من
اعتبار التمكن ادل دليل
على عدم صحته وأول بحمله

يتوقف على مضي زمن القضاء كما صرح به الماوردى اه (قول) ولا يكف إعطاء وكيله (الخ) بل لا عبرة
بإعطائهما ولا يكون كإعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التمكن لم يندفع الحنث بإعطائهما لانه غير
المحلف عليه اه سم (قول) إن جاء حادى عشر (الخ) أى فامراتى طاق (قول) أو لا قضيتك إلى الحادى (الخ)
أى والله لا قضيتك (قول) قبله) أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التريكين (قول) وإن جمعه (الخ)
لا يخفى بعده في الثانية سم (قول) وإن اطاق فالأولى أن يراجع المتبادر منه عدم الحنث عند تعدد المراجعة
(قول) ما يتبادر من اللفظ مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر والذى (قول) للايفاء) أى والقضاء (قول)
حنث) أى إذا لم يجعل الحادى عشر ظرفا للايفاء (قول) مطلقا) أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه (قول)
وبهذا (الخ) أى بقوله الذى يتجه (الخ) (قول) غدا) الأولى يوم كذا (قول) فلم يؤثر السفر) أى لم يحث به (قول)
على ما تقرر) أى ما لم يقل أردت أن الحادى عشر هو الظرف (الخ) (قول) فيه) أى السفر (قول) فان كان) أى
الموت (قول) لا قضين حكك) أى يحذف المفعول الأول (قول) لا مكان القضاء) أى بالإعطاء لوكيله أو
القاضى أو الوارث (قول) مانع منه) أى من الحنث (قول) بذلك) أى العقارب (قول) كما مر) أى انفاي قوله
وكلاهما ناطق بذلك (الخ) (قول) وأول) أى ما في العقارب (قول) إذا تمكّن (الخ) أى ثم عجز عنه (قول) وتقبل
دعواه العجز (الخ) أطلق هنا قبول قوله في الاعسار ونقله قبيل الرجعة عن بعض المتأخرين ثم قال وفيه نظر لما
مرانه لا تقبل دعواه إلا كراهه لا بقرينة كحبس فكذلك هنا وبؤيده قوله لم يندفع الحنث في التام في قوله فيه إلا إذا
لم يعده مال اه وسبق في التام عن المغنى والنهاية نقلا عن الشهاب الرملى تقييد قبول قول الحالف
في الاعسار بما إذا لم يعرف له مال اه سيد عمر (قول) قبل بالنسبة لعدم الحنث (الخ) ولو كان الحالف بطلاق
كان قال لزوجه ان خرجت أو ان خرجت ابدا بغير اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها في الخروج
وانكرت ولا بينة له فالقول قولها يمينها كذا في شرح الروض ويفارق كون القول قوله في مسئلة الشارح
باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف في شرطه مر اه سم (قول) بالنسبة
لعدم الحنث) أى لا بالنسبة لسقوط الدين (قول) أو نحو لقطه) إلى قوله في محل ولا يته في المغنى وإلى قول الماتن
على قاضى البلد في النهاية (قول) أو نحو لقطه) أى كضالة اه معنى عبارة النهاية أو نحو لقطه قال اه عرش
أى في محل لا يلىق به اللفظ كما سجد اه (قول) منكر) الأولى ليشمل ما زاده ذلك (قول) أو نحو كتابة) لعله
ادخل بالنحو الرسالة كما صرح بها النهاية ولكن يعنى عنه قوله أو غيره فالأولى إسقاطه كافي المغنى (قول) حتى
مات الحالف) اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكفي الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع
التمكن فانه لا يحنث لا مكان رفعه لمن يولى بعده أو من غيره اه سم (قول) لانه فوت البر باختياره) ولا

كإعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التمكن لم يندفع الحنث بإعطائهما لانه غير المحلف عليه مر (قول)
وإن جمعه (الخ) لا يخفى بعده في الثانية (قول) قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر في الطلاق (الخ) ولو كان الحالف
بطلاق كان قال لزوجه ان خرجت أو ان خرجت ابدا بغير اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها في
الخروج وانكرت ولا بينة له فالقول قولها يمينها كذا في شرح الروض ويفارقه كون القول قوله في مسئلة
الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف في شرطه مر (قول) حتى مات
الحالف) اخرج موت القاضى ووجه ظاهر لانه يكفي الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع التمكن

على ما إذا تمكّن من قضائه في الغد فلم يقضه وتقبل دعواه بيمينته العجز لا عسار أو نسيان بل لو ادعى الاداء فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم
الحنث كما مر في الطلاق مع ما فيه (أو) حلف (لا أرى منكرا) أو نحو لقطه (إلا رفعه إلى القاضى فرأى) منكرا (وتمكن) من رفعه له (فلم يرفعه)
أى لم يوصل بنفسه أو غيره بلفظ أو نحو كتابة للقاضى خبره في محل ولا يته لا غيره إلا ذلا فائدة له (حتى مات) الحالف (حنث) أى من قبيل الموت
كما هو ظاهر لانه فوت البر باختياره ويظهر أن العبارة في المنسكح

باعتقاد الخالف دون غيره وظاهر أن الرؤية من أعمى تحمل على العلم ومن بصير تحمل على رؤية البصر (ويحمل) القاضى في لفظ الخالف حيث لانية له (على قاضى البلد) أى بلد فعل المنكر لانه المعهود بالنسبة لازالتوه به يفرق بين هذا وما مر في الرؤس نعم إنما يتجه ذلك في منكر محسوس لا نحوزنا انقضى والاعتبر قاضى البلد التى فيها فاعل المنكر حالة الرفع لان القصدم هذه العين ازاله المنكر وهى في كل بما ذكر (فان عزل فالبر بالرفع الى) القاضى (الثانى) لان التعريف بال يعمه ومنع التخصيص بالموجود حالة الخلف فان تعدد في البلد تخير مالم يختص كل بجانب فيتعين قاضى شق فاعل (٦٠) المنكر لانه الذى يلزمه اجابته إذا دعاه ذكره في المطلب وتوقف فيه شيخنا بان رفع

المنكر للقاضى منوط
بأخباره به لا بوجوب اجابة
فاعله وبجانب منع ذلك بل
ليس منوطا إلا بما يتمكن
من ازالته بعد الرفع ولو اليه
وهذا لا يتمكن منها فالرفع
اليه كالعدم ولو رآه بحضرة
القاضى فالوجه انه لا بد
من أخباره به لانه قد يتيقظ
له بعد غفلته عنه ولو كان
فاعل المنكر القاضى فان
كان ثم قاض آخر رفعه اليه
والالم يكلف كما هو ظاهر
بقوله رفعت اليك نفسك
لان هذا الابرار عرفان لا
رايت منكرا الا لرفعه الى
القاضى (او الارتفاع الى
قاض بر بكل قاض) باى
بلد كان لصدق الاسم وان
كان ولايته بعد الخلف (او
الى القاضى فلان فرآه) أى
الخالف المنكر (ثم) لم يرفع
اليه حتى (عزل فان نوى
مادام قاضيا حثت) بعزله
(ان امكنه رفعه) اليه قبله
(فكره) لتفويته البر
باختياره ولا فورية هنا
واما لم يعزل ولم يرفع له
حتى مات احدهما فانه
يحتمل ان تمكن منه وتقييد
تجمع من الشراح ما ذكر في

يلزمه المبادرة إلى الرفع بل له المهمة مدة عمره وعمر القاضى فتى رفعه اليه براه معنى (قوله باعتقاد الخالف)
وعليه فيبر برفعه الى قاضى البلد وان كان لا يراه منكرا اه ع ش وعبارة الرشيدى ظاهره وإن لم يكن
منكر اعند القاضى وفيه وقفة إذ لا فائدة في الرفع ويعد تنزيل العين على مثل ذلك اه وعبارة البجيرمى
كلامه يشمل ما إذا كان غير منكر عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنق فالظاهر انه لا بد ان يكون منكرا
عند الفاعل وعند القاضى حتى يكون للرفع فائدة اه (قوله أى بلد فعل المنكر) عبارة الاسنى الذى حلف
فيه دون قضاة بقية البلاد اه وعبارة النهاية أى بلد الخلف لا بلد الخالف فيما يظهر اه قال الرشيدى
قوله أى بلد الخلف لا بلد الخالف في بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما في شرح الروض اه وعبارة
سم وفي شرح الروض بلد الخالف م ولعل نسخ شرح الروض مختلفة (قوله وما مر في الرؤس) قد مر
ما فيه (قوله محسوس) أى موجود في الحال (قوله في كل) أى من المحسوس والمنقضى (قوله تخير) أى وان
كان المحلوف عليه لا يقضى عليه من رفعه في العادة بتعزيز ولا نحوه لعظمة الفاعل الصورية اه ع ش
(قوله مالم يختص الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارتهما وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضى شق فاعل المنكر
خلافا لابن الرفعة اه (قوله وتوقف فيه شيخنا) أى في تخير ايضا اه سم أى وفاقا للنهاية والمغنى (قوله)
لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك مانصه على ان المعتبر بلده انتهى اه سم (قوله ويجاب بمنع
ذلك الخ) اقول بما ينازع في هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما ياتي فيما لو نكر القاضى فقال الى قاض
حيث يبر بالرفع لغير قاضى البلد مع ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضى البلد وهذا بما ينازع فيما في
المطلب ويوجه اطلاقهم اه سم (قوله ولورآه) الى قوله فان قلت في المغنى ما يوافقوه الى قول المتن والا
فكمسكه في النهاية ما يوافقوه (قوله لانه قد يتيقظ الخ) انظر لو صدر من القاضى ما يقطع بتيقظه وعدم غفلته
كالبارزة الى انكاره والمبالغة فيه اه سم اقول مقتضى التعليل انه لا يكلف بالاخبار (قوله والالم يكلف
وهو الظاهر مغنى (قوله بقوله الخ) متعلق بلم يكلف (قول المتن فلان) هو كناية عن اسم علم لمن يعقل ومعناه
واحد من الناس اه معنى (قوله هنا) أى في مسائل الرفع الى القاضى (قوله حتى مات احدهما) الاولى
احدهم (قوله مطلقا) أى تمكن من الرفع اليه قبل العزل ام لا اه اسنى (قوله فخرج) ظاهره وان قل
الخروج ولم يقصد الذهاب الى محل آخر اه ع ش (قوله الوصف الخ) وهو الكون في البلد في نفي التكليم

فانه لا يحتمل لامكان رفعه لمن يولى بعده من غيره (قوله أى بلد فعل المنكر) وفي شرح الروض بلد
الخالف م (قوله وتوقف فيه شيخنا) كتب على التوقف م (قوله وتوقف فيه شيخنا) أى في تخير ايضا
(قوله لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك مانصه على ان المعتبر بلده اه (قوله ويجاب بمنع ذلك
الخ) اقول بما ينازع في هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما ياتي فيما لو نكر القاضى فقال الى قاض حيث
يبر بالرفع لغير قاضى البلد مع ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضى البلد وهذا بما ينازع فيما في المطلب
ويوجه اطلاقهم (قوله ولورآه بحضرة القاضى الخ) انظر لو كان فاعل المنكر نفس القاضى (قوله لانه قد
يتيقظ له بعد غفلته) انظر لو صدر من القاضى ما يقطع بتيقظه وعدم غفلته كالمبادرة الى انكاره والمبالغة فيه

العزل بما اذا استمر عز لموت احدهما والا فلا حث لاحتمال عوده مردود بان هذا لما ياتي فيما اذا قال وهو والكون
قاض او نواه فانه الذى لا حث فيه بالعزل مطلقا لاحتمال عوده واما اذا قال مادام او ما زال قاضيا او نواه فيتعين حثه بمجرد عزله بعد تمكنه من
الرفع اليه سواء اعادام استمر معزولا لموت احدهما لا لقطع الديمومة بعزله فلم يبر بالرفع اليه بعد فان قلت يمكن ان يجاب بان الظرف في الارتفاع
لى القاضى فلان مادام قاضيا انما هو ظرف للرفع والديمومة موجودة حيث رفعه اليه في حال القضاء قلت كلامهم في نحو لا اكلمه مادام في البلد
فخرج ثم عاد يقتضى انه لا يبا من بقاء الوصف المعلق بدوامه من الخلف الى الجنث فتزال بينهما فلا حث عملا بالمبادر من عبارته

(والا) يتمكن منه لنحو مرض او حبس او تحجب القاضى ولم يحكمه مراسلة ولا مكاتبه (فكمسكرة) فلا يحث (ولان لم ينو) مادام قاضيا (ابر برفعه) (اليه بعد عزله) نوى عينه أو أطلق لتعلق اليمين بعينه وذكر القضاء للتعريف فهو كلا أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حث تغليا للعين مع ان كلاما من الوصف والاضافة يطرأ ويحول وبه فارق ما مر في لا اكلم هذا العبد فكلمه (٦١) بعد العتق لان الرق ليس من شأنه

أنه يطرأ ويحول (فرع) حلف لا يسافر بجرا شمل النهر العظيم كما افتى به بعضهم لتصريح الصحاح بانه يسمى بجرا قال ويبر من حلف ليسافرن بقصير السفر بان يصل لمحلا لا تلزمه فيه الجمعة لكونه لا يسمع النداء منه اه واخذ هذا من رأى من ضبط قصير السفر الذى يتنفل فيه لغير القبلة وفيه نظر بل قضية كلامهم بره بمجرد مجاوزة مامر في صلاة المسافر بنية السفر لانه الآن يسمى مسافرا لغة وشرعا وعرفا ولما قيدوا نحو التنفل على الدابة بالميل او عدم سماع النداء لان ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك فتامله (فصل) لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشترى نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة اختلف فيه جمع متأخرون فقال جمع يحث وجمع لا والذي يتجه الثانى سواء اقال لا اشترى قنا مثلا ولا اشترى هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالعشرة وكونها استقامت عليه بعشرة لا

والكون قاضيا فيما نحن فيه (قوله يتمكن) الى قوله فهو كلا أدخل في المعنى وإلى الفصل في النهاية لإقوله بان يصل إلى بل قضية الخ وقوله لانه إلى وانما قيدوا (قوله) او تحجب القاضى) اى او علم انه لا يتمكن من الرفع اليه إلا بدراهم يغرمها له او لمن يوصله اليه وان قلت اه ع ش (قوله) نوى عينه) اى خاصة وانما ذكر القضاء للتعريف واصل ذلك قول الاذرى هنا صورتان لاحداهما ان ينوى عين ذلك القاضى ويذكر القضاء تعريفه فعبر بالرفع اليه بعد عزله قطعاً والثانية ان يطلق في بره بالرفع اليه بعد عزله وجهان لتقابل النظر إلى التعيين والصفة اه فالشارح اراد بما ذكره التعميم في الحكم بين صورتين اه رشيدى (قوله) شمل النهر لعظيم) اى وان اتنى عظمه في بعض الاحيان كبجر مصر وسافر في الحين الذى اتنى عظمه فيه كزمن الصيف اه ع ش (قوله) بعضهم) عبارة النهاية الوالد اه (قوله) بقصير السفر) متعلق بقوله يبر وقوله بان يصل الخ تصوير لقصير السفر عبارة النهاية قال فان حلف ليسافرن برقصير السفر والا قرب الاكتفاء بوصوله محلا يترخص منه المسافر اه (قوله) واخذ) اى ذلك البعض (قوله) هذا) اى قوله ويبر من حلف ليسافرن الخ (قوله) راي) مصدر مجرور بمن وقوله في ضبط السفر نعت له (قوله) بمجرد مجاوزة مامر الخ) اى مع كونه قصد محلا يعد قاصده مسافرا في العرف فلا يكفي مجرد خروجه من السور على نية ان يعود منه لان الوصول إلى مثل هذا لا يسمى سفرا ومن ثم لا يتنفل فيه على الدابة ولا لغير القبلة اه ع ش (قوله) بنية السفر) ان اراد ان قصر في قوله ولما قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول فقيه نظر اه سم

(فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري) (قوله لو حلف) الى قوله وقضية فرقه في النهاية (قوله) بعشرة) خرج به ما لو قال لا اشترى هذه العين ولم يذكر ثمنها فيحث إذا اشترى بعضها في مرة وبعضها في مرة أخرى لانه صدق عليه انه اشتراها اه ع ش (قوله) ويتجه الثانى) وينبغي ان يأتى مثل ذلك فيما لو قال لا ابيعها بعشرة فباع نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فلا يحث اه ع ش (قوله) سواء اقال لا اشترى قنا الخ) هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه بعشرة حث فيه نظروا لا يبعد الصدق لان البعض شئ رقيق فهو قن اه سم اقول بل الا قرب عدم الصدق لان المتبادر من قنا الكامل والله اعلم (قوله) عليه) اى فعل الحالف (قوله) وكونها) اى العين (قوله) لا يفيد) اى في الحث اه ع ش (قوله) فلا يقال القصد انها لا تدخل الخ) قد يفيد عدم الحث مع قصد هذا المعنى وارادته بالفعل وفيه وقفة ظاهرة ومخالفة لقوله عند الاطلاق فينبغى أن يحمل على الشأن والله اعلم (قوله) عقدا) الى قوله وينبغي في المعنى (قوله) عقدا صحيحا الخ) ولا فرق في ذلك بين العامى وغيره اه ع ش (قوله) اما الاول) اى العقد لنفسه (قوله) نعم الحج الخ) وكذا العمرة عبارة المنهج مع شرحه ولا يحث بفاسد من بيع او غيره الا بنسك فيحث به وان كان فاسدا لانه منعقد يجب المضى فيه اه (قوله) إلحاقها بالحج الخ) والظاهر عدم إلحاقها به معنى ونهاية (قوله) بفاسدها الخ) الاولى التذكير (قوله) وفيه نظر) كان وجهه ان الحج الفاسد الحقوه بالصحيح في سائر احكامه من المحرمات والواجبات والاركان

(قوله بنية السفر) ان اراد وان قصر في قوله وان قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول فقيه نظر

(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد الخ (قوله) الذى يتجه الثانى) كتب عليه م (قوله) سواء اقال لا اشترى قنا مثلا ولا لا اشترى هذا لانه لم يصدق عليه الخ) هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه

يفيد لان المدار في الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد انها لا تدخل في ملكه بعشرة وقد وجد او لا يبيع او لا يشتري (فقد) عقدا صحيحا لافساد (لنفسه أو غيره) بوكالة أو ولاية (حث) أما الاول فواضح وأما الثانى فلان إطلاق اللفظ يشمل نعم الحج يحث بفاسد ولو ابتداء بان احرم بعمرة فافسدها ثم ادخله عليها لانه كصحيحه لا يبطله وقضية فرقه بين الباطل والفاسد في العارية والخلع والكتابة إلحاقها بالحج فيأذكر من الحث بفاسدها دون باطلها وفيه نظر ولو قال لا ابيع فاسد ابيع فاسد افوجها ظاهرا كلاما ترجيح

عدم الحنث وجزم به الا توارو غيره ورجح الامام الحنث ومال اليه الا ذرعى وغيره وينبغي ان يجمع بحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع
ار اطلق لا يصراف لفظ البيع إلى حقيقته (٦٢) وقوله فاسد اماناف لما قبله فالغنى والثاني على ما اذا اراد بالبيع صورته لاحقيقته وانما احتجنا

والمندوبات ولا كذلك ما ذكر فانهم فروق فيها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح في
مباحث الاحكام اه سيد عمر ومر عن شيخ الاسلام فرق آخر (قوله ورجح الامام الحنث الخ) وفاقا للمعنى
والنهاية (قوله لهذا) اى الجمع المذكور (قوله والا) اى بان اراد الجمع الاول عدم الحنث ولو اراد الخالف
صورة البيع (قوله فهو) اى الاول (قوله وقد ذكر وافي لا يبيع الخمر الخ) عبارة المعنى ولو اضاف العقد الى
ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر او المستردة ثم اتى بصورة البيع فان قصد التلفظ بلفظ العقد مضافا الى
ما ذكره حنث وان اطلق فلا اه (قول المتن ولا يحنث الخ) اى الخالف على عدم البيع مثلا اذا اطلق سواء
أ كان ممن يتولاه بنفسه عادة أم لا اهم معنى (قوله لا يحنث) اى قوله وان كان ما قاله فى النهاية الا قوله وتعليقه
الى المتن (قوله والمستاجر المنفعة الخ) لا شك ان المنفعة فى قولهم والمستاجر ملك المنفعة اسم عين ومدلوله
المعنى القائم بمحلها المستوفى على التدريج لا المعنى المصدري الذى هو الانتفاع فالمستعير مالك للمنفعة بهذا
المعنى وحينئذ فيتضح ان اخذ الزر كشي محل تأمل بل يكاد ان يكون ساقطا بالكية فليتام اه سيد عمر (قوله
بل لا يصح) معتمداه ع (قوله لان الكلام فى مدلول ذينك للفظين الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصحة ولعله ان المصدر هو الانتفاع ولا فرق بينه وبين ان والفعل ثم فالمستعير كما يملك ان ينتفع
بملك الانتفاع الذى هو عبارة عنه وانما المنق عنه ملك المنفعة وهى المعنى القائم بالعين وليس مصدرا اه
رشيدى (قوله ذينك للفظين) اى ان ينتفع والمنفعة (قوله فى مدلول ذينك للفظين شرعا) اى بخلاف ما هنا
فان المراد بيان مدلولهما الاصل اذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل اه رشيدى (قوله وفى
حلفت ان لا اشترى) لم يظهر لى فائدة اظهار الفعل دون ما قبله (قوله وهو مباشرته للشراء بنفسه) اى فلا
يحنث بفعل وكيله اه ع (قوله لانه انما) اى قوله على ما قاله فى المعنى (قوله سواء الاق بالخالف الخ)
اى واحسنه اه نهاية (قوله وسواء احضر حال فعل الوكيل) اى وامره بذلك اه معنى (قوله فى ان
أعطيتى) اى فيما لو قال لزوجته ان أعطيتى ألفا فانت طالق اه معنى (قوله لانه حينئذ يسمى اعطاء)
فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضوره حنث اه سم اقول قضية قول المعنى
كالاسنى مانصه لان اليمين تتعلل باللفظ فاقصر على فعله وامافى الخلع فقوله لوكيله باسم اليه بمثابة اخذه
فلا حظوا المعنى اه عدم الحنث ثم رايت عقب الرشيدى كلام سم بمانصه ومركبه النص على انه ليس
كفعله اه (قوله واوجبوا الخ) انظر ماموقعه هنا مع ان حكمه موافق لحكم مسألة المتن بخلاف مسألة
الخلع (قوله وهو الموكل) بكسر الكاف وقوله عليه متعلق بتميز اه ع (قوله وتعليقه الخ) اى من
حلف انه لا يطلق عبارة المعنى ولو حلف لا يطلق زوجته ثم فوض اليها طلاقها فطلقت نفسها لم يحنث كما لو
وكل فيه جنيا ولو قال ان فعلت كذا او شئت كذا فانت طالق ففعلت او شاء من حنث لان الموجد منها
مجرد صفة وهو المطلق اه (قوله تطليق) خبر وتعليقه اى فيحنث (قوله فطلقت) اى فليس تطليقا فلا
يحنث (قوله ومكاتبته اى من حلف انه لا يعقب وقوله لست اعتاقا) اى فلا يحنث (قوله على ما قاله هنا
الخ) اعتمده المعنى عبارة ولو حلف لا يعقب عبد افكاتبه وعقب بالادام يحنث كما نقله عن ابن القطان واقراه
وان صوب فى المهمات الحنث معللا بان التعليق مع وجود الصفة اعتاق كما ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة
تطليق لان الظاهر ان اليمين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق مجانا اه (قول المتن الا ان يريد ان يفعل الخ)

بعشرة حنث فيه نظر ولا يبعد الصدق لان البعض شى رقيق فهو قن (قوله ورجح الامام الحنث) كتب على
رجح مر (قوله لانه حينئذ يسمى عطاء) فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضوره

لهذا ليتضح وجه الاول
والافهم ومشكل جدا كيف
وقد ذكر وافي لا يبيع الخمر
انه ان اراد الصورة حنث
فتامله (ولا يحنث بعقد
وكيله له) لانه لم يعقدوا اخذ
الزر كشي من تقر يقهم بين
المصدر وان والفعل فى
قولهم ملك المستعير ان
ينتفع فلا يؤجر انه لواتى هنا
المنفعة فيؤجر انه لواتى هنا
بالمصدر كلا ففعل الشراء
او الزرع حنث وكيله وفيه
نظر بل لا يصح لان الكلام
ثم فى مدلول ذينك للفظين
شرعا وهو ما ذكره
فيهما وهما فى مدلول ما وقع
فى لفظ الخالف وهو فى
لا ففعل الشراء ولا اشترى
وفى حلفت ان لا اشترى
واحد وهو مباشرته للشراء
بنفسه (او حلف لا يزوج
او لا يطلق او لا يمتق
او لا يضرب فركل من
فعله لم يحنث) لانه انا
حلف على فعل نفسه ولم
يوجد سواء الاق بالخالف
فصل ذلك هنا وفيما
قبله ام لا وسواء احضر حال
فعل الوكيل أم لا وانا
جعلوا اعطاء وكيلها
بحضرتها كاعطائها كما مر
فى الخلع فى ان أعطيتى لانه
حينئذ يسمى اعطاء
واوجبوا التسوية بين

الموكل وخصمه فى المجلس بين يدى القاضى ولم ينظر والوكيل لكسر قلب الخصم بتميز خصمه حقيقة وهو الموكل وطريقه
عليه وتعليقه الطلاق بفعلها فوجد تطليق بخلاف تفويضه اليها فطلقت ومكاتبته مع الادام ليست اعتاقا على ما قاله هنا والذى مر فى الطلاق
لان تعليقه مع وجود الصفة تطليق يقتضى خلافا لانا يفرق (الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره)

فيحنت بالتوكيل في كل ما ذكر لان المجاز المرجح بصير قويا بالنية والجمع بين الحثيمة (٦٣) والمجاز قاله الشافعي وغيره وان استبعده

وطريقه انه استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه او في عموم المجاز كان لا يسمى في فعل ذلك اها سني (قوله فيحنت
الى قوله وفي الاخذ نظر في المعنى لا لافعله قاله الى ولو حلت (قوله بالتوكيل الخ) اي بفعل الوكيل الناشئ عن
التوكيل اها عش عبارة المعنى بفعله وكيهه فيما ذكر في مسائل الفصل كما عملا ارادته اها (قوله المرجح)
اعله صفة كاشفة لذهوم مرجح بالنسبة للحقيقة لاصه اها رشيدى (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز)
اي كافي هذا على انه يمكن جملة من قبيل عموم المجاز كالسعي في ذلك اها هم عبارة السيد عمر لك ان تقول يكون
عند المانعين من عموم المجاز اها (قوله لم يحنت الخ) خلافا لاسني (قوله يبيع وكيهه الخ) اي بما اذا كان وكل
قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد يمينه بالوكاله السابقة اها معنى (قوله بعده) اي الحلف (قوله واخذ
منه البلقيني انه الخ) وهو ظاهر اها معنى (قوله لم يحنت) والاقرب الحنث اها نهاية (قوله وفي الاخذ نظر)
وفاقا للنهائية وخلافا للمعنى كما سرائنا (قوله ولان كان ما قاله محتملا) كان توجيهها خرجت باذنه وان كان
اذنا ساقا على الحلف لان حقيقة لفظ الاذن صادق به اها سيد عمر ولعل وجه النظر ان المحلوف عليه وجد
هنا بعد الحلف بخلاف الماذون منه وايضا ان المتبادر هنا الاذن بعد الحلف (قوله وعليه) اي ما قاله البلقيني
من عدم الحنث (قوله ان اذنه له الخ) اي قبل الحلف (قوله فذكره) اي المعين (قوله ولا نية) الى واقفي في
النهاية ولى قوله بناء على ما مر في المعنى (قوله ولا نية له) فان نوى منع نفسه أو وكيهه اتبع وروض ومعنى اى
منع كل منهما اسني (قوله واطال) اي واعتمد عدم الحنث اها معنى (قوله واضافة القبول له) اي للوكيل
(قوله ولو حلفت الخ) ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقد له واية لم يحنت لعدم اذنه فيه ذكر ته بخما وهو ظاهر
ولو حلف الامير لا يضرب زيدا فامر الجلا بضر به فضر به لم يحنت او حلف لا يبنى بيته فامر البناء ببناؤه فبناه
فكذلك او لا يحلق راسه فامر حلاقا فحلقه لم يحنت كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله اها معنى وقوله ولو
حلف الامير الخ قدم الشارح مثله في اول فصل الحلف على السكنى (قوله لم تحنث المجبرة بتزويج مجبرها)
ظاهر هو ان اذنت له وقد يتوقف فيه لوجود الاذن فالاقرب الحنث باذنها المذكور اها عش وفيه وقفة
فلعل الاقرب ظاهر اطلاقهم من عدم الحنث مطلقا ثم رايه قال الرشيدى قوله لم تحنث المجبرة بتزويج
مجبرها اي بالا جبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا اذنت وقد يقال هلا اتفق الحنث عن المرأة مطلقا بتزويج الولي
نظير ما مر فيما لو حلف لا يحلق راسه بل اولى لان الحقيقة متعذرة اصلا والقول بتحتملها انما يناسب مذهب ابي
حنيفة انه اذا تعذرت الحقيقة وجب الرجوع الى المجاز فليتامل اها (قوله فيمن حلف لا يراجع الخ) مثله كما هو
ظاهر خلافا لمن افتي بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا بخلم او رجعا اذا اراد الرد الى نكاحه اها
سم (قوله بعدم الحنث) وفاقا لاسني والمعنى وخلافا للنهائية (قوله وبالحنث) اعتمده النهاية ثم رد قول
الشارح وقد يقال الخ بما نصه والقول بذلك اي بعدم الحنث لانهم اغتفروا الخ ليس بشيء اها (قوله اغتفروا
فيها) اي الرجعة بعدم الحنث بمراجعة الوكيل (قوله ان هذا) اي عدم الحنث من ذلك اي من اجل انه
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله لما مر) الى قوله واطال البلقيني في النهاية الا قوله على ما في
الروضة (قوله نعم) الى قوله كما علم في المعنى (قوله بما مر) اي في قول المصنف الا ان يريد الخ (قوله اما اذا
نوى) اي بالنكاح المنقضي (قوله فلا يحنت) اي ويقبل منه ذلك ظاهرا اها عش (قوله بعقد وكيهه الخ)
لعل تخصيصه بالذكر لكون الكلام فيه والا فالظاهر كما هو مقتضى التعليل عدم الحنث بعقد نفسه ايضا

حنث (قوله فيحنت بالتوكيل في كل ما ذكر لان المجاز الخ) قال في شرح الروض واستثنى الزر كشي ما اذا
كان قد وكل قبل يمينه والارجه خلافه اها (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز) اي كافي هذا على انه يمكن جعله من
قبيل عموم المجاز كالسعي في ذلك (قوله فخرجت اليه بعد اليقين لم يحنت) والاقرب الحنث شرح مر (قوله لم
تحنث المجبرة) بخلاف غيرها مر ش (قوله فيمن حلف لا يراجع) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن افتي بخلافه
من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا بخلم او رجعا اذا اراد الرد الى نكاحه (قوله وبالحنث بناء الخ) كتب

لغيره حنث كما علم عامر اما اذا نوى الوطء فلا يحنت بعقد وكيهه لما مر ان المجاز يتقوى بالنية (او لا يبيع)

أو يؤجر مثلاً (مال زيد) أو لزيد مالا كافياً الروضة ومنازعة البلقيني ورفقة بين الصورتين مردودة ومن ثم تعين في لا تدخل في دار ان لي حالاً من دار أقدم عليها لكونها نكرة وليس متعلقاً بدخل لأن ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحتمل بدخول دار الخالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فباعه) عالماً بأنه مال زيد (بأذنه) أو أذن نحو ولي أو حاكم أو لظفر (حنت) لصدق الاسم (والا) بيع بأذن صحيح (فلا) حنت لما مران العقد إذا اطلق (٦٤) اختص بالصحيح وكذا العبادات الا الحج كامر (اولا) بیره واطلق شمل كل تبرع من نحو

صدقة و ابرام و عتق و وقف
لا نحو زكاة او لا (يهب له)
اي لزيد (فاوجب له)
العقد (فلم يقبل لم يحنت)
لان الهبة لا تتم ويجرى
هذا في كل عقد يحتاج
لايجاب وقبول (وكذا ان
قبل ولم يقبض في الاصح)
لا يحنت لان مقتضى الهبة
المطلقة والغرض منها نقل
المالك ولم يوجد و اطلال
البلقيني في الانتصار للمقابل
بما في اكثره نظر وايداه
غيره بقولهم في ان بيعت
هذا فهو حر يعتق بمجرد
بيعه وان قلنا الملك للبايع
مع عدم انتقال الملك ويرد
بان البيع لما دخله الخيار
المقتضى لنقل الملك تارة
وعدمه اخرى كان الغرض
منه لفظه بخلاف الهبة فانه
لما لم يدخلها ذلك كان
الغرض منها معناها
المقصودة هي لاجله فلم
يكتم بلفظها وانما لم يكن
الاقرار بالهبة متضمناً
للاقرار بالقبض لانه ينزل
على اليقين والقبض قدر
زائد على مسمى الهبة فلم
يدخل بالاحتمال على انه
لا قرينة على ارادته أصلاً

(قوله أو يؤجر مثلاً) عبارة المغني وذكر البيع مثال والافسائر العقود لا تتناول الا الصحيح اه (قوله حالاً) صوابه الرفع (قوله قدم عليها لكونها نكرة) يعني لما اراد اعرا به حالاً قدم لاجل تنكير صاحبه بعد ان كان وصفاً في حال تأخير اه رشیدی (قوله لان ذلك) اي كونه حالاً (قوله فيحتمل بدخول دار الخالف) ومثل ذلك ما لو قال لا ادخل لك دار اه عش (قوله وإن كان فيها ودخل لغيره) الاولى الاخصر وان دخل لغيره (قوله وان دخل له) اي للخالف (قوله عالماً بأنه الخ) فلو باعه بأذن وكيل زيد ولم يعلم انه مال زيد لم يحنت مغني وروض (قوله أو أذن) الى قوله و اطلال البلقيني في المغني لا لفظه نحو في الموضعين (قوله أو أذن نحو ولي الخ) والحاصل ان يبيعه بيعاً صحيحاً نهياًه وواسني عبارة المغني فباعه بيعاً صحيحاً بان باعه بأذنه او لظفر او أذن حاكم الحجر او امتناع او أذن الولي لصغر او جنون اه (قوله نحو ولي الخ) لعل النحو لا دخال الوكيل مع العلم (قوله لصدق الاسم) اي اسم البيع اه مغني (قوله بيع بأذن صحيح) عبارة المغني والنهاية بان باعه بيعاً غير صحيح اه (قوله فلا حنت الخ) (فروع) لو حلف لا يبيع لي زيد مالا فوكل الخالف رجلاً في البيع وأذن له في التوكيل فوكل الوكيل زيداً في بيع ذلك فباعه حنت الخالف سواء علم زيدانه مال الخالف ام لا لان اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره والجهل او النسيان انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره قال الاذرع والظاهر حمل ذلك على ما اذا قصد التعليق أما اذا قصد المنع فياتي فيه ما مر في تعليق الطلاق مغني وروض مع شرحه وقولهما والجهل الخ في تقريره تامل (قوله كامر) اي في اول الفصل (قوله من نحو صدقة) كهبه وإعارة اه مغني (قوله لا نحو زكاة) ككفارة ونذر (قول المتن وكذا ان قبل الخ) قال ابراهيم المروزي ولا يحنت بالهبة لعبد زيد لانه انما عقد مع العبد قال الماوردي ولا بمحابة في بيع ونحوه اسني ومغني (قوله وايداه) اي المقابل لغيره اي غير البلقيني (قوله يعتق الخ) مقول القول (قوله بمجرد بيعه) اي يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله الملك للبايع الخ اي في زمن الخيار اه سيد عمر (قوله ويرد) اي التأييد المذكور (قوله ولما لم يكن الاقرار الخ) استئناف يبياني (قوله لانه ينزل) اي الاقرار (قوله كما تقرر) اي في الفرق بين البيع والهبة (قوله من حلف) الى قول المتن ووصية في المغني وإلى قول الشارح فان قلت في النهاية الا قوله والتعليل الى المتن وقوله لا تقتضي التملك (قوله وضيافة) قدمه المغني على التعليل ثم ثني ضمير فيها (قوله لانها جنس الخ) ومثله يقال في الضيافة اه عش (قوله في نحو والله لا يهب الخ) اي فيما اذا حلف على امتناع الهبة من غيره (قوله عين الخ) اي يملكها الموقوف عليه اه نهاية (قوله كشمرة الخ) صريح هذا انه يملكهما وليراجع ما مر في الوقف اه رشیدی (قوله لانه ملك اعياننا الخ) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله في باب الوقف والشمرة الموجودة حال الوقف ان تابرث فهي للواقف ولا تشملها الوقف على الاوجه ثم قال اما اذا كان حمالاً حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف واللين اه والحق المذكور في شرح الروض اه سم (قوله وفيه نظر لانها تابعة الخ) عبارة النهاية والاوجه خلافة لانها الخ (قوله حنت) الى قوله و ابرام في المغني (قوله لانه) اي الوقف (قوله لا تقتضي التملك) عبارة المغني فان قيل ينبغي ان يحنت به فيما مر ايضاً لانه تبين هذا ان الوقف صدقة وكل صدقة هبة اجيب بان هذا الشكل غير منتج لعدم عليه م (قوله لانه ملك اعياننا بغير عوض) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله

بخلاف ما نحن فيه كما تقرر (ويحتمل) من حلف لا يهب (بعمري وورقي وصدقة) مندوبة لا واجبة اتحاد
كزكاة وكفارة ونذره بصدقة لانها انواع من الهبة (لا اعارة) اذ لا ملك فيها وضيافة (ووصية) لانها جنس مغاير للهبة والتعليل بانها انما تملك بالموت والميت لا يحنت قاصراً لانه لا يتأتى في نحو والله لا يهب فلان فلان شيئاً فاوصى اليه (ووقف) لان الملك فيه لله تعالى ويبحث البلقيني انه لو كان في الموقوف عين حال الوقف كشمرة او صوف حنت لانه ملك اعياننا بغير عوض وفيه نظر لانها تابعة لا مقصودة (اولا يتصدق) حنت بصدقة فرض وتطوع ولو على غنى وذمى وبعق ووقف لانه يسمى صدقة لا تقتضي التملك و ابرام (لم يحنت) بهدية وعارية وضيافة وقرض

اتحاد الوسط اذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضى الملك وموضوع الكبرى صدقة تقتضيه كما مر في بابها اه
 (قوله وقرض الخ) فروع هـ لو حلف لا يشارك فقارض قال الخوارزمي حنث لا نه نوع من الشركة وهو كما
 قال الزركشي ظاهر بعد حصول الربح دون ما قبله او لا يتوضاً فقيم لم يحنث او لا يضمن لفلان ما لا فكل
 بدن مديونه لم يحنث لا نه لم يات بالحلوف عليه او لا يذبح الجنين فذبح شاة في بطنها جنين حنث لان زكاتها زكاة
 او لا يذبح شاتين لم يحنث بذلك لان الايمان يراعى فيها العادة لا يقال ان ذلك ذبح لشاتين ويحتمل ان
 لا يحنث في الاولى ايضا وهذا الاحتمال كما قال الاذرعى اقرب او لا يقرأ في مصحف ففتح وقرأ فيه حنث
 او لا يدخل هذا المسجد فدخل في زيادة حادثة فيه بعد اليمين او لا يكتب بهذا القلم وهو مبرى فكسر ثم مبرى
 فكسب به لم يحنث وان كانت الانبوبة واحدة لان اليمين في الاولى لا تتناول الزيادة والقلم في الثانية اسم للمبرى
 دون القصة وانما يسمى قبل البرى قلما مجازا لانه سيصير قلما او لا آكل اليوم الا اكلة واحدة فاستدام من
 اول النهار الى آخره لم يحنث وان قطع الاكل قطعاً بيناً ثم عاد حنث وان نطع لشرب او انتقال من لون الى آخر
 او انتظار ما يحمل اليه من الطعام ولم يطل الفصل لم يحنث اه معنى وفي النهاية بعد ذكر مسألة القلم مانصه
 وكذا لو حلف لا يقطع هذه السكين ثم ابطل حدها وجعل الحدم ورائها و قطع بها لم يحنث او لا يزور فلانا
 فشيخ جنازته فلا حنث اه (قوله ولهذا حلت الخ) اى الهبة وكذا الهدية لان كلاهما لا يسمى صدقة اه
 ع ش (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان من حلف ان لا يهب لم يحنث بها
 لانها لا تسمى هبة اه ع ش (قوله حملوا الهبة) لعل الاوجه ان يقال بدله ارادوا بالهبة فتأمل اه سم
 (قوله هنا) اى من الحلف على عدم التصديق وقوله وفيها مراءى في الحلف على عدم الهبة (قوله قلت بوجه
 الخ) الوجه في الجواب انهم لما قبلوا الهبة بالصدقة كانت غيرهما اه سم (قوله باعتبار السياق) الاولى
 اسقاطه (قوله فاخذوا الخ) لعل الوجه في الجواب ان يقال انها اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة
 ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث بالتصدق وهو باطل وأما كون الهبة اريد بها
 هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كالا يخفى اه سم (قوله يعنى) الى قوله واليمين في المغنى
 الا قوله على ما اقتضاه اطلاقهم ولما الى الفرع في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله ولو بعد افراز حصته)
 اى بعد ان قسم حصته من شريكه قسمة افراز اه ع ش (قوله على ما اقتضاه اطلاقهم) الذى في شرح الروض

في باب الوقف والثمرة الموجودة حال الوقف تا برت فهى للواقف والاشتملها الوقف على الاوجه ثم قال اما
 اذا حلت حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف واللبن اه والحق المذكور في شرح الروض (فرع)
 قال في التنبيه وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء من عطش فاكل له خبزاً أو لبس له ثوباً او شرب له ماء
 من غير عطش لم يحنث قال ابن النقيب في شرحه اى سواء اطلق او نوى ان لا ينفع بشئ من ماله كما قاله المحاملى
 لانه لم يتحقق مدلول اللفظ واليمين تتعلق بمدلول لفظه دون معناه بدليل ما لو حلف لا يتزوج فتسرى فانه لا
 يحنث اه ولا يخفى اشكال ما قاله المحاملى عند النية اذ الحنث حينئذ ظاهر ويافرقه ما استدلل به بان الشرب
 يستلزم الانتفاع بالماء فجاز ان يتجاوز به عن لازمه الاعم وهو مطلق الانتفاع بشئ من ماله وهذا يجوز قريب
 لا يظهر مثله فيما استدلل به ثم رأيت في الروض جزم بما قاله المحاملى ووجهه في شرحه بما يمكن المنازعة فيه بما
 ذكرنا (قوله فان قلت قد علم بما تقرر انهم حملوا الهبة هنا على مقابل الصدقة) لعل الاوجه ان يقال انهم ارادوا
 بالهبة بدل حملوا الهبة فتأمل (قوله قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) الوجه في الجواب لانهم لما قبلوا
 الهبة بالصدقة كانت غيرهما (قوله ايضا قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) لعل الاوجه في الجواب ان يقال
 انما اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث
 بالتصدق وهو باطل وأما كون الهبة اريد بها هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى
 (قوله ولو بعد افراز حصته على ما اقتضاه اطلاقهم الخ) الذى في شرح الروض نعم ان افراز حصته فالظاهر
 حنثه ان كانت القسمة افرازا اه فالشارح قصد مخالفته هنا لكنه وافقه في شرح الارشاد فقال انه الاوجه

وقراض وان حصل فيه ربح
 على الاوجه ولا (هبة في
 الاصح) لانها لتوقها على
 الايجاب والقبول لا تسمى
 صدقة ولهذا حلت له صلى
 الله عليه وسلم بخلاف
 الصدقة وفارق عكسه
 السابق بان الصدقة اخص
 فكل صدقة هبة ولا عكس
 نعم ان نوى بالصدقة الهبة
 حنث فان قلت قد علم بما
 تقرر انهم حملوا الهبة هنا
 على مقابل الصدقة والهدية
 وفيما مر على ما يشمل هذين
 وغيرهما فاف وجهه قلت
 بوجه بان الهبة لها اطلاقان
 باعتبار السياق فاخذوا في
 كل سياق بالمبادر منه (أو
 لا يأكل طعاما اشتراه زيد
 لم يحنث بما اشتراه زيد) مع
 غيره) يعنى هو وغيره معا
 او مرتبا مشاعا ولو بعد
 افراز حصته على ما اقتضاه
 اطلاقهم لان كل جزء منه لم
 يختص زيد بشرائه واليمين
 محمولة على ما يتبادر منها
 من اختصاص زيد بشرائه
 ومن ثم لو حلف لا يدخل
 دارا شركته وبين غيره خرج
 بالافراز ماله اقسما

قسمه ردكان اشترى بطيخة ورمانة فتراضيا بردأخذ النفيسة فيحنت لان هذه القسمة بيع فيصدق أن زيد اشتراه وحده (وكذا وقال) في يمينه لا آكل (من طعام اشتراه زيد في الاصح) لما تقرر (ويحنت بما اشتراه) زيد (سلبا) او تولية او اشارة كالانها انواع من الشراء وعدم انعقادها بلفظه لانما هو فيها من الخصوصيات (٦٦) وإن كانت يوعا حقيقة إذ الخاص فيه قد رزاند على العام فلا يصح إيراد بلفظ العام

لفوات المعنى الزائد فيه على العام وصورته في الاشارة ان يشترى بعده الباقي ويأتي في الافراز هنا ما مر وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه وكيله او عاد اليه بنحو رد بعيب او اقالة او اصلاح او قسمة ليس فيها لفظ بيع كما هو ظاهر لانها لا تسمى يوعا على الاطلاق (ولو اختلط) فيها إذا حلف لا ياكل طعاما او من طعام اشتراه زيد كما اقتضاء السياق وبوجه بان التكرير يقتضى الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) يعنى بمملوكه ولو بغير شراء (لم يحنت حتى يتقن) أى يظن (أكله من ماله) أى مشترى زيد بان ياكل منه نحو الكف لظن ان فيه بما اشتراه بخلاف نحو عشر حبات ويفرق بينه وبين ثمرة حلف لا ياكلها واختلطت بثمرها كاله لا واحدة بانه لا يقين هنا بل ولا ظن ثم عادة ما بقيت ثمرة بخلاف ما نحن فيه ولو نوى هنا نوعا بما ذكر اختص به (او لا يدخل دارا اشتراه زيد لم يحنت) بدخول (دارا) زيد او بعضها (بشفعة) لان الاخذ بها

نعم إن أفرز حصته فالظاهر حنته إن كانت القسمة إفرازا اه فالشارح قصد مخالفتها لكنه وافقه في شرح الارشاد فقال إنه الوجه اه سم (قوله قسمة رد) أى او تعديل اخذ من قوله لان هذه القسمة بيع اه عش (قوله ورمانة) الواو بمعنى او (قوله بردأخذ النفيسة) عبارة النهاية بردأخذ إحدى الحصتين اه قال عش قوله بردأخذ أى شيئا من المال وقضيته وإن لم تختلف قيمتهما بل وقضيته انه لو اشترى بطيختين فدفع احدهما للآخر شيئا من المال في مقابلة حصته من إحدى البطيختين انه يكون بيعا اه (قوله فيحنت الخ) خلافا للمعنى عبارة ولا يحنت بما اشتراه لزيد وكيله او ملكه بقسمة وإن جعلناها بيعا أو بصلح أو ارث او هبة او وصية او رجع اليه برد بعيب او اقالة وإن جعلناها بيعا اه (قوله لان هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتى او قسمة ليس فيها لفظ بيع ان يقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحتر اه سم وسياتي عن عش ما وافقه (قوله او تولية) الى الفرع في المعنى الا قوله وصورته الى وبما اشتراه وقوله ليس فيها الى لانها وقوله ويوجه الى المتن وقوله ويفرق الى ولو نوى (قوله او تولية الخ) او مرا بحة اه معنى (قوله وإن كانت يوعا حقيقة) الانسب تقديره على قوله لانما هو الخ (قوله وصورته) أى الحنت (قوله أن يشترى) أى زيد بعده أى الاشراك الباقي أى للمشتري الاول (قوله وبما اشتراه لغيره الخ) او اشتراه ثم باعه او باع بعضه اه معنى (قوله بوكالة) او ولاية اه اسنى (قوله لا بما اشتراه وكيله) او ملكه زيد بآثار او هبة او وصية اه معنى (قوله بنحو رد بعيب الخ) أى كرد الهبة (قوله اوصح الخ) عبارة الروض والمغنى او حصل له بصلح الخ (قوله او قسمه ليس فيها الخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يحنت بها بل وقضية عبارة أن قسمة الرد لو لم يجر فيها لفظ بيع لم يحنت بها وقضية قوله قبل فتراضيا برد إحدى الحصتين خلافاه اه عش (قوله لانها الخ) تعليل لقوله او عاد اليه بنحو رد بعيب وما بعده اه عش (قوله على الاطلاق) أى حالة الاطلاق اه نهاية (قوله كما اقتضاء السياق الخ) عبارة الاسنى وقضية كلامه انه لا فرق فيما ذكره بين ان يقول طعاما اشتراه او من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانية واما الاولى ففي تخنيته بالبعض توقف لاقتضاء اللفظ الجميع لاسيما إذا قصد اه (قوله بان التكرير يقتضى الجنسية) انظره مع النفي اه رشيدى (قوله نحو الكف) عبارة الروض والمعنى كال كف والكفين اه (قوله بخلاف نحو عشر حبات) عبارة النهاية بخلاف نحو عشر حبة اه وعبارة المغنى بخلاف عشر حبات وعشرين حبة اه (قوله ولو نوى الخ) عبارة المغنى وهذا كله عند الاطلاق فلو قال اردت طعاما يشترى به شائعا او خالصا حنت به لانه غلط على نفسه اه (قوله اختص الخ) أى الحنت وقياس ما مر من عدم القبول فيها لو قال اردت بذاره مسكته حيث حلف بالاطلاق عدم قبوله هنا اه عش (قوله بشفعة جوار الخ) لعل هنا سقطة من الناسخ عبارة النهاية وفى المعنى انجودا بها بان يكون بشفعة الجوار ويحكم الخ (قوله ويحكم بها الخ) ينبغى عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وإن لم يوجد حكم فليتنامل اه سم عبارة الرشيدى ويحكم بها الخ ليس بقيد كما اشار اليه سم فيكفى التقليد اه (قوله من يراها) أى حكم حنفى معنى وشرح المنهج (قوله وبغيرها) أى غير شفعة الجوار (قوله نصفه) أى النصف الاخر المملوك له (قوله ما لم يملكها) وهو حصته الاصلية اه عش (قوله ما لم يملكها الخ) انظر ما وجه حصر ما يبيعه فيها لا يملكه بالشفعة والظاهر ان ما يبيعه شائع فيها ملكه بالشفعة وفيها ملكه بغيرها اه رشيدى (قوله ثم يبيعه) أى الآخر (قوله انه اخذها كلها الخ) (قوله لان هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتى او قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحتر (قوله ويحكم بها من يراها) ينبغى عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وإن لم

لا يسمى شراء عرفا ولا شرعا ويتصور أخذ كلها بشفعة جوار ويحكم بها لكن من يراها وبغيرها لكن لا في مرة واحدة بان يملك شخص نصف دار ويبيع شريكه نصفه فيأخذها بها ثم يبيعه بالآخر فيأخذ الشريك بها فيصدق حينئذ أنه أخذ كلها بشفعة (فرع) أخذ بعض السلف من قوله تعالى حتى عاد كالرجون القديم

بناء على تفسيره القديم بما مضى عليه سنة أن من له عيب اختلف وقت ملكهم لو قال أعتقت القديم منك لم يعقق إلا من مضى له في ملكه سنة وفي التفسير المأخوذ منه ذلك نظر ظاهر إذ لا يعضده لغة ولا عرف والظاهر على قواعدنا أن (٦٧) من سمي منهم قديما عرف عتق فان لم يطرد

بذلك عرف عتق من قبل آخرهم ملكه لأن الكل يسمون قدما بالنسبة له ويجرى ذلك في التعليق بنحو كلام القديم منهم ولو علق بأن خدمتي أو فلانا فالذي يظهر أن المدار في الخدمة على العرف لكنهم ذكروا في الاستتجار للخدمة والوصية بها وتعلق العتق عليها ما يمكن مجيئه هنا فيكون يثابا للعرف الذي هو المناط نعم يتردد النظر فيما لو خدم خادمه فيما يتعلق به كان ناول طابخ طعامه حطباً لتمام طبخه فهل تسمى مناولته هذه خدمة للحال فعود النفع إليه أو لا لأنه لا يسمى في العرف خادماً له بل للطابخ أو يفرق بين أن يقصد بذلك خدمة الطابخ فلا حث أو الحالف فالحث كل من الأولين محتمل دون الثالث لأن مناط الخدمة التسمية ولا دخل للنية فيها وليست نظيرة لما سبق في الجملة في معين العامل لأن استحقاق الجعل يتأثر بنية التبرع فتأثر بنية إعانة المالك أو العامل على أنهم سموا فعله في حال قصده إعانة العامل رداً فهو يؤيد الاحتمال الأول لولا وضوح الفرق بين الرذ المتعلق بالعبد

لكن في عقدين اه معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن المتبادر من قوله الاتي أن التفسير لغير ذلك البعض وعليه فالصواب إسقاط الضمير (قوله لأن الكل) أي كل من قبل آخرهم ملكاً (قوله يسمون قدما) الأولى الأفراد (قوله بالنسبة له) أي لا آخرهم ملكاً (قوله في التعليق الخ) أي كان كلبت أو ضربت القديم من عبيدي فانت طالق (قوله بأن خدمتي) بكسر الهجزة وتحريك التاء متعلق بعلق وقوله أو فلانا عطف على بيا المتكلم وقوله فالذي يظهر الخ جواب ولو (قوله لو خدم) أي المخاطب خادمه أي الحالف أو الفلان للحالف أي أو الفلان (قوله بين أن يقصد) أي المخاطب بذلك أي المناولة (قوله دون الثالث) أي الفرق (قوله وليست) أي المناولة (قوله في معين العامل) من الإعانة (قوله فهو يؤيد) أي العلوي (قوله لذلك) أي لاجل العامل (قوله وبهذا) أي وضوح الفرق المذكور (قوله يقرب الاحتمال الثاني) وقد يرجحه أيضاً ما مر من أن المدار في الإيمان غالباً عند الإطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ومن أن اليمين محمولة على ما يتبادر منها وفي المعنى والروض مع شرحه (خاتمة) فيها مسائل مشورة مهمة متعلقة بالباب لو حلف لا يخرج فلان إلا بأذنه أو حتى ياذن فخرج بلا إذن منه حث أو باذن فلا ولو لم يعلم أذنه لحصول الإذن وانحلت اليمين في حالتي الحث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يحث ولو كان الحلف بطلاق فخرجت وأدعى الإذن لها وانكرت فالقول قولها يمينها وتحل اليمين بخرجه واحدة لأن لهذا اليمين جهة بروهي الخروج باذن وجهة حث وهي الخروج بلا إذن لأن الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعاً وإذا كان لها جهتان ووجدت أحدهما انحلت اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار وليا كان هذا الرغيف فانه ان لم يدخل الدار في اليوم بروان ترك أكل الرغيف وإن أكله بروان دخل الدار وليس كما لو قال ان خرجت لابسة حرير فانت طالق فخرجت غير لابسة له تنحل حتى يحث بالخروج ثانياً لابسة له لأن اليمين لم تشمل على جهتين وإنما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق فان كان التعليق بلفظ كلبا أو كل وقت لم تنحل بخرجه واحدة وطريق عدم تكرر وقوع الطلاق ان يقول اذنت لك في الخروج كلما اردت ولو قال لا اخرج حتى استاذنك فاستاذنه فلم ياذن فخرج حث لأن الاستئذان لا يعني لعينه بل للإذن ولم يحصل نعم ان قصد الاعلام لم يحث أو حلف لا يلبس ثوبا أنعم به عليه فلان فباعه ثوبا أو أبرأ من ثمنه أو حاباه فيه لم يحث بلبسه وإن وهبه أو وصى له به حث بلبسه إلا ان يبدله قبل لبسه بغيره ثم يلبسه الغير فلا يحث وإن عدده عليه النعم غيره خلف لا يشرب له ماء من عطش فشرب ماء بلا عطش أو اكل له طعاماً أو لبس له ثوباً لم يحث لأن اللفظ لا يحتمله أو حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلا تلبس ثوباً سداً من غزلها ولحمته من غيره لم يحث وإن قال لا لبس من غزلها حث به لا بشوب خيط بخيط من غزلها لأن الخيط لا يوصف بأنه ملبوس وإن قال لا لبس مما غزلته لم يحث بما غزلته بعد اليمين أو لا لبس مما تغزل لم يحث بما غزلته قبل اليمين أو قال لا لبس من غزلها حث بما غزلته وبما تغزل له لصلاحيه اللفظ لهما اه مع شرحه

(كتاب النذر)

بالمعجمة إلى قوله ومن ثم في النهاية الأقوله لأن كلا إلى لان في بعض أنواعه وقوله وعلى المنجزة إلى وما يؤيده وإلى قوله وقد يوجه في المعنى الأقوله لكن يتأكد إلى والاصل (قوله بالمعجمة) أي بذا المعجمة ما كتبه وحكى فتح اه معنى (قوله في بعض أنواعه) وهو نذر اللجاج اه رشيدى (قوله كاليمين) أي ككفارتهما (قوله الوعد بخير) فيه جمع بين قولين هنا عبارة المعنى والأسنى وشرعا الوعد بخير خاصة قاله الرويانى والماوردى وقال غيرهما التزام قربة الخ (قوله بالتزام القربة الخ) الباء للملابسة الكلى لجزئية (قوله لكن يتأكد كدله

(كتاب النذر)

يو جد حكم فليتأمل

الصادق بكل من وضع يده عليه لذلك والخدمة المتعلقة بالحالف المقضية أنه لا بد من مباشرة الخادم للخدمة الحالف فلا واسطة وبهذا يقرب الاحتمال الثاني والله أعلم (كتاب النذر) بالمعجمة عقب الإيمان به لأن كلا يعقد لنا كيد الملتزم ولأن في بعض أنواعه كفارة كاليمين وهو لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الوعد بخير بالتزام القربة الاتية على الوجه الاتي فلا يحصل بالنية وحدها السكن يتأكد كدله امضاء ما نراه للزم

القد يمدن نوى فعل خير ولم يفعلوه الاصل فيه الكتاب والسنة والاصح أنه في اللجاج الآتي مكره وهو عليه يحمل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال لصحة النهي عنه وأنه لا يأتي بخير (٦٨) إنما يستخرج به من البخل وفي القرية المنجمة أو المعلقة مندوب وعلى المنجرة يحمل قوله فيه في

(الخ) وينبغي أن مثل للذعر غير من سائر القرب فتأ كدنتها اه عش (قوله قال) أى المصنف في المجموع وقوله وانه الخ عطف على النهي عبارة الاسنى والمغنى وحزم به المصنف في مجموعه لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال انه لا يردي شيئا ولا يمايستخرج به الخ (قوله) إنما يستخرج الخ عبارة غيره وإنما الخ بالواو (قوله وفي القربة الخ) عبارة النهاية وفي التبرر عدم الكراهة لانه قربة سواء في ذلك المعلق وغيره إذ هو وسيلة لطاعة الخ وعبارة المغنى وقال ابن الرفعة انه قربة في نذر التبرر دون غيره اه وهو الظاهر (قوله) يحمل قوله) أى المصنف فيه أى المجموع (قوله يشبه الدعاء) عبارة المغنى يشبه قوله سجد وجهي للذي خلقه وصوره اه (قوله) وما يؤيد الخ) خبر مقدم لقوله انه وسيلة الخ (قوله ايضا) أى كقول المجموع في مبطلات الصلاة بقطع النظر عن الحمل المار (قوله انه قربة) مفعول يؤيد (قوله بقسميه) وهما اللجاج والتبرر (قوله ثواب الواجب) وهو يزيد على النفل بسبعين درجة معنى وابن شبة (قوله كما قاله) أى انه يثاب على النذر ثواب الواجب (قوله وقوله تعالى الخ) عطف على قوله انه وسيلة الخ (قوله ان له) أى للذعر (قوله) وقد بوجه) أى إطلاق الجمع المذكور (قوله ايضا) أى كالتبرر (قوله ما ياتي) أى قبيل التنبيه (قوله وفي أحد نوعي نذر التبرر الخ) واما نوعه الآخر فلا تعليق فيه اه سمى أى فهو ما لا تعليق فيه (قوله) وقد يجاب) أى عن التأييد ثم التوجيه المذكورين (قوله بان نذر اللجاج لا يتصور فيه الخ) لان المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة اه سمى (قوله واركانه) إلى قوله وكذا القن في النهاية وإلى قوله وكذا إشارة الخ في المغنى لا قوله وزيد إلى الصيغة (قوله ناذر ومنذور) سكنت المصنف عنهما اه معنى (قوله) لعدم أهليته للقربة) أو لا التزامها ولا ناصح وقفه وصيته وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أسنى ومعنى (قوله وغير مكلف) كصبي ومجنون لعدم أهليته للا التزام أسنى ومعنى (قوله ومكره) الأولى تقديمه على وغير مكلف (قوله عنهم) أى الصبي والمجنون والمكره (قوله في قربة مالية عينية) كعتق هذا العبد ويصح من المحجور عليه بسفه أو فاسد في القرب البدنية ولا حرج ليهما في الذمة فيصح نذرهما المالى فيها لانها لا يمايؤديانه بعد فك الحجر عنهما معنى وروض مع شرحه وفي عش مانصه وبقي ما لومات السفه ولم يؤده والظاهر أنه يخرج من تركته لانه دين لازم ذمته في الحياة وقياسا على تنفيذ ما وصى به من القرب اه (قوله ولو يغير لذن سيده) وفاقا للاسنى والمغنى وخلافا للنهاية عبارة تونذر القن مالا في ذمته كضمانه خلافا لبعض المتأخرين اه أى وضمانه باطل إذا كان بغير إذن سيده واما بآذنه فصحيح ويؤديه من كسبه إلى الحاصل بعد النذر اه عش (قوله هنا) أى في النذر (قوله اختص بالقرب) سياق ما فيه (قوله وزيد) قوله وكذا إشارة في النهاية وعبارة تولا بدم من إمكان فعله المنذور الخ (قوله إمكان الفعل) الأولى ولمكان الخ (قوله ولا بعيد عن مكة الخ) أى بعد الايدرك معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد اه عش (قوله) او كتابة) بالتثنية (قوله تدل) راجع للفظ بتاويل اللفظة وللكتابه بقوله او تشعر راجع للإشارة ويجوز رجوعهما لكل من الثلاث وكان الأولى تذكير الفعلين عبارة الرشيدى قوله يدل او يشعر أى كل من اللفظ والكتابة والإشارة اه وقوله بالالتزام تنازع فيه الفعلان وقوله مع النية حال من فاعل الفعلين وقوله في الكتابة متعلق بمتعلق مع النية (قوله لالنية الخ) عطف على لفظ عبارة المغنى فلا ينعقد بالنية اه (قوله) ومن الأول الخ) عبارة النهاية ويكتفى في صراحتها نذرت لك كذا وإن لم يقل الله اه قال عش قوله نذرت

مبطلات الصلاة انه مناجاة لله تعالى تشبه الدعاء فلم تطل الصلاة به وما يؤيد ايضا انه قربة بقسميه انه وسيلة لطاعة ووسيلة الطاعة طاعة كما ان وسيلة المعصية معصية ومن ثم ائيب عليه ثواب الواجب كما قاله القاضى وقوله تعالى وما انفقتم من نفقة او نذرت من نذر فان الله يعلمه أى يجازى عليه على ان جمعا أطلقوا انه قربة وحملوا النهي على من ظن من نفسه انه لا ينفى بالنذر او اعتقد انه له تأثير اما وقد بوجه بان اللجاج وسيلة لطاعة ايضا وهى الكفارة او ما التزمه ويؤيده ما ياتي ن الملتزم بالنذرين قربة وإنما يفترقان في ان المعلق به في نذر اللجاج غير محبوب للنفس وفى أحد نوعي نذر التبرر محبوب لها وقد يجاب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب فلم يكن وسيلة لقربة من هذه الحيثية واركانه ناذر ومنذور وصيغة وشرط الناذر لإسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يذره فيصح نذر سكران لا كافر لعدم أهليته للقربة وغير مكلف ومكره لرفع القلم عنهم ومحجور فاسد أو سفه في قربة مالية عينية وكذا

(قوله والاصح أنه في اللجاج الآتى مكره الخ) كتب على الاصح م (قوله وفي أحد نوعي نذر التبرر الخ) واما نوعه الآخر فلا تعليق فيه (قوله) وقد يجاب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب) لان المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة (قوله) وكذا القن فيصحه نذره الخ) ونذر القن مالا في ذمته كضمانه

القن فيصحه نذره المالى في ذمته ولو يغير لذن سيده بخلاف الضمان لان المقلب هنا حق الله تعالى ومن ثم اختص بالقرب لك وزيد إمكان الفعل فلا يصح نذرهم صوما لا يطيقه ولا بعيد عن مكة حجا هذه السنة كما ياتي أو ائيل الفصل والصيغة لفظ أو كتابة أو إشارة آخرس تدل أو تشعر بالالتزام مع النية في الكتابة وكذا الإشارة لم يفهمها كل أحد لا النية وحدها كسائر العقود ومن الأول نذرت لله أو لك أو على لك

كذا ولهذا مثل انتذرت او انذرت من عاى لغته ذلك كما يعلم بما قدمته في زوجتك بفتح التاء اذا المعتمد الذى صرح به البغوى من اضطراب طويل في نذرت لك وان لم يذكر معها الله انها صريحة وما يصرح بذلك وبوضحة قول محمول الفخر الرازى لاشك ان نحو نذرت وبعث صيغ اخبار لغة وقد تستعمل له شرعا ايضا انما النزاع في انها حيث تستعمل لاحداث الاحكام كانت اخبارات او انشآت والاقرب الثانى لوجوه وساقها وقد حكى في نذرت لله لا فعلن كذا ولم ينو يمينا ولا نذر او جهين وجزم في الانوار بما بحثه الرافي انه نذر أى نذر تبرر وزعم شارح ان مخاطبة المخلوق بنحو نذرت لك تبطل صراحتها عجيب مع قولهم ان على لك كذا وان شق (٦٩) الله مريضى فعلى لك كذا صريحان في

النذر مع ان فيها مخاطبة مخلوق وزعم انه لا التزام في نحو نذرت ممنوع نعم ان نوى به الاخبار عن نذر سابق عرف اخذا بما مر في الطلاق فواضح او اليقين في نذرت لا فعلن فيمين (تنبية) قولهم على لك كذا صريح في النذر يتنافيه انه صريح في الاقرار إلا ان يقال لا مانع من انه صريح فيهما وينصرف لاحدهما بقرينة ونظيره ما مر في لفظ السلف انه صريح في السلم والفرض لكن المميز ثم نفس الصيغة بخلافه هنا (هو ضربان نذر للججاج) بفتح اللام وهو التماضى في الخصومة ويسمى نذر ويمين اللجاج والغصب والقلق بفتح المعجمة واللام وهو ان يمنع نفسه او غيرها من شيء او يحث عليه او يحقق خبرا غضبا بالتزام قرينة (كان كفته) او ان لم اكله او ان لم يكن الامر كما قلته (فله) على) او فعلى (عتق

لك كذا عبارة شيخنا الزياى ولو قال نذرت لفلان بكذا لم ينعقد وظاهر انه لو نوى به الاقرار ألزم به اه عليه فيفرق بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطاب يدل على الانشاء بحسب العرف كافى بعكس هذا بخلاف الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء اه ع ش اقول ما ذكره عن الزياى يخالف لقول الشارح او لهذا وللصور الآتية في الشارح كالتهاية كمل صدقة لفلان او ان اعطيه وجعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم او لقبر الشيخ الفلانى (قوله بكذا) الاولى تاخير عن اول هذا (قوله اذا المعتمد) تعليل لقوله اولك الخ وكان الاولى ليتصل العلة بمعلولها ان يذكر قوله ومثله الخ عقب قوله نذرت (قوله وان لم يذكر الخ) الاولى تاخير عن قوله انها صريحة (قوله لاشك ان نحو نذرت الخ) قد يقال لاشك ان مجرد نذرت غير كاف بل مع ما يذكروا معه من المتعلقين وكلام الفخر ساكت عنها فواجهه كونه صريحا فيما ذكر اه سيد عمر (قوله كانت الخ) خبر ان (قوله اخبارات) يعنى وضعا لاستعمالا او انشآت اى وضعا واستعمالا (قوله عجيب) خبر وزعم شارح (قوله) وزعم انه لا التزام الخ اى بخلاف قولهم المذكور (قوله ممنوع) خبر وزعم انه الخ (قوله لكن المميز) بفتح الياء أى بالقرينة بخلافه هنا يعنى ان المميز هنا قصد الاخبار أو الانشاء وفيه تامل (قوله بفتح اللام) الى قوله كانه فى المغنى لا قوله ولا يخالف ثم الى المتن وقوله او والعق الى فان لم ينو الى قول المتن ونذر تبرر فى النهاية لا قوله ولقول كثيرين الى المتن وقوله كانه فى بعض ذلك وقوله لا ذنعين الكفارة الى ويؤيد (قوله وهو التماضى) سمي بذلك لوقوعه حال الغضب اه معنى (أو يحقق خبر الخ) كذا في النهاية قال الرشيدى قوله او يحقق خبر الخ انظره مع قوله الآتى وقوله العتق واعتق قنى فلان يلزمى او والعق ما فعلت كذا لغو ولم ارقوله او يحقق خبر الخ فى كلام غيره إلا فى التحفة وشرح المنهج وعبارة الروض كالروضة هو ان يمنع نفسه من شيء او يحمله عليه بتعليق التزام قرينة وكذا عبارة الاذرى اه (قوله غضبا الخ) تنازع فيه الأفعال الثلاثة عبارة البجيرى عن الزياى والبرماوى والحلى قوله غضبا راجع للجميع اى شانه ذلك فليس قيدها بما قيد به لانه الغالب اه (قوله أو عتق وصوم الخ) عبارة المغنى وتعبيره باوليس بقيد بل لو عطف بالواو فقال ان كلمته فله على صوم وعتق وحج وأوجبنا الكفارة فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه لزمه الكل اه (قوله به) أى لزوم الكفارة (قول المتن وفى قول أيهما شاء) هل يتعين عليه احدهما باختياره الظاهر لا يتعين اه سيد عمر وجزم بذلك المغنى ناقله نقل المذهب عبارة فيختار واحد منهما من غير توقف على قوله اخترت حتى لو اختار معينا منهما لم يتعين وله العدول الى غيره اه (قوله مقصود اليمين) من المنع والحث او تحقيق الخبر (قوله اما اذا التزم الخ) عبارة المغنى (تنبية) قضية قول المصنف فله على عتق او صوم ان نذر اللجاج لا بد فيه من التزام قرينة وبه صرح فى المحرر لكن الصحيح فى أصل الروضة فيما قال ان دخلت الدار فله على ان آكل الخبز من صور اللجاج وانه يلزمه كفارة يمين لكن هنا لما يلزمه كفارة يمين فقط لانه انما يشبه اليمين لا النذر لان المعلق غير قرينة اه ولا يخفى ان هذا مناف لقول الشارح المارو من ثم اختص بالقرب (قوله ومنه) اى نذر اللجاج ع ش ورشيدى

خلافا لبعض المتأخرين مر

أوصوم) أو عتق وصوم وحج (وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة يمين) لخبز مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة فى نذر التبرر قط ما فتعين حمله على نذر اللجاج ولقول كثيرين من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يخالف له ومن ثم اطال البلقينى فى الانتصار له (وفى قول ما التزم) لخبز من نذر وسمى فعليه ما سسمى (وفى قولى أيهما شاء) لانه يشبه النذر من حيث انه التزم قرينة واليمين من حيث ان مقصوده مقصود اليمين ولا سبيل للجمع بين موجبيهما ولا تعطيلهما فوجب التخيير (قلت الثالث اظهر ورحمهم العراقيون والله أعلم) لما قلنا اما اذا التزم غير قرينة كلا آكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلانزاع ومنه ما يعتاد على ألسنة الناس العتق يلزمى او يلزمى عتق عبدي فلان

او والعق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فلفو وان نواه تخير كانه نص عليه في بعض ذلك ثم ان اختار العتق وعتق المعين

(قوله او والعق الخ) ان قرىء بالضم مبتدا حذف خبره كلازم لي فواضح وان قرىء بالجر خالف ما جزم
المعنى فليحذر اه سيد عمر اقول صنيع الشارح والنهاية صريح في الجر ومخالفة ما جزم به المعنى (قوله
لا افعل الخ راجع لجميع ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) اى تعليق الالتزام اه عش (قوله فان لم ينو
التعليق الخ) يشمل الاطلاق ولعل وجهه انها لما لم تكن صريحة في التعليق لم تحمل عليه الا عند ارادته
نعم يظهر ان نحو ان فعلت كذا يلزم مني الخ يلحق فيها الاطلاق بقصد التعليق لصراحتنا فيه اه سيد عمر (قوله
او عتق المعين الخ) هذا صريح في ان المعين لا يلزمه عتقه بل له العدول عنه الى الكفارة اه سم (قوله مطلقا)
اى سواء كان يجزى في الكفارة ام لا اه عش (قوله واراد عتقه) اى المعين (قوله ولو قال) الى قوله كافي
الجموع في المعنى (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصور وما سبق الا بما فعلت هنا وبلا افعل او
لا فعلن هناك فلم اطلق هنا انه لغو وفصل هناك اه سم عبارة عش قوله لغو اى حيث لا صيغة تعليق فيلغو
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يعتاد الخ فان صورته ان يقول ان كلمتك مثلا فالتعق
يلزم مني ثم رايت سم ذكر الاستشكال فقط اه اقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارح كانه اية
او والعق الخ بل صنيع المعنى صريح في عدم اشتراط صيغة التعليق عبارته والعق لا يخلف به الا على وجه التعليق
والالتزام كقوله ان فعلت كذا فعلى عتق فنجب الكفارة ويختار بينهما وبين ما التزمه فلو قال العتق يلزم مني
لا افعل كذا ولم ينو التعليق لم يكن يمينا فلو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق العبد قطعا او قال والعق او
والطلاق بالجر لا افعل كذا لم يتعقد يمينه اه وحاصلها كما ترى ان الصيغة الاولى صريحة في اليمين فتعقد
مطلقا والثانية محتملة لها احتمالا ظاهرا فتعقد بالنية بخلاف الاخيرة فانها لا تحتملها كذلك فلا تعقد
مطلقا والله اعلم وعبارة السيد عمر قوله لغو الخ ظاهر هو ان قصد التعليق وهو محل تأمل لا يقال وجهه حيث
انه تعليق بماض وهو لا يقبل التعليق لانا نقول معناه ان تبين اني ما فعلت كذا وهذا مستقبل وقد صرحوا
بذلك في صور متعددة ومن حقق ذلك الولي العراقي في فتاويه في الخلع اه وقد يقال ان هذا التأويل لمجرد ديانة
القاعدة النحوية من استقبال الجراء والافعال للفظ لا يحتمله ظاهرا وكذا يجاب عما اتي عن سم وعش ثم رايت
قال الرشيدى قوله لا تعليق فيه ولا التزام كانه لان كلا منهما انما يكون في المستقبلات حقيقة ولا ينافي هذا
تصويرهم التعليق بالماضي في الطلاق لانه تعليق لفظي اه والله الحمد (قوله والعق الخ) ومثله الطلاق كما مر
في الامان (قوله الاعلى احد ذينك) اى التعليق والالتزام عش ومعنى الاول كان فعلت كذا فعلى
عتق والثاني كان فعلت كذا فعبدى حر بجري (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا تصور التعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فعلى العتق او عتق قتي فلان كافي على الطلاق ما فعل كذا فانه تعليق سم
وعش وقد مر ما فيه ثم قوله كافي على الطلاق الخ في هذا القياس نظر ظاهر (قوله تغليا) الى المتن في المعنى
(قوله ولخبر مسلم) اى السابق آنفا اه معنى (قوله بين قرينة ما الخ) اى كدسيح وصلاة ركعتين وصوم
يوم اه عش (قوله ما تقرر) اى من التخيير (قوله وهم) تعريض بالزر كشي اه سم (قوله فيه) الرفع فقوله
حينئذ لا حاجة اليه (قوله وانه الخ) عطف على ما سر (قوله ما تقرر الخ) اى من التخيير (قوله والتعيين اليه)
اى موكل الى رايه اه عش (قوله سمي به) الى التنبيه في النهاية الا قوله ويوافقه الى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلتزم قرينة) ومن ذلك ما لو قال شخص لمريد الزواج لبنته الله على ان اجزها لك بقدر مهرها
مرارا فهو نذر تبرر فيلزمه ذلك واول المرات ثلاث مرات زيادة على مهرها اه عش (قوله او صفها الخ)

اجزاء مطلقا او الكفارة
واراد عتقه عنها اعتبر فيه
صفة الاجزاء ولو قال ان
فعلت كذا فعبدى حر ففعله
عتق قطعا كما في المجموع
خلاف لما وقع للزر كشي
لان هذا محض تعليق ليس
فيه التزام بنحو على وقوله
العتق او عتق قتي فلان
يلزم مني او والعق ما فعلت
كذا لغو لانه لا يتعلق فيه
ولا التزام والعق لا يخلف
به الا على احد ذينك وهما
هنا غير متصورين (ولو قال
ان دخلت) الدار مثلا (فعلى
كفارة يمين او) فعلى كفارة
(نذر لزمه) في صورتين
(كفارة بالدخول) تغليا
لحكم اليمين في الاولى ولخبر
مسلم في الثانية اما اذا قال
فعلى يمين فلغو لانه لم يأت
بصيغة نظرو ولا حلف وليست
اليمين بما يلتزم في الذمة او
فعلى نذر تخير بين قرينة ما
من القرب وكفارة يمين
ولا جل هذا تعين جر نذر
في المتن عطف على يمين وامتنع
رفعه لمخالفته ما تقرر اذ
تعين الكفارة عند الرفع
وهم وانما الذي فيه حينئذ
ما مر من التخيير وهو المعتمد
وانه لا يصح ولا يلزمه شيء
وهو ما اقتضاه نص البويطي
ويؤيد ما تقرر في فعلى نذر
انه لو اتي به في نذر التبرر كان
شفي الله مريضى فعلى نذر
لزمه قرينة من القرب والتعيين
اليه ذكره البلقيني (ونذر

تبرر) سمي به لانه اطلب البر أو التقرب الى الله تعالى (بان يلتزم قرينة) او صفها المطلوبة فيها كما ياتي آخر الباب قد

(ان حدثت نعمة) تقتضى سجود الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحدوث (او ذهبت (٧١) نعمة) تقتضى ذلك ايضا ومر

يانيهما في بابها هذا ما نقله
الامام عن والده وطائفة
من الاصحاب لكنه رجح
قول القاضي انهما لا
يتقيدان بذلك ووافق
ضبط الصمري لذلك بكل
ما يجوز اى من غير كراهة
أن يدعى الله تعالى به وهذا
هو الوجه ومن ثم اعتمده
ابن الرفعة وغيره وبه
صرح القفال حيث قال لو
قالت لزوجها إن جامعني
فعلى عتق عبد فان قالت على
سبيل المنع فلجأج أو الشكر
لله حيث يرزقها الاستمتاع
بزوجها لزما الوفاء اه
والحاصل أن الفرق بين
نذرى اللجأج والتبرر أن
الاول فيه تعليق برغوب
عنه والثاني برغوب فيه
ومن ثم ضبط بان يعلق بما
يقصد حصوله فحوا أن
رأيت فلانا فعلى صوم
يحمل النذر ويتخصص
أحدهما بالقصد وكذا قول
امراة لآخر إن تزوجتني
فعلى أن أبرئك من مهرى
وسأترحقوقى فهو تبرر أن
أرادت الشكر على تزوجه
(تنبيه) علم من هذا
الحاصل أن من قال لبياعه
إن جئتني بمثل عوضى فعلى
أن أقيلك أو أفسخ البيع
لزمه أحدهما إن نذب
لندمه وكان يجب احضار
مثل عوضه

قد يقال صفة للقربة قربة فهي داخله في عبارة المصنف اه سم (قوله تقتضى سجود الشكر) أى بأن كان
لها وقع اه ع ش عبارة المغنى واطلق المصنف النعمة وخصها الشيخ ابو محمد بما يحصل على ندور فلا
تصح في النعم المعتادة كما لا يستحب سجود الشكر لها اه (قوله في بابها) اى سجود الشكر (قوله هذا) اى
تقيدهما بذلك الاقتضاء (قوله لكنه رجح) اى الامام (قوله بذلك) اى اقتضاءهما سجود الشكر ع ش
(قوله لذلك) اى المعلق به الالتزام من حدوث النعمة اوزوال النعمة (قوله وهذا هو الوجه) اعتمده المغنى
(قوله فان قالته على سبيل المنع الخ) ولو اطلقت يلحق بابها اه سيد عمر أقول قضية ما يأتى آتفا عن سم
مع ما فيه الا لحاق بالثاني وقضية الحاصل الا ترى انه لا يصح ولا يلزمه شيء فليراجع (قوله والحاصل) عبارة
المغنى (فائدة) الصيغة ان احتملت نذر اللجأج ونذر التبرر رجح فيها إلى قصد الناذر فالمرغوب فيه
تبرر والمرغوب عنه لجأج وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والالتزام في كل منها تارة
يتعلق بالاثبات وتارة بالنفي والاثبات في الطاعة كقوله ان صليت فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان وقفنى
الله تعالى للصلاة فعلى كذا واللجأج بان يقال له صل فيقول لأصلى وان صليت فعلى كذا والنفي في الطاعة
كقوله وقد منع من الصلاة إن لم اصل فعلى كذا لا يتصور إلا للجأج فانه لا يترك الطاعة والاثبات في المعصية
كقوله وقد امرت بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا يتصور لجأجا فقط والنفي في المعصية كقوله ان لم
اشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان عصمنى الله تعالى من الشرب فعلى كذا واللجأج بان يمنع من
الشرب فيقول ان لم اشرب فعلى كذا ويتصور التبرر واللجأج في المباح نفيًا وإثباتًا والتبرر في النفي كقوله إن
لم أكل كذا فعلى كذا يريد إن أعاننى الله تعالى على كسر شهوتى فعلى كذا وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا
فعلى كذا يريد إن يسره الله تعالى فعلى كذا واللجأج في النفي كقوله وقد منع من أكل الخبز ان لم أكله فعلى
كذا وفى الاثبات كقوله وقد امر باكله ان أكلته فعلى كذا اه (قوله ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل
ما إذا كان المعلق عليه ليس مرغوبًا فيه ولا مرغوبًا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر
تبرر وان يكتفى فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبًا فيه اولا وعلى هذا لا يتقيد نذر
التبرر في مسألة الزوجة المذكورة بما إذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكتفى ان لا يكون على سبيل المنع
اه سم اقول ما ذكره اولا من صورة الاستواء لك ان تنكر تحققها في مقام النذر وما ذكره ثانيا من
الاحتمال وما فرعه عليه مخالف لصريح الحاصل المذكور الذى اتفقوا عليه (قوله فيه تعليق) اى لا التزام
قربة (قوله ضبط) اى الثانى (قوله ويتخصص) اى يتعين اه ع ش (قوله لآخر) الانسب لرجل
(قوله فهو تبرر) اى فيجب عليها إبراءه عما يجب لها في المهر مما يترتب لها بذمته من الحقوق بعد
وان لم تعرفه كما يأتى في قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به الخ (فرع) وقع السؤال عما لو
نذر شخص انه إن رزقه الله ولدا سماه بكذا والجواب عنه ان الظاهر انه إن كان ما ذكره من الاسماء
المستحبة كمحمد واحمد وعبد الله انعقد نذره وانه حيث سماه بما عينه برؤا لم يشتر ذلك الاسم بل
وان هجر بعد اه ع ش (قوله وان نذب لندمه) هل يعتبر كالحجة الآتية في وقت الاتيان بالثمن أو في
وقت النذر والظاهر الثانى اه سيد عمر (قوله وكان يجب احضار مثل عوضه) ان قرىء كان فعلا ماضيا
اقتضى ان الزوم موقوف على ندم البائع المستلزم لنذب الاقالة ومجبة المشتري الاحضار مثل عوضه مع ان
قوله الا ترى ان جئتني فبغنى الخ يقتضى خلافه اللهم إلا ان يكون الواو في وكان بمعنى او وان قرىء كان بصورة
الكاف الجارة وان المصدرية زال هذا التثاني لكن لا يحسن عطفه على نذب لان المعطوف عليها يكون جملة

(قوله وهذا هو الوجه) كتب عليه مر (قوله والحاصل أن الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل ما إذا كان
المعلق عليه ليس مرغوبًا فيه ولا مرغوبًا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر تبرر ان يكتفى
فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبًا فيه اولا وعلى هذا لا يتقيد نذر التبرر في مسألة

من ذلك مسكينين أو تصدق أو نحو ذلك فكان الالهام فهما من سائر الوجوه بخلاف هذه لأن التصديق ينصرف للساكنين غالباً ويؤخذ منه صحة نذر التصديق بالف ويعين الفاعل ما يريد وهو على هذا التفصيل يحمل ما وقع للأذرعى (٧٣) مما يؤم الصحة حتى في الأولى وابن المقرئ

بما هو ظاهر في البطلان حتى في نذر التصديق بالف غفلة عن أن تصوير أصله لصورة البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً مجرد تصوير إذا الفارق إنما هو ذكر التصديق وحذفه كما تقرر نعم بحث بعضهم أن ذكر الله حيث لم ينبو مجرد الاخلاص يغني عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما رول الوصية من الفرق بينها وبين الوقف وبما يرد عليه افتاء القفال في الله على أن أعطى الفقراء درهما ولم يرد الصدقة أو هذا درهما أو أدا الهبة بأنه لغو لكن نظره في الأذرعى بأنه لا يفهم منه إلا الصدقة ويجاب عن الهبة بأن مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في أن هلك فلان فله على أن أهب مالى لزيد إن كان فلان من أعداء الله وزيد لمن يقصد بهيته الثواب لا التواصل والمحبة انعقد نذره ولا فلا ولو كرر أن شئى مريضى فعلى كذا تكرار إلا أن أراد التأكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الظاهر واليمين الغموس وتكرير اليمين في غيرهما بأن الأولين

ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يعين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآتى من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحذر اسم أقول وقد يؤيد ذلك المراد قول المغنى ولو قال أن شئى الله مريضى فعلى الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء لا به لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدق ولا غيرها (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صنيع المغنى عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينبو شيئاً فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرعى يحتمل أن ينعقد نذره ويعين الفاعل ما يريد كما لو قال الله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشئى (قوله) بما يريد (أى من دراهم أو غيرها كقمح أو فول أو عس) (قوله) غفلة (أى قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً) الفارق (الخ) وصوب الرشيدى عبارة الشارح والذي يظهر لى العكس فتأمل (قوله) أصل الروض وهو الروضة (قوله) أو شيئاً) عبارة النهاية وشيئاً بالو أو كما مرت آنفاً وهى الموافقة لمفهوم قول الشارح السابق آنفاً والله على الف ولم يذكر شيئاً (الخ) (قوله) إنما هو ذكر التصديق (أى ونحوه) مما يدل على المصروف أو الملتزم أخذاً بما مر (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف (أى ومثله النذر) (قوله) وما يرد عليه (أى البعض) (قوله) ولم يرد الصدقة (صادق بالاطلاق) (قوله) بأنه لغو (أى كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه) (قوله) ويجاب عن الهبة (الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة فى نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما روجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي (أى سم) (قوله) عن الهبة (قضية تخصيصها بالجواب عنها) تسلم النظر بالنسبة للإعطاء فافقاً لاسنى والمغنى عبارتها واللفظ للثانى وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء قال الأذرعى وفيه نظر إذ لا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر (أى (قوله) بأن مراده) (أى القفال) (قوله) من أعداء الله) يظهر أن المراد بأعداء الله هنا ما يشمل المصرين على الكبراء وإن لم يجاهره وبالفسق (قوله) وزيد ممن يقصد (الخ) إشارة إلى معنى الصدقة (أى سم) (قوله) الثواب (أى الأخرى) (قوله) ولو كرر (الخ) ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أتصدق بالف درهم مثلاً فنشئى والمريض فقير فإن كان لا يلزمه نفقته جازاً إعطاءه ما لزمه وإلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده أو غيره الغنى جاز لأن الصدقة على الغنى جائزة ولو نذر أن يصحى بشاة مثلاً على أن لا يتصدق به لم ينعقد نذره لتصرجه بما ينافيه (أى معنى وقوله) فإن كان لا يلزمه نفقته (الخ) لعل منه ما إذا كان الناذر الذى هو أصل المريض فقيراً (قوله) إلا أن أراد التأكيد (ولو مع طول الفصل نهاية ومعنى) (قوله) كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا مر (أى سم) وكذا اعتمد المغنى عبارة ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أتصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال فى اليوم الثانى مثله فإن قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو اطلق لزمه عشرون كما فى فتاوى القفال ويحىء مثله كما قال الزركشى فى نذر اللجاج (أى (قوله) ومع استوائهن فيه) (أى فى وجوب الكفارة) (قوله) ويجوز (أى إلى قوله ولا موسر فى المغنى) (قوله) ويجوز (الخ)

أيضاً فى الله على ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يعين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يدل عليه وهذا معنى قوله الآتى من سائر الوجوه لكنه قد يعكر على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحذر اسم أقول وقد يؤيد ذلك المراد قول المغنى ولو قال أن شئى الله مريضى فعلى الف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شيء لا به لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدق ولا غيرها (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف (الخ) خلافاً لظاهر صنيع المغنى عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينبو شيئاً فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرعى يحتمل أن ينعقد نذره ويعين الفاعل ما يريد كما لو قال الله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشئى (قوله) بما يريد (أى من دراهم أو غيرها كقمح أو فول أو عس) (قوله) غفلة (أى قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً) الفارق (الخ) وصوب الرشيدى عبارة الشارح والذي يظهر لى العكس فتأمل (قوله) أصل الروض وهو الروضة (قوله) أو شيئاً) عبارة النهاية وشيئاً بالو أو كما مرت آنفاً وهى الموافقة لمفهوم قول الشارح السابق آنفاً والله على الف ولم يذكر شيئاً (الخ) (قوله) إنما هو ذكر التصديق (أى ونحوه) مما يدل على المصروف أو الملتزم أخذاً بما مر (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف (أى ومثله النذر) (قوله) وما يرد عليه (أى البعض) (قوله) ولم يرد الصدقة (صادق بالاطلاق) (قوله) بأنه لغو (أى كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه) (قوله) ويجاب عن الهبة (الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة فى نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما روجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي (أى سم) (قوله) عن الهبة (قضية تخصيصها بالجواب عنها) تسلم النظر بالنسبة للإعطاء فافقاً لاسنى والمغنى عبارتها واللفظ للثانى وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء قال الأذرعى وفيه نظر إذ لا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر (أى (قوله) بأن مراده) (أى القفال) (قوله) من أعداء الله) يظهر أن المراد بأعداء الله هنا ما يشمل المصرين على الكبراء وإن لم يجاهره وبالفسق (قوله) وزيد ممن يقصد (الخ) إشارة إلى معنى الصدقة (أى سم) (قوله) الثواب (أى الأخرى) (قوله) ولو كرر (الخ) ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أتصدق بالف درهم مثلاً فنشئى والمريض فقير فإن كان لا يلزمه نفقته جازاً إعطاءه ما لزمه وإلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده أو غيره الغنى جاز لأن الصدقة على الغنى جائزة ولو نذر أن يصحى بشاة مثلاً على أن لا يتصدق به لم ينعقد نذره لتصرجه بما ينافيه (أى معنى وقوله) فإن كان لا يلزمه نفقته (الخ) لعل منه ما إذا كان الناذر الذى هو أصل المريض فقيراً (قوله) إلا أن أراد التأكيد (ولو مع طول الفصل نهاية ومعنى) (قوله) كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا مر (أى سم) وكذا اعتمد المغنى عبارة ولو قال أن شئى الله مريضى فله على أن أتصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال فى اليوم الثانى مثله فإن قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو اطلق لزمه عشرون كما فى فتاوى القفال ويحىء مثله كما قال الزركشى فى نذر اللجاج (أى (قوله) ومع استوائهن فيه) (أى فى وجوب الكفارة) (قوله) ويجوز (أى إلى قوله ولا موسر فى المغنى) (قوله) ويجوز (الخ)

(١٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر) حق آدمى بخلاف الثالث أن ما هنا كالثالث فلا يتكرر إلا أن نوى الاستئناف فإن قلت ما وجه كون هذا ليس حق آدمى مع أن الواجب به يصرف لآدمى قلت المراد بكونه حق آدمى وعدمه أن فيه إضراراً به أو لا ولا إضراراً به ولا نظر لما يجب به فإن كلاماً من الثلاثة الأول فيه كفارة ومع استوائهن فيه فرقوا بما مر فعلمنا أن المراد ما ذكرناه فتأمل

ويجوز إبدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لأدبرهم بدنيار ولا موسر بفقير لانهما مقصودان ومن ثم لو عين شيئا أو مكانا للصدقة تعين (فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (إذا حصل المعلق عليه) لخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور بادائه عقب وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافا لقضية ما يأتي (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رایت بعضهم جزم به فقال في أن شفى مريضى فعلى أن أعتق هذا فشفى

له مطالبته ويجبر عليه فوراً
اه وفي نحو أن شفى فعبدى
حر لا يطالب بشيء لانه بمجرد
الشفاء يعق من غير احتياج
لاعتاق بخلاف فعلى أن
أعتقه ويظهر أن المراد بالشفاء
زوال العلة من أصلها وأنه
لا بد فيه من قول عدلى طب
أخذاً عاماً في المرض المخوف
أو معرفة المريض ولو
بالتجربة وأنه لا يضر بقاء
آثاره من ضعف الحركة
ونحوه وأقوى البغوى في أن
شفى فعلى أن أعتق هذا بعد
موتى بانه يلزم قال غيره
الظاهر أن معنى لزومه منع
بيعه بعد الشفاء وأنه يجب
على الوصى فالتقاضى اعتاقه
بعد موته أى عقبه قال
ومقتضى قوله لزوم أن التعليق
إذا كان في مصحة لا يحسب
من الثلث وهو الظاهر كما إذا
نذر بدار مستأجرة فلم تنقض
أجارتها إلا بعد الموت وقوله
بعد موته ليس فيه الايذان
وقت المطالبة بما تحقق لزومه
قبل مرضه أهو فيه نظر ظاهر
وانما يتم ما ذكره أن لم يقل
بعد موته وأما مع ذكره
فلا ينصرف إلا للوصية
فليقتصر به على الثلث وهذا
يندفع قياسه وقوله ليس

أنظر ما صورة النذر للكافر أو المبتدع وليراجع نظيره المار في الوصية اه رشيدى (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع الخ) فيه أمران أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والا امتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للموسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصده لاجل الكفر والبدعة ولا لم ينقصه فافاً في كل ذلك لم فليتأمل اه سم ونقل بعض المحققين عن الأيعاب ما يوافق الأمر الأول (قوله أو مبتدع) ومثله مرتكب كبيرة اه ع ش (قوله ولا موسر بفقير) خلافاً للغنى (قوله ولا موسر الخ) ولعل وجه تعيين الدفع للموسر وجواز العدول عن الكافر والمبتدع للمسلم والسني أن التصديق عليهما قد يكون سبباً لبقائهما على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على الموسر فإنه لا يترتب عليه شيء اه ع ش (قوله ومن ثم لو عين شيئا) كان قال الله على أن أتصدق بهذا أو أتصدق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل ليلة للفقر أه مثلاً فيجب عليه فعل ما اعتد في مثله ويرب بما يصدق عليه عرفاً أنه فعل ليلة ولا يجوز أن يتصدق بما يساوى ما يصرف على الليلة ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فإن كان فقيهاً مثلاً اعتبر ما يسمى ليلة في عرف الفقهاء اه ع ش (قول المتن فيلزمه ذلك الخ) ((تنبية)) لو علق النذر بمشيئة الله أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقرب نعم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقع حدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح به الأذرع في الأولى وشيخنا في الثانية اه مغنى (قوله وظاهر كلامه) إلى قوله خلافاً عبارة النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه قال ع ش قوله وإلا فلا دخل فيه ما لو كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع وقياس ما في الزكاة وغيرها خلافاً فيجب الفور اه أقول عبارة الغنى والروض مع شرحه ولو نذر لمعين بدراهم مثلاً كان له مطالبة الناذر به إن لم يعطه كالمحصورين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك فلم يقبل يرى الناذر لانه أتى بما عليه ولا قدرة له على قبول غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لانهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وايضا الزكاة أحادار كان الاسلام فاجبروا على قبولها خوف تعطيلها بخلاف النذر اه (قوله إن شئ) أى مريضى (قوله قال) أى غير البغوى ومقتضى قوله أى البلقنى (قوله لزوم) الانسب يلزم (قوله لا يحسب) أى العتق (قوله وقوله) أى الناذر (قوله وبهذا) أى قوله ولا نما يتم ما ذكره الخ (قوله قياسه) أى على الدار المستأجرة (قوله وقوله الخ) عطف على قياسه (قوله ولا يؤيده) أى قول الغير بعدم حسابه من الثلث (قوله لانه الخ) علة لعدم التأييد (قوله ولا وجد) أى الصفة والتذكير بتأويل المعلق به وكذا قوله إذا أوجده أى المعلق به (قوله بينهما) أى بين قوله أعتق وقوله بعد موتى (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية الا قوله وبه إلى نعم وقوله وبحث إلى ولو شك (قوله ييلزم) أى في المتن (قوله عمرت دار فلان ما قبل هذا امر) (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) فيه أمران أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والا امتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للموسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع ما لم يقصده لاجل الكفر والبدعة ولا لم ينقصه فافاً في كل ذلك لم فليتأمل (قوله أيضاً ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) هل وإن عين (قوله إذا حصل المعلق عليه) ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا شمر (قوله وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور) قد يقال المفهوم من العبارة فوراً للزوم وهو لا يستلزم فوراً الاداء (قوله في أن شفى

فيه الخ ولا يؤيده ما مر أنه لو علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختياره خرج من رأس المال لانه هنا (الخ) لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا يراد عليه لانه إذا أوجده في المرض باختياره حسب من الثلث فأولى إذا قال في المرض أو بعد الموت وقوله أعتق بعد موتى لا تنافي بينهما لان اسناد العتق اليه مباشرة نائبه له مجاز مشهور فعملنا به لتشوف الشارع اليه وصونا لكلام المكلف عن الإلغاء ما أمكن وخرج ييلزم. نحو أن شفى مريضى عمرت دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو لانه وعد لا التزام فيه

وبه يرد على من نظر في ذلك نعم ان نوى به الالتزام لم يبعد انعقاده وبحث البلقيني أنه لو نذر نذر اماليا ثم حجر عليه بسفه لم يتعلق بماله وإن رشد
وفرق بينه وبين ماله على عتق عبده بصفة ثم حجر عليه ثم وجدت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر ولو شك بعد الشفاء في الملتزم اهو صدقة او
عتق او صوم او صلاة فالذي يتجه من احتما لين فيه للبغوي انه يجتهد وفارق من نسي صلاة من الخمس يتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا
يتيقن بخلافه ثم فان اجتهد ولم يظهر له شيء وائس من ذلك انجه وجوب الكل لأنه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه يقينا إلا بفعل

الكل وما لا يتم الواجب
إلا به واجب (وان لم يعلقه
بشيء كالله على صوم) او على
صوم او صدقة لفلان او ان
اعطيه كذا ولم يرد الهبة على
ما مر عن القفال (لزمه) ما
التزم حالا ولا يشترط
قبول المنذور له بل عدم
رده كما يأتي (في الاظهر)
للخبر السابق وهذا من نذر
التبرر إذ هو قسمان معلان
وغيره واشترط الجواهر
فيه التصريح بالله ضعيف
ويسمى المعلق نذر المجازاة
ايضا ولو قال لله على اضحية
او عند نحو شفاء الله على عتق
لنعمة الشفاء لزمه ذلك
جرما تنزيلا للثاني منزله
المجازاة لوقوعه شكرا في
مقابلة نعمة الشفاء وقضية
المتن ان المنذور له في قسمي
النذر لا يشترط قوله النذر
وهو كذلك نعم الشرط
عدم رده وهو المراد بقول
الروضة عن القفال في ان
شفي مريض فلي ان اتصدق
على فلان بعشرة لزمته إلا
إذا لم يقبل فراده بعدم
القبول الرد لا غير على انه
مفروض كما ترى في ملتزم
في الذمة وما فيها لا يملك
إلا بقبض صحيح فائرو به

(الخ) خرج به ماله قال فعلى عماردة دار فلان أو مسجد كذا فلتزمه العمارة ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى
عمارة لمثل ذلك الدار أو المسجد عرفاه ع (قوله وبه) أي التعليق (قوله في ذلك) أي في الغاء نحو ان شفي
مريض عمرت دار فلان (الخ) (قوله نذر اماليا) ظاهره مطلقا عينيا كان أو في الذمة (قوله وفيه نظر ظاهر)
قدم عن المغني والروض مع شرحه في أوائل الباب ما يوافق النذر (قوله ولو شك) إلى قول فان اجتهد في
المغني (قوله ولو شك بعد الشفاء في الملتزم (الخ) ومثل ذلك ماله ولو شك في المنذور له اهو زيدا عمرو اه ع ش
(قوله فالذي يتجه (الخ) افي به شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله انه يجتهد (الخ) ثم لو تغير اجتهاده فان كان
ما فعله عتقا او صوما او صلاة او نحوها وقع تطوعا وان كان صدقة فان علم القابض انه عن جهة كذا وان تبين
له خلافا رجع اليه ولا افلا اه ع ش (قوله بخلافه ثم) أي في النذر فاننا يتقنا ان الجميع لم تجب وانما وجب شيء
واحد واشتبه فيجتهد كالآي والقبلة اه مغني (قوله او على صوم) إلى قوله لا غير في النهاية إلا قوله على
ما مر عن القفال (قوله ولم يرد الهبة) صادق بالاطلاق اه سم (قوله على ما مر عن القفال) أي في شرح كان
شفي مريض (الخ) قيل ويجاب عن الهبة (الخ) (قوله لزمه ما التزمه حالا) أي وجوبا موسما اه نهاية عبارة
شيخنا واما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم عينالكن على التراخي ان لم يقبده بوقت معين اه (قوله السابق)
أي في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله فيه) أي نذر التبرر (قوله لزمه ذلك (الخ) ويخرج عن نذر الاضحية
بما يجزى فيها وعن نذر العتق بما يسمى عتقا وان لم يجز في الكفارة قياسا على ما مر في نذر اللجاج من انه لو
التزم عتقا تخير ثم ان اختار العتق اجزاء مطلقا اه ع ش (قوله وهو المراد) أي الرد (قوله على انه (الخ)
أي كلام القفال (قوله فائرو) وقوله وبه أي الرد (قوله يبطل النذر) أي بما في الذمة (قوله من اصله ما لم يرجع
(الخ) قد يقال بينهما تناف فالأولى اسقاط قوله من اصله (قوله ومر في الاضحية الفرق (الخ) لعله اراد به
قوله هناك ومن نذر معينة فقال الله على ان اضحي بهذه زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق
بمال بعينه و لزمه ذبحها في هذا الوقت السابق فان تلفت قبله أي وقت الاضحية بغير تفريط فلا شيء عليه
لرؤال ملكه عنها بالالتزام فهي كوديعة عنده وانما لم يزل الملك في على ان اعتق هذا الا بالعتق لأنه لا يمكن
ان يملك نفسه وبالعتق لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الآدمي به ومن ثم لو تلفه الناذر لم
يضمنه وما لكو الاضحية بعد ذبحها باقون ومن ثم اتلفها ضمنها بخذف (قوله بينه) أي نذر التضحية بمعينة (قوله
وبانه) أي الوقف (قوله كما تقرر) أي في قوله بخلاف نذر التصديق بمعين (قوله يقع لبعض العوام) إلى قوله

(الخ) قوة الصنيع تدل على ان هذا نذر فان كان كذلك احتيج للفرق بينه وبين ما قدمه في اول الصفحة السابقة
فيما لو قال ان فعلت كذا فعبدى حرف فعله من ان هذا محض تعليق ليس فيه التزام بنحو على اذا هنا لا التزام
فيه بنحو على وقد عرفت في شرح الروض نقلا عن اصله من النذر المنعقد قوله ان شفي الله مريض فعبدى حر
ان دخل الدار اه الا ان يفرق بان ذكر الشفاء يصرف الى النذر او يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق
بواحدة وفيه ما فيه (قوله لم يتعلق بماله وان رشد) عبارة السكندرو لا يلزمه بعد رشده كما قاله البلقيني قال
ويحتمل ان يتعلق بماله لأنه صدر الالتزام في حال اطلاق تصرفه اه (قوله فالذي يتجه من احتما لين فيه
للغوي انه يجتهد) افي به شيخنا الشهاب الرملي (قوله اتجه وجوب الكل) كتب عليه مر (قوله ولم يرد
الهبة) صادق بالاطلاق (قوله على ما مر) عن القفال أوائل الصفحة (قوله فيصح) كتب عليه مر

يبطل النذر من أصله ما لم يرجع ويقبل كالوقف على ما مر فيه بخلاف نذره التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر ولو لمعين فلا يتأثر بالرد
كاعراض الغانم بعد اختياره التملك ومر في الاضحية الفرق بينه وبين نذره تنق من معين فان قلت هل يجري هنا خلاف الوقف في اشتراط
القبول قلت الظاهر لا ويفرق بقوة النذر لقبوله من الغرر والجهالات انواعا كثيرة لا تنافي انعقاده بخلاف الوقف وبانه مع الرد لا تتصور صحته
اشترطا لقبوله لا بخلاف نذر التصديق بمعين كما تقرر (فروع) يقع لبعض العوام جملة هذا الذي فيصح كما بحث لأنه اشتهر في النذر

في عرفهم ويصرف لمصالح الحجرة النبوية بخلاف متى حصل لي كذا أجيء له بكذافانه لغو مالم يقرن به لفظ التزام أو نذر أي أو نيته ولا نظر إلى أن النذر لا ينعقد بها لانه لا يلزم من النظر إليها في التوابع النظر إليها في المقاصد ويأتي آخر الباب ماله تعلق بذلك ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معשר ذكره القاضي ككل ولد أو ثمرة تخرج من أمي هذه أو شجرتي هذه وكتق عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الأذرعى (٧٦) والحاصل انه يشترط في المال المعين لنحو صدقة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه مالم

وجعل بعضهم في النهاية الاقوله وباتى الى ولا يشترط (قوله في عرفهم) اى العوام (قوله لمصالح الحجره الخ) اى من بناء و ترميم دون الفقراء ما لم تجر به العادة اه ع ش (قوله اليها) اى النية (قوله من النظر اليها الخ) الانسب من عدم النظر اليها في المقاصد عدم النظر اليها في التوابع (قوله ذكره القاضي) عبارة القاضي إذا قال ان شئ الله مريض فثمة على ان اتصدق بخمس ما يحصل له من المعشرات فشئى يجب التصديق به وبعد اخراج الخمس يجب العشر في الباقي ان كان نصا با ولا عشر في ذلك الخمس لانه لفقراء غير معينين فاما اذا قال الله على ان اتصدق بخمس مالى يجب اخراج العشر ثم ما بقى بعد اخراج العشر يخرج من الخمس انتهت قال الاذرعى ويشبه ان يفصل في الصورة الاولى فان تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قال وان نذر بعد اشتداده وجب اخراج العشر اولاً من الجميع انتهى اه رشيدى (قوله ككل ولد الخ) الاولى العطف (قوله والحاصل انه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط في انعقاد نذر القرية المالية كالصدقة والاضحية الالتزام بها في الذمة او الاضافة الى معين يملكه كالله على ان اتصدق بدينار او بهذا الدينار بخلاف ما لو اضاف الى معين يملكه غيره كالله على ان اعتق عبد فلان وان قال ان ملكت عبداً او ان شئ الله مريضى وملكيت عبداً فثمة على ان اعتقه او ان شئ الله مريضى فثمة على ان اعتق عبد ان ملكته او فثمة على ان اشترى عبداً واعتقه او فعبدى حر ان دخل الدار انعقد نذره لانه في غير الاخيرة التزم قرية في مقابلة نعمة وفي الاخيرة مالك للعبد وقد علقه بصفة تين الشفاو الدخول وهى مستثناة مما يعتبر فيه على ولو قال ان ملكت عبداً او ان شئ الله مريضى وملكيت عبداً فهو حر لم ينعقد نذره لانه لم يلتزم التقرب بقرية بل علق الحرية بشرط وليس هو مال الكاحال التعليق فلغوا ولو قال ان ملكت او شئ الله مريضى وملكيت هذا العبد فثمة على ان اعتقه او فهو حر انعقد نذره في الاولى دون الثانية بشقيها اه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد اه سم (قوله وبحث صحته للجنين الخ) عبارة النهاية والاقرب صحته الخ (قوله لانه) اى النذر وقوله وان شاركها اى الوضعية اه ع ش (قوله كهى) اى الوضعية والهبة اى اللقن (قوله لا لليت) عطف على قوله للجنين (قوله يمتنع به) اى ولو على نذور كما باتى (قوله والنذر الخ) عطف على نذرها الخ (قوله وواقته) اى بعضهم قوله في الاولى مسئلة نذرها لزوجها (قوله وقال) اى بعض المحققين (قوله ان كان بعد ظر ف الخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائع بين الاكراد بان يقول بعضهم بالفارسية مه روزيش از مرض فوت من مال من بفلان كس نذر باشد اى نذرت بمالى لفلان قبل ثلاثة ايام من مرض موتى وحاصل الجواب ان النذر المذكور صحيح ومنجز فيمتنع تصرف الناذر في المال المنذور ان كان قوله سه روزيش از مرض فوت من ظر فالقوله مال من ومعلق فيجوز تصرف الناذر فيه ورجوعه عنه ان كان قوله المذكور ظر فالقوله نذر باشد ويحمل على الثانى اى المعلق ان لم يعلم مراد الناذر وهذا كله إذا اطرده عرفهم باستعمال نذر باشد لا نشاء النذور الا فلا ينعقد الا إذا قصد به ذلك المعنى والله اعلم (قوله ولم يبين) اى بعض المحققين (قوله مراده) اى الناذر (قوله على الثانى) اى الظرفية للنذر (قوله ويبطل) الى قوله ويصح في النهاية الاقوله كندرت له الى الا في المنفعة (قوله ينافى هذا) اى البطلان بالتاقيت (قوله الاتى)

وقوله ويصرف لمصالح الحجرة كتب عليه م ر وقوله بخلاف متى حصل لي كتب عليه م ر (قوله قبل الاشتداد) فهو م ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد فان اريد الواجب بالنذر حينئذ خمس ما عدا قدر الزكاة

ينو الامتناع منه فهو نذر
لجاء وذكر القاضي أنه
لا زكاة في الخنس المنذور
قال غيره ومحلّه ان نذر قبل
الاشتداد وبحث صحته للجنين
كالوصية له بل اولى لا نهوان
شار كافي قبول التعليق
والخطر وصحته بالمجهول
والمعدوم لكنه يتميز عنها
بانه لا يشترط فيه القبول
بل عدم الرد ومن ثم اتجهت
صحته للقن كهي والهمة
فياق فيه احكامهما فلا يملك
السيد ما بالذمة الا بقبض
القن لا لليت الا لقن
الشيخ القلاني واراد به
قربة ثم كاسراج ينتفع به
او اطر د عرف بحمل النذر
له على ذلك كما باتى وجعل
بعضهم من النذر بالمعدوم
المجهول نذر هالزوجها بما
سيحدث لها من حتموق
الزوجية والنذر في الصحة
بمثل نصيب ابنه بدموته
فيوقف لموته ويخرج النذر
من راس المال لانه لم يعلقه
به وانما المعلق به معرفة قدر
النصيب ومن ثم لو اراد
التعليق بالموت كان كالوقف
المعلق به في انه وصية ووافقه
على الاولى بعض المحققين
وقاسها على النذر له بشمة

بستانه مدة حياته فانه يصح كما اُفتي به البلقيني وقال في النذر بنصيب ابنه بعد موته ان كان بعد ظرفا فالتنصيب فالنذر اي
منجز والمقدار غير معلوم وهو لا يؤثر او ظرفا للنذر صح وخرج من الثلث وجاز الرجوع فيه كوقفت دارى بعد موتى على كذا بل اولى لان
النذر يحتمل التعليق دون الوقف ولم يبين حكم ما لا ذم يعرف مراده والذى يظهر حمله على الثانى لانه المتبادر ويبتل بالتأقيت كندرت له هذا
يوما لما فاياه الا ان ازام السابق الذى هو موضوع النذر فان قلت يتنافى هذا قول الزركشى الا انى من توقيت النذر بما قبل مرض الموت

الصريح في ان التاقيت لا يضر في النذر وكذا في الصورة التي قبله والتي بعده قلت لا ينافيه لان التاقيت يكون صريحا وهو ما مثلت به فهذا هو المبتل لما ذكرته وقد يكون ضمنيا كما في صورة الزركشي والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يؤثر لانه لا ينافي الالتزام وإنما يرجع إلى شرط في النذر وهو يعمل فيه بالشروط التي لا تنافي مقتضاها كما في الوصية والوقف الواقع تشبيهه بكل منهما في كلامهم فتأمله إلا في المنفعة فيأتي في نذرها ما في الوصية بها ولا في نذرت لك بهذا مدة حياتك فيتا بدك للعمري ويصح بما في ذمة المدين ولو مجهولا لا في غير أحوالها وان لم يقبل خلافا للجلال البلقيني وليس كيبعه ولا بهته منه لان النذر لا ياتر بالغرر بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف الهبة وكلام

الروضة لا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه كما هو واضح للتأمل وبالترام عتق فقهه الطلب والدعوى به وان لم يلزمه فوراً على ما ذكره ابن عبد السلام وفيه نظر لأنه حق ثابت لا غاية له تنتظر بخلاف المؤجل فليجبر على عتقه فوراً ثم رايت الفقيه اسمعيل الحضرمي خالفه فقال حيث لزم النذر وجب وفاؤه فوراً وهو قياس الزكاة وان امكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال او يفرق بان القصد بالنذر التبرز وهو لا يتم إلا بالتعجيل بخلاف الدين كل محتمل وظاهر ان محل الخلاف فيما لم يزل ملكه عنه بالنذر ويعلم بما مر في الاعتكاف انه لو قرن النذر بالان يبدولى ونحوه بطل لمنافاة الالتزام من كل وجه بخلاف على ان اتصدق بمالي إلا ان احتجته فلا يلزمه مادام حيا لتوقع حاجته فاذا مات تصدق بكل ما كان يملكه وقت النذر إلا ان اراد كل ما يكون بيده إلى الموت فيتصدق بالكل

أى آتفا (قوله الصريح في ان التاقيت لا يضر الخ) ولك ان تمنع دعوى الصراحة بل دعوى المنافاة من اصلها بان المراد بالتاقيت المبتل تحديد مدة الاستحقاق وبيان غايتها وما ياتي عن الزركشي من بيان اولها فقط (قوله وكذا في الصورة الخ) فيه ما مر انفا (قوله التي قبله) أى صورة إلا ان احتجته والتي بعدها أى صورة إلا ان يحدث لى ولد (قوله ما مثلت به) أى نذرت له بهذا يوم (قوله إلا في المنفعة) راجع إلى قوله ويطل بالتاقيت (قوله ما مر في الوصية) وهو الصحة اه ع ش (قوله له) أى للدين والجار متعلق بضمير يصح الرجوع للنذر (قوله وليس) أى نذرت في ذمة المدين له (قوله ولا يتوقف الخ) أى مطلق النذر وانتقال الملك به (قوله لا ينافي ذلك) أى صحة النذر في ذمة المدين للدين به (قوله وبالترام عتق فيه) أى اعتاقه منجزا او معلقا ووجد المعلق عليه (قوله على ما ذكره الخ) راجع إلى الغاية (قوله بخلاف المؤجل) أى من الدين (قوله ثم رايت الفقيه اسمعيل الحضرمي خالفه الخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المتن إذا حصل المعلق عليه سم يعنى ما حكاها هناك من قول النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه وقدمنا ما هناك عن ع ش وغيره ما يتعلق به راجعه (قوله وعليه) أى وجوب الفورية (قوله فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به النهاية كما مر (قوله فيما لم يزل ملكه الخ) أى كالملتزم في الذمة بخلاف نحو ان شئى مريض فعبدى فلا يطالب بشئ فانه بمجرد الشفاء يعتق كما مر في شرح فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر كما مر في شرح لزمه في الاظهر (قوله تصديق الخ) أى نائبه الوصى فالقاضي وهذا أى على أن تصدق بمالي إلا ان احتجته اقول ومثله ما ياتي بقوله وينتقد معلقا الخ (قوله من توقيت النذر الخ) أى بلا تعليق (قوله بما قبل مرض الموت) أى يوم قبل الخ (قوله من ذلك) أى صحة النذر المشتمل على الاستثناء المذكور (قوله صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لى ولدا الخ) وينبغى أخذ ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد اه سم (قوله ولو نذر لبعض ورثته الخ) سياق ما يتعلق به قبل التنبيه (قوله من غير مشارك) أى من بقية الورثة (قوله اخذ ما مر الخ) وقد يقال لا حاجة للاخذ منه لان ما مر في النذر الغير المؤقت اصلا وما هنا مؤقت فينبغى ان لا يلزم قبل مجيء الوقت بالاتفاق (قوله وقد ينافى) بكسر الزاى (قوله في ذلك كله) أى من عدم لزوم التعجيل وعدم صحة الدعوى والبطالان بالموت قبل الغاية (قوله فقياسه هنا صحته الخ) قد يقال إنما يكون ذلك قياسه لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور التصديق به فإلم يوجد التصديق به

فقيه انه وان كان الخمس حينئذ أى خمس الجملة قد أخرجت زكاته فالمنذور ليس خمسا أخرجت زكاته وان أريد ان المنذور حينئذ خمس المجموع لكن يسقط منه قدر زكاته فقيه ان النذر لا يتعلق بالزكاة لانها ملك غير الناذر فلا تصدق الزكاة في الخمس المنذور (قوله ثم رايت الفقيه اسمعيل الحضرمي خالفه فقال حيث الخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله إذا حصل المعلق عليه (قوله واخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لى ولدا الخ) وينبغى أخذ ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد (قوله فقياسه هنا صحته) قد يقال إنما يكون ذلك قياسه لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور

قال الزركشي وهذا أحسن مما يفعل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لى ولد فهو له أو إلا ان يموت قبل فولى ولو نذر لبعض ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك لزوال ملكه عنه إليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرت أن أتصدق بمذا على فلان قبل موتى او مرضى لا يلزمه تعجيله اخذ ما مر عن ابن عبد السلام فيكون ذكره الموت مثلاً غاية للحد الذى يؤخر اليه لكن يمتنع تصرفه فيه وان لم يخرج عن ملكه لتعلق حق المنذور له اللازم به ولا تصح الدعوى به كالدين المؤجل ولو لمات المنذور له قبل الغاية بطل وقد ينافى في ذلك كله انه لو قال انت طالق قبل موتى وقع حالا فقياسه هنا صحته

حالا فيملكه المنذور له كافي على ان تصدق بهذا على فلان وينعقد معلقا في نحو اذا امرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول المعلق عليه اضعف النذر حيثندوا فتى جمع فيمن اراد ان يتبايعا فتقاعا على ان ينذر كل الاخر بمتاعه فعلا صح وان زاد المبتدئ ان نذرت لي بمتاعك وكثيرا ما يفعل ذلك فيما لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح تعجيل المنذور المعلق بعد التعليق وقبل وجود الصفة كما مروى يصح ابراء المنذور له الناذر عما في ذمته وان لم (٧٨) يملكه حيث جاز له المطالبة به كما يصح اسقاط حق الشفعة وسياتي انه لا يصح عن لا يدري

لا يملكه المنذور له فليتأمل اه سم أقول ويصرح بذلك فرقهم بين نحو ان شفي مريضى فعبدى حر وبين نحو ان شفي فعلى ان اعنته كما مر في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله حالا) الاولى تاخير عن فيملكه المنذور له (قوله كما مر في على ان تصدق بهذا الخ) فيه تأمل يعلم مما مر عن سم انفا (قوله ان نذرت لي بمتاعك) اى فتاعى هذا نذر لك (قوله فيما لا يصح بيعه) اى كالمربويات مع التفاضل اه سم (قوله ويصح) الى قوله كما مر في المغنى (قوله تعجيل المنذور الخ) اى المالى اه مغنى (قوله كما مر) لعله في الطلاق او الايمان ولا فلم يمر هنا (قوله عما في ذمته) اى الناذر (قوله وان لم يملكه الخ) كان شفى مريضى فعلى ان تصدق بدرهم لزيد وحصل الشفاء (قوله وسياتي) اى في الفصل الاثني والفروع (قوله انه يفيد) اى النذر (قوله ونذر قراءة) الى المتن في النهاية (قوله ونذر قراءة الخ) اى ونحوه كمنذر طواف ونذر قراءة حزب من نحو الدلائل (قوله حتى يخرب) بفتح الراء اه ع ش (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لانه محمول على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذى به وقت الحلف وبه ائق شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وتصحيح اللفظ) اى الواجب اه ع ش (قوله وان خرب) بكسر الراء اه رشيدى (قول المتن ولا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخمر فلا يجب كفارة ان حنث ومحل عدم لزومها بذلك كما قال الزركشى اذ لم ينبو به اليمين كما اقتضاه كلام الراعى اخرافان نوى به ليمين لزمه الكفارة بالحنث مغنى واسنى (قوله وكان سبب انعقاد الخ) عبارة المغنى اورد في التوشيح اعتاق العبد المروى فان الراعى حكى عن التهمة ان نذره منعقدان نفذنا عتقه في الحال او عند اداء المال وذكر في الرهن ان الاقدام على عتق المروى لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا في معصية اه وبه يعلم ما في قول الشارح فاندفع ما صاحب التوشيح هنا وعبارة النهاية ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه (قوله وبغرضها) اى الحرمة (قوله هنا) اى في نذر المدين (قوله وافهم المتن) الى قوله لا لان يفرق في النهاية الى قوله وصلاة في ثوب في المغنى (قوله ويؤيده) اى عدم الانعقاد (قوله عدم انعقاد نذر صلاة سبب لها الخ) اى حيث لم يقولوا بصحة النذرو يصلى في غير وقت الكراهة وفي غير الثوب التجسس اه رشيدى (قوله في الاولى) اى نذر صلاة في مكان مغضوب (قوله وقد يوجه الخ) فيه نظر اه سم (قوله ما قاله فيها) اى الزركشى في

التصدق به فالم يوجد التصديق لا يملكه المنذور له فليتأمل (قوله فيما لا يصح بيعه) اى كما في الربويات مع التفاضل (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لان غسله محمول على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذى به حين الحلف وبذلك ائق شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا يصح نذر معصية) في الروض وشرحه الركن الثالث المنذور بالتزام المعصية فلا يجب به كفارة ان حنث قال الزركشى ومحل عدم لزوم الكفارة بذلك اذ لم ينبو به اليمين كما اقتضاه كلام الراعى آخرافان نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث اه باختصار (قوله وكان سبب انعقاد نذر عتق المروى الخ) ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه مر (قوله لم ينعقد الخ) كذا شرح مر قياس ان الحرمة اذا كانت خارجا لا تمنع الانعقاد هو الانعقاد (قوله وقد يوجه ما قاله فيها) فيه نظر

معناه ومحل ان جبهه بالكلية بخلاف ما اذا عرف انه يفيد نوع عطية مثلا ونذر قراءة جزء قرآن أو علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حيلة في حله ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فان فاتت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد وكان خرابا فعمره غيره فهل نقول بطل نذره لتعذر نفوذه لانه انما اشار اليه وهو خراب فلا يتناول خرابه بعد ذلك ا ولم يبطل بل بوقف حتى يخرب فيعمرة تصحيحا للفظ ما يمكن كل محتمل والاقرب الاول وتصحيح اللفظ ما يمكن انما يعدل اليه ان احتمله لفظه وقد تقرر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة انما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته وان خرب بعد لزمته (ولا يصح نذر معصية) لخبر مسلم لان نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن ادم وكان سبب انعقاد نذر عتق المروى بمن موسر مع حرمة اعتاقه له وان نفذ ان الخلاف في عدم الحرمة قوى لان حق الغير ينتجبر بالقيمة والملك للعتق فائى

وجه للحرمة حيثندوا فاندفع ما صاحب التوشيح هنا وبغرضها هى لامر خارج وهى لا تمنع انعقاد النذر ومن ثم صح نذر الاولى المدين بما يحتاجه لوفاء دينه وان حرم عليه التصديق به لانها لامر خارج وهى بعضهم في قوله لا يصح النذر هنا وافهم المتن انه لو نذر ان يصلى في مغضوب لم ينعقد وهو أقرب على ما قاله الزركشى من قول آخرين ينعقد ويصلى في غيره ويؤيده عدم انعقاد نذر صلاة لاسبب لها في وقت مكروه وصلاة في ثوب نجس الا ان يفرق بان الحرمة في هذين لذات المنذور ولازمها بخلافها في الاولى وقد يوجه ما قاله فيها بان الحرمة

هنا جمع عليها فالحقت بالذاتي بخلافها في نذر التصديق والعق المذكورين وكالمعصية المكروه لذاته أو لازمه كصوم الدهر الآتي وكنذر مالا يملك غيره وهو لا يصبر على الإضافة لا لعارض كصوم يوم الجمعة لما يأتي في شرح قوله صام آخره وهو الجمعة وكنذره لاحداً بويه أو أولاده فقط وقول جمع لا يصح لأن الأثر هنا بغير غرض صحيح مكروه مردود بأنه لا مرعاض (٧٩) هو خشية العقوق من الباقي قال بعضهم وإذا

صرح الأصحاب بصحة نذر المزوجة لصوم الدهر من غير إذن الزوج لكنها لا تصوم إلا بأذنه مع حرمة فاولى أن يصح بالمكروه اه على أن المكروه هو عدم العدل وهو لا وجود له عند النذر وإن نوى أن لا يعطى الباقي وإنما يوجد بعد بترك إعطاء الباقي مثل الاول ومن ثم لو أعطاهم مثله فلا كراهة وإن كان قد نوى عدم إعطائهم حال إعطاء الاول فنتج أن الكراهة ليست مقارنة للنذر وإنما توجد بعده فلم يكن لتأثيرها فيه وجه وبهذا اندفع ما أطال به بعضهم للبطلان ومحل الخلاف حيث لم يسن إيثار بعضهم أما إذا نذر الفقير أو الصالح أو البار منهم فيصح اتفاقاً وقول الروضة في أن شئ الله مريض بالله على أن تصدق على ولدي لزمه الوفاء ظاهر في صحته على الإطلاق وحمله على ما إذا لم يكن له إلا واحد واحد أو سوى اثنين أو فضله لو صف يتضيه تكلف (تذبه) اختلاف مشايخنا في نذر

الاول (قوله هنا) أي في الأولى (قوله وكالمعصية المكروه) كذا في النهاية والمغنى (قوله المكروه لذاته) كالصلاة في الحمام اه عش (قوله الآتي) أي لمن يتضرر به اه نهاية عبارة المغنى لمن خاف به ضرراً أو فوت حق أما إذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عليه فينعتقد ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان أداء وقضاء والعيدان وأيام التشريق والحيض والنفاس وكفارة تقدمت نذره فإن تأخرت عنه صام عنها وفدى عن النذر ويقضى فائت رمضان ثم إن كان فواته بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاء ما يفطره من الدهر فلو أرادولى المفطر بلا عذر الصوم عنه حيا لم يصح سواء كان بامر أم لا يجوز أم لا فإن افطر فيه فإن كان لعذر كسفر ومرض فلا فدية عليه وإن كان سفر نزهة وإلا وجبت الفدية عليه لتقصيره اه وفي الروض مع شرحه مثله إلا أنه رجح الافتداء إذا افطر في سفر النزهة (قوله لا لعارض) خلافاً للمغنى وشرحي الروض والمنهج وإلى وفاقهم ميل كلام سم وجزم به ففتح المعين عبارة وكالمعصية المكروه كالصلاة عند القبر والنذر لاحداً بويه أو أولاده فقط اه وهو الأقرب والله اعلم (قوله بغير غرض) حال من الإيثار واحتراز عما يأتي في قوله ومحل الخلاف الخ وقوله مكروه خبر لأن وقوله مردود خبر وقول جمع (قوله بانه) أي الكراهة (قوله لا مرعاض) وقد يقال أنه لازم للإيثار المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا يتم ما ادعاه من الرد (قوله مع حرمة) قد يمنع إطلاق حرمة اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المندور بغير إذنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها أو بغير حق كان نذرت ذلك قبل أن يتزوجها أو كان غائباً عنها ولا تتضرر بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية إن لم تصم وإن أذن لها فيه فلم تصم تعدياً فدت اه (قوله وإنما يوجد) أي عدم العدل (قوله حال إعطاء الاول) أي وحال النذرايضاً (قوله فنتج أن الكراهة ليست مقارنة الخ) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فأنها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه والمندور لا وجود له حين النذر فليتام اه سم (قوله وتكلف) خبر وحمله الخ (قوله اختلف) إلى قوله اه في النهاية (قوله مشايخنا) عبارة النهاية من أدر كناه من العلماء اه (قوله مادام دينه) أو شئ منه ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبالغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة اه نهاية قال عش ولودفع للقرض ما لا مدة ولم يذكر له حال الإعطاء أنه عن القرض أو النذر ثم بعد مدة ادعى أنه نوى دفعه عن القرض قبل منه فإن كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نذوله مطالبته بمقتضى النذر إلى براءة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه للنذر فلا يقبل دعواه بعد أن قصد غيره وكاعتراه فبانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتملة على أن الماخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها أو بعدها بما فيها اه (قوله وقال بعضهم يصح) وافق به الوالد رحمه الله تعالى وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له أي الفرق اه نهاية (قوله يصح لا نافي مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن يتعقد

(قوله مع حرمة) قد يمنع إطلاق حرمة (قوله فنتج أن الكراهة ليست مقارنة للنذر) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فأنها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه والمندور لا وجود له حين النذر فليتام (قوله وقال بعضهم يصح) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وقال بعضهم يصح) لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة شمر

مقرض ما لا معينا لمقرضه كل يوم مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لأنه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوصل به إلى رب النسبة وقال بعضهم يصح لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض أن تجز فيه أو اندفاع نعمة المطالبة أن احتاج لبقائه في ذمته لأعسار أو اتفاق ولأنه يسن للمقرض أن يرد زيادة عما اقترضه فإذا التزمها بنذر انمقد لزمته فهو حيث نذر كفا إحسان لا وصلة للرب إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رباً اه وقد يجمع بحمل الاول على ما إذا قصد أن نذره ذلك في نافلة الربح الحاصل له

نذره له بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومروا به لو نذر شيئا لذى او مبتدع جاز صرفه لمسلم او سني وعليه فلو اقترض من ذمى ونذره بشئ ما دام دينه في ذمته ان انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفتن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمى من مسلم ونذره له ما دام الدين عليه فانه لا يصح نذره لما مر من ان شرط الناذر الاسلام اه ع ش واقره البجيرى اقول ما قاله ثانيا من جواز ابدال ذمى بمسلم هنا مخالف لما مر عن سم من ان محله في غير المعين ولا لا تمتنع اه وما قاله اولاً من عدم انعقاد النذر لاحد بنى هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال ان المراد بحرمه النذر عليهم النذر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بكيفية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد النذر لكافر معين مع انه لا يجوز صرف التصديق المندور على اهل بلد الكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليراجع ثم رايت تاليف السيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه ادلة واضحة ونقولا سديدة مصرحة بان النذر لاهل بيت النبي ﷺ صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في النذر المطلق او المقيد بكونه لنحو الفقراء فجري شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغنى على أنه كالزكاة فيحرم على اهل البيت ورجح السيد السمهودى والسيد عمر البصرى ومحمد بن ابي بكر بافضل انه لا يحرم عليهم فتى قيد الناذر نذره باهل البيت اما بلفظه او قصده او اطرا اذ العرف بالصرف اليهم صح النذر لهم سواء كان القيد خاصا بهم ذاتيا كفلان وبنى فلان او وصفا كعلماء بلد كذا وليس بها عالم من غيرهم او شاملا لهم ولغيرهم كعلماء بلد كذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد ان بين ان كلام شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغنى إنما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء واثبت بادلة من كلامهم وكلام غيرهم وبهذا تبين فساد قول ع ش في حاشية النهاية في نذر المقترض لمقرضه ومحل الصحة حيث نذر الخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حجب والرملي فانهم فهو اذ ذلك من كلام الاذرى والتحفة النهاية وهو فهم فاسد يرد به ما أسلفناه وانتقال من عدم الصرف لاهل البيت من نذر أصح لان النذر لا ينعقد لهم وشتان ما بينهما اه عبارة باصبرين في حاشية فتح المعين قوله ما لم يعين شخصا اى ولا يفتعين صرفه الى ذلك الشخص ولو كان من بنى هاشم وبنى عبد المطلب فنذر غير السيد للسيد بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كنذر الوالد لولده وكالنذر لغنى بخصوصه اه (قوله على ما اذا جعله الخ) ببنى او قصد الاحسان برد الزائد المندوب له أخذنا ما مر اه سيد عمر (قوله يؤيد ما ذكرته الخ) فيه تأمل فان ما مر يؤيد الثاني على إطلاقه كما جرى عليه النهاية (قوله عني) الى قوله ولو نذر ذودين في المغنى إلا ما سانه عليه الى المتن في النهاية الا قوله اوليس فيه الى وله فيما اذا قوله وان يبيعه الى ولو اسقط وما سانه عليه (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو التزم اعلاها اه اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع سم وعبارة المغنى لو نذر خصلة معينة من خصاله هل ينعقد كفره الكفاية أو لا ينعقد الاعلاها بخلاف العكس او لا ينعقد بالكلية رجع شيخنا الاول والزر كشي الثاني وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التخيير فلا يغير اه وعلم هذا ان ما في الشارح موافق لما رجحه شيخ الاسلام وما في النهاية موافق لما رجحه الزر كشي (قوله او واجب الخ) عطف على واجب عني (قوله وذلك) اى عدم صحة نذر الواجب (قوله وفي الصبر) الى لزمه عبارة النهاية قصد ارفاقه لارتفاع سعر سلعته ونحو ذلك قال الرشدي

(قوله كاحد خصال كفارة البين) هذا اذا اوجبت عليه كفارة ثم نذرها فلو نذر احد خصالها من غير وجوب فاصح الاراء عدم اللزوم وان كان ما نذره اعلى (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) بخلاف ما اذا نذر اعلاهاش مر اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع (قوله ولو نذر ذودين حال أن لا يطالب غريمه الخ) وكثيرا ما تنذر المرأة ما دامت في عصمته لا تطالب زوجها بحال صا داقها وهو حينئذ نذر تبرر ان رغبته حال نذرها في بقائها في عصمته ولها أن توكل في مطالبته وأن تحيل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا بوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جمع ذلك كما أفنى به شيخنا الشهاب الزهلى رحمه الله تعالى شرح مر

والثاني على ما اذا جعله في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النقمة المذكورين ويتردد النظر في حالة الاطلاق والاقترب للصحة لان اعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح خير من اهماله وما مر عن القفال في ان جامعته والحاصل بعده يؤيد ما ذكرته من الجمع فتأمل (ولا نذر) واجب عيني كصلاة الظهر أو تخير كاحد خصال كفارة البين مبهما بخلاف خصلة معينة منها على ما بحث أو واجب على الكفاية تعين بخلافه اذالم يتعين فيصح نذره احتيج في ادائه مال كجهاد وتجهيز ميت ام لا كصلاة جنازة وذلك لانه لزم عينيا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال ان لا يطالب غريمه فان كان معسرا لغى لأن انظاره واجب او موسرا وفي الصبر عليه فائدة له كرجاء غلو سعر بضاعته

المدن حقه من هذا النذر
لم يسقطوا لو نذر ان لا يطالبه
مدة فمات قبلها فلو ارثه
مطالبته كما قاله ابو زرعة
وغيره وردوا قول الاسنوي

وغیرہ ورد و اقوال السنوی

ومن تبعه بخلافه (ولو نذر

فنا ما-آزنگ (KK)

من مومنین کمال و رفاه

و اوم من كل ما استوى فعله
تكون في الاصل

ویرایه ای فی الاصل وان

رجع احدهما بنية عبادة

كَلَّا كُلٌّ لِلنَّقْوَىٰ عَلَى الطَّاعَةِ

(لم یازمه) لخبیرانی داودلا

نذر الافما يتغنى به وجه الله

تعالیٰ و فی البخاری انه

صلى الله عليه وآله

وَسَيَكُونُ أُولَٰئِكَ أَفْوَاجًا

يُؤْتِيكَ مَا تَدْرُهُ مِنْ خَوَافِيَا

وعدم استظلال واما قال

ﷺ مَنْ نَذَرْتُ أَنْ تُضْرِبَ

علي راسه بالدف حين قدم

المدنية او في انذارك لما

اقتباز من غلات

الذين هم من عبيدنا

المسلمين واعطاءه المنافع

بقدمه فكان وسيلة لقربه

عامۃ ولا یبعد فیما هو وسیلة

لهذه انه مندوب اللازمه

علی ان جمعا قالوا بئذیه

كل ما في الدنيا لا يفسد

الكلمة - من علمه فيه

[illegible]

فی احادیث و علیہ فلا اشکال

اصلاً (لیکن ان مخالف

لزمه كفارة يمين على المراجع

فی المذهب کما باصله و اقتضاه

كلام الروضة، أصلياً في

۵۴-۳۰۹۱

مجلس شورای اسلامی

موضع لندن المعتمد

ما صوبہ فی المجموع

وصححه في الروضة

قوله قصد ارفاقه الخ أى بخلاف ما اذا لم يكن فى الاظهار رفق أو كان ولم يقصد الا رفاق كما هو ظاهر فليراجع
اه (قوله لزمه الخ) وهو مع ذلك باق على حلوله لكن منع من المطالبة به مانع وكثير ما تنذر المرافقة انها
مادامت فى عصمته لا تطالب بزوجهما بحال صداقها وهو حينئذ تبرأ من رغبته حال نذرها فى بقائها فى عصمته
ولها ان توكل فى مطالبته وان تحيل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا بوكيلها ولا تحيل عليه لزم
وامتنع جميع ذلك كما اقتضى به الوالد رحمه الله اه نهاية قال ع ش ومع ذلك اى الامتناع فلو خالفت واحالت
عليه فينبغى صحة الحوالة لان الحرمة لا مر خارج وكذلك لو وكلت لغير اجمع اه وفيه نظر ظاهر (قوله فيما
اذا قيد به ان لا يطالبه) اى بخلاف ما اذا عمم فقال لا يطالبه ولا ضامنه ولا بنفسه ولا بوكيله ولا يبيعه لغيره
(قوله على القول به) اى بخلاف ما اذا عمم الدين لغير من هو عليه وهو الراجع (قوله ولو اسقط المدين حقه) كان
قال لمن نذر ان لا يطالبه اسقطت ما استحققه عليك من عدم المطالبة فانه لا يسقط بل تمتنع المطالبة مع ذلك
هذا وقد يشكل هذا بما مر من انه يشترط عدم الرد وقوله اسقطت ما استحققه الخ رد للنذر اللهم الا ان يقال ان
ما هنا مصور بما اذا لم يرد او لا واستقر النذر فلا يسقط باسقاطه بعد ما مصور بما اذا رد من اول الامر اه
ع ش وقوله اللهم الا ان يقال ان ما هنا الخ فيه نظر ولعل الاوجه ان يقال ان ما تقدم مخصص بالمنذور
العنى (قوله) ولو نذر ان لا يطالبه مدة الخ انظر هل مثله ما لو نذر بقاءه فى ذمته مدة فوات قبلها اه رشيدى
والا قرب انه ليس للوارث المطالبة فى هذه (قوله فلما ارادته مطالبته) لان النذر انما شمل فعل نفسه فقط اخذا
بما مر اه ع ش وقضيه انه لو نذر ان لا يطالبه مدة هو ولا ورائته بعده امتنع مطالبة الوارث ايضا فليراجع
(قوله كالكل) الى قوله فكان وسيلة فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبارة الاسنى
والمغنى عن ابن عباس بيئنا النبي صلى الله عليه وسلم ليخطب اذا راى رجلا قائما فى الشمس فسأل عنه فقالوا هذا
ابو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم قال مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه اه
(قوله بالدف) اى الطاراه ع ش (قوله وسيلة لقرينة عامة) عبارة المغنى فكان من القرب اه (قوله به فيه)
اى بضرب الدف فى النكاح (قوله وعليه) اى ما قاله اجمع (قوله لكن المعتمد ما صوبه فى المجموع الخ)
وفاقا للنهاية والمغنى والمنهج قال ع ش واقره الرشيدى (قوله لكن المعتمد الخ) وعليه فانظر الفرق بين هذا
وما تقدم فى قوله ما اذا التزم غير قرينة كلاك اكل الخبز فيلزمه كفارة تعيين ولعله ان ما سبق لما كان المراد منه
الحث على الفعل او المنع اشبه الدين فلزم فيه الكفارة بخلاف ما هنا فانه لما جعله بصورة القرينة بعدت
مشابته بالدين اه ويأتى عن المغنى ما وافقه (قوله وصححه فى الروضة كالشرحين انه لا كفارة الخ) فان قيل
يوافق الاول ما فى الروضة واصلها من انه لو قال ان فعلت كذا فله على ان اطعمك او ان اكل الخبز او لله على ان
ادخل الدار فان عليه كفارة فى ذلك عند المخالفة اجيب بأن الاولين من نذر اللجاج وكلام المتن فى نذر التبرر
واما الاخير فلزوم الكفارة فيهما من حيث الدين لا من النذر اه مغنى (قوله مطلقا) اسقطه المغنى والنهاية
ولعله اشار بالاطلاق الى رد ما قد مناعن المغنى اتنا وعنه وعن الاسنى فى نذر المعصية (قول المتن صوم ايام) او
الايام على الراجح اه نهاية (قوله واطلق) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله وان تنصر الى المتن والى قوله وعجيب
فى المغنى الا قوله فان نذر عشرة الى المتن وقوله والمراد الى المتن وقوله ويتجه الى وخروج (قوله لزمه ثلاثة)
اى ولو قيدها بكثيرة لانها اقل الجمع اه مغنى (قوله كياتى) فى الفصل الاتى (قوله وان عين عددها الخ)

(قوله لزمه كقارعة عين على المرجح) قال في شرح الروض وهو الموافق لما مر من لزومها في قوله ان فعلت كذا فنته على أن أطلقك وفي قوله ان فعلته لله على أن كل الخبز وفي قوله لله على أن أدخل الدار اه (قوله وخبر لا نذري معصية الخ) يمكن حمله على ما تقدم عن الزركشي بهامش ولا يصح نذر معصية (قوله وان عين عددها) اي باللفظ فلو عينها بالنية فهل تتمعين فيه نظرو مقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التبعين الا ان يقال

(١١ - شرواني وابن قاسم - عاشر) كالشرحين انه لا كفارة ليه مطلقا كالغرض والمعصية والمكروه وخبر لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ضعيف اتفاقا (ولو نذر صوم ايام) واطلق لزمه ثلاثة كاياتي وان عين عددها فما عينه وفي الحالين (ندب تعاجيلها)

مسارعة إبراء ذمته نعم ان عرض له ما واهم كذا يشق عليه الصوم كان التأخير اولى ذكره الاذرعى او كان عايها صوم كفارة سابقة النذر سن تقديمها عليه ان كانت على التراخي والاوجب ذكره البلقينى (فان قيد بفريق اوه والاوجب) ما قيد به منهم ما عيلا بما التزمه اما الموالاة فواضح واما التفريق فلان الشارع اعتبره فى صوم التمتع فان نذر عشرة مفارقة فصامها ولا حسب له منها خمسة (والا) يقيد بفريق ولا موالاة (جاز) كل منهما لكن الموالاة افضل (٨٢) (او) نذر صوم (سنة معينة) كسنة كذا او سنة من الغدا ومن اول شهر او يوم كذا (صامها)

وافطر العبد (الفطر والاضحى (والتشريق) وجوب بالحكمة صومها والمراد عدم نية صوم ذلك لا تعاطى مفطر خلافا للفقهاء (وصيام رمضان عنه) لانه لا يقبل غيره (ولا قضاء) لانها لا تقبل صوما فلم تدخل فى نذره (وان افطرت لحيض او نفاس وجب القضاء فى الاظهر) وانتصر له البلقينى لقبول زمنهما للصوم فى ذاته فوجب القضاء كما لو افطرت رمضان لاجلها (قلت الاظهر لا يجب) القضاء (وبه قطع الجمهور والله اعلم) لان ايام احدهما لما لم تقبل الصوم ولو لعروض ذلك المانع لم يشملها النذر (وان افطرت يوما) منها (بلاعذر وجب قضاؤه) لتفويته البر باختياره (ولا يجب استئناف سنة) بل له الاقتصار على قضاء ما افطره لان النتائج كان للوقت لالسكونه مقصودا فى نفسه كفى قضاء رمضان ومن ثم لو افطرها كلها لم يجب الولاء فى قضائها ويتجه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فور او خرج بقوله

اى باللفظ فلو عيها بالنية فمل تتعين فيه نظر ومقتضى ان النذر لا يازم بالنية عدم التعيين الا ان يقال هذا من التوابع كما تقدم نظيره فى قوله فروع يقع ليعض العوام الخ وفى الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله) نعم ان عرض الخ ولو خشى الناذر انه لو اخر الصوم عجز عنه مطلقا اما الزيادة مرض لا يرجى برؤه او لحرمة لومه التعجيل كما قاله الاذرعى اه معنى (قوله تقديمها) اى الكفارة بالصوم اه ع (قوله والا) وان كانت الكفارة على الفور اى بان كان سببها معصية اه ع (قوله وجب) اى تقديمها وتعجيلها (قوله حسب له منها خمسة) وينبغى ان تقع خمسة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تخلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب اهم عبارة ع (قوله) وقعت خمسة الباقية نفلا مطلقا ان ظن اجزاء ما عن النذر فان علم عدم اجزائها عنه فقياس ما ياتى فى نذريوم بعينه من الاثم وعدم الصحة الخ وعدم الصحة هنا ايضا اه (قوله كسنة كذا) اى كسنة سبع وتسعين بعد الف ومائتين (قوله او من اول شهر) بلاتونين (قول المتن والتشريق) وهو ثلاثة ايام بعد النحر اه معنى (قوله لانها لا تقبل الخ) عبارة المعنى لان هذه الايام لو نذر صومها لم ينعقد نذره فاذا اطاق لا تدخل فى نذره اه (قول المتن وان افطرت) اى امرافى سنة نذرت صيامها اه معنى (قوله لا يجب القضاء) اى قضاء زمن ايامها (تنبيه) الاغماء فى ذلك كالحيض معنى وكثر (قول المتن وبه قطع الجمهور الخ) ولو افطرت بجنون لم يجب قضاؤه حاجزا كما يام رمضان كزاه سم (قوله لم يشملها) اى النذر المطلق (قوله منها) اى السنة المعينة (قوله لو افطرها كلها) اى السنة المنذورة اه معنى (قوله وجوبه) اى الولاء (قوله من حيث ان ما تعدى الخ) اى لامن حيث الاجزاء اه سم (قوله لعذر مرض) وفاقا للمعنى والروض وخلافا للنهاية عبارة ته نعم ان افطرت لعذر سفر لزمه القضاء او مرض فلا كما اقتضاه كلام المصنف فى الروضة وهو المعتمد ويوافقه اطلاق الكتاب ولا يضر اطلاقه العذر الشامل للسفر ونحوه لانه قول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او نحوه وجب القضاء او مرضا لا والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظر فيها ع (قوله) بما نصه قديش كل عدم وجوب القضاء حيث افطرت بالمرض على ما ياتى فى الفصل الاقنى من قول المصنف او نذر صلاة او صوما فى وقت فتمعه مرض وجب القضاء فليتأمل وسوى حج بين السفر والمرض فى وجوب القضاء وهو موافق لما ياتى اه (قوله خلافا لما يقتضيه كلام المتن الخ) والجواب ان فى مفهومه تفصيل اه سم وقدره مثله مع زيادة بيان عن النهاية (قوله وعجيب الخ) مرجوا به انفا (قوله وذلك) اى وجوب القضاء لا افطاري المرض والسفر (قوله)

هذا من التوابع كما تقدم نظيره فى الاحاق بازاء قوله فروع يقع ليعض العوام الخ وفى باب الاعتكاف ما يؤيد ذلك (قوله حسب له منها خمسة) وينبغى ان تقع خمسة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تخلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب (قوله وان افطرت لحيض او نفاس) قال فى الكزاه اغماء (قوله قلت الاظهر لا يجب القضاء) وبه قطع الجمهور والله اعلم (قوله) ولو افطرت بجنون لم يجب قضاؤه حاجزا كما يام رمضان (قوله من حيث ان ما تعدى بفطره الخ) اى لامن حيث الاجزاء (قوله) نعم ان افطرت لعذر مرض الخ) عدم القضاء فى المرض هو المعتمد مر (قوله) نعم ان افطرت لعذر مرض الخ) جزم به فى الروض ومر بعدم القضاء فى المرض وقال فى شرحه انه مقتضى كلام اصله وقد منعه البلقينى وغيره وقالوا بل الاصح فيه وجوب القضاء كما ذكره فى صوم الاثنين اه

بلاعذر ما افطرت بعذر فلا يجب قضاؤه نعم ان افطرت لعذر مرض او سفر لزمه القضاء خلافا لما يقتضيه كلام المتن فيها فى الروضة واصلها فى المرض وعجيب قول من قال ان المتن واصله ذكر وجوب القضاء فى المرض وذلك لان زمنهما يقبل الصوم فشملة النذر بخلاف ما لحض فان قلت فاجعل قوله بلا عذر حينئذ لان الاعذار الاو لذكر ان لا قضاء فيها فلم يبق الاعذار السفر والمرض وهما يجب القضاء بهما قلت لا تنحصر الاعذار فيما ذكر بل منها الجنون والاغماء فلا قضاء لافيهما كما افهمه كلامه والاضابط المعلوم بما ذكرنا كل ما قبل

الصوم عن النذر فانطهر بفضله وما لا لا (فان شرط التتابع) فنذر السنة المعينة ولو في نذره كما قاله الماوردي (وجب) بظهوره وما ولو اذ
سفر ومرض اخذنا ما في الكفارة وان كانت اضية سياق ان فرضه فدم العذر الاستئناف (في الاصح) لان التتابع صارمة صودا (او)
نذر صوم سنة (غير معينة وشرط التتابع) في نذره ولو بالنية (وجب) التتابع وقام بما (٨٣) التزمه (ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه

في نذر السنة) الى قوله ونازع في النهاية لا قوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجب اه ع ش (قوله او
نذر صوم سنة) اي هلالية اهمغنى (قوله لم يدخل الخ) اي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله عملا
بشرطه) الى قول المتن وإن لم يشرطه في المغنى الا قوله وجزم به الى فقال الاشبه (قوله وفارقت المعينة الخ)
عبارة المغنى وقيل لا تقضى كالسنة المعينة واجاب الاول بان المعين في العقد الخ (تنبيه) محل الخلاف اذا
أطلق اللفظ فان نوى الخ (قوله والمطلق إذ اعين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالتى صامها اه سم (قوله
هذا) اي الخلاف المشار اليه بقوله وفارقت المعينة الخ (قوله عددا يام سنة) عبارة المغنى عددا يبلغ سنة كان
قال ثلثمائة وستين يوما اه (قوله وبحمل مطلقها الخ) عبارة المغنى وإذا أطلق الناذر السنة حملت على
الهلالية لانها السنة شرعا اه (قوله مطلقها) اي في المعينة وغيرها اه ع ش (قوله على الهلالية) هي
عند اهل الحساب ثلثمائة واربعة وخمسون يوما لكن قوله الاتى فيصوم سنة هلالية او ثلثمائة وستين يوما
قديمع من الحمل هنا على مصطلح الحساب إذ لا يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عددا يام سنة فليتلأمل وليحرر
اه سيد عمر اقول بأن أنفا عن الروض مع شرحه ما يصرح بخلاف الحمل المذكور (قول المتن ولا يقطعه حيض
الخ) وان افطر لسفر او مرض او لغير عذر استأنف كفطره في صوم الشهرين المتتابعين مغنى وروض مع
شرح (قوله وجزم به غيره الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما مر) اي في قوله وفارقت المعينة الخ (قوله فيصوم
سنة هلالية الخ) عبارة الروض مع شرحه وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه التتابع فعليه ثلثمائة وستون يوما
عدد أيام السنة بحكم كالشهورها او اثني عشر شهرا بالاهلة وان نقصت لانها السنة شرعا وكل شهر
استوعبه بالصوم فنافسه كالسكامل ويتم المنكسر من الاشهر ثلاثين يوما فاشوال وعرفه اي شهرها وهو ذو
الحججة منكسر ان ابدا بسبب العيد والتشريق فان نقص شوال تدارك يومين او ذو الحججة فخمسة أيام فان
صامها اي في سنة متواليات قضى ايام رمضان والعيد والتشريق والحيفض والنفاس فان شرط متابعتها قضى
رمضان والعدين وايام التشريق الا ايام الحيفض والنفاس ويجب القضاء متصلا بآخر السنة التي صامها
اه بحذف (قوله هلاليا) هل يدخل في ذلك ما لو صام اثني عشر شهرا هلاليا متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلا
محل تردد ثم رايته كلاما يقتضى الاجزاء فيما ذكر فليراجع اه سيد عمر اقول هذا بعيد قد ينفيه تعليمهم
بكونها سنة شرعية كما مر (قوله الاربعة) الى قوله ووقع له في المغنى وإلى قوله ونظير ما ذكر في النهاية الا
قوله وكون هذا الى وليس مثلها وقوله لا لذاته ولا للازمنة كما مر وقوله صريح إلى الذي اعتمدته وقوله اي
باحدى الطرق الى فيبث النية (قوله خلافا لمن انكره) عبارة الاسنى كما نقله الزركشى عن ابن السكيت وغيره
فانكار ابن برى والنووى الاثبات مردود وقد قال الجوهري بعد قوله ان اثنين لا يثنى ولا يجمع لانه مثنى
فان احببت ان تجمعها كانه صفة للواحد قلت أنا اثنين اه (قوله وزعم ان الخ) تعريض بالشارح المحقق (قوله
مردود) خبر وزعم الخ (قوله بان التبعية الخ) رد الزعم الاول وهو ان حذفه للتبعية وقوله وبان الاثنين الخ

(قوله وفارقت المعينة) اي من حيث لا يفضيها فيها (قوله والمطلق إذ اعين الخ) والسنة المطلقة هنا قد
عينت بالتى صامها (قوله فقال الاشبه قضاء من الحيفض كافي رمضان بل اولى) قال في السكز ويجب
بانها لم تدخل في النذر فكيف تقضى مع عدم سبق مقتضى الوجوب وايضا فالقضاء بما مر جديد وهو ثابت
في رمضان دون هذا والقياس بمنع لما علم من الفرق ويقضى فيها من سفر ومرض اه فانظر القضاء بالمرض
هل هو مبنى على القضاء في المعينة (قوله فيصوم سنة هلالية الخ) عبارة الروض وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه

رمضان بل اولى قال الزركشى ومثله النفاس (وان لم يشرطه) اي التتابع (لم يجب) لعدم التزامه فيصوم سنة هلالية او ثلثمائة وستين يوما
(او) نذر صوم (يوم الاثنين ابدالم يقض اثنان رمضان) الاربعة لان النذر لا يشملها سبق وجوبها وحذفه نون اثنان صوبه في المجموع
ووقع له في الروضة وغيره اثباتها وهو لغة قليلة خلافا لمن انكره وزعم ان حذفه للتبعية لحذفها من المفرد او للاضافة مردود بان التبعية
لذلك لم تمهد وبان اثنين ليس جمع مذكر سالما ولا ملحقا به بل حذفها وإثباتها

مطلقا لغتان والحذف اكبر استعمالا (وكذا) الاثنين الخامس من رمضان (العيد والتشريق في الاظهر) ان صادفت يوم الاثنين قياسا على
 اثنائي رمضان وكون هذا قد يتفق وقد لا اثر له بعد ان تعلم العلة السابقة وهي سبق وجوبها وليس مثلها يوم الشك لقبوله لصوم النذر وغيره
 كما مر (فلولومه صوم شهرين تباعا الكفارة) او نذر (صاهما ويقضى اثنائهما) لانه ادخل دلي نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقضى ان
 سبقت الكفارة) اي وجبها وسبق (٨٤) نذر الشهرين المتتابعين (النذر) للثاني بان لومه صوم الشهرين اولائهم نذر صوم الاثنين

لان الاثنائي الواقعة فيها
 حينئذ مستتناة بقرينة
 الحال كما لا يقضى اثنائي
 رمضان (قلت ذا القول
 اظهر والله اعلم) وانتصر
 للاول جمع محققون
 واطالوا في الانتصار له وقرئ
 بينه وبين اثنائي رمضان
 بانه لا يصنع له فيه بخلاف
 الكفارة (وتقضى المرأة
 زمن حيض ونفاس) وقع
 في الاثنائي والناذر زمن نحو
 مرض وقع فيها (في الاظهر)
 لانه لم يتحقق وقوعه فيه فلم
 يخرج عن نذرها وقضية
 كلام الروضة واصلمها
 والمجموع وغيره انه لا قضاء
 فيهما واعتمده جمع
 متأخرون واجاب بعضهم
 عن سكوتها هنا على ما في
 اصله بانه للعلم بضعفه بما
 قدمه في نظره فان قلت على
 ما في المنهاج هل يمكن فرق
 بين ما هنا وثم قلت نعم لان
 وقوع الحيض في يوم الاثنين
 بعينه غير متيقن بالنسبة
 لها اذ قد يلزم حيضها زمنا
 ليس منه يوم الاثنين بخلاف
 نحو يوم العيد فكان هذا
 كالمستثنى بخلاف ذلك
 (او) نذر (يوما بعينه) اي
 صومه (لم يصم قبله) فان

ردلثاني وهو ان حذفه للاضافة اه رشيدى (قوله مطلقا) اي في الاضافة وفي غيرها اه رشيدى (قوله
 الاثنين الخامس) الى قوله وكون هذا في المغنى (قوله الاثنين الخامس من رمضان) اي فيما لو وقع فيه خمسة
 اثنائين اه مغنى (قوله ان صادفت) اي العيد وايام التشريق ويوم خامس من رمضان (قوله وكون هذا)
 ردل دليل مقابل الاظهر والاشارة الى ما ذكر من وقوع خمسة اثنائين في رمضان ووقوع العيد والتشريق
 في يوم الاثنين (قوله وليس مثلها الخ) اي ايام العيد والتشريق فيصحب صومه اه عش (قوله او انذر الخ)
 اي ولم يعين فيه وقتا اه مغنى (قوله الواقعة فيها) ينبغى التثنية (قول المتن ذا القول اظهر) جزم به
 الروض والمنهج (قوله بخلاف الكفارة) اي والنذر (قول المتن وتقضى زمن حيض ونفاس) ضعيف
 (قوله والناذر من نحو مرض الخ) معتمد (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف حيث لا عادة لها غالب فان كانت
 فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها اظهر لانها لا تقصد صوم اليوم الذي يقع فيه عاداتها غالبا في مفتتح الامر نهاية
 ومغنى ومحلى (قوله لانه لم يتحقق) اي الناذر وقوعه اي الصوم المندور فيه اي زمن الحيض والنفاس (قوله
 انه لا قضاء فيهما الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله بما قدمه) اي حيث قال نلت الاظهر لا يجب اه مغنى
 عبارة شرح المنهج في السنة المعينة اه وبذلك علم ان قوله الاتي بخلاف نحو يوم العيد كان حقه ان يقول
 بخلاف وقوعه في السنة المعينة (قوله لان وقوع الحيض الخ) اي وحل عليه النفاس (قوله فكان هذا)
 اي زمن الحيض كالمستثنى اي من نذر السنة المعينة وقوله بخلاف ذلك اي زمن الحيض بالنسبة الى نذر
 الاثنائي (قوله فان فعل) الى قوله ولو نذر في المغنى (قوله فان فعل اثم) اي عالما بذلك بخلاف من فعله اظنه انه
 يوم نذره فقياس ما ذكر في الصلاة انه يقع نفلا ولا اثم سيد عمر (قوله صح) اي مع الاثم (قوله فدى عنه) اي
 ولا اثم عليه لعدم عصيانه بالتأخير اه عش (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل صام آخره وهو الجمعة اه
 سم (قوله بمعنى جمعة) الى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله في صحة نذر المسكروه الى فان اول الاسبوع
 (قوله اي يوم الجمعة) نفى المتن اقامة ضمير الرفع مقام ضمير النصب (قوله وهذا صريح في صحة نذر المسكروه
 الخ) خلافا للمغنى عبارته ((تنبه)) يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة مفتردا ينقض به
 قال بعض المتأخرين وهو انما ياتي على قول بصحة نذر المسكروه كما مر عن المجموع واما على المشهور في المذهب
 من ان نذر المسكروه لا يصح كما مر فلا ياتي الا ان يقول بانه كان نذره وم يومين متواليين وصام احدهما ونسى
 الآخر فانه حينئذ لا كراهة ويصدق عليه انه نذر صوم يوم من اسبوع ونسيه وهذا تاويل ربما يتعين

التتابع فعليه ثلثا وستون يوما او اثني عشر شهرا ويتمم المنكسر ثلاثين فشوال وعرفة اي شهرهما
 منكسر ارا بدا فان صامها اي السنة متواليات في ايام رمضان والعيدين والتشريق والحيض اي والنفاس
 ويجب القضاء متصلا باخر السنة ويستأنف بالنظر للسفر والمرض اي او لغير ذلك كما فهم بالا ولى وصرح به
 الاصل واذا شرعت في صوم اليوم المعين فحاضت سقط فضاؤه لا المطاق اه (قوله واعتمده جمع متأخرون)
 وهو المعتمد شرح م بخلاف نحو يوم العيد (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل آخره وهو الجمعة (قوله
 وهو الجمعة الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا يتعقد النذر في مكروه مع كراهة
 افراد الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد افني بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه
 الله شرح م (قوله وهذا صريح في صحة نذر المسكروه لا لذاته ولا لازمه اذا المسكروه افراده بالصوم الخ) لقائل

فعل اثم ولم يصح كتقديم الصلاة على وقتها ولا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء ولا
 ولو نذر صوم خميس ولم يعين كفاه اي خميس كان واذا مضى خميس اي يمكنه صومه اخذ بما مر في الصوم استقر في ذمته حتى لو مات
 فدى عنه (او) نذر (يوما من اسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المندور (هو) اي يوم الجمعة
 (وقوع قضاء) وان كان لقد وفي بما اتزمه وهذا صريح في صحة نذر المسكروه لا لذاته ولا لازمه كما مر

اذ المكروه افراده بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم نذر صوم الدهر اذا كرهه وفي ان اول الاسبوع السبت وهو صريح خبر مسلم وان تكلم فيه الحفاظ كابن المديني والبخاري وجعلوه من كلام كعب وان ابا هريرة قال سمعته منه فاشتبه ذلك على بعض الرواة فرفعه ونقل البيهقي انه مخالف لما عليه اهل السنة والجماعة ان اول بدء الخلق في الاحد لا السبت ودل له خبر خلق الله الارض يوم الاحد اسناده صالح ومن ثم كان الاكثرون على ان اوله الاحد وجري عليه المصنف تحريره وغيره وعليه فيصوم السبت لكن الذي اعتمدته كالرافعي الاول (ومن) نذر اتمام كل نافلة دخل فيها لزمه الوفاء بذلك لانه قربة ومن ثم لو (شرع في صوم نفل) بان نوى (٨٥) ولو قبل الزوال وان نازع فيه

البلقيني (فنذر اتمامه لزمه على الصحيح) لان صومه صحيح فصح التزامه بالنذر ولزمه الاتمام (وان نذر بعض يوم لم ينعقد) لانه ليس بقربة (وقيل يلزمه يوم) لان صوم بعض اليوم لا يمكن شرعا فلزمه يوم كامل ويجري ذلك في نذر بعض ركعة (او) نذر (يوم) قدوم زيد فلا يظهر انعقاده (لامكان الوفاء به بان يعمله قبل فينوبه ليلا ونيته حينئذ واجبة) فان قدم ليلا وفي يوم عيد (او) تشريق (او في رمضان) او حيض او نفاس (فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد القدوم في زمن قابل للصوم نعم يسن في الاولى صوم صحيحة ذلك الليل خروجا من خلاف من اوجبه قال الرافعي او يوم آخر شكر الله تعالى (او) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر او صائم قضاء او نذرا) وجب يوم آخر عن هذا) اي نذره لقدمه كالمو نذر صوم يوم معين ففاته وخرج

ولا يتوقف فيه الا قليل الفهم او معانده اقول وبعده لا مجال لانكاره (قوله اذ المكروه افراده الخ) ولان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذر لم يكن مكروها وقد اقي بذلك والدرجته الله تعالى انها نهاية (قوله) وبه فارق نذر صوم الدهر (كذا في النسخ فهو على حذف مضاف اي عدم صحة نذر الخ سيد عمر) (قوله وفي ان اول الاسبوع السبت) وهو كذلك انها نهاية (قوله ونقل البيهقي انه الخ) اي اول الاسبوع السبت (قوله لكن الذي اعتمدته الخ) عبارة المغني والمعتمد كاقال شيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف وينبغي على هذا ان لا تبرأ منه يقيين حتى يصوم يوم الجمعة والسبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز ان يقال يلزمه جميع الاسبوع لقول الماوردي لو نذر الصلاة ليلة القدر لزمه ان يصلي تلك الصلاة في جميع ليالي العشر لاجل الابهام ولو صح ما قاله المصنف لكان يصليها في آخر ليلة من رمضان اه (قوله اعتمدته) اي المصنف وقوله الاول اي ان اول الاسبوع السبت (قوله كل نافلة الخ) من صلاة وطواف واعتكاف وغيرها اه معنى (قوله بان نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار الا هذا اه معنى (قوله صحيح الخ) عبارة المغني عبادة اه (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف المذكور وان نذر بعض نسك فينبغي ان يبني على ما لو احرم ببعض نسك وقدمه في بابا انه ينعقد نسكا كالطلاق وان نذر بعض طواف فينبغي بقاءه على انه هل يصح التطوع شوط منه وقد نص في الام على انه يثاب عليه كالمو صلى ركعة ولم يصف اليها اخرى وان نذر سجدة لم يصح نذره لانه ليس قربة بلا سبب بخلاف سجدتي التلاوة والشكر ولو نذر الحج في عامه وهو متعذر لضيق الوقت كان كان على مائة فرسخ ولم يبق الا يوم واحد لم ينعقد نذره لانه لا يمكنه الا تيان بما التزمه معنى وروض مع شرحه (قوله بان يعمله قبل) عبارة النهاية والمغني بان يعلم انه يقدم غدا اه اي بسؤال او بدونه والظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلاحش (قوله نعم يسن الخ) سواء اراد باليوم الوقت ام لا سني ومعنى (قوله شكر الله تعالى) اي على نعمة القدوم (قول المتن وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والا فلاحضاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اه سم عبارة المغني ودخل في قوله مفطر افطاره بتناوله مفطر او بعدم النية من الليل نعم ان افطر لجنون طرا فلا قضاء الخ (قول المتن) وجب يوم آخر عن هذا) ويسن قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم زيد وللخروج من الخلاف معنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله بان ظن قدومه الخ) عبارة المغني بان يتبين له انه يقدم غدا بخبر ثقة مثلا اه (قوله فبيت النية الخ) عطف على فتوى عطف مفصل على مجمل اه ش اقول قول الشارح كما هو ظاهر الرجوع الى قوله اي باحدى الخ يدل على ان قوله فتوى من جملة التفسير فيتعين ان قوله فبيت الخ عطف على قوله ظن قدومه الخ (قوله لانه لم يات بالواجب الخ)

ان يمنع ان هذا من نذر المكروه لان صوم الجمعة غير مكروه مطلقا بل بشرط الافراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه الا ان نذر صومه منفردا بخلاف ما اذا أطلق لصدق صومه حينئذ مع صوم آخر قبله او بعده فتندفع الكراهة فليتأمل سم (قوله وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والا فلاحضاء عليه

بقضاء وما بعده ما لو صامه عن القدوم بان ظن قدومه فيه اي باحدى الطرق السابقة فيما لو تحدث برؤية رمضان ليلا فتوى كما هو ظاهر فبيت النية ليلته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره لانه لم يات بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن النذر (ويكفيه) عن نذره بناء على انه لا يجب الامن وقت القدوم والاصح انه بقدومه يتبين وجوبه من اول النهار لتعذر تبعيضه وبه يفرق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قدومه فان الصواب في المجموع ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اي لامكان تبعيضه

فلم يجب غير بقية يوم قدومه (ولو قال ان قدم زيد فله على صوم اليوم التالي ليوم قدومه) من تلوته وتليته تبعته وتركته فهو صدو التلو بالكسر ما ينلو الشيء والمراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل (وان قدم عمرو لله على صوم اول خميس بعده) اي يوم قدومه (فتقدم) معا او مرتبا (في الاربعاء) بثلاث الباء واما (وجوب (٨٦) صوم يوم الخميس عن اول النذرين) لسبقه (ويقضى الاخر) لتعذر الاتيان به في وقته نعم

والنفل لا يقوم مقام الغرض اه معني (قوله) فلم يجب غير بقية يوم قدومه) أي وإن قل جدا اه عش (قول المتن ولو قال ان قدم زيد فله على الخ) قال الاذرعى كلام الائمة ناطق بان هذا النذر المعلق بالقدوم نذر شكر على نعمة القدوم فلو كان قدومه لغرض فاسد لكان نذرا كرامة اجنية يبرها او اواردينه شقة او نحوهما فالظاهر انه لا ينعقد كنذر المعصية وهذا كما قال شيخنا سبه ونشوه اشتباه الملتزم بالماضي باو الذي بشرط كونه قربة الملتزم بالمعلق به والملتزم هنا الصوم وهو قربة فيصح نذره سواء كان المعلق بقربة ام لا اه معني (قوله) تبعته وتركته) هو تفسير لطاق التلو ولا فالماخوذ منه هنا تلوته بمعني تبعته خاصة اه رشيدى (قوله) ووقع لشارح) وهو ابن شبة اه معني (قوله) قال عنه) اي عن المجموع (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفاء به بان يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد اه رشيدى زاد الحلبي الا ان يقال امس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزاء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحينئذ قوله امس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد حرر اه (قوله) وغلط فيه) عبارة المغني قال شيخنا ما نقل عنه اي المجموع من أنه قال يصح نذره على المذهب سبه اه ولعل نسخه اي المجموع مختلفة وبالجمله فالعتمد الصحة لانه قد يعلم ذلك باخبار ثقة مثلا كما مر اه اقول هذا خلاف صنيع صريح الشارح كالتهاية وشرحي الروض والمنهج من عدم صحة النذر (قوله) ونظير ما ذكر) اي في المتن (قوله) لكن في هذه اراء الخ) والارجح انعقاد النذر الثاني وعقده عن السابق منهما ولا يجب الاخر شي اذ لا يمكن القضاء فيه بخلاف الصوم فان وقع معا او اقرع بينهما نهاية وهذا الذي في النهاية كان في اصل الشارح ثم ضرب عليه وأبدله بما ترى اه سيد عمر اقول وعقب الاسنى كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما نصه كذا نقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادى والذي فيها عنه ان النذر الثاني موقوف فان شفى المريض قبل القدوم او بعده او معه بان انه لم ينعقد والعبد مستحق العتق عن الاول وان مات انعقد واعتق العبد عنه وكذا ذكره البغوى في فتاويه اه زاد المغني وهذا اوجه ولو نذر من موت اولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فاعش له ولدا اكثر من اولاده الموتى ولو قليلا لزمه العتق اه (قوله) عن السابق) اي من الشفاء والقدوم (قوله) كان نقله القاضي عنه) قد مر انفا عن الاسنى والمغني رده بان ما في فتاوى القاضي عن العبادى موافق لما في فتاوى البغوى (قوله) الاولى) وهى الشفاء (قوله) عتق) الاولى هنا وفي نظيره الاتيين اعتق من باب الافعال (قوله) واذا تعارضا) اي الالغاء والتصحيح (قوله) فان وجد الاول) وهو الشفاء (قوله) مطلقا) اي سواء وجد الثاني معه او قبله او بعده (قوله) والا) اي بان مات المريض (قوله) صحة بيع المعلق عتقه الخ) كان قال ان دخلت دارى فانت حر (قوله) ووقفه) اي وصحة وقف المعلق الخ (قوله) عنه) أي عن تعليق العتق بالدخول (قوله) بنحو البيع) أي كالوقف (قوله) بالاول) أي بالشفاء (قوله) وهو الخ) اي النذر (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني اه سم (قوله) ويؤخذ) إلى قوله اه في النهاية وكذا كان في اصل الشارح

كصوم رمضان ذكره الماوردى وغيره اه (قوله) وراى العبادى الانعقاد) كتب على راي مر (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عنه الخ) هذا يدل على امتناع بيعه قبل وجود الصفة خلاف قوله الاتى نعم الخ فليتأمل (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثاني انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثاني (قوله) نعم يؤخذ الخ) اقتصر عليه شرح مر (قوله) ايضا نعم الخ) غير موجود في النسخة المصاح

يصح مع الاثم صوم الخميس عن النذر الثاني ويقضى يوما اخر عن النذر الاول وفي المجموع لو قال ان قدم فعلى ان اصوم امس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب ووقع لشارح انه قال عنه صح نذره على المذهب وغلط فيه ونظير ما ذكره مالو قال ان شفى الله مريضى فعلى عتق هذا ثم قال ان قدم غائبى فعلى عتقه فحصل الشفاء والقدوم لكن في هذه آراء راي القاضى كما فهمه في التوسط عنه عدم انعقاد النذر الثاني ويعتق عن الاول وراى العبادى الانعقاد ويعتق عن السابق كما نقله القاضى عنه ولا يوجب الاخير شيئا فان وقع معا اقرع بينهما وثمرة الاقراع ان اى نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه وراى البغوى انه موقوف فان وجدت الاولى عتق عنها والافرن الثانية والذي يتجه ترجيحه هو الاخير لان النذر قبل التعليق حتى بالمعذر وحينئذ فاذا علق بالقدوم لم يمكن الغاؤه لاحتمال عدم العتق عن الاول والعتق يحتاج له ولا صحته الان

لمعارضه نذر الاول له وهو اولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما يمكن واذا تعارض الزم القول بوقفه ووقف تبين فان وجد اخذا الاول عتق عنه مطلقا والاعتق عن الثاني فان قلت صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلا ووقفه تؤيد صحة نذر الثاني حتى يرتب عليه ما ذكر عن العبادى قلت يفرق بان الدخول المعلق به او لا لا التزام فيه بخارج الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فانه تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عنه ولا ابطاله وصحة نذر الثاني يلزمه ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين لان فيه وفاء بكل من الاول والثاني في الجملة فتمامه قيل ويؤخذ

من صحة النذر الثاني صحة بيعة قبل وجود الصفة اه وفيه نظر لان النذر الثاني وان قلنا بصحته لا يبطل العتق المستحق من اصله بخلاف البيع
(فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) (٨٧) وقيدته بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص

بكالطواف فيما يظهر ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار ابي جهل كذكر البيت الحرام في جميع ما يأتي فيه (او اتيانه) او الذهاب اليه مثلا (فالذهب وجوب اتيانه بحج او عمرة) او بهما وان نفي ذلك في نذره ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة على ان لا يفرق لهما فانه يلغو النذر من اصله لان النذر هنا والشرط هنا تضادا في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الاول خروجه عن ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءه على ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك فلم يضاد نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبثه ولزومه كما يعرف بعمام في بابه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها ثم رايت شيخنا اشار لذلك في شرح الروض ولفرق في شرح البهجة بان التضحية مالية واتيان الحرم بدنية وهي اضيق وفيه نظر لانهم الحقوا الحج بالمالية في كثير من احكامها وذلك لانه لا قربة في اتيان الحرم الا بذلك فلزم حملا للنذر على المعبود الشرعي ومن ثم

اخذنا من قول سم ما نصه قوله نعم يؤخذ الخ اقتصر عليه شمر وهو غير موجود في النسخ المصالح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها والرجوع عنه اه (قوله وفيه نظر الخ) ويأتي في الفروع ما ملخصه ان البيع موقوف وقفتين فان وجدت الصفة تبين عدم صحة البيع والا كان مات المريض تبين صحته (فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها (قوله في نذر النسك) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى الا قوله كالطواف فيما يظهر (قول المتن نذر المشي الى بيت الله تعالى او اتيانه) انما جمع بين المشي والاتيان للتنبيه على خلاف ابي حنيفة فانه وافق في المشي وخالف في الاتيان اه معنى اقول وتوطئة للتفصيل الاتي في لزوم المشي اه سيد عمر (قوله او نوى ما يختص به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر ان يأتي عرفات ولم ينو الحج لم ينعد نذره لان عرفات من الحل فهي كبلد آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفا والمروة او مسجد الخيف او منى او مزدلفة او دار ابي جهل او الخيبر ان لزمه اتيان الحرم بحج أو عمرة لان القربة انما تتم في اتيانه بنسك والنذر محمول على الواجب وحرمة الحرم شاملة لجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنفير الصيد وغيره اه (قوله او الذهاب اليه مثلا) ومثل ذلك ما اذا نذر ان يمس شيئا من بقع الحرم او ان يضربه بثوبه مثلا كما صرح به الاذرع اه رشيدى (قوله وان نفي ذلك) عبارة الروض والمغنى وان قال بلا حج ولا عمرة اه (قوله ويفرق الخ) قد يكتفى في الفرق ان النسك شديد التشبث وال لزوم اه سم (قوله بينه) اي نذر المشي الى بيت الله الحرام بلا حج وعمرة فانه ينعد (قوله لاقتضاء الاول) اي النذر وقوله والثاني اي الشرط (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال ان التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيه ذات التضحية بل لازمها اه سم (قوله وهي اضيق) اي من المالية (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب عنه بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج عنه كونه بدنيا وانه اضيق فتأمل اه سم (قوله وذلك) الى قوله وبحسب البلقي في المغنى والى المتن في النهاية لا قوله ومن ثم الى اما اذا (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله لا بذلك) أي النسك (قوله فلزم) اي اتيانه بنسك (قوله حملا للنذر على المعبود الشرعي) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على جائر الشرع والاول يحمله على واجب الشرع مغنى ونهاية (قوله ومن ثم لو نذر الخ) لا يظهر وجه التفرع ولذا حذف المغنى من ثم (قوله ولم يلزمه شيء) ويلغو نذره لانه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب اتيانه بالنذر كسائر المساجد ويفارق لزوم الاعتكاف فيها بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو مخصوص بالمسجد فاذا كان للمسجد فضل وللعبادة فيه مزيد ثواب فكانه التزم فضيلة في العبادة الملتزمة والاتيان بخلافه اسنى ومغنى (قوله بذلك) أي بالحرام (قوله لان المساجد كلها بيوت لله تعالى) اي فبيت الله يصدق ببيته الحرام وبسائر المساجد اه مغنى (قوله والذي يتجه الخ) نعم ان اراد باتيانه الاستمرار فيه فيتجه انه لا يلزمه شيء لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليتأمل اه سم وهل الحكم كذلك و اراد بذلك خصوص الطواف فقط والظاهر نعم (قوله

عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه

(فصل) نذر المشي الى بيت الله الخ (قوله وقيدته بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص به الخ) قال في الروض وان نذر ان يأتي عرفات ولم ينو الحج او يأتي بيت الله ولم ينو الحرم لم يلزمه شيء (قوله وان نفي ذلك الخ) عبارة الروض وان قال بلا حج وعمرة اه (قوله ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة الخ) قد يكتفى في الفرق ان النسك شديد التشبث وال لزوم (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال والتضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيه ذات التضحية بل لازمها (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب بان الحاق البدن بالمالي في بعض الاحكام لا يخرج عنه كونه بدنيا وانه اضيق فتأمل اه سم (قوله والذي يتجه انه يلزمه) كتب عليهم

لو نذر اتيان مسجد المدينة او بيت المقدس لم يلزمه شيء كسائر المساجد اما اذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولا نواه فبلغ نذره لان المساجد كلها بيوت لله تعالى وبحسب البلقي ان من نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة اليه كبقية المساجد وله احتمال آخر والذي يتجه انه يلزمه النسك هنا ايضا

لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة ومن بالحرم يصح نذره لها فيلزمه هنا احدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة او المسجد حولها (فان نذرا لآتيان لم يلزمه مشى) لانه لا يقتضيه فله الركب (وان نذرا للمشى) الى الحرم او جزء منه (او) نذر (ان يحج او يعتمر ماشيا) (٨٨) فلا ظهر وجوب المشى من المسكن الآتي بيانه الى الفساد او الفوات او فراغ التحللين وان

بقي عليه رمي بعدهما او فراغ جميع اركان العمرة وله الركوب في حوائجه خلال النسك وانما لومه المشى في ذلك لانه لزم جعله وصفا للعبادة كالأ نذر ان يصلي قائما وكون الركوب أفضل لا ينافي ذلك لان المشى قربة مقصودة في نفسها وهذا هو الشرط في النذر وما انتفاء وجود افضل من المأثم فغير شرط اتفاقا فاندفع ما شارح هنا وعجيب بمن زعم التنافي بين كون المشى مقصودا وكونه مفصولا وفي خبر ضعيف على ما فيه من حج مكة ماشيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم الحسنة بمائة الف حسنة ومع كون الركوب افضل لا يجزى عن المشى فيلزم به دم تمتع كعكسه لانهما جنسان متغايران فلم يجز أحدهما عن الآخر كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا فانه يجزئه القيام بان القيام او القعود من اجزاء الصلاة الملتزمة فاجزأ الفاضل عن المفصول لانه وقع تبعاً للمشى والركوب

صار موضوعا على التزام حج الخ) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه للزم ان لا يلزم في آتيان البعيد حج ولا عمرة اهـ سم (قوله ومن بالحرم الخ) من تنمة العلة (قوله لها) اي الحج والعمرة (قوله هنا) اي فيما اذا نذر آتيان المسجد الحرام (قوله وان نذر ذلك الخ) غاية والاشارة الى آتيان المسجد الحرام (قول الماتن فان نذرا لآتيان الخ) اي الى بيت الله الحرام او الذهاب اليه او نحو ذلك اهـ مغنى (قوله لانه لا يقتضيه) الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله فاندفع ما شارح هنا وقوله وفي خبر الى ومع كون الركوب والى الماتن في النهاية إلا ما ذكر (قول الماتن وان نذر المشى وان يحج الخ) اي وهو قادر على المشى حين النذر اما العاجز فلا يلزمه مشى ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه أيضا كما ذكره الزركشي اهـ مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ما نصه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مشى اهـ قوله الاتي بيانه اي أنفا في الماتن (قوله الى الفساد او الفوات) اخرج ما بعدهما وسياتي قبيل الماتن اهـ سم (قوله او فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والحلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم اهـ ع ش (قوله وان بقي عليه رمي الخ) عبارة المغنى ولا يجب عليه ان يستمر حتى يرمى ويبيت لانهما خارجان من الحج خروج السلام الثاني اهـ (قوله رمي بعدهما) اي لا يام التشرىق اهـ ع ش (قوله في حوائجه) لغرض تجارة او غيرها اهـ مغنى (قوله لان المشى قربة الخ) لعل المراد انه مقصود من حيث كونه اثباتا للحرم مثلا اهـ رشيدى (قوله وهذا هو الشرط الخ) أى وكونه قربة مقصودة في نفسها هو الشرط في صحة النذر اهـ رشيدى (قوله فيلزمه به) اي بالمشى إذا نذر الركوب (قوله كعكسه) عبارة الروض (فرع) لو نذر الركوب فمشى لزمه دم انتهت فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا أو بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او تعبها ولا يقوم مقامه مطلقا سم اقول مقتضى تعليمهم الفضلية الركوب بان فيه تحمل) زيادة مؤنة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله اعلم (قوله كذهب عن فضة الخ) اي فيما اذا نذر التصديق باحدهما (قوله فاجزأ الفاضل الخ) فعل ففاضل (قوله لانه وقع تبعا) يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اهـ رشيدى (قوله اليه) متعلق بسببان اهـ رشيدى (قوله فلم يجز أحدهما الخ) اي في الخروج عن عهدة النذر اهـ رشيدى (قوله وايضا فالقيام قعود وزيادة) لعل وجهه ان القعود جعل النصف الاعلى منتصبا وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهى انتصاب الساقين والفخذين معه اهـ ع ش (قوله في الركوب) اي عن المشى وقوله والذهب اي عن الفضة (قوله على ذلك) اي عدم اجزاء الركوب عن المشى (قوله لو نذر شاة) اي غير معينة (قوله بعض البدنة) وهو السبع اهـ ع ش

(قوله لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) نعم ان اراد بان يانه الاستمرار فيه فيتجه انه لا يلزم مشى لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليتامل (قوله ايضا لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه للزم ان لا يلزم في آتيان البعيد حج ولا عمرة (قوله فان نذرا لآتيان لم يلزمه مشى لانه لا يقتضيه فله الركوب) قال في الروض فرع لو نذر الركوب فمشى لزمه دم اهـ فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا أو بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب او نفسه أو لا يقوم مقامه مطلقا (قوله فلا ظهر وجوب المشى) قال في شرح الروض وظاهره ان محل لزمه إذا كان قادرا عليه حالة النذر ولا بان لم يمكنه او امكنه بمشقة شديدة لم يلزمه ذكره الزركشي اهـ وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه المشى (قوله الى الفساد أو الفوات) اخرج ما بعدهما وسياتي

خارجان عن ماهية الحق وسببان متغايران اليه مقصودان فلم يجز أحدهما عن الآخر وايضا فالقيام قعود وزيادة كما صرحوا (قوله به فوجد المنذور هنا بزيادة ولا كذلك في الركوب والذهب مثلا نعم بشكل على ذلك قولهم لو نذر شاة اجزأ به لها بدنة لانها افضل وقد يفرق بان الشارع جعل بعض البدنة مجزيا عن الشاة حتى في نحو الدماء الواجبة فاجزأ كلها الاولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يبعد في نحو

الزكاة فلم يجز أحدهما عن الآخر ولو أفسد نسكه أو فاته لم يلزمه فيه مشى بل في قضائه لأنه الواقع عن نذره (فان كان قال أحج) أو اعتمر (ماشيا) أو عكسه (ف) يلزمه المشى (من حيث يحرم) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عن له بعده (٨٩) فيما إذا جاوزه غير مرید نسكاً ثم عن له

فان جاوزه مریداً غير محرم راكباً فينبغي لزوم دميين له جاوزة والركوب نزيلة لما وجب فعله منزلة فعله ثم رابت كلام البلقيني الاتي وهو صريح فيما ذكرته (ولو قال أمشي إلى بيت الله) بفيده السابق (ف) يلزمه المشى مع النسك من دويرة أهله في الأصح (لان قضية لفظه ان يخرج من بيته ماشياً) وإذا وجبنا المشى كما هو المعتمد (ركب لعذر) يبيح ترك القيام في الصلاة (أجزاه) نسكه عن نذره لما صح أنه ^{صلوات الله عليه} أمر من عجز عنه بالركوب (وعليه دم) كدم التمتع (في الأظهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أخـت عقبة بن عامر أن تركب وتهدى هدياً وحلوه على أنها عجزت كما هو الغالب وقيد البلقيني وجوب الدم بها إذا ركب بعد الإحرام مطلقاً وقبله وبعد مجاوزة الميقات مسيئاً أو فلاذلاً خلل في النسك بوجوب دما وفارق ذلك ما لو نذر الصلاة قائماً فبعد لعجز بانه لم يعهد جبرها بهال (أو) ركب (بلا عذر أجزأه على المشهور) وان عصى كترك الإحرام من الميقات (وعليه دم) على

(قوله فلم يجز أحدهما الخ) أى في الخروج عن عهدة النذر اه رشيدى (قوله ولو أفسد) إلى قوله فان جاوزه في المغنى اه عـش (قوله لم يلزمه فيه مشى) أى فيما يتمه لانه خرج بالفساد والقوات عن ان يجزئه عن نذره (تنبيه) لو قال الله على رجلى الحج ماشياً لزمه الا ان أراد إلزام رجليه خاصة وان الزم رقبته أو نفسه ذلك لزمه مطلقاً لانها كنايةتان عن الذات وإن قصد إلزامهما اه مغنى (قوله لانه الواقع) أى بخلاف الفاسد فانه لما لم يقع عن نذره لم يكن المشى فيه منذوراً فلا يشكل عدم وجوب المشى فيه بوجوب المضى في فاسده اه عـش (قوله أو اعتمر) إلى قول المتن فان تمكن في النهاية الا قوله فان جاوزه الى المتن وقوله وهو المعتمد وقوله كما بينته الى المتن (قول المتن فان كان قال أحج ماشياً الخ) أى واطلق فان صرح بالمشى من دويرة أهله لزمه المشى منها قبل إحرامه روض مع شرحه ومغنى (قوله أو عكسه) أى كان قال أمشي حاجاً أو معتمراً عـش ومغنى (قوله تنزيلاً لما الخ) أى الإحرام اه سم (قوله الآتى) أى آنفاً (قول المتن الى بيت الله) أو إلى الحرم اه مغنى (قوله بفيده السابق) وهو الحرام لفظاً ونية اه عـش (قوله مع النسك) أى مع لزمه فليس المراد انه يلزمه التلبس بالنسك من دويرة أهله اه رشيدى عبارة عـش قوله مع النسك أى من الميقات اه (قول المتن في الأصح) والثانى يمشى من حيث يحرم كما مر اه مغنى (قوله يبيح) أى يبيح ترك القيام الخ) وهو حصول مشقة شديدة لا تحتمل عادة بالمشى اه سيد عمر عبارة عـش وان لم يبيح التيمم اه (قوله امر من عجز الخ) عبارة المغنى والاسنى رأى رجلاً هادى بين ابنيه فسأل عنه فقالوا نذر أن يحج ماشياً فقال إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب اه (قول المتن وعليه دم) ويذبحى أن يتكرر الدم بتكرار الركوب قياساً على اللبس بان يتخلل بين الركوبين مشى اه عـش (قوله امرأخت عقبة الخ) أى وكانت نذرت المشى اه عـش (قوله وقيد البلقيني الخ) يعنى فيما لو قال أمشي إلى بيت الله الحرام أو قال أحج ماشياً فلا يأتى فيها قيد قال عـش وفيه نظر وسيأتى عز سم خلافة (قوله مطلقاً) أى من الميقات أو قبله اه عـش (قوله وإلا فلا) هذا شامل أمشي لمسئلة الى بيت الله اه سم (قوله وفارق ذلك الخ) رد لدليل مقابل الأظهر عبارة المغنى والنهاية والثانى لا دم عليه كالأول نذر الصلاة قائماً فصل فى قاعدة العجز وفارق الأول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج واحتز بقوله إذا وجبنا المشى عما إذا لم نوجب فانه لا يجبر تركه بدم اه (قوله وان عصى) الى قوله ولا عين في المغنى الا قوله ونخرج الى المتن (قوله وان عصى) عبارة المغنى مع عصيانه اه (قوله على المشهور ايضاً) إشارة الى الاعتراض عبارة المغنى وقوله وعليه دم يقتضى انه لا خلاف فيه وليس مراد ابل انما يلزمه على المشهور فلو قدمه عادليهما اه (قوله ولو نذر الحفا الخ) عبارة المغنى ولو نذر الحج حافياً لزمه الحج ولا يلزمه الحفا بل له ان يلبس النعلين في الإحرام ولا فدية عليه قطعاً اه (قوله وبحث السنوى الخ) عبارة النهاية نعم بحث السنوى الخ وكذا اعتدته الاسنى (قوله لزمه فيما يسن الخ) أى اذا امن من تلويث نجاسة ولم يحصل مشقه اه مغنى (قوله كعند دخول مكة) أى وغيره مما يستحب فيه ان يكون حالياً اه اسنى عبارة المغنى ويندب الحفا ايضاً في الطواف اه (قول المتن ومن نذر حجاً وعمرة الخ) قال في الروض رينعقد نذر الحج بمن لم يحج يأتى به بعد الفرض انتهى اه سم (قوله ويخرج عن نذره الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو نذر حجاً وعمرة ففردن فقرن أو تمتع فكمن

أول الصفحة الآتية (قوله لما) أى الإحرام (قوله وعليه دم) هل يتكرر الركوب (قوله وإلا فلا) هذا شامل لمسئلة المشى الى بيت الله (قوله ومن نذر حجاً وعمرة لزمه الخ) قال في الروض وينعقد نذر الحج بمن لم يحج ويأتى به بعد الفرض قال في شرحه ومحل انعقاد نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينعقد كالأول نذر الصلاة المكتوبة وأصوم رمضان وان اطلق فكذلك اذا لم ينعقد نسك محتمل كذا قاله

(١٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر) المشهور أيضاً كدم التمتع لانه اذا وجب مع العذر فمع عدمه أولى ولو نذر الحنالم يلزمه لانه ليس بقربى وبحث السنوى لزمه فيما يسن فيه كعند دخول مكة (ومن نذر حجاً وعمرة لزمه فعله بنفسه) إن كان صحيحاً ويخرج عن نذره الحج بالافراد والتمتع والقران كما في الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم

من حيث النذر كما ينته مع البسط فيه في الفتاوى (فان كان معصوباً باستناب) ولو لم يال كافي حجة الاسلام في استنابته ونائبه ما ذكره
فيهما في الحج من التفصيل فلا يستناب من (٩٠) علي دون مرحلتين من مكة ولا عين من عليه حجة الاسلام او نحوها (ويستحب تعجيله

في أول سني الامكان) مبادرة لبراءة الذمة فان خشى نحو غضب أو تلف مال لزمته المبادرة (فان تمكن) لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه فيها يظهر ويحتمل أن المراد بالتمكن قدرته على الحق عادة وان لم يلزمه كشي قوي فوق مرحلتين ثم رايت عبارة البحر صريحة في هذا الاحتمال وهي لو قال ان شئ الله مريض فله على أن أحق فشي وجب عايه الحق ولا يعتبر في وجوبه وجود الزاد والراحلة وهل يعتبر وجودهما في أدائه ظاهر المذهب أنه يعتبر وقيل لا يعتبر ان ايضاً لانه كان قادراً على استثناء ذلك في نذره انتهت فلم يجعل وجودهما شرطاً في لزومه لذمته وإنما جعلهما شرطاً لمباشرة بنفسه أي لانه يحتاط لها كثرهم كما يعلم مما مر فيه ثم رأيت المجموع ذكر الاتفاق على ان

الشروط معتبرة في الاستقرار والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته اولاً وان كلام البحر مقالة (فاخرفات حق) عنه (من ماله) لا استقراره عليه بتمكنه منه في حياته بخلاف ما اذا لم يتمكن (ولان نذر الحج)

نذر المشي فركب ليجز به ويلزمه دم وقضيته انه يأثم ان لم يكن له عذر وان نذر القرآن أو التمتع وأفر دهمو الفضل من كل منهما لياتي به ويلزمه دم القرآن أو التمتع لانه التزمه بالنذر فلا يسقط صرح به المجموع وكلامهم يشعر بالانه دم عليه للعدول وهو ظاهر اكتفاء بالدم الملتزم مع كون الافضل الماتى به من جنس المندور وبهذا فارق لزومه بالعدول من المشي الى الركوب ولو نذر القرآن فتمتع فهو الفضل ولو نذر التمتع فقرن اجزاه ولو لمه دمان اه بخذف (قوله من حيث النذر) أي اما من حيث التمتع او القرآن فيجب ع ش ورشيدى (قول المتن فان كان معصوباً بالخ) ولو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ نذره وان يحتج من ماله أو أطلق انعقد نهاية أى ويستناب فيهما ع ش عبارة المغنى وفي فتاوى البغوى لو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فانه ينقذ لان المعصوب ايس من الحج بنفسه والصحيح لم يئأس من الحج بماله فان برا المعصوب لزومه الحج لانه بان انه غير ما يوس اه (قوله فلا يستناب من دون مرحلتين) فعل ففعل ول هذا متفرع على قوله في استنابته وقوله ولا عين من عليه الخ فعل ففعل وهو متفرع على ونائبه (قول المتن ويستحب) أي للناذر اه معنى (قول المتن تعجيله) أي الحج المندور ولا بقيد كونه من المعصوب اه غ ش (قوله مبادرة) إلى المتن في المغنى (قول المتن فان تمكن) أي من التعجيل اه معنى (قوله لتوفر شروط) إلى قول المتن فان منعه في النهاية إلا قوله ثم عبارة البحر إلى ثم رايت المجموع وقوله وإن كلام البحر مقالة (قوله السابقة فيه) أي في الناذر ويحتمل في باب الحج والجار على الاول متعلق بتوفر وعلى الثاني بالسابقة (قوله فلم يجعل) أي صاحب البحر (قوله يحتاط له) أي لوجوب المباشرة (قوله) وهو صريح فيما ذكرته اولاً الخ) نظر فيه سم راجعه (قول المتن حج من ماله) والعمره في ذلك كالحج (تنبيه) من نذر ان يحج عشر حجات مثلاً ومات بعد سنة وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعصوب اذا نذر عشر او كان بعيداً من مكة يستناب في العشر المندور ان يتمكن كافي حجة الاسلام فقد يتمكن من الاستناب فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يف ماله لم يستقر الا ما قدر عليه معنى وروض مع شرحه (قول المتن وامكنه) أي لعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام اه معنى (في ذلك العام) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله ولو بان إلى فلا ينقذ وقوله أي بعد تمكنه منه فيما يظهر (ان لم يكن عليه حج) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه يلزمه للنذر حج آخر كما لو نذر ان يصلي وعليه صلاة الظهر تلزمه صلاة اخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة النذر ومحل انعقاد نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقذ كما لو نذر الصلاة المكتوبة او صوم رمضان وإن أطلق فكذلك إلا لا ينقذ نسك محتمل كما قاله الماوردى والرويانى اه (قوله فيمتنع تقدمه) أي تقدم النسك المندور وهو مفرغ على قوله في ذلك العام اه رشيدى عبارة المغنى فلا يجوز تقدمه عليه كالصوم ولا تأخير عنه فان اخره وجب عليه القضاء في العام الثاني كما قاله الماوردى اه (لم يعين العام)

الماوردى والرويانى (قوله لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه) عبارة الروض فرع وإتما يستقر نذر الحجة المندورة باجتماع شرائط الحج كحجة الاسلام انتهى قال في شرحه لو قال باجتماع شرائط حجة الاسلام كان أولى وقوله نذراً لفائدة له (ثم رايت المجموع ذكر الاتفاق على ان الشروط معتبرة في الاستقرار والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته اولاً وإن كلام البحر مقالة) يظهر انه لا منافاة بين البحر والمجموع لان حاصل كلام البحر ان الشروط غير معتبرة في لزوم امكنها معتبرة في الاداء وسكت عن اعتبارها في الاستقرار وسكوته عن ذلك لا ينافى اعتبارها في لزوم فكيف يكون كلام المجموع صريحاً في ان كلام البحر مقالة ثم ان قول المتن في الاستقرار وحاصل كلام المجموع اعتبارها الاستقرار والاداء وسكت عن اعتبارها وعدمه بالنسبة للزوم وسكوته عن ذلك لا ينافى عدم اعتبارها فان تمكن إشارة إلى الاستقرار فاعتبار التمكن

أو العمرة (عامه) أو عاماً بعده معيناً (وأمكنه لزومه) في ذلك العام ان لم يكن عليه حج اسلام أو قضاء أو عمرته أي تفرعاً على الاصح ان زمن العبادة يتبين بالتعيين فيمتنع تقديمه عليه اما اذا لم يعين العام ليلزمه في اي عام شاء واما اذا عينه

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنة عينها ما يمكن الذهاب فيه ولو بان كان يقطع (٩١) أكثر من مرحلة في بعض الايام

فما يظهر اخذا بما مر في الحج للنسك فلا ينعقد نذره ولو حج عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منعه) منه (مرض) او خطأ طريق او وقت او نسيان لاحدهما او للنسك بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه منه فيما يظهر (وجوب القضاء) لاستقراره بتمكنه منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعض ذلك قبل تمكنه منه لان المنذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ونازع البلقيني واطال في ايجاب القضاء مطلقا (او) منعه قبل الاحرام او بعده (عدو) أو سلطان او رب دين ولم يتمكن الوفاء حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام إذا صد عنه في اول سنى الامكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض (او) نذر (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض او عدو) كاسير يخاف إن لم ياكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافى الصلاة جميع وقتها (وجوب القضاء) لوجوبهما مع العجز بخلاف الحج

اى لم يقيده بعلمه اه معنى (قوله فعله فيه) اى في ذلك العام (قوله للنسك) متعلق بعينها اه سيد عمر الاول بالذهاب (قوله تمكن من الحج) الى قوله وافتى بعضهم في النهاية الا قوله ونازع البلقيني الى المتن وقوله وبما قررت الى المتن وقوله وان كان بين بلد والحرم فيما يظهر وقوله اى الا ان قصر كما هو ظاهر (قوله تمكن من الحج) يغنى عن هذا قوله الاتى بعد الاحرام في الكل اى بعد تمكنه الخ اه سم وسيقاى عن ع ش مثله (قوله بعد الاحرام الخ) متعلق بمنعه الخ (قوله اى بعد تمكنه الخ) لا حاجة اليه بعد قوله تمكن من الحج اه ع ش (قوله اى بعد تمكنه منه) قال الشهاب سم قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل اه وقد يقال ان الضمير للاحرام وبين الشارح هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل لقوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه رشيدى وعبارة المغنى تنبيه محل وجوب القضاء إذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضاً وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم او لم يجد رفيقه وكان الطريق مخوفاً لا يتأتى الاحاد سلوكه فلا قضاء لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كما لا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلها ونازع البلقيني في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه مخالف لنص الامام اه محل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على العقل فان غاب على عقله عند خروج القافلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه ادرك الحج لم يلزمه قضاء الحجة المنذورة كما قاله البلقيني كما لا تستقر حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كما نص عليه في الامم بالنسبة لحجة الاسلام اه (قوله بخلاف ما اذا لم يتمكن الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقوع السؤال عنها وهى ان شخصاً نذر ان يتصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مادام المنذور له حيا وصرف اليه مدة ثم عجز عن الصرف لما التزمه بالنذر فهل يسقط النذر عنه مادام عاجز الى ان يوسر او يستقر في ذمته الى ان يوسر فيؤديه هو انه يسقط عنه النذر مادام معسر العدم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب اداؤه من حينئذ وينبغي تصديقه في اليسار وعدمه مالم تقم عليه بينة بخلافه اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كان المنع بعد الاحرام او قبله (قوله او منعه الخ) اى منعاً خاصاً به او عاماً له واغيره اه معنى (قوله به) اى بمنع نحو العدو (قوله يصحان فيه) عبارة للمغنى في وقت معين لم ينه عن فعل ذلك فيه اه (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله الاسنى والمغنى عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الاتى وبقولنا كاسير يخاف يندفع الخ كما صريح في ان الخوف المذكور لا يعد من الاكراه المانع عن الافطار فليراجع (قوله وكان يكرهه) الاولى حذف الهاء (قوله بمنافى الصلاة) اى كعدم الطهارة ونحوه اه معنى عبارة السيد عمر قوله بمنافى الصلاة) يعنى بكل وجه حتى بازاله تميزه المانعة من اجراء الاركان على قلبه وعلى هذا يتم له دفع بحث الزركشى اه (قوله استشكل الزركشى الخ) وفي شرح الروض اى والمغنى قال اى الزركشى وقوله لم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل

بتوفر الشروط حاصله اعتبارها في الاستقرار وكلام البحر حيث قال ولا يعتبر الخ انما هو في اللزوم دون الاستقرار فكيف يقال ان عبارته صريحة في الاحتمال الثاني وانه لم يجعل وجود ما ذكر شرطاً في اللزوم فليتأمل (قوله ولم يتمكن) اى حين النذر (قوله تمكن من الحج) يغنى هذا عن قوله بعد الاحرام بالمعنى الذى استظهره (قوله اى بعد تمكنه منه) قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتأمل (قوله وجوب القضاء) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة فافطر يوماً للرض ان المعتمد عدم وجوب القضاء (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله في شرح الروض عن تصوير المجموع (قوله يندفع استشكل الزركشى الخ) قال في شرح الروض

شرطه الاستطاعة بقولنا كاسير يخاف يندفع استشكل الزركشى تصور المنع من الصوم بانه لا قدرة على المنع من نيته والاكل لا يضر

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى كبقية المستثنيات اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافاً وتفصيل طويل فراجع اهـ سم (قوله) وبقولنا كان يكرهه الخ يعلم الجواب (الخ) في علم الجواب من ذلك نظر فانه إذا اكرهه على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المنافي ويقضى ونظير ذلك ما لو حبس في مكان نجس وقد يجاب بانه لو اكرهه في صلاته اختياراً على استدبار القبلة ونحوه بطلت صلاته لنذر ذلك فلا يتصور حينئذ مع الاكره فعله مع المنافي اهـ ش (قوله) كيف امكن (عبارة المغنى) بمراره فعلها على قلبه اهـ (قوله) لان ذلك (اي المنع من الصلاة) هيئتها (قوله) لم يسكتوا عن هذا (اي عن انه يصلي كيف امكن الخ) (قوله) ما ذكرناه (اي من الاكره المذكور) (قوله) فان انتفى (اي الغرض المذكور) (قوله) تعين (اي ما قاله الزركشي من انه يصلي كيف امكن الخ) وفي سم مانصه منع التعيين الاستاذ في السكز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه اهـ (قوله) انها لا تتعين (اي الصلاة) (قوله) نعم لا يتعين (قديشعر) بانعقاد النذر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في اوقات الكراهة وان صح فعل المندور فيهما اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضاً لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي فلا يتعقد نذره اهـ سم وقوله قديشعر الخ بدفعه ما قدمه الشارح كالنهاية في شرح ولا يصح نذر معصية وقوله فلا يتعقد نذره بخالفه قول المغنى مانصه اما اذا نذر الصلاة في اوقات النهي في غير حرم مكة او الصوم في يوم الشك فقد مر ان نذره لم يتعقد اهـ (قوله) لانه الخ (اي تعيين وقت الكراهة) (قوله) او غيره الخ (قضية) انه لو نذر اهداء هذا الثوب مثلاً يلزمه حمله إلى مكة وان لم يذكرها في نذره وفي شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه فليراجع اهـ رشيدى وباقى عن المغنى ما يوافقهما حيث حمل الماتن على ما اذا ذكر في نذره مكة او الحرم ويوافقهما ايضاً قول فتح المعين ولو نذر اهداء منقول إلى مكة لزمه نقله الخ لكن يوافق إطلاق الشارح والنهاية قول الشهاب عميرة على المحلى مانصه قوله إلى مكة قال الزركشي واطلق

وبقولنا كان يكرهه الى آخره يعلم الجواب عن قوله انه يصلي كيف امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كما في الواجب بالشرع اهـ فهم لم يسكتوا عن هذا الا ليكون الغرض ما ذكرناه فان انتفى تعين ما ذكره ووقع لها في الاعتكاف انها لا تتعين في الوقت المعين بالنذر والمعتد ما هنا من التعين نعم لا يتعين وقت مكروه عين لصلاة لا يتعقد فيه لانه معصية (او) نذر (هديا) لنعم او غيره مما يصح التصديق به

قال اي الزركشي وقولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى كبقية المستثنيات وسره ان الصلاة المندورة لزمه بالنذر وان توقف الاتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلزم الا بدخول الوقت اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافاً وتفصيل طويل فراجع اهـ (قوله) تعين ما ذكره (منع التعيين) الاستاذ في السكز بانحطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه قال في شرح الروض قال اي الزركشي وقولهم الى آخر الحاشية التي فوق هذه كذا صورة وضع المحشى الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التي فوق هذه موضوعة على قول الشارح برفع استشكل الزركشي الخ كما هو مكتوب هنا ام لا (قوله) والمعتد ما هنا من التعين (كتب عليه) مر (قوله) نعم لا يتعين (قديشعر) بانعقاد النذر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك اي في الاولى والاوقات المكروهة اي في الثانية وان صح فعل المندور فيهما اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضاً لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي عنه فلا يتعقد نذره اهـ (قوله) ايضاً لا يتعين وقت مكروه (بقى المكان المكروه) (قوله) ايضاً لا يتعين وقت مكروه عين لصلاة لا يتعقد فيه لانه معصية) قال في شرح العباب بعد ان ذكر انهم صرحوا بانه لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم اغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم مانصه وبقولهم المذكور يندفع قول البلقينى فيما تاتي في الاغيا والجنون هنا ما مر فيهما بالنسبة للمكتوبة قبيل باب الاذان من انهما تارة يستغرقان الوقت وتارة يكونان في اوله وتارة يكونان في آخره حيث وجب فعل المكتوبة وقضاؤها بعد نزول المانع ثم وجب هنا حيث لا فلا قال وفي الصوم يجب قضاء الاغيا دون الجنون ويجب قضاء المندورة وان استغرق وقتها حبس او نفاس لانها لا تتكرر بخلاف المكتوبة وعليه يقال لنا امرأة فاتتها الصلاة في الحيض ولزمها قضاؤها اهـ والاوجه خلاف ما ذكره

حتى نحو دهن نجس وعينه في نذره او بعده كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التبعين بعد النذر (٩٣) انما يكون في المطلق وسياق ان المطلق

ينصرف لما يجزى اضحية
فلا يصح تعيين غيره وبما
قررت في معنى هديا اندفع
اعتراضه بان له لو قال بدله شيئا
كان اولي (لزم حمله) ان
كان مما يحمل ولم يكن بمحله
ازيد قيمة كما في الصورة
الانية (الى مكة) اي حرما
اذ اطلاقها عليه سائق اي
الى ما عينه منه ان عين والا
فاليه نفسه لانه محل الهدى
قال تعالى هديا بالغ الكعبة
او انشدق به (علي من) هو
مقيم او مستوطن (بها)
من الفقراء والمساكين
السابقين في قسم الصقات
ويجب التعميم في المحصورين
بان سهل عدمهم على الاحاد
ويجوز في غيرهم الاقتصار
على ثلاثة ويجب عند
اطلاق الهدى كونه مجزيا
في الاضحية لان الاصح ان
النذر يسلك به مسلك
الواجب الشرعي غالبا وعليه
اطعامه وهوته حمله اليها
فاز لم يكن له مال يبيع بعضه
لذلك سواء اقال الهدى
هذا ام جدلته هديا ام هديا
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيوانا
يجزى اضحية ويجب ذبحه
وتفرقة عليهم ويتعين
الحرم لذبحه او لا يجزى
اعطاه لهم حيا فان ذبحه
فرقه وغرم ما نقص بالذبح
ولو نوى غير التصديق كالصرف لستر الكعبة او طيبها

اه في المسئلة خلاف (قوله حتى نحو دهن نجس الخ) خلافا للمعنى عبارته وقوله والتصدق به يقتضى
الا كفاء يكون ذلك الشيء مما يتصدق به وان لم تصح هبته ولا هديته فليدخل فيه ما لو نذر اهداء دهن نجس
وجلدة الميتة قبل الدباغ لكن قال البلقيني الارجح انه يشترط فيه ان يكون مما يهدى لادى انتهى وهذا
اظهر اه (قوله وفيه نظر الخ) ما المانع ان شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن
نذرى والتعيين كذلك لا يتافى انصراف المطلق لما يجزى فليتامل اه سم عبارة البجيرى قوله لان التعيين
بعد النذر الخ فيه نظر اذ الكلام هنا اي في شرح المنهج في اهداء شيء مخصوص اي من حيث الجنس كان نذر
اهداء بعير او شاة ولا شك انه شامل لما لا يجزى اضحية واما ما قاله اى النهاية كالنحفة فهو فبالو اطلاق كالمو قال
لله على ان اهدى شيئا اى ولم يعين ما يهديه فليزمه ما يجزى في الاضحية سلطان اه اقول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضحية فيما اذا قال الله على ان اهدى شاة مثلا بتعيين الجنس فقط وهو مع كونه
خلاف ظاهر كلامهم باتى عن المعنى ما يفهم عدم جوازه (قوله اندفع اعتراضه بانه الخ) في اندفاعه بما ذكر
نظر لا يخفى اذ التعميم اولى بلا شبهة اه سم (قوله بمحله) اي النذر (قوله الانية) اي انفا في السوادة
(قوله ان عين) اي في النذر (قوله والافاليه الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والاقعد والافلاى محل
منه اه سيد عمر (قوله فاليه نفسه) اي فالتعيين مفوض الى رايه (قوله لانه محل الهدى الخ) هذا والذي
بعده مبنيان على ظاهر المتن لا بالنظر لما حله به اه رشيدى (قوله على من هو مقيم) اي اقامة نفع السفر
وهي اربعة ايام صحاح كما يصرح به مقابلته بالمستوطن فن نحر بمنى لا يجزى ما عطاؤه للحجاج الذين لم يقيموا
بمكة قبل عرفة اربعة ايام لما مر انه لا يقطع ترخيصهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الاقامة اه ع ش وفي
سم ما يشير اليه (قوله في المحصورين) ولو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم اه
سم (قوله ويجب عند اطلاق الهدى الخ) عبارة المعنى او نذر هديا اي ان يهدى شيئا سم من نعم او غيرها
كان قال الله على ان اهدى شاة او ثوبا الى مكة او الحرم لزمه حمله الى مكة او الحرم لزمه التصديق به على
من بها ما اذا قال الله على ان اهدى ولم يسم شيئا وان اضحي فانه يلزمه ما يجزى في الاضحية حلا على معهود
الشرع اه (قوله غالبا) ينبغي خذفه اه رشيدى (قوله وعليه اطعامه) الى قوله ظاهر كلامهم
في المعنى (قوله لذلك) اي لنقل الباقي اه معنى (قوله سواء اقال اهدى هذا الخ) عبارة المعنى وفي
الابانة ان قال اهدى هذا فاطاؤنة عليه وان قال جعلته هديا فلا ويباع منه شيء ولا جلة النقل ونسبه في البحر
للقفال واستحسنه قال الرافعي لكن مقتضى جعله هديا ان يوصله كله الى الحرم فليأتم وهوته كالمو قال
اهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله سواء اقال الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه رشيدى (قوله
وجب ذبحه) اي في ايام النحر اه معنى (قوله او لا يجزى) كالظا او شاة ذات عيب وسخلة معنى (قوله ولو
نوى الخ) ولو نذر ان يهدى شاة مثلا ونوى ذات عيب او سخلة اجزاه هذا المنوى لانه المأتم ويؤخذ مما رآه
يتصدق به حيا فان اخرج بدله تاما فهو افضل (تنبيه) قد علم مما رآه انه يتمتع اهداء ما ذكر الى اغنياء الحرم
نعم لو نذر نحوه لهم خاصة واقرن به نوع من القرية كان تناسي به الاغنياء لزمه كما قاله في البحر اه معنى وقوله
ونوى ذات عيب الخ مفهومه انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلا كونها مجزية في الاضحية خلافا لما رعن

اخرا ايضا وبحت ايضا عدم انعقاد نذر التحيرة لصلوة رصوم في زمن معين لاحتمال كونه اياه حائضا وقد
يقال انما يتجه ما ذكره اذا نذرت ايقاع ذلك مع التحير اما لو اطلقت فينبغي انعقاد نذرها ثم ان شفيت لزمها
والا فلا لعدم تمكنها انتهى بالمعنى (قوله كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعيين الخ) ما المانع ان
شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن نذرى والتعيين كذلك لا يتافى انصراف المطلق
لما يجزى فليتامل (قوله وبما قررت في معنى هديا اندفع اعتراضه الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر لا يخفى اذ
التعميم اولى بلا شبهة (قوله على من هو مقيم) ان اراد الاقامة القاطعة للسفر لم يشمل من لم ينقطع سفره
(قوله في المحصورين) لو لم يمكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم

تعيين صرفه فيما نواه واطلق
 شارح في الشمع انه يشعل
 فيها وفي الزيت انه يجعل
 في مصباحها ويتعين حمله
 على مالواضاف النذر اليها
 واحتيج لذلك فيها والا يبيع
 وصرف لمصالحها كما هو
 ظاهر ولو عسر التصديق
 بعينه كلؤلؤ باءه ولفرق ثمنه
 عنهم ثم ان استوت قيمته
 ببلده والحرم تخير في بيعه
 فيما شاء منهما والا لزمه بيعه
 في الازيد بقيمة وان كان بين
 بلده والحرم فيما يظهر اما
 مالا يمكن حمله او يعسر
 كمقارور وحى فيباغ ويفرق
 عابهم منه رتلا فالمعين في
 يده لا يضمنه اى الا ان قصر
 كما هو ظاهر وظاهر كلاهما
 ان المتولى لجميع ذلك هو
 الناذر وانه ليس لقاضى
 مكة نزعه منه وهو ظاهر
 ويظهر ترجيح انه ليس له
 امسا كد قيمته لانه متهم
 في محاباة نفسه ولا اتحاد
 القابض والمقبض وافق
 بعضهم في ان قضى الله
 حاجتي فعلى للكعبة كذا
 بانه يتعين لمصالحها ولا
 يصرف لفقراء الحرم كادل
 عليه كلام المهذب وصرح
 به جمع متأخرون وخبر
 مسلم لولا قومك حديثو
 عهد بكفر لانفقت كنز
 الكعبة في سبيل الله المراد
 بسبيل الله فيه انفاقه في
 مصالحها (او) نذر
 (التصدق) او الاضحية وكذا

سم وسلطان (قوله تعين صرفها فيما نواه) ينبغي تقييده بما لا يحتاج اليه اخذاما ياتى انفا (قوله اليها)
 اى الى الكعبة اى الاشغال والتسريح فيها وبه يندفع ما سياتى من اشكال سم (قوله والا) اى بان اتنى
 الاضافة او الاحتياج اى كافى زمانا فانها شاعرا وتين بجيثان من الاسلا بنول (قوله والا يبيع)
 دخل فيه ما اذ لم يصف اليها فانظر مع ذلك الى قوله وصرف الخ اه سم ومر جوابه (قوله ولو عسر التصديق
 بعينه الخ) اى حيث وجب التعميم اسنى ومعنى (قوله كلؤلؤ) رثوب واحد اه مغنى (قوله ثم ان استوت
 قيمته الخ) ومن ذلك ما لو نذر اهداء بهيمة الى الحرم فان امكن اهداؤها بنقلها الى الحرم من غير مشقة في
 نقلها ولا نقص قيمة لها وجب والا باعها بمحلها ونقل قيمتها اه عس وقضيتها ان مجرد مشقة النقل بلا
 نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمحلها فليراجع (قوله اى الا ان قصر الخ) عبارة المغنى وان تعيب الهدى
 المذنور او المعين عن نذره تحت السكن عند الذبح لم يجوز كالاضحية لانه من ضمانه ما لم يذبح وقيل يجوز وجرى
 عليه ابن المقزى لان الهدى ما يهدى الى الحرم وبالصوصل اليه حصل الاهداء اه (قوله هو الناذر) اى
 ولو غير عدل لانه في يده ومضمون عليه فولا يتله اه عس (قوله لمصالحها) اى من بناء او ترميم (قوله ولا
 يصرف لفقراء الحرم الخ) اى ما لم تجر به العادة اخذا بما مر عن عس على قول الشارح ويصرفه
 لمصالح الحجر النبوية وما ذكره الشارح في النذر لقبه الشيخ الفلانى (قوله وخبر مسلم الخ) مبتدا وقوله
 المراد الخ خبره والجملة استثنائية بيانية (قوله المراد بسبيل الله انفاقه الخ) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله
 وايضا فقروها لا يكرهون انفاق كنزها في مصالحها اه سم (قوله او نذر التصديق) الى الفروع في النهاية
 الا قوله وصح الى والمراد وقوله وبينت الى المتن وقوله ونازع الى ويقوم وقوله وقد يجب الى المتن وقوله
 واعتماد شارح الى المتن (قوله كذا النحر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر الذبح والتفارقة او
 نواه ببلد غير الحرم تعينا فيه وان نذر الذبح في الحرم والتفارقة في غيره تعين المكان وان نذر الذبح في غير
 الحرم او بسكين ولو مخصوبا ونذر التفارقة فيها في الحرم تعين مكان القرية فقط اذ لا قرية في الذبح خارج
 الحرم ولا في الذبح بسكين معين ولو في الحرم وان نذر الذبح بالحرم فقط اذ لزمه النحر به لزمه التفارقة فيه حملا على
 واجب الشرع وان نذر الذبح بافضل بلد تعينت مكة الذبح لانها افضل البلاد اه بحذف (قوله به) اى بما
 ينحره اه عس (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الروض اى والمغنى ولو نذر ذبح شاة
 ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد انتهى اه سم
 زاد المغنى ولزمه التفارقة فيه اه عبارة الرشيدى اى اما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذ كر ذلك ولا نواه اه
 (قوله وتعين الخ) عبارة المغنى وصرفه لمسا كينه من المسلمين ولا يجوز نذله كفى زيادة الروضة كالزكاة اه
 (قوله للمساكين) اى المقيمين او المستوطنين ولا يجوز لزمه تفريقهم الا كل منه قيا ساعلى الكفارة
 اه عس (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ لا يجوز صرف النذر لذى كما صرح
 به جمع متقدمون اه وقضيته انه لو كان جميع اهل البلد كفار الغا النذر اه سم عبارة النهاية نعم
 لو تمحض اهل البلد كفارا لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الذمة اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اى لم يلزم
 صرفه اليهم كذا في هامشه اى لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما مر لكن قوله لان النذر الخ فيه صعوبة

(قوله والا يبيع) دخل فيه ما اذ لم يصف اليها فانظر مع ذلك وصرفه الخ (قوله ولو عسر التصديق بعينه كلؤلؤ
 الخ) عبارة شرح الروض ومثل حبر الرضى في بيعه ما لو كان لا يمكن تعميم بقرع الحرم اذا فرقه على مسا كينه كلؤلؤ
 قاله الماوردى ومراده حيث وجب التعميم اه (قوله ويظهر ترجيح انه ليس له امسا كد قيمته الخ) لم يزدنى
 شرح الروض على حكاية وجهين في الكفاية فى ذلك (قوله المراد بسبيل الله فيه انفاقه فى مصالحه) هذا
 خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقروها لا يكرهون انفاق كنزها في مصالحها (قوله بالنسبة لغير
 الحرم) خرج الحرم قال فى الروض ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما
 لم ينعقد ولو نذر الذبح فى الحرم انعقد اه (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ

النحر ان ذكر التصديق به او نواه بالنسبة لغير الحرم (على اهل بلد) ولو غير مكة (معين لزمه) وتعين المساكين المسلمين منهم وقاء بالملزم لا

وقياس ما مر في قسم الصدقات انه يعم به المحصورين وله تخصيص ثلاثه في غير المحصورين (او) نذر (حوما) او نحوه (في بلد) ولو لمكة (لم يتعين) فيلزمه الصوم ويفعله في اي محل شاء لانه لا قرينة فيه في محل مخصوصه ولا (٩٥) نظرا لزيادة ثوابه فيها ولذا لم يجب صوم

الدم فيها بل لم يجز في بعضه (وكذا صلاة) ومثلها الاعتكاف كما مر نذرها ببلد او مسجد لا يتعين لذلك نعم لو عين المسجد للفرض لزمه وله فعله في مسجد غيره وان لم يكن اكثر جماعة فيما يظهر خلافا لمن قيد به لانا انما اوجبنا المسجد لانه قرينة مقصودة في الفرض من حيث كونه مسجدا فليجزى كل مسجد لذلك ويظهر ان ما يسن فيه من النوافل كالقصر (الا المسجد الحرام) فيتعين للصلاة بالنذر اعظم فضله وتعلق النسك به وصح ان الصلاة فيه بمائة الف صلاة بل استنبطت من الاخبار كايثقه في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة الف صلاة لغير مسجد المدينة والاقصى وبه يتضح الفرق بينهما وبين الصوم والمراد به الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه وقبل جميع الحرم (وفي قول) الا المسجد الحرام (ومسجد المدينة والاقصى) لمشاركتهما له في بعض الخصوصيات للخبر الصحيح لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وبينت معناه في كتابي الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم (قلت الاظهر تعيينهما كالمسجد الحرام

لا يخفى اه (قوله وقياس ما مر في قسم الصدقات) اي وفي شرح والتصدق به على من بها من قوله ويجب التعميم في المحصورين الخ اه ع (قوله ونحوه) اي كالقراءة والتسبيح والتهليل (قوله ولو لمكة) الى ول المتن وكذا صلاة في المغني (قوله ولا نظار الخ) عبارة المغني وقيل ان عين الحرم تعين لان بعض المتأخرين رجح ان جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة الف حسنة والتضيق قرينة اه (قوله لزيادة ثوابه الخ) يؤخذ منه ان الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غير ما وهل يضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة او لا بل فيه مجرد زيادة لا تصل لحده مضاعفة الصلاة فيه نظرا وقضية كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع (قوله ما مر عن المغني انفاق بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الاول من ان مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة قدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جميع القرب في مكة وما سيذكره الشارح في شرح الا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله ولذا لم يجب صوم الدم الخ) يعني دم التمتع وحاصله انه لا يجب صوم الدم فيها على الاطلاق فان كان اكثر ثوابا بل بعضه لا يجزى فيها فضلا عن وجوبه وهو صوم دم التمتع اه رشدي (قوله نذرها ببلد الخ) صفة صلاة (قوله نعم لو عين المسجد الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر اه سم (قوله وان لم يكن اكثر جماعة الخ) في الخادم والمنقول انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة اه انتهى سم (قوله فيتعين) الى قوله وبحث الزركشي في المغني الا قوله بل استنبطت الى والمراد قوله وبينت الى المتن فيتعين للصلاة اي ومثلها الاعتكاف (قوله وبه يتضح الخ) اي بقوله وصح الخ (قوله وقيل جميع الحرم) الاصح عند الثوري ان تضعيف الصلاة يعم جميع الحرم ولا يختص بالمسجد ولا بمكة كذا نقله ابن زياد في الاعتكاف عن فتاويه عن السوكب للرداد وافرده وام يته به اه سيد عمر عبارة المغني تنبيه المراد بالمسجد الحرم جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فقد جزم الماوردي بان حرم مكة كسجدها في المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وجزم به الحاوي الصغير ونقل الامام عن شيخه انه لو نذر الصلاة في الكعبة فصل في اطراف المسجد خرج عن نذره لان الجميع من المسجد الحرام وان كان في الكعبة زيادة فضيلة اه (قوله وبينت معناه الخ) عبارة النهاية اي لا يطالب شديدا لذلك اه اي فيكون الشدة كروها وفي حج في الجنائز ان المراد بالنهي في الحديث الكراهة ع (قوله ثم تلك المضاعفة انما هي في الفضل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه تنبيه لا يجزى صلاة واحدة في هذا المساجد عن اكثر منها بل نذر الف صلاة في مسجد لم تجز صلاة واحدة في مسجد المدينة كالمدينة صلى في مسجد المدينة صلاة لا تجزئ اه صلاة في غيره وان عدلت بها كالمدينة صلاة ثلاث القران فراق الله احد لا تجزئ وان عدلت ثلاث القران اه لا يجوز صرف النذر الذي كاصرح به جمع متقدمون اه وقضيته انه لو كان جميع اهل البلد كفارا اغا النذر (قوله نعم لو عين المسجد للفرض لزمه الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر (قوله للفرض) ظاهره ولو غير جماعة وقد يؤيده قوله ويظهر الخ لكن قوله وان لم يكن اكثر جماعة يشعر بخلاف ذلك (قوله وان لم يكن اكثر جماعة) في الخادم والمنقول انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة ثم قال وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على انه يلزمه صلاة الفرض في المسجد الذي عينه بالنذر ان كانت في جماعة قوله ان يسقط ذلك بان يصلي مع جماعة اكثر منها اه وهو يشعر بلزوم الجماعة فهل صورة المسئلة انه نذر الفرض

والله اعلم) ونازع فيه البلقيني نقلوا دليلا بما فيه نظر ظاهره ويقوم مسجده بمكة مقامهما ومسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس فيهما ثم تلك المضاعفة انما هي في النفل فقط لا في الحسبان عن مذكور واقضاء اجماعا

وبحث الزركشي تعين مسجد قباء لصحة (٩٦) الخبران ركعتين فيه كعمرة (أو) نذر (صوما مطلقا) بان لم يقيد بعدد اظفار ولا ثمانية

(فيوم) لانه اقل ما يتصور فيه فهو المتيقن وان وصفه بطوبى لأو كثير او حيناً أو دهر او قد يجب اليوم الواحد استقلالاً في جزاء الصيد والبلوغ والافاقه قبيل فجر اخر يوم من رمضان (أو) نذر (أياماً ثلاثه) منها يجب صومها لانها أقل الجمع وروى وجوب التثنية في كل صوم واجب ويظهر في الايام ذلك ايضا واعتاد شارح قول الاسنوى في التمهيد يلزمه صوم الدهر بعيد ويلزمهما انه لو نذر التصديق بالدرهم وماله كله درهم ان يتصدق بجميعها وكلامهم في الاقرار برده أو ان يشيع الجنائز أو يعود المريض لزمه عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة وهو بعيد وقياس كلامهم المذكور انه لا يلزمه الا ثلاثة (أو) نذر (صدقة) يجوز له التصديق وان قال بمال عظيم (بما) أي بأى شيء (كان) وان قل بما يتمول اذ لا يكفي غيره لاطلاق الاسم لان أحد الشركاء في الخلطة قد تجب حصته كذلك (فروع) لو نذر التصديق بجميع ماله لزمه الا بساتر عورته وان كان عليه دين مستغرق من غير حجر كما بينته في كتابي قرأة العين ببيان ان التبرع

(قوله) وبحث الزركشي (الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافا لما بحثه الزركشي وان صح الخبر بان ركعتين فيه كعمرة اه (قوله) بان لم يقيد الى قوله واعتاد شارح في المغنى (قوله) وقد يجب (الخ) عبارة المغنى فان قيل ينبغي ان لا يكتفى به اذا حملنا النذر على واجب الشرع فان اقل ما وجب بالشرع ابتداء صيام ثلاثة ايام اجيب بمنع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيد وعند افاقه المجنون وبلوغ الصبي قبل طلوع فجر الخ (قول المتن او اياماً ثلاثه) او شهر او اقل من ذلك وقيل احد عشر لكونه جمع كثرة ولو عرف الاشهر احتمل ذلك واحتمل ارادة الثلاثة وقوله ايضا أي كايام المنكر (قوله ذلك) اي وجوب (قوله قول الاسنوى) اي في الايام المعرف السنة وهو الظاهر ولو نذر الصوم في السفر صح ان كان صومه افضل من فطره ولا فلاه مغنى (قوله) ويلزمهما اي الاسنوى وذلك الشارح (قوله) وماله كله درهم جملة حاله (قوله) ان يتصدق الخ اي لزمه ان يتصدق الخ وهو جواب لو (قوله) وان يشيع الخ عطف على التصديق بدرهم (قوله) لزمه عيادة كل مريض الخ لك ان تقول عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة غير مقدور بخلاف صوم الدهر فنع من الاستغفار في ذنبك ما نفع وأما قوله ان يتصدق بجميعها فيمكن التزاهي ويجاب عما في الاقرار بانه مبنى على اليقين ولا يقين مع احتمال الجنس وان كان مرجوحا بخلاف ما نحن فيه اه سيد عمر (قوله الا ثلاثة) اي من الجنائز والمرضى (قوله) او نذر صدقة الخ عبارة الروض مع شرحه ومن نذر التصديق بشيء صح نذره وتصدق بما شاء من قليل وكثير لصدق الشيء عليه بخلاف ما اذا ترك شيئاً لا يجوز له الا متمول كما مر اه (قوله) فيجوز له التصديق الى الفروع في المغنى (قوله) وان قل الخ) كدائقي ودونه اه مغنى (قوله) اذ لا يكفي غيره الخ) عبارة النهاية فلا يكفي الخ (قوله) لان أحد الشركاء الخ) عبارة النهاية ولان الخ بالواو قال الرشيدى قوله لا تطلق الاسم ولان أحد الشركاء الخ تعاميلان لاصل المتن اي انما جاز بأى شيء كان وان قل لانه يتصور وجوب التصديق به في مسألة الشركاء وانما احتاج لهذا ليسكون الحكم جارياً على الصحيح من ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع اه عبارة المغنى فان قيل هلا يتقدر بخمسة دراهم او بنصف دينار كما انه اقل واجب في زكاة المال اجيب بان الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على احدهم شيء قليل اه (قوله) قد تجب حصته كذلك (قوله) قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول اه سم وقد يجاب بان ما ذكرنا ما هو علة لعدم وجوب الزيادة كما قد مناعن المغنى (قوله) لو نذر التصديق بجميع ماله الخ) (فروع) لو نذر ان يشتري للتصدق بدرهم خبز لزمه التصديق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شراؤه نظر للمعنى لان القربة انما هي التصديق لا الشراء ولو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فلفغوا لانه لم يات بصيغة الالتزام فان علق قوله المذكور بدخول مثلاً كقوله ان دخلت الدار فالى صدقة فنذر لجاج فاما ان يتصدق بكل ماله واما أن يكفر كفارة عين الا أن يكون المعاق به مرغواً فيه كقوله ان رزقني الله دخول الدار او ان دخلت الدار واراد ذلك فالى صدقة فيجب التصديق عيناً لانه نذر تبرر ولو قال بدل صدقة في سبيل الله تصديق بكل ماله على الغزاة اه مغنى زاد الاسنى عقبه ما نصه في الاول بعد الاختيار وفي الثاني مطلقاً قال الزركشي والاشبه تخصيص لزوم التصديق بكل ماله فيما تقر بما اذا لم يكن عليه دين لا يرجو فاه ولا له من لزمه مؤنته وهو يحتاج الى صرفه له فان كان كذلك لم ينعقد نذره بذلك لعدم تناوله له لانه يحرم عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك وسبقه الى نحو ذلك الا ذرعى اه (قوله) الا بساتر عورته) ظاهره انه لا يبق زيادة على سائر العورة وان لم يدفع عنه برداً او حراً يفرض الى الهلاك او الى ما يبيح التيمم وفيه نظر اه سم (قوله) وان كان عليه دين الخ) خلافاً لما مر انفاق الزركشي والاذرعى (قوله) ومروى في شرحه وان لم يعلقه

في المسجد جماعة ولا فرق بين ذلك واطلاق نذره في المسجد وعلى كل فهل كذلك في صورة النوافل المذكورة او لا وعليه فالفرق فليحذر (قوله) ويظهر في الامام ذلك ايضا) كتب عليه م (قد تجب حصته كذلك قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول) (الا بساتر عورته) ظاهره انه لا يبق له زيادة على سائر العورة وان لم يدفع

وعينها على فلان أو أن شئ مريضى فعلى ذلك فثبني ملكها وان لم يقبضها ولا قبلها لفظا بل وان رد كآمر فله التصرف فيها وينعقد حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردها المنذور له فتصير ديناله عليه ويثبت لها احكام الديون من زكاة وغيرها كالاستبدال عنها وكذا الا براء منها وقول ابن العماد لا يصح الا براء منها كالمحصر مستحق الزكاة وملكها ليس لهم الا براء مردود وقد قال ابن الرفعة القياس جواز الاعتراض والبراء في الزكاة وانما منع منهما التعبد وظاهر كلام الامام جوازهما ففي النذر اولى وكذا له الدعوى والمطالبة بها خلافا للركشي والحلف لو نكل الناذر ويورث عنه كما في مستحق الزكاة اذا انحصر وقال الاستوى وانما لم يجبر المستحق هنا على القبول بخلافه في الزكاة لان الناذر هو الذي كلف نفسه والزكاة اوجبها الشارع ابتداء فلا امتناع منها يؤدي الى تعطيل احوال كان الاسلام اه و فرق ايضا بان مستحق الزكاة ملكوها بخلاف مستحق النذر وفيه نظر بل لا يصح اطلاقه لما تقرر من انهم ملكوها ايضا بتفصيله المذكور وفاقى بعضهم فيمن نذر لآخر بالسكنى بملكه مدة معلومة فمن المنذور له لم تستحق ورثته شيئا لعدم شمول لفظ النذر لهم او الناذر لم يبطل حق المنذور له ووافقه جمع على الشق الاول فقالوا لو استأجر دارا فنذر لفلان كل سنة بكذا مادامت تحت يده ثم مات المنذور له لم تستحق ورثته ذلك وخالف بعضهم لان النذر حق قد ثبت للمورث فليثبت للوارث وادورث وارث الموصل له الميت قبل القبول فوارث المنذور له اولى لان النذر الزم من الوصية ولو مات الناذر في مسألة الاجارة لم يستحق المنذور له فضلا عن ورثته شيئا لان الناذر قيد بمادامت الدار (٩٧) تحت يده بموته زال كونها تحت يده فبطل

النذر كالمالك لو كان حيا وعادت للمالكها وفاقى بعضهم في مدين مات وله تركة فضمنه بعض اولاده فنذر المستحق انه لا يطالبه مدة معلومة بانه لا يصح النذر لانه يؤدي الى تاخير براءة ذمة الميت وهو غير جائز وفيه نظر لاسيما ان قلنا بان الميت برى بمجرد الضمان على ما اقتضاه ظاهر حديث أبي قتادة المار مع الكلام عليه آخر الجنائز ولو كان له في دار نصف فنذر لفلان بنصفها نزل على المحصر كالوصية بجامع القرب فيصح النذر بجمع نصفه وقال الاذرعى التنزيل على نصيبه في الوصية ونحوها من القرب ظاهر من حيث

بشئ الخ (قوله وعينها) اى فى النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله ان تصدق (قوله ذلك) اى المتصدق بهذه العشرين دينارا على فلان (قوله كآمر) اى فى اوائل الباب فى شرح وان لم يعلقه بشئ الخ (قوله ولم يردها الخ) فعمل ان النذر على فلان ان كان بمعين لم يرتد بالردو الا رتد اه سم (قوله وانما منع منهما التعبد) اى ولا تعبد فى النذر المعين وكذا المحصر (قوله وظاهر كلام الامام الخ) الظاهر انه من مقرر قال (قوله لما تقرر) اى انفا (قوله فمات المنذور له) اى قبل تمام المدة (قوله لم يستحقه ورثته الخ) سياتى ما فيه وكان ينبغى انه يقول بانه لم يستحق الخ (قوله او الناذر) اى او مات الناذر (قوله الميت) صفة الموصل له (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله نزل على المحصر) اى فى نصيبه لاعلى الاشاعة اى على النصف الشائع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر فى نصف نصيبه فقط (قوله غريبة) بالغنين المعجمة من الغرابة (قوله يتخالع الجهال) اى من القضاة بين الاغنياء اى من الازواج والزوجات (قوله وبحث الاذرعى) اى الصحة فى العمرى الخ اى عن لا يعرف معناها وقوله لذلك اى قول ابن عبد السلام (قوله وجرى عليه) اى بحث الاذرعى الزركشى وغيره اى لعدم استحضارهم لما فى قواعد ابن عبد السلام (قوله نحو بيعه) اى كوفقه (قوله اختلف فيه) اى فى جواب هذا الاستفهام (قوله ماسر اوائل الباب) اى من اعتبار الالتزام فى ماهية النذر وقيل الفصل اى فى تعليق العتق بالشفاء ثم بالقدم (قوله بهذين) اى النذر والكفارة (قوله ثم حملهما) اى النذر والكفارة فيما زاده المصنف (قوله وسم) لعل

عنه بردا او حرا يفضى الى الهلاك اى الى مبيع التيمم وفيه نظر (قوله ولم يردها المنذور له) فعمل ان النذر على فلان ان كان بمعين لم يرتد بالردو الا رتد (قوله و فرق ايضا الخ) الفارق شرح الروض (قوله او نذر صلاة فركتان الخ) قال فى الروض ولو نذر ان يصلى ركعتين فصلى اربعافى الاجزاء تردد اه قال فى شرحه

(١٣) - شروانى وابن قاسم - عاشر

المعنى لا اللفظ اه ولو سال عامى دأته ان يلقنه صيغة رهن داره بدينه فلقنه صيغة النذر بها له ثم ادعى بها عليه فقال انما رهنها وانا جاهل بمالقه قبل يمينه ان خفى عليه ذلك لعدم مخالطته للفقهاء اخذا من قول ابن عبد السلام فى قواعده لو نطق العربى بكلمات عربية لا يعرف معناها شرعا كانت طالق للسنة كان لغوا اذا شعور له بمدلول اللفظ حتى يقصده به وكثيرا ما يتخالع الجهال بين اغنياء لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة اه وبحثه الاذرعى فى العمرى والرقى لعدم استحضاره لذلك وجرى الزركشى وغيره فى نحو ان شئ مريضى فعلى عتق هذا هل يصح نحو بيعه قبل الشفاء اختلف فيه المتأخرون والوجه كما علم ماسر اوائل الباب وقيل الفصل عدم الصحة لتعلق النذر بالملتزم به نعم ان بان عدم الشفاء كان مات فالذى يتجه تبين صحة البيع اخذا مما قيل الفصل لان العبرة بما فى نفس الامر وحينئذ فعنى عدم الصحة الذى ذكرته عدمها الآن نظير ما مر قيل المصل وبهذا يجمع بين كلام المتأخرين المتنافى فى نحو ذلك ولو نذر التصديق بعشرين دينارا مثلا فى ذمته ولم يعين المتصدق عليه لزوم الامام مطالبته فقد قال الرافعى لو علم الامام من رجل انه لا يؤدي الزكاة الباطنة بنفسه فهل له ان يقول له اما ان تفرق بنفسك واما ان تدفع الى حتى افرق وجهان يجريان فى المطالبة بالنذور والكفارات زاد المصنف الاصح وجوب هذا القول ازالة للمكروه ونظر فيه ابن الرفعة بانه لا يجب الوفاء بهذين فور اتم حملهما على كفارة عصي بسببها ونذر صرح فيه بالفور ومرتد هذا مزيد فراجع اه (او) نذر (صلاة فركتان)

تجزياته حملا على ذلك ويجب فعلهما بتسليمة (٩٨) واحدة او صلاتين وجب التسليم في كل ركعتين (وفي قول ركة) حملا على جائزه ولا

يكفيه سجدة تلاوة أو شكر (فعلى الاول يجب القيام فيهما مع القدرة) لانهما الحقا بواجب الشرع (والثاني لا) الحاقا بجائزه (أو) نذر (عقا) عبارة أصله اعتاقا كالنبيه قيل وعجيب تغييرها مع قوله في تحريره انكاره جهل لكه أحسن اه ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر فكان اهم من ارتكاب الاحسن (فعلى الاول) تجب (رقبة كفارة) وهي رقبة مؤمنة سليمة من عيب يخل بالعمل (وعلى الثاني رقبة) وان لم تجز كمعية وكافرة حملا على جائزه (قلت الثاني هنا أظهر والله أعلم) لان الاصل براءة الذمة فكتفى بما يقع عليه الاسم ولتشوف الشارع إلى العتق مع كونه غرامة سومح فيه وخرج عن قاعدة السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع (أو) نذر (عتق كافر معية اجزاه كاملة) لانها أفضل مع اتحاد الجنس (فان عين ناقصة) بنحو كفر أو عيب كعتق هذا أو هذا الكافر (تعين) ولم يجز ابدالها ولو بخير منها لتعلق النذر بعينها وإن لم يزل ملكه عنها به (أو) نذر (صلاة قائما لم تجز قاعدا) لانه دون ما التزم (بخلاف عكسه)

في الفروع التي قيل قول الممن ولا يصح نذر معصية (قوله تجزياته) إلى التنبيه في المغنى الاما سانه عليه وقوله ويجب إلى الممن وإلى قوله قال السبكي في النهاية الاقوله قال حذف إلى وكشمت العاطس وقوله الذاتية وقوله ومنها الزوج إلى ومنها التصديق (قوله تجزياته) أي عن نذره وكان الاولى التانيث (قوله على ذلك) انظر مرجع الاشارة اه رشیدی عبارة المغنى على اقل واجب الشرع اه (قوله او صلاتين الخ) عطف على صلاة في المتن (قوله على جائزه) أي جائز الشرع اه معنى (قوله ولا يكفيه سجدة تلاوة الخ) ولا صلاة جنازة ولا يجزئه فعل الصلاة على الراحلة اذ لم ينذره عليها بان نذر على الارض أو أطلق فان نذره عليها اجزاه فعلها عليها لكن فعلها على الارض أولى مغنى وروض مع شرحه (قول المتن فعلى الاول) أي المبني على السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع اه معنى (قول المتن يجب القيام فيهما) ولا فرق في الصلاة المذكورة بين النفل المطلق وغيره كالرواتب والضحي فيجب القيام في الجميع اه ع ش (قوله الحقا) الاولى التانيث (قول المتن والثاني لا) أي لا يجب القيام فيهما (تنبيه) محل الخلاف اذا اطلق فان قال اصلي قاعدا فله القعود قطعاً كالموضح بركة فتجزيه قطعاً لكن القيام افضل (فرع) لو نذر ان يصلي ركعتين فصلي اربعاً بتسليمة بتشهد او تشهدين في الاجزاء طريقان قال في المجموع اصحهما وبه قطع البغوى جوازه انتهى ولو نذر ان يصلي اربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين لزيادة فضلها فان صلاها بتسليمة فيأتي بتشهدين فان ترك الاول سجد للسهو هذا ان نذر اربعاً بتسليمة واحدة واطلق فان نذرها بتسليمتين لم يمتا لانها افضل اه معنى وروض مع شرحه بخذف (قوله كالتنبيه الخ) عبارة المغنى قال المصنف في تحريره قول التنبيه او عتقا كلام صحيح ولا التفات إلى من انكره لجهله ولكن لو قال اعتاقا لكان احسن انتهى قال ابن شهبة والعجب ان عبارة المحرر اعتاقا فغيرها إلى خلاف الاحسن اه وبه يعلم ما في كلام الشارح وانه كان الا صوب كذا في التنبيه وعبارة المحرر اعتاقا قيل الخ (قوله انكاره) أي عتقا وقوله لكنه أي اعتاقا وكان الاولى الاظهار (قوله ويجب الخ) حاصل المراد وإن كان في العبارة قلافة ان المصنف انما عبر بالعتق كالتنبيه مع ان بعضهم تعجب من هذا التعبير وعدوله عن تعبير اصله باعتاق وإن كان احسن اشارة لرده هذا التعجب المتضمن لخطئة التعبير بالعتق وهذه الاشارة اهم من التعبير بالاحسن اه رشیدی (قول المتن فعلى الاول) المبني على ما سبق اه معنى (قوله ولتشوف الخ) متعلق بقوله الآتي سومح فيه الخ عبارة المغنى والفرق بين الصلاة ان العتق من باب الغرامات التي يشق اخراجها فكان عند الاطلاق لا يلزمه الا ما هو الاقل ضرر بخلاف الصلاة اه (قوله لانها افضل) وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب بل الجواز الاقتصار على الناقص فصار كن نذر التصديق بخطرة دية يجوز له التصديق بالجيدة اسنى ومعنى (قوله ولم يجز ابدالها الخ) وليس له بيعها ولا هبتها ولا يلزمه ابدالها ان تلفت أو تلفها وان اتلفها اجنبى لزمه قيمتها لما الحكم ولا يلزمه صرفها إلى اخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان اه معنى (قول المتن لم يجز) أي فعلها قاعدا أي حال كونه قاعدا مع القدرة بلا مشقة على القيام اما مع المشقة لنحو كبر أو مرض فلا يلزمه القيام على الاصح اه معنى (قوله ولا يلزمه الخ) أي وإن كان حين النذر عاجز عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم مر اه سم (قوله او القيام) عطف على

عبارة المجموع ففيه طريقان اصحهما وبه قطع البغوى جوازه إلى ان قال والقائل بالجواز قاسه بما لو نذر ان يتصدق بعشرة فتصدق بعشرين وهو على خلاف الاصل السابق من انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع ولهذا جزم في الانوار بعدم الجواز وقال في الاصل بعد ذكره الخلاف ويمكن بناؤه على ما ذكر ان نزلائه على واجب الشرع لم يجز كالموضح الصبح اربعاً والاجزاه اه (قوله ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر الخ) وفيه ايضا الاختصار (قوله او نذر صلاة قائما) (فرع) نذر القيام في النافلة لزم على المعتمد خلافا لبعضهم مر (قوله فله القيام) أي ولا يجب وإن كان حين النذر عاجزا عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم

بان نذرها قاعدا فله القيام لانه أفضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان قدر على المعتمد (أو) نذر (طول قرأة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو تطويل نحو ركوعها أو القيام في نافلة أو نحر ثلاث وضوء (أو) نذر (سريرة معية) يقرؤها

(الجماعة) فيها تشرع فيه من فرض أو نفل (لزمه) ذلك لانه قرينة مقصودة وتقيدهما هذه الثلاثة بالفرض إنما هو للخلاف ومن ثم اخذ منه تغليب من اخذ منه تقييد الحكم بذلك (تنبيه) لم ارضابطا للتطويل الملتزم بالنذر هنا فيحتمل ان يضبط بالعرف وفيه نظر لانه امر نسبي فلا يضبطه العرف والذي يظهر انه يحجزه ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه واما قول البلقيني محل وجوب التطويل اذا لم يكن اماما في مكان لا تنحصر جماعة ولا لم يلزمه التطويل لكرهته فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا ان كراهة ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه بمنوعة وحينئذ فيسقط ما بحثه (والصحيح ان عقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة) لمريض تسن عبادته (وتشيع جنازة والسلام) أي ابتداءه حيث شرع وكذا جوابه ما لم يتعين لما مر في فرض الكفاية قال وحذفت قول المحرر على الغير لايهامه الاحترار عن سلامه على نفسه عند

طول قراءة الصلاة عبارة المغني ولو نذر إتمام الصلاة أو قصرها في السفر صح إن كان كل منهما أفضل ولا فلا كما جزم به في الأنوار ولو نذر القيام في التوافل أو استيعاب الرأس أو التلبس في الوضوء أو الغسل أو غسل الرجلين صح ولزم كما جزم به في الأنوار أيضا أنه زاد الروض أو سبح في التلاوة أو الشكر عند تمضيها (قوله في صلاته الخ) أي أو خارجا عنها معنى (قول المتن أو الجماعة) ويخرج من عمدة ذلك بالاقتداء في جزء من صلاته لانسحاب حكم الجماعة على جميعها أه ع ش (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الأصل وينبغي أن تبقى الجماعة وتلزمه جماعة لأجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر أه سم عبارة المغني (تنبيه) لو خالف في الوصف الملتزم كان صلى في الأخيرة منفردا سقط عنه خطاب الشرع في الأصل وبقي الوصف ولا يمكنه الايتان به وحده فعليه الايتان به ثانيا مع وصفه ذكره في الأنوار تبعا للقاضي والمتولى وقال القاضي أبو الطيب يسقط عنه نذره أيضا لانه ترك الوصف ولا يمكن قضاؤه وقال ابن الرفعة والاول ظاهر لإذ لم نقل ان الفرض الاول ولا فالتوجه الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما إذا ذكر في نذره الظهر مثلا والثاني على ما إذا ذكر فيه الفرض انتهى والوجه ما ذكره صاحب الأنوار أه (قوله لزمه ذلك) راجع للسائل المذكورة أه معنى (قوله وتقيدهما الخ) أي في الروضة وأصلها ولو نذر القراءة في الصلاة فقرأ في محل التشهد أو في ركعة زائدة قام لها ناسيا لم تحسب أه معنى (قوله ومن ثم اخذ منه) أي من كون التقييد بذلك إنما هو للخلاف اخذ منه أي من التقييد بذلك (قوله تقييد الحكم) وهو اللزوم بذلك أي بالفرض (قوله يحجزه) أي في الخروج عن عمدة النذر (قوله وأما قول البلقيني الخ) اعتمده المغني (قوله إذا لم يكن إماما في مكان الخ) أو حصروا ولم يرضوا بالتطويل أه معنى (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلقه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا وكنه على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فابحثه البلقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ فدعوى سقوط ما بحثه ساقطة أه سم (قول المتن لا تجب ابتداء) أي لا يجب جنسها ابتداء وسيأتي تحريزه وبه يندفع ما قد يقال مفهوم قوله لا تجب ابتداء صحة نذر صلاة الجنازة إذا تعينت عليه لعدم وجوبها عليه ابتداء وقد مر عدم صحة نذرها أه ع ش (قول المتن والسلام) أي على الغير أو على نفسه إذا دخل بيتا خاليا مغني ونهاية (قوله قال) أي المصنف في الدقائق (قوله على الغير) مقول المحرر (قوله ولا يصح) أي ذلك الاحتراز (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة فان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام سلامه على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بأن المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل أه سم عبارة السيد عمر لك أن تقول مراد الامام النووي كما هو الظاهر المتبادر من عبارته ان التقييد الواقع في المحرر يوجب انه لو نذر السلام على نفسه لم ينعقد ولو بصيغة لله على ان اسلم على نفسه إذا دخلت البيت خاليا وهذا واضح لا غبار عليه ولا نزاع فيه واما كون نذر مطلق

مر (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الأصل وينبغي أنه تبقى الجماعة في ذمته وإن تلزمه إعادتها جماعة لأجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلقه كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا والله على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فابحثه البلقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ فدعوى سقوط ما بحثه ساقطة (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة لان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بأن المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتأمل (قوله أيضا

دخوله بيتا خاليا ولا يصح فإهما سواء انتهى ونازعه الاذرعى بأن سلامه على نفسه لا يفهم

من نذر السلام قال فيتجه
أنه لا يجب الابنية أو قرينة
تدل عليه وكنشمت العاطس
وزيارة القادم وتعجيل
مؤقته أول وقتها لأن
الشارع رغب فيها فكانت
كالعبادات الذاتية ومنها
التزوج فيصح نذره حيث
سن له كما سري بابه ومنها
التصدق على ميت أو قبره
أن لم يرد تملكه واطرد
العرف بأن ما يحصل له
يقسم على نحو فقره هناك
فإن لم يكن عرف هناك
بطل قال السبكي والأقرب
عندى السكبة والحجرة
الشريفة والمساجد الثلاثة
أن من خرج من ماله عن
شيء لها واقتضى العرف
صرف في جهة من جهاتها
صرفه إليها واختصت به
أه فإن لم يقتض العرف
شيئا فالذي يتجه أنه يرجع
في تعيين المصروف لرأى
ناظرها وظاهر أن الحكم
كذلك في النذر إلى مسجد
غيرها خلافا لما يوهمه
كلامه ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو
غيره كقبرة أن كان ثم من
ينفع به ولو على ندور
فيجب الوفاء به والأفلا
وخرج بلا تجب ابتداء
ما وجب جنسه شرها
كصلاة وصدقة وصوم وحب
وعتق فيجب بالنذر قطعاً

السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له بوجه فالعجب من الأذرعى مع جلالة كيف صدرت منه
هذه المنازعة ومن الشارح مع مزيد مشاحته للتعقيبين للمصنف كيف أقرها أه (قوله أو قرينة) فيه
تأمل (قوله وكنشمت) إلى الكتاب في المغنى إلا قوله الذاتية إلى ومنها التصديق وما سابه عليه (قوله وتعجيل
مؤقته أول وقتها) وقيام التراويح وتحية المسجد وركعتي الأحرام والطواف وستر الكعبة ولو بالحرير
وتطيبها وصرف ماله في شراء سترها فإن نوى المباشرة لذلك بنفسه لزمه وإلا فله بعثه إلى القيم ليصرفه في
ذلك أه مغنى (قوله رغب فيها) أي المذكورات أه ع ش (قوله ومنها التزوج الخ) أي من القرينة التي لا تجب
ابتداءً أو من العبادات الذاتية (قوله ومنها التصديق على ميت أو قبره الخ) عبارة الروض مع شرحه ومن نذر
زيتاً أو شماً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشترى به من غلته صح كل من النذر والوقف أن كان
يدخل المسجد أو غيره من ينتفع به من نحو مصل أو نائم وإلا لم يصح لأنه إضاعة مال وقد ذكر الأذرعى ما يفيد
ذلك فقال في إيقاد الشموع ليلا على الدوام والمصاييح الكثيرة نظراً لما فيه من الأسراف وأما المنذور للمشاهد
التي بنيت على قبر أو نحوها فإن قصد الناظر بذلك التتور على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فو نوع قرينة
وحكمه ما ذكر أي الصحة وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التتور فلا وإن قصد به وهو الغالب من
العامّة تعظيم البقعة أو القبر والتقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فأنهم يعتقدون
أن لهذه الآما كن خصوصيات لأنفسهم ويرون أن النذر لها بما يندفع به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر
أه زاد المغنى فإن حصل شيء من ذلك رد إلى مالكة وإلى وارثه بعده وإن جهل صرف في مصالح المسلمين
وقال الشيخ عز الدين المهدي إلى المساجد من زيت أو شمع إن صرح بأنه نذر وجب صرفه إلى جهة النذر
ولا يجوز بيعه وإن أفرط في الكثرة وإن صرح بأنه تبرع لم يجز التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق
على ملكه فإن طال المدّة وظن أن باذله مات فقد بطل إذنه ووجب رده إلى وارثه فإن لم يعرف له وارث
صرف في مصارف المسلمين ولم يعرف قصد المهدي أجرى عليه أحكام المنذور التي تقدمت أو يصرف
في مصالح المسلمين أه (قوله عن شيء) لعل عن زائدة (قوله إلى مسجد غير ما الخ) قال في الارشاد في امثلة
ما ينعقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه ولو غير الكعبة لأن تطيب المسجد سنة مقصودة ككسوة
الكعبة بحري وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن عبد السلام ومرحمة
كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح لا ينعقد نذره أه سم (قوله خلافاً له) أي للسبكي حيث قيد بالمساجد
الثلاثة (قوله ومنها اسراج نحو شمع الخ) وفي العباب لو نذر ستر الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال
لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرها من المساجد فإنه لا ينعقد على الأوجه لانه بالحرير
حرام خلافاً لابن عبد السلام كالغزالي وأما بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضاً وهو بعيد وقال
ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين
إلى جدرها من نحو حراو برد أو وسخ أه ثم قال في العباب وأن نذر تطيب سائر المساجد فاختار أي كافي

ونازعه الأذرعى الخ لا يخفى أن هذه المنازعة تماماً لا تضر المصنف فيما قاله (قوله ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو غيره كقبرة الخ) قال في الارشاد في امثلة ما ينعقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه
ولو غير الكعبة كما رجحه في المجموع خلافاً لما في الحاوي تبعاً للإمام وأن أقره في الروضة وأصلها لأن تطيب
المسجد سنة مقصودة ككسوة الكعبة بحري وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن
عبد السلام ومرحمة كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح فلا ينعقد نذره أه وفي العباب لو نذر ستر
الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرها من المساجد
فأنه لا ينعقد على الأوجه الذي اقتضاه كلامهم لانه بالحرير حرام خلافاً لابن عبد السلام كالغزالي وأما
بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضاً وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون
قرينة تلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جدرها من نحو حراو برد أو وسخ أه ثم قال في العباب

والواجب العيني والخير وما
على الكفاية إذا تعين كإمر
ولا بد في الضابط من زيادة
أن لا يبطل رخصة الشرع
ليخرج نذر عدم الفطر في
السفر من رمضان ونذر
الانتهاء فيه إذا كان الأفضل
الفطر والقصر فإنه لا ينعقد
(كتاب القضاء)

بالمدة وهو لغة لإحكام الشيء
وإمضاؤه وجاء لمعان آخر
كالوصي والحقاق وشرعا
الولاية الآتية والحكم
المترب عليها أو الزام من له
الانزام بحكم الشرع فخرج
الافتاء والاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع
الامة وفي الخبر المتفق عليه
إذا حكم الحاكم أي أراد
الحكم فاجتهد ثم أصاب
له أجران وإذا حكم فاجتهد
ثم أخطأ له أجر وفي رواية
صحيحة بدل الأولى فله عشرة
أجور قال في شرح مسلم
أجمع المسلمون على أن هذا
في حاكم عالم مجتهد أما غيره
فأثم بجميع أحكامه وإن
وافق الصواب وأحكامه كلها
مردودة لأن أصابته اتفاقية
وروى الأربعة والحاكم
والبيهقي خبر القضاء ثلاثة
قاصر في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الأول بأنه عرف
الحق وقضى به والآخرون
بمن عرف وجار ومن
قضى على جهل

المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والأولياء أي فلا ينعقد نذر تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال
في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الأذى والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله
السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر الخ ينبغي أن يجري مثله في مشاهد العلماء والأولياء إذا كان فيه
وقاية الزائر كما ذكر فليتأمل اه سم (قوله والواجب العيني الخ) عطف على ما رجب جنسه الخ (قوله
كإمر) الأولى فلا ينعقد كإمر (قوله أن لا يبطل) أي النذر اه ع ش (قوله أن لا يبطل الخ) الأولى ولا تبطل
(قوله فإنه لا ينعقد) ولو قال أن شفى الله مريضه فله على تعجيل زكاة مالي لم ينعقد أو نذر الاعتكاف صائما
لزمه جز ما أو قراءة الفاتحة إذا عطس انعقد وإن لم تكن به علة فإن عطس في نحو ركوع قرأها بعد صلاته أو
في القيام قرأها حالاً أو تكبيرها لا يبطلها أو أن يحمده الله عقب شربه انعقد أو أن يجدد الوضوء عند مقتضيه
فكذلك أي ينعقد اه نهاية عبارة المغني وأورد على الضابط ما لو قال أن شفى الله مريضه فله على أن أعجل
زكاة مالي فإن الأصح في زيادة الروضة عدم انعقاده لانه ليس بقرينة نعم حيث قلنا يندب تعجيل الزكاة كان
اشتدت حاجة المستحقين بها والتمسوها من المزكي أو قوم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كما قاله الأسنوي
وغيره صحة نذره ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات فقياس ما قالوه في الطلاق ليلة القدر أو في أحب الأوقات
إلى الله تعالى قال الزركشي ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة ويكون كندره في أفضل الأوقات ولو
نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها أحد فقليل يطوف بالبيت وحده وقليل يصلي داخل البيت وحده وقليل
يتولى الإمامة العظمى فإن الامام لا يكون إلا واحداً فإن انفرد بها واحد فقد قام بعبادة هي أعظم العبادات
وينبغي أنه يكفي أي واحد من ذلك وما رده من أن البيت لا يخلو عن طائف ملك أو غيره مردود لأن العبارة بما
في ظاهر الحال اه (كتاب القضاء)

(قوله بالمدة) إلى قول المتن ويكره طلبه في النهاية الاقوله فقيه استخدام وما سأنبه عليه وقوله واعتمده
البلقيني إلى وخرج يتولاه (قوله وامضاؤه) عطف مغاير اه ع ش (قوله وجاء) أي لغة اه ع ش (قوله
أو الحكم الخ) العطف با وفيه فيما بعده لتتبع القضاء الشرعي لا لتردده سيد عمر أقول ولا يظهر مغايرة
بين الآخرين ويأتى عن المغني ما هو كالصريح في الاتحاد (قوله أو الزام من له الخ) اقتصر عليه المغني عبارته
وشرعا فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذي يستفيدة القاضي
بالولاية هو اظهر حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المفتي فإنه لا يجب عليه امضاؤه اه
(قوله والاصل) إلى قوله ومن ثم في المغني (قوله المتفق عليه) أي الذي اتفق عليه صحيح البخاري وصحيح مسلم
(قوله قال) أي المصنف (قوله على أن هذا) أي الخبر المذكور (قوله مجتهد) عبارة المغني أهل للحكم اه
(قوله أما غيره الخ) انظر هذا الاطلاق مع ما يأتى ولعله في غيره اه سم عبارة السيد عمر قوله أما غيره أي
غير العالم وهو الجاهل ولا يليق إبقاؤه على ظاهره لاقتضائه أن العالم المقلد أثم في جميع أحكامه وإن وافقت
الصواب واقتضت الضرورة تولية لفقد غيره اه وفي الرشدي نحوها (قوله وأحكامه كلها مردودة) أي
عليه أن لم يولد وشوكة كما أشار إليه ابن الرفعة اه رشدي أي فلا ينافي قول المصنف الآتي فإن أعذر جمع هذه
الشروط الخ (قوله وروى الأربعة) أي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي (قوله وفسر) أي الخبر أو النبي
صلى الله عليه وسلم عبارة المغني فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والَّذان في النار رجل عرف

وأن نذر تطييب سائر المسجد فاختار أي كافي المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والأولياء أي فلا ينعقد
نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الأذى
والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه الخ ينبغي
أن يجري مثله في مشاهد العلماء والأولياء إذا كان فيه وقاية الزائر كما ذكر فليتأمل

(كتاب القضاء)

(قوله أما غيره) انظر هذا الاطلاق مع ما يأتى ولعله في غيره

والذي يستفاده بالولاية اظهار حكم الشرع واضاه فيه ارفع اليه بخلاف المفتي فانه مظهر لا مظهر ومن ثم كان القضاء بحقه افضل من الافناء
لانه افتاء وزيادة (هو) أي قوله من (١٠٣) متعدد صالحين ففيا استخدام (فرض كفاية) بل هو أسنى فروض الكفايات حتى قال

الغزالي انه افضل من الجهاد وذلك للجماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة على النظام وقل من يصف من نفسه والامام مشغول بما هو اهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له منه اثموا واجبر الامام أحدهم اما تقليده ففرض عين على الامام فوراني قضاء الاقيام وعلى قاضي الاقيام فيما عجز عنه كياتي ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن قاض أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين قال البلقيني وايقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام او نائبه ولا يحل له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتطويل نزاع ومن صريح التولية وليتك او قلدتك القضاء ومن كناية عولت او اعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظا وكذا فوراني الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره هذا ما في الجواهر وغيرها لكن لما نقلناه عن الباوري بحثنا انه ياتي هنا ما مر في الوكالة ففليه الشرط عدم الرد

الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل اه (قوله) والذي يستفاده (الح) أي الحكم الذي يستفاده القاضي (الح) اه (قوله بحقه) أي مع اتيام بحقه (قوله) أي قوله له بمعنى التلبس به ولا فسياتي ان قبوله غير شرط اه رشدي (قوله) ففيا استخدام) ان رجوعه للقضاء على حذف مضاف أي قبول فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء بمعنى القبول اه سم (قوله) بل هو أسنى أي أعلى اه عرش (قوله) وذلك راجع إلى المتنازع (قوله) لان طباع البشر إلى قوله ومن صريح التولية في المغني (قوله) على النظام أي ومنع الحق وقوله والامام مشغول الخ أي فلا يقدر على فصل الخصومات بنفسه اه مغني (قوله) اما تقليده أي توليته ان يقوم به اه عرش (قوله) فوراني الاولي تقديمه على على الامام (قوله) ولا يجوز اخلاء (الح) والمحاط بذلك الامام او من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضي الاقيام اه عرش (قوله) لان الاحضار (الح) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول اه سم (قوله) قال البلقيني (الح) عبارة النهاية أما ايقاع القضاء (الح) ففرض عين كما قاله البلقيني اه (قوله) بين المتنازعين أي بعد تنازعهم كما هو ظاهر وقوله على الامام يعلم منه ان الامام له حكم القاضي في القضاء وما يترتب عليه وقوله او نائبه أي من انضاه كما هو ظاهر اه رشدي (قوله) ويشترط القبول (الح) عبارة النهاية ولا يبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالكيل كما فقي به والدرج الله تعالى نعم يرتد بالرد اه (قوله) له واحد إلى قوله وفيه نظري في المغني لا قوله ولو يبذل وقوله ما أمكنه إلى وان خاف وقوله أو علم إلى بل عليه (قوله) بان لم يصح غيره) أي بان يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره اه شرح الروض والمراد بالناحية بلده ودون مسافة العدوى عتاني (قوله) فافضلا عما يعتبر (ظاهره) وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه عرش اقول قضية صنيع المغني والاسنى عدم وجوب البذل (قوله) ولم يطلبه) أي القضاء اه سم (قوله) منه أي المتنازعين للقضاء (قوله) وليس أي الامتناع مفسدا لعل المراد انه لا يحكم بنفسه ولا بالتعليل لا يساعدا ظاهر العبارة اه رشدي (قوله) نعم بحث الاذرع (الح) عبارة النهاية والا قرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلافا للاذرع اخذ من قولهم يجب الامر الخ وعبارة المغني ومحل وجوب الطلب إذا ظن الاجابة كما بحثه

(قوله) ففيا استخدام) ان رجوعه للقضاء على حذف مضاف أي قبوله فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء بمعنى القبول (قوله) لان الاحضار من فوقها مشق) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدوى فاقول (قوله) وبه فارق وجود المشقة في الذهاب للاستفتاء لان يقال ان الاحتياج للاستفتاء دون الاحتياج للقضاء مع انه لو كان بين كل قاضين فوق مسافة العدوى فاقول فلم شرط ان يكون بينهما مسافة العدوى فقط كما هو قضية امتناع اخلاء مسافة العدوى عن قاض وقضية المقابلة لقوله اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين فليتأمل ويحجب بمنع انه شرط ما ذكر بل الذي شرطه ان لا تخلو مسافة العدوى من قاض وهذا متحقق إذا كان بين القاضي فوق مسافة العدوى ولا يقال هذا بما يؤول إلى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لما هو واضح فتأمل (قوله) إذا كان فيه تعطيل) فاعينية مقيدة (قوله) ويشترط القبول لفظا) لا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالكيل كما فقي بذلك شيخنا الشهاب الرملي نعم يرتد بالرد اه رشدي (قوله) ولم يطلبه أي القضاء (قوله) نعم بحث الاذرع انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر) نعم لو تيقن عدم الاجابة حيث انقطع الاحتمال قطعا فيحتمل عدم وجوب الطلب فان او جنباه (١) عند الظن وكذا يقال

(فان تعين) له واحد بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) ولو يبذل مال ان قدر عليه فافضلا عما لا يعتبر في الفطرة فيما يظهر وان الاذرع خاف الميل أو علم ان الامام عالم به ولم يطلبه منه بل عليه الطلب والقبول والتحرز ما أمكنه فان امتنع أجبره الآمام وليس امتناعه مفسدا لانه غالبا لما يكون تأويل نعم بحث الاذرع انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر (١) قوله فان او جنباه الخ هكذا في النسخ ولعل هنا سقط آخر

وقوله لم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطلب هنا وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يتعين عليه نظر (فان كان غيره اصاح) سن الاصلح طلبه وقبوله ان وثق بنفسه فان سكت (وكان يتولاه) أى يقبله (١٠٣) إذا وليه (فلم يفضول القبول) إذا بذل له

من غير طلب وتنقد توليته كالامامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تنقد توليته لخبر البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره افضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهدا او مقلدا عارفا بمدارك امامه والمفضول ليس كذلك وخرج بيتولا غيره فهو كالدعم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يميز المفضول بكونه اطوع في الناس او اقرب إلى القلوب او اقوى في القيام في الحق او الزم لمجلس الحكم والاجاز له القبول بلا كراهة وانعقدت ولايته قطعاً (و) على الاول (يكراه طلبه) أى المفضول وقبوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقدمه على من هو احق منه (وقيل يحرم) طلبه اما على الثاني فيحرم طلبه جزماً فتفريع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) بلا كراهة بل قال البلقيني يندب له لانه

الاذرعى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها لما علم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه اه وعبارة سم نعم لو تيقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب وان اوجبناه عند الظن وكذا يقال في الامر بالمعروف انه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله) صريح في وجوب الطلب هنا (الخ) ويمكن الفرق اه سم (قوله) والايتهين عليه) أى لوجود غيره معه اه معنى (قوله) أى يقبله إلى قوله وتنقد توليته في المغنى (قول الماتن فلم يفضول) أى المتصف بصفة القضاء وهو غير الاصلح اه معنى (قول الماتن القبول) ظاهره مع انتفاء الكراهة والقياس ثبوتها لجرى بان الخلاف في جواز القبول وقد يقتضى قوله الآتى فله القبول بلا كراهة ثبوتها فيما نحن فيه اه ع ش أقول ويصرح بالكراهة قول الشارح الآتى وقبوله مع وجود الفاضل (الخ) وقول شرح المنهج او كان مفضولاً ولم يمتنع الا افضل من القبول كرهاى الطلب والقبول له اه (قوله) إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطلب وان كرها كما سيأتى اه سم (قوله) من استعمل عاملاً (الخ) دخل فيه كل من تولى امر من امور المسلمين وإن لم يكن ذلك شرعياً كمن نصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوهما اه ع ش (قوله) إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه نظر اه سم (قوله) (خرج) إلى الماتن في المغنى لا قوله ولا يجبر الفاضل هنا (قوله) اقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أى لقبول الخصم ما يقتضى عليه اوله وهو قريب من الاطوع لان معناه اكثر طاعة بان يكون طاعة الناس له اكثر من طاعتهم لغيره (قوله) (الزم المجلس الحكم) او حاضراً والا افضل غائب او صحيح او الا افضل مريض اه معنى (قوله) لخطره) علة للكراهة (قول الماتن) وقيل يحرم) استشكله الامام بانه إذا كان النصب جائزاً فكيف يحرم طلب الجائز ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز اعطاؤه على الاصح إذا كان الاعطاء باختيار المعطى فالسؤال كالدعم اه معنى (قوله) (وسئل) إلى قول الماتن والاعتبار في النهاية لا قوله ويصح إلى ويحرم (قول الماتن فله القبول) ولا يلزمه على الاصح لانه قد يقوم به غيره نهاية ومعنى (قوله) بل قال البلقيني) عبارة النهاية نعم يندب له كما قاله البلقيني (الخ) (قوله) قال البلقيني يندب (الخ) هو مناف لقوله الآتى والا يوجد أحدهما هذه الاسباب (الخ) فتأمل فان قيل هذا محمول على ما إذا وجد احد الاسباب فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما في الماتن اه سم أقول وكذا قول الشارح بلا كراهة ينافى لما يأتى (قوله) نعم ان خاف) إلى قول الماتن والاعتبار في المغنى لا قوله كالخبر الحسن إلى ويحرم الطلب وقوله مطلقاً إلى الماتن (قول الماتن إلى الرزق) هو بالفتح مصدر وبالسكر اسم لما ينتفع به اه ع ش (قوله) على الولاية) وفي هذا إشعار على انه يجوز اخذ الرزق على القضاء وسيأتى ايضاح ذلك اه معنى (قوله) وكذا إن ضاعت (الخ) صريح في ان القبول حينئذ مندوب ولو قيل بوجوده لم يبعد اه ع ش

في الامر بالمعروف انه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما (قوله) وقوله لم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطلب هنا) يمكن الفرق (قوله) إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطلب وان كرها كما سيأتى (قوله) واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه (قوله) ولا يجبر الفاضل) ظاهره نظر الماتن تقدم عن البلقيني وان كان الفاضل مجتهداً والمفضول غير مجتهد وفيه نظر (قوله) بل قال البلقيني (الخ) هو مناف لقوله الآتى وألا يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة (الخ) فتأمل فان قيل هذا محمول على ما إذا كان وجد الاسباب قلنا فلا معنى لنقله عن

من أهله وقد أناه من غير مسئلة فيعان عليه أى كافي الحديث نعم ان خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الذخائر ورجحه الزركشى (ويندب) له القبول (والطالب) للقضاء حيث أمن على نفسه منه كما هو ظاهر (ان كان خاملاً) أى غير مشهور بين الناس بعلم (يرجو به نشر العلم) ونفع الناس به (أو) كان غير الخامل (محتاجاً الى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا ان ضاعت حقوق الناس

الطلب كالقبول لما فيه من
الخطر من غير حاجة وهذا
هو سبب امتناع اكثر
السلف الصالح منه (قلت
ويكره) له الطلب والقبول
(على الصحيح والله أعلم)
لورود نهى مخصوص فيه
وعليه حملت الاخبار
المحدرة منه كالتحريم الحسن
من تولى القضاء فقد ذبح
بغير سكنين كناية عن عظيم
خطره المؤدى الى فظييع
هلا كه ويصح كونه كناية
عن على رفعته بقيامه فى
الحق المؤدى الى إيذاء الناس
له بما هو اشد من ذلك الذبح
ويحرم الطلب على جاهل
وعالم قصد انتقاما او ارتداء
ويكره ان يطلبه للبهاة
والاستعلاء كذا قيل
والاوجه انه حرام بقصد
هذين أيضا هذا كله حيث
لا قاضى متول او كان المتولى
جائرا اما صالح متول
فيحرم السعى فى عزله على
كل احد ولو افضل ويفسق
به الطالب ولا يؤثر بذل
مال مع الطلب بمن تعين عليه
او ندب له لكن الآخذ
ظالم فان لم يتعين ولا ندب
حرم عليه بذله ابتداء لا
لادواما لثلا يعزل ويسن
بذله لعزل غير صالح وينفذ
العزل وان اثم به العازل
والنولية وان جزم الطالب
والقبول مطلقا خشية الفتنة

(قوله بتولية جاهل) أى أو عاجز اه معنى (قوله الاسباب الثلاثة) هى قوله إن كان خاملا الخ وقوله أو
محتاجا الخ وقوله وكذا الوضاعت الخ اه ع ش (قوله اى الطلب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف
الاولى او مكروها لافرق فيه بين ان يكون هنا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقينى وان كان مقيدا
بالطلب لم يخالفه فليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع ابن عمر رضى الله تعالى عنهم لما ساله عثمان
رضى الله عنه القضاء رواه الترمذى وعرض على الحسين بن منصور النيسابورى قضاء نيسابور فاخفى ثلاثة
أيام ودعا الله تعالى فأت فى اليوم الثالث وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن على الجهمضى عشية قضاء
البصرة فقال اشاور نفسى الليلة واخبركم غدا واتوا عليه من الغد فوجدوه ميتا وقال مكحول لو خبرت بين
القضاء والقتل اخترت القتل وامتنع منه الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المامون لقضاء
الشرق والغرب وامتنع منه الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضر به وحكى
القاضى الطبرى وغيره ان الوزير بن الفرات طلب اباعلى ابن خيران لتولية القضاء فهرب منه فخم دوره نحو
من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه حملت الخ) أى على انتفاء كل من الاسباب الثلاثة (قوله على جاهل)
اى مطلقا اه ع ش (قوله قصد) اى العالم (قوله انتقاما) اى من الاعداء اه معنى (قوله والاوجه انه)
اى الطلب (قوله بقصد هذين) اى المباشرة والاستعلاء (قوله هذا كله الخ) عبارة المغنى والروض مع
شرحه وهذا التفصيل إذالم يكن هناك قاض متول فان كان نظر فان كان غير مستحق للقضاء فكالمعدوم
وان كان مستحقا له فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عدالة الطالب فان عزل وولى
الطالب نفذ عند الضرورة اما عند تمهد الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا فى الطلب بلا بذل مال فان كان بذل
نظر فان تعين على البذل القضاء او كان ممن يسن له جازله بذل المال ولكن الآخذ ظالم بالاخذ وهذا كما إذا
تعذر الامر بالمعروف إلا ببذل مال فان لم يتعين ولم يسن طلبه لم يجوز بذل المال ليولى ويجوز له البذل بعد
النولية لثلا يعزل والآخذ ظالم بالاخذ ووقع فى الروضة انه يجوز له بذله ليولى ونسب إلى الغلط واما بذل
المال لعزل قاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فان عزل وولى الباذل نفذ عند الضرورة كما مر اما عند تمهد
الاصول الشرعية فتوايته باطله والمعزول على قضائه لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للراشى حرام
اه وعلم بذلك ان قول الشارح وينفذ العزل الخ راجع إلى قوله فيحرم السعى الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان
قوله مطلقا إشارة إلى رد ما مر عنهما من التفصيل بين حالتى الضرورة وعدمها (قوله جائرا) اى او جاهلا
(قوله ولو افضل) ينبغى ان يكون محل حيث لم يكن الطالب مجتهدا والمتولى مقلدا اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر)
اى فى العدالة وصحة التولية بل يجب عليه ذلك كما مر اه رشيدى (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف
اه رشيدى (قوله مطلقا) لعلمه متعلق بينفذ اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض

البلقيني مع ما فى المتن (قوله اى الطلب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لافرق فيه
بين ان يكون هنا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقينى وان كان مقيدا بالطلب لم يخالفه فليحرم (قوله ولا
يؤثر بذل مال مع الطلب) فى الروضة جواز بذله ليولى ايضا ودعوى انه سبق قلم مردودة او ذلك بالنسبة
لعزوماذكر للرويانى لا بالنسبة للحكمش م (قوله ابتداء لادواما) كذا فى شرح الروض قال ووقع فى
الروضة انه يجوز بذله ليولى وهو سبق قلم انتهى (قوله وينفذ العزل وان اثم به العازل الخ) عبارة الروض
فان كان هناك قاض غير مستحق اى للقضاء فكالمعدوم وان كان مستحقا فطلب عزله حرام اى وان كان
مفضولا فان فعله اى عزله وولى اى غيره نفذ للضرورة قال فى شرحه اى غندها واما عند تمهد الاصول
الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما إذا بذل مالا لذلك والظاهر انه بدونه كذلك انتهى (قوله ويظهر
ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب اى على من تعين عليه القضاء طلبه ولا قبوله فى غير بلده قال فى شرحه
وظاهر كلامه انه لو كان يبلد صالحان وولى احدهما لم يجب على الآخر ذلك فى بلد آخر ليس به صالح
والاوجه الوجوب عليه لثلا يعطل البلد الاخر ان لم يشملها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه هذا واقتصاره

يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض فيجري في المتعين وغيره ما مر من احكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالسكينة لان عمل القضاء (١٠٥) لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات

المحوجة الى السفر كالجهاد وتعلم العلم نعم لو عين الامام قاضيا وارسله اليها لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين احد المصالح المسلمين تعيين وعلى هذا التفصيل يحمل قول الرافعي انما يكلف السفر لما فيه من التعذيب بهجر الوطن اذ القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرفعة له بقول ابن الصاغ وغيره يلزم الامام ان يبعث قاضيا لمن ليس عندهم قاض وقد جمع الاذرعى بنحو ما ذكرته فقال بتعين حمل ما ذكره الرافعي عن الائمة على وجود صالح للقضاء في البلد المبعوث اليه او بقره وكلام ابن الصباغ وغيره على عكس ذلك اذ لا ريب في وجوب البعث حيثئذ على الامام ووجوب امتثال امره والا وهو ما اقتضاه كلام الرافعي لزم تعطيل الحقوق في البلاد التي لا صالح فيها ومن ثم ابطال البلقيني كلام الرافعي نقلا ودليلا ومنه انه صلى عليه وسلم ارسل عليا الى اليمن قاضيا وابا موسى ومعاذوا استمر على ذلك

ولا يجب اى على من عين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه وظاهر كلامه انه لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك اى الطلب والقبول في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه لئلا تعطى البلد الاخر ان لم يشمله احكام الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه اه وخالفه النهاية والمغنى فقال لا فلو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله فيجري) الى قوله نعم في المغنى (قوله فيجري في المتعين) (تنبيه) حكم المقلدين الآن حكم المجتهدين في الاصل وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف الاحكام وقوله في وطنه الخ متعلق بقوله فيجري الخ وكان الاولى ان يقول فيجري ما مر من احكام الطلب والقبول في المتعين وغيره في تعيين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) اى ايجاب القبول لما فوق مسافة العدوى (قوله بخلاف سائر فروض الكفايات) فانه يمكنه القيام بها والعود الى الوطن اه معنى (قوله اليها) اى الى ناحية (قوله لزمه الامتثال الخ) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقره بخلاف جمع الاذرعى الاق فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء اه سم عبارة الشيخ سلطان وبتعين حمله على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المبعوث اليه او بقره وحينئذ يجمع الكلامان اه (قوله وعلى هذا التفصيل) اى وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله له) اى لقول الرافعي (قوله حمل ما ذكره الخ) اى ما نقله الرافعي بقوله طرق الاصحاب واما ما بحثه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما يعلم بمرآة سمعته اه سيد عمر (قوله وهو) اى عدم وجوب البعث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع حال فعلية محتملة اه سم (قوله نعم الناحية الخارجة الخ) عبارة المغنى ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى العلماء فان كثير علماء الناحية فالتابع اعلمهم فان استووا وتنازعوا اقرع كما قاله الامام اه (قوله من يرجع الخ) اى ذو شوكة مسلم يرجع (قوله كما مر) اى في النكاح فى او اخر فصل لا تزوج امرأة نفسها (قوله او ولى من لم يصل للبلد الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره مطلقا وايس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت اموره هل لاهل الحل والعقد من بلده او غيرها تولية قاض وكذا لو ولى قاضيا لكان منعه من العمل بمسائل معينة وتطلت اموره بالنسبة اليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه ان لهم ما ذكره اه

على البلد من تصرفه والذى في الاصل اعتبار البلد والناحية وفي الحقيقة المتعبر في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها المنهج انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصب قاض) عبارة شرح الروض قال في الاصل ويجب عليه اى الامام نصب قاض في كل بلد وناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلدين مسافة العدوى انتهى المقصود نقله (قوله لزمه الامتثال ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او بقره بخلاف جمع الاذرعى الاق فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء مو فى شرح الروض وظاهر كلامه انه لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح والوجه الوجوب عليه الخ اه فلو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين شمر (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم ارسل عليا الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع فعلية محتملة (قوله او ولى من لم يصل للبلد الخ) كتعويقه في الطريق

(١٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عمل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (تنبيه) المولى للقاضى الامام او نائبه نعم الناحية الخارجة عن حكمه بوليها من يرجع امرهم اليه اتحد او تعد فان فقد قاضا للحل والعقد منهم كما مر وقد يؤخذ من ذلك ان السلطان او نائبه لو عزل قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يول غيره او ولى من لم يصل للبلد لتعويقه في الطريق

أومات القاضي فتعطلت أمور الناس بانتظاره أن لاهل الحل والعقد تولية من يقوم بذلك إلى حضور المتولي وينفذ حكمه ظاهرا وباطنا للضرورة (وشرط القاضي) أي من تصح توليته للقضاء (مسلم) لأن الكافر ليس أهلا للولاية وانصبه على مثله مجرد رياسة لا تقليد - حكم قضاء ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا (١٠٦) يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به (مكلف) لنقص غيره واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابي

على العقل التكيفي وقد يفهمه ما يأتي من اشتراط كونه ذا بقظة تامة (حر) كاله لنقص غيره بسائر أقسامه (ذكر) فلا تولي امرأة ولو فيما تقبل فيه شهادتها ولا خشي الخبر البخاري وغيره أن يفاح قوم ولوا أمرهم امرأة وصح أيضا ملك قوم ولو المرهم امرأة (عدل) فلا يولي فاسق لعدم قبول قوله ومثله نافي الاجماع أو خبر الواحد أو الاجتهاد ومحجور عاياه بسفه (سميع) فلا يولي أصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع بالصباح (بصير) فلا يولي أعمى ومن يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكلف ومزيد تأمل وإن عجز عن قراءة المکتوب ومن يبصر نهارا فقط ويبحث الأذرعى منع عكسه وفي إطلاقهما نظر والذي يتجه أنه متى كان في زمن يوجد فيه ضابط البصير الذي تصح توليته وفي غيره لا يوجد فيه ذلك واطردت عادته بذلك صحت توليته في الأول دون الثاني

سم (قوله أومات القاضي) كان الأولى أن يقدمه على قوله ولم يول غيره (قوله أن لاهل الحل الخ) جواب لو وكان الأولى جاز لاهل الخ (أي من تصح) إلى قول المتن طاق في النهاية وإلى قول الشارح وفي إطلاقهما في المغنى لإلا قوله وصح أيضا إلى المتن (قول المتن مسلم الخ) أي إسلام وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في اشتراط العدالة ولهذا لم يذكره في الروضة فلا يولي كافر على مسلمين لقوله تعالى وإن يجعل الله لا كافرين على المؤمنين سبيلا ولا سبيل أتعظم من القضاء اه معنى (قوله وانصبه على مثله الخ) عبارة المغنى وأما جريان عادة الولاية بنصب حاكم من أهل الذمة عليهم فقال الماوردي والرويانى إنما هي رياسة وزعامة لا تقليد حكم الخ (قوله ومن ثم لا يلزمون الخ) فهو كالحكم لا الحاكم اه زيادى (قول المتن مكلف) أي بالغ عاقل فلا يولي صبي ولا مجنون وإن تقطع جنونه اه معنى (قول) واشترط الماوردي الخ) عبارة النهاية واشترط الماوردي زيادة عقل اكتسابي على العقل الغريزي مخالف لـ كلامهم اه قال الرشيدى قوله مخالف لـ كلامهم عبارة الماوردي ولا يكتفى بالعقل الذي يتعاق به التكيف - حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيدا عن السهو والغفلة ليتوصل إلى إيضاح المشكل وحل المعضل انتهت ولا يخفى أن هذا الذي اشترطه الماوردي لا بد منه وإلا فجزر العقل التكيفي الذي هو التمييز غير كاف قطعاً مع أن الشارح سيجزم بما اشترطه الماوردي عقب قول المصنف كاف حيث يقول بأن يكون ذا بقظة تامة وظاهر أن ما قاله الماوردي ليس فيه زيادة على هذا فليتأمل اه (قوله فلا تولي امرأة ولو الخ) فيه إشارة إلى الرد على أبي حنيفة حيث جوز ه حيثنذو على ابن جرير الطبري حيث جوز ه مطلقا اه معنى (قول ولا خشي) إلى قوله وفي إطلاقهما في النهاية لإلا قوله وصح أيضا إلى المتن (قوله ولا خشي الخ) عبارة المغنى والخشي المشكل في ذلك كالمرأة كما قاله الماوردي وغيره فلو يولي ثم بازر جلاله يصح توليه كما قاله الماوردي وصرح به البحر وقال أنه المذهب ويحتاج إلى تولية جديدة أما إذا بان ذلك كونه قبل التولية فإنها تصح اه وسياق في الشارح والنهاية قبيل قول المصنف وهو من يعرف الخ ما يخالفه (قول المتن عدل) وسياق في الشهادات بيا أنه اه معنى (قوله ومثله) أي الفاسق اه عرش عبارة المغنى والروض ولا يولي مبتدع ترد شهادته ولا من ينكر الاجماع أو أخبار الأحاد أو الاجتهاد المتضمن إنكاره إنكار القياس اه أي يحرم ولا يصح تقايد مبتدع الخ أسنى (قوله ومحجور عاياه) كما صرح به البلقينى لأن مقتضى القضاء التصرف على المحجور عليهم قال وأما الإكراه فإنه مانع من صحة القبول إلا فيمن تعين عليه اه معنى (قوله فلا يولي أعمى الخ) خرج بالأعمى الأعور فإنه يصح توليته اه معنى (قوله وفي إطلاقهما) أي صحة من يبصر نهارا فقط وعدم صحة من يبصر ليلا فقط وجرى النهاية والمغنى على الإطلاق المذكور (قوله أنه متى كان) أي من يراد نصبه قاضيا (قوله صحت توليته في الأولى الخ) يعني أن من يبصر نهارا فقط تصح توليته إذا ولى في النهار وينفذ حكمه فيه دون الليل ومن يبصر ليلا فقط تصح توليته إذا ولى في الليل وينفذ حكمه فيها دون النهار (قوله لا يصح قضاؤه فيه) أي في زمن عدم التمييز (قوله واختير الخ) عبارة المغنى فإن قيل قد استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بصحة ولاية الأعمى اجيب بأنه إنما استخلفه في إمارة الصلاة دون الحكم (تنبيه)

أومات القاضي فتعطلت أمور الناس الخ) بقى ما لو امتنع الإمام من تولية القاضي ببلده وغيره مطلقا وأيس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت أمورهم هل لاهل الحل والعقد من بلده أو غيرهما تولية قاض وكذا لو ولي قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتعطلت أمورهم بالنسبة إليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه أن لهم ما ذكر (قوله واشترط الماوردي الخ) هو مخالف لـ كلامهم ثم مر

فلا يدخل تبعا للأول بل يتجه في بصير عرض له تحور مدعيه لا يميز إلا بنحو الصوت أنه لا يصح قضاؤه فيه وظاهر لو أنه لا ينزل به لقرين ذواله مع كمال من طرأ له واختير صحة ولاية الأعمى لا نه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة رواه الطبراني ويحجب بعد تسليم صحته ورود العموم الذي فيه باحتمال أنه استخلفه للنظر في أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناطق) فلا يولى آخرس وإن فهم إشارته كل أحد لعجزه عن تنفيذ الأحكام كسابقه (كاف) للقيام بمنصب القضاء بأن يكون ذاهمة وبقظة نامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظر بكبر أو مرض وجبان ضعيف النفس وفي الروضة يندب ذو حلم وثبت ولبين وفطنة وتيقظ وصحة حواس وأعضاء وعدة الفطنة والتيقظ لا ينافي ما قلناه في البقظة التامة لأن القصد منها أن يخرج عن التغفل واختلال الرأي كما تقرر ومنها زيادة على ذلك بحيث يرجع إليه العقلاء في رأيه وتديره (مجتهد) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظ مذهب امامه لعجزه عن إدراك غوامضه وتقرير أدلته إذ لا يحيط بهما إلا بمجتهد (١٠٧) مطلق قبل كان ينبغي أن يقول لإسلام إلى آخره

أو كونه مسلما إلى آخره لأن الشرط المعنى المصدري لا الشخص نفسه اه ويرد بوضوح ان المراد بتلك الصيغ ما اشعرت به من الوصف وافهم كلامه انه لا يشترط كونه كاتبا واشترطه جمع واختير فعلى الاول يتأكد نذب ذلك ولا كونه عارفا بالحساب المحتاج اليه في تصحيح المسائل الحسابية لكنه صحيح في المجموع اشتراطه في المفتي فالقاضي اولى لانه مفت وزيادة وبه يندفع تصويب ابن الرفعة خلافا وقد يجمع بحمل الاشتراط على المسائل الغالب وقوعها وعدمه على ضدها ووجه ان رجوعه لغيره في تلك يشق على الخصوم مشقة لا تحتمل بخلافه في هذه ولا معرفته بلغة اهل ولايته اى وعكسه ومحاميا ان كان ثم عدل يعرفه بلغتهم ويعرفهم بلغته كما هو واضح وقياس ما مر في العقود ان المدار فيها على ما في نفس الامر لاعلى ما في ظن المكلف انه

لو سماع القاضي البينة ثم عني قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لوزل اهل قلعة على حكم اعنى فانه يجوز كما هو مذكور في محله اه (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الاول دون الحكم الخ (قوله فلا يولى آخرس) إلى قوله وجبان في النهاية إلى قوله وعده في المعنى الاقر له في الروضة (قوله وجبان ضعيف النفس) فان كثير من الناس يكون عالما دينا ونفسه ضيقة عن التنفيذ والالزام والسطوة فبطمع في جانبته بسبب ذلك اه معنى (قوله وصحة حواس واعضاء) وان يكون عارفا بلغة البلد الذي يقضى لاهله فتوعا سليمان الشحنا صدوقا وافر العقل ذا وقار وسكينة قريشا ومراعاة العلم والتقى اولى من مراعاة النسب معنى وروض مع شرحه (قوله وعده الخ) أى من المندوبات (قوله ما قلناه في البقظة التامة) اى من ادخالها في تفسير الكفاية الواجبة (قوله لان القصد منها الخ) كيف يراد بالبقظة التامة اصل التيقظ وبالتيقظ المطابق كاله فليتامل اه سيد عمر (قوله فلا يصح) الى قوله اه في المعنى الا قوله قبل والى الماتن في النهاية الا قوله واشترطه الى ولا كونه عارفا وقوله وبه يندفع الى ولا معرفته وقوله فقول جمع الى والى (قوله تولية جاهل) اى بالاحكام الشرعية نهائية ومعنى (قوله وان حفظ) الى قبل عبارة النهاية والمعنى وهو من حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير ادائته لانه لا يصلح للفتوى فالقضاء اولى اه (قوله ويرد الخ) هذا رد انما يفيد لو اريد بالانبعاء الوجوب لا الاول (قوله وافهم) الى قوله لكنه صحيح في المعنى (قوله فعلى الاول) اى ما افهمه كلام المصنف (قوله وبه يندفع) اى بما في المجموع (قوله تصويب ابن الرفعة خلافا) اعتمده المعنى (قوله ان رجوعه) اى القاضي (قوله ولا معرفته) اى ولا يشترط معرفته الخ (قوله ومحاميا) اى الاصل والعكس (قوله ان المدار الخ) بيازا لما روي قوله فيها اى العقود (قوله ثم بان) الاول التذكير (قوله فقول جمع الخ) منهم المعنى كما مر (قوله لا يصح) الاول التانيث (قوله والى الماتن) عبارة المعنى والروض مع شرحه واذا عرف الامام اهلية احد ولا هو الا بحث عن حاله ولو لولى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال اثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاءه وان اصاب فيه اه (قوله ويسن له اختياره الخ) اى ان كان اهلا للاختيار والا اكتفى باخبار العدلين اه ع ش (قوله وهو من) كان في اصله رحمه الله تعالى ان مكتوبا بالحررة على انه من الماتن وكذا هو في المعنى والنهاية والمحلى ثم اصلح بمن فليحرر اه سيد عمر (قوله اى المجتهد) الى قوله على ان قول ابن الجوزي في المعنى والى قوله قال ابن دقيق العيد في النهاية الا قوله قال ابن الصلاح الى واجتماع ذلك (قول الماتن ما يتعلق بالاحكام) احترز به عن المواعظ والقصص اه معنى (قوله وان لم يحفظ ذلك) بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها فليراجعها اه معنى (قوله في خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث) حق التعبير أن يقول أى الاحكام في خمسمائة ولا احاديثا في خمسمائة (قوله لزاعميهما) زاعم الاول البندنجي والماوردى وغيرهما وزاعم الثاني الماوردى اه معنى (قوله وغيرهما) أى كالحكم والامثال (قوله قاضية بطلانه) أى لما ياتى ان غالب الاحاديث الخ (قوله قائلة) أى انحصار الاحاديث في خمسمائة (قوله أو الاحكام الخ) عطف على الاحاديث ويحتمل على

لولى من لم يعلم اجتماع تلك الشروط فيه ثم بان في صحت توليته فقول جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف وللولى ان لم يعلم حاله أن يعتمد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويسن له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أى المجتهد (من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام) وإن لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينحصر في خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث خلافا لزاعميهما اما الاول فلانها تستنبط حتى من أى القصص والمواعظ وغيرهما أما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان اراد قوله الحصر في الاحاديث الصحيحة السالمة من طعن في سند أو نحوه أو الاحكام الخفية الاجتهادية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزي

أنها ثلاثة آلاف وخمسمائة مردود بان غالب الاحاديث لا يكاد يخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكفي اعتماده فيها على أصل مصحح عنده بجمع غالب احاديث الاحكام كستن ابي داود اى مع معرفة اصطلاحه ومال الناس فيه من نقد ورد فيها يظهر (وعامه) راجع لما مطلقا أو الذى أريد به العموم (وخاصه) مطلقا أو (١٠٨) الذى أريد به الخصوص ومطلقة ومقيدة (ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه) والنص

والظاهر والمحكم (ومتواتر السنة وغيره) وهو آحادها إذ لا يتمكن من الترجيح عند تعارضها إلا بمعرفة ذلك (و) الحديث (الم متصل) باتصال رواته إلى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والمرسل) وهو ما يسقط فيه الصحابي ويصح أن يراد به ما يشمل المعضل والمنقطع بدليل مقابلته بالم متصل (وحال الرواة قوة وضعفا) لانه بذلك يتوصل إلى تقرير الاحكام نعم ما تواترناقلوه او اجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الا اكتفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل (ولسان العرب لغة ونحو) أو صرفا بلاغة إذ لا بد منها في فهم الكتاب والسنة (واقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا) لا وكل مسألة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يخالف إجماعا ولو بان يغلب على ظنه انها مولدة لم يتكلم فيها الاولون

الحصر (قوله أنها) أى أحاديث الاحكام (قوله اعتماده) أى المجتهد فيها أى في معرفة أحاديث الاحكام (قوله على أصل مصحح) أى من كتب الحديث اه معنى (قوله كستن ابي داود) وصحيح البخارى اه معنى (قوله مع معرفة اصطلاحه الخ) أى ذلك الأصل (قوله راجع لما الخ) عبارة المغنى ويعرف خاصه وعامه بتذكير الضمير نظر الما والخاص خلاف العام الذى هو لفظ يستغرق الصالح من غير حصر ويعرف العام الذى أريد به الخصوص والخاص الذى أريد به العموم اه (قوله راجع لما) أى معطوف عليها اه رشيدى (قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ويقابله ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما ياتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله أو الذى الخ ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومها أو لا ويكون قوله أو الذى الخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلقا الثانى وما بعده اه سم وقوله والعطف الخ أى وكان حقه العطف بالو أو كافى المغنى (قوله أو الذى الخ) عطف على عامه اه ع (قوله أو الذى أريد به العموم) أى ولو مجازا (قوله ومطلقة) إلى قول المتن والمتصل فى المغنى (قول المتن ومجمله) وهو ما لم تتضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما أتضح دلالة مثل قوله وفي عشرين دنائير نصف دينار اه بجزمى (قوله والمحكم) أى والمتشابه اه معنى (قوله عند تعارضها) أى الأدلة اه معنى (قوله لا بذلك) فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد قال ابن برهان ويشترط أن يعرف اسباب النزول اه معنى (قوله المعضل) وهو الحديث الساقط من سنده أثنان فأكثر كما قاله العراقي والمنقطع قال العراقي هو ما سقط من سنده وأحد قبل الصحابي فى أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها على واحد اه جاد المولى (قوله لانه بذلك) إلى قوله انتهى فى المغنى لا قوله قال ابن الرفعة إلى وقال ابن الصلاح (قوله ما تواترناقلوه) أى بلغوا عدد التواتر اه سم عبارة المغنى تواتر عد الترواثة اه (قوله لا يبحث الخ) عبارة المغنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم وما عدا ذلك يكفي فى عد الترواثة بتعديل إمام الخ ولا بد مع العدالة من الضبط اه (قول المتن ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف اه سم عبارة المغنى أراد بالنحو ما يشمل البناء والاعراب والتصريف اه (قوله ولو بان يغلب على ظنه الخ) عبارة المغنى أما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب الخ (قوله صحة الخ) راجع إلى المتن (قوله وجلاء وخفاء) يغنى عنه ماسر (قوله وطرق استخراج العلل الخ) أى ويعرف طرق الخ (قوله ولا يشترط نهايته الخ) عبارة المغنى ولا يشترط أن يكون متبحرا فى كل نوع من هذه العلوم حتى يكون فى النحو كسيويوه وفى اللغة كالخليل بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصلاح الخ (قوله مع الاعتقاد الجازم الخ) متعلق بقول المصنف وشرط القاضي مسلم الخ أى يشترط فيه ماسر مع الاعتقاد الجازم بامور العقائد وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها (قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه ويقابله ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما ياتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف فى قوله أو الذى الخ ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومها أو لا ويكون قوله أو الذى الخ إشارة إلى التردد فى المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال فى مطلقا الثانى وما بعده (قوله نعم ما تواترناقلوه) أى بلغوا عدد التواتر (قوله أى المصنف ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف

وكذا يقال فى معرفة الناسخ والمنسوخ (والقياس بأنواعه) من جلى وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد شرطا على تافيه أو مساو وهو ما يعده فيه الفارق كقياس إخراج مال اليتيم على أكله أو أدون وهو ما لا يعده فيه ذلك كقياس التفاح على البر فى الربا بجامع الطعم صحة وفساد أو جلاء وخفاء وطرق استخراج العلل والاستنباط ولا يشترط نهايته فى كل ما ذكر بل تكفى الدرجة الوسطى فى ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها

واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يقتضي في جميع أبواب الفقه اماماً مقيداً لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعده امامه وليراعي فيها ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له العدول عن نص امامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد لا يخلو العصر عن مجتهد إلا إذا تداعى الزمان وقربت الساعة واما قول الغزالي كالفقال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء لرغبة العلماء عنه وكيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عنه والفقال نفسه كان يقول لسائله في مسائل الصبرة تسألني عن مذهب الشافعي ام عمامندي وقال هو (١٠٩) وآخرون منهم تليذه القاضي حسين لسنا

مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيهم قال ابن الرفعة ولا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وتليذه ابن دقيق العيد بلغارتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح امام الحرمين والغزالي والشيرازي من الاثمة المجتهدين في المذهب اه ووافقه الشيخان فاقاما كالغزالي احتمالات الامام وجوها وخالف في ذلك ابن الرفعة فقال في موضع من المطلب احتمالات الامام لا تعد وجوها وفي موضع آخر منه الغزالي ليس من اصحاب الوجوه بل ولا امامه والذي يتجه ان هؤلاء وان ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقا وفي بعض المسائل إذا لا يصح جواز تجزئه امام حقيقته بالفعل في سائر الابواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي الى الآن كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد اصولية وحديثية وغيرها يخرج عليها استنباطاته وتقرعاته

شرطا في المجتهد أو على الصحيح اه رشيدى (قوله واجتماع ذلك) أى العلوم المتقدمة (قوله امام مقيد) أى بمذهب امام خاص اه معنى (قوله لا يعدو) أى لا يتجاوز (قوله لرغبة العلماء عنه الخ) عبارة المعنى فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك فيه وكيف يمكن الخ عنه أى القضاء (قوله وكيف يمكن) إلى قوله قال ابن الرفعة قضية صنيعة انه من قول ابن دقيق العيد ايضا وان اوهم مامراً نافعاً المعنى خلافه (قوله عنه) أى المجتهد (قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام عمامندي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضى الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه اه سم (قوله وقال هو) أى الفقال (قوله وآخرون الخ) عبارة المعنى والشيخ ابو على والقاضي حسين والاستاذ ابو اسحق وغيرهم لسنا الخ فها هذا كلام من يدعى زوال رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح الخ (قوله ووافقه) أى ابن الصلاح (قوله منه) أى من المطلب (قوله والذي يتجه) هذا من عند الشارح (قوله إذا لا يصح جواز تجزئه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فرع يجوز ان يتبع بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه اه (قوله امام حقيقته) أى الاجتهاد (قوله في سائر الابواب) أى في جميعها (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له اه سم اقول يدفع المناقاة حل قوله اوفى بعض المسائل على الاضراب (قوله عنه) أى التأسيس (قوله رتبة الاجتهاد المذهبي) أى الاجتهاد في المذهب فضلا عن الاجتهاد النسبي أى الاجتهاد في بعض الابواب فضلا عن الاجتهاد المطلق أى في جميع الابواب (قوله وكذا من عداهم الخ) هذا مع قوله الآتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء وقضاء فيمتنع الخ صريح في ان من عدا الاربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته يمتنع تقليده في غير العمل من الافتاء والحكم فليتنبه لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا يخلو عن اشكال اه سم (قوله ممن حفظ مذهبه في تلك المسئلة الخ) أى لو وجدوا لا فلا تحقق له فيما اطلعنا عليه (قوله وسائر معتبراته) أى كعدم المانع (قوله ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي) كان ينبغي ان يؤخره ويذكره قوله كخالف الاجماع (قوله ان لا يكون مما ينقض فيه الخ) قد يشكك هذا بانه يلزمه بطلان بعد تقليد مقلدى بقية الاثمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم اه سم ويدفع الاشكال بان الكلام في تقليد المقلد لغير امامه (قوله هذا) أى قوله وكذا من عداهم من حفظ الخ (قوله فيه) أى الافناء والقضاء

(قوله تسألني عن مذهب الشافعي ام عمامندي الخ) هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضى الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه (قوله وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما قد ينافي قوله السابق فالمراد به التأهل له (قوله وكذا من عداهم من حفظ مذهبه الخ) هذا مع قوله الآتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء وقضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا صريح في ان من عدا الاربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته يمتنع تقليده في غير العمل من الافتاء والحكم فليتنبه لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا يخلو عن اشكال (قوله ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي) قد يشكك هذا بانه يلزمه بطلان تقليد مقلدى بقية الاثمة الاربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم

وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق ولا يغنى عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فان أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد النسبي فضلا عن الاجتهاد المطلق (فروع) في التقليد يضطر اليها مع كثرة الخلاف فيها وحاصل المعتمد من ذلك انه يجوز تقليد كل من الاثمة الاربعة وكذا من عداهم من حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يحمل على ما فقد فيه شرط من ذلك ويشترط لصحة التقليد ايضا ان لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لافناء وقضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا كما يعلم

(قوله بما يأتي) لعله أراد به قوله لكن في الروضة إلى فلا ينافي وقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لانه محض تشبه الخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اه سم وقد يجاب بان الشروط المذكورة إنما هي في العمل في حق نفسه (قوله اذا قصد به) أي بالافتاء بمذهب غير الأربعة بل غير امامه (قوله أي مع تبيينه للمستفتي قائل ذلك) أي ليقوله فيكون قول المفتي حينئذ ارشادا لا افتاء (قوله كمخالف الاجماع) خبر ما الخ (قوله) (قوله اسكن المشهور الذي رجحاه الخ) في الروض ويعمل أي المستفتي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علمه بان اعتمده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المفتيان جوابا وصفة ولا نص أي من كتاب او سنة قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد احدهما اعلم او اورد أي قدم من اعتمده اعلم او اورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل الا في قوله وقد سبق أن الأرجح التخيير فهما الخ فليتأمل اه سم وقد يقال إن الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما يؤيده قوله الاتي ولا وجد من يخبر به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشترط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي واطال في ذلك اه سم (قوله لا مذهب له) ليس معناه ان له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وعبارة السيد السهمودي فيقلد واحدا في مسألة وآخر في أخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أي معين الخ اه سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروي لا نأقول المراد بالعامي غير المجتهد أو نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه سم (قوله وحيث اختلف الخ) عبارة الروض مع شرحه واختلف المفتين في حق المستفتي كاختلاف المجتهدين في حق المقلد وسياق انه يقلد من شاء منهما فللمستفتي ذلك على ما يأتي اه واراد بما يأتي ما مر انفا عن سم عن الروض وشرحه (قوله) وقضيته جواز تقليد المفضول الخ) هذا في العامي بدليل قوله الاتي فلا ينافي ما مر عن الهروي لانه في عامي الخ واعلم ان قوله السابق ويشترط ايضا اعتقاد رجحية مقلده الخ شامل للعامي بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاميا الخ وحينئذ فقد منع قوله وقضيته جواز تقليد المفضول الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله

بما يأتي لانه محض تشبه وتغريرو من ثم قال السبكي اذا قصد به المفتي مصلحة دينية جاز أي مع تبيينه للمستفتي قائل ذلك وعلى ما اختلف فيه شرط مما ذكر يحمل قول السبكي ما خالف الأربعة كمخالف الاجماع ويشترط ايضا اعتقاد رجحية مقلده أو مساواته لغيره لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عاميا جاهلا بالدلالة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لحصوله بالتسامع ونحوه قال الهروي مذهب أصحابنا أن العامي لا مذهب له أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متبحران أي في مذهب امامه فكأختلاف المجتهدين اه وقضيته جواز تقليد المفضول

(قوله لانه محض تشبه وتغريرو) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل) في الروض ويعمل أي المستفتي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علمه بان اعتمده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المفتيان جوابا وصفة ولا نص قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما أعلم أو أورد أي قدم من اعتمده أعلم أو أورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل الا في الصفة الآتية وقد سبق أن الأرجح التخيير فهما في العمل فليتأمل (قوله قال الهروي مذهب أصحابنا ان العامي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي واطال في ذلك (قوله لا مذهب له) ليس معناه أن له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر به المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اه وعبارة السيد السهمودي فيقلد واحدا في مسألة وآخر في أخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أي معين الخ (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروي لا نأقول المراد بالعامي غير المجتهد أو نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك فانه لما قال في جمع الجوامع عطف على معمول الاصح وان يجب على العامي التزام مذهب معين ثم في خروجه

من اصحاب الاوجه مع وجود افضل منه لكن في الروضة ليس لمقت وعامل على مذهبي في مسألة ذات قولين او وجهين ان يعتمد احدهما بلا نظر فيه بخلاف بل يبحث عن ارجحهما بنحو تأخره ان كانا لواحد اه ونقل ابن (١١١) الصلاح فيه الاجماع لكن حمله بعضهم على

المفتي والقاضي لما مر من جواز تقليد غير الائمة الاربعة بشرطه وفيه نظر لانه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه حمله على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الراجح من غيره فلا ينافي ما مر عن الهروى وما يأتى عن فتاوى السبكي لانه في عامي لا يتأهل لذلك وإطلاق ابن عبد السلام ان من لامامه في مسألة تقليده في ايها احب برده قولان له ما تقرروا ما في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما ترى فيما اذا كانا لواحد ولا تخير لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الا اهل كما اقتضاه قوله أيضا اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى وقد سبق ان الارجح التخيير فيها في العمل وما يصرح بجواز تقليد المرجوح قول البلقيني في مقلد مصحح الدور في السريجة لا يائمه وان كنت لا أفتي بصحته لان الفروع الاجتهادية لا يعاقب عليها ولا ينافيه قول ابن عبد السلام يمتنع التقليد في هذه لانه مبني على قوله فيها ينقض قضاء القاضي بصحة الدور وما ان ما ينقض لا يقلد

فكا اختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من اصحاب الاوجه) كذا كان في اصله رحمه الله تعالى ثم اصحح بالوجه وليس بضروري كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لكن في الروضة الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله فيه الاجماع) اي في وجوب البحث عن الارجح (قوله لكن حمله الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله فيه الاجماع) اي في وجوب البحث عن الارجح (قوله لكن حمله الخ) اي كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غير الائمة الخ) اي في العمل لنفسه (قوله وفيه نظر) اي في الحل المذكور (قوله لانه صرح بمساواة العامل الخ) اي فانه قال ليس لمقت وعامل الخ اه سم (قوله في ذلك) اي وجوب البحث (قوله ما مر عن الهروى الخ) اي من تخير العاين في الوجهين (قوله وما ياتي الخ) اي انفا (قوله لانه الخ) كل ما مر وما ياتي (قوله اطلاق ابن عبد السلام الخ) اي الشامل للمتأهل وغيره (قوله يردده الخ) هلا قال يحمل على عامي غير متأهل للنظر (قوله ما تقرر) اي كلام الروضة المذكور مع قوله فالوجه حمله الخ (قوله وما في الروضة الخ) عطف على وإطلاق ابن عبد السلام الخ (قوله مفروض) محل تأمل بل قولها ان كانا لواحد فيه نوع اشعار بان الكلام فيها اي الوجهين ولو لمتعدد فتدبر اه سيد عمر (قوله ولا) اي بان كانا لمتعدد (قوله كما اقتضاه قوله الخ) اي قول صاحب الروضة اقول قد سبق عن الروض وشرحه تقييد القول المذكور بجعل المستفتي اختصاصا احدهما بزيادة علم او ورع (قوله وقد سبق) اي في اول الفروع (قوله فيهما) اي المجتهدين (قوله في العمل) اخرج الفتوى والحكم اه سم (قوله في مقلد مصحح الخ) بالاضافة وقوله لا يائمه الخ مقلد البلقيني (قوله بصحته) اي الدور (قوله ولا ينافيه) اي قول البلقيني (قوله في هذه) اي مسألة صحة الدور (قوله لانه الخ) اي قول ابن عبد السلام (قوله ومر) اي في اول الفروع (قوله كما مر) اي في قوله فالوجه حمله الخ (قوله عنه وعن غيره ما يخالف الخ) وما يخالفه كلام الروض فانه صريح في انه لا يائمه الخ للعالم بالارجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له اي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين او الوجهين من غير نظر إلى ان قال فان كان اهلا للترجيح او التخيير استعمل به متعرفا ذلك من القواعد والماخذ وان تلقاه من نقلة المذهب فان عدم الترجيح اي بان لم يحصله بطريق توقف اي حتى يحصله إلى ان قال فان اختلفوا إلى اصحاب في الارجح ولم يكن اي كل من العامل والمفتي اهلا للترجيح اعتمد ما صححه الاكثر فالعلم والاى وان لم يصححوا شيئا توقف اهوا لا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروى السابق فان قوله تلقاه من نقلة المذهب وقوله فان اختلفوا لم يكن اهلا للترجيح شامل للعامي ان لم يكن محصورا فيه ولم يخبر به بل اوجب عليه تعرف الارجح إلا ان يكون ما فاله الهروى في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح او كلام شرح الروض في غير العامي الصريح بخالفته حمل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمله الخ فانه اوجب على غير المتأهل تعرف الارجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا ان يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده او على المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل اه

عنه اقول الخ زاد المحلى عقب العامي مانصه وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد انتهى وقضيته جواز تقليد المفضل الخ هذا في العامي بدليل قوله الاتي فلا ينافي ما مر عن الهروى لانه في عامي الخ فاعلم ان قوله السابق وبشرط ايضا اعتقاد ارجحية مقلد الخ شامل للعامي بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاميا بالخ وحديثه فقد يمنع قوله وقضيته جواز تقليد المفضل الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله فكا اختلاف المجتهدين إلا ان يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ (قوله لكن حمله بعضهم) اي كلام الروضة المذكور (قوله لانه صرح بمساواة العامل للمفتي الخ) اي فانه قال ليس لمقت وعامل صاحب الروض (قوله في العمل) اخرج الفتوى والحكم (قوله وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فارجحه) وما يخالفه كلام الروض فانه صريح في انه

والحاصل ان من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده وفي فتاوى السبكي يتخير العامل في القولين أي إذا لم يتأهل للعالم بارجحهما كما مر ولا وجد من يخبره به لكن مر في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع

بخلاف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحدهما إلا بعد علم أرجحيته وصرح قبل ذلك بأن له العمل بالرجوح في حق نفسه ويشترط أيضا أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه لا لتحلل رتبة التكليف من عنقه حينئذ ومن ثم كان الأوجه أنه يفسق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بمن يتبع بغير تقليد يتقيد (١١٢) به ليس في محله لأن هذا ليس من محل الخلاف بل يفسق قطعا كما هو ظاهر وقول ابن عبد

السلام للعامل أن يعمل برخص المذاهب وإنكاره جهل لا ينافي حرمة التبع ولا الفسق به خلافاً لمن وهم فيه لأنه لم يعبر بالتبع وليس العمل برخص المذاهب مقتضياً لصدق الأخذ بها مع الأخذ بالعزائم أيضاً وليس الكلام في هذا لأن من عمل بالعزائم والرخص لا يقال فيه أنه متبع للرخص لاسيما مع النظر لضبطهم للتبع بما مر فتأمله والوجه المحكي بجوازه يردّه نقل ابن حزم الإجماع على منع تتبع الرخص وكذا يردّه قول بحق الحنفية ابن الهمام لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل مع أنه اتباع قول مجتهد متبوع وقد كان عليه السلام يحب ما خفف على أمته والناس في عصر الصحابة ومن بعدهم يسألون من شأوا من غير تقييد بذلك أه وظاهره جواز التلقيح أيضاً وهو خلاف الإجماع أيضاً فتفطن له ولا تغتر بمن أخذ بكلامه هذا المخالف للإجماع كما تقرر وفي الخادم عن بعض المحتاطين الأولى لمن يلي بوسواس الأخذ بالأخف

سم (قوله بخلاف الحاكم الخ) ومثله المفتي (قوله وصرح الخ) أي السبكي (قوله بأن له العمل بالرجوح الخ) ينبغي أن يكون محله في رجوح روجه بعض أهل الترجيح أما رجوح لم يرجحه أحد كاحد وجهين الشخص رجح مقابله أو لم يرجح منهما شيئاً ورجح أحدهما جميع من جاء بعده من أهل الترجيح فيعبد تقليده والعمل به من عامي لم يتأهل للترجيح فليتام له سيد عمر (قوله ومن ثم كان الأوجه الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض من أنه لا يفسق باتباعها من المذاهب المدونة أه سم (قوله يتقيد به) الظاهر يعتد به وسيأتي في شرح نفذ ما يؤيده أه سيد عمر (قوله وليس العمل برخص المذاهب الخ) فيه توقف (قوله لصدق الأخذ الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وكذا يردّه) أي بما نقله ابن حزم (قوله بذلك) أي بالسؤال عن عالم واحد (قوله وظاهره) أي قول ابن الهمام جواز التلقيح محل تأمل أه سيد عمر (قوله وفي الخادم الخ) استطراد (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين محله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من زيادة بسط وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها لا مثلاً أي خلافاً للجلال المحلى كان إفتي بينونه زوجته في نحو تعليق فسكح اختتام إفتي بأن لا يبيّن فإرادان يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها وكان أخذ بشفعة الجوار تقليد الأبي حنيفة ثم استحقت عليه فأراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيها لأن كلام الإمامين لا يقول به حية ثم فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بظاهر مامر أه وبينافي هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الأول فراجع أه سم (قوله مثله) أي الأمدى (قوله فيه تجوز) خبر

إذ الم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كافي شرحه العمل والفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال فإن كان أهلاً للترجيح أو التخيير استقل به متعزلاً فذلك من القواعد والماخذ والاتقاء من نقلة المذهب فإن عدم الترجيح أي بأن لم يحصل بطريق توقف أي حتى يحصل له إلى أن قال فإن اختلفوا أي الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلاً للترجيح اعتماداً صححه الأكثر والأعلم والأبى وإن لم يصححوا شيئاً توقف أه ولا يخفى مخالفة هذا الإطلاق الهروي السابق فأن قوله والاتقاء من نقلة المذهب وقوله فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعامة أي لم يكن محصوراً فيه ولم يجزه بل أوجب عليه تعرف الراجح إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الروض في غير العامي الصرف ومخالفته لحل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمل الخ فإنه أوجب على غير المتأهل تعرف الراجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده أو على المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالرجوح في حق نفسه فليتام له (قوله ومن ثم كان الأوجه الخ) خلاف الأوجه في شرح الروض أنه لا يفسق باتباعها من المذاهب المدونة (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين محله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة البسط فيه وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

والرخص ثلاثاً يرداد فيخرج عن الشرع ولضده الأخذ بالاثقل ثلاثاً يخرج عن الإباحة ويشترط أيضاً ونقل أن لا يلق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم بضده في عينها كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة مع بيان حكاية الأمدى الاتفاق على المنع بعد العمل ونقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله فيه تجوز وإن جريت

عليه ثم فانه لما نقل ذلك في عامي لم يأتهم مذهبنا قال فان التزم معينا بخلاف وكذا صرح بالخلاف مطلقا القرافي قيل ولعل المراد بالافتاق
 اتفاق الاصوليين لا الفقهاء فقد جوز ابن عبد السلام الانتقال عمل بالاول ولا واطلق الائمة جواز الانتقال وقد أخذ الاسنوي من
 المجموع وتبعوه ان إطلاقات الائمة إذا تناولت شيئا صرح بعضهم بما يخالف فيه فالمتعمد الاخذ فيه باطلا لهم (قائده) من ارتكب
 ما اختلف في حرمة من غير تقليد ثم بترك تعلم امكنه وكذا بالفعل إن كان بما لا يعذر (١١٣) احذ بحمله لمزيد بشره قيل وكذا إن علم

انه قيل بتحريمه لا ان جهل
 لانه اذا خفي على بعض
 المجتهدين فعليه اولى اما اذا
 عجز عن التعليم ولولم نقله او
 اضطرار الى تحصيل ما يسد
 رمقه او رفق بموته فيرفع
 تكليفه كما قبل ورود الشرع
 قاله المصنف كابن الصلاح
 ومن أدى عبادة مختلفا في
 صحتها من غير تقليد للقائل بها
 لزومه اعادةها لان اقامه على
 فعلها عبث وبه يعلم انه حال
 تلبسه بها عالم بفسادها اذ
 لا يكون عابثا الا حينئذ
 فخرج من مس فرجه ففسى
 وصلى فله تقليد ابي حنيفة
 في اسقاط القضاء ان كان
 مذهب صحة صلاته مع عدم
 تقليده له عندها والا فهو
 عابث عنده ايضا وكذا لمن
 اقدم معتقدا صحتها على مذهب

ونقل غير واحد (قوله عليه) أي النقل (قوله ثم) أي في شرح الخطبة (قوله فانه الخ) أي ابن الحاجب (قوله
 ذلك) أي الاتفاق المذكور (قوله قال) أي ابن الحاجب (قوله بالخلاف مطلقا) أي بدون ذكر مصدره من
 الاصوليين او الفقهاء او منهما (قوله قيل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله فيه) أي في ذلك الشيء (قوله
 قيل الخ) يظهر انه مجرد الحكاية لا للتبريض (قوله وكذا) أي يائمه بالفعل (قوله ان علم) أي المرتكب
 (قوله لانه اذا خفي الخ) في تقريبه نظر (قوله اما اذا عجز عن التعلم الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي
 عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا
 تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه سم (قوله ولولم نقله) أي ولو كان العجز لتوقف التعلم على نقلة
 لا يستطيعها (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله عالم بفسادها) أي بانه قيل بفسادها أي سيد عمر (قوله فله
 تقليد ابي حنيفة الخ) صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه سم (قوله ان كان مذهب صحة صلاته الخ)
 فيه نظر اه سم وضمير مذهب لابي حنيفة (قوله والا فهو عابث الخ) هذا ممنوع اه سم عبارة السيد
 عمر الاولى فلا يجوز به التقليد او غير هذه العبارة كما يعلم من قوله آفقا وبه يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أي له
 تقليد ابي حنيفة في اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أي وهو متذكر للبس (قوله على مذهب) أي المقدم
 (قوله وقد عذره) ينبغي وان لم يعذر به لانه عند عقده للصلاة جازم لها لا عابث معه فليجز التقليد بشرطه
 فليتام اه سيد عمر (قوله ولم يعذر) الى قوله ونزع كثير من في النهاية الا قوله وممر الى المتن (قوله
 ما ياتي) أي انفا في السوادة (قوله ولم يخلع الخ) والا اتجه عدم تنفيذها انهاية (قوله نفذت احكامه)
 أي ومنها التولية وهو صريح في صحة توليته حينئذ لغير الاهل مع وجود الاهل وسياتي ما فيه اه رشیدی
 (قول المتن فاسقا الخ) أي مسلما فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو جاهلا) أي محضا كما ياتي في قوله ولا بعد فيه
 الخ ويأتي عن النهاية والمعنى وشرح المنهج انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام (قول المتن
 للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد
 تعين فيمن ولاة السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاة
 السلطان ولومع وجود الاهل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا في غاية الظهور اه سم
 (قوله وصوبه) أي النزاع (قوله وهو عجيب) أي تصويب الزركشي (قوله او ذوالشوكه) الاولى ذا

بعينها لا مثلها أي خلا للجلال المحلى كان افي بيده ونزوجه في نحو تعليق فنسج اختتام افي بان لا يبدونه
 فاراد ان يرجع للاولى ويعرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا لابي حنيفة ثم
 استحققت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك
 فانه مهم ولا تغتر بمن اخذ بظاهر مامر اه وبينافي هاشم شرح الخطبة ما في تمثيله الاول فراجع (قوله اما
 اذا عجز عن التعلم ولولم نقله او اضطرار الى تحصيل الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي
 في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما
 لو كان قبل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد ابي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان
 كان مذهب صحة صلاته الخ) فيه نظر (قوله والا فهو عابث) هذا ممنوع (قوله أي المصنف للضرورة) أي
 لضرورة الناس أي لا اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاة

(١٥ - شرواني وابن قاسم - عاشر)
 ان السلطنة لا تستلزم دوام الشوكه فلو زالت شوكه سلطان
 بنحو حبس أو أسر ولم يخلع نفذت احكامه ومر في مبحث الامامة قبيل الردة ما له تعلق بذلك فراجع (فاسقا أو مقلدا) ولو جاهلا
 (نفذ قضائهم) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه (للضرورة) لئلا تتعطل مصالح الناس ونزع كثير من فيما ذكر في الفاسق واطالوا
 وصوبه الزركشي قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان الغرض ان الامام اذا الشوكه والذي ولاة عالما بفسقه

بل لو غير عالم به على ما جزم به بعضهم فكيف حيث ينفذ يفرع الى عدم تنفيذ احكامه المأثرب عليه من الفتن لا يتدارك خرقه وقد اجتمعت الامة كما
قاله الاذرعى على تنفيذ احكام الخلفاء (١١٤) الظلمة واحكام من ولوه ورجح البلقينى نفوذ تولية امر اوعى فيما يضبطه وقن وكافر

الشوكة بالالف (قوله او غيره عالم به) المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يوله لم ينفذ حكمه والافذاه
سم (قوله واحكام من ولوه) اى ولو فاسقا وكان ينبغي ان يذكره فانه محط الاستدلال (قوله ورجح البلقينى
نفوذ تولية امر اوعى) اى به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملى اهمم عبارة النهاية ولو ابتلى الناس
بولاية امر اوقن او اعنى فيما يضبطه نفذ قضاءه للضرورة كما افق به والدرجحه الله تعالى والحق ابن عبد
السلام الصبى بالمرأة ونحوها لا كافر او سياتى عن المغنى ما يوافقه (قوله وكافر) عطف على امر اوعى ع
ش (قوله ونازعه الاذرعى وغيره فى الكافر) يفهم انهما لم ينازعا فى المرأة وليس مراد عبارة الاسنى وباتى
عن المغنى ما يوافقه فى النقل عن الاذرعى وكلام المصنف كاصله فدية قضى ان القضاء ينفذ عن المرأة والكافر
اذا وليا بالشوكة وقال الاذرعى وغيره الظاهر انه لا ينفذ منهما اه (قوله والوجه ما قاله) اى البلقينى
فتنفذ تولية الكافر ايضا خلافا للنهاية كما مر انفا والمغنى عبارته تنبيه افهم تقييده بالفاسق اى المسلم
كما قرره فى كلامه انه لا ينفذ من المرأة والكافر اذا وليا بالشوكة واستظهره الاذرعى لكن صرح ابن
عبد السلام بنفوذ من الصبي والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر والعاقل ان يتولى القضاء من الامير الباغى
اه (قوله وسبقه) اى البلقينى (قوله ولا بعد فيه الخ) ياتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ولو
تعارض) الى قوله ومحله فى النهاية الا قوله وخرج الى ويجب وقوله كما يفيد الى وبحت وقوله ما سبقه اليه
البيضاوى (قوله ويراجع الخ) اى الدين (قوله ويجب) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر
اه سم (قوله عليه) اى السلطان امعش والاولى اى المولى (قوله ويجب عليه رعاية الامثل الخ) فيه ما ياتى
وكان الاولى تاخير عماء بعده اه رشيدى (قوله وما ذكر فى المفلد لمحله الخ) هذا لما ياتى لو ابقى الماتن على
ظاهره الموافقة لكلام غيره واما بعد ان حوله الى ما مر فلام وقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم
ان السلطان اذا ولي قاضيا بالشوكة نفذت توليته مطلقا سواء كان هناك اهل للقضاء ام لا وان ولاه لا بالشوكة
او ولاه قاضى القضاء كذلك فيشترط فى صحة توليته فقد اهل للقضاء اه رشيدى (قوله وكذا الفاسق الخ)
ومعلوم انه يشترط فى غير الاهل معرفة طرف من الاحكام نهائية وشرح المنهج ومغنى وتقدم فى الشارح
ما يخالفه (قوله ان ولاه الخ) اى من غير الاهل للقضاء مع وجود الاهل له اخذا بما ياتى (قوله يلزمه بيان
مستنده) اى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله يلزمه بيان مستنده) اى اذا سئل عنه والمراد
بمستنده ما استند عليه من بينة او نقول او بخود ذلك وعبرة الخادم فان ساله المحكوم عليه عن السبب فجزم
صاحب الحاوى وتبعه الرويانى بانه يلزمه بيانه اذا كان قد حكم بنكوله وبين الطالب لانه يقدر على دفعه
بالبيينة او كان بالبيينة تعين فانه يقدر على مقابلتها بمثلها فترجع بيينة صاحب اليد قال ولا يلزم اذا كان قد حكم
بالاقرار او بالبيينة بحق فى الذمة وخرج من هذا تخصيص قول اصحاب ان الحاكم لا يسأل اى سؤال اتراض
اما سؤال من يطالب الدفع عن نفسه فيتعين على الحاكم الابداء ليجد المحكوم عليه التخلص انتهت لكن كلام
السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاه السلطان ولو مع
وجود الاهل ثبت اضطراز الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا غاية الظهور (قوله او غيره عالم به)
المتجه فى هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يوله لم ينفذ حكمه الا نفذ (قوله ورجح البلقينى نفوذ تولية امر اوعى)
افق به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملى (قوله ونازعه الاذرعى وغيره فى الكافر) كتب عليهم
(قوله وزاد ان الصبي كذلك) كتب عليه ايضا مر (قوله ويجب الخ) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله
كما هو ظاهر (قوله نفذت تولية غير الصالح قطعا) ومعلوم انه يشترط فى غير الاهل معرفة طرف من
الاحكام ش مر (قوله يلزمه بيان مستنده) افق بذلك شيخنا الشهاب الرملى

ونازعه الاذرعى وغيره
فى الكافر والوجه ما قاله
لان الفرض الاضطرار
وسبقه ابن عبد السلام للمرأة
وزاد ان الصبي كذلك قال
الاذرعى والقول بتنفيذ
قضاء عامى محض لا ينتحل
مذهبا ولا يعول على زاي
مجتهد بعيدا احسب احدا
يقول به اه ولا بعد فيه
اذا ولاه ذو شوكة ومجوز
الداس من دزله فينفذ منه
ما وافق الحق للضرورة ولو
تعارض فقيه فاسق وعامى
دين قدم الاول عند جمع
والثانى عند آخرين ويتجه
كما تله الحسبان ان فسق العالم
ان كان لحق الله تعالى فهو
بولى العالم والرشا فالدين
اولى من اجمع العلماء وخرج
بقوله سلطان القاضى
الا كبره نفذت توليته من
رسى اى الا ان كان يعلم
الاستقرار كما هو ظاهر ويجب
عليه رعاية الامثل فالامثل
رعاية لمصلحة المسلمين وما
ذكر فى المفلد لمحله ان كان ثم
مجتهد الا نفذت تولية
المفلد لو من غير ذى شوكة
وكذا الفاسق فان كان هناك
عدل اشترطت شوكة والا
فلا كما يفيد ذلك قول ابن

الرفعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولية غير الصالح قطعا اه وبحت البلقينى ما سبقه اليه البيضاوى ان
من ولاه ذو شوكة ينزل بزوال شوكة مولى له ولو المقتضى لنفوذ قضائه اى بخلاف مفلد وفاسق مع فقد المجتهد العدل فلا تزول ولايته بذلك
لعدم توفهم على الشوكة كما هو صرح جمع متأخرون بان قاضى الضرورة وهو من فقد فيه بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستنده

في سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه وكأنه اضعف ولايته ومثله المحكم لاولى وحله في الاول وان لم يمنع موليه من طالب بيان مستنده كما هو ظاهر ويجوز ان يخص النساء بقاض والرجال بقاض (١١٥) وبحث في الرجل والمرأة ان العبرة بالطالب

منهما (ويندب للامام) اي ومن الحق به كما هو ظاهر (اذ اولى قاضيا ان ياذن له في الاستخلاف) ليسكون اسهل له واقرب لفصل الخصومات ويتأكد ذلك عند اتساع الخطبة (وان نهى عنه) (لم يستخلف) استخلافه اعم لان لم يرض بنظر غيره ولو فوض له حينئذ ما لا يمكنه القيام به نفذ فيما يمكنه ولا يستخلف على المعتمد وظاهر أنه في بلدين متباعدين ك بغداد والبصرة ولاه اياهما له كما صرح به الماوردي ان يختار مباشرة القضاء في احدهما واعرضه للبلقي بما فيه نظر وعند اختياره احدهما هل يكون ذلك مقتضيا لانعزاله عن الاخرى او يباشر كلامه وجهان ورجح الزركشي وجمع ان التدريس بمدرستين في بلدين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى ليست عذرا ورجح آخرون الجواز ويستتيب وفعله الفخرا بن عساكر بالشام والقدس اما الخالص كتخليف وسماع بينة ففضية كلام الاكثرين منعه أيضا وقال جمع مقدمون

الخادم هذا كما ترى شامل لقاضي الضرورة وغيره للتعالييل التي ذكرها اه رشيدى أقول المتبادر من المقام ان المراد بالمستند هنا ما يشمل كلام نقلة المذهب في المسئلة اقوالا ووجوها والمتعقبين لهم من اهل النظر فليراجع (قوله في سائر احكامه) اي ولو بدئية اه ع ش (قوله في الاول) اي قاضي الضرورة (قوله في الرجل والمرأة) اي إذا كانت الخصومة بينهما اه ع ش (قوله اي ومن الحق به) الى قوله وظاهر المتن في النهاية (قوله ومن الحق به) اي كمن له شوكة (قوله ليكون) الى قوله وظاهر انه في المغنى (قوله عند اتساع الخطبة) عبارة المغنى عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله عنه) اي عن الاستخلاف (قوله استخلافه) عاما ياتي محترزه اه سم (قوله ما لا يمكنه القيام به) اي بجميعة وقوله فيما يمكنه تامل ما ضابطه ولعله عدم حصول مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تحتمل عادة (قوله ولا يستخلف الخ) فان استخلف لم ينفذ حكم خليفته فان تراضا الخصمان بحكمه النجى بالحكم كافي الروضة واصلا وان عين لمن يستخلفه وليس باهل لم يكن له استخلافه لفساده ولا غيره لعدم الاذن (تنبيه) لوقال وليتك القضاء على ان تستخلف فيه ولا تنظر فيه بنفسك قال الماوردي هذا تقليدا اختيارا ومراعاة وليس تقليدا حكم ولا نظر قال الزركشي ويحتمل في هذه ابطال التولية كالموقالت اللولي اذنت لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك اه والظاهر الاول اه (قوله ك بغداد البصرة الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى اه سم (قوله له) خبره مقدم لقوله ان يختار الخ (قوله واعرضه للبلقي الخ) عبارة النهاية وان اعترضه الخ (قوله وجهان) او جههها الاول وهو الانعزال اه نهاية (قوله ليس كذلك) يعني ان توليته لا تنفذاه ع ش وعبارة الرشيدى قوله ليس كذلك الصواب حذف لفظ ليس لان الزركشي انما يختار عدم صحة ولايته على المدرستين كما يعلم بمراجعة كلامه ويصرح به تعليله ومقابلته به الشارح اه (قوله ورجح الآخرون الجواز) معتمدا كالمدرس الخطيب اذ اولى الخطبة في مسجدتين والامام اذ اولى امامة مسجدتين وكذا كل وظيفة في وقت معين تنعازضان فيه اه ع ش (قوله اما الخالص) محترزه قوله عاما اه ع ش (قوله ففضية كلام الاكثرين) الى قوله نعم عبارة النهاية فقطع القفال بجواز الضرورة إلا ان ينص على المنع منه ومقتضى كلام الاكثرين انه على الخلاف اه اي الاتي في قول المصنف فان اطلق استخلف فيها لا يقدر عليه الخ ع ش (قوله واختاره الاذرعى الا الخ) معتمدا اه ع ش (قوله حتى عنده ولا) اي الجمع المتقدمين والاذرعى (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المغنى وان اطلق الامام الولاية لشخص ولم ينه عن الاستخلاف ولم ياذن له فيه وهو لا يقدر الا على بعضه استخلف فيما لا يقدر عليه لافي غيره وهو ما يقدر عليه في الاصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف وعم او اطلق بان لم يعمم له في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشيء لم يتعداه وفي شرح المنهج ما يوافقه (قوله استخلف مطلقا) اي فيما يجز عنه وغيره والمعتمد انه لا يستخلف الا عند العجز مر ع ش اه بجري وقوله والمعتمد انه الخ مخالف للتحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج فليراجع (قوله او التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الروض كقضاء بلدين او بلد كبير اه سم (قول

(قوله استخلافه) ياتي محترزه (قوله ولا يستخلف على المعتمد) كذا مر (قوله وظاهر أنه في بلدين متباعدين ك بغداد الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى (قوله او يباشر كلامه) يمكن ان يزاد على هذا فان لم يثبت له ذلك استنباب الا ان يفرض هذا الكلام مع النهي كما هو ظاهر السياق (قوله وجهان) او جههها الاول انعزال شمر (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المنهج فان اطلق التولية استخلف فيها عجز عنه او الاذن فطلقا انتهى

يجوز واختاره الاذرعى الا أن ينص على المنع منه نعم التزويج والنظر في أمر اليتيم ممنوع حتى عند هؤلاء كالعام (وان اطلق) الاستخلاف استخلف مطلقا او التولية فيما لا يقدر الا على بعضه (استخلف

فما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لا غيره في الاصح) تحكما القرينة الحال ولو طرأ عدم القدرة بعد التولية لنحو مرض او سفر استخلف جزءا قال الاذرعى الا ان ينهى عنه ونظر فيه الغزى بانه عجز عن المباشرة والانسان لا يخلو عن ذلك غالبا فيمكن مستثنى من النهى عن النيابة وينبغي حمل الاول على ما اذانهى عنه حتى للعدرو الثاني على ما اذا اطلق النهى عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولا يثبته به اغتر بعضهم لكن ياتي رده في (١١٦) شرح قوله كمعزول المبين لما هنا (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) لانه

قاضي (الا ان يستخلف في امر خاص كسماع بيعة) وتحليف (فيكنى عليه بما يتعلق به) من شرط البيعة او التحليف مثلا ولو عن تقليد ومن ذلك نائب القاضي في القرى اذا فرض له سماع البيعة فقط يكفي العلم بشروطها ولو عن تقليد كاقالاه وليس مثله من نصب للجرح والتعديل لانه حاكم وله استخلاف ولده ووالده كما ان الامام توليتهما نعم لو فرض الامام اختيار قاض أو توليته لرجل لم يجزله اختيارهما لان التهمة هنا اقوى للفرق الواضح بين القاضي المستقل والنائب في التولية وإنما لم يجز لقاض سماع شهادتهما لانه يتضمن الحكم لهما بالتعديل ومن ثم لم تثبت عدالتهما عند غيره جاز له سماعا قال الاذرعى وكذا محل صحة استخلافهما اذا ظهر فيه عند الناس اجتماع الشروط اه والذي يتجه انه حيث صححت توليته وحدت سيرته جاز له توليتهما ان كانا كذلك (وبحكم)

المتن فيما لا يقدر عليه) وليس من العجز ما لا يراه المستخلف في مذهبه فليس له أن يستخلف مخالفا لمعقل ما لا يراه مع قدرته على ماولى فيه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله تحكما) الى قوله قال الاذرعى في المعنى (قوله ولو طرأ عدم القدرة الخ) عبارة المعنى ومحل الخلاف في العجز المقارن اما الطارىء الخ (قوله بعد التولية) اى المطلقة فيما لا يقدر إلا على بعضه (قوله وظاهر قول المتن الخ) عبارة النهاية ولو فرض الولاية لانسان وهو في غير محل ولا يثبته اى المولى ليذهب اى ذلك الانسان ويحكم بما صح التفويض كما افق به والده رحمه الله تعالى ودعوى رده ساقطة اه (قوله لئكن ياتي رده) ويأتي بهامشه ما يتعلق به اه سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وقول جمع في النهاية الا قوله كما ان للامام توليتهما (قول المتن كالقاضي) اى في شروطه السابقة اه معنى (قوله وليس مثله) اى مثل المستخلف في امر خاص (قوله وله استخلاف ولده) الى قوله لان التهمة في المعنى الا قوله كما ان للامام توليتهما (قوله وله) اى للقاضي استخلاف ولده ووالده اى فيما له الاستخلاف فيه (قوله لم يجز له اختيارهما) اى كما لا يجوز له اختيار نفسه اسنى ومعنى (قوله في التولية) متعلق بالنائب (قوله سماع شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه اى ولده ووالده (قوله سماعها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه (قوله اذا ظهر فيه) اى في القاضي المولى لاصله وفرعه اه ع ش لوقال الرشيدى اى المتولى اه وبواقفه قول المعنى وظاهر اطلاق كلامه جواز استخلاف ابيه وابنه وبه صرح الماوردى والبعوى وغيرهما لئكن محله اى جواز استخلافهما ان ثبتت عدالتهما عند غيره اه اى غير القاضي المولى لهما (قول المتن باجتهاده) اى ان كان مجتهدا وقوله ان كان مقلدا بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلد اه معنى (قوله وسياتي) انفا في السوادة قبل التنبيه (قوله لا يجوز لغير متبحر الخ) ظاهره ولو بتقليد الغير اه سم (قوله ولو عرفا) اى كما ياتي عن الحسينى (قول المتن عليه) اى على من استخلف خلافة اى الحكم باجتهاده واجتهاد مقلده اه معنى (قوله لانه يعتقد غير الحق الخ) قضية ذلك انه لو شرطه لم يصح الاستخلاف وهو كذلك لان الحاكم انما يعمل باجتهاده اجتهاد مقلده وكذلك لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح توليته لما مروا قال لا تحكم في كذا بما يخالفه وفيه جاز وحكم في غيره من بقية الاحداث كقوله لا تحكم في ذل المسلم بالكفر والحر بالعبد اه معنى (قوله بالحكم الحق الخ) وهو ما دل عليه الدليل عند المجتهد فلا يجوز ان يحكم بغيره والمقلد ما حق بمن يقوله لانه انما يحكم بمعتقده فلذا اجري عليه حكمه اه معنى (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم الخ) وهو كذلك اه نهاية (قوله يجوز) اى حكم المقلد بغير مذهب مقلده (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر والافشكل على انه قديتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار

(قوله اى المصنف فيما لا يقدر عليه) قال في شرح الروض كقضاء بلد بن أو بلد كبير (قوله جز ما قول المتن في الاصح) كان يمكن العكس فتأمل (قوله وينبغي حمل الاول على ما اذانهى الخ) كسب عليه م (قوله وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولا يثبته الخ) ولو فرض الولاية لانسان وهو في غير محل ولا يثبته ليذهب ويحكم بما صح التفويض كما افق به شيخنا الشهاب الرملى م (قوله لئكن ياتي رده في شرح قوله كمعزول) ويأتي بهامشه ما يتعلق به (قوله اى المصنف ان كان مقلدا) اى بكسر اللام (قوله لغير متبحر) ظاهره ولو بتقليد الغير (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده) وهو كذلك

الخليفة (باجتهاده أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقادا) وسياتي انه لا يجوز لغير متبحر حكم بغير متعمد مذهبه ولا لمتبحر اذا شرط عليه ذلك ولو عرفا (ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة) لانه يعتقد غير الحق والله تعالى اتما امر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز وجمع الاذرعى وغيره بحمل الاول على من لم يثبته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصرف الذى لم يتاهل لنظر ولا ترجيح

والثاني على من له اهلية ذلك ومنع ذلك الحسابي من جهة ان العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء
 الال لما ذكر وغيره لاسيما ان قال له في عقد التولية على عادة من تقدمك لانه لم يعتد لمقلد حكم بغير مذهب امامه وقول جمع متقدمين لو قلد
 الامام رجلا القضاء على ان يقضى بمذهب عينه بطل التقليد بتعين فرضه في قاض مجتهد او مقلد عين له غير مقلده مع بقاء تقليده له كما هو واضح
 ثم رايت شارحاً حازم بذلك قال وهو الذي عليه العمل انه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اه ونقل ابن
 الرفعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح كما مر بان نص امام

المقلد في حقه كنص الشارع
 في حق المقلد ورافقه في
 الروضة وما أفهمه كلام
 الرافعي عن الغزالي من
 عدم النقض بناء على ان
 للمقلد تقليد من شاء
 وجزم به في جمع الجوامع
 قال الاذرعى بعيد الوجه
 بل الصواب سد هذا الباب
 من أصله لما يلزم عليه من
 المفاسد التي لا تحصي اه
 وقال غيره المقلد على مذهب
 الشافعي لا يجوز له الافتاء
 بمذهب غيره ولا ينفذ منه
 اي لو قضى به لتحكيم او
 تولية لما تقرر عن ابن
 الصلاح نعم ان انتقل لمذهب
 اخر بشرطه وتبخر فيه جاز
 له الافتاء به (تنبيه)
 قيل منصب سماع الدعوى
 والبيئة والحكم بهما يختص
 بالقاضي دون الامام الاعظم
 كما هو ظاهر الروضة في
 القضاء على الغائب ورد
 بمنع ما ذكر وبان مرادهم
 بالقاضي ما يشمله بدليل
 انهم لم يذهبوا على تحالف

اهلية الترجيح اه سم (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد اورجح مذهب الغير وقلده والافاى فائدة
 لمجرد الاهلية اه سم ومنع ذلك اي اجمع المذكور (قوله بطل التقليد) اي التولية (قوله مع بقاء
 تقليده) سيصرح بمفهومه قوله الاتي نعم ان انتقل الخ (قوله بذلك) اي الفرض المذكور (قوله وهو
 الذي عليه العمل) ان كان من جملة المقلول فلفظ هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الشارح فكان الاولى
 ان يذكره بعد قوله اه (قوله وما أفهمه كلام الرافعي الخ) وفي الروض ولو استقصى مقلدا اي للضرورة
 فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه واعتمد شيخنا
 الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه سم (قوله بناء على ان
 للمقلد الخ) فيه إشعار ظاهر بانه لما حكم به بعد تقليده وحينئذ في مغايرة لما سبق مما نقله ابن الرفعة
 عن الاصحاب لان تلك مفروضة في حكمه بخلاف نص مقلده وبتقليده الثاني خرج الاول عن كونه مقلدا له
 عند الحكم نعم ووضح ان محله حيث لم تبدل القرينة على تخصيص توليته بالحكم بمذهب معين كما مر اه
 سيد عمر اقول فيه نظر اذا المتبادر من مقلده فيما سبق امامه الذي ائتم مذهب به بمجرد تقليده وفي واقعة الثاني
 لا يصدق انه خرج عن مذهبه وانما يصدق ذلك اذا انتقل من مذهبه لمذهب الثاني واتخذ اماما كما يفيد قول
 الشارح الاتي نعم ان انتقل الخ والله اعلم (قوله بشرطه) لعله اراد به كون المنتقل اليه من المذاهب الاربعة
 (قوله وتبخر فيه) فيه تأمل (قوله جاز له الافتاء) اي والحكم (قوله قيل منصب سماع الدعوى) الى قوله ومر
 الخ زاد النهاية عقبه ما نصه على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولو لا الامام او قاض اخر اه
 (قوله ورد بمنع ما ذكر) وبان مرادهم الخ) عبارة النهاية والاصح خلافه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشمله)
 اي الامام الاعظم اه غش (قول المتن ولو حكم) بكاف مشددة اه معنى (قوله واثنان) الى قوله ويؤخذ
 في النهاية والمغنى (قوله ويؤخذ منه) اي ممازاده (قوله يكره) بكسر الراء (قوله في ذلك) اي الحلف
 المذكور (قوله ما فيه) اي الحصر المذكور (قوله اكراهه) اي الشرعي (قوله وان كان الخ) اي حكم
 المحكم (قوله او حكم الخ) عطف على حكم خصمان (قوله او تعزير) الى قوله مع وجود الال في المغنى الا
 ما انبه عليه والي قوله على ما مر في النهاية الا ما سانبه عليه (قوله اي مع الخ) عبارة المغنى عن التفصيل

ش مر (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر ولا فشكل على انه قد
 يتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار اهلية الترجيح (قوله على من له الخ) هل المراد اورجح مذهب الغير وقلده
 اذ اي فائدة لمجرد الاهلية وما أفهمه كلام الرافعي عن الغزالي من عدم النقض الخ) في الروض ولو استقصى
 مقلدا اي للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه
 واعتمد شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الترجيح اه (قوله تنبيه)
 قيل منصب سماع الدعوى والبيئة والحكم بهما يختص بالقاضي والاصح خلافه على ان مرادهم بالقاضي
 ما يشمله الخ مرش (قوله الاتي في بعض المسائل الخ) على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولها

احكامهما الا في بعض المسائل كنعزال القاضي بالفسق دون الامام الاعظم ومر آخر البغاة ماله تعاق بذلك (ولو حكم خصمان) واثنان
 من غير خصوصية كفي نكاح ويؤخذ منه ان من حلف لا يكلم اباه فحكمه اخر فحكم عليه بتكليمه لم يثبت لان الاكراه الشرعي كالحسي
 ولا شك ان المحكم يكرهه وان لم يتصور منه نحو ضرب ولا حبس فافتاء بعضهم بعدم جواز التحكيم في ذلك فيه نظر وانه اخذ ذلك من ان
 الحاكم لا يكون حكمه اكرها الا ان قدر حسا على إجبار الخالف ومما فيه في مبحث الاكراه في الطلاق لراجعته فان قلت نفوذ
 قضاء المحكم موقوف على رضا الخالف فكيف يتصور اكراهه له قلت ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده وهو حيثئذ لا اكراهه على
 مقتضى حكمه وان كان متوقفا ولا على رضا او حكم اكثر من اثنين (رجلا في غير د) او تعزير (لله تعالى جازا طائفا) اي مع وجود قاض

اهل وعدمه (بشرط اهلية القضاء) المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط لان ذلك وقع لجمع من الصحابة ولم ينكر مع اشتهاره فكان اجماعا
اما احاد الله تعالى او تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه اذ لا طالب له معين واخذ منه ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه
واما غير الاهل فلا يجوز تحكيمه اى مع (١١٨) وجود الاهل ولا جاز ولو فى النكاح على ما مر فيه ونوزع فيه بانه لا ضرورة الى تحكيمه

حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة تقدر
بقدرها قال البلقينى ولا
يجوز لو كيل من غير اذن
موكله تحكيم ولا لولى ان
اضر بمولىه وكوكيل
ما ذون له فى التجارة وعامل
قراض ومفلس ان اضر
غرماءه ومكاتب ان اضر
به وتحكيم السفه لغو ولو
باذن وليه على ما اقتضاه
اطلاق بعضهم وفيه نظر
(وفى قول لا يجوز) التحكيم
لما فيه من الافتيات على
الامام ونوابه وبجواب بانه
ليس له حبس ولا ترسيم ولا
استيفاء عقوبة آدمى ثبت
موجبها عنده لثلا تخرق
ابنتهم فلا افتيات (وقيل)
انما يجوز (بشرط عدم
قاض فى البلد) للضرورة
(وقيل مختص) الجواز
(بمال دون قصاص ونكاح
وتحويها) كلعان وحد
قذف (ولا ينفذ حكمه الا
على راض) لفظا لا سكوتا
فيما يظهر ويعتبر رضا
الزوجين معا فى النكاح
نعم يكفى سكوت البكر اذا
استؤذنت فى التحكيم (به)
اى بحكمه الذى سيحكم به
من ابتداء التحكيم الى
صب الحكم لانه المثبت
للولاية نعم ان كان احد

الاثية اه (قوله اهل) عبارة النهاية افضل اه (قول المتن بشرط اهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم
فى عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك فى باب مغنى واسنى (قوله واخذ منه) اى
من التعليل (قوله الذى لا طالب له معين) كالزكاة حيث كان المستحقون غير محصورين اه بجيرى (قوله
والاجاز) وفاقا لشرح المنهج وخلافا لاطلاق المغنى وللنهاية عبارة نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود
قاض ولو قاضى ضرورة اه (قوله ونوزع فيه الخ) والذى يتجه ان قاضى الضرورة ان كان مقلدا عارفا
بمذهب امامه عدلا فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلا او فاسقا ومم مقلدا عالم عدلا فالظاهر
جوازه اه سيد عمر عبارة البجيرى قوله ولو مع وجود قاضى اى اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك
فلا يجوز ولو مع وجود قاضى ضرورة عش فيمتنع التحكيم لان لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما
نقله الزياى عن مر لا اذا كان القاضى ياخذ مالا له وقع فيه جواز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه (قوله
بانه لا ضرورة الى تحكيمه الخ) بقرينه انه لو وجد القاضى لسكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل
معينة كما لو منع الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى
بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه (قوله قال البلقينى) الى قوله وتحكيم السفه فى النهاية والى قوله ولو
باذن وليه فى المغنى الا قوله ومكاتب ان اضر به (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه مغنى (قوله وكوكيل
ما ذون له الخ) خبر فمبتدا (قوله وعامل قراض الخ) عطف على ما ذون له الخ (قوله ومفلس) اى محجور عليه
بفلس اه مغنى (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه مغنى (قول المتن وفى قول لا يجوز) اى مطلقا اه
مغنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان احدهما فى النهاية (قوله ليس له) اى للمحكم اه مغنى (قوله
ابنتهم) اى غرهم وشرفهم وعظمتهم قال فى المختار والابوة العظيمة والكبر وهى اضم الهمزة وتشديد الباء
الموحدة اه بجيرى (قوله ويعتبر رضا الزوجين الخ) اى فلا يكتفى بالرضا من ولى المرأة والزوج بل الرضا
لنما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عش (قوله من ابتداء الخ) الى قوله وقول ابن
الرفعة فى المغنى (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق براض به (قوله الى صب الحكم) اى تمامه اه مغنى
(قوله لان المحكم نائبه) عبارة المغنى وشيخ الاسلام بناء على ان ذلك تولية ورده ابن الرفعة بان ابن الصباغ
وغيره قالو ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء واجيب بان محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض فيحسن
البناء اه (قوله وحل الاول الخ) عطف على حله الخ (قوله ثم رايت الماوردي الخ) عبارة النهاية وفى كلام
الماوردي ما يدل على ذلك اه (قوله ذكره) اى التفصيل المذكور اسكن بعضه منطوقا والبعض الاخر

الا الامام او قاض اخر ش مر (قوله لافي خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله اى مع وجود
الاهل) كتب عليه مر (قوله ولا اجاز) ويحتمل حينئذ تقديم الامثل فالامثل مع تيسره لانه لولاية
للضرورة ولا شوكه فيها حتى تنفذ من غير الامثل مع تيسره مر (قوله ولو فى النكاح) نعم لا يجوز تحكيم
غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة مر (قوله بانه لا ضرورة الى تحكيمه) حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة) بقرينه انه لو وجد القاضى لسكنه ممنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كما لو منع
الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر
(قوله نعم يكفى سكوت البكر) كتب عليه مر (قوله لم يؤثروا عدم رضا خصمه) كتب عليه مر (قوله
ينبغي حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا) كتب عليه مر

الخصمين القاضى الذى له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضا خصمه لان المحكم نائبه وقول ابن

الرفعة نقل عن جمع النحاة لم يخصص لى تولية له ينفق حمله على ما اذا لم يجز غير الرضا وحل الاول على ما اذا انضم له لفظ يفيد التفويض
كما حكى يثام لا يراى الماوردي ذكره حيث قال اذا تحاكم الامام وخصمه لبعض الرعية ولم يقلد، خصوص النظر اشتهر بطلان الخصم

ولو كان أحدهما بعضه أو عدوه نفذ حكمه على بعضه واعدوه لعدم التهمة دون عكسه على الآخر، لوجودها مع عدم القدرة على رده لأنه لا يفيد بعد الحكم وكونه رضى به أو لا قد يكون لظن عدم التهمة وللحكم أن يحكم بعليه كما شمله (١١٩) كلامهم خلافا لمن نازع فيه إذ لا رجة

لمنع منه نعم الوجه أنه لا بد من بيان مستنده كما مر وكونه مشهور الديانة والصيانة وإذا اشترط رضا المحكوم عليه (فلا يكفي رضا قاتل في ضرب دية على عاقلة) بل لا بد من رضاهم لأنهم لا يؤخذون بأقراره فكيف برضاه (فإن رجع أحدهما قبل الحكم) ولو بعد استيفاء شروط البينة (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر) كحكم المولى من جهة الامام ولا ينقض حكمه الا حيث ينقض حكم القاضى وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه خاصة لانزعاله بالتفرق وإذا تولى القضاء بعد سماع بينة حكم بها بعده من غير اعادتها (ولو نصب) الامام او نائبه (قاضيين) او اكثر (ببلد وخص كلا بمكان) منه (او زمن أو نوع) كان جعل أحدهما يحكم في الاموال او بين الرجال والآخرة الدماء او بين النساء (جاز) لعدم المنازعة بينهما فان كان رجل وامراة وليس ثم الاقضى رجال او قاضى نساء لم يحكم بينهما بخلاف ما إذا وجد فان العبرة بالطلب والابان طالبا معا أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) أى الخصمان وقوله في اختيارهما أى القاضيين (قوله والا فالقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره في الوصيين) اليهما (قوله وللمحكم ان يحكم بعليه) المعتمد منع ذلك مر ولو مجتهدا مر (قوله وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه) كتب عليه موقوفه حكمها كتب عليه م (قوله فان العبرة بالطلب الخ) هلا جاز ايضا إذا وجد أحدهما فقط وكان الطالب بمن شملته ولايته وما الفرق (قوله وإذا كان في البلد قاضيان فان كان أحدهما أصلا أجيب داعيه والا فسن سبق داعيه الخ) المراد بداعيه كاهو ظاهر رسوله وعبرة الروض وشرحه فان طالبا أى القاضيان خصما بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطلب والابان طالبا معا أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) أى الخصمان وقوله في اختيارهما أى القاضيين (قوله والا فالقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره في الوصيين) اليهما

مفهوما (قوله ولو كان) إلى قوله على الآخر في المغنى (قوله أحدهما) أى المتنازعين بعضه الخ أى المحكم (قوله دون عكسه) أى حكمه لبعضه وعلى عدوه (قوله لانه الخ) أى الرد (قوله وكونه الخ) استئناف يبان (قوله وللمحكم ان يحكم الخ) المعتمد منع المحكم من الحكم بعليه نهاية واسنى أى ولو كان مجتهدا مر اه سم وع ش أى خلافا لشرح المنهج عبارة السلطان عليه قوله وقضية كلامهم ان للمحكم ان يحكم بعليه وهو ظاهر الخ المعتمد انه لا يجوز له ولا لقاضى الضرورة الحكم بعليهما اه (قوله كما مر) أى قبيل قول المتن ويندب للامام الخ (قوله بل لا بد) إلى قوله وإذا تولى القضاء في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قول المتن قبل الحكم) أى تمامه اه معنى (قوله ولو بعد استيفاء الخ) أى وبعد الشروع في الحكم اه معنى بان قال المدعى عليه للمحكم عز لك زيادى (قوله الا حيث نقض حكم القاضى) وذلك فيما لو خالف نصا او قياسا جليا اه ع ش أى او نص امامه كما يأتى (قوله لانزعاله بالتفرق) وينبغى ان لا يكتفى في التفرق هنا بما اكتفى به في التفرق بين المتبايعين بل لا بد من وصوله إلى بيته والسوق مثلا اه ع ش وفيه توقف بل يتألفيه لنا كيد بخاصة فليراجع (قوله الامام) إلى الفرع في المغنى لإقوله بخلاف ما إلى المتن وما سأنبه عليه (قوله او نائبه) هلا قال او من الحق به نظير ما مر في شرح ويندب للامام (قوله او اكثر) قال الماوردى والرويانى بشرط ان يقل عددهم فان كثر لم يصح قطعا ولم يحد والقلة والكثرة بشئ. قال في المطلب ويجوز ان يناط ذلك بقدر الحاجة انتهى وهذا ظاهر اه معنى (قوله فان كان رجل الخ) عبارة المغنى وعلى هذا لو اختصم رجل وامراة لم يفصل واحد منهما لخصومة فلا بد من ثالث يتولى القضاء بين الرجال والنساء قال الا ذرى وقس بهذا ما شبهه اه (قوله على ما مر) أى قبيل قول المتن وينوب (قول المتن وكذا ان لم يخص) أى كلا من القاضيين بما ذكر بل عهم ولا يتهم او اطلق اه معنى (قوله وإذا كان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان طالب القاضيان خصما بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطلب فان طالبا معا أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين اجيب الطالب للحق دون المطلوب به فان تساوبا بان كان كل طالبا ومطلوبا كتجا كهما في قسمة ملك او اختلافا في قدر ثمن مبيع او صداق اختلافا يوجب تحالفهما تحا كما عند أقرب القاضيين اليهما فان استويا في القرب اليهما عمل بالقرعة ولا يعرض عنهما حتى يصطلحا لئلا يودى الى طول التنازع اه (قوله فان كان أحدهما أصلا) أى والاخر خليفته (قوله اجيب داعيه) أى رسولاه اه رشيدى (قوله فان تنازعا) أى الخصمان أى والصورة انه لا داعى من جهة القاضى اه رشيدى (قوله في اختيارهما) أى القاضيين اه سم (قوله اجيب المدعى) محله ان لم يطلب المدعى عليه القاضى الاصيل والا فهو المجاب اذ من طالب الاصيل منهما اجيب مطالقا كما قاله الامام والغزالي وافق به الشهاب الرملى اه رشيدى (قوله فاقربهما) أى فطالب اقربهما يجاب ويجوز رفعه ايضا أى فاقربهما يجاب طالبا اه ع ش (قوله والا) أى بان استويا في القرب اه سم (قوله في الوصيين) أى اليهما اه

(قوله وللمحكم ان يحكم بعليه) المعتمد منع ذلك مر ولو مجتهدا مر (قوله وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه) كتب عليه موقوفه حكمها كتب عليه م (قوله فان العبرة بالطلب الخ) هلا جاز ايضا إذا وجد أحدهما فقط وكان الطالب بمن شملته ولايته وما الفرق (قوله وإذا كان في البلد قاضيان فان كان أحدهما أصلا أجيب داعيه والا فسن سبق داعيه الخ) المراد بداعيه كاهو ظاهر رسوله وعبرة الروض وشرحه فان طالبا أى القاضيان خصما بطالب خصمه له منهما اجاب السابق منهما بالطلب والابان طالبا معا أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) أى الخصمان وقوله في اختيارهما أى القاضيين (قوله والا فالقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره في الوصيين) اليهما

كنصب الوصيين الوكيلين في شئ وإذا كان في بلد قاضيان فان كان أحدهما أصلا أجيب داعيه والا فسن سبق داعيه فان جاء امعا أقرع فان تنازع في اختيارهما أجيب المدعى فان كان كل طالبا ومطلوبا كان اختلافا فيما يقتضى تحالفا فاقربهما والا فالقرعة وقضية المتن انه حيث لم يشترط اجتماعهما ولا استقلالهما حمل الاستقلال وفارق نظيره في الوصيين

بان الاجتماع هنا متنع فلم يحمل عليه تصحيح الكلام ما أمكن والاجتماع ثم جائز لحمل عليه لانه احوط (الآن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز قطعاً لاختلاف (١٢٠) اجتهدا هما غالباً فلا تنفصل الخصومات وقضيته انهما لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتهد ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطرد عرف بتبعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعها ولا يستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأموال الناس حتى نحوز كافة وحسبة لم يفوضا لغيره والوجه في احكام بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله او ما يكره منه إذا (جن قاض او اغنى عليه) ولو لحظة خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كما مر لانه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم او مرض مرضا لا يرجي زواله وقد عجز معه عن الحكم (او عصى) او صار كالاعمى كما عرف بما مر في

سم (قوله بان الاجتماع هنا متنع الخ) قضيته انه إذا أمكن الاجتماع كما يأتي في قوله وقضيته انهما لو كانا الخ يحمل الاطلاق هنا كالوصية على الاجتماع لليراجع (قوله وقضيته انهما الخ) عبارة المغنى وقضيته هذا التعليل انه لو ولي الامام مقلدين لامام واحد وقلنا يجوز ولاية المقلدان يجوز وان شرط اجتماعهما على الحكم لانه لا يؤدي إلى اختلاف لان امامهما واحد فان قيل قد يكون للامام الواحد قولان فيرى احدهما العمل بقول والآخر بخلافه فيؤدي إلى النزاع والاختلاف أجاب الشيخ برهان الدين الفزاري بان كلامهم انما يحكم بما هو الاصح من القولين وهو كما قال ابن شعبة ظاهر في المقلد الصرف وعند تصريح ذلك الامام بتصحيح احد القولين اما إذا كانا من اهل النظر والترجيح والحق ما لم يقف فيه على نص من ائمة المذهب بما هو منصوص وترجيح احد القولين فهنا يقع النزاع والاختلاف في ذلك لئلا يتجه المنع ايضا اه (قوله على المسائل المتفق الخ) اي او على تصحيح احد القولين كما مر عن المغنى اي او الوجهين كترجيح التحفة مثلاً في محال الاختلاف (قوله لظهور الفرق الخ) وهو ان التولية للحكم انما هي من الخصمين ورضاهما معتبر فالحكم من احدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم اه ع وش وفيه ما لا يخفى وعبارة البجيرمي وهو اي الفرق ان القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين قد يكونان مجتهدين لان هذا نادر اه ويحتمل ان مراد المطلب ان عدم انفصال الخصومة هنا نشأ عن نفس المتخاصمين والحد لا يعدو عنهما وفي القاضيين عن الامام المولي لها الواجب عليه فصل الخصومات (قوله نعم ان اطرد الخ) عبارة الاسنى والمغنى فرع قال الماوردي ولو قلده اي الامام بلدا وسكت عن نواحيها فان جرى العرف بافرادها عنها لم تدخل في ولايته وان جرى باضاقتها دخلت وان اختلف العرف روعي اكثرهما عرفا فان استويا روعي اقرهما عهدا اه

(فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله (قوله فيما يقتضي) إلى قول المتن لكن في النهاية لا قوله وخالف إلى ولو عصى وقوله بحيث إذا نبت لا يثبت وقوله ولان ما إلى المتن (قوله انزال القاضي) اي بلا عزل او عزله اي بمنزل الامام مثلاً وما يذ كر معه اي من قول المصنف وينعزل بموته وانعزاله من اذنه الخ (قوله ولو لحظة) كذا في المغنى (قوله أو مرض) إلى قوله وخالف في المغنى لا قوله او صار إلى المتن (قوله لا يرجي زواله) قد عجز الخ) عبارة المغنى الثالث اي من التنبيهات المرض المعجز له عن النهضة والحكم بنعزل به إذا كان لا يرجي زواله فان رجى او عجز عن النهضة دون الحكم لم ينزل قاله الماوردي الرابع لو انكر كونه قاضيا في البحر ينزل وعمله كما قال الزركشي إذا تعدد ولا غرض له في الاخفاء الخامس لو انكر الامام كونه قاضيا لم ينزل كما بحثه بعض المتأخرين اه (قول المتن او عصى) ولو عصى ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول البلقيني انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر اه سم وجرى المغنى على ظاهر قول البلقيني حيث قال ولو عاد بصره تبين انه لم ينزل لانه لو ذهب لما عاد كما مر ذلك في الجنايات (قوله في قوله بصير) اي في شرحه (قوله وصحنا ولايته) اي كما مر في قول المصنف فان تعدد جمع هذه الشروط الخ وفي شرحه (قوله بحيث إذا نبت الخ) ظاهر صنيعة ان هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر إذا حصل الغفلة نخل بالاجتهاد كما علم مما مر به يندفع توقف الشهاب سم وشيدي ويأتي عن المغنى ما يؤيد التوقف عبارة المغنى قال الاذرعى ومن لم يبلغ هذه الرتبة اي الاجتهاد في المذهب

(فصل) جن قاض أو اغنى عليه أو عصى أو ذهب أهلية اجتهاده الخ (قوله ولو لحظة) كتب عليه مر (قوله أو عصى) لو عصى ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول البلقيني انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر (قوله وكذا ان لم يكن مجتهدا) يتأمل هذا التقييد قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطابق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا ولايته فذهب وهو (ضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث إذا نبت لا يثبت (لا ينفذ حكمه) لانزاله بذلك وكذا ان خرس أو صم وخالف ابن أبي غصرون في العمى وصنف فيه لما عصى محتجا بانه لا يقدح في النبوة التي هي اعلى من القضاء

لها في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتهد ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولي فيه نعم ان اطرد عرف بتبعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعها ولا يستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأموال الناس حتى نحوز كافة وحسبة لم يفوضا لغيره والوجه في احكام بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز لغيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب معنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضي فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضي انزال القاضي او عزله او ما يكره منه إذا (جن قاض او اغنى عليه) ولو لحظة خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كما مر لانه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم او مرض مرضا لا يرجي زواله وقد عجز معه عن الحكم (او عصى) او صار كالاعمى كما عرف بما مر في

قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطابق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا ولايته فذهب وهو (ضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث إذا نبت لا يثبت (لا ينفذ حكمه) لانزاله بذلك وكذا ان خرس أو صم وخالف ابن أبي غصرون في العمى وصنف فيه لما عصى محتجا بانه لا يقدح في النبوة التي هي اعلى من القضاء

واخذ منه الا ذرعى اختياره ان الاغناء لا يؤثر لانه مرض لا يقدح في النبوة ايضا وما يرد عليه ما ان الملاحظ هنا غير ثم كاهو واضح ثم رايته في القوت اشار لهذا على انه لم يثبت عمنى نبي كاحق في موضعه ومردد الاستدلال بقصة ابن ام مكتوم ولو عمنى بعد ثبوت امر عنده ولم يبق الا الحكم الذي لا يحتاج معه الى اشارة نفذ حكمه به (وكذا لو فسق) او زاد فسق من لم يعلم (١٢١) موليه بفسقه الاصل او الزائد حال توليته

كاهو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الاصح) لوجود المناق في هذا ان قلنا لا ينزل بالفسق ولا لم ينفذ جز ما وبهذا يتدفع ما ورد عليه من التكرار فانه لما ذكره في الوصية بالنسبة للانزال لا نفوذ الحكم ولا نظر لفهم ان المراد بعدم النفوذ عدم الولاية من قوله (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته في الاصح) لا بتولية جديدة كالوكالة ولا ما بطل لا يعود الا بتجديد عقده (والامام) اى يجوز له (عزل قاض) لم يتعين (ظهر منه خلل) لا يقتضى انزاله ككثرة الشكاوى منه او ظن انه ضعف او زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اما ظهور ما يقتضى انزاله فان ثبت انزاله ولم يحتج لعزل وان ظن بقرائن فيحتمل انه كالاول ويحتمل فيه ندب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختيار له (او لم يظهر) منه خلل (وهناك افضل منه) فله عزله من غير قيد بما ياتي في المثل رعاية للاصلاح للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية

وهو الما وجود اليوم غالباً فلم ارفيه شيئاً ويشبهه انه اذا حصل له ادنى تغفل ونحوه لم ينفذ حكمه لا بخطا طرأته فيقدح في ولايته ما عساه يغتفر في حق غيره اه (قوله واخذ منه) اى من الاحتجاج المذكور (قوله اشار لهذا) اى لمغايرة الملاحظ في المقامين (قوله لا يحتاج معه الى اشارة) اى بين الخصمين بان كانا معروفين بالاسم والنسب اه ع (قوله او زاد فسق من لم يعلم بفسقه الاصل الخ) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك اه سم عبارة المغنى ومحل ذلك اى ما في المتن في غير قاضى الضرورة اما هو اذا ولاه ذو شركة والقاضى فاسق فزاد فسقه فلا ينزل كما بحثه بعض المتأخرين اه وعبارة الرشيدى قوله او الزائد الخ عبارة من فيها كتبه على شرح الروض نصها و يظهر لى ان يقال ان كان ما طرأ عليه لم يعلم به مستنبه لم يعزل بسببه فهو باق على ولايته ولا فلا اه (قوله حال توليته) ظرف ليعلم (قوله لوجود المناق) الى قوله او ظن في المغنى الا قوله ولا نظر الى المتن (قوله هذا) اى الخلاف عبارة النهاية والوجه ان اذا قلنا الخ (قوله ان قلنا لا ينزل الخ) اى على المرجوح (قوله وبهذا) اى قوله هذا ان قلنا الخ (قوله عليه) اى المتن (قوله انما ذكره) اى طرو الفسق (قوله لا نفوذ الحكم) الاولى كافي المغنى لا ادم نفوذ الحكم (قوله ولا نظر لفهم الخ) اى لان التكرار يعتبر فيه خصوص ما تقدم ولا يكفي فيه انه يفهم من السياق ان المراد به ما تقدم اه ع (قوله من قوله الخ) متعاق بالفهم (قول المتن في الاصح) والثاني تعود كالاب اذا جن ثم افاق او فسق ثم تاب بنهاية ومغنى ومثل الاب في هذا الحكم الجدد والحاضنة والناظر بشرط الواقف اه ع (قوله عليه) اى لوزالت اهلية الناظر على الوقف ثم عادت فان كان نظره مشروطا في اصل الوقف عادت ولايته كما افق به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله والا فلا تعود الا بتولية جديدة اه (قوله او ظن انه ضعف الخ) معطوف على قول المصنف ظهر منه خلل (قوله وان ظن الخ) خلافا لاطلاق المغنى عبارته اما ظهور خلل يقتضى انزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لانزاله اه (قوله كالاول) وهو قول المصنف والامام عزل قاض الخ فيجوز عزله اه ع (قوله وبجمل ان المراد بالاول قول الشارح اما ظهور ما يقتضى انزاله الخ كما يفيد ما مر عن المغنى انفا (قوله واطلاق ابن عبد السلام الخ) اعتمده المغنى عبارته ويكفي فيه اى ظهور الخلل غلبة الظن كما في اصل الروضة وجزم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا كثرت الشكاوى منه وجب عزله اه وهو ظاهر اه (قوله وجوب صرفه) اى عزله عن الولاية اه ع (قوله اختيار له) خبر واطلاق الخ (قوله منه خلل) الى قوله واستغنى في المغنى (قوله لان الفرض الخ) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اه سم (قول المتن به) اى المثل يعنى لاجل نصبه قاضيا ويحتمل ان الباء بمعنى مع (قوله عن قول اصله الخ) اى المحرر عبارة اه او مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنة اه مغنى (قوله معاه) اى المصلحة وقوله وليس في عزله فتنة مقول الاصل (قوله قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله لا يغنى اى قول المصنف وفي عزله به مصلحة عنه اى عن قول اصله وليس في عزله فتنة (مع الاثم) الى قوله وللمستخلف في النهاية الا قوله وان لم يعلم موليه خلافا لما وردى (قوله على المولى) اى السلطان اه ع (قوله والمتولى) هذا انما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرد الطلب ولا

نعم ان كان ذهاب الضبط بنا في اهلية الاجتهاد ظهر التقييد (قوله او الزائد حال توليته) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك (قوله لان الفرض حدوث الافضل) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك (قوله لكن مع الاثم على المولى والمتولى

(١٦) - شروانى وابن قاسم - عاشر

المفضول لا تنعقد مع وجود الفاضل لان الفرض حدوث الافضل بعد الولاية فلم يقدح ليها (او) هناك (مثله) او دونه (وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة) لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله لانه عبث وتصرف الامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول اصله معها وليس في عزله فتنة لانه لا اثم المصلحة الا اذا انتفت الفتنة به يتدفع قول شارح لا يغنى عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجهه ومفسدة من جهة اخرى (لكن) مع الاثم على المولى والمتولى

(ينفذ العزل في الاصح) اطاعة السلطان اما اذا تعين بان لم يكن ثم من يصالح غيره فيجزم على موليه عزله ولا ينفذو كذا عزله لنفسه حيث لا ينفذ في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه خلافا لما وري كالوكيل والمستخلف عزله خليفته ولو بلا موجب ولو ولي اخر ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو موته لم ينعزل على المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك المحل ليس فيه الا قاض واحد احتمل الانعزال حينئذ (والمذهب انه لا ينعزل قبل بلوغه خبر عزله) اعظم (١٢٢) الضرر في نقض قضيته لو انعزل ومن الفرق بينه وبين الوكيل في بابه ومن علم عزله لم ينفذ

حكمه له الا ان يرضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه لعلمه انه غير حاكم باطنا ذكره الماوردي وانما يتجه ان يصح ما قاله انه غير حاكم باطنا اما على ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهر او باطنا فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بتزويج من لا ولي لها مثلام يلزم الزوج باطنا ولا ظاهرا انعزالها فان قلت الماوردي يخص عدم نفوذه باطنا بحالة علم الخصم لا مطلقا قلت هو حينئذ بالتحكم اشبه فلا يقبل لما تقرر ان من بلغه ذلك معتقده ان ولايته باقية قبل بلوغه هو خبر العزل وبحث الاذرعى الا كنفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلي الشهادة او الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله او ظنه ان يعمل باطنا بمقتضى علمه او ظنه كما هو قياس نظائره لا نقول انما يتجه ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل ان يبلغه خبره وقد

فلا وجه لنا فيه فليراجع اه (قول المتن ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة اذان وتصريف تدريس وطاب نظر ونحوها فلا ينعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك نهاية ومعنى اى بان كان فيه ان الناظر العزل بلا جنة ثم العبرة في السبب الذى يقتضى العزل بعقيدة الحاكم عرش (قوله) اطاعة السلطان الى قوله نعم في المغنى الا قوله وان لم يعلم موليه خلافا للماوردي (قوله ولو ولي اخر الخ) عبارة المغنى ولو ولي الامام قاضيا طائفا بموت القاضى الاول او فسقه فبان حيا او عدلا لم يقدح في ولاية الثاني كذا قالاه وقضيته كما قال الاذرعى انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه وبه صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام الفقهاء عدم انعزاله الاول اوجه وفي بعض الشروح ان تولية قاض بعد قاض هل هي عزل للاول وجهان وليكونا مبنيين على انه هل يجوز ان يكون في البلد قاضيان اه قال الزركشى والراجح انها ليست بعزل اه (قوله ولا ظن نحو موته الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو موته انعزل اه سم (قوله) احتمل الانعزال الخ) اقول هذا الاحتمال متجه بل متعين ويتخرج عليه حكم حادثة يكسر السؤال فيها وهي تولية مدرسة لمدرس من غير تصريح بعزل المدرس الاول فانما اطردت به العادة ان المدرسة لا يليها الا مدرس واحد نعم لو فرض اطراد العرف في محل بالتشريك في المدرسة كان الحكم فيها واضحا سيد عمر (قوله) اعظم الضرر الى قوله وانما يتجه في المغنى الى قوله الا ترى في النهاية (قوله ومن علم الخ) اى والخصم الذى علم الخ (قوله لعلمه الخ) علة لما قبل الاستثناء (قوله ذكره الماوردي) ضعيف اه عرش (قوله) وانما يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه خلافه اذ علم الخصم بمنزل القاضى لا يخرج عنه كونه قاضيا اه (قوله هو) اى ما ذكره الماوردي حينئذ اى حين التخصيص بالنحكم اشبه يمكن منعه وقوله فلا يقبل اى قول الماوردي (قوله ان من بلغه الخ) اى من الخصم (قوله معتقده) بفتح القاف مبتدأ وقوله ان ولايته باقية خبره والجملة خبر ان (قوله) يبحث الاذرعى الا كنفاء بخبر واحد الخ) هذا هو الظاهر وبفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقدام على الاحكام فيحتاج طها والعزل فيه توقف عنها هو احوط اه معنى (قوله) ما قاله الزركشى انه لا بد الخ) جزم به النهاية (قوله لا يقال) الى قوله ولا يكفي كالمكرر مع قوله فان قلت الى قوله وبحث الخ فانه يغنى عن هذا وعلى فرض عدم الاغناء فكان حقه ان يقدم على قوله وبحث الاذرعى الخ (قوله) ولا يكتفى كتاب مجرد الخ) في الاصح فيهما اه معنى اى العزل والتولية (قوله وليت) ببناء المفعول

ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة اذان وتصريف تدريس وطلب ونحوها فلا ينعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك شمر (قوله) ولو ولي اخر ولم يتعرض الاول ولا ظن نحو موته الخ) قال في الروض فان ولي الامام قاضيا طائفا بموت القاضى اى الاول او فسقه فبان حيا اى او عدلا لم يقدح في ولاية الثاني قال في شرطه قال الاذرعى وقضيته انعزال الاول بالثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه وبه صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام الفقهاء عدم انعزاله اه (قوله) ولا ظن نحو موته الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو موته انعزل (قوله) فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل كتب على فلا يصح مر (قوله) والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلي الشهادة كتب عليه

تقرر ان الوجه خلافه ولا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرائن بعد التزوير بمثلها كما يصرح به كلامهم ولا قول انسان (قوله) وليت نعم الوجه انه ان صدقه المدعى والمدعى عليه نفذ حكمه لهما وعليهما كالحكم بالاول بخلاف ما اذا صدقه احدهما وصدقه اهل الحل والعقد لان تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليتهم فيما قدمه قبل قوله وشرط القاضى لان ذلك تولية تجوز للضرورة فقد قدرت بقدرها ولزم عدمها ولا كذلك مجرد تصديقهم له وعلى هذا التفصيل يحمل اختلافهم في ان التصديق هل يفيد او لا بحيث البليغى انه اذا انعزل لم تنعزل

نوابه حتى يبلغهم خبر عزله كاذكروا انه يستحق معلومه لان بقاء نوابه كبقائه وان نائبه اذا بلغه خبر عزله اصله لم ينزل لبقاء ولا بقاء اصله نظر فيه غير واحد النظر في الثانية واضح لان القياس يقتضي ان عزلهم وانما اغتفر (١٢٣) للضرورة فليتقدر بقدرها في عدم ان عزلهم

بالنسبة للاحكام لا بالنسبة لبقاء ولا بقاء بقاء ولا يتم وفي الثالثة انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر عن الماوردي ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه) او طالعاه وفهم ما فيه وان لم يتلفظ به والمراد سطر العزل نظير ما مر في الطلاق (ان عزل) لوجود الشرط (وكذا ان قرى عليه) وان كان قارئاً (في الاصح) لان القصد اعلامه بالعزل لا قراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بان عادة الحكم ان يقرأ عليهم فليس النظر الاعلى وصول خبر العزل اليهم بخلاف المرأة القارئة (وينعزل بموته وانعزل من اذن له في شغل معين كبيع مال ميت) او غائب وكساع شهادة في معين كالوكيل (والاصح ان عزل نائبه) اي القاضي ولو قاضي الاقيم على المنقول وقول القاضي قضاة الى الاقليم كقضاة الامام محله كما قاله الحسباني اذا صرح له الامام بذلك اي التولية عنه واقضاه العرف (المطلق) ان لم يؤذن له في الاستخلاف (لان القصد

(قوله كاذكروا) اي بعدلى الشهادة او الاستفاضة (قوله ونظر فيه الخ) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستتيب دون النائب او بالعكس ان عزل من بلغه ذلك دون غيره خلافاً للبلقيني اه وعبارة المغني بعد سوق كلام البلقيني المذكور ونصه او ما قاله ظاهر في الاول ممنوع في العكس اي فيما لو بلغ النائب قبل اصله لان النائب داخل في عموم كلام الاصحاب حتى يبلغه الخبر والنائب قاض فينزل بلوغ الخبر كما جرى عليه شيخنا في بعض كتبه ولو ولي السلطان قاضياً يلد فحكم ذلك القاضي ولم يعلم ان السلطان ولا قال الزركشي فيحتمل ان ينفذ حكمه كالوكل وكما لا يبيع شيئاً فتصرف الوكيل وابعاه ثم علم بالوكالة اه والظاهر عدم نفوذ حكمه لاشتراط قبول من القاضي واخذنا بما يحتمل في قاض اقدم على تزويج امرأة يعتقدها في غير ولايته ثم ظهر انها حمل ولايته من انه لا يصح قال لانه لا اقدام يفسق ويخرج عن الولاية اه (قوله في الثانية) اي مسألة استمرار ما رتب للقاضي ما لم يبلغ خبر عزله لنوابه (قوله وانما اغتفر) اي عدم ان عزلهم (قوله لبقاء ولا) اي الانسب لبقاء استحقاقه المعلوم (قوله انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر الخ) فيه نظر بل الظاهر العكس كما يقيد قول ع ش على ما مر انقاع النهاية مانعه قوله ان عزل من بلغه ذلك الخ هذا ظاهر ان قلنا بكلام الماوردي فيما لو بلغ الخصم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي اما على ما استوجه من نفوذ الحكم على الخصم وله لعدم ان عزل القاضي فففيه نظر اه (قوله ويظهر) الى التنبيه في النهاية لا قوله اي القاضي الى المتن (قول المتن اذا قرأت كتابي الخ) ولو كتب اليه عزلك او انت معزول من غير تعاقب على القراءة لم ينزل ما لم يات به الكتاب كما قاله البغوي وغيره اه معنى (او طالعاه) الى المتن في المغني (والمراد سطر العزل) فاذا انما يحى موضع العزل لا ينزل ولا ان عزل اه معنى (قوله لان القصد اعلامه بالعزل الخ) يوخذ منه ان الحكم كذلك لو قرأه شخص ثم اعلمه بمضمونه فليتام اه سيد عمر اقول وكذا يوخذ منه ان الحكم كذلك لو طالعاه شخص وفهم ولم يات به فظ ثم اعلمه بمضمونه ثم رايته قال الرشيدى قوله لان اعلامه بالعزل قضيته انه لو قرأه انسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي ثم اعلمه بما فيه انه ينزل وانه لو قرأه عليه ولم يفهم معناه لم ينعزل اه عجميما والكتاب بالربية او عكسه انه لا ينزل حتى يخبره به انسان فليراجع ثم رايته والشارح صرح بعدم انزاله في الاولى اه (قوله في الثانية) (قول المتن وينزل بموته وانعزل من اذن له الخ) المراد اذا علم بذلك كما يعلم عامر وصرح به ابن سرافة وفي الروضة واصلمها عن السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا ينزل بموت القاضي وانعزل قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيداً بالنيابة ولم يبق الاصل لم يبق النائب اه وهذا ظاهر وبحت بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء اه معنى (قول المتن في شغل معين الخ) اطلاقهم في الشغل المعين وتفصيلهم في النائب الاتي وقد فهم انه لا يجري فيه التفصيل الاتي ولا يظهر له وجه فاعل وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كثر وقوعه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قال له استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الامام فلا ينزل بعزله اي القاضي اه سيد عمر (قوله او غائب) الى قوله وبحت البلقيني في المغني الا قوله وبه فارق الى نعم وقوله غير قاضي ضرورة الى ولا من ولايته (قوله وقول القاضي) اي قاضي حسين اه معنى (قوله اي التولية عنه) اي عن الامام (قوله لنظره) اي القاضي (قوله بموته) اي او انعزاله اه معنى (قوله ولا قاضي ضرورة) دخل فيه الصبي والمرأة

مر وقوله وبحت البلقيني انه اذا انزل لم تنزل نوابه حتى يبلغهم الخ كتب عليه مر وقوله لان القياس يقتضي ان عزلهم كتب عليه مر وقوله ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه كتب عليه مر (قوله اي المصنف فان قال استخلف عني فلا) قال في شرح الروض قال في الاصل ولو نصب الامام نائباً عن القاضي فقال السرخسي لا ينزل بموت القاضي وانعزل لانه لا ما دون له من جهة الامام وفيه

باستثناءه معاوته وقد الت (او) ان قيل له من جهة موليه (استخلف عنك) لما ذكر (او اطلق) اظهور غرض المعاوثة حينئذ وبه فارق ما مر في نظيره من الوكالة لان الغرض ثم ليس مما و قالو كمال بل النظر في حق الموكل فحمل الاطلاق على ارادته نعم ان عين له الخليفة كان قاطعاً للنظره فيكون كافي له (ما قال) له رايه (ايه) استخلف عني فلا ينزل الخليفة بموته لانه ليس نائبه (ولا ينزل قاضي) غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة

أذا لم يوجد مجتهد صالح ولا من ولايته عامة كنظر بيت المال والجيش والحسبة والاقوات (بموت الامام) الاعظم ولا بانزاله لعظم الضرر بتعطيل الحوادث ومن ثم لو ولاه للحكم بينه وبين خصمه انزل بفرغه منه ولان الامام انما يولى القضاة نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عز لهم بغير موجب (١٣٤) كما سرب بخلاف الامام يحرم عليه الا بموجب وزعم بعضهم ان ناظر بيت المال كالوكيل

غلط كما قاله الا ذرعى وبحت
البليغنى ان قاضى الضرورة
حيث انزل استرد منه ما
أخذه على القضاء ونظر
الاقواف لا يوافق مامر من
صحته توليته وبحت غيره انه
لا ينزل بوجود مجتهد صالح
الا ان رجى توليته والا فلا
فائدة في انزاله (تنبيه)
العادة في الازمنة السابقة
ان تولية الخليفة العباسى
للسلطان ثم السلطان يستقل
بتولية القضاة وغيره فاهل
حينئذ ينزل القضاة بموت
السلطان لانه نائب اول لانه
مستقل وفي روضة شريح
اذا مات الخليفة فهل ينزل
قضاته وجهان فان قلنا
ينزلون فلومات السلطان
هل تنزل القضاة وجهان
ثانيهما الا لانهم قضاة الخليفة
لانه نائب عنه اه قال
الزركشى ويشبه ان ياتى
فيه مامر من الاذن في
الاستخلاف عنه وعن الامام
اى الخليفة او يطلق اه
واقول في هذا كله نظر
والوجه بناؤه على مامر اخر
البحاثة مع بسطه ان الخليفة
اذا ضعف بحيث زالت
شوكتة بالكلية ولم يبق له
الارسم التولية باذنه تبركا
به اذ لو امتنع منه اجبروه

والقن الاعمى فلا ينزل واحد منهم بموت السلطان ان لم يكن ثم مجتهد وقوله السابق قبيل قول المصنف
ويندب الخ وبحت البليغنى الخ يقتضى خلافه في غير المقلد والفاسق مع وجود العدل وعدم المجتهد اه
عش ولعل صوابه كما يعلم مما سبق مع فقد المجتهد والعدل ثم يمكن ان يحمل قاضى الضرورة هنا على
خصر ص الفاسق والمقلد كما اقتصر المصنف عليهما هناك ليعلم منه عزل نحو الصبي بموت الامام ان وجد نحو
بالغ بالاولى فيوافق ما هنا المسبق (قوله اذا لم يوجد مجتهد صالح) امام مع وجوده فان رجى توليته انزل
والا فلا فائدة في انزاله اه عنائى اى كما ياتى قبيل التنبيه (قوله ومن ثم) راجع الى التعليل (قوله بينه الخ) اى
الامام (قوله كما مر) اى في شرح لكن ينفذ العزل في الاصح (قوله ان ناظر بيت المال كالوكيل) اى
فيتم عزل بموت السلطان كما ينزل الوكيل بموت الموكل اه معنى (قوله غلط) خبر وزعم بعضهم (كما قاله)
اى كونه غلطاً (قوله وبحت البليغنى الخ) مبتدأ خبره قوله لا يوافق الخ (قوله مامر) اى فى المتن (قوله وبحت
غيره الخ) فعل وفاعل عبارة النهاية والوجه عدم انزاله مع وجود مجتهد الخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا
لم يوجد مجتهد صالح فكان الانسب ان يقدم على بحث البليغنى (قوله انه لا ينزل الخ) اى قاضى الضرورة
(قوله بوجود مجتهد الخ) لعل المراد بحدوثه بعد تولية قاضى الضرورة (قوله تولية الخليفة الخ) خبر قوله
العادة الخ (قوله لانه نائب) اى عن الخليفة كمقاضى الاقليم (قوله اذا مات الخليفة) اى العباسى (قوله
قضاته) اى قضاة نائبه السلطان (وجهان) اى والراجع انها لا تنزل لقول المصنف ولا ينزل قاض بموت
الامام فقول الشارح فان قلنا ينزلون اى على الوجه المرجوح (قوله فلومات السلطان) اى مات الخليفة
اولا (قوله لانه نائب) اى السلطان عنه اى الخليفة الامام (قوله من الاذن) اى اذن الخليفة في الاستخلاف
عنه اى السلطان (قوله على مامر الخ) اى من اختلاف بعض مشايخه في بقاء خلافة المتولى من بنى العباس
بطريق العهد المتسلسل فيهم الى قرب من الشارح (قوله فان قلنا بقاء عمره ولايته) تقدم هناك انه باطل
اذلا عبرة بعدم جمع للشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لان عروضا لهما لمن صحت ولايته
لا يبطلها (قوله او بعدم بقائها) تقدم هناك انه هو المتعين (قوله نصبهم) الى قول المتن ولا يقبل في المعنى والى
قوله فقول شارح في النهاية (قوله انزل الخ) اى كما لو شرط النظر لزيد ثم لعمره ونصب زيد لنفسه نائباً فيه
ثم مات زيد فانه ينزل نائبه ويصير النظر لعمره فليحمل اذا كلام المصنف على ما اذا ال النظر الى القاضي
اكون الواقف لم يشترط ناظرا او انقضى من شرط له واخرج عن الاهلية قال ابن شعبة ويقع في كتب
الاقواف كثير فاذا انقضت الذرية يكون النظر فيه لحاكم المسلمين ببلد كذا يولى من شاء من نقباءه ونوابه
فاذا ال النظر الى قاض فولى النظر لشخص فهل ينزل بموت ذلك القاضي او انزاله او الا اقرب عدم
انزاله اه معنى وقوله الا اقرب الخ هذا يخالف لما فى الشارح والنهاية ولما ذكره هو والا ان يحمل قوله
لحاكم المسلمين ببلد كذا على حاكم معين بشخصه (قول المتن ولا يقبل قوله الخ) ولو قال صرفت مال الوقف
لجهته او عمارته التى يقتضيها الحال صدق بلايين اه معنى (قوله وإن كان انزاله بالعمى) اطلاقه مخالف
لما قدمه قبيل قول المتن وكذا الواسق وان قيد ما هنا بذلك فليحمل قول البليغنى على ذلك ايضا عبارة المعنى
والاسنى نعم ان انزل بالعمى قبل منه ذلك لانه لما ينزل بالعمى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت
عليك بكذا لا يحتاج الى ذلك قاله البليغنى اه (قوله للبليغنى) اقره المعنى والاسنى كما مر انفا (قول المتن
احتمال اه وصرح الماوردى بما يوافق هذا الاحتمال اه (قوله لا يوافق مامر) كتب عليه مر

عليه او اتوا بغيره من بنى عمه ولوله ثم يولى السلطان كما وقع نظائر لذلك فان قلنا بقاء عموم ولايته مع ضعفه فالسلطان نائبه حكمت
وباقى ذلك التفصيل الذى ذكره الزركشى او بعدم بقائها فالقضاة نواب السلطان لا غير (ولا) ينزل (ناظر يتيم) ومسجد (ووقف بموت
قاض) نصبهم وكذا بانزاله ثلاثا تحتل المصالح نعم لو شرط النظر لحاكم المسلمين انزل كما بحثه الا ذرعى وغيره بتولية قاض جديد لصيرورة
النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وإن كان انزاله بالعمى فيما يظهر خلافا للبليغنى (بعد انزاله) ولا نول المحكم بعده فارقا نجاس

حكمه (حكمت بكذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده (او مع اخر يحكمه لم يقبل على الصحيح) لانه يشهد بقول نفسه وفارق
المرضة بان فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تزكية نفسها بخلاف الحاكم فيها ما يخرج بحكمه شهادته باقرار صدر في مجلسه
فيقبل جزما (او) شهد (بحكم حاكم جائز الحكم) ظاهره انه لا بد منه ويوجه بان حذفه (١٢٥) موم لاحتماله حاكما لا يجوز حكمه

حكمه (حكمت بكذا) اي كنت حكمت بكذا اطلاق مغنى وروض (قوله لانه لا يملك انشاء الحكم الخ) اي فلا يملك
الاقرار به شيخ الاسلام ومغنى (قوله وحده) الى قول المتن وبحكم حاكم في المغنى (قوله وحده) اي بما
ثبت بالشاهد واليمين اه مغنى (قوله وفارق المرضة) اي فيما لو شهدت بانها ارضعت ولم تطالب باجرة
فانها تقبل اه مغنى (قوله بان فعلها غير مقصود) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع ان
شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المغنى
يحصل بارضاع فاسقة اه ع ش (قوله فيقبل الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سمعه
اه مغنى (قوله وقول شارح انه تا كيد) جرى عليه المغنى (قوله ومن عبر بقاض) اي بدل حاكم لم يحتاج
لذلك اي جائز الحكم (قوله على ما فيه) عبارة المغنى ومحل الخلاف اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في الشهادة
على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكومة حاكم من الاحكام كاهو المشهور اما اذا قلنا باشتراط التعيين
فلا تقبل قطعا اه (قوله لان مذهب القاضى) اي المرفوع اليه الامر (قوله مذهبه) اي الشاهد (قوله
واحتمال المبطّل) اي انه اراد حكمه (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه الخ) وعلى هذا يضر اضافة الاخر للقضاء
في شهادته الى المعزول بخلافه على القبول الذى هو احد احتمالي الرافعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة اه
سم وقوله بخلافه على القبول الذى الخ هذا مناف لما في المغنى بمناصه ومحل الخلاف اذا لم يعلم القاضى انه
حكمه والا فلا يقبل جزما نظر البقاء التهمة اه فتمام (قوله وقد يشكك عليه) اي على قوله لو علم انه حكمه
الخ (قوله مطلقا) اي بدون بيان سبب الملك (قوله بخلاف المسنتين الخ) الاولى بخلاف مسئلة البيع (قوله
لقد رثته) الى قوله ان لم يتهم في المغنى والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يتهم الى المتن وقوله واخذ
الركشى الى وافهم (قوله حتى لو قال على سبيل الحكم الخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله
كما صرح به البغوى وهو مقتضى كلام اصل الروضة وينبغي ان يكون محله كما قال شيخنا مالوا اسنده الى ما قبل
ولا يته اه (قوله قبل) اي قوله بلا حجة اه مغنى (قوله وبمحت الاذرى الخ) عبارة النهاية ومحله كما يحتمل
الاذرى الخ (قوله ان محله) اي محل ما قالوه من قبول قوله اه مغنى (قوله في محصورات والافوا الخ) عبارة
المغنى في قرية اهلها محصورون اما في بلد كبير كخداد فلا تانقطع بطلان قوله الى ما قاله الى الاذرى
يشير تعبير الشيخين بالقرية اه (قوله من جاهل) المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب
(قوله وقد افنت الخ) من مقول الاذرى كما هو صريح المغنى (قوله وقد افنت) عبارة المغنى ولا بد في قاضى
الضرورة من بيان مستنده فلو قال حكمت بحجة او جبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما
افنى به والدرجحه الله لاحتمال الخ رافعى ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين الخ (قوله بوجوب بيان
القاضى الخ) اي ما لم يته مولى عن طلب بيان مستنده كما قدمه قبيل قول المصنف ويندب الخ اه ع ش

وقوله وبمحت غيره كتب عليه مر (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه لم يقبله) على هذا يضر اضافة الاخر للقضاء
في شهادته الى المعزول بخلافه على القبول الذى هو احد احتمالي الرافعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة وغيره
(قوله ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا الخ) في التكملة فرع اذا ذكر الحاكم فلا ناو فلا ناشدا عندى
بكذا وانكر الشاهد ان لم يلتفت الى انكارهما وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضى الضرورة مر
اقول هل يشكل ذلك على قولنا بين السطور ظاهره لو قاضى ضرورة الحاكم غير انه ان كان ذلك بعد الحكم
بشهادتهما كان انكارهما بمنزلة الرجوع في انه لا يقبل لانهم لم يعرفوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اه
(قوله وقد افنت بوجوب بيان القاضى الخ) افنى بذلك ايضا شيخنا الشهاب الرملى (قوله ايضا وقد افنت

المسئلتين الاخيرتين) (ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا) وان قال بعلوى لقد رثته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه
القرية طوالق من ازواجهن قبل وبمحت الاذرى ان محله في محصورات والافوا وكاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندى في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد افنت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

المسئلتين الاخيرتين (ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا) وان قال بعلوى لقد رثته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه
القرية طوالق من ازواجهن قبل وبمحت الاذرى ان محله في محصورات والافوا وكاذب مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندى في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد افنت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

لا احتمال ان يظن ماليس
بمستند مستند او افنى غيره
بانه لو حكم بطلاق امرأة
بشاهدين فقال انما شهدنا
بطلاق مقيد بصفة ولم توجد
وقال بل اطلقتما انه يقبل
قوله ان لم يهتم في ذلك لعله
وديانته (فان كان في غير
محل ولايته) وهو خارج
عمله لا مجلس حكمه خلافا
لمن وهم فيه الا ان يريد ان
موليه قيد ولايته بذلك
المجلس (فكمعزول) لانه
لا يملك انشاء الحكم حينئذ
فلا ينفذ اقراره به واخذ
الزركشى من ظاهر كلامهم
انه اذا ولي ببلد لم يتناول
مزارعها وبساتينها فلو
زوج وهو باحدهما من
هى بالبلد او عكسه لم يصح
قيل وفيه نظر اه والنظر
واضح بل الذي يتجه اخذا
بما مر قبيل فصل جن قاض
انه ان علمت عادة بتبعية او
عدمها حكم بها والا اتجه ما
ذكره اقتصارا على مانص
له عليه واهم قوله كمعزول
انه لا ينفذ منه فيه تصرف
استباحه بالولاية كايحار
وقف نظره للقاضى وبيع
مال يتيم وتقرير في وظيفة
وهو ظاهر كنز وبيع من
ليست بولايته وظاهر هذا
انه لا يصح استخلافه قبل
وصوله لمحل ولايته من يحكم
بها

(قوله لا احتمال الخ) كما هو كثير او غالب في قضاة العصر اه معنى (قوله وافنى غيره بانه الخ) افنى بذلك شيخنا
الشهاب الرملى ولعله مراد الشارح اه سم (قوله انه يقبل الخ) جواب لو حكم الخ فكان ينبغي اسقاط
لفظة انه كما فعله النهاية (قوله انه يقبل قوله الخ) هذا في غير قاضى الضرورة مر اه سم (قوله ان لم يهتم
في ذلك الخ) اى بخلاف ما اذا كان جاهلا او فاسقا فلا يقبل نظيره ما مر عن الاذرعى (وهو خارج) الى قوله
وافهم في المعنى الا قوله الا ان يريد الى المتن (قوله لا مجلس حكمه) اى المعدل للحكم اه معنى (قوله قيد ولايته
الخ) اى فان لم يقيد بها بمجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وان قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس
الحكم كمسجد مثلا ومحل عمله مانص مرليه عليه او اعتيد انه من توابع المحل الذى ولاه ليحكم فيه اه ع ش
(قوله باحدهما) اى المذكورين من المزارع والبساتين (قوله قيل وفيه نظر انتهى الخ) عبارة المعنى وهذا
اذ لم يكن عرف كما قدمناه ولو قال المذول الامين اعطيتك المال ايام قضائى لتحفظه لفلان فقال الامين بل
لفلان صدق المعزول وهل يغرم الامين لمن عينه هو قدر ذلك فيه وجهان في تعليق القاضى او جهة ما كما قال
شيخنا المنع فان قال له الامين لم تعطين شيئا بل هو لفلان فاقول قول الامين لان الاصل عدم الاعطاء ويستثنى
من اطلاق المصنف بالواذن الامام للقاضى ان يحكم بين اهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم ولو
كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذى يقتضيه المذهب وقاله في الذخائر ايضا وحينئذ يقبل قوله
على من هو من اهل البلد، انه حكم عليه بكذا اه (قوله حكم بها) اى بالعادة ثابت في بعض النسخ وعلى
تقدير حذفه فالتقدير فالامر واضح او نحوه اه سيد عمر (قوله منه فيه) اى من القاضى في غير محل ولايته
(قوله وظاهر هذا) اى المتن (قوله انه لا يصح استخلافه) خلافا للنهاية عبارة نعم لم يستخلف وهو في غير
محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لمصاح كما افنى به الوالد رحمه الله تعالى اذا لا استخلاف ليس بحكم حتى يمتنع
الخ قال ع ش قوله نعم لو استخلف الخ ومثله ما لو ارسل من يحكم عنه في محل ولايته الى ان يحضر القاضى وقوله
بعد وصوله اى القاضى اه وقال الرشيد قوله بعد وصوله اى الخليفة اه وهو الظاهر (قوله من يحكم
بها) ظاهره مطلقا اى قبل وصول القاضى او بعده فافتاء بعضهم الخ هو شيخنا الشهاب الرملى وفي الروض
وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرحه اى ليس له
بوجوب بيان القاضى) ولا بد في قاضى الضرورة من بيان مستنده الخ مر (قوله وافنى غيره بانه لو حكم الخ)
افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولعله مراد الشارح بالغير (قوله انه يقبل قوله) ظاهره ولو قاضى ضرورة
مر ثم قال الا قاضى الضرورة (قوله وظاهر هذا) انه لا يصح استخلافه الخ في الروض في اخر باب القضاء
على الغائب وللقاضى ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في
شرحه اى ليس له انه يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كتبه في محل ولايته والحكم كالاشهاد بخلاف
الكتابة لا باس بها ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم
محبوس في محله اسؤال خصمه اه فقوله اذا لم يتضمن حكما يفهم الامتناع فيما يتضمن حكما وهذا قد يدل على
عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افنى به شيخنا الشهاب الرملى الا ان يكون المراد يتضمن الحكم ان
الاذن نفسه يتضمنه لان الماذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه مانصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير
عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه قال ابن النقيب في شرحه لا نه لا ولا يله فيه فاشبهه سائر الرعية فهل له ان يكتب
الى قاض اخر فيه خلاف قال الرافعى والذى يستمر على اصل الشافعى جوازه وحكى الزبلى قولين فما اذا سمع
البيعة في غير عمله ووقف على عدالتهم في عمله وحكم بها بناء على انه هل يحكم بعليه ام لا قال ابن الرفعة وفيه نظر
لانا نمنع كونها من القضاء بالعلم وان سلم فامعنى لفرض سماع عدالتهم في عمله بل قد يظهر ان ما خذ الخلاف
ان الاعتبار في الشهود اذا ذكر اوقات الشهادة اقام بوقت التزكية كما سبق في صلاة العيد اذا شهدوا وبعد الزوال
او عدلوا بعد الغروب ولو سمع الشهادة في عمله والتعديل في غير عمله قال ابن القاص بحكم به ان قلنا يقضى
بعليه وقال ابو عاصم وغيره القياس انه لا يحكم به وهو ظاهر اطلاق الشيخين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

فافتاء بعضهم بصحته بعيد وقوله الاستخلاف ليس حكما حتى يمتنع بل مجرد اذن فهو (١٢٧) كحرم وكل من يزوجه بعد التحلل

او اطاق يرد بانه اذن استفاده بالولاية بمحل مخصوص فكيف يعتد منه به قبل وصوله اليه ويرد قياسه المذكور بانه ليس قياس مسئلتنا لان المحرم ليس ممنوعا لامن المباشرة بنفسه والقاضي قبل وصوله لمحل ولايته لم يتاهل لاذن ولا حكم ولانما قياسه ان يقيد تصرف الوكيل ببلد فليس له كما هو ظاهر كلامهم فيه التوكيل وان جوزناه له بالاذن لغيره وهو في غيرها نعم ان اطردت العادة باستنابة المتولى قبل وصوله وعلمها منيته لم يبعد الجواز حينئذ (ولو ادعى شخص على معزول) اى ذكر للقاضي وسماه دعوى تجوز لانها انما تكون بعد حضوره (انه اخذ ماله برشوة) اى على سبيل الرشوة كما باصه وهى اولى لايهام الاولى ان الرشوة سبب مغاير للاخذ وليس كذلك الا ان يجاب بان المراده الرشوة لازما اى يباطل (او شهادة عبيدين مثلا) واعطاه لفلان ومذهبه انه لا تجوز شهادتهما (احضر وفصلت خصومتها) لتعذر اثبات ذلك بغير حضوره وله ان يוכל ولا يحضر قالا ومن حضر لجديد وتظلم

ان يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كسبه في محل ولايته والحكم كالا شاهد بخلاف الكتاب لا باس بها ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم محبوس في محلهما بسؤال خصمه اه فقوله اذا لم يتضمن حكما يفهم الامتناع فيما يتضمن حكما وهذا قد يدل على عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افق به شيخنا الشهاب الرملى الا ان يكون المراد بتضمن الحكم ان الاذن نفسه يتضمنه لان المأذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه ما نصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع البيعة في غير عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه ولا يخفى ظهوره في خلاف ما افق به شيخنا ايضا اه سم بحذف اقول بل عبارة التنبيه المذكورة صريحة في خلافه وفي وفاق ما قاله الشارح والله اعلم (قوله وقوله) اى قول البعض مستدلا على افعائه بالصحة (قوله استفاده) اى القاضي ذلك الاذن (قوله ويرد الى قوله نعم الخ) رده النهاية بما نصه ومنازعة بعضهم فيه بانه اذن استفاده الخ وان القياس المذكور ليس بمسئل لان المحرم ليس ممنوعا الخ (قوله قياسه) اى البعض (قوله ليس ممنوعا لامن المباشرة بنفسه الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق وقوله لم يتاهل الخ هذا اول المسئلة اه سم (قوله وانما قياسه ان يقيد الخ) مردودة بصحة القياس لان عبارة المحرم في النكاح مختلة مطلقا بنفسه وانما فيه في زمن الاحرام وصح اذنه المذكور فكذلك القاضي يمتنع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل ولايته وصح اذنه فيه تمام اه ورائفان الروض والتنبيه ما يوافق ما قاله الشارح (قوله فيه) اى الوكيل المذكور وكذا قوله الاقوى هو الخ (قوله لغيره) متعلق بالتوكيل اه رشيدى (قوله اى ذكر) الى الفصل في النهاية الا قوله ومن ثم الى قال وهذا وقوله وبما قررت الى المتن (قوله وسماه) اى الاخبار للقاضي (قوله بعد حضوره) اى المعزول (قول المتن برشوة) هى بتقليد الرأى ما يبذل له ليحكم بغير الحق او ليمتنع من الحكم بالحق اسنى ومعنى (قوله الا ان يجاب بان المراد الخ) انما صدر الجواب بالا المشعرة ببعده لما تقرر ان المراد لا يدفع الا لا يراد لاولية تعبير المحرر ثم رايت قال الرشيدى قوله لا ان يجاب الخ لا يخفى ان ما ذكره لا يدفع الاولوية والايهام قائم وغاية ما ذكره انه تصحيح لعبارة المصنف لا دافع للايهام اه (قول المتن مثلا) اى ونحوهما ممن لا تقبل شهادته اه معنى (قوله واعطاه الخ) عطف على اخذ اه عش (قوله واعطاه) الى قوله وبما قررت فى المعنى الا قوله وقال غيره الى المتن وقوله ويرد الى المتن وقوله ومن ثم الى قال وهذا (قوله ومذهبه) اى المعزول (قوله وله ان يוכל الخ) واذا حضر فان اقيمت عليه بيعة او اقر حكم عليه والاصدق بيمينه كسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانة اه معنى (قوله ولا يحضر) فاذا حضر ووكيله استوفت الدعوى اه نهاية قال الرشيدى لعله سقط لفظ او قبل قول ووكيله اى فاذا حضر هو او ووكيله اه (قوله قالا ومن حضر الخ) عبارة النهاية وانما يجب احضاره اذا ذكر شيئا يقتضى المطالبة شرعا كما مثله ولو طلب احضاره بمجلس الحكم ولم يعين شيئا لم يجب اليه لاذ قد لا يكون له حق وانما يقصد ابتذاله بالخصوص اه وعبرة المعنى (تنبيه) لو حضر انسان الى القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب احضاره لم يبادر باحضاره بل يقول ما تريد منه فان ذكر انه يدعى عليه ديننا او عيننا احضره ولا يجوز احضاره قبل تحقق الدعوى اذ لا يكون له الخ (قوله لئلا يقصد ابتذاله) اى بالحضور اه معنى (قول المتن حكم) اى القاضي

ظهور عبارة التنبيه المذكورة في خلاف ما افق به شيخنا ايضا (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان المحرم ليس ممنوعا لامن المباشرة بنفسه) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله لم يتاهل لاذن) هذا اول المسئلة (قوله اى المصنف ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله رشوة الخ ما ذكره المتن فيه) زاد التنبيه ما نصه وان قال جار على فى الحكم نظر فان كان فى امر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رأيه لم ينقضه وان خالفه ففقهه قولان احدهما ينقضه والثانى لا ينقضه اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد اى باخالف النص والاجماع أو القياس الجلى ونحوه كما قررره ابن النقيب وان كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن النقيب كشمس الكلب وضمان خمر الذى

من معزول لم يحضره قبل استنفاه عن دعواه لئلا يقصد ابتذاله (وان قال حكم بعبددين)

أو نحو فاسقين قال ابن الرقعة أي وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا طالبة بالفرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعوى الملزمة إذ ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام الخصم (ولم يذكر مالا أحضر) ليجيب عن دعواه (وقيل لا) يحضره (حتى تقوم بيته بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة جريانها على الصحة فلا يعدل عن الظاهر إلا بيته صيانة لولاة المسلمين عن البذلة ويرد بان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع احضاره لتبين الحال (فإن حضر) بعد البيته أو من غير بيته (وانكر) بان قال لم أحكم عليه أصلا ولم أحكم إلا بشهادة (١٢٨) حرين عدلين (صدق بلايين في الأصح) صيانة عن الابتذال ومن ثم صوبه جمع

متأخرون منهم الزركشي قال وهذا فيمن عزل مع بقاء اهليته فاما من ظهر فسقه وجوره وعلمت خيائته فالظاهر أنه يخلف قطعاً وسبقه إليه الأذرعى كما يأتي (قلت الأصح) أنه لا يصدق (الا) يمين بالله اعلم) لعدم خبر واليمين على من أنكر ولأن غايته أنه أمين وهو كالوديع لا يدمن حلقه (ولو ادعى على قاض) متول (جور في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لاجل أنه يخلف له وكذا لو ادعى على شاهدانه شهد زور أو أراد تغريمه لأنهما أمينا الشرع (ويشترط) لسماع الدعوى عليهما بذلك (بيته) يحضرها بين يدي المدعى عنده لتخبره حتى يحضره إذ لو فتح باب تحليفهما لكل مدع لا شتد الأمر ورغب الناس عن القضاء والشهادة وبما قررت به المتن اندفع الاعتراض عليه بأن اشتراط البيته ينافي جزمه قبله بعدم سماع الدعوى فإن اعتماد البيته فرع سماع الدعوى ونازع السبكي فيما ذكر وأطال فيه في حليائه لكن

على اه مغنى (قوله أو نحو فاسقين) أي من لا يقبل شهادته اه مغنى (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال في دعواه وهو الخ اه عش (قوله وأنه لا يجوز) بحتمل أنه من الجواز فالجمله معطوفة على قوله ذلك وبحتمل أنه من التجريز فالجمله معطوفة على قوله وهو يعلم ذلك (قوله بعد البيته أو من غير بيته) عبارة المغنى على الوجهين وادعى عليه اه (قوله بعد البيته) هذا تصريح بأنه مع البيته هو المصدق لكن هذا لأن البيته أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر اه سم ويأتي عن عش مثله (قوله وهذا) أي الخلاف (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الفارقي رحل الخلاف إذا عدم الشاهدان والا فينظر فيهما ليعرف حالهما قال الغزوي وهو متجه في العبيد دون الفسقة لأن الفسق قد يظن العدل اه وهو ظاهر اه مغنى (قوله أنه لا يصدق الا يمين) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تقم بيته على ما ذكره المدعى والا قضى بها بلايين اه عش (قوله لا يدمن حلقه) وأما المناوذه الذين يجوز لهم أخذ الاجرة إذا حوسب بعضهم فبقى عليه شيء فقال أخذت هذا المال اجرة على عملي وصدقه المعزول لم ينفعه تصديقه ويسترد منه ما يزيد على اجرة المثل اه نهاية أي ثم إن كان له مال معلوم دفع له والافليت المال عش (قول المتن ولو ادعى) بالبناء للمفعول اه مغنى (قوله على قاض متول) أي في غير محل ولايته كما يعلم مما سيأتي آخر الفصل اه رشيدى (قوله أنه يخلف) ببناء المفعول من التحليف (قوله المدعى عنده) أي القاضى المدعى الخ (قوله وبما قررت به المتن) حاصله أنه لا تسمع الدعوى لقصد تحليفه بل للبيته وإن البيته اشترطت لسماع الدعوى لا لاثبات المدعى به (قوله اندفع الاعتراض عليه الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف تشترط البيته مع عدم سماع الدعوى اجيب بان المراد لم تسمع الدعوى لقصد تحليفه وسمعت لاجل البيته فان كانت له بيته سمعت لا محالة اه (قوله فان اعتماد البيته الخ) علة للمنافاة (قوله فما ذكر) أي في المتن (قوله ومم) أي انفا (قوله ان هذا) أي عدم التحلف (قوله ومن ثم اعترض الأذرعى الخ) عبارة المغنى قال الزركشي وهذا إذا كان موثوقا به والا حلف وقال الأذرعى قولهم في توجيه منع التحليف أنه لو حلف الخ أن ذلك معنى على كمال القاضى ووجود اهليته التامة ونحن نقطع بان غالب من يلى القضاء في عصرنا لو حلف لم يردده ذلك عن الحرص على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشتد حرصه وتهاوته عليه وطلبه هو وغيره فانا لله وانا اليه راجعون اه هذا في زمانه فكيف لو أدرك زماننا اه (قوله على متول) أي على قاض متول في غير محل ولايته كما يعلم بما يأتي اه رشيدى (قول المتن حكم) بتخفيف الكاف (قوله قال السبكي) إلى الفصل في المغنى الا قوله وفيه ما مر إلى وخرج (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله بما لا يقدح فيه الخ) كان ادعى عليه أنه استأجره لخدمة منزله مثلا اه عش (قوله ولا يخل بمنصبه) عطف تفسير اه بجزمى (قوله لم تسمع الدعوى) أي لاجل التحليف والا لتسمع للبيته كما يأتي اه بجزمى (قوله وان لم يقدح) أي ما ادعى به عليه (قوله وفيه ما مر) أي أن محله فيمن لم يظهر فسقه وجوره الخ عش ورشيدى وفيه أنه لا يلتم مع قول الشارح بعد وفرضه الخ ولعله أراد بما

وقوله والثاني لا ينقضه هو الأصح (قوله بعد البيته) هذا تصريح بأنه مع البيته هو المصدق لكن هذا لأن البيته أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر (قوله

أطال الحساب في فرده وتزييفه نقلا ومعنى وتبعه الأذرعى في بعضه ومم أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض

أطال الحساب في فرده وتزييفه نقلا ومعنى وتبعه الأذرعى في بعضه ومم أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض

الاذرعى التعليل بالرغبة بأنه يقطع بان غالب قضاة عصره لو حلف أحدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرتش ولم يجر لحلف ولم يردده وغيره ذلك إلا حرصا وتهاوتا على القضاء (وان) ادعى على متول بشيء (لم يتعاق بحكمه) كغصب أو دين أو بيع (حكم بينهم ما خليفته أو غيره) كواحد من الرعية يحكمه قال السبكي هذا أن ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل بمنصبه والا لم تسمع الدعوى قطعا ولا يخلف ولا طريق للمدعى حينئذ إلا البيته قال بل ينبغي إنما لا تسمع وإن لم يقدح فيه حيث لم يقدح في الحكم صحة الدعوى صيانة عن ابتذال بالدعوى والتحليف اه وفيه ما مر

مر ما ذكره في شرح وقيل لا حتى الخ من قوله ويرد بان هذا اظهر الخ (قوله ويرضه) أى فرض صحه كلا السبكي اه ع ش (قوله وخرج الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى وليس لاحد ان يدعى على متول الخ (قوله بما ذكر) أى قول المتن ولو ادعى على قاض جور في حكم وقوله وان لم يتعلق بحكمه الخ اذ الدعوى عليه بانه حكم بكذا ليس منهما بل هى دعوى نفس حكمه تامل اه بجيرى (قوله انه حكم بكذا الخ) فطريقه ان يدعى على الخصم ويتم البينة بان القاضى حكم به بكذا ع ش اه بجيرى (قوله بكذا) أى جورا اه رشيدى (قوله فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابلته بما بعده عدم السماع ولو مع البينة وهو كذلك مر اه سم عبارة ع ش قوله فلا تسمع أى الدعوى لا نه يقبل قوله فى محل ولايته حكمت بكذا فالدعوى مع قبول قوله تخل بمنصبه وسياتى فى كلام المصنف ان البينة لو شهدت بأنه حكم بكذا لم يعمل به حتى يتذكره فلا فائدة فى سماع الدعوى اذ غايتها اقامة بينة اه (قوله بخلافه فى غير محلها) أى الذى هو صورة المتن المارة كما مر اه رشيدى (قوله فتسمع الدعوى) أى بالجور اه رشيدى (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) ذكره فى الروضة واصلاً فامر فى المعزول محله فى غير هذا مغنى ونهاية أى فى غير الدعوى عليه بانه حكم بكذا ع ش وقال الرشيدى قوله فامر فى المعزول محله فى غير هذا مر اده بذلك الجمع بين تصحيح المصنف هنا تخليف المعزول وتصحيحه فى الروضة وعدم تخليفه اه عبارة شرح المنهج ذكره فى الروضة واصلاً فما ذكرته فى المعزول محله فى غير ما ذكر اه قال البجيرى قوله ولا يخلف أى عند عدم البينة وقوله فما ذكرته فى المعزول هو قوله أو على معزول بشئ فكغيرهما فهو مفرع على قوله ولا يخلف وحاصله دعوى التنافى بين كلامه سابقاً وبين كلام الروضة واصلاً عبارة الزيادة فى قوله فاذا ذكرته فى المعزول الخ أى من انه كغيره فتهصل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بينة وما ذكر اه فيه أى المعزول فيما يتعلق بالحكم فتسمع البينة ولا يخلف اه عبارة سم أى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله فى غير ما ذكر اه فيه أى فيستثنى بالنسبة للتخليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التخليف انه قد يقر عند عرض اليمين عليه او ينكل فيحلف المدعى اليمين المردودة التى هى كالافرار وافرار المعزول ومن فى غير محل ولايته انه حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتخليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه كلام البجيرى

(فصل فى آداب القضاء وغيرها (قوله فى آداب القضاء) إلى قول المتن ثم الاوصياء فى الهاية لا ما سانه عليه ونزاع البلقينى فى موضعين (قوله وغيرها) أى كقوله ليكتب الامام إلى قوله ويبحث القاضى (قوله ندبا) إلى قوله أى لاهل الحل فى المغنى لا أقوله لا بدلى يشهد بما فيه وقوله بصفات عدول الشهادة (قوله وما يحتاج اليه القاضى) أى ما يتعلق بمصالح المحل الذى يتولاه الاحكام فانه ان كان مجتهداً يحكم بجتهاد وهو لا قبله مذهب مقلده ع ش اه بجيرى (قوله ومشاورة العلماء) وتفقد الشهود اه مغنى (قوله واقتصر فى معاذ الخ) يعنى ولم يجب ذلك لانه عليه السلام لم يكتب لمعاذ بل اقتصر فيه لما بعثه الخ (قوله اليها) أى اليمين (قوله لا بد ان اراد العمل الخ) فيه مع قوله دون ما فى الكتاب شئ اه سم عبارة

فلا تسمع) أى ولو مع البينة كما سأتى ما يعلم منه ذلك عند قول المصنف ولو رأى ورقة فيها حكمه فى الشرح وهامشه عن الروض (قوله ايضا فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابلته بما بعده عدم السماع ولو مع البينة وهو كذلك مر (قوله ايضا فلا تسمع) عبارة العباب فى هذا وان ادعى على القاضى او الشاهد انه حكم او شهد له وانكر لم يرفع له لقاض ولم يخلفه كمن انكر الشهادة اه (قوله فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) قال فى شرح المنهج ذكره فى الروضة واصلاً فما ذكرته فى المعزول أى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله فى غير ما ذكر اه فيه اه فيستثنى بالنسبة للتخليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التخليف انه قد يقر عند عرض اليمين او ينكل فيحلف المدعى المردودة التى هى كالافرار وافرار المعزول ومن فى غير محل ولايته بانه حكم غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتخليفه فلا تسمع الدعوى لاجله (فصل ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب الخ) (قوله لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد الخ)

وبفرضه يتعين تقييده بقاض مرضى السيرة ظاهر العفو والديانة وخرج بما ذكر الدعوى على متول فى محل ولايته عند قاض انه حكم بكذا فلا تسمع بخلافه فى غير محله او بخلاف المعزول فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف (فصل فى آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام) او نائبه كالقاضى الكبير ندبا (لمن يوليه) كتاباً بالتولية وما فوضه اليه وما يحتاج اليه القاضى ويعظمه فيه ويعظه ويبالغ فى وصيته بالتقوى ومشاورة العلماء والوصية بالضعفاء اتباعاً له عليه السلام فى عمرو ابن حرم لما ولاه اليمن وهو ابن سبع عشرة سنة رواه أصحاب السنن واقتصر فى معاذ لما بعثه اليه على الوصية من غير كتابة (ويشهد بالكتاب) يعنى لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب أن يشهد بما فيه من التولية (شاهدين) بصفات عدول الشهادة (يخبران معه الى البلد) أى محل التولية وان قرب (يخبران بالحال) حتى يلزم أهل البلد

قضاؤه والاعتماد على ما يشهدان به دون (١٣٠) ما في الكتاب ولا بد أن يسمع التولية من المولى وإذا قرىء الكتاب بحضوره فليعلم أن

ما فيه هو الذي قرىء لئلا يقرأ غير ما فيه ثم إن كان في البلد قاض أديا عنده وأثبت ذلك بشروطه والا كفى اخبارهما لاهل البلد أى لاهل الحل والعقد منهم كما هو ظاهر وحينئذ يتعين الاكتفاء بظاهري العدالة لاستحالة ثبوتها عند غير قاض مع الاضطرار الى ما يشهدان به فقوله بصفات عدول الشهادة انما يتأتى ان كان ثم قاض واختار البلقنى الاكتفاء بواحد (وتكنى الاستفاضة) عن الشهادة (في الاصح) لحصول المقصود ولا نعلم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء الراشدين اشهاد (لا مجرد كتاب) فلا يكفى (على المذهب) لا مكان تزويره وان احتفت القرأتين بصدقه ولا يكفى اخبار القاضى وان صدقه كما مر بما فيه لاتباعه (وببحث) بالرفع (القاضى) ندبا (عن حال علماء البلد) أى محل ولايته (وعدوله) إن لم يعرفهم قبل دخوله فان أعسر فعقبه ليعاملهم بما يليق بهم (ويدخل) وعليه عمامة سوداء كما فعل صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة يوم الفتح والاولى دخوله (يوم الاثنين) صبيحته لانه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين اشتد الضحى فان أعسر فالخمس فالتيسر وصح خبر اللهم بارك لأمته في بكرها ومن ثم قال المصنف

الرشيدي قوله ان أراد العمل بذلك أى ولا فالمدار لما هو على الشهادة لا على الكتاب اه (قوله قضاؤه) عبارة النهاية والمغنى طاعته اه (قوله والاعتماد على ما يشهدان به) مبتدأ وخبر عبارة الاسنى والمغنى ولو اشهد ولم يكتب كفى فان الاعتماد على الشهود اه (قوله ولا بد أن يسمع الخ) عبارة المغنى وعند اشهادهما يقرآن الكتاب او يقرؤه الامام عليهما فاذا قرأه الامام قال في البحر لا يحتاج الشاهدان الى ان ينظرا في الكتاب وان قرأه غير الامام فالأحوط ان ينظر الشاهدان فيه ليعلم ان الأمر على ما قرأه القارئ من غير زيادة ولا نقصان اه (قوله بحضوره) أى المولى انتهى ع ش (قوله اديا عنده) أى بلفظ الشهادة اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) أشار بقوله بخبر ان إلى انه لا يشترط لفظ الشهادة عند اهل ذلك البلد وهو كذلك كما نقله في الروضة عن الاصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات إذ ليس هناك قاض يؤدى عنده الشهادة قال الزركشى وقضية ذلك انه إن كان هناك قاض اخر كما جرت به العادة في بعض البلاد من منصب لكل من اتباع المذاهب الاربعة اعتبر حقيقته الشهادة ولا شك فيه اه (قوله واثبت) أى ذلك القاضى ذلك أى ما شهد به من التولية بشروطه أى الاثبات باليدنة (قوله وحينئذ) أى حين إذ لم يكن في البلد قاض اخر (قوله لاستحالة ثبوتها) أى العدالة (قوله انما يتأتى إن كان الخ) قد يقال يتأتى مطلقا لان كلامهم في الاشهاد لافى التادية اه سم وقد يجاب بان ثمرة الاشهاد التادية (قوله واختار البلقنى الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى والظاهر اطلاق كلام الاصحاب اه (قول المتن وتكنى) بمثناة فوقية اه معنى (قول المتن وتكنى الاستفاضة) أى فى لزوم الطاعة اه ع ش (قوله عن الشهادة) عبارة المغنى عن اخبارهما بالتولية اه (قول المتن لا مجرد كتاب) أى بلا اشهاد ولا استفاضة معنى واسنى (قوله لا مكان تزويره) وهذا ما خذا الشافعية فى ان الحجج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وإنما هى للتذكر فقط فلا تثبت حقا ولا تمنع عزى اه بجري مى (قوله ولا يكفى اخبار القاضى الخ) فان صدقه لزوم طاعته فى اوجه الوجهين نهاية واسنى ومعنى قال ع ش أى صدقه كلهم وان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر متداعيان وصدقه احدهما دون الاخر لم ينفذ حكمه عليه انتهى (قوله كما مر) أى فى شرح والمذهب انه لا ينزع الخ (قوله بالرفع) الى قول المتن ثم الاوصياء فى المغنى لا لقوله وصرح إلى قال المصنف وما سأنبه عليه وقوله لا لان راءه فحسن (قوله بالرفع) كانه احتراز عن الجزم بالعطف على ليكتب لكن ما المانع اه سم كبقوله الاق ليعاملهم الخ (قوله قبل دخوله) متعلق ببيحث اه رشيدى (قوله فان أعسر الخ) عبارة الاسنى فيسأل عن ذلك قبل الخروج فان أعسر فى الطريق فان أعسر يدخل اه زاد المغنى (تنبيه) يندب اذا ولى ان يدعو اصداقاه الامناء ليعلموه عيوبه ليسعى فى روالها كما ذكره الرافعى اه (قوله وعليه عمامة سوداء الخ) فيه إشارة الى ان هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغيرها بخلاف السواد اه ع ش (قوله فيه) أى يوم الاثنين (قوله وصرح الخ) تعليل لقوله صبيحته (قوله ينبغى الخ) عبارة المغنى قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخير كقراءة قرآن او حديث او ذكر او صناعة من الصنائع او عمل من الاعمال ان يفعل ذلك اول النهار ان امكنه

فيه مع دون ما في الكتاب شئ (قوله والاعتماد على ما يشهدان به الخ) فى التنبيه واشهد على التولية شاهدين وقيل ان كان البلد قريبا بحيث يسهل الخبر به لم يلزمه الاشهاد اه وفى تصحيحه للاسنوى وانه أى والصواب لانه إذا كان البلد قريبا لم يلزمه الاشهاد والا لزم (قوله فقوله الخ) قد يقال بل يتأتى مطلقا لان كلامهم فى الاشهاد لافى التادية (قوله ولا يكفى اخبار القاضى الخ) فان صدقه لزوم طاعته فى اوجه الوجهين ش م (قوله بالرفع) كانه احتراز عن الجزم بالعطف على ليكتب لكن ما المانع (قوله ليتساوى الناس فى القرب منه) كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من يليهم وهكذا وإلا فاهل الاطراف مثلا لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلا ومع ذلك ففيه نظر لانه لو نزل طرف البلد لتساوى كل مع نظيره فليتأمل فقد يجاب بان جميع اهل الاطراف لا يتساوون حينئذ فى القرب (قوله ايضا

ينبغي تحريمها بفعل وظائف
الدين والدنيا فيها وعقب
دخوله بقصد الجامع فيصلي
ركعتين ثم يامر بعهده ليقرا
ثم بالنداء من كانت له حاجة
ليأخذ في العمل ويستحق
الرزق وقضيته انه لا يستحقه
من حين التولية وبه صرح
المأوردى (وينزل) حيث
لا موضع مهباللقضاء (وسط)
بفتح السين على الاشهر
(البلد) ليتساوى الناس
في القرب منه (وينظر أولا)
ندبا بعد ان يتسلم من الاول
ديوان الحكم وهو الاوراق
المتعلقة بالناس وان ينادى
في البلد متكررا ان القاضي
يريد النظر في المحاييس يوم
كذا فمن كان له محبوس
فليحضر (في اهل الحبس)
حيث لا احوج بالنظر منهم
هل يستحقونه او لا لانه
عذاب ويقرعه في البداية
فمن قرع أحضر خصمه
وفصل بينهما وهكذا (فمن)
قال حبست بحق أدامه)
إلى أدائه أو ثبوت اعساره
وبعده ينادى عليه لا حتمال
ظهور غريم آخر ثم يطلقه
أو إلى استيفاء حد حبس له
أو إلى ما يناسب جريمة معز
ان لم ير ماضى كافيا (أو)
قال حبست (ظلمنا فعلى
خصمه حجة) ان حضر فان
أقامها أدامه

وكذلك من أراد سفر أو إنشاء أمر كعقد النكاح أو غير ذلك من الأمور اه (قوله تحريها) أى البكور
اه ع ش وكما ضمير فيها (قوله ثم يامر بعهده الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم ان شاء قرأ العهد فوراً وان
شاء واعد الداس ليوم يحضرون فيه ليقراه عليهم وان كان معه شهود شهدوا ثم انصرف إلى منزله اه (قوله من
كانت له حاجة) أى فليحضر (قوله وبه صرح المأوردى) عبارة المغنى قال ابن شهاب وقدر صرح المأوردى
بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى عمله فاذا وصل ونظر استحق وان وصل ولم ينظر فان تصدى للنظر
استحق وان لم ينظر كالأجير إذا سلم نفسه وان لم يتسلم يستحق انتهت ويظهر ان مثل القضاء في ذلك بقية
الوظائف كالتدريس ونحوه سيد عمر (قول المتن وينزل وسط البلد) قد يؤخذ من هذا مع تلميله ان كل من
يعم الحاجة اليه يندب له ذلك كالمفتى والطبيب وهذا فرع نفيس قلته تحريها وان لم ار من نبه عليه اه سيد عمر
(قوله وينزل حيث لا موضع الخ) هذا إذا اتسعت خطته كما قاله الزركشى ولا ينزل حيث تيسر مغنى واسنى
(قوله ليتساوى في القرب منه) كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من
يلهم وهكذا ولا فاهل الاطراف مثلاً لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلاً اه سم وحاصله التساوى
بقدر الامكان (قوله ندبا) كما صرح به الرافعى لكن نقل ابن الرفعة عن الامام انه واجب واقره والاولى
ان يقال ما دعت اليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما يأتى اه مغنى (قوله من الاول) أى القاضى الاول
(قوله وهو الاوراق الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وهو ما كان عند القاضى قبله من المحاضر
وهى التى فيها ذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهى ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام واموالهم
ونحو ذلك من الحجج المودعة فى الديوان كحجج الاوقاف (قوله وان ينادى) معطوف على ان يتسلم اه
رشيدى (قوله متكررا) عبارة المغنى وان يامر مناديا ينادى يوما او اكثر على حسب الحاجة اه
(قول المتن فى اهل الحبس) وإنما قدم عليهم ما مرأى من تسلم ديوان الحكم والنداء لانه اهم ويؤخذ منه
ما جزم به البلقينى انه يقدم على البحث عنهم كل ما كان اهم منه كالنظر فى المحاجير الجائعين الذين تحت نظره
وما اشرف على الهلاك من الحيوان فى التراكات وغيرها وما اشرف من الاوقاف واملاك محاجير على السقوط
بحيث يتعين الفور فى تداركه اسنى ومغنى (قوله لانه عذاب) علقما فى المتن (قوله ويقرعه فى البداية) ندبا
عند اجتماع الخصوم فلو حضر وامتربن نظروا جوبا فى حال كل من قدم أولا ولا ينتظر حضور غيره اه
ع ش (قوله ويقرعه فى البداية الخ) عبارة المغنى ويبعث إلى الحبس امينا من اماناته يكتب فى رقاع اسماءهم
وما حبس به كل منهم ومن حبس له فى رقعة فاذا جلس اليوم الموعد وحضر الناس صب تلك الرقاع بين
يديه فيأخذ واحدة واحدة وينظر فى الاسم المثبت فيها ويسال عن خصمه فمن قال انا خصمه بعث معه ثقة إلى
الحبس ليأخذ بيده ويخرجه وهكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف ان المجلس يحتمل النظر فى امرهم
ويسالهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم اه (قوله وبعده) شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض
وشرحه فمن اعترف منهم بحق طواب به وان اوفى الحق او ثبت اعساره كما ذكره الاصل نودى عليه فلعن له
غريما اخرم راه سم (قوله لاحتمال ظهور غريم اخر) أى غريم هو محبوس له ايضا ولا فلا وجه للنداء
على كل غريماته وان لم يكن محبوسا لهم كما هو ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهر فى ذلك اه رشيدى
(قوله ثم يطلقه) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ثم إذا لم يحضر له غريم يطلق من الحبس بلا عيب لان الاصل
عدم غريم اخر اه وعبارة النهاية ولا يجب حال النداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب اه قال ع ش
ظاهره وان خيف هر به وبوجه بان لم نعلم الا ان ثبوت حق عليه حتى يحبس لاجله اه (قوله أو إلى استيفاء
حد الخ) عبارة النهاية والمغنى وان كان الحق حدا اقامه عليه واطاقه او تعزير او اى اطلاقه فعل اه (قوله
جريمة معز) بصيغة اسم المفعول من التعزير (قول المتن فعلى خصمه حجة) انه حبسه بحق ويكفى المدعى اقامة

ليتساوى الناس فى القرب منه (قال الزركشى وكأذ حيث اتسعت خطته والانزل حيث تيسر ش روض
(قوله وبعده) شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض وشرحه فمن اعترف منهم بحق طواب به وان اوفى

والاحكامه اطلعه من غير كنفيل إلا ان راعه في نزع فيه البلقيني واطال في ان الحجة انما هي على المحبوس اذ الظاهر انه انما حبس بحق (فان كان خصمه غائبا) عن البلد (كتب اليه (١٣٢) ليحضر) لمصل الخصومة بينهما أو يوكل لان الفصداء اعلامه ليعلن بحجته فان علم ولم يحضر

ولا وكل حاف وأطلق
انقصير الغائب ونازع فيه
واطلال ايضا (ثم) في
(الاوصياء) وكل متصرف
على الغير بعد ثبوت ولا يتم
عنده لان المال لا ملك
المطالبة بما له فتاب القاضي
عنه لانه وليه العام ان كان
ببلده وان كان ماله ببلد آخر
لما سر ان الولاية العامة
لصاحب بلد المالك (فن
ادعى وصاية سال) الناس
(عنها) ألها حقيقة وما
كيفية ثبوتها (وعن حاله) هل
هو مستجمع للشروط
(وتصرفه فن) قال فرقت
الوصية أو تصرفت للوصي
عليه لم يعترضه ان وجده
عدلا وان (وجده فاسقا
اخذ المال منه) وجوباً
بدل ما فوته وعين غيره ومن
شك في حاله ولم تثبت عدالته
عند الاول ينتزع منه كما
رجحه البلقيني وغيره ورجح
الاذرعي عدم الانتزاع قال
وهو الاقرب لكلام الشيخين
والجمهور اما اذا ثبت عدالته
عند الاول فلا يؤثر الشك
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهدا
زكي ثم شهد بعد طول الزمن
لابد من استزكائه (أو)
وجده (ضعيفاً) عن القيام
بها مع امانته (عضده
بمعين) ولا ينتزع المال

بينه باثبات الحق الذي حبس به أو بان القاضي المعزول حكم عليه بذلك (فإنه أي المحبوس
أه رشدي) (قوله) (نازع فيه) أي في المن (قوله) (انما حبس) أي حبسه الحاكم أه معنى (قول المن كتب
الخ) عبارة المغني طال به بكميل أو رده إلى الحبس وكتب الخ (قول المن إليه) قال الزركشي إلى قاضي بلد
خصمه وقال ابن المقرئ إلى خصمه وهو أقرب إلى قول المصنف أي حضراه أه معنى (قوله) (لان الفصداء اعلامه)
أي لا الزامه بالحضور أه معنى (قوله) (ليعلن) أي يفصح وقوله حاف أي وجوباً أه معنى (قوله) (نازع
فيه) أي لعل في قوله ليعلن بحجته الخ (قول المن ثم الاوصياء) أي ثم بعد النظر في أهل الحبس ينظر في حال
الاوصياء على الأطفال والمجانين والسفهاء قال الماوردي ويبدأ في الاوصياء ونحوهم بمن شاء من غير قرعة
والفرق بينهم وبين المحبوسين ان المحاييس ينظر لهم والاوصياء ونحوهم ينظر عليهم أه معنى (قوله) (وكل
متصرف على الغير) إلى قوله وحكي شريح في النهاية الاما سانه عليه (قوله) (وكل متصرف الخ) أي بولاية
فليس المراد ما يشمل نحو الوكيل وعامل القراض كالا يخفى أه رشدي (قوله) (لان المال) إلى قوله
وقيس بهما في المغني الا قوله وليس له كشف إلى ثم ينظر وقوله وكذا ما رده وقوله وقال المن وقوله أو
الشهود وقوله وان كان شهوده كلهم اعجميين (قوله) (فتاب القاضي عنه الخ) أي ركان تقديمهم أولى بما بعدهم
أه معنى (قوله) (لما سر) أي في باب الحجر (قوله) (لصاحب بلد المالك) أي لحاكمه أه نهاية (قول المن وصاية)
بكسر الواو بخطة ويجوز فتحها اسم من اوصيت له جعلته وصياً أه معنى (قوله) (وكيفية ثبوتها) أي هل
ثبتت ببينة أو لاشيخ الاسلام ومعنى (قوله) (للشروط) أي من الامانة والكفاية أه معنى (قوله) (فن قال
فرقت الوصية الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فان قال صرفت ما وصى به فان كان لمعين لم يعترض
لموهو كما قال الاذرعي ظاهر ان كانوا اهلال للبطالية فان كانوا محجورين فلا الوجهة عامة وهو عدل امضاء أو
فاسق ضمنه ما فوته لتعديده ولو فرقه اجني لمعين نفذه أو امانة ضمن أه (قوله) (أي بدل ما فوته) ظاهره مطلقاً
وقال ع ش أي حيث لم تقم بینه بصرفه في طريقه الشرعي والا فلا تغريم أه وهو مخالف لصريح ما مر انفا
عن المغني والوض مع شرحه الا ان يحمل على ما اذا كان الموصى له معيناً وكاملاً (قوله) (وعين الخ) عطف على
بدل الخ (قوله) (ينتزع منه كما رجحه البلقيني) إلى قوله اما اذا ثبت الخ عبارة النهاية لم ينتزع منه كما رجحه الاذرعي
قال وهو الاقرب إلى كلامهما والجمهور وان رجح البلقيني وغيره خلافه أه وعبارة المغني والاسني لا ياخذ
منه وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الاقرب إلى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل ينتزع منه حتى تثبت
عدالته وقال الاذرعي انه المختار لفساد الزمان أه وهي كاترى مخالفة لما في الشارح والنهاية في حكاية مختار
الاذرعي فليراجع (قوله) (عن القيام بها) أي لكثرة المال واسبب آخر أه شيخ الاسلام (قوله) (في امانة
القاضي) أي المنصوبين على الأطفال وتفرقة الوصايا أه معنى واسني ونهاية (قوله) (بما ذكر) متعلق بينظر
عبارة المغني والاسني في عزل من فسق منهم ويعين الضعيف باخر أه (قوله) (عزل من شاء منهم) أي وتولية
غيرهم نهاية ومعنى (قوله) (موجب) اسقطه النهاية (قوله) (في الاوقاف العامة) ومتوليها وفي الخاصة ايضا كما
قاله الماوردي والرويانى لانها تقول لمن لا يتعين من الفقراء والمساكين فينظر هل آلت اليهم وهل له ولاية
على من تعين منهم لصغره ونحوه أه معنى واسني ونهاية (قوله) (ونحوها كاللغظات الخ) عبارة المغني والروض مع
شرحه ويبحث ايضا عن اللغظة التي لا يجوز تملكها باللقط أو يجوز ولم يختار تملكها بعد التعريف وعن

الحق أو ثبت إعساره كما ذكره الاصل نردى عليه فلعل له غرماً آخر مر (قوله) (ورجح الاذرعي عدم
الانتزاع) كتب عليه مر (قوله) (ثم بعد الاوصياء ينظر في امانة القاضي) المنصوبين على الاطفال وتفرقة
الوصايا ش روض (قوله) (نعم له عزل من شاء منهم) كتب عليه مر (قوله) (ثم ينظر في الاوقاف العامة) قال
منه ثم بعد الاوصياء ينظر في امانة القاضي بما ذكر في الاوصياء
نعم له عزل من شاء منهم ولو بلا حجة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد الا بعد ثبوت موجب
قادح عنده ثم ينظر في الاوقاف العامة ونحوها كاللغظات وعليه لاحظ من بقائها مفردة وخالطها بمال بيت المال ويبيعها وحفظ ثمنها

(ويتخذ) ندبا (مزكيا) بصفته الاتية واراد به الجنس وكذا ما بعده إذ لا يكتفى واحد (١٣٣) (وكاتباً) لانه يحتاج اليه الكثرة

أشغاله وكان له ^{صلى الله عليه وسلم}

كتاب فوق الاربعين
ولما يندب هذا إن لم
يطلب أجراً أوزق من
بيت المال وإلا لم يعينه ندبا
وقال القاضي وجوباً لثلاث
يغالي في الاجرة ويأتى ذلك
في المترجمين والمسمعين
(ويشترط كونه) أى
الكاتب حراً ذكراً (مسلياً
عدلاً) لئلا يؤمن خيانتة (عارفاً
بكتابة محاضر وسجلات)
وسياق الفرق بينهما وقد
يترادفان على مطلق
المكتوب وسائر الكتب
الحكيمة لان الجاهل بذلك
يفسد ما يكتبه (ويستحب)
فيه (فقه) فيما يكتبه أى
زيادته من التوسع في معرفة
الشروط ومواضع اللفظ
والتحرز عن الموهوم والمختل
لئلا يؤتى من الجهل ومن
اشترط فقهه أراد المعرفة
بما لا بد منه من أحكام
الكتابة وعفة عن الطمع
لئلا يستمال (ووفور
عقل) اكتسابي ليزيد
ذكاءه وفطنته فلا يخدع
(وجودة خط) وإيضاحه
مع ضبط الحروف
وترتيبها وتضييقها لئلا
يقع فيها إلحاق وتبيينها
حتى لا تشبه نحو سبعة
بتسعة ومعرفة بحساب

الضوال في حفظ هذه الأموال مفردة عن أمثالها وله خاظمها بمثلها إن ظهر في ذلك أى الخاطم مصادرة أودعت
اليه حاجة كما قاله الأذرعى فاذا ظهر مال الكاهن غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها لمصلحة مالها ويقدم
من كل نوع بما ذكر الأهم فالأهم ويستخلف فيما إذا عرضت حادثة حال شغلها بهذه المهمات من ينظر في تلك
الحادثة أو فيها وفيه اه وكذا في النهاية لإلا قولها أودعت إلى فاذا ظهر وقولها ويقدم الخ (قول المتن
ويتخذ مزكياً) أى أشد الحاجة اليه ليعرف حال من يجهل حاله لانه لا يمكنه البحث عنهم اه معنى (قوله
بصفته الآتية) أى في آخر الباب اه معنى (قول) إذ لا يكتفى واحد) فيه تعليل بالنسبة للكاتب فعناه بالنسبة
اليه انه لا يجب الاقتصار على واحد اه رشيدى (قوله) وإنما يندب هذا) أى اتخاذ الكاتب (قول) والالم يعينه)
عبارة النهاية وإلا لم يندب اتخاذها الا ان تعين كالقاسم والمقوم والمترجم والمزكى لئلا يغالوا في
الاجرة اه (قوله) لئلا يغالي في الاجرة) (فروع) للقاضى وان وجد كفايته اخذ كفايته وعياله من نفقتهم
وكسوتهم وغيرهما يلبق بحالهم من بيت المال ليتفرغ للقضاء الا ان تعين للقضاء ووجد ما يكفيه وعياله فلا
يجوز له أخذ شيء لانه يؤدى فرضاً تعين عليه وهو واجب للكفاية ويسن ان لم يتعين إذا كان مكنته يترك
الأخذ ومحل جواز الأخذ المكنتى ولغيره إذالم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والأفلا يجوز كما صرح به
الماوردى ولا يجوز ان يرزق القاضى من خاص مال الامام او غيره من الاحاد ولا يجوز له قبوله وفارق
نظيره فى المؤذن بان ذاك لا يورث فيه تمة ولا ميلاً لان عمله لا يختلف وفى الملقى بان القاضى اجدر بالا احتياط
منه ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء كما مر في بابها واجرة الكاتب ولو كان القاضى وثمن الورق الذى يكتب
فيه المحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال فان لم يكن فيه مال أو احتج اليه المأه وأهمه فليمنه له العمل من
مدع ومدعى عليه ان شاء كتابة ما جرى فيه وهو متطوع ولا لا يجبر على ذلك لكن يملكه القاضى انه إذ لم يكتب
ما جرى فقد يندى شهادة الشهود - حكم نفسه لا الامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يلبق به من خيل وغلمان
ودار واسعة ولا يلزمه الاقتصار على ما اقتصر عليه الذى ^{صلى الله عليه وسلم} والخلفاء الراشدون والصحابة رضى الله عنهم
أجمعين لبعدهم عن زمن النبوة التى كانت سبباً للتصبر بالرجوع فى القلوب فلما اقتصر اليوم على ذلك لم يطع
وتعطلت الاوروريرزق الامام ايضا من بيت المال كل من كان عمله مصادرة عامة المسلمين كالامير والمفتى
والمحتسب والمؤذن وامام الصلاة وعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والمقوم والمترجم وكاتب
الصكوك فان لم يكن فى بيت المال شيء لم يندب ان يمين قاسم ولا كاتب ولا مقوم ولا مترجم ولا مسموع وذلك
لئلا يغالوا بالاجرة فغنى وروضع شرحه وكذا فى النهاية لإلا قولها ولا يجوز له لى ولا يجوز عقد الاجارة
قال عرش قوله وعياله هل المراد منهم من لزمه وقتهم أو كل من نفقته وان كان ينفق عليهم مروءة كعمته
وخالته مثلاً فيه نظرو قياس ما اعتمدته فى قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الاول وقد يقال وهو الاقرب
انه يأخذ ما يحتاج اليه ولو بان لاتارمه نفقته ويفرق بان هذا فى مقابلة عمل قدبة طعنه عن الكسب بخلاف
الزكاة فانها تحض المواساة وقوله ولا يجوز ان يرزق الخ لعل المراد انه لا يجب على الامام ان يعطى من خاص
ماله ولا الاحاد ما لو دفع احدهما تبرعاً لم يمنع قبوله وقوله ويرزق الامام الخ أى وجوباً وان وجد ما يكفيه
قياساً على القاضى لان ما يأخذه فى مقابلة عمله فلوم يعطى ربما ترك العمل فتتطل مصلح المؤمنين وقياس
ما مر عن الماوردى ان محله فى المكنتى إذالم يوجد متطوع بالعمل غيره وقوله من العلوم الشرعية أى التى
لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه والحديث والتفسير وما كان آلهها اه كلام عرش وقوله ولعل المراد الخ
يعلم رده ما مر عن المغنى والاسنى انفا (قوله) ويأتى ذلك) أى قوله وإنما يندب الخ (قوله) فى المترجمين الخ)
بصيغة التثنية (قوله) وسائر الكتب الخ) عطف على محاضر (قوله) أى زيادته) أى الفقه وقوله من التوسع
الخ بيان للزيادة (قوله) لئلا يؤتى) أى يدخل عليه الخلل اه عرش (قوله) وعفة الخ) عطف على فقه (قوله)
اكتسابى) أى اما المكتسبى فنشترط كما مر اه معنى (قوله) وفطنته) عطف تفسير اه عرش (قول المتن

الماوردى والرويانى والخاصة الخ شمر (قوله) هذا إن لم يطلب أجراً) والى يندب اتخاذها كالقاسم والمقوم

المواريت وغيرها لا يضطراره اليه وفصاحته وعلمه بلغات الخصوم (و) يتخذ ندبا أيضا

(مترجما) لا تهم في هل اسان الخصوم او الشهود (وشرطه عدالة وحرية وعدد) اي اثنان ولو في زمانا وان كان شهوده كلهم اجمعين نعم يكفي رجل وامرأتان في اثبات بهما وقيس بهما أربع نسوة فيما ثبت بهن وذلك لانه ينقل للقاضي قول لا يعرفه فاشبهه المذكر والشاهد (والاصح جواز اعمى) لان لم يتكلم غير الخصم لان (١٣٤) الترجمة تفسير لما يسمع فلم يحتاج لمعاينة وإشارة بخلاف الشهادة ولا يلزم من هذا أنهم

غلبوا شائبة الرواية خلافا لمن ظنه بل هو شهادة الا في هذا لعدم وجود المعنى المشترط له الابصار هنا (و) (الاصح) (اشتراط عدد) ولا يضر العمى هنا ايضا (في اسماع قاض به صمم) لم يبطل سمعه كالمترجم فانه ينقل عين اللفظ كما أن ذاك ينقل معناه وشرطها امر في المترجمين وشرط كل من الفريقين الاتيان بلفظ الشهادة وانتفاء التهمة فلا يقبل ذلك من نحو اصل او فرع ان تضمن حقا لهما وخرج باسماع القاضي الذي هو مصدر مضاف لمفعوله اسماع الخصم ما يقوله القاضي أو خصمه فيكفي فيه واحدا لانه اخبار محض (ويتخذ) ندبا (درة) بكسر المهملة (للتأديب) اقتداء بعمر رضى الله عنه نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بها لانه صار مما يعير به ذرية المضروب وافرأ به بخلاف الاراذل وله التأديب بالسوط (وسيجنا لاداء حق وتعزير) كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بدار اشتراها بمكة وجعلها سجنا وحكى شريح وجبين في تقييد محبوس لجوج وقضية مامر

ومترجما الاقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله مغنى ونهاية وزياى (قوله شهوده) اي الزنا اه رشيدى (قوله وذلك) اي اشتراط العدد (قوله لان لم يتكلم) الى قول المتن ويستحب في المغنى الا قوله ولا يلزم الى المتن وقوله وشرطها مامر في المترجمين وقوله نعم الى قوله التأديب (قوله من هذا) اي من جواز الاعمى أنهم غلبوا الخ اي في المترجم وقوله بل هو الخ اي الغلب في المترجم (قوله ولا يضر العمى الخ) اي ان لم يتكلم غير الخصم اخذنا ممر بالاولى اه سيد عمر (قوله لم يبطل سمعه) واما ان لم يسمع اصلا ولو برفع الصوت لم تصح ولايته كما مر اه مغنى (قوله وشرطها) اي المسممين مامر الخ اي من العدالة والحرية (قوله من الفريقين) اي المترجمين والمسممين (قوله الاتيان بلفظ الشهادة) ان يقول كل منهما اشهد انه يقول كذا اه مغنى (قوله فلا قبل ذلك) اي كل من الترجمة والاسماع (قوله فيكفي فيه واحد) لكن يشترط فيه الحرية اه مغنى (قوله لانه اخبار محض) لم يذكر مثلا في الترجمة فاعتنى انه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي للخصم وقد يتوقف فيه بان قياس الاكتفاء بواحد هنا الاكتفاء به في الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد ويمكن الفرق بينهما اه عش (قوله بكسر المهملة) اي وتشديد الراء (فائدة) قال الشعبي كانت درة عمر أهيب من سيف الحجاج قال الدميري وفي حفظي من شيخنا انها كانت من نعل رسول الله ﷺ وانه ما ضرب بها احدا على ذنب وعاد اليه اه مغنى (قول المتن لاداء حق) اي لله أو لآدمي اه مغنى (قول اشتراط الخ) بأربعة آلاف درهم اه مغنى (قول وجعلها سجنا) واذا ضرب المحبوس لم يزره والاعززه وكذا يعززه لو طلبه ابتداء لاصل الدعوى فامتنع من الحضور ولو اراد مستحق الدين ملازمة بدلا عن الحبس مكن بالميل على تشق على الطهارة والصلاة مع ملازمة ويختار السجن فيجبيه واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي شغله واجرة السجن على صاحب الحق اذ لم يتم بها ذلك اي اجرة السجن والسجن من بيت المال انها نهاية بادنى زيادة من عشرين (قوله وحكى شريح الخ) عبارة المغنى تنبيه لو امتنع مدبون من اداء ما عليه تخير القاضي بين بيع ماله بغير اذنه وبين سجنه لبيع ماله نفسه كافي الروضة في باب التفليس فلا عن الاصحاب ولا يسجن والدبين ولده في الاصح ولا من استوجرت عينه لعمل وتعذر عمله في السجن كافي فتاوى الغزالي ونفقة المسجون في ماله وكذا اجرة السجن والسجن ولو استأشعر القاضي من المحبوس اقراره من حاسه فله نقله الى حابس الجرائم كافي الروضة واصحابا ولو سجن لحق رجل فجاء اخر وادعى عليه اخرجه الحاكم بغير اذن غيره ثم رده والحبس ممر عذر في ترك الجمعة ويتخذ اعوانا قال شريح والروايات ثقات واجرة العوز والحبس لمعسر على الطالب ان لم يمتنع خصمه من الحضور فان امتنع فلا اجرة عليه لتدبه بالامتناع اه وقوله والسجن قد مر عن النهاية ما يخالفه (قول المتن ويستحب كون مجلسه فسيحا الخ) هذا ان اتحد الجنس فان تعدد وحصل زحام اتخذ مجالس بعدد الاجناس فلو اجتمع رجال وخنثا ونساء اتخذ ثلاثة مجالس قاله ابن القاص اسنى ونهاية (قوله الذي يقضى) الى قوله اما اذا غضب في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولم يجعل الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله له الحق الى المتن (قوله كل احد) اي كل من اراده من مستوطن وغريب اه مغنى (قوله ويكره اتخاذ حاجب) اي حيث لم يعلم القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وانما يمكن عظماءهم او من يدفع الرشوة للتمكين والا فيحرم اه عش (قوله لا مع زحمة الخ) عبارة للمغنى والاسنى ويكره ان يتخذ حاجبا حيث لا زحمة والمترجم والمسمع والمذكر ممرش (قوله فيكفي فيه واحد) قال في الروض لكن يشترط فيه الحرية على

في التفليس انه ان عرف له مال وعاند عزره القاضي بما يراه من قيد وغيره والا فلا (ويستحب كون مجلسه) الذي يقضى وقت فيه (فسيحا) ثلاثا اذى به الخصوم (بارزا) أى ظاهره ليعرفه كل أحد ويكره اتخاذ حاجب لا مع زحمة أو في خلوة (مصوناً من اذى) نحو (حر برد) وريح كرية وغبار ودخان (لا ثقا بالوقت) أى الفصل كهب الريح وموضع الماء في الصيف والسكن في الشتاء والخضرة في الربيع

ولم يجعل هذا نفس المصون كما صنفه أصله بل غيره كأنه الإشارة إلى تعارضهما لأن الأول لدفع المأذون والثاني لتحصيل التنزه ودفع الكدورة عن النفس فاندفع استحسان شارح لعبارة أصله على عبارته (و) لا تقابوظيفة (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الابهة والحرمة والجلالة فيجلس مستقبلاً القبلة داعياً بالتوفيق والعصمة والتسديد متعمهاً متطليساً على حال به فرش وسادة ليميز به وليكون أهيب وإن كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم (١٣٥) كره جلوسه على غير هذه الهيئة (لا

مسجداً) أي لا يتخذ

مجلساً للحكم فيكره ذلك

لأن مجلس القاضي يغشاه

نحو الخيض والدواب

ويقع فيه اللغظ والتخاصم

والمسجد بسان عن ذلك

نعم إن اتفق عند جلوسه فيه

قضية أو قضايا فلا بأس

بفصلها وعليه يحمل ما جاء

عنه عليه السلام والخلفاء

بعده وكذا إذا جلس فيه

لعذر نحو مطر وإقامة

الحدود فيه أشد كراهة والحق

بالمسجد بيته ويتعين حمله

على ما إذا كان بحيث يحتشم

الناس دخوله بأن أعده

مع حالة فيه يحتشم الناس

الدخول عليه لاجلها أم إذا

أعده وأخلاه من نحو

عيال وصار بحيث لا

يحتشمه أحد في الدخول

عليه فلا معنى للكرهية

حينئذ (ويكره أن يقضى في

حال غضب) لا لله تعالى

(وجوع وشبع مفرطين

وكل حال يسوء خلقه) فيه

كره ومدافعة حدث

وشدة حزن أو خوف أو

هم أو سرور لصحة النهي

عنه في الغضب وقيس به

الباقى ولاختلال فكره

وقت الحكم فإن لم يجلس للحكم بأن كان في وقت خلواته أو كان ثمزحمة لم يكره نصبه والبواب وهو من يقعد بالبواب للحرارة كالحاجب فيأذ كروهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي أما من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس باتخاذ وصريح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه اهـ (قوله ولم يجعل هذا) أي قوله لا نقاباً بالوقت نفس المصون أي من الأذى (قوله) كما صنفه أصله) فانه قال لا نقاباً بالوقت لا يتأذى فيه بالحرق والبرد اهـ معنى (قوله بل غيره) أي بل جعله صفة أخرى اهـ معنى (قوله استحسان شارح الخ) وافقه المغنى (قوله بأن يكون على غاية الخ) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما بعده وحينئذ فكان الاتق إلى بدل الباء في بأن بالواو اهـ رشيدى (قوله داعياً بالتوفيق الخ) والاولى ما روتاه أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل على قال ابن قاص وسمعت أن الشعبي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء ويريد فيه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم اعني بالعلم وزيني بالحلم والزمنى التقوى حتى لا أفتق إلا بالحق ولا أفتق إلا العدل وإن باقى المجلس راكباً ويندب أن يسلم على الناس يميناً وشمالاً اهـ معنى (قوله على حال) أي مرتفع كدكة اهـ معنى (قوله عند جلوسه فيه) أي الصلاة أو غير هاتية ومعنى (قوله وكذا إذا جلس فيه لعذر الخ) فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم أي وجوباً من الخوض فيه بالخاصة والمشامة ونحوهما بل يقعدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين معنى ونهاية (قوله والحق بالمسجد بيته) أي في اتخاذ مجلساً للحكم اهـ ع ش وقال الرشيدى أي في الكراهة بدليل قوله في آخر السوادة والإلام معنى للكرهية اهـ (قوله مع حالة) أي حال كونه، صحوباً بحالة اهـ ع ش (قوله فيه) اسقطناه النهاية (قوله أو سرور) في هذا العطف تساهل اهـ رشيدى (قوله وقضية الخ) عبارة المغنى وظاهر هذا أنه لا فرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وإن قال في المطلب لو فرق بين ما الاجتهاد فيه مجال وغيره لم يعدو لا فرق بين أن يكون الغضب لله أو غيره وهو كذلك كما قال الأذرى أنه الموافق لا إطلاق الأحاديث وكلام الشافعى والجمهور وإن استثنى الإمام والبعوى الغضب لله تعالى لأن المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاؤه اهـ وقوله نعم تنتفى الخ في النهاية والاسنى مثله (قوله ذلك) أي التعليل الثاني (قوله في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وتركيتهم بجريمى (قوله) أما إذا غضب لله تعالى الخ) خلافاً للمغنى كما مر انفاً وللنهاية عبارة تهو مقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للأذرى خلافاً للبلقيني ومن تبعه لأن المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اهـ (قوله وإطال له) أي عدم الفرق أو ترجيحه والإلام بمعنى في (قوله والمجتهد الخ) بالنصب مفعول يشاور وقول المصنف الاتى الفقهاء بدل منه ومن قوله وغيره المعطوف على المجتهد ولو عكس لكان أحسن مزجاً (قوله في تلك الواقعة) كقوله الاتى عند تعارض الخ متعلق يشاور (قوله عند تعارض الأدلة الخ) أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلى

الأصح كمال رمضان (قوله) لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله) وترجيح الأذرى عدم الفرق الخ

رفهمه بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك إن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا كراهة فيه كما أشار إليه في المطلب وجزم به ابن عبد السلام ولا يخلو عن نظر لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم أما إذا غضب لله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهة كما اعتمده البلقيني وغيره لأنه يؤمن معه التعدى بخلافه لحظ نفسه وترجيح الأذرى عدم الفرق وإطال له محمد على من لم يملك نفسه لتشويش الفكر حينئذ (ويندب أن يشاور) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا يعتمد عليه في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابعها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الأدلة

والمدارك (الفقهاء) الاول المواقف والمخالفين لقوله الى وشاورهم في الامر ومنه اخذ رد قول القاضي لا يشاوره من هو دونها وايضا قد يكون عند المنفصل في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل وفي وجه تحريم المباحة مع الفاء قويتين ترجيحهما ان تصديها ليناها لانه حرام كما صرحوا به (ولان لا يشترى ويبيع) ويعامل مع وجوده من يوكله (بنفسه) في عمله بل يكره له الا يجازي (ولا يكون له وكيل عروف) انما يجازي أيضا (فان) كان وجه هذا التفرع أن (١٣٦) مباشرة لنحو البيع وعلم وكيله لما كانا مظنة لمحاباته التي هي في حكم الهدية فرع حكمها عليهما

وحينئذ قد يؤخذ من ذلك ما لم ار من تعرض له وهو انه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قبوله وهو متجه وان كان قولهم لئلا يجازي تعليلا للكرهية قد يقتضي حل قبول المحابة (اهدى اليه) اوضيفه او وهبه او تصدق عليه فرضا او نقلا على ما ياتي (من له خصومة) او من احس منه انه سيخاصم وان كان بضه على الاوجه لئلا يمتنع من الحكم عليه او كان يهدي قبل الولاية (او) من لا خصومة له (لم يهد) اليه شيئا (قبل ولايته) او كان يهدي اليه قبلها لم يكنه زاد في القدر او الوصف (حرم عليه قبولها) ولا يملكها لانها في الاولى توجب الميل اليه وفي الثانية سببها للولاية وقد صرح الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال بل صح عن تابعي اخذه الرشوة يبلغ به الكفر اي ان استحل او انها سبب له ومن ثم جاء المعاصي يريد الكفر وانما حلت له ^{صلى الله عليه وسلم} الهدايا بالعصمة وفي خبر انه حباها للمعاذ فان صح فهو

فلا مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله المعلوم بنص أى ولو نص أمامه إذا كان مقلدا كما هو ظاهر فليراجع اه (قول المتن الفقهاء) المراد بهم كما قال جمع من اصحاب الذين ية بل قولهم في الافتاء فيدخل الاعنى والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل قال القاضي حسين وإذا اشكل الحكم تكون المشاورة واجبة ولا فمستحبة اه مغنى (قوله الدول) ولا يشاور غير عالم ولا عالما غير امين اه نهاية اى لا يجوز ع ش (قوله ومنه اخذ) الى قوله وفي وجه في المغنى الى قوله لانه حرام في النهاية (قول المتن وان لا يشترى ويبيع الخ) نعم ينبغي ان يستثنى بيعه اصوله او فروعه لا تنفاه المغنى إذ لا ينفذ حكمه لهم اه نهاية اقول استثنائه هنا لا لبعض وهو افقته للشارح في عدم استثنائهم فيما ياتي في الهدية بما تضى منه العجب لاننا التعليل الا في ذلك هنا وهو لئلا يمتنع من الحكم عليه فابتاع اه سيدعر وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة المغنى واستثنى الزركشى معاملة البعض لا تنفاه المغنى إذ لا ينفذ - كما لهم وما قاله لا ياتي مع آتة بل الاول اه وهو لئلا يشتمل قلبه عما هو به دده اه (قوله ويعامل الخ) عبارة المغنى والنهاية وفي معنى البيع والشراء بل السلم والاجارة وسائر المعاملات ونص في الام على انه لا ينظر في نفقة عياله ولا امرضيته بكل ذلك الى غير ه ليقفر غ قلبه اه اى يستحب له ذلك عشر (قوله ومع وجوده من يوكله) فان لم يجد وكلا عقد بنفسه للضرورة وان وقتت لماز عام له خصومة اناب ندبا غير في فصلها خوف الميل اليه مغنى ونهاية (قوله في عمله) اى محل ولايته والجاره متعلق به اهل اه مغنى (قوله لئلا يجازي) اى فيه بل قلبه الى من يحاييه إذا وفع بينه وبين غير دته وممة والمحابة فيمارش ودا وهدية وهي محرمة اه مغنى (قوله ولم يوكله الخ) دفع دلى ايم از (قوله اوضيفه) الى قوله ولانما حلت في المغنى الا قوله او من احس الى او كان ولى قوله قال السبكى في النهاية الا قوله بل صح الى ولانما حلت (قوله اوضيفه الخ) وهل يجوز لغير القاضى من حضر ضيافته الا كل ام لا فيه نظرا والا قرب الجواز لا تنفاه العلة فيهم ومعلوم ان محل ذلك إذا قامت قرينة على رضا المالك باكل الحاضرين من ضيافته ولا لا يجوز وياتي مثل هذا التنصيف في سائر الاموال ومنها ما جرت العادة به من إحضار طعام اشاد البلد ونحوه من الماتزم او الكاتب اه عشر (قوله او تصدق عليه فرضا) اى ان لم يتبين الدفع اليه اه مغنى (قوله على ما ياتي) اى في شرح بقدر العادة (قول المتن من له الخ) وقد يقال اخذ من التعليل او لبعضه او لنحو قريبه الذى يسعى له حين الخصومة كما هو المعروف في زماننا (قول المتن من له خصومة) اى في الحال عنده اه مغنى (قوله او كان يهدى اليه قبلها لم يكنه الخ) هذا مكرر مع ما ياتي في المتن (قوله ولا يملكها) اى لو قبلها او يردّها على مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال اه مغنى (قوله وقد صرح الخ) راجع للاولى والثانية معا (قوله أخذه) أى القاضى اه مغنى وكذا ضمير يبلغ (قوله وسواء) الى قوله ولا يحرم في المغنى (قوله فلو جهزها الخ) عبادة المغنى وقضية كلامهم انه لو ارسل اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو كذلك وإن ذكر فيها الماوردى وجمين (تنبيه) يستثنى من ذلك هدية ابعا ضه كما قال الاذرعى إذ لا ينفذ حكمه لهم اه وتقدم مثله عن النهاية مع ما فيه عن السيد عمر والرشيدى (قوله رجع شارح الخ) عبارة النهاية اوجهما الحرمة اه (قوله ولا يحرم عليه الخ) خلافا لاطلاق المغنى (قوله بانها مقدمة لخصومة) اى في حرم قبولها وإن كان المهدى من غير محل عمله اه ع ش (قوله ومتى بذل) الى قوله اجماعا في المغنى (قوله مارجحه الاذرعى اقبى به شيخنا الشهاب الرملى ش مر (قوله ويتعين ترجيحه) كتب عليه مر (قوله

من خصوصياته ايضا وسواء كان المهدي من اهل عمله أم من غيره وقد حباها اليه لانه صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس اما له محاجة فوجهان رجع شارح منهما الحرمة ولا يحرم عليه قبولها في غير عمله وان كان المهدي من اهل عمله ما لم يستشعر بانها مقدمة لخصومة ومتى بذل له مال ليحكم بغير حق او ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة اجماعا ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بمال لم يكنه اقل اثم وقد قال ^{صلى الله عليه وسلم} لعن الله الراشئ والمرتشئ في الحكم وفي رواية الراشئ وهو الماشئ بينهما وعمله في راش باطل

اما من خصوصياته ايضا وسواء كان المهدي من اهل عمله أم من غيره وقد حباها اليه لانه صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس اما له محاجة فوجهان رجع شارح منهما الحرمة ولا يحرم عليه قبولها في غير عمله وان كان المهدي من اهل عمله ما لم يستشعر بانها مقدمة لخصومة ومتى بذل له مال ليحكم بغير حق او ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة اجماعا ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بمال لم يكنه اقل اثم وقد قال ^{صلى الله عليه وسلم} لعن الله الراشئ والمرتشئ في الحكم وفي رواية الراشئ وهو الماشئ بينهما وعمله في راش باطل

أما من علم أخذ ماله بباطل لولا الرشوة فلا ذم عليه - كم الراش - كم وكاه فان توكل عنهم ادعى مطلقا (تبيينه) على قولنا لكانه انما ما إذا كان له رزق من بيت المال والاولا وكان ذلك الحكم بما يصح الاستئجار عليه وطالب اجرة مثل عمله فقط جاز له طالع او اخذه عند كثيرين وامتنع عند آخرين قبل والاول اقرب والثاني احوط قال السبكي وانه لم ينحصر الامر فيه الا متناع من الافناء لا يجوز له وكذا الحكم وفارقا الحكم بانه نصب للفصل اي فيتهم ولو قيل بانه ماله لكان مذهبا معتدلا اه وعلى الاول فحله ان كان ما اخذه عليه في كلفة تقابل باجرة وحينئذ لا فرق بين العيني وغيره بناء على الاصح ان العيني المقابل بالاجرة فان قيل متناع منه الا بالاجرة وله ما قاله السبكي مني على الضعيف ان العيني لا يجوز اخذ الاجرة عليه مطلقا وكأنه نفي على هذا قوله ايضا يجوز البذل ان يحدث له في امر جائز يقابل باجرة عند ذي سلطان ان لم يكن المتحدث مرصدا للمالها بحيث يجب عليه فقوله ان الخ انما يأتي على الضعيف كقوله (١٣٧) لا يجوز الاخذ في شفاقة واجبة قال وكذا

مباحة بشرط عوض ان جعل العوض جزءا لها (وان كان) من عادته انه (مهدى) اليه قبل الولاية والترشح لها لنحو قرابة او صداقة ولو مرة فقط كما اشعر به كلامهم واعتمده الزركشي وعليه فاشعار كان في اثنين بالاشكرار خير مراد (ولا خصومة) له حاضرة ولا مترتبة (جاز) قبول هديته ان كانت (بقدر العادة) قبل كالعادة ليعم الوصف أيضا اولى اهو قد يجاب بان القدر قد يستعمل في التكيف كالحكم وذلك لانفساء التهمة حينئذ بخلافها بعد الترشح او مع الزيادة فيحرم قبول الكل ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتاد الكتمان فاهدى اليه الحرير وكذا في القدر على الاوجه الذي اقتضاه كلام الشيوخ وغيرهما ولا يأتي فيه تفريق الصفة لان محله ان تميز الحرام ومن ثم قال البلقي كيجلي اذا تميزت الزيادة حرمت فقط

اماهن علم الخ) المراد به ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله عنهم) أي الراشي والمرشئ وقوله مطلقا أي سواء كان الراشي لحق او باطل (قوله بما يصح الاستئجار عليه) أي بان كان في كلفة تقابل باجرة (قوله لم ينحصر الامر فيه) أي لم يتعين للافتاء لوجود صالح له غيره (قوله وعلى الاول) أي جواز اخذ الجمل (قوله بين العيني) أي امتياز الافناء (قوله ان العيني) أي الواجب العيني (قوله ولعل الخ) كان الظاهر التفرع (قوله ما قاله السبكي) أي تقييده المغني بقوله لم ينحصر الامر فيه (قوله مطلقا) أي قابل بالاجرة ام لا (قوله يجوز البذل) أي واخذه وقوله (قوله انما يحدث) بكسر الدال (قوله مرصدا) أي معينا لئلا يها أي شقة لا يحدث (قوله من عادته) إلى قوله وزعم انما في النهاية (قوله) والترشح أي انتمؤ اه خر (قوله قبل كالعادة الخ) أي كان الاولى التعبير به واسطة بقدر اه ع ش عبارة قسم قوله كالعادة مبتدأ أي هذا اللفظ وقوله ايضا أي كما تقدر وقوله اولى خبر أي من بقدر العادة اه (قوله ليعم الوصف ايضا) دلة متوسطة بين جزأي المدعى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب لا يمنع الاولوية اذ حاصله انما هو تصحيح العبارة اهرشدي (قوله وذلك) راجع إلى ما في اثنين (قوله) وكذا في القدر) الم قوله وزعم الخ عبارة النهاية فان كانت في القدر ولم يميز فكذلك أي يحرم الجميع والاحرام الزائد فقط اه عبارة المغني وفي الذخائر ينبغي ان يقال ان لم يميز الزيادة أي بجنس او قدر حرم قبول الجميع والا فالزيادة فقط لانها حدثت بالولاية ووصو به الزركشي وهو ظاهر ان كان الزيادة وقوعه والافاء برة بها اه (قوله) ويتعين حمله) أي قوله على والافاء على مهده متاد الخ والاحرام القبول مطلقا (قوله اهدى اليه) أي كالعادة (قوله) وجوز له السبكي) إلى قوله ويؤخذ من علته في النهاية الا قوله هذا ما أفتى إلى المتن (قوله) وخصه في تفسيره الخ) عبارة تفسيره وان لم يكن المتصدق عارفا بانه القاضي ولا القاضي عارفا بعينه فلا شك في الجواز انتهت اهرشدي (قوله) وعكسه) أي بان لم يعرف القاضي انه من اهل ولايته اه ع ش وقد يخالفه ما من حرمة قبول الهدية من غير المعتاد في محل ولايته مطلقا فالاولى ما من الرشيدي (قوله) وبمحت غيره) أي غير السبكي (قوله بما ذكر) أي عن تفسير السبكي أي وبما اذا لم يتعين الدفع اليه كما من المغني (قوله والحق) إلى قوله كما علم في المغني (قوله والحق الحسابي بالاعيان الخ) جزم به المغني (قوله كما من) أي في شرح فان اهدى اليه الخ (قوله) وشرطنا القبول) معه تدف في الوقف دون النذر اه ع ش (قوله فان عين باسمه) أي وشرطنا القبول اه سم أي كما هو المعتمد (قوله ابرؤه) من اضافة المصدر إلى مفعوله والضمير للقاضي (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه كالعادة) مبتدأ (قوله ايضا كالعادة) أي هذا اللفظ وقوله اولى خبر (قوله ايضا اولى) من بقدر العادة (قوله فان عين باسمه) أي وشرطنا القبول (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه

(١٨ - شرواني وابن قاسم - عاشر) وزعم انه يلزم من زيادة القدر التميز ممنوع ولو اهدى له بعد الحكم حرم القبول ايضا ان كان مجازا له والافلا كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على مهده متاد اهدى اليه بعد الحكم له وجوز له السبكي في حالياته قبول الصدقة ممن لا خصومة له ولا عادة وخصه في تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضي وعكسه واعتمده ولده وهو متجه والاشكال بما يأتي في الضيافة وبحث غيره القطع محل خذه للزكاة وينبغي تقييده بما ذكر والحق الحسابي بالاعيان المنافع المقابلة بمال عادة كسكني دار بخلاف غيرها كاستعارة كتاب علم واكله طعام بعض اهل ولايته ضيفا كقبول هديتهم كما علم مما مر وتردد السبكي في الوفاء عليه من اهل عمله والذي يتجه فيه وفي النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهديته له وكذا الوقف على تدريسه وشيخه فان عين باسمه امتنع والافلا يصح ابرؤه عن دينه اذ لا بشرطانية قبله وكذا اذا ودته بنير اذ لا بشرطانية بالذات بشرط عدم الرجوع وبحث اناج السبكي ان خلع المولى إلى اتى من اهلهم كدو

ظاهر أريدت كالمهدي بشرط اعتياده (١٣٨) لأنه وإن لا يغير بها قلبه من التصميم على الحق وسائر العمال مثله في نحو الهدية لكنه أغلظ هذا

ما أفنى به جمع واعتمده السبكي وقول البدر ان جماعة بالحل لهم ضيق جدا مصادم للحديث المشهور هدايا العمال غلول ولما سأل السبكي شيخه ابن الرفعة عن هذا التخالف فاجابه بانهم ان كافوا عليها ولو بدجاجة لم يحرم قال اتوهم ان الحامل له على هذا الجواب عدم موافقته للطائفتين او عدم اتقانه للمسئلة والله يغفر لنا وله اه (والاولى) لمن جازله قبول الهدية (ان يثيب عليها) أو يردّها لما لكها أو يضعها في بيت المال وأولى من ذلك سد باب القبول مطلقا حسما للباب (ولا ينفذ حكمه) ولا سماعه لشهادة (لنفسه) لانه متهمة وانما جازله تعزير من اساء ادبه عليه في حكمه كحكمت على بالجور لثلا يستخف ويستهان به فلا يسمع حكمه واه ايضا ان يحكم لمجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الروضة وان نازع فيه ان الرفعة وغيره وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه وبإثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه

اه سم (قوله وسائر العمال) دل منهم ناظر الوقف اه سم عبارة عرش ومنهم مشايخ الاسواق والبلدان ومباشر الاوقف وكل من يتعاطى امر ايتعاق بالاسلمين اه (قوله وسائر العمال مثله الخ) ولا يلتحق بالقاضي فيما ذكر المفقى والواظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلوية الا لزام والاولى في حقهم لان كان الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافتاء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى وإن اهدى اليهم تحبوا وتودد العلمهم وصلاحهم فالأولى القبول وأما إذا اخذ المفقى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنًا قليلا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح مر اه سم (قول لهم) اي اسائر العمال (قوله للحديث المشهور الخ) وروى هدايا العمال سحت وروى هدايا السلطان سحت اه مغنى (قوله عن هذا التخالف) اي بين الجمع والبدرين جماعة (قول بانهم الخ) اي سائر العمال وقوله عليهم اي الهدية (قول قال) اي السبكي (قول ان الحامل له) اي لابن الرفعة (قول ان جاز) الى قوله وإفادته للمعنى إلا قوله وأولى الى التثنية وقوله ولا سماعه لشهادة وقوله وإن نازع فيه ابن الرفعة وغيره (قول وأولى من ذلك الخ) (فروع) ليس للقاضي حضور ولاية احد الخصة من حالة الخصة وموت ولا حضور ولا يثبت ما ولو في غير محل الولاية وله تخصيص إجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب له إجابة غير الخصة من إن عم المولى بالهدايا لم يقطعه كثرة الولاة عن الحكم ولا فيترك الجميع ويكره حضور ولاية الخصاص خاصة او الاغنياء ودعى فيهم بخلاف مالو اتخذت الجيران اولاءا له او فيههم ولا يضيف احد الخصة من دون لاخر ولا يلحق بما ذكر المفقى والواظ وعلم القرآن والعلم والقاضي أن يشفع لاحد الخصة من ريزنه ماله لانه يفهم ما وأن يبد المرضى ويشهد الجنائز ويوزر اقاذه من ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة على اصل الروضة فان لم يمكنه التعميم اتى بممكن كل نوع ونحو من عرفه وقرب منه اه مغنى (قول لانه متهمة) ولانه من خصائصه ^{صلوات الله عليه} اه مغنى (قول كحكمت) يفتح الياء (قول ان يحكم لمجوره الخ) وفي معناه حكمه على من في جهته مال لو وقف تحت نظره بطريق الحكم اه مغنى (قول وإن نازع فيه الخ) اي في هذه الغاية وسنقى الاشارة للفرق بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بان هذا متبرع بخلاف ذلك ومنهم لو كان متبرعا أيضا صح منه كما ياتي اه رشيدى (قوله وكذا باثبات وقف الخ) عبارة المغنى الثانية اي من المماثلات الاوقف اتى شرط النظر فيها للحاكم بطريق العموم او صار فيها النظر اليه لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم بصحتها ووجهها وان تضمن الخ (قوله لقاض هو بصفته) يخرج مالو شرط النظر له بخصوصه ويناسبه قول الاذرعى الاتى ونظره له قبل لولاية اه سم (قول وبإثبات مال الخ) وكذا الامام الحكم بانتقال ملك الى بيت المال وإن كان فيه استيلاءه عليه بجهة الامامة اه مغنى (قوله وإفتاء البلقينى الخ) معتمداه عرش (قوله يحمل على ما الخ) عبارة النهاية يتجه حمل على الخ (قوله على ما نصه الاذرعى) عبارة الاذرعى هل يحكم لجهة وقف كان ناظرها الخاص قبل الولاية والدرسة هو مدرسه او ما شبه ذلك والظاهر تفهيم الاذرعى لانع لاذهو الخصم وحاكم لنفسه وشريكه فان كان متبرعا بالنظر فكولى اليتيم انتهت فتواه لاذهو الخصم تعاليل

(قوله وسائر العمال) هل منهم ناظر الوقف (قوله وسائر العمال في نحو الهدية) ولا يلحق بالقاضي فيما ذكره المفقى والواظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلوية الا لزام والاولى في حقهم إن كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافتاء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون علمهم خالصا لله تعالى وإن اهدى اليهم تحبوا وتودد العلمهم وصلاحهم فالأولى القبول وأما إذا اخذ المفقى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنًا قليلا وإن كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شرح مر (قوله وان كان وصيا عليه قبل القضاء) كافي اصل الروضة لأن القاضي يلى امر الايتام كلهم وان لم تكن وصية فلا تهمه ش روض (قوله لقاض هو بصفته) يخرج مالو شرط النظر له بخصوصه ويناسبه

إلا أن يكون متبرعا فكالوصى وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم بان القاضي أولى من الوصى لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله ولا كذلك الوصى إذا تولى القضاء فالتهمة في حقه أقوى ومن ثم لو شهد القاضي بمال الوقف قبل ولايته عليه قبل أو الوصى بمال لموإيه قبل الوصية لم يقبل (ورقيقه) لذلك نعم له الحكم بجنابة عليه قبل رقة بان جنى ما تزم (١٣٩) على ذمى ثم حارب وأرق ويوقف ما ثبت له

حينئذ إلى عتقه فان مات قنا صار فينا ذكره البلقيني قال وكذا المن وورث موسى بمنفعته الحكم بكسبه اى لانه ليس له (وشريكه) او شريك مكتبة (في اشترك) لذلك ايضا نعم لو حكم له بشاهد ويمينه جاز لان المنصوص انه لا يشاركه ذكره ايضا ويؤخذ من عاتيه انه يشترط ان يعلم انه لا يشاركه وإلا فالتهمة موجودة باعتبار ظنه وهي كافية (وكذا اصله وفرعه) ولو لاحدهم على الآخر (على الصحيح) لانهم ابعاضه فكانوا كنفسه ومن ثم امتنع قضاؤه لهم ببلده قطعا اما الحكم عليهم كفته وشريكه بل ونفسه فيجوز عكس العدو وحكمه على نفسه حكم لا إقرار على الاوجه وله على المعتمد تنفيذ حكم بعضه والشهادة على شهادته إذ لا تتمه (ويحكم له) اى القاضي (ولهُؤلاء الامام او قاض آخر) مستقل إذ لا تتمه (وكذا نائيه على الصحيح) كبقية "حككام (وإذا) ادعى عنده بدين حال او مؤجل او معين مملوكه او وقف او غير ذلك ثم (أقر المدعى

لمسئلة النظر وقوله وحال كنفسه وشريكه لتعليل المسئلة ان تدريس اه رشيدى (قوله) إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالمو لم يكن الوصى متبرعا اه سم (قوله) فكالوصى) اى فينفذ حكمه وإن كان مدرسا او ناظرا قبل القضاء اه رشيدى (قوله) وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم الخ) اعلم ان هذا الرد يشير انفصيل الاذرعى لا مخالف له خلافا لما يورده كلاله لانه إنما رد إفتاء العلم فيما إذا ثبت النظر للقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله فهذا الرد موافق للعلم على المنع فيها للقاضى ناظر عليه قبل الولاية اه رشيدى (قوله) فالتهمة في حقه) أى الوصى أقوى أى ومع ذلك صححنا حكمه فالقاضى المذكور أولى اه رشيدى (قوله) بمال الوقف) اى الذى نظره له وقوله قبل ولايته متعلق بمتعلق الوقف وقوله قبل الوصية متعلق بمتعلق لموإيه (قول الماتن ورقيقه) بالجر اى ولا يحكم له فى تعزير او قصاص او مال ورقيق اصله وفرعه كاصله وفرعه وهما ورقيق احدهما فى المشترك كذلك مغنى وروض (قوله) لذلك) إلى قول الماتن وإذا قرئ فى المغنى إلا قوله ويؤخذ إلى الماتن (قول لذلك) اى التهمة (قوله) ثم حارب) اى الذى اه عرش (قوله) وأرق) ببناء المنعول (قوله) مان وورث الخ) أى لقاض وورث عبدا موسى بمنفعته لآخر ان يحكم بالكسب له فوصى بمنفعته الذى هو وصف او وصف محذوف كما تقرر معمول لورث اه رشيدى عبارة المغنى ثانيها اى الصور التى استثنىها البلقينى العبد الموصى باعتاقه الخارج من الثالث إذا قلنا ان كسبه له دون الوارث وكان الوارث حاكما فله الحكم بطريقة ثالثها العبد المنذور باعتاقه اه (قوله) لانه ليس له) اى لان كسبه الحاصل قبل عتقه ليس للوارث الحاكم بل للوصى له بالمنفعة (قوله) أنه لا يشاركه) أى أن القاضى لا يشارك شريكه فى هذه الصورة اه مغنى (قوله) ولو لاحدهم) إلى قوله وإن وجد فى النهاية إلا قوله واخذ إلى وإذاعات (قوله) ولو لاحدهم الخ) عبارة المغنى ولو حكم لولده على ولده او لاصله على فرعه او عكسه لم يصح اه مغنى وهو لم يورث ان حكمه ابعاضه اى على آخر كذلك وقديدى شمول كلام الشارح لهذا (قوله) اما الحكم عليهم) اى اصوله وفرعه ولورجى الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله كفته وشريكه بل ونفسه (قوله) واشهادة الخ) وفى جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان وجهان أحدهما نعم والثانى لا قال ابن الرفعة وهو الار رجى فى البحر وغيره لانه يتضمن تعديله فان عدله شاهدان حكم بشهادته وكابنه فى ذلك سائر ابعاضه اسنى ومغنى (قول الماتن ولهُؤلاء) اى المذكورين مع القاضى حيث لكل منهم خصوصية اه مغنى (قول الماتن او قاض آخر) سواء كان معه فى بلده ام فى بلدة اخرى اه مغنى (قوله) او مؤجل) فيه نظر إذ الدعوى فيه لا تسمع إلا بعد حلوله كذا رايت بهامش اصله بخط يشبه خط تليذه وشيخنا الجلال الزمى فليتأمل سيد عمر وتديقال عدم سماع الدعوى لا ينافى صحة الاقرار على ان عدم صحة الدعوى للاخذحالا لا ينافى صحتها مجرد الاشهاد والتسجيل فليراجع (قول الماتن خلف المدعى) اليمين المردودة او اقام يمينه اه مغنى (قول الماتن على إقراره) اى فى صورة الاقرار او يمينه فى صور النكول او على ما قامت به اليمينه اه مغنى (قوله) إجابته) إلى قوله واخذ فى المغنى إلا قوله كما تمتاعه إلى وصيغة الحكم (قوله) لما ذكر) اى من الاشهاد والحكم اه عرش (قوله) وسال الاشهاد) اى باحلافه اه مغنى (قوله) وذلك) اى لزوم الاجابة (قوله) لنحو نسيان القاضى) اى كعدم جواز قضائه ببلده اه مغنى (قوله)

قول الاذرعى الآتى ووقف نظره قبل الولاية (قوله) إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالمو لم يكن الوصى متبرعا (قوله) لا اقرار على الاوجه) كتب عليه مر

عليه او نكل خلف المدعى) أو حلف بلانكول بان كانت اليمين فى جهته لنحولث أو إقامة شاهد مع إرادة الحلف معه (روسال) المدعى (القاضى ان يشهد على إقراره عنده او يمينه او) سال (الحكم) له عليه (بما ثبت والاشهاد به لزمه) إجابته لما ذكره وكذا لو حلف مدعى عليه وسأل الاشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لانه قد ينكر بعد فيقوت الحق لنحو نسيان القاضى

أو سأله الأشهاد عليه بقبولها
لزمه أيضا لأنه يتضمن تعديل
البينة وإثبات حقه وخرج
بقوله سال ما إذا لم يسأله
لا متاع الحكم للدعى قبل
بم يسأل فيه كامتناعه قبل
دعوى صحيحة الا فيما تقبل
فيه شهادة الحسبة وصيغة
الحكم الصحيح الذى هو
الالزام النفساني المستفاد من
جهة الولاية حكمت أو قضيت
له به أو نفذت الحكم به أو
الزمت خصمه الحق واخذ
ابن عبد السلام من كون
الحكم الالزام انه اذا حكم
فى نفسه فى مختلف فيه لم
يتأثر بنقض مخالف له
وظاهره انه بعد حكم
المخالف يقبل ادعائه ذلك
الحكم لانه لا يعرف الامن
جهته وفيه نظار والذى يتجه
انه ان كان اشهد به قبل حكم
المخالف لم يعتد بحكم المخالف
والاعتد به واذا عدلت
البينة لم يحز الحكم الا بطلب
الدعى كما تقرر فاذا طلبه قال
لخصمه ذلك دافع فى هذه
البينة أو قاذح فان قال لا
أو نعم ولم يثبت حكم عليه
وان وجد فيها ريبة لم يجد
لها مستندا خلافا لافى حنيفة
وقوله ثبت عندى كذا أو
صح بالبينة العادلة ليس
بحكم وان توقف على الدعوى
ايضا سواء اكان الثابت
الحق أم سببه خلافا لما اختاره
السبكي لا تنفاه الا لزم

وانعزاله) أى فعدم قبول قوله (قوله الاشهاد عليه) أى اشهاد القاضى على نفسه (قوله لانه يتضمن الخ) أى
الاشهاد عليه اه معنى (قوله لا متاع الحكم المدعى الخ) أى ولا يصح ذلك لو وقع منه اه ع ش (قوله قبل ان
يسأل فيه) أى قبل ان يسأله المدعى لزم ان كان الحكم بان لا يبرعن نفسه اصغر أو جنون وهو وليه في غير
كما قال الاذرعى الجزم بان لا يتوقف على سؤال احده معنى وأسنى (قوله كامتناعه) أى الحكم اه رشدى (قوله
أو نفذت الحكم به الخ) أو نحو ذلك كما مضيه أو اجزته اه معنى (قوله اذا حكم فى نفسه) أى بلا حضرة
شهود فيما يظهر لانه لم يتلظ به كما توهمه العبارة اه سيد عمر اقول كلام الشارح كالصريح بل صريح
فى عدم اشتراط التلفظ ثم رأيت قال الرشدى بعد حكاية كلام الشارح هنا ما نصه فالشهاب ابن حجر
موافق لابن عبد السلام فى تأثير الحكم النفساني فى رفعه الخلاف لانه انما نظرت فى كلامه من جهة قبول قول
القاضى حكمت فى نفسه من غير اشهاد اه (قوله وان وجد) غاية (قوله فيما) أى البينة (قوله وقوله) الى
قوله وان توقف فى المغنى والاسنى والى قوله وفى الفرق فى النهاية الا قوله خلافا لما الى فان حكم وقوله كذا
الى وعبارة شيخنا وقوله وقال الى ويجوز (قوله اوضح) كان الاولى تقديمه على قوله عندى (قوله اوضح
بالبينة الخ) أو سمعت البينة وقبلتها وكذا ما يكتب على ظهر الكتب الحكيمة صح وروى هذا الكتاب على قبلته
قبول ماله والزمت العمل بموجبه ولا بد فى الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد يتبلى القاضى
بظالم يريد ما لا يجوز ويحتاج الى ملاينته فرخص فى رفعه بما يخيل اليه انه اسعفه بمراده مثاله اقام الخارج
بينة والداخل بينه والقاضى يلم بفسق بينة الداخل ولكنه يحتاج الى ملاينته وطلب هو الحكم له بناء على
ترجيح بينته فيكتب حكمت بما هو مقتضى الشرع فى معارضة بينة الداخل والآن الخارج وقررت
المحكوم به فى يد المحكوم له وساطته عليه ومكتبته من التصرف فيه معنى وروض مع شرحه (قوله أيضا) أى
كالحكم (قوله سواء اكان الثابت الحق أم سببه) ستعلم مثالها انفا اه سم اى فى قول الشارح وفيما اذا
ثبت الحق كتبت عندى الخ بخلاف سببه كواف فلان (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو فى معنى الحكم اه وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول
هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن شيخه اه سم (قوله وانما هو) أى قول القاضى ثبت عندى كذا
الخ (قوله ويجزى) أى ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا الخ ليس بحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها
وحاصله انه ثبوت مجرد اى ويجزى الثبوت المجرد اه سم (قوله فى الصحيح والفساد) يتامل ما المراد
بهما اه سيد عمر عبارة سم قال اى الشارح فى كتابه الا فى قال اى السبكي فى شرح المنهاج والثبوت المجرد
جارى فى الصحيح والفساد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاله
ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى اه (قوله الا فى مسألة الخ) يتامل
موقع هذا الاستثناء فى هذا المحل اه سيد عمر عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

(قوله سواء اكان الثابت الحق أم سببه) ستعلم مثالها انفا (قوله خلافا لما اختاره السبكي) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكي التفصيل بين ان يثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو فى معنى الحكم اه باختصار التمثيل والدليل وقضية هذا ان السبكي لم يخالف غاية
الامر انه جعل القسم الاول هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقل عن شيخه (قوله ويجزى) اى
ما ذكر من ان قوله ثبت عندى الخ ليس بحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها وحاصله انه ثبوت مجرد
أى ويجزى الثبوت المجرد (قوله أيضا ويجزى فى الصحيح والفساد) قال فى كتابه الا فى ذكره
قال اى السبكي فى شرح المنهاج والثبوت المجرد جائز فى الصحيح والفساد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا
بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاله ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم
صدق المدعى اه (قوله الا فى مسألة تسجيل الفسق) كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

اليه وإلا كإبطال نظره فلا وجه الجواز فان حكم بالثبوت كان حكما بتدويلها وسماها فلا يحتاج حاكم آخر الى النظر فيها كذا قاله شارح وقضيته ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه خلافه (١٤١) وعبارة شيخنا الثبوت ليس حكما بالثابت

ولانما هو حكم بتعديل البينة وقبولها وجريان ما شهدت به وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها انتهت قال وفيما اذا ثبت الحق كتبت عندي وقف هذا على الفقراء هو وإن لم يكن حكما لكنه في معناه فلا يصح رجوع الشاهد بعده بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر ومن ثم يمتنع على الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه وقال ايضا والتنفيذ بشرطه الا ما غلب في زمننا حكم وفائدته التأكيد للحكم قبله ويحوز تنفيذ الحكم في البلد قطعا من غير دعوى ولا حلف في نحو غائب بخلاف تنفيذ الثبوت المجرد فيها فان فيه خلافا والوجه جوازه بناء على انه حكم بقبول البينة والحاصل ان تنفيذ الحكم لا يكون حكما من المنفذ الا ان وجدت فيه شروط الحكم عنده وإلا كان اثباتا للحكم الاول فقط وفي الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة كلام طويل للسبكي والبلقيني وأني زرة وقد جمعته كله وما فيه من نقد ورد وزيادة في كتابي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب بمالم يوجد مثله فاطلبه فانه مهم

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي والسجل ما تضمنه الشهادة الخ اذ لا حكم هنا ولا تنفيذ بل ثبتت مجردا به ان ذلك مستثنى من قوله والعاسق ان مجرد ان الثبوت المجرد في قصد اثبات فساده (قوله وإلا) أي بان احتياج إلى تسجيل الفسق اه سيد عمر (قوله) إلا كإبطال نظره الخ عبارة ادب القضاء للشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل بالفسق لان العاسق بقدره على استمطاء بالتوبة فلا فائدة فيه فانه الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة إلى ذلك فاما عدها كإبطال نظره فيجوز الجواز والتوبة انما تنفع في المستقبل لا الماضي انتهت اه سم (قوله فان الخ) تفريع على قوله وثبت الخ ليس بحكم الخ وقوله حكم عبارة النهاية صرح اه (قوله بالثبوت) أي لاحت ارسبيه (قوله لا يحصل ذلك) أي الحكم بتعديل البينة وسماها (قوله وعبارة شيخنا الخ) سيأتي عن المغن عند قول المتن او سيجل الخ ابو افهام زيادة (قوله) وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الخ) عبارة في كتابه الآتي إشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم وعدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البينة وحكمه جواز نقله فرق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف واختار عندي في القسم الثاني أي وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول أي وهو ما اذا كان الثابت السبب والاول في الجواز ايضا وفاقا للامام تفريعا على انه حكم بقبول البينة انتهت اه سم (قوله هو) أي قول الحاكم ثبتت عندي الخ (قوله وان لم يكن حكما) أي فلا يرفع الخلاف اه رشيدى (قوله في معناه) أي الحكم اه ع ش (قوله كوقف فلان) هو بصيغة الفعل الماضي اه رشيدى أي يذكر الوقف والواقف دون الموقوف عليه (قوله فيها) أي البلدة (قوله فان فيه) أي التنفيذ في البلدة (قوله فان فيه خلافا الخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله بناء على انه) أي الثبوت المجرد عن الحكم (قوله لا يكون حكما الخ) أي ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى اه رشيدى (قوله الا ان وجدت فيه شروط الحكم) أي بان تقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من الاعتبار اه رشيدى (قوله عنده) عبارة النهاية عندنا اه (قوله بين الحكم بالموجب الخ) سيأتي عن المغن عند قول المتن و سيجل الخ زيادة بسط متعلق بهما (قوله بالموجب) بفتح الجيم (قوله وزيادة بالجر عطفًا على نقد ويحتمل نصبه على انه مفعول معه جمعه (قوله المستوعب) بكسر العين نعت لكتابي وقوله بمالم يوجد الخ متعلق بالمستوعب وما واقعة على الاستيعاب (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله ان الحكم) إلى قوله فلو حكم في النهاية (قوله بخلافه) أي الحكم (قوله فانه) أي الحكم بالصحة (قوله لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الاصل) أي فرجوع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك ذلك الموهوب الخاص فانه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة ايضا اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي في الصفحة الآتية والسجل ما تضمنه الشهادة الخ اذ لا حكم ولا تنفيذ بل ثبتت مجرد (قوله وإلا كإبطال نظره فلا وجه الخ) عبارة ادب القضاء للشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز التسجيل بالفسق لان الفاسق بقدره على إسقاطه بالتوبة فلا فائدة فيه قال الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة إلى ذلك واما عدها كإبطال نظره فيجوز الجواز والتوبة انما تنفع في المستقبل لا الماضي اه (قوله وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها) عبارة في كتابه الآتي إشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البينة وحكمه جواز نقله فرق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف واختار عندي في القسم الثاني أي وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول أي وهو ما اذا كان الثابت السبب والاول في الجواز ايضا وفاقا للامام تفريعا على انه حكم بقبول البينة اه (قوله والحاصل ان تنفيذ الحكم) كتب عليه مر (قوله لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الاصل) أي فرجوع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك

ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه انما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للرجوع لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعي لاحكامه بجوازه

أو بصحتها لم يمنع من ذلك ولو حكم حنفى بصحة التدبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر أو بموجبه منه أو ماله كى بصحة البيع لم يمنع الشافعى من الحكم بخيار المجلس مثلا أو بموجبه منه ومنع العاقد من الفسخ به لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نفوذ ظاهر أو باطنا كما باتى ولو حكم شافعى بموجب إقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعدم قبول دعوى السهو لأن موجب دفعه مضاف لمعرفة فيعلم فكانه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو أو بموجب بيع فإن أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء الوقف فيمنع على الحنفى الحكم بصحة ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشععة الجوارى فى البيع أو بموجبه منه أو ماله كى بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم (١٤٢) بجواز رجوع المقرض فى عينه مادامت باقية يد المقرض وبموجبه منه وذلك لأن

أو بصحتها لم يمنع من ذلك) أى لو حكم شافعى بصحة الهبة لم يمنع ذلك الحكم الحنفى من الحكم بمنع رجوع الأصل (قوله أو بموجبه) أى التدبير منه أى منع حكم الحنفى الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر (قوله) لاستلزامه أى حكم الشافعى بخيار المجلس (قوله بموجب إقرار) الأولى ليظهر قوله الثانى مفرد مضاف لمعرفة الخ بموجب الإقرار بالتعريف (قوله ومنها) أى من مقتضيات الإقرار (قوله أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة اهـ سم ويظهر أخذنا من التعليل الثانى وقوله هناك وإن كان الأول أقوى الخ إن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى إفادة الغاء الوقف الثانى لإفادته الثانى الغاء الوقف بسبب تضمنه للأول المفيد كون البائع مالكا لما بعه والله اعلم (قوله فليس فيه) أى فى الحكم بما ذكر الخ نقض له أى للحكم بالصحة (قوله بخلافه) أى الحكم بما ذكر بالموجب فيه إيجاز محض وحق التعبير بعد الحكم بالموجب (قوله وإن كان الأول) إلى قوله فليظهر فى الهبة لا فوله وفى فتاوى الفاضلى إلى ولو حكم (قوله من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد الخ) أى دون الحكم بالموجب كما باتى عن المغنى بزيادة بسط (قوله وامتنع على الحنفى الزام البائع بالتمن) أى فيفتى الثمن على المشتري (قوله لم يشملها الخ) لعل بما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتملك آخر بسبب من أسباب التملك اهـ سم قضيته أنه لو اعترف البائع بأن المسوغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فليراجع (قوله ولو حكم الخ) كلام مستأنف والضمير لمطلق القاضى (قوله لو قيل بأن محله فى قاض الخ) عبارة النهائية نعم يتجه أن يكون محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه ككل حكم أحل الخ (قوله إذ لا خلاف الخ) علة الاشكال (قوله وحمله) أى ما حكاه الرافعى من الوجهين (قوله هل يحكم عليه الخ) اختاره المغنى عبارة قوله الحكم على ميت باقراره حيا فى أحد وجهين رجحه الأذرى اهـ (قوله أن يكون هذا) أى ما إذا ادعى على رجل فافر ثم مات قبل الحكم عليه (قوله وليس) أى الخلاف (قوله سأل المدعى) إلى قوله والحق بهما فى المغنى وإلى قوله إجماعا فى النهاية (قوله نظير ما مر) أى فى شرح والاشهاد به لزوم (قوله حيث لم يكن من بيت المال) عبارة المغنى من عدة أو من بيت المال اهـ (قول المتن أو سجلا بما حكم الخ) اعلم أن لفظ الحكم المتداول فى المستحيلات مرآت أدناها الثبوت المجرد وهو أنواع ثبوت اعتراف المتبايعين مثلا بجريان البيع وثبوت ما قامت به اليدنة من ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما صححناه فى باب

الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة فى الكل لا ينافيه بل يترتب عليه فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا أثره الأكثر وإن كان الأول أقوى من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلا ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة تفيد الملك بخلاف الحكم الموجب وفى فتاوى القاضى لو وهب آخر شقة قصا مشاعا فباعه المتهب فرفعه الواهب لحنفى فحكم بطلان الهبة ورفع المشتري البائع لشافعى وطالبه بالثمن فحكم بصحة البيع نفذ وامتنع على الحنفى الزام البائع بالثمن أى لأن ما حكم به الشافعى قضية أخرى لم يشملها حكم الحنفى الأول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لحيمة بالملك أو لا حملنا حكمه على الاستناد لأنه الظاهر نعم لو قيل بأن محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه لم يعد

القضاء

ومجرى ذلك فى كل حكم أجل ولم يعلم استيفاؤه لشروطه فلا يقبل إلا من ذكر

فيما يظهر أيضا ثم رأيت ما قدمته قبل العارية وهو صريح فى ذلك (تنبه) من المشكل حكاية الرافعى وجهين فى أنه هل يصح أن يلزم القاضى الميت بموجب إقراره فى حياته إذ لا خلاف أنه يجب إخراج ما أقر به من تركته عينا كان أو دينا وحمله السبكى على ما إذا ادعى على رجل فافر ثم مات قبل الحكم عليه هل يحكم عليه باقراره الأول أو يحتاج إلى إنشاء دعوى على الوارث قال فينبغى أن يكون هذا محل الوجهين وليس من جهة لفظ الموجب (أو) سأل المدعى ومثله المدعى عليه نظير ما مر (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضرا) بفتح الميم (بما جرى من غير حكم أو سجلا) بما حكم استحب إجابتها لأنه مذكر وإنما لم يجب لأن الحق ثبت بالشهود لا بالكتاب (وقيل يجب) وثمة أحق نعم أن تعلقت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل جز ما وألحق بهما الزركشى الغائب

القضاء على الغائب ونقله في البحر عن نص الام وأكثرا لأصحاب لأنه إنما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سموت البيئة وقبلتها ولا الزام في ذلك والحكم الزام واعلاها الثبوت مع الحكم والحكم أنواع ستة الحكم بصحة البيع مثلا والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البيئة عنده والحكم بموجب ما شهد به على نفسه والحكم بثبوت ما شهدت به البيئة وأدنى هذه الأنواع هذا السادس وهو الحكم بثبوت ما شهدت به البيئة لأنه لا يزد على أن يكون حكما بتعديل البيئة وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها وجواز النقل في البلد واعلاها الحكم بالصحة أو بالموجب أعنى الأولين وأما هذان فلا يطلق القول بأن أحدهما أعلى من الآخر بل يختلف ذلك باختلاف الأشياء ففي شيء يكون الحكم بالصحة أعلى من الحكم بالموجب وفي شيء يكون الأمر بالعكس فإذا كانت يختلف فيها وحكمها من يراها كان حكمها أعلى من حكمها بالموجب مثاله بيع المدبر يختلف في صحته فالشافعي يرى صحته والحنفي يرى فسادها فإذا حكم بصحته شافعي كان حكمها أعلى من حكمها بموجب البيع لأن حكمه في الأول حكم بالمتخلف به قصد وفي الثاني يكون حكمه به ضمنا لأنه في الثاني إنما حكم قصد أثر البيع عليه واستتبع عليه واستتبع هذا الحكم الحكم بالصحة لأن أثر الشيء إنما يترتب عليه إذا كان صحيحا ومثل هذا تعليق طلاق المرأة على نكاحها فالشافعي يرى بطلانه والمالكي يرى صحته فلو حكم بصحته مالكي صح واستتبع حكمه به الحكم بوقوع الطلاق إذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف مالو حكم بموجب التعليق المذكور فإنه يكون حكمه متوجها إلى وقوع الطلاق قصد الاضمان فيكون لغو الآن الوقوع لم يوجد فهو حكم بالشيء قبل وجوده فلا يمنع الشافعي أن يحكم بعد النكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق وإذا كان الشيء متفقا على صحته والخلاف في غيرها كان الأمر بالعكس أي يكون الحكم بالموجب فيه أعلى من الحكم بالصحة ماله التدبير متفق على صحته فإذا حكم الحنفى بصحته لا يكون حكمه مانعا للشافعي من الحكم بصحة بيعه بخلاف مالو حكم الحنفى بموجب التدبير فإن حكمه بذلك يكون حكما بطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعي بصحة بيعه وهل يكون حكم الشافعي بموجب التدبير حكما بصحة بيعه حتى لا يحكم الحنفى بفساد الظاهر كما قال الأشعري لأن جواز بيعه ليس من موجب التدبير بل التدبير ليس مانعا منه ولا مقتضيا له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلو حكم شافعي بموجب الملك فالظاهر أنه يكون مانعا للحنفي من الحكم بطلان بيعه لأن الشافعي حينئذ قد حكم بصحة البيع ضمنا ومثل التدبير يبيع الدار المتفق على صحته فإذا حكم الشافعي بصحته لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بشفعة الجوار وإذا حكم بموجب البيع كان حكمه به مانعا للحنفي من ذلك ولو حكم شافعي بصحة اجارة لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بفسادها بموت أحد المتأجرين وإن حكم الشافعي فيها بالموجب فالظاهر خلافا لبعضهم أن حكمه يكون مانعا للحنفي من الحكم بالفسخ بعد الموت لأن حكم الشافعي بالموجب قد يتناول الحكم بانسحاب بقاء الاجارة ضمنا وقد بان لك أن الحكم بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه وهذا غالب لادائهم فقد يتجرّد كل منهما عن الآخر مثال تجرد الصحة البيع بشرط الخيار فإنه صحيح ولم يترتب عليه أثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب ومثال تجرد الموجب الخلع والكتابة على نحو خرفانها فاسدان ويترتب عليهما اثرهما من البيئونة والعق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيهما بالموجب دون الصحة وكذا الربا والسرقة ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف الحكم بموجب البيع مثلا كما أوضحته على ثبوت ملك المالك وحيازته وأهليته وصحة صيغته في مذهب الحاكم وقال ابن قاسم اخذ من كلام ابن شعبة والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب أن الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادرا في محله وفائدته في الاثر المختلف فيه فلو وقفه على نفسه وحكم بموجب حكم كان حكما منه بان الواقف من اهل التصرف وصيغة وقف على نفسه صحيحة حتى لا يحكم بطلانها من يرى الابطال وليس حكما بصحة وقفه

ذلك في كل حكم أجمل كتب عليه مـ

ونحو الوقف بما يحتاط له وأشار المتن إلى أن المحضر ما تحكي فيه واقعة الدعوى والجواب رسماع البينة بلا حكم والسجل ما نضمنه من شهادته على نفسه أنه حكم بكذا أو نفذ (ويستحب نسختان) أي كتابتهما (أحدهما) تدفع (له) بلا ختم (والأخرى تحفظ في ديوان الحكم) مخزومة مكتوب عليها اسم الخصم من ران لم يطالب الخصم ذلك لأنه طريق المذكرة لو ضاعت تلك وإذا حكم باجتهاد وهو من أمه أو باجتهاده مقلده (ثم بان) أن ما حكم به (خلاف نص الكتاب (١٤٤) أو السنة) المتواترة أو الأحاديث (أو) بان خلاف (الاجماع) ومنه ما خالف شرط

الوقف (أو) خلاف (قياس) (جلى) وهو ما يعم الأولى والمساوى قال الفرائى أو خالف القواعد الكلية قالت الحنفية أو كان حكما لا دليل عليه أى قطعا فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض فى مسائل كثيرة قال بها غيرهم لادلة عنده قال السبكي أو خالف المذاهب الأربعة لأنه كالمخالف للاجماع أى لما ياتى عن ابن الصلاح (نقضه) أى أظهر بطلانه وجوباً وإن لم يرفع إليه (هو) وغيره) بنحو نقضه أو أبطلته أو فسخته اجماعاً فى مخالف للاجماع وقياساً فى غيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما فى المطلب عن النص لا معناه الحقيقى وهو ما لا يمتثل غيره ويؤيده قول السبكي فتى بان الخطأ قطعاً أو ظناً فنقض الحكم قال أما مجرد التعارض لقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البينة التى حكم بها فلا نقل فيه والذى يرجح أنه لا نقض فيه وإطال فى تقريره وكان هذا مبنى على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف مع

لتوقفه على كونه مالاً كالما وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك اه مغنى (قوله ونحو الوقف) كالوصية والإجارة الطويلة اه ع ش (قول المتن ويستحب) أى للفاضى نسختان أى بما وقع بين الخصمين وإن لم يطلب ذلك اه مغنى (قوله تدفع له) أى لصاحب الحق لينظر فيها ويعرضها على الشهود لئلا ينسوا اه مغنى (قول المتن تحفظ فى ديوان الحكم) ويضعها فى حرز له وما يجتمع عند الحاكم يضم بعضها إلى بعض ويكتب عليه محاضر كذا فى شهر كذا فى سنة كذا وإذا احتاج إليه تولى أخذه بنفسه ونظر أو لا إلى ختمه وعلامته اه مغنى (قوله مكتوب عليها) أى على رأسها اه مغنى (قوله وإن لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنف ويستحب نسختان (قوله لأنه طريق الخ) علة لقول المصنف والأخرى تحفظ الخ خلافاً لما برهه صنيعة (قول المتن وإذا حكم باجتهاد الخ) تنبيه ما يقضى به القاضى وبقي به المفتى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال للاجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد إلى أحدهما وليس قول الصحابي أن لم ينتشر فى الصحابة حجة لأنه غير معصوم من الخطأ لكن يرجح به أحد القياسين على الآخر فإذا كان ليس بحجة فاختلفت الصحابة فى شىء كاختلاف سائر المجتهدين فإن انتشر قول الصحابي فى الصحابة ووافقوه فاجماع حتى فى حقه فلا يجوز له كغيره مخالفة الاجماع فإن سكتوا فحجة أن انقضوا وإلا فلا لاحتمال أن يخالفوه لا يريدونهم والحق مع أحد المجتهدين فى الفروع قال صاحب الأنوار وفى الأصول والأخر مخطيء ما جوراً فقصده الصواب مغنى وروض مع شرحه (قوله أو باجتهاد مقلده) كان ينبغي حذفه أو زيادة نص أمامه بعد الأحاديث (قوله أن ما حكم به) هذا التقدير بغير أعراب المتن وقدر المغنى حكمه وهو أخصر واسلم (قوله بان) الأسبك حذفه (قوله أى قطعاً) أى اتقى الدليل عليه انتفاء قطعياً (قوله فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض) أى فلا ينفذ هذا النقض لعدم القطع بانتفاء الدليل (قوله عنده) أى الغير اه نهاية (قوله أى أظهر بطلانه) عبارة الاسنى والمغنى وفى تعبيرهم بنقض وانتقض مسامحة إذا المراد بان أن الحكم لم يصح من أصله بنه عليه ابن عبد السلام اه (قوله وجوباً) إلى قوله والمراد فى المغنى (قوله وإن لم يرفع إليه) وعليه أعلام الخصمين بانتقاضه فى نفس الأمر وروض ومغنى (قوله بنحو نقضته الخ) ولو قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان وينبغي أن يكون نقضاً اه مغنى (قوله الظاهر) يعنى ما يشمل الظاهر (قوله أو ظناً) هو محط التأييد (قوله وكان هذا) أى قول السبكي والذى يرجح الخ (قوله مع بيان الخ) أى من الشارح (قوله فى ذلك) أى التعارض المذكور (قوله يتبين بطلانه) أى الحكم (قوله لا يرد هذا) أى نصريحهم المذكور (قوله لأن هذا) أى نحو تبين فسق شاهد الحكم (قوله بل رافعا) أى لى رفع الرفع (قوله وينقض) إلى قوله لما سرفى المغنى إلا فوله أى لأنه إلى وحكم من الخ (قوله حكم مقلد) أى لى للضرورة اه مغنى وتقدم فى الشارح والنهاية ولول غير ضرورة فتى ولاه الامام ينفذ حكمه ولو مع وجود مجتهد صالح

(قوله على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف) عبارته هناك ولو قامت بينة باحتياج نحو يتم لبيع ماله وإن قيمته مائة وخمسون فبإعماله قيمته به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت أخرى بأنه يبيع بلا حاجة أو بان قيمته مائتان فنقض الحكم وحكمه بنفسه البيع عند ابن الصلاح قال لأنه إنما حكم بناء على سلامة البينة عن المعارض ولم تسلم فهو كما لو أزيلت يد داخل بينة خارج ثم أقام ذو اليد بينة فإن الحكم ينقض لذلك وخالفه السبكي قال لأن الحكم لا ينقض بالشك إذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بينة

(قوله) بيان أن الحق فى ذلك أنه أن قطع بما يوجب بطلان الحكم الأول أبطل ولا فلا على أنهم صرحوا بتبين بطلانه إذا بان فسق شاهده أو رجوعه أو نحو ذلك لكن لا يرد هذا على السبكي لأن هذا ليس معارضاً بل رافعاً وشتان ما بينهما ويدخل فى قوله باجتهاد خلافاً لمن أورده عليه ما لو حكم بنص ثم بان نسخه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل وينقض أيضاً حكم مقلد بما يخالف نص أمامه لأنه بالنسبة إليه كنص المعارع النسبة للمجتهد كفى أصل الروضة واعتمده المتأخرون والحق به الزركشى

حكم غير متبرح بخلاف المعتد عند أهل المذهب أى لأنه لم يرتق عن رتبة التقليد وحكم من لا يصلح القضاء وإن وافق المعتد أى مالم يكن ناضى ضرورة لما سأل به ينفذ حكمه بالمعتد في مذهبه ونقل الزراني أن الإصلاح الإجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الواجب في المذهب ربعه ثم الجواز صرح السبكي في مواضع من فتاويه في الواقع وأطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله واجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل وبه يعلم أن مراد الأولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتداده فيجب

نقضه كما علم مما مر عن أصل الروضة قال ابن الصلاح وتبعوه وينفذ حكم من له أهلية الترجيح إذا رجح قولاً ولو مرجحاً في مذهبه بدليل جيد وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه إلا أن ترجح عنده ولم يشرط عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه قال ولا يجوز إجماعاً تقليد غير الأئمة الأربعة في قضاء ولا إفتاء بخلاف غيرهما أه وسبقه إلى صحة ذلك الاستثناء الماوردي وخالفه ابن عبد السلام ومر آتفاً لذلك مزيد قال البغوي ولو حكم حاكم بالصحة في قضية من بعض وجوه اشتملت عليها فليخالفه الحكم بفسادها من وجه آخر كصغيرة زوجها غير مجبر بغير كف ويلزمه التسجيل بالنقض إن سجل بالنقض قوله الماوردي قال السبكي ومتى نقض حكم غيره سئل عن مستنده وقولهم لا يشال القاضي عن مستنده محله إذا لم يكن حكمه نقضاً أى ومحله أيضاً إذ لم يكن فاسقاً

(قوله حكم غير متبرح) وسيأتى حكم المتبرح في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله حكم من لا يصلح) عبارة المغنى والاسنى ولو قضى بصحة النكاح بالأولى وبشهادة من لا تقبل شهادته كما سبق لم ينقض حكمه كعظم المسائل المختلف فيها (تنبية) هذا كراه في الصالح للأضواء أما من لم يصلح له فإن أحكامه تنقض وإن أصاب فيها أنها صدرت عن لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولده ذو شركة بحيث ينفذ حكمه مع الجهل أو نحوه أنه لا ينقض ما أصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه ابن المقرئ اه (قوله فيما يجب عليهم) أى المجتهدين (قوله وبه) أى بكلام السبكي (قوله كقوله) أى قول مولى في عقد التولية (قوله من تقدمه) الأولى الخطاب (قوله قال) أى ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو بخلاف غيرهما (قوله ومر آتفاً) أى في الفروع في التقليد (قوله ويلزمه التسجيل الخ) أى ليكون التسجيل الثاني مبطلاً للأول كما كان الحكم الثاني ناقضاً للحكم الأول اه مغنى (قوله إن سجل بالنقض) فإن لم يكن قد سجل بالحكم يلزمه الاستئصال بالنقض وإن كان الاستئصال به أولى اه مغنى (قوله حكم غيره) وكذا حكم نفسه في قاضى الضرورة أخذاً مما روي أن سئل عن مستنده لو قال نقضت بحجة أو جبت القرض شرعاً وامتنع من بيان ذلك لم يقبل نقضه أخذاً مما مر (قوله كما مر أول الباب) أى مع تقييده بما لا ذلم منه مولى عن السؤال (قوله لا ما بان) إلى قوله وخبر امرت في المغنى وإلى قوله وغيره في النهاية لا قوله جزم إلى أنكره (قوله لا احتاله) أى الفارق وهو كثرة الافتيات في البردون الذرة ولا يبعد تأثره في الحكم أى بنى الربوية عن الذرة اه بجبري (قوله فلا ينقضه الخ) ولو قضى قاض بصحة نكاح المفقود وزوجها بعد أربع سنين ومدة العدة أو بنى خيار المجلس أو بنى بيع للعرايا أو بمنع القصاص في القتل بمثقل أو بصحة بيع أم الولد أو نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو بحرمة الرضاع بعد حولين أو نحو ذلك كقتل مسلم بدمى وجريان التوارث بين المسلم والكافر قضاه كالفضاء باستحسان فاسد وهو أن يستحسن شيء لا مريض جس في النفس أو لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لأنه يجرم متابعتهم أما إذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتهم ولا ينقض مغنى وروض مع شرحه ونهاية (قوله فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره) أى بأن ترتب الحكم على أصل كاذب كشهادة زور رأسى ومنهج (قوله لعل بعضكم الخ) أوله كفى الاسنى إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلى ولعل الخ (قوله الحن) أى أقدر اه ع ش عبارة الرشيدى أى بلغ واعلم اه (قوله وخبر الخ) بالجر عطفاً على خبر الصحيحين كما هو صريح صنيع النهاية (قوله امرت أن احكم بالظاهر) عبارة النهاية امرنا باتباع الظواهر اه (قوله جزم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ (قوله أنه) أى خبر امرت الخ (قوله المزى) بكسر الميم اه نهاية (قوله ولعله الخ) أى إنكار المزى (قوله الأقل على عيب فعماز زيادة علم وإنما نقض في المقدس عليه لاجل اليدأى الثابتة قبل إلى آخر ما أطال به هناك ومنه هذا الذى يتعين اعتداده أخذاً من تعليل السبكي بالشك حمل الأول على ما إذا بقيت العين بصفاتها وقطع بكذب الأولى والثانى على ما إذا تلفت ولا نوافق ولم يقطع بكذب الأول واعتد شخنا كلام ابن الصلاح ورد بكلام السبكي الخ اه باختصار فرأجه (قوله غير متبرح) أخر ج حكم المتبرح بما ذكر وسيأتى في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله وكذا أنكره المزى) بكسر الميم ش مر

(١٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

أوجاهلاً كما مر أول الباب (لا) ما بان خلاف قياس (حنى) وهو ما لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البرقى الربا بجامع الطعم فلا ينقضه لاحتماله (والقضاء) أى الحكم الذى يستفيدة القاضي بالولاية فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره تفيداً كان أو غيره (ينفذ ظاهراً لا باطناً) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطناً للمال ولا يضيع خبر الصحيحين لعل بعضهم أن يكون الحن بحجة من بعض فاقضى له بنحو ما سمع منه فنقضت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فأنما أقطع له قطعة من النار وخبر امرت أن احكم بالظاهر والله يتولى السرائر جزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له وكذا أنكره المزى وغيره ولعله من

حيث نسبة هذا اللفظ بخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أما معناه فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبراني لم امر ان أنقب عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم معناه اني امرت ان احكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه وعبرة الام عقب حديث الصحيحين المذكور فاخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه لما يقضى بالظاهر وان امر السرائر الى الله بل نقل ابن عبد البر الاجماع على معناه وعبارته اجمعوا على ان احكام الدنيا على الظاهر وان امر السرائر الى الله انتهت وبهذا كله يتبين رد إطلاق أولئك الحفاظ أنه لا اصل له ويلزم المحكوم عليها (١٤٦) بنكاح كاذب الهرب بل والقتل إن قدرت عليه كالأصائل على البضع ولا نظار لكونه

يعتقد الاباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فان اكرهت فلا إثم ولا يخالف هذا قولهم الاكره لا يبيح الزنا لشبهة سبق الحكم على ان بعضهم قيد عدم الإثم بما إذا ربطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظرا ذل كان هذا مراد الم يفرقوا بين ما هنا والاكره على الزنا لان محل حرمة حيث لم تربط كذلك فان وطئت فزنا عند الشيخ ابي حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الاصح لان ابا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجع الزركشى كالاذرعى الاول فالاول والشبهة انما تراعى حيث قوى مدر كها لا كم هذه اماما باطن الامر فيه كظاهاه فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتسليط على الاخذ بالشبهة الذي لم يترتب على اصل كاذب نفذ باطنا ايضا وكذا ان اختلف فيه كشبهة الجوار فينفذ باطنا ايضا على المعتمد ومن

أخذ من قول المصنف الخ) قديقال أن آخر هذا القول أى قوله كما قال الخ يفيد أن ذلك اللفظ بخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبراني لم امر الخ) أى فى تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبرة الام الخ) بالجر عطفا على قول المصنف ويحتمل انه مهتدا خبره محذوف أى تفيد ذلك ايضا او خبره قوله فاخبرهم الخ (قوله أولئك الحفاظ) لم يسبق فى كلامه منهم غير الحفاظ العراقى (قوله ويلزم المحكوم عليها) الى قوله فان اكرهت فى النهاية ولما فى قوله ومن ثم فى المغنى إلا قوله ورجع الزركشى الى أما باطن الامر (قوله ويلزم المحكوم عليها الخ) أى ولم يحل للمحكوم له الاستمتاع بها اه معنى (قوله بل والقتل الخ) ومثلها من عرفت وقوع الطلاق على زوجها ولم يمكنها الخلاص منه اه ع ش (قوله إن قدرت عليه) أى ولو بسم ان أعين طريقا اه ع ش (قوله لكونه) أى طالب الوطء (قوله كما يجب الخ) علة لقوله ولا نظار الخ (قوله دفع الصبي) أى والمجنون عنه أى البضع اه معنى (قوله لشبهة سبق الحكم) علة لعدم المخالفة (قوله على ان بعضهم) وهو الاسنوى اسنى ومعنى (قوله فان وطئت الخ) أى المحكوم عليها بنكاح كاذب عبارة المغنى والروض مع شرحه وفى حده بالوطء وجهان او جهات كما جزم به صاحب الانوار وابن المقرئ عدم الحد لان ابا حنيفة يجعلها منكوبة بالحكم فيكون وطؤه وطائى نكاح مختلف فى صحتة وذلك شبهة وإن كان أى المحكوم به طلاقا حل له وطؤها باطنا إن تمكن منه لكنه يكره لانه يعرض نفسه للتهمة والحد ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للحيلولة ولو نكحت آخر فوطئها جاهلا بالحال فمشبهة وتحرم على الاول حتى تنقضى العدة او علما او نكحها احد الشاهدين ووطئ فكذا فى الاشبه عند الشيخين اه (قوله الاول) أى كون وطئها زنا وقوله لا أى الاذرعى والزركشى (قوله أما ما باطن الامر) الى قوله ومن ثم فى النهاية (قوله كظاهاه) أى بان ترتب على اصل صادق اه معنى (قوله الذى لم يترتب على اصل كاذب) أى فان ترتب على اصل كاذب كشهادة زور فكالاول اه نهاية أى كالمخالف للنص الذى يثبته الحاكم وغيره ع ش (قوله فينفذ باطنا ايضا الخ) أى وإن كان لمن لا يعتقده ليتفق الكلمة ويتم الانتفاع معنى واسنى (قوله ومن ثم حل الخ) عبارة المغنى فلو حكم حنفى لشافعى بشبهة الجوار أو بالارث بالرحم حل له الاخذ به اعتبار بعقيدة الحاكم لا ذلك مجتهد فيه والاجتهاد الى القاضى لا الى غيره معنى واسنى (قوله وجاز لشافعى الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يعتقده القاضى لا الشاهد كشافعى شهد عند حنفى بشبهة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الاسنوى ولشهادته بذلك حالان احدهما ان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيهما ان يشهد باستحقاق الاخذ بالشبهة او بشبهة الجوار وينبغى عدم جوازه لا اعتقاده خلافاه اه زاد المغنى وهذا الباقي مع تعليمهم المذكور اه (قوله كما ان له) أى للشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الافناء ورواية الحديث كذلك يتأمل اه سبى عمر (قوله على مرتد الخ) أى على ارتداده (قوله ايضا) أى كجواز الشهادة بشبهة الجوار (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة الى الاستناد بحكم الحنبلى بصحته اه سم (قوله (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة الى الاستناد لحكم الحنبلى

ثم حل للشافعى طلبها من الحنفى وإن لم يقلد ابا حنيفة لان من عقيدة الشافعى ان النفوذ باطنا يستلزم الحل فلم يأخذ محرما فى اعتقاده ومن ثم لم يجز للحنفى منعه من طلبها وجاز للشافعى الشهادة بها لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها لانه كذب كما أن له حضور نكاح بلاولى إن قلد أو أراحفظ الواقعة نعم ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عند من لا يرى قبول توبته كما نص عليه لان امر الدماء اغلظ وجاز ايضا الحاكم كشافعى انتهى اليه ما لا يراه من احكام مخالفيه تنفيذها والزام العمل بها فلو فسخ نكاح امرأة او خولعت مرارا وحكم حنبلى بصحة احدهما ثم رفعت امرها للشافعى ليزوجها فى الاولى من آخر وفى الثانية من زوجها من غير محل

جازه ذلك خلافاً لابن العباد في الثانية لما مر من أنه يرى نفوذ حكم المخالف باطناً وحكم المخالف فيما ذكر اثباته إن كان معتقده أنه حكم كاهو ظاهر مما تقرر أن العبرة بعقيدته لا بعقيدته من انتهى إليه حكم ويظهر أنه لا أثر لكون المخالف يعتقد أن الحكم إنما ينفذ ظاهره فقط بل العبرة في هذا باعتقاد المنهى إليه كالشافعي ويفرق بأن هذا هو المبيح للأقدام على العمل بقضية حكم المخالف فنظر لا اعتقاد الثاني في هذا خصوصه دون ماعداه (ولا يقضى) أي لا يجوز له القضاء (بخلاف عليه) أي ظنه المؤكد على (١٤٧) ما قاله شارح أخذ ما يأتي عقبه ويحتمل

الفرق (بالاجماع) على نزاع فيه منشؤه أن الوجوه هل تخرق الاجماع والوجه أنا إن قلنا لازم المذهب مذهب خرقته وإلا هو والأصح فلا وذلك كما إذا شهد برق أو نكاح أو ملك من يعلم حرته أو يبينونها أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان الحكم به حيثن ذلك والحكم بالبطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصورة بعلمه لمعارضه البينة له مع عدالتها ظاهراً ولا يلزم من علمه خلاف ما شهدا به لعدمهما المفسق لهما وبه فارق قولهم لو تحقق جرح شاهدين ردهما وحكم بعلمه المعارض لشهادتهما قيل صواب المتن بما يعلم خلافه فإن من يقضى بشهادة من لا يعلم صدقهما ولا كذبهما قاض بخلاف علمه وهو نافذ اتفاقاً وهو عجيب فانه فرضه فيمن لا يعلم صدقهما ولا كذبهما كيف يصح أن يقال أن هذا قضى بخلاف علمه حتى يرد على المتن فالصواب صحة عبارته ثم رايت البلقيني رده بما ذكرته فقال هذا الاعتراض غير صحيح لأن الذي يقضى به هو ما

جازه ذلك) أي التزويج المذكور (قوله من أنه) أي الشافعي (قوله وحكم المخالف) خبر مقدم لقوله اثباته (قوله فيما ذكر) أي في النفوذ باطناً وجواز التنفيذ والزام العمل (قوله اثباته) أي قول المخالف ثبت عندي ونحوه أه سيد عمر (قوله معتقده) أي المخالف (قوله بأن هذا) أي اعتقاد أن الحكم المترتب على أصل صادق ينفذ باطناً أيضاً (قوله أي لا يجوز) إلى قوله ولا يلزم في النهاية إلا قوله على ما قاله إلى وذلك (قوله أي ظنه الخ) لعل الأوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم أه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة المغنى اعتراض على المصنف دعواه الاجماع بوجه حكاه الماوردي بأنه يحكم بالشهادة المخالفة لعلمه واجب بأننا خلافاً في أن الأوجه قدح في الاجماع بناء على أن لازم المذهب هل هو مذهب أولو الراجح أنه ليس بمذهب فلا يقدح أه (قوله وذلك) أي خلاف عليه (قوله لأنه قاطع الخ) علة لما في المتن (قوله في هذه الصورة) أي فيما لو قامت عنده بينة بخلاف عليه أه معنى (قوله لمعارضه البينة له الخ) فيمتنع عليه الحكم بشئ منهما أه معنى (قوله خلاف ما شهدا به) مفعول عليه وقوله تعمدما الخ فاعل لا يلزم وقوله المفسق الخ نعت لتعمدما (قوله وبه) أي بقوله ولا يلزم من علمه الخ (قوله صواب المتن) إلى قوله أه في المغنى إلا أنه قال الأولى أن يعبر بما يعلم خلافه كما لو ردى وغيره فان الخ (قوله وهو عجيب الخ) أقول لقائل أن يقول ليس بعجيب لأن قوله بخلاف علمه في المغنى من قبيل السلب البسيط لأنه في المغنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه أه سم ولك أن تمنع قوله لأنه في المغنى الخ بأن المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى تحقق العلم وإنما يظهر ما قال المصنف بغير علمه والفرق بين التعبيرين ظاهر (قوله صدق الخ) مفعول لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما شهدا به لكن ما يفهم من أنه لو فرض كونه محكوماً به لما صح التفرع الآتي فيه نظر (قوله عامر) أي في الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن) أي حكم الشافعي المذكور (قوله وأن لم يذكره) أي الإبطال (قوله وقت الحكم بها) فاعل دخل والضمير للآثار (قوله فان من آثارهما) أي الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكان الأولى أفراد الضمير بارجاعه للنكاح (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا الكلام ويراجع فان الصحة لا تنافي الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كاقضاء الشرط للجزاء أه سم أقول قد مر عن المغنى ما يوافق كلام الشارح وإيضاً في حاشية قول المتن أوسجلاً بما حكم الخ أن قوله فان الصحة لا تنافي الخ ممنوع بالنسبة إلى عقيدة الحاكم الشافعي فان عقيدته عدم تأثر النكاح بالتعليق السابق عليه (قوله مثلاً) أي أو مالمكي (قوله جاز للشافعي الخ) خلافاً للمغنى كما مر في حاشية أوسجلاً بما حكم الخ

بصحته (قوله أي ظنه) لعل الأوجه تفسير العلم بما يشمل العلم ويشمل الظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم (قوله وهو عجيب) أقول لقائل أن يقول أنه ليس بعجيب لأن قوله بخلاف علمه في المغنى من قبيل السلب البسيط لأنه في المغنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب البسيط مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه فليتأمل (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه الخ) يتأمل هذا

يشهدان إلا صدقهما فلم يقض حيثن بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافه فالعبارتان مستويتان أه (فرع) علم بما مر أن من قال أن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً فتزوجها وحكم له شافعي بصحة النكاح أو موجه تضمن الحكم إبطال ذلك التعليق وإن لم يذكره في حكمه لأن المعتمد أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب في تناول جميع الآثار المختلف فيها لكن إن دخل وقت الحكم بها كما هنا فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه على النكاح لا يرفع ولو حكم حنفي مثلاً قبل العقد بصحة ذلك التعليق جاز للشافعي

(قوله عقب العقد) لعله ليس بقيد (قوله) لانه ليس نقضه لعدم دخول وقته لانه الخ) فيه تقديم وتأخير وحق المقام ان يقال لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه نقضا للحكم اذ الحكم الحقيقي الخ (قوله) لعدم دخول وقته) اي الحكم بصحة التعليق (قوله) لانه الخ) يتأمل هذا التعليق ولعل الاسبق بل هو في الحقيقة الخ (قوله) في واقع وقته) اي في امر تحقق وقت الحكم (قوله) بعدها) اي الدعوى الملزمة (قوله) عن المالكية او الحنابلة) عبارة في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية اهـ (قوله) لم يبعد امتناع نقضه) هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا ينافيه الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه فليتأمل اهـ سم ومر عن المغني ما يوافقه (قول المتن والظاهر انه يقضى بعلمه) لانه اذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان او شاهدو يمين فبالعلم اولى لكنه مكروه كما اشار اليه الشافعي في الام ولا يقضى بعلمه جز ما لاصله وفرعه وشريكه في المشترك مغني واسنى (قوله) ولو قاضى ضرورة الخ) وفاقا لاسنى والمغني في غير الفاسق وخلافا للنهاية عبارته اي القاضي المجتهد وجوبا للظاهر التقوى والورع ندبا اما قاضى الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية او جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك فان امتنع رد دناؤه ولا نعمل به كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لبعض المتأخرين اهـ وعبارة الاولين قال الا ذرعى ولذا نفذنا احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا ينفذ قضاؤه بعلمه بلا خلاف اذ لا ضرورة الى تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعاً اهـ (قوله) ان شاء) الى قوله كما قاله الماوردي في النهاية الا قوله واشترط القطع الى ومن ثم والى قول المتن ولوراي في المغني الا قوله ذلك وقوله وتبعوه الى قال وقوله وهو احتياط لا باس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله وكما اذا الى اما حدود الادمين (قوله) اي بظنه المؤكد الخ) كشهادة اليد والتصرف مدة طويلة بلا معارض وكخبرة باطن المعسر ومن لا وارث له ونحو ذلك ولا يكتفى في ذلك اي في الحكم بالعلم بمجرد الظنون وما يقع في القلوب بلا اسباب لم يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فبما علمه بالمشاهدة اما ما علمه بالتواتر فهو اولى لان المحذور ثم التهمة فاذا شاع الامر زالت واختار البلقيني التفصيل بين التواتر الظاهر لكل احد كوجود بغداد فيقضى به قطعاً وبين التواتر المختص فيخرج به على خلاف القضاء بالعلم اهـ مغني (قوله) اي بظنه الخ) الا صوب ان يقول اي بالاعم من علمه حقيقة وظنه المؤكد اهـ سم (قوله) وان استفاده) اي العلم قبل ولايته او في غير محل ولايته وسواء كان في الواقعة بينة ام لا مغني واسنى (قوله) مطلقاً) اي مؤكداً كان ام لا (قوله) ومن ثم) اي من اجل ان المراد بالعلم الظن المؤكد او من اجل ضعف منع الاكتفاء الخ (قوله) مثله) اي القضاء بالعلم اهـ اسنى (قوله) بان يدعى عنده الخ) عبارة لاسنى بما اذا ادعى عليه ما لا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعى عليه اقر بذلك اهـ (قوله) مع احتمال الابرأ وغيره) اي فجرد رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم بشبوت المحكوم به وقت القضاء اهـ اسنى (قوله) ابرأ مدينه) ومثله بالاولى ما اذا اقر انه لا دين له عليه كما لا يخفى وقوله فاخبره بذلك لعله مثال اهـ رشيدى (قوله) فاخبره) اي اخبر القاضي المدين بالابرأ (قوله) فقال مع ابرأته الخ) عبارة للمغني فقال اعرف صدور الابرأ منه ومع ذلك فدينه باق على اهـ (قوله) عمل به) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً له دين على آخر فاقرب الدائن بوصول حقه له من المدين عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال جزاه الله خير افانه اقرت جملاً مع بقاء حقه بذمتي وانه لم يصل اليه منى شىء

الكلام ويراجع فان الصحة لا تنافي الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كافتضاء الشرط الجزاء (قوله) ومرفى الطلاق الخ) عبارته هناك في فصل خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو ما نصه ولو حكم بصحة تعليق ذلك قبل وقوعه كما كبراه نقض لانه افتاء لاحكم اذ شرطه اجماعاً كما قاله الحنفية وغيره ووقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليها لا ينقض حكم بذلك صدر ممن يرى ذلك كما هو واضح اهـ قوله كما هو واضح هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا ينافيه نقل الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلبه فليتأمل (قوله) اي بظنه) الا صوب ان يقول اي بالاعم

عقب العقدان يحكم بالغائه لانه ليس نقضاً له لعدم دخول وقته لانه في الحقيقة فتوى لاحكم اذ الحكم الحقيقي الممتنع نقضه انما يكون في واقع وقته دون ما سبق لعدم تصور دعوى ملزمة به والحكم في غير الحسبة انما يعتد به بعدها اجماعاً على ما حكاه غير واحد من الحنفية نعم ان ثبت ما قيل عن المالكية او الحنابلة انه قد لا يتوقف عليها وانه قد يسوغ على قواعدهم مثل هذا الحكم لم يبعد امتناع نقضه حينئذ ومرفى الطلاق ماله تعلق بذلك (والاظهر انه) اي القاضي ولو قاضى ضرورة على الاوجه (يقضى بعلمه) ان شاء اي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستنداً اليه وان استفاده قبل ولايته واشترط القطع ومنع الاكتفاء بالظن مطلقاً ضعيف ومن ثم مثله الائمة بان يدعى عنده بمال وقد رآه اقرضه اياه قبل او سمعه قبل اقرله به مع احتمال الابرأ وغيره ولو سمع دناؤه ابرأ مدينه فاخبره فقال مع ابرأته دينه باق على عمل به

وليس على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار دافع له ولا بد ان يصرح بمسندته فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت عليك بعلمى فان ترك احدهذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه ولم يبالوا (١٤٩) باستغراب ابن ابي الدم له قال ابن

عبد السلام ولا بدايضامن كونه ظاهر التقوى والورع اه وهو احتياط لا باس به ويقضى بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعاً وكذا على من اقر بمجلسه اى واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقرار دون العلم فان انكر كان قضاء بالعلم فلا تناقض في كلامها

كارد به البلقيني على الاسنوى ولو رأى وحده هلال رمضان قضى به قطعاً بناء على ثبوته بواحد (الافى حدود) او تعازير (الله تعالى) كحد زنا او محاربة او سرقة او شرب لسقوطها بالشبهة مع ندب سترها فى الجلة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعزروه وان كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم بعلمه فى حد الله تعالى كما اذا علم من مكلف انه اسلم ثم اظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكذا اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حدود ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا لخبر فان اعترفت فارجهوا ولم يقيد بحضرة الناس وكذا اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد نحوردة وشرب

وهو أنه يعمل بقول المدين ويحمل قول الدائن وصل اليه على أنه أقر على رسم القبالة مثلاً وان وصانى على معنى انه بالا يصل او عدنى ونحو ذلك عشر (قوله وليس الخ) اى ليس عمل القاضى باقرار المدين وحكمه عليه بما اقر به قضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله لان اقراره المتأخر الخ) عبارة المغنى لان قرار الخصم المتأخر عن الابرار قد يرفع حكم الابرار فصار العمل به لا بالينة ولا بالاقرار المتقدم اه (قوله دافع له) لعل المراد انه تضمن الاعتراف من المدين بعدم صحة البراءة او بمعنى ازيدنه ثابت على ان نظيره بان تحدد بعد البراءة مثله والا فالبراءة بعد وقوعها لا ترتفع اه عشر (قوله ولا بد الخ) اى فى القضاء بالعلم (قوله بمسندته) اى بان مسندته عليه بذلك اه اسنى (قوله فيقول علمت انه الخ) عبارة الاسنى والمغنى فيقول قد علمت الخ (قوله ولا بدايضالخ) ظاهره الوجوب ويصرح به قول المغنى والاسنى وشرط الشيخ عز الدين فى القواعد كون الحاكم ظاهراً تقوى والورع اه وتقدم ان النهاية جرت على ندبه واليه يميل قول الشارح وهو احتياط الخ (قوله ويقضى بعلمه) الى الماتن فى النهاية الا قوله فلا تناقض الى ولو رأى وحده (قوله وكذا على من اقر بمجلسه الخ) عبارة المغنى (قوله بمجلسه) عبارة شرح الروض بمجلس حكمه بعد الدعوى اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من يثبت به الاقرار اه سم واستثنى اى البلقيني من محل الخلاف بالقضاء بالعلم صور احداها ما لو اقر بمجلس قضاة الخ ثانياً لو علم الامام استحقاق من طلب الزكاة جاز الدفع له ثالثاً لو عان القاضى اللوث كان له اعتماده ولا يخرج على الخلاف فى القضاء بالعلم رابعاً ان يقر عنده بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجيتها خامساً ان يدعى ان فلا ناقل اباه وهو يعلم انه قوله غير اه (قوله لكنه قضاء بالاقرار الخ) نعم ان قرعته سرافهوا بالعلم قاله فى لانوار اه اسنى (قوله فى كلامها) اى الشيخين (قوله الا فى حدود او تعازير الله تعالى) خرج بحدود الله تعالى وتعزيراته حقرة المالية فيقضى فيها بعلمه كما صرح به القاضى الدارمى اه معنى (قوله او تعازير) الى الفصل فى النهاية الا قوله وان كان اقراره الى وكذا فى دليل حل الخلاف الى وفارقت (قوله فى الجلة) احتراز عن المستثنيات الاتية انفا (قوله من ظهر منه فى مجلس حكمه الخ) هذا علم ما قدمه فى شرح ولا ينفذ حكمه لنفسه الخ من قوله وانما جاز له تعزير من اساء ادبه عليه الخ ومع ذلك لا يعد تكرار الان ما هنا قصد به بيان الحكم وما تقدم سبق لمجرد الفرق اه عشر (قوله بموجب حد) اى كشرب الخمر (قوله ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالعلم كما مر نظيره قريباً اه رشيدى (قوله ولم يقيد بحضرة الناس) اى لم يقيد الاعتراف بكونه فى حضرة الناس (قوله اما حدود الادمين) الاولى حقوق الادمى (قوله سواء المال) اى قطعاً والقود وحد القذف اى على الاظهر اه معنى (قوله انسان) عبارة المغنى قاض او شاهداه (قول الماتن حكمه او شهادته) اى انسان بشئ اه معنى (قول الماتن او شهدت هذا) اى تحملت الشهادة عليه كما لا يخفى اه رشيدى (قول الماتن لم يعمل به) اى بمضمون خطه اه معنى اى وشهادة الشاهدين بحكمه (قوله اى لا يجوز) الى قوله ولا ينافى فى المغنى (قوله الواقعة) اى انه حكم او شهد اه معنى (قوله ولا يكفى تذكره ان هذا الخ) ولا تذكر اصل القضية اه معنى (قوله لا احتمال التزوير) اى فى الحالة الاولى والمطلوب الخ اى فى الحالة الثانية اه معنى (قوله وخرج يعمل به الخ) عبارة المغنى وافهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك فى الحالة الثانية فاذا شهدا عنده بان فلا نأحكم بكذا اعتمده اه (قوله عمل غير الخ) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على

من علمه حقيقة وظنه المؤكد (قوله فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه) عبارة شرح الروض فيقول قد علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمى فان اقتصر على احدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله وكذا من اقر بمجلسه الخ) عبارة شرح الروض اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم به لا بالعلم كما علم بما مر ايضا نعم ان

نخر أما حدود الادمين فيقضى فيها سواء المال والقود وحد القذف (ولو رأى) لإنسان (ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد) عليه أو أخبره (شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به) القاضى (ولم يشهد) به الشاهد اى لا يجوز لكل منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة بتفصيلها ولا يكفى تذكره ان هذا خطه فقط وذلك لاحتمال التزوير والمطلوب علم الحاكم والشاهد ولم يوجد وخرج يعمل به عمل غيره

إذا شهد عنده بحكمه (وفيهما وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) ووثق بأنه خطه ولم يداخله فيه رية أنه يعمل
بغير الأصل لا فرق لاحتمال الرية (١٥٠) ولا ينافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماده للبيئة فيما لو نسي نكول الخصم لأنه يغتفر في

حكمه عند قاض غيره نفذ بشهادتهما الحكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو يعلمه انكاره ذلك
فلا ينفذه وليس لاحد ان يدعى على القاضي في محل ولا يته عند قاض اخر انك حكمت لي بكذا اه سم (قول
المتن وفيهما) اي العمل والشهادة وقوله في ورقة مصونة من سجل او محضر عندهما اي القاضي والشاهد اه
مغنى (قوله انه يعمل به) متعلق بقول المتن وجه (قوله لا فرق) اي بين الورقة المصونة الخ وغيرها
(قوله ذلك) اي عدم جواز عمل القاضي بشهادة البيئة بحكمه ما لم يتذكره (قوله في الوصف) لعل المراد
به مقدمة الحكم (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله يكتب على ما ظهر بطلانه الخ) اي فينبغي لمن
ظهر له من القضاة ذلك ان يفعل مثله اه عش (قول المتن وله) اي الشخص اه مغنى (قول المتن الحلف)
يشمل اليمين المردودة واليمين التي معها شاهد اه بجري اي وغيرهما (قول المتن على استحقاق حق) له
له على غيره او ادائه حق لغيره اه مغنى عبارة الروض مع شرحه (فرع) لو وجد شخص بخط مورثه
ان له ديناً على شخص او انه ادى لفلان كذا وعرف امانته فله الحلف على استحقاقه او ادائه اعتماداً على
ذلك وكذا لو وجد خط نفسه بذلك اه (قوله اخبار عدل) الى الفصل في المغنى لا قوله على المعتمد من
تناقض فيه وقوله مع انه غيره الى وفارقت (قوله وعلى خط نفسه) اي وان لم يتذكر اه عش (قوله خط نحو
مكاتبه الخ) عبارة الاسنى والمغنى خط مكاتبه الذي مات في اثناء الكتابة وخط ما ذونه القن بعد موته وخط
معامله في القراض وشريكه في التجارة اه (قول المتن اذا وثق بخطه واماته الخ) وضابط ذلك انه لو وجد
عنده بان لو يدعى كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه اه نهاية عبارة المغنى وضبط القفال الوثوق
بخط الاب كما نقله الشيخان واقره بكونه بحيث لو وجد في التذكرة لفلان على كذا لم يجده في نفسه ان
يحلف على نفي العلم به بل يؤديه من التركة اه (قوله ودليل حل الحلف بالظن الخ) وسياق في الدعاوى
جواز الحلف على البت بظنه وكذا يعتمد خطه أو خط أبيه اه مغنى (قوله ولم ينكر) أي النبي ﷺ
وكذا ضمير وانما قال (قوله وفارقت) اي اليمين اعتماداً على الخط ونحوه ما قبلها اي القضاء
والشهادة بان خطرهما اي القضاء والشهادة عام اي بغير القاضي والشاهد (قوله بخلافها) اي اليمين
اعتماداً على ما تقدم عبارة عش اي المذكورات من قوله ولكن الحلف الخ اه (قوله بنفسه) اي نفس
الحالف (قوله لان باب الرواية اوسع) لانها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الاصل بخلاف
الشهادة ولان الراوى يقول حدثني فلان عن فلان انه بروى كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان
انه يشهد بكذا اسنى ومغنى (قوله ولورأى خط شيخه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويجوز للشخص
ان يروى باجازة ارسلا اليه المحدث بخطه ان عرفه وخطه اعتماداً على الخط فيقول اخبرني فلان بكتابة
أوفى كتابه أو كتب الي بكذا ويصح أن يروى عنه بقوله أجزتك مروياتي أو نحوها كسموعاتي بل لو قال
أجزت المسلمين أو من ادرك زمانى أو نحو ذلك ككل احد صح ولا يصح بقوله أجزت احدهم لاء الثلاثة
مثلاً مروياتي أو نحوها أو أجزت كذا احدهم الكتب للجهل بالمجاز في الاولى وبالمجاز في الثانية ولا بقوله
أجزت من سيولدى مروياتي مثلاً لعدم المجاز له وتصح الاجازة لغير المميز وتكفي الرواية بكتابة ونية
اجازة كما تنكفي بالقراءة عليه مع سكوته واذا كتب الاجازة استحب ان يتلفظ بها اه
(فصل في التسوية) (قوله في التسوية) اي وما يتبعها نهاية ومغنى اي كقوله وإذا جلسا فله ان يسكت

الوصف مالا يغتفر في
الأصل ويؤخذ منه انه
يلحق بالنكول في ذلك كل
ما في معناه (فائدة) كان
السبكي في زمن قضائه
يكتب على ما ظهر بطلانه
أنه باطل بغير اذن مالكه
ويقول لا يعطى للمالك بل
يحفظ في ديوان الحكم ليراه
كل قاض (وله الحلف على
استحقاق حق أو أدائه
اعتماداً على) اخبار عدل
وعلى (خط) نفسه على
المعتمد من تناقض فيه وعلى
خط نحو مكاتبه وما ذونه
ووكيله وشريكه (مورثه
اذا وثق بخطه) بحيث
اتقى عنه احتمال تزويره
(واماته) بان علم منه أنه لا
يتساهل في شيء من حقوق
الناس اعتماداً بالقرينة
ودليل حل الحلف بالظن
حلف عمر رضي الله عنه بين
يدى النبي ﷺ ان ابن
صياد هو الدجال ولم ينكر
عليه مع انه غيره عند
الاكثرين وانما قال ان
يكنه فلن تسقط عليه
وفارقت ما قبلها بان
خطرهما عام بخلافها
لتعلقها بنفسه (والصحيح
جواز رواية الحديث
بخط) كتبه هو أو غيره

أقر عنده سرافه وحكم بالعلم قاله في الانوار اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار (قوله
غيره إذا شهدا عنده بحكمه) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على حكمه عند قاض غيره نفذ
بشهادتهما الحكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو يعلمه انكاره ذلك فلا ينفذ وليس له اي
لاحد ان يدعى عليه عند قاض انك حملت لي اه (فصل) ليسويين الخصمين في دخول عليه الخ

ولم يتذكر قراءة ولا اسماعاً ولا إجازة (محفوظ عنده) أو عنده غيره لان باب الرواية أوسع
ولذا عمل به السلف والخلف ولورأى خط شيخه له بالاذن في الرواية وعرفه جازله الاعتماد عليه أيضاً (فصل) في التسوية (ليسو)

وجوبا (بين الخصمين) وان وكلا وكثير يوكل خلاصا من ورطة التسوية بينه وبين خصمه وهو جهل قبيح وإذا استويا في مجلس أرفع
ووكلاهما في مجلس أدون أو جلسا مستويين وقام وكلاهما مستويين جاز كما يحسنه الأذرعى (في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه معالا
لاحدهما فقط ولا قبل الآخر (وقيام لهما) أو تركه (واستماع لكتلاهما) ونظر اليهما (وطلاقة وجه) أو عبوسة (وجواب سلام) إن سلما
معا (ومجلس) بأن يكون قريبا اليه فيه على السواء أحدهما عن يمينه والاخر عن (١٥١) يساره أو بين يديه وهو الاولى لخبر فيه

والاولى أيضا أن يكون
على الركب لأنه أهيب نعم
الاولى للراءة التربع لانه
أستر ويبعد الرجل عنها
وسائر أنواع الاكرام فلا
يجوز له أن يؤثر أحدهما
بشيء من ذلك ولا يمزج معه
وإن شرف بعلم أو حرية أو
والدية أو غيرها لكسر
قلب الآخر وإضراره
والاولى ترك القيام لشريف
ووضيع لانه يعلم أن القيام
لاجل الشريف ولو قام لمن
لم يظنه غاصما فبان قام
لخصمه أو اعتذر له أما إذا
سلم أحدهما فقط فليسكت
حتى يسلم الآخر ويغتفر
طول الفصل للضرورة أو
يقول للآخر سلم حتى أرد
عليكما واغتفر له هذا التكلم
بأجنبي ولم يكن قاطعا للرد
لذلك ومن ثم حكى الامام
عنهم أنهم جوزوا له ترك
الردم طلقا لكنه استبعده
هو والغزالي وأفهم قوله
ومجلس أنه لا يتركهما
قائمين أى الاولى ذلك وعليه

الخ (قوله وجوبا) الى قوله واغتفر له في المغنى الا قوله وإذا استويا الى المتن وقوله أو عبوسة وقوله لخبر فيه
الى ويبعد الرجل والى قوله ولو قرب أحدهما في النهاية الا قوله لخبر فيه وقوله ومن ثم الى وأفهم (قوله ولا
قبل الآخر) عطف على فقط (قوله ونظر اليهما) أى إذا اتفق انه نظر لاحدهما فلينظر للآخر اه ع ش
(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الاولى) عبارة الاسنى والمغنى ويندبان
يجلسا بين يديه ليميزا وليكون استماعه الى كل منهما سهلا وإذا تجالسا تقاربا الا ان يكونا رجلا وامراة
غير محرم فيقاعدان اه (قوله وسائر أنواع الاكرام) معطوف على ما في المتن اه رشيدى (قوله ولا
يمزج معه) أى أحدهما وليقبل على الخصمين بقلبه وعليه السكينة بلا مزج معهما أو أحدهما ولا تسار ولا
نهر ولا صياح عليهما ما لم يتركا دابا اه مغنى وروض مع شرحه (قوله والاولى ترك القيام الخ) عبارة
المغنى وكره ابن ابى الدم القيام لهما جميعا لان أحدهما قد يكون شريفا والاخر وضعيا فاذا قام لهما علم
الوضع أن القيام لاجل خصمه فيزداد الشريف تباها والوضع كسرا فترك القيام لهما اقرب الى العدل
اه (قوله لشريف ووضع الخ) وفي الجيرى عن سم والزيادة أنه يحرم القيام لهما حينئذ (قوله لانه
يعلم) أى الوضع اه ع ش (قوله فبان) أى الحال بخلافه نهاية (قوله قام لخصمه أو اعتذر له) أى بانه لم يعلم
انه جاء في خصومة ويحتمل أن يكون الاعتذار واجبا اه بجيرى عن سم والزيادة (قوله فليسكت حتى
يسلم الآخر الخ) بقى ما لو علم من الآخر عدم السلام بالمرة هل يجب عليه أن يقول له سلم لاجب كما ام لافيه
نظروا الا قرب الاول اه ع ش (قوله لذلك) أى للضرورة (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع
الدعوى الخ) أى لا ينبغي اه سم (قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا
فيما لو قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منهما اه سم (قوله
بنزول الشريف) أى موافقته (قوله تحقيرا أو اخافة له) أى للشريف (قوله بخلاف عكسه) أى الامر
بنزول الخسيس للشريف (قوله فليتعين) أى العكس (قوله ممنوع) أى تعين العكس (قوله الاولى ذلك) أى
العكس (قوله أى المجلس) الى قوله واعتمده البلقينى في المغنى الا قوله واعتمده الزركشى كالبارزى وفي
النهاية الا قوله وجوزا عند سليم وغيره (قوله أى المجلس) بان يجلس مثلا المسلم اقرب اليه من الذى أسنى
ومغنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاعدة الاغلبية ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب كقطع اليد في
السرقه اه مغنى (قوله واعتمده الزركشى الخ) وافق به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر
بالجواز لانه بعد منع يصدق بالواجب كما هو القاعدة الاكثرية نهاية (قوله ليهودى) عبارة المغنى لنصرانى
(قوله انه قال وقد ارتفع الخ) أى سيدنا على كرم الله وجهه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمة
قوله ذلك إظهار شرف الاسلام ومحافظة اهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذى وقد كان كذلك اه ع ش

(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى) أى لا ينبغي
(قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر الخ) ويتجه الرجوع للقاضى ايضا فيما لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منها واعتمده الزركشى كالبارزى وافق
به شيخنا الشهاب الرملى والتعبير بالجواز لا ينافيه

يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى وهما قائمان ولو قرب أحدهما من القاضى وبعد الآخر منه وطلب الاول مجئ الآخر
اليه وعكس الثانى فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف الى الخسيس تحقيرا أو
إخافة له بخلاف عكسه فليتعين قلت ممنوع لان قصد التسوية ينفي النظر لذلك نعم لو قيل الاولى ذلك لم يبعد (والاصح رفع مسلم على ذمى فيه)
أى المجلس وجوبا عند الماوردى واعتمده الزركشى كالبارزى وجوزا عند سليم وغيره لان الاسلام يعلم ولا يعلى وفي خبر البيهقى في
مخاصمة على كرم الله وجهه ليهودى في درع بين بدى نائبه شريح أنه قال وقد ارتفع على الذى لو كان خصمى مسلما لقعدت معه بين يديك

(قول) لکنی سمعت رسول الله (خ) هو محل الاستشهاد (قوله) يقول لا تساووهم في المجالس) تمة كافي المغنى انقض بيني وبينه يا شريح فقال شريح ما تقول يا امير المؤمنين فقال هذه درعي ذهبت على منذ زمان فقال شريح لا امير المؤمنين هل من بينة فقال على صدق شريح فقال النصراني اني اشهد ان هذه احكام الانبياء ثم اسلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقد رايته يقابل المشركين عليه اه (قوله) وقضية كلام الرافي ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) اى حتى في التقديم بالدعوى كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير اثنى ونهاية ومعنى (قوله) في سائر وجوه الاكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الكافر لا في دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفعته اليه في المجلس انتهى وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول او لا في اصل الدخول اه سم (قوله) بان طوائف (قوله) اى من اصحابنا (قوله) او قاما) الى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله جواز وقوله وقضيته الى الماتن ولو الى قوله ولو قبل محله في النهاية لا قوله وان تردد فيه الى الماتن (قوله) او قاما بين يديه) اى كما هو الغالب اه معنى (قول الماتن) انه ان يسكت) اى عنهما حتى يتكلم الاثنا احضرا اليكهما (قوله) وله ان يقول (خ) اى ان لم يعرف المدعى والاولى ان يقول ذلك القائم بين يديه اه معنى عبارة سم عن ابن النقيب والاولى ان يكون قائل ذلك القائم على راس القاضى او بين يديه اه (قوله) قال له تكلم) اى له ان يقول له تكلم كافي الروضة اه معنى (قوله) جوازا) اى قبل طالب خصمه ووجوبه بالطلب اه قابولي على المحلى (قوله) ولو قيل بوجوبه (خ) عبارة النهاية فالتجوه وجوبه عليه حينئذ والالزم (قوله) حينئذ) اى حين سؤال المدعى من القاضى مطالبة خصمه بالجواب وقد انحصر الامر فيه (قوله) فكذلك انما هذا) اى بهد سؤال الجواب لخصم اه عرش اى بهد طالب (قول الماتن) فان اقر ذلك) عبارة التنبيه فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه فيتوقف دلي اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فماتريد ولا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر وقبل الحكم ليس له الخ مخالف لقول الشارح كالنهاية والمغنى فيلزمه كلام ابن النقيب اه سم وقوله وقبل الحكم ليس له الخ مخالف لقول الشارح كالنهاية والمغنى فيلزمه

(قوله) وقضية كلام الرافي ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام) دخل في سائر وجوه الاكرام الدخول عليه لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الاخر لا في دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفعته عليه في المجلس اه وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول او لا في اصل الدخول واما قول الاسنوي في تصحيحه ان الاصح عدم تقديم المسلم على خصمه الكافر في الدخول ولما يبرر رفعه عليه في المجلس فقط اه فان اراد اصل الدخول والاشكل (قوله) في سائر وجوه الاكرام) قال في شرح الروض اى حتى في التقديم بالدعوى كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير اه وكذا شمر (قوله) واعترض بان طوائف (خ) تركه مر (قوله) ولما اذا جلسا او قاما بين يديه (خ) قال في التنبيه فان ادعى كل واحد على الاخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى فان انقضت خصومته سمع دعوى الاخر فان قطع احدهما الكلام على صاحبه او ظهر منه لدوسوء ادب نهاء فان عاذ جره اى اغلظ عليه وتوعده فان عاذ عزره اه (قوله) وله ان يقول ليتكلم المدعى منكبا) قال ابن النقيب والاولى ان يكون قائل ذلك القائم على راس القاضى او بين يديه اه (قوله) فان عرف عين المدعى قال له تكلم (خ) قال الشيخان قال الماوردي والاولى للخصمين ان يستأذنا في الكلام (قوله) ولو قيل بوجوبه عليه حينئذ لم يبعد) هو المنتجه شمر (قوله) فان اقر فذاك) عبارة التنبيه فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فماتريد ولا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكما بصحة الاقرار بخلاف قد اقر قال الماوردي وقبل الحكم ليس للمقر له ملازمة قال ابن الرفعة ويحى وجه انه لو حكم قبل

ولكنى سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تساووهم في المجالس وقضية كلام الرافي ايثار المسلم في سائر وجوه الاكرام واعتاده البلقيني واعترض بان طوائف صرحوا بوجوب التسوية بينهما () ولما اذا جلسا) او قاما بين يديه (فله) ان يسكت) ثلاثتهم (وله) ان يقول ليتكلم المدعى) منكبا لانها ربما ما باه فان عرف عين المدعى قال له تكلم (فاذا ادعى) دعوى صحيحة (طالب) جوازا (خصمه بالجواب) بنحو اخرج من دعواه وان لم يسأله المدعى لتفصل الخصومة وقضية كلامهم هنا انه لا يلزمه ذلك وان انحصر الامر فيه بأن لم يكن بالبلد قاض آخر ولو قال له الخصم طالبه الى بجواب دعوى ولو قيل بوجوبه عليه حينئذ لم يبعد ولا لزم بقاؤهما متخاصمين ولما اثم بدفعهما عنه فكذا بهذا لان العلة واحدة (فان اقر) حقيقة

الحكم رأيته في مبحث التزكية مال الى جواز الملازمة (قوله أو حكما) أي بان نكل وحلف المدعي اليمين
المردودة سم وروض وفي البجيرى بعد ذكر مثله عن الحامى مانص وفيه نظر اذ اليمين المردودة لا تكون الا
بعد الانكار وحينئذ فلا يصح جعل هذا قسمه قوله أو انكر فالتصور الحسن ان يقول المدعي عليه للقاضي
ان المدعي قد ادعى على سابقا وطلب منى اليمين فرددتها عليه فخلف فان هذا يتضمن ثبوت الحق اللازم
للاقرار قاله شيخنا الحنفى وقال الشيخ ساطع والاولى انه ويربما اذا ادعى الاداء أو الابراء فانه
متضمن للاقرار فيكون اقرارا حكما بلا انكار اه (قوله من غير حكم) ينبغى ان المراد من غير حاجة للحكم
والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لاننا لا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يخالف العلماء في موجب
الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض وجبه تامل اه (قوله ومن ثم لو كانت الخ) عبارة
المغنى بخلاف البيه فانهما تحتاج الى نظر واجتهاد والمدعى بعد الاقرار ان يطلب من القاضي الحكم
عليه اه زاد الاسنى فيحكم كان يقول له اخرج عن حقه أو كفتك الخروج من حقه أو ألزمتك اه وهذه
تؤيد ما مر عن سم من ان الحكم جائز ونافع طالما (قوله وله) اذ القاضي اه عش (قوله ان يزن) عبارة
النهاية الدفع يعنى دفع المال رشيدى اه (قوله وان يشفع له ان ظن الخ) عبارة الروضة وله ان يشفع
لاحدهما وان يؤدى المال عن عليه لانه ينفعهما انتهت وليس فيها تنقيذ الشهادة بظن القبول الذى اوهمه
عبارة الشارح وكأنه ذكره وتوطئة لما بعده لا لاجل ان اصل ظن القبول معتبر في الشهادة لانه خلاف المقرر
في مسئلة الشفاعة المأخوذة من اشارة الحديث اليه فلو قال ما لم يظن قبوله عن حياء لكان أوضح اه سيد عمر
عبارة المغنى والروض مع شرحه ويندب للقاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصمين الى صالح يرجى
ويؤخر له الحكم يوما ويومين برضاها بخلاف اذا لم يرضيا اه وهى موافقة لما في الشارح والنهاية
(قوله لا عن حياء) اى أو خوف اه نهاية (قوله وتردد ايضا) اى الزركشى في قوله اى القاضي (قول
المتن وان انكر الخ) عبارة المغنى وان انكر الدعوى وهى مما لا يمين فيها في جانب المدعى فله اى القاضي
أن يقول الخ وان كان الحق بما ثبت بالشاهد واليمين قال ألك بيته أو شاهد مع يمين فان كان اليمين في
جانب المدعى لكونه امينا أو في قسامة قال له اتخاف ويقول للزوج المدعى على زوجته بالزنا اتلاعنها
فلو عبر المصنف بالحجة بدل البيه كان أولى ليشمل جميع ذلك اه (قوله وهو الاولى) كان الاولى ان
يؤخره عن قول المصنف ان يسكت كفى النهاية (قوله نعم ان سكت الخ) عبارة الاسنى والنهاية نعم ان جهل
المدعى انه له اقامة البيه فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما افهمه كلام المهذب وغيره وقال البلقينى
ان علم عليه بذلك فاسكوت أولى وان شك فالقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه زاد المغنى وهو
تفصيل حسن اه (قوله ان سكت) اى المدعى (قوله وجب اعلامه) معتمد اه عش (قوله فادى

السؤال نفذ كما قيل بمثله فيما إذا حكم بالبيه قبل السؤال ويعضده أن الرافعى حكى الخ اه كلام ابن النقيب
(قوله أو حكما) اى بان نكل وحلف المدعى اليمين المردودة (من غير حكم) ينبغى ان المراد من غير حاجة
لحكم والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لاننا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يخالف العلماء في موجب
الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم بنفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض مواجبه تامل (قوله وانما لم يحجز له تعليم المدعى
كيفية الدعوى ولا الشاهد) قال في الروض ولو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اه قال في شرحه لم
يصحح الاصل شيئا في الاولى فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذى عليه الاكثر وجهه صاحب
التنبية واقره عليه النووى وجزم به صاحب الانوار وقال الرويانى وغيره انه المذهب عدم الجواز كما لا يجوز
ان يعلمه احتجاجا ولما فيه من كسر قلب صاحبه وقد يفرق بينهما وبين الثانية بان الدعوى اصل
والشهادة تبع اه (قوله فان تعدى وفعل الخ) سكت عمالو تعدى وادعى المدعى بتعليمه

الشاهد بتعليمه اعتدبه على ما بحثه الغزى ولو قيل محله في مشهورين بالديانة لم يعد ولا يلزمه سؤال من التمس منه حضور من بالبلد عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما مر وجح الغزى ما افهمه كلام شريح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسمع فيبتذل أو يتضرر وعليه فمحله فيمن يعد ذلك ابتداء أو اضرار له (فإن قال لي بينة واريده تخليفه فله ذلك) لأنه إن تورع وأقر سهل الأمر والأقام البينة عليه لتشهر خيانتة وكذبه وبحث البلقيني في متصرف عن غيره (١٥٤) أو عن نفسه وهو محجور عليه بنحو سفة أو فلس تعين إقامة البينة لئلا يحتاج الأمر للدعوى بين

يدى من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر (أو) قال (لا بينة لي) وأطلق أو قال لا حاضرة ولا غائبة أو كل بينة أقيمها زور (ثم أحضرها قبلت في الأصح) لاحتمال نسيانه أو عدم عليه بتحملها وقضيته أن من ادعى عليه بقرض مثلا فأنكر أخذه من أصله ثم أراد إقامة بينة بأداء أو إبراء قبلت وجرى عليه أبو زرعة لجواز نسيانه حال الإنكار كالأو أنكر أصل الإيداع ثم ادعى تلفا أو رد قبل الجحد وعليه فمحله في صورة القرض أن يدعى أداء أو إبراء قبل الجحد على أن شيخنا فرق بين الوديعة والبيع مباحة بأن مبنى الوديعة على الأمانة فاكتمت فيها بالبينة مطلقا بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينها وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح ولو قال شهودى فسقة أو عبيد ثم أحضر بينة فالوجه أنه أن اعترف أنهم هم الذين قال عنهم ذلك اشترط مضى زمن يمكن فيه العتق والاستبراء لا مكان قبولهم حينئذ

الشهادة بتعليمه) أى أو ادعى المدعى بتعليمه سموعش (قوله على ما بحثه الغزى) عبارة النهاية قاله الغزى اه (قوله محله) أى الاعتداد بذلك في مشهورين الخ أى شاهدين مشهورين الخ (قوله حضور من الخ) أى أحضاره (قوله عن كيفية دعواه) أى دعوى التمس (قوله كما مر) أى قبيل فصل آداب القضاء بما فيه من التفصيل والخلاف اه سم (قوله وعليه) أى ما افهمه كلام شريح فمحله أى لزوم السؤال قيمين الخ في مطلوب (قوله لأنه تورع) أى قوله وقضيته في المغنى إلا ما سأنبه عليه وإلى قوله وعليه فمحله في النهاية (قوله وبحث البلقيني في متصرف الخ) عبارة النهاية نعم لو كان أى المدعى متصرفا عن غيره الخ تعينت إقامة البينة كما بحثه البلقيني لئلا يحتاج الأمر الخ ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول اه وعبارة المغنى واستثنى البلقيني ما إذا ادعى غيره بطريق الولاية أو النظر أو الوكالة أو لنفسه ولكن كان محجورا عليه بسفة أو فلس أو ما ذونا له في التجارة أو مكاتباً فليس له ذلك في شيء من هذه الصور لئلا يخلف ثم يرفع الحاكم يرى منع البينة بعد الحلف فيضيق الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى الخ وأجاب عش عن هذا بما مشؤء عدم فهم المراد بما مر في شرح ولو نصب قاضيين الخ (قوله تعين إقامة البينة) أى ابتداء اه عش (قول المتن قبلت في الأصح) أمالو قال لا بينة لي حاضرة ثم أحضرها فإنها تقبل قطعاً لعدم المناقصة اه معنى (قوله وجرى عليه الخ) عبارة النهاية كما جرى عليه الولي العراقي اه (قوله كالأو أنكر أصل الإيداع ثم ادعى تلفا) أى فانه يقبل اه عش (قوله قبل الجحد الخ) متعلق بقوله تلفا أوردا (قوله وعليه فمحله) أى القبول (قوله مطلقاً) أى قبل الجحد وبعده (قوله غير صحيح) خلافاً للنهاية كما نبهنا انفاً (قوله ولو قال شهودى إلى قوله فان تعذرت في النهاية والمغنى (قوله اشترط) عبارة النهاية والمغنى وقد مضت مدة استبراء أو عتق قبلت شهادتهم وإلا فلا فان قال الخ (قوله والاستبراء) أى بعد التوبة سم وزمن الاستبراء سنة عش (قوله لا مكان قبولهم الخ) لعله علة للقبول عند وجود الشرط المذكور لا لاشتراطه (قوله حينئذ) أى حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أى بالعتق أو الاستبراء (قوله فان تعذرت الخ) أى بموته (قوله والذي يظهر الخ) وقد يقال هلا قبلوا مطلقاً لاحتمال الجهل والنسيان نظير ما مر اه رشيدى وياقنى في الشارح ما يرده (قول المتن وإذا ازدحم) أى في مجلس القاضى اه معنى (قوله مدعون) إلى قول المتن ونسوة في النهاية إلا قوله المسلم وقوله كالعرض إلى وأما فيه وقوله المباح وكذا في المغنى إلا قوله وبحث البلقيني إلى أما الكافرو وقوله وسقه إليه الفزارى (قوله الأسبق فالأسبق) أى منهم أن جاؤا مرتين وعرف الأسبق اه معنى (قوله المسلم) أى كلهم وكذا إذا كانوا كلهم كافرين كما يأتى عن عش (قوله لأنه العدل) وكما سبق إلى موضع مباح اه معنى (قوله بسبق المدعى) أى دون المدعى عليه اه معنى (قوله وبحث البلقيني أنه لو جاء الخ) ويرد بان خصم الأول إذا حضر قبل دعوى الثانى قدم الأول لسبقه من غير معارض

(قوله إلا في المعزول كما مر) أى بما فيه من التفصيل والخلاف (قوله فيحصل الضرر) ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول مرش (قوله وجرى عليه أبو زرعة) اقتصر عليه مر (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله وبحث البلقيني أنه لو جاء مدع الخ) ويرد بان خصم الأول أن حضر قبل دعوى الثانى قدم الأول لسبقه من غير معارض أو بعدها

بإقامة البينة بذلك وإن قال هؤلاء آخرون جهلتهم أو نسيتهم قبلوا وإن قرب الزمن فان تعذرت مراجعته وقال الوارث أو لاعلم بذلك فالذى يظهر الوقف إلى بيان الحال لأن قوله فسقة أو عبيد مانع فلا بد من تيقن انتفائه واحتمال كون المحضرين غير المقول عنهم ذلك لا يؤثر احتياط الحق الغير (وإذا ازدحم خصوم) أى مدعون (قدم الأسبق) فالأسبق المسلم وجوبا أن تعين عليه فصل الخصومة لأنه العدل والعبرة بسبق المدعى لأنه ذو الحق وبحث البلقيني أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم من جاء مع خصمه

أما الكافر فيقدم عليه المسلم
المسبوق كما بحثه البلقيني
وسبقه إليه الفزاري وأما
إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم
من شاء كدرس في علم غير
فرض ولو كفاية كالعروض
وزيادة التبحر على ما يشترط
في الاجتهاد المطلق وأما فيه
فهو كالفاضل وكذا يقال في
المغنى كما هو ظاهر (فان جهل)
السابق (أو جاء أعم أو قرع)
إذ لا مرجع ومنه ان يكتب
اسماءهم برقاع بين يديه ثم
يأخذ رقعة رقعة فكل من
خرج اسمه قدمه والاولى
لهم تقديم مريض يتضرر
بالتأخير فان امتنعوا قدمه
القاضي إن كان مطلوباً
لانه مجبور (ويقدم) ندباً
(مسافرون) أي يريدون
للسفر المباح وإن قصر كما
اقتضاه إطلاقهم على مقيمين
(مستوفزون) مدعون أو
مدعى عليهم بان يتضرروا
بالتأخير عن رفقتهم (ونسوة)
كذلك على رجال وكذا على
خثاني فيما يظهر (وإن
تأخروا) لدفع الضرر عنهم
(مالم يكثروا) أي النوعان
وغلب الذكور لشرفهم
فان كثروا بان كانوا اقدر أهل
البلد أو أكثر فكالمقيمين
كذا قالاه وعبارة غيرهما
تفهم اعتبار الخصوم
بعضهم مع بعض

وبعد ما تقدم الثاني هنا ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه
الصورة ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر انهاية (قوله) اما الكافر (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف وإذا
ازدحم خصوص الخ أي مسلمون أو كفار اه ع ش (قوله) فيقدم عليه المسلم المسبوق (أي مالم يكثروا) المسلمون
ويؤدي إلى الضرر كما تقدم لهم فيقدم الكافر ابتداء اه ع ش (قوله) كالعروض (أي إن قلنا بسنيتها
اه ع ش (قوله) على ما يشترط (الخ) متعلق بالزيادة (قوله) وأما فيه (أي في الفرض ولو كفاية (قوله)
فهو كالفاضل (أي وجب تقديم السابق وإلا فبالقرعة اه نهاية قال ع ش (قوله) وجب تقديم السابق
أي حيث تعين اخذاً من تشبيهه بالفاضل وقوله وإلا فبالقرعة ينبغي ان يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر
ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا الزبدي أقول وهو ظاهر لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع
لاضطرار المشتري وإلا فينبغي ان الخيرة له لان البيع من اصله ليس واجباً بل له ان يمتنع من بيع بعض
المشتريين وبيع بعضاً ويجري ما ذكر من تقديم السابق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به
العادة من الازدحام على الطواحين بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد وهذا في غير المالكين أما هم
فيقدمون على غيرهم لان غايته ان غيرهم مستعير منهم وإذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فيمن يقدم
فينبغي ان يقرع بينهم وان جاءوا مرتين لا شترأ كه في المنفعة اه ع ش (قوله) وكذا يقال في المفتي كما هو
ظاهر (عبارة اصل الروضة والمفتي والمدرس يقدمان عند الازدحام ايضاً بالسبق أو بالقرعة ولو كان الذي
يعليه ليس من فروض الكفاية فلاختيار اليه في تقديم من شاء انتهت فاموقع قوله كما هو ظاهر الموهوم انه
بحث له ولعله لعدم استحضاره اه سيد عمر وعبارة المغنى والنهية والازدحام على المفتي والمدرس
كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضاً ولو على الكفاية والافالخيرة إلى المفتي والمدرس اه (فان جهل
السابق) أو علم ونسب اه ع ش (قوله) إذا لم يرجع (فان أثر بعضهم بعضاً جازاً سني ومغنى (قوله) ومنه (أي
من الاقرا ع (قوله) والاولى لهم تقديم مريض (ومن له مريض بلا متعهد يتجه الحاقه بالمريض اه
نهاية وياتي عن المغنى مثله (قوله) ان كان مطلوباً (أي لان كان طالباً لانه مجبور أي والطالب مجبر اه مغنى
(قول المتن ويقدم مسافرون) عبارة المغنى تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الا في صورتين
اشار للاولى منهما بقوله ويقدم الخ وأشار للثانية بقوله ونسوة وافهم اقتضاه على المسافرين والنسوة
الحصر فيهما وليس مراد اهل المريض كما سبق كذلك قال الزركشي وينبغي ان يلحق به من له مريض
بلا متعهد اه (قوله) بان يتضرروا (الخ) انظر ما متعلق الباء بعبارة المغنى والاسنى قوله ويقدم ندباً مسافرون
مستوفزون أي منهوون للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف
اه (قوله) ونسوة كذلك على رجال (أي طالباً لسترن اه مغنى (قوله) كذلك (أي إلى قوله) وله
ان يعين في المغنى الا قوله بان كانوا إلى يقدم منهم إلى قوله واول الاذرعى في النهاية الا قوله بان كانوا إلى
يقدم وقوله والفرق إلى وجاب وقوله نعم إلى وللحاكم وقوله وهذا ليس إلى المتن وقوله فمن ثم إلى المتن وقوله
اشترط إلى قال جمع الخ وما سانبه عليه (قوله) كذلك (أي مدعات او مدعى عليهن (قول المتن وان تأخروا
(الخ) أي المسافرين والنسوة في الحجى إلى القاضي اه مغنى (قوله) ان النوعان (تفسير لفاعل كل من الفعلين
(قوله) وغلب (أي في كل من الفعلين الذكور أي المسافرين على النسوة (قوله) بان كانوا (الخ) عبارة
النهاية فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كما مر ولو تعارض الخ

فتقديم الثاني ليس إلا لان تقدم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطان حق الاول وهذه الصورة
ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر اه ع ش (قوله) وأما إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم من شاء كدرس (تقدم
في اول الباب قول الشارح قال البلقيني فابقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام أو نائبه ولا يحل
له الدفع اذا كان فيه تعطيل وتطويل بلانزاع اه ومفهوماً حل الدفع اذا لم يكن فيه ما ذكر (قوله) والاولى
لهم تقديم مريض (الخ) كذاش مر الخ (قوله) او مدعى عليهم) كما بحثه الشيخان وان منعه البلقيني

لا مع اهل البلد كلهم قبل واهله اولى والمسافرون فيما بينهم والنسوة كذلك يقدم منهم بالسبق ثم يقرع ولو تعارض مسافرو امرأة قدم على الاول واجلان الضرر فيه اقوى وبمحت (١٥٦) الزركشى أن العجوز كل رجل لا تنفاه المحذور وفيه نظر وما عال به ممنوع (ولا يقدم سابق وقارع الا بدعوى) واحدة

وجارة النفي فان شروا لوساروا وكفى بالذنب او كذا الجمع الخ **اقول** لا مع اهل البلد كلهم (إن لم يكن في عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا مانع من حملها على ذلك اهـ سم **قوله** على الاول) عبارة المغنى والاسنى ويقدم المسافر على المرأة المقيمة كما صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبمحت الزركشى الخ) عبارة النهاية وما بجته الزركشى من الحاق العجوز بالرجل ممنوع اهـ وعبارة المغنى وإطلاق المصنف النساء يقتضى أن لا فرق بين الشابة والعجوز وهو كذلك وإن قال الزركشى القياس الحاق العجوز بالرجال لا تنفاه المحذور اهـ **قوله** (قول المتن وقارع) أى من خرجت قرعته اهـ مغنى **قوله** (لا بدعوى واحدة) أى وإن اتحد المدعى عليه اهـ مغنى **قوله** (لئلا يزيد ضرر الباقيين) لانه بما استوعب المجلس بدعاويه فتسمع دعواه وينصرف ثم يحضر فى مجلس آخر او يتنظر فراغ دعوى الحاضرين ثم تسمع دعواه الثانية إن بقي وقت ولم يضجر مغنى **قوله** (إن لم تضرب غيره) أى بالمقيمين فى الاولى وبالرجال فى الثانية اهـ مغنى **قوله** (ولا لا بدعوى واحدة الخ) ولما قدمنا بواحدة فظاهر ان المراد التقديم بالدعوى وجوابها فصل الحكم فيها نعم ان تأخر الحكم لا تنظر بينة او تزكية او نحوها سمع دعوى من بعده حتى يحضره وبينه فيشتغل حينئذ باتمام حكمه إذ لا وجه لتعاطل الخصوم ذكره الا ذرعى وغيره **تنبيه** ولو قال كل من الخصمين اننا المدعى فان كان قد سبق احدهما الى الدعوى لم تقطع دعواه بل على الاخر أن يجيب ثم يدعى إن شاء. ولما ادعى من بهت منهما العوز خف الاخر وكذلك ان اقام منهما بينة لانه اضرا لاخر لا يدعى عليه وإن استورد اقرع بينهم فن خرجت قرعته ادعى مغنى وروى مع شرحه **قوله** (قول المتن لا ية بل غيرهم) فان دين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم ولم يكره قاله الماوردى اهـ مغنى **قوله** (وضياع كثير من الحق وق) إذ ذدي تحمل الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضاع الحق اسنى ومغنى **قوله** (وله ان يعين من يكتب بمعنى انه يعين على الناس ان يكتبوا عنده ويمنعهم من الكتابة عند غيره بدليل ما بعده وبدليل ايراده بعد قول المصنف ويحرم اتخاذ شهود داخ فهو من محترقات المتن فسكانه قال خرج بالشهود والكتابة فلا يحرم اتخاذهم إلا بقيد اهـ أما اتخاذ الكاتب من غير تعيين فانه مندوب كما مر فى المتن اول الباب اهـ رشيدى **قوله** (او رزق من بيت المال) ينبغي ولم ياخذ الرشوة فى التقديم **قوله** (ولا) أى وإن لم يتبرع ولم يرزق من بيت المال فطلب الاجرة لكتابة الوثائق **قوله** (حرم) أى التعيين **قوله** (كأمر) أى فى فصل آداب القاضى **قوله** (قول المتن فعرف) أى فيهم اهـ مغنى **قوله** (ولم يحتج) إلى قوله ولو عرف فى المغنى **قوله** (ولم يحتج اتركه الخ) أى ويرد من عرف فسخه ولا يحتاج إلى بحث اهـ مغنى **قوله** (نعم اصله الخ) أى القاضى **قوله** (فيهما) أى فى عدالة اصله وفرعه على حذف المضاف بقريته ما قبله اما الجرح فيعمل فيهما بعلمه لانه أبلغ كما هو ظاهر اهـ رشيدى **قوله** (شيثا) أى من العدالة والفسق **قوله** (أى طلب من يزكهم الخ) **تنبيه** لو جهل إسلام الشهود وورجعه فيه إلى طوطم بخلاف جهله بحر يتهم فانه لا بد فيها من بينته اهـ مغنى **قوله** (تعم إن صدقهما الخ) ولو شهد عليه شاهدان معروفاً بالعدالة واعترف الخصم بمشهداه قبل الحكم عليه فالحكم بالاقرار لا بالشهادة لانه اقوى بخلاف ما لو اقر بعد الحكم فان الحكم قدمه ضعى مستند إلى الشهادة هذا ما نقله فى اصل الروضة عن الهروى وافرعه وتقدم فى باب الزنا ان الاصح عند الماوردى اعتبار السابق من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شعبة والصحيح إسناداه إلى المجموع ممنوع اهـ مغنى **قوله** (ولو عرف عدالة مزكى المزكى) صورته ما لو شهدا اثنان عند القاضى ولم يعلم حالهما فزكاهما اثنان ولم يعرف القاضى حالهما ايضا فزكى المزكىين اقراران عرف القاضى عدلتهما اهـ عيش **قوله** (او غيرها) **قوله** لا مع اهل البلد كلهم) إن لم يكن فى عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيها على الخصوم منهم فلا مانع من حملها على ذلك **قوله** (ولو تعارض مسافرو امرأة قدم) عبارة شرح الروض صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبمحت الزركشى ان العجوز الخ) ممنوع مر **قوله** (ويمهله ثلاثة ايام الخ) ويمهله ثلاثة ايام

لئلا يزيد ضرر الباقيين
ويقدر المسافر بدعاويه
ان خفت بحيث لم تضرب
بغيره اضرا را يبنائى بان
لم يحتمل عادة كما هو ظاهر
ولا لا فدعوى واحدة
والحق به المرأة (ويحرم
اتخاذ شهود معينين لا يقبل
غيرهم) لما فيه من التضيق
وضياع كثير من الحقوق
وله أن يعين من يكتب
الوثائق أى إن تبرع او
رزق من بيت المال والا
حرم كما مر عن القاضى لانه
يؤدى الى تعيين المعين
ومغالاته فى الاجرة وتعطيله
الحقوق او تأخيرها (وإذا
شهد شهود) بين يدي قاض
بحق او تزكية (فعرف
عدالة او فسقاً عمل بعلمه)
قطعا ولم يحتج اتركه ان
علم عدالة او ان طلب الخصم
نعم اصله وفرعه لا تقبل
تزكيتيه لهما فلا يعمل
فيهما بعلمه (والا) يعلم
فيهم شيئا (وجب) عليه
(الاستزكاء) أى طلب من
يزكهم وان اعترف الخصم
بعد اتهم كما يأتى لان الحق
لله تعالى نعم ان صدقهما
فيما شهدا به عمل به من جهة
الاقرار لا بالشهادة ولو

عرف عدالة مزكى المزكى فقط كفى خلافا لما وقع للزركشى وله الحكم بسؤال عقب ثبوت العدالة والاولى ان يقول
للمدعى عليه هل لك دافع فى البيعة او غير هاو يمهل ثلاثة ايام فاقبل وفى هذا الامهال بغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما يأتي في الحيلولة بلا طلب غير خفي ويحجب مدع طلب الحيلولة بعد البينة وقيل التزكية وله حيثن ملازمته بنفسه أو بنائيه وبعد الحيلولة لا ينفذ تصرف واحد منها نعم من بان له نفوذ تصرفه كما هو ظاهر بما مر وللحكم فعلها بلا طلب ان رآه ولا يجيب طالب استيفاء أو حجر أو حبس قبل الحكم (بان) بمعنى كان (يكتب ما يميز به الشاهد) اسما وصفة وشهرة لتلايشته ويكفي ميز (والمشهود له وعليه) لتلا يكون قريبا أو عدوا وهذا ليس من الاستزكاه بل مما يريح من النظر بعده في مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة (وكذا قدر الدين على الصحيح) لانه قد يغلب على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة فمن ثم ضعف المصنف الخلاف وان قواه الامام ونقل المقابل عن معظم الائمة

أى أو في الحق بنحو أداء (قوله نظر ظاهر) عبارة الهاية ويمهله ثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه وهو ظاهر اه قال ع ش ظاهره وجوبا اه (قوله ويحجب مدع طلب الحيلولة الخ) اى بين المدعى عليه وبين العين التي فيها النزاع اه ع ش (قوله ويحجب مدع الخ) هذا إذا كان المدعى به عينا لاحتق فيها الله تعالى اموالو كان كذلك كما إذا كان المدعى به عتقا او طلاقا فللمدعى الحيلولة بين العبد وسيده وبين الزوجين مطلقا بلا طلب بل يجب في الطلاق وكذا في العتق إذا كان المدعى عتقه امة ذن كان عبدا فانما يجب بطلبه وأما إذا كان المدعى به ديناً فلا يستوفيه قبل التزكية وان طلب المدعى هذا معنى ما في شرح البهجة لشيخ الاسلام وفي العباب بعض مخالفة له فليراجع اه رشيدى (قوله وله حيثن ملازمته الخ) وفي التنبيه فان قال لى بينة بالجرح وجب امهاله ثلاثة ايام وللمدعى ملازمته الى ان يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه في الظاهر اه وقياس ذلك ان للمقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى خلافه فليراجع وليحرر اه سم وقد معنا هناك ان مقتضى كلام الشارح والنهاية والمغنى جواز الملازمة وقوله عن الماوردى لعل صوابه عن ابن النقيب (قوله مما مر) اى من ان العبرة في العقود بما في نفس الامر (قوله وللحاكم فعلها) اى الحيلولة اه ع ش (قوله أو حبس الخ) فيه نظر قال في التنبيه في بحث التزكية وان سال المدعى ان يحبسه حتى يثبت عدالتهم حبس اه وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به ديناً ولما إذا كان عينا لكن خصه الروض بالدين ومثله في العباب فانه قال فصل من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل الى تزكيتها به فان كان عينا أجابه وان رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلها اى تحويلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبتت لم يضمنها المدعى عليه وان كان ديناً لم يحبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقود وحده قدف لا لحد الله تعالى الى اخر ما اطال به هنا في كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته اه سم (قوله اسما وصفة الخ) عبارة المغنى من اسم وكنية اشتهر بها وولاء ان كان عليه ولاء واسم أبيه وجده وحليته وحرته وسوقه ومسجده لتلايشته بغيره فان كان الشاهد مشهورا أو حصل التمييز ببعض هذه الاوصاف اكتبته به اه (قوله في مانع اخراج) الاولى الاخصر في وجود نحو عداوة أو قرابة (قول المتن وكذا قدر الدين) الاولى ان يقول وكذا ما شهدوا به ليعم الدين والعين والنكاح والقتل

حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر م ر ش (قوله نعم من بان له نفوذ تصرفه الخ) تركه م ر (قوله أو حبس قبل الحكم) فيه نظر قال في التنبيه في بحث التزكية وان سال المدعى ان يحبسه حيث تثبت عدالتهم حبس انتهى وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به ديناً ولما إذا كان عينا لكن عبر في الروض بقوله لو شهدا بعين مال وطلب المدعى اوراى الحاكم ان يعدله اى يحوله حتى يزكى الشاهدان اجيب او بدين لم يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبلها لم يحبه او حبسه اجيب اه فخص ذكر الحبس بالدين ومثله في العباب فانه قال فصل من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل الى تزكيتها به فان كان عينا أجابه وان رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبتت لم يضمنها المدعى عليه وان كان ديناً لم يحبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقود وحده قدف لا لحد الله تعالى الى اخر ما اطال به هنا في كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته وعلل في شرح الروض عدم الاجابة للحجر بما قال ان قضيته انه يجيبه الى الحجر في المشهود به وحده ثم قال في الروض ولا يحبس اى المدعى عليه بشاهد قال في شرحه لان الشاهد وحده ليس بحجة وقال في التنبيه قبل ما تقدم عنه فان قال لى بينة بالجرح وجب امهاله ثلاثة ايام وللمدعى ملازمته الى ان يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه في الظاهر اه وقياس ذلك ان للمقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار

وغيرها اه معنى (قوله قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله أى اثنين) أى فأكثر معنى (قوله وسماء) أى المبعوث (قوله لمن اعترضه) وافقه المغنى عبارة هو أى من كيان نصب باسقاط الخافض وصرح به فى المحرر فقال إلى مركزى اه (قوله وهؤلاء المبعوثون الخ) وفى الشرح والروضة ينبغى ان يكون للقاضى مركزون واصحاب مسائل فالمركون المرجوع اليهم ليبينوا حال الشهود واصحاب المسائل هم الذين يبعثهم القاضى إلى المزكين ليبحثوا ويسالوا و يفسروا واصحاب المسائل فى لفظ الشافعى رضى الله تعالى عنه عنه بالمزكين انتهى اه معنى وروض مع شرحه (قوله لانهم يبحثون الخ) أى من المزكين ليوافق ما يأتى اه رشيدى (قوله ويسن الخ) عبارة المغنى قال فى الروضة ويكتب إلى كل مركز كتابا ويدفعه إلى صاحب مسئلة ويخفى كل كتاب عن غير من دفعه اليه وغير من يبعثه اليه احتياطاً لئلا يسعى المشهود له فى التزكية والمشهود عليه فى الجرح اه (قوله وروان لا يعلم) من الاعلام (قوله ويطلقون) أى اصحاب المسائل اه سيد عمر (قوله وهم) أى المزكون (قوله الرسول اليهم) يأتى عن الرشيدى (قوله ثم بعد السؤال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم ان عاد اليه الرسل بجرح من المزكين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للدعى زدى فى الشهود او عادوا اليه بتعديل لم يحكم بقولهم بل يشافهه أى القاضى المزكى المبعوث اليه بما عنده من حال الشهود من جرح او تعديل لان الحكم بشهادة ويشير المزكى اليهم ليأمن بذلك الغلط من شخص إلى آخر اه (قوله له) أى للقاضى اخفاؤه أى الجرح وقوله وتعديل عطى على جرح والواو معنى او كما عبر بها غيره (قوله ثم هذا المزكى) أى المذكور فى قول المصنف ثم يشافه المزكى كما اشار اليه بهذا الذى هو للاشارة للقرىب فالمراد به المبعوث اليه وهو غير المزكى المذكور أو لا وصرح بهذا الاذرعى ويصرح به قول المصنف يعدو قيل تكفى كتابته ومراد الشارح بقوله ان كان شاهد اصل أى بان كان هو المختبر لحال الشهود بصحبة او جوار او غيرهما بما يأتى وقوله والواو بان لم يقف على احوال الشهود الا باخبار نحو جيرانهم ولا ينافى ما تقرر قول الشارح أى المزكى سواء صاحب المسئلة والرسول اليه عقب قول المصنف وشرطه لانه للاشارة إلى الخلاف فى ان الحكم بقول المزكين او المستولين من الجيران ونحوهم كما اشار اليه الاذرعى وقد قرر الشهاب ابن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه وبوافقه شرح المنهج فليحرر وليراجع ما فى حاشية الزبى اه رشيدى عبارة سم (قوله والا اشتراط فى الاصل عذر الخ) وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا فى وخبرة باطن من يعدله لصحبة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة وقد لا يوجد منها شىء هنا على انه سياتى انه يغنى عنها ان يستفيض عنده عدالته من الخبراء اه (قوله ولألا) إلى قوله ولو لى عبارة النهاية والا قبل قوله وان لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمع للحاجة اه (قوله ولو لى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن وقيل تكفى

من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى فى هامش الصفحة السابقة خلافاً فليراجع وليحرر (قوله وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل) كتب عليه مر هنا (قوله والا اشتراط فى الاصل عذر يجوز الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الا فى وخبرة باطن من يعدله لصحبة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شىء هنا على انه سياتى ايضا انه يغنى عنها ان يستفيض عنده عدالته من الخبراء (قوله وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة) كتب عليه مر (قوله ولو لى) صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه اه (قوله وفى الخ) بعد ان نقل الشيخان خلافاً فى ان الحكم بقول اصحاب المسائل او بقول المزكين قالوا واللفظ للروضة واذا تأملت كلام الاصحاب فقد تقول ينبغى ان لا يكون فى هذا خلاف محقق بل ان لى صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم وان امره بالبحث ببحث ووقف على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان امره براجعة مزكين فصاعداً وبان يعلبه بما عندهما فهو رسول محض والاعتماد على

فان دفع قول شارح لا يحسن التعبير بالصحيح بل بالأصح (ويبعث به) أى المكتوب (مزكى) أى اثنين مع كل نسخة مخفية عن الآخر وسماء به لانه سبب فى التزكية فلا ينافى قول أصله إلى المزكى خلافاً لمن اعترضه وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل لانهم يبحثون ويسألون ويسن أن يكون بعثهم اسرا وان لا يعلم كلا بالآخر ويطلقون على المزكين حقيقة وهم الرسول اليهم (ثم) بعد السؤال والبعث (يشافه المزكى بما عنده) من جرح فيسن له اخفاؤه ويقول زدى فى شهودك وتعديل فيعمل به ثم هذا المزكى ان كان شاهد أصل فواضح والا اشتراط فى الاصل عذر يجوز الشهادة على الشهادة وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة ولو لى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقوله فيه لانه حاكم (وقيل تكفى كتابته) أى المزكى إلى القاضى بما عنده

(الح) أى من غير مشافهة وهذا اختاره القاضى حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الآن من اكتفائهم برؤية سجل العدالة اه مغنى (قوله) وأول الأذرعى (الح) عبارة المغنى (تفنيه) من نصب من أرباب المسائل كما فى الجرح والتعديل كفى أن ينهى إلى القاضى وحده فلا يعتبر العدد لأنه حاكم وكذا الأمر القاضى صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد بما بحثه لكن يعتبر العدد لأنه شاهد قال فى أصل الروضة وإذا تأملت كلام الأصحاب فقد تقول ينبغى أن لا يكون فيه خلاف محقق بل أنولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لأنه حاكم أن أمره بالبحث فبحث ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لأنه شاهد وأن أمره بمراجعة من كين وإعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر أو يشهد وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الأصل انتهى وقد رفع بذلك الخلاف فى أن الحكم بقول المزيكين أو بقول هؤلاء والذى نقله عن الأكثرين أنه بقول هؤلاء وهو كما قال شيخنا المعتمد اه (قوله) أى المزيكى إلى قوله ومثله فى المغنى إلى قوله ومحلّه إلى المتن وإلى قوله نظير ما يأتى فى النهاية (قوله) والمرسول إليه صوابه والمرسل إليه لأن اسم المفعول من غير الثلاث لا يكون إلا كذلك اه رشيدى (قول المتن كشاهد) قضيت عدم شهادة الأب بتعديل الابن وعكسه وهو الأصح اه مغنى (قوله) فى كل ما يشترط (الح) أى من اسلام وتكليف وحرية وذكورة وعدالة وعدم عداوة فى جرح وعدم بنوة أو ابوة فى تعديل اه زبادى (قوله) ومحلّه) أى أن شرطه كشرط قاض (قوله) ومثله) أى المزيكى فى ذلك أى فى اشتراط المعرفة (قوله) فقول بعضهم (الح) عبارة النهاية نعم أفتى الوالد بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح لدينه وديناه ويتجه حمله على عارف صلاحهما (الح) وما اعترض به من أنه يأتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد اما مع قوله أنه صالح لدينه وديناه فإنه تفصيل لا إطلاق اه وعقبها سم بما نصه واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اه (قوله) بحمل هذا) أى ماسياتى وقوله والاول أى ما قاله البعض (قول المتن وخبرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أى خبرته باطن اه سم أى كما اشار إليه الشارح بتقدير المرسول إليه (قول المتن وخبرة باطن من يعدله (الح) والمغنى فيه أن اسباب الفسق خفية غالبا فلا بد من معرفة المزيكى حال من يزيكه ويشترط علم القاضى بأنه خير بباطن الحال الا

قولهما فليحضر أو يشهد وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى اقول وفى قولهما فحكم القاضى مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت يثقل فى البلد وأن مجرد عن الحكم الا أن يحمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضى المذكور بالجرح والتعديل ثم شافه القاضى ثم رأت كلام الشيخين محصله أن نائب القاضى يشافه بالثبوت وأن لم يحكم ويغتفر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضى المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضى للقاضى اه قلت وعبارة الروض وشرحه هناك فصل وأن لم يحكم وأنه سماع الحجية المسبوبة بالدعوى إلى قاض آخر مشافهة له لم يجز له الحكم بناء على أن انتهاء سماعها نقل لها كنقل الفرع شهادة الأصل وكما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك أو مكتوبة جاز الحكم به حيث تكون المسافة بين القاضيين بحيث تسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولو مع القرب بخلاف ما لوقال لناثبه اسمع البينة بعد الدعوى وانها إلى ففعل فالاشبه الجواز أى جواز حكم منيبه بذلك لأن تجوز النيابة للاستعانة بالنائب وهو يقتضى الاعتداد بسماعها بخلاف سماع القاضى المستقل اه باختصار وبه يتضح أن الاشكال فيما ذكره (قوله) فقول بعضهم بكفيه أن يشهد بأنه صالح (الح) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) يحمل على من يعرف (الح) كتب عليه مر (قوله) لكن سياتى فى الشهادات (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد اما مع قوله أنه صالح لدينه وديناه فإنه تفصيل لا إطلاق شمر واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله) أى

وأول الأذرعى كالحسابانى
هذا الوجه بما يرجع إلى
المعتمد (وشرطه) أى
المزكى سواء صاحب المسئلة
والمرسول إليه (كشاهد)
فى كل ما يشترط فيه اما من
نصب للحكم بالتعديل
والجرح فشرطه كقاض
ومحلّه إن لم يكن فى واقعة
خاصة وإلا فكلما مر فى
الاستخلاف (مع معرفة)
المزكى لكل من (الجرح
والتعديل) وأسبابهما
ثلاثا يجرح عدلا ويزكى
فاسقا ومثله فى ذلك الشاهد
بالرشد فقول بعضهم بكفيه
أن يشهد بأنه صالح لدينه
وديناه يحمل على من يعرف
صلاحهما الذى يحصل به
الرشد فى مذهب الحاكم
نظير ما يأتى فى هو عدل
لكن سياتى فى الشهادات ما
يعلم منه أنه لا يكتفى بنحو
ذلك الاطلاق ولو من
الموافق للقاضى فى مذهبه
لأن وظيفة الشاهد التفصيل
لا الاجمال لينظر فيه
القاضى وقد يجمع بحمل
هذا على ما إذا كان ثم
احتمال يقدر فى ذلك
الاطلاق والاول على خلافه

(و) مع (خبرة) الرسول اليه ايضا بحقيقة (باطن من يعدله) وجوز بعضهم رفع خبره عطا على خبر شرطه (الصحة او جوار) بكسر اوله افسح من ضم (أو وماملة) قديمة كقوله عمر رضي الله عنه لمن عدل عنده شاهدة أو جارك تعرف ليله ونهاره أو عاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع أو رفيقك في السفر (١٦٠) الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا فان لست تعرفه ويقبل قولهم في خبرتهم

بذلك كما يدل له الاثر ما غير القديمة من تلك الثلاثة كان عرفة في احدى دا من نحو شهرين فلا يكفي اتفاقا على ما قاله الهامورى ويعنى عن خبره ذلك ان تستفيض عنده عدالته من الخبراء بباطنه والحق ان الرفة بذلك ما اذا تكرر ذلك على سمعه مرة بعد اخرى بحيث يخرج عن حد التواطؤ لاشهادة عدلين لاحتمال التواطؤ الا ان يهد على شهادتهما وخرج بن يعدله من يخرج فلا يشترط خبرة باطنه لاشتراط تفسير الجرح والاصح اشتراط لفظ شهادة من المزمكى كبقية الشهادات (و) الاصح (انه يكفي) قول العارف باسباب الجرح والتعديل اى المرافق مذهبه المذهب القاضى فيهما نظير ما تقرر بما فيه (هو عدل) لانه اثبت له العدالة التى هى المقصود (وقيل يزيد على ولى) ونقل عن الأكثر لانه قد يكون عدلا فى شىء ودون شىء يعنى قد يظن صدقه فى شىء دون شىء أخذنا مما تقرر أنفا فى القليل والكثير وأما

إذا علم من عدالته أنه لا يتركى الا بعد الخبرة فيتمد معنى وروض مع شرحه (قوله ومع خبره الرسول اليه) الى قول المتن وانه يكفي فى النهاية الا قوله وجوز بعضهم الى المتن وقوله كما يدل عليه الاثر وقوله اتفاقا على ما قاله الماورى وقوله لاشهادة عدلين الى وخرج (قول المتن من يعدله) صلة او صفة جرت على غير من هى له فليتامل اسم اى ولم يبرز اختيارا للمذهب الكوفيين (قوله وجوز بعضهم) الى قوله ويقبل فى المغنى الا قوله قديمة (قوله بعضهم) عبارة المغنى ابن العركاه (قول المتن او معاملة) اى ونحوها اسنى ومعنى عبارة الرشيدى قول المتن لصحة او جوار او معاملة اى او شدة لخص وهذا هو الذى يتأتى فى المزمكى المنصوبين من جهة الحاكم غالبا (قوله قديمة) سيذكر محترضا (قوله بذلك) اى الصحة او الجوار او المعاملة (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يعتبر فى خبرة الباطن التقادم فى معرفتها بل يكفي بشدة الفحص عن الشخص ولو غريبا يصل المزمكى بفحصه الى كونه خيرا بباطنه فحين يغلب على ظنه عدالته باستفاضة منه شهد بها (قوله ويعنى عن خبرة ذلك) فى هذه العبارة قلاقة والاولى حذف لفظ خبرة (قوله رشيدى) يعنى عن خبرة ذلك يعنى عن الصحة والجوار والمعاملة (قوله عنده) اى المزمكى (قوله والحق ابن الرفة الخ) هذا الملاحق نقله ابن النقيب فى مختصر الكفاية عن القاضى حسين (قوله لاشهادة عدلين) عطف على قوله ان تستفيض الخ (قوله وخرج) الى قول المتن وانه يكفي فى النهاية (قوله وخرج ممن يعدله من يخرج الخ) هو ظاهر وان سوى المحلى بينهما (قوله قول المتن اشتراط لفظ شهادة) فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل (قوله معنى) (قوله قول العارف الخ) اى مع لفظ الشهادة (قوله فىهما) اى اسباب الجرح واسباب التعديل (قوله نظير ما تقرر الخ) اى فى شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قول المتن هو عدل) اى او مرضى او مقبول القول او نحوها (قوله التى هى المقصود) عبارة المغنى التى اقتضاها ظاهر قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم (قول المتن يزيد) اى على قوله أشهد انه عدل (قوله معنى) (قوله بما تقرر انفا الخ) اى فى شرح وكذا قدر الدين على الصحيح (قوله فغير متصور شرعا) فيه شىء مع قوله السابق ولا بعد فى كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة (قوله سم اقول ويدفع الاشكال قول الشارح اخذنا ما تقرر الخ) فانه صريح فى ان هذا التفسير هو المراد مما سبق (قوله الذى ذكرته) اى بقوله يعنى قديظن الخ هو المراد اى من التعليل بانه قد يكون عدلا الخ (قوله الظن) اى على الظن والافوق بما سبق ان يقول الذى يظن صدقه فيه دون غيره (قوله اغفلوه) اى رد علة الوجه الضعيف بذلك (قوله كايانى) اى بقوله ولا يشترط حضور المزمكى الخ (قول المتن ويجب ذكر سبب الجرح) وانما يكون الجرح والتعديل عند القاضى او من يعينه القاضى (قوله معنى) (قول المتن ذكر سبب الجرح) اى وان كان قديظنها (قوله صريحا) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله ولا يكون به) اى بذكر الزنا وان انفرد نهاية ومعنى (قوله للحاجة مع انه مسئول الخ) عبارة النهاية والمغنى

المصنف خرة باطن) من اضافة المصدر للمفعول أى خبرته باطن (قوله من يعدله) صلة او صفة جرت على غير من هى له فتأمل (قوله ويعنى عن خبرة ذلك ان تستفيض) كتب عليه مر (قوله والحق ابن الرفة الخ) هذا الملاحق نقله ابن النقيب فى مختصر الكفاية عن القاضى الحسين (قوله وخرج ممن يعدله من يخرج) هو ظاهر ان سوى المحلى بينهما (قوله فغير متصور شرعا) فيه شىء مع قوله السابق ولا بعد فى كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة (قوله اى المصنف ويجب ذكر سبب الجرح) أشكل على بعض الطلبة

لانه اثبات حقيقة العدالة فى صورة ونفها فى آخر فغير متصور شرعا واذا تقرر أن ذلك الذى ذكرته هو المراد لم ينتج منه تأييد لذلك الوجه الضعيف لانه وان قال على ولى تقدير يبنى بعض الصور التى يظن فيها صدقه دون غيره فتأمل فان الشراح أغفلوه بالكلية ولا يجوز أن يذكروا أحد الشاهدين الآخر ولو عرف الحاكم الخصم اسم الشاهد ونسبه وعينه جازت تركيته فى غيبته كايأتى (ويجب ذكر سبب الجرح) يحاكر ان ولا يكون به قاذفا للحاجة مع انه مسئول وبه فارق شهود الزنا اذا نقصوا كما مر مع أنه يندب لهم السمت

أوسارق الاختلاف في سببه فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم لو اتحد مذهب (١٦١) القاضي وشاهد الجرح لم يبعد الا كنفاه

منه بالاطلاق لكن ظاهر كلامهم انه لا فرق ويوجه بامر آتفا وقال الامام والغزالي عليه بسببه مغل عن تفسيره ولو علم له مجرحات اقتصر على واحد لعدم الحاجة لازيد منه بل قال ابن عبد السلام لا يجوز جرحه بالا كبر لا يستغنا عنه بالاصغر فان لم يبين سببه لم يقبل لكن يجب التوقف عن الاحتجاج به الى أن يبحث عن ذلك الجرح كما ياتي اما سبب العدالة فلا يحتاج لذكره لكثرة اسبابها وعسر عدما قال جمع متأخرون ولا يشترط حضور المزمع والمجروح ولا المشهود له او عليه اي لان الحكم بالجرح والتعديل حق لله تعالى ومن ثم كفت فيها شهادة الحسبة نعم لا بد من تسمية البيئة للخصم لياتي بدافع أمكنه (ويعتمد فيه) أي الجرح (المعينة) لنحو زناه أو السماع لنحو قذقه (أو الاستفاضة) عنه بما يجوز وان لم يبلغ التواتر ولا يجوز اعتماد عدد قليل الا ان شهد على شهادتهم ووجد شرط الشهادة على الشهادة والاشهر انه يذكر معتمده المذكور والاقيس لا (ويقدم) الجرح (على التعديل) لزيادة علم الجارح

لانه مسئول فمرفى حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهرد الزنا اذا انفصوا عن الاربعة فانهم قذفة لانهم مندوبون الى السرفهم مقصرون اه (قوله اوسارق) او قاذف او نحو ذلك او يقول ما يعتقده من البدعة المنكرة اه معنى (قوله الاختلاف الخ) علة لما في المتن (قوله فوجب بيانه الخ) اشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا إشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا والسرقة اه سم (قوله انه لا فرق) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله بما مر انفا) اي في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قوله وقال الامام الخ) عبارة المغنى ويقل ان كان الجارح عالما بالاسباب اكتفى باطلافه والافلا (تنبيه) محل الخلاف في غير المنصوب للجرح والتعديل أما هو فليس للحاكم سؤاله عن السبب كما نقله الزركشي عن المطالب عن ابن الصباغ اه (قوله ولو علم) الى قوله قال جمع في المغنى الا قوله بل قال الى فان لم يبين والى قول المتن والاصح في النهاية (قوله لكن يتوقف الخ) عبارة النهاية لكن يجب التوقف عن الخ قال ع ش وفي نسخة اي للنهاية لكن يتوقف عن الخ اي ندبا اخذنا ما ياتي له اه عبارة الرشيدى قوله كما ياتي الذي ياتي خلاف هذا وان لا يجب التوقف كما ساقى التنبيه عليه وفي حاشية الشيخ ان في بعض النسخ هنا ابدال لفظ يجب بيبندب وهو الذي يوافق ما ياتي اه وصنيع المغنى وشرح المنهج كالصريح في الوجوب وبه صرح الاسنى عبارته قال الاسنوى وليس المراد بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سببه انها لا تقبل اصلا حتى يقدم عليها بيينة التعديل بل المراد انه يجب التوقف عن العمل بها الى بيان السبب كذا ذكره النووي في شرح مسلم في جرح الراوى ولا فرق في ذلك بين الرواية والشهادة اه (قوله عن الاحتجاج به) اي بالمجروح اه معنى (قوله كما ياتي) اي قبل قول المصنف والاصح انه لا يكفي الخ (قوله حضور المزمع) (فتح الكاف) (قوله من تسمية البيئة) المراد بها ما يشمل المزمع والاصل (قول المتن ويعتمد) اي الجارح اه معنى (قوله اي الجرح) الى التنبيه في المغنى الا قوله ولا يجوز الى والاشهر (قول المتن) او الاستفاضة علم بذلك اعتماد التواتر بالاولى اه نهاية عبارة المغنى وشرح المنهج او التواتر كما فهم بالاولى وكذا شهادة عدلين مثلا بشرطه لحصول العلم او الظن بذلك اه (قوله الا ان شهد) اي الجارح (قوله والاشهر انه يذكر معتمده الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الاسلام وفي اشراط ذكر ما يعتمد من معاينة او نحوه وجهان احدهما وهو الاشهر نعم وثانيهما هو الاقيس لا وهذا وجه اه (قول المتن) ويقدم على التعديل) سواء كان بيينة الجرح اكثر ام لا اه معنى عبارة سم قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثرا الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه (قوله لزيادة علم الجارح) فان بيينة التعديل بنت امرها على مظهر من الاسباب الدالة على العدالة وخفي عليها ما اطلع عليه بيينة الجارح من السبب الذي جرحته به كالمقامت بيينة بالحق وبيينة بالابراء اه معنى (قول المتن المعدل) بكسر الدال مخطة اه معنى (قوله لزيادة علم الخ) اي بجريان التربة وصلاح الحال بعد وجوب السبب الذي اعتمده الجارح (تنبيه) هذه المسئلة احدى مسئلتين يقدم فيهما بيينة التعديل على الجرح والثانية ما لو جرح ببلد ثم انتقل لآخر فعليه اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاصحاب قال في الذخائر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلد واحد اختلف الزمان فكذلك اه وحاصل الامر تقديم البيينة التي معها زيادة علم من جرح او تعديل اه ولعل ما نقله عن الذخائر

التمييز بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقة (قوله نعم لا بد من تسمية البيئة) مضاف للمفعول مر (قوله الا ان شهد على شهادتهم) كتب مر (قوله والاقيس لا) هذا الوجه ش مر (قوله ايضا والاقيس لا) قال في شرح الروض ذكر ذلك الاصل وظاهر صنيع المصنف اعتماد الثاني اه (قوله ويقدم الجرح على التعديل) قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثرا الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه قال في التنبيه قبل

(٢١ - شرواني وابن قاسم - عاشر) (فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وصلاح قدم) لزيادة علمه حيث

(تنبيه) قوله وصاح يحتمل أن يكون تأكيذا للوجه أنه تأميس إذ لا يلزم من التوبة قبول الشهادة وحيث لا يفيد أنه مضت

مدة الاستبراء بعد النوبة لا يمكن ظاهر المتن أنه يكفي مجرد قوله صاح رايه سر اد ابل لا بد من ذكر مضى تلك المدة إن لم يعلم تاريخ الجرح والام
يحتج لذلك اذ لا بد من مضيا وكذا يقدم التعديل أن أرخ كل من البيهتين وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جرحه ولا
فيحتمل اعتماده على حاله قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا توقف الشهادة به على سؤال القاضي لانه تسمع فيه شهادة الحسبة وقضيته

أن التعديل كذلك
لسامعها فيه ايضا وقبل
قول الشاهد قبل الحكم
انا فاسق او مجروح وان لم
يذكر السبب خلافا للروايات
وغيره نعم يتجه أن محله فيمن
لا يبعد عادة عليه باسباب
الجرح وفي شرح مسلم
يتوقف القاضي عن شاهد
جرحه عدل بلا بيان سبب
ويتجه أن مراده ندب
التوقف إن قويت الريبة
لعل القادح يتضح فان لم
يتضح حكم لما بقي انه لا عبرة
لريبة يجدها بلا مستند
(والاصح انه لا يكفي في
التعديل قول المدعى عليه
هو عدل وقد غلط) في شهادته
على لما مر أن الاستزكاء
حق لله تعالى ولهذا لا يجوز
الحكم بشهادة فاسق وان
رضى الخصم ومقابله
الاكتفاء بذلك في الحكم
عليه لا في التعديل اذ لا قائل
به وقوله وقد غلط ليس
بشرط بل هو بيان لأن
اسكاره مع اعترافه بعد الله
مستلزم لنسبته للغلط وان
لم يصرح به فان قال عدل
فيما شهد به على كان اقرارا
منه به ويسن له ولا يلزمه
وإن طلب الخصم إذا ارتاب
فيهم لكن بقيد الاتي
قيل الحسبة وفي المنتقبة

هو ما ذكره الشارح بقوله الآتي وكذا يقدم الخ فيقيد بما قاله ابن الصلاح (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة
اه ع ش (قوله تاريخ الجرح) أي سبب الجرح كالزنا (قوله لذلك) أي لذكر مضى تلك المدة (قوله وكذا
يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في رافة ثم شهد في أخرى فطال بينهم ما من استبعده القاضي باجتهاده طلب
تعديله ثانيا لان طول الزمن يغير الاحوال بخلاف ما إذا لم يطل ولو عدل في مال قليل هل يعمل بذلك التعديل
المذكور في شهادته بالمال الكثير بناء على أن العدالة لا تتجزأ أولا بناء على أنها تتجزأ وجهان قال ابن
أبي الدم المشهور من المذهب الاول فمن قبل في درهم قبل في ألف نقله عنه الاذرعى وأقره ولو عدل الشاهد
عند القاضي في غير محل ولايته لم يعمل بشهادته إذا عاد الى محل ولايته إذ ليس هذا قضاء يعلم بل بيئته فهو كما
لو سمع البيئته خارج ولايته مغنى وروض مع شرحه (قوله الشهادة به) أي بالجرح اه ع ش (قوله
فيه) أي الجرح (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله ويقبل) إلى قوله خلافا الخ في المغنى (قوله قبل
الحكم) قديشمل ما قبل اداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه انه لو بين
السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يشتا بدون اثنين
الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع اه سم (قوله ويتجه أن مراده الخ) لا يخالف ما مر عن الاسنى
وغيره لان ذلك في عدلين فاكثر (قوله في شهادته) الى قوله ولو قال لا رافع في المغنى الا قوله ولا يلزمه الى ان
يفرقهم وإلى الباب في النهاية الا قوله آتى ذلك وقوله بيئته الى اقام بيئته (قوله ومقابله الخ) عبارة المغنى تنبيه
كلامه يقتضى أن مقابل الاصح الاكتفاء بذلك في التعديل ولا قائل به وإنما مقابله الاكتفاء به في الحكم على
المدعى عليه بذلك لان الحق له وقد اعترف بعد الله اه (قوله إذا ارتاب فيهم) أو توهم غلطهم لحفة عقل
وحدها فيهم وإن لم يرتبهم ولا توهم غلطهم فلا يفرقهم وإن طلب منه الخصم تفرقهم لان فيه غضا منهم
مغنى وروض مع شرحه (قوله وفي المنتقبة) عطف على قبيل الحسبة (قوله ولالا) أي وإن انتفى القيد
الاتي سيد عمر (قوله ان يفرقهم) تنازع فيه قوله ويسن له ولا يلزم وقوله وجب (قوله كلا الخ) مع قوله ثم
يسأل الثاني لعل هنا سقطه والاصل فيسأل واحد ويستقصى ثم يسأل الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه
ويسأل كلامهم عن زمان تحمل الشهادة عاما وشهر او يوما وغدوة وعشبة وعن حضر معه من الشهود وعن
كتب شهادته معه وانه بجرا ومداد ونحو ذلك ليستدل على صدقهم ان اتفقت كلمتهم والا فيقف عن الحكم
وإذا اجابوا أحدهم لم يدع، يرجع الى الباقي حتى يسألهم لن لا يخبرهم بجوابه فان امتنعوا من التفصيل
ورأى ان يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم فان اصرروا على شهادتهم ولم يفصلوا
وجب عليه القضاء الخ (قوله والاولى كون ذلك قبل التزكية) أي لا بعدها لانه ان اطلع على عورة
استغنى عن الاستزكاء والبحث عن حالهم اسنى ومغنى (قوله بذلك) أي بنحو عداوته او فسقه (قوله
ذلك وأقلهم أي أصحاب المسائل المبهوثة للبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز أن يكون واحدا قال ابن
النقيب القولان مبنيان على أن الجرح والتعديل يقع بقولهم ام بقول المسؤولين من الاصدقاء والجيران ظاهر
النص وقول الاصطخري والاكثرين الاول وصححه القاضي ابو الطيب وغيره فافهم اثنان لان الجرح
والتعديل لا يثبت بدونهما وافر النووي الشيخ على ترجيحه (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه انه
لو بين السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما في الحاشية العليا عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يشتان بدون
اثنين الا ان يريد بقوله عدل الجنس فليراجع (قوله فان قال عدل فيما شهد به على) كتب عليه مر (قوله
لكن بقيد الاتي) سكت عنه مر (قوله ولهم ان لا يجيؤه) كتب عليه مر

والا وجب أن يفرقهم ويسأل كلا ويستقصى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الاول به ويستقصى ويعمل بما غلب على
ظنه والاولى كون ذلك قبل التزكية ولهم أن لا يجيؤوه ويلزمه حينئذ القضاء وإن وجدت شروطه ولا عبرة برية يجدها ولو قال لا دافع لي فيه ثم
أتى بيئته بنحو عداوته أو فسقه وادعى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعد حلفه إقامة البيئته بذلك فان قلت أطامقوا

قبوله في لا يئنه لي ومامعه مامرا آنفا الظاهر أو الصريح في أنه لا يمين عليه وهذا يرد على ذلك البعض قلت يمكن الفرق بان الثاني هنا أظهر لانه نفي القادح على العموم ثم أثبت بعضه في شخص واحد فاحتاج ليمين تؤيد صدقه في ذلك الاثبات وأما ثم فانيانه ببينة لا ينافي لا يئنه لي من كل وجه لانهما لم يتواردا على شيء واحد أو ما قولهم قد يكون له بينة ولا يعلمها فلا فارق فيه لانه قد يكون عدوه مثلاً وهو لا يعلمه ولو أقام بينة على إقرار المدعى بأن شاهده يشرب الخمر مثلاً وقت كذا فان كان بينه وبين الاداء دون سنة رد (١٦٣) ولا فلا ولو لم يعين الشرب وقتا مثل المقر

وحكم بما يقتضيه تعيينه فان اتى عن التعيين توقف عن الحكم ولو ادعى الخصم ان المدعى اقرب بنحو فسق بينته واقام شاهدا يحلف معه بنى على ما لو قال بعد بينته شهودى فسقة والاصح بطلان بينته لا دعواه فلا يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض الطعن في البينة وهو لا يثبت بشاهد يمين ولو شهد بان هذا مله ورثه فشهد اخرا بانهما ذكرا بعد موت الاب انهما ليسا بشاهدين في هذه الحادثة او انهما ابتاعا الدار منه ردا وايهام الروضة خلاف ذلك غير مراد

﴿باب القضاء على الغائب﴾
عن البلد أو المجلس بشرطه وتوابع اخر (هو جائز) في كل شيء ماعدا عقوبة الله تعالى كما ياتي وإن كان الغائب في غير عمله للحاجة ولتكنه من لإبطال الحكم عليه باثبات طاعن في البينة إذ يجب تسميته له إذا حضر بنحو فسق أو في الحق بنحو اداء وليس له سؤال القاضي أي الأهل كما هو ظاهر عن كيفية الدعوى ومثلها يمين

في شخص الخ) تنازع في الفعلان (قوله لا ينافي الخ) هذا يخالف قول المناطقة ان المرجبة الجزئية تنفيض السالبة الكلية (قوله لانهما لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص اه (قوله بينة) أي وقت الشرب (قوله ولو لم يعيننا) أي شاهدا الاقرار (قوله توقف عن الحكم) هل ندبا كما هو قياس ما قدمه قيل قول المتن والاصح انه الخ او وجوبا كما هو قياس ما قدمته عن الاسنى وغيره وهذا هو الاقرب فليراجع (قوله والاصح بطلان بينته لا دعواه) لعل مقابله بطلان دعواه ايضا فعليه يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض حينئذ إبطال الدعوى لا الطعن في البينة (قوله وايهام الروضة الخ) اقول القياس ما في الروضة كما تقدم للمصنف من انه لو قال لا يئنه لي ثم احضرها قبلت لانه ربما لم يعرف له بينة او نسي او نحو ذلك فكذلك البينة هنا يحتمل انهما حين قولهما لسانا بشاهدين في هذه القضية نسيا اه ع ش

﴿باب القضاء على الغائب﴾

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما إذا حضر المجلس فهرب قبل ان يسمع الحاكم البينة او بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه قطعاً اه معنى (قوله عن البلد) الى قوله وليس له في المعنى والى الفرع في النهاية الا قوله أي الأهل كما هو ظاهر وقوله ومثلها الى نعم وقوله ويؤيده الى واعترضه وقوله الا ان يقول وهو ممتنع وقوله وكذا تسمع الى ولو كان (قوله عن البلد) أي فوق مسافة العدوى كما ياتي في اول الفصل الثاني (قوله بشرطه) أي من التوارى او التعزز معنى ونهاية (قوله وتوابع اخر) أي من قوله ويستحب كتاب به الى الفصل الثاني اه بجري (قوله كما ياتي) أي الفصل الثاني (قوله ولتكنه) أي المدعى عليه ع ش أي بعد حضوره رشيدى (قوله بنحو فسق الخ) متعلق بطاعن في البينة وقوله بنحو اداء متعلق بطاعن في الحق (قوله وليس له) أي للغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) أي الاولى اه ع ش (قوله ومثلها) أي الدعوى وكذا ضمير تحريرها (قوله استيفاؤه) أي التحرير (قوله اليه) أي القاضي اه ع ش (قوله ان سجلت) أي الدعوى سم وينبغي ان يكون مثل التسجيل مالمو تبرع القاضي بحكايتها للخصم اه سيد عمر (قوله ولانه) الى قوله ويؤيده في المعنى (قوله ولان الخ) عطف على قوله للحاجة (قوله فخر الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله والافعال الخ) عبارة المعنى ولو كان فتوى لقال لك ان تاخذى او لا باس عليه او نحوه ولم يقل خذى لان المفتى لا يقطع فلما قطع كان حكماً كذا استدلو ا به وقال المصنف في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان اباسفیان كان حاضرا الخ (قوله ورده الخ) وايضا الملازمة في قولهم والا لقال الخ ممنوعة اذ يجوز ان يكون فتوى ويقول خذى الخ كما افاده الحلبي اه بجري (قوله ذلك) أي الشكاة عن شح زوجها (قوله ويؤيده) أي ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) الى قوله خلافاً للبلقينى في المعنى الآ

(قوله لانهما لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص (قوله ولو أقام بينة على إقرار المدعى بأن شاهده الخ) كتب عليه مر (قوله ولو لم يعيننا للشرب وقتا الخ) كتب عليه مر (قوله ولو شهدا بان هذا مله ورثه الخ) كتب عليه مر

﴿باب القضاء على الغائب﴾ (قوله نعم ان سجلت) أي الدعوى

الاستظهار وإن كان في تحريره اخفاء يبعد على غير العالم استيفاؤه لان تحريره اليه نعم إن سجلت فله القدر بابداء مبطل لها كما هو ظاهر ولانه عليه السلام قال لهند امرأة أبى سفيان رضى الله عنهما لما شكت اليه شحه خذى من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف فهو قضاء عليه لا افتاء ولا لقال لك أن تاخذى مثلاً ورده في شرح مسلم بانه كان حاضراً غير متوار ولا متعزز لان الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للبيعة وذكر عليه السلام فيها أن لا يسرق فنذكرت هند ذلك ويؤيده ما رواه الحاكم وصححه وافره الذهبي انها قالت لا أبايك على السرقة لاني أسرق

من مال زوجي فكف ^{عنه} يده وكفت يدها حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال أبو سفيان أما الرطب فنعم وأما اليابس فلا واعترضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر (١٦٤) المحكم به لها ولم تجرد دعوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صح عن عمر وعثمان رضي الله

عنه القضاة على الغائب ولا يخالف لها من الصحابة كما قاله ابن حزم واتفاقهم على سماع البيئته عليه فالحكم مثلها والقياس على سماعها على ميت وصغير مع أنها اعجز عن الدفع من الغائب وإنما تسمع الدعوى عليه بشروطها الآتية في بابها مع زيادة شروط أخرى هنا منها أنه لا تسمع هنا إلا (أن كانت عليه) حجة يعلمها القاضي حالة الدعوى كإدلال عليه كلامهم وأن اعترضه البلقيني وجوز سماعها إذا حدث بعدها علم البيئته أو تحملها ثم تلك الحجة أما (بيئته) ولو شاهد أو يميناً فيها يقضى فيه بهما وأما علم القاضي دون ما عداهما لتعذر الإقرار واليمين المردودة (وإدعى المدعى جحوده) وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه يطالبه بذلك (فإن قال هو مقر) وإنما أقيم البيئته استظهاراً بخفاه أن ينكر أو ليكتب بها القاضي إلى قاضي بلد الغائب (لم تسمع بيئته) إلا أن يقول وهو ممتنع وذلك لأنها لا تقام على مقر ولا أثر لقوله بخفاه أن ينكر خلافاً للبلقيني ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بوديعة للمدعى في يده لعدم الحاجة

قوله يعلمها القاضي وقوله وأنه يلزمه تسليمه (قوله واعترضه) أي القول بأنه قضاءه عش وقضية مامر عن المغنى أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور ثم رايته قال الرشيدى أي الدليل أيضاً اه (قوله غيره) أي غير شرح مسلم (قوله بأنه) أي ^{عليه} (قوله واتفاقهم الخ) عطف على قوله أنه صح الخ والضمير للصحابة ويحتمل أنه للصحاب (قوله على سماع البيئته الخ) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله عليه) أي الغائب (قوله فالحكم) أي على الغائب بالبيئته (قوله والقياس الخ) عطف على قوله القضاة اه عش والصواب على قوله أنه صح الخ (قوله مع أنها الخ) ولأن في المنع منه إضاعة للحقوق التي نذب الأحكام إلى حفظها اه معنى (قوله بشروطها الآتية) أي من بيان المدعى به وقدره ونوعه ووصفه وقوله لاني مطالب بحق مغنى وروض (قول المتن إن كانت) أي للمدعى عليه أي الغائب اه معنى (قوله وإن اعترضه البلقيني) أي اشتراط علم القاضي بالبيئته كما هو صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى به بل وفي وجودها حيثئذ من أصلها كما يعلم من حواشي الشهاب الرملى اه رشيدى ولك أن تمنع الصراحة بأن قول الشارح حالة الدعوى الخ متعلق بقول المصنف إن كانت الخ وهو مرجع ضمير وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المغنى الخ (قوله علم البيئته) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله أو تحملها) لعل حدوث التحمل في نحو المتوارى اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله أو تحملها هو بالرفع أي أو حدث تحملها و لعل صورته أن تسمع إقرار الغائب بعد وقوع الدعوى اه (قوله ولو شاهد أو يميناً) وهل يكفي يمين أو يشترط يمينان أحدهما لتكميل الحجة والثانية للاستظهار الأصح الثاني ديمرى ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت اه عش عبارة الروض مع شرحه ويقضى على الغائب بشاهد أو يمينين أحدهما لتكميل الحجة والآخرى بعدها لتنفى المسقط من إقراره أو غيره وتسمى يمين الاستظهار اه (قوله ما عداهما) أي من الإقرار واليمين المردودة (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم اه سم أقول قياس ما تقدم عن المغنى عن القاضي حسين نعم (قول المتن وإدعى المدعى جحوده) أي الحق المدعى به وهذا شرط لصحة الدعوى وسماع البيئته على الغائب ويكلف البيئته بالجحود بالاتفاق كما حكاه الامام ويقوم مقام الجحود ما في معناه كالو اشتري عينا وخرجت مستحقة فادعى الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وإن لم يذكر الجحود وأقدمه على البائع كان في الدلالة على جحوده اه معنى (قوله وأنه يلزمه تسليمه) قد يقال أنه داخل في الشروط الآتية ثم رايته قال الرشيدى قوله وأنه يلزمه تسليمه الخ صريح هذا مع قوله فيما سر مع زيادة شروط أخرى الخ أن ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الآتية وليس كذلك اه (قول المتن فإن قال وهو مقر) أي وهو بما يقبل لإقراره كما يأتي اه عش (قوله أو ليكتب الخ) معطوف على قوله استظهاراً (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع) أي إلا أن يقول وهو مقر ولكنه ممتنع فتسمع بيئته وحكم بهامغنى وشيخ الإسلام خلافاً للنهاية حيث قال وإن قال هو ممتنع اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قول المصنف فإن قال هو مقر الخ اه عش (قوله لتمكن الوديع الخ) قد منعه قول المدعى في يده (قوله لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى الخ) عبارة النهاية وما بحثه العراقي الخ مبنى على ما نظر إليه شيخه البلقيني الخ (قوله ومن ثم الخ) راجع إلى ما قبله (قوله معه) أي مع المدعى (قوله باتلافه) أي الغائب (قوله قال) أي (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع الخ) كذا قال البلقيني وخولف مر (قوله ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بوديعة الخ) كتب عليه مر

لذلك لتمكن الوديع من دعوى الرد أو التلف لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديعة وتسمع بيئته بها لكن لا يحكم ولا يوفيه من ماله إذ ليس له في ذمته شيء ومن ثم لو كان معه بيئته باتلافها أو تلفها عنده بتقصير سمعها وحكم ووفاه من ماله لأن بدلها حيثئذ من جملة الديون قال وإنما جوزنا

ذلك لاحتمال وجود الوديع وتعذر البينة فيضبطها عند القاضي باقامتها اليه واشهادها على نفسه بثبوت ذلك يستغنى باقامتها عند وجود الوديع
لما حصر لانها قد تنذر حينئذاه ولعل ما قاله مبنى على ما نظر اليه شيخه الباقي من ان مخافة انكاره وسوغ لسماع الدعوى عليه ويستثنى من
ذلك ما اذا كان للغائب عين حاضرة في عمل القاضي الذى الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٥) ببلده كما هو ظاهر واراد اقامة البينة على

دينه ليوفيه منه فتنسج
البينة وان قال هو مقر قال
البلقينى وكذا تسمع بينته
وقال اقر فلان بكذا ولى
بينة باقراره وجزم به غيره
ولو كان ممن لا يقبل اقراره
كسفيه ومفلس فيما لا يقبل
اقرارهما فيه لم يؤثر قوله
هو مقر في سماع البينة (وان
اطلق) ولم يتعرض لوجود
ولا اقرار (فالاصح انها
تسمع) لانه قد لا يعلم
وجوده في غيبته ويحتاج الى
اثبات الحق فيجعل غيبته
كسكوته (فرع) غاب
المحال عليه واتصل بالحاكم
وثيقة بما للحيل عليه ثابتة
قبل الحوالة حكم بموجب
الحوالة فله اذا حضر انكار
دين المحيل لا بصحتها كما هو
ظاهر لعدم ثبوت محل
التصرف عنده اذ الصورة
انه اتصل به ثبوت غيره
الذى لم ينضم اليه حكم اما اذا
اتصل به حكم غيره بذلك
فيحكم بالصحة وليس للمحال
عليه الانكار (و) الاصح
(انه لا يلزم للقاضى نصب
مسخر) بفتح الخاء المعجمة
المشددة (ينكر عن الغائب)
ومن الحق به ممن ياتى لانه
قد يكون مقرا فيكون

أبوزرعة (قوله ذلك) أى سماع الدعوى والبينة بان له تحت يده وديعة (قوله فيضبطها) أى الوديعة
ويحتمل البينة باقامتها أى البينة (قوله واشهادها) أى القاضي (قوله بثبوت ذلك) أى الوديعة (قوله
باقامتها الخ) الباء بمعنى عن (قوله ويستثنى) إلى الفرع في المغنى (قوله من ذلك) أى قول المصنف فان قال
هو مقر لم تسمع بينته (قوله واراد) أى المدعى (قوله ليوفيه) أى القاضي دينه منه أى من العين الحاضرة
والتذكير بتأويل المال (قوله) وكذا تسمع بينته لو قال اقر فلان بكذا ولى بينة باقراره وهذا منوع اه نهاية
(قوله ولو كان الخ) عطف على وكذا تسمع الخ فهو من قول الباقي كما هو صريح المغنى عبارة ثالثها أى
الصورتين زادها البلقينى لو كان الغائب لا يقبل اقراره لسفه ونحوه فلا يمنع قوله هو مقر من سماع بينة
المدعى وكذا المفلس يقر بدين معاملة بعد الحجر فانه لا يقبل في حق الغرماء فلا يضرب قول المدعى في غيبته انه
مقر لان اقراره لا يؤثر وكذا لو قال هذه الدار لزيد بل لعمر وفادعاهما عمرو في غيبته انه مقر لان اقراره لا
يؤثر قال ويتصور ذلك في الرهن والجنانية ولم ار من تعرض لذلك اه (قوله وثيقة بما للحيل عليه) أى المحال
عليه كاشهاد حاكم على نفسه بثبوت ذلك عنده (قوله حكم الخ) جواب لو المقدر قبل غاب الخ (قوله حكم
بموجب الحوالة) أى بعد دعوى المحتال ولينال المراد بموجب الحوالة اه سيد عمر ولعل المراد به لزوم
الاداء اذا اقر بالدين (قوله لا بصحتها) عطف على بموجب الحوالة يعنى ولا يجوز له الحكم بصحة الحوالة
لعدم ثبوت محل التصرف وهو دين المحيل على المحال عليه عنده أى الحاكم كى هل له ان يحكم بالثبوت ثم بصحة
الحوالة فليراجع (قوله اتصل به) أى بالحاكم ثبوت غيره يعنى ثبوت محل التصرف عند غير الحاكم فلعل
لفظ غير ساقط عن قلم الناسخ (قوله بذلك) أى بثبوت دين المحيل في ذمة المحال عليه (قوله وليس الخ) الاولى
التفريع (قوله والاصح) الى قوله نعم في النهاية (قول المتن) وانه لا يلزم للقاضى الخ هو معطوف على الجزء
مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك سائغ اه رشيدى (قول المتن نصب مسخر) واجره تنبغى ان
تكون على الغائب لانه من مصالحه حلى اه بجيرى (قول المتن ينكر الخ) أى يقول ليس لك عليه ما تدعيه
اه بجيرى وقال ع ش وينبغى له ان يؤدى في انكاره على الغائب اه (قوله عن ياتى) أى الصبي والمجنون
والميت (قوله لانه) الى قوله خروجا في المغنى (قوله وقول الانوار يستحب) جرى عليه الروض والنهاية
عبارة نعم يستحب نصبه كما صرح به فى الانوار وغيره اه وقوله بعيد جرى عليه الاسنى والمغنى عبارة
قال أى فى اصل الروضة ومقتضى هذا التوجيه أى لانه قد يكون مقر الخ انه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره
العبادى وغيره ان القاضى مخير بين النصب وعدمه اه فقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد
يتوقف فيه اه (قوله فان قلت الخ) مؤيد لقول الانوار (قوله وبؤيده) أى كون الخلاف قويا (قوله على
المتن) أى الممتنع من الحضور لمجلس الشرع بلا عذر (قوله والخلاف القوى الخ) عطف على جملة صريح
المتن قوة الخلاف (قوله كيف وهو) أى المدرك (قوله نوع حاجة) وهو ان تكون الحاجة على انكار
منكره اه شيخ الاسلام (قوله فى هذا) أى عدم لزوم نصب المسخر (قوله فيما ياتى) أى فى وجوب يمين
الاستظهار هنادون المتنرد على المعتمد (قوله فيما اذا لم يكن) الى قوله وظاهر فى المغنى والى قوله أى فى

(قوله مبنى على ما نظر اليه شيخه) كتب عليه م ر وقوله ويستثنى من ذلك كتب عليه م ر (قوله قال
البلقينى وكذا تسمع بينته الى اخره) لو كان ممن لا يقبل اقراره الخ ما قاله البلقينى ممنوع فى الاولى مسلم
فى الثانية ش م ر (قوله لم يؤثر قوله) كتب عليه م ر (قوله وقول الانوار يستحب بعيد) كتب عليه م ر

انكار المسخر كذا بانعم لا باس بنصبه خروجا من خلاف من اوجبه وكذبه غير محقق على ان الكذب قد يغتفر فى مواضع وقول الانوار
يستحب بعيد فان قلت صريح المتن قوة الخلاف وبؤيده قول المطلب ان لزوم نصبه هو قياس المذهب فى الدعاوى على المتنرد والخلاف
القوى تسن رعايته قلت قوته من حيث الشهرة لا تنافى ضعفه من حيث المدرك كيف وهو يقتضى حرمة النصب كما قاله الرافى لكن لما
كان فيه نوع حاجة اقتضى اباحته لا غير وما ذكره فى المطالب ممنوع بل المتنرد والغائب سواء فى هذا وان افرقا فيما ياتى (ويجب)

فما اذالم يكن للغائب وكيل
حاضر ان كانت الدعوى
بدين أو عين أو بصفة عقد
أو ابراء كان احوال الغائب
على مدين له حاضر فادعى
ابراه لاحتمال دعوى انه
مكره عليه (أن يحلفه بعد
البينة) وتديلها (أن الحق)
في الصورة الاولى (ثابت
في ذمته) الى الان احتياطا
للمحكوم عليه لانه لو حضر
لربما ادعى ما يبريه ويشترط
أن يقول مع ذلك وأنه
يلزمه تسليمه الى لانه قد
يكون عليه ولا يلزمه أدائه
لتأجيل او نحوه وظاهر
كما قاله البلقيني أن هذا لا يأتي
في الدعوى بعين بل يحلف
فيها على ما يليق بها وكذا
نحو البراء كما يأتي وأنه
لا بد أن يتعرض مع الثبوت
ولزوم التسليم الى انه لا
لا يعلم أن في شهوده قادحا
في الشهادة مطلقا او بالنسبة
للاغائب كفسق وعداوة
وتهمة بناء على الاصح ان
المدعى عليه لو كان حاضرا
وطلب تحليف المدعى على
ذلك أجيب ولا يبطل الحق
بتأخير هذه اليمين ولا ترتد
بالرد لانها ليست مكملة
للحجة وانما هي شرط للحكم
ولو ثبت الحق وحلف ثم
نقل الى حاكم آخر ليحكم
به لم تجب اعادتها على الاوجه
أما اذا كان له وكيل حاضر

الحقيقة في النهاية (قوله فيما اذالم يكن للغائب وكيل حاضر) سيدكر محترزه (قوله إن كانت الدعوى الخ)
الاولى سواء كانت الخ كافي النهاية (قوله كان احوال الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى ولا تسمع الدعوى
والبينة على الغائب باسقاط حق له كقولوا قال كان له على الف قضيته لايها او ابراني منها ولي بينة بذلك ولا آمن
إن خرجت اليه يطالبني ويجحد القبض او البراء ولا اجد حينئذ البينة فاسمع يذقي واكتب بذلك إلى حاكم
بلده لم يحبه لان الدعوى بذلك والبينة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان
يدعى الإنسان ان رب الدين احواله به فيه ترف المدعى عليه بالدين لربه وبالحوالو ويدعى انه ابراه منه واوقفه
فتسمع الدعوى بذلك والبينة وإن كان رب الدين حاضرا بالبلد اه (قوله مكره عليه) اي على البراء (قوله
المتن ان يحلفه) اي المدعى بين الاستظهار بعد البينة اي وقبل توفية الحق اه معنى (قوله في الصورة الاولى)
اي الدعوى بدين (قوله ما يبريه) اي كالأداء والبراء اه نهاية (قوله ويشترط الخ) ولا يشترط في بين
الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد الكمال المحجة منا كما صرح به في اصل الروضة
اسنى ومعنى (قوله ان يقول الخ) هذا أقل ما يكفي والاكمل على ما ذكره في اصل الروضة انه ما ابراه من الدين
الذي يدعيه ولا من شيء منه ولا اعتاض عنه ولا استوفيه ولا احواله عليه هو ولا احده من جهته بل هو ثابت
في ذمة المدعى عليه لزمه أدائه ثم قال ويجوز ان يقتصر في حلفه على ثبوت المال في ذمته وجوب تسليمه اه
معنى (قوله مع ذلك) اي ذكر الثبوت (قوله او نحوه) اي كاعسار اه بغيري (قوله ان هذا) اي ما في المتن
اه رشدي (قوله على ما يليق بها) اي كان يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها إلى اه ع ش عبارة
سم كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من سيده او انه اعتقه إن قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي
اه (قوله نحو البراء) أي كإلغائه (قوله كما يأتي) أي في شرح ولو حضر المدعى عليه الخ (قوله وأنه لا بد الخ)
عطف على ان هذا لا يأتي الخ (قوله لا بد ان يتعرض الخ) اي في الصورة الاولى (قوله او بالنسبة للغائب)
يقضي ظاهر التخيير الا كتفاء بالثاني فقط مع ان في العلم به لا يستلزم في العلم بالمطاق فلو اتى بالواو كان
اولى فليتامل اه سيد عمر وفيه نظر إذ كل ما يقدح في طاق الشهادة يقدح في الشهادة لمين بلا عكس كما هو
ظاهر ثم رايت قال الرشدي قوله مطلقا او بالنسبة للغائب ظاهره انه يكتب في منه باحدهذين والظاهر انه
كذلك لتلازمهما كما يعلم بالنال اه (قوله على ذلك) اي في العلم بالقادح (قوله بتأخير هذه اليمين) اي
عن اليوم الذي وقعت فيه الدعوى اه ع ش (قوله ولا ترتد بالرد) اي بان يرد على الغائب ويوقف الامر
إلى حضوره أو يطالب الانهاء إلى حاكم بلده ليحلفه اه ع ش (قوله وانما هي شرط للحكم) وفي القوت
(فرع) اذا اوجبتا اليمين في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور انه لا
ينفذ بل اليمين ركن فيه او شرط الخ اه سم عبارة المغنى وافهم قول المصنف ان يحلفه بعد البينة انه لا
ينفذ الحكم عليه قبل التحليف وهو مقتضى كلام الاصحاب اه (قوله ولو ثبت الحق) اي باقامة البينة (قوله
لم تجب اعادتها) اي اليمين (قوله على الاوجه) وفي القوت (فرع) وكله في شراء ملك يبلد آخر ففعل وأثبتته
الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذ حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب الى بلده وكله
وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افعى الشيخ برهان المراغي والشيخ

(قوله في الصورة الاولى) ويحلفه في غيرها بما يناسبه كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من
سيده او انه اعتقه هذا ان قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي (قوله لانها ليست مكملة للحجة وانما هي شرط
للحكم) في القوت فرع اذا اوجبتا اليمين في الحكم على الغائب ونحو حكمه عليه قبل التحليف ففضية كلام الجمهور
انه لا ينفذ بل اليمين ركن فيه او شرط اه (قوله لم تجب اعادتها) في القوت فرع وكله في شراء ملك يبلد
آخر ففعل وأثبتته الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذ حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب
الى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افعى الشيخ برهان
الدين الراعي والشيخ نجم الدين الوفاي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليفه فان سلم

ونجهان وقضية كلامهما
توقفه عليه واعتمده ابن الرفعة
واستشكله في التوشيح بانه
إذا كان له وكيل حاضر لم يكن
قضاء على غائب ولم يجسدين
جز ما وفيه نظر لأن العبرة
في الخصومات في نحو اليمين
بالموكل لا الوكيل فهو قضاء
على غائب بالنسبة لليمين
ويؤيد ذلك قول البلقيني
للقاضي سماع الدعوى على
غائب وإن حضر وكيله
لوجود الغيبة المسوغة للحكم
عليه والقضاء إنما يقع عليه
أي في الحقيقة أو بالنسبة
لليمين فالخامس أن الدعوى
إن سمعت على الوكيل توجه
الحكم اليه دون موكله إلا
بالنسبة لليمين احتياطاً للحق
الموكل وإن لم تسمع عليه
توجه الحكم إلى الغائب من
كل وجه في اليمين وغيرها
(تنبيه) علم من كلام
البلقيني أن القاضي فيمن له
وكيل حاضر مخير بين سماع
الدعوى على الوكيل
وسماعها على الغائب إذا
وجدت شروط القضاء عليه
ولا يتعين عليه أحدهما
لأن كلا منهما يتوصل به
إلى الحق فإن لم توجد شروط
القضاء على الغائب فالذي
يظهر وجوب سماعها على
الوكيل حينئذ ثلثا يضيع
حق المدعى وخرج بقوله
أن الحق ثابت في ذمته مالم

نجم الدين الوقافي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليف الموكل فإن سلم ذلك عن منازعة
استثنى هو وأمثاله من إطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه سم (قوله) فهل يتوقف التحليف
الخ (عبارة النهاية فانه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاه كلامهما واعتمده ابن الرفعة اه (قوله) توقفه
عليه الخ) أي حيث وقعت الدعوى على الوكيل فإن وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما يأتي في الحاصل
اه ع ش فإن لم يسأل الوكيل اليمين حكم ولا يؤخره لسؤاله أي اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم
سؤاله زيادى أي مالم يكن سكوته لجهل ولا لغيره الحالك سلطان اه بجري ويأتي في الشارح ما يوافقه
(قوله) واعتمده ابن الرفعة (وجزم به شرح المنهج أي والمغنى اه سم (قوله) واستشكله في التوشيح الخ)
عبارة النهاية وما استشكل به في التوشيح من أنه الخ يمكن رده بان العبرة الخ (قوله) ويؤيد ذلك (أي
ما اقتضاه كلامهما (قوله) والقضاء إنما يقع الخ) مبتدأ وخبر (قوله) إلا بالنسبة لليمين (أي أن طلبها الوكيل كما
هو الموافق لما تقدم انه قضية كلامهما اه سم (قوله) وإن لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى
على الغائب وإن لم تكن في وجهه وكيله وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت
لا تسمع إلا في وجهه وإرثه أن حضروا أو بعضهم والفرق يمكن اه سم أقول بل التنبيه الآتي صريح في صحة
ذلك (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل الخ) ووافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه لو
حكم على غائب فبان له وكيل حاضر نفذ الحكم اه أذلو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان
حاضراً لم يصح مع - ضوره عند الجهل به م راه سم (قوله) إذا وجدت الخ) متعاقب قوله بخير الخ (قوله) ولا
يتعين عليه) فإن ادعى على الغائب وجب عين الاستظهار مطلقاً وعلى الوكيل لم يجب إلا بطالب الوكيل كذا
قال مروى بوافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين اه سم ولعل الأصوب وقضية كلامهما الخ (قوله)
وخرج) إلى الماتن في النهاية الاقوله أو بالقرار (قوله) مالم يكن) أي الحق كذلك أي مما ثبت في الذمة (قوله)
وشهدت البينة حسبة) انظر ما وجه كونه حسبة مع أن الفرض وجود الدعوى ويمكن تصويره بان تشهد
البينة بعد الدعوى من غير طالب وإن كان الأمر غير محتاج إلى ذلك على أن كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذرعى
وقاس عليه ما ياتى ليس فيه ذكر الدعوى اه رشيدى (قوله) على إقراره الخ) ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه
الآتى هل يخالف ما تقدم من عدم سماع البينة إذا قال هو مقرر أو لا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الإقرار
عما تقدم فأيراجع ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار هنا بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال
وكذا الزوج وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وإن يكتم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى
الدين إذا كان غرضه أن يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وإن قال هو مقرر كما تقدم
فليتا مل اه سم أقول ويدفع الإشكال من أصله بان ما تقدم في الدعوى بغير الإقرار وما هنا في الدعوى بالإقرار
وقدم عن البلقيني وغيره قبيل قول المصنف وإن أطلق سماع بينة إقرار الغائب (قوله) على إقراره به)

ذلك عن منازعة استثنى هو وأمثاله عن إطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه (قوله) وقضية كلامهما
توقفه عليه (جزم به في شرح المنهج (قوله) إلا بالنسبة لليمين) أي أن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه
قضية كلامهما (قوله) وإن لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وإن لم تكن في
وجهه وكيله وعليه يخالف ما ياتى في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجهه وإرثه
أن حضروا أو بعضهم والفرق يمكن (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل الخ) ووافق ذلك ما أفتى به شيخنا
الشهاب الرمي أنه لو حكم على الغائب فبان له وكيل حاضر نفذ الحكم اه أذلو توقف الحكم على الدعوى على
الوكيل إذا كان حاضر الم يصح مع حضوره مع الجهل وجب عين الاستظهار مطلقاً وعلى الوكيل لم يجب
الإبطل الوكيل كذا قال مروى بوافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين (قوله) على إقراره (انظر
ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه الآتى هل يخالفه عدم سماع البينة إذا قال هو مقرر أو لا لنحو حمل هذا على مسوغ
السماع مع الإقرار عما تقدم فأيراجع ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار بان غرض العبد

لم يكن كذلك كدعوى قن عتقا أو امرأة طلاقاً على غائب وشهدت البينة حسبة على إقراره به

فلا يحتاج إليه إذا لا - طهجة الحسبة (٦٨) وباتى ابنه لاج في الحق والحق به الاذرى العلق ونحوه من حق الله الى المنة

بشخص معين بخلاف مالمو ادعى عليه بنحو بيع واقام بينه وبينه او بالقرار به وطلب الحكم بشوته فانه يحجب لذلك خلافا لما وقع في الجواهر وحينئذ يجب ان يحلف خوفا من مفسد قارن العقد او طرورا من يزيله ويكفي انه الان مستحق لما ادعاه (وقيل يستحب) التحليف لانه يمكنه التدارك ان كان له دافع ويقع ان الحاضر بالبلد يوكل من يدعى على الغائب حتى ينفي عنه يمين الاستظهار اخذا من ظواهر عبارات تقتضى ذلك وليس بصواب بل المجزوم به في كلام الاصحاب انه لا بد من حلف الموكل وتلك العبارات محمولة على وكيل الغائب الى محل تسمع عليه الدعوى فيه لا مطلقا كما هو ظاهر وسكتوا عن التصريح بذلك لوضوحه (تنبيه) ادعى على غائب بنحو طلاق كان علقه بمضى شهر فضى حكم به ولا ينتظر وان احتمل ان تخلفه بعذر كما مر مبسوطا و آخر الطلاق وظاهر كلام السبكي وجوب يمين الاستظهار حتى في الطلاق اى إذا لم يلاحظ فيه الحسبة فانه ائتمنى فيمن قال ان مضت مدة كذا ولم ادخل بها فهي طالق فانقضت المدة وهو غائب بانه ان شهد اربع نسوة

أفرد الضمير لكون العطف باو اه ع ش (قوله) فلا يحتاج اليه (ين) هذا قد ائتمنى به شيخنا الشهاب الرولى فانه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعق والطلاق فاجاب بالاخصاص بها ولا يخفى مخالفته لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي اه سم (قوله) إذا لاحظ (اي في حكمه جهة الحسبة اى معرضا عن طلبه اى العبد القوت وفيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه الدين وبانه إذا لم يلاحظ جهتها يحتاج لليمين اه سم (قوله) وبه ائتمنى (اي بعدم الاحتياج لليمين) (قوله) والحق به الاذرى (اي في القوت اه سم (قوله) ونحوه) اى كالوقف اه ع ش (قوله) بخلاف مالمو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا اه سم (قوله) او بالقرار به) هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار ومما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه اه سم وقد مر آنفا ما يدفع به الاشكال ثم رايست عقب الرشيدى كلام سم المذكور بانه و اقول لا اشكال لان المانع من سماع الدعوى ذكراته في الحال وهو و غير ذلك اقراره بالبيع لجواز انه اقر للينة ثم انكره الآن اه (قوله) ويكفى (اي في الحلف فيه الوادعى عليه بنحو بيع الخ ويحتمل انه ما طوف على قول الله ف ان الحق ثابت فذمته وهو لا يدعاه وله جلع اه و الرسالة هناك (قوله) التحليف الى النية في النهاية ما يوافقه (قوله) ويقع (اي) عبارذ النهاية نعم لو غاب الموكل في محل تسمع عليه الدعوى وهو لم يتوانف الحكم بما ادعى به وكيله على حلف خلاف مالمو كاز في محل لا يسمع سماع الدعوى عليه وهو لا بد له جهة الحكم من حلفه اه قال ع ش قوله نعم لو ذاب الخ استدراك على قول الله ف ويجب ان يحلف الخ وقال الرشيدى قوله لم يتوانف الحكم بما ادعى به وكيله اى على غائب وقوله على حلف اى من الموكل اه (قوله) ان الحاضر بالبلد (اي) وكذا الغائب الى محل لا تسمع الدعوى عليه وهو به كما مر عن النهاية وباتى في الشارح (قوله) وليس (اي) ما يقع او لاخذ (قوله) انه لا بد) اى في صحة الحكم (قوله) محمول على وكيل الغائب) اى بان وكل الغائب في الدعوى على غائب اه سم (قوله) اى الى محل تسمع عليه (اي) ينبغي اوفى غير محل ولاية القاضى اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفة الآتية وإلا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه اه سم (قوله) بذلك) اى يقيد الى محل تسمع الخ (قوله) بمضى شهر) اى بعدم الحجى الى تمام الشهر (قوله) حكم به (اي) جواب لو المقدر قبل ادعى الخ (قوله) ولا ينتظر) اى الى حضوره (قوله) فانقضت الخ) عطف على جملة قال ان مضت الخ (قوله) فاقوله الخ) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) في انما) اى يمينها (قوله) وقد يجمع بان الاول) اى

الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الزوجة وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وأن يمكنهم القاضى من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضى من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو معسر كما تقدم فليتامل (قوله) فلا يحتاج لليمين) هذا قد ائتمنى به شيخنا الشهاب الرولى فانه سئل هل يختص يمين الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعق والطلاق فاجاب بالاخصاص بها ولا ينافيه ما ائتمنى به ايضا من تحليفها فيما اذا عاق الزوج بعدم الاتفاق عليها الآتى في قول الشارح فظاهر انه ليس من محل الخلاف الخ لان تحليفها انما هو من جهة المال الذى تضمنته دعواها ولا يخفى مخالفة فتوى شيخنا لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي فليتامل (قوله) إذا لاحظ (اي في حكمه) قوت (قوله) أيضا إذا لاحظ (اي) فيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه اليمين وبانه إذا لم يلاحظ جهتها يحتاج لليمين (قوله) ايضا إذا لاحظ جهة الحسبة) معرضا عن طلبه اى العبد قوت (قوله) والحق به الاذرى) اى في القوت (قوله) بخلاف مالمو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا (قوله) او بالقرار به) هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار ومما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه (قوله) محمول على وكيل الغائب) بان وكل في الدعوى على غائب (قوله) اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه) ينبغي اوفى غير محل ولاية القاضى اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفة الآتية (قوله) ايضا) اى الى محل

بكراتها وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته حكم بوقوع الطلاق فقوله وحلفت بالواو لا باو خلافا لما وقع في نسخ ما تحريفوا تعليقه بقوله لاجل غيبته صريح في أنها يمين استظهار وقد يجمع بان الاول في بينة شهادة باقراره فهو المقصر به فلم يحتاج الاستظهار في حقه

وهو اضعف دلالة يحتاج
لمة وفوجبت هذا والوجه
طلاق وجوبها لانه
الانساب بالاحتياط المبني
عليه امر الغائب وظاهر
انه ليس من محل الخلاف
مالا اذا عاق بعدم الاتفاق
عليها فتخالف ان نفقتها
باقية عليه ما برى منها
بطريق من الطرق وافتى
بعضهم بانه لا يحتاج اليها
في قاض جعله الميت وصيا
واعترف عنده بدين عليه
لفلان بناء على ان له القضاء
بعلمه وفيه نظر بل لا يصح
لانه قد يبرئه بعد الوصية
فاحتج ليمين الاستظهار
لنفي ذلك ونحوه وبانه
لو اقر بدين وهو مريض
واوصى بقضائه وفي
الورثة يقيم احتج ليمين
الاستظهار ان مضى بعد
الاقرار امكان ادائه وفيه
ايهام والوجه اخذا مامر
انه تلزمه يمين بان الاقرار
حق وبقاء الدين وان لم
يمض مدة امكان ادائه
لاحتمال البراء او نحوه
(ويجزيان) أي الوجهان
كقولهما من الاحكام (في
دعوى على صبي ومجنون)
لاولى له اولى ولم يطلب
فلا تتوقف اليمين على طلبه
وميت ليس له وارث
خاص حاضر كالغائب
بل اولى لعجزهم عن
التدراك فاذا اكمل اوقدم
الغائب فهم على حجبتهم

مامر عن الاذرى ولا يخفى ان هذا الجمع إنما يحتاج اليه بالنظر الى اطلاقهما وأما على تقييد الاول بملاحظة
جهة الحسبة والثاني بعدمها كما فعل الشارح فلا للجمع طريقان (قوله وهذا) أي ظاهر كلام السبكي
(قوله بفعله) وهو عدم الدخول بها المثبت باقامة البيئة على بقاء بكتارتها وهو أي فعله يبنى بقاء البكارة في
كلامه استخدام لضعف دلالة أي لاحتمال ان يكون وطئها وطأ خفيفا فعدت البكارة (قوله والوجه
اطلاق وجوبها) أي سواء شهدت البيئة بأقراره او بفعله وظاهره وسواء لوحظت جهة الحسبة او لا كما يشير
اليه تعليقه الآتي وحينئذ قد يخالف النهاية فانه اقتصر على مامر عن الاذرى فليراجع (قوله وظاهر انه
ليس من محل الخلاف ما اذا علق الخ) أي لان تحليفها إنما هو من جهة المال الذي تضمنته دعواها اهـ سم
(قوله فتخالف الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم (قوله وافتى بعضهم الخ) الاولى تأخيرها وذكره
عقب قوله الآتي وميت ليس له الخ فانها ليست من القضاء على الغائب اهـ سيد عمر (قوله قد يبرئه بعد
الوصية) أي اؤيته بين بعد الوصية والاعتراف انه قد ابرأه قباها وقد يدعى دخوله في قوله الآتي ونحوه (قوله
لنفي ذلك) أي البراء (قوله ونحوه) أي كادائه بعد الوصية وقبل الموت والافدائه أو أخذه عليه من
جنس دينه بغيره وكوز ادترافه على رسم القبل اخذنا بما ياتي في شرح التحليف (قوله اخذنا مامر) أي آتفا
(قوله وان لم يرض الخ) أي ولم يكن في الورثة يقيم وطأ به (قوله لاحتمال البراء الخ) يعني عنه قوله اخذنا
مامر (قوله أي الوجهان) إلى قوله وخرج في النهاية (قوله من الاحكام) أي من انه لا تسمع الدعوى إلا ان
كانت هناك حجة وان لا يلزم الفاضل نصب مستتر على الاصح (قول اثنين في دعوى على صبي) وصورة
المسئلة ان يكون المدعى بيته بما ادعا بخلاف ما اذا لم تكن هناك بيته فانها لا تسمع ودلى هذه الحالة يحتمل
قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه اهـ زيادى عبارة المغنى (تنبية) قد علم من ذلك انه لا تنافي
بين ما ذكرهنا وما ذكر في كتاب دعوى الدم والقسم اهـ من ان شرط المدعى عليه ان يكون مكفاه اتزما
لاحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لان محل ذلك عند حضور اوليهم ما فتكون الدعوى على لولى
امام عند غيبته فالدعوى عليهما كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا ان يكون ذلك بيته ويحتاج معها إلى يمين
اهـ اقول ما تقتضيه عبارة الزياى من سماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البيئة وان كان له لولى حاضر
هو قياس ما تقدم عن البلقي في غائب له وكيل حاضر فليراجع (قوله لاولى له) إلى قوله وميت حاصله وجوب
التحليف مطلقا على الاصح (قوله ولم يطلب) الاولى وان لم يطلب اهـ ع ش اقول بل الاولى لاخصر لاولى
له او لم يطلب (قوله فلا تتوقف اليمين على طلبه) خلافا لشيخ الاسلام والمغنى (قوله وميت) إلى قوله والافرق
في المغنى (قوله ليس له وارث خاص) أي كامل اخذنا من محترزه الآتي (قوله كالغائب) أي قياسا على
الغائب (قوله بل اولى) اضراب عما تضمنه قوله كالغائب من ان الاصح الوجوب (قوله او قدم الغائب)
أي الوارث الخاص الغائب (قوله فهم على حجبتهم) أي من قادح في البيئة او معارضة بيته بالاداء او البراء
مغنى (قوله اما من له وارث خاص الخ) وسيأتي في الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فباننا الخ
مانصه وإلا أي ان كان للميت وارث خاص لم تسمع أي الدعوى إلا في وجهه وارث له ان حضروا وبعضهم اهـ
وقبل قوله ويبطل حق من لم يحلف الخ مانصه ويكتفى في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن

تسمع عليه) وإلا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه (قوله فلا تتوقف اليمين على طلبه) جزم في
شرح المنهج بالتوقف (قوله اما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بد في تحليف خصمه الخ) وسيأتي في
الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فباننا كافرين او عبيدين الخ مانصه وقد يتوقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا حضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حاضر بالبلد إلى ان قال وكالدعوى
على تمتع ومن لا يعبر نفسه كمحجور وغائب وميت لا وارث له خاص والالم تسمع الا في وجهه وارث له
ان حضروا وبعضهم اهـ وقيل قوله ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضوره هو كامل الخ مانصه
ويكتفى في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا

والفرق بينه وبين ما مر في الولي ظاهر ومن ثم لو كان على الميت دين مستغرق لم يتوقف على طلبه الا ان حضر معه كل الغرماء وسكتوا نعم ان سكت من طلبها لجهل عرفه الحاكم فان لم يطلبها قضى عليه بدونها وخرج بمن ذكره متزز ومتوار فيقضى عليهما بلايين كما ياتي لتقصيرهما (فرع) لا تسقط يمين الاستظهار (١٧٠) باحالة الدائن ولا يمنع توقف طلبهما من المحيل صحة الحواله ولا سماع بينة المحتال واقفي

لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا بهامشه عليه حاشية مهمة فليراجع اه سم (قوله والفرق بينه وبين ما مر الخ) وهو ان الحق في هذه يتعلق بالتركة التي هي الواث فتركه اطالب اليه من اسقاط لحقه بخلاف الولي فانه انما يتصرف عن الصبي والمجنون بالاصلاح اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل الفرق (قوله لم يتوقف) اي الحالف (قوله معه) اي الوارث (قوله وسكتوا) اي الغرماء (قوله فان سكت) اي الوارث ومثله الغرماء فيما يظهر بل يمكن ارجاعه لما يتاويل الجميع مثالا (قوله فيقضى عليهما بلايين) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليمين اه سم (قوله كما ياتي) اي في الفصل الثاني (قوله باحالة الدائن) اي على مدينة الغائب (قوله توقف طلبهما من المحيل الخ) اعلم صورة المسئلة ان يدعي شخص ان دائته عمره الغائب احاله على مدينة زيد الغائب فيقيم بينة بدين محيلة على المحال عليه الغائبين وباحالته بذلك عليه فتسمع بينته ويؤخر بين الاستظهار الى حضور المحيل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحواله ولا سماع البينة والله اعلم (قوله وطلبامنه) اي من القاضي (قوله انه مفرع على طريقة السبكي الخ) لعلمه بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب ايضا لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيه بوقف اليمين الى الكمال كما صرح به ابن العماد اه سم (قوله وغيره) اي واقفي غير العماد (قوله بانه لو حكم الخ) في الروض وشرحه اي وانغنى وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كنت عزلت وكبلي قبل قيام البينة لا يبطل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذا قال ذلك يبطل الحكم لان القضاء للغائب باطل انتهى سم (قوله ما مرنا الخ) اي في شرح ويوجب ان يحلفه بعد البينة الخ (قوله ومن ان القاضي) الى قوله وتناقض الخ لا يظهر وجه عطفه على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسب ان يؤخره ويذكره في شرحه ولما ثبت مال على غائب الخ (قوله ثم ادعى سبق بيعه) اي المالك (قوله ابراه) اي او اقر بابرأه اخذنا ما ياتي عن الاذرع (قوله لاحتمال انه) اي الميت (قوله لغائب) الى قوله كما هو ظاهر في النهاية ما يوافقه (قوله فيهما) اي الموكل والمدعى عليه (قوله فوق مسافة العدوى) اي الغيبة فوقها (قوله او في غير ولاية الحاكم الخ) عطفه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كما مر والظاهر انه معطوف على قوله الى مسافة الخ (قوله كما ياتي) اي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة انقصر (قوله او صبي) الى قوله قال الرافعي في النهاية (قوله بل يحكم) الى قوله وافتاء ابن الصلاح في المغنى (قوله بل يحكم بالبينة) اي ويعطى المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال اسنى ومغنى وهل يحلف الموكل بعد حضوره فيه نظر وقضية ما ياتي عن المغنى وسم انفا وجوبه بعده فليراجع (قوله لان الوكيل لا يتصور) عبارة المغنى لان الوكيل لا يحلف يمين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق يمين غيره اه قال ع ش ما نصه يؤخذ من ذلك ان الناظر لو ادعى ديناً لوقف على ميت واقام بذلك بينة لم يحلف يمين الاستظهار لانه لو حلف لا ثبت حقا لغيره يمينه ومحل اخذنا ما ياتي في قوله ويحلف الولي يمين الاستظهار فيما باشره انه لو كانت دعواه انه باع او اجر

بها مشه حاشية عليه مهمة فليراجع (قوله فيقضى عليهما بلايين كما ياتي) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليمين ويظهر انه مفرع على طريقه السبكي الآتية اعلم بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيها بوقف اليمين الى الكمال كما صرح به العماد (قوله وغيره) بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبدل الحكم نفذ الخ في الروض وشرحه آخر الباب وقول المحكوم عليه الموكل في الخصومة كنت عزلت وكبلي قبل قيام البينة

العماد بن تونس في ميت عن ابنين غائب وطول وعنده ردين بدين فأت المدين فحضر وكيل الغائب ووصى الطفل الى القاضي واثبتا الدين والرهن وطلبا منه الوفاء بانه يوفى من ثمنه وتوقف اليمين الى الحضور والبلوغ ويظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكلا بالبدل حالة الحكم نفذ وبوافقه ما مر آنفا عن البلقيني وبران القاضي لو باع مال غائب فقدم وقال بعته قبل بيع الحاكم فقدم المالك بخلاف ما لو باع وكيله ثم ادعى سبق بيعه لا بدله من البينة كما في النهاية لان ولاية الوكيل الخاص اقوى من ولاية الحاكم وتناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى ان الميت ابراه وابنته بالبينة والاوجه انه لا بد

من يمين الاستظهار هنا ايضا قال الاذرع الاحتمال انه كان مكرها على البراء او الاقرار به (ولو ادعى وكيل الغائب) اي الى مسافة

يجوز ان شاء فيها على الغائب كما هو ظاهر ثم رايت بعضهم صرح به فقال فيما اذا ادعى وكيل غائب على غائب الميت او حاضر المراد بالغيبة فيها فوق مسافة العدوى او في غير ولاية الحاكم وان قربت كما ياتي عن الماوردي (على غائب) او صبي او مجنون او ميت وان لم ير له الا بيت المسال على الاوجه (فلا تحليف) بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على ان موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء وافتاء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت واقام بينة

ثم وكل ثم غاب وطلب وكيله ولا يتوقف على عين الموكل مردود بان التوكيل هنا لما وقع لاسقاط الدين بعد وجوبها فلم تسقط بخلافه فيها مرأا
الغائب إلى محل قريب وهو بولاية القاضي فتلزمه الدين فيتوقف الامر إلى حضوره وحلفها (١٧١) لانه لا مشقة عليه في الحضور حيثند

بخلاف ما لو بعد او كان بغير
ولاية الحاكم ولو ادعى قيم
صبي او مجنون دينه على
كامل فادعى وجوده سقط
كاتفاحا على من
جنس ما يدعيه بقدر دينه
وكا براني مورثه او قبضه
من قبل موته وكا قررت
لكن على رسم القبالة على
الاوجه لم يؤخر الاستيفاء
لليدين المتوجهة على
احدهما بعد كماله لاقراره
فلم يراع بخلاف من قامت
عليه البينة في المسئلة الآتية
فادعاء تناقض بينهما ليس
في محله وايضا فالدين هنا
لما توجهت في دعوى ثانية
فلم يلتفت اليها بخلافها فيها
يأتي او على احدهما او
غائب وقف الامر إلى الكمال
والحضور كما صرح به
كلامهما وبه صرح
القاضي وتبعوه كما اعترف
به السبكي لتوقفه على الدين
المتعذر ويفرق بين هذا
وما مر في الوكيل بانه
يترتب على عدم الاستيفاء
ثم مفسدة عامة وهي تعذر
استيفاء الحقوق بالوكلاء
بخلافه هنا لكن ينبغي ان
يؤخذ كقيل وقال السبكي
يحكم الآن بما قامت به

الميت شيئا من الوفاء وجب تحليفه وعمله ايضا ما لم يدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت فان ادعاه حاف
اخذ من قوله الآتي ايضا نعم له تحليف الوكيل إذا ادعى عليه بنحو ابراهيم (قوله ثم وكل) أي في إتمام
ما يتعلق بالخصومة اه ع ش (قوله طالب وكيله) عبارة النهائية فطالب وكيله الحكم اجابه اه والاولى
ان يقال بانه يطالب وكيله الحكم (قوله ولا يتوقف) أي الحاكم (قوله فيما مر) أي في المتن (قوله ولو ادعى
قيم صبي) إلى قوله وبه صرح القاضي في المغني وقوله دينه افراد الضمير لكون المعنى باو (قوله لم يؤخر
الاستيفاء الخ) بل يتضاه في الحال ولذا باع الصبي عانا لأي أو أفق المجنون - حافا على نفي ما ادعاه اه معنى
(قوله المتوجهة على احدهما الخ) انهم وجوب الدين بعد الكمال اه سم (قوله لاقراره) أي ولو ضمنا
اه رشدي (قوله من قامت الخ) أي من احدهما او غائب (قوله في المسئلة الآتية) أي عقب هذه والجامع
بين المسئلتين توجه الدين على الطفل وإن كانت هنا لدفع ما ادعاه المدعى عليه من المسئلة وفي المسئلة الآتية
الاستظهار اه رشدي (قوله فادعاء تناقض بينهما الخ) عبارة المغني فان قيل هذا شكل على ما يأتي من
ان مقتضى كلام الشيخين ان يجب انتظار كل المدعى له اجيب بان صورة المسئلة هنا ان قيم الصبي ادعى دينه
على حاضر رشيد اعترف باو لكن ادعى وجوده سقط صدر من الصبي وهو لا ينافي لاؤخر الاستيفاء لليدين
المتوجهة على الصبي بعد موته وما يأتي فيها إذا قام قيم الطفل بينة فلتلزمه وجوب التحليف فينظر لان البينة
على الطفل ومن في هذه من غائب ومجنون لا يعمل بها حتى يحسم قيمه ما دلت المسئلة على انه يدعيها
من الغائب ومن في هذه من ادعى قيمه لم تتم الحجية التي يعمل بها فانه لا يعمل بالبينة وحدها بل لابد من البينة والدين اه
(قوله بينهما) أي بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية اه ع ش (قوله او على احدهما الخ) أي ولو ادعى قيم
صبي او مجنون على صبي او مجنون او غائب رشدي وع ش (قوله والحضور) اه واب إسقاطه إذا الكلام
في المدعى له لا المدعى عليه (قوله وبه صرح الخ) أي بوقف الامر (قوله كما اعترف به) أي بتصريح القاضي
بالوقف ومتابعته في ذلك (قوله لتوقفه الخ) علة قوله وقف الامر الخ (قوله وما مر الخ) أي من عدم
الوقف والحكم بالبينة بلا تحليف في الوكيل أي وكيل الغائب (قوله ان يؤخذ كقيل) أي من مال المدعى
عليه (قوله وقال السبكي يحكم الخ) عبارة المغني والروضة مع شرحه ولو ادعى قيمه ما يليه أي الصبي او المجنون
على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له وإن خالفهما السبكي
وقال الوجه انه يحكم الخ (قوله ويؤخذ منه) أي من مال المدعى عليه (قوله وتبعهما جمع متأخرون الخ)
وقال في شرح المنهج وهو المعتد ونقل عنه الشهاب ابن قاسم متابعته العلامة الطالباوى له في ذلك اه سيد
عمر وفي الجبري قوله وهو المعتد ضيف اه (قوله لانه قد يترتب الخ) علة قوله قولى مدركا (قوله لكن
هذا يخفف الخ) أي خوف ضياع الحق عبارة النهائية مردود بان الامر يخفف بالكفيل المار إذا مراد الخ (قوله
والمراد به) أي بأخذ الكفيل (قوله من ماله) أي المدعى عليه تحت يده أي القاضي (قوله بالمدعى) أي به اه
ع ش وهذا إذا كان المدعى به دينه وقوله أو ثمنه الخ فيها إذا كان عينا فقول السبكي قدينا مثال ليس بقيد
(قوله وبه يقرب الخ) أي بأخذ الكفيل بالمعنى المذكور (قوله الاول) أي وقف الامر إلى الكمال (قول المتن

لا يبطل الحكم لان قضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يؤخر الاستيفاء لليدين المتوجهة الخ) افهم
وجوب الدين بعد الكمال (قوله او على احدهما او غائب الخ) قال في الروضة ولو ادعى قيم طفل واقام
بينة انتظار بلوغ المدعى له ليحلف انتهى (قوله أي المصنف ولو حضر) الحضور فرع الغيبة فالمدعى
عليه غائب كما ان المدعى كذلك اخذ من قول اشرح لو كبل المدعى الغائب فكيف قال اشرح كغيره انها

البينة ويؤخذ منه وبسط ذلك وسبقه اليه ابن عبد السلام وتبعها جمع متأخرون كالأذرى
والبقيني والزر كشي وهو قولى مدركا لانقلا لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق لكن هذا يخفف بأخذ الكفيل الذى ذكرته والمراد
أخذ القاضي من ماله تحت يده ما بنى بالمدعى أو ثمنه إن خشي تلفه وبه يقرب الاول ويحلف الولي بين الاطراف فيها باثمه بناء على ما يأتي

(ولو حضر المدعى عليه وقال) بد (١٧٢) الدعوى عليه من وكيل غائب بدنه عليه (لو كبل المدعى) الغائب (أبرأني موكلك) أو وفته

ولو حضر المدعى عليه (الخ) الحضور فرع الغيبة فالمدعى عليه غائب كان المدعى كذلك اخذ من قول الشارح
لو كبل المدعى الغائب عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ فكيف قال الشارح كغيره ان هذه
المسئلة ليست من فروع الباب اه سم ولك ان تقول انها تاتي في الحاضر ابتداء ايضا كانوا عليه فلم
تكن من فروع الباب المختص بالغائب عبارة المغنى ثم اشار المصنف لمسئلة مستانفة ليست من هذا
الباب ولا تعلق لها بما قبلها وإن اوهم كلامه خلافه فقال ولو حضر اى كان المدعى عليه حاضر افادعى عليه
وكيل شخص غائب بحق واقام البينة عليه ثم قال لو كبل المدعى الخ (قوله بعد الدعوى) الى قوله قال الرافعي في
المغنى (قوله بعد الدعوى) اى وإقامة البينة عليه اه مغنى (قوله انه ما ابرأني) اى مثلاً عبارة النهاية على نفى
ما ادعيته اه (قوله ثم ثبتت الابرأه) اى او نحوه اه نهاية (قوله بعد) تا كيد ثم (قوله انه لا يعلم الخ) اى على
انه الخ (قوله اصلحة هذه الدعوى الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قبل هذا يخاف ماسبق من ان الوكيل
لا يخاف اجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه هنا انا جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه
بها سقوط مطالبته لخروجه باعترافه من الوكالة في الخصومة بخلاف بين الاستظهار فان حاصلها
ان المال ثابت في ذمة الغائب او الميت وهذا لا ينافي من الوكيل اه (قوله بطلت وكالته) لو قال
شخص آخر انت وكيل فلان الغائب ولى عليه كذا وادعى عليك واقيم به بينة فانكر الوكالة او قال لا اعلم
انى وكيل لم يقيم عليه بينة بانه وكيله لان الوكالة حقه فكيف تقام بينة بما قبل دعواه ولو ادعى انه وكيل واراد
انه لا يتخاصم فليزل نفسه وإن لم يزل ذلك فينبغي ان يقول لا ادلم انى وكيل ولا يقول لست بوكيل فيكون
مكذبا بينة قد تقوم عليه بالوكالة مغنى وروض مع شرحه (قوله وقياس ذلك) أى قوله نعم له تحليف الوكيل
أن القاضى يحلفه اى يحلف الوكيل الذى يدعى على نحو الغائب (قوله طلب توقف الخ) اراد به قوله السابق
فاخر الطلب الخ (قوله فرع) الى المتن فى الاسنى ولى قوله وجزم ابن الصلاح فى النهاية (قوله يكفى فى دعوى
الوكيل الخ) اى فى سماعها اه ع ش (قوله الا بعد ثبوت الوكالة) اى بالبينة (قوله او ميت) لعلة لا وارث
له خاص اما من له وارث خاص فظاهر ان وارثه هو المطالب كولى نحو الصبي ولهذا لم يذكر نحو الصبي
هنا اه رشيدى (قوله وحكم به) باقى محترزه اه سم (قوله او دين ثابت على حاضر) يعنى باقرار الحاضر
به اخذ من كلامه الا فى اوائل كتاب الدعوى (قوله كما شمله المتن) يقال فكان اللاتق عليه ان لا
يعطفه على ما فى المتن بل يجعله غاية فيه اه رشيدى (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد الخ) فيه اشارة
الى أن له الدعوى لإقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضابيين أدب القضا لشيخ الاسلام ومنها
أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر اولم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى
حقا لغيره غير منتقل اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً لزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق
النفقة انتهى يقتضى خلافه اه سم اقول وكذا يقتضى خلافه قول النهاية فليس له الدعوى لاثباته اه
وقول الشارح الآتى عن الغزى أنفا وما ذكره فى المنع الخ بل كلامه فى اوائل كتاب الدعوى قبيل قول
المتن او نكاحا لم يكف الاطلاق الخ كالصريح فى خلافه فى الميت والغائب مثله (قوله وجزم ابن الصلاح) الى
المتن هذا يفيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا
إذا كان غائبا او قاصرا لان ذلك لا يزد على حضوره مع عدم دعواه فليتامل وقد بحثت مع مرفى ذلك فبالغ

ليست من فروع الباب (قوله اى المصنف ايضا ولو حضر المدعى عليه) عبارة المنهج وشرحه ولو حضر
الغائب وقال الخ وحينئذ فالمسئلة من فروع الباب (قوله وحكم به) باقى محترزه (قوله ولا ينافيه) كتب
عليه م (قوله لانه محمول) كتب عليه م (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه) فيه اشارة
الى ان له الدعوى لإقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضابيين أدب القضا لشيخ الاسلام ومنها
أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر اولم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه
يدعى حقاً لغيره منتقلاً اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً لزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبت تعلق به حق

مثلاً فاخر الطلب إلى حضوره
ليحلف لى أنه ما أبرأني لم
يجب و (أمر بالتسليم) له
ثم ثبتت الابرأه بعد أن كان
له به حجة لانه لو وقف لتعذر
الاستيفاء بالوكلاء نعم له
تحليف الوكيل إذا ادعى
عليه علمه بنحو ابرأه انه لا يعلم
ان موكله ابرأه مثلاً لصحة
هذه الدعوى اذ لو اقر
بمضمونها بطلت وكالته قال
الرافعي وقياس ذلك ان
القاضى يحلفه على انه لا يعلم
صدور مسئلة ما يدعيه من
نحو قبض و ابراء ومحمول
قولهم لا يحلف الوكيل على
الحالف على البت وكان
وجه ذكر هذه المسئلة مع
انها ليست من فروع هذا
الباب ان فيها طلب توقف
الى يمين فاشبهت ما قبلها
(فرع) يكفى فى دعوى
الوكيل مصادفة الخصم له
على الوكالة ان كان القصد
اثبات الحق لا تسلمه لانه
وإن ثبت عليه لا يلزمه
الدفع الاعلى وجه مبرولا
يبر الا بعد ثبوت الوكالة
(واذا ثبت) عند حاكم (مال
على غائب) او ميت وحكم
به بشروطه (وله مال) حاضر
فى عمله او دين ثابت على
حاضر فى عمله كما شمله المتن
واعتمده جمع منهم ابو زرعة
واطال فيه فى فتاويه ولا
ينافيه منعهم الدعوى
بالدين على غريم الغريم
لانه محمول على ما اذا كان

الغريم حاضر او غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه وجزم ابن الصلاح فى

بان لغريم ميت لا وارث له وأوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره في المنع إنما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما (١٧٣) ذكره قول شريح تمتع إقامة غريم

الغائب بينة بملكه عينا منظر فيه أو نحول على ما إذا أراد أن يدعى ليقيم شاهد أو يحلف معه (قضاء الحاكم منه) إذا طلبه المدعى لأن الحاكم يقوم مقامه ولا يطلبه بكفيل لأن الأصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد الثبوت لأنه ليس بحكم إذا كان في غير عمله فبإني قريبا واستثنى منه البلقيني ما إذا كان الحاضر يجبر على دفع مقابله للغائب كزوجة تدعى بصداقها الحال قبل الوطء وبائع يدعى بالثمن قبل القبض وأما إذا تعلق بالمال الحاضر حق كبايع له أم بقبض ثمنه وطلب من الحاكم الحجر على المشتري الغائب حيث استحقه فيجيبه ولا يوفى الدين منه وكذلك يقدم مؤنه بمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه وطلب قضاءه من ماله ولو كان نحو مرهون تزيد قيمته على الدين فللقاضي بطلب المدعى إجبار العرتين على اخذ حقه بطريقه ليقبى الفاضل للدائن أه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين بأبواب أيفائه أو نحو فسق شاهد بطل البيع على الأوجه

في مخالفة هذا المتقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز إقامة الغريم البينة لأبواب العين وقال لا فرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما وإنما له إذا كان الحق من عين أو دين ثابتا قبل الرفع إلى الحاكم ليؤديه منه أه سم أفول وكلام لشارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في موافقة ما نقله عن مرفر أجمعه (قوله الدعوى الخ) اسم مؤخر لأن (قوله لعله يقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر أه سم (قوله والاحسن إقامة البينة بها الخ) مرآفا ما فيه (قوله إذا طلبه) إلى قوله أما إذا كان في المغنى وإلى قوله قيل إنها وفي النهاية (قوله لأن الحاكم يقوم مقامه) أي الغائب كالمال كان حاضرا فامتنع أه معنى أي الغائب (قوله ولا يطلبه) أي المدعى (قوله ولا يعطيه الخ) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم (قوله أما إذا كان الخ) محترز قوله حاضر في عمله (قوله واستثنى منه) أي بما في المتن (قوله الحاضر) أي المال الحاضر فقوله يجبر أي المدعى خبر جري على غير ما هو له بلا إظهار ويحتمل أن المراد المدعى الحاضر وعليه فالخبر جار على ما هو له وفي ضمير مقابله استخدام (قوله كزوجة تدعى الخ) فإنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج أه سم (قوله قبل القبض) أي قبض المشتري الغائب المبيع (قوله كبايع له) أي للمال الحاضر وقوله ثمنه أي المبيع (قوله حيث استحقه) أي استحق البائع المال الحاضر الذي هو المبيع ويحتمل أن ضمير النصب راجع إلى الثمن (قوله منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي من المال الحاضر (قوله نحو مرهون الخ) أي كعبد جان (قوله انتهى) أي ما استثناءه البلقيني (قوله أولم يحكم) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم عبارة الرشيدى قوله أولا يحكم هذا لا ينسجم معه تفصيل المتن الآتي الذي من جملة إنهاء الحكم تأمل أه (قول المتن إنهاء الحال) أي من سماع بينة أو شاهد أو يمين بعد ثبوت عدالة الشاهد أو سأل إنهاء حكم أه معنى (قول المتن إلى قاضي بلد الغائب) أي إن علم وقول الشارح أول إلى كل من يصل الخ أي مطلقا كما يأتي عن المغنى (قول المتن فينهي إليه سماع بينة) ويكتب في إنائه سماع بينة عادلة قامت عندي بان لفلان على فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط ببعد المسافة كما سيأتي أه معنى (قوله وخرج بها عليه الخ) قد يقال أن حكم بعلمه فظاهر أنه إنهاء الحكم المستند إلى العلم ولا فهو شاهد حيث ذولعل ما في العدة محمول على الثاني وكلام السرخسي على الأول وأما قول البلقيني لأن عليه الخ فاطلاقه محل تأمل لأنه إنما يكون كالبينة بالنسبة لقاض آخر ألا ترى أنه لو كان القاضي الآخر حاضرا فقال له قاض أنا أعلم هذا الأمر هل له الحكم بمجرد قوله فليتأمل أه سيد عمر وفيه أن كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبيل قول المتن والكتاب بالحكم الخ كالصريح في إرادة الثاني وبه صرح المغنى والأسنى عبارتهما وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها يوم أنه لو ثبت الحق عنده بعلمه لو كتب ليقضى له بموجب علمه على المدعى عليه أنه لا يجوز وبه صرح في العدة فقال لا يجوز وإن جوزنا القضاء بالعلم لأنه ما لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تنادي بالكتابة وفي أمالي السرخسي جوازه ويقضى به المكتوب إليه إذا جوزنا القضاء بالعلم لأن إخباره عن علمه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البينة قال الأسنوى وما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ وقال البلقيني الأصح المعتمد ما قاله السرخسي انتهى وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا فافقاه المصنف يعني ابن المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة ولعله سبق قلم

النفقة انتهى يقتضى خلافه (قوله لعله يقر) هلاجاز الدعوى بالدين أيضا لعله يقر (قوله ولا يعطيه بمجرد الثبوت الخ) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه (قوله قبل الوطء) فإنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج (قوله أولم يحكم) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه

خلافا للرواية (ولا) يكن له مال في عمله أولم يحكم (فان سأل المدعى إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب) أول إلى كل من يصل إليه الكتاب من القضاة (اجابه) وجوب وإن كان المكتوب إليه قاضى ضرورة مسارعة لقضاء حقه (فينهى إليه سماع بينة) ثم إن عدلها لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها ولا احتاج إليه (ليحكم بها ثم يستوفى) الحق وخرج بها عليه فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض

ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده البلقيني لان عليه كقيام البينة ويؤيده قول المتن الاتي فتشافه بحكمه الى اخره وله على الاوجه ان يكتب سماع شاهد واحد ليسمع المكتوب اليه شاهد اخر او يحلفه ويحكم له (او) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك ولا يشترط هنا بعد المسافة كما ياتي قيل انهاؤه اما سماع ينفذ أو ثبت عندى وهى تستلزم الاولى ولا عكس واما الحكم بالحق وهو ارفعها ويستلزم الاولى والذى يرتب (١٧٤) عليه المكتوب اليه الحكم هو الثانية لا الاولى فاذا تعبير المصنف ليس بمحررا ويرد

بان غاية الامر ان قوله سماع بينة محتمل لان بكون معه ثبوت وان لا والمراد الاول ومثل هذا لا يوجب الجزم بعدم تحرير التعبير ولو كتب لمعين فشهد الشاهدان عند غيره امضاء اذ الاعتماد على الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب المبهم البينة المعدل لها ان يبينها له ليقدر فيها اجيب على الاوجه وفاقا لجمع ولو شهدت بينة عند قاض ان القاضي فلانا ثبت عنده كذا فلان وكان قد مات او عزل حكم به ولم يحتج لاعادة البينة باصل الحق وقولهم اذا عزل بعد سماع بينة ثم ولى اعادها محلله كما بينه البلقيني اذ لم يكن قد حكم بقبول البينة والا لم تجب استعادتها وان لم يكن قد حكم بالالزام بالحق وفي الكفاية لو فسق والكاتب بساع الشهادة لم يقبل ولم يحكم به كالفسق الشاهد قبل الحكم ومحلله اذا كان فسقه قبل عمل المكتوب اليه بالساع فان كان بعده لم ينتقض صرح به جمع

اه (قوله ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي الى خلافه اه (قوله واعتمده البلقيني) وجزم به شرح المنهج (قوله او ينهى اليه حكم الخ) وفي الروض مع شرحه والاولى في انهاء الحكم ان يكتب له بذلك كتابا او لا يتم يشهد ويقول حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا او اقام عليه بينة وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وسال ان يكتب له اليك بذلك فكشفت له واشهدت به ويجوز ان يقول فيه حكمت بشهادته وان لم يصفها بعدالة ولا غيرها فحكمه بشهادتها تعديل لها وان يقول حكمت بكذا بحجة او جبت الحكم فقد يحكم بشهادته ويمين او بعلمه فعلم انه لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر اصل الشهادة فيها اه (قوله لان الحاجة) الى قوله ولو حضر الغائب في المغنى لا قوله ويرد الى قوله ولو كتب (لان الحاجة تدعو الى ذلك) اى فان من له بينة في بلد وخصمه في بلد آخر لا يمكنها حملها الى بلد الخصم ولا حمل الخصم الى بلد البينة فيضيع الحق اه مغنى (قوله قيل انهاؤه الخ) حكاه المغنى عن ابن شبة وقره (قوله وهو ارفعها) اى الدرجات الثلاث اه مغنى (قوله ويستلزم الاولى) الانسب للتأنيث كما عبر به المغنى (قوله والمراد الاول) يرد عليه ان المراد لا يدفع الا براد (قوله ومثل هذا الخ) ظاهر المنع (قوله ولو كتب) الى المتن في النهاية (قوله امضاء الخ) سواء عاش الكاتب والمكتوب اليه او ماتا اه روض ومحل ذلك في موت الكاتب إذا لم يكن الحاكم الثاني نائب عنه فان كان نائباً عنه تعذر ذلك وكالموت العزل والانزال بجنون واغماء وخرس ونحوها اسنى (قوله لفلان) اى على فلان (قوله وان لم يكن الخ) غاية (قوله لو فسق) اى القاضي الكاتب او ارتد اه روض (قوله والكتاب بساع الشهادة) جملة حاله اه عش (قوله انتهى) اى مافى الكفاية (قوله بكتاب القاضي) اى انهاؤه (قوله فيما لم يمكنه) اى المدعى على الغائب (قوله ان يحكم لغريب حاضر) الاوضح غريب حاضر ان يحكم له (قوله من بلده) لعله ليس بقيد وكذا قوله في النهاية ولم تثبت عدالتهم عنده ليس بقيد (قوله وان سمما) اى على خلاف ما طلب منه او وقع سماعها اتفاقا اه عش (قوله لم يكتب بها) اى بساع شهادتهم على حذف المضاف (قول المن ان يشهد عدلين الخ) ولولم يشهدا ولكن انشا الحكم بحضورهما فان يشهدا بحكمه اه مغنى عبارة الاسنى والحاصل ان انشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه الى قوله اشهد اعلى بخلاف قراءة الكتاب لا بد فيه من قوله اشهدا على بما فيه اه (قوله ذكرين) الى قراء وظاهر في النهاية (قوله ولا يسكنى غير رجلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ويشهد بما فيه رجلان ولو فى مال او زنا او هلال رمضان ويجوز شهادتهم قبل فسخ الكتاب وبعده سواء افضه القاضي ام غيره لكن الادب والاحتياط ان يشهدوا بعد فسخ القاضي له وقراءتهم الكتاب اه (قول المتن ويستحب) اى مع الاشهاد كتاب به اى بما جرى عنده ولا يجب لان الاعتماد على الشهادة اه مغنى (قوله ليدكر) الى قوله خلافا لقول ان الصلاح في المغنى لا قوله وظاهر ان المراد الى صح انه الخ وقوله ذكر نقش خاتمه الى ان ثبت (قوله ليدكر الشهود) قد ينافيه قول المتن وبختمه ثم رايت كذب عليه الرشيدى ما نصه انظر ما وقع هذا هنا مع ان الذى يذكر به الشاهد الحال في النسخة الثانية كما ياتي اه (قوله واسماء الشهود) اى للحق

متقدمون اه ملخصا (تنبيه) لما يعتد بكتاب القاضي فيما لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغريب وتاريخه حاضر على غائب بعين غائبة ببلد الغريب وله بينة من بلده عازمون على السفر اليه لم تسمع شهادتهم وان سمعها لم يكتب بها بل يقول له اذهب معهم لقاضى بلدك وبلد ملكك ليشهدوا عنده (والانتهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) اى بما جرى عنده من ثبوت او حكم ولا يسكنى غير رجلين ولو فى مال او هلال رمضان (ويستحب كتاب به) ليدكر الشهود والحال (يذكر فيه ما يميز به المحكوم) او المشهود (عليه) وله من اسم ونسب وصناعة وحلية واسماء الشهود وتاريخه (وبختمه) ندبا حفظا لمرآته اما المكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة

متبعة وظاهران المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك ويكرم به المكتوب اليه حيثئذ وعلى هذا يحمل ما صح انه
 أنه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يرسل كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها الا مختومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله ويسن له ذكر نقش خاتمه
 الذي يختم به في الكتاب وان يثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه وقبل (١٧٥) ختمه يقرؤه هو أو غيره بحضوره على

الشاهدين ويقول أشهد كما
 أني كتبت إلى فلان بما فيه
 ولا يكني أشهد كما ان هذا
 خطي أو أن ما فيه حكمي
 ويدفع لها نسخة أخرى غير
 مختومة يتذاكران بها ولو
 خالفاه أو ائتمى أو ضاع
 فالعبرة بهما (و) بعد وصوله
 للمكتوب اليه وإحضاره
 الخصم خلافا لقول ابن
 الصلاح لا يتوقف اثبات
 الكتاب الحكمي على
 حضور الخصم ولا على
 إثبات غيبته الغيبة المعتبرة
 ثم رايت القمولى قال وهذا
 غريب والخادم قال عن
 الماوردي لا بد من حضور
 الخصم لان ذلك شهادة
 عليه وسكت عليه الروايان
 وغيره وبه افق السبكي
 ونقله غيره عن قضية كلام
 الشيخين وابن الرفعة
 واعتمد أكثر متأخري
 فقهاء الين ما ذكر عن ابن
 الصلاح قيل وعليه عمل
 الاشياخ والقضاة لان
 القاضي المنهى اليه منفذ لما
 قامت به الحجة عند الاول
 غيره مبتدى للحكم وقد قطع
 الروايان بأن التنفيذ لا

وتاريخه أى الكتاب (قوله أن المراد) أى مراد المصنف (قوله فامتنع بعضهم) ردا ما كما ولا يقرؤن كتابا
 غير مختوم خروفا على كسب امرارهم ردا عنهم اسنى ومعنى (قوله واسم المكتوب اليه) وان لم يعلم بلد
 الغائب كذب الكتاب مطالعا الى كل من يداخه من قضاة المسلمين ثم من بعده عمل به اه معنى (قوله وقبل ختمه)
 الى الفرع في النهاية لا قوله وفيه وقفة الى المتن وقوله ويجب الى المتن وقوله قال بعضهم الى ولو ثبت (قوله وقبل
 ختمه الخ) عطف على جملة ويستحب الخ (قوله يقرؤه) أى وجرى (قوله أو ان ما فيه حكمي) أى حتى يفعل
 لهما ما حكم به ولو قال رجل آخر يستحق فلان على ما في هذه القبالة وانعام به جاز ان يشهد عليه بما فيها ان
 حفظها ان لم يفصل له لانه يقر على نفسه والافار بالمجهول صحيح بخلاف القاضي فانه يخرج عن نفسه بما يضر
 غيره اه روض مع شرحه يحذف (قوله نسخة أخرى) ومن صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر
 عافانا الله واياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بالشئى والفلاى واقام عليه شاهدين هما فلان
 وفلان وقد عدلا عندي وحلفت المدعى رحمت له بالمال فسالى ان اكتب اليك في ذلك فاجبته فاشهدت
 بالكتاب فلانا وفلانا اه معنى ولو خالفاه أى الشاهدان المكتوب (قوله فالعبرة بهما) والمكتوب اليه
 يطلب وجوبات زكية الشهود الحاملين للكتاب ولا يكنى تعديل الكاتب لياهم لانه تعديل قبل اتمام الشهادة
 اه روض مع شرحه زاد المعنى ولما ذم الكتاب الى بلد الغائب اخرجاه اليه ليقف على ما فيه اه (قوله
 ويدفع) أى ندبا (قوله وإحضاره الخصم الخ) عبارة النهاية وفي ذلك أى قول المتن ويشهدان عليه الخ إيماء
 الى اشتراط حضور الخصم وإثبات الكتاب الحكمي في وجهه أو إثبات غيبته الغيبة الشرعية لانها شهادة
 عليه وبه صرح الماوردي وافق به السبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح الى عدم
 اعتبار ذلك واعتمده أكثر متأخري فقهاء الين لان القاضي الخ ويرد بأن النفيذ الخ قال ع ش قوله أو
 إثبات غيبته الخ معتمد اه (قوله وهذا) أى قول ابن الصلاح (قوله والخادم الخ) أى ورايته (قوله لان
 ذلك) أى إثبات الكتاب الحكمي (قوله وسكت الخ) عطف على عن الماوردي الخ (قوله عليه) أى على
 ما قاله الماوردي من اشتراط حضور الخصم (قوله ما ذكر عن ابن الصلاح) أى من انه لا يتوقف إثبات
 الكتاب الحكمي على حضور الخصم الخ (قوله قيل وعليه) أى على ما ذكر عن ابن الصلاح (قوله انتهى)
 أى ما قيل (قوله ورد) أى تعليلهم بأن القاضي المنهى اليه الخ (قوله وأما الحكم هنا) أى حكم القاضي
 المنهى اليه (قوله فليس هنا محض الخ) عبارة النهاية فليس ما هنا الخ فلعن كلمة ما سقطت هنا من قلم الناشرين
 (قول المتن عليه) أى على ما صدر من القاضي الكاتب من الحكم والاثبات المجرد عن الحكم اه معنى (قوله ان
 انكر بما فيه) عبارة المغنى ان انكر الخصم المحضر للقاضي الحق المدعى به عليه فان اعترف به الزمه القاضي
 توفيته وان قال لست الخ (قوله على ذلك) أى انه ليس المسمى في الكتاب ولا يكنى الخلف على نفي اللزوم كما
 في الشرح الصغير نعم ان اجاب بلا يلزم من شئ مواراد الخلف عليه مكن معنى وروض مع شرحه (قوله براهته)
 عبارة المغنى عدم تسميته بهذا الاسم اه (قوله المتن وعلى المدعى بيته الخ) فان لم تكن بيته ونكل الخصم عن
 الين حلف المدعى واستحق اه اسنى (قوله ويكنى) الى الفرع في المغنى لا قوله أى ومعاملة مورثه الى ومات
 وقوله ولو امير الشرطة الى المتن وقوله بحث الاذرى الى المتن وقوله وان لم يحضر الخصم وقوله ولو في غير
 مشهورى العدالة الى اكتفاء وقوله اه والحكم بالعلم الى المتن وقوله لا المحكم في موضعين وما انبه عليه
 (قوله ويكنى فيها العدالة الظاهرة) ولا يبلغ في البحث والاستزكاء اه معنى (قول المتن المكتوب)

يشترط فيه حضور الخصم والدعوى عليه اه ويرد بأن التنفيذ إنما يكون في الاحكام التامة التي فرغ منها وأما الحكم هنا فلا يقال له تنفيذ لان
 الاول لم يحكم فواضح وان حكم ولم يكن بحله مال للحكوم عليه فحكمه لم يتم فنزل منزلة عدم الحكم وعلى كل فليس هنا محض تنفيذ فاشترط حضور
 الخصم وان كان هناك حكم احتياطا (يشهدان عليه وان انكر) بما فيه (فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينته) على ذلك لان
 الاصل براهته (قوله وعلى المدعى بيته) ويكنى فيها العدالة الظاهرة كما اخذه الزركشى من كلام الراعى (بان هذا المكتوب اسمه ونسبه)

نعم ان كان مرورها فيها محكم عليه ولم يلفظ (١٧٦) لانكاره (فان اقامها بذلك فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشارك

هو بالرفع خبر ان اه ع ش ويأتى عن المغنى ما يفيد أنه نعت اسم الاشارة وخبر ان اسمه ونسبه عبارة الرشيدى
قول المتن بان هذا المكتوب الخ يجوز ان يكون هذا اسم ان والمكتوب بدل منه واسمه ونسبه خبر ان
فلاشارة للمكتوب ويجوز ان يكون هذا اسم ان والمكتوب مبتدأ واسمه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر
خبر ان فلاشارة للشخص المشهود عليه لكن قد يقال ان الاول هو المراد ليتأتى للشهود عليه إنكار كونه
المحكوم عليه والنظر في ان هناك مشاركا ولا الذى ذكره المصنف بعد بخلافه على الاعراب الثانى فانهم
شهدوا على عينه بأنه هو الذى كذب اسمه ونسبه فلا نظر لانكاره كما لا يخفى وقد اقتصر الشيخ فى حواشيه على
الاعراب الثانى وقد علمت ما فيه فتأمل اه (قوله) نعم ان كان معروفا فيها الخ) وكذا اذا شهدوا على عينه ان
القاضى الكاتب حكم عليه فيستوفى منه اه معنى (قوله حكم عليه) والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل
ما اذا كان المنهى الحكم اه بجيرى (قول المتن فان اقامها بذلك) اى اقام المدعى البينة بان المكتوب فى
الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البينة لكن لست المحكوم عليه بهذا الحق
لزمه الحكم بما قامت به البينة ولم يلفظ لنفوله ان لم يكن هناك شخص آخر مشارك الخ اه معنى (قوله) ولم
يعاصره) اى المدعى كذا فى شرح المنهج هنا وفى مفعول عاصر الاتى وجعل الروض مفعولها المحكوم
عليه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى لكن عقبه شارحه بان الذى قاله غيره المحكوم له اه (قوله)
وامكننت معاملته) اى ولو بالمكاتب ولا عبرة بخوارق العادات كما لو ادعى على غائب بمحل بعيد انه عامله امس
اه ع ش (قوله معاملته) اى المدعى المحكوم له وكذا ضمير مورثه وضمير مال له وقوله له اى للشارك واللام
بمعنى مع كاعبر به الاسنى وكذا ضمير لا تلافه (قول المتن من الشهود) اى شهدوا بالحكم لا الكتاب (قوله) وقف
الامر) اى وجوبه وقوله حتى ينكشف الحال اى ولو طالت المدة اه ع ش (قوله) وبحت البلقينى الخ)
اعتمده النهاية عبارة ولا بد من حكم ثان كما بحثه البلقينى لكن بلا دعوى ولا حلف اه (قوله) بما كتب
به) اى ثانيا (قوله) رفيه وقمة) وفاقا للمغنى عبارة وقضية كلام المصنف الافتصاع على كتابة الصفة المميزة
من غير حكم وهو كذلك وان قال البلقينى لا بد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة وان لم
يحتج لدعوى وحلف اه ولفظ سم عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقينى انتهت اه
(قول المتن ولو حضر قاضى الخ) المراد القاضى بالمغنى للغوى وهو كل من يحصل منه الالتزام فيشمل الشادان
انحصر الامر فى الانتهاء اليه كما يأتى فكان الاول ان يعبر بها كم الخ ليشمل حاكم السياسة وقوله المكتوب
اليه الخ الاول كتب اليه ام لا وقوله اليه اى امير الشرطة اه بجيرى (قول المتن ببلد الحاكم) خرج به ماله
اجتمع فى غير بلدهما واخره بحكمه فليس له امضاؤه اذا عاد لمحل ولايته اه معنى عبارة الروض مع شرحه
فان شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهى له فى غير محل ولايته لم يحكم الثانى وان كان فى محل ولايته لان اخباره فى
غير محل ولايته كاخباره بعد عزله اه (قوله) ولو امين الشرطة) بضم فسكون واحد الشرط كصرد وهم
طائفة من أعوان الملوك اه قامرس (قوله) وخرج به) اى بقر له بحكمه اه معنى (قوله) فانه لا يقضى الخ)
هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم فى الانتهاء ولا فرق ويفرق بين الانتهاء والمشافهة اه سم
اقول ظاهر التعليل الاتى فى الشارح الاول عبارة المغنى والفرق اى بين المشافهة بالحكم والمشافهة بسماع
البينة فقط ان قوله فى محل ولايته حكمته بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم لانه صالح للانشاء بخلاف سماع
الشهادة فان الاخبار به لا يحصل علمه بوقوعه فتعين ان يسلك به مسلك الشهادة فاخص سماعها بمحل
الولاية اه (قوله) لانه مجرد اخبار كالشهادة الخ) عبارة الاسنى بناء على ان انتهاء سماعها مشافهة نقل

له فى الاسم والصفات) أو
كان ولم يعاصره لان الظاهر
انه المحكوم عليه (وان كان)
هناك من يشاركه بعلم القاضى
او بيينة وقد عاصره قال جمع
متقدمون وامكننت معاملته
اى او معاملة مورثه او
ان تلافه لماله ومات بعد
الحكم او قبله وقع الاشكال
فيرسل للكاتب بما يأتى
وان لم يمت (احضر فان
اعترف بالحق طواب وتترك
الاول) ان صدق المدعى
المقر والافهم مقر لمنكر
ويبقى طلبه على الاول
(والا) اى وان انكر
(بعث) المكتوب اليه (الى
الكاتب) بما وقع من
الاشكال (ليطلب من
الشهود زيادة صفة تميزه
ويكتبها) وينهها لغاضى
بلد الغائب (ثانيا) فان لم
يجد من يداووق الامر حتى
ينكشف الحال وبحت
البلقينى انه لا بد من حكم
ثان بما كتب به من غير
دعوى ولا حلف وفيه وقمة
لان هذا من تنمة الحكم
الاول فلا حاجة لاستئناف
حكم آخر (ولو حضر قاضى
بلد الغائب) سواء المكتوب
اليه وغيره (ببلد الحاكم)
ولو امين الشرطة لكن
بشرط ان ينحصر الخلاص
فى الانتهاء اليه نظير ما يأتى
فى الشهادة عنده (فشافه

(قوله) أو كان ولم يعاصره الخ) صرح فى شرح المنهج بمحل فاعل يعاصره المدعى (قوله) وبحت البلقينى
انه لا بد من حكم ثان بما كتب به الخ) عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقينى (قوله) فانه
لا يقضى بها) هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم فى الانتهاء ولا فرق ويفرق بين الانتهاء

لها

بحكمه فى امضائه) أى تنفيذه (إذا عاد إلى) محل (ولايته خلاف القضاء بعلمه) والاصح جوازه

لانه قادر على الانشاء وخرج به ماله شافه بسماع البينة دون الحكم فانه لا يقضى بها اذ ارجع إلى محل ولايته قطعاً لانه مجرد اخبار كالشهادة

ويجب تقييده بما يأتي عن المطالب (ولو ناداه) كائين في طرفي لا يتها) وقال له اني حكمت بكذا (أمضاه) أي نفذه وكذا إذا كان في بلد قاضيان
ولونائباً ومنبته وشافه أحدهما الآخر بحكمه فيمضيه وإن لم يحضر الخصم (فان اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيعة كتب سموت بيعة على
فلان) ويصفه بما يميزه ليحكم عليه المكتوب اليه (ويسمها) وجزا ويرفع في نسبها (إن لم يعد لها) ليبحث المكتوب له عن عدلتها وغيرها
حتى يحكم بها ويبحث الأذرع تعين تعديلها إذا علم أنه ليس في بلد المكتوب له من (١٧٧) يعرفها (ولاً) بان عدلها (فلاصح جواز

ترك التسمية) ولوفى غير
مشهورى العدالة كما اقتضاه
اطلاقهم لكن خصه الماوردى
بمشهورها وذلك اكتفاء
بتعديل الكاتب لها كما انه
إذا حكم استغنى عن تسمية
الشهود نعم إن كانت شاهداً
ويميناً أو يميناً مردودة
وجوب بيانها لأن الانتهاء قد
يصل لمن لا يرى قبولها والحكم
بالعلم قال بعضهم الأصح
أن له نقله وإن لم يبينه وفيه
نظر لاختلاف العلماء فيه
كالذى قبله ولو ثبت الحق
بالاقرار لزومه يمينه ولا
يجزم بأنه عليه لقبول الاقرار
للسقوط بدعوى أنه على
رسم القبالة فيطلب يمين
خصمه فيردها فيحلف
فيصل الاقرار (والكتاب)
والانتهاء بلا كتاب (بالحكم)
من الحاكم لا المحكم (يمضى
مع قرب المسافة) وبعدها
لأن الحكم تم فلم يبق بعده
إلا الاستيفاء (وبسماع
البيعة لا يقبل على الصحيح
إلا في مسافة قبول شهادة
على شهادة) فيقبل من
الحاكم لا المحكم أيضاً وهي
فوق مسافة العدوى الآتية
لسهولة احضار الحجة

لها كنقل الفرع شهادة الأصل فيك لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه أنه
لو غاب الشهود عن بلد القاضي لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر اهـ (قوله
ويجب تقييده الخ) عبارة شرح المنهج وظاهر ان محله حيث تيسرت شهادة الحجة اهـ أى ولا بان غابت أو
مرضت فيقضى بها سمها بجري وممن الأسنى ما يوافقه (قوله بما يأتي) أى قبيل الفرع (قوله وقال له
إنى حكمت بكذا) أى بخلاف ما لو قال له إنى سمعت البيعة بكذا الأخذ بما مر انقضاء الفرق (قول المتن أمضاه)
لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه أسنى ومعنى (قوله وشافه أحدهما) أى سواه كان الأصل
أو النائب اهـ ع ش (قوله بحكمه) أى لا بسماع البيعة كما مر آنفاً (قوله وإن لم يحضر الخصم) هل هذا مع قوله
السابق ولا حضار الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف
الحال اهـ سم اقول ويظهر أنه للفرق بان الغرض من احضار الخصم هناك وهو إثبات الكتاب الحكمى
باقامة البيعة عليه لا يتأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم واما التفصيل المار فى قول المصنف فان قال
لست المسمى الخ فظاهر أن نظيره يجرى هنا (قوله ليبحث المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط حضورها
عنده اهـ سم اقول صريح صنيعهم عدم اشتراطه (قوله وذلك) أى الجواز المذكور (قوله اكتفاء
بتعديل الكاتب) أى من غير إعادة تعديلها (تنبيه) لو أقام الخصم بيعة بجرح الشهود قدمت على بيعة
التعديل وبمهل ثلاثة من الأيام لقيم بيعة الجرح إذا استعمل له وكذا لو قال ابرأني أو قضيت الحق واستعمل
لاقامة البيعة ولو قال امهلوني حتى اذهب إلى بلدكم واجرهم فاني لا أتمكن من جرهم إلا هناك أو قال لي
بيته الكدافعة لم يمل بل يؤخذ الحق منه فان أثبت جرحاً أو دفعا استرد ما سلمه مغنى وروض مع شرحه (قوله
ان كانت) أى الحجة المسموعة معدلة أو لا اهـ معنى (قوله أو يميناً مردودة) صورتهما مع أن الكلام في القضاء
على الغائب ان يدعى على حاضر فينكر ويمعز المدعى عن البيعة ويرد المدعى عليه اليمين على المدعى ثم غاب قبل
القضاء ثم قضى عليه بعد تحليف خصمه مراه ع ش وفي الجبري عن العنانى والحلبى مثله (قوله وجب
يها) لعل محله اذا لم يعلم حال قاضى بلد الغائب اموال علم وكان موافقاً للقاضى الكاتب فلا يحتاج لما ذكر
لكن الأقرب بقاءه على اطلاقه اهـ سيد عمر (قوله نقله) أى انتهاء حكمه بالعلم (قوله وفيه نظر لاختلاف
العلماء) محل تأمل لأن قولهم نعم ان كانت شاهداً الخ السابق في مجرد سماع البيعة من غير حكم وما نحن فيه
قد وجد فيه حكم ومن المعلوم ان الحكم يرفع الخلاف فلا نظر الى قول الشارح لاختلاف الخ اهـ سيد عمر
وقد مت عن الروض مع شرحه في هامش وينهى اليه حكماً ما يصرح بعدم وجوب البيان في انتهاء الحكم
مطلقاً راجعه عبارة الرشيدى وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذى قد تم وارفع به الخلاف
وبين مجرد الثبوت إلا أن يكون المخالف لا يراه حكماً معدداً به بحيث يجوز له نقضه فليراجع اهـ (قوله بالاقرار)
أى بيعة شهدت على اقرار الغائب اهـ ع ش (قوله بنحو مرض) للشهود كغيبتهم عن بلد القاضي أى بعداداه
الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة اهـ اسنى (قوله لا المحكم ايضاً) والمتجه قبول ذلك أى الانتهاء
بسماع البيعة من المحكم اهـ نهاية (قوله لو حضر الغريم) أى كان حاضراً (قوله وكذا ان غاب الخ)

والمشافهة (قوله وإن لم يحضر الخصم) هذا مع قوله السابق واحضاره الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ
للمرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف الحال (قوله ليبحث المكتوب له عن عدلتها) هل يشترط

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)
مع القرب ومنه أخذنى المطالب أنه لو تعرض لاحتضارها مع القرب
بنحو مرض قبل الانتهاء والعبرة في المسافة بما بين القاضي وبين القاضى المنهى والغريم (فرع) قال القاضي وأقره لو حضر
الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لو فاء دينه به عند الطالب ساغ للقاضى بيعه لقضاء الدين وأن لم يكن المال بمحل ولايته وكذا
ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكي والغزى قال بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لأنه لا يمكن نيابته عنه في وفاء الدين

حينئذ بخلافه في الصورتين الأولى والثانية ونوزعا بتصریح الغزالي كما مامه واقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في العقار المقتضى به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيرهما قال الامام فان قيل كيف يقضى بيقعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على الغائب فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته فكذا ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء بحقائق القضاء قاض في قرية يتنفذ قضاؤه في دائرة الآفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم إذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اه قال غيره ويبيع الغائبة عن الغائب عن محل ولايته قضاء عليه بقضاء دينه بلا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولايته بعين في غير محل ولايته ويلزم السبكي والغزوي ومن تبعهما أن يمنعوا ذلك ولا (١٧٨) أظنهم يسمعون به وتفيد الرافعي بالحاضر في قوله إذا ثبت على الغائب دين وله مال

حاضر وفاه الحاكم منه إنما هو للغالب لندرة القدرة على تيسر القضاء من المال الغائب عن محل ولايته اه وعلى هذا يحمل قوله أيضا قد يكون للغائب مال حاضر يمكن التوفية منه وقد لا فيسأل المدعي القاضي لإنهاء الحكم إلى قاضي بلد الغائب اه فقوله فيسأل إنما هو لكون هذا الإنهاء أسرع في خلاص الحق وأقوى عايه من حكم القاضي به مع كونه بغير عمله وقد قال القمولي في المفلس كابن عبد السلام باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء كان ماله في محل ولايته هذا الحاكم أو في ولاية غيره ونقله الأزرقي عن فتاوى القاضي فثبت أن هذا هو المنقول المعتمد ولك أن تقول لا شاهد في هذا لأن الغريم فيه في محل ولايته ولا كلام حينئذ في

أي الغريم وكذا ضمير كان (قوله حينئذ) أي حين كون كل من المال والمالك (قوله في الصورتين الخ) وهما حضور المالك وغيبته في محل ولاية القاضي (قوله المقتضى به) أي بالعقار دين شخص حاضر أو غائب في محل ولاية القاضي (قوله وغيرهما) الأولى التذكير (قوله قال الامام) تأييدا وتوجيها لعدم الفرق وسيأتي رده بقوله ولك أن تقول الخ (قوله كيف يقضى الخ) أي دين على حاضر أو غائب في محل ولايته (قوله فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته الخ) أفاد به أن القضاء على الغائب صادق على ما إذا كان المقتضى به غائبا أيضا (قوله ففما ليس فيه الخ) أي فيقضى عليه في عينه ليس الخ (قوله وعن هذا) أي من أجل عدم الفرق بين غيبة المالك وغيبة ماله في جواز القضاء (قوله بحقائق القضاء) متعلق بالعلماء (قوله في دائرة الآفاق) أي على بقاع الارض في دائرة الآفاق اه معنى هذا بيان لنفوذ حكمه فيما في غير محل ولايته وقوله ويقضى على أهل الدنيا بيان لنفوذ حكمه على غير من في محل ولايته وقوله إذا ساغ القضاء على غائب أي بالمعنى المتقدم انفاء وقوله فالقضاء أي قضاء دين الغائب (قوله قال غيره) أي غير الامام (قوله بل ذلك) أي البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أي أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أي القضاء على غائب عن محل ولايته بعين الخ وقوله به أي يمنع ذلك (قوله وتفيد الرافعي الخ) أي وتبعه شراح المنهاج كما سر (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وعلى هذا) أي الغالب (قوله يحمل قوله) أي الرافعي (قوله فيسأل الخ) متفرع على المعطوف فقط (قوله انتهى) أي قول الرافعي (قوله فثبت الخ) تفریع على قوله ونوزعا إلى هنا (قوله أن هذا) أي جواز بيع القاضي لمال الغريم لقضاء دينه وإن غابا في غير محل ولايته (قوله لا شاهد في هذا) أي فيما قاله القمولي وابن عبد السلام (قوله وما بعده) أي من قول الامام (قوله لانه) أي كلا من كلام الغزالي والسكلام المذكور بعده (قوله عن محل ولايته) لعله هو محط التنفي فقط (قوله يخالف غيره) أي يبيع المال وقوله بمحل ولايته خبر كان (قوله مطلقا) أي سواء خرج كل من المال والخصم عن محل ولاية الحاكم المنهى أو لا (قوله حاصله قال ابن قاضي شعبة) لعل هنا حذفوا قلبا والاصل كما قال الخ قال ابن قاضي شعبة حاصله (قوله عنها) الأولى التذكير (قوله وخالف شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملي فانه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كما في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فاجاب بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو فيه كالعزل وما عزی في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى اه سم (قوله ذلك) أي كلام السبكي والغزوي (قوله مطلقا) أي سواء كان المالك في محل ولايته ام لا اه (قوله قال

حضور ما عنده (قوله وخالف شيخنا في فتاويه الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملي فانه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كما في فتاوى شيخ الاسلام

بيع ماله وإن كان خارجا ولا شاهد أيضا في كلام أي الغزالي وما بعده لانه ليس فيه تصریح بغيبتهما معان محل ولايته فليحمل على أن الإنهاء يخالف غيره أو على ما إذا كان الخصم الغائب بمحل ولايته ولا أولوية وحمل كلام الرافعي المذكور أن ممنوعان إذ لا دليل بصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزوي فارقا بين إنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقا وبين بيعه للبال فلا يجوز إلا إن كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شعبة وإنما يمتنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أي فينبه إلى حاكم بلده وفيما أوماله كما ذكره الأئمة ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها وقول بعضهم يجوز سهو لانه إذ لم يجز له احضاره للدعوى عليه وإن قرب فكيف يبيع ماله فقهر عليه اه وما علل به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الاحضار والبيع وخالف شيخنا في فتاويه ذلك فبيع ما ليس بمحل ولايته مطلقا قال كمن زوج امرأة ليست بمحل ولايته

بمن هو فيها اه ولا شاهد فيما ذكره لان العبرة في التصرف في المال بقاضى بلد مالكة (١٧٩) لا بقاضى بلد المال لانه تابع لامستقل

أى الشيخ كمن زوج الخ أى قياسا على قاض زوج الخ (قوله انتهى) أى قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ) معنى فكلام السبكي والغزى هو المعتمد
(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى) (قوله ولهذا ادخله في الترجمة) يتأمل اه سم يعنى ان المناسب تأخيره عن قوله ولا فرق الخ عبارة المغنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته وإنما ادخله المصنف في الباب نظرا لغيبة المحكوم عليه اه (قوله لمناسبته لها) لا حاجة اليه (قوله ولا فرق) إلى قوله على ما مر في المغنى وإلى قول المتن فان شهدوا في النهاية لا لقوله ولو للقاضى إلى او بالشهرة وقوله وزعم إلى المعرفة وقوله فمن عبر إلى المتن وقوله وفيه ما فيه (قول المتن غائبة عن البلد) أى وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتى اه يجزى أى عن الاذرع والمطلب (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضى رجوع هذا ايضا لقوله الاتى اولا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بينه وبين ما يأتى عن المطلب حيث قيده الشارح بكونه في محل ولايته بانه لا يتدر على إحضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا لان من له الولاية يبعثه اليه لسماع الدعوى وقيام البينة اه سم (قوله على ما مر) عبارة النهاية كما مر اه أى قوله او ينهى اليه حكما ان حكم ليستوى الحق اه فان المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله ويحتمل انه اراد ما مر في الفرع عن السبكي والغزى (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع بينته الخ حزا لا تخفى لاقتضائه انه مع الحكم بعلمه يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل اه سم (قوله او بالشهرة) متعلق بمعروفات فالصواب اسقاط او وقوله او بتحديد الاول أى العقار الاول اسقاطه عبارة لمغنى معروفات بالشهرة ثم قال ويعتمد المدعى في دعوى العقار الذى لم يشتر حدوده الاربعة لتمييز (تنبيه) محل ذكر حدوده كلها اذ لم يعلم باقل منها ولا اكثف بما يعلم منها اه (قوله كما مر) أى قبيل قول المتن والانهاء ان يشهد الخ (قوله على حاضر وغائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما يأتى الخ (قول المتن ليس له الخ) أى المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده اه مغنى (قوله كما يسمع) إلى قوله كما في سبج في المغنى (قوله ويحكم) أى بها (قوله فيما مر) أى في الدعوى على الغائب اه مغنى (قوله وزعم البلقينى الخ) فعل وفاعل (قوله معروفين) أى بالثنية (قوله اكتفاء فيه) أى في العقار (قوله ويرد) أى ما زعمه البلقينى (قوله بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكورة في معروفات اه سم أى كما نبه عليه شرح الروض عبارة مع المتن ثم العين المدعاة الغائبة عن البلدان كانت مما تعرف كالعقار المعروف ويعتمد فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدعى بذكر البقعة والسكة والحدود الاربعة الخ (قوله المعرفة فيه) إلى قول المتن والاظهار انه يسلم في المغنى لا لقوله واشترطت إلى المتن وقوله وقد اشار إلى المتن (قوله وقد لا فيحتاج الخ) أى وهذا افاده بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضة الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويعتمد في معرفة العقار حدوده

ذكر يا فاجاب بانه لا يصح ان يبيع القاضى عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو فيه كالمعزول وما عزى في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى

(فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ) (قوله ادخله في الترجمة) يتأمل (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضى رجوع هذا ايضا لقوله الاتى اولا يؤمن وعلى هذا فالفرق بينه وبين تقييد ما يأتى آخر الصفحة عن المطلب ، فى محل ولايته يمكن بنحو انه لما قيد فيما يأتى لانه لا يتدر على إحضار ما ليس في محل ولايته بخلافه هنا لان من له الولاية يبعث اليه لسماع الدعوى وقيام البينة (قوله ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه) فيه مع قول المتن سمع القاضى بينته وحكم بها حزا لا تخفى لاقتضائه انه مع الحكم بعلمه يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل (قوله كما مر) أى في تنبيه قبيل المتن والانهاء ان الذاهبة لها لا يسمعها (قوله ويرد بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة

بخلاف الزوجة فانها مستقلة فاعتبرت بلدها لا غير
(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى)
سواء أكان بمحل ولايته ام لا ولهذا ادخله في الترجمة لمناسبته لها ولا فرق فيما يأتى بين حضور المدعى عليه وغيبته (ادعى عينا غائبة عن البلد) ولو في غير محل ولايته على ما مر (يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس ومعروفات) ولو للقاضى وحده ان حكم بعلمه او بالشهرة او بتحديد الاول (سمع) القاضى (بينته) التى ليست ذاهبة لبلد العين كما مر (وحكم بها) على حاضر وغائب (وكتب إلى قاضى بلد المال ليسلمه للدعى) كما يسمع البينة ويحكم على الغائب فيما مر قال جمع صوابه معروفين لان القاعدة عند اجتماع العاقل مع غيره تغليب العاقل اه وتعبيرهم بالصواب غير صواب بل ذلك قد يحسن كما أنه قد يحسن تغليب غير العاقل لكثرة ما في سبج الله ما في السموات وما في الارض وزعم البلقينى ان الصواب قول اصله وغير معروفين نعمنا لغير العقار اكتفاء فيه بقوله (ويعتمد في) معرفة (العقار وحدوده) ويرد بان المعرفة فيه

لا تقييد بحدوده بل قد يعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حد ولا غيره وهذا استفيد من كلامه الاول وقد لا فيحتاج لذكر حدوده الاربعة ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يسكني ثلاثة محل ان تميزها بل قال ابن الرفعة ان تميز بحد كفى

وبشرط ايضاً ان كبره وسكته محلله منها لا يثبت له حصول التميز بدونها (اولاً يؤمن) اشتباها كغير المعروف من نحو العبيد والدواب
(فلا ظهري سماع) لدعوى اعتمادها (١٨٠) على الاوصاف ايضاً لاقامة (البينة) عليها لان الصفة تميزها والحاجة داعية الى اقامة الحاجة

عليها كالعقار (وبالغ)
وجوبها (المدعى في الوصف)
للمثلي بما يمكن الاستقصاء
به ليحصل التمييز به الحاصل
غالباً بذلك واشترطت المبالغة
هنا دون السلم لانها ثم
تؤدي لعزلة الوجود المنافية
للعقد (ويذكر القيمة)
في المتقوم وجوباً ايضاً اذ
لا يصير معلوماً لالها اما
ذكر قيمة المثلي والمبالغة
في وصف المتقوم فتدوبان
كما جرياً عليه هنا وقولهما
في الدعاوى يجب وصف
العين بصفة السلم دون
قيمتها مثلية كانت او
متقومة محمول على عين
حاضرة بالبلد يمكن احضارها
بجلس الحكم وقد اشاروا
لذلك بتعبيرهم هنا بالمبالغة
في الوصف واثم بوصف السلم
فن عبر في الباين بصفات
السلم فتدوهم (و) الاظهر
(انه لا يحكم بها) اي بما
قامت البينة عليه لان
الحكم مع خطر الاشتباه
والجهالة بعيد والحاجة
تدفع بسماع البينة بها
اعتماداً على صفاتها
والكتابة بها كما قال
(بل يكتب الى قاضي بلد
المال بما شهدت به) البينة فان
اظهر الخصم هناك عينا
اخرى مشاركة لها يده او
يد غيره اشكل الحال نظير
ما مر في المحكوم عليه وان

الاربعة ان لم يعرف إلاها فالمعرفة فيه لا تنقيداً فقد يعرف بالشهرة الخ وقد لا يحتاج لذكر حدوده
الاربعة بل يكفي بثلاث أو اقل منها فقوله الروضة الخ (قوله ريشترط ايضاً الخ) هذا كله اذا توقف التعريف
على الحدود فلو حصل التعريف باسم ووضعها لا يشار إليها فيه غيرها كدار الذرة بمكة كفى كما جزم به
الموردى في الدعاوى وان ادعى اشجاراً في بستان ذكر حدوده التي لا يميز بدونها وعدد الاشجار ومحلها
من البستان وما يميز به من غيرها والضابط التمييز اهمغنى (قوله وسكته) يعني حارته اه سلطان (قوله
ومحلها منها) اي هل هو في اولها او آخرها او وسطها اهمغنى (قوله منها) اي السكة اه عش (قوله من
نحو العبيد والدواب) اي من سائر المنقولات واما العقارات فلا يكون الا ما مون الاشتباه اما بالشهرة واما
بالتحديد كما مر اه رشدي وفيه ايضاً قول الشارح الآتي كالعقار اه بكاف القياس (قوله ايضاً)
اي كما في المعروف السابق اه سم (قوله بما يمكن الخ) اي بذكره على حذف المضاف والباء للتصوير
(قوله بذلك) اي المبالغة (قوله للعقد) اي لصحة عقد السلم (قوله كما جرياً عليه الخ) اي في الروضة واصلها
اه شرح المنهج (قوله مثلية كانت او متقومة) اي فخالف ما هنا في المتقومة اه بجري مي (قوله محمول على عين
حاضرة الخ) سياقي ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وإن كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك ان
الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وإن كانت البينة لا تسمع إلا على عينه اذ لم يكن
معروفاً انتهى اي فلا يخالف قوله الآتي او غائبة عن المجلس لا البالد امر باحضار ما يمكن الخ لان الكلام
هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحاجة بعينه اه بجري مي قال المغنى وبذلك
الحل اندفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف ما في الدعوى وقال البقيني مع اعتماده ما في الدعوى كلام
المتن في غير النقد اما هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والنوع والصحة والتكساراه (قوله فن عبر الخ) تعريض
لان المقر في روضه (قوله اي بما قامت الخ) اي بعين مثلية او متقومة قامت الخ (قوله مع خطر الاشتباه
الخ) اي خوفه اه بجري مي (قوله والكتابة الخ) اي معها وقوله بها اي بسماع البينة (قوله او يد غيره) لعل
المراد انها يد غيره وهي للدعي عليه اه رشدي (قوله نظير ما مر في المحكوم عليه) اي فيبعث القاضي
المكتوب اليه الى القاضي الكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعى بها فان لم يجد زيادة على
الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يتبين الحال عش وبجري مي (قوله بالصفة التي الخ) عبارة المغنى
والنهاية اذا وجد بالصفة الخ (قوله وحينئذ) لا موقع له (قول المتن في اخذته اي المدعى به وبعثه الخ) انظر لو
كان يتعذر بعثه كالعقار الغير المعروف او يتعسر كالشيء الثقيل او يورث قلعه ضرراً كالثبث في جدار
وسالت الطلأوى عن ذلك فقال لا يجري فيه ما ذكره انتهى اه سم وقال مريد اعيان عند قاضي بلد
العين فليحرر اه بجري مي (قوله وبعثه الى القاضي الخ) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب
ولا عن محل مؤنة البعث اه سم وانما نفى الافصاح لاصل الدلالة في البعث لقولهم ان مطلقات العلوم
ضرورية وما نفى عن محل مؤنة البعث فقد يمنع بان ما ياتي من قول الشارح كالذهب وقول المصنف
وحيث او جبت الاحضار الخ مفصح بذلك (قول المتن ليشهدوا على عينه) اي فائدة الشهادة الاولى ونقل العين
المذكورة اه برلسي وسم (قوله ليحصل اليقين) هو مرادف للعلم وقرق بعضهم بينهما فقال اليقين حكم
الذهن الجازم الذي لا يتطرق اليه الشك والعلم أعم وعلى هذا كان الانسب التعبير بالعلم اه عش (قوله انه
لا يسلمه الا بكفيل) زيادة لامع الاتوهم ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلا كفيل وليس مراداً كما يعلم من
العقار المذكورة في معروفات (قوله اعتماداً على الاوصاف ايضاً) أي كافي المعروف السابق في اخذته
ويعثه انظر لو كان يتعذر بعثه كالعقار او يتعسر كالشيء الثقيل او يورث قلعه ضرراً كالثبث في جدار
(قوله وبعثه) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن محل مؤنة البعث (قوله

قوله لم يات بدافع عمل القاضي المكتوب اليه بالصفة التي تضمنها الكتاب وحينئذ (في اخذته) من
هو عنده (ويعثه الى) القاضي (الكاتب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و) لكن (الاظهر انه) لا (يسلمه للمدعى) الا (بكفيل)

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا قادرا يطبق السفر لاحضار وليه صدق في طابه (بيده) (١٨١) احتياط للمدعى عليه حتى اذا لم يهيه

الشهود طول بركة نعمة
الامة التي تحرم خلوتها بها
لا ترسل معه بل مع أمين
معه في الرفقة وظاهره انه
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم
أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو
قبل به لم يبعد إلا ان يجب
بان اعتبار ذلك يشق
فسومح فيه مسارعة لفصل
الخصومة وفيه ما فيه ويسن
أن يختم على العين وأن
يعلق قلادة بعنق الحيوان
بختم لازم للابدل بغيره
(فان) ذهب به إلى القاضي
الكاتب و(شهدوا) عنده
(بعينه كتب برأه الكفيل)
بعد تسميم الحكم وتسليم
العين للمدعى ولم يحتاج
لارسال ثان (ولا) يشهدوا
بعينه (فعلى المدعى مؤنة
الرد) كالذهاب لظهور تعديده
وعليه مع ذلك أجرة تلك
المدة إن كانت له منفعة لانه
عطلها على صاحبها بغير حق
(أو) ادعى عينا غير معروفة
للقاضي ولا مشهورة للناس
(غائبة عن المجلس لا البلد)
قال الاذرى او قرية من
البلد وسهل إحضارها
وسبقه اليه في المطلب فقال
الغائبة عن البلد بمسافة
العدوى أى وهى فى محل
ولاية القاضي كالتى فى البلد
لاشترأ كهما فى وجوب
الاحضار (امر باحضار ما
يمكن) أى يتيسر من غير
كبير مشقة لا تحتمل عادة
كما هو ظاهر (إحضاره)

قوله الآتى ومقابل الاظهر الخ اه ع ش عبارة المغنى والاظهر أنه أى المكتوب اليه يسلمه إلى المدعى
بعد ان يحلفه كما قال الزركشى ان المال هو الذى شهد به شهوده عند القاضي ويجب ان يكون التسليم
بكفيل بيده أى المدعى وقيل لا يكفله بيده بل يكفله بقيمة المال اه (قوله وجوب كونه) أى
الكفيل (قوله مليا) ماوجه اعتبار الملاة إلا ان يراد بها ما يأتى معه السفر اه سم (قوله) وليصدق
الخ ببناء الفاعل من الصدق ويحتمل أنه ببناء المفعول من التصديق (قوله احتياط) الى قوله واما تفصيل
فى المغنى إلا قوله وظاهره الى ويسن أى وهى فى محل ولاية القاضي وقوله من غير كبير مشقة الى المتن
وقوله ليدعى وقوله لتوصله الى المتن (قوله لا ترسل معه) أى مع المدعى (قوله بل مع أمين فى الرفقة
الخ) ويفرق بينه وبين المدعى ولو اميناً حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ما ليس
لغيره فالتهمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق قلادة بعنق الحيوان) الاولى وعلى قلادة تجعل بعنق
الحيوان عبارة المغنى والروض وشرح المنهج ويسن ان يختم على العين حين تسليمها بختم لازم للابدل بما
يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل فى عنقه قلادة وختم عليها اه وفى البجى قوله رقيقا ليس بقيد
وعبارة النهاية حيوانا اه (قوله بختم لازم) أى لا يمكن زواله كنية فلا يكتفى بختمه بحجر ونحوه اه بجى
عن شيخه العشماوى (قوله ذهب به) الى قول المتن احضاره فى النهاية الا قوله أى وهى فى محل ولاية القاضي
(قول المتن بعينه) أى على عين المدعى به (قوله كالذهاب) عبارة كنز الاستاذ ويجب على المدعى مؤنة الاحضار
ايضا انتهت اه وعبارة شرح الروض عقب قوله فان شهدوا بعينها حكمها للمدعى وسلمها لخصمها
الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين
رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل وحيث اوجبنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور تعديده) ولهذا كان مضمونا عليه كما حكاه ان الرفعة عن البنديجى اه معنى (قوله تلك المدة) أى
مدة الحيلولة اه معنى (قوله غير معروفة الخ) سيد كر محترزه (قوله لا شترأ كهما فى وجوب الاحضار)
قد يقال ان وجوب الاحضار حكم الاصل لا جامع فكان الصواب فى تيسر الاحضار (قول المتن امر) بضم
أوله أى أمر القاضي الخصم او من العين فى يده اه معنى (قوله ليدعى) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى افهم نفي الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح فى البسيط اه
سم اقول وكذا صرح بذلك المغنى فقال عقب قول المتن ولا تسمع شهادة بصفة ما نصله لعين غائبة عن
محس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بعينه) أى عليها اه معنى (قوله لتوصله الخ) قد
يعنى عنه قوله الا ترى كفى الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد المغنى والفرق بينه وبين
الغائب عن البلد بعد المسافة وكثرة المشقة اه (قوله حينئذ) اشارة الى سماع الشهادة بالصفة فى غير ذلك

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا ماوجه اعتبار الملاة إلا ان يراد بها ما يأتى معه السفر (قوله بل مع أمين) ان
حلت خلوة ذلك الأمين بها فقد احتيج هنا الى نحو محرم والا فاما المرجح لارسالها معه دون المدعى اذا كان امينا
الا ان يفرق بان للمدعى بهامن الطمع فيها ما ليس لغيره فالتهمة فيه أقوى (قوله مؤنة الرد كالذهاب الخ)
سكت عن مؤنة احضاره اذا شهدوا بعينه على من هى ثم رأيت قول شرح الروض عقب قول الروض فان شهدوا
بعينها حكمها للمدعى وسلمها اليه مانصه فله الرجوع على الخصم بمؤنة الاحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة
الاحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين له رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الا ترى آخر الفصل
وحيث اوجبنا الاحضار الخ (قوله أى المصنف ايضا فعلى المدعى مؤنة الرد) عبارة كنز الاستاذ ويجب على
المدعى مؤنة الاحضار ايضا الخ (قوله ليدعى وليشهدوا الخ) قضيته أنه لا تسمع الدعوى بالصفة لكن قال
الزركشى افهم نفي الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح فى البسيط فقال والدعوى
بالعبد الذى لا يعرفه القاضي بعينه مسموعة على الوصف لا محالة اذ قد لا يقدر المدعى على احضار العبد وهى
يد الخصم اه (قوله حينئذ) اشارة الى سماع الشهادة بالصفة فى ذلك كفى قوله الا ترى واما ما لا يسهل

ليدعى و(ليشهدوا بعينه) لتوصله به لحقه فوجب كما يجب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسمع) حينئذ (شهادة بصفة) كفى الخصم

كافي قوله الاتي وأما ما لا يسهل - ضار الخ - حيث قال فيه أو وصف وحدد الخ اه سم (قوله ونحوه) أى من المسافة القريبة (قوله أما مشهور) إلى قوله وزعم في النهاية إلا قوله أى إلى فباتيه وقوله للدعوى إلى وقد تسمع وقوله ومؤنة الا - ضار إلى وعلم (قوله أما مشهور الخ) أى للناس يحترز قوله السابق غير معروفة للقاضى الخ فكان المناسب التانيث (قوله أو معروف للقاضى الخ) عبارة النهاية وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير إحضار وإن اختص به القاضى فان حكم بعلمه نفذ أو بالينة فلا لأنها لا تسمع بالصفة اه (قوله وأراد الحكم فيه بعلمه) أى إن قلنا حكم بعلمه بان كان يجتهدا اه ع ش أى على مختار النهاية خلافا للشارح فانه لا يشترط الاجتهاد كما مر (قوله بخلافه) إذا لم يحكم بعلمه لا بد من إحضاره الخ صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافا له حيث قال وكذا العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى إحضاره وكذا إن عرفه القاضى وحكم بعلمه فان كانت أى حجة التى يحكم بها بينة احضراه سم وياتى عن المغنى مثل ما نقله عن الروض لكن دعوا وصراحة صنيع الشارح في رجوعه للمشهور أيضا بنحوه (قوله وأما ما لا يسهل الخ) أى لا يمكن كما عبر به المغنى وشرح المنهج وبقريته قوله الاتي وأما قيل الخ وقد يدفع به ما يأتى عن الرشيدى (قوله أو عرفه القاضى وحكم بعلمه) لو قدمه على اشتهار ليختص قوله وتسمع الخ بغيره كان اصوب اه سم أى مع حذف أو وحكم وزيادة أو قيل اشتهر (قوله وحكم بعلمه) أى بناء على جواز حكمه بعلمه اه مغنى (قوله أو وصف وحدد الخ) ظاهر صديقه هنا كالتأية والروض اشترط الجمع بين الوصف والتحديد فلا يكفى مجرد التحديد وتضييق اقتصار المغنى وشرح المنهج والروض هنا على التحديد كما أتى عبارة الاولين وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما أتى من قولهم فان كان هو المحدود الخ انه يكفى فليحمل العطف هنا على انه للتفسير (قوله وأما قيل ومثبت الخ) قضية كلامه كالروض والنهاية آخر انه لا تسمع فيما ذكر البينة بالصفة مطلة بخلاف كلام المغنى وشرح المنهج وكلام النهاية أو لا عبارة الاول اما ما لا يمكن إحضاره كالعقار فيجده المدعى ويقيم البينة بتلك الحدود فان قال اشهد ونعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود ودعيت القاضى من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه فان كان الخ هذا إذا لم يكن العقار مشهورا بالبلد أو لا لم يحتج إلى تحديده وأما ما يعسر احضاره كالشئ الثقيل أو ما أثبت في الارض أو ركز في الجدار أو وثق قلعته ضرر افكالعقار اه وعبارة شرح المنهج اما إذا لم يسهل إحضاره بان لم يمكن كعقار أو يعسر كشيء ثقيل أو بوث قلعته ضرر أو فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديده فيما ذكر ومثله يأتى في وصف ما يعسر إحضاره اه قال البجيرمى قوله بتلك الحدود دأى في العقار وقوله والصفات أى فيما يعسر إذا شهدت الحجة بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضر هو أو نائبه كافي شرح الروض وقوله فيما ذكر أى في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أى مثل هذا التقييد اه وعبارة سم قوله وأما قيل الخ أى من غير احضاره الخ حيث قال فيه أو وصف وحدد الخ (قوله أما مشهور) أى شهرة بحيث يكون معلوما للقاضى وحينئذ فلا إشكال في رجوع قوله وأراد الحكم بعلمه الخ لهذا ايضا وقوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من إحضاره صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافا له حيث قال وكذا أى العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرف القاضى وحكم بعلمه فان كانت أى حجة التى يحكم بها بينة احضراه قال في شرحه وتبع في هذا اصله حيث نقل عن الغزالي انه يحكم بالعبد الذى يعرفه القاضى بلا احضار ثم اعترضه بان هذا بعيد فيما اذا جهل وصفه وقامت به بينة لانها لا تسمع بالصفة لكن اجاب عنه ابن الرفعة بان الممنوع إنما هو الشهادة بوصف لا يحصل للقاضى به معرفة الموصوف معه دون ما اذا حصلت به كاهنا اه (قوله أو معروف للقاضى الخ) وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضى فان حكم بعلمه نفذ أو بالينة فلا شمر (قوله لا بد الخ) مشى عليه في الروض وفيه كلام في شرحه (قوله أو عرفه القاضى) لو قدمه على فان اشتهر ليختص فتسمع

الغائب عن المجلس في البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه في الغائب عن ذلك أما مشهور أو معروف للقاضى وأراد الحكم فيه بعلمه فيحكم به من غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعلمه لا بد من احضاره لما تقرر أن الشهادة لا تسمع بصفة وأما ما لا يسهل احضاره كالعقار فان اشتهر أو عرفه القاضى وحكم بعلمه أو وصف وحدد فتسمع البينة ويحكم به فان قالت البينة انما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضى أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان كان هو المحدود في الدعوى حكم والا فلا

واما ثقيل ومثبت وما يورث قلعه ضرر اى له وقع عرفا فيها يظهر فإتيه القاضى أو نائبه للدعوى على عينه بعد وصف ما يمكن وصفه وقد تسامع
البينة بالوصف بان شهدت باقرار المدعى عليه باستيلائه على دين صفتها كذا ومثونة الاحضار على المدعى عليه ان ثبت للمدعى ولا ففى ومثونة
الرد على المدعى كما يأتى وعلم بما تقرر قبول الشهادة على العيز وان غابت عن الشهود بعد التحمل وزعم بعض معاصرى أى زرة اشتراط
ملازمتها لها من التحمل إلى الاداء اطال ابو زرة فى رده بما حصله أنه لم ير أحداً ذلك (١٨٣) فيطالب بنقله أو الاصل الذى خرج به

عليه ان تأهل للتخريج
وهل يقول بذلك فى كل مثلى
أو ومتقوم ثم قال والذى
لا اشك فيه ان الشاهد ان كان
من اهل الدين واليقظة التامة
قبلت شهادته بها وتشخيصه
لها ولا يقال له من اين علمتها
لانه قد يحصل له بعينها بمن
لها عن مشاركتها فى وصفها
من قرائن وممارستها وان
لم يكن كذلك فينبغى للقاضى
ان يسأله فان ذكر انه
لازمها من تحملها الى ادائه
قبل وان قال غابت عنى
لكنها لم تشبه على فينبغى
للقاضى امتحانه بخلطها
بمشابهها من جنسها فان
منها ما حيث علم صدقه
وضبطه قال وهذا كما يفرق
القاضى الشهود للريية فان
لم ير منهم موجب الرد
أمضى الحكم ولو مع بقاء
الريية والشاهد امين
والقاضى اسير فاذ ادعى
معرفة ما شهد به فهو مؤتمن
عليه فان اتهمه حرر الامر
كما ذكرنا من التفريق
وخط الشهود به أو عليه
أوله مع مشابهه ليتحرر له
ضبط الشاهد اه وقوله
ينبغى الاول والثاني يحتمل

المعروف والمشهور اه (قوله واما ثقيل) لاحاجة اليه لانه عين ما قبله اه رشيدى (قوله للدعوى على
عينه الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها اه سم ومرعن
المغنى ما يصرح بذلك وفى كلام النهاية ما يشير اليه (قوله ففى ومثونة الرد على المدعى) وليس عليه هنا اجرة
مثلها المدة الحيلولة كما يأتى (قوله كما يأتى) اى فى آخر هذا الفصل اه سم (قوله مما تقرر) اى بقوله فان
قالت البينة الخ ويمكن رجوعه لقول المصنف امر باحضار الخ ايضا (قوله وان غابت عن الشهود) لا يخفى
انه ينبغى تقييد هذا بغير المثليات اماهى فلا اخفاء انها لا تنأتى الشهادة على عينها اذا احتاج الامر اليه الامع
الملازمة المذكورة إذهى بمجرد غيبته عن الشهود تنبهم عليهم لعدم شيء بمنها اه رشيدى (قوله وزعم
بعض معاصرى) عبارة النهاية وقوله وكذلك خلافاً لما شرط ملازمتها لها من التحمل إلى الاداء اه (قوله
اطال ابو زرة) خبر وزعم بعض الخ اقول يحمل كلام ذلك على المثليات يندفع الاعتراض لما مر آنفاً
عن الرشيدى (قوله فيطالب) اى البعض وكذا ضمير وهل يقول (قوله ثم قال) اى ابو زرة (قوله وان
لم يكن كذلك) أى من اهل الدين واليقظة التامة (قوله وهذا) أى ما ذكر من الانغماس ويحتمل ان الإشارة
للانبغاء الثانى كما يؤيده آخر كلامه (قوله اه) اى كلام اى زرة (قوله ما يأتى الخ) اى من انه ان اشتر
ضبطه وديانته لم يلزمه استفساره أو الا لزمه (قول المتن وإذ أوجب احضار) اى للشيء المدعى به ولا يبينه
لمدعى فقال اى المدعى عليه اه معنى وفى الجبرمى هذا راجع للغائبة عن البلد أو عن المجلس كما نبه عليه العنانى
ولا ينافيه قوله كلف الاحضار الموه انه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعى لما حلف يمين الرد أو اقام
الحجة غلط على المدعى عليه بتكليفه الاحضار اه (قوله عندى) إلى الفصل فى النهاية لا قوله وقد صرح
الاصحاب إلى وفى فتاوى القفال (قوله غرم) ظاهره انه يصدق فى دعوى الغيبة بلا يمين وفيه وقفة ظاهرة
بل قضية قوله الآتى على حسب جوابه رجوع صدق يمينه لما زاده ايضا فكان ينبغى أن يؤخر ذلك فيقول
عقب قوله لان الاصل معه وغرم فى الاولى قيمة العين للحيلولة فليراجع (قوله قيمتها) اى وقت طلبها منه
لا أقصى القيم فيما يظهر اه ع ش (قوله فى المتقوم) إلى قوله ونفقة تنأتى المغنى لا قوله وان قالت إلى المتن
وقوله الا فصح أو وقوله ثم يكلف الى المتن (قول المتن أو أقام بينة) عطف على نكل عبارة المغنى أو لم ينكل بل
اقام المدعى بينة حين انكاره بان العين الخ (قول المتن كلف الاحضار) اى للمدعى به اه معنى (قوله
وحبس عليه لا متناعه من حق لومه الخ) عبارة المغنى وان امتنع ولم يبدعذر احبس عليه اى الاحضار لانه
امتنع من حق واجب عليه اه (قوله ما لم يبين الخ) ظرف لحبس عليه فكان الانسب لإيصاله به (قوله

الخ لغيره كان أصوب (قوله واما ثقيل) أى من غير المعروف والمشهور (قوله للدعوى على عينه الخ)
قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها وهى وما يعسر احضاره
لثقل فيه أو اثبات له فى جدار أو ارض وضرفلعه وصفه المدعى ان أمكن ثم ياتيه القاضى أو نائبه لتقع الشهادة
على عينه وكذا عرف الشهود العقار بدون الحدود ويحضره هو أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان وافقت
الحدود ما ذكره المدعى فى الدعوى حكم وإلا فلا اه (قوله كما يأتى) اى آخر هذا الفصل (قوله وان
غابت عن الشهود بعد التحمل) وهو كذلك ش مر (قوله اى المصنف كلف الاحضار) اى للعين

الوجوب والندب الذى يظهر أنه باقى هنا ما يأتى قبيل الحسية وفى المنتقبة من التفصيل المفيد للوجوب تارة وللندب أخرى (ولذا واجب
احضار فقال) عندى عين بهذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها للحيلولة أو (ليس يبدى عين بهذه الصفة صدق يمينه) على حسب جوابه لان
الاصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للمدعى دعوى القيمة) فى المتقوم والمثل فى المثلى لاحتمال أنها ملكت (فان نكل) المدعى عليه عن
اليمين (فحلف المدعى أو أقام بينة) بان العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لا نعلم انها ملك المدعى (كلف الاحضار) ليشهد الشهود على عينه
كامر (وحبس عليه) لا متناعه من حق لومه ما لم يبين عذره فيه (ولا يطاق الا باحضار) للوصوف (أو دعوى تلف) له مع الحلف عليه

وحينئذ يأخذ منه القيمة أو المثل ويقبل (١٨٤) دعواه التالف وان ناقض قوله الاول للضرورة نعم بحث الاذرعى أنه لو أضاف التالف

الى جهة ظاهرة طواب بيينة
بها ثم يحلف على التالف
بها كالوديع (ولو شك
المدعى هل تلفت العين
فيدعى قيمة ام) الافصح
او (لا فيدعيها فقال غصب
منى كذا فان بقى لزمه رده
والا فقيمته) فى المتقوم ومثله
فى المثل (سمعت دعواه)
وان كانت مترددة للحاجة
ثم ان اقر بشئ فذاك وإلا
حاف انه لا يلزمه رد العين
ولا بد لها وان نكل حلف
المدعى كما ادعى على الواجهة
(وقيل لا) لتسمع دعواه
للتردد (بل يدعيها) اى
العين (ويحلفه) عليها (ثم
يدعى القيمة) ان تقوم والا
فالمثل (ويجريان) اى
الوجهان (فيمن دفع ثوبه
لدلال ليبيعه فجده وشك
هل باعه فيطلب الثمن ام
اتلفه) يطلب (قيمته) ام
هو باق فيطلبه) فعلى الاول
الاصح تسمع دعواه مترددة
بين هذه الثلاثة فيدعى ان
عليه رده او ثمنه ان باعه
واخذه او قيمته ان اتلفه
ويحلف الخصم بمينا واحدة
انه لا يلزمه تسليم الثوب
ولا ثمنه ولا قيمته فان رد
حلف المدعى كما ادعى ثم
يكلف المدعى عليه البيان
ويحلف ان ادعى التالف
فان رد حلف المدعى انه
لا يعلم التالف ثم يحبس له
(وحيث اوجبنا الاحضار

فياخذ منه القيمة) أى بعدد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم اه سم (قوله) وان ناقض قوله الاول) لان
دعواه التالف تنافى انكاره او لا وتذكر ناقض لتاويل الدعوى بالقول ويحتمل ان الضمير للمدعى عليه
فلا تاويل (قوله للضرورة) لانه لم تقبل قوله لخلد عليه الحبس معنى وشرح المنهج (قوله لو اضاف التالف
الخ) اى بخلاف ما لو اطلق دعوى التالف او استنده الى جهة خفية كسرقة فلا يطالب بالبيينة اه معنى (قول
المتن ولو شك المدعى) على من غصب منه عيناي ترد بان تساوى عنده الطرفان او رجح احدهما وقوله
فيدعيها اى العين نفسها فقال أى فى صفة دعواه اه معنى (قوله ثم ان اقر بشئ الخ) عبارة البجيرى عن
سلطان حينئذ ان دفع له العين فذاك أو غيرهما قبله والقول قول المدعى عليه فى قدره سواء كان ثمنه او بدلا
لانه غارم اه (قوله كما ادعى) اى على التردد معنى فلا يشترط التعيين فى حلفه سم (قوله على الواجهة) اى
كما فى شرح الروض اى والمغنى اه سم وعبارة النهاية كما هو مقتضى كلامهم اه (قول المتن ام اتلفه) اى
او تالف فى يده بته صير كما يأتى عن عرش (قوله تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة الخ) قال البلقينى وقد
يكون الدلال باعه وتلف الثمن أو اثوب فى يده تلقا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض
الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضى إنما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الا لزام
على كل وجه فلو اتى ببعض الاحتمالات لم يسلمها الخ كما ان يقال بمجدها صار غاصبا فيضمه بها او ثمنها وان لم
مغنى وفى البجيرى عتب ذكر مثله عن مر مانصه إلا ان يقال بمجدها صار غاصبا فيضمه بها او ثمنها وان لم
يقصر اه (قوله ان اتلفه) اى او تالف فى يده بلا تصير اه عرش (قوله كما ادعى) اى على التردد كما مر
مغنى وأسنى (قوله ثم يكلف) راجع لمسئلة انصب أيضا (قوله ويحلف ان ادعى الخ) أى وية بل ان بين
غيره اه عرش (قوله التالف) لعل المراد به التالف بلا تصير فليراجع (قوله ثم يحبس له) لعل المعنى يحبس
المدعى عليه لاجل تسليم العين او بدلا ثم إذا استمر على دعوى التالف فلم يقرب بشئ من بقاء الثوب او يبيعه
فهل يستدام الحبس أو إلى ان يظن بقرئ احواله صدقه فيها وليحذر قول المتن وحيث اوجبنا الاحضار
اى اوجبنا على المدعى عليه احضار المدعى به فاحضره وقوله مؤنته اى الاحضار اه معنى (قول المتن ومؤنة
الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصروا لهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه الى بلد
الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده الى موضعه بمؤناته ويستقر عليه مؤنة الاحضار ان تحملها من عنده
وظاهره شمول نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطلب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر حتى لا يندرج فيه
النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه سم (قوله اجرة مثل منافع الخ) فلو اختلفت اجرة مثله كان كانت
مدة الحضور والرد شهرين منفعة فى احدى عشرة وفى الآخر عشرون فانه يجب عليه ثلاثون اه
عش (قوله لا المجلس فقط) لان مثل ذلك يتسامح به توقير المجلس القاضى ومراعاة للصالحه فى ترك المضايقة
مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب للخصم اجرة منفعة وان احضره من غير البلد
للسامحة بمثله ولان منفعة الحر لا تضمن بالفوات اه اسنى عبارة البجيرى عن سم عن مر وظاهر كلام
الشيخين انه لا اجرة للمحضرة من البلد وان اتسعت البلدو انه يجب للمحضرة من خارجها وان قربت المسافة
وان خالف بعض المتأخرين والكلام فيما لمثل له اجرة اما لو لم يمض زمن لمثل له اجرة فلا اجرة وان احضرت من

(قوله فياخذ منه القيمة الخ) أى بعدد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم (قوله) نعم بحث الاذرعى انه
لو اضاف الخ كتب عليهم (قوله) وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الواجهة) فلا يشترط التعيين فى
حلفه (قوله على الواجهة) كما فى شرح الروض (قوله ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر
ولهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه الى بلد الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده الى
موضعه بمؤنته ويستقر عليه مؤنة الاحضار وان يحضرها من عنده فظاهره شموله نفقة العبد ايضا ثم قال عن
المطلب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه (قوله)

فثبت للمدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه) لانه المحجوج الى ذلك (ولما) تثبت له (فهى) أى مؤنة الاحضار خارج
(ومؤنة الرد) للعين الى محلها (على المدعى) لانه المحجوج للغرم وعليه أيضا اجرة مثل منافع تلك المدة ان كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط

ونفقةها الى ان تثبت في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعى (فرع) غاب انسان من غير وكيل وله مال فأنهى الى الحاكم انه ان لم يبلعه اخذ معظمه لزمه يبعه ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الاصحاح بانها لا يتساط على اموال الغائبين إذا اشرفت على الضياع او مست الحاجة اليها في استيفاء حق ثبنت على الغائب قالوا ثم في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعثرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساخ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن ساربا لا امتناع بيع مال الغائب (١٨٥) لمجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف

المعظم ضياع نعم الحيوان
بياع بمجرد تطرق اختلال
اليه حرمة الروح ولانه
بياع على مال له بحضرته
إذا لم ينفعه وفي امكن
تدارك الضياع بالاجارة
اكتفى بها ويقتصر على اقل
زمن يحتاج اليه ولو نهي عن
التصرف في ماله امتنع الا في
الحيوان اه ملخصا وفي
فتاوى القفال للقاضي بيع
مال الغائب بنفسه او قيمه
إذا احتاج الى نفقة وكذا
إذا خاف فوته او كان الصلاح
في بيعه ولا يأخذ له بالشفعة
وإذا قدم لم ينقض بيع
الحاكم ولا بإجاره وإذا
اخذ بغير ماله ولو قبل
غيبته او بحد مدينه وخنى
فلسه فله نصب من يدعيه
ولا يسترد ودعيته وافق
الاذرعى فيمن طالت غيبته
وله دين خشى تلفه بان الحاكم
ينصب من يستوفيه وينفق
على من عليه مؤنته وقد
تناقض كلام الشيخين فيما
للغائب من دين وعين
فظاهره في موضع منع
الحاكم من قبضها وفي اخر
جوازه فيهما وفي اخر

خارج البلد اه (قوله ونفقةها) مبتدأ خبره في بيت المال اه ع (قوله في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض اه سم عبارة ع ش ظاهره أنه مواساة وقياس ما بعده انه قرض وقوله ثم باقتراض ظاهره أنها حيث ثبتت في بيت المال يكون تبرعا اه (قوله فأنهى الى الحاكم) أي اتفق ان شخصا من أهل محله اخبر الحاكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه ع وشاظهر ان التقييد باهل محله نظرا للغائب من اطلاعهم على الحال قبل غيرهم فلا مفهوم له (قوله ان تعين الخ) لمجرد التوضيح ولا فهو مفهوم بما قبله (قوله ان تعين طريقا لسلامته) أي ولم ينه عن التصرف فيه وهو ليس بحيوان كما يأتي وسيد كر محتر ذلك بقوله وفي امكن تدارك الضياع بالاجارة الخ (قوله لا امتناع الخ) علة لفوله وليس من الضياع الخ (قوله والاختلال الخ) مبتدأ خبره ضياع (قوله الا في الحيوان) أي او اذا مست الحاجة اليه في استيفاء حق ثبت عليه كامر (قوله اه) أي قول الاصحاح (قوله وفي فتاوى القفال للقاضي الخ) قضيته جواز ذلك وقياس ما قبله الوجوب اه ع ش وقد يجب بانه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله اذا احتاج) أي المال (قوله وكذا اذا خاف) عبارة المغنى والروض مع شرحه وللقاضى اقراض مال الغائب من ثقة يحفظه في الذمة وله بيع حيوانه خوفا فلا كونه نحوه كذبه وله اجارته ان من عليه لان المانع تفوت بعض الوقت واذا باع شيئا المصلحة او اجاره باجرة مثله ثم قدم الغائب فليس له الفسخ كاصي اذا باع ولان ما قبله القاضي كان بنبابة شرعية وماله من لا ترخص معرفته للقاضي بيعه وصرف ثمنه في المصالح وله حفظه قال الاذرعى والاحوط في هذه الاعصار صرفه في المصالح لاحفظه لانه يعرضه للنهب ومدادى الظلمة اليه اه (قوله او كان الصلاح في بيعه) دل يخالف قوله السابق لا امتناع بيع مال الغائب الخ او يحتمل عليه اه سم والاولى الثاني بحمل الصلاح هنا على نحو ما يأتي في اوائل الفصل الا في عن النهاية في تعقيب كلام ابي شيكيل (قوله واذا اخبر) أي القاضي اه ع ش (قوله ولو قبل غيبته) غاية للغصب (قوله وافق الاذرعى فيمن طالت غيبته الخ) قضيته انه لو غاب وترك من يجب عليه نفقتهم بلا منفق لا يجوز للقاضي قبض شيء من دينه ليصرفه على عياله ولو قيل بوجوبه رعاية المصلحة من يجب نفقتهم عليه لم يكن بعيدا اه ع ش أقول ما استقر به من الوجوب لا يحد عنه الا أن يوجد نقل بخلافه بل قديدي دخول في قول الشارح السابق او مست الحاجة اليها الخ على ان دعوى القضية ممنوعة اذ كلام الاذرعى ورد في جواب سؤال فلا مفهوم له (قوله يجب اخذه الخ) أي ماله منه مال له عن التصرف فيه والافلا يجوز الا في الحيوان اخذ امامرا اه ع ش (قوله من العين) بفتح الميم (قوله وما لا يجوز الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية وما لا يكون كذلك يجوز الخ اه سيد عمر وظاهر ان هذا راجع لما قبل وكذا الخ فقط (قوله دين حاضر) بالاضافة (قوله وقياسه في الغائب مثله) عبارة النهاية والغائب مثله اه (قوله ولو مات الغائب) عبارة النهاية ولو مات شخص اه (قوله وليه القاضي) يظهر ان القاضي ليس كالغائب المار انفا (قوله قبض وطلب جميع الخ) الاولى قلب العطف كافي النهاية

في بيت المال) ظاهره انه اتفاق لا اقتراض (قوله او كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع بيع مال الغائب بمجرد المصلحة او يحتمل عليه

(٢٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

جوازه في العين فقط وهو أوجه لان بقاء الدين في الذمة أحرز منه في يد الحاكم بخلاف العين قال الفارقي والكلام في مدين ثقة ملي والواجب اخذه منه قطعا وبه يتايد ما ذكر عن القفال والاذرعى والذي يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مال له لفلس أو وجد أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كما علم بما مر في الوديعة قال الزركشي وقد اطلق الاصحاح انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر تمتع من قبله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضي لزمه قبض وطلب جميع ماله من

بين وبين واثقاً له (فصل الغائب الذي تسمع الدعوى والبينة عليه) ويحكم عليه من بمسافة بعيدة) لان القريب يسهل احضاره وقضية المتن انه لو حكم على غائب فبان (١٨٦) كونه حيث بمسافة قريبة بان فساد الحكم وهو كذلك وزعم ان المتبادر من كلامهم

الصحة ممنوع ويجرى ذلك في صبي او مجنون او سفيه بان كاله ولو قدم الغائب وقال ولو بلا بيينة كتبت بعث او اعتقت قبل بيع الحاكم بان بطلان تصرف الحاكم كما مر ولو بان المدعى موته حيا بعد بيع الحاكم ماله في دينه قال ابو شكيل بان بطلانه ان كان الدين مؤجلاً لئلا ينفذه لاجل حاله لان الدين يلزمه وفاؤه حالاً وانما يتم له ذلك في الحال ان بان معسراً لا يملك غير المبيع اذ لو رفع للقاضي باع ماله حيثن خلاف ما اذالم يكن كذلك فينبغي بيان بطلان البيع لانه لا يلزمه الوفاء من هذا المبيع بعينه ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع كما هو واضح (وهي) اي البعيدة (التي لا يرجع منها) متعلق بقوله (مبكر) اي خارج عقب طلوع الفجر اخذاً الامر في الجمعة ان التكبير فيها يدخل وقته من الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عرفاً وهو من يخرج قبل طلوع الشمس (اي اوائله) اي اوائله وهي ما ينتهي اليه سفر الناس غالباً قاله الباقيني وذلك لان في ايجاب الحضور منها مشقة بمفارقة الابل

(فصل في الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه) قال الجيرمي الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب (قوله الدعوى) الى قوله او لم تمتع الشهود في النهاية الا قوله اذ لو رفع الى ولو بان وقوله اي خارج الى المتن وقوله وانه لو كان الى المتن (قول المتن من بمسافة) اي من هو كائن بمسافة (قوله لان القريب الخ) هذا علة المفهوم واما علة المنطوق فهي قوله والآتي وذلك لان في ايجاب الحضور الخ (قوله لان القريب يسهل احضاره) اي الذي في ولايته كما يعلم بما يأتي اه رشدي (قوله حيثن) اي حين الحكم (قوله بان فساد الحكم الخ) هو القياس وان افق شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذهم اه سم (قوله ويجرى ذلك) اي فساد الحكم اه عش (قوله في صبي او مجنون او سفيه الخ) اي بعد الدعوى على وليه اه عش (قوله وقال ولو بلا بيينة) اي ولو كان فاسقاً او كافراً وهل يتوقف ذلك على عين ام لافيه نظرو الاقرب تحليفه اه عش (قوله أو اعتقت) اي مثلاً (قوله كالم) اي قبيل قول المتن ولو ادعى وكيل الغائب الخ قال الرشدي الذي مر انما هو اذا ابطال الدين بعد حضوره خلافاً للروايان اه (قوله يتم) عبارة النهاية بسلام (قوله ان بان معسراً لا يملك غير المبيع) اي يملك غيره وظهر ان المصاحبة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذاً ما مر في الرهن شرح مر اه سم (قوله بيان بطلان البيع) يعني تبين بطلانه ظاهره وان كان صلاحه فيه وقدم انفاً عن النهاية خلافه (قوله بان) كذا بخط المؤلف وفي نسخة السيد عمر فان مصلحة اه مصطفى الحموي (قول المتن لا يرجع الخ) اي بعد فراغ المحاكمة اه مغنى (قوله اي اوائله) الى قوله ويتعلق منها في المغنى (قوله غالباً) اي وان كان اهل ذلك المحل لا يرجعون الا في نحو ثلث الليل اه عش (قوله وذلك لان الخ) هذا علة لمنطوق قول المتن الغائب الخ كانهنا عليه هنا خلافاً لما يوجب صنيعة فكان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القريب الخ كما فعل شيخ الاسلام والمغنى (قوله لتوقف الخ) علة للتعين (قوله اي لا يرجع مبكر الخ) عبارة الروض مع شرحه في بيان مسافة العدو بعد القرب ما يعود منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه انتهت اي والبعيدة ما زادت على ذلك اه سم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله لان منها) اي ضميره (قوله وهي ليست التي الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته لسكل من طرفي المسافة اه سم (قوله

(فصل الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه من بمسافة بعيدة الخ) (قوله بان فساد الحكم) هو القياس وان افق شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذهم (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وانما يتم له ذلك) كذا شرح مر (قوله ان بان معسراً لا يملك غير المبيع) او يملك غيره وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذاً ما مر في الرهن شرح مر (قوله ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع) كتب عليه مر (قوله وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه ليلاً) عبارة الروض وشرحه في الطرف الثالث من الباب الثالث من كتاب الشهادات في بيان مسافة العدو ما نصه وحد القرب ما يعود فيه بمعنى منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه اه والبعيدة ما زادت على ذلك (قوله اندفع قول الباقيني تعبيره غير مستقيم الخ) فان قلت لا يحتاج في اندفاع قول الباقيني المذكور الى التعلق المذكور بل يندفع مع تعلق منها يرجع وتقدير صلة مبكر اي اليها وتعلق الى موضعه ايضاً يرجع والتقدير لا يرجع منها المبكر اليها الى موضعه ليلاً فليتامل فانه ظاهر مغن عن التكلف قلت لكن هذا يقتضي ان المراد بالمسافة البعيدة محل الحاكم وهو لا يناسب قوله من بمسافة بعيدة وانما يناسبه ان المراد محل المدعى عليه فليتامل وقد يدفع هذا بمنع الاقتضاء المذكور ولو سلم فالمراد بيان المسافة البعيدة في نفسها لا التي بها المدعى عليه (قوله وهي ليست التي لا يرجع منها الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته

ان والوطن ليلاً ويتعلق منها بمبكر المتعين لتوقف صحة المراد عليه مع جعله الى موضعه من اظهار المضمر اي لا يرجع مبكر منها اليه بل بعدد اندفع قول الباقيني تعبيره غير مستقيم لان منها يعود للبعيدة وهي ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل اليها ليلاً من يخرج بكرة من موضعه الى بلد الحاكم فلو قال التي لو خرج منها بكرة لبلاد الحاكم لا يرجع اليها ليلاً وعاد في يومه بعد فراغ

الحكمة لوفى بالتصود اه وظاهر ان البرة في ذلك باليوم المعتدل ويظهر ان المراد من الحكمة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بينة حاضرة أو حاتف وتديام وان البرة بهير الاثقال لانه انضبط العمل عاليا في نحو مسافة انصر وان لو كان لحل طريقة ازوه و باحدهما على المسافة وبالاخر على دونها فان كانت التصير وعرة بعد المعتبر والاعتبرت وقد تمت في صلاة المسافر في شرح قوله ولو لو كانت تصده طريقا ماله تعاقب ذلك فراجعته (وقيل هي) (مسافة انصر) لان الشرع اعتبرها في واضع ويرد بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي والاسمع الدعوى عليه والبيئة وحكم وكاتب وان قرئت قاله الماوردي وغيره (١٨٧) وقضيته انه لو تعددت النواب او المستقون في بلد واحد لكل واحد

حد فطلب من قاض منهم الحكم على من ليس في حده قبل حضوره حكم وكاتب لانه غائب بالنسبة اليه وفيه نظر ظاهر لاسيما ان لم تفحص سعة البلد والظاهر ان هذا غير مراد للماوردي وغيره (ومن به) مسافة (قريبة) ولو بعد الدعوى عليه في حضوره وهو عن يتاقي حضوره (كحاضر فلا تسمع) (دعوى ولا بينة) عليه (ولا يحكم بغير حضوره) بل يحضره وجوب السهولة احضاره لثلا يشتبه على الشهود او وليدفع ان شاء او يقر فيغني عن البيئة والنظر فيها أو لتتبع الشهود ان كانوا كذبة حياء أو خوفا منه ومحل ما ذكر في منع سماع البيئة اذا تيسر احضار المدعى عليه ولم يضطر الشهود الى السفر فورا والا فينبغي حينئذ جواز

ان المراد (الخ) اي بفر اغ الحكمة (قوله) (وانه لو كان الخ) اي ويظهر انه الخ (قوله) (وعرة) اي صعبة (قوله) (لان الشرع) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله ويرد بوضوح الفرق (قوله) (بوضوح الفرق) وهو المشقة في الحضور هنا اه غش (قوله) (هذا كله) الظاهر ان هذا لا محل له هنا وان محله انما هو بدقول المصنف الاتي ومن بقرينة كحاضر الخ الى انه لا حاجة الى ذكر هذا اصلا ولا الى نسبته الى الماوردي لانه عين قول المصنف الاتي أو غائب في غير محل ولا يته فليس له احضاره فتأمل اه رشيدى (قوله) (حيث كان) أي الخصم الخارج عن البلد اه مغنى (قوله) (والاسمع الخ) عبارة المغنى فان كان خارجا عنها فالبعد والقرب على حد سواء فيجوز ان تسمع الدعوى الخ (قوله) (قاله الخ) عبارة المغنى كما قاله (قوله) (قاله الماوردي وغيره) واقفى به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله) (وقضيته انه الخ) دفع المغنى هذه القضية بفرض كلام الماوردي وغيره فيما اذا كان الخصم خارجا عن البلد كما مر (قوله) (ومن بمسافة قريبة) اي وهو في محل ولا يته سم وهي اي القرية دون البعيدة بوجهيها مغنى (قوله) (وهو عن يتاقي حضوره سيدكر محترزه في شرح فان امتنع بلا عذر احضره الخ قول المتن كحاضر) أي - كمن حكم حاضرا في البلد اه مغنى (قوله) (اوليدفع الخ) او هنا في قوله الاتي أو لتتبع الخ بمعنى الواو كما عبر بها الاسنى (قوله) (اذا تيسر الخ) خبر ومحل ما ذكر الخ (قوله) (ان يشهد) ببناء المفعول والفاعل من الاشهاد والضمير على الثاني للقاضي او المدعى او للشهود يتاويل من ذكر (قوله) (عذر الخ) اي بما يرخص في ترك الاجماع كما ياتي (قوله) (اي او يسمعها هو) أي القاضي بوصوله بنفسه الى الشاهد قوله فاذا اجاز له الخ فكذا في مسئلتنا ولك ان تمتع الملازمة (قوله) (سماعها هنا) أي بنفسه او نائبه (قوله) (بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه الخ) في تجريد المزج ما نصه اذا كان للمطلوب عذر عن الحضور كمرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف والنسب ولم يكن للمدعى بينة قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبيئة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة الفرع وكذا في الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه انتهى وسياق ذلك في شرح احضره باعوان السلطان اه اسم وقوله ولم يكن للمدعى الخ الصواب اسقاط لم يكن (قوله) (حينئذ) اي حين ارسله من يسمع الشهادة (قول المتن الاتواريه او تعززه) اي وعجز القاضي عن احضاره بنفسه وباعوان السلطان مغنى وشيخ الاسلام (قوله) (أو حبسه) الى قول المتن واذا استعدى في النهاية الا قوله من غير معين الى فان لم يكن وقوله ولو بعد الحكم الى ويمهل وما انبه عليه (قوله) (أو حبسه) عطف على اتواريه كما هو صريح صنيع النهاية قديقال اذ ذكره اي الحبس هنا لا يناسب قوله السابق وهو عن يتاقي حضوره بل ذلك داخل في مفهومه ولذا كره ابن المقرئ والمغنى في مفهوم ما ياتي من الامتناع بلا عذر (قوله) (وقد ثبت ذلك) اي التوارى وما عطف عليه ولو بقول عون ثقة كما ياتي (قوله) (فتسمع البيئة) الى قول المتن بل

لكل من طرفي المسافة (قوله) (قاله الماوردي وغيره) واقفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) (والظاهر ان هذا غير مراد للماوردي) كتب عليه مر (قوله) (ومن بمسافة قريبة) اي في محل ولا يته (قوله) (بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم اذا كان للمطلوب عذر

بالشاهد عذر منعه من الاداء جاز للقاضي ان يرسل من يشهد على شهادته أو من يسمعها أي أو يسمعها هو كما فهم بالاولى فاذا جاز له سماعها هنا مع تيسر الشهادة على شهادته فكذا في مسئلتنا بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم حينئذ فيتايد به ما ذكرته وإذا سمعت في غيبته وجب ان يخبر باسمائهم ليتمكن من القدح (الاتواريه) ولو بالذهاب لنحو السلطان زعمانه انه يخاف جور الحاكم عليه كما هو ظاهر لان الخصم لو تمكن من ذلك تعذر القضاء فوجب ان لا يلتفت لهذا العذر منه وإن اشتهر جور قاضي الضرورة وفسقه أو حبسه عجل لا يمكن الوصول اليه او هو به من مجلس الحكم (او تعززه) اي تغلبه وقد ثبت ذلك عند القاضي فتسمع البيئة

ويحكم بغير حضوره من غير بين الاستظهار على المذول المعتمد تغليظا عليه والالامتنع الناس كلهم فان لم يكن للمدعى بينة جعل الاخر في حكم الناكل فيحذف المدعى بين الرد خلافا (١٨٨) الماوردي ومن تبعه ثم يحكم له لكن لا بد من تقديم النداء بان لم يحضر جعل ناكلا قاله

المسوردي والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حق آدمى كالمال (ومنعه في حد) او تعزير (لله تعالى) لبنائهما على المسامحة والدرء ما امكن وما فيه الحقان كالسرقة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينة على غائب بينة على غائب فقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع سماعها صحيحا لكنه على حجة من ابداء فادح او دافع (بل يخبره) بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كما في المطلب وقول البلقينى اعتراضا عليه الاعذار غير شرط عندنا لصحة الحكم رده لتليد ابو زرعة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والبيئة فهو متمكن من الدفع واما هنا فلم يعلم فاشترط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه كاثبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذا من قولهم يقبل الجرح بعده ويمهل ثلاثة ايام ولا بد ان يؤرخ الجرح بيوم الشهادة او قبلها وقبل مضي مدة الاستبراء وقد استطرد بذكر مسائل لها نوع تعلق بالبالب فقال (ولو عزل) او انزل (بعد سماع بينة ثم ولى) ولم يكن حكم بقبولها كما يحتمل البلقينى (وجبت الاستعادة)

مخبره في المغنى (قوله بغير حضوره) وبغير نصب وكيل ينكر عنه اه معنى (قوله من غير بين الخ) وفاقا لاسن اماقري وشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهاية والشهاب الرملى (قوله والا) اى وان لم يستثن المتوارى وما عطف عليه (قوله جعل الاخر في حكم الناكل الخ) وفاقا لاسن والمغنى وتجريد المازجد كما ياتى وخلافا للنهاية عبارة جعل الاخر في حكم الناكل فيحذف المدعى بين الرد على ما ادعاه بعضهم ثم يحكم له لكن صرح الماوردي بخلافه وتبعه جمع وعلى الاول فلا بد من تقديم النداء الخ وقوله لكن صرح الماوردي بخلافه وقول الشارح خلافا للماوردي فدينحالفان قوله الا (قوله جعل الاخر في حكم الناكل الخ) هذا خاص بالمتوارى والمنتزج بخلاف المحبوس الذي زاده اشارح اهرشيدى قاله الماوردي ولعل سم اليه اشار بما نصه قوله خلافا للماوردي في تجريد المازجد ما نصه قال الماوردي والرويانى هل يحكم على المتوارى بعد تعذر احضاره والنداء عليه يدين خصمه نزيلاتو اريه منزلة نكوله فيه وجهان اشبههما نعم لكن بعد ان ينادى عليه بانه يسمع الدعوى عليه ويحكم بالنكول فان لم يحضر قضى عليه بنكوله ورد اليه بين على المدعى فان حالف حكم له بما ادعاه اه سم ويأتى عن الاسنى والمغنى مثل كلام التجريد (قول المتن في قصاص الخ) اى ونحوهما من عقوبات الادمى اه معنى (قوله وما فيه الحقان الخ) وحقوق الله تعالى المالية اى كالزكاة والكفارة كحقوق الادميين نهاية ومعنى وعش (قول المتن على غائب فقدم الخ) اى او على صبي فبلغ عا فلا او على مجنون ففاق قال الاذرعى والظاهر انه لا دبرة يبلوغ الصى سفيها لدوام الحجر عليه كالمولود بجنونا اه معنى (قوله لم يلزمه) اى القاضى اه رشيدى اى اعادة السماع (قوله لكنه على حجة الخ) يعنى عنه قوله الا (قوله لا يمكنه من الجرح او نحوه الخ) (قوله من ابداء فادح) اى كالجرح وقوله او دافع كالاداء (قوله فيتوقف حكمه الخ) اى فيما اذا قدم قبل الحكم كما هو ظاهر (قوله عليه) اى على المطلب (قوله الاعذار غير شرط الخ) اى الاعتراف بما يريد القاضى الحكم به وادعاء عذر في عدم الاعتراف به او امثلا وفي المختار عذر صار ذا عذرا عرش اقول الظاهر ان همزة الافعال هنا للسلب اى ازالة العذر (قوله لصحة الحكم) صلة بشرط (قوله لحضوره الخ) اى ثم اه عرش (قوله او نحوه) الى قول المتن ولو عزل في المغنى الا قوله اخذ الى ويمهل (قوله نحوه عداوة) اى كالبعضية المحكوم له (قوله ولو بعد الحكم الخ) يعنى عنه ما قدره قبل الحكم في المتن (قوله ويمهل الخ) اى وجوب اياه عرش (قوله وقبل مضي مدة الراء) وهى ستة اه عرش (قوله او انزل) اى بنفسه مثلا اه عرش (قوله ولم يكن حكم الخ) سيدكر محترزه (قوله ولا يحكم) الى قوله وان احوال في المغنى الا قوله وبخلاف الى المتن ولا نحو معاهد (قوله لان الارجح انه) اى الاشهاد على نفسه بسماع البيئة غير حكم اى بقبولها (قوله بالبناء للمفعول) من اعدى يعدى اى يزيل العدوان وهو الظلم كاشكاه ازال الشكواه معنى واسنى فيا ياتى في الشارح تفسير باللازم المراد هنا (قوله ولو يهوديا) الى قوله واقرافه في النهاية الا قوله ولم يعلم الى المتن وقوله وان اختار الى امالا ذاعلم وقوله وكذا من الحكم الى وكذا وقوله ان كان الى ولو من غير وقوله ثم رابت الى ويلزمه (قوله ولو يهوديا الخ) عبارة المغنى ويوم الجمعة كغيره في احضار الخصم لكن لا يحضر اذا صعد الخطيب المنبر حتى يفرغ الصلاة بخلاف اليهودى يوم السبت فانه يحضر ويكسر عليه سبته قال الزركشى ويقاس عليه النصرانى في

عن الحضور كمرض أو حبس ظالم أو خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن للمدعى قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبيئة والحكم عليه لان المرض كالغيبية في سماع شهادة الفرع وكذا في الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه اه وسياق ذلك في شرح احضره باعوان السلطان (قوله من غير بين الاستظهار على المنقول المعتمد الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما صححه البلقينى من وجوب بين الاستظهار هنا ايضا احتياطا للحكم (قوله خلافا للماوردي) في

ولا يحكم بالسماع الاول لبطلانه بالانزال بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته ثم عاد لبقاء ولايته وبخلاف ما لو حكم بقبولها فان له الاحد الحكم بالسماع الاول ولا اثر لاشهاده على نفسه السماع لان الارجح انه غير حكم (ولا اذا استعدى) البناء للمفعول (على حاضر بالبلد) ولو يهوديا

يوم سبته اهل اجماع الدعوى وجوابها الى طالب منه احضاره ولم يذبحه ولا كان اجبر عن رلا نحو ما ادعى ولا اراد التوكيل (احضره)
وجوبا وان احوال العادة ما ادعاه عليه كوزير ادعى عليه وضع انه استاجر سائسا او نازح قدروا ان اختار جمع خلافة وما يرد عليهم ما ياتي
من تمكنه من التوكيل اما اذا علم كذب فلا يحضره كما ذكره الماوردي وغيره وكذا اجبر (١٨٩) عين وحضوره يعطل حق المستاجر فلا

يحضره حتى تنقضي مدة
الاجارة ذكر السبكي وغيره
ويظهر ضبط التعطيل
المضربان يمضي زمن يقابل
باجرة وان قلت وكذا من
الحكم بينهما غير لازم له
كما هدى مثله وكذا من
وكل فيقبل وكيله ان كان
من ذوى الهيئات ذكرهما
البقينى والذى يتجه قبول
وكيله ولو من غير ذوى
الهيئات ثم راي شارحا
اعترضه بتجويز ابن ابي
الدم التوكيل مطلقا
ويلزمه اذا لزم مخدرة
يمين ان يرسل اليها من
يلحفها كما ياتي وقول
الجواهر عن الصيمرى يسن
ذلك مردود (بدفع ختم
طين رطب او غيره) مكتوب
فيه اجب القاضى فلانا
وكان ذلك معتادا فهجر
واعتيد الكتابة فى الورق
قليل وهو اولى (او بمرتب
لذلك) وهو العون المسمى
الآن بالرسول ولم يرتض
الشيخ ابو حامد التخير
فقال يرسل الختم اولا
فان امتنع فالعون واقره
قال البقينى وفيه مصلحة
لان الطالب قد يتضرر
باخذ اجرته منه او معناه

الاحد اه (قوله اهل الخ) صفة حاضر الخ (قوله اى طالب الخ) يقال استعدى فلان فاعادنى
اى استعنت به عليه فاعادنى اه مخاراه ع ش (قوله اى طالب منه احضاره) هذا الفسير يدل على ان
نائب فاعل استعدى فى المتن الفاضى لا الجار والمجرور اه رشيدى (قوله ولم يعلم كذبه الخ) سيد كر
محرزانه (قوله احضره وجوبا) اى اقامة لشمار الاحكام ولزومه الحضور رعاية لارباب الحكم وقال ابن
ابى الدم اذا استحضره الفاضى وجب عليه الاجابة لا ان يوكل او يقضى الحق الى الطالب اه وهو ظاهر
اه معنى ويأتى فى الشارح ما يتعلق به (قوله وان احوال الخ) هل ينافى مفهوم قوله السابق ولم يعلم كذبه
الماذ كور بعد (قوله وان اخبر جمع الخ) افره المغنى عبارة فى الزوائد عن العدة ان المستعدى عليه اذا
كان من اهل الصيانة والمروءة وتوهم الحاكم المستعدى يقصد ابتداءه واذا لا يحضره ولكن يرسل اليه
من يسمع الدعوى تنزيلا لصيانة منزلة المخدرة وجزم به سليم فى التريب اه (قوله وما يرد عليهم الخ)
قد يجاب بعدم تسر التوكيل لكل احد فى كل وقت (قوله اما اذا علم) الى قوله ويظهر فى المغنى (قوله فلا
يحضره حتى تنقضي مدة الاجارة الخ) ظاهره انه لا يؤمر بالتوكيل ايضا خلافا للنهاية عبارته والاوجه
امره بالتوكيل اه اى من استوجرت عينه وكان حضوره يعطل حق المستاجر ع ش (قوله ذكره السبكي)
عبارة النهاية كما قاله السبكي (قوله وان قلت) اى كدبره اه ع ش (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ)
لعل المراد هنا نفي اللزوم اه سم (قوله ذكرهما) اى قوله وكذا من الحكم الخ وقوله وكذا من وكل
الخ (قوله اعترض) اى البقينى (قوله مطلقا) اى سواء كان من ذوى الهيئات اولا (قوله ويلزمه) اى
القاضى وقوله يمين اى بلا تغليظ كما ياتي (قوله كما ياتي) اى فى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) اى
للدعى ليعرضه على الخصم مغنى وأسنى (قوله او غيره) اى ما يعتاده أسنى (قوله مكتوب) الى المتن فى
المغنى لا افره قبل (قوله واعتيد الكتابة الخ) ثم هجر ذلك واعتيد الطلب بارسال الرسل اى ابتداءه
بجبرى (قوله وهو اولى) لعل وجهه الاولوية ما فى الطين من القذارة اه ع ش (قول المتن او بمرتب) وفى
الحاوى للقاضى ان يجمع بين ختم الطين والمرتب ان ادى اجتهاده اليه من قوة الخصم وضعفه مغنى ونهاية
(قوله وهو العون) الى قوله اه زاد المغنى عقبه ما نصه نعم بذبحى كما قال شيخنا ان يكون مؤنة من احضره
عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذاعا يأتى اى فى أعوان السلطان اه ويأتى فى
الشارح وعن النهاية ما يوافق (قوله ولم يرتض الشيخ ابو حامد التخير) عبارة المغنى ظاهر كلامه التخير
بينهما وليس مراد افنى تطبيق الشيخ ابي حامد انه يرسل الختم اولا الخ وعبارة المنهج مع شرحه فيمرتب
لذلك من الاعوان بباب القاضى يحضر وما ذكرته من الترتيب بين الامرين هو ما فى الروضة واصلها وكلام
الاصل يقتضى التخير بينهما فمؤنة المرتب على الطالب ان لم يرزق من بيت المال وعلى الاول مؤنته على
المتنع فيما يظهر اه وقوله فمؤنة المرتب الخ يأتى ما فيه عبارة لنهاية وكلامه كاعمله محمول على التوزيع
بحسب ما يراه القاضى وبه عر ح فى الحاوى وفى الاستقامة سم انه لا يبعث العون الا اذا امتنع من المجيء بالختم

تجريد المراد ما نصه قال الماوردي والروايات هل يحكم على المتوارى بعد تعذر احضاره والنداء عليه يمين
خصمه تنزيلا لنواريه بمنزلة نكوله فيه وجهان أشبه ما نعم لكن بعد ان يتادى عليه بان يسمع الدعوى عليه
ويحكم عليه بالنكول فان لم يحضر قضى بنكواه ورد اليمين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه
(قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هنا نفي اللزوم (قوله او بمرتب لذلك) عبارة الروض او باحد

ان الترتيب الذى جرى عليه فى الروضة واصلها فيه مما احاطه الطالب لان الفاضى اذا عمل به لا يزن الطالب أجره من أول وهلة بخلاف ما اذا
تخير فانه قد يرسل اليه العون أولا فلا يأخذ أجره من الطالب مع احتمال انه لو ارسل له الختم اولا لجام وتوفرت على الطالب الاجرة حينئذ ولما
يتجه هذا البقينى ان كان يقول بان اجرة العون على الطالب ارسل الفاضى العون اولا او بعد الامتناع من الحضور بالختم وحينئذ فالظاهر من
كلام البقينى هذا انه يقول بان الاجرة على الطالب سواء أقلت بالتخير واختار القاضى العون أولا أم بالترتيب ولم يعمل به القاضى بان ارسله اولا

وفيه ما فيه وبالأولى إذا عمل به بان لم يحضره إلا بعد الامتناع من الختم ويؤيده هذا الاطلاق إطلاقهم أن اجرة الملازم على الطالب وهو المدعى بخلاف أجرة الحبس واعتمد أبو زرعة (١٩٠) ما أطلقه شيخه أولا فقال الاجرة على الطالب مطلقا وإن امتنع من الحضور معه إلا

برسول لانه لا يلزمه الحضور لمجلس الشرع الا بطالب اى من القاضى وقد لا يوافق الطالب على ان له عليه حقا ويراه مبطلا اه ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزمت المطلوب لتمديه بامتناعه بعد طلب القاضى له ومن ثم جاز للقاضى او لزمه ارسال عون الحاكم وعززه ان رآه دون ما أطلقه ثانيا فجعل اجرة الملازم باذن الحاكم على المدين قال لتقصيره بتأخير الوفاء مع القدرة ولا يلزم الدائن ملازمته بنفسه اه وبتمامل كلامه يعلم ان الاجرتين اجرة العون واجرة الملازم حكمها واحد وهو انه ان كان الامتناع بعد طلب الحاكم لزمت المطلوب وإلا فالطالب وقضية قوله مع القدرة انه لا بد من ثبوت يساره والذي يتجه التعبير بجمع عدم ثبوت اعساره والكلام فى عون ليس له رزق من بيت المال والافلاشى له على واحد منهما (تنبيه) ما ذكره أبو زرعة من أنه لا يلزمه حضور مجلس القاضى إلا بطلبه دون طلب الخصم هو الذى صرح به الامام

لان الطالب قد يتضرر بأخذ أجرته منه وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتى فى اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العراقي إلى أن الاجرة على الطالب وإن امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدق على المدعى به فلا يلزم الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل فى اجرة الملازم فجعلها على المدينون ان كان باذن الحاكم والافعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والافله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا اه وعبرة القليوبي على المحلى قوله ومؤنته على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير او الترتيب فان ذهب بعد امتناعه فؤنته على المطلوب لتعديه وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل انتهت (قوله وفيه ما فيه) اى فى الشق الثانى (قوله من الختم) اى من الحضور به (قوله ان اجرة الملازم) الى قوله قال لتقصيره فى النهاية لإلا قوله ويؤخذ إلى فجعل الخ كامر (قوله ان اجرة الملازم الخ) ومنه السجان اه عش (قوله فقال الاجرة على الطالب مطلقا الخ) ضعيف اه عش (قوله وقد لا يوافق) اى المطلوب (قوله ويؤخذ منه الخ) فى شرح الروض وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره أى عون القاضى عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره اعوان السلطان وعليه مؤنتهم اه وفى شرح مر مثله اه سم (قوله وعززه) الانسب وتعزيره (قوله دون ما طاقه) اى البلقينى ثانيا اى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق لإطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام البلقينى (قوله فجعل الخ) اى أبو زرعة وكذا ضمير قال (قوله وبتمامل كلامه) اى أبو زرعة (قوله وقضية قوله) اى أبو زرعة (قوله التعبير بجمع الخ) خبر والذى الخ (قوله والكلام) إلى المتن فى المعنى لإلا قوله وله وجه فقال بدله وكلام الامام اظهر اه (قوله هو الذى صرح به الخ) اعتمده النهاية والمعنى كامر (قوله ان صدق) اى المدعى (قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى) اى إلى الحاكم فلا يلزمه الحضور وانما عليه وفاء الدين ان صدق اه معنى (قوله خصوصية الخ) اى ولم يعلم بها ليخرج عنها فيلزمه الحضور اه معنى (قوله من الحضور) إلى الباب فى النهاية لإلا قوله وبعد الحكم إلى قال الأذرى وقوله فى المسافة السابقة وما انبه عليه (قوله من محل تلزمه الخ)

أعوانه واجرتهم على الطالب إن لم يرزقوا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤنتهم لامتناعه اه وقوله أولا واجرتهم على الطالب قال فى شرحه وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت الخ وقوله وعليه مؤنتهم الخ يؤخذ منه ان اجرة العود عليه ايضا عند امتناعه وهو كذلك ش مر (قوله ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزمت المطلوب الخ) وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتى فى اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العراقي إلى أن الاجرة على الطالب وإن امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدق على المدعى به فلا يلزمه الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل فى اجرة الملازم فجعلها على المدينون ان كان باذن الحاكم والافعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والافله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا وقد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه ش مر (قوله الا بطلبه) اى من القاضى

كالمرأوزة قالوا لان الواجب إنما هو أداء الحق ان صدق وقال العراقيون بل يجب

ولو بطلب الخصم وجمع ابن ابي الدم بحمل الاول على ما إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى والثانى على ما إذا قال بينى وبينك خصوصية فاحضر معى وله وجه مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه (فان امتنع) من الحضور بنفسه او وكيل من محل تلزمه الاجابة منه

ولثبت ذلك عنده ولو بقول
عون ثقة كما قاله الماوردي
وغيره (احضره باعوان
السلطان) وأجرتهم عليه
حينئذ (وعززه) أن رأى
ذلك لتعديده ولو استخفى
نودي متكررا بإباده
أن لم يحضر إلى ثلاث سمر
بأبه أو ختم وسمعت الدعوى
عليه وحكم بها فان لم يحضر
بعدها وسال المدعي
أحدها واثبت أنه يأوى
داره أجابه ووضح أن
التسمير فيه نوع نقص فلا
يفعله إلا في مملوكه بخلاف
الختم ثم تسمع البينة عليه
ويحكم بها كالموهر قبل
الدعوى أو بعدها وبعد
الحكم عليه يزال التسمير أو
الختم قال الأذرعى ولا تسمر
إذا كان يأويها غيره ولا
يخرج الغير فيما يظهر اه
ومحله كما هو ظاهر في ساكن
باجرة لا عارية ولو أخبر أنه
بمحل نساء أرسل إليه
بمسوحا ويميز أو بعد الظفر
يعززه بحبس وغيره بما يراه
والمعذور يرسل إليه من
يسمع الدعوى بينه وبين
خصمه أو يلزم بالتوكيل وله
الحكم عليه بالبينة كالعائب

لعل الأولى حذفه كما في المغني وشرح المهج إذ الكلام هنا في الخصم الحاضر بالبلد فقط وذكره قد يوم
خلافه (قول المتن بلاغذر) أو بسوء أدب بكسر الختم ونحوه أسنى ومغني (قوله عن أضرار الجمعة) شمل نحو
أكل ذي ربح كريمة والظاهر أنه غير مرادو عبارة الرافعي والعذر كالمريض وحبس الظالم والخوف منه وقيد
غيره المرض الذي يعززه بان يكون بحيث تسوخ بمثله شهادة الفرع اه رشيدى أقول ياتى في الشهادة
على الشهادة جريان الشارح والنهاية على حمل أضرار الجمعة هناك على إطلاقها وجريان الأسنى والمغني على
استثناء نحو أكل ذي ربح كريمة فاليس فيه مشقة (قوله وثبت ذلك) إلى الباب في المغني لإقوله ومحله إلى
ولو أخبر وقوله كالعالم مسمى طوقوله ومر إلى وسميت وقوله من خارج البلد وقوله وامرأة (قوله ولو
بقول الخ) غاية اه ع ش (قول المتن احضره) أى وجوبا اه مغني (قوله إن رأى ذلك) عبارة المغني
والأسنى وعززه بما يراه من ضرب أو حبس أو غيره وله العفو عن تعزيره إن رآه اه (قوله نودي الخ) أى
بأذن القاضي اه مغني (قوله وحكم بها) أى بالبينة (قوله بعدها) أى الثلاث اه مغني (قوله سال المدعى)
فعل وفاعل (قوله أحدهما) أى التسمير والختم (قوله فيه نوع نقص) عبارة النهاية إذا أفضى إلى نقص
اه (قوله بخلاف الختم) الظاهر أن المراد أنه لا يؤدي إلى نقص اه رشيدى (قوله ويحكم بها) بعد اليمين
اه نهاية وبدون عند الشارح وشيخ الإسلام والمغني كما س (قوله وبعد الحكم الخ) متعلق بقوله الآتي يزال
الخ (قوله ولا تسمر) أى لا يجوز التسمير اه ع ش أى ولا الختم (قوله إذا كان يأويها غيره) أى غير أهله
لأنهم محبوسون لحقه فيما يظهر اه ع ش أقول وقد يشير إليه قوله الآتي ومحله كما هو ظاهر الخ (قوله إذا
كان يأويها غيره) قال الأذرعى ويتجه هنا بعد الانذار الهجم دون الختم وقوله ولا يخرج الغير أى ليس للقاضي
إخراج غيره منها كالهله أو لاداه كما صرح به الأذرعى اه رشيدى (قوله في ساكن باجرة) أى ونحوه بمن
تأزمه مؤنته (قوله ولو أخبر أنه الخ) عبارة المغني والأسنى فان عرف موضعه بعث إليه النساء ثم الصبيان ثم
الخصيان يجمعون الدار ويفتشون عليه ويبعث معهم عدلين من الرجال كما قاله ابن القاص وغيره فإذا
دخلوها وقف الرجال في الصحن وأخذ غيرهم في التفتيش قالوا ولا يجوز في الحدود إلا في حد قاطع الطريق
قال الماوردي وإذا تعذر حضوره بعده هذه الأحوال حكم القاضي بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكول في
رد اليمين الأشبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على بأه ثانيا بأنه يحكم عليه بالنكول فإذا
امتنع من الحضور بعد النداء على بأه الثاني حكم بنكوله اه (قوله أرسل له مسوحا) أى وجوبا اه ع ش
(قوله يعززه الخ) وله العفو عن تعزيره إن رآه أسنى ومغني (قوله والمعذور الخ) عبارة المغني والروض مع
شرحه وإن امتنع من الحضور لعذر كخوف ظالم أو حبسه أو مرض بعث إليه نائبه ليحكم بينه وبين خصمه أو
وكل المعذور من يخاصم عنه ويبعث القاضي إليه من يحلفه أن وجب تحليفه قال في المهمات ويظهر أن هذا
في غير معروف النسب أو لم يكن عليه بينة ولا يسمع الدعوى والبينة وحكم عليه لأن المرض كالغيبه في سماع
شهادة الفرع فكذا في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوى اه ومر قبيل التواريخ الخ عن تجريد
المزج مثله (قوله وله الحكم عليه) أى على المعذور بلا إرسال ولا توكيل (قوله أو ادعى على غائب الخ) لعل
الشارح إنما قدر لفظ ادعى دون استعدى وإن كان خلاف ظاهر ما مر لاجل قول المصنف الآتي بل يسمع
بينة ويكتب إليه الخ إذ هذا لا يكون إلا بعد الدعوى ولا يكون بمجرد الاستعداد اه رشيدى (قول المتن
فليس له إحضاره) ولو استحضره لم يلزمه إجابته اه مغني (قوله ثم ينهى كما مر) هلا ذكر الحكم أيضا لجوازه
حينئذ أخذ من قوله السابق قبيل ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي ولا

(قوله وأجرتهم عليه حينئذ) كتب عليه مر (قوله ويحكم بها) بعد اليمين ش مر (قوله بل يسمع
الدعوى والبينة ثم ينهى كما مر) هلا ذكر الحكم أيضا لجوازه حينئذ أخذ من قوله السابق قبيل
ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي ولا يسمع الدعوى عليه والبينة وحكم
وكانه وإن قرب قاله الماوردي وغيره اه (قوله أى المصنف لم يحضره) أى لم يحضر له إحضاره ش مر

سمع الدعوى عليه والبيئة وحكم وكان وان قربت قاله الماوردي انتهى اه سم عبارة المغنى ثم ان شاء
 انهي السماع وان شاء حكم بعد تحليف المدعى على ماسبق وان كان في مسافة قريبة كما مر عن الماوردي اه
 وقد يعتذر عن الشارح بانه ادخله في قوله كما مر اى في اوائل الباب (قول المتن او فيها) اى محل ولايته اه مغنى
 اى والثانيث باعتبار المضاف اليه (قول المتن واه هناك الخ) اى للقاضى ومثله الباشا اذا طلب احضار
 شخص من اهل ولايته حيث كان بمحل فيه من يفصل الخصومة بين المتداعين لما في احضاره من المشقة
 المذكورة مالم يتوقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره اه ع ش (قوله ومثله متوسط
 يصلح) وكان من اهل الخبرة والمروءة والعقل فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستغناء
 عن احضاره اه اسنى (قوله وان لم يصلح للقضاء) اى كالشاد ومشايخ العربان والبلدان اه ع ش عبارة المغنى
 (تنبيه) محل احضاره اذ لم يكن له هناك نائب مالم يكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل
 يكتب اليه ان يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرفعة وابن يونس فيه اهل القضاء ولم يشترط الشيخان
 وقال الشيخ عماد الدين الحسينى يتجه ان يقال ان كانت القضية بما تنفصل يصلح فيكفى وجود متوسط مطاع
 يصلح بينهما وان كانت لا تنفصل يصلح فلا بد من مصالح القضاء في تلك الواقعة يفوض اليه الفصل يصلح او
 غيره انتهى وهذا لا بأس به اه (قول المتن لم يحضره) اى لم يجز احضاره اه نهاية (قوله في المسافة الخ) عبارة
 المغنى (تنبيه) ظاهر كلام الروضة واصطلاحها انه لا فرق بين ان يكون على مسافة قريبة او بعيدة وليس مرادا
 بل محل ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماح البيئة لا يقبل في مسافة العدوى اه
 وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروضة ما نصه وفيه تصوير المسئلة بما اذا لم يوجد حكم فليظن لم يعمم
 المسئلة الى الحكم وعدمه ويخص التقيد بفوق مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم اه (قوله السابقة)
 اى اول الفصل اه سم (قوله ولا نائب له) اى ولا متوسط يصلح اه شرح المنهج (قوله كما علم بما مر)
 اى في كلام المصنف اول الفصل اذ هذا مفهومه لا نه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط
 مسافة العدوى اه رشيدى (قوله فان كان فوقها لم يحضره) ينبغى ان يقيد بمثل ما تقدم من وجوب
 الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع ش (قوله لكن يقتضى كلام الروضة الخ) عبارة النهاية
 لم يحضره وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة الخ وعبارة المغنى والثاني ان كان دون مسافة القصر
 احضره والا فلا والثالث يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة واصطلاحها ترجيحها عليه
 العراقيون ورجحه ابن المقرئ ومع هذا فلا وجه ما في المتن لما في ذلك من المشقة في احضاره ويبعث القاضى
 الى بلد المطوب اى نائبه اه وعبارة المنهج مع شرحه احضره من مسافة عدوى وهذا ما صححه الاصل
 وهو الموافق لاول الفصل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة واصطلاحها وعليه
 العراقيون اه (قوله ومر) اى في اول الفصل (قوله اى يعين من طلب الخ) لعل هذا تفسير باللازم والا
 فعنى اعدى ازال العنوان كاشكى ازال الشكوى فالهزمة فيه للسلب اه ع ش (قوله والاصح ان
 المخدرة لا تحضر) عبارة المغنى ثم استثنى المصنف في المعنى من قولهم لا تسمع البيئة على حاضر (قوله والاصح
 ان المخدرة الحاضرة لا تحضر للدعوى) بضم اوله وفتح ثالثه مضارع احضر اى لا تكلف الحضور للدعوى
 عليها اه (قوله فيرسل القاضى لها التوكل الخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل او يبعث القاضى اليها نائبه
 فتجيب من وراء الستار اعترف الخصم انهاهى او شهد اثنان من محارمها انهاهى والا تلعقت بنحو ملحقة

(قوله في المسافة السابقة) اول الفصل (قوله ايضا في المسافة السابقة) عبارة شرح الروض وظاهر ان محل
 ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماح البيئة لا يقبل في مسافة العدوى اه وقبه
 تصوير المسئلة بانه لم يوجد حكم فليظن لم يعمم المسئلة الى الحكم وعدمه ويختص التقيد بفوق مسافة
 العدوى بما اذا لم يوجد حكم (قوله وهى التى يرجع منها مبكر) اى اليها وقوله ليلا اى اوائل الليل (قوله
 فان كان فوقها لم يحضره) وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة كاصلها احضاره مطلقا ش م

(أوفىها وله هناك نائب)
 ومثله متوسط يصلح بين
 الناس وان لم يصلح للقضاء
 (لم يحضره) للمشقة مع
 تيسر الفصل (بل يسمع
 بينته) عليه (ويكتب اليه)
 في المسافة السابقة لسهولة
 الفصل حينئذ (او لا نائب
 له فلا يصح) انه (يحضره)
 بعد تحرير الدعوى وصحة
 سماعها (من مسافة العدوى
 فقط وهى التى يرجع منها
 مبكر) الى محله (ليلا) كما
 علم بما مر مبسوطا فان
 كان فوقها لم يحضره لكن
 مقتضى كلام الروضة
 واصطلاحها احضاره مطلقا
 وانتصر له كثيرون ومر
 أن أوائل الليل كالنهار
 وحينئذ فلانفاى بين قوله
 هناليل وقوله في الروضة
 قبل الليل وسميت بذلك
 لان القاضى بعدى أى يعين
 من طلب خصما منها على
 احضاره (و) الاصح (ان
 المخدرة لا تحضر) صرفا
 للمشقة عنها كالريض
 وحينئذ فيرسل القاضى لها
 لتوكل او من يفصل منها

ويغظ عليها بحضور الجامع للتخفيف ولا تحضر برزة من خارج البلد الا مع نحو محرم (١٩٣) أو نسوة ثقات أو امرأة احتياطا

لحق الآدمي (وهي من لا يكثر خروجها للحاجات) متكررة كشراف قطن بان لا تخرج أصلا أو تخرج نادر النحوزاء أو حمام أو زيارة لانهما غير مبتدلة بهذا الخروج بخلافه لنحو مسجد (باب القسمة)

أدرجت في القضاء لا احتياج القاضي اليها ولان القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تميز بعض الانصاء من بعض وأصلها قبل الاجماع وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم للغنائم والحديث السابق أول الشفعة (قد يقسم) المشترك (الشركاء) الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له وله الا ان كان له فيه غبطة (أو منصوب) أي وكيلهم (أو الامام) أو الامام نفسه وان غاب أحدهم لانه ينوب عنه أو المحكم لحصول المقصود بكل من ذكر ولا يجوز لاحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته الا باذن شريكه قال الفقهاء أو امتناعه من التماثل فقط قسمته افراز وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن يفرد بأخذ نصيبه

وخرجت من الستر إلى مجلس الحكم في مكانها اه زاد المغني وعند الحلف تحلف في مكانها اه (قوله يغظ عليها الخ) أي تكلف المخدرة حضور الجامع للتخفيف إذا اقتضى الحال التغليظ عليها اه اسنى عبارة المغني ولا تكلف أيضا الحضور للتخفيف إن لم يكن في البين تغليظ بالمكان فان كان احضرت على الاصح في الروضة اه (قوله ولا تحضر برزة الخ) عبارة المغني وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الموحدة يحضرها العاضى لكن يبعث اليها محرما لها أو نسوة ثقات لتخرج معهم بشرط امن الطريق كما جرى عليه ابن المقرئ وصاحب الانوار اه (قول المتن وهي من لا يكثر الخ) (تنبيه) لو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكالفاستق اذا تاب فيعتبر مضى سنة ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايتهم الخدر صدقت يمينها والا فهو يمينه أي حيث لا بينة لها اه مغني زاد النهاية وافهم كلامه ان كونها في عدة أو اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها مجلس الحكم وبه صرح الصيمري في الافصاح نعم المريضة كالمخدرة اه قال ع ش قوله وبه صرح الصيمري الخ معتمدا اه (قوله بان لا تخرج اصلا) أي الا لضرورة شيخ الاسلام ومغني (باب القسمة)

(قوله القسمة) بكسر القاف نهاية ومغني (قوله ادرجت) الى قوله ولا يجوز في المغني الا قوله وإن غاب أحدهم وإلى قوله وأتى جماعة في النهاية (قوله على ما يأتي) أي في قول المتن والافصاح مع شرحه (قوله وهي تميز الخ) أي لغة وشرعا اه ع ش (قوله والحديث الخ) والحاجة داعية اليها فقد تبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف شيخ الاسلام ونهاية ومغني (قول المتن قد يقسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء ومنصوبهم وللتلليل بالنظر إلى غيرهما اه بجري (قوله أما غير الكامل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه في مبحث الاجرة الا في وتجب الاجرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة لان الاجابة اليها واجبة والاجرة من المؤن التابعة لها وعلى الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة والا فلا يطلبها وإن طلبها الشريك اجيب وإن لم يكن للصبي فيها غبطة وكالصبي المجنون والمجور عليه بسفه اه وفي الرشيدى عن البهجة ما يوافقها (قوله أي وكيلهم) ولو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء أن وكله على أن يفرض لكل منهم نصيبه لم يجز لان على الوكيل أن يحاط لموكله وفي هذا لا يمكنه لانه يحاط لنفسه وإن وكله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءا واحدا جاز لا نه يحاط لنفسه ولموكله اسنى ومغني (قوله وان غاب الخ) راجع لمنصوب الامام ايضا (قوله ان يأخذ حصته الخ) أي كاملة أو شيئا منها لان كل جزء مشترك واحد الشريكين لا يستقل بالتصرف اه ع ش (قوله أو امتناعه الخ) ظاهره ولو لم يكن عند قاض وهو ظاهر اه ع ش (قوله من المتماثل الخ) هو راجع لما قبل كلام الفقهاء ايضا أي إذ غير المتماثل يتمتع فيه ولو باذن الشريك اه رشيدى عبارة سم قوله من المتماثل فقط راجع لما قبل كلام الفقهاء ايضا كما يعلم من القوت عبارته إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردى يجوز لاحدهما ان يفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالثياب والحيوان لان ذلك يفترق الى اجتهاد فلم يجز لاحدهما ان يفرد وان اذن الشريك اه ثم ذكر ما قاله الفقهاء اه سم (قوله على الاصح الخ) الموافق لما يأتي على الاظهر (قوله ان قسمته) أي المتماثل (قوله وما قبض من المشترك الخ) ظاهره ولو باذن شريكه أو امتناعه وقد يؤيده ما أتى آتفاعن الروض مع شرحه ثم رايت قال الرشيدى قوله وما قبض من المشترك هذا في نحو الارث خاصة كما نبهوا عليه وهو لا يختص

(قوله ويغظ عليها بحضور الجامع للتخفيف) قال في شرح الروض إذا اقتضى الحال التغليظ عليها (باب القسمة)

(قوله من المتماثل فقط) راجع لما قبل كلام الفقهاء ايضا كما يعلم من القوت وعبارته إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردى يجوز لاحدهما ان يفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالثياب والحيوان لان ذلك يفترق الى اجتهاد فلم يجز لاحدهما ان يفرد وان اذن الشريك

من مدعى ثبت له منه حصه فكانهم جعلوا غيبة شركه عذر افي تمكنه منه كما متناعه وافق جماعة منهم المصنف في دراهم جمعت لاسم و خلطت ثم بداهم تركه بأن لاحد هم اخذ قدر حصته (١٩٤) بغير رضاهم وخالفهم التاج الفزاري قال الاذرى وقوله اى المصنف بغير رضاهم يشعر

بامتناعهم فالجواز حينئذ هو المعتمد كافي فتاوى الفقهاء اه ويؤيده ما مر في الغيبة اذ لا فرق بينها وبين الامتناع ومثلها جهل الشريك لقول المجموع لو اختلطت دراهم او دهن حرام بحلال فصل قدر الحرام فيصرفه مصرفه اى من حفظ الامام له ان توقعت معرفة صاحبه وادخاله بيت المال ان لم تتوقع ويتصرف في قدر ماله كيف شاء قال وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة او غصبت و خلطت اى ولم يملكها الغاصب لما مر ثم فيقسم الجميع بينهم وقيل يجوز الانفراد بالقسمة في المتقاسمات مطلقا (و شرط منصوبه) اى الامام ومثله محكمهم ما تضمنه قوله (ذكر حر عدل) تقبل شهادته ومن لازمه التكليف والاسلام وغيرهما مما ياتي اول الشهادات من نحو سمع وبصر وضبط ونطق لانها ولاية وفيها الزام كالقضاء اذ القسام مجتهد مساحة وتقدير اثم يلزم بالاقرار (يعلم) ان نصب للقسمة مطلقا وفيما يحتاج لمساحة وحساب (المساحة) بكسر الميم وهى علم يعرف به طرق استعلام الجحولات العددية العارضة للبقاير وهى

بما اذا كان الشريك غائبا بل يجرى ايضا فيما اذا كان حاضرا فحط الاستدراك الا ان كان الشريك حاضرا لا يجوز له الاستدلال بالغيب بخلاف ما اذا كان غائبا فان له الاستدلال والا فاقبض مشتركا في المستثنين اه (قوله من مدعى الخ) اى به وهو شامل للمثلى والمقوم وقضية قوله الا ان فكأنهم جعلوا الخ تخصيصه بالمثلى اه ع ش ويأتى عن سم ما يوافق اخره من التخصيص بالمثلى وعن شرح الروض ما هو ظاهر في اوله من الشمول (قوله له منه حصه) هو جملة من مبتدأ وخبر ووصف للمدعى وليس قوله حصه فاعلا ثبت اه رشيدى (قوله عذر افي تمكنه الخ) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات ما نصه واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه سم وعبرة الروض مع شرحه هناك واذا ادعى بعض الورثة واقام شاهدين ثبت للجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البينة الانزاع للصبي والمجنون اى لنصيبهما دينا كانا وعينا واما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوبا لا الدين فلا يجب قبضه له بل يجوز وقد مر في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض من التركة شيئا لم يمتنع له بل يشاركه فيه بقبضهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذر افي تمكن الحاضر من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه بحذف (قوله كما متناعه) قد يؤخذ من التقيد بالمتمائل اه سم ومر ما فيه (قوله فالجواز حينئذ) اى حين الامتناع (قوله بحلاله) اى المذكور من الدراهم او الدهن (قوله اى من حفظ الامام) بيان المصرف الحرام الخ (قوله قال) اى في المجموع (قوله وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة) اى ان اراد بقسم الجميع الا ان اراد كل بالقسمة فهى عين ما قدمه عن افتاء جماعة فيشترط اذن البقية او امتناعهم من القسمة او مباشرتهم معا بالقسمة فلا موقع للتشبيه وان اراد جماعة غير معينة فهى عين ما ذكره عن المجموع ولا (قوله لما مر ثم) اى في الغصب (قوله مطلقا) ظاهره مثلية او لا باذن بقية الشركاء وبدونه جهل الشريك او لا فليراجع (قوله اى الامام) الى قول المتن يعلم في المعنى والى قول الشارح ومن ثم كان القضاء في النهاية الا قوله وان انتصر له بالمقضى وقوله وقيل الى نعم وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله اى يحرم الى امالوا استاجره (قوله ما تضمنه قوله الخ) دفع به ما يرد من ان الذكر وما بعده اسم ذات ولا يخبر به عن اسم المعنى فاشار الى ان الشرط كونه ذكر الخ ع ش (قوله تقبل شهادته) اى على الاطلاق فلا ترد المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه بجرى (قوله ومن لازمه) اى كونه عدلا مقبول الشهادة (قوله من نحو سمع الخ) اى وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا اصلية ولا فرعية ولا سيدي كاتقدم في القضاء اه ع ش (قوله ثم يلزم) اى القسم (قوله بكسر الميم) من مسح الارض ذرها ليعلم مقدارها اه معنى (قوله العددية العارضة للبقاير) كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان عليها يكون بالجبر والمقابلة اه بجرى (قوله فحطه عليها الخ) عبارة المعنى وعلم المساحة يغنى عن قوله والحساب لاستدعائها له من غير عكس اه (قوله واشترط جمع الخ) عبارة المعنى والاسنى واعتبر الماوردى وغيره مع ذلك ان يكون عفيفا عن الطمع واقتضاء كلام الامام اه (قوله نرها) اى بعيدا عن الاقدار اه ع ش (قوله ويجوز الخ) الاولى التفريع (قوله كونه قنا وفاسقا الخ) اى وذميا اه ع ش (قوله اشترط مامر) عبارة شرح المنهج فتعتبر فيه العدالة اه سم عبارة السيد عمر قوله

اه ثم ذكر ما قاله الفقهاء (قوله عذر افي تمكنه منه) قال في شرح الروض في الباب الرابع من كتاب الشهادات في الشاهد واليمين ما نصه واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه وسنذكر عبارة الروض وشرحه بهامش قول المصنف الا ان في كتاب الشهادات ولو ادعت ورثة ما لا لمورثهم (قوله كما متناعه) قد يؤخذ منه التقيد بالمتمائل (قوله نعم ان كان فيهم مجرور عليه اشترط مامر) عبارة شرح المنهج الا ان يكون فيه مجرور

قسم من الحساب فحطه عليها من عطف الاعم (والحساب) لانها آلتها كالفقه للقضاء واشترط جمع كونه نرها قليل اشترط الطمع وخرج بمنصوبه منصوبهم فيشترط تكليفه فقط لانه وكيل ويجوز كونه قنا وفاسقا أو امرأة ذم ان كان فيهم مجرور عليه اشترط مامر

(فان كان فيها تقويم وجب) حيث لم يجعل حاكما في التقويم (قاسمان) اي مقومان يقسمان بانفسهما لان التقويم لا يثبت الا باثنين فاشترط التعدد لانما هو لاجل التقويم لا للقسمة (ولا) يكن فيها تقويم (فقاسم) (١٩٥) واحدي يكفي وإن كان فيها خرص لانه

حاكم لان قسمته تلزم بنفس قوله ولا يحتاج وإن تعدد للفظ الشهادة لانها تستند الى عمل محسوس (وفي قول) يشترط (اثنان) بناء على الضعيف انه شاهد لحاكم وانصره للبقيين هذا في منصوب الامام اما منصوبهم فيكفي اتحادهم قطعا وفارق الخرص القسمة بانه يعتد الاجتهاد وهي تعتمد الاخبار بان هذا يساوي كذا (وللامام جعل القاسم حاكما في التقويم) وحينئذ (في عمل فيه بعدلين) ذكرين يشهد ان عنده به لا باقل منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بعله كاعلم من كلامه في القضاء وعلم من كلامه انه لا يشترط معرفته بالقيمة فيرجع لعدلين خيرين وقيل يشترط وروجه البقيين في غير قسمة الاقرار والمعتد الاول نعم يستحب ذلك خروجا من الخلاف (ويجعل الامام) وجوباً كما هو ظاهر (رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح لانه من المصالح العامة (فان لم يكن) فيه مال او سهم مصرف اهم او منع ظلما ولهذا المقوم الذي قد يستفاد من عبارته حذف

اشترط ما مر قضيته كونه اهلا للشهادات وقضية المغني كشرح المنهج الاكتفاء بالعدل لاقرب لانه قيم او وكيل عن الولي وكل منهما لا يشترط فيه اهلية الشهادة فليتأمل اه (قول المتن فيها) اي القسمة تقويم هو مصدر قوم الساعية قدر قيمتها اه معنى (قول المتن وجب قاسمان) ظاهره وظاهر كلام شراحه ان التعدد شرط حتى في منصوب الشركاء حتى كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم اه حلي (قوله) حيث لم يجعل حاكما (الخ) اي ولذا جعل حاكما فيه فيعمل فيه بعدلين كما ياتي في كلام المصنف اه عرش (قوله) لان التقويم لا يثبت الا باثنين) لانه شهادة بالقيمة اه معنى (قوله) يكن فيها تقويم) الى قوله ولانما حرم في المغني الا قوله ذكرين الى المتن وقوله ولهذا العموم الى المتن (قوله) لان قسمته تلزم (الخ) اي فاشبه الحاكم شرح المنهج ومعنى اي والحاكم لا يشترط فيه التعدد بجبرمى (قوله) ولا يحتاج) اي القاسم (قوله) لانها (الخ) اي القسمة اسنى وبجبرمى (قوله) هذا) اي محل الخلاف اه معنى (قوله) وفارق الخرص (الخ) اي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف الخرص اه عرش اقول هذا خلاف صريح صنيع المغني وشرح المنهج من رجوعه للاول فهذا ارد على مقابل الاصح فيما فيه خرص كما ياتي في المغني و اشار اليه الشارح بقوله السابق وإن كان فيها خرص (قوله) القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل الصواب ما في بعض نسخهم من القيمة عبارة المغني وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها خرص وهو الاصح وإن قال الامام القياس انه لا بد من اثنين كالتقويم لان الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو كالشاهد اه (قول المتن والامام جعل القاسم حاكما (الخ) اي بان يفوض له سماع البينة فيه وان يحكم به اه معنى (قوله) وله العمل (الخ) اي للقاسم المجهول حاكما في التقويم اه معنى (قوله) بعله) اي مطلقا عند الشارح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كما مر (قوله) انه لا يشترط (الخ) اي في منصوب الامام جعل حاكما او لا اه معنى (قوله) فيرجع (الخ) اي عند الحاجة الى التقويم ان لم يكن عارفا به اسنى ومعنى (قوله) في غير قسمة الاقرار) اي من قسمة التعديل وقسمة الرد (قوله) والمعتد الاول) اي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتن ويجعل الامام رزق منصوبه (الخ) اي ان لم يتبرع معنى واسنى (قوله) فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عقب المتن يفيد قصر المتن عليه فيكون قوله او كان ثم ما هو اهم الخ قدر ائدا على مفاد المتن فتفوت النكته التي لاجلها حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير هذا الحل اه رشيدى (قوله) ان استاجروه) اجارة صحيحة او فاسدة اه معنى (قوله) لان عمل ساكتا) اي عن الاجرة عبارة المغني ولودعا الشركاء القاسم ولم يسموا له اجرة لم يستحق شيئا كما لو دفع ثوبه لقصار ولم يسم له اجرة او الحاكم فله اجرة المثل اه رشيدى (قوله) وليس للامام حينئذ) قد يتبادر ان المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ وعبارة الروض وشرحه واولا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نضبه واجرته حينئذ اذ لم ينصبه الامام او نضبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم ولا يعين قاسما اذ لم يسأله احد لئلا يغالى في الاجرة (الخ) اه سم وقوله سواء اطلبوا الخ خلافا للشارح والنهاية ووافقا للمغني كما ياتي (قوله) وليس للامام حينئذ تعيين قاسم) بل يدع الناس يستاجرون من شاؤوا اسنى ونهاية ومعنى (قوله) اي يحرم عند القاضي) وهو الاوجه اسنى ومعنى (قوله) وذلك) اي المنع

عليه فيعتبر فيه العدالة اه (قوله) وليس للامام حينئذ) قد يتبادر ان المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ وعبارة الروض وشرحه واولا بان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نضبه واجرته حينئذ اذ لم ينصبه الامام او نضبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم لان العمل لهم ولا يعين قاسما اذ لم يسأله احد لئلا يغالى في الاجرة الى ان قال ومنعه من التعيين قال القاضي على جهة التحريم والفوراني على جهة الكراهة (الخ) (قوله) اي يحرم عند القاضي) في شرح الروض انه الاوجه

قول اصله فيه مال (فاجرته على الشركاء) ان استاجروه لان عمل ساكتا وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم له عوضا وليس للامام حينئذ تعيين قاسم اي يحرم عند القاضي ويكره عند الفوراني وذلك لانه يغالى في الاجرة او يراطبه بعضهم فيحيف اموالوا استاجره بعضهم

فالسكل عليه وإنما حرم على القاضي أخذ (١٩٦) أجره على الحكم مطلقا لأنه حق الله تعالى وما هنا حق متمحض للادى ومن ثم كان القضاء

فرضادون القسمة ونظر
ابن الرفعة في عدم فرضيتها
ثم فرق بما يقتضى أن للقاضي
أخذ الاجرة إذا قسم بينهم
ونظر فيه ايضا وليس النظر
بالواضح لانه لم يأخذها
من حيث القضاء بل من حيث
مباشرته للقسمة الغير
المتوقفة على القضاء (فان
استأجروه) كلهم معا (وسمى
كل منهم قدرا) كاستأجرك
لتقسم هذا بيننا بدينار على
فلان ودينارين على فلان
وثلاثة على فلان او وكلا من
عقد لهم كذلك (لزمه) اى
كلما سماه ولو فوق اجرة
المثل ساوى حصته ام لا اما
مرتبا فيجوز على المنقول
المنصوص ومن ثم قال
الاسنوى وغيره انه معروف
فجزم الانوار وغيره بعدم
الصحة الا برضا الباقي لان
ذلك يقتضى التصرف في
ملك غيره بغير اذنه ضعيف
فقلا وان كان قويا مدركا
ومن ثم اعتمده البلقيني
وعليه له ذلك فى قسمة
الاجبار من الحاكم (والا)
يسم كل منهم قدرا بل اطلقوا
(فالاجرة موزعة على
الحصص) لانها من مؤن
الملك كنفقة المشترك هذا
فى غير قسمة التعديل أما فيها
فانها توزع بحسب الماخوذ
فلكثرة لا بحسب الحصص

من التعيين (قوله فالكل عليه) خلافا للشيخ الاسلام والمغنى (قوله مطلقا) اى استأجره أم لا وظاهره ولو
فقير اه ع ش (قوله لانه حق لله تعالى الخ) ولان للقاسم عملا يباشره فالاجرة فى مقابلته والحاكم مقصور
على الامر والنهى نهاية قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كئنا به وهو متجه وسياق ما يؤخذ
منه ذلك اه بجري عن سم عن عميرة (قوله كلهم) الى قوله اما مرتبا فى المغنى والى قوله على المنقول فى النهاية
(قوله معا) اى بعقد واحد عبارة المغنى والروض مع شرحه وليستأجروا بعقد واحد كاستأجرك
تقسم الخ (قوله ولو فوق اجرة المثل الخ) عبارة المغنى سواء أئساوا وفيه ام تقاضوا او سواء كان مساويا
لاجرة مثل حصته ام لا اه (قوله اما مرتبا) بان استأجره واحد لا فraz حصته ثم اخر كذلك وهكذا كما
صوره الزياى اه رشيدى عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقي اه وقال فى
شرحه اولم يترتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء كان ترتبا ام لا اه سم وعبارة
المنهج مع شرحه فان استأجروا قاسما وعين كل منهم قدر الزمهم ولو فوق اجرة المثل سواء اعقدوا معا ام
مرتبين اه بان عقد احد الشركاء لا فraz نصيبه ثم الثانى كذلك كما قاله القاضي حسين زياى (قوله فيجوز)
وقال للشرح المنهج كما مر والنهية كما يأتى وخلافا للروض كما مر والمغنى عبارة فلو انفرد كل منهم بعقد لا فraz
نصيبه وترتبوا كما قاله اولم يترتبوا كما بحثه شيخنا صرح ان رضى الباقيون بل يصح ان يعقد احدهم ويكون
حينئذ اصيلا ووكيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقيين فان لم يرضوا لم يصح كما قاله ابن المقرئ وصاحب
الانوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضى التصرف فى ملك غيره بغير اذنه نعم لهم ذلك فى قسمة الاجبار بامر
الحاكم وقيل يصح وان لم يرض الباقيون لان كلا عقد لنفسه اه (قوله على المنقول المنصوص الخ) عبارة
النهاية عند القاضي واعتمده البلقيني ورد على الاسنوى اعتماده لمقابله وهى مخالفة للتحفة فى النقل عن البلقيني
فليحرر اه سيد عمر اقول وعن الاسنوى وبوافق ما فى التحفة قول الاسنى بعد حل كلام الروض
مستدركا عليه مانصه والترجيح من زيادته وجزم به فى الانوار لكن قال الاسنوى وغيره المعروف الصحة قال
فى الكفاية وبه جزم الماوردى والبندنجى وابن الصباغ وغيرهم وعليه نص الشافعى اه (قوله فجزم الانوار
وغیره) اى كالروض اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل قوته مدركا اعتمده الخ اى عدم الصحة الا برضا
الباقيين (قوله وعليه) اى على ما جزم به الانوار وغير الضعيف (قوله له ذلك) اى لكل من الشركاء العقد
لا فraz نصيبه او مرتبا اه اسنى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الروض اى والمغنى بامر الحاكم سم (قوله
والا يسم كل) الى قول المتن ثم ما عظم فى النهاية والمغنى (قوله بل اطلقوا) اى بان سموا اجرة مطلقة مغنى
وشيخ الاسلام (قوله هذا فى غير قسمة التعديل الخ) حمل المغنى تبعا للنهج الحصص فى المتن على الماخوذة ثم
قال واحترزنا بالماخوذة عن الحصص الاصلية فى قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها
بل على قدر الماخوذة قلة الخ (قوله اما فيها فانها توزع الخ) قال شيخنا الزياى كارض بينهما نصفان
يعدل ثلثها ثلثها فالصائر اليه الثلثان يعطى من اجرة القسام ثلثي الاجرة والاخر ثلثها ولو استأجروه اى كاتبا
لكتابه الصك فالاجرة ايضا على قدر الحصص كما جزم به الرافعى اخر الشفعة اه ع ش وقوله
ولو استأجروه الخ فى المغنى مثله (قوله هذا) اى التفصيل به وله وسمى كل منهم قدرا لزمه والا الخ اه حلى
(قوله على قدر الحصص) اى الماخوذة منهج ومغنى (قوله مطلقا) اى عينوا قدرا ام لا اه حلى عبارة سم
قوله مطلقا يتبادر ان المغنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر اه اقول ان صنيع المنهج والمغنى صريح فى ذلك
المغنى وفى ان المراد بالحصص الماخوذة كما مر آنفا خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية من ان

(قوله اما مرتبا فيجوز على المنقول الخ) عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقيين
اه وقال فى شرحه عقب قوله وترتبوا لم يترتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء
كان ترتبا ام لا ثم قال نعم له اى لكل ذلك فى قسمة الاجبار بامر الحاكم اه (قوله فجزم الانوار وغيره)
كالروض (قوله وعليه له ذلك فى قسمة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بامر الحاكم (قوله مطلقا)

الاصلة لان العمل فى الكثير اكثر منه فى القليل هذا ان صحت الاجارة والاوزعت اجرة المثل على قدر الحصص مطلقا المراد

المراد بها الاصلية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحصص مطلقا أى سواء اسمى كل قدرا أم لا فالاطلاق في مقابلة تفصيل المتن ومعلوم مما مر انه في قسمة التعديل يكون على حسب الحصص الحادثة لا الاصلية ويعلم هذا من التعليل المار ايضا اه (قوله كالأمر القاضى الخ) عبارة الروض مع شرحه كما لو كانت القسمة اجبارا من القاضى ولو من منصوبه اه بآدى تصرف (قول المتن وفي قول على الرؤوس) أى من طريقة حاكية لقولين ذكرها المراززة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابن الرفعة وهى اصح باتفاق الاصحاب وصحها فى أصل الروضة إذ قد يكون لهم سهم من ألف سهم فلو أُلزم نصف الاجرة لربما أستوعب قيمة نصيبه وهذا مدفوع فى القول اه (قول المتن ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج مع شرحه ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم منها ولم يجبههم والاى وان لم يبطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يجبههم فالاول كسيف يكسر فلا يمنعهم من قسمته كالأمر اوجدهم واقتسموا انقضه ولا يجبههم لما فيها من الضرر والثاني كحمام وطاحونة صغيرين فلا يمنعهم ولا يجبههم لما مر اه فجعل السيف مثلا لما لا ينقص نفعه ولا يبطل بالكلية فعليه يكون قول المناهج كسيف مثلا للننى لا للننى أى لا تنفاه بطلان النفع لا لبطان النفع ويكون مفهوم قوله إن لم تبطل منفعة انه يمنعهم إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يبطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يبطل نفعه المقصود وهذا مما يبطل نفعه مطلقا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فيوافق المناهج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قررناه اه سم وياتى منه ايضا ما يوضح منشأ الاشكال ووجهه (قوله وذكر النفاسة) عبارة الاسنى والتقييد بالنفاسة ذكره الاصل وغيره وتركه المصنف أى ابن المقرئ تبعا للثنية وعليه اعتمد العراقى اه (قوله إذ الجوهرة الكبيرة الخ) يتأمل (قوله بالنسبة لبقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرة خسيصة حقيقة (قول المتن وزوجى خف) أى مصراعى باب اسنى ومعنى (قوله أى فردتيه) إلى قوله ونازع البلقينى فى المعنى لإقوله أى المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله بما قلناه فى النهاية لإلا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع (قوله أى المقصودة منه الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم القسمة الخ) يوجب المناقضة مع

يتبادران المعنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر (قوله ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم والالم يمنعهم ولم يجبههم كسيف يكسر وكحمام وطاحونة صغيرين اه وقوله والاقال فى شرحه أى وان لم يبطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او بطل نفعه المقصود اه فعلم انه جعل السيف مثلا لما ينقص نفعه ولا يبطل بالكلية فعليه يكون السيف فى قول المناهج إن لم يبطل نفعه كسيف يكسر مثلا للننى لا للننى أى مثلا لا لتفاه بطلان النفع لا لبطان النفع ويكون مفهوم الشرط أعنى قوله إن لم يبطل نفعه أنه يمنعهم إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يبطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يبطل نفعه المقصود وهذا انما يبطل نفعه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك ولغيره ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا يتوافق المناهج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قررناه (قوله أى المقصودة منه اخذنا ما يأتى الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم من القسمة موجب للمناقضة مع قوله فى شرح قول المتن الاقوى وما يبطل نفعه المقصود الخ انه لا يمنعهم منها

كالو أمر القاضى من يقسم
بينهم اجبارا (وفى قول على
الرؤوس) لأن العمل فى
النصيب القليل كفى فى
الكثير (ثم ما عظم الضرر
فى قسمته كجوهره وثوب
نفيسين) وذكر النفاسة فى
الجوهرة قديحتز به عن
جوهرة لانفاسة لها إذ
الجوهرة الكبيرة من اللؤلؤ
قد يكون لها من الاضاءة
وعدها ما يقتضى نفاستها
وخستها بالنسبة لبقية
جنسها (وزوجى خف)
أى فردتيه (ان طلب
الشركاء كلهم قسمته لم
يجبههم القاضى) ان بطلت
منفعته أى المقصودة منه
أخذنا ما يأتى

بالكلية بل يمنعهم من القسمة بأنفسهم لانه سفة ونارع البلقنى واطال في صورة زوجى خف إذ ليس في قسمة ابطال منفعة بل نقصها ويرد
بأنهما إن كانا بين أكثر من اثنين كانا من هذا القسم أو بين اثنين فقط كانا من القسم الآتى فلا اعتراض (ولا يمنعهم إن قسما بأنفسهم إن لم
تطل منفعتهم) المذكورة بالكلية بان (١٩٨) نقصت (كسيف يكسر) لا مكان الانتفاع بما صار إليه منه على حاله أو باتخاذ سكنيا

مثلا ولا يجيبهم إلى ذلك لما
فيه من إضاعة المال وكان
قضية هذا أنه يمنعهم لكن
رخص لهم فعلها بأنفسهم
تخلصا من سوء المشاركة
ومع النظر لذلك لإضاعة
لأن إلتلاف المال للغرض
الصحيح جائز وبه ينظر في
بحث جمع أخذ أعمار من
بطلان بيع جزء معين من
نفيس أن ما هنا في سيف
خسيس والامنعهم وبما
قلناه علم الفرق بين ما هنا
وتم إذ لا يحوج للبيع ثم
بخلاف القسمة هنا (وما
يبطال نفعه المقصود) منه
(كحمام وطاحونة
صغيرين) لو قسم كل لم
ينفع به من الوجه الذى كان
ينفع به قبل القسمة ولو
بأحداث مرافق ولم
يعتبروا هنا مطلق الانتفاع
لعظم التفاوت بين اجناس
المنافع وفي صغيرين تغليب
المذكور وهو الحمام وكذا
في نفيسين (لا يجاب طالب
قسمته) إجبارا (في
الاصح) لما فيه من ضرر
الاخر ولا يمنعهم منها
لأمر (وإن أمكن جعله
حمايين) أو طاحونين
(أجيب) وأجبر الممتنع

ما يأتى في شرح وما يبطال نفعه المقصود الخ من قوله ولا يمنعهم منها الخ لاتحاد التصوير في الموضوعين بما يبطال
نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكر هنا أنه يمنعهم وهناك أنه لا يمنعهم وقد صور في المنهج وشرحه اى
والنهاية والمغنى ما هنا بطلان المنفعة بالكلية لا المقصودة والمنع حيث ذواضح نعم يستشكل بطلان منفعة
الجوهرية والثوب النفيسين بقسمة ما بالكلية إلا ان يقال الكلام فيما هو كذلك اى في جوهرية وثوب
صغيرين أو يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه أصلا وفيه نظر إذ لا خصوصية لهما بذلك
فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بهما لما عظم ضرره الاعم مما يبطال القسمة نفعه بالكلية لا ينافى تقييدهم
الحكم المذكور بما يبطال نفعه بالكلية اه سم (قوله بالكلية) ومال الطباوى إلى ان النفع الذى
لا وقع له كالأعدم اه سم عبارة الحلبي أى صار لا نفع له أصلا أوله نفع لا وقع له لأنه كالأعدم اه (قوله بل
يمنعهم من القسمة بأنفسهم) كان ينبغي ان يقدمه على قوله ان بطلت الخ كما فعل المغنى ليظهر مقابله لما يأتى
في المتن وعطفه على هذا (قوله بالكلية) إلى قوله ومع النظر في المغنى (قوله وينظر في بحث جمع الخ) ونظر
فيه المغنى ايضا بغير ذلك راجعه ولكن اقر النهاية بالبحث المذكور عبارته نعم بحث جمع الخ ووردها عسها
عش بان إطلاقهم يخالفه ثم فرق بين ما هنا وثم بغير ما فى الشارح راجعه (قوله وبما قلناه علم الفرق الخ)
حاصل الفرق الذى ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد يوجد غرض هناك إلا ان الغرض لازم هنا
وهو الخلاص من المشاركة التى من شأنها الضرر اه سم (قول المتن وما يبطال نفعه الخ) اى والمشارك الذى
يبطال بقسمته نفعه الخ اه معنى (قوله ولو قسم) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى لا قوله ولم يعتبروا إلى
وفي صغيرين وقوله وكذا في نفيسين وقوله وان تعدد إلى وهو يصلح (قوله ولا يمنعهم الخ) تصریح
بمفهوم قوله إجبارا (قوله لأمر) اى في السيف (قول المتن جعله) اى ما ذكر اه معنى (قوله أو طاحونين)
الانساب التائىث (قوله لتيسر التدارك) عبارة المغنى وتيسر لا تنفاد الضرر مع تيسر تدارك ما احتجج اليه من
ذلك بأمر قريب قال الأذرى وإنما يتيسر ذلك إذا كان ما يلى ذلك مملوكا له أو مواتا فلو كان ما يلىه وقفا
أو شارعا أو ملكا لمن لا يسمح ببيع شئ منه فلا وحيتن يجزم بنى الإجبار اه (قوله وان أمكن تحصيله
الخ) أى ببيع أو إجارة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) أى ولم يمكن بخلاف القسمة
اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) انظره مع ما من جواز بيع نحو الجحش الصغير اه
رشيدى (قول المتن ولو كان له الخ) اشارة إلى ان ضرر القسمة قد يكون على احد الشريكين فقط قال الحلبي
قوله وما عظم ضرر قسمته اى عليهما أو احدهما انتهى اه بجيرى (قوله وهو يصلح لذلك)
اى ولو بضم ما يملكه بجواره اه معنى (قول المتن فالاصح إجبار صاحب العشر الخ) ظاهره وإن كان

لايجاد التصوير في الموضوعين بما يبطال نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكر هنا أنه يمنعهم وهناك أنه لا
يمنعهم وقد صور في المنهج وشرحه ما هنا بطلان المنفعة بالكلية المقصودة والمنع حيث ذواضح فراجع
عبارته فانه نص في ذلك نعم يستشكل بطلان منفعة الجوهرية والثوب النفيسين بقسمة ما بالكلية إلا ان
يقال الكلام فيما هو كذلك أو يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه بالكلية وفيه نظر إذ
لا خصوصية لهما بذلك فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بهما لما عظم ضرره الاعم مما يبطال القسمة نفعه
بالكلية لا ينافى تقييدهم المذكور بما يبطال نفعه بالكلية (قوله وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا وثم الخ) حاصل
الفرق الذى ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد يوجد غرض هناك إلا ان يقال الغرض لازم هنا

لا تنفاد الضرر وإن احتاج إلى أحداث نحو بئر ومستوق لتيسر التدارك وانما يبطال بيع ما لا يمر لها
وإن أمكن تحصيله بعد لان شرط المبيع الانتفاع به حالا (ولو كان له عشرين) أو حمام أو أرض (لا يصلح للسكنى) أو كونه حماما أو لما يقصد
من تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدد كما يأتى به طه قبيل التنبيه الآتى وهو يصلح لذلك (فالاصح إجبار صاحب العشر)

محجور اعليه وهو ظاهر اه عش (قوله وإن بطل نفع حصته بالكلية الخ) هل يأتي هذا التفصيل في نحو الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشر يكتن منه ما يبطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي للآخر اجيب الآخر فقط اه سم اقول قضية التعايل وكذا قضية جعل عشر الدار في اثنين مثالا كما اشار اليه الشارح والنهاية وصرح به المغني وشرح المنهج ان التفصيل المذكور يجري فيه ايضا والله اعلم (قول اثنين دون عكسه) وهو عدم اجبار صاحب الباقي بطالب صاحب العشر القسمة اه مغني (قوله لانه الخ) اي صاحب العشر الطالب للقسمة (قوله ان ملك او احيا) المراد بالاحياء ما كانه بان يكون ما يلي الدار وما انا كما مر عن المغني ويأتي عن عش وهل المراد بالملك ايضا ما كانه بان يكون ما يليها ما كان يظن انه يسمح ببيع شيء منه او لا وقضية اخر كلام المغني المارآ فنعلم فراجع (قوله اجيب) اي في اخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر شريكه على ذلك لان الفرض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه اه حلي عبارة عش ولذا اجيب فاذا كان الموات او المالك في احد جوانب الدار دون باقية فليتين انطاوق للمالي ما ملكه بالقرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة او لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لا تتم القسمة او يصور ذلك بما اذا كان الموات او المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يبعد الاول للاجتماع مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه (قوله ويظهر ان يأتي الخ) مرانفا عن الحلي وعش اعتماده (قوله ما يأتي الخ) اي في شرح ويحترز عن تقرير حصته واحدة (قوله قال الماوردي) الى اثنين في النهاية الا قوله ولو اقتسما الى قال الشيخان وقوله قال ابن عجل وما انبه عليه (قوله وكذا عكسه) اي قسمة البناء والفرس اه رشيدى (قوله ولو اقتسما الشجر) اي بالتراضى اه سيد عمر (قوله فان كان فيما خصهما) بان يكون بعض اصل الشجرة في حصته واحد وبعضها الآخر في حصته الآخر اه سم وهذا التصوير غير متعين فان الشجر في كلام الشارح اسم جنس فيشمل المتعدد ايضا بان يكون في حصته كل منهما اصل شجرة الاخر بتمامه (قوله فهل نكفاه) اي صاحب الشجر (قوله لم تصح) لعله فيما اذا لم يرض الثالث بذلك كما يشعر به كلامه ولا فاما المانع من الصحة فليراجع (قوله وانما اجبر الخ) الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله قال الشيخان (قوله وانما اجبر الممتنع على قسمتها الخ) قال في الروض وشرحه اي والمغني وتقسيم الارض مزروعة وحدها ولو اجبار اسواء كان الزرع بذرا بعد ام قصيلا ام حبام مشددا لانه في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزرع امداخلا فهما اومع الزرع قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد لا اجبار الا الزرع وحده ولا معها وهو بذر يعد او بعد بدو صلاحه فلا يقسم ان جعلناها افرزا كما لو جعلناها بيعا لانها في الاولى قسمة

وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر (قوله وإن بطل نفع حصته بالكلية الخ) هل يأتي هذا التفصيل في نحو الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشر يكتن منه ما يبطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي للآخر اجيب الآخر فقط (قوله فسكان فيما خصهما) بان يكون بعض اصل الشجرة في حصته واحد وبعضها الآخر في حصته الآخر (قوله وانما اجبر الممتنع على قسمتها مع غراس بهادون زرع فيها الخ) قال في الروض وشرحه وتقسيم الارض مزروعة وحدها ولو اجبار اسواء كان الزرع بذرا بعد ام قصيلا ام حبام مشددا لانه في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزرع امداخلا فهما ام مع الزرع قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد وافهم قوله بتراض انه لا اجبار في ذلك وصرح به الاصل نقلا عن جمع قال ولم يوجوه بمقنع لا الزرع وحده ولا معها وهو بذر يعد او بعد بدو صلاحه فلا يقسم وإن جعلناها افرزا كما لو جعلناها بيعا لانها في الاولى قسمة مجبول وفي الاخرين على الاولى قسمة مجبول ومعلوم على الثاني بيع طعام وارض بطعام وارض اه فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجبول فيما اذا كان قصيلا مع قوله فيها تقدم انه حينئذ معلوم مشاهد ويجاب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذر يعد قيد فيها ايضا فليراجع وانظر قوله وفي الاخرين قسمة مجبول ومعلوم بالنسبة للاخير مع بدو صلاح الزرع

مجهول وفي الآخرين على الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بطعام وأرض انتهى
فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجهول فيما إذا كان الزرع قصيلا مع قوله فيما تقدم انه حينئذ معلوم
مشاهد ويجاب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذرع الخ قد فيها أيضا فليراجع وانظر قوله
في الآخرين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة الاخيرة مع بدو صلاح الزرع فيها الا أن يصور بما لا يرى حبه
كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) اي او بناء (قوله دون زرع فيها) اي اجبر
على قسمة الأرض المزروعة دون الزرع أي وحدها اه سم ولعل الا صوب أخذنا مما مر عنه عن
الروض وشرحه آنفا لم يجبر على قسمة الأرض المزروعة مع زرع فيها (قوله ولا تنازع الشركاء الخ)
عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الاعيان مياومة ومقومة ومشاهدة ومساومة
وعلى ان يسكن او يزرع هذا مكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن لا اجبار في المنقسم وغيره من
الاعيان التي طلبت قسمة منافعتها فلا تقسم الا بالتوافق لان المهايأة تعجل حق احدهما وتؤخر حق الآخر
بخلاف قسمة الاعيان قال البقيني وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين أما المملوكة باجارة أو وصية
فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لاحق للشركة في العين قال ويدل للاجبار في ذلك
ما ذكره في كراء العقب وهو مع ذلك معترف بان ما قاله مناف لما ياتي فيما إذا استاجر أرضا الخ فان
تراضيا بالمهايأة وتنازعا في البداءة باحدهما اقرع بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهايأة فان رجع
أحدهما عنها بعد استيفاء المدة او بعضها لزم المستوفي للآخر نصف اجرة المثل لما استوفى كما اذا تلفت العين
المستوفى في احدهما منفعتها فان تنازعا في المهايأة وأصر على ذلك أجرها للقاضي عليها ولا يبيعها عليهما
لانهما كاملان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استاجر الرضا مثلا في المهايأة والزراع وإجارة القاضي
عليها ولا يجوز المهايأة في شجر الثمر ليسكون لهذا عاما ولهذا ما لان ذلك ربوي مجهول وطريق من اراد
ذلك ان يبيع كل منهما صاحبه مدة واغفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك اه وكذا
في المغني الا قوله قال ويدل الى فان تراضيا الخ وقوله وكذا الحكم الى ولا يجوز الخ فافرق ما قاله البقيني ويأتي في
الشارح والنهاية في شرح اونه عين ما يوافق الروض مع الفرق بين ما هنا وكراء العقب (قوله ولو بعد
الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر البعض اذاها ياسيده وهو ظاهر اه ع ش (قوله فيغرم بدل ما استوفاه) كان
الاولى هنا الاظهار اي فيغرم المستوفي بدل ما استوفاه اه رشيدى (قوله سنة وما قاربها) عبارة الاسنى
وينبغي له اي القاضي ان يقتصر على اقل مدة توجر تلك العين فيها عادة اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاذرعى
اه (قوله كالو غابوا كلهم او بعضهم) يتأمل اه رشيدى (قوله اي بان لم يوجد من هو مثله الخ) ظاهره
انه إذا وجد المثل الاجنبى يقدم على الشركاء ويوافق قوله الاقنى فان كان ثم أجنبى قدم ولو قيل هنان
الاجنبى انما يقدم حيث كان اصله لم يعد ويفرق بين هذه وما ياتي بان كلا فيما ياتي طالب فقدم الاجنبى
قطعا للنزاع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستئجار احدهما والاخر لم يرد الاستئجار لنفسه فلم يكن في إيجار
احد الشريكين تفويت شيء طلبه الاخر لنفسه اه ع ش (قوله وانه لو طالب الخ) عطف على أن له ذلك
الخ (قوله لو طالب كل منهم استئجار حصة غيره) اي بان قال كل منهم انا استاجر ما عدا حصتي اه رشيدى
(قوله فان كان ثم اجنبى الخ) أى مثلهم أخذنا مقدمه انفا ثم رأيت قال الرشيدى انظر هل يشترط هنان
يكون مثلهم اه (قوله فان أعذر ايجاره) هو قسم قوله اجبرهم الحاكم اه رشيدى (قوله ويؤخذ من
عنه الخ) محل تأمل لان اصل الكلام مفروض في امتناعهم من المهايأة اه سيد عمر (قوله فان تعذر
البيع الخ) منه ما لو كان المتنازع فيه موقوفا عليهم اه ع ش (قوله اجبرهم على المهايأة ان طلبها بعضهم
الخ) قضيته وإن امتنع البعض الاخر وقضية قوله قبل او امتناعه تعين البيع في هذه الصورة لان امتناع
البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر اه ع ش (قوله ان طلبها بعضهم الخ) مفهومه انه ان لم يطلبها واحد

مع غراس بها دون زرع
فيها لان له أمدا ينتظر وإذا
تنازع الشركاء فيما لا يمكن
قسمته فان تهاؤا منفعتة
مياومة أو غيرهما جازول لكل
الرجوع ولو بعد الاستيفاء
فيغرم بدل ما استوفاه قال
ابن عجيل ويد كل يدأمانة
كالمتأجر وان أبو المهايأة
أجبرهم الحاكم على إيجاره
وأجره عليهم سنة وما قاربها
وأشهد كالو غابوا كلهم أو
بعضهم فان تعدد طالبوا
الايجار أجره وجوب بالمن يراه
أصلح وهل له إيجاره من
بعضهم تردده في التوشيح
ورجح غيره أنه له ذلك أن
رآه أى بان لم يوجد من هو
مثله كما هو ظاهر وأنه لو
طلب كل منهم استئجار
حصة غيره فان كان ثم
أجنبى قدم والا اقرع بينهم
فان تعذر ايجاره أى لا لكساد
يزول عن قرب عادة كما
بحته بعضهم قال ابن الصلاح
باعه لتعنيه واعتمده الاذرعى
ويؤخذ من علته ان المهايأة
تعذر لغية بعضهم أو
امتناعه فان تعذر البيع
وحضره كلهم اجبرهم على
المهايأة ان طلبنا بعضهم
كما بحثه الزركشى

فان قلت قياس مامر في العارية انه يعرض عنهم حتى يصطلحوا ولا يجبرهم على شيء مما ذكر قلت القياس غير بعيد لان يفرق بان الضرر هنا أكثر لان كلا منهما ثم يمكن أن ينتفع بنصيبه بخلافه هنا ثم رأيت بعضهم فرق بان الضرر ثم إنما هو على المتنع فقط وهنا الضرر على الكل فلم يمكن فيه الاعراض (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة (أحدها بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وقسمة الاجزاء (كثلي) متفق النوع فيما يظهر ومربيا نه في الغصب ومنه نقد ولو مغشوشا على المعتمد لجواز المعاملة به أما إذا اختلف (٢٠١) النوع فيجب حيث لا رضاً قسمة كل

نوع وحده ثم رأيت غير واحد اشاروا بذلك (ودار متفقة الابنية) بان يكون ما بشريها من بيت وصفة كباغريها (وارض مشتبها الاجزاء) ونحوها ككر باس لا ينقص بالقطع (فيجبر المتنع) عليها استوت الانصاء ام للتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر نعم لا اجبار في قسمة الزرع قبل اشتداده وكان وجهه عدم كمال انضباطه فان اشتد ولم ير أو كان إلى الان بذرا لم تصح قسمته للجهل به (فتعدل) أي تساوى (السهم) أي عند عدم التراضي أو حيث كان في الشركاء محجور كما يعلم مما ساذكره في التنبيه الاتي (كيلا في المكيل (اووزنا) في الموزون (او ذرا) في المذروع او عدا في المعدود (بعدد الانصاء إن استوت) فاذا كانت بين ثلاثة أثلاثا جعلت ثلاثة اجزاء او يؤخذ ثلاث راقع متساوية (ويكتب) مثلا هنا وفيما باقي من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) ان كتب

منهم اعرض عنهم حتى يصطلحوا (قوله فان قلت) الى المتن عبارة النهاية وانما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء مما ذكر على قياس مامر في العارية لا مكان الفرق بكثرة الضرر هنا لان كلا منهما ثم يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا (وبان الضرر ثم الخ) (قول المتن ضرره) أي ضرر قسمته اه شرح المنهج (قوله ثلاثة) الى قول المتن الثاني بالتعديل في النهاية الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله ويظهر الى المتن وقوله بل بحث الى التنبيه وقوله ووقع الى وقد صرحوا (قوله ثلاثا) وهي الاتية لان المقسوم ان تساوت الانصاء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يحتج الى رد شيء اخر الثاني والا فالثالث نهاية وفي شرح المنهج والبحيرى عن شيخه العشماوى ما نصه فيه ان ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاول جعل هذه اى الاقسام الثلاثة ضابطا للقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل اخر من جهة ان الحاكم تارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجيب اه (قول المتن بالاجزاء) اى القسمة بها (قوله وتسمى المتشابهات الخ) وقسمة الافراز وهي التي لا تحتاج فيها الى رد شيء من بعضهم ولا الى تقويم معنى واسنى (قول المتن كثلي) اى من حبوب ودرهم وادهان وغيرها اه شيخ الاسلام (قوله متفق النوع) اى والصنف اخذ اعمائى فى شرح او عبيد او ثياب من نوع (قوله ولو مغشوشا الخ) عبارة المغنى قال الاذرى وغيره ويشترط السلامة في الحبوب والنقود فان الحب المعيب والنقد المغشوش معدودان من المتقومات قال ابن شهاب وفيه نظر فقد ذكر الرافعى انه اذا جوزنا المعاملة بالمغشوشة فهي مثلية والاصح جواز المعاملة بها اه وهو ظاهر اه وفي تخصيصه النظر بالنقد تسليم لاشتراط السلامة بالنسبة الى الحب فعليه فهل يدخل الحب المعيب المتشابه الاجزاء في قولهم الاتي ونحوها ككر باس فليحرق (قوله بان يكون الخ) عبارته في شرح العباب ان كان في جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الاخر كذلك والعرضة تنقسم اه سم (قوله ككر باس) اسم لفليظ الثياب اه ع ش (قوله عليها استوت) الى قوله واخذ من ذلك في المغنى الا قوله ولم يرو قوله اى عند الى المتن وقوله بالرفع الى ان كتب وقوله ويظهر الى المتن (قوله نعم لا اجبار في قسمة الزرع الخ) تقدم عن المغنى والروض مع شرحه انما يتعلق بها زيادة بسط (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى اه سم عبارة الرشيدى وقوله ولم ير اى كالب في سنبله بخلاف نحو الشعير اه (قول المتن بعدد الانصاء) متعلق بتعدل اه معنى (قوله مثلاً هنا الخ) اى لما ياتي من جواز الاقراع بنحو اقلام ومختلف (قوله ان كتب اسماء الشركاء) وقوله الاتي ان كتب السهام لا حاجة اليهما ثم رأيت اوله الرشيدى بقوله اى ان اراد ذلك اه (قوله بالرفع الخ) يتأمل ولعله سبق فلم فان الذى يصرح به عبارة الروضة الجراه سيد عمر (قوله عبارة الروضة) اى والروض (قوله مع يمه) بكسر الياء (قوله ان كتب السهام) اى اسماءها (قوله ولا ينحصر) اى الاقراع فى ذلك اى الكتابة والادخال فى البنادق عبارة الاسنى ثم الفرعة على الوجه السابق لا تختص بقسمة الاجزاء او كما تجوز بالرقاع المدرجة فى البنادق تجوز بالاقلام والعصى والحصى ونحوها صرح بذلك الاصل اه (قوله بل يجوز) اى الاقراع (قوله بنحو اقلام الخ) كالحصاة اسنى ومعنى (قوله ومختلف) الاولى زيادة التام (قوله ثم وضع فى حجر من لم يحضر) فيه مع المتن الاتي ركة عبارة المغنى ثم يخرجها الى الرقاع من لم يحضرها بعد ان تجعل فى حجرها مثلاً اه (وكونه مغفلاً)

الارض المزروعة دون الزرع اى وحده (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أسماء الشركاء لتخرج على السهام (أجزاء) بالرفع كما تصرح به عبارة الروضة أى هو مع يمه كما يأتى ان كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء (عز) عن البقية (بحد اوجهة) مثلاً (وتدرج) الرقع (في بندق) ويندب كونها في بندق (مستوية) وزنا وشكلاً من نحو طين أو شمع اذ لو تفاوتت لسبقت الدلكية وفيه ترجيح لصاحبها ولا ينحصر فى ذلك بل يجوز بنحو اقلام ومختلف كدواة وقلم ثم وضع فى حجر من لم يحضر وكونه مغفلاً (ثم يخرج من لم يحضرها)

أى الواقعة ويظهر ان كونه لم يضره ما دى أيضا الا ان علم من حاضر ما انه يزدهر ولا يجرى وزايفه ويضاهيه (رقعة) اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء في الرقاع (فيعطى من خرج (٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر باخراج أخرى على الجزء الذى يليه ويعطى من خرج اسمه ويتبين الآخر

للآخر من غير رقعة وكذا فيما يأتى (أو) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) أى اسماءها في الرقاع فيخرج رقعة على اسم زيد وأخرى على اسم عمرو وهكذا ومن به الابتداء هنا وفيما قبله من الاسماء والاجزاء منوط بنظر القاسم إذ لا تهمة ولا تمييز (فان اختلفت الانصبا كـ نصف وثلث وسدس) في أرض أو نحوها (جزئت الأرض) أو نحوها (على أقل السهام) كسنة هنا لتأدى القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كما سبق) لكن الاولى هنا كتابة الاسماء لأنه لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء فربما خرج لصاحب السدس الجزء الثانى أو الخامس فيتفرق ملك من له الثلث أو النصف (و) هو لا يجوز إذ يجب عليه انه (يحتز عن تفريق حصة واحد) والجوزون لكتابة الاجزاء احتزوا عن التفريق بقولهم لا يخرج اسم صاحب السدس أو لالان التفريق إنما جاء من قبله بل يبدأ بذى النصف فان خرج

عبارة المعنى والروض مع شرحه وصي ونحوه كيجى اولى بذلك من غيره لانه أبعد من التهمة اه (قول أى الواقعة) أى الكتابة والادراج اسنى ومنه (قوله ثم يؤمر) أى امر القاسم من يخرج الرقاع اه (قوله) ويتبين الآخر الآخر) أى الجزء الثالث للشريك الثالث ان كانوا ثلاثة وان كانوا أكثر من ثلاثة زيد في الوضع ما دى الآخر أو اثنين اثنين لثاني لثاني بلا وضع اه اسنى (قوله) وهكذا عبارة المعنى ويتبين الجزء الثالث لحالده وما ذكره لا يخص بقسمة الاجزاء بل يأتى في قسمة التبدل إذا عدلت الاجزاء بالقيمة اه (قوله من الاسماء والاجزاء) ثم غير مرتب (قوله) منوط بنظر القاسم) أى لا بنظر المخرج رشيدى فينفى أى القاسم على أى طرف شاء ويسمى أى شريك شاء أو أى جزء شاء اسنى ومنه (قول الماتن دلى أقل السهام) أى مخرجا (قوله لتأدى القابل الخ) أى حصوله وقوله ولا شطط كتحلف نفسه يراه عش (قوله) لأنه لو كتب الاجزاء الخ لا يخفى ان هذا إنما كان يقتضى التين لا مجرد الاولوية على ان هذا المحذور متف بالاحتراز الآتى وعبارة شرح الروض لأنه قد يخرج الجزء الرابع له احب النصف فيتنازعون في انه ياخذ معه السهمين قبله أو بعده اه رشيدى (قوله) فيتفرق لك الخ) هذا ظاهر في الأرض دون غيرها كالحبوب فانه لا يضر تفريق ملك من له النصف أو الثلث لا مكان القسم كما هو ظاهر اه يجرى اقول ومثل الأرض نحو اثني عشر الغليظة التى لا تنقص بالتقطع كمر (قوله) اسم صاحب السدس) له محرف عن على صاحب السدس أو سقطت لفظة على من قلم الناسخ والاصل على اسم صاحب الخ عبارة النهاية لصاحب السدس اه وعبارة المعنى وفي الروض وشرحه ما يوافقه لا يبدأ بصاحب السدس لان التفريق إنما جاء من قبله بل بصاحب النصف فان خرج له الاول أخذ الثلاثة ولاء وان خرج له الثانى أخذه وما قبله وما بعده قال الاسنوى واعطاء ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى اثنين بعده ويتبين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم اه وهذا ظاهر أو خرج له الثالث أخذه مع اللذين قبله ثم يخرج باسم الآخرين أو الرابع أخذه مع اللذين قبله ويتبين الاول لصاحب السدس والآخرين لصاحب الثلث أو الخامس أخذه مع اللذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث والسادس أخذه مع اللذين قبله ثم بعد ذلك يخرج رقعة أخرى باسم أحد الآخرين ولا يخفى الحكم أو بصاحب الثلث فان خرج له الاول أو الثانى أخذهما أو الخامس أو السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين وان خرج له الثالث أخذه مع الثانى وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الأخيرة لصاحب النصف أو الرابع أخذه مع الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاولان لصاحب النصف هذا إذا كتب في ست رقاع ويجوز ان يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فتخرج رقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس أخذه ثم ان خرج الثانى لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول لصاحب النصف أخذ الثلاثة الاولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث أخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس أخذه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث لم يخف الحكم مما مر ولا يخرج السهام على الاسماء في هذا القسم بلا خلاف قالوا ولا فائدة في الطريقة الاولى زائدة على الطريقة الثانية الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوى السهام لكن الطريقة الاولى هي المختارة لان لصاحب النصف والثلث مزية بكثرة الملك فكان لها مزية بكثرة الرقاع اه وقوله ولا يخفى الحكم فانه ان بدأ منهما باسم صاحب الثلث فخرج له الاول أو الثانى أخذهما وتعين الثالث للآخر أو الثالث أخذه مع ما قبله وتعين الاول للآخر أو بصاحب السدس فخرج له الاول أو الثالث أخذه وتعين الثانى والثالث أو الاول والثانى للآخر وان خرج له الثانى لم يعطه للتفريق اه اسنى أى فليبدأ منهما بصاحب الثلث كما به عليه الشارح بقوله وثنى بذى الثلث (قوله) وأخذ من ذلك) أى من وجوب الاحتراز

من على اسمه الجزء الاول أو الثانى اعطيها والثالث ويشئى بذى الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك انه لو كان لهما أرض مستوية الاجزاء ولا أحدهما أرض بجنبها فطلب قسمتها

وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصلا ولا ضرر على الآخر أجيب وقد يشمله قولهم في الصالح يجبر على قسمة عرصة ولو عرضافي الطول ليختص كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافقه قولهم ولو أراد جمع من الشركاء بقاء شركتهم وطلبوا من الباقي أن يشيروا عنهم بجانب ويكون حق المتفقين متصلا فان كان نصيب كل واحد لا ينتفع به بإعادة الأرض أجيبوا بل بحث بعضهم اجابتهم وان أمكن كلا الانتفاع لو انفرد لكن هذا مردود بان خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه بخلاف ما مر لتواف (٢٠٣) تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصلها

وغيرهما لو كان نصف الدار

لو احدى والاخر خمسة أجيب

الاول وحينئذ فلكل من

الخسة القسمة تبعاله وان

كان العشر الذي لكل منهم

لا يصلح مسكنه لان في

القسمة فائدة لبعض

الشركاء ولو بقي حق الخسة

مشاعا لم يجب أحدهم

للقسمة لأنها تضر الجميع

وان طلبوا ولا الخسة افراز

نصيبهم مشاعا وكانت الدار

لعشرة فطالب خمسة منهم

افراز نصيبهم مشاعا اجبوا

لأنهم ينتفعون بنصيبهم كما

كانوا ينتفعون به قبل

القسمة اهـ (تليسه)

قد يفهم مما ذكره في حالي

تساوى الاجزاء واختلافها

ان الشركاء الكاملين لو

تراضوا على خلاف ذلك

امتنع وليس مرادا بل

يجوز التفاوت برضا الكل

الكاملين ولو جزافا فيما

يظهر ولو في الربوي بناء

على ان هذه القسمة افراز

لا بيع والربا انما يتصور

جريانه في العقد دون غيره

وبهذا يعلم ان القسمة التي

هي بيع لا يجوز فيها في

الربوي أخذ أحد أكثر

من حقه وان رضوا بذلك

من التفريق (قوله وان يكون نصيبه الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا قرعة لئلا تخرج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم مما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان ياخذ احدهما هذا والاخر الآخر اهـ ومما قيل الفرع عن عرش ما يوافقه (قوله ليتصلا) اي نصيبه وأرضه ففيه تغليب المذكر على المؤنث (قوله وقد يشمله) عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك اهـ (قوله ولو عرضافي الطول) عبارة النهاية ولو طولاه اهـ (قوله قبل البناء أو بعد الهدم) أي للدار الخاصة به مثلا ومراده بهذا تصوير انتفاعه بما يخرج له وان كان قليلا اهـ رشيدى (قوله فان كان نصيب كل) أي من المتفقين (قوله لكن هذا مردود بان الخ) كأنه لان القسمة لم ترفع العلة بالكلية اهـ سم (قوله بخلاف ما مر) أي انفا (قوله لو كان نصف الدار) الى التنبية في المغنى والروض مع شرحه (قوله وحينئذ فلكل من الخسة القسمة تبعاله الخ) قضيته انه اكل من الباقيين فيما مر انفا القسمة تبعا المتفقين وان كان نصيبه لا ينتفع به بإعادة الأرض (قوله لم يجب أحدهم للقسمة) عبارة المغنى والروض ثم طالب واحد منهم القسمة لم يجبر الباقيون عليها اهـ (قوله او كانت الدار اشارة الخ) وهذا هو اناق ما نده انفا من قولهم لو اراد جمع الخ الا ان ما هنا مطلق يشمله ويشمل ما قدمه عن بحث بعضهم فينا يد به ذلك البحث فايراجع (قوله كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة) ولم يعتبر واطلاق الانتفاع لعظم التفاوت بين اجناس المنافع اسنى ومغنى (قوله عما ذكره) أي المصنف (قوله في حالي تساوى الاجزاء الخ) أي الانصاء (قوله فيما يظهر) عبارة النهاية كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله على ان هذه القسمة افراز) أي بناء على ما يأتي من ان قسمة الاجزاء بالاجبار والراضى افراز للحق في الاظهر (قوله وبهذا) أي بقوله لا بيع الخ (قوله لا يجوز فيها في الربوي اخذ احدا أكثر من حقه) عبارة النهاية امتنع ذلك في الربوي إذ لا يجوز لاحد اخذ أكثر من حقه فيه اهـ (قوله فينا في هذه هنا) أي في الربوي المنقسم قسمة بيع (قوله جميع ما قرأ الخ) عبارة المغنى في شرح وقسمة الاجزاء افراز الخ وحيث قلنا القسمة بيع ثبت فيها احكامها من الخيار والشفعة وغيرهما الا انه لا يقتصر إلى لفظ بيع او تملك وقبول ويقوم الرضا مقامها فيشترط في الربوي التقابض في المجلس وامتنعت في الرطب والعنب وما عقدت النار اجزأه ونحو ذلك كما علم من باب الربا وان قلنا هي افراز جاز لهم ذلك ويقسم الرطب والعنب في الافراز ولو كانت قسمتها على الشجر خرصا لا غيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لان الخرص لا يدخله وتصح الاقالة في قسمة هي بيع لا افراز اهـ وفي الروض مع شرحه ما يوافقه (قوله ثم رأيت الخ) الاسبق تقدمه على قوله وتصح قسمة الافراز (قوله ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب الخ) عبارة النهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم مالو تراضيا بالتفاوت جاز وما نازعهم به من ان الوجه الخ مردود اهـ (قوله مما ذكرته) فيه ان ما ذكره مجرد حكم بلا دليل مثل ما هنا (قوله وهو صريح الخ) ويدفع دعوى

(قوله وان يكون الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة لئلا تخرج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم مما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان ياخذ احدهما هذا والاخر الآخر (قوله مردود بان الخ) كأنه لان القسمة لم ترفع العلة بالكلية

فياتي فيه هنا جميع ما مر في باب الربا في متحدى الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مدعوة ودرهم وتصح قسمة الافراز فيما تعلقت الزكاة به قبل اخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل اليه ولا تتوقف صحة تصرف من اخراج على اخراج الاخر ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب انهم مالو تراضيا بالتفاوت جاز ثم نازعهم بان الوجه منعه في الافراز ليس كما قال كما هو ظاهر مما ذكرته وتوقع لبعضهم هنا اشتباه فاجتنبه وقد صرحوا بجواز قسمة الثمر على الشجر ولو مختلطاً من نحو بسر ورطب ومنصف وتمر جاف خرصا بناء على انها افراز وهو صريح فيما ذكرته

النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كارض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إثبات وقرب ماء) ونحوهما ما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كـ (٢٠٤) بعضه نخيل وبعضه عنب ودار بعضهما من حجر وبعضها من لبن فيكون الثلث لجودته كالثلثين

قيمة فيجعل سهمها وهما
سهما ان كانت نصفين فان
اختلفت كنصف وثلث
وسدس جعلت ستة اجزاء
بالقيمة لا بالمساحة فعلم
انه لا بد من علم القيمة عند
التجزئة (ويجبر) الممتنع
منها (عليها) اى قسمة
التعديل (في الاظهر) الحاقا
للتساوى في القيمة به في
الاجزاء نعم ان امكن قسمة
الجيد وحده والردى وحده
لم يجبر عليها فهما كارضين
تمكن قسمة كل منهما
بالاجزاء فلا يجبر على التعديل
كما بحثه الشيخان وسبقهما
اليه جمع مقدمون ولا يمنع
الاجبار في المنقسم الحاجة
الى بقاء طريق ونحوها
مشاعة بينهم يمر كل فيها الى
ما خرج له اذا لم يمكن
افراد كل بطريق ولو اقتسما
بالتراضى السفلى لو احد
والعلو لآخر ولم يتعرضا
للسطح بقى مشتركا بينهما كما
افتي به بعضهم ومر عن
المواردى والرويانى ما
يصرح به وكأنه ان لم ينظر
لبقاء العلقه بينهما لان
السطح تابع كالطريق (ولو
استوت قيمة دارين أو
حانوتين) متلاصقين
أولا (فطلب جعل كل

الصرحة بأنه ساكت عن التفاوت (قوله النوع الثاني) الى قوله وفيه نظر في المغنى لا قوله فعلم الى المتن وقوله
كما بحثه الشيخان الى المتن الى قوله ووقع الجمع في النهاية الى قوله وسبقهما الى ولا يمنع وقوله ومر الى وكأنه وقوله
وفيه نظر الى وخرج وقوله واستحسنه الى لكن وقوله هذا الى ولست اجرى ارض وقوله اى حيث الى وهل
(قول المتن الثاني بالتعديل) وهو قسيمان ما بعده في المقسوم شيئا واحدا وما بعده في شيتين فصاعدا فاشار الى
الاول بقوله كارض الخ والى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله ما يرفع الخ) كان يسقى احدهما
بالنهر والاخر بالناضح اه اسنى (قوله كـستان الخ) لا يخفى ما في جملة مثلا لما قبلها عبارة المغنى وشرح المنهج
او يختلف جنس ما فيها كـستان الخ وعبارة الروض وكذا كـستان الخ (قوله فيجعل) اى الثلث سهمها وهما
اى الثلثان سهمها وافرغ كما مر مغنى وشرح المنهج (قوله ان كانت الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ان كانت
اى الارض لاثنتين نصفين اه (قوله فان اختلفت) اى الانصاء اه معنى (قوله الممتنع منها) اى القسمة
اه عـش وعبارة المغنى من الشركاء اه والى هذا يميل قول الشارح اى قسمة التعديل اه فتأمل (قول المتن
في الاظهر) ويوزع اجرة القاسم على قدر مساحة الماخوذ لا مساحة النصيب كما مر في الاشارة اليه معنى
وروض (قوله به) اى بالتساوى (قوله لم يجبر عليها) اى قسمة التعديل (قوله فيها) اى الجيد والردى
وفي بعض النسخ فيها بضمير المؤنث اى في الارض المذكورة وعلى كل منهما فالاولى حذف قوله فلا يجبر
على التعديل كفى المغنى (قوله في المنقسم) يعنى فيما يمكن قسمته افرزا او تعديلا اخذا من اظاهرة في
موضع الاضمار ثم رايت ما ياتى قبيل قول المتن بالرد لله الحمد (قوله اذ لم يمكن الخ) مفهوماه ان بقاء الاشاعة
في نحو الطريق يمنع الاجبار عند امكان الافراز (قوله ولو اقتسم بالتراضى الخ) عبارة المغنى والروض
قبيل النوع الثالث ويجبر الممتنع على قسمة علو وسفل من دار امكن قسمتها لا على قسمة احدهما فقط
أو على جعله لو احد والاخر لآخر اللب بكسر الموحدة ان استوت قواله فقسمة قسمة المتشابهات
وان اختلفت فالتعديل اه فياتى فيها الاجبار اسنى (قوله كما افتي به بعضهم) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه
(قوله ومر) اى فى الفرع وقوله ما يصرح به اى بجواز تلك القسمة (قوله وكأنه ان لم ينظر لبقاء العلقه الخ)
اى حيث قالوا بصحة القسمة مع بقاء الشركة فى السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشركة فى بعض المشترك
اه عـش وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه لك ان تقول ان ما ذكر غنى عن الترجيح لان الفرض ان القسمة
بالتراضى وحيدة فلا اشكال اذ من المعلوم كما هو ظاهر انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنتين مناصفة فارادا
قسمة نصفها بالتراضى وبقاء النصف على الاشاعة لم تمتنع فليتأمل اه ومر آتفا عن المغنى والروض ما يفيد
(قول المتن قيمة دارين او حانوتين) اى مثلا لاثنتين بالسوية فطلب اى كل من الشريكين اه معنى وعبارة
الاسنى احد الشريكين اه وهذه هى الصواب الموافقة لقول الشارح الا فى طلب احدهما اذ لا معنى لنى
الاجبار مع التراضى (قول المتن فطلب جعل كل واحد) اى على الابهام بحسب ما تقتضيه القرعة كما لا يخفى
اه رشيدى (قول المتن جعل كل) اى من الدارين او الحانوتين لو احداى بان يجعل له دارا او حانوتا
ولشريكه كذلك اه معنى (قوله نعم لو اشترك فى دكا كين الخ) عبارة المغنى ويستثنى من الدارين ما اذا
كانت الدار ان لها بملك القرية المشتملة عليها وشركتهما بالنصف وطلب احدهما قسمة القرية واقتضت
القسمة نصفين جعل كل دار نصيبا فانه يجبر على ذلك ومن الحانوتين ما اذا اشتركا الخ قال الجلبى ومحلها اذا
لم تنقص القيمة بالقسمة والام يجبر جز ما اه (قوله فى دكا كين الخ) اى ونحوها شرح المنهج (قوله صغار
متلاصقة مستوية القيمة الخ) أى بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار
فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها الشدة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية كالجنسين
اه شرح المنهج (قوله اجيب) وينزل ذلك منزلة الخان المشتمل على البيوت والمساكن معنى واسنى (قوله

قال
لو احد فلا اجبار) لتفاوت الاغراض باختلاف المحال والابنية نعم لو اشتركا
فى دكا كين صغار متلاصقة مستوية القيمة لا تحتل احادها القسمة فطلب احدهما قسمة أعيانها أجيب ان زالت الشركة بها

قال الجبلى ما لم تنقص القيمة بالقسمة اه وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالصريح في رده وخرج بقوله كل لواحد ما لو لم يطلب خصوص ذلك فيجبر المنتفع (او) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد او ثياب من نوع) وصنف واحد فطلب جعل كل لواحد كشلاثة اعبد مستوية كذلك بين ثلاثة وكشلاثة تساوى اثنان منها واحدا بين اثنين (اجبار) ان زالت الشركة بها لفلة اختلاف الاغراض فيها (او) من (نوعين) او صنفين كتركى وهندى وضائتين شامية ومصرية استوت قيمتهما ام لا وكعبد وثوب (فلا) (٢٠٥) اجبار لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعند

الرضا بالتفاوت في قسمة
هى بيع قال الامام لا بد
من لفظ البيع لان لفظ
القسمة يدل على التساوى
واستحسنه غيره قال بعضهم
وهو فقه ظاهر لكن نازعه
البلقيني اذا جرى امر ملزم
وهو القبض بالاذن اى
ويكون الزائد عند العلم به
كالهوب المقبوض هذا
والذى فى اصل الروضة ان
قسمة الرد لا يشترط فيها
لفظ بيع ولا تمليك وإن
كانت يعاوبع فى الروض
بما يصرح بان ما عدا قسمة
الاجبار قال شيخنا فى شرحه
سواء قسمة الرد وغيرها
لا يشترط فيها ذلك وعليه
فكلام الامام مقالة
ولمستأجرى أرض تناوبها
بلا اجبار وقسمتها اى
حيث لم تؤثر القسمة نقضا
فيها كما هو ظاهر وهل
يدخلها الاجبار وجهان
وقضية الاجبار فى كراء
العقب الاجبار هنا الا ان
يفرق بتعذر الاجتماع على
كل جزء من اجزاء المسافة
ثم فتعينت القسمة اذ لا
يمكن استيفاءهما المنفعة
الا بها بخلافها هنا وهو
ظاهر ولو ملكا شجرا دون

قال الجبلى الخ) أقره النهاية والمغنى (قوله) وخرج بقوله كل لواحد الخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما رأى
في القسمة بالاجزاء من قوله ودار متفقة الابنية الخ) انه لو طلبت قسمة الكبار غير اعيان اى بان يقسم كل منها
اجبر المنتفع اه بزيادة تفسير من البجيرى (قوله) او استوت) الى قوله وعند التراضى فى شرح المنهج الا قوله
متقوم وقوله وصنف وقوله او صنفين وكذا فى المغنى الا قوله او ضائتين الى وكعبد (قوله) متقوم) الاولى
تركة (قوله) نحو عبيد الخ) اى كدواب او اشجار او غيرهما من سائر العروض اه مغنى (قوله) وصنف) اقتصر
شيخ الاسلام والمغنى على النوع وقال البجيرى اراد بالانواع الصنف بدليل ما ذكره فى أمثلة النوعين لانه
اصناف اه (قوله) كشلاثة اعبد) زنجية اه شرح المنهج (قوله) كذلك) اى قيمة (قوله) وكشلاثة يساوى
الخ) بان يكون قيمة احدهم مائة والاخرين مائة اه مغنى (قوله) ان زالت الشركة الخ) اما اذا بقيت الشركة
فى البعض كعبد بين اثنين قيمة احدهما نصف قيمة الاخر فطلب احدهما القسمة ليختص من
خرجت له قرعة الخسيس به ويبقى له ربع الاخر فانه لا اجبار فى ذلك مغنى وروض وشيخ الاسلام (قوله)
وكعبد وثوب) عبارة المغنى والاسنى او من جنسين كما فهم بالاولى كعبد وثوب اه (قوله) فلا اجبار) اى فى
ذلك وان اختلف وتعدرت التميز كتمر جيد وردى واما يقسم مثل هذا بالتراضى اه مغنى (قوله) وعندى
التراضى) متعلق بقوله قال الامام الخ (قوله) وعبرى فى الروض بما يصرح الخ) عبارته مع شرحه ويشترط فى
غير قسمة الاجبار وهو القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيرها وان تولاهما منصوب الحاك التراضى
قبل القرعة بعدها ولا يشترط فى القسمة بيع ولا تمليك اى التلطف بهما وان كانت يعاوبع اه ومر عن المغنى
ما يوافقها (قوله) وهل يدخلها الاجبار وجهان) المعتمد لا كما يأتى وعليه فالقياس انهما اذا لم يتراضيا على
شئ آجرها الحاك عليهما قطعاً للنزاع اه عش (قوله) وهو ظاهر) وفاقال لروض وخلاف للبلقيني والمغنى
كامر (قوله) بنحو وقف) اى كالوصية مغنى واسنى (قوله) خذا لعمام الخ) اى فى الفرع (قوله) كذلك) اى
دائما (قوله) ان كانت افرازا) كذا فى النهاية وفيما بايدىنا من نسخ الشارح بلا واهو فى نسخة سم بالواو
عبارته قوله وان كانت افرازا او تعديلا كذا بالواو وان الخ) كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافراز
والتعديل ثم هذا قد يدل على ان قسمة الشجر قد تكون افرازا اه عبارة عش قوله ان كانت افرازا اى
بان كانت مستوية الاجزاء اه عبارة الرشيدى قوله ان كانت افرازا او تعديلا اى بخلاف ما اذا كان ردا
اذلا اجبار فيها اه (قوله) لانها) اى الشركة فى منفعة الارض (قوله) وكالا يضر الخ) عطف على قوله لانها الخ
(قوله) المنفعة هنا) اى فيما اذا استحقا منفعة الارض بنحو وقف (قوله) الوجهان السابقان) لعل مراده
السابقان فى كراء العقب اى بالزمان او المكان وان اختلفت الكيفية فى الثانى وعبارة الروض تقسم
المنافع مائة مياومة ومشاهرة ومسانهة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكانا وهذا مكانا اه رشيدى (قوله)
النوع الثالث) الى قوله كذا قالوه فى المغنى الا قوله وما يمكن قسمته الى المتن وقوله ولهما الاتفاق الى المتن
وما انبه عليه الى قوله وعليه فيظهر فى النهاية الا قوله وصوابه غير مراد وقوله لكن المعتمد الى وقسمة الوقف
وقوله ولا رد الى بخلاف وقوله وهذه نظير مسئلتنا وما انبه عليه (قوله) اى كان) يغنى عن
(قوله) وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصريح فى رده) ليس فى شمر (قوله) اجبر او ان كانت افرازا او تعديلا)
كذا بالواو وان كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافراز والتعديل (ايضا وان كانت افرازا) هذا قد

أرضه فالذى يظهر أنهما ان استحقا منفعتها دائما بنحو وقف لم يجبر على القسمة أخذاً مما مر عن الماوردى والرويانى لأن استحقا المنفعة الدائمة
كلهما فلم تنقطع العلة بينهما وان لم يستحقها كذلك أجبر او ان كانت افرازا أو تعديلا ولا نظر لبقاء شركتهما فى منفعة الارض لانها
بصدد الانقضاء وكالا تضر شركتهما فى نحو الممر مما لا يمكن قسمته ويأتى فى قسمتهما المنفعة هنا الوجهان السابقان ووقع لجمع هنا خلاف
ما تقر فاجتنبه النوع (الثالث) القسمة (بالرد) وهى التى يحتاج فيها لرأى أحد الشريكين للآخر مالا أجنبيا (بان) أى كان (يكون فى أحد

الجانين) ما يتميز به عن الآخر وليس في الآخر ما يمتدحه ادله إلا بضم شيء من خارج اليه ومنه (بشر أو شجر) مثلاً (لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمة) أي نحو البئر أو الشجر فإذا كانت قيمة كل جانب الفأوقية نحو البئر الفارد من أخذ جانبا خسة قليلة وما اقتضته عبارة الروضة كاصلا والمحرم من رد الالاف خطأ وهو ما به غير مراد وما يمكن قسمته رد أو تعدل لا فطلب أحدهما الرد والآخر التعديل أجيب من طلب قيمة في الاجبار والاشتراط اتفاقهما (٢٠٦) على واحدة بعينها (ولا إجبار فيه) أي هذا النوع لأنه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المردود

(وهو) أي هذا النوع وهو
قسمة الرد (بيع) لوجود
حقيقته وهو مقابلة المال
بالمال فثبتت أحكامه من
نحو خيار وشفعة نعم لا يفترق
للفظ نحو بيع أو تملك
وقبول بل يقوم الرضا
مقامهما ولهما الاتفاق
على من يأخذ النفيس ويرد
وان يحكم القرعة ليرد من
خرج له (وكذا التعديل)
أي قسمته يبيع (على
المذهب) لأن كل جزء
مشترك بينهما وانما دخلها
الاجبار للحاجة (وقسمة
الاجزاء) بالاجبار والتراضي
(افراز) للحق أي يتبين
بها ان ما خرج لكل هو
الذي ملكه كالذي في الذمة
لا يتعين الا بالقبض (في
الظاهر) اذ لو كانت بيعا لما
دخلها اجبار ولما جاز فيها
الاعتماد على القرعة كذا
قالوه وهو مشكل لأن
قسمة التعديل بيع وقد
دخلها الاجبار وجاز
الاعتماد فيها على القرعة
وجوابه ان كلا منهما لما
انفرد ببيع المشترك
بينهما صار كأنه باع ما كان
له بما كان للآخر ولم نقل

قوله ما يتميز به عن الآخر بل لا يحتمل للجمع بينهما فكان ينبغي ان يقتصر على أحدهما عبارة المغني وشرح
المنهج كان يكون في أحد الجانبين من ارض مشتركة بشر أو شجر لا يمكن قسمته وما في الجانب الآخر لا يعادل
ذلك إلا بضم شيء اليه من خارج اه وهذا المزج احسن (قول المن من يأخذه) أي بالقسمة التي اخرجتها
القرعة مغني وشرح المنهج زاد الروض مع شرحه ولو تراضيا بان يأخذ أحدهما النفيس ويرد على الآخر
ذلك جاز وان لم يحكم القرعة اه وسياق في الشارح والنهاية مثله (قوله قيل وما اقتضته الخ) عبارة المغني
(تنبه) فعبير المصنف أولى من تعبير المحرر والشرحين والروضة قالوا انه يضبط قيمة ما اختص به ذلك
الطرف ثم تقسم الارض على ان يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فان ظاهر هذا التعبير ان يرد جميع
تلك القيمة وليس مراد انما يراد القسط اه (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها
شجر ان جعل ثلثها جزأ عادلا لثالث الشجر وان نصفت احتيج للرد اه سم عبارة الرشيدى وقوله وما يمكن
قسمته رد أو تعدل الخ أي كالأذا كان بعض الارض عامرا وبعضها خرابا أو بعضها ضعيفا وبعضها قويا أو
بعضها فيه شجر بلا بناء وبعضها فيه بناء بلا شجر أو بعضها على مسيل ماء وبعضها ليس كذلك كما صرح بذلك
الموردى وهو صريح في ان جميع صور التعديل يتأتى فيه الرد فليراجع اه (قوله من طلب قسمة) أي قسمة
تعديل فيها الخ (قوله ولا) أي بأن لم يكن في التعديل الممكن لإجبار كالد (قوله ولا اشتراط اتفاقهما
الخ) في هذه العبارة خلل وعبارة الموردى وغيره إذا كانت الارض مما تصح قسمتها بالتعديل وبالرد فدعى
أحدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد فان اجبر على قسمة التعديل أي كما هو المذهب اجيب الداعي اليها
ولا وقفنا على تراضيها باحدهما اه رشيدى (قوله لا نه دخله الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغني لأن
فيه تملكا لما لا شركة فيه فكان كغير المشترك اه (قوله من نحو خيار الخ) أي كالأقالة كما مر عن المغني بزيادة
بسط (قوله وشفعة) أي للشريك الثالث كما إذا تقاسم شريكاه حصتهما وترك حصته مع أحدهما برضاه
كما صوره بذلك الاذرى اه رشيدى (قوله نعم لا يفترق) أي هذا النوع بل مطلق القسمة كما مر (قوله من
خرج) أي النفيس (قوله كذا قالوه) أي في التعليل (قوله ان كلا منهما) أي من الشريكين في قسمة التعديل
(قوله ان كلا منهما لما انفرد الخ) لم يحجب عن إشكال القرعة اه رشيدى (قوله في الافراز) الأولى في
الاجزاء (قوله لذلك) لعلمه من تحريف الناسخ والاصل كذلك بالكاف كما في النهاية (قوله وقيل الخ)
عبارة النهاية والمغني والثاني انها يبيع لأنه ما من جزء من المال الا وكان مشترك بينهما فإذا اقتسما فكانه باع
كل منهما ما كان له في حصة صاحبه بماله في حصته وصحة الشبخان في أوائل الربا وزكاة المعشرات اه
(قوله الافراز) الأولى قسمة الاجزاء كما في النهاية والمغني (قوله الاول) أي في المتن من أنها افراز (قوله
لا تجوز لا إذا كانت افرازا الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وتصح القسمة في ملوك عن وقف ان
قلنا هي افراز لان قلنا هي بيع مطلقا وأما في رد من المال فلا نصح امانى الاول فلا ممانع ببيع الوقف
وأما في الثاني فلان المال يأخذ ازاء ملكه جزأ من الوقف فان لم يكن فيها رد وكان فيها رد من أرباب
الوقف صححت ولغت على القولين قسمة وقف فقط بان قسم بين اربابه لما فيه من تغيير شرط الواقف
يدل على أن قسمة الشجر قد تكون افرازا (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها
شجر ان جعل ثلثها جزأ عادلا لثالث الشجر وان نصفت احتيج للرد

بالتبين كما قلنا في الافراز للتوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ ومن ثم كانت قسمة الرد بيعا لذلك وانما وقع الاجبار في (قوله
قسمة التعديل للحاجة اليه كما يبيع الحاكم المدين جبرا ولم يقع في الرد لانه اجبار على دفع مال غير مستحق وهو بعيد وقيل الافراز يبيع
فيما لا يملكه من نصيب صاحبه افراز فيما كان يملكه قبل القسمة ودخله الاجبار للحاجة وهذا الوجه في المعنى ومن ثم جرى باعليه في مواضع
لم تكن المعتمد الاول ولا تتأثر القسمة بشرط فانه اذا كانت يباعا وقسمة الوقف من الملك لا تجوز الا اذا كانت افرازا

ولارد فيهما من المالك وان كان فيهما رد من ارباب الوقف بخلاف ما اذا كانت بيعا فها (٢٠٧) تمتنع مطالقا وفيها رد من المالك لانه حينئذ

ياخذ بازاء ملكه جزءا من الوقف وهو تمتنع وان نازع في ذلك السبكي وغيره سواء اكان الطالب المالك أم الناظر ارام الموقوف عليهم وفي شرح المذهب في الاضحية اذا اشترك جمع في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها بيع على المذهب وهذه نظير مسئلتنا وبين اربابه تمتنع مطلقا لان فيه تغييرا لشرطه نعم لا منع من مهاياة رضوا بها كلهم إذ لا تغيير فيها لعدم لزومها وجزم الماوردي بان الواقف لو تعدد جازت القسمة كما في قسمة الوقف عن الملك واعتمده البلقيني وعليه فيظهر ان محله حيث لارد فيها من احد الجانبين لاستلزامه حينئذ استبدال جزء وقف بجزء آخر وقف وهو تمتنع مطلقا به يفرق بين هذا وما مر في قسمة الوقف عن الملك من جواز رد ارباب الوقف لانه لا يلزم عليه ذلك ويؤخذ من هذا ان الواقف لو تعدد واتحد الموقوف عليهم جازت افرزا بشرط عدم الرد من احد الجانبين هنا ايضا لاستلزامه الاستبدال ولو مع اتحاد المستحق بخلاف ما لو اتحد الواقف واختلف الموقوف عليهم فلا يجوز مطلقا لان فيها تغيير لشرطه ووقع لشيخنا في شرح الروض ما يخالف ذلك والوجه ما

(قوله ولارد فيها الخ) ستأتي تصريحا افرزا فيه رداه سم (قوله مطلقا) أي سواء كان فيهما رد أم لا (قوله أو فيهما رد من المالك) عبارة الروض وشرحه افرزا فيهما رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافرزا ايضا أي بان يحمل الثلثان جزءا والثلث مع ماله يضم اليه جزءا فإذا كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا اه سم وتقدم عن الرشيدى ان جمع ضرر التعديل يتاق فيه الرد (قوله سواء اكان الخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح المذهب) عبارة النهاية في المجموع قوله لم تجز القسمة الخ فيه توقف إذا الظاهر ان لحم البدنة أو البقرة من الملتصبات فقسمة بالاجزاء ثم رايته قال في باب الاضحية ما نصه ثم بقسمه من اللحم بناء على انها افرزا وهو ما صححه في المجموع وعلى انها بيع بتمتع القسمة اه وعبارة المغنى والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افرزا اه (قوله وبين اربابه) عطف على قوله من المالك (قوله يمتنع) الاولى التانيث (قوله مطلقا) أي افرزا او يباع اه عش (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقف بين اربابه (قوله تغيير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض اه سم (قوله نعم لا منع من مهاياة الخ) وكالمهاياة ماله كان المحل صالحا لسكنى ارباب الواقف جميعهم فراضوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف اه عش وتقدم عن المغنى والروض مع شرحه ما يوافقه بزيادة بسط (قوله وجزم الماوردي) إلى قوله وعليه الخ عبارة النهاية وشرح الروض قال البلقيني هذا إذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم الماوردي بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك أرجح من جهة المعنى وافقت به اه وكلامه أي البلقيني متدافع فيما إذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والأقرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وفي المغنى ما يوافقه وياتي في الشارح ما يخالفه اقال الرشيدى قوله فان صدر من اثنين صادق بما إذا تعدد السبيل وبما إذا اتحد فانظر مع قول الشارح الا ان كلامه متدافع في ذلك اه رشيدى (قوله بان الواقف لو تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم ايضا اخذنا ما ياتي (قوله من احد الجانبين) أي صنفى الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي يباعوا افرزا (قوله ويؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله لاستلزامه) أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد وبدونه (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) وفي سم بعد سوق عبارة شرح الروض المارة انفا مانصه وهو يفيد الجواز فيما إذا اتحد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح اه ولعل الأقرب مدر كما قاله الشارح دون شرح الروض وان وافقه النهاية بالمغنى (قوله والوجه ما قرره) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قول المتن بشرط الخ) أي إذا كان هناك قرعة اه شرح المذهب ريان في الشارح ما يفيد (قوله باللفظ) إلى قوله فيئذ هما مسئلتان في النهاية إلا لالفاظة قبل الثانية وقوله ومحله إلى وحاصل ما يندفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقوله روض رشيخ الاسلام ومغنى (قوله فافتقر إلى التراضى بعده) أي كقبله شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن

(قوله ولارد فيهما من المالك) ما وجه هذا التقييد مع ان الافرزا لارد فيه ثم رأيت الحاشية الآتية أول الصفحة الآتية (قوله او فيهما رد من المالك الخ) عبارة الروض وشرحه افرزا وفيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع الافرزا ايضا أي بان يحمل الثلثان جزءا والثلث مع ماله يضم اليه جزءا فيما إذا كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا (قوله جازت افرزا) كان المراد حال قسمة ما يخص احد الواقفين عما يخص الآخر وحينئذ يظهر انه لا يلزم تغيير شرط الواقف لان كلام من الحصتين للموقوف عليهم (قوله لان فيها تغيير الشرطه) كان مع ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) عبارة شرح الروض بعد نقله اعتماد البلقيني ما قاله الماوردي مانصه وكلامه أي البلقيني متدافع فيما إذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والأقرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وهو يفيد الجواز

قرره (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا) باللفظ (بعد خروج القرعة) لانها بيع وهو لا يحصل بالقرعة فافتقر إلى التراضى بعده

ولو تراضيا) أى الشريكان مثلاً اهـ معنى (قوله كقسمة تعديل الخ) الكاف استقصائية كما يفيد قوله الآتى
 فحينئذ فيها مستلذان الخ (قول المتن اشترط الرضا الخ) وظاهره أنه لا بد أن يعلم كل منهما ما صار إليه قبل رضاه
 عنانى اهـ بجيرى وتقدم فى شرحه أو نوعين ما يفيد (قوله فيما إذا كان هناك قرعة) سيد كر محترزه وكان
 الأولى تقديمه وكتابه عقب قول المصنف بعد خروج القرعة (قوله وأما فى غيرها) أى فى قسمة الافراز إذا
 قسمت بالتراضى اهـ حلى (قوله ولا يشترط الخ) أى فى القسمة مطلقاً اهـ عميرة ويفيد كلام الشارح بعد
 (قوله لفظ نحو بيع) الأولى القلب (قوله نحو بيع) أى كتمليك اهـ معنى (قوله على أن يأخذ أحدهما
 أحداً الجانين الخ) أى فى التعديل والافراز وقوله أو أحدهما الخسيس الخ أى فى الرد فقط (قوله فلا حاجة
 إلى تراض ثان) ويمتنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة أخرى ويتعين له ما اختاره اهـ بجيرى عن العزيرى
 (قوله أما قسمة الاجبار الخ) عبارة المنهج مع شرحه وشرط لقسمة أما قسم بتراض من قسمة رد وغيرها ولو
 بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة فإن لم يحكما القرعة الخ أما قسمة ما قسم اجباراً فلا يعتبر
 فيها بالرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار بقى أنه ما المراد بجريان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد
 أفاد ذلك الأنوار بما نصه ولا يشترط الرضا فى قسمة الاجبار لا عند آخر أراج القرعة ولا بعدها وهى أن يترافعا
 للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما أو تقاسما بانفسهما
 فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكفي الرضا الأول ولا فرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما اجاب
 الجلال المحلى عن الاعتراض على قول المنهاج لا اجبار فيه بان صوابه عكسه كما فى المحرر بان المراد ما انتفى فيه
 الاجبار بما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر قال شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر
 تصدق بما لو ترافعا للقاضى عن رضى منهما وسألاه ان يقسم بينهما قسمة افراز او تعديل فقسم بينهما واقرع
 فان اقرعه إلزام لهما لا يتوقف على رضى ابعد ذلك كما اشار اليه الشارح فى صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج
 باعتبار التاويل المذكور هنا غاية ما ظهر لى وهو مراده ان شاء الله تعالى اهـ وقوله فان اقرعه إلزام الخ
 لا يتنافى قول شرح الروض ويشترط فى القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيرها وان تولاها منصوب
 الحاكم التراضى قبل القرعة وبعدها اهـ لجواز حمله أى قول شرح الروض على تراضيهما بمنصوب
 الحاكم بدون ترافعه للحاكم فيكون بمعنى قول الأنوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتأمل اهـ سم
 وياقنى فى بيان الاعتراضات على المتن الخ وفى شرحه ولو ادعاه فى قسمة تراض ما يؤيد قول الأنوار بل يصرح

فما إذا اتحدوا وقف وتعدد الموقوف عليه والمنع فى عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح (قوله ولو تراضيا
 بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا) عبارة المنهج وشرحه وشرط لقسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيرها
 ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة وان لم يحكما القرعة كان اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 أحداً الجانين والآخر الآخر أو أحدهما الخسيس والآخر النفيس ويردزائد القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان أما قسمة الاجبار فلا يعتبر فيها بالرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار الأدلة بقى أنه ما المراد
 بجريان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد أفاد ذلك عبارة الأنوار حيث قال ولا يشترط الرضا فى قسمة الاجبار
 لا عند آخر أراج القرعة ولا بعدها وهى أن يترافعا للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب
 ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما أو تقاسما بانفسهما فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكفي الرضا الأول
 ولا فرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما ساق الجلال المحلى أنه اعترض على قول المنهاج لا اجبار فيه بان صوابه
 عكسه كما فى المحرر قال ويجاب بان المراد ما انتفى فيه الاجبار بما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر اهـ قال
 شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر تصدق بما لو ترافعا للقاضى عن رضاهما وسألاه ان يقسم بينهما
 قسمة افراز او تعديل فقسم بينهما واقرع فان اقرعه إلزام لهما لا يتوقف على رضاهما بعد ذلك كما اشار اليه
 الشارح فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التاويل المذكور هنا غاية ما ظهر لى وهو مراده
 ان شاء الله تعالى والله اعلم اهـ وقوله فان اقرعه إلزام الخ لا يتنافى قوله فى شرح الروض ويشترط

(ولو تراضيا بقسمة ما لا
 اجبار فيه) كقسمة تعديل
 وافراز (اشترط) فيما إذا
 كان هناك قرعة (الرضا بعد
 القرعة فى الاصح كقولها
 رضينا بهذه القسمة) أو
 بهذا (أو بما أخرجه
 القرعة) أما فى قسمة
 التعديل فلانها بيع
 كقسمة الرد وأما فى غيرها
 فقياساً عليها لان الرضا أمر
 خفى فأنيط بظاهر يدل عليه
 ولا يشترط لفظ نحو بيع
 فان لم يحكما القرعة كان
 اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 أحداً الجانين والآخر الآخر
 أو أحدهما الخسيس
 والآخر النفيس ويردزائد
 القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان أما قسمة الاجبار فلا
 يعتبر فيها الرضا لا قبل
 القرعة ولا بعدها

قيل في كلامه خلل من أوجه أن ما لا إيجاب فيه هو قسمة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فيه فلم يتركروا الجزم أو لا وحكاية الخلاف ثانياً وأنه عبر بالأصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما عمله أنه لم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في قسمة الإيجاب قيل فكان المتن أراد أن يكتب ما فيه إيجاب فكذب ما لا إيجاب فيه وأمل عبارته ما لا إيجاب فيه فخرت وبه نازول التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أطلق الخلاف ومحل حيث حكموا قاسماً فان تولاها حاكم أو منصوب به جبر لم يعتبر الرضا قطعاً ولو نصبوا أو كيلاً عنهم (٣٠٩) اشترط رضاهم بعد القرعة قطعاً وكذا لو

قسموا بأنفسهم اه حاصل ما اطالوا به وكله تعسف وحاصل ما يندفع به كل ما أبدوه ان المراد بما لا إيجاب فيه كادل عليه السياق انه لا إيجاب فيه الآن باعتبار التراضي وإن كان فيه الإيجاب باعتبار أصله وعبارة المحرر القسمة التي لا يجبر عليها إذا جرت بالتراضي والمراد بهما ما ذكرته أيضاً فحينئذ هما مسئلتان ما يتعلق بالرد وما يتعلق بالتعديل والافراز والخلاف في الثانية بقسميهما له وجه نظراً إلى الرضا العارض وإلى الإيجاب الأصلي كان الجزم في الأولى له وجه وكونه قواهنا وضعفه في الروضة فكثير ما يقع له ولا اعتراض عليه فيه لأن منشأ الاجتهاد وهو يتغير (ولو ثبت) باقرار أو علم قاض أو بمن مردودة أو (بيينة) ذكرين عدلين دون غيرهما على الوجه (غلط) ولو غير فاحش (أو حيف) وإن قل (في قسمة إيجاب نقضت) كما لو ثبت ظلم قاض أو كذب شاهد وطريقه أن يحضر قاسمين حاذقين لينظرا أو يمسحاً فيعرفا الخلل

به (قوله قيل في كلامه) إلى قوله وأه أطلق في المعنى (قوله قيل في كلامه) عبارة المعنى قال الشيخ برهان الدين والفرازي وتبعه في المهمات في كلام المصنف الخ (قوله من أوجه) أي خمسة (قوله) وقد جزم باشتراط الرضا الخ (قوله) المعنى وقد ذكره قبله بلا فاصلة وجزم الخ (قوله) وفي الروضة بالصحيح (قوله) تأمل بل الذي في الروضة وأصلها الاظهر وكذا نقله المحقق المحلى على الصواب اه سيد عمر (قوله) قيل فكان المتن الخ (قوله) عبارة المعنى وقال في التوضيح الذي يظهر أنه أراد المنهاج ان يكتب ما فيه إيجاب فكذب ما لا إيجاب فيه وانما جاز ان يكون عبارته ما لا إيجاب فيه بالالف واللام في الإيجاب ثم سقطت الالف فقرئت ما لا إيجاب فيه وبهذا (قوله) فخرت (قوله) أي بكتابة الالف بعد اللام والف إيجاب المتصل باللام (قوله) والتناقض (قوله) يعني الجزم أو لا وحكاية الخلاف ثانياً (قوله) وأنه أطلق الخ (قوله) عطف على قوله وأنه عكس الخ ولم يذكّر التحفة ولا الشارح الجواب عن هذا اه رشیدی (قوله) وكله تعسف (قوله) يتأمل فان نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده والاحتياج في دفعه إلى مخالفة الظاهر جداً في غاية التعسف اه سم وايضا انه اقر الوجه الخامس ولم يجب عنه (قوله) وإن كان فيه الإيجاب الخ (قوله) الواو حالية أخذ من قوله الآتي والخلاف في الثانية الخ (قوله) التي لا يجبر عليها (قوله) كذا في نسخ التحفة والهاية والذي في المعنى كسائر نسخ المحلى التي يجبر بدون لا وهو الظاهر فليحرم ربه كذا في ذلك في نسخ من المحرر بدون لا اه سيد عمر عبارة الرشیدی وقوله القسمة التي لا يجبر الخ كذا في نسخ الشارح باثبات لا قبل يجبر والصواب حذفها اه (قوله) فحينئذ (قوله) أي حين كان المراد بما في المتن ما ذكرته هما أي ما جزم به المتن أو لا وما حكم فيه الخلاف ثانياً مسئلتان أي فزال التكرار والتناقض والتعاكس (قوله) بتسميتهما أي التعديل والافراز (قوله) واستشكل الخ (قوله) يستفاد منه أن المراد بقسمة الإيجاب هنا ما مر عن سم عن الانوار آتفاً (قوله) في الأولى (قوله) أي الرد (قوله) قواه (قوله) أي الخلاف (قوله) فكثيراً ما (قوله) هذا على تقدير ما قيل وكونه الخ (قوله) يقع الخ (قوله) أي نظير تلك المخالفة (قوله) باقرار (قوله) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله وطريقه إلى ولا يحلف وقوله ولو اقر إلى المتن وقوله وقيل إلى المتن (على الوجه) (قوله) وفاقاً للهاية كما مر وخلافاً للشيخ الاسلام والمعنى عبارة الاسنى وظاهر ان الشاهد والمراتين والشاهد واليمين وعلم الحاكم ولو اقرار الخصم وبين الرد كالشاهدين خلافاً لجماعة اه (قوله) وطريقه الخ (قوله) أي معرفة الغلط أو الحيف عبارة الروض مع شرحه ومن ادعاه منهم بحجلاً بان لم يبينه لم يثبت اليه فان بين لم يحلف القاسم الذي نصبه القاضي بل يمسح العين المشتركة قاسمان حاذقان الخ (قوله) أو يعرف الخ (قوله) عطف على يحضر الخ عبارة الاسنى والحق السر خبي يشهادتهما ما إذا عرف أنه يستحق الخ (قوله) كفاض (قوله) أي كما لا يحلف القاضي انه لم يظلم اه شيخ الاسلام (قوله) قول المتن فان لم تكن بيينة (قوله) أي ولا ثبت ذلك فغيرها اه مر معني وشيخ الاسلام (قوله) أحدهما (قوله) أي الغلط أو الحيف اه عرش (قوله) قول المتن فله تحذيف شريكه (قوله) لان من ادعى على خصمه ما لو أقر به لنفعه فأنكر كان له تحليفه اسنى ومعني (قوله) فان حلف (قوله) إلى قول المتن وقلنا في المعنى (قوله) مضت (قوله) أي القسمة على الصحة اه معني (قوله) وإلا (قوله) أي وإن نكل اه معني عبارة الروض مع شرحه ومن نكل منهم عن اليمين

في القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة الرد وغيرها وإن تولاها منصوب الحاكم التراضي قبل القرعة وبعد اه لجواز حمله على تراضيها بمنعرب الحاكم بدون ترافع لاحكام فيكون بمعنى قول الانوار السابق ولو تراضيها بقاسم يقسم بينهما فليتأمل (قوله) وكله تعسف (قوله) يتأمل فان نسبته إلى التعسف مع

(٢٧ - شرواني وابن قاسم - عاشر) ويشهد به أو يعرف أنه يستحق الف ذراع فسمح ما أخذه فاذا هو دون ذلك ولا يحلف قاسم قاض واستشكل ابن الرفعة النقض بانه رفع للشيء بمثل ولا مرجح ويرد بان الاصل المحقق الشيوع فترجح به قول مثبت النقض (فان لم يكن بيينة وادعاه) أي أحدهما (واحد) من الشريكين أو الشركاء على شريكه وبين قدر ما ادعاه (فله تحليف شريكه) أنه لا غلط أو ان لا زائد معه أو أنه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيئاً منه فان حلف مضت وإلا وحلف المدعى نقضت كما لو اقر ولا نسمع الدعوى على القاسم

من جهة الحاكم لانه لو اقر لم تنقض نعم بحث الزركشي سماعا عليه رجاء ان يثبت حيفه فيرد الاجرة ويغرم كالمو قال قاض غلطت في الحكم او تعمدت الحيف (ولو ادعاه في قسمة تراض) في غير ربوي بان نصبا لهما قاسما أو اقتسما بانفسهم او رضيا بعد القسمة (وقلنا هي بيع) بان كانت تعديلا أو ردا (فالاصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن لرضا صاحب الحق بتركة فصار كالمو اشترى شيئا وغبن فيه أما ربوي تحقق غلط في كيله او وزنه فالقسمة (٣١٠) باطلة لاحالة للربا (قلت وإن قلنا افراز) بان كانت بالاجزاء (نقضت ان ثبت) بحجة لانه

لا افراز منع التفاوت (والا) يثبت (فيحلف شريكه والله اعلم) نظير ما مر في قسمة الاجبار ولو اقر باصحة القسمة وان كلاتسلم ما يخصه ثم ادعى احدهما ان شريكه تعدى باخذا اكثر من حصته لان الحد هذا وقال المدعى عليه بل الحد هذا المختص هذا بما وراء الحد الاول والمدعى بما وراء الحد الثاني وقسم ما بين الحدين على نسبة ما كان بينهما قبل القسمة لان الاصل الاشاعة فرجع اليها عند التنازع حيث لا مرجح كذا جزم به بعضهم فان قلت ينافي هذا قول الروضة ولو تقاسما ثم تنازعا في قطعة من الارض فقال كل هذا من نصبي ولا مرجح تحالفا وفسخت القسمة كالمبتاعين ورجح ابو حامد باليدان وجدت لان الاخر يدعى غصبه والاصل عدمه قلت المنافاة ظاهرة لولا اعتراف كل في تلك بان كلا تسلم ما يخصه ومع ذلك فالذي يتجه في تلك ما قاله الشيخ ابو حامد من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الخالفين ان حلت حصمه اه (قوله نعم بحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان اعترف به القاسم وصدقه ونقضت القسمة فان لم يصدقه بان كذبوه او سكتوا لم تنقض وردها لاجرة كالفاضي يعترف بالغلط او الحيف في الحكم ان صدقه المحكوم له رد المال المحكوم به إلى المحكوم عليه ولا فلا وغرم الفاضي للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقرل القاسم في قسمة الاجبار حال ولايته قسمت كقول الفاضي وهو في محل ولايته حكمت فقبل ولا لا لم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وإن لم يطالب اجرة إذا ذكر فعله اه (قوله رجاء ان يثبت حيفه) لعل المراد ثبوته باقراره لانه هو الذي يترتب عليه الغرم إذ لو ثبت بالبينة نقضت القسمة فلا غرم ويدل على هذا تنظيره بمسئلة القاضي اهرشيدى (قوله ويغرم) أى بدل ما نقص من سهم المدعى كما مر انفا عن المغنى والروض مع شرحه (قوله كما لو قال الخ) راجع للمعطوف فقط (قرل المتن ولو ادعاه) أى الغلط او الحيف اه معنى (قوله في غير ربوي) سيدكر محترزه (قوله ورضيا) راجع للمعطوف عليه ايضا (قول المتن لا أثر للغلط) أى او الحيف اه شيخ الاسلام (قوله لرضا صاحب الحق بتركة) هذا يؤيد بدل يصرح بما قدمناه عن العنانى من انه لا بد في القسمة بتراض ان يعلم كل من الشريكين ما صار اليه قبل رضاه (قوله تحقق غلط) أى او حيف اه معنى (قول المتن قلت) أى كما قال الرافي في الشرح وقوله وإن قلنا افراز نقضت ان ثبت بحجة الخ هذا الحكم يؤخذ من اقتصار المحرر على التفريع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو تقاسما) إلى قوله قلت في المغنى والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) أى او بيت اسنى ومعنى (قوله ولا مرجح) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا بينة لهما او لكل منهما بينة اه (قوله ورجح ابو حامد باليد) أى فيحلف ذو اليد ورض ومعنى (قوله ان وجدت) أى ان اختص احدهما باليد فما تنازعا فيه اه اسنى (قوله ومع ذلك) أى الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه الخ) أى فيحلف المدعى عليه ذو اليد كما مر عن الروض والمغنى انفا (قول المتن بطلت فيه) أى القسمة في البعض المستحق (تنبيه) لو تقاسما دارا وباهيا في قسم احدهما والاخر يستطرق إلى نصيبه من باب يفتحه إلى شارع فنعه السلطان لم تنفسخ القسمة كما قاله الاستاذ خلا فالان الصلاح ولا يقاسم الولي محجوره بنفسه ولو قلنا القسمة افراز كما صرحوا به فيما اذا كان بين الصبي وولي حيطه اه معنى (قوله والاظهر) إلى قوله ولو بان في المغنى (قوله انه يصح الخ) وقوله يبطل الاولى فيهما التانيث (قوله واطال الاسنوى الخ) ومع ذلك فالتمتدما اقتضاء كلام المصنف اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والا فسواء حال كما اشار اليه المغنى (قول المتن بطلت) أى تلك القسمة (تنبيه) اراد بطلانها البطلان ظاهر او الافيلا استحقاق بان ان لا قسمة واستثنى ابن عبد السلام ما لو وقع في الغنيمة عين مسلم استولى الكفار عليها ولم يظهر امرها الا بعد القسمة فترد لصاحبها ويعوض من وقعت في نصيبه من خمس الخمس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثرا الجندين كانوا اقليلا كعشرة فينبغي ان تنقض اذا عسر في اعادتها اه معنى (قوله جرى هنا ما مر الخ) أى فيكلف القلع مجانا ولا يرجع بما انفق قال ع ش فليراجع فانه خلاف الاستدراك الاقنى انفا (قوله نحو القلع) أى كالقطع اه ظهور وروده والاحتياط الى مخالفة الظاهر جدا في دفعه في غاية التعسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسوم شائما) كالبيع (بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة) والاظهر نهاية منه انه يصح ويتخير كل منهم وقيل يبطل في الكل واطال الاسنوى في الانتصار له (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في الباقي اذ لا تراجع بين الشريكين (والا) يكن سواء بان اختص باحد النصيبين او عمهما لكنه في أحدهما اكثر (بطلت) لان ما سبق لكل ليس قدر حقه بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الاخر وتعود الاشاعة ولو بان فساد القسمة وقد انفق او زرع او بنى مثلا احدهما او كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاوجه انه لا يلزم كل شريك هنا من ارش نحو القلع

إلا قدر حصته لأن التقرير من جهته إنما هو فيه لا غير (تنبيه) قد يتوهم من المتن أن القرعة شرط لصحة القسمة وليس مراداً كما يفهمه قوله السابق فيجبر الممتنع فتعدل السهام إلى آخره فلم يجعل التعديل إلا عند الإجماع فهو (٢١١) أن الشريكين لو تراضيا بقسمة المشترك

جاز ولو بلا قرعة كما في الشامل والبيان وغيرهما فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسطه فلما علوا قرره صححت لكن من حين التقرير قاله ابن كن (فرع) طلب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجبه حتى يثبتوا ملكهم وأن لم يكن لهم منازع لأن تصرف الحاكم في قضية طلب منه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسمعت البيه وهي هنا غير شاهد وعين مع عدم سبق دعوى للحاجة ولأن القصد منعهم من الاحتجاج بعد تصرف الحاكم وأخذ البلقيني من هذا أنه لا يحكم بموجب بيع أقرأ به أو أقام بيته بمجرد صدوره منها اه (كتاب الشهادات) (كتاب الشهادات) جمع شهادة وهي اصطلاحاً أخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم واشهدوا إذا تابعتهم وهو أمر ندب إرشادي وخبر الصحيحين

نهاية (قوله كما يفهمه) أي عدم الإرادة (قوله لكن من حين التقرير) أي فلو وقع منه تصرف فيها خصه قبل التقرير كان باطلاً اه ع ش (قوله طلب الشركاء) أي قوله وسمعت البيه في المغني (قوله لم يجبه) أي لم تجب اجابتهم كدافي البجيري عن الشوري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الاتي وكذا كلام المغني والروض مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة عبارتهما وليس للأفاضل أن يجيب جماعة إلى قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بيته بملكهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعوا فيه لأنه قد يكون في أيديهم باجارة أو إعارة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي اه (قوله حتى يثبتوا ملكهم) خرج باثبات الملك اثبات الدلان القاضي لم يستفد به شيئاً غير الذي عرفه واثبات الاتباع أو نحوه لأن يد البائع أو نحوه كيدهم اه اسنى (قوله وهو الخ) أي الحكم (قوله ذي الحق) أي اليد (قوله) غير شاهد وعين) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغني والاسنى عبارتهما ويقل في اثبات الملك شاهد وامرأتان وكذا شاهد وعين كما جزم به الدارمي واقتضاه كلام غيره وصوبه الزركشي وإن خالف فيه ابن المقرئ (خاتمة) لمن أطلع منها على عيب في نصيبه ان يفسخ القسمة كالبيع ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم لأنها ما بيع دين بدن أو أقرأ ما في الذمة وكلاهما ممتنع وإنما امتنع أقرأ ما في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا لو تراضيا على أن يكون ما في ذمة زيد لأحد همار ما في ذمة عمرو للآخر لم يخص أحد منهما بما قبضه اه (قوله) وأخذ البلقيني من هذا أنه الخ) عبارة النهاية ر الاسنى وتخرج البلقيني من هذا الخ مردود لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اه (قوله من هذا) أي من قولهم طلب أحد الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجبه الخ (قوله) أقرأ به أو أقام بيته الخ) عبارة النهاية والاسنى بمجرد اعتراف المتعاقدين بالبيع ولا بمجرد إقامة البيه عليهم بما صدر منهما اه (قوله كما مر) أي في آداب القضاء (كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظر التحمل المجري (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور قال الجرهمي الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤديها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوذ من الأعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو أي اعلم وبين معنى (قوله بحق على غيره) تركه غيره ولعله لعدم الجمع بذلك (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض بشرطه رشدي (قوله والاصل) أي قوله وخبر لا تقبل في المغني الا قوله الا الصيغة إلى المتن (قوله وخبر الصحيحين الخ) وخبر أنه ﷺ سئل عن الشهادة فقال للسان ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع رواه البيهقي والحاكم وصححه استناده معنى (قوله يدفع بهم الحق الخ) عبارة المغني يستخرج بهم الحق وي دفع بهم الظلم اه (قوله ضعيف) خبر قوله وخبر أكرموا الخ (قوله وأركانها) أي قوله ولو لو أخبر عدل الشاهد في النهاية الا قوله ولا أحد إلى ولا غير ذي مروءة وقوله ويؤخذ إلى ولو شهداه (قوله كما يأتي) أي في كلام الشارح ع ش (قول المتن شرط الشاهد) أي شرطه معنى (قوله) أوصاف تضمنها الخ) دفع به ما يرد على المتن من حمل العين على المعنى (قول المتن مسلم) أي ولو بالتبعية حر أي ولو بالدار ذر ومروءة بالهمز بوزن سهرة وهي الاستقامة معنى (قوله) فلا تقبل شهادة أضداد هؤلاء ككافر) الاخصر الأولى ليظهر عطف ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر الخ كافي المغني (قوله ولو على مثله) خلافاً لابن حنيفة مطلقاً ولا حرج في الوصية معنى (قوله) وخبر لا تقبل (قوله) وإنما يتضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة الخ) عبارة شرح الروض والأوجه خلاف ما قاله أي البلقيني لأن معنى الحكم بالموجب أنه ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة انتهى (كتاب الشهادات)

ليس لك الا شاهدك أو يمينه وخبر أكرموا الشهود فان الله تعالى يدفع بهم الحق ويستخرج بهم الباطل ضعيف بل قال الذهبي انه منكر وأركانها شاهد ومشهود له وعليه وبه وصيغته وكلها تعلم من كلامه الا الصيغة وهي لفظ شهد لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) أوصاف تضمنها قوله (مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير متمم) ناطق رشيد متيقظ فلا تقبل شهادة أضداد هؤلاء ككافر ولو على مثله لأنه اخس الناسق وخبر لا تقبل

شهادة أهل دين على غير دينهم إلا المسلمون فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم ضعيف وقوله تعالى أو آخران من غيركم أي من غيركم أي من غيركم أو منسوخ بقوله وأشهدوا ذوي عدل منكم ولا من فيه رق لنقصه ومن ثم لم يتأهل لولاية مطلقا ولا صبي ومجنون واجماعا ولا فاسق لهذه الآية وقوله ممن ترضون وهو ليس بعدل ولا مرضى واختار جمع منهم إلا ذرعى والغزى وآخرون قول بعض المالكية إنه إذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامل (٢١٢) فالامل للضرورة ورده ابن عبد السلام بان مصلحته يعارضها مفسدة المشهود وعليه ولاحمد

رواية اختارها بعض أئمة مذهبه أنه يكفي ظاهر الاسلام ما لم يعلم فسقه ولا غير ذى مروءة لأنه لا حياة له ومن لا حياة له يقول ما شاء للخبر الصحيح إذا لم تستح فاصنع ما شئت ويأتي تفسير المروءة قولاً لهم لقوله تعالى وادنى أن لا ترتابوا والريبة حاصلة بالمتهم ولا أخرس وإن فهم أشارت به لكل أحد لأنها لا تخلو عن احتمال ولا محجور عليه بسفه لنقصه واعتراض ذكره بأنه أمانا نقص عقل أو فاسق فإمر يغنى عنه ويرد بان نقص عقله لا يؤدي إلى تسميته مجنونا ولا مغفل ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصر كما يأتي ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهود وعليه محروفاً من غير زيادة فيها ولا نقص ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لصيقها لأن المدار هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد فقد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إيهام

شهادة أهل دين الخ) مراده بهذا دفع ورود هذا الحديث الدال بمفهومه على قبول شهادة كل أهل دين على أهل دينهم رشدي (قوله أي غير عشرتهم) أي معناه من غير عشرتهم وأهماد بهم غير الأصغر والفروع ليوافق ما يأتي من قبول شهادة الأخ لاخيه فالحق ع وش ويرد عليه أنه لا يظهر حينئذ العطف في الآية فالمراد بالعشرة الأقارب وبغيرهم الأجانب (قوله أو منسوخ) أي والمراد به غير المسلمين لكنه منسوخ ع ش (قوله ولا من فيه رق) انظر وجه عطفه على ما قبله عبارة المغنى مع الحقن حرولو بالدار فلا تقبل شهادة رفيق خلافاً لاحمد ولو مبعضاً ومكاناً اه ثم رأيت قال الرشدي قوله ولا من فيه رق الصواب حذف لفظ لافي هذا وفيما بعده لأنه من جملة الأضداد التي هي مدخول لا وليس معادلاً له اه (قوله لنقصه الخ) عبارة الاسنى كسائر الولايات اذ في الشهادة نموذ قول على الغير وهو نوع ولا ية اه (قوله مطلقاً) أي عدلاً كان أو غير عدل قنا كان أو مدبراً أو مبعضاً ماله كانت الولاية أو غير هاعش (قوله ولا صبي) إلى قوله واختار في المغنى (قوله وهو ليس الخ) أي الفاسق (قوله بشهادة الامل الخ) أي ديناً ع ش (قوله تعارضها مفسدة المشهود عليه) لكن رعاية تلك المصلحة قد تؤدي إلى تعطيل الأحكام فيرجع منها على المشهود وعليه ضرر لا يحتمل لأن الفرض تعذر العدول اه ع ش وقوله تلك المصلحة لعله تحرف عن المفسدة (قوله ولاحمد رواية الخ) لعل اللام بمعنى عن (قوله أنه يكفي الخ) بدل من رواية (قوله ولا غير ذى مروءة) إلى قوله لنقصه في المغنى (قوله فاصنع ما شئت) أي صنعه سم (قوله ويأتي) أي في المتن (قوله وادنى الخ) والقراءة ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وادنى أن لا ترتابوا (قوله فامر) أي قوله ومجنون ولا فاسق هذا على رجوع ضمير ذكره إلى قوله ولا محجور عليه بسفه كما هو الظاهر واما على احتمال رجوعه إلى قوله رشيد فالمراد بما مر قول المصنف مكلف عدل (قوله لأنه مكلف) أي وصرف ماله في محرم لا يستلزم الفسق ع ش (قوله كما يأتي) أي في الأصم والأعمى ومراده بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا رشدي (قوله ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى) فلو كانت صيغة البيع مثلاً من البائع بعث ومن المشتري اشترى فلا يعتد بالشهادة إلا إذا قال أشهدان البائع قال بعث والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال أشهدان هذا اشترى من هذا فلا يكفي فتنبه له فإنه يغلط فيه كثيراً ع ش وفيه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الاسلام والغزى كالصريح في الجواز فليراجع (قوله لصيقها) أي الشهادة (قوله فقد يحذف أو يغير) انظر لو كان فقهاً موافقاً لمذهب الحاكم هل تجوز له الشهادة بالمعنى وقضية هذا التعليل نعم فليراجع رشدي (قوله قبل) الانسب الشبهة أو التانيث (قوله لم يقبل) أي في هذه الأخيرة ع ش (قوله ويجرى ذلك) أي عدم القبول وقوله فلا يكفي أي مالم يرجع أحدهما ويشهد بما قاله الآخر اخذاً بما يأتي ع ش عبارة الرشدي قوله ويجرى ذلك أي عدم التلقيق فلورجع وشهد بما شهد به الآخر قبل وقوله فلا يكفي لعل هذا فيما إذا شهدا على انشاء الحكم بالثبوت لا على إقراره بذلك حيث يعتبرو الأفاى فرق بين هذا وما قبله اه وعبارة سم قوله فلا يكفي قد ينظر فيه بان ابدال فلانة بهذه أو بالعكس لا يمتنع في الحكاية كما يعلم من النحو فلا منافاة بينهما اه سم أقول هذا النظر يجري فيما مر آنفاً ايضاً قد سلم ذلك دون هذا ترجيح بلا مرجح (قوله

(قوله إذا لم تستح فاصنع ما شئت) أي صنعه (قوله فلا يكفي) قد ينظر فيه بان ابدال فلانة بهذه أي بالعكس كما يشير لذلك قولهم لو قال شاهدوا وقالوا كلته وقال الآخر فوض إليه أو أنا به قبل أو قال واحد قال وكلت وقال بخلاف الآخر قال فوضت إليه لم يقبل لأن كلا اسند إليه لفظاً مغايراً للآخر وكان الفرض انهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والأفلا مانع أن كلا سمع ما ذكره في مرة ويجرى ذلك في قول أحدهما قال القاضي ثبت عندى طلاق فلانة والآخر قال ثبت عندى طلاق هذه فلا يكفي بخلاف قول واحد ثبت عندى طلاق فلانة وآخر ثبت عندى طلاق هذه وهى تلك فانه يكفي اتفاقهما رأيت شيخنا كالغزى قال في تافيق الشهادة ولو شهد واحد بإقراره بأنه وكله في كذا وآخر بإقراره بأنه اذن له في التصرف فيه أو ساطع عليه أو فوضه إليه انفقت الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل

باللغة ظ ب ل ا ف م لو شهدا كذلك في العدة او شهدوا احد بانه قال وكانك في كذا وآخر بانه قال ساطنك عليه او فوضته اليك او شهدوا احد باستيفاء الدين والاخر بالابراء منه فلا ينافي انهما فقوله النقل بالمعنى كالنقل باللفظ يتعين حمله على ما ذكرته من أنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه المساوي له من كل وجه لا غير ويؤيد قولي وكان الغرض إلى آخره قولهم لو شهدوا احد (٢١٣) ببيع وآخر بالاقرار به لم يلقا فلو رجع

أحدهما وشهد بامشهد به الآخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامر من فتعليمهم هذا صريح فيما ذكرته فتامله ويؤخذ مما يأتي في المنتقبة ان محل قبوله هنا إن كان مشهورا بكونه من اهل الديانة والمعرفة ولو شهدوا احد بالف وآخر بالفين ثبت الالف وله الحلف مع الشاهد بالالف الزائدة وهذا يظهر اعتماد قول العبادى لو شهدوا احد بانه وكله ببيع هذا وآخر بانه وكله ببيع هذا وهذه لفقتا فيه وان استغراب الهروى له غير واضح ولو اخبر عدل الشاهد بمضاد شهادته ففي حل تركها ان ظن صدقه وجها رجع بعضهم المنع وبعضهم الجواز والذي يتجه انه لا يكتفى بالظن لان الشهادة اختصت بمزيد احتياط بل لا بد من الاعتقاد فان اعتقد صدقه جاز ولا فلا وعليه يحمل جزم بعضهم بانه لو أخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر اى اعتقده توقف عن الحكم ولا فلا ومن شهد باقرار مع علمه باطنا بما

بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد) أنظر ما مراده به رشيدى أقول وقد يصور كلام شيخ الاسلام والغزى بأن شهدا أحدهما بانه قال بعثك هذا بكذا وآخر بانه قال ملكتك هذا بكذا (قوله او شهد واحد الخ) لعل الاولى كان شهدا الخ لان التوكيل من العقد (قوله يتعين حمله الخ) اى كما تدل له امثاله رشيدى (قوله فتعليمهم هذا صريح الخ) ان اراد صريح فيما ذكره باطلا فله فحل نظر بل صريح او كالصريح في ردده وإن اراد انه صريح فيه بعد تقييده بالرجوع من أحدهما فهو كذلك والامر حينئذ واضح لا غبار عليه فليتأمل سيد عمر (قوله ان محل قبوله) اى من رجع منهما (قوله ولو شهدوا احد بالفين الخ) لعل الدعوى بالفين لتصحيح الشهادة بالالف الثانى فليراجع رشيدى (قوله لفقتا فيه) اى فيما اتفقا عليه من العينين ع ش (قوله ولو اخبر عدل الخ) لعله عدل رواية إذ المداور على ما يغلب على الظن صدقه كما يعلم من قوله ان ظن صدقه بل قياس النظائر ان الفاسق كذلك فليراجع رشيدى (قوله المنع) اى منع الترك (قوله وبعضهم الجواز) اعتمده النهاية عبارته ولو اخبر الشاهد عدل بما ينافى شهادته جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه ولا فلا كما يؤخذ ذلك من قول الوالد رحمه الله تعالى لو اخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم ولا فلا هو يؤيده الخبر المتقدم عن الاسنى والمغنى (قوله والذي يتجه انه لا يكتفى الخ) خلافا للنهاية ووالده كما مر انفا (قوله لان الشهادة الخ) قد يقال هذا دليل عليه لاله (قوله جاز) اى ترك الشهادة وقد يقال مقتضى الشرط الوجوب إلا ان يقال ان ذلك جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب ثم رأيت في ع ش كلام السؤل والجواب المذكورين (قوله لزمه أن يخبر به) أنظر ما فائدة مع أنه مؤاخذ باقراره وفي حاشية الشيخ ع ش ما لا يشفى رشيدى عبارته وفائدة ذلك ان الحاكم ثبت في بيان الحق لاحتمال ان المشهود عليه اقر ناسيا او ظانا بقاء الحق مع كونه في الواقع غير ثابت اه وباقى قبيل الشرط الرابع من شروط الاداء ما يفيد انه لا يجوز لذلك الشاهد ان يشهد بالاقرار إلا ان قلد القائل بان الاقرار انشاء لذلك لا إخبار به راجعه (قول المتن وشرط العدالة) اى تحققها اجتناب الكبائر والمراد بها بقرينة التعاريف الاتية غير الكبائر الاعتقادية التى هى البدع فان الراجح قبول شهادة اهلها مالم تكفرهم كما سياتى بيانه اسنى ومغنى (قوله وما فى معناها) اى معنى الكبيرة (قوله كل جرم الخ) الاولى إسقاط لفظة كل وقوله بقلة اكثر اثرات مرتكبها الخ اى قلة اعتنا به بالدين بخير مى (قوله ورقة الديانة) عطف تفسير ع ش (قوله لشموله الخ) لعل اللام بمعنى مع وقوله ايضا اى كشموله للكبائر والاولى ان يذكر عقب قوله الاتى (قوله لان اكثرها لاحد فيه) اى لانهم عدوا الربا واكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها أسنى رمغنى (قوله أو بما فيه الخ) الاولى وبما الخ (قوله بما فيه وعيد شديد الخ) اختار النهاية والاسنى والمغنى هذا الحد ثم قال الاول ولا يقدح فى ذلك الحد عدم كبائر ليس فيها ذلك كالظهار الخ قال ع ش اى الجواز ان المراد ان كل ما فيه وعيد شديد كبيرة وان مالىس فيه ذلك فيه تفصيل اه وقال الرشيدى انظر ما وجه عدم القدح وما فى حاشية الشيخ ع ش بر د عليه ان الحد لا بد ان يكون جامعا اه (قوله ليس فيه ذلك) اى الوعيد الشديد (قوله كما بينت ذلك) اى عدم جامعية الحدين الاخيرين وعدم مانعية الاخير (قوله مع تعداها الخ) عبارة المغنى هذا ضبطها بالحدو اما بالعدا فاشياء كثيرة قال ابن

لا يمتنع فى الحكاية كما يعلم من النحو فلا منافاة بينهما (قوله وعليه يحمل جزم بعضهم بانه لو أخبر الحاكم برجوع الشاهد الخ) ولو اخبر الشاهد عدل بما ينافى شهادته جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه ولا فلا

بما لزمه أن يخبر به (وشرط العدالة لاجتناب) كل كبيرة من أنواع (الكبائر) لأن مرتكب الكبيرة فاسق وهى وما فى معناها كل جريمة تؤذن بقلة اكثر اثرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة وهذا الشموله ايضا لصغائر الخسة وللأصرار على صغيرة الاتى اشمل من حدها بما يوجب الحد لان أكثرها لاحد فيه أو بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة لأن كثير اعمادوه كبائر ليس فيه ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وكثيرا ماعدوه صغائر فيه ذلك كالغيبه كما بينت ذلك كله مع تعداها على وجه مبسوط بحيث زادت على الاربعائة ومع ادلة كل

عباس هي الى السببين اقرب وقال - عيدين جدير أنهما الى السببانية أقرب أي باعتبار أوصاف أنواعها وما
عدا ذلك من المعاصي فن الصغار ولا باس بذكري شيء من النوعين فن الاول تقديم الصلاة وتأخيرها عن
وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والباس
من رحمة الله وامن مكره تعالى والقتل عمدا او شبه عمد والفرار من الزحف واكل الربوا واكل مال اليتيم
والافتار في رهضان من غير عذر وعقوق الوالدین والزنا والواط وشهادة الزور وشرب الخمر وان قل
والسرقة والغصب وقيد جماعة بما يبلغ ربع مثقال كناية طعنه في السرقة وكتبتان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم
بغير حق وقطع الرحم والكذب على رسول الله ﷺ وعمدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة وأما الغيبة فان
كانت في اهل العلم وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والانصاف ووه من الصغار النظر المحرم
وكذب لا - دفيه ولا ضرر والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق الثلاث وكثرة الخصومات
وان كان محقا الا ان راعى حق الشرع فيها والضحك في الصلاة والنياحة وشق الجيب في المصيبة والتبخر في
المشي والجلوس بين الفساق. لما ناسا لهم وإدخال مجانين وصبيان ونجاسة يغلب تنجيسهم المسجد واستعمال
نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة اه وزاد الروض مع شرحه على ذلك مع تقييد لبعض راجعه (قوله وما قيل
فيه) أي الكل وقوله وببحث حمل الخ معطوفان على ادلة كل (قوله وما ورد فيها) أي حمل ما ورد في الغيبة (قوله
على غير الفاسق الخ) أي وان لم يكن من اهل العلم وحلة القرآن عبارة شرح الروض ومن الصغار غيبة
للمسرفقة واستماعها بخلاف المعلن لا تحرم غيبته بما أعلن به وبخلاف غير الفاسق فينبغي ان تكون
غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف أي ابن المقرئ كاصلة في الوقوع في اهل العلم وحلة القرآن كما مر وعلى ذلك
يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة
وهذا التفصيل احسن من إطلاق صاحب العدة انها صغيرة وان نقله الأصل عنه وافرده وجرى عليه المصنف
وقوله واستماعها أخص من قول الأصل والسكوت عليها لا به قديعيلها ولا يسمها اه بحذف (قوله
بخلافه) أي الفاسق (قوله في كتابي الخ) متعلق بقوله بنيت ذلك الخ (قول المتن والاصرار الخ) أي بان يمتنع
زمن تمكن فيه التوبة ولم يتب قاله شيخنا العزيزي وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها
والارجح انه الاكثار من نوع او انواع قال الرافعي وقال الزركشي والحق ان الاصرار الذي تصير به
الصغيرة كبيرة اما تكرر اها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرر اها في الحكم وهو الذي تكلم
فيه ابن الرفعة اه بجري (قوله أو صغائر) الى قوله وهما صريحان في النهاية إلا قوله فتى الى فيظهر (قوله
أو صغائر) الاولى اسقاطه كافي المعنى وشرح المنهج (قوله بان لا تغلب) كذا في النهاية لا تغلب وفي هامش
اصله بخط تلميذه عبد الرؤف مانصه الظاهر ان لازائد اه وفيه نظر لان الظاهر ان مراد الشارح تفسير
الاصرار المراد للمصنف وحينئذ فتعين اثبات لا واما حذف لا فانما ياتي لو كان المراد تفسير اجتناب
الاصرار وليس مرادا اه سيد عمر اقول بل يصرح بكون ذلك راجعا للاصرار وان الباء بمعنى مع قوله
الآتي عن القيل (قوله مطلقا) أي أصر عليها أم لا وغلب طاعاته أم لا (قوله أو صغيرة) يعني ودوام عليها
اخذاما بعده وإلا لم يظهر المعنى كما لا يخفى عبارة شرح المنهج معه والعدل يتحقق بان لم يات كبيرة ولم يصر على
صغيرة أو أصر عليها وغلب طاعاته فبار تكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة من نوع من انواع تنتفي العدالة
الا ان تغلب طاعات المصر على ما أصر عليه فلا تنتفي العدالة عنه اه وعبارة المعنى فبار تكاب كبيرة أو أصرار
على صغيرة من نوع او انواع تنتفي العدالة الا ان تغلب طاعته معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنتفي عدالته وان
اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقا (فائدة) في البحر لو نوى العدل فعل كبيرة عدا الزنا لم يصر بذلك
فاسقا بخلاف نية الكفر اه (قوله خلافا لمن فرق) أي واشترط الدوام على نوع منها وقال ان المكثرون من
انواع الصغائر بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وان لم تغلب طاعاته على صغائره (قوله بالنسبة لتعداد
كما يؤخذ ذلك من قول شيخنا الرملي لو اخبر الحاكيم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم

وما قيل فيه وببحث حمل ما
نقل من الاجماع على ان
الغيبة كبيرة وما ورد فيها
من الوعيد الشديد على غير
الفاسق بخلافه فان ذكره
بالم يعان به صغيرة في كتابي
الزواج عن اقرار
الكبائر (و) اجتناب
(الاصرار على صغيرة) أو
صغائر من نوع واحد أو
أنواع بأن لا تغلب طاعاته
صغائره فتى ارتكب كبيرة
بطلت عدالته مطلقا أو
صغيرة أو صغائر داوم
عليها أو لا خلافا لمن فرق
فان غلبت طاعاته صغائره
فهو عدل ومتى استويا
أو غلبت صغائره فهو
فاسق ويظهر ضبط
الغلبة بالنسبة لتعداد

صور هذه وصور هذه من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنة لان ذلك امر اخروي لا تعاق له بما نحن فيه ثم رايتم بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص
المختصر ضبطه بالاظهر من حال الشخص وهما صريحان فيما ذكرته ويجري ذلك في المروءة والمخل بها بناء على اعتبار الغلبة ثم كما هنا فان
غلبت افرادها لم تؤثر والاردت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تاب عنها لا تدخل (٢١٥) في العدو وحسن لان التوبة الصحيحة

تذهب اثرها بالكلية قيل
عطف الاصرار من عطف
الخاص على العام لما تقرر
انه ليس المراد مطلقه بل
مع غلبة الصفات او
مساواتها للطاعات وهذا
حينئذ كبيرة اه وفيه نظر
لان الاصرار لا يصير الصغيرة
كبيرة حقيقة وانما يلحقها
بها في الحكم فالعطف صحيح
من غير احتياج الى تأويل
ولا ينافي هذا قول كثيرين
كابن عباس رضي الله عنهما
ونسب للمحققين كالاشعري
وابن فورك والاستاذ ابى
اسحق ليس في الذنوب
صغيرة قال العمراني لانهم
انما كرهوا تسمية معصية
الله صغيرة اجلالا له مع
اتفاقهم على ان بعض
الذنوب يقدر في العدالة
وبعضها لا يقدر فيها وانما
الخلاف في التسمية والاطلاق
(تنبيه) ينبغي ان
يكون من الكبار ترك تعلم
ما يتوقف عليه صحة ما هو
فرض عين عليه لكن من
المسائل الظاهرة لا الخفية
نعم مرانه لو اعتقد ان كل
افعال نحو الصلاة او الوضوء
فرض او بعضها فرض ولم
يقصد بفرض معين النفلية
صح وحينئذ فهل ترك تعلم

صور هذه الخ) اي بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه فيه كافي عرش اه بجيرمي (قوله ثم
رايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف) عبارة النهاية وهذا قريب من ضبطه بالعرف اه (قوله وهما صريحان
الخ) فيه نظر لان قضية الاول عدم اعتبار التعداد بل يكفي به العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان
لم يلاحظ التعداد حقيقة اه سم (قوله ويجري ذلك الخ) خالفه النهاية وافره سم عبارته قوله ويجري
ذلك في المروءة والمخل الخ ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فان جميعه
مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والوجه انه لا يجري بل متى وجد خاير مبادرت شهادته وان لم يتكرر
شرح مر اه وعبارة السيد عمر عبارة النهاية والوجه انه لا يجري الخ فليتأمل فلعل لازادة ثم رايتم في
نسخة منها بعد كتابة حاصل ما في التحفة الى قوله والاردت شهادته ما نصه بل متى وجد منه خاير ما كفى في
ردها وان لم يتكرر اه وعليه فليست لازادة اه (قوله افرادها) اي المروءة وقوله لم يؤثر اي الاخلال بها
(قوله وصرح بعضهم) الى قوله والوجه في النهاية (قوله وصرح) الى قوله قيل عبارة النهاية ومعلوم ان
كل صغيرة تاب منها لم تكبها لا يدخل في العد لا ذهاب التوبة الصحيحة اثرها اه (قوله فالعطف صحيح) فيه
ان القيل المار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله من غير احتياج الى تأويل يتأمل ما المراد بالتأويل
والذي مر تقيد لا تأويل رشدي (قوله لا ينافي هذا) اي تقسيم المعصية الى الصغيرة والكبيرة (قوله قال
العمراني) اي في نوجيه عدم المناقاة (قوله وانما الخلاف الخ) الاولى التفريع (قوله والوجه انه الخ) عبارة
النهاية والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف اركان او شروط ونحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته
ان ذلك كبيرة انتهت وكان في اصل الشارح رحمه الله نحو ذلك فابده بما ترى اه سيد عمر قال عرش قوله غير
كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم سم (قوله لا تقبل شهادته) اي وان كانت
صلاته صحيحة حيث اعتقد ان الكل فروض او ان بعضها فرض والاخر سنة من غير تعيين اه (قوله على
غير هذين الخ) اي كان يقصد بفرض معين النفلية (قوله على ذلك) اي على ظاهر افتاء الشيخ (قول المتن
اللعب بفتح اللام وكسر المهملة معنى) قول المتن بالنرد) وهو المسمى الان بالطاولة في عرف العامة عرش
(قول المتن على الصحيح) مقابله انه مكره فقط نهاية ومعنى (قوله لخبر مسلم) الى قوله قال بعضهم في النهاية
الا قوله ومن زعم الى ومن ذلك وقوله وهى اوراق فيها صور وقوله واستشكله الى وحاصله (قوله بالنردشير)
وفي بعض الهوامش عن العلامة الهمام ابن نباتة ما نصه وقد وضع النرد لا زدشير من ولد ساسان وهو اول
الفرس الثانية تنبيه على انه لا حيلة للانسان مع القضاء والقدر وهو اول من لعب به فقيل نردشير وقيل انه
هو الذى وضعه وشبهه بقلب الدنيا باهاها فجعل يوت النرد اثني عشر بيتا بعد شهر السنة وعدد كلابها
ثلاثين بعد ايام الشهر وجعل الفصين مثالا للقضاء والقدر وتقايبهما باهل الدنيا فان الانسان يلعبه

والا فلا شمر (قوله وهما صريحان فيما ذكرته) فيه نظر لان قضيته عدم اعتبار التعداد بل يكفي
عد العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد حقيقة اه (قوله ويجري ذلك في المروءة
والمخل بها الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فان جميعه
مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه (قوله ايضا ويجري ذلك الخ) والوجه ان لا يجري بل متى وجد خاير مبادرت شهادته
وان لم يتكرر شمر (قوله والوجه انه غير كبيرة) بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة
كلامهم (قوله ايضا والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه الخ) اي والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان

ما ذكر كبيرة ايضا ولا للنظر فيه مجال والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه واما افتاء شيخنا بان من لم يعرف بعض اركان او شروط
نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته فيتعين حمله على غير هذين القسمين لتلازم على ذلك تفسير العوام وعدم قبول شهادة احد منهم وهو
خلاف الاجماع الفعلي بل صرح ائمتنا بقبول شهادة العامة كما يعلم مما ياتي في قبيل شهادة الحسبة على ان كثيرين من المتفقهة يجهلون كثيرا من
شروط نحو الوضوء (ويحرم اللعب بالنرد على الصحيح) لخبر مسلم من لعب بالنردشير

فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي رواية لاني داود فقد حصى الله ورسوله وهو صغيرة وفارق الشطرنج بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر (٢١٦) ونوع من التدبير ومعمد النرد الحزرو التخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحق قال

الرافعي وتبعوه ما حاصله ويقاس بهما كل ما في معناهما من انواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة حفر او خطوط ينقل منها واليا حصى بالحساب لا يحرم ومحل في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعاً لما يخرج من الطاب الآتي والا حرم وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن القسم الثاني كارجحه السبكي والزركشي وغيرهما الطاب عصي صغار ترمى وينظر لونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطالحوا عليه ومن زعم انه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه اذ ليس فيه غير ما ذكرناه ومن ذلك ايضا الكنجفة وهي اوراق فيها صور ويجوز اللعب بالخاتم وبالحمام ان خليا عن مال والثاني عما عرف لاهله من خلهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب والا ردت شهادتهم ويقاس بهم ما كثر واشتهر من انواع حدثت من الجري وحل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو الكباش وغير ذلك من انواع السفة واللهو (ويكرهه) اللعب (بشطرنج) بفتح اوله وكسره معجما ومهملًا لانه يلبي عن

فيبلغ باسعاف القدر ما يريد وان اللاعب الفطن لا يتأق له ما يتأق لغيره اذ الم يسعفه القدر فعارضهم أهل الهند بالشطرنج اه (قوله فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه) اي وذلك حرام اسنى (قوله وفارق الشطرنج) الى قوله ان خليا في المغنى الا قوله ومحل الى ومن القسم الثاني وقوله والزركشي وغيرهما وقوله ومن زعم الى ويجوز (قوله ففيه تصحيح الفكر الخ) عبارة المغنى فهو يعين على تدبير الحروب والحساب اه (قوله الحزرو التخمين الخ) عبارة الاسنى والمغنى ما يخرج من اللبان اي الحصى ونحوه فهو كالازلام اه (قوله كالمنقلة حفر الخ) عبارة المغنى والاسنى واما الحزرة وهي بفتح الحاء المهملة وبالزى قطعة خشب يحفر فيها حفر في ثلاثة اسطر يجعل فيها حصى صغار ويلعب بها وتسمى بالمنقلة وقد يسمى بالاربعة عشر والفرق وهي بفتح القاف والراء يقال بكسر القاف واسكان الراء ان يخط في الارض خط مربع ويجعل في وسطه خطان كالصليب ويجعل على رؤس الخطوط حصى صغار يلعب بها ففيمها وجهان اوجهها كما يقتضيه كلام الرافعي السابق الجواز وجري ابن المقرئ على انها كالنرد اه (قوله ومن القسم الثاني الخ) اي ما معتمده التخمين ظاهره ولو بلا مال فيحرم ويؤيده التقييد في الحمام وما بعده بالخلو عن العوض ع ش (قوله عصي صغار الخ) عبارة المغنى لان العمدة فيه على ما تخرجه الجرائد الاربع وقال غيره اي السبكي بالكراهة اه (قوله ومن ذلك) اي القسم الثاني (قوله وبالحمام) (فرع) اتخاذ الحمام للبيض او الفرخ او الانس او حمل الكتب اي على اجنحتها مباح ويكره اللعب به بالتظير والمسابقة ولا ترد به الشهادة وروى مع شرحه زاد المغنى قال القاضي حسين هذا اي كراهة اللعب بالحمام حيث لم يسرق اللاعب طيور الناس فان فعله حرم وبطلت شهادته اه (قوله ان خليا عن مال الخ) عبارة الروض مع شرحه فان انضم اليه اي اللعب بالحمام قمار ونحوه ردت الشهادة به كالشطرنج ففيمها اه (قوله والثاني عما عرف الخ) عبارة النهاية لكن متى كثر اللعب بالحمام ردت به شهادته لما عرف من اهله الخ (قوله والتعصب) عطف على خلهم الخ وعلى ما عرف الخ (قوله ويقاس بهم) اي باهل الحمام اي في رد الشهادة فقط اما الجواز فقد يحرم ان ترتب عليه اضرار للنفس بلا غرض ع ش (قوله والنطاح بنحو الكباش الخ) عبارة المغنى ويحرم كما قال الحلبي التحريش بين الديوك والكلاب وترقيص القروود ونطاح الكباش والتفرج على هذه الاشياء المحرمة واللعب بالصور وجمع الناس عليها اه (قوله بفتح اوله وكسره الخ) انكر بعضهم فتحه اسنى (قوله لانه يلبي الخ) ولان فيه صرف العمر الى ما لا يجدى ولان عليا رضى الله تعالى عنه مريقوم يلعبون به فقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون اسنى (قوله حتى تخرج) اي الصلاة به اي لعب الشطرنج (قوله واستشكه) اي التفسير بلعب الشطرنج المخرج للصلاة عن وقتها نسيانا (قوله بما جوا به الخ) عبارة الاسنى بان فيه تعصبة الغافل ثم قياسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه الشافعي رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استخفافا من حيث انه عاد الخ واما القياس المذكور فاجيب عنه بان شغل النفس بالمباح الخ وبان ما شغلها به هنا مكره ومن ثم مباح اه وسياق في الشرح رد الجواب الاول (قوله ولفظه فان قيل الخ) صنيع كلام الام ان الائم والفسق موقوف على التجربة بمقتضى قول الشارح وحاصله الخ ترتب الائم والفسق على النوبة الاولى ايضا وقد يوجه بان ما ذكر ليس مطردا بل الناس متفاوتون فلما يعلم الانسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأيمه وتفسيره فينبغي ان يناط الامر بما يغلب على ظنه من حال نفسه بتجربة او غيرها فليتأمل ثم رایت قول الشارح الاتي في المباح والكلام الخ وفيه تايد لما ذكر فتدبر اه سيد عمر وسياق عن سم ما يوافقه وعن الروض والمغنى ما يقتضى التكرار وعدم الفسق بالمرة

من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة ش م

فهو لا يترك وقتها للعب الا وهو ناس قيل فلا يعود للعب الذي يورث النسيان فان عادله وقد جرب به انه يورثه ذلك فذلك استخفافا هو وحاصله ان الغفلة نشأت من تعاطيه للفعل الذي من شأنه ان يلهي عن ذلك فكان كالمتمعد لتفويته ويجرى ذلك في كل لهو و لعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الاخرى قال به ضمهم بل يمكن أن يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب تعاطى مقدمات الواجب يجب تعاطى مقدمات ترك مقوماته والكلام فيمن جرب (٢١٧) من نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلهيه

حتى يفوت به الوقت فاندفع ما قيل شغل النفس بالمباح يفجؤها ولا قدرة على دفعه وعلى هذه الحالة أو ما ينشأ عنه وفيه من السب وغيره من المعاصي يحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والآثار الكثيرة ومن ثم قال بتحريمه الأئمة الثلاثة لكن قال الحفاظ لم يثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد لعب جماعة من اكابر الصحابة ومن لا يحصى من التابعين ومن بعدهم ومن كان يلعبه غبا سعيد بن جبير رضى الله عنه ونازع البلقيني في كراهته بان قول الشافعي لا أحبه لا يقتضيها وقيدها الغزالي بما إذا لم يواطى عليه ولا حرم والمعتداته لافرق نعم علما إن لعب مع معتد حله ولا حرم كما رجحه السبكي والاذرعي والزرکشي وغيرهم وهو ظاهر لانه يعينه على معصية حتى في ظن الشافعي لانا نعتقد انه يلزمه العمل باعتقاد امامه وإنما اعتبر القاضي اعتقاد نفسه دون الخصم لانه ملزم على انه لو نظر لاعتقاد الخصم تعطل

الاولى مطلقا (قوله لا يترك وقتها) أى لا يفوته (قوله فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدى للنسيان فالوجه تحريمه سم وقوله نعم الخ الموافق لما مر انفا عن السيد عمر هو الاظهر فقول الروض مع شرحه والمغنى وإن اقترن به فحش أو تاخير الفريضة عن وقتها عمد أو كذا سهو اللعب به وتكرر ذلك منه فحرام ايضا لما اقترن به ما ترد به الشهادة بخلاف ما إذا لم يتكرر اه الموافق لصنيع الام و صريح الشارح. ينبغي حمله على ما إذا لم يغلب على ظنه انه يؤدى للنسيان والله اعلم (قوله للفعل الذي من شأنه الخ) أى بتجربته من نفسه اخذ اماما مرويا أتى وتقدم عن السيد عمر وسم أن المدار على غلبة ظن ذلك ولو لم يغير تجربة (قوله كالمتمعد لتفويته) قضيته انه يفسق باخراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ عميرة انه لا بد من تكرار ذلك وتوقف سم في ضابط التكرار رشيدى (قوله ويجرى ذلك) أى ما تقدم عن الاصحاب (قوله يجب تعاطى ترك مقوماته) إن اراد بعد دخول وقت الواجب فيرد عليه ان المدعى اعم وإن اراد مطلقا فيمنع بخلافه ان علم استغراقه الوقت (قوله ما قيل شغل النفس الخ) أقره الاسنى كما مر آنفا (قوله وعلى هذه الحالة) أى المذكورة في قوله وكثيرا ما يستغرق فيه لا عبه الخ (قوله او ما ينشأ عنه وفيه) أى الشطر نج سم (قوله في ذمه) أى الشطر نج (قوله والآثار الكثيرة) منها ما مر عن سيدنا على رضى الله تعالى عنه (قوله لا يقتضيها) أى فانه يصدق على خلاف الاولى (قوله والمعتد انه لا فرق) أى وإن ردت الشهادة بالمواظبة كما أتى انفا لحرم المروءة بها كما يأتي في مبحثه (قوله نعم) إلى قوله وهو ظاهر في المغنى وشرح المنهج والروض وإلى قوله وهذا يندفع في النهاية (قوله مع معتد حله) أى ولو مع الكراهة (قوله والا) أى بان لعب مع معتد تحريمه مغنى (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية في الحاكم الخ (قوله تعطل القضاء) لعله فيما اختلف فيه اعتقاد الخصمين (قوله يلزمه الانكار عليه) أى فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه سم (قول المتن فان شرط فيه) أى اللعب بالشطر نج مال من الجانبين أى على ان من غلب من اللاعبين فله على الاخر كذا مغنى (قول المتن فقمار) بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين الغرم والغنم بجيرى (قول المتن فقمار محرم) أى ذلك الشرط او المال كما يعلم مما يأتى رشيدى (قوله اجماعا) إلى قوله وهو صغيرة في المغنى (قوله بخلافه) إلى المتن في النهاية (قوله بخلافه) أى اشتراط المال (قوله ليبدله ان غلب) ببناء المفعول (قوله وهو محرم) أى كالاول مغنى وشرح المنهج (قوله وهو صغيرة) أى كقوله نهاية عبارة المغنى ولا ترد به الشهادة لانه خطأ بتاويل اه قال ع ش نقل عن زواج ابن حج ان تعاطى العقود الفاسدة كبيرة فايراجع اه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا تجب اجرة المثل سم (قوله وعبر بقمار محرم احترازا) فيه تأمل بل التعبير المذكور ظاهر في موافقة اطلاقهم (قوله ما اقترن بالشطر نج) أى شرط المال لاهو أى الشطر نج (قوله

(قوله فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدى للنسيان فالوجه تحريمه (قوله او ما ينشأ عنه) أى الشطر نج (قوله ولا يلهي عن ذلك) لانه غلب على الشافعي يلزمه الانكار جملة فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب اجرة المثل

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - عاشر) القضاء ولا نه اعنى الشافعي يلزمه الانكار عليه لما مر أن من فعل ما يعتقد حرمة يجب الانكار عليه ولو من يعتقد اباحته وبهذا يندفع ما وقع لبعضهم من النزاع في ذلك (فان شرط فيه مال من الجانبين فقمار محرم) اجماعا بخلافه من أحدهما ليبدله ان غلب ويمسكه ان غلب فانه ليس بقمار وانما هو عقد مسابقة فاسدة لانه على غير الآلة قتال ومع كونه ليس قمارا هو محرم من جهة ان فيه تعاطى عقد فاسد وهو صغيرة لكن اخذ المال كبيرة وعبر بقمار محرم احترازا عن اعتراض الامام على اطلاقهم التحريم بان المحرم هو ما اقترن بالشطر نج لاهو

فانه لا يتغير بذلك وترد الشهادة به إن اقترن به أخذ مال أو غش أو دأوم عليه قال الماوردي أو لعبه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة حيوان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللعب بكل ما في آله ووردة محرمة (ويباح) بل قال في مناسكة يندب (الخداء وسماعه) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم أقر فاعله بل قال لا نجسة عبد (٢١٨) له أسود حدا بادهامات المؤمنين بالأنجشة ويذكر فقبا للقوارير أي النساء واه الشيخان

وذلك ان الابل اذا سمعته زاد سيرها واتعبت راكبها والنساء يضعفن عن ذلك فشبهن بالزجاج الذي يسرع انكساره واستبدل للذهب باخبار صحيحة وبان فيه تنشيطها للسير وتنشيط النفوس وايقاظ الزوام اهو يتعين الجزم به اذا كان السير قربة او الاستيقاظ كذلك لان وسيلة القرية قربة اتفاقا ثم رايت ما ياتي قريبا عن الاذرعى وهو موافق لما ذكرته وهو بضم اوله وكسره وبالذال المزملة وبالمد ما يقال خلف الابل من رجز وغيره وهذا اولى من تفسيره بانه تحسين الصوت الشجى بالشعر الجائز (ويكره الغناء) بكسر اوله بالمد (بلا آلة وسماعه) يعنى استماعه لا مجرد سماعه بلا قصد لما صح عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الراى فيكون في حكم المرفوع انه ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة بينت في كتابي في الرعاع

فانه لا يتغير بذلك) فيه وقفة (قوله الشهادة به) أى بلعب الشطرنج (قوله إن اقترن به أخذ مال) أى لما مر انه كبيرة وقوله أو غش أى لانه حرام كما مر عن الروض والمغنى وظاهر إطلاقهم هنا ولو كان قايلا وباتى تقييد الفحش بالشعر بالاكثر وهو الظاهر هنا ايضا فايراجع وقوله أو دأوم عليه وقوله أو لعبه أى لما ياتى انهايسة طان المروءة (قوله أو لعبه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن اللاعب عظيما ويبلغى ان محل ذلك حيث تكرراه عشا ويأتى في مبحث المروءة ما يقتضى ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق) ويقاس به ما في معناه شرح المنهج أى كالقهاوى بجيرى (قوله أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وان لم يتكرر اللعب به ويظهر ان محل ما قاله اخذا بما مر اذا لم تغاب طاعاته على معاصيه ثم رايت في الاسنى ما يصرح به كما ياتى في مبحث الفحش بالشعر (قوله بل قال في مناسكة يندب) كذا في المغنى (قوله واستماعه) كذا في المغنى والنهاية ايضا ولك ان تقول الاولى تفسير ما في المتن لا عطفه عليه لان ما لا صنع له فيه لا تتعلق به الاحكام فليتنا مل سيد عمر اى ولذا عبر بالمنهج بالا لسماعه ثم قال وتعبى بالاستماع هنا وفيما ياتى اولى من تعبيره بالسماع اه (قوله لا نجشة) بفتح فسكون ففتح (قوله بالأنجشة الخ) مقل القول (قوله واستدل) الى قوله لما صح في المغنى الا قوله اه الى وهو بضم اوله وقوله وهذا الى المتن (قوله تنشيطها) اى الابل (قوله انتهى) اى كلام المستدل (قوله الجزم به) اى النذب (قوله قربة) الاولى تاخيرها وابداله عن قوله كذلك (قوله وهو بضم اوله وكسره الخ) ويقال فيه حدوا ايضا مغنى (قوله ما يقال) الى قوله وجاء مرفوعا في النهاية (قوله ما يقال خاف الابل الخ) ذكر في الاحياء عن ابى بكر الدينورى انه كان في البادية فاضافه رجل فرأى عنده عبد أسود مقيدا فسأل عنه فقال له مولاه انه ذر صوت طيب وكانت له عيس فخلها أحمالا ثقيلة وحداها فقطعت مسيرة ثلاثة ايام في يوم فلما حطت احمالها ماتت كلها قال فشفت فيه فشفعتنى ثم سألته ان يحدولى فرفع صوته فسقطت لوججى من طيب صوته حتى اشار اليه مولاه بالسكوت اه مغنى (قوله وهذا الى من تفسيره بانه الخ) لعل وجه الاولوية ان هذا النفسير يشمل الغناء الآتى والحال انه ليس بمراء (قوله الشجى) اى المطرب (قول المتن ويكره الغناء) قال الغز الى الغناء ان قصد به ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية وان لم يقصد به شىء فهو لمعفو عنه اه حطبى (قوله وبالمد) عبارة المغنى وهو بالمد وقد يقصر وبكسر المعجمة رفع الصوت بالشعر (فائدة) الغناء من الصوت محدود ومن المال مقصور اه (قوله انه ينبت النفاق الخ) اى ومن انه ينبت الخ اى يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله لى او يستمعه لان فعله واستماعه يورث منكر او اشتغالا بما يفهم منه كحاشن النساء وغير ذلك وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب امور تحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يبطنه اه عشا ولا يخفى ان ذلك انما ياتى في الغناء بشعر متعلق بنحو النساء بخلاف المتعلق بوصف الله او رسوله وجهما ونحو ذلك فانه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كما مر عن الغز الى ويأتى عن الاذرعى (قوله وجاء الخ) اى ما صح عن ابن مسعود (قوله كف الرعاع) وزن السحاب مفرده رعاية يقال هم رعاع الناس اى الاحداث الطغام السفلة اه او قيانوس (قوله دعانى اليه) اى الى تاليف ذلك الكتاب (قوله تهافت كثيرين) اى تسارعهم وتساقطهم (قوله لبعض من ادر كناهم) الى قوله من تحریم سائر الخ في النهاية الا قوله ووقع الى وكل ذلك عبارة وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) اى ابن طاهر (قوله ولم ينظر) اى ذلك البعض لكونه اى ابن طاهر (قوله بالغوا) اى الائمة (قوله ولغيره) اى الكمال (قوله وكل ذلك)

عن محرمات الله والسماع دعانى اليه أنى رأيت تهافت كثيرين على كتاب

أى بعض من ادر كناهم من صوفية الوقت تبع فيه خراف ابن حزم وابطال ابن طاهر وكذبه الشنيع في تحليل الاوتار وغيرهم ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مردود القول عند الائمة ومن ثم بالغوا في تفسيفه وتضليله سيما الاذرعى في توسطه وقع بعض ذلك ايضا للكمال الادفوى في تاليفه في السماع ولغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم لا ما افتراه اولئك عن بعضهم

من تحريم سائر الاوتار والمزاهير وبعض انواع الغناء وزعم انه لا دلالة في خبر ابن مسعود على كراهته لان بعض المباح كاس الثياب الجميلة يندب التفاق في القاب وليس بمكروه بل بانالائه لم يثبت اتفاقا أصلا وان سلمناه فالتفاق مختلف والتفاق الذي يشبه الغناء من النخنت وما يترتب عليه اقبح واشنع كالا يخفى وما نقل منه عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم ليس هو بصفة الغناء لمعرف وفي هذه الازمنة مما شتمل على التلحينات الانيقة والتغلمات الرقيقة التي تبيج النفوس وشهوانها كما بينه الاذرعى كالقرطبي (٢١٩) وبسطه ثم وقد جزم الشيخان

في موضع بانه معصية وينبغي

حمله على ما فيه وصف نحو

خمر او تشبيب بامرد او

اجنبية ونحو ذلك مما يحمل

غالب على معصية قال الاذرعى

اماما اعتيد عند محاولة

عمل وحمل ثقيل كجداء

الاعراب لا بلهم وغناء

النساء لتسكين صغارهم فلا

شك في جوازه بل ربما يندب

اذا نشط على سير او رغب

في خير كالجداء في الحج

والغزو وعلى نحو هذا

يحمل ما جاء عن بعض

الصحابة اه وما يحرم

اتفاقا سماعه من امرد او

اجنبية مع خشية فتنة وقضية

قوله بلا آله حرمة مع

آلة قال الزركشي لكن

القياس تحريم الآلة فقط

وبقاء الغناء على الكراهة

اه ويؤيده ما مر عن الامام

في الشطرنج مع القمار

(فرع) يسن تحمين الصوت

بقراءة القرآن واما تلحينه

فان اخرجه الى حد لا يقول

به احد من القراء حرم

والافلا على المعتمد واطلاق

الجمهور كراهة القسم

الاول مرادهم بها

اي كلام ابن حزم وابن طاهر والكمال وغيره (قوله من تحريم الخ) بيان لما عليه الاثمة (قوله وبعض انواع الغناء) انما زاد لفظه بعض لما مر وياتي انفا (قوله يبنه الغناء) اي بعض انواعه (قوله وما نقل منه) اي من الغناء (قوله ثم) اي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الى قوله قال الاذرعى عبارة النهاية وما ذكره في موضع من حرمة محمول على لو كان من امرد او اجنبية وخاف من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرعى) الى المتن في النهاية الا قوله وما يحرم الى وقضيته الخ وما التنبه عليه (قوله وحمل ثقيل) بالاضافة (قوله كجداء الاعراب الخ) لعل الاولى ومن جداء الخ (قوله صغارهم) صوابه صغارهم رشدي (قوله في خير) راجع للسير ايضا (قوله وما يحرم اتفاقا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واستماعه بلا آله من الاجنبية اشد كراهة فان خيف من استماعه منها او من امرد فتنة حرم طعاما اه (قوله مع خشية فتنة) اي ولو نظر محرم زيادى (قوله وقضية قوله بلا آله حرمة الخ) عبارة النهاية ومضى اثرن بالغناء آله محرمة فالقياس كما قاله الزركشي تحريم الآلة الخ ولم يتعرض لكون قضية المتن الحرمة سيد عمر وجرى الروض وشيخ الاسلام والمغنى على تلك القضية فقالوا امامنا الآلة فيحرم ان اهى الغناء واستماعه وقد توجه بان اجتماعهما يؤثر في تبيج النفوس وشهواتها ما لا يؤثر احدهما على حاله كما هو ظاهر (قوله فرع) الى قوله وسنطير في المغنى (قوله واما تلحينه) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا بأس بالادارة للقراءة بان يقرأ بعض الجماعة قطعة ثم البعض قطعة بعد ها ولا تبريد الاية للتدبر ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقرائه بالالحن ان لم يفرط فان افرط في المدو الاشباع حتى ولد حر و فامن الحركات فتولد من الفتحة ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء او ادغم في غير موضع الادغام او اسقط حرفا حرم ويفسق به القارىء ويأثم المستمع ويسن ترتيب القراءة وتذنها والالبكاء عندها واستماع شخص حسن الصوت والمدارسة وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه اه (قوله حرم) وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردى الخ ع ش (قوله والمستمع يأثم به) اي اثم الصغيرة ع ش (قوله عن نهجه القويم) اي طريقه المستقيم ع ش (قول المتن ويحرم استعمال آله الخ) اي وكذا يحرم اتخاذها واستعمالها هو الضرب بها مغنى وأسنى (قول المتن من شعار الشربة) جمع شارب وهم القوم المجتمعون على الشراب الحرام مغنى وفي الخلاصة وشاع نحو كامل وكلمة اه (قوله بضم اوله) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الا قوله كما بينته ثم في موضعين وقوله وتضعيف الترمذى له مردود وقوله ويشهد ايضا الى ويباح (قوله وهو صفر) اي نحاس اصفر ع ش (قوله او قطعتان الخ) كالتحاستين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج المحمل ومثلها قطعتان من صنى او خشبة تضرب احدهما على الاخرى واما التصفيق باليدين فمكروه كراهة تنزيه حاي (قوله بضرب احدهما الخ) وهو ما يستعمله الفقراء المشهورون في زمننا المسمى في عرف العامة بالكسكسات ع ش وحاي (قول المتن ومن ما عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار مغنى وشيخ الاسلام (قوله وسائر انواع الاوتار والمزاهير) وكلها صغائر شرح المنهج (قوله من قرب عهدهما) اي بالخروج وشربها (قوله بان هذا) عبارة النهاية نعم لو اخبر طبيبان عدلان بان المريض لا ينفعه لمرضه الا العود عمل بخبرهما وحل له استماعه كالتداوى بنجس فيه الخرو على هذا يحمل الخ وعبارة المغنى وبحيث جواز استماع المريض لداشده عدلان

كرهية التحريم بل قال الماوردى ان القارىء يفسق بذلك والمستمع يأثم به لانه عدل به عن نهجه القويم (ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور) بضم اوله (وعود) وورباب وجنك وسنطير وكنجة (وصنع) بفتح اوله وهو صفر يجعل عليه أو تار يضرب بها أو قطعتان من صفر تضرب احدهما بالآخرى وكلها حرام (ومن ما عراقي) وسائر انواع الاوتار والمزاهير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كشرب الخمر لا سيما من قرب عهدهما ولا نها شعار الفسقة والتشبه بهم حرام وخروج باستماعها سماعها من غير قصد فلا يحرم وحكاية وجه بحل العود لانه ينفع من بعض الامراض مردودة بان هذا لم يثبت عن احد ممن يعتد به على انه ان اراد حله لمن به ذلك المرض ولم ينفعه غيره

بقول طبيين عدلين فليس وجهه بل هو المذهب كالتداوى بنجس غير الخمر وعلى هذا يحمل قول الحلبي يباح استماع الله اللهم إذا نفعت من مرض أى إن به ذلك الأرض وتعين الشفاء في سماءه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أنى أسحق الشيرازى أنه كان يسمع العود من جملة كذبه وتموره كما بينته ثم (لا يراع) وهو الشابا بسميت بذلك لخلو جوفها ومن ثم قالوا المن لا قلب له رجل يراع فلا يحرم (في الاصح) الخبر فيها (قلت الاصح تحريمه والله أعلم) لانه مطرب بانقراده بل قال بعض أهل الموصيقى انهالة جامعة لجميع النغمات الايسر الخرم كسائر المزامير والخبر المروى في شبابة الراعى منكر كما قاله (٢٢٠) أبو داود وبقد بر صحتة كما قاله ابن حبان فهو دليل للتحريم لان ابن عمر سداذنيه عن

سماعها ناقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع هل يسمعها فيستديم سداذنيه فلما لم يسمعها اخبره فترك سدهما فهو لم يامر به بالاصغاء اليها بدليل قوله له اسمع ولم يقل استمع ولقد اظن خطيب الشام الدوايح وهو بمن نقل عنه في الروضة واثني عليه في تحريرها وتقرير أدلتها ونسب من قال بحماها الى الغلط وانه ليس معدودا من المذهب ونقلت كلامه برهته وكلام غيره ثم فراجعته ونقل ابن الصلاح انها اذا جمعت مع الدف حرما باجماع من يعتد به ورده التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مر عن الامام في الشطرنج مع القمار وعن الزركشى في الغناء مع الآلة وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من انها كانيا يسمعان ذلك فكذب كما بينته ثم فاحذر (وبجوز داف) أى ضربه (وأستماعه لعرس) لانه صلى الله عليه وسلم اقر جو يربا ضربن به حين بنى على بفاطمة كرم الله وجهها

من أهل الطب بأن ذلك ينجع في مرضه وحكى ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالملاهي وبالدف والشبابة وقال السبكي السماع على الصورة الموهودة منكرو ضلالة وهو من أفعال الجهلة والشياطين ومن زعم أن ذلك قرينة فقد كذب واقتضى على الله ومن قال انه يزبد في الذوق فهو جاهل او شيطان ومن نسب السماع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدب أبا شديدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متعمدا فليتبوا مقعده من النار وليس هذا طريقة اولياء الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل اللهو واللعب والباطل وينكر على هذا باللسان واليد والقلب ومن قال من العلماء باباحة السماع فذلك حيث لا يجتمع فيه دف وشبابة ولا رجال ونساء ولا من يحرم النظر اليه اه (قوله بقول طبيين الخ) يتبغى او معرفة نفسه إن كان عارفا بالطب ويتدرد النظر في اخبار الواحد ولو فاسدا اذا وقع في القلب صدقة سيد عمر (قوله بل هو المذهب الخ) أى حل استماعه انظر هل يحل لنحو الطبيب استعماله حينئذ المتوقف عليه استماع المريض المتوقف عليه شفاؤه رشيدى أى والظاهر الحل (قوله كما بينته ثم) أى في كف الرعاع الخ (قوله وهو الشابا) وهى المسماة الان بالغاب عش (قوله لخلو جوفها) وفى البجير مى عن القاوى والشبابة هى ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها اه (قول المتن قلت الاصح تحريمه) أى كما صححه كلام البغوى وهو مقتضى كلام الجمهور وروى ترجيح الاول تبع فيه الرافعى الغزالى ومال البلقينى وغيره اليه لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه معنى وشرح المنهج (قوله لان ابن عمر سداذنيه الخ) قديما رضى ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار لانكار المنكر واجب الا ان يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو بعتد الفاعل التحريم واليراع مختلف فيه ويحتمل أن الراعى كان يعتد حله باجتهاد منه او بتقليد لمن افاد بحله من المجتهدين او انه قام مانع من الانكار فلما تأمل سم (قوله سداذنيه) أى ورعا والافقد مران مجرد السماع لا يحرم وبه يندفع إشكال تقريره لسماع نافع رشيدى (قوله بمن نقل) أى المصنف (قوله فى تحريرها) متعلق باطنب (قوله وانه ليس الخ) أى وإلى انه الخ يعنى قال ان القول بحلها او القائل به ليس الخ (قوله ورده التاج السبكي وغيره) ويوافقه ما مر عن الامام الخ عبارة النهائية وفيه ما مر عن الامام الخ (قوله ما مر الخ) مرافيه (قول المتن داف) بضم الدال اشهر من فتحهاسمى بذلك لتدفيف الاصابع عليه معنى (قوله حين بنى على) أى دخل ع ش (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدف خبره (قوله ومن ثم أخذ) إلى قوله له ويشهد ايضا للمغنى (قوله ونحوه) كالوليمة وقت العقد والزفاف معنى (قوله من كل سرور) عبارة للمغنى وشيخ الاسلام بما هو سبب لاطهار السرور كولا دة وعيد وقدم غائب وشفاء مريض اه قال ع ش قوله من كل سرور قد يفهم تحريمه لاسباب اصلا فلا يرجع ولا بعد فيه لانه لعب مجرد اه اقول فيه توقف ولو قال يفهم كراهته الخ كان له وجه اخذا بما مر في الشطرنج والغناء بشرطهما بل قضية ما يأتى من قول الشارح والنهاية وقضية كلامه حل ما عداها من الطبول الخ الا باحة (قوله وهذا يشهد الخ) عبارة للمغنى واستثنى البلقينى من محل الخلاف ضرب الدف فى امرهم من قدم عالم او (قوله لان ابن عمر سداذنيه الخ) قديما رضى ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار

بل قال لمن قالت: وفيما نبي يعلم ما في غد دعى هذا وقول بالذى كنت تقولين أى من مدح بعض المقتولين بيدر رواه البخارى سلطان وصح خبر فصل ما بين الحر امو والخلال الضرب بالدف وخبر أعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه بالدف سنده حسن وتضعيف الترمذى له مردود ومن ثم أخذ البغوى وغيره منه أنه سنة فى العرس ونحوه (وختان) لان عمر رضى الله عنه كان يقره فيه كالنكاح وينكره فى غيرهما رواه ابن أنى شعبة (وكذا غيرهما) من كل سرور (فى الاصح) الخبر الترمذى وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى المدينة من بعض معازيه قالت له جارية سوداء: إني نذرت إن ردك الله سالما أن اضرب بين يديك بالدف فقال لها: إن كنت نذرت أوفى بنذرك وهذا يشهد

لبحث البلقيني ان ضربه لنحو قدوم عالم أو سلطان لا خلاف فيه ويشهد ايضا لنده به بعد السرور بقدم نحو عالم لنفع المسلمين اذ المباح لا ينعقد نذره ولا يؤمر بوفائه لكن مرفي في النذر زيادة لا بد من استحضارها هنا ويباح اويسن عنده من قال بنده (وان كان فيه جلاجل) لا تطلق الخبر وادعاء أنه لم يكن بجلاجل يحتاج لاثباته وهي اما نحو حلق تجعل داخله (٢٢١) كدف العرب أو صنوج عراض من

صفر تجعل في خروق دائرته
كدف العجم وبحل هذه
جزم الحماوى الصغير
وغيره ونازع فيه الاذرى
بانه اشد اطرابا من الملاهي
المتفق على تحريمها واطال
ونقل عن جمع حرمة ولا
فرق بين ضربه من رجل أو
امرأة وقول الحلبي يختص
حله بالنساء رده السبكي
(ويحرم ضرب الكوبة)
بضم اوله ويحرم استماعها
ايضا (وهي طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لكن احدهما
الان اوسع من الاخر الذي
لا جلد عليه للخبر الصحيح ان
الله حرم الخمر والميسر اى
القمار والكوبة ولان في
ضربها تشبها بالخثين فانه
لا يعتادها غيرهم وتفسيرها
بذلك هو الصحيح خلافا
لمن فسرهما بالنرد وقضية
كلامه حل ماعداها من
الطبول وهو كذلك وإن
اطلق العراقيون تحريم
الطبول واعتمده الاسنوى
فقال الموجود لائمة المذهب
تحريم الطبول ماعدا الدف
(لا الرقص) فلا يحرم ولا
يكره لانه مجرد حركات
على استقامة او اعوجاج
ولانه ويعتد اقر الحبشة
عليه في مسجده يوم عيد

سلطان أو نحو ذلك اه وعبارة النهاية محل الخلاف كما بحثه البلقيني إذا لم يضر به لنحو قدوم الخ أو لا
فهو جائز قطعاً ع ش (قوله ويشهد الخ) اى الخبر المذكور (قوله ويباح اويسن الخ) مراده به الدخول
على المتن رشيدى (قوله لا تطلق الخبر) الى قوله وهو كذلك اى المعنى لا لقوله كدف العرب ر قوله كدف
العجم الى ولا فرق وقوله لكن احدهما الى الخبر (قوله يحتاج لاثباته) قد يقال الاصل عدمها (قوله ونازع
الخ) عبارة النهاية ونازع الاذرى فيه بانه الخ مردودة اه وعبارة الاسنى والقول بان الضرب بالدف وفيه
صنيع اشد اطرابا الخ ممنوع اه وقد يقال ان هذا المنع مكابرة والقول باباحة الدف الذى فيه الصنيع مع
حرمة الصنيع وحده كما مر بعده ظاهر (قوله فيه) اى الدف الذى فيه جلاجل (قوله بضم اوله) اى وإسكان
الواو معنى (قوله لكن احدهما الان) عبارة النهاية ومنه ايضا الموجود في زمنا ما احاط به اوسع الخ قال
ع ش افاد التعبير بمنه ان الكوبة لا تنحصر فيما سدا حد طرفيه بالجلدون الاخر بل هي شاملة لذلك ولما
لو سدا طرفاه معا اه (قوله وتفسيرها بذلك الخ) عبارة المعنى قال في المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف
المشهور في كتب اللغة قال الخطاطي غلط من قال انها الطبل بل هي النرد اه لكن في المحكم الكوبة الطبل
والنرد فجعلها مشتركة بينهما فلا يحسن التغليط اه (قوله وقضية كلامه الخ) عبارة المعنى قضية كلامه اباحة
ماعداها من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب الذخائر قال الاذرى لكن مرادهم ماعدا طبول اللهو
كما صرح به غير واحد ومن جزم بتحريم طبول اللهو العمرانى وابن ابي عصرون وغيرهما اه وفيه ميل
الى ما قاله الاذرى خلافا للشارح والنهاية وكذا مال اليه الاسنى حيث قال في شرح قول الروض ولا يحرم
من الطبول الا الكوبة مانصه ونازع الاسنوى في الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره الغزالي فتبعه عليه
الرافعى والموجود لائمة المذهب هو التحريم فماعدا الدف ورده الزركشى بان اكثرهم قيدوه بطبل اللهو
قال ومن اطلق التحريم اراد به اللهو اى فالمراد الا الكوبة ونحوها من الطبول التى تراد للهو اه (قوله حل
ماعداها الخ) دخل فيه ما يضر به الفقهاء ويسمونه طبل الباز ومثله طبل المسحر فهاجا نزع ع ش عبارة
الاجيرى والقاعدة ان كل طبل حلال الا الكوبة المذكورة وكل مزمار حرام ولو من برسيم او قربة لا مزمار
النفي للاججاج قال الحلبي وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على المعصية وهل من الحرام لعب البهلوان
واللعب بالحيات وارجح الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك اه وقوله ان كل طبل حلال
الا الكوبة قد مر ما فيه (قوله واعتمده الاسنوى الخ) تقدم رده انفا عن الاسنى (قول المتن لا الرقص)
سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم (قوله فلا يحرم) الى قوله ثم اعتمد في المعنى ولما قاله لانه ان
صدر في النهاية (قوله ولا يكره) بل يباح معنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى بعضهم) عبارة المعنى وقيل
يكره وجرى عليه الفقهاء وفي الاحياء التفرقة بين ارباب الاحوال الذين يقومون بوجد فيجوز لهم أى بلا
كرهه وبكره لا غيرهم قال البلقيني ولا حاجة لاستثناء ارباب الاحوال لانه ليس باختيار فلا يوصف باباحة
ولا غيرها اه وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة ولا فتجدا اكثر من يفعل ذلك ليس موصوفاه هذه
ولذا قال ابن عبد السلام الرقص لا يتعاطاه الا ناقص العقل ولا يصلح الا للنساء اه (قوله جمع) منهم الفقهاء كما
لان انكار المنكر واجب إلا أن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو يعتد الفاعل بالتحريم
وان كان مختلفا فيه ويحتمل ان الراعى كان يعتد بحله باجتهاد منه أو بتقليد لمن افتاه بحله من المجتهدين أو
انه قام مانع من الانكار فليتأمل (قوله لا الرقص) سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة (قوله
ثم اعتمد القول بتحريمه) والاوجه خلافه ش م

رواه الشيخان واستثنى بعضهم ارباب الاحوال فلا يكره لهم وإن قلنا بكرهته التى جرى عليها جمع ورده البلقيني بانه ان كان
باختيارهم فهم كغيرهم ولا فلا يفسوا مكلفين ثم اعتمد القول بتحريمه إذا كثر بحيث أسقط المروءة وما ذكره آخره فيه نظر وأولا
واضح جلى يجب طرده في سائر ما يحكى عن الصوفية بما يخالف ظواهر الشرع فلا يحتاج به لانه ان صدر عنهم في حال تكليفهم

فهم كغيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا مكافئين به وقد مر في الردة في رد كلام الياضي ما يجب استحضاره هنا ونقل الاسنوى عن العز بن عبد السلام انه كان يرقص في السماع يحمل على مجرد القيام والتحرك لغلبة وجد وشهو دوار وتجل لا يعرفه إلا اهله فنعنا الله بهم آمين ومن ثم قال الامام اساميل الحضرمي في موقف الشمس لما سئل عن قوم يتحركون في السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنة حتى يصيروا روحانيين فهم بالقلوب مع الحق وبالاجساد (٢٢٢) مع الخلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو فلا يرى عليهم فيما فعلوا ولا يقتدى بما قالوا

مر آتفا (قوله فهم كغيرهم) أي في الاباحية على الراجح والكرهية على خلافه (قوله) ثم اعتمد القول بتحريمه (الخ) والوجه خلافه نهاية ولكن ترد به الشهادة كما يأتي عش (قوله وما ذكره اخرا) أي اعتماد القول بتحريمه اذا كثرت الخ وقوله واولا أي الرد بان كان الخ (قوله) لانه ان صدر الخ الاخصر المناسب لاحتمال صدوره عنهم بغير اختيار (قوله يحمل) أي المنقول (قوله هؤلاء قوم الخ) مقول القول (قوله العدو) أي الشيطان والنفس (قوله فلا يرى) أي لا يعترض (قوله بما قالوا) أي وفعلوا (قوله وعن بعضهم تقبل الخ) قد يؤيد قول هذا البعض قبول شهادة المبتدع الذي لا يكفر ببدعته بالاولى ولا يرد عليه قول الشارح ورد بانه آخ فتدبره إن كنت من اهله اه سيد عمر اقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المجتهدين له بالاتفاق في الفروع وعدمه في الاصول وايضا قد تقدم عن المغني عن السبكي ما يوافق الرد المذكور بزيادة تشديد (قوله بكسر النون) إلى قوله وروى الخطيب في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه الاسنوى وغيره وكذا في المغني الاما انبه عليه (قوله وهو اشهر وفتحها وهو افصح) وفي البجيرمي عن عبد البر عكسه ويوافقه قول المغني وهو بكسر النون افصح من فتحها وبالمثلث من يتخلف الخ وفي عش مانصه قد يتوقف في كونه أي الفتح افصح بل في صحته مع تفسيره بالمتشبه بالنساء فانه يقتضي تعين الكسر إلا ان يقال في توجيه الفتح ان غير الفاعل يشبه الفاعل بالنساء فيصير معناه مشتبه بالنساء اه (قوله فيحرم على الرجال الخ) وبما عمت به البلوى ما يقبل في وفاة النيل من رجل زين بزيته امرأه ويسمونه عروس البحر فهذا ملعون فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء فيجب على ولي الامر وكل من له قدرة على إزالة ذلك منعه منه مغني وفي هامشه بلا عزو مانصه ومنه ايضا ما يفصل في الافراح من تزوين شاب امرديفا خريزة النساء وتحركة بحر كتهن ورفع صوته بكلامهن بل ويأتي وهو ورفقته باقبح من فاعلهن واشنع من كلامهن ويسمون ذلك خيال شاميات قبحهم الله وجلساءهم اهل الضلالات المقرين لهم على تلك القبيحات المحرمات اه (قوله حركة الخ) أي فيها معنى (قوله وهيته) الو او بمعنى او عش أي كاعبر به المغني (قوله وعليه) أي تكلف ذلك (قوله قرآن وشعر في مجلسك) أي هل يجمع بينهما فيه (قوله القرآن والشعر) لعل المغني تختار القرآن أو الشعر الخ (قوله واستنشد) إلى قوله لان كعب في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى المتن وقوله وان تاذى قريبه المسلم وقوله وإن قصد إلى المتن وقوله حرم إلى جز ما (قوله واستنشد من شعرا مية الخ) أي طلب من بعض الصحابة ان ينشد منه (قوله ابن الصلت) عبارة مسلم والنهاية ابن أبي الصلت (قوله رواه مسلم) لفظه عن عمر بن الشريد عن أبيه قال ردت رسول الله ﷺ يوم ما قال هل معك من شعرا مية بن أبي الصلت شيء قلت نعم قال هيه فانشدته بيتا فقال هيه حتى انشدته مائة بيت اه (قوله منه) أي الشعر (قوله او حث على خير) يؤيده ما تقدم للشارح والاذرعي في الحدا فراجع سيد عمر (قوله في شعره) ليس بقيد عش (قوله معينا) يظهر انه ليس بقيد فيحرم هجو غير الحربى والمرتد والفاسق المتجاهر مطلقا عبارة الاسنوى والمغني نصها وحل تحريم الهجاء إذا كان لمسلم فان كان لكافر أي غير معصوم جاز كما صرح به الرويانى وغيره لانه صلى الله عليه وسلم امر حسنا بهجوا الكفار بل صرح الشيخ ابو حامد بانه مندوب ومثله في جواز الهجو المبتدع كاذكره في الاحياء والفاسق المعلن كما قاله العمراني وبحته الاسنوى وظاهر كلامهم جواز هجو الكافر الغير المحترم المعين وعليه فيفارق عدم جواز لانه بان اللعن الابعاد من الخير ولا عنه لا يتحقق

اه وعن بعضهم تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف لا اعتقادهم ان ذلك قرينة كما تقبل شهادة حنفي شرب النبيذ لا اعتقاده اباحته وكذا كل من فعل ما اعتقد اباحته اه ورد بانه خطأ قبيح لان اعتقاد الحنفي تشا عن تقايد صحيح ولا كذلك غيره وانما منشؤه الجهل والتقصير فكان خيالا باطلا لا يلتفت اليه (ألا ان يكون فيه تكسر كفعل الخنث) بكسر النون وهو أشهر وفتحها وهو افصح فيحرم على الرجال والنساء وان نازع فيه الاسنوى وغيره وهو من يتخلق بخلق النساء حركة وهيته وعليه حملت الاحاديث بلعنه اما من يفعل ذلك خلقة من غير تكلم فلا يائمه به (ويباح قول) أي انشاء (شعر وانشاده) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى اليه كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضي الله عنهم وروى الخطيب في جامعه انه قرئ عند النبي صلى الله عليه وسلم

قرآن وأنشد شعر فقبل يا رسول الله قرآن وشعر في مجلسك قال نعم وان ابا بكره قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعنده بعده أعرابي ينشد الشعر فقلت يا رسول الله القرآن أو الشعر فقال يا أبا بكره هذا مرة وهذا مرة واستنشد من شعرا مية بن أبي الصلت مائة بيت رواه مسلم أي لان أكثر شعره حكم وامثال وتذكير بالبعث ولهذا قال ﷺ كادى امية ان يسلم وروى البخارى ان من الشعر لحكمة واستحب الماوردى منه ما حذر عن معصية او حث على خير ويؤيده ما مر من صحة اصداق تعليمه حينئذ (الا ان يهجو) في شعره معينا غير حربى

وان نادى قريبه المسلم بخلاف الذى لانه معصوم ومقتضى كلام بعضهم الخاف كل مهدر (٢٢٣) بالحربى وهر ظاهر فى المرتدون نحو

الزاني المحصن وغير متجاهر
بفسق وغير مبتدع ببدعته
فيحرم وان صدق او كان
بتعريض كما فى الشرح
الصغير وترد به شهادته
للايذاء واثم حاكمه دون
منشيه الا ان يكون هو
المدعي له فيكون اثمه اشد
(او يفحش) بضم اوله
وكسر ثاله اى يجاوز الحد
فى الاطراف فى المدح ولم يمكن
حملة على المبالغة فيحرم ايضا
لانه حينئذ كذب وترد به
الشهادة ان اكثر منه وان
قصد اظهار الصنعة لايها
الصدق قال ابن عبد السلام
فى قواعده ولا تكاد تجد
مداحا الارذلا ولا هجاء الا
نذلا (او يعرض بامارة
معينة) بان يذكر صفاتها
من نحو طول وحسن وصدق
 وغيرها فيحرم ايضا وترد
به شهادة لما فيه من الايذاء
وهتك الستر اذا وصف
الاعضاء الباطنة ومحله فى
غير حليته اماهى فان ذكر
منها ما حقه الاخفاء كما يتفق
بينهما عند الخلوة حرم كافى
شرح مسلم لكن جزما
بكرهته وردت شهادته
ايضا والافلا لان كعب
ابن زهير رضى الله عنه شيب
بزوجه بنت عمه سعاد قى
فصيده تباغت سعاد المشهورة
واشدها بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم
ينكر عليه وخرج بالمرأة

بعده منه فقد يحتمل به بخير بخلاف الهجو اه وهي كالصريح فى الاطلاق ثم رايت قال الرشيدى قوله معينا
انظر هل منه هجرا هل قريه او بلدة معينة اه (قوله بخلاف الذى) اى ونحوه نهاية (قوله دون نحو
الزاني الخ) اى كنيته الصلوة وقاطع الطريق بشرطهما (قوله وغير متجاهر) عطى على غير حربى (قوله
متجاهر بفسق) اى بما جاهر به كاهو ظاهر سيد عمر (قوله وغير مبتدع ببدعته) دخل فيه غير المبتدع
والمبتدع بغير بدعته اما هجره ببدعته فلا يحرم رشيدى (قوله ببدعته) متعلق بمحذوف اى هجاء ببدعته
(قوله فيحرم) اى هجر غير هذه الثلاثة (قوله كافى الشرح الصغير) بل رجحه الاصل اى الروضة حيث قال
ويشبهه ان يكون التعريض هجرا كالصريح وقال ابن كج ليس التعريض هجرا انتهى اه اسنى (قوله
وترد به شهادته) هذا محمول على ما اذا هجاء بما يفسق به كان اكثر منه ولم تغلب طاعاته بقرينة ما مر اسنى
ولكن ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغنى الاطلاق كالروض ثم رايت فى سم مانعه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الرد الا ان يقول انه كبره ثم رايت به بن فى زواجه انه كبره اه (قوله للايذاء) اى مسليا
او ذميا ونحوه نهاية (قوله الا ان يكون هو المدعي له) اى بان كان قد سمعه منه سرا فاذا عه وهناك به ستر
المجور اسنى (قوله او يفحش) قضيه صنيع المنهج انه من عطى العام فعليه فقول الشارح اى يجاوز الخ
من تفسير المراد (قوله بضم اوله) الى قوله ومحله ان لم يكتر فى المغنى الا قوله ان اكثر الى قال وقوله ونازع
الى وبالمعينة وما انبه عليه (قوله الاطراء) اى المبالغة (قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب
طاعاته وقضيه عدم التقيد بالاكثر فى الهجو والتعريض مع تعليلهما المذكور اى الايذاء ان كلا منهما
كبره اه سم وقوله لعل ضابط الاكثر الخ الاولى لعل الرد بالاكثر مقيد بان لا تغلب الخ وقوله وقضيته
الخ قد تقدم انفا عنه عن زواج الشارح التصريح بذلك فى الاول وقد يفيد ذلك فى الثانى قول الشارح الا فى
ويقع لبعض فسقة الشراء الخ (قوله لايها المصدق) كذا فى الروض وعلل الاولى اسقاط الهمة كافى
الحلى (قوله ردلا) وقوله نذلا كلاهما يفتح فسكون الحسيس قاموس (قوله وهتك الستر) لعل الواو بمعنى
او كما عر به النهاية (قوله اذا وصف الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله فى غير حليته) اى غير زوجته
وامته (قوله ما حقه الاخفاء الخ) اى او اعضائها الباطنة عبارة المغنى هنا ولو شيب بزوجه او امته بما حقه
الاخفاء ردت شهادته لسقوط سروته وكذا لو وصف زوجته وامته باعضائها الباطنة كما جرى عليه ابن
المقرئ تبعا لاصله وان نزع فى ذلك اه وعبارته فى شرح بقله زوجته الخ وقرن فى الروضة بالتفصيل ان
يحكى ما يجرى بينهما فى الخلوة بما يستحي منه وكذا صرح فى النكاح بكرهته لكن فى شرح مسلم انه حرام اه
(قوله لكن جزما بكرهته) وكذا جزم بها الاسنى والنهاية والمغنى قال ع ش وينبغي ان يكون محل
الكراهة ما لم تناز باظهاره والاحرم (قوله وردت شهادته الخ) اى لسقوط المروءة بذلك روض ومغنى
ثم ظاهر اطلاقهم مناهم اشراط الاكثر اى كذا فى كلامهم الا فى شرح واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشراطه بل كلام المغنى والاسنى كالصريح فيه حيث فنصر اهاك على كلام البلقينى والزركشى وسكتا عن
كلام الاذرى كايانى (قوله والافلا) ويشترط ان لا يكتر من ذلك والاردت شهادته قاله الجرجاني
مغنى واسنى ويفيده ايضا قول الشارح الا فى ومحله ان لم يكتر الخ (قوله لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه)

(قوله وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الرد الا ان يقال انه كبره ثم رايت به بن فى زواجه انه كبره
(قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب طاعاته وقضيه عدم التقيد بالاكثر فى الهجو
والتعريض مع تعليلهما المذكور ان كلا منهما كبره (قوله لكن جزما بكرهته) وردت شهادته الخ
فى الصنيع لشعار بان ردها على الكراهة ايضا فان كان كذلك فاعل وجهه دلالة على قلة المروءة وعدم
المبالاة ثم رايت قول الروض والتشبيب بمعينة ووصف اعضائها الباطنة ولزوجه مسقط للمروءة
اه ويفهم من كلام شرحه وجوابه عن النص رد الشهادة على الكراهة ايضا

الامر د فيحرم وان لم يعينه على ما قاله الرويانى لانه لا يحل بحال بل يفسق ان ذكر انه يمشقه لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه ايضا ونازع ابن
الرفعة الرويانى فى إطلاق الفسق بانه ليس من لازم عشقه ان يكون بشهوة محرمة ولهذا عدوا من الشهداء الميت عشقا وفيه نظر لان شرطه

ان يكتم ويعف وهذا الميكتم على ان الزركشى (٢٢٤) وغيره قيدوا الشهادة بعشق غير الامرود بالمعينة غير هافلا ائتم فيه ولا ترده الشهادة

لان غرض الشاعر تحسين
صنعة لا تحقيق المذكور
فيه ومحل ان لم يكتر منه لبناء
الشيخين الاطلاق على
ضعيف ويقع لبعض فسقة
الشعراء نصب قرائن تدل
على التعيين وهذا لا شك
انه معين (والمروءة تخاف
بخلق امثاله في زمانه ومكانه)
لان الامور العرفية تختلف
بذلك غالباً بخلاف العدالة
فانها ملكة راسخة في النفس
لا تتغير بعروض منافع
له وهذه احسن العبارات
المتخلقة في تعريف المروءة
لكن المراد بخلق امثاله
المباحة غير المزرية به فلا
نظر لخلق القلندرية في خلق
اللحي ونحوها (فالكل
في سوق والمشي) فيه
(مكشوف الرأس) أو
البدن غير العورة او كشف
ذلك فيها وان لم يمش عن
لا يليق به ذلك وان كان
الاكل ماشياً لانه مالم يكن
خالياً فيا يظهر يسقطها الخبر
الطبراني بسندلين الاكل
في السوق لانه مالم يكن
الشرب لانه ان صدق جوعه
او عطشه قال الاذرعى او
كان ياكل حيث وجد لتقلله
وبراءته من التكلف العادى
قال البلقينى أو أكل داخل
حانوت مستتراً ونظر فيه
غيره وهو الحق فيمن لا
يليق به ذلك قلت او كان

اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله قيدوا الشهادة) أى شهادة الميث عشقا (قوله وبالمعينة) الى قول
المتن فالأكل في النهاية إلا قوله ومحل الى ويقع (قوله وبالمعينة غير هافلا) وليس ذكر امرأة مجهولة كليلى
تعييناً وروض ومغنى (قوله فيه) أى فى تشبيب غير المعينة (قوله ومحل) أى عدم الرد بذلك عبارة الاسنى فى
شرح قول الروض والتشبيب بغير معين لا يضر نصه وما اقتضاه من ان ذلك لا يضر مع الكثرة بناء الاصل
على ضعيف فيقيد كلام الاصل بالقليل (قوله لا شك انه معين) أى فيفسق فتدشهادة بذلك وفى الروض
مع شرحه (فرع) شرب الخمر عدداً مع العلم بالتحريم يوجب الحد ورد الشهادة وان قل المشروب ولم
يسكر وترد شهادة بائعها ومشتريها الغير حجة كنداء وقصد تخلل لئلا يسكها فربما قصد بامساكها التخلل ولا
عاصرها ومعتصرها ان لم يقصد بذلك شربها او الاغانة عليه والمطبوخ منها كالنبيذ فاذا شرب من احدهما
القدر المسكر حد وردت شهادة ولو شرب منه قدر الايسر واعتقد باحتة الخلفى ردولم ترد شهادته وان
اعتقد تحريمه حد وردت شهادته ومن وطئ امته وهو يظنها اجنبية ردت شهادته لا من وطئ اجنبية وهو
يظنها امته اعتباراً باعتقاده فيهما وان نكح بلاولى او نكح نكاح متعة ووطئ فيها وهو يعتقد الحل لم ترد
شهادته والحرمة ردت لذلك ولا ترد شهادة ملتقط الشاروان كره التقاطه لانه غير مكروه عند جماعة وترد
شهادة من يعود حضور الدعوة بلاناء او ضرورة قال فى الاصل او استحلال صاحب الطعام لانه اكل محرماً
الادعوة السلطان ونحوه فلا ترد شهادة من تعود حضورها لانه طعام عام (قول المتن والمروءة) بفتح الميم
وضمها وبالهمز وابدالها او املكة نفسانية الخ قاله التللسانى وفى المصباح ادا ب نفسانية تحمل مرعاتها
الانسان على محاسن الاخلاق وجمل العادات اه ع ش (قوله لان الامور) الى قوله او كشف فى المغنى
(قوله بذلك) أى باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان مغنى (قوله فانها ملكة الخ) عبارة المغنى فانها
لا تختلف باختلاف الاشخاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع اه (قوله لا تتغير بعروض
مناف لها) ان اراد حقيقة المتنافى فى عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بان يراد بالعروض التيسر لا
الاتصاف بالفعل (قوله وهذه) أى عبارة المتن (قوله فى تعريف المروءة) أى المقولة فيه (قوله لكن المراد
الخ) عبارة المغنى واعتراض البلقينى على عبارة المصنف بأنه قد يكون خلق امثاله خلق اللحي كالقلندرية مع
فقد المروءة فيهم وقد اشترت الى رد هذا بقولى بمن يراعى مناهج الشرع وادابه اه أى عقب قول المصنف
بخلق امثاله (قوله المباحة) أى الخلق المباحة (قوله ونحوها) أى القلندرية (قول المتن فالأكل فى سوق)
أى لغير سوقى وروض ومغنى (قوله او البدن) الى قوله ما يفيد فى النهاية إلا قوله وان كان الى يسقطها وقوله
بسندلين وقوله قال الاذرعى الى قال البلقينى وما انبه عليه (قوله غير العورة) أى اما كشفها فحرام مغنى
(قوله من لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المغنى وغير محرم ينسك اه (قوله ماشياً) والانسب فى
سوق (قوله يسقطها) اشار به الى ان قول المصنف الاقنى يسقطها خبره قوله فالأكل وما عطف عليه بتاويل
كل واحد (قوله ومثله الشرب) عبارة النهاية وقيس به الشرب اه قال ع ش ويؤخذ منه ان ماجرت به
العادة من شرب القهوة والدخان فى بيوتها وعلى مساطبها يخل بالمروءة وان كان المتعاطى لذلك من السوق
الذين لا يحتشمون ذلك (قوله ومثله الشرب) الى قوله وهو الحق فى المغنى إلا قوله قال الى قال (قوله الا ان
صدق الخ) أى غلب الخ مغنى (قوله لتقلله) أى عده نفسه حقيراً (قوله قال البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم لو
اكل داخل حانوت مستتراً بحيث لا ينظره غيره او بمن يليق به او كان صائماً الخ اتجه عنده حينئذ اه قال
ع ش قوله بحيث لا ينظره غيره أى من المارين اما لو نظره من دخل لياكل ايضاً فينبغي ان لا يخل بالمروءة
اه (قوله ونظر فيه غيره) عبارة المغنى وفيه كما قال ابن شعبة نظر اه (قوله وهو الحق) أى التنظير (قول
المتن وقبله زوجه الخ) او حكاية ما فعله معها فى الخلوة وروض ومغنى (قوله فى نحوها) أى كوجهها (قوله
لاراسها) الى قوله وتوقف البلقينى فى المغنى (قوله لاراسها) أى ونحوه مغنى (قوله او وضع يده) عطف على

(قوله لا تتغير بعروض مناف الخ) ان أريد حقيقة المتنافى فى عدم التغير نظر

على نحو صدرها (بحضرة الناس) أو اجنبي يسقط عليه بخضرة جواريه أو زوجهاته وتوقف الباقي في تقبيلها بحضرة الناس أو الاجنبيات
 ليله جلاها ولا وجه في التوقف في ذلك لانه لا يفعله الا من لا خلاف له كما في قوله (ولا كثار حكايات مضحكة) للحاضرين أو فعل خيالات كذلك
 بان يصير ذلك عادة بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بالكلمة فيضحك بها جاساه يهوى (٢٢٥) به في النار سبعين خريفا ما يفيد انه حرام بل

كبيرة لكن يتعين حمله على
 كلمة في الغير بباطل يضحك
 بها أعداءه لأن في ذلك من
 الايذاء ما يعادل ما في كباثر
 كثيرة منه وقضية تقييد
 الا كثار بهذا أنه لا يعتبر
 فيما قبله وما بعده ونظر فيه
 ابن النقيب واعتمد البلقيني
 أنه لا بد من تكرار الكل
 تكررا يدل على قلة المبالاة
 واستدل له بالنص وتبعه
 الزركشي فقال ظاهر
 النص الذي جرى عليه
 العراقيون وغيرهم ان من
 وجد ما فيه بعض ما هو
 خلاف المروءة قبلت شهادته
 إلا ان يكون الاغلب عليه
 ذلك فترد شهادته لكن
 توقف شيخه الاذري في
 إطلاق اعتبار الا كثار في
 الكل ثم بحث اعتباره في
 نحو الا كل بسوق ومد
 الرجل بحضرة الناس
 بخلاف نحو قبلة حليلة
 بحضرة الناس في طريق
 واعترض بما صح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما أنه قبل
 أمة خرجت له من السبي
 كان عنقها ابريق فضة
 بحضرة الناس ويرد بأنه

قبلة زوجه ع (قوله على صدرها) أي ونحوه من مواضع الاستمتاع مغنى (قول المتن بحضرة الناس)
 أي ولو محارم لها أو ع (قوله أو اجنبي) عبارة المغنى والمراد جنسهم ولو واحد أو ع بحضرة اجنبي
 كان أولى اه (قوله بخلافه) أي كل من القبلة والوضع (قوله بحضرة جواريه أو زوجهاته) يتجه ان ذلك
 يختلف باختلاف الاشخاص سم (قول المتن ولا كثار حكايات الخ) ولا كثار سوء العشرة مع المعاملين
 والاهل والجيران ولا كثار المضايقة في السير الذي لا يستقصى فيه روض مع شرحه (قوله بان يصير ذلك
 عادة) أي بخلاف ما لو لم يكن أكثر وكان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة مغنى (قوله يضحك بها) أي
 يقصد ذلك سواء فعل ذلك لطلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو مجرد المباشرة ع (قوله ما يفيد الخ) لعله
 فاعل جاء وقوله من تكلم الخ يدل من الخبر الصحيح ولو قال للخبر الصحيح من تكلم الخ وهذا يفيد الخ كان اخصر
 وأوضح (قوله وقضيته) إلى المتن في النهاية لإاقوله ونظر فيه إلى ثم بحث (قوله تقييد الا كثار بهذا الخ) فيه
 قلب عبارة المغنى والاسنى وتقييده الحكايات المضحكة بالا كثار يقتضى ان ما عداها لا يقيد بالا كثار بل
 تسقط العدالة بالمرة الواحدة قال ابن النقيب وفيه نظر الخ (قوله واعتمد البلقيني انه لا بد من تكرار الكل
 الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على صغيرة من قوله ويجرى
 ذلك في المروءة والخل بها فان غلبت افرادها لم تؤثر ولا ردت شهادته اه فانه مغاير لكل ما ذكره هنا عن
 البلقيني وغيره اه سم (قوله فقال) أي الزركشي (قوله إلا ان يكون الاغلب الخ) هذا يقتضى اعتبار
 الا كثار في الجميع مغنى (قوله لكن توقف شيخه الاذري الخ) عبارة النهاية والوجه كما قاله الاذري اعتبار
 ذلك في الكل إلا في نحو قبلة حليلته بحضرة الناس في طريق مثلاً فلا يعتبر تكرره واعترض الخ (قوله
 واعترض) إلى قوله فالوجه الخ الانسب تقديمه على قول المتن ولا كثار الخ كما في الاسنى والمغنى عبارتهما
 واما تقبيل ابن عمر رضي الله عنهما امته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس فقال انزركشي كانه تقبيل استحسان
 لا تمتع أو فعله يان للجواز او ظن انه ليس ثم من ينظره او على ان المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص
 الشافعي اه (قوله لا دخل له الخ) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من مثل ان عمر رضي الله
 عنهما ولا يحابون احداً فيماليق فليتامل سم (قوله ليين الخ) وقد يقال غرضه اغاظة الكفار وإظهار
 ذلهم ع (قول المتن قباء) أي ملوطة ع (قوله بالمدسى) بذلك لاجتماع اطرافه اه وعبارة
 القليوبي هو المفتوح من امامه وخلفه واما القباء المشهور الان المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء
 ونحوهم اه (قول المتن وقلنسوة) بفتح القاف واللام وبضم القاف مع السين مغنى (قوله وهي ما يلبس) إلى
 قول المتن والتهمة في النهاية لإاقوله كما مر إلى المتن وقوله ونازع الزركشي إلى المتن وما انبه عليه (قوله
 وحده) بيان للراد منها وإلا فسميها ما لا يتقيد بذلك بل يشمل ما لو لبسها ولف عليها ع (قوله
 المتن حيث لا يعتاد) أي للغمية لبسها وقيد في الروضة لبسها للفقهاء بان يتردد فيها فاشعر بان لبسها في
 البيت ليس كذلك اه مغنى (قول المتن ولا كباب على الشطر نج) أي بحيث يشغله عن مهماته وإن لم يقترن به

(قوله بخلافه بحضرة جواريه أو زوجهاته) يتجه أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص (قوله واعتمد البلقيني
 انه لا بد من تكرار الكل الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على
 صغيرة من قوله ويجرى ذلك في المروءة والخل بها فان غلبت افرادها لم تؤثر ولا ردت شهادته اه فانه مغاير
 لكل ما ذكره هنا عن البلقيني وغيره (قوله لا دخل له فيه) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من

(٢٩ - شرواني وابن قاسم - عاشر) مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقي
 عليها بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه يحتمل أنه إنما فعله ليين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال
 فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلاً فالوجه ما فصله الاذري (وليس فقيهه قباء وقلنسوة) وهي ما يلبس على الرأس وحده وتاجر ثوب نحو
 جمال وهذا ثوب نحو قاض ونحو ذلك من كل ما يفعل (حيث) أي بمحل (لا يعتاد) مثله فيه (ولا كباب على لعب الشطر نج) أو فعله بنحو طريق

وإن قل كما روى ينبغي أن حضوره فيه هذا التفصيل (أو) على (غناء أو) على (سماعه) أي استماعه أو اتخاذ امرأه أو أمر دليغي للناس ولو من غير اكباب (وإدامة رقص) أي من يليق به ما غيره فيسقطها منه مرة كما هو ظاهر من قوله والامر إلى آخره ومد الرجل بحضرة من يحتشمه بلا عذر (يسقطها) لمنافاة ذلك كله لها (٢٢٦) وبحسب الراجح أن اتخاذ الغناء المباح حرفة لا يسقطها إذا لاق به رده الزركشي بان الشافعي

نص على رد شهادته وجري عليه الأصحاب لأنها حرفة دينية ويعدها عليها في العرف بمن لا حيائه وبما قررت به كلامه علم أن الواو في عبارته بمعنى أو (تنبيه) اختلفوا في تعطى خاتم المروءة على أوجه ثلاثة إن تعلقت به شهادة حرم والا فلا وهو الأوجه لأنه يجرم عليه التسبب في إسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره (والامر فيه) أي جميع ما ذكر (يختلف بالأشخاص والأحوال والأماكن) لأن المدار على العرف كما مر فقد يستقيم من شخص وفي حال أو مكان ما لا يستقيم من غيره أو فيه ونازع الزركشي في التعميم المذكور بأنه لا يظهر في نحو القبلة واكثر الضحك والشر نيج أي فده تسلبها مطلقا وهو ظاهر (تنبيه) يؤخذ من قولهم لأن المدار إلى آخره أن من دخل بلادا فزى بزي أهلها لا تخرم مروءته به وعلمه أن سلم ما إذا فزى بزي أهل حرقته ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزويه بزي غير بلده مزربه مطلقا (وحرفة

ما يجرم وهو يرجع في قدر الاكباب للعادة أما القليل من لعب الشطرنج فلا يضر في الخلوة بخلاف قارعة الطريق فانه هادم للبروءة والاكباب على لعب الحمام كالاكباب على الشطرنج مغنى وروض مع شرحه (قوله وإن قل) شامل للمرة كما يأتي التصريح به عن الروض (قول المتن أو غناء أو سماعه) أي سواء اقترن بذلك ما يوجب التحريم أم لا ومثل ما ذكر الاكباب على انشاد الشعر واستنشاده حتى يترك مهماته مغنى وروض مع شرحه (قوله أي استماعه) إلى قوله رده الزركشي في المغنى الا قوله أي من يليق به إلى ومد الرجل (قوله ليغنى) الخ أي ويكتسب بالشعر مغنى (قوله للناس) المراد جنسهم أسنى (قوله ولو من غير الباب) انظر هذه الغاية والاكباب ونفيه إنما يكونان في فعل يفعله والاتخاذ لا يحسن وصفه بذلك كما لا يخفى رشیدی (قول المتن وإدامة رقص) أي أكثره مغنى ومثله الاكباب على الضرب بالدف وروض (قوله من يحتشمه) أي بحسب العادة ع ش فلو كان بحضرة آخره أو نحوه لم يكن ذلك تركا للبروءة أسنى ومغنى (قوله في عبارته) أي قوله والمشى الخ (قوله ثالثها الخ) عبارة النهاية أو وجهها حرمة أن ترتب عليها رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك لأنه الخ (قول المتن والامر فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه ويرجع في الاكثر عما ذكر إلى العادة والشخص اذ يستقيم من شخص قدر لا يستقيم من غيره ولا يمكنه الا زمرة نائير فليس اللعب بالشطرنج مثالا في الخلوة مرارا كالعرب في السوق والطرق مرة في ملا من الناس (قوله أي جميع ما ذكر) عبارة المغنى أي مسقط المروءة (قوله لأن المدار) إلى قوله ونازع في المغنى (قوله كما مر) أي في شرح والمروءة تخلق الخ (قوله فقد يستقيم الخ) فحمله الماء والا طعمة إلى البيت شحلا لاقتداء بالسلف التاركين للتكلف خرم مروءة من لا يليق به بخلاف من يليق به ومن يفعله اقتداء بالسلف والتفشف في الاكل واللبس كذلك (تنبيه) يرجع في قدر الاكثر للعادة وظاهر تقييدهم ما ذكر أي لعب الشطرنج والحمام والغناء واستماعه وانشاد الشعر واستنشاده والرقص والضرب بالدف بالكثرة أنه لا يشترط فيما عداه لكن ظاهر نص الشافعي والعراقيين وغيرهم أن التقييد في السكك ذكره الزركشي ثم قال وينبغي التفصيل بين ما يعد خارما بالمرة الواحدة وغيره فالأكل من غير السوق مرة في السوق كالمشي فيه مكشوف مغنى وروض مع شرحه (قوله أو فيه) أي الزمان أو المكان (قوله التعميم المذكور) أي بقوله والامر فيه الخ (قوله مطلقا) أي من أي شخص كان وفي أي زمن أو مكان كان (قوله فترى) كذا في أصله بخطه بالف هنا وفيما يأتي سيد عمر (قوله مطلقا) أي في بلده وغيره (قوله بالهمز) من الدناءة وهى الساقطة وبتركه من الدنو بمعنى القريب مغنى (قول المتن وكس) أي لوبل ونحوه مغنى (قوله وحياكة) إلى قول المتن والتهمة في المغنى (قوله وجزارة) أي واسكاف ونخال مغنى (قول المتن من لا تليق به) أي سواء كانت حرفة أية أم لا اعتاده ثلثه فعله ولا ع ش وقال سم ينبغي استثناء كس نحو المسجد تبركا وتواضعا له ومر انفا عن المغنى ما يفهمه (قوله أي لاقت به) أفاده أن الاعتبار ليس بقيد وإنما المدار على اللياقة ولذا اقتصر عليها الروض والمنهج (قوله كارجح في الروضة) أي حيث قال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد ويذني أن لا يقيد به بل ينظر هل تليق به هو أم لا شرح المنهج زاد المغنى واعتراض جعلهم الحرفة الدينية ما يجرم المروءة مع قولهم أنها من فروض الكفايات واجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره اه وفي الزيادة مثله (قوله لأنه لا يتغير بذلك)

مثل ابن عمر رضي الله عنهما ولا يجابون أحد فيا لا يليق فليتا مل (قوله على أوجه الخ) أو وجهها حرمة أن ترتب عليه رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك شمر (قوله ثالثها أن تعلقت به شهادة حرم) الحرمة متجهة أن تعينت شهادته لثبوت ذلك الحق (قوله أي المصنف من لا تليق به) ينبغي أن يستثنى كس نحو المسجد

دينية (بالهمز) كحجامة وكس ودغ) وحيا كدو حراسة وقيامه حمام

وهي وجزارة (من لا تليق) هذه (به تسقطها) لا شعارها بقلة مبالاة (فان اعتادها) أي لاقت به (وكانت) مباحة سواء كانت (حرفة أية) أم لم تكن كما رجحه في الروضة فذكره هنا لأن الغالب في الولدان يكون على حرفة أية (فلا) تسقطها (في الأصح) لأنه لا يتغير بذلك أما ذو حرفة محرمة

كمنجم ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي وبما عمت به البلوى التكسب بالشهادة مع ان شركة الابدان باطالة فيقدح في العدالة لاسيما
إذا منعنا أخذ الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتب فان نفوس شركائه لا تطيب (٢٢٧) بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق

فيه أن يشتري ورق شركة
ويكتب ويقسم على قدر
مال كل من ثمن الورق فان
الشركة لا يشترط فيها
التساوى في العمل اه
(والتهمة) بضم ففتح في
الشخص التي مر انها تمنع
الشهادة كما في الخبر الصحيح
(ان يجر) بشهادته (اليه)
او إلى من لا تقبل شهادته له
(نفعاً او يدفع عنه) أو عن
ذكر بها (ضراً) ويضر
حدوثها قبل الحكم لا
بعده فلو شهد لاختيه بمال
فوات وورثته قبل استيفائه
فان كان بعد الحكم اخذه
وإلا فلا وكذا لو شهد بقتل
فلان لاختيه الذي له ابن ثم
مات وورثته فان صار ورثته
بعد الحكم لم ينقض أو قبله
لم يحكم له (فترد شهادته
لعبده) المأذون له في التجارة
وغيره خلافا لما يرويه
تقييد اصله بالاول لأن ما
يشهد به هو له وقضيته قبوله
له بان شخصاً قد فده كما يحتمل
البلقيني (ومكاتبه) لانه
ملكه وقد يعجز او يعجزه
فيعود له ماله وشريكه
بالمشترك لكن إن قال لنا
او بيننا بخلاف ما إذا قال
لزيد ولي فيصح لزيد لاله
وشرطه تقدم الصحيح كما مر
في تقرير الصفقة وان لا
يعود له شيء مما ثبت لزيد
كوارثين لم يقبضاً فان ما ثبت

وهي حرفة مباحة بل من فروض الكفايات لاحتياج الناس اليها ولورد بها الشهادة لربما تركت فتعطل
الناس معنى واسنى (قوله كمنجم الخ) اي والعراف والكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن اكثر
من اهل الصنائع الكذب وخلف الوعدت شهادته معنى وروض ((تنبه)) التوبة بما يخل بالمرءة سنة
اسنى (قوله مطلقاً) اي لاقت به او لا كانت حرفة ابيه او لا قال الصيمري لان شعارهم التلبس على العامة معنى
(قوله قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمغنى بقوله ومثل ذلك المقرئون والوعاظ (قوله)
قال بعض المتأخرين الخ) معتمد ع ش (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب
له الورق وبم يملكه وهل يجري عقد تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار
صحيح اه سم (قوله فان الشركة الخ) ((فروع)) المداومة على ترك السنن الراتبة ومستحبات الصلاة
تقدح في الشهادة لتهاون مرتكبها بالدين وإشعاره بقلة مبالاة بالمهمات ومحل هذا كما قال الاذرعى في
الحاضر اما من يديم السفر كالملاح والمكاري وبعض التجار فلا يقدر في الشهادة مداومة منادمة مستحل
النبيذ والسفهاء وكذا كثرة شره إياه معهم لا خلال ذلك بالمرءة ولا يقدر فيها السؤال للحاجة وان طاف
مكثره بالابواب ان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة له حينئذ الا ان اكثر الكذب في دعوى الحاجة
أو أخذ ما لا يحل له أخذه فيقدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الثانية قليلا اعتبر التكرار كما مر نظيره معنى
وروض مع شرحه (قول المتن والتهمة ان يجر اليه نفعاً) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف
في جهة الناظر والمستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة
وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قد فضل ويدخل لعام اخر
فيحصل لهم منه مر اه سم وسياق قبيل قول المصنف ولو شهد الاثنين بوصية الخ ما يوافق (قوله بضم) إلى
قوله ولو اقتصموا في النهاية إلا قوله التي مر إلى المتن وقوله تقدم الصحيح إلى ان لا يعود (قوله في الشخص)
اندفع به ما قيل ان كلامه يشعر بعود ضمير اليه للشاهد فيصير التقدير ان يجر الشاهد إلى الشاهد وفيه فلاقة
معنى (قوله التي مر الخ) اشار به إلى أن ال للعهد الذكرى (قوله او إلى من لا تقبل شهادته له) اي الاتي بيانه
انفا (قوله بها) الاولى كتابته عقب يدفع (قوله ويضر حدوثها) إلى قوله وقضيته في المغنى (قوله فوات) اي
الاخ (قوله قبل استيفائه) لاحاجة اليه (قوله فان كان) اي ارثه (قوله وإلا فلا) اي لا يأخذ بهذه الشهادة
بل لا بد من إثباته بطريقه رشيدى (قوله ثم مات) اي الابن (قول المتن فترد شهادته الخ) اشار به لصور من
جر النفع معنى (قوله بالاول) اي المأذون له (قوله وقضيته) اي التعليل ع ش (قوله قبوله) الظاهر التائيت
(قوله بأن شخصاً قد فده) هل مثله انه ضربه مثلاً إذ الموجب ما لا رشيدى اي والظاهر نعم (قوله كما يحتمل البلقيني)
عبارة النهاية وهو كذلك كما يحتمل الخ (قوله وقد يعجز الخ) عبارة النهاية ولان ماله بصدد العود اليه بعجز او
تعجز اه (قوله او يعجزه) اي المكاتب نفسه (قوله وشريكه الخ) عطف على عبده (قوله فيصح) الاولى
التائيت (قوله لزيد الخ) اي بالنسبة له (قوله وشرطه) الاولى التفرع والتائيت (قوله ثبت) الاولى
المضارع (قوله ولو اقتصموا) اي اربع مثلاً مع الشركاء (قوله ولو وقع) اي الفسخ (قوله ويؤخذ منه) اي

تبركا وتواضعا (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق وبم يملكه
وهل جرى عليه تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح (قوله والتهمة ان
يجر بشهادته اليه نفعاً الخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف في جهة الناظر والمستاجر
إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة وظاهر ذلك رد شهادتهم
بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قد فضل ويدخل لعام اخر فيحصل لهم منه
مر (قوله وقضية قبوله له بان شخصاً قد فده كما يحتمل البلقيني) كتب عليه مر

لا حدهما يشارك فيه الآخر ولو اقتصموا أرضاً وانفرد كل بمقدقتنازع اثنان في حديثهما لم تقبل شهادتهما الاخرين على ما أفتى به بعضهم للشركة
المتقدمة ودفع ضرر فسخ القسمة لو وقع ويؤخذ منه ان كل من باع عيناً لا تقبل شهادته فيها بما يدفع عنه ضرر فسخ البيع فيها لو وقع

(وغيره لميت) وان لم تستغرق تركته الديون أو مرتد كما يحثه أبو زرعة (أو عليه حجر فلس) لانه إذا أثبت له شيئا أثبت لنفسه المطالبة به حتى في المرتد لان ديونه تقتضي من ماله على جميع الاقوال بخلاف غيره الحى ولو معسر الم يحجر عليه لتعلق الحق بدمته (و) برضاع بين موليته وخاطبها الذى عضل عنه او (بما) مراده فيما الذى باصه (هو وكيل) او وصى او قيم (فيه) سواء اشهد به نفسه لموكله ام بشيء يتعلق به كوقوع عقد فيه وغيره لانه ثبتت لنفسه سلطنة (٢٢٨) التصرف في المشهود به وكذا اوديع لمودعه ومرتته لراهنه لثمة بقاء يدهما ولو عزل نحو

وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من الخاصمة قبل او بعدها فلا وان طال الفصل وظاهر اطلاقهم انه لا يعتبر فيها رفع للقاضي ولا كونها بما تقتضى العداوة المسقطه للشهادة وفيه نظر اماما ليس وكلا او وصيا او قيما فيه فيقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالو باع فانكر المشتري الثمن او اشترى فادعى اجنسى بالمبيع فله ان يشهد لموكله بان له عليه كذا وان هذا لمسكه ان جاز له ان يشهد به للبائع ولا يذكر انه وكيل وصوب الاذرى حله باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح ثم توقف فيه لحمله الحاكم على الحكم بما لو عرف حقيقته لم يحكم به ويحجب بانه لا اثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه وياتى قريبا عن ابن عبد السلام ما يؤيده بل صرح غير واحد بانه يجب على وكيل طلاق انكره موكله ان يشهد حسبة ان زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز قول ابى زرعة بنظيره

من التعليل (قوله) وان لم يستغرق الى قوله و برضاع في النهاية والمغنى (قوله) تركته الديون) مفعول ففاعل (قوله) او مرتد عطف على ميت (قول المتن حجر فلس) خرج به حجر السفة والمرض ونحوهما مغنى (قوله) لانه اذا ثبت الخ) قال المغنى والحق الماوردى بذلك ما اذا كان زوجها معسرا بنفقة فاشهدت له بدنه اه ولا يتخلو عن اشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيرهما من الغرماء حيث لا حجر ولا موت ولا ردة فليتام اه سيد عمر (قوله) او بما الخ) الانسب الو او (قوله) مراده الى قوله وفى الانوار في النهاية الا قوله و ظاهر اطلاقهم الى اما ما ليس وقوله ان جاز الى ولا يذكر وقوله وياتى الى بل صرح وقوله كما تقر (قوله) مراده فيما الخ) لما فسر هذا لشموله لما اذ لم تكن الشهادة بنفس المال بل بشيء من متعلقاته رشيدى عبارة المغنى ولو عبر بقوله فيما هو وكيل فيه كما فعله في المحرر واصل الروضة كان اولى ليتناول من وكل في شيء بخصوصية او تعاطى عقدا فيه وحفظه او نحو ذلك فانه لا تقبل شهادته لموكله في ذلك لانه يجز لنفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه اه (قول المتن هو وكيل الخ) اى ولو بدون جعل مغنى (قوله) او وصى الى قوله وان طال الفصل في المغنى (قوله) او قيم) او ولى اسنى (قوله) لموكله) الاولى تقديمه على به نفسه (قوله) ام بشيء) معطوف على به وكان الاولى حذف قوله لموكله رشيدى (قوله) ام بشيء) كذا فى اصله ثم اصلح بام سيد عمر (قوله) في المشهود به) اى او فى متعلقه بفتح اللام (قوله) وكذا اوديع لمودعه ومرتته لراهنه) وتقبل شهادتهما بالوديعة والمرهون لغيرهما لان نفاء التهمة روض مع شرحه (قوله) ولو عزل الخ) اى ثم شهد (قوله) او بعدها) الانسب التذكير (قوله) فلا وان طال الخ) نعم لو وجد امتصاص حين بعد ذلك قبلت عليه كما اقرى به الوالدرحه الله تعالى نهاية وينبغى ان محل ذلك حيث مضى لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من قوله الاتى وكذا من العداوة كما رجحه ابن الرفعة ش (قوله) اما ما ليس وكلا الخ) محترز قوله بما هو وكيل الخ) عبارة المغنى وافهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل لموكله بما ليس وكلا فيه ولكن حكى الماوردى فيه وجهين واصحهما الصحة اه (قوله) ومن حيل شهادة الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن او اشترى شيئا الخ) لم تعرف وكالته فله ان يشهد الخ (قوله) مالو باع فانكر الخ) اى ما تضمنه قولهم لو باع الخ (قوله) بان له عليه كذا الخ) نشر مرتب (قوله) ان له ان يشهد به الخ) اى بان يعلم كونه للبائع بنحر التسماع والتصرف الآتين (قوله) ولا يذكر الخ) عطف على يشهد (قوله) حله باطنا) جزم به النهاية بلا عرو (قوله) توصلا) الاولى جعله من مادة السين او من باب الافعال كما عبر بالثانى الاسنى (قوله) ثم توقف فيه الخ) عبارة النهاية وتوقف الاذرى فيه بانه يحمل الحاكم الخ مردود بانه لا اثر الخ قال الرشيدى قوله وتوقف الاذرى اى فى الحل باطنا والافهوقائل بالصحة بل رد على من انكرها وشنع عليه اه (قوله) وشهد اى المقترض له اى المقرض بان له على المدين ولم يذكر الحوالاة اخذنا مما مر (قوله) ليحلف معه الخ) عبارة النهاية فيحلف الخ (قوله) بعد ان صدقه الخ) يتأمل اقدام المقرض على الحلف بمجرد التصديق فانه يؤدى الى اثبات الحق لغيره من غير تحقق قاله ع ش ويجاب عنه بعين ما مر آنفا (قوله) كما مر) اى فى باب القضاء (قوله) الشاهد) الى قوله واحتمال العبارة فى المغنى (قوله) ونحو اصله الخ) اى كما كتبه وغيره الميت او المحجور عليه بفلس مغنى (قول المتن وبجراحة مورثه الخ) اى عند شهادته ودخل فى كونه مورثا عند الشهادة مالو (قوله) اما ما ليس وكلا او وصيا او قيما) فيقبل فيه نعم لو وجد امتصاص حين بعد ذلك قبلت عليه كما اقرى به شيخنا

شهد

فيمن له دين عاجز عن اثباته فاقرض من آخر قدره واحاله به وشهد له ليحلف معه ان صدقه فى ان له عليه

ذلك الدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة اشهد ان حاكما جائز الحكم حكم به كما مر (و) براءة من ضمنه) الشاهد او نحو اصله او فرعه او عبده لانه يدفع بها الغرم عن نفسه او عن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل براءة من ضمنه مع كونها مقبولة اذ لا تهمة فيها غير مراد كما يدل عليه السياق نعم قول اصله والضامن للاصيل بالابراء او الاداء اصرح (وجراحة مورثه)

غير بعضه قبل اندمالها لانها نفى الموت الذي هو السبب في انتقاله من المورث اليه (٢٢٩) وبه فارق قبوله في قوله (ولو شهد المورث له

مريض او جريح بمال قبل
الاندمال قبلت في الاصح)
لعدم التهمة كما تقرر لان
شهادته لا تجر اليه نفعا
وكونه اذا ثبت لمورثه ينتقل
اليه بعد بسبب آخر لا يؤثر
نعم لو مات مورثه قبل
الحكم امتنع لانه الان
شاهد لنفسه كما مر وفي
الانوار لو شهد على مورثه
بما يوجب قتله لم يقبل وهو
غلط مبنى على توهم ان
الشاهد هنا يرث وليس
كذلك كما مر في الفرائض
على انا وان قلنا يرث لا يصح
ذلك ايضا لما عملوا به
القبول في مسئلة المتن هذه
وعدمه فسيا قبلها فتامله
(وترد شهادة عاقلة فسق
شهود قتل) يحملونه كما
ذكره في دعوى الدم
والقسامة واعاده هنا
كالذي قبله معولا في حذف
قيده المذكور على ذكره
ثم للتمثيل به لانتهمه فلا
تكرار (و) ترد شهادة
(غرماء مفلس) حجير عليه
(فسق شهود دين آخر)
ظهر عليه لانهم يدفعون
مزاحمته لهم واخذ منه
البليقي قبول شهادة غريم
له رهن في دينه ولا مال
للمفلس غيره او له مال
ويقطع بان الرهن يوفي
الدين المرهون به فتقبل
لفقده دفع ضرر المزاحمة
وفيه نظر لان فيها مع ذلك
دفعاً بتقدير خروج الرهن

شهد بذلك اخو الجريح وهو وارث له ثم ولد للجريح ابن فلا تقبل شهادة تخرج به ما لو شهد بذلك وللجريح
ابن ثم مات الابن فتقبل شهادة تخرج به ثم ان صار وارثا وقد حكم بشهادة تلم ينقض كالموطر الفسق او لا فلا يحكم بها
اسنى ونهاية ومعنى (قوله غير بعضه) انما قيد به لكون الكلام في الرد للتممة والافالحكم لا يختلف بالبعضية
(قوله قبل اندمالها) خرج به شهادته بعد الاندمال فتقبل لا انتفاء التهمة قال البليقي ولو كان الجريح عبدا
ثم اعنته سيده بعد الجرح وادعى به على الجراح وانه المستحق لارثه لانه كان ملكه فشهد له وارث الجريح
قبلت شهادته لعدم المعنى المقتضى للرد اسنى ونهاية (قوله في انتقاله) اي الارش معنى (قول المتن لمورثه له)
اي غير أصله وفرعه مريض اي مرض موت وقوله قبل الاندمال اي بخلافها بعد الاندمال فتقبل قطعاً
لا انتفاء التهمة معنى (قوله كما تقرر) اي في قوله وبه فارق الخ (قوله نعم لو مات الخ) كذا في المعنى (قوله امتنع)
اي الحكم بشهادته (قوله كما مر) اي في شرح والتهمة ان يجر نفعا الخ (قوله لم يقبل) الاولى الثاني (قوله)
كما مر في الفرائض) اي في موانع الارث (قوله لا يصح ذلك) اي القول بعدم القبول وقوله لما عملوا به القبول
الخ فيه نظر ظاهر لان ما يوجب قتل المورث سبب الموت الناقل للمال كالجراحة فشهداها الوارث بذلك تجر
اليه نفعا كالشهادة بها (قول المتن وتردد الخ) شروع في الشهادة الدافعة للضرر معنى وقوله شهادة عاقلة اي
ولو فقراء اسنى وقوله شهود قتل اي من خطأ او شبه عبد بخلاف شهود اقرار بذلك او شهود عمد فتقبل اسنى
ومعنى (قوله يحملونه) الى قوله وفيه نظار في المعنى الا قوله في دينه والى قول المتن وتقبل عليهما في النهاية
الا قوله لا بعد موته الى وتقبل من فقير وقوله ويظهر الى وشهادة غاصب وقوله فاسدا الى صحيحا وما انبه
عليه (قوله كما ذكره) اي يقيد بحملونه (قوله واعاده) اي قوله وترد شهادة عاقلة الخ وقوله كالذي قبله يعني قوله
وبجراحة مورثه ولو شهد الخ وقوله قيده المذكور اي يحملونه ويحتمل رجوعه للذي قبله ايضا فاراد
بالقيد بالنسبة اليه قبل اندمالها (قوله على ذكره ثم) متعاقب قوله ولا وقوله للتمثيل متعاقب قوله واعاده
(قوله للتمثيل به الخ) اي وذكرهما هناك لافادة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غرماء مفلس الخ) والحقوا
بذلك شهادة الوكيل والوصى بجرح من شهد بمال على الموكل واليتيم اه اسنى ولعله اخذ انما مر مقيد بما
اذا كان الوكيل وكلا في ذلك المال فليراجع (قوله واخذ منه البليقي الخ) عبارة النهاية وما اخذه البليقي
منه وهو قبول شهادة الخ يتجده خلافا لان فيها مع ذلك الخ وافر المعنى ما قاله البليقي (قوله واخذ منه الخ) اي
من التعليل (قوله في دينه) كذا في النهاية بدون لا ولعل الصواب لا يفي الخ مع لا ثم رايت قال الرشيدى
قوله في دينه لعله سقط قبله لفظ لا النافية من الكتابة لاذ لا يصح التصوير الابهو ليلاقى قول الشارح الاتى
وتبين ماله في الاولى وحاصل المراد ان البليقي اخذ من التهمة بدفع ضرر المزاحمة ان لو اتنى ذلك بان كان بيده
رهن لا يفي بالدين ولا مال للمفلس غيره لا ترد شهادته اي لا تلو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يزاحم المرتين
في شىء موده الشارح باحتمال حدوث مال للمفلس فيزاحم الغريم في تكلمه ماله منه اما اذا كان الرهن يفي
بالدين فالبليقي يقول بقبول شهادته وان كان للمفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعد ثم رده باحتمال
خروج الرهن مستحقا فتقع المزاحمة اه (قوله وفيه نظر) اي في ما خوذ البليقي او تعليله (قوله بتقدير
خروج الرهن مستحقا) اي في صورتين جميعا (قوله وتقبل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص
بموت مورثه ومن اوصى له روض ومعنى ونهاية وفي شرح الروض قال الاذرى لم لا يقال تقبل شهادتهما
في حق غيرهما دون حقهما القصر التهمة عليهما دون غيرهما اه (قوله وإن تضمنت الخ) عبارة الاسنى ولا
ينظر هنا الى نقل الحق عن شخص الى اخر لان الوارث خليفة المورث فكانه هو اه (قوله لا بعد موته
الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو اقام رجل بيته باخوة ميت له دين على شخص فشهد المديون بان لليت لم

الشهاب الرملى ش مر (قوله بفسق شهود دين آخر) ينبغي او ببراءته من دين اخر لوجود المعنى وهو دفع
المزاحمة ويخرج بقوله حجير عليه من لم يحجير عليه فتقبل الشهادة المذكورة لان الحق لم يتعلق بعين ماله

مستحقا وتبين ماله في الاولى وتقبل شهادة مدين بموت دائته وان تضمنت نقل ماله عليه لو ارثه لانه خليفة لا بعد موته عن اخ بان له ابنا مجهولا

لنقله ما استحقه الاخ عليه ظاهرا واخذ منه أن من أثبت وصية له بما تحت يد الوصي فشهد بانه وصية لا خرم تقبل لانه ينقله عن ثبت له مطالبته بهو تقبل من فريق بوصية او وقف للفقراء ومحلله ان لم يصرح بحصرهم وللوصي إعطاؤه قاله البغوي وخالف ابن ابي الدم حيث انحصروا ولم لم يصرح بحصرهم وهو أوجه لثمة استحقاقه (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية) مثالا (فشهدا) أى الاثنان المشهود لهما (لشاهدين بوصية

من تلك التركة) ولو في عين واحدة ادعى كل نصفها (قبلت الشهادتان في الاصح) لانفصال كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم المواطأة المانع منها عدا التهمة واخذ منه انه لو كانت عين بيد اثنين فادعاها ثالث فشهد كل للاخر انه اشترى من المدعى قبل اذ لا يدل لكل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع بشهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشيء فشهد به لآخر وكذلك تجوز شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع بشرط ان لا يقول اخذ مالنا ونحوه ويظهر ان مثله اخذ ماله ومالى للتهمة هنا ايضا ويحتمل هنا تفريق الصفة لانفصال كل عن الاخرى فتقبل لغيره لاله وعلى الاول يفرق بينه وبين ماسر في الشريك بانه هنا ذكر موجب العداوة ولو منفصلا بخلافه ثم ولذلك لو كان هناك ذكر موجب عداوة كان كاهنا وشهادة غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لاجنبى كافى الجواهر وافهم قوله بعد الرد انه لا بد من رد العين وبدل منافعتها اذ لا توجد التوبة الا بذلك لمن

تقبل شهادته لانه ينقل الخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته اه (قوله واخذ منه) أى من التعليل (قوله فشهد) أى الوصى (قوله وتقبل من فقير الخ) عبارة الاسنى قال الزركشى وعلى قياس هذا يعنى مسئلة شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع قول البغوي لو شهد عدد لان من الفقراء انه اوصى بثلاث ماله للفقراء قبلت او لنالم تقبل قال ابن ابي الدم وينبغى ان يقيد قبولها بما اذا كان في البلد فقراء سوى الشاهدين ثم اذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتمالا لان قال الزركشى وقد صرح البغوي بانها يداخلان فيها وما يحتمل يبنى ابن ابي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو ان يكونوا غير محصورين ولا فالظاهر المنع اقوة التهمة ولا سيما اذا قلوا او اكثر الموصى به وفى اعتبار هذا القيد وقفة تتلقى من كلام لابن يونس وابن الرفعة في نظير ذلك من الوقف اه بخذف (قوله ان لم يصرح الخ) أى وان انحصروا فى نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) أى من البينتين (قوله لانفصال كل شهادة الخ) ولا تجز شهادته نفعا ولا تدفع عنه ضرر امغنى (قوله واخذ منه) أى من التعليل (قوله على ما ادعى الخ) وقوله من ادعى الخ كل منهما ببناء المنعول (قوله وكذلك) الى قوله ويظهر الى المتن (قوله لكل الخ) الاولى لواحد منهما وقوله على غيره الاولى على الآخر اذ عليه المغنى مانصه ولا تقبل شهادة خشي بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف الذكور اه (قوله تجوز) أى تقبل نهاية ومعنى (قوله بشرط ان لا يقول الخ) عبارة المغنى اذا قال كل منهم اخذ مال فلان قال اخذ مالنا لم تقبل اه (قوله وعلى الاول) أى عدم القبول مطلقا (قوله وشهادة غاصب الخ) أى وتجوز شهادته (قوله بعد الرد الخ) أى لا بعد التلف وظاهر ان المردود بعد ان جنى في يد الغاصب جناية مضمونة كالتالف فلا تقبل شهادته تروض مع شرحه ونهاية قال ع ش قوله ان المردود أى الرقيق المردود وقوله شهادته أى الغاصب اه (قوله قوله بعد الرد) أى الخ (قوله الا بذلك) أى برد العين وبدل منافعتها المستحقها وكان الاولى بدون ذلك (قوله لمن قدر عليه) افهم انه اذا عجز عن رد ما ظلم به سحت توبته ومحلله حيث كان في عزمه الرد متى قدر ع ش (قوله وخرج بذلك) أى بقوله بعد الرد او بمفهومه المذكور (قوله لاتهامه) أى فلا تقبل لاتهامه (قوله فاسدا) أى شراء فاسدا كذلك (قوله الا ان رده) أى ذلك الشيء وكذا يدل منافعه اخذ ائما امر الى البائع (قوله ثم فسخ) أى البيع كان رد عليه بعيب أو اقالة أو خيار نهاية تروض مع شرحه (قوله ز من وضع المشتري الخ) أى بخلاف ما لو ادعى ملكه بعد الفسخ والرد فتقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التائيد (قوله لها) أى لنفسه (قوله للشاهد) الى قوله ولو ادعى الامام فى المغنى الا قوله خلافا الى وقتن احدهما (قوله ولو بالرشدا وبالتركية الخ) ظاهر صنيعه كالنهاية اختصاص هذه الغاية بالفرع بل قولها الآتى والتركية الخ وقول المغنى ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره ام لا وإن اخذناه باقراره يرشد من في حجره اه كالصريح فى ذلك ولكنه ليس بمراد وانما خرج مخرج الغالب كما يفيد قول الزيادة عن شرح البهجة مانصه وتردد شهادته لبعضه ولو بتركية او رشده وهو فى حجره لكن يؤخذ باقراره اه وكذا يأتى عن الرشيدى ما يفيد (قوله له) أى للفرع وتقدم انه ليس بقيد وقوله او لشاهد عطف عليه (قوله ولا ية للفرع) أى والاصل وكان الاولى للبعض رشيدى (قوله وقتن احدهما الخ) عبارة الروض وكذا لا تقبل لمكاتب اصله او

(قوله ويظهر ان مثله اخذ ماله ومالى للتهمة الخ) قال فى التنبيه ومن جمع فى الشهادة بين ما يجوز وبين ما لا يجوز فقيه قولان احدهما يرد فى الجميع والثانى يقبل فى احدهما اه قال ابن النقيب فى شرحه وهذا أى الثانى هو الاصح ومحلله اذا كان ما لا يجوز لاجل التهمة كما انه اقترض من ابنه واجنبى كذا اما اذا كان

قدر عليه وخرج بذلك ما اذا بيق للمقصود منه شىء عليه لاتهامه بدفع الضمان له عنه كما تقرروا لو اشترى فاسدا شيئا وقبضه فرعه لم تقبل منه لغير بائعه الا ان رده ولم يبق عليه للبائع شىء او صحىح اثم فسخ فادعى آخر ملكه من وضع المشتري يده عليه لم يقبل منه به لبائعه لدفعه الضمان عن نفسه وإبقائه الغلة لها (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد وإن علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو بالرشد أو بالتركية له خلافا لما نقله ابن الصلاح او لشاهده لانه بعضه فكانه شهد لنفسه والتركية وإن كانت حقانته تعالى فقيها لإثبات ولاية للفرع وفيها تهمة وقتن احدهما

المتن كالاصحاب انها لا تقبل
لبعض له على بعض له اخر
وبه جزم الغزالي لكن جزم
ابن عبد السلام وغيره
بالقبول لان الوازع
الطبيعي قد يعارض فضعفت
التهمة وقد يجاب على الاول
بمنع ذلك اذ كثيرا ما يتفاوتون
في المحبة والميل فالتهمة
موجودة وقد تقبل شهادة
البعض ضمنا كان ادعى
على بكر شراء شيء من عمر
والمشتري له من زيد صاحب
اليد وطالبه بالتسليم فقبل
شهادة ابني زيد وعمر وه
بذلك لانهما اجنيان عنه
وان تضمنت الشهادة لايهما
بالمالك وكان شهد على ابنه
بأقراره بنسب مجهول فقبل
مع تضمن الشهادة لحفيده
ولو ادعى الامام بشيء لبيت
المال قبلت شهادة بعضه به
لان الملك ليس للامام ومثله
ناظر وقف او وصى ادعى
بشيء لجهة الوقف او للمولى
فشهد به بعض المدعى
لاتقاء التهمة بخلافها
بنفس النظر او الوصاية
ولو شهد لبعضه او على عدوه
او الفاسق بما يعلمه الحق
والحاكم يحجل ذلك قال ابن
عبد السلام المختار جوازه
لانهم لم يحملوا الحاكم على
باطل بل على ابطال الحق
لمستحقه فلم ياتم الحاكم
لظنه ولا الخصم لاخذ
حقه ولا الشاهد لاعانته

فرعه ولا لما ذونهما اه (قوله ومكانه الخ) وشريكه في المشترك نهاية (قوله لبعض له على آخر) أصليان
كانا وفرعين او مختلفين (قوله وبه جزم لغزالي الخ) عبارة المغنى كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين
ابيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بان الوازع الطبيعي الخ (قوله لكن جزم ابن عبد السلام
الخ) عبارة المغنى وجزم ابن عبد السلام وغيره الخ رد بمنعه اذ كثيرا ما الخ (قوله كان ادعى على بكر) عبارة
الروض وشرحه فرع لو قال شخص لزيد وفي يده عبد اشتريت هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو
اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو واوا بنان يدقبلت شهادتهما سم
ورشيدى اى فالصواب استقاط على وعبرة المغنى كان ادعى شخص شراء عبد في يد زيد من عمرو وعمرو
اشتراه من زيد صاحب اليد وقبضه وطالبه الخ (قوله على بكر) صوابه على زيد كافي النهاية والمغنى والروض
(قوله المشتري له من زيد الخ) وقبضه نهاية ومغنى (قوله وطالبه بالتسليم) اى فانكر زيد جميع ذلك مغنى
(قوله له بذلك) اى للمدعى بما يقوله مغنى (قوله لانهما اجنيان الخ) عبارة المغنى والاسنى لان المقصود
بالشهادة في الحال المدعى وهو اجنبي عنهما اه اى عن ابني زيد وعمرو (قوله عنه) اى عن المدعى (قوله شهد
الخ) عبارة المغنى ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد ابو به مع اجنبي على اقراره انه ولده فتقبل شهادة الاب
كافي فتاوى القاضى حسين الخ احتياطا الامر بالنسب اه (قوله ولو ادعى الخ) عبارة الاسنى نعم لو ادعى
السلطان على شخص بمال البيت المال فشهد له به اصله او فرعه قبلت كما قاله الماوردى لعموم المدعى به اه
(قوله ومثله ناظر وقف الخ) وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو لا يبعدانه
ايضا مثله مالم يصد عنه نقل ثم رايت ماسياتى قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصى الوكيل
مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصى كما هنا وذلك يدل على ان الحاق الوكيل بالامام اولى من
الحاق الوصى به ومن جواز اثبات دين ادعاه للفرع لموكله بشهادة اصله اعنى اصل الفرع وهو شامل لما اذا
كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقياسه جواز اثبات العين للوكل
بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها اه سم (قوله لاتقاء التهمة) اى ولا نظرا لتضمن شهادته
اثبات التصرف لبعضه في المشهود به سم عبارة الرشيدى قوله لاتقاء التهمة فيه نظرو قد شمل قوله او
للمولى ما اذا كان المشهود به من جملة مال الوصى الولاية وقد مر ان الوصى لا تقبل شهادته فيما هو وصى فيه
قال الشارح فيما مر لانه ثبت لنفسه سلطنة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد) اى شخص وقوله
أو الفاسق عطف على فاعل شهد المستتر وقوله بما يعلمه الخ راجع لكل من المعطوفات (قوله الحق) عبارة
الاسنى والنهاية من الحق اه (قوله يحجل ذلك) اى مانع الشهادة اسنى اى من البعضية او العداوة او
الفسق (قوله جوازه) اى شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم (قوله قال الاذرى) بل ظاهر عبارة من
جوز ذلك الخ (ويوجه حمله على تعيينه طريقا لوصول الحق لمستحقه نهاية (قوله منه) اى من الشخص او

للعداوة كما اذا شهد انه قطع عليه وعلى رفيقه الطريق ففي رد شهادته لرقيقه طريقان اصحهما الرد وقيل على
القولين ويجرى الطريقان فيما اذا شهد انه قذفه او اومه او زوجته او جنبا ولو شهد لنفسه ولشريكه بكذا
فترد فيما له وفيما لغيره الطريقان اه فتأمل هذه الاخيرة (قوله كان ادعى على بكر شراء شيء من عمرو
والمشتري له من زيد صاحب اليد الخ) عبارة الروض وشرحه فرع لو قال لزيد وفي يده عبد اشتريت هذا
العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو واشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو
وابنا زيد قبلت شهادتهما (قوله لاتقاء التهمة) اى ولا نظرا لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه
في المشهود به وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو لا يبعدانه ايضا مثله مالم
يصدر عنه نقل ثم رايت ماسياتى قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات
دين ادعاه للفرع وهو شامل لما اذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه
وقياسه جواز اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها

(عليهما) إذ لا تهمته ومحل حيث لا عداو قولاً لافوجها والذي يتجه منهما عدم القبول أخذاً مما مر أن الأب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به (٢٣٢) (وكذا) تقبل شهادتهما (على أيهما بطلاق ضرة أهما) طلاقاً بائناً وأهمات تحت (أو قدفها)

الشاهد (قول المتن عليهما) أي أصله وفرعه - وأما كانت في عقوبة أم لا معنى (قوله) إذ لا تهمته (إلى المتن في المغنى والى قول المتن ولا يخفى في النهاية) لا قوله على أن الوداعى الفرع وقوله ومحل إلى المتن وقوله ويتجه تقييده بمن نكاحه وقوله لأنه لا ينافى (قوله) وكذا تقبل شهادتهما (أي الفرعين معنى وقوله على أيهما بطلاق الخ) أي لا شهادة الفرع لأمه بطلاق أو رضاع إلا أن شهادته بحسبة فتقبل روض مع شرحه قال البجيرمي وقيد القليوبي قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفقة أمه على الشاهد ولا لم تقبل لا تدفع عن نفسه ضرراً أه وكونها لم تجب عليه لا عساره أو لقدرة الأصل عليها وكونها تجب عليه لا عسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقة تها فيه بأن كانت أمه ناشئة أم محذوف (قوله طلاقاً بائناً الخ) أما إذا كان الطلاق رجعيًا فتقبل قطعاً نهاية أي وكذا تقبل قطعاً إذا لم تكن أمهم تحت أمهم لم يكن القذف مؤدياً إلى اللعان (قوله لضرف) إلى وكذا لو ادعت في المغنى (قوله) نفع أمهم الخ (وهو انفارداها بالأب نهاية (قوله) مع كون ذلك الخ) عبارة المغنى وانهم قوله على أيهما أن محل الخلاف ما إذا شهد أحسبة أو بعد دعوى الضرة أما لو ادعى الأب الطلاق في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادعى أنها سألته الطلاق على مال فشهد أنه فها لا تقبل الشهادة عليهما لأنها شهادة الأب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله فدعوا الخ كالمز في بابيه (قوله) فإن ادعاه أي الطلاق ع شر (قوله) لدم نفقة أي ونحوها نهاية (قوله) وكذا لو ادعت أمهم أو ادعت أمهم طلاقاً ضرراً فلا تقبل شهادتهما به لأنها شهادة الأم سلطان وكذا لو ادعت أمهم طلاقاً نفسها فلا تقبل شهادتهما كما مر عن الأسنى (قوله) أخذ به ضمهم أنه يجوز الخ) عبارة النهاية وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بجواز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قدمناه من امتناع شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته له لأن سلطنة الوصى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل أه وأقره هاسم (قوله) ومحل في وكيل بغير جعل (أي والاردت نهاية (قوله) على أن قضية ما مر الخ) مر انفارداها (قوله) ضعفه) خبر أن والضمير للافناء (قوله) فيها ذلك (أي في الوكالة إثبات السلطنة (قوله) ولعله) أي البعض (قوله) فانكر) أي الدين ع ش وما قاله أي ابن الصلاح (قوله) وإن كان فيه تصديق ابنه) فيه ما مر عن قريب رشيدى (قول المتن) وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المنهج مع شرحه ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له من أصل أو فرع أو غيرهما وغيره قبلت لغيره لاله لا اختصاص المانع به أه وعبارة الروض مع شرحه يشهد لوالده ونحوه ولا جنى قبلت شهادته لاجنبي فقط لا اختصاص المانع بغيره أه (قول المتن لفرع واجنبي) كان شهد بريق لها كقوله هو لاني وفلان أو عكسه معنى وأسنى (قول المتن قبلت لاجنبي الخ) وردت في حق الفرع قطعاً نهاية (قوله) ومحل كما علم ما مر فيه الخ) خلافاً للمغنى والمنهج والأسنى كما مر وللنهاية عبارته تفريقاً للصفقة وسواء أقدم الاجنبي أم لا أخذاً مما مر في بابها أه (قول المتن قلت وتقبل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل لأن كل واحد منهما وارث لا يحجب فاشبه الأب وهو قول الأئمة الثلاثة معنى (قوله من الآخر) إلى المتن في المغنى الا قوله أي لانه إلى وتقبل وقوله لانه إلى لانه (قوله) نعم رجح البلقينى الخ) أي من وجهين سم (قوله) لانه تعبير له الخ) عبارة غير وجه المنع أن قاذفها عدده بقذفه سم وعبارة ع شر والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لبعده بان فلا ناقذه قبلت أن شهادته هنا عصلها نسبة القاذف إلى جنابة في حق الزوج لانه يتغير بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه أه (قوله) ويتجه تقييده بمن نكاحه (ظاهر

أى الضرة المؤدى للعان المؤدى لفرعها (في الاظهر) لضعف تهمة نفع أمهم بذلك إذ له طلاق أمهم متى شاء مع كون ذلك حاسبة تلزمهم الشهادة به أما رجعى فتقبل قطعاً هذا كله في شهادة حاسبة أو بعد دعوى الضرة فإن ادعاه الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادتهما له للتهمة وكذا لو ادعت أمهم وما تقرر ويأتى من أن التهمة الضعيفة وغير المقصودة لا تؤثر أخذ بعضهم أنه يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل قال بعضهم أو الوكيل كما أفتى به ابن الصلاح أه ومحل في وكيل بغير جعل على أن قضية ما مر من عدم قبول شهادته لبعضه بوصالة لما فيه من إثبات سلطنته ضعفه لأن الوكالة فيها ذلك ولعله أراد بما نقله عن ابن الصلاح قوله لو ادعى الفرع على آخر بدين لموكله فانكر فشهد به أو الوكيل قبل وإن كان فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الأب وابنه في واقعة واحدة أه وما قاله في هذه متجه لأن التهمة ضعيفة جداً (وإذا شهد لفرع) أو لأصل له (واجنبي قبلت لاجنبي في الاظهر) تفريقاً للصفقة ومحل كما علم ما مر فيه أن أقدم الاجنبي

والابطلت فيه أيضاً (قلت وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر لأن النكاح يطرأ ويحول فهما كاجير ومستاجر نعم رجح البلقينى أنه لا تقبل شهادته لها بان فلانا قدفها أى لانه تعبير له في الحقيقة ويتجه تقييده بمن نكاحه وتقبل لكل على سكوت

الآخر قطعاً إلا شهادته بزناها لأنه يشهد بجناية على محل حقه فاشبه الجناية على عبده ولائها الطلخت فراشه وذلك بأبلغ في العداوة من نحو الضرب (ولا خ وصدق والله أعلم) اضف التهمة نعم لا تقبل على بقية الورثة بأن فلان أخوه لا نه شهادة لنفسه بنسب المشهود له ابتداء لا ضمناً كذا قال الباقر في زعمان ما في الروضة من التبريح بخلاف مردود وإس كزعم لأن ذلك ضنى والقصد منه إدخال الضرر على نفسه بمشاركته له والضمنى في ذلك لا يؤثر نظير ما مر في شهادة البض بهو به فارق منع قبول شهادتهما إلا بهما بالزوجية لأنها شهادة للأصل ابتداء وكان بأزرعة أخذ من اغتفار الضمى افتاءه في تعارض بينى داخل وخارج انضم إلى هذه بيعة أخرى (٣٣٣) بأن أحد شهودى الداخل كان باعه له بأن

ذلك لا تبطل به شهادة أى لأن القصد من شهادته للدخل لإثبات ملكه ابتداء وتضمنها لإثبات ملكه له قبل لا أثر له ويتبين حمله على صورة لو ثبتت للخارج لا يرجع الداخل بشمعه على البائع الذى هو أحد الشاهدين له بالملك ولا أنهو متهم بدفعه الضمان عن نفسه لو ثبتت للخارج (ولا تقبل من عدو) على عدوه عداوة دنوية ظاهرة للخبر الصحيح فيه ولا أنه قد ينتقم منه بشهادة باطلة عليه ومن ذلك أن يشهد على ميت بعين فقيم الوارث بيعة بانهما عدوان له فلا يقبلان عليه على الأوجه من وجهين فى البحر لأنه الخصم فى الحقيقة إذا تركه ملكه وبه يرد بحث التاج الفزارى أن ذلك غير قاذح وإن أفتى شيخنا بما يوافق محبتنا بأن المشهود عليه بالحقيقة الميت اه وليس كما قال على أنه لو قيل لا يقبل عدو الميت ولا

سكوت المغنى والنهاية وشرح المنهج عن هذا التقييد اعتماداً لإطلاق والله أعلم (قوله) (الاشهادته بزناها) ولو مع ثلاثة نهاية وأسنى (قوله) (لأنه يشهد بجناية الخ) عبارة الاسنى والنهاية لأن شهادته عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولأنه نسبها إلى خيانة فى حقه فلا يقبل قوله كالمودع اه وعبارة المغنى لا نه يدعى خيانتها فراشه اه (قول) (فأشبه) أى زناها (قول المتن) (ولا خ) أى من أخيه وكذا من بقية الحواشي وإن كانوا يصلونه ويبرونه أسنى ومغنى وقوله وصدق أى من صديقه وهو من صدق في ودادك بأن يهجمه ما همك قال ابن قاسم وقيل ذلك أى في زمانه ونادر في زمانه مغنى أقول وكذا أن يعدم في زمانه سديد عمر (قوله) (اضف التهمة) لأنها لا يتمان تهمة والبض نهاية ومغنى (قوله) (لا ذلك ضنى والقصد منه) (الاولى) (الثانث) (قوله) (بمشاركته) أى المشهود له للشاهد (قول) (وبه) أى بكونها ضمنية (قول) (إلى هذه) أى بيعة الخارج (قوله) (كان باعه) أى المشهود به (قوله) (بأن ذلك) أى الانضمام والجوار متعاقب بالافتاء (قوله) (شهادته) أى الاحد (قوله) (حمله) أى الافتاء (قول) (لو ثبتت) أى الدين المدعى بها وكان الانسب لما قبله وما بعده التذكير (قوله) (فهو الخ) أى الاحد (قوله) (على عدوه) إلى قوله وليس كما قال فى النهاية الا قوله للخبر الصحيح فيه (قوله) (دنيوية ظاهرة) لأن الباطنة لا يطاع عليها الا اعلام الغيوب نهاية زاد المغنى وفيه معجم الظاهر فى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال سياتى قوم فى آخر الزمان اخوان العلانية اعداء السريرة قيل لنبى الله أبوب صلى الله عليه وسلم أى شئ أشد ذلك مما ربك قال شتمته الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعذب بالله منها فنسأل الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك اه (قوله) (لخبر الصحيح) عبارة المغنى والاسنى الحديث لا تقبل شهادة ذى غم على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والغمر بكسر الغين الغل والحقد اه (قوله) (ومن ذلك) أى من شهادة العدو (قوله) (عدوان له) أى للوارث ع ش (قوله) (وبه) أى بالتعليل (قوله) (أن ذلك) أى كونها عدوين للوارث (قوله) (لكن اظهر) فيه توقف اذ لا يصدق التفسير الا فى للعدو على عدو الميت ولعل لهذا سكتت النهاية عما استظهره الشارح فليراجع (قوله) (لأنه لم يخرج الخ) لاذ الوجهان فى عدو الوارث فقط واما عدو الميت فسكوت عنه (قوله) (قبولها من ولد العدو) جزم به المغنى عبارة توخرج بالعدو أصل العدو وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لمانع بينهما وبين المشهود عليه اه (قول المتن وهو) أى عدو الشخص من يبعضه بحيث يتمنى زوال نعمته سواء اطالبها لنفسه ام لغيره ام لا مغنى (قوله) (الشهادة العرف) إلى قوله ويرد فى المغنى وإلى قوله اه فى النهاية الا قوله بعضهم إلى المراد وقوله تنبيه إلى من قذف (قوله) (واعترضه الباقرى) بأن البعض الخ) عبارة المغنى هذا الضابط لخصه الرافعى من كلام الغزالي قال الباقرى ذكر البعض ليس فى الحرر ولا فى الروضة واصلها لم يذكره احد من الاصحاب ولا معنى لذكره هنا لأن الخ وقال الزركشى الاشبه فى الضابط تحكيم العرف كما أشار إليه فى المطلب فن عدو أهل العرف عدوا للشهود وعليه ردت شهادته اذ لا ضابط له فى الشرع ولا فى اللغة اه (قوله) (بل به بقيد الخ) يرد عليه أنه بذلك القيد قابى ايضا اذ الحزن والفرح قليان وكذا التنى كما يعلم من تفسيره فالوجه أن يجاب بانهم ارادوا

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

عدوا الوارث عملاً بكل من التعاليم المذكورين لكان أظهر وليس هذا لإحداث وجه ثالث لأنه لم يخرج عما يقول به كل من الوجهين (تنبيه) ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن وزعم أنه أبلغ فى العداوة من أبيه وأنه ينبغي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الاصح على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا فى حياته ليس فى محله لأن الكلام فى ولد العدو لم يعلم حاله وحينئذ يبطل زعم أنه أبلغ فى العداوة من أبيه باطلاً له أمام معلوم الحال من عداوة أو عدمها الحكم واضح (وهو من يبعضه بحيث يتمنى زوال نعمته ويحزن بسروره بمصيته) لشهادة العرف بذلك واعترضه الباقرى بأن البعض دون العداوة لأنه بالقلب وهى بالفعل فكيف يفسر الإغلاظ بالخف ويرد بأنه لم يفسرها بالبعض فقط بل به

بقيد ما بعده وهذا مساو لعداوة الظاهر بل اشد منه والاذعى بانها إذا انتهت إلى ذلك فسق بها لانه حينئذ حاسدو الحسد فسق والفاسق مردود الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الخالية عن الفسق وقد يجاب بان بعضهم فرق بان العداوة ان يتبنى مطلقا زوالها والحسد ان يتبنى زوالها (٢٣٤) اليه وان المراد ان يصل فيها لتلك الحيثية بالقوة لا بالفعل حينئذ هو لم توجد منه حقيقة

الحسد المفسقة بل حقيقة العداوة الغير المفسقة فصح كونه عدوا غير حاسد وحصر البلقيني العداوة في الفعل ممنوع وإنما الفعل قد يكون دليلا عليها على ان جمعا نقلوا عن الاصحاب ان المراد بها المفسقة فحينئذ لا اشكال قالوا وقد تمتنع العداوة من الجانبين ومن احد هما فلو عاذى من يريد ان يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه قبلت شهادته عليه (تنبيه) حاصل كلام الروضة واصلها ان من قذف اخر لا تقبل شهادة كل منهما على الاخر وان لم يطلب المقتضوف حده وكذا ان ادعى على اخر انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فلا تقبل شهادة احدهما على الاخر اهـ ويوجه بان رد القاذف والمدعى ظاهر لانه نسبة فيهما إلى الفسق وهذه النسبة تقتضى العداوة عرفا وان صدق ورد المقتضوف والمدعى عليه كذلك لان نسبته الزنا او القطع تورث عنده عداوة له تقتضى انه ينقم منه بشهادة باطلة عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك ان كل من نسب اخر إلى فسق اقضى

بالعداوة البغض المذكور اعم من أن يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك سم على حج وفيه تسليم ان العداوة لا تكون إلا بالفعل وسياتي في كلام الشارح منه رشيدى (قوله بقيد ما بعده) اى مع قيد الحيثية (قوله وهذا) اى البعض مع قيده (قوله منه) كان الظاهر منها رشيدى (قوله والاذعى بانها إذا انتهت إلخ) عبارة النهاية وقول الاذعى انها إذا إلخ يرد بان المراد إلخ (قوله العداوة الخالية إلخ) ولو افترض العداوة إلى الفسق ردت مطلقا معنى واسنى (قوله بان بعضهم فرق إلخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق سم (قوله وان المراد إلخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتامله سم (قوله ان يصل فيها لتلك الحيثية) اى ان يصل في البعض إلى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل سم (قوله وحصر البلقيني إلخ) استئناف بيانى (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي الاشكال مطلقا ممنوع كيف وما نقله ذلك الجميع لا يوافق قولهم الاتى وتقبل له فتامله سم وايضا يلزم عليه ان يكون عدم القبول من عدو من محترزات شرط العدالة لا شرط عدم الاتهام (قوله قالوا وقد تمتنع إلخ) كلام مستأنف عبارة النهاية والاسنى والمغنى عقب التعريف المار والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من احدهما فتختص بردها شهادته على الاخر اهـ (قوله ومن احدهما) اى وقد تمتنع من احدهما الجانبين فقط (قوله فلو عاذى) إلى المتن في المغنى والروض (قوله قبلت شهادته إلخ) اى لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى رد ما معنى زاد الاسنى وهذا في غير القذف كما يعلم بما ياتي اهـ اى في قول الروض ولا تقبل شهادته على قاذفه والنص يقتضى ان الطلب اى للحد ليس بشرط ولا على من ادعى عليه انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فان قذفه المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم اهـ بزيادة شىء من شرحه (قوله لا تقبل شهادة كل منهما إلخ) عبارة النهاية والقاذف قبل الشهادة عدو للمقتضوف وان لم يطالب بالحد وكذا دعوى قطع الطريق يصير المدعى عدوا لمن زعم انه قاطعها وان لم يظهر بينهما بغض نص عليه وقد يؤخذ منه ان كل من رمى غيره بكبيرة في غير شهادة صار عدوا له وهو غير بعيد اهـ (قوله وأخذ ماله) لعله ليس بقيد كما يفيد مقتضار النهاية على ما قبله (قوله لانه ينسبه) أى الشاهد المشهود عليه فيها اى في صورتى القذف ودعوى القطع (قوله تقتضى العداوة) اى ان منشأها العداوة (قوله ورد المقتضوف والمدعى عليه كذلك) اى ظاهر (قوله حينئذ) لا يظهر فائدة قوله يؤخذ الى قوله نعم في النهاية (قوله فلا يقبل) الاولى التانيث (قوله بمفسق) اى كضربه بغير حق (قوله انه) اى الاغتيال المذكور كما هنا اى كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين (قوله في فرق) اى بين جواز الغيبة ورد الشهادة بها (قوله ان المعتاب هنك عرضه بظلمة للمعتاب) المعتاب الاول اسم مفعول وضيرى الجر له والمعتاب الثانى اسم فاعل (قوله فجرزله) اى للمعتاب اسم فاعل (قوله وذلك) اى الانتقام بالشهادة (قوله جائز) اى عرفا وعادة (قول المتن وتقبل له) اى للعدو إذا لم يكن بعضه (فرع) حب الرجل لقومه ليس

(قوله بقيد ما بعده) يرد عليه انه بذلك القيد قلبى أيضا إذا لحزن والفرح قلبيان وكذلك التبنى كما يعلم من تفسيره فالوجه ان يجاب بانهم ارادوا بالعداوة البغض المذكور اعم من أن يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك (قوله فرق إلخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق (قوله وان المراد إلخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتامله (قوله ان يصل فيها لتلك الحيثية) اى بان يصلح في البعض إلى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي

وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من أحدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان عصية اثبت السبب المحجوز لذلك وقضية ما تقر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة احدهما على الاخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهنا وعليه فيفرق بان المعنى المحجوز للغيبة وهو ان المعتاب هنك عرضه بظلمة للمعتاب فجرزله الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى الرد وهو ان ذلك الامر يحمل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة احدهما على الاخر (وتقبل له)

حيث لم تصل إلى حسد مفسق
لا تنفء التهمة (وكذا)
تقبل (عليه في عداوة دين
كسافر) شهد عليه مسلم
(ومبتدع) شهد عليه سني
لأنها إذا كانت لأجل الدين
انقضت التهمة عنها ومن
ابغض فاسقا لفسقه أو
قدح فيه بما هو واجب عليه
كفلان لا يحسن الفتوى
قبلت شهادته عليه (وتقبل
شهادة) كل (مبتدع) هو
من خالف في العقائد ما عليه
أهل السنة مما كان عليه
النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه ومن بعدهم والمراد
بهم في الأئمة المتأخرة
أما أبو الحسن الأشعري
وأبو منصور الماتريدي
وأتباعهما وقد يطلق على
كل مبتدع أمر لم يشهد
الشرع بحسنه وليس مراد
هنا (لا تكفره) ببدعته
وأن سب الصحابة رضوان
الله عليهم كافى الروضة وأن
ادعى السبكي والأذرى أنه
غلط أو استحل أموالنا
ودماءنا لأنه على حق في زعمه
نعم لا نقبل

عصية حتى ترد شهادته لهم بل تقبل مع أن العصية وهي أن يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضى
الرد بمجرد ما وإنما تقتضيه أن انضم إليها دعاء الناس وتألفهم للأضرار به والوقية فيه فإن اجمع جماعة على
إعداء قومه ووقع معها فيهم وردت شهادته عليهم روض مع شرحه زاد المغنى وتقبل تزكيتهم إلى العدو له أيضا
لا تزكيتهم لشاهد شهد عليه كما بحثه ابن الرفعة اه (قوله حيث) إلى قول المتن لا مغفل في النهاية الا قوله
كافى الروضة إلى واستحل وقوله نعم إلى الخطائية (قوله لا تنفء التهمة) إلى قول المتن وتقبل في المغنى (قوله
وقدح فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه وجرح العالم الراوى الحديث أو نحوه كالمثلى نصيحة كان قال جماعة
لا تسمعو الحديث من فلان فإنه مخطئ أو لا تستفتوا منه فإنه لا يعرف الفتوى لا يقدح في شهادته لأنه نصيحة
للناس اه زاد المغنى نص عليه في الام قال وليس هذا بعداوة ولا غيبة أن كان يقول لمن يخاف أن يتبعه ويخطئه
بإتباعه اه (قوله والمراد بهم) أي باهل السنة (قوله وقد يطلق) أي المبتدع (قوله لا تكفر ببدعته) قال
الزركشى ولا تنفسقه بها (فائدة) قال ابن عبد السلام البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة
ومباحة قال والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي
واجبة كالاشتغال بعلم النحو أو في قواعد التحريم فمحرمة كذهب القدريّة والمرجئة والمجسمة والرافضة
قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لأن المبتدع من أحدث في الشريعة ما لم يكن في عهده صلى الله عليه
وسلم أو في قواعد المندوب فمندوبة كبناء الربط والمدارس وكل إحسان لم يحدث في العصر الأول كصلاة
التراويح أو في قواعد المكروه فمكروهة كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في قواعد المباح فباحة
كالصالحه عقب الصبح والعصر والتوسع في المأكول والملابس وروى البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي
رضي الله تعالى أنه قال المحدثات ضربان أحدهما ما خالف كتابا أو سنة أو إجماعا فهو بدعة وضلالة والثاني
ما أحدث من الخير فهو غير مذموم اه معنى وما ذكره عن الزركشى لعلمه مبنى على ما يأتي انفا عن السبكي
والأذرى حيث أقره أي المغنى كما يأتي خلافا للشارح والنهاية (قوله ببدعته) إلى المتن في المغنى إلا ما أنه عليه
(قوله وإن سب الصحابة الخ) وقع في أصل الروضة نقلا عن صاحب العدة وأقره عدسب الصحابة رضي الله
تعالى عنهم من الكبائر وجزم به ابن المقرئ في روضه وأقره عليه شارحه غير متعقب له وجزم به بعض
المتأخرين ووقع في الروضة هنا تصويب شهادة جميع المبتدعة حتى سب الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجزم
به ابن المقرئ في روضه وأقره شارحه وعبارته وتقبل شهادة من سب الصحابة والسلف لأنه يقول اعتقادا
لإعداء وعناد انتهى وجرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه
الجمع فيه أنه كبيرة إذا صدر من غير مبتدع لأنه منتهك لحرمه الشرع انتهى كافي في اعتقاده فلا يؤثّر به
بخلاف المبتدع لما ذكر فيه سيد عمر أقول يدفع التناقض ما مر عن المغنى والاسنى في أول الباب بما نصه
أن المراد بها أي الكبائر في قولهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر الخ غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع
فإن الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه أذهو صريح في أن سب الصحابة اعتقاد مع كونه كبيرة
لا يقدح في الشهادة كسائر اعتقادات أهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم أنهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم
(قوله وإن ادعى السبكي والأذرى أنه غلط) أقره المغنى عبارة وتو قال السبكي في الحليات في تكفير من سب
الشيخين وجهان لأصحابنا فإن لم تكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود
الشهادة ولا يغلط فيقال شهادته مقبولة انتهى لجعل ما رجحه في الروضة غلطا قال الأذرى وهو كاقال ونقل
عن جمع التصريح به وإن الماوردي قال من سب الصحابة أو لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة
أه إلى ذلك ميل القلب وإن لم يجز لنا مخالفة ما في الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج (قوله
نعم لا تقبل الشهادة الخ) وفاقا للنهج والمغنى وخلافا للنهاية عبارة توشل كلامه الداعي إلى بدعته وهو كذلك
اه وفي حاشية سم على المنهج المعتمد خلافاً أي ما في المنهج من عدم القبول ولعله الأولى بالاعتماد لأن

الاشكال مطلقاً منوع كيف وما نقله ذلك الجمع لا يوافقهم قولهم الآتي وتقبل له فتأمل

شهادة داعية لبدعته كروايته (٢٣٦) الاخطائية لما افقيهم من غير بيان السبب لاعتقادهم أنه لا يكذب لان الكذب كفر

عندهم وابو الخطاب
الاسدي الكوفي
المسوبون اليه كان
يقول بألوهية جعفر
الصادق ثم ادعاها لنفسه
ولا ينافي ما تقرر في
الاستحلال مأمور من انه
مانع في البغاة لا مكان حمل
ذاك على ان منع تنفيذه
لخصوص بغيتهم احتقارا
وردها لهم عن بغيتهم واما
من نكفروه ببذعته كمن
يسب عائشة بالزنا واباها
رضي الله عنهما بانكار
صحبه او ينكر حدوث
العالم او حشر الاجساد او
علم الله تعالى بالمعدوم او
بالجزئيات فلا تقبل شهادته
لا هداره (لا مغفل
لا يضبط) أصلا او غالبا او على
السواء لعدم الثقة بقوله
ككثير الغلط والنسيان
بخلاف من لا يضبط نادرا
لان احدهما لا يسلم من ذلك
ومن بين السبب كالاقرار
وزمن التحمل ومكانه
بحيث زالت التهمة بذلك
قال الامام ويجب استتصال
شاهد رابه فيه امر كما كثر
العوام ولوعدولا فان لم
يفصل لزمه البحث عن حاله
والمعتمد نذب ذلك اى
في مشهورى الديانة والضبط
والاوجب كما يعلم مما ياتي
في المنتقبة (ولا مبادر)
بشهادته قبل الدعوى او

عدم قبول رواية الداعية إمامه وفيما يؤيد بدعته فقط فروقهم فيها بخلاف شهادته حيث تحقق بالعدالة بالنسبة لما عدا بدعته ولم يتحقق فيه أمر آخر من دواعي التهمة فلينال سيد عمر (قوله شهادة داعية) بالاضافة (قوله كروايته) عبارة شرح المنهج كما لا تقبل روايته بل أولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرهما اهـ (قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم سمى كاهو صريح صنيع الررض والمنهج والمغنى حيث استثنوه من الماتن (قوله ما وافقيهم) عبارة الاسنى فلا تقبل شهادتهم لمثلهم وإن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا اهـ وعبارة شرح المنهج فان شهد لخالفه قبلت اهـ (قوله من غير بيان السبب) أى بخلافه معه فتقبل ما قلنا سمى عبارة المغنى والروض والمنهج مع شرحيهما هذا إذا لم يذكر كروا في شهادتهم ما ينفى احتمال اعتمادهم على قول المشهود له فان بينوا ما ينفى الاحتمال كان قالوا سمعناه يقول بكذا والورائنا يقرضه كذا قبلت اهـ (قوله لا اعتقادهم انه لا يكذب الخ) عبارة المغنى وهم يعتقدون ان الكذب كفر وان كان على مذهبهم لا يكذب فيصدقونه على ما يوقله ويشهدون له بمجرد اخباره اهـ (قوله وأبو الخطاب الخ) عبارة المغنى وهم أصحاب أبي الخطاب الاسدى الكوفى كان يقول الخ (قوله المنسوبون) أى الخطائية (قوله كان يقول بالوهمية جعفر الخ) لك ان تقول من المعلوم ان اتباعه قائلون بصحة ما ادعاه وحينئذ فلا شك في كفرهم فامعنى النصيب فيه سيد عمر وهو ظاهر (قوله ثم ادعاه الخ) أى ثم لما مات جعفر ادعى الالوهية لنفسه حاشى (قوله من انه مانع الخ) أى ان الاستحلال مانع من قبول الشهادة عبارة المغنى انه لا تقبل شهادة اهل البغى ولا ينفذ قضاء قاضيهما إذا استحلوا دماءنا وأموالنا اهـ (قوله لا مكان حمل ذلك الخ) قال الجبيري والاولى الجواب بان محله إذا كان بلا تاويل وما هنا إذا كان بتاويل كما نقل عن الزيادى اهـ (قوله واباهما) الواو بمعنى او سيد عمر (قوله لا هداره) أى لا نكاره بعض ما علم بحجى الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة معنى واسنى (قوله اصلا) إلى قوله قال الامام فى النهاية لا اقلوه او على السواء إلى بخلاف الخ وإلى قوله والمعتمد فى المغنى (قوله لعدم الثقة بقوله) أى قول من تعادل غلطه وضبطه معنى (قوله ومن بين السبب الخ) لا يخفى ما فى عطفه على ما قبله عبارة النهاية نعم ان بين السبب كقرار وزمانه ومكانه قبلت منه حينئذ اهـ (قوله وزمن التحمل الخ) عطف على السبب رشيدى (قوله قال الامام الخ) اقره المغنى خلافا للشارح والنهاية (قوله رابه فيه امر) عبارة المغنى عند استشعار القاضى غفلة فى مشهود وكذا ان رابه امر اهـ (قوله فان لم يفصل الخ) عبارة المغنى وإذا استفصلهم ولم يفصلوا بحث عن احوالهم فان تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة وليس الاستفصال مقصودا فى نفسه وإنما الغرض تبين تبييتهم فى الشهادة اهـ (قوله لزمه) أى الحاكم ع ش (قوله والمعتمد ندب ذلك) وفاقا للنهاية عبارته ويندب استفصال شاهد راب الحاكم فيه أمر الخ خلافا للامام فى دعوى وجوبه اهـ (قوله فى مشهورى الديانة الخ) أى فى شهود مشهورى الخ (قوله والاوجب) أى وإن لم يشتهر ضبطهم وديانتهم وجب على القاضى الاستفصال (قوله كما يعلم بما يأتى الخ) عبارة الشرح والنهاية هناك ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألهم القاضى اتعرفون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم إجابته قاله الرافعى ومحله كما علم بأمر فى مشهورى الديانة والضبط والإلزامه سؤالهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرى والزركشى وآخرون اهـ (قوله بشهادته) إلى قوله كن شهدا فى المغنى وإلى قوله وينبغى فى النهاية لا اقلوه وكذا إلى وإن لم يحتج وقوله ويأتى إلى الفرع وقوله كما مر اول الباب (قوله نعم لو اعادها فى المجلس الخ) (فرع) تقبل شهادة من اختبى فى زاوية ليستسمع ما يشهده ويتحمله لان الحاجة قد تدعو اليه كان يقر من عليه الحق إذا خلى به المستحق وبجحد إذا حضر غيره ويستحب ان يخبر الخصم بانه اختبى ويشهد عليه اثلا يبادر

(قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم وقوله من غير بيان السبب بخلافه معه فتقبل مطلقا (قوله) قال الامام ويجب استفصال شاهد ربه فيه امر الخ) ويندب استفصال شاهد ربه الحاكم فيه امر كاكثر العوام ولوعدولا وإن لم يفصل لزمه البحث عن حاله خلافا للامام في دعوى وجوبه شمر

بعدها وقبل أن يستشهد المدعى في غير شهادة الحسبة لتهمته حينئذ ومن ثم صح أنه صلى الله عليه وسلم قد ذمه نعم لو أعادها في المجلس بعد إلى

الاستشهاد قبلت وما صح أنه خير الشهود ومحمول على ما نسمع فيه شهادة الحسبة كمن شهد ليقيم أو يجنون أو يزكاة أو كفارة أو على من عنده شهادة لمن لا يعلمها فيسن له إعلامه فيستشهد به ولو قيل بوجوبه أن انحصر الأمر فيه لم يبعد (تنبيه) قضية إطلاقه مرد المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وما لا فلو طوب من القاضي بيع مال من لا يعبر عن نفسه كمحجور وغائب وآخرس لا إشارة له مفهومة في حاجتهم ولهم بيعة بها فالواجب أنه ينصب من يدعي لهم ذلك ويسال البيعة الأدام ولا يجوز لهم الاداء قبل الطلب وكذا مدعى الوكالة لا بد أن يقول أنا وكيل فلان ولي بيعة ويساله الأدام وإن لم يحتاج لحضور الخعم ويأتي قريبا زيادة لذلك (فرع) (٢٣٧) لا يقدح فيه جهله بفروض نحو

صلاة ووضوء يؤديهما كما مر أول الباب ولا توقفه في المشهود به أن عادو جزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لا شهادة لي في هذا أن قال نسيت أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشترت ديانتته وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان حيث احتمل في غير ذلك كان شهد بعقد بيع وقال لأعلم كونه للبايع ثم قال نسيت بل هو له وحيث أدى الشاهد اداء صحيحا لم ينظر لرية يجدها الحاكم كما باصله ويندب له استفساره وتفرقة الشهود ولا يلزم الشاهد اجابته عما سأل عنه نعم إن كان به نوع غفلة توقف القاضي وبحث بعضهم أن الأول استفسار شاهد لم يعلم تثبته لقول الرافعي كالامام غالب شهادة العامة يشوبها جهل يحوج للاستفسار والوجه ما اشرت اليه انفا أنه ان اشتهر ضبطه ودياتته لم يلزمه استفساره والالزومه (وتقبل شهادة الحسبة)

إلى تكذبية إذا شهد فيعزره القاضي ولو قال رجلان مثلاً إنك توسط بيننا لنحاسب ولا نشهد علمنا بما يجري ففعل لزمه أن يشهد بما جرى والشرط فاسد وروض مع شرحه زاد المغني قال ابن الناص وترك الدخول في ذلك أحب إلى اه (قوله قبلت) كذا اطلقوا ولو قيدوا بما مروى يأتي بكونه مشهور الديانة لم يبعد (قوله ولو قيل الخ) يؤيده ما مر قبيل قول المصنف وتقبل عليهما وما يأتي في شروط وجوب الاداء (قوله بوجوبه) أي الاعلام (قوله لم يبعد) ينبغي تقييده بما إذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما إذا كان المطلوب فيها الستر رشدي (قوله فلو طلب) ببناء المفعول أي طلب بعض من اطلع على حال من يأتي (قوله ولهم بيعة بها) أي باموالهم (قوله ويسال) أي منصوب القاضي رشدي (قوله ولا يجوز لهم) أي للشهود (قوله ويأتي قريبا) أي في شرح وكذا النسب على الصحيح (قوله لا يقدح فيه) أي في الشاهد (قوله يؤديهما) أي ولم يقصر في العلم نهاية وهذا ليس بقيد عند الشارح كما مر في أول الباب (قوله حدوث المشهود به) أي حدوث العلم بذلك (قوله بعد قوله) أي لا شهادة لي في هذا (قوله لا أعلم كونه) أي المبيع (قوله ما اشرت اليه انفا) أي قبيل قول المتن ولا مبادر (قوله والالزومه) أي ولزم الشاهد الاجابة (قوله من احتسب) إلى قوله قال جمع في النهاية وإلى قوله وعليه فهل الخ في المغني (قوله من احتسب الخ) عبارة المغني من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء اسبقها دعوى أم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة اه (قوله بل لا نسمع الخ) أي دعوى الحسبة اكتفاء بشهادتها اسنى ورشدي (قوله في الحدود أي الخ) عبارة النهاية في محض حدود الله تعالى وحينئذ نسمع في السرقة قبل رد مالها اه (قوله قبل رد مالها) عبارة الاسنى فتسمع فيها إذا لم يبر السارق من المال برد ونحوه والافلا نسمع لتمحض الحق لله تعالى كالزنا اه (قوله قال جمع ولا في غيرها) اعتمده المغني عبارة تعوماً تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواه أو جازان أو جهمها كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً لاسنوي ونسبه الامام للرافعي لا نسمع لا، لاحق للمدعي في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل امر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ووجهه البلقيني أنها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى وكذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع الا في محض حدود الله تعالى ويعنى بالبعض شيخ الاسلام في شرح الروض وتوافقه صنيع النهاية كما مر (قوله وعليه) أي على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى الحسبة اصلاً (قوله والوجه الثاني) أي عدم البطلان وفاقاً للنهاية كما يأتي (قوله تسمع) أي في غير محض حدود الله كما مر عن المغني (قوله وهو المعتمد) وفاقاً لاسنوي والنهاية كما مر (قوله لا يقدح فيه) أي المدعى عليه حسبة عبارة لاسنوي لان البيعة قد لا تساعد رير اذا استخرج الحق باقرار المدعى عليه اه (قوله في ذلك) أي في سماع دعوى الحسبة (قوله كصلاة) إلى قوله ونوزع في النهاية وإلى قوله ولا عبرة في المغني الا قوله وجمع من ميت وقوله وحق لنحو مسجد وقوا حيث لا دعوى (قول المتن وفيما له) أي في الذي لله مغني (قوله بان يقر الخ) عبارة المغني والروض وشرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون الى

(قوله نحو صلاة ووضوء يؤديهما) أي ولم يقصر في التعلم شرح مر

من احتسب بكذا اجر عند الله اعتده ينوي به وجه الله قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى بل لا تسمع في الحدود أي الا ان تعلق بها حق آدمي كسرقة قبل رد مالها قال جمع ولا في غيرها لعدم الاحتياج اليها وعليه فهل الحكم المترتب عليها باطل لان المترتب على الباطل باطل او لا لان بطلانها أوجب أنها كالم لم تذكر فكانه حكم بغير دعوى وهو صحيح كل محتمل والوجه الثاني وقال البلقيني وغيره تسمع وهو المعتمد لانه قد يقر فيحصل المقصود بوجه اقوى وكنى بها حاجة وقد تناقض في ذلك كلامهما في مواضع (في حقوق الله تعالى) كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بان يشهد بتركها وحق لنحو مسجد (وفيما له فيه حق مؤكدة) وهو لا يتاثر برضا آدمي بان يقول حيث لا دعوى

أنا أشهد أو عندى شهادة على فلان بكذا أو هو ينكر فاحضره لأشهد عليه وإنما سمع عند الحاجة إليها حالا كخيار ضاعا وهو يريد أن ينكحها أو اعقته وهو يريد أن يسترقه ولا عبرة بقولها لشهد لثلاثنا كما بعد ونوزع في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح تقبل باعتاق نحو ميت قنه وإن لم يطلبها فيحكم بها وإن لم يخلف إذا لاحظ الحسبة ويرد بحمل هذا وأمثاله كالمسئلة التي نقلها الرافعي عن القفال فيمن باع دارا فقامت بينة حسبة أن أباهم وقفها على ما إذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكر ذلك لأنه مع تقدم البيع منه مستلزم لذكر حاجة هي وهو يمنعها من الموقوف عليهم على أن (٢٣٨) قضية كلام المنازع أنه لما يرد اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفعل وهذا اعنى عدم اشتراط

ذكره بالفعل ظاهر لا كلام فيه وإنما هو في ذكر وهو يريد كذا وهذا لا بد منه (كطلاق) رجعى أو بائن ولو خلعا لكن بالنسبة له دون المال (وعتق) بان يشهد به أو بالتعلق مع وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كالأيلاد بخلافه بمجرد التدبير أو التعليق بصفة أو الكتابة على أحد وجهين رجحه شارح ورجح غيره سماعها وهو الوجه ويؤيد ما يأتي قريبا عن بغوى والجامع أن المقصود بالشهادة مترقب في كل منهما فإن قلت يؤيد الأول قولهم السابق عند الحاجة إليها حالا قلت ينبغى استثناء نحو هاتين الصورتين كزنى بفلانة ويذكر شروطه مما لا يمكن فيه ذكر ذلك لضرورة ثبوت الأصل ليرتب عليه ما هو حق لله تعالى بعد فإن قلت هذا بعينه جار في نحو أخيها رضاعا مع عدم قبولها فيه قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لأشهد عليه فإن ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قدفة اه وفي الاسنى نعم أن وصلوا شهادتهم به قال الزركشى فالظاهر أنهم ليسوا بقدفة لكن كلام الرويانى يقتضى أنه لا فرق اه (قوله انا أشهد) أى أريد أن أشهد بجيرى أو انا أعلم (قوله لأشهد عليه) أى لإنشاء الشهادة عليه بجيرى (قوله وهو يريد الخ) أى أو نكحها وروض (قوله ولا عبرة بقولها الخ) أى وإن كانا مردين سفر أو خشيا أن ينكحها في غيبتهما ش (قوله نحو ميت) أى كالمجنون (قوله وأن لم يطلبها) أى القن الشهادة (قوله فيحكم بها) أى القاضي بشهادة الحسبة (قوله وإن لم يخلف) أى القاضي القن على حذف المفعول ويجوز كونه من الخلف مسندا إلى ضمير القن (قوله بحمل هذا) أى قول ابن الصلاح (قوله على ما الخ) متعلق بالحمل (قوله إذا قال) أى شاهد الحسبة (قوله يريد الخ) أى أو يسترقه وروض (قوله لأنه) أى قول الشاهد وهو ينكر ذلك في مسألة القفال وقد يقال أن مجرد تقدم البيع كاف في الاستلزام فلا حاجة إلى قوله وهو ينكر ذلك وقوله مع تقدم البيع منه أى من الولد (قوله إنما يرد الخ) كذا في أكثر النسخ وفي أصل المصنف الذى عليه خطه يرد سيد عمر أى بلانما (قوله بالفعل) متعلق بالاسترقاق بقرينة آخر كلامه لا بالذكر (قول المتن كطلاق) أى لأن المقلب فيه حق الله تعالى بدليل أنه لا يرتفع بتراضى الزوجين اسنى (قوله رجعى) إلى قوله بخلافه في النهاية الا قول مع وجود الصفة فلفظه دون وجود الصفة اه وإلى قوله على أحد وجهين في المعنى والروض (قوله بالنسبة له) أى للفرق نهاية ومعنى (قوله أو بما يستلزمه) أى العتق (قوله بخلافه) الأولى التانيث (قوله بمجرد التدبير أو التعليق بصفة أو الكتابة) أى فلا تقبل فيها وفارقت الأيلاد بانه ينفى إلى العتق لا بحاله بخلافها معنى واسنى (قوله رجحه شارح) وجزم به الروض وشيخ الاسلام والمعنى (قوله سماعها) أى الشهادة بمجرد التدبير الخ (قوله وهو الوجه) وفاقا للنهية (قوله ما يأتي قريبا الخ) أى في شرح وحده تعالى (قوله والجامع) أى بين ما هنا وما يأتي (قوله مترقب في كل منهما) قد يفرق بامكان التقص هنا دون ما يأتي (قوله يؤيد الأول) أى عدم السماع (قوله هاتين الصورتين هنا) أى ما هنا وما يأتي (قوله كزنى بفلانة ويذكر شروطه) هذا إلحاق ليس في كثير من النسخ لكن ثابت في أصل المصنف بخطه سيد عمر (قوله مما لا يمكن الخ) بيان للنحو (قوله ذكر ذلك) أى الحاجة (قوله لضرورة الخ) علة لا نبعاء (قوله هذا بعينه) أى التعليل المذكور (قوله بين هذا) أى أخيار ضاعا وقوله وأمثاله أى كالاقتصار على اعقته أو دبره أو وقفها أبوه (قوله والزنا وأمثاله) أرادها ما عبر عنه بنحو هاتين الصورتين (قوله على أخيار ضاعا) أى وأمثاله (قوله ونحو دبره الخ) معطوف على قوله اقتصار الشاهد الخ (قوله متضمن لذكره) وهو الخ أى فيفيد فائدة يترتب الخ (قوله ولا تسمع) إلى قوله وقال في الروض مع شرحه وإلى قوله ولو في آخره في النهاية الا قوله وقال به ضمهم وقوله ما قدمته من وقوله وسرقة إلى وبلغ وقوله وكفر (قوله ولا تسمع الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه أما العتق الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريبه فلا فى الأصح لأنها الخ وتصح شهادته بالعتق الحاصل بشراء القريب اه (قوله في شراء القريب) أى الذى يعتق به وإن تضمن العتق اسنى (قوله وقال بعضهم الخ) جزم به في النهاية عبارة تهو وتجه

والزنا وأمثاله بأن اقتصار الشاهد على أخيها رضاعا غير مفيد فائدة يترتب عليها حاجة ناجزة فاحتج إلى ضم ما يجعله مفيدا فرضه نحو هو يريد نكحها ونحو دبره وهو منكر متضمن لذكره وهو يريد أو وارثه بقاءه من جملة تركته ولا تسمع في شراء القريب لأنها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ما مر في الخلع بأن الفرقة ثم هى المقصودة والمال تبع والملك هنا هو المقصود والعتق تبع ولو ادعى قنان أن سيدهما اعتقا أحدهما وقامت به بينة سمعت وإن كانت الدغوى فاسدة لاستغناء بينة الحسبة عن تقدم دعوى قال بعضهم ولعل هذا إذا حضر السيد أو غاب غيبة شرعية والألا بد من حضوره اه ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمته من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينفذ الحكم فيه

بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدة وانقضائها) لما يترتب على الاول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق ولما في الثاني من الصيانة والتعفف بالنكاح ومثل ذلك تحرير الرضاع والمصاهرة (وحدله) تعالى كحذرنا وقطع طريق وسرقة ومثله احصان وسفه وجرح بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضى له ولو في غيبته معدل او مجروح عرف اسمه ونسبه كما سر فيحجر عليه في الاولى ان كان في عمله وبلوغ واسلام وكفرو وصية او وقف لنحو جهه عامه ولو في اخره كعلى ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء كما افق به البغوى وافق القاضى بسماع دعوى اجنبى على وصى خان فيحلفه الحاكم ان اتهمه واستحسنه الاذرعى وغيره قالوا اذا كان له تحليفه فله اقامة البيعة بل اولى (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكده ومنع (٢٣٩) قطعه فضاهى الطلاق والعق وخرج بمامر

حق الآدمى المحض كقود و حد قذف وبيع و اقرار
 (تنبيه) قد تسمع الشهادة
 بلا دعوى صحيحة في مسائل
 اخر كتصرف حاكم في مال
 تحت ولايته واحتاج
 لمعرفة نحو قيمته او ملكه
 او يده فله سماع البيعة بذلك
 بذلك من غير دعوى اكفاء
 بطله كافي تعديل الشاهد
 او جرحه وكذا في نحو مال
 محجور شهد أن وصيه عانه
 ومال غائب شهد ابفواته ان
 لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك
 قضاؤه لنحو وصي في عمله بعد
 الثبوت عنده من غير طلب
 احد لحكمه ومنازعة الغزى
 في بعض ذلك مردودة وقد
 يتوقف الشيء على الدعوى
 لكن لا يحتاج لجواب خصم
 ولا لحضوره كدعوى
 توكيل شخص له ولو حاضرا
 بالبد فيكفي لاثبات الوكالة
 تصديق الخصم له واقامة
 البيعة في غيبته من غير حلف

فرضه فيما لو حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) اى في نفس او طرف مغنى (قوله) لانها شهادة (إلى قوله وافق القاضى في المغنى والروض مع شرحه لا أقوله وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب إلى وبلوغ (قوله من الصيانة) لعله من وطء الزوج بان يراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعى رشيدى (قوله) ومثل ذلك اى بقاء العدة (قول المتن وحدله) والمستحب ستره اى وجهه روض ونهاية زاد المغنى ان رأى المصلحة فيه اه (قوله ومثله) اى الحد (قوله بعد طلب القاضى الخ) راجع للجرح ايضا (قوله في الاولى) صوابه في الثانية وهى السفه (قوله ووصية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والوصية والوقف اذا عمت جهتهما ولو اخرت الجهة العامة فدخل نحو ما افق به البغوى من انه لو وقف دار اعلى اولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتمسكوا فشهد شاهدان حبه قبل انقراض اولاده بوقفتها قبلت شهادتهما لان اخره وقف على الفقراء لا ان خصت جهتهما فلا تقبل فيهما لعلقهما بحظر خاصة اه (قوله لنحو جهة الخ) راجع للوصية ايضا (قوله لنحو جهة عامة) لان كانا لجهة خاصة نهاية (قوله فيحلف) اى الوصى (قوله) وإذا كان له الخ) اى للحاكم او للاجنبى (قوله لان الشرع) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله اكده) اى حث على حفظه ع ش (قوله بمامر) اى يقول المصنف في حقوق الله تعالى الخ ع ش (قوله حق الآدمى الخ) لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليس يشهده بعد الدعوى مغنى وروض مع شرحه وتقدم في الشرح والنهاية مثله (قوله بلا دعوى صحيحة) التى راجع لكل من المقيد وقيدته (قوله نحو قيمته) اى كاجرته (قوله او ملكه الخ) اى معرفة كونه ملكا لمن تحت ولايته بطله اى طلب الحاكم البيعة بذلك (قوله ان لم يقبضه الخ) قيد للقبول (قوله بعد الثبوت) هل ولو يشهادة الحسبة وظاهر ما قدمه في التنبيه في شرح ولا مبادر اشترط سؤال منسوب القاضى اداء الشهادة والله اعلم (قوله في غيبته) ظاهره ولو عن مجلس الحكم فقط فليراجع (قوله في الاولى) اى صورة التصديق (قوله قبل) اى يمينه (قوله فيثبتها) اى الدعوى او العقار وهو الظاهر (قوله على تمتع) اى من حضور مجلس القاضى (قوله او وانت الخ) يعنى القاضى (قوله وعلى الاول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المتن او صيين) اى او امرأتين او خنثيين مغنى وروض مع شرحه (قوله او بان احداهما) إلى قوله ومرفى النكاح في المغنى إلا ما انبه عليه وإلى قوله ونازع البلقين في النهاية الاقوله وتنظير الى او عدو وقوله اى بسبب إلى المتن وقوله وكرتدالى ولا بدو قوله من حيث حق الآدمى وقوله ونازع إلى المتن وما انبه عليه (قوله عند الاداء) اى او قبله بدون مضي مدة الاستبراء كما ياتى (قوله عند الاداء او الحكم) لعل المراد بان اتهمها كانا عند الاداء او الحكم كذلك فالظرف ليس متعلقا ببيان قتال رشيدى (قول المتن نقضه) اى وجوبا بنهاية وسياتى في فصل الرجوع عن الشهادة عن المغنى والروض مع شرحه ماله تعلق بهذا المقام فراجع (قوله كالأحكام الخ) عبارة المغنى لثبوت

ولا يلزم الخصم في الاولى التسليم له لانه لو انكر التسليم قبل وكعدوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيثبتها بيعة في عيبه وكالدعوى على تمتع ومن لا يعبر عن نفسه كمحجور وغائب وبيت لا وارث له خاص ولا لم تسمع إلا فى وجه وارث له ان حضروا او بعضهم واستحقاق وقف يبد الحاكم فاذا اقام بيعة بدعواه كنى ويشترط في سماع الدعوى على من لا يعبر عن نفسه ان يقول لى بيعة تشهد بذلك او وانت تعلمه وكالدعوى بان فلا نأحكم لى بكذا فنفذة لى فلا يحتاج لدعوى في وجه الخصم كما عليه جمع متقدمون واكثر المتأخرين وعليه العمل وقال اخرون لا بد من حضوره ان كان في حد القرب وعلى الاول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الاوجه ومرفى الحوالة ان للرجال عليه اقامة بيعة ببراءته قبل الحوالة لدفع مطالبة المحتال له وإن كان الحيل بالبله (ومتى حكم بشاهدين فبانا كافرين او عديين او صيين) او بان احدهما كذلك عند الاداء او الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كالأحكام باجتهاد فان خلاف النص ومعنى النقض هنا اظهار بطلانه وان لم يصادف محلا

(وكذا فاسقان في الاظهر) لما ذكر ولا اثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تاريخ لاحتمال حدوثه بعد الحكم ومر في النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير ما هنا لما ذكر ثم تبين ذلك عند التحمل فقط وهنا عند الاداء او قبله بدون مضى

الخطأ فيه اه وزاد الاسنى كالمحكم الخ (قول المتن وكذا فاسقان الخ) أى ظهر فسقهما عند القاضي بنقض الحكم بهما (تنبيه) قيد القاضي الحسين والبغوى بنقض ما إذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشرب النبيذ لم ينقض قط ما لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد معنى (قوله لما ذكر) عبارة المغنى كافي المسائل المذكورة لان النص والاجماع لا على اعتبار العدالة اه (قوله ولا اثر لشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا او ارتد اقبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك يوقع ريبا فيما مضى ويشعر بحيث كامن ولان الفسق يخفى غالباً بما كان موجودا عند الشهادة وان عميا او خرسا او جنا او مانا حكم بشهادتهما لان هذه الامور لا توقع ريبا فيما مضى بل يجوز تعديلهما بعد حدوث هذه الامور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا او ارتد بعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالمورد رجعا عن شهادتهما كذلك وخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بانها كانا فاسقين ولم تظهر بينة بفسقهما نقض حكمه ان جوزه ناقضاء بالعلم وهو الاصح ولم يهتم فيه ولو قال اكرهت على الحكم بشهادتهما وانا اعلم فسقهما قبل قوله من غير بينة على الاكره ولو بانا والدين او ولدان للشهود له او عدوين للشهود عليه انتقض الحكم ايضا كالمورد بانا فاسقين ولو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يلتفت اليه كالمورد الشاهدان كمنع عند عقد النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بان لى فسق الشاهدين اجيب بانه اعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتقصيره في حق نفسه اكثر مغنى وروض مع شرحه (قول المتن كافر) اى او مرتد كما قاله الفقهاء مغنى (قوله معلن) اى قوله ومن ثم في المغنى لا قوله ولو معلن مع علمته وقوله وتظير اى او عدو (قول المتن بعد كاله) اى باسلام او عتق او بلوغ مغنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا تقبل شهادة مبادر اعادها بعد كاسر (قوله لظهور مانعه) عبارة المغنى لان المنصف بذلك لا يعبر برد شهادته اه (قوله او شهد فاسق الخ) اى او السيد لم كاتبه او ما ذونه ثم اعادها بعد العتق مغنى وروض وشيخ الاسلام (قوله نحو فسقه) اى ككفره (قوله اولم يصغ) كذا في الاسنى (قوله لشهادته) اى للفاسق المعلن اسنى اى ونحوه بما زاده الشارح (قوله قبلت الخ) اى بناء على الاصح من ان القاضي لا يصغى اليها كما لا يصغى الى شهادة العبد والصبي فما اتى به او لا ليس بشهادة في الحقيقة اسنى (قوله قبل) ظاهره ولو لم يبد عذرا احمله عليه ويشعر به قوله ويتعين الخ ع ش (قول المتن وتقبل الخ) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ اى لم يجب استبرأه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها انتهى وانظر لو اشتهرت ديانتها ودعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذنا من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة الخ وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ اه سم أقول ما مر آنفا من بحث اسمعيل الحضرمي وقيد كالمصريح في القبول وانه اعلم (قول المتن شهادته) اى الفاسق وما عطف عليه (قوله لا نها فلبية) اى قوله وان خالفه البلقيني في المغنى لا قوله لكن قيد الى وكمر تد (قوله وعود ولايته) لعل المراد ولاية الشهادة وشيذى ويظهر انه على ظاهره من ولاية نحو النكاح والوقف وذكره الشارح استطرادا (قول المتن الا كثرون) اى من الاحباب مغنى (قوله لان للفصول الاربعة الخ) عبارة الاسنى والمغنى لان لمضياها المشتمة على الفصول الخ (قوله وقد اعتبرها) اى السنة (قوله في نحو العنة الخ) كالزكاة والجزية مغنى

مدة الاستبراء او عند الحكم فلا تنكرار ولا تخالف في حكاية الخلاف خلافا لمن زعمه (ولو شهد كافر) معلن بكفره (او عبد او صبي) فردت شهادته (ثم اعادها بعد كاله قبلت) اى لا نعمة لظهور مانعه (او) شهد (فاسق) ولو معلن او كافر يخفى كفره وتظير ان الرفع فيه رده البلقيني او عدو او غير ذى مروءة فرد ثم (تاب) ثم اعادها (فلا) تقبل شهادته لان رده اظهر نحو فسقه الذى كان يخفيه او زاد في تعبيره بما أعلن به فهو متهم بسعيه في دفع عار ذلك الرد ومن ثم لو لم يصغ القاضي لشهادته قبلت بعد التوبة وبحث اسمعيل الحضرمي انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم اعادها بمطابقها قبل ويتعين تقييده بشهور بالديانة اعتيد بنحو سبق انسان او نسيان (وتقبل شهادته بغيرها) اى في غير تلك الشهادة التى رد فيها اذ لانهم ومثله نائب من الكذب في الرواية كما اختاره في شرح مسلم (بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها) اى بسبب مضيا خاليا عن فسق فيها (صدق توبته) لانها فلبية وهو متهم باظهارها لترويج شهادته وعود ولايته فاعتبر بذلك لتقوى دعواه (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا في تبيح (قوله النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله اشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

(قوله وهو متهم باظهارها لترويج شهادته) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ اى لم يجب استبرأه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها اه وانظر لو اشتهرت ديانتها ودعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذنا من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ

(قوله) (وقدرها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا في تبيح (قوله) النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله اشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

والأصح انها تقرب لا تعبد وقد لا يحتاج لها كشاهد بزنا حادثة نص النصاب فتقبل عقب ذلك وكفى فسق اقربه ليستوفي منه فتقبل منه حالا
أيضا لانه لم يظهر التوبة عما كان مستورا الا عن صلاح وكنناظروا وقف تاب فتعود ولايته حالا كولي النكاح وكذا ذف غير المحصن كما قاله
الامام واعتمده البلقيني لكن قيده غيره بما اذا لم يكن فيه ايذاء والا فلا بد من السنة وكمرتد (٣٤١) أسلم اختيارا وكان عدلا قبل الردة

لانه لم يبق بعد اسلامه احتمال
ولا بد من السنة في التوبة من
خارج المروءة كما ذكره
الاصحاب وكذا من العداوة
كأرجحه ابن الرفعة وإن
خالفه البلقيني (ويشترط
في صحة (توبة معصية
قولية من حيث حق الآدمي
(القول) قياسا على التوبة
من الردة بالشهادتين
ووجوبهما وإن كانت الردة
فعلا كسجوداهن لمكون
القولية هي الاصل أو لتضمن
ذلك تكذيب الشرع
وقضيته كالمئن اشتراط
القول في كل معصية قولية
كالغيبة وبه صرح الغزالي
فيها ونص الام يقتضيه
في الشكل وهو ظاهر وإن
قبل ظاهر كلام الاكثرين
اختصاصه بالقذف وعليه
فرق في المطلب بينه وبين
غيره بان ضرره اشد لانه
يكسب عارا وإن لم يثبت
فاحتيط باظهار نقبض
ما حصل منه وهو الاعتراف
بالكذب جبرا لقلب
المقذوف وصونا لما انتهكه
من عرضه واشترط جمع
متقدمون انه لا بد في التوبة
من كل معصية من الاستغفار
أيضا واعتمده البلقيني
واطال في الاستدلال له
اكن بما لا يرد عليه عند

(قوله) والأصح انها تقرب (أي فيغتفر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها) (قوله) فتقبل عقب ذلك (عبارة
المغنى والروض مع شرحه فانه لا يحتاج بعد التوبة عند القاضي إلى استبراء بل تقبل شهادته في الحال اه
(قوله) اقربه الخ (عبارة المغنى اذا تاب وأقر وسلم نفسه للعداء (قوله) ليستوفي منه الخ (عبارة الاسنى ليقام
عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته اه (قوله) وكنناظروا وقف (أي بشرط الوانف نهاية ومعنى (قوله) كولي
النكاح (أي لو دعى العضل ثم تاب وزوج في الحال ولا يحتاج إلى استبراء كما حكاه الرافعي عن البغوي معنى
والعضل ليس بقيد كما مر في النكاح (قوله) وكذا ذف غير المحصن (وما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله
كشاهد بزنا الخ سم عبارة المغنى ومنها قاذف غير المحصن قال البلقيني لا يحتاج إلى استبراء لمفهوم قول
الشافعي في الام فاما من قذف محصنة فلا تقبل شهادته حتى يخبر اه قوله كما قاله الامام واعتمده البلقيني
الخ لكن الأصح انه لا بد فيه من الاستبراء نهاية يعني فيما لا ايذاء فيه رشيدى (قوله) لكن قيده غيره
أي كالروض كإياتي (قوله) وكمرتد الخ (ركعتين من القضاء إذا تعين عليه وكسبي إذا فعل ما يقتضى
فسق البالغ ثم تاب وبلغ ثابا وكالو حصل خلل في الاصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة ثانيا
قال الزكشي ولم يذكر واهذه المدة معنى (قوله) اختيارا (فان اسلم عند تقديمه للقتل اعتبر مضى المدة اسنى
ومعنى (قوله) وكذا من العداوة (سواء كانت قذا فام لا كالغيبة والنميمة وشهادة الزور معنى (قوله)
لكون القولية (أي الردة القولية ع ش (قوله) واضمن ذلك (أي الارتداد الفعلي ولو عبر بالواو كان أولى
(قوله) وقضيته (أي التعليل (قوله) وقضيته كالمئن (عبارة النهاية وقضية كلامه اه (قوله) كالغيبة (أي
والنميمة سم (قوله) فيها (أي الغيبة (قوله) يقتضيه (أي اشتراط القول في الشكل أي في كل معصية قولية
(قوله) وعليه (أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف نهاية (قوله) واشترط جمع الخ (عبارة النهاية وما
اشترط جمع متقدمون من اشتراط الاستغفار في المعصية القولية أيضا محمول على الندم اه (قوله) من كل
معصية (ظاهره ولو فعلية وقيدها بالقبولية كما مر آنفا فليراجع (قوله) ايضا (أي كاشتراط القول في
المعصية القولية (قوله) بما لا يرد الخ (لعل لازائدة الا ان يرجع ضمير عليهم لغير الجمع المتقدمين (قوله) لان
الحق فيها متمحض الخ (فيه نظر ظاهر ثم رايه قال الرشيدى قوله بخلاف القذف الانصب بخلاف القولية
(قول المتن فيقول القاذف) أي مثلا في التوبة من القذف معنى (قوله) وان كان قذفه (إلى قوله نعم في المغنى
الا قوله لا ترى إلى ثم ان اتصل وما اتبه عليه (قوله) وإن كان قذفه بصورة الشهادة (انظر هذه الغاية فيما
إذا كان صادقا في نفس الامرو ما فائدة ذكر ذلك عند الحالك مع ان الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارها على
ما في نفس الامرو وكلام المصنف فيما اذا اتى بمعصية رشيدى (قوله) بصورة الشهادة الخ (عبارة الروض سواء
كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عدد الشهود او بالسب والايذاء ولكن لو كان قذفه
في شهادة لم تكمل عددا فليتب عند القاضي ولا يشترط حينئذ معنى المدة اذا كان عدلا قبل القذف وإن
كان قذفه بالسب والايذاء اشترط مضيا اه (قوله) من شره (قوله) القذف باطل (أي قذف الناس باطل

(قوله) وكذا ذف غير المحصن (وما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد بزنا الخ (قوله) وقضيته
كالمئن اشتراط القول في كل معصية قولية كالغيبة الخ (عبارة ابن النقيب في مختصر الكفاية فرع قال في المذهب
لا بد في توبة شاهد الزور ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود إلى مثله قال الرافعي وقضيته ان يطرد في الغيبة

(٣٤١ - شرواني وابن قاسم - عاشر) التامل المقتضى لحمل تلك الظواهر على الندم وخرج بالقولية الفعلية فلا يشترط
فيها قول لان الحق فيها متمحض إلى الله تعالى فادبر الامر فيها على الصدق باطنا بخلاف القذف لما تقرره فيه (فيقول القاذف) وإن
كان قذفه بصورة الشهادة لكون العدد لم يتم (قذف باطل وانما نادم عليه (ولا اعود اليه (او ما كنت محققا قذفي وقد ثبتت منه او نحو ذلك
ولا يلزمه ان يتعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قبل الاولى قول اصله كالجور القذف باطل

قلت المحذور الزامه بالتمسح بكذبه لا بالتمسح به وهذا فيه تعريض لأمر يحل لا ترى لك تقول لمخاورك هذا باطل ولا يجوز ولو قلت له كذبت لحصل له غاية الجزع والحق وسره ان البطلان قد يكون لا اختلال به من المقدمات فلا ينافي مطلق الصدق بخلاف الكذب وهذا يظهر انه لا اعتراض على المتن وان عبارته مساوية لعبارة اصله والجمهور ثم ان اتصال ذلك بالقاضي باقراره وبينه اشتراط ان يقول ذلك بحضرة له وإلا فلا على الاوجه قيل في جواز اعلامه (٢٤٢) به نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة نعم لا بد ان يقول بحضرة من ذكره بحضرة

مغنى (قوله قلت الخ) عبارة المغنى أجيب بحمل كلامه على تجويز نيابة المضاف اليه عن الافعال اللام كقوله تعالى بل الله اعلم بخلصائه ديني اى الدين اه (قوله وهذا) اى قدنى باطل فيه تعريض الخ قديم (قوله وسره) اى ما ذكر من الجذع بالقول الثانى دون الاول (قوله وبهذا) اى بقوله قلت الى هنا (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله الخ) فى ظهور المساواة نظر فليتأمل سم ورشيدى (قوله قيل فى جواز اعلامه الخ) اى عند عدم الاتصال بالقاضى عبارة المغنى قال الرافعى ويشبه ان يشترط فى هذا الاكذاب جريانه بين يدي القاضى اه وهو كما قال ابن شبة ظاهر فيمن قذف بحضرة القاضى او اتصل به قذفه بينه او اعتراف وغير ظاهر فيما اذا لم يتصل بالقاضى اصلا بل فى جواز اتيانه القاضى واعلامه له بالقذف نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة اه (قوله نعم لا بد ان يقول بحضرة من ذكره الخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وان كثروا فى الغاية (قوله لان هذا الخ) وهذا واضح فى ياخذون باملعون فتدير سيد عمر وقد يدعى الرضوح فيه ايضا لكن نظر العلم القائل فان العبرة فى اللعن بالعاقبة ولا يعلمها الا الله (قوله ونازع) اى البلقينى (قوله يشترط) الى قوله ونازع فى المغنى (قوله ويكفى كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله) ظاهره عدم اشتراط وان انا دام عليه (قوله وكان شهد الخ) عطف على كعلم القاضى (قوله كاف الخ) خبر ان (قوله ويرد بان ذلك كله الخ) قد يتوقف فيه بالنسبة للاقرار اذا لا يظهر فرق بين قوله شهد ادى بزناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت نعم لورد بان ذلك كله لا يغنى عن قوله ولا اعود الى مثله كان ظاهرا (قوله ولا يثبت الزور الخ) استئناف بيانى (قوله جرح) بالتنوين (قوله والمعصية غير القولية الخ) اى كالسرقة والزنا والشرب مغنى (قوله لا يشترط) الى قوله وزعم فى المغنى الى قوله بان لا يظهرها فى النهاية الا قوله وشمل العمل الى فان المفسر وما انبه عليه (قوله كافر) اى قيل فيقول القاذف (قوله كالتولية ايضا) اى خلافا لما قد يوهمه المتن رشيدى (قوله كالتولية) راجع الى مدخول انما بدون ملاحظة الحصر وقوله ايضا تا كيد للكاف (قوله او مصر اعلى معاودتها) يغنى عن قول المصنف وعزم ان لا يعود ولعل لهذا اسقطه المغنى (قوله لو اطاع عليه) اى على حاله قيد للعقاب (قوله او لغرامة الخ) الاولى اسقاط اللام (قوله او نحو ذلك) اى كالفضاحة (قوله ان هذا) اى قيد الحيشية رشيدى (قوله بان فيه) اى فى تعليقه (قوله تسليما للاحتياج اليه) اى حيث قال شرطها الاخلاص والاخلاص مرادف للحيشية المذكورة رشيدى (قوله ويشترط) الى قوله قيل فى المغنى (قوله ان لا يغرق) اى ان لا يصل لحالة الغرغرة نهاية ولعله لان من وصل الى تلك الحالة ايس من الحياة فتوبته انما هى لعله باستحالة عوده الى مثل ما فعل عرش (قوله قيل وان يتاهل) الى المتن عبارة النهاية فتصح من سكران حاله سكره كاسلامه ومن كان فى محل معصيته اه قال الرشيدى قوله وتصح من سكران اى ان تاتت منه الشروط التى منها الندم كالانجى اه (قوله يعنى) الى قوله لان لا يتحدث فى المغنى لا قوله للخبر الصحيح الى فان تعذر الخ (قوله يعنى الخروج الخ) عبارة المغنى والاسنى لوعبر المصنف بالخروج من ظلامه آدمى بدل الرد لكان اولي ايشمل الرد والابرام منه واقباض البدل عند التنازع ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد فى القصاص وحد القذف من التمكين فان لم يعلم المستحق للقصاص به وجب والتميمة اه (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله) فى ظهور المساواة نظر فليتأمل

اولا وليس كالقذف فيما ذكر كما يحتمل البلقينى قوله لغيره باملعون او ياخذون ونحوه فلا يشترط فى التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهم ان انه يحتمل فيه حتى يبطله بخلاف القذف ونازع فى اشتراط وان انا دام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط فى صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشمادنى باطلة وان انا دام عليها ولا اعود اليها ويكفى كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله ونازع البلقينى فى الحاقها بالقذف بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضى وكان شهد انه رآه بزنى بحلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف فى ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ما شهد به متأولا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبيئة لاحتمال انها زور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كافر وانما (يشترط)

فى صحة التوبة منها كالتولية ايضا (افلام) منها حاله وان كان متابسا بها او مصر اعلى معاودتها (وندم) من حيث المعصية لا خوف اعلامه عقاب لو اطاع عليه او لغرامة مال او نحو ذلك وزعم ان هذا لا حاجة له لان التوبة عبادة وهى من حيث هى شرطها الاخلاص مردود بان فيه تسليما للاحتياج اليه (ودزم ان لا يعود) اليها ماء شىء ان تعود منه والا كجواب بعد زناه لا يشترط فيه العزم على عدم العود له اتفاقا ويشترط ايضا ان لا يغرق وان لا يطالع الشمس من مغربها قيل وان يتاهل له لباداة لا تصح توبة سكران فى سكره وان صرح اسلامه اه وفرقه بينهما بعيد جدا وان تخيل له معنى قبل وان يفارق مكان المعصية ثم صرح بما فيه من الانعلاء للاعتناء به فقال (ودخله آدمى) يعنى الخروج منها

بأوجه قدر عليه مالا كانت او عرضا نحو فودو حد نذف (ان ثعلبت به) سواء انخفضت له ام كان فيها مع ذلك حق. وكذا الله تعالى كثر كذا وكذا نحو كفار وجبت فورا (والله اعلم) للخبر الصحيح من كانت لآخيه عنده مظلمة (٢٤٣) في عرض او مال فليست حله اليوم قبل ان

لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخذ منه بقدر مظلمته والا اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه وشمّل العمل الصوم وبه صرح حديث مسلم فمن استثناء فقدم ثم تحميلة للسيئات يظهر من القواعد انه لا يعاقب الا على ما سببه معصية اما من عليه دين لم يعص به وليس له من العمل ما يفي به فاذا اخذ من سيئات الدائن وحمل على المدين لم يعاقب به وعليه ففائدة تحميلة له تخفيف ما على الدائن لا غير وبهذا ان صح يظهر ان قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى اى لا تحمل نفس آثمة لائم نفس اخرى محمول على انها لا تحمله لتعاقب به ثم هذا الحديث وحديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه ظاهر كلام الائمة حيث اختلفوا في تاويل ذلك وتخصيصه وايقوا هذا على ظاهره ان حمل السيئات لا يستثنى منه شيء بخلاف الحبس فان افلس لزمه الكسب كما مر فان تعذر عليه المالك ووارثه سلمه لقاض ثقة فان تعذر صرفه فباشاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجده فان اعسر عزم على الاداء اذا ايسر فان

اعلامه به فيقول أنا الذى قتلت أباك ولزمنى القصاص فاقتص إن شئت وإن شئت فاعف وكذلك حد القذف وقضية اطلاقه رد الظلامة توقف التوبة في القصاص على تسليم نفسه ولكن الذى نقله في زيادة الروضة عن الامام واقره ان القائل اذا ندم سحت توبته في حق الله تعالى قبل ان يسلم نفسه للقصاص وكان تاخر ذلك معصية اخرى يجب التوبة منها ولا يقدح في الاولى اه (قوله باى وجه قدر الخ) عبارة المغنى وكان ينبغي له ان يقول حيث امكن لئلا يوم انها لا تصح عند تعذر الرد اه (قول الماتن ان تعلقت) اى الظلامة بمعنى المعصية ويصح رجوع الضمير للتوبة بمعنى موجبها لكن عبارة الشارح ظاهرة في الاول رشيدى (قوله للخبر الصحيح من كان لآخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن ففما ذكره الشارح من تعميم التحميل نظر اه سم (قوله فان كان له عمل الخ) اى غير الايمان (قوله من القواعد) اى قواعد الشرع (قوله وبهذا الخ) اى بقوله ثم تحميلة للسيئات الخ (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان ما قرره او لا لا يفيد نفى المعاقبة الا على من لم يعص بسببه شيء بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتامل اه سم (قوله في تاويل ذلك الخ) اى حديث الرهن وقوله وابقوا هذا اى حديث التحميل (قوله فان افلس الخ) متفرع على الماتن (قوله كما مر) اى في باب التفليس (قوله فان تعذر الخ) متفرع على الماتن عبارة المغنى والروض مع شرحه فيؤدى الزكاة لمستحقها ويرد المغصوب ان بقي وبدله ان تلف لمستحقه ويستحل منه او من وارثه ويعلمه لم يعلم فان لم يوجد مستحق او انقطع خبره سلمها الى قاض امين فان تعذر تصديق بها ونوى الغرم او تبركها عنده اه (قوله صرفه فيما شاء الخ) عبارة الروض تصديق بها اه وقال شارحه الاسنوى ولا يتعين التصديق بها على الفقراء بل هو مخير بين المصالح كلها قال الاذرعى وقد يقال إذالم يكن للقاضى الامين صرف ذلك في المصالح اذالم يكن ماذوناله في التصرف فكيف يكون ذلك لغيره من الاحاد اه فافى الشارح كالنهاية الموافق لما قاله الاسنوى هو الظاهر للفرق بين النائب والقاضى فان تصرف الاول بنية الغرم دون الثانى (قوله فان اعسر غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المال ومثله غيره من سائر الحقوق كالصلاة والصوم الذى فات بغير عذر لطريقه ان يعزم على انه متى قدر على الخروج منه فعله اه ع ش وقوله بغير عذر فيه توقف فليراجع فان قياسه على حقوق الادى غير ظاهر (قوله فاذا مات قبله) الى قوله ويرجى الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات معسر اطولب في الاخرة ان يعصى بالاستدانة كان استدانة على معصية فان استدانة الحاجة في امر مباح فهو جائز ان رجى الوفاء من جهة ظاهرة او سبب ظاهر فالظاهر انه لا مطالبة حينئذ اه (قوله ويرجى الخ) عطف على قوله انقطع الخ (قوله فان تعذر بموته) وليس من التعتذر ما لو اغتاب صغيرا يميزا وبلغته فلا يكفى الاستغفار له لان للصبي امدا ينظر وبفرض موت المغتاب يمكن استحلال وارث الميت من المغتاب بعد بلوغه اه ع ش (قوله استغفر له) اى طالب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان ع ش (قوله وان لم تبلغه الخ) ويظهر انها اذا بلغت بعد ذلك فلا بد من استحلاله إن امكن لان العلة موجودة وهى الايداء

(قوله لخبر البخارى من كانت لآخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن ففما ذكره الشارح من تعميم البخارى نظر (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان ما قرره او لا لا يفيد نفى المعاقبة الا على ما لم يعص بسببه شيء فليتامل (قوله ايضا محمول الخ) بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتامل

مات قبله انقطع عنه الطلب في الاخرة ان لم يعص بالتزامه ورجى من فضل الله تعالى تعويض المستحق واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلاله فان تعذر بموته وتفسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا اثر لتحليل وارث ولا مع جمل المغتاب بما تحمله منه كفى الا اذا كان لم تبلغه

اه معنى (قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه يستغفر الله من الغيبة ان لم يعلم صاحبها اه وظاهره انه يكفى الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور في رد الظلامة فقط كما هو صريح صنيع شرحه فالثلاثة الاول ركن لا بد منها في التوبة عن كل معصية قولية كانت او فعلية كانه عليه المعنى (قوله وكذا يكفى الندم الخ) عبارة المعنى والحسد وهو ان يتمنى زوال نعمة ذلك الشخص ويفرح بمصيبته كالغيبة كما نقله عن العبادي فباتى فيه ما مر فيها قال في زيادة الروضة المختار بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود ولو قيل بكرهه لم يبعد اه وعبارة سم لم يزد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى افيد انتهى وكان وجه الافادة انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله اه (قوله ويسن للزاني الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج ردا لتعلق بالمعصية حد الله تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد فله ان يظهره بقوله ليستوفى منه وله ان يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات الستر فباتى الحاكم ويقربه ليستوفى منه اه (قوله لان لا يتحدث الخ) عطف على قوله لا يظهرها الخ (قوله فان هذا) اى يتحدث المذكور حرام الخ اى لا خلاف السنة (قوله ولا يخالف هذا) اى سن الرجوع عن الاقرار (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومر آتعا من المعنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفى فى سن الاتيان بالامام الظهور عند واحد (قوله ذلك) اى ان باتى الامام الخ (قوله اشاهد الاول) اى حد الآدى (قوله ومحل) اى سن الستر (قوله وليس الخ) عبارة النهاية ومن لومه حد وخفى امره ندب له الستر على نفسه فان ظهر اى الامام ليقممه عليه ولا يكون استيفاؤه مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة اذ هو مسقط لحق الآدى واما حق الله فيتوقف على التوبة كما علم بمأمر اوائل كتاب الجراح اه وعبارة المعنى ان كلامهم يقتضى انه لا يكفى فى انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لا بد معه من التوبة وقدمت الكلام على ذلك فى اول كتاب الجراح فليراجع اه عبارة هناك واذا اقتصر الوارث او عفى على مال او مجانا فظاهر الشرح يقتضى سقوط المطالبة فى الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكروا مثله فى شرح مسلم لكن ظاهر تعبير الشرح والروضة يدل على بقاء العقوبة فانها ماقالا ويتعاق بالقتل المحرم وراء العقوبة الاخروية مؤاخذات فى الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وشرح مسلم مفروض فيمن تاب ثم اقيم عليه الحد اه (قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ) وفى فتح البارى فى الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئا فعوقب به فى الدنيا فهو ككفارة ما ناصه ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدود وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة

(قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه اى ان لم يعلم صاحبها فظاهره انه يكفى الاستغفار وحده ويحتمل ان المراد باستغفار الله منها الندم لكن كلام اشارح فى الزواجر يدل على انه محمول على الظاهر وان المراد بسؤال المغفرة للغتاب حيث قال وحديث كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتبتته تقول اللهم اغفر لنا وله فيه ضعف قاله البلقينى وقال ابن الصلاح هو وان لم يعرف له اسناد معناه ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع السيئة الحسنة تمحها وحديث حذيفة لما شكى اليه ذرب اللسان على اهله ان انت من الاستغفار اه (قوله وكذا يكفى الندم والاستغفار له) لم يزد فى الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال فى شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهى افيداه وكان وجه الافادة انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال فى شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله وليس استيفاء نحو القود مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث فى أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزور كشى

كفى الندم والاستغفار له وكذا يكفى الندم والاستغفار له عن الحسد ويسن للزاني ككل من ارتكب معصية لله الستر على نفسه بان لا يظهرها ليعذر او يعزر لا ان لا يتحدث بها فافهمها او بجاهرة فان هذا حرام قطعا وكذا يسن لمن أقر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به ولا يخالف هذا قولهم يسن لمن ظهر عليه حد أى الله أن يأتي الامام ليقممه عليه لفوات الستر لان المراد بالظهور هنا ان يطلع على زناه مثلا من لا يثبت الزنا بشهادته فيسن له ذلك اما حمل الآدى أو القود له او تعزيره فيجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول الستر ما لم ير المصلحة فى الاظهار ومحل ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والا كالثلاثة شهدوا بالزنا لزوم الرابع الاداؤا ثم بتركه وليس استيفاء نحو القود مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث فى أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزور كشى

بجمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوما لله تعالى والاول على خلافه والذي يتجه اليه الجمع (٢٤٥) بجمل إطلاق السقوط على حق

الآدمي وعذمه على حق الله تعالى فإذا قيد منه ولم يتب عوقب على عدم التوبة وتصح توبته من ذنب وان كان مرتكباً لذنوب أخرى وبما تاب منه ثم عاد اليه ومن مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح (فائدة) قيل يستثنى أربعة كفار لا تقبل توبتهم إبليس وهاروت وماروت وعافر ناقة صالح قال بعضهم لعل المراد أنهم لا يتوبون اه واقول بل هو على ظاهره في إبليس وليس بصحيح في هاروت وماروت بل الذي دلت عليه قصتهم المسندة بخلاف لمن انكر ذلك أنهم إنما يعذبون في الدنيا فقط وأنهم في الآخرة يكونون مع الملائكة بعد ردمهم إلى صفاتهم (فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به ومستند الشهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد) (الا) منقطع لما مر اول الصوم (في هلال رمضان) وتوابعه دون شهر نذر صومه (في الاظهر) كما قدمه واعاده هنا لا يحصر

ورافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول فلعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة سم (قوله بجمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من ان الحدود كفارة وإن لم يتب المحدود وقوله والاول أي من انه لا بد مع الحد من التوبة (قوله والذي يتجه اليه الجمع الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم اقول ما مر عن النهاية صريح في العموم (قوله فإذا قيد منه الخ) ظاهره ولو بان يسلم نفسه له طوما لله تعالى (قوله عوقب على عدم التوبة) ينبغي وعلى الاقدام على الفعل المنهي عنه سيد عمر وفيه توقف فليراجع (قوله وتصح) إلى الفائدة في النهاية والمغنى (قوله وتصح توبته من ذنب الخ) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المعصية ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكرر منه العود إلى الذنب ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كما ذكر الذنب وسقوط الذنب بالتوبة مطلق لا مقطوع به وسقوطه بالاسلام مع الندم مقطوع به وتائب بالاجماع قال في الروضة وليس إسلام الكافر توبة من كفره وإنما توبته ندمه على كفره ولا يتصور إيمانه بلا ندم فيجب مقارنة الإيمان للندم على الكفر اه زاد المغنى وإنما كان توبة الكافر مقطوعاً بها لان الإيمان لا يجمع الكفر والمعصية قد يجمع التوبة اه (قوله ومن مات الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ومن مات وله دين او مظالم لم تصل إلى الورثة طالب بها في الآخرة لا آخر وارث كما قيل وإن دفعها إلى الوراث او ابراء الوارث كما قاله القاضي خرج عن مظلمة غير المظلم بخلاف مظلمة المظلم اه (قوله أنهم إنما يعذبون الخ) بل الذي نصر عليه ان كلاماً من عصيانهما وتعذيبهما في الدنيا صوري فلا معصية في الحقيقة فلا توبة (فصل في بيان قدر النصاب في الشهود) (قوله المختلف الخ) صفة قدر الخ او النصاب (قوله ومستند الشهادة الخ) عطف على قدر الخ (قوله وما يتبع ذلك) أي كقوله ويذكر في حلفه الى ولا يجوز شهادة على فعل وكقوله ولو قامت بينة إلى وله الشهادة بالتسامع (قوله لما مر اول الصوم) كان يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن نقلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعته سم عبارة النهاية استثناء منقطع لما مر اول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط إذ الحكم يستدعى حكوماً عليه معيناً ويرد بما قدمته اول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدل وجب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه إجماعاً وقد اشار إلى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به اه وعليها فيكون الاستثناء متصلاً عا ش اقول وكذا اشار إليه المغنى بقوله فيحكم به فيه اه (قوله وتوابعه) كتعجيل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وحللة التراويح ع ش (دون شهر نذر صومه) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافاً للروضة في كتاب الصيام وللنهاية والمغنى عبارة ع ش قوله ومثله شهر نذر صومه في حاشية شيخنا الزايدى ومثله رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وشوال بالنسبة للاحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد

البارى قبيل باب الدين الفرار من الفتن في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة مانصه ويستفاد من الحديث ان إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعثلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول فلعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة (قوله والذي يتجه اليه الجمع الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا (فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان الخ) (قوله لما مر اول الصوم) كانه يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن نقلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعته (قوله دون شهر نذر صومه) اعتمد

البينة ووطء الميتة (أربعة رجال) بالنسبة للحد أو التعزير لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولأنه أقبح الفواحش وإن كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشترط تفسيرهم له كرايتنا أدخل مكلفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلانة ويذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يتجه ترجيحنا أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يشترط كالمروء في المسكحلة لكنه يسن ولا يضركم لعدمنا النظر لاجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حصانته وعدالتة ووقوع طلاق علق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما ما يأتي وقد يشكك عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تفسقهم وتوجب حدم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بأن صورته أن يقول لا شهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقولها بقصد إلى آخره ينفي عنهما الحد والفسق لأنهما صرحا بما ينفي أنه

خلافًا للشارح يعني شرح المنهج، وعبارة شيخنا على الغزى قوله وهو هلال رمضان فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الإسلام في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غير بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذي الحجة للوقوف وللصوم في عشرة ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الأرجح من وجهين حكاهما ابن الرفعة فيه عن البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب اهـ (قوله وأورد عليه صور الخ) عبارة النهاية وأورد على الحصر أشياء كذبت مات وشهد عدل أنه أسلم قبله وتعلم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمات وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكأورث يثبت بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع الخصم المتعز فيعززه بقوله ومر الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الحرص بواحد ويمكن أن يجاب عن الحصر بأن مراده به الحكم الحقيقي المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد اهـ وزاد المغني عليها ما نصه منها لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ثبوت هلال ذي الحجة بالعدل الواحد فإن فيه وجهين بالنسبة إلى الوقوف بعرفة والطواف ونحوه قال الأذري والقياس القبول وإن كان الأشهر خلافه ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما إذا ثبت رمضان بشهادته وإن لم ير الهلال بعد الثلاثين فأنما نفطر في الأصح ومنها المسموع للخصم كلام القاضي أو الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب اهـ (قوله والواو) أي قوله والذي ينتج في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله ووقوع طلاق علق بزناه وقوله وقد يشكك إلى وكذا الخ (قول المتن أربعة رجال) أي دفعة فلوراه واحد بزني ثم رآه آخر بزني ثم آخر ثم آخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اهـ بجري أقول لو قد يفيد قول الشارح الاتي كأنهاية وشرح الروض إلا أن ذكره أحدهم الخ (قوله بالنسبة للحد الخ) يأتي محترزه سم (قوله ولا نه الخ) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على فعلين معنى (قوله ويذكر نسبها) أي الفلانة (قوله بالزنا) متعلق بأدخل (قوله أو نحوه) أي نحو هذا اللفظ بما يؤدي معناه كان يقول على وجه محرم أو بمنوع أو غير جائز اهـ خضرو قال بعضهم المراد بنحوه أن يقول أدخل حشفته في فرج هيممة أو ميتة أو دبر عتاني اهـ بجري (قوله ولا يشترط) كالمروء في المسكحلة) أي أن يقول الشاهد بذلك رايتاه أدخل ذكره أو نحوه في فرجها كالمروء في المسكحلة اسنى (قوله لاجل الشهادة) كذا في أصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية لا لاجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا تبطلها اهـ سيد عمر وعبارة المغني وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا أحانت من التفاتة فراينا أو تعدنا النظر لا قامة الشهادة فإن قالوا تعدنا لغير الشهادة فسقوا بذلك وردت شهادتهم جزماً كما قاله الماوردي وإن أطلقوا لم أر من تعرض له وينبغي أن يستفسروا إن تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الحصر المتقدم في قبول شهادتهم ومحل ما قاله الماوردي أن تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والافتقار لشهادتهم لأن ذلك صغيرة اهـ ومرويات في الشارح ويجوز تعدد نظر فرج زان وامرأة لاجل الشهادة فالأولى ما في النهاية والمغني لأن المتوهم المحتاج إلى نفيه تعدد النظر لغير الشهادة لا لها (قوله أما بالنسبة الخ) محترزه قوله بالنسبة للحد الخ (قوله وقد يجاب بان الخ) أو يقال إنما يجب الحد بشهادة مادون الأربعة إذا لم يكن قولهم جواً للقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك ع ش (قوله أنه قد يكون قصدهما الخ) الأولى لاخصران يكون قصدهما بل أن قصدهما (قوله وكذا مقدمات) إلى قوله كما في مسألتي السرقة في المغني إلا قوله والنسب وقوله والكفاية في وضعين وقوله وقف وقوله وسرقة وقوله ومنع ارث إلى المتن وقوله ودعوة وقوله وهذا حجة إلى ولا نه وقوله أو بعده وطالبته بالكل (قوله وكذا) أي مثل سقوط ووقوع ما ذكر عبارة المغني وخرج بما ذكر وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله بالنسبة للحد) يأتي محترزه

الزنا او شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة بل الاول بقيدة الاول يثبت بما يثبت به المال اه (قوله قصد) اى الشاهد ع ش الاولى كونه بيناه المفعول وبه نائب فاعله كقوله او شهد به (قوله او المال) قسم قوله النسب ع ش (قوله يثبت) بهما ورجل وامراتين الخ) ويثبت النسب تبعا ويعتبر فى الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصود اعنائى اه بجيرى وقد يخالفه ما سيذكره الشارح قبيل التنبيه فليراجع (قوله ولا يحتاج فيه) اى فى وطء الشبهة (قول المتن به) اى الزنا وما شبه به بما ذكره معنى (قول المتن اثنان) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لابد من تصريحه بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مر اه سم (قوله كغيره) اى من الاقارب معنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الاقرار به اى بكل من المذكورات كالقذف برجلين لان المشهود به قول فاشبهه سائر الاقوال وعبارته مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالايمان والديون فى الاول والعمود المالية ونحوها وكذا الاقرار به اى بما ذكر فى الثانى يثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه وعبارة شرح المنهج فى امثلة ما يظهر لرجال غالبوا اقرار بنحو زنا اه فعلم بذلك ان قول الشارح كالتأية والمغنى كغيره لمجرد اثبات كفاية رجلين وعدم اشتراط اربعة (قوله بان حده لا يتحتم) اى لتمكنه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار ع ش وسم (قوله او فسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ سم عبارة المغنى واقتصار المصنف على العقد المالى قد يوهى ان الفسخ ليست كذلك وليس مراد او جعله الاقالة من امثلة العقدانما ياتى على الوجه الضيف انها بيع والاصح انها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة اليه فانها بيع دين بدين فلوزادو فسخه كاقدرته فى كلامه كان اولى اه وعبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت الا برجلين اه (قول المتن و ضمان) والابرامو القرض والغصب والوصية بمال والمهر فى النكاح والرد بالعيب روض مع شرحه (قوله وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض اصلا وقد رافى الطلاق وفى العتق وفى النكاح اه (قوله ادعاه الزوج الخ) اى بخلاف ما اذا ادعته الزوجة فن القسم الاق كى ياتى من الزيادة والمغنى والروض (قول المتن اختيار) اى لمجئش او شرط معنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم فى الكتابة وان ترتب عليه العتق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة تستحق النفقة وقتل كافر لسلبه وازمان الصيد لتملكه وعجز مكاتب عن النجوم ورجوع الميت عن التدبير بدعى وارثه واثبات السيد اى اقامته بينة بام الولد التى ادعاه على غيره فيثبت ملكه له وايلادها لکن فى صورة شهادة الرجل والمراتين يثبت عتقها بما تباقراره روض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطا وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والولد والسرقة التى لا قطع فيها روض مع شرحه (قول المتن اورجل وامراتان) وسيأتى انه يثبت ايضا بشاهد ويمين اسنى (قوله لعموم الاشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا اى فيما يقع لكم شهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين لرجل وامراتان فكان عسوم الاشخاص فيه مستلزم لعموم الاحوال المخرج منه بدليل ما يشترط فيه الاربعة ومالا يكتفى فيه برجل امراتين اه (قوله فى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين الخ) اى لانه نكرة فى سياق الشرط رشيدى وعبارة ابن قاسم يحتمل ان وجه العموم وقوع النكرة فى سياق الشرط لکن فى حواشى التلويح لحسرو ان شرط افادة النكرة فى حيز الشرط للعموم كونه فى معنى النفي كما بيناه فى بعض الهواش السابقة اه (قوله اما الشركة) اى عقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع ش (قوله مالم يرد الخ) اى ان رام مدعيهما اثبات التصرف واما ان رام اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامراتين اذا المقصود المال اه شيخ الاسلام

المال او شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة بل الاول بقيدة الاول يثبت بما يثبت به المال اه (قوله قصد) اى الشاهد ع ش الاولى كونه بيناه المفعول وبه نائب فاعله كقوله او شهد به (قوله او المال) قسم قوله النسب ع ش (قوله يثبت) بهما ورجل وامراتين الخ) ويثبت النسب تبعا ويعتبر فى الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصود اعنائى اه بجيرى وقد يخالفه ما سيذكره الشارح قبيل التنبيه فليراجع (قوله ولا يحتاج فيه) اى فى وطء الشبهة (قول المتن به) اى الزنا وما شبه به بما ذكره معنى (قول المتن اثنان) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لابد من تصريحه بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مر اه سم (قوله كغيره) اى من الاقارب معنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الاقرار به اى بكل من المذكورات كالقذف برجلين لان المشهود به قول فاشبهه سائر الاقوال وعبارته مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالايمان والديون فى الاول والعمود المالية ونحوها وكذا الاقرار به اى بما ذكر فى الثانى يثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه وعبارة شرح المنهج فى امثلة ما يظهر لرجال غالبوا اقرار بنحو زنا اه فعلم بذلك ان قول الشارح كالتأية والمغنى كغيره لمجرد اثبات كفاية رجلين وعدم اشتراط اربعة (قوله بان حده لا يتحتم) اى لتمكنه من اسقاطه بالرجوع عن الاقرار ع ش وسم (قوله او فسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ سم عبارة المغنى واقتصار المصنف على العقد المالى قد يوهى ان الفسخ ليست كذلك وليس مراد او جعله الاقالة من امثلة العقدانما ياتى على الوجه الضيف انها بيع والاصح انها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة اليه فانها بيع دين بدين فلوزادو فسخه كاقدرته فى كلامه كان اولى اه وعبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت الا برجلين اه (قول المتن و ضمان) والابرامو القرض والغصب والوصية بمال والمهر فى النكاح والرد بالعيب روض مع شرحه (قوله وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض اصلا وقد رافى الطلاق وفى العتق وفى النكاح اه (قوله ادعاه الزوج الخ) اى بخلاف ما اذا ادعته الزوجة فن القسم الاق كى ياتى من الزيادة والمغنى والروض (قول المتن اختيار) اى لمجئش او شرط معنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم فى الكتابة وان ترتب عليه العتق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة تستحق النفقة وقتل كافر لسلبه وازمان الصيد لتملكه وعجز مكاتب عن النجوم ورجوع الميت عن التدبير بدعى وارثه واثبات السيد اى اقامته بينة بام الولد التى ادعاه على غيره فيثبت ملكه له وايلادها لکن فى صورة شهادة الرجل والمراتين يثبت عتقها بما تباقراره روض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطا وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والولد والسرقة التى لا قطع فيها روض مع شرحه (قول المتن اورجل وامراتان) وسيأتى انه يثبت ايضا بشاهد ويمين اسنى (قوله لعموم الاشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا اى فيما يقع لكم شهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين لرجل وامراتان فكان عسوم الاشخاص فيه مستلزم لعموم الاحوال المخرج منه بدليل ما يشترط فيه الاربعة ومالا يكتفى فيه برجل امراتين اه (قوله فى قوله تعالى فان لم يكونا رجلين الخ) اى لانه نكرة فى سياق الشرط رشيدى وعبارة ابن قاسم يحتمل ان وجه العموم وقوع النكرة فى سياق الشرط لکن فى حواشى التلويح لحسرو ان شرط افادة النكرة فى حيز الشرط للعموم كونه فى معنى النفي كما بيناه فى بعض الهواش السابقة اه (قوله اما الشركة) اى عقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع ش (قوله مالم يرد الخ) اى ان رام مدعيهما اثبات التصرف واما ان رام اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامراتين اذا المقصود المال اه شيخ الاسلام

(قوله وفرق الاول بان حده لا يتحتم) كان وجهه جواز الرجوع (قوله او فسخ) كانه اشار بتقديره الى رجوع الاقالة اليه بناء على الاصح انها فسخ (قوله لعموم الاشخاص) يحتمل ان وجه العموم وقوع النكرة فى سياق الشرط لکن فى حواشى التلويح لحسرو ان شرط افادة النكرة فى حيز الشرط للعموم

رجلين مالم يرد فى الاولين اثبات حصته من الربح كما

(قوله اي مالميس بمال الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى أى ما ذكر من نحو الزنا والمال وما قصد به المال اه
وهي تفسير للمضاف اليه كما كان في الشرح تفسير للمضاف لكن الاول ان يزيد ولا نحو زنا (قول المتن من
عقوبة) اي من موجب عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمل سم
عبارة المغنى مع المتن من موجب عقوبة لله تعالى كالردة وقطع الطريق والشرب او من موجب عقوبة
لادمي كقتل نفس وقطع طرف وقذف اه (قوله وحد قذف) اي وتعزير وروض (قوله حتى لا تثر) قد
يؤخذ منه انه لو كان القصد من الدعوى اثبات المال كان من القسم السابق وعليه فهل يثبت الطلاق ضمنا
فلا تثر او لا محل تأمل والا قرب الثاني كما هو قياس تبعيض الاحكام فيما اذا ثبت رمضان او احداه سيد عمر
وسياق عن الاسنى وعش عند قول الشارح كافي مسالى السرة الخ ما يصرح بالثاني وعن المغنى قبيله وفي
الشارح بعيد ما هو كالصريح فيه (قول المتن وما يطلع عليه رجال الخ) عد في الروض من ذلك العفو عن
القصاص قال في شرحه ولو على مال ولم يتم يكتم في العفو على مال برجل وامرأتين او بشاهد ومبين مع ان
المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل منه انتهى اه سم
(قول المتن كشكاح) مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد
في توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا
يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة اشهر ولحظتين من
حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والله اعلم اه سم علي حجب ويؤخذ من قوله لان النكاح
يتعلق به لحاق الولد الخ ان ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بهاذكر التاريخ
وبدل له ولهم في تعارض البينتين اذا اطلقت احدهما وارخت الاخرى او اطلقنا تساقطنا لاحتمال ان
ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخ وبطلان المطلقة ع ش (قول المتن وطلاق) هل من ذلك
مالوا فري طلاق زوجته لينكح اختها مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام يقبل قوله بمجرد فيه
نظر والا قرب الاول بالنسبة لتحريم اختها عليه فلا ينكحها ولا اربعها سواها الا باقامة رجلين على ما ادعاه
ويؤخذ باقراره بالطلاق فيفرق بينهما ع ش (قول المتن وطلاق) ولو يعرض ان ادعته الزوجة فان ادعاه
الزوج بعرض ثبت بشاهد ومبين ويلغز به ليقال لطلاق يثبت بشاهد ومبين زبادى ومغنى وظاهره انه
يثبت الطلاق تبع للحال ولعله ليس بمراد اخذا مما مر عن السيد عمر ومما ياتي عن المغنى والروض وفي
الشارح ثم رايت قال السيد عمر وقول المغنى ويلغز به الخ لك ان تقول الطلاق في هذه الصورة ثبت باعتراف
الزوج والذي يثبت بشاهد ومبين المال لا غير فلا يتم الا لغاز فليتأمل اه (قول المتن واسلام) يستثنى منه

بحثه ابن الرفعة (ولغير
ذلك) اي مالميس بمال
ولا يقصد منه المال (من
عقوبة لله تعالى) كحد شرب
وسرقة وقطع طريق (او
لادمي) كقود وحد قذف
ومنع ارض بان ادعى بقية
الورثة على الزوجة ان
الزوج خالفها حتى لا تثر
منه (وما يطلع عليه رجال
غالبا كشكاح وطلاق)
منجز او معاق (ورجعة)
وعتق (واسلام وردة
وجرح وتعديل وموت
واعسار ووكالة) وودعة
(ووصاية)

كونه في معنى النفي كما بيناه في بعض الهوامش السابقة (قوله اي المصنف من عقوبة) اي من موجب
عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمل اه (قوله اي المصنف وما يطلع عليه
رجال) عد في الروض من ذلك العفو عن القصاص قال في شرحه ولو على مال ثم قال ولم يتم يكتم في العفو عن
القصاص على مال برجل وامرأتين او بشاهد ومبين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها
موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل عنه اه (قوله كشكاح وطلاق) مما يغفل عنه في الشهادة
بالنكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد في توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب
على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا يكفي ان النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة او لحظتين او قبل العصر والمغرب كذلك
لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة اشهر ولحظتين من حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب
والله اعلم اه (قوله كشكاح وطلاق ورجعة الخ) (تنبيه) إذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به
وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لا بد من تصريحه بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا مر

النساء في الحدود ولا في
النكاح ولا في الطلاق وهذا
حجة عند أبي حنيفة وهو
المخالف ولأنه تعالى نص في
الطلاق والرجعة والوصاية
على الرجلين وصح به الخبر
في النكاح وقيس بها ما في
معناها من كل ما ليس بمال
ولا هو المقصود منه ولا نظر
لرجوع الوصاية والوكالة
للمال لأن القصد منهما
اثبات الولاية لا المال نعم
نقل الشيخان عن الغزالي
وأقراه لكن نوزعاه ولو
ادعت أنه طلقها عند الوطء
وطالبته بالشرط أو بعده
وطالبته بالكل أو أن هذا
لميت زوجها وطلبت الارث
قبل نحو شاهد ويمين لأن
القصد المال كما في مسألي
السرقه وتعلق الطلاق
بالغصب فانه يثبت المال
بشاهد ويمين دون السرقه
والغصب والطلاق الحق
به قبول شاهد ويمين بالنسب
الى ميت فيثبت الارث وان
لم يثبت النسب ((تنبيه))
صورة ما ذكر في الوديعة
ان يدعى مالها غصب
ذو اليد لها وذو اليد انها
وديعة فلا بد من شاهدين
لأن المقصود بالذات اثبات
ولاية الحفظ له وعدم
الضمان يترتب على ذلك

مالو ادعاه واحد من الكفار قبل اسره وأقام رجلا وامرأتين فانه يكفيهما لأن المقصود نفي الاسترقاق والمفاداة
والقتل ذكره الماوردي وحكي في البحر عن الصيمري انه يقبل شاهد وامراتان وشاهد ويمين من الوارث
ان مورثه توفي على الاسلام والكفر لأن القصد منه اثبات الميراث ثم استغربه اه (قول الماتن ووصاية
الخ) والبلوغ والايلاء والظهار والخلع من جانب المرأة بان ادعته على زوجها والولاء وانقضاء العدة بالاشهر
والعفو عن القصاص ولو على مال الا حصان والكفالة بالبدن وروية غير رمضان والحكم والتدبير
والاستيلاء وكذا الكتابة اذا ادعى الرقيق شيئا من الثلاثة بخلاف مالو ادعاه السيد على من وضع يده عليه أو
الكتابة على الرقيق لاجل النجوم فانه يقبل فيها ما يقبل في المال ولأنه لم يكتف في مسألة العفو عن القصاص
على مال برجل وامراتين او شاهد ويمين مع ان المقصود منه المال لأن الجنائية في نفسها موجبة للقصاص لو
ثبت والمال انما هو بدل منه وروض مع شره (قول الماتن وشهادة على شهادة الخ) سواء كان الاصل رجلا ام
رجلين ام رجلا وامراتين ام اربع نسوة اسنى (قوله وهذا حجة) اى مسند التابعي (قوله وصح به الخبر في
النكاح) عبارة شيخ الاسلام والمغنى وتقدم خبر لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اه (قوله من كل ما ليس
بمال الخ) اى من موجب عقوبة وما يطلع عليه الرجال غالبا (قوله لكن نوزعاه) عبارة المغنى وان نازع
في ذلك البلقيني وقال انه غير معمول به اه (قوله لو ادعت انه الخ) عبارة المغنى انه يستثنى من النكاح مالو
ادعت انه نكحها وطلقها الخ فيثبت ما ادعته برجل وامراتين وبشاهد ويمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان
مقصودها المال اه (قوله كما في مسألي السرقه) عبارة الروض ((فرع)) اذا شهد بالسرقه رجل وامراتان
ثبت المال لا القطع وان عاق طلاقا وعقا ولا دة فشهدا اربع نسوة ورجل وامراتان ثبتت دونهما كما ثبت
صوم رمضان بواحد ولا يحكم بوقوع الطلاق والعنق المعلقة بين باستهلاله بشهادة ذلك الواحد ولو ثبتت
الولادة بين او برجل وامراتين او لاثم قال ان كنت ولدت فانت طائى او حرة طلقت وعتقت اه بزيادة
شىء من الشرح وقال شارحه بعد توجه وجهه والفرق بين التعاقية من انصه قال الرافعى لكن تقرير الرويانى بانه قد
يترتب على البيئته ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة الثابتة بالنسوة يدفع الفرق ويقتضى وقوع
الطلاق والعنق مطلقا فيما ذكره وزيده الفطر بعد ثلاثين فيما لو ثبت الهلال بواحد كما روي بما يمكن لم بعض
الشعث بان يقال ما شهد برجل وامراتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرقه والقتل فان ثبت وجوبه بهم كالمال في
السرقه ثبت ولا يحكم القاضى بها بل بالمال في سرقه شهدوا بها والا كالفقاص فلا يثبت شىء وان كان يثبت بهم
فان كان المرتب عليه شرعيا كالنسب والميراث المرتبين على الولادة ثبت تبعاً لاشعار الترتيب الشرعى بعموم
الحاجة وتعذر الانفكاك او تعسره وان كان وضعيا كالطلاق والعنق المرتبين على التعليق برضا فلا ضرورة
في ثبوت الثانى بثبوت الاول فان تاخر التعليق عن ثبوته الزمان ما اثبتناه اه (قوله فانه يثبت المال بشاهد
ويمين الخ) قضيته ان الثابت بالشاهد واليمين في دعوى الطلاق قبل الوطء او بعده المهر دون الطلاق
وهو ظاهر عش (قوله والحق به) اى بما روي عن الشيخين عن الغزالي (قوله ان يدعى مالها غصب ذى اليد
الخ) اى فيضمنها ومنافعها الفائتة (قوله فلا بد من شاهدين) اى من الوديع اخذا من التعليل واما المالك
فيكفيه رجل وامراتان لانه يدعى محض المال رشيدى (قول الماتن وما يختص بمعرفة النساء الخ) يفهم ان
الاقرار بما يختص بمعرفة نكاح لا يكفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لان الرجال تسمع عنه غالبا كسائر الاقرار
مغنى (قول الماتن غالبا) راجع للفعل الاول ايضا كانه عليه المغنى (قوله وحدها) الى التنبيه في النهاية
والمغنى (قول الماتن او ولادة) وفي المحلى والنهاية والمغنى بالواو بدل او (في محل) اى في كتاب الطلاق مغنى
ونهاية وكذا في الدييات مغنى (قوله عليه) اى الحيض (قوله تعسرها) اى لا التعذر بالكلية فلا منافاة
مغنى (قوله فان الدم الخ) علة للتعسر وقوله يحتمل انه استحاضة يعنى لا يعلم انه حيض لاحتمال انه الخ

(تنبيه) اذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لان كلامهما لازم شرعاً للمشهود به لا ينفك عنه ولان التابع من جنس المتبوع فان كلاماً من ذلك من المال او الآيل اليه ويؤخذ من ثبوت الارث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض لها في شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليها اعني الحياة فلم يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فظاهر انهن لا يقبلان لان الحياة من حيث هي ما يطلع عليه الرجال غالباً فان قلت الاصل (٢٥٠) عدم الحياة فكيف مع ذلك ثبتت الحياة تبعاً للولادة قلت لما نظر والازوم الارث لها

(قوله اذا ثبتت الولادة) الى قوله ولان التابع الخ تقدم آنفاً عن الاسنى مثله بزيادة بسطوا الى قوله فان قلت الخ نقله البجيرمي عن الشارح والسلطان وافرده (قوله بالنساء) اي او برجل وامرأتين اسنى (قوله للمشهود به) وهو الولادة (قوله فان كلاً الخ) فيه تأمل (قوله من ذلك) اي من الثلاث او من التابع والمتبوع (قوله قلت لما نظروا الخ) يتأمل هذا الجواب ولو حمل قوله اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارث تبعاً على ما اذا علم حياة المولود ولو من الخارج لكان وجباً فليراجع (قوله المستلزم) اي الارث (قوله وسره) كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله لان عدالة الشاهد تمنعه الخ) محل تأمل (قوله فالخاضع الخ) اي حاصل الجواب (قول المتن ورضاع) ركذا الحمل عميرة (قوله وقدمه) الى قوله كما صوبه الخ في النهاية (قوله وقدمه في بابه) اي لمعرفة حكمه نهاية والاولى ترك الواو بل ان يقول كما قدمه في بابه وانما ذكره هنا الخ (قوله ومحلّه الى قوله كما صوبه الخ) في المغني (قول المتن وعيوب تحت الثياب واستهلال ولد) روض زاد المغني ويشترط في الشاهد بالعيوب المعرفة بالطب كما حكاه الرافعي عن التهذيب اه (قوله التي) الاولى اسقاطه (قوله للنساء) حرة كانت او امة اسنى ونهاية زاد المغني واما الخنثى فيحتاج في امره على المرجح فلا يراه بعد بلوغه رجال ولا نساء وفي وجهه يستصحب حكم الصغر عليه اه (قوله حتى الجراحة) اي على فرجه اسنى ومغني ونهاية (قوله ورد) اي النووى في الروضة (قوله له) اي لجرح النساء تحت الثياب وقوله نظر الخ علة الاستثناء (قوله وزعم ان الاجماع الخ) قال في شرح البهجة ما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذعى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه النووى اه سم (قوله اي برجلين) الى قول المتن ومالا يشترط الخ في النهاية الا قوله ومن ثم الى عيب الوجه وماله عليه وكذا في المغني الا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله اذا قصد الى التنبيه (قوله للحاجة الخ) عبارة المغني وشيخ الاسلام لما رواه ابن ابى شيبة عن الزهرى مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر غيره مما شاركه في الضابط المذكور واذ اقبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين اولى اه (قوله بذلك) اي تحت الثياب (قوله عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله ما يبدو الخ) اي ووجهها مغنى (قوله اذا قصد به) اي بعيب ما يبدو الخ (قوله وليس الخ) الظاهر التانيث (قوله تنبيهه ما ذكر في وجه المرأة ويدها الخ) عبارة النهاية وما قررنا في وجه المرأة الخ

(قوله ورد استثناء البغوى الخ) قال في شرح البهجة عما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذعى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه النووى اه (قوله واربعة نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة لان ذكر الفرد يدل عليه اه ويرد ان تذكر العدد صادق بتذكر العدد وتانيثه وجعلوا من ذلك قوله في الخبر ستان شوال على انالو سلنا دلالة تذكر العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كالفرد سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا برجلين) كتب عليهم (قوله تنبيهه ما ذكر) هو المعتمد شمر

المستلزم للحياة وجب ثبوتها لثبتت الارث وسره ان ذكر الولادة في الشهادة مع السكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود لان عدالة الشاهد تمنعه من اطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد فالخاضع ان الحياة وان لم تكن لازماً شرعاً لكن اللازم الشرعى يتوقف عليها فكان تقديرها ضرورياً فعمل به (ورضاع) وقدمه في بابه وذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرار ومحلّه ان كان من الثدي اما شرب اللبن من اناه فلا يقبلان فيه نعم يقبلان في ان هذا لبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوبه في الروضة ورد استثناء البغوى له نظراً الى ان جنسه يطلع عليه الرجال غالباً وزعم ان الاجماع عليه وانه الصواب مردود (يثبت بما سبق) اي برجلين وبرجل وامرأتين (وباربعة نسوة) وحدهن للحاجة اليهن هنا ولا تثبت برجلين وخارج تحت أثياب والمراد ما لا يظهر

منها غالباً ومن ثم كان التعبير بذلك اولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الازار لانه ما بين السرة والركبة فقط وليس هو مراد اعياب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم يقصد به مال الا برجلين وكذا ما يبدو عند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً اما اذا قصد به الرد في العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد وعين لان القصد منه حينئذ المال ولو اقامت شاهداً باقرار زوجها بالدخول كفى حلفاً معه ويثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بما له (تنبيه) ما ذكر في وجه الحرة ويدها وما يبدو في مهنة الامة

هو المعتمد والقول بانه انما ياتي الخ مردود مخالف الخ (قوله قيل انما ياتي الخ) قال ذلك شرح الروض سم (قوله على حل نظره) اي على القول بحل النظر الى ذلك اسنى ومعنى اي ما ذكر من الامور الثلاثة (قوله فليثبت) اي عيب ما ذكر (قوله ولك رده بانه الخ) عبارة المغنى اجيب بان الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وان قلنا بحجزة نظر الاجنبى اليهما لان ذلك جائز لحار ما وزوجها ويجوز نظر الاجنبى لوجهها لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي اطلق الماوردى نقل الاجماع على ان عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فيها الا الرجال ولم يفصل بين الامة والحرة وبه صرح القاضي حسين فيهما اه فلا تقبل النساء الخالص في الامة لما رانه يقبل فيها رجل وامرأتان لما مر اه (قوله عما ذكر) اي من قول الاسنى اما على المعتمد الخ (قوله ويوجه) اي كلامهم نهاية (قوله وما ذكر) اي عيب الوجه واليد من الحرة وما يبدو عنده الامة (قوله كذلك) اي غالباً (مطلقاً) اي على الضعيف والمعتمد جميعاً (قول المتن وما لا يثبت برجل الخ) اشار به لضا بطي يعرف به ما يثبت بشاهد ويمين وما لا يثبت بهما معنى (قوله لانه) الى قوله لان اليمين في النهاية الا قوله مسلم انه صلى الله عليه وسلم والى قوله وقضية ذلك في المغنى الا قوله قال مسلم الى ورواه وقوله على ان النسخ الى المتن (قوله وغلب لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل سم عبارة المغنى واتى بالضمير مذكراً تغليبا له على المؤنث اه (قول المتن يثبت برجل ويمين) ولو ادعى ملكاً ضمن وقفية كان قال هذه الدار كانت لاني ووقفها على وانت غاصب واقام شاهد وحلف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفاً باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد ويمين قاله في البحر نهاية قال ع ش قوله ثم تصير وقفاً الخ اي ثم ان ذكر مصرف بعده صرف له والافهم منقطع الاخر فيصرف لا قرب رحم الواقف اه (قوله ثم الائمة بعده) اي فصار اجماعاً ع ش (قوله ورواه البيهقي) اي قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كما صرح به في المغنى وان كانت عبارة الشارح محتملة سيد عمر عبارة المغنى لما رواه مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافاً ته حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين عن نيف الخ والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سلفاً وخلفاً منهم الخلفاء الاربعة وكتب به عمر بن عبد العزيز الى عماله في جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك واحمد وخالف في ذلك ابو حنيفة رضي الله تعالى عنهم اجمعين اه (قوله فاندفع قول بعض الحنفية الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل سم على حجج ولك ان تقول ما ذكره الشارح كالشهاب ابن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على مقدمات اخرى تركاها لانها معلومة وهي ان من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويبعد عادة ان يروى ما ذكر عن عدد قليل عن هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذكورين عدداً اكثر منهم من التابعين لما عرف بالاستقرار ان الخبر الواحد يرويه عن الصحابي الواحد عدد من التابعين او غيرهم من الصدر الاول بل الظاهر ان ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخي زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عدداً اكثر منهم لقر به من زمنهم ولجلالته المقررة في هذا العلم كغيره فتأمل رشيدى اقول ويجاب ايضا بان الخصم ينكر تواتره في شئ من الطباق وثبوت تواتره في طبقة خصوصاً في خير القرون كاف في الرد عليه (قوله فلا ينسخ القران) قد يمنع لزوم النسخ فليتامل سم (قوله للحكم) اي لالدلتن (قوله بمثله) اي بخبر الواحد (قول

قيل انما ياتي الخ) قال ذلك في شرح الروض (قوله ولا على قول الراعى) محل ما بين سرتها وركبتها الخ) قد يناقش بانه يتأتى على قول الراعى بناء على ان التخصيص لا يشمل دون التقييد (قوله وغلبه لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل (قوله فاندفع الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل (قوله فلا ينسخ) قد يمنع لزوم النسخ فليتامل

(قوله قيل انما ياتي الخ) قال ذلك في شرح الروض (قوله ولا على قول الراعى) محل ما بين سرتها وركبتها الخ) قد يناقش بانه يتأتى على قول الراعى بناء على ان التخصيص لا يشمل دون التقييد (قوله وغلبه لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل (قوله فاندفع الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل (قوله فلا ينسخ) قد يمنع لزوم النسخ فليتامل

الماتن الا عيوب النساء ونحوها) اى ما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغنى بنصب نحو بخطه عطفاً على عيوب كرضاع اه (قوله فلا يثبت) الاولى الثانية كفى النهاية والمغنى (قوله بهما) اى الشاهد واليمين مغنى (قوله نعم بقبول الخ) عبارة المغنى وينبغى كما قال الدميرى تقييداً لاطلاقه بالحرة اما الالة لم يثبت فيها بذلك قطعاً لانها مال وبذلك جزم الماوردى واورد على حصره الاستثناء فيما ذكره الترجمة فى الدعوى بالمال او الشهادة به فانها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وانما هو اخبار عن معنى لفظ المدعى او الشاهد اه (قوله بامر) اى فى شرح وباربع نسوة (قول الماتن ولا يثبت شىء الخ) فى المال حزم ما وفيما تقبل فيه النسوة منفردات فى الاصح معنى (قوله لضعفهما) عبارة المغنى وشرح المنهج لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل فى غير ذلك لوروده اه (قول الماتن وانما يحلف المدعى الخ) شرع به فى شروط مسألة الاكتفاء بشاهد ويمين مغنى (قوله لان جانبه انما يتقوى حينئذ) اى واليمين ابداناً فى جانب القوى مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة المغنى هل القضاء بالشاهد واليمين اى معا او بالشاهد اى فقط واليمين مؤكدة او بالعكس اقوال اصحابها اولها وتظهر فائدة الخلاف لهما لوروجع الشاهد فعلى الاول يغرم الصنف على الثانى الكل وعلى الثالث لاشىء عليه اه (قوله لقيامهما مقام الرجل الخ) اى ولا ترتيب بين الرجلين مغنى (قوله فيقول واقنه شاهدى الخ) وقوله او انى استحقته وان الخ شرع على ترتيب اللف (قوله لانهما مختلفا الجنس الخ) علة لوجوب الذكر عبارة المغنى وشرح المنهج وانما اعتبر تعرضه فى يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبار تباط احدهما بالاخرى الخ (قول الماتن فان ترك الحلف الخ) فى العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى ثم قال ((خاتمة)) من اقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقيقتين اه ببقى ما لو اقام على كل شاهداً هل يكفى يمين واحدة مع الشاهد يمين وسمو ميل القلب الى الكفاية وعدم الفرق والله اعلم (قوله مع شاهده) اى بعد شهادة شاهده مغنى (قوله لانه قد يتورع) اى المدعى عنانى وعش (قوله سقطت الدعوى) اى لا الحق فلو اقام يمينه واقام شاهداً آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كما فى الحلبي وهو المعتمد اه بغير مى وياتى عن الاسنى والمغنى وفى الشارح ما يفيد (قوله فليس له الحلف الخ) وفاقاً للروضة والروض وشرحه والمغنى وخلافاً للنهاية عبارة بعد ذكره ما فى الشارح عن ابن الصباغ الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد حينئذ يحلف معه كما قاله الرافعى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه قال ع ش قوله وحينئذ يحلف معه معتمداً ولم يبين وجه اعتماده مع انه مخالف لما فى الروضة والروض وشرحه والمغنى والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعى (قوله بعد) اى بعد حلف خصمه ع ش (قوله وقضية ذلك) اى قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) اى من اليمين (قوله ولو فى مجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله بغير مى ونحوها) عبارة المنهج ولا يثبت برجل ويمين الا مال او ما قصد به مال اه فقول المصنف الا عيوب النساء ونحوها اى ما ليس بمال ولا يقصد به مال (قوله فان ترك الحلف مع شاهده الخ) فى العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفنى وخلصنى اه وفيه ايضا خاتمة من اقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقيقتين اه ببقى ما لو اقام على كل شاهداً هل يكفى يمين واحدة مع الشاهد يمين (قوله اى المصنف وطلب يمين خصمه فله ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود فى مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد حينئذ يحلف معه كما قاله الرافعى فى آخر الباب لكن كلام الشافعى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر ش م ر (قوله ولو فى مجلس آخر) ينظر فى هذا فى الروض مانصه ولو اراد الناكل مع شاهده ان يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال فى شرحه

(الاعيوب النساء ونحوها) فلا يثبت بهما الخطر انما يقبلان فى عيب فيهن يقتضى المال كامر (ولا يثبت شىء بامراتين ويمين) لضعفهما (وانما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله) لان جانبه انما يتقوى حينئذ والاصح ان القضاء بهما فاذا رجع الشاهد غرم النصف وانما لم يشترط تقدم شهادة الرجل على المراتين لقيامهما مقام الرجل قطعاً (ويذكر فى حلقه) على استحقاقه المشهود به (صدق الشاهد) وجوباً قبله او بعده فيقول والله ان شاهدى لصديق فيما شهد لى به او لقد شهد بحق وانا استحقته او وانى استحقته وان شاهدى الى آخره لانها مختلفة الجنس فاعتبر ارتباطهما ليصيرا كالنوع الواحد (فان ترك الحلف مع شاهده) وطلب يمين خصمه فله ذلك (لانه قد يتورع عن اليمين فان حلف خصمه سقطت الدعوى فليس له الحلف بعد مع شاهد لان اليمين اليه فلا عذر له فى تركها وبه فارق قبول يمينته بعد وقضية ذلك ان حقه لا يبطل بمجرد طلبه يمين خصمه لسكن الذى رجحاه بطلانه فلا يعود للحلف مع شاهده ولو فى مجلس آخر لانه اسقط حقه

مانصه ولو اراد النا كل مع شاهده أن يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا في مجلس آخر اه قال
في شرحه فليست انف الدعوى و يقيم الشاهد حينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول
الروضة ولو ان المدعى بعدم تناعه من الحلف مع شاهده واستحلاف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل
الحاملي انه ليس له ذلك لان اليمين صارت في جانب صاحبه الا ان يعود في مجلس اخر فيستأنف الدعوى
و يقيم حينئذ يحلف معه اه فتقوله واستحلاف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف سم (قوله
لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد قوله السابق وبه فارق الخ سم اقول
و يصرح بذلك ايضا قول الاسنى والمغنى بخلاف ما لو اقام المدعى بيعة بعد يمين المدعى عليه حيث تسمع لان
البيعة قد تنعذر عليه اقامتها فعذر اه (قوله المدعى عليه) الى قوله وكذا لو اقر في المغنى الا قوله وانحصاره
فيهم وقوله وكذا لو حلفوا الى الماتن والى قوله كما اخذه بعضهم في النهاية الا قوله كما افهمه التعليل الاول (قول
الماتن ان يحلف يمين الرد) قضيته انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التي تكون معه لكن قضية كلام
الرافعي في القسامة أنه يحلف على الاظهر قاله الزركشي والوجه الاول اسنى (قول الماتن في الاظهر) وعليه
لو لم يحلف سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سياتى ان شاء الله تعالى في دعاوى محلى ومغنى (قوله
لقوة جهة الخ) خبر لان (قوله) يعنى ما فيها من المالية الخ قد يستغنى عن هذا التأويل لجواز ان يريد المصنف
ان الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والاقرار فان عبارته
صالحة لذلك ونظير ذلك قوله لاقى ومصيره حرا سم (باقراره) اى الذى تضمنته دعواه (وبحث البلقينى
الخ) منتدأ خبره قوله مردود الخ (قوله في صور) كان استولدها وهى موهونة نقرهنا لازما ولم ياذن له المرتهن
في الوطى وكان معسر افاته لا ينفذ الاستيلاء في حق المرتهن وكذا الجانية مغنى (قوله) بانه حيث الخ عبارة
المغنى بان هذا احتمال بعيد لا يعول عليه في الدعوى اه (قوله) فلا يصدق معه الخ قد يقال وان لم يصدق
شرعاً لكن يصدق لغيره وعرفوا ايضا فيحتمل انه استولدها استيلاء شرعياً ثم اعتقها فلا بد من التصريح بما
افاده البلقينى حتى يقضى بما ذكر فليتامل سيد عمر (قول الماتن لا نسب الولد الخ) ولو قال له المدعى استولدتها
انا في ملكك ثم اشتريتها مثلاً مع ولدها فتعق على وأقام على ذلك الحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او ويمين
ثبت النسب والحرية باقراره المرتهن على الملك الذى قامت به الحجة الناقصة روض مع شرحه ورشيدى
(قوله) فلا يثبتان بهما قال في المطلب ومحلّه اذا اسند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد او اطاق والا فلا
شك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوائد الحاصلة في يده للمدعى والولد منها هو ويتبع الام في تلك

فيستأنف الدعوى و يقيم الشاهد حينئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول الروضة
ولو ان المدعى بعدم تناعه من الحلف مع شاهده واستحلاف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل الحاملي انه
ليس له ذلك لان اليمين صارت في جانب صاحبه الا ان يعود في مجلس اخر فيستأنف الدعوى و يقيم الشاهد
حينئذ يحلف معه اه فيكون قوله واستحلاف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف بدليل
اطلاق قوله قبل ولو لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب يمين الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى قال
ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد شاهده مع ذلك بخلاف ما لو اقام بعد يمين المدعى عليه بيعة فتسمع اه فتقوله
عن ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد ذلك شامل للمجلس اخر وبه صرح في العباب فقال المصنف ان المدعى
مع شاهده وطلب يمين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو لم يحلف اخر ولا
يمنع من اقامة بيعة كاملة اه (لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد
وبه فارق الخ (قوله) اى المصنف فله ان يحلف يمين الرد في الاظهر قال في شرح الروض قال الزركشي
وقضية تقييد الشيخين الحلف بيمين الرد انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التي تكون معه لكن قضية
كلام الرافعي في القسامة أنه يحلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضى موافقة ما في القسامة والوجه
ما تقرر اولاه (قوله) يعنى ما فيها قد يستغنى عن هذا التأويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستيلاء بمعنى

الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يدة الشرعية عليه اسنى (قوله بمامر) أى من قول المتن وما يطلع عليه رجال غالب الخ (قوله ما سرفى باب) أى فى استحاق عبد غيره وقضيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدقه اسنى ومغنى وعش (قول المتن وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك شيخ الاسلام ومغنى (قوله وبه فارق ما قبله) أى من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت فيه على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم (قوله أو بعضهم) هو مع ما يأتى من قوله فله اقامة شاهد ثان وضمه الخ وقوله وفارق الخ وقول المتن فاذا زال عذره الخ وقوله هو واستئناف دعوى لانها الخ مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهد ثان مع الاول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضي له ان يبدأ باليمين أو اقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك سم (قوله الذى مات قبل نكوله) أى وقبل حلفه اسنى (قول المتن واقاموا شاهد الخ) سيأتى عن الروض مع شرحه حكم ما لو اقام بعضهم شاهدين (قوله بعد اثباتهم لموته الخ) عبارة الروض مع شرحه لا يحكم للورثة الذين ادعوا المورثهم ديناً وعينا الا اذا اثبتوا أى اقاموا بيينة بالموت والورثة والمال أو اقر المدعى عليه بذلك فاذا ادعوا المورثهم ملكاً واقاموا شاهداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقتضى منه ادبونه وصاياهم وان امتنعوا من الحلف وعليه ديونهم وصاياهم لم يحلف من ارباب الديون والوصايا احد وان لم يكن فى التركة وفاء بذلك كنظيره فى الفلاس إلا الموصى له بمعين من عين أو دين ولو مشاعاً كنصف فله ان يحلف بعد دعواه لتعين حقه فيه وان حلف مع الشاهد بعضهم اخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يحلف من الغائبين والحاضرين ويقتضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه بخذف (قوله وانحصارهم فيه) كذا فى النهاية لىكن قضية مامر انفاع من الروض مع شرحه ان اثباته ليس بشرط وهو قضية صنيع المغنى ايضاً فليراجع ثم رايت قال الرشيدى قوله بعد اثباتهم موته وارثهم منه وانحصاره فيهم أى بالبيينة الكاملة أو الاقرار أو اشارة بما ذكره من هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث لىكن يتأمل قوله وانحصاره فيهم مع قوله أو بعضهم اه (قوله على استحقاق مورثه الكل الخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتى فى قوله وبحث هو ومن تبعه الخ لان الدعوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتى عش وفى الاسنى عقب قول الروض والحالف من الورثة يحلف على الجميع مانصه لا على حصته فقط سواء حلف كلهم أم بعضهم لانه يشته لمورثه لاله فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماورى ان مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملته كذا وكذا اه وفيه قبل هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل عن الماوردى من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان الراجح ما قاله الزركشى من جواز دعوى البعض قدر حصته ويتايد بذلك مامر انفاع عش من ان البعض اذا ادعى قدر حصته يحلف عليه فقط كان يقول والله انه يستحق على هذا بطريق الارث عن مورثه كذا خلافاً لما فى سم (قوله فى حقه) أى الحالف (قوله وغيره قادر عليها بالحلف) أى فحيت لم يفعل صار

بمجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والاقرار فان عبارته صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الاتى ومصيره حراً (قوله وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار مامر) أى فى استحقاق عبد غيره قال فى شرح الروض وقضيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدق اه (قوله وبه فارق ما قبله) من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين (قوله أو بعضهم) هو مع تقريره الاتى كالمثلن كقوله الاتى فله اقامة شاهد ثان وضمه الى الاولى من غير تجديد شهادته كالدعوى وقوله وفارق الخ وقول المتن الاتى فاذا زال عذره حلف واخذ بغير اعادة شهادة وقوله هو بعده واستئناف دعوى لانها وجدوا ولا من الكمال خلافة عن الميت مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى اقامة شاهد ثان مع الاول من غير حاجة الى دعوى أو اعادة شهادة الاول بل بمجرد حضوره بين

كما علم بمامر (فى الاظهر) فلا ينزع من ذى اليد وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار مامر فى باب (ولو كان بيده غلام) يستتره وذكره مثال (فقال رجل كان لى واعتقته وحلف مع شاهد فالذهب انتزاعه ومصيره حراً) باقراره وان تضمن استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الملك الصالحة حجة لا ثباته والعقود انما ترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) الذى مات قبل نكوله (واقاموا شاهداً) بالمال بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصاره فيهم (وحلف معه بعضهم) على استحقاق مورثه السكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا لو حلفوا كلهم لانه انما يثبت بيمينه الملك لمورثه (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت فى حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف

ولان يمين الانسان لا يعطى بها غيره وهذين فارق مالو ادعيا دارا رثا اصدق المدعى عليه (٣٥٥) احدهما في نصيبه وكذب الاخر فانهما

كانت ارك لحقه اسنى ومغنى (قوله) ولان يمين الانسان لا يعطى الخ) ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف لبعض المدعى وحينئذ فهل تثبت حصته فقط او الجميع لان اليمين المردودة كالاقرار وهل يمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الحالف فقط فليحرر سم اقول قضية كل من تعليل الشارح ثبوت حصته فقط والله اعلم (قوله) مالو ادعيا دارا رثا اي ولم يقلوا قبضناهما (قوله) ولو بغير دعوى ولا اذن الحاكم) لعل المناسب ولو بدعى واذن الحاكم (قوله) كما افهمه التعليل الاول) محل تأمل الا ان يفرض كون الاخذ بسبق دعوى واقامة شاهد وحلف معه سيد عمر بنى انه لا يظهر حينئذ توجه تخصيص التعليل الاول بالذكر فان الثاني حينئذ يفهمه ايضا فليزنى ان يفرض كون الاخذ بتصديق المدعى عليه احدهما في نصيبه دون الآخر والله اعلم (قوله) على ما بنى بحق) اي كلا او بعضا (قوله) لم تكفه هذه اليمين الخ) عبارة عماد الرضا (مسئلة) اذا ثبت لجماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكتفى لهم بيمين واحدة وان رضوا بها كالأورضيت المرأة في اللعان ان يحلف زوجها مرة واحدة اه وهي موافقة لمسئلة البلقيني في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه ثم قضية قول الشارح الا في لان الدعوى وقعت الخ الا كتفاء فيها اي مسئلة عماد الرضا يمين واحدة اذا وقعت الدعوى منهم سم باختصار (قوله) منهم) اي الغرماء (قوله) هذا ما افتى به البلقيني) معتمد ع (قوله) كفته الخ) اي في يمين الردو يمينه مع شاهده (قوله) بان ما عدا الاخيرة) هي قوله لو ثبت اعساره يمينه الخ ع (قوله) لان الدعوى الخ) ايضا حان ان طالب اليمين في مسئلة البلقيني في دعاوى متعددة بعدد الغرماء فتعددت بعددها وهما في دعوى واحدة فاكتفى بواحدة ع (قوله) وقعت منهم) اي في الثانية وقوله او عليهم اي في الاولى ع (قوله) فلم يجيب الثاني) اي من الغرماء (قوله) ليس الظاهر دوامه) اي انتفاء الوضع (قوله) لكن لا يتعدى الحكم الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح به الغزى في ادب القضاء فقال لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينا في يده فالتخصم اما الوصى ان كان او بعض الورثة البالغين كما تقدم واذا اقام بيته على بعض الورثة لم ينفذ الحكم الى جميع الورثة قال السبكي بدى القاضى له ان يبدأ باليمين واقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك (قوله) ولان يمين الانسان لا يعطى بها غيره) ولو ادعى بعض الورثة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف لبعض المدعى وحينئذ فهل تثبت حصته فقط او الجميع لان اليمين المردودة كالاقرار وهل يمنع ذلك بانها كالاقرار في حق الحالف فقط فليحرر (قوله) وكذا لو اقر بدين لميت فاخذ بعض ورثته قدر حصته الخ) وفي الروض وشرحه هنا وان ادعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا اعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البيئة الانتزاع للصبي والمجنون اي انصبيهم ما دينا وعينائهم بامر بالتصرف فيه بالغبطة واما انصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوبا بالدين فلا يجب قبضه له بل يجوز كمن اقر بدين لغائب واحضره للقاضى وقدم في كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو قبض من التركة شيئا لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذرا في تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه فيها قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما روجبوا العين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كموكله لو كان حاضرا ومثله لى الصبي والمجنون ان كان له تارلى كما صرح به ابن ابي الدماه باختصار نحو التعاليل (قوله) فللقبضية مشاركة الخ) عبارة عماد الرضا فيظهر ان لغيره ان يشاركه فيه اه (قوله) بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له الخ) (مسئلة) اذا ثبت لجماعة حق على رجل حلف لكل منهم يمينا ولا يكفيه لهم بيمين واحدة وان رضوا بها كالأورضيت المرأة في اللعان ان تحلف زوجها مرة واحدة (قوله) هذا ما افتى به البلقيني) مسئلة البلقيني موافقة لمسئلة عماد الرضا في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه عكس ما اعترض به عليه (قوله) ما عدا الاخيرة منه) فقد يفرق بين تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه وبين عكسه ويجاب عن الاخيرة فيما اعترض به على البلقيني فليتأمل (قوله) لان الدعوى وقعت منهم او عليهم الخ) قضية ذلك الا كتفاء يمين واحدة

يشتركان فيه وكذا لو اقر بدين لميت فاخذ بعض ورثته قدر حصته ولو بغير دعوى ولا اذن من حاكم فللقبضية مشاركة فيه ولو اخذ احد شركاء في دار او منفعتها ما يخصه من اجرتها لم يشاركه فيه البقية كما افهمه التعليل الاول ولو ادعى غريم من غرماء مدين مات على وارثه انك وضعت يدك من تركته على ما بنى بحق فانكرو وحلف له انه لم يضع يده على شيء منها لم تكفه هذه اليمين للبقية بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له هذا ما افتى به البلقيني وردد بقولهم لو ادعى حقا على جمع فردوا عليه اليمين او اقام شاهدا يحلف معه كفته يمين واحدة وقولهم لو ثبت اعسار مدين وطلب غرماؤه تحليفه اجبوا ويكفيه يمين واحدة ولو ثبت اعساره يمينه فظهر له غريم آخر لم يكن له تحليفه وقد يجاب بان ما عدا الاخيرة قد لا يرد عليه لان الدعوى وقعت منهم او عليهم فوقعت اليمين لجميعهم بخلافه في مسئلة البلقيني واما الاخيرة فالاعسار فيها خصلة واحدة وقد ثبت والظاهر دوامه فلم يجب الثاني للتحليف عليه بخلاف وضع اليد فانه اذا اتفق باليمين الا الى ليس الظاهر دوامه فوجب

اليمين على نفيه لكل مدعى به بعد من الغرماء وبكى في دعوى دين على ميت حضور ورثته

لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو اقر بدن الميت ثم ادعى اداءه اليه وانه نسي ذلك حاله اقراره سمعت دعواه التحليف الوارث كما في الاقرار وتقبل بينته بالاداء رعاية لاحتمال نسيانه (٢٥٦) كما اخذه بعضهم من قولهم لو قال لا بينة لي ثم اتى بينة قبلت لاحتمال نسيانه لها وفيه

اذا ادعى انه ارشد الموجد دين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه كلام ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله كما تقدم اشارة الى قوله قبيل ذلك والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف سم (قوله لكن لا يتعدى الحكم الخ) سيأتي له في اوائل كتاب الدعوى والبيانات عقب قول المصنف او عقدا ماليا كبيع او هبة كفي الاطلاق في الاصح مانص له لكن لا يحكم اى القاضي الا بعد اعلام الجميع بالحال فانظر مع ما هار شيدى (قوله وتقبل بينته بالاداء الخ) جزم به النهاية (قوله والفرق ظاهره الخ) ظاهره المنع (قوله من اليمين) الى قوله وفارق في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد شرع الى المتن (قوله ان حضر في البلد) اى بحيث يمكن تحليفه معنى (قوله وقد شرع في الخصومة) سيد كر محترزه (قوله او شرع بها) محل تأمل بل في مفهومه وقفة ظاهرة فليراجع (قول المتن وهو كامل) اى بيلوغ وعقل معنى (قوله حتى لو مات) اى بعد نكوله معنى (قوله لانه تاتى الحق عن مورثه وقد بطل الخ) رقيق لا يبطل حقه بل له ان يحلف هو ووارثه لانه حقه فله تاخير ورجحه الاسوى ويمكن اخذ ما مر حمل الاول على ما اذا لم يستأنف الدعوى والثاني على ما اذا استأنفها واقام شاهد اسنى (قوله فله اقامة شاهد ثان الخ) وظاهر انه يثبت حينئذ مال الميت فلا يحتاج بقية الورثة الى حلف ان لم يكونوا حلفوا وقضية التعليين المارين عند قول المصنف ولا يشارك فيه ان من اخذ حينئذ شيئا شورك فيه رشيدى (قوله وفارق) الى وخرج الخ الانسب الاخصر تاخير هو ذكره بدل قوله الآتى ومن ثم الى امالو تغير (قوله وفارق ذلك) اى قوله فله اقامة شاهد ثان الخ (قوله كباغنى) اى اوصى لى (قوله او الصبى) اى او المجنون (قوله تقضى ديونه) اى على التفصيل المتقدم عن الروض مع شرحه (قوله وخرج) الى قول المتن ولا تجوز في النهاية والمغنى (قوله فلا يبطل حقه الخ) اى وان طال الزمن عش (قوله حتى لو مات قبل النكول الخ) اى ولم يصدر منه ما يبطل حقه معنى (قوله حلف ووارثه الخ) اى وان لم يعد الدعوى والشهادة روض مع شرحه معنى (قوله ولم يشهر) اللاتق التعبير بالواو دون او اه سيد عمرو ع ش ويحرمى اقول بل اللاتق فلب العطف (قوله فكصبي ومجنون الخ) اى في بقاء حقه معنى (قول المتن فان كان غائبا او صديا ومجنونا الخ) وان ادعى بعض الورثة لا بعض

في مسئلة عماد الرضا المسطرة بالهامش اذا وقعت الدعوى منهم (قوله لكن يتعدى الحكم لغير الحاضر) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح به الغزى في ادب القضاء الفصل الثانى من الباب الاول في الدعوى فقال مسئلة لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينا في يده فالحصم اما الوصى ان كان او بعض الورثة البالغين كما تقدم وقال السمرقندى من الحنفية اذا اقام بينة على بعض الورثة نفذ على جميع الورثة لان الحكم انما هو على الميت فالوارث الواحد يجزى في ذلك قال وليس له ان يثبت حقه في وجه غير سهم له على الميت دين لانه ليس خصما على الميت اه ومذهبنا مثله الا في قوله ان الحكم يتعدى الى جميع الورثة قال السبكي في فتاويه اذا ادعى انه ارشد الموجد دين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه لفظ ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله او بعض الورثة البالغين كما تقدم اشارة الى كلام ذكره قبيل ذلك منه قوله والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف نعم لا يجوز الحكم الا بعد اعداؤهم واعلامهم بالحال اه وقوله نعم لا يجوز الحكم هل المراد بالنسبة لغير الحاضر اما بالنسبة للحاضر فاجاز بدليل ما نقله عن السبكي (قوله اما حاضر لم يشهر فكصبي ومجنون) كما قال الشيخان انه ينبغي

نظرو الفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينة ولا يعلم بها فلا تناقض بخلاف تلك (ويبطل حق من لم يحلف من اليمين) بنكوله ان حضر في البلد وقد شرع في الخصومة او شرع بها (وهو كامل) حتى لو مات لم يحلف ووارثه ولو مع شاهد يقيمه لانه تلقى الحق عن مورثه وقد بطل حقه بنكوله وخرج بقولى من اليمين البينة فلا يبطل حقه منها فله اقامة شاهد ثان وضمه الى الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى لتصير بينته كاملة كما لو اقام مدع شاهدا ثم مات فلوارثه اقامة آخر وفارق ذلك غير الوارث كباغنى واخى الغائب او الصبى مورثك بكذا واقام شاهدا وحلف معه فانه اذا قدم الغائب او كل الصبى يجب اعادة الدعوى والشهادة مع اليمين او مع شاهد آخر بان الدعوى في الارث لو احد وهو الميت ولهذا تقضى ديونه من الماخوذ وفي غير الارث الحق لاشخاص فلم تقع البينة والدعوى لغير المدعى من غير اذن ولا ولا ية وخرج بقوله بنكوله توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين حتى لو مات قبل

النكول حلف ووارثه على الاوجه الذى افهمه كلام الرافعى اما حاضر لم يشهر فكصبي ومجنون في قوله (فان الموصى كان) من لم يحلف (غائبا او صديا او مجنونا فالذهب انه لا يقبض نصيبه)

الموصى لهم واقام شاهدان ثبت الجميع واستحق الغالب والصبي والمجنون بلا اعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البينة الانزاع لنصيب الصبي والمجنون ديناً كان او عيناً ثم يامر بالنصرف فيه بالقبطة واما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوباً ولا يجب قبضه للدين بل يجوز كن اقر بدين لغائب واحضره للقاضي ويؤجر القاضي العين ثلاثيفوت المنافع وقد مر في كتاب الشركة ان احدا الورثة لا ينفرد بقبض شئ من التركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ اذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما روجو بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضي كركله لو كان حاضراً ومثله ولى الصبي والمجنون ان كان لهما ولى كما صرح به ابن ابي الدم اه روض مع شرحه باختصار سم (قوله بل يوقف الاموال) ولا ينزع من يد المدعى عليه معنى (قول المتن فاذا زال الخ) وان مات الغائب او الصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حصته وان كان الوارث هو الخالف او لا فلا تحسب بميمنه الا ولى روض مع شرحه (قوله واستئناف الخ) اى وبغيره (قوله لانهما الخ) اى الدعوى والشهادة (قوله وجد) الا ولى التانيث (قوله ومن ثم) اى من اجل ان كلا منهما صدر من الكامل خلافة عن الميت ع ش (قوله كاشترت الخ) عبارة المغنى كما لو ادعى انه وصى له ولاخيه الغائب او الصبي او المجنون واشترت انا و اخى الغائب منك كذا واقام شاهد او حلف معه فانه لا بد هناك من تجديد الدعوى والشهادة اذا بلغ الصبي او افاق المجنون او قدم الغائب ولا يؤخذ بنصيب الصبي او المجنون او الغائب قطعاً لان الدعوى فى الميراث عن الميت وهو واحد والوارث خليفة وفي غيره الحق لاشخاص الخ (قوله اما لو تغير حال الشاهد) اى بما يقتضى رد شهادته معنى (قوله فلا يحلف) اى مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره بحججى (قوله كارجعه الا ذرى الخ) اى من وجهير فى الروضة واصلاً سم (قوله وبجث هو الخ) عبارة المغنى ومحل عدم الحاجة الى اعادة الشاهد الخ كما قاله الزركشى فيما اذا كان الخ (قوله اذا كان الاول قد ادعى البطل الخ) ولسم هنا كلام طويل يخالف لما مر عن ع ش عند قول الشارح على استحقاق مورسى البطل الخ والظاهر ما مر كأنهنا عليه هناك (قول المتن ولا تجوز الخ) شروع فى بيان مستند علم الشاهد معنى عبارة شرح الروضة معه وقد قسوا المشهود به ثلاثة اقسام احدها ما يكفى فيه السماع ولا يحتاج الى الابصار ثانيها ما يكفى فيه الابصار فقط وهو الافعال وما فى معناها ولا يكفى فيها السماع من الغير ثالثها ما يحتاج الى السمع والبصر معاً وهو الاقوال واعرض ابن الرفعة الحصر فى الثلاثة بجواز الشهادة بما علم ببقاى الحراس الخمس من الذوق والشم واللبس كما لو اختلف المتبايعان فى مرارة المبيع او حوضته او تغير رائحته او حرارته او برودته او نحوها واجاب بان فيما اقتضوا عليه تنبيه على جواز الشهادة بما يدرك بالمد كورات بحام حصول العلم بذلك وبان اعتماد الشهادة على ذلك قليل وهم انما ذكروا ما تم به الحاجة اه قيل والشهادة بالحمل والقيمة خارجة عن ذلك كله وقد يقال بل هما دخلان فى الابصار اذا المراد الابصار لما يتعلق بما شهد به بحسبه اه باختصار (قول المتن كرنا) اى وشرب خرواصطيد او احياء وروض ومغنى (قوله وغصب ورضاع) قد نبأ فيه ما ياتى قبيل التنبيه الثالث (قوله ورضاع) الى التنبيه الثانى فى النهاية الا قوله ويجوز الى المتن وقوله ولو من وراء نحو جاج الى فلا يكفى سماعه (قوله النسب الخ) اى اثباته نهاية (قول المتن الابصار) فلا يكفى فيه السماع من الغير شيخ

بل يوقف الامر الى علمه او
حضوره او كاله (فاذا زال
عذره) بان علم او قدم او
بلغ او افاق (حلف واخذ)
حصته (بغير اعادة شهادة)
مادام الشاهد باقيا بحاله
استئناف دعوى لانهما
وجدوا اولاً من الكامل
خلافة عن الميت ومن ثم
لو كان ذلك في غير ارث
كاشترت انا واخى وهو
غائب مثلاً او اوصى لنا
بكذا وجبت اعادتهما امالو
تغير حال الشاهد فلا يحلف
بما رجعه الا ذرعى وغيره لان
الحكم لم يتصل بشهادته
الا في حق الحالف اولادون
غيره وبمحت هو ومن تبعه
ان محل عدم الاعادة فيما
ذكر اذا كان الاول قد ادعى
الكل فان ادعى بقدر حصته
فلا بد من الاعادة جزماً (ولا
يجوز شهادة على فعل كرنا
غصب) ورضاع (واتلاف
وولادة) وزعم ثبوتها
بالسمع محمول على ما اذا
أريد بها النسب من جهة
الام (الا بابصار)

(قوله كما رجحه الأذرعى) من وجهين فى الروضة وأصلها (قوله إذا كان الأول قد ادعى الكل الخ) زاد فى شرح الروض عقب هذا الكلام ما نصه وكلام الماوردى الاتى قد يقتضى أنه لا بد من أن يدعى الأول جميع الحق اه أشار الى ما نقله بعد ذلك عنه فى شرح قول الروض والحالف من الورثة يخالف على الجميع بما نصه فيخالف كل منهم على ما نقل عن الماوردى أن مورثه يستحق على هذا كذا أو أنه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملته كذا وكذا اه وتعبيره بعده يقتضى أنه يحتمل أن يكون المراد مع كون الحلف على الجميع أن تكون الدعوى ببعض وقد يستبعد فليراجع واعلم أنه قد يستشكل وجوب كون

لها وإفادها لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها اي الشمس فاشهد نعم يأتي ان ما يتعذر فيه اليقين يكفى فيه الظن كالمالك والعدالة (٢٥٨) والاعسار وقد تقبل من الاعمى بفعل كما يأتي ويجوز تعمد نظر فرج زان وامرأة تلد لاجل

الاسلام ومغنى (قوله لها) الى المتن في المغنى الا قوله وقد تقبل الى يجوز وقوله وامرأة تلد (قوله لها وإفادها) عبارة المغنى وشرح المنهج له مع فاعله اه (قوله الامن شهد بالحق وهم يعلمون) عبارة المغنى ولا تقف ما ليس لك به علم اه (قوله فاشهد) اودع اسنى (قوله نعم يأتي) اي في المتن (قوله كما يأتي) اي آتفا (قوله ويجوز تعمد نظر الخ) عبارة شرح المنهج اي والمغنى ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاهن انفسهما اه وظاهره جواز ما ذكره وان سن السرا لا أن يقال السرا لا يطلب حال الفعل سم (قوله لان كلا منهما الخ) ان كان ضمير التثنية الزانيين فواضح لكن تبقى مسألة الولادة بلا تعليل او الزاني والوالدة فهو محل نظر بالنسبة للوالدة اللهم الا ان تكون حال التثنية في نحو قارعة الطريق فليتامل ثم رأيت عبارة المغنى مصرحة بقصر تعليل الهتك على الزانيين سيد عمر (قول المتن وتقبل من اصم الخ) سكنت عن الاخرس وسبق حكم شهادته عند ذكر شروط الشاهد مغنى (قوله واستفيد من المتن الخ) يتامل سم وقد يجاب بانه يفهم من المتن ان مبنى الشهادة على العلم ما يمكن (قوله الامن رأى اه وعرف الخ) اي وان طال الزمن حيث كانت ما لا يغلب تغيره في تلك المدة وتسمع دعوى من غصبها مثلاً بانها تغيرت صفاتها عن وقت رؤية الشاهد وتشهد بذلك عتق وقوله وتشهد لعل صوابه وشاهده (قوله وفسخ) الى قول المتن ولا يقبل اعمى في المغنى الا قوله ولومون نحو ورا. زجاج الى فلا يكفى سماعه (قوله واقرار) اي وطلاق وروض ومغنى (قوله عليها) اي الاقوال (قوله فلا يكفى سماعه) اي القول مفرع على المتن (قوله وان لم يره) سواء كان عدم الرؤية لظلمة او وجود حائل بينهما عتق (قوله وكذا لو علم الخ) عبارة المغنى وما حكاه الرويانى عن الاصحاب من انه لو جلس في باب بيت فيه اثنتان فقط فسمع معاقتهما بالبيع او غيره كفى من غير رؤية زيفه البندنيجي بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الا ذرعى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح التحمل ويتصور ذلك ان يعرف المبيع ملك احدهما كالو كان الشاهد يسكن بيتا ونحوه لاحدهما او كان جاره فسمع احدهما يقول معنى بيتك الذى يسكنه فلان الشاهد الذى في جواره وعلم ان القابل في زاوية والموجب في اخرى او كان كل واحد منهما في بيت بمفرده والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك اه (قوله لانه اخف) لانه يجوز بالظن ومبنى الشهادة على العلم ما يمكن اسنى (قوله الا ان تكون) الى قوله والفرق في المغنى الا قوله فعل كذا وقوله وكذا الى ولا يخلو (قوله ان تكون شهادته الخ) عبارة المغنى ونحوها في شرح المنهج وتقدم انه يصح ان يكون الاعمى مترجماً او مسمعا وسيأتى انه يصح ان يشهد بما ثبت بالتسامع ان لم يحتاج الى تعيين واشارة بان يكون الرجل مشهورا باسمه وصفته اه (قوله بنحو استفادة الخ) لفظة نحو ليست في كلام غيره ولعله ادخل بها التواتر وان كان معلوما من الاستفاضة بالاولى (قوله

الشهادة لان كلا منهما هتك حرمة نفسه) (وتقبل) الشهادة على الفعل (من اصم) الحصول العلم بالمشاهدة واستفيد من المتن ان الشهادة بقيمة عين لا تسمع الامن رآها وعرف او صافها جميعها (والاقوال كعقد) وفسخ واقرار (يشرط سماعها) (وابصار قائمها) حال صدورها منه ولومون وراه نحو زجاج فيما يظهر ثم رأيت غير واحد قالوا تكفى الشهادة عليها من وراء ثوب خفيف يشق على احد وجهين كما اقتضاه ما صححه الرافعى في نقاب المرأة الرقيق فلا يكفى سماعه من وراء حجاب وان علم صوته لان ما يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز ان يعمل فيه بغلبة ظن لجواز اشتباه الاصوات نعم لو علمه ببيت وحده وعلم ان الصوت من في البيت جازله اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين ببيت لا ثالث لهما وسمعهما يتماقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعله بمالك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما (ولا يقبل اعمى) ومن يدرك الاشخاص ولا يميزها في مرئى لانسداد طريق

الدعوى والخلف بالجميع بانه ما المانع من كونها ببعض لان الافتصاف فيهما على بعض الحق والاعراض عن الباقي لا مانع منه وغاية الامر ان مادعى به وحلف عليه انما يستحق منه بالقسط الا ان يكون الممنوع الدعوى ببعض والخلف عليه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه ويحلف على ذلك مع كون حق مورثه مائة والورثة عشرة اولاد ما على وجه لا يخصه كان يدعى ان مورثه يستحق على هذا عشرة ويحلف على ذلك فلا مانع منه ولا يستحق من العشرة الا واحد الا اشكال حيثئذ فليحذر (قوله ويجوز تعمد نظر فرج زان) عبارة شرح المنهج ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما متكاهن انفسهما اه وظاهره جواز ما ذكره وان سن السرا لا أن يقال السرا لا يطلب حال الفعل (قوله ايضا) ويجوز تعمد نظر فرج زان (قال ابن النقيب وقيل لا يجوز لان الزنا مندوب ستره اه وقضيته الجواز على الاول وان طلب السرا (قوله واستفيد من المتن الخ) يتامل

التمييز عليه مع اشتباه الاصوات وانما جازله وطء زوجته اعتمادا على صوتها لانه اخف ومن ثم نص الشافعى رضى الله عنه او على محل وطئها اعتمادا على المس علامة يعرفها فيها وان لم يسمع صوتها وعلى ان ان زفت له زوجته ان يعتمد قول امرأة هذه زوجتك ويطاها وظاهر كلامهم انه لا يعتمد على القرينة القوية انها زوجته وان لم يقل له احد ذلك (الا ان تكون) شهادته بنحو استفادة

أو ترجمة أو اسماء ولم يحتج لتعيين أو يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لأن هذا ابلغ من

الرؤية أو يكون جالسا بفرش
لغيره فيغصبه آخر فيتعلق به
حتى يشهد عليه أو (يقر)
انسان لمعروف الاسم
والنسب (في اذنه) بنحو
طلاق أو مال أو لا في اذنه
بان كان يده يده وهو بصير
حال الاقرار ثم عى (لم يتعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بانه المشهود عليه وان لم
يكن في خلوة (ولو حملها)
اي الشهادة (بصير ثم
عنى شهد ان كان المشهود
له و) المشهود (عليه
معروف في الاسم والنسب)
فقال اشهد ان فلان بن
فلان فعل كذا واقربه لانه
في هذا كالبصير بخلاف
ما اذا لم يعرف ذلك وبحت
الاذرعى قبوله اذا شهد على
زوجته في حال خلوته بها
وكذا على بعضه اذا عرف
خلوه به حينئذ لقطع بصده
حينئذ ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينهما وبين ما مر في
قولنا نعم لو علمه ببیت الى
آخره ظاهر فان البصير يعلم
انه ليس ثم من يشته به
بخلاف الاصى وان اختلف
به (ومن سمع قول شخص
او رأى فعله فان عرف
عينه واسمه ونسبه) اي اباه
وجده (شهد عليه في حضوره
اشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(و) شهد عليه (عند غيبته)

أو ترجمه أو اسماء ولم يحتج لتعيين أو يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لأن هذا ابلغ من
الرؤية أو يكون جالسا بفرش
لغيره فيغصبه آخر فيتعلق به
حتى يشهد عليه أو (يقر)
انسان لمعروف الاسم
والنسب (في اذنه) بنحو
طلاق أو مال أو لا في اذنه
بان كان يده يده وهو بصير
حال الاقرار ثم عى (لم يتعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بانه المشهود عليه وان لم
يكن في خلوة (ولو حملها)
اي الشهادة (بصير ثم
عنى شهد ان كان المشهود
له و) المشهود (عليه
معروف في الاسم والنسب)
فقال اشهد ان فلان بن
فلان فعل كذا واقربه لانه
في هذا كالبصير بخلاف
ما اذا لم يعرف ذلك وبحت
الاذرعى قبوله اذا شهد على
زوجته في حال خلوته بها
وكذا على بعضه اذا عرف
خلوه به حينئذ لقطع بصده
حينئذ ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينهما وبين ما مر في
قولنا نعم لو علمه ببیت الى
آخره ظاهر فان البصير يعلم
انه ليس ثم من يشته به
بخلاف الاصى وان اختلف
به (ومن سمع قول شخص
او رأى فعله فان عرف
عينه واسمه ونسبه) اي اباه
وجده (شهد عليه في حضوره
اشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(و) شهد عليه (عند غيبته)

(قوله أو يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق اسفل
الصفحة السابقة (قوله فيمسكهما حتى يشهد عليهما) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعي في النزاع قطعا لهذه المعصية (قوله ولا يكفي مجرد ذكر الاسم
والنسب الخ) وفي الروض وشرحه ايضا فرع لو قال ادعى ان لي علي فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
الدعوى ان يقول المدعى مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى ان لي علي فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
ربط بالحاضر اه و ظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم
وقد يتوقف فيه (قوله اما لو لم يعرف الخ) هذا الصنيع يدل على انه لو عرف اسم جده لم يحزه الاقتصار
على ذكر اسمه واسم ابيه وان عرفه القاضى وفيه نظر (قوله ايضا اما لو لم يعرف اسم جده الخ) مفهومه

المجوز للدعوى عليه وقد مرت (وهو ته باسمه ونسبه) معا لحصول التمييز مادون أحدهما اما لو لم يعرف اسم جده فيجزئه الاقتصار
على ذكر اسمه واسم ابيه ان عرفه القاضى بذلك والا فلا كما جمع به في أغلب بين كلامهم الظاهر التنافي

في ذلك بل يكفي لقب خاص كسلطان هضر فلان ولو بعده وت قال غيره وبه يزول الاشكال في الشهادة على غناء السلطان والامراء وغيرهم فان الشهود لا يعرفون انسابهم غالباً فيكون ذكر اسمائهم مع ما يميزهم من اوصافهم وعليه العمل عند الحكم وارتضاء البلقيني وغيره قال شارح وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى (٣٦٠) التاجر بذكر كذا في سوق كذا الى وقت وفاته وعلم انه لم يسكنه في ذلك الوقت

غيره وحكمت بها (تنبيه) مهم كثير اما يعتمد الشهود في الاسم والنسب قول المشهود عليه ثم يشهد بهما في غيبته وذلك لا يجوز اتفاقاً كما قاله ابن ابي الدم وقول المتن الاتي لا بالاسم والنسب ما لم يشترط صريح فيه ويلزمه أن يكتب فيه أقر مثلاً من ذكر أن اسمه ونسبه كذا ولا يجوز فلان بن فلان نعم لو لم يعرفهما الا بعد التحمل جاز له الجزم بهما ومن طرق معرفتهما ان تقام بهما بيعة حسبة لما سر من وتبها لان يسمعهما من عدلين قال القفال بل لو سمعه من الف رجل لم يجز حتى يتكرروا ويستفيض عنده وكأنه أراد بذلك مجرد المبالغة والا فهذه اثار مفيدة للعلم الضروري الذي لا تحصله الاستفاضة وقد تساهل جهلة الشهود في ذلك حتى عظمت به البلية واكتت به الاموال فانهم يجيئون بمن واطوه فيقر عند قاض بما يرمونه ويذكر اسم ونسب من يريدون اخذ ماله فيسجل الشهود بهما ويحكم به القضاة

بدونه وفيه نظر سم أقول ويصرح بالنظر ما يأتي عن المغني آتفا ويسلم عن النظر قول المغني والروض مع شرحه مانصه فان عرف اسمه واسم أبيه دون جده شهد بذلك ولم تعد شهادته به إلا ان ذكر القاضي امارات يتحقق به النسب بان يميز بهما عن غيره فله ان يحكم بشهادته حينئذ اه (قوله في ذلك) اي في اجزاء الاختصار على اسمه واسم أبيه (قوله بل يكفي الخ) عبارة المغني والحاصل ان المدار على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص كالشهادة على السلطان بقوله اشهد على سلطان الديار المصرية او الشامية فلان فانه يكفي ولا يحتاج معه الى شيء آخر ولو كان بعد موته وبدل لذلك قول الرافي بعد اشتراط ذكر اسمه واسم أبيه وجده وحليته وصنعتة وإذا حصل الاعلام ببعض ما ذكرناه ككتفي به اه قال ابن شبة وبه يزول الاشكال الخ قال اي ابن شبة وقد اعتمدت على شهادة من شهد على فلان التاجر المتوفى في وقت كذا الذي كان ساكناً في الخانات الفلاني الى وقت وفاته الخ وقال البلقيني فالمدار على ذكر ما يعرف به كيف كان قال ومقتضى كلام الامام ان الشهادة على مجرد الاسم قد تنفع عند الشهرة وعدم المشاركة اه (قوله مع ما يميز الخ) قيد في الشهادة على عتقاء السلطان رشيدى (قوله وارتضاء البلقيني الخ) معتمد ع ش (قوله لم يسكنه) عبارة المغني لم يسكن في ذلك الخانات اه (قوله تنبيه مهم الخ) عبارة شرح الروض معه فلو تحملها على من لا يعرفه وقال له اسمي ونسبي كذا لم يعتمد فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحملها عليه فله ان يشهد في غيبته باسمه ونسبه كما لو عرفهما عند التحمل وان اخبره عدلان عند التحمل او بعده باسمه ونسبه لم يشهد في غيبته بناء على عدم جواز الشهادة على النسب بالسماع من عدلين اه زاد المغني كما هو الراجح كما سبق (تنبيه) لو شهد ان فلان بن فلان وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالوكالة والنسب جميعاً قاله الماوردي والرويانى اه (قوله ويلزمه) أى الشاهد مثلاً نهاية (قوله لو لم يعرفهما الا بعد التحمل) لا وجه لهذا الحصر رشيدى (قوله ان تقام بهما بيعة حسية) ولعل صورته ان يازم حق على عين شخص ولم يعرف له اسم ولا نسب فيجئ الى القاضي اثنان ممن يعرفونه فيقولان فلان بن فلان يريد ان يفعل كذا ونحن اشهد عليه بكذا فاحضره لنشهد عليه فيحضره ويشهدان ان هذا فلان بن فلان يريد كذا وهو كذا فيثبت اسمه ونسبه بذلك عند القاضي ع ش (قوله لما سر) اي في شهادة الحسية (قوله من تبوته) اي النسب (قوله لا ان يسمعهما) اي الاسم والنسب ع ش (قوله بل لو سمعه) أى النسب (قوله والا فهذه اثار الخ) قد يمنع ذلك لجواز استناد الالف للسمع من نحو واحد التواتر لا بد فيه من الجمع بخصوص في سائر الطباق سم وقد يجاب بان كلام القفال في سماع النسب بلا واسطة ومستند سم من اجماع الاختيار بالنسب فلا يلاقيه (قوله تساهل) عبارة النهاية تساهلت بالمضى والتأنيث (قوله جملة الشهود) المناسب لآخر كلامه فسقة الشهود نعم ذلك التعبير مناسب لما يأتي عن النهاية (قوله فانهم يجيئون الخ) عبارة النهاية فانهم يعتمدون من يتردد عليهم ويسجلون ذلك ويحكم بهما القضاة اه اي فحكمهم في هذه الحالة باطل بحسب الظاهر فلو تبين مطابقة ما ذكره الشهود لدلوا على وقوعه كان حضر المشهود عليه بعد وعلم ان اسمه ونسبه ما ذكره الشهود تبين صحة الحكم ع ش (قوله ليسجل الشهود بهما) اي الاسم والنسب يعني فتكتب الشهود ان فلان بن فلان اقر بكذا (قوله ويحكم به الخ) اي بما سجلوه بشهادتهم على وقفه والنسب (قوله بان اقراره الخ) متعلق بخطا (قوله اشهدنى الخ) مقول القول (قوله فان سمعه ولم يحضره الخ) اي كان سمعه من فتحة الجدار (قوله ذكره الماوردي) من

عدم اجزاء الاختصار على اسمه واسم أبيه اذا عرف اسم جده وان عرف القاضي بدونه وفيه نظر (قوله والا فهذه اثار مفيدة للعلم الخ) قد يمنع ذلك لجر استناد الالف للسمع من نحو واحد التواتر لا بد فيه من الجمع

(تنبيه ثان) خطأ ابن ابي الدم من يكتب او يقول وقد شهد على مقرأ شهد على اقراره بان اقراره شهود به لا عليه فاه وابان كلام يقول ان اشهد اشهدنى على نفسه بما اقر به وانا اشهد به عليه فن لم يشهد على مقرأ شهدى بكذا فان سمعه ولم يحضره عند قول الشهدانى سمعته بقر كذا ذكره الماوردي وهو استعجال نظي اه حجة الموقوف اشهد على اقراره ومر او ائلى خيار النكاح قول ابن ابي ابينا على اقراره اي يشهد على اقراره

فهو مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب انه لا خطا في ذلك ثم راي السبكي صوب صحة ذلك قال كاتدل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله قال ابن ابي الدم ومن حضر عقد بيع او نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولى عنه انه يقول حضرت العقد الجارى بينهما او مجلسه واشهد به وهو اولى من (٣٦١) اشهد انى حضرته ونظر فيه بانه لا يلزم

من الحضور السماع ورد بان جزمه به مع عدالته يمنعه من للشهادة به بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه في اشهد انى راي الهلال ومر ان الراجح القبول ونقل الماوردى وجهين فيالو سمعه يقر بشيء ثم قال له المقر لا تشهد على بهو بحث بعضهم ان الاقرار ان كان بحق لله كان قوله لا تشهد على رجوعا عنه او لغيره لم يلتفت لقوله اه وفيه نظروا لوجهه انه لا يلتفت له مطلقا وفي قول قديم لا بد في الشهادة من إذن المشهود عليه فيها (فان جهلها) أى الاسم والنسب او احدهما (لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما اذا حضر وأشار اليه فان مات احضر قبل الدفن ليشهد على عينه قال الغزالي وكذا بعده ان لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشى ولم يبال بتضعيف الرافعى له (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم تاء من انتقبت للاداء عليها (اعتناد على صوتها) كما لا يتحمل بصير في ظلة اعتنادا عليه لاشتباه الاصوات ولا

كلام ابن ابي الدم ومرجع الضمير قوله والصواب الخ (قوله وهو الخ) أى القول الذى استصوبه (قوله فهو) أى الاقرار وقوله مشهود به وعليه باعتبارين محل تأمل (قوله وقال تعالى وشهد الخ) فى الاستشهاد به تأمل (قوله او نكاح الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح زعم الموجب انه ولى للخطوبة او وكيل لها وانما اذنت له فى العقد ولم يعلم الاذن ولا الولاية او الوكالة ولا المرأة او علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجية لكن يشهد ان فلانا قال انكحت فلانة فلانا وقبل الفلان فان علم جميع ذلك شهد بالزوجية اه (قوله عنه) أى عن ابن ابي الدم (قوله واشهد به) أى العقد (قوله حضرته) أى العقد الجارى بينهما او مجلسه (قوله ونظر الخ) يظهر انه ببناء الفاعل مسند الى ضمير القمولى (قوله بان جزمه به) أى جزم الشاهد بالعقد (قوله نقله الخ) أى القمولى وقوله عنه أى ابن ابي الدم (قوله ومر) أى فى الصيام (قوله لحق الله الخ) الانسب الباء كما فى بعض النسخ (قوله لم يلتفت لقوله) أى فشهد بذلك (قوله مطلقا) أى فى حق الله واوغيره (قوله فى الشهادة) أى ادائها (قوله أى الاسم والنسب) إلى قوله ولو شهد على امرأة فى المغنى إلا قوله واعتمده الزركشى الى المتن وقوله كما مر وقوله بشرط الى امال الاداء وما انبه عليه وإلى قول المتن وموت فى النهاية الا ذلك وقوله وفيه بسط الى امال الاداء وقوله قال الرافعى وقوله ولا اثاره وقوله وإن نازع فيه البلقينى واطال (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونه سم (قوله احضر قبل الدفن الخ) إن لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير له ما بعد دفنه فلا يحضر وإن امن تغيره واشتدت الحاجة لحضوره خلا للفرز الى نهاية عبارة المغنى وهذا كما قاله الاذرعى ان كان بالبلد ولم يخش تغيره باحضاره وإلا فالوجه حضور الشاهد اليه فان دفن لم يحضر إذ لا يجوز نبشه قال الغزالي فان اشتدت الحاجة اليه ولم تتغير صورته جاز نبشه اه قال فى اصل الروضة وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال ولا يظهر انه لا فرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلا للنهاية والمغنى كما مر آنفا وللروض والمنهج (قوله بنون ثم تاء الخ) عبارة المغنى وضبط المصنف منتقبة بمشاة فوقية ثم نون مفتوحتين ثم قاف مكسورة شديدة وفى بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشاة فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاء كافى الصحاح اه (قوله للاداء الخ) سيدكر محترزه (قوله ولا اثار لحائل رقيق) أى فى صحة تحمل الشهادة عليها لان وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورتها عن ش (قوله كما مر) أى فى شرحه وابصار قائلها (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالتعلق بها هنا ملازمة تشارشيدى (قوله بشرط ان يكشف نقابها الخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشيدى (قوله قال جمع ولا ينعقد الخ) إذا راي الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضى العاقل لانه ليس بحكم بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور رسم (قوله كأن تحملا الخ) أى ثم شهدا بذلك معنى (قوله جاز) جواب اما فكان ينبغى زيادة الفاء (قوله وثبت الحق) المخصوص فى سائر الطباق (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونهما (قوله فان مات احضر قبل الدفن) ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شمر (قوله قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة إلا ان عرفها الشاهدان الخ) إذا راي الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضى العاقل لانه ليس بحكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور (قوله اشرت اليه فى النكاح) ميله فيه إلى خلاف ما هنا فراجع

أثر لحائل رقيق كما مر وافهم قوله اعتناد انه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالاعنى بشرط ان يكشف نقابها ليعرف القاضى صوتها فالجمع ولا ينعقد نكاح منتقبة إلا ان عرفها الشاهدان اسما ونسبا او صورة وفيه بسط مهم اشرت اليه فى النكاح وذكركته فى الفتاوى فراجع اه اما لا للاداء عليها كان تحملا ان منتقبة بوقت كذا عجم كذا قالت كذا وشهد آخران از هذا ما وصوة اللانة بامت الان جاز

وثبت الحق بالبينتين و لو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألم القاضي اتعرفون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم اجابته قاله الرافعي ومجمله كما علم مما مر في مشهورى الديانة والضبط (٣٢٣) والاولى ما سؤا لهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرعى والزركشى وآخرون فان

عرفها بعينها او باسم ونسب
جاز) التحمل عليها للاداء
ولا يجوز كشف نقابها
حينئذ اذ لا حاجة اليه (ويشهد
عند الاداء بما يعلم مما مر
من اسم ونسب ولا اشار
فان لم يعرف ذلك كشف
وجهها وضبط حليتها وكذا
يكشفه عند الاداء (ولا
يجوز التحمل عليها) اى
المنتقبة (بتعريف عدل او
عدلين على الاشهر) الذى
عليه الاكثرون بناء على
المذهب ان التسامع لا بد فيه
من جمع يؤمن تواطؤهم على
الكذب نعم ان قالنا نشهد
ان هذه فلانة بنت فلان
كانا شاهدي اصل وسامعها
شاهد فرغ فيشهد على شهادتهما
بشرطه (والعمل) من
الشهود الا الاصحاب كما قاله
البلقيني (على خلافه) وهو
الاكتفاء بالتعريف من
عدل وجرى عليه جمع
متقدمون بل ومع غير
واحد في اعتماد قول ولدها
الصغير وهى بين نسوة هذه
اى (ولو قامت بيعة على عينه
بحق) او ثبت عليها بوجه
آخر كعلم القاضي (فطلب
المدعى) من القاضي (التسجيل)
بذلك (سجل) له (القاضى)
جوازاً (بالحلية لا بالاسم
والنسب) فلا يجوز التسجيل
بهما (مالم يثبتا) عنده

بالبينتين) هل يجرى هذا في نظائره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار رشيدى اى والظاهر نعم
(قوله) وثبت الحق بالبينتين) اى كما لو قامت بيعة ان فلان ابن فلان الفلاني اقر بكذا وقامت اخرى على ان
الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق مغنى (قوله صوتها) اى والتسامع باسمها ونسبها (قوله بما مر) اى
قبيل بحث شهادة الحسبة (قول الماتن بعينها) بان كان رآها قبل الانتقاب او كانت امته او زوجته عنانى اه
بجورى (قول الماتن او باسم ونسب) كان صورة ذلك ان يستفيض عنده وهى منتقبة انها فلانة بنت فلان ثم
يتحمل عليها وهى كذلك براسى اه سم عبارة ع ش كان طلقتها زوجها والشهود يعرفون ان زوجته فلانة
بنت فلان فتحملوا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقاً من زوجها او زوج شخص بنته مثلاً بحضورهما
فاذا ادعى الزوج نكاحها بعد وانكرت شهدا عليها بانها بنته اه (قوله التحمل عليها) الى قول الماتن على
خلافه في المغنى الى قوله نعم الى الماتن (قول الماتن ويشهد) اى المتحمل على المنتقبة مغنى (قوله من اسم ونسب
الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج فيشهد في العلم بعينها ان حضرت وفي صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت
او ماتت ودفت اه (قوله من اسم ونسبه والاشار) ينبغى بشرط كشف نقابها ليعرف القاضي صورتها
اخذا بما تقدم سم (قوله ذلك) اى واحدا من العين والاسم مع النسب (قوله كشف وجهها الخ) اى
عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحح الماوردى ان ينظر الى ما يعرفها
به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضها لم يتجاوز به وهذا هو الظاهر ولا يرد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب ام لا
الا ان يحتاج للثكرار مغنى وزادى (قوله وضبط حليتها) ولا يجوز النظر اى الى وجهها للتحمل الا ان امن
الفتنة ورض فان خاف فلا كما مر في محله لان في غير غنية نعم ان تعين نظر واحترز ذكره الاصل اسنى (قوله
اى المنتقبة) عبارة المغنى اى المرأة منتقبة ام لا اه (قوله بناء على المذهب ان التسامع الخ) تعنيته انهم لو
بلغوا العدد الذى يسوغ الشهادة بالتسامع يكتفى تعريفهم وسيأتى ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او
الظن القوي بخبرهم فانظر هذا مع ما مر عن القفال في التنبيه الاول رشيدى (قوله من جمع يؤمن الخ)
اى بشرط ان يكونوا مكلفين غش (قوله بشرطه) اى الآتى في فصل الشهادة على الشهادة (قول الماتن
والعمل على خلافه) ضعيف ع ش وحلى عبارة المغنى وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة في صلاة العيدين
وهى تقتضى الميل اليه ولم يصرح بذلك في الشرح والروضة بل نقلا عن الاكثرين المنع وساق الثانى مساق
الوجه الضعيفة وقال البلقيني ليس المراد بالعمل عمل الاصحاب بل عمل بعض الشهود في بعض البلدان اى
ولا اعتبار به اه (قوله بل ومع غير واحد الخ) وهو يقبل قول ولدها الصغير وجارى بينهما لا يقبل العدلين
ويحتج بان قول نحو ولدها يفيد الظن اكثر من العدلين رشيدى (قول الماتن على عينه) اى المدعى عليه مغنى
(قوله كعلم القاضي) لعله ادخل بالكاف لاقرار واليمين المردودة (قوله جوازاً) الى قوله صحيح في المغنى الا
قوله لتعذر التسجيل على الغير وقوله ويظهر الى الماتن وقوله قال الزركشى الى الماتن وقوله معلق او مقيد (قوله
على الغير) يعنى غير الحلية والاسم والنسب عبارة الاسنى فلا يسجل له بالعين لا متناعاه بعين مهملته ثم نون
وهى ظاهرة (قوله ومن حليته الخ) بكسر الميم معطوف على قوله ذكر الخ (قوله كذا) عبارة المغنى والاسنى
كيت وكيت اه (قوله او صافه الظاهرة الخ) كالطول والقصر والبياض والواد والسمن والحزال وعجلة
اللسان ونقله وما في العين من الكحل والشملة وما في الشعر من جعودة وسبوطة وبياض وسواد ونحو ذلك
مغنى (قوله ومز انه لا يكتفى الخ) لعله اراد ما ذكره في التنبيه الاول ولكنه اقتصر هناك على المشهود وعليه
وسكت عن المدعى (قوله فان نسب) اى الشخص مغنى (قوله وان نازع فيه) اى في عدم ثبوت نسب الانسان

(قوله فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز) كان صورة ذلك في الاسم والنسب ان يستفيض عنده وهى منتقبة
انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهى كذلك (قوله من اسم ونسب والاشار) ينبغى بشرط كشف نقابها

بالبيعة ولو على وجه الحسبة او بعلمه لتعذر التسجيل على الغير فيكتب حضر رجل ذكر انه فلان ابن فلان ومن حليته باقراره
كذا وذكر او صافه الظاهرة لا سيما دقيماً ومرا انه لا يكتفى فيهما قول مدعى ولا مدعى عليه فان نسباً لا يثبت باقراره وان نازع فيه البلقيني واطال

(وله الشهادة بالتسامع) الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه كانكار المنسوب اليه أو طعن أحد في انتسابه اليه كذا اطلقوه ويظهر أن لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (على نسب) لذكر أو أنى كائن (من اب أو قبيلة) (٢٦٣) كذا ولد فلان ومن قبيلة كذا التعذر اليقين فيهما إذ مشاهدة الولادة

بأقراره معنى (قول المتن بالتسامع) أي الاستفاضة شيخ الاسلام ومغنى (قوله الذي لم يعارضه الخ) عبار
الروض مع شرحه والمغنى وصورة الاستفاضة في التحمل ان يسمع الشاهد المشهود بنسبه ينتسب الى
الشخص أو القبيلة والناس ينسبون الى ذلك وامتد ذلك مدة ولا تقدر بسنة بل العبرة بمدة تغلب على الظن
صحة ذلك وانما يكتب في الانتساب ونسبة الناس بشرط ان لا يعارضهما ما يورث تهمة فان انكر النسب
المنسوب اليه لم تجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه وإن كان فاسقا لاختلال الظن حينئذاه (قوله
أو طعن أحد الخ) أي ولو فاسقا سني (قول المتن على نسب الخ) ولو سمعه الشاهد يقول هذا ابني لصغير أو كبير
وصدقه الكبير أو انا بن فلان وصدقه فلان جازله ان يشهد بنسبه ولو سكنت المنسوب الكبير جاز للشاهد ان
يشهد بالافرار لا بالنسب معنى وروض وفي شرحه هنا سؤال وجواب راجعه ان شئت (قوله إذ مشاهدة
الولادة الخ) أي على الفرائض معنى (قوله فسومع في ذلك) عبارة الاسنى والمغنى والحاجة دأبة الى اثبات
الانساب الى الاجداد المتولين والقبائل القديمة فسومع فيه اه (قوله أو على كونه الخ) عطف على قول المتن
على نسب الخ (قوله المستحق الخ) نعمت لبلد كذا وكان الاول المستحق اهله اعلى وقف كذا (قوله ونحو
ذلك) عطف على قوله كونه الخ (قوله فيقبل) يعني اداء الشهادة وفي بعض النسخ بالثناة الفوقية وهي ظاهرة
(قوله وإن يقن الخ) نائب فاعله ضمير النسب رشيدى (قوله لانه قد يتعذر الخ) عبارة المغنى كالنسب
ولان اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاق عليها جاز ان يعتمد على الاستفاضة اه
(قوله في قرية) اهله محرف عن غربة بالغنى ولباء (قول المتن لا عتق) عطف على نسب في المتن (قوله واصل
وقف) قال البلقي محله عندى فيما اذا اضيف الى ما يصح الوقف عليه فاما مطلق الوقف فلا لجواز ان يكون
مالك وقفه على نفسه واستفاض انه وقف وهو وقف باطل قال وهذا لما لا توقف فيه اه رشيدى (قوله
واصل وقف) سيد كر محترزا لاصل (قوله على جهة) أي عامة معنى (قوله صحيح) نعمت وقف (قوله انتهى
الخ) أي رفع امر الوقف على نفس الواقف لحاكم شافعى (قوله بالاستفاضة) أي بالشهادة المستندة عليها
(قوله على ما ياتى) أي انفاقي المتن (قوله الاول) أي في الجميع (قوله لان مدتها) الى قوله استقلالاً في النهاية
(قوله بالتسامع) أي الاستفاضة ولا يشك احد ان عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ وان
فاطمة رضى الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت النكاح بالتسامع
لا يثبت الصداق به بل يرجع لمهر المثل اه معنى (قوله وخرج) الى قوله كما مر في المغنى والاسنى الا
قوله استقلالاً الى لكن ذلك (قوله على ما قاله الزركشى الخ) انما تبرأ عنه لما ياتى ان المنقول
انما هو اطلاق انه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي
الزركشى استقلالاً ولا تبعاً (قوله لكن هذا المنقول هو ما لقي به الخ) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره في
الوقف هو بالنظر الى أصله واما شروطه فقال المصنف في تناوبه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف
وتفصيله اه والاوجه كما قال شيخنا حمله على ما قاله ابن الصلاح فانه قال يثبت بالاستفاضة ان هذا وقف

ليعرف القاضى صورتها اخذاً ما تقدم (قوله وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة الخ) قال
في الروض ولو سمعه يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز ان يشهد بنسبه ولو سكنت أي
المنسوب الكبير جاز ان يشهد بالافرار أي لا بالنسب اه قال في شرحه وترجيح الحكمين من زيادته ثم
قال فان قلت قضية كلامه في الحكم الثاني ان الرجحان ثبوت النسب بالافرار حال السكوت وهو ما جزم به اصله
هنا كما رايت فيخالف عكسه المعتمد الذي جرى هو عليه الاقرارا فالتسامع ان قضيته ذلك فان قلت فيلزم
على عدم ثبوته به ان الرجحان عدم جواز الشهادة بذلك قلت لان لم لجواز ان يصدقه بعد سكوته فينكر اقراره

لا نفيد الا الظن فسومع في ذلك قال الزركشى أو على كونه من بلد كذا المستحق وقفا على اهله ونحو ذلك (وكذا ام) فيقبل بالتسامع على نسب منها (في الاصح) كالاب وان يقن بمشاهدة الولادة (و) كذا (موت على المذهب) لانه قد يتعذر إثباته بموته في قرية مثلاً (لا عتق وولاء) (و) اصل (وقف) مطلق أو مقيد على جهة أو معين صحيح وكذا فاسد كوقف على النفس انتهى لشافعى ثبت عنده بالاستفاضة فله على ما ياتى من التصحيح اثباته بها على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قال أبو زرعة المدرك يقتضى خلافه لانا انما اثبتنا الصحيح بها احتياطاً والفاقد ليس كذلك (ونكاح وملك في الاصح) لتيسر مشاهدتها (قلت الاصح عند المحققين والاكثرين في الجميع) وفي نسخة في الوقف والثابت في خطه الاول (الجواز والله اعلم) لان مدتها اذا طالت عسرا ثبات ابتداءها فست الحاجة الى اثباتها بالتسامع وصورة الاستفاضة بالملك ان يستفيض انه ملك فلان

من غير اضافة لسبب فان استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع الا الارث لانه ينشأ عن النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج باصل الوقف شروطه وتفصيله فلا يثبتان به استقلالاً ولا تبعاً على المنقول على ما قاله الزركشى رداً على من فصل كان الصلاح ومن تبعه كالا سنوى وغيره لكن ذلك المنقول وهو ما لقي به المصنف وسبقه اليه ابن سراقه وغيره وانما هو اطلاق فقط

وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل وهو أن محل عدم القبول أن شهد بالشروط وحدها بخلاف ما إذا شهد بها مع أصل الوقف لأن حاصلها يرجع إلى بيان وصف الوقف وتبيين كيفية ذلك مسموع كما أفتى به ابن الصلاح وغيره واذ لم تثبت التفاصيل قسمت الغلة على أربابها بالسوية فإن كان على مدرسة تعدت شروطها صرّفها الناظر فيما يراه من مصالحها كما مر في الوقف وبحت البلقيني ثبوت شرط يستفيض غالباً ككونه على حرم مكة قال ومحل الخلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام وإن اقتضى كلام الشيخ أبي حامد خلافه وللسبكي إفتاء طويل حاصله أنه لا يرجع في الحدود إلى ما في المستندات مطلقاً لأن كتابها لا يعتمدون فيها غالباً على وجه صحيح صريح بل لا بد من بيئة صريحة بأن الحد الفلاني ملك لفلان قال وشهادة الشهود بأن ملك الدار الفلانية وحيازتها لفلان لا تثبت بها حدودها لأنها ليست أنصاف ذلك وإن ذكروا الحدود لأنهم إنما (٢٦٤) يذكرونها على سبيل الصفة والتعريف لا غير فلا بد أن يصرحوا بأنهم يشهدون بها ولا

صدق ذو اليد عليها بيمينته قال وكذلك ما يقع في المستندات من أقر مثلاً فلان بن فلان بكذا فلا تثبت بذلك بنوة فلان لفلان لأنها لم تقع قصدا صريحة وإطال في هذا أيضاً ولما ذكرت ذلك كله عنه بطوله في الفتاوى اعترضته بأن المنقول الذي جرى عليه ابنه التاج ثبوت البنوة ضمنها خلافاً لما لك وبعض أصحابنا وقياسها أن الشاهد لو قال أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقرها مثلاً فلان كان شهادة بالحدود ضمنها بالقرار أصلاً ومع ذلك لا يعتمد ما في المستندات من ذكر الحدود إلا أن صرح الشاهد بأنه يشهد بها ولو ضمنها كما تقرر أو يشملها الحكم كان يقول حكمت بجميع ما فيه ولما بسطت ذلك في الفتاوى قلت نعم الحق أنه لا يقبل في البنوة والحدود ما مر إلا من

لأن فلانا وقفه وأما الشروط فإن شهد بها مفردة لم تثبت بها وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف أه وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الأسنوي ولا شك أن المصنف لم يطلع عليه أي مقاله ابن الصلاح أه بخذف (قوله) وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل (الخ) جرى على ذلك الحل شيخ الإسلام والمفتي كما مر أنفاً (قوله) على أربابه أي مستحق الوقف (قوله) فإن كان على مدرسة (الخ) وإن كان وقفاً على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أسنوي ومفتي (قوله) شروطها (يعني شروط الوقف على المدرسة) (قوله) وبحت البلقيني (إلى) قوله وللسبكي في النهاية (قوله) وللسبكي إفتاء (الخ) يؤيده قول الشارح في التنبية السابق كثيراً ما يعتمد الشهود (الخ) وقوله وقد تساهل جملة الشهود (الخ) فتدبر ثم رايت قوله (الخ) قلتم نعم (الخ) وهو كلام نفيس أه سيد عمر (قوله) مطلقاً أي ذكرت الحدود فيها أصلاً أو ضمناً (قوله) مطلقاً أي سواء كان على سبيل القصد والصرح أو على سبيل الضمن والتبعية (قوله) من أقر فلان (الخ) بيان لما (قوله) فلا تثبت بذلك أي بالشهادة بذلك الإقرار (قوله) عنه أي السبكي (قوله) ثبوت البنوة ضمناً تقدم عن المفتي اعتماده (قوله) وقياسها أي مسألة البنوة (قوله) بأنه يشهد (الخ) لا يصرح بالواضح بالشهادة بها أي الحدود (قوله) ما مر أي نحو قول الشاهد أن شهد فلان ابن فلان أقر بكذا وقوله أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقرها فلان (قوله) وما يثبت (إلى) قوله قال الرافعي في النهاية وكذا في المفتي (الخ) وقوله واعسار وغصب (قوله) بذلك أي الاستفاضة (قوله) ورضاع (مر) ما ينافيه في شرح ولا تجوز شهادة على فعل (الخ) وكذا قوله وغصب مر ما ينافيه في المتن (قوله) قال الرافعي (الخ) اعتمده المفتي (قوله) دون الاستفاضة (تنبيه) لا يثبت دين بالاستفاضة لأنها لا تقع في قدره كذا عا لله ابن الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه أن ملك المحصن من الأعيان لا يثبت بالاستفاضة قال الوجه القائل بثبوت الدين بالاستفاضة قوي وكان ينبغي للمصنف ترجيح ما يرجح ثبوت الوقف ونحوه بها ولا فرق بينهما أسنوي ومفتي (قوله) واعتراضوا) ببناء المفعول (قوله) نقل أي الأذرى صاحب النوسط (قوله) وأجاب ابن الصلاح أي عن السؤال عن الشهادة المذكورة (قوله) والشروط لا تثبت (الخ) إن كان من كلام الأذرى فلا إشكال وإن كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سيد عمر وتدفع المناقاة بأن ما هنا في الشهادة بالشروط بأفرادها كما هو موضوع المسئلة وما تقدم منه في الشهادة بها مع أصل الوقف (قوله) قال أي ابن الصلاح (قوله) (الخ) أي في شرح وقيل يكفي من عدلين (قوله)

فيقيم البيعة به ليثبت النسب أه (قوله) قال الرافعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة (قال في الروض) ولا يثبت دين بالاستفاضة أه قال في شرحه لأنها لا تقع في قدره كذا عا لله

شاهد مشهور بمنزلة التحري والضبط والمعرفة بحيث يغلب على الظن أنه لم يذكر البنوة والحدود إلا بعد أن استند بها إلى وجه صحيح أنه يجوز له اعتماده فيها وكلامهم في مواضع دال على ذلك وما يثبت بذلك أيضاً ولا ينافي واستحقاق وزكاة ورضاع وجرح وتعديل واعسار ورشد وغصب وإن هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره قال الرافعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة واعتراضوا بأن المنصوص أنها تكفي وقال الهروي أنه متفق عليه (تنبيه) نقل في التوسط عن الأسنوي عن ابن الصلاح مسئلة وقال أنها كثيرة الوقوع وهي أن جماعة شهدوا بأن النظر في الوقف الفلاني لم يزد ولم ينقص شيء من الوقف أي لم يدر كونه ولا قالوا إن مستندهم الاستفاضة وسئلوا عن مستندهم فلم يبدؤوا بل صمموا على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بأن هذا محمول على استنادهم إلى الاستفاضة والشروط لا تثبت بمثل ذلك كما تقدم قالوا أيضاً فإن إهمال السبب مقتض لرد الشهادة بالأثر أه وإن خير من قولنا لا نفي وإذا اطلاق

الشاهد وظهر للحاكم الى اخره ومما مر في المنتقبة انه لا يلزم بيان سبب معرفتها انه ينبغي جريان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا ويفهم من كلام ابن الصلاح انه بنى اطلاقه المنع على انه لا يمكن الاستناد فيه إلا الى (٣٦٥) الاستفاضة وهذا الحصر ممنوع لانه قد يستند

لتواتر مفيد العلم الضروري وابن الصلاح لا يسهان بمنع ثبوت شروط الوقف بهذا التواتر الاعلى من الاستفاضة واذالم ينحصر الامر في الاستفاضة فلا وجه لرد الشهادة المحتمل استنادها الوجه صحيح لاسباب مع اشتراطنا في الشاهد ماسر وقوله وايضا فان اهمال السبب الى اخره لا يلاقي ما نحن فيه لان اهمال سبب الارث يؤدي الى الجهل بالاصل المقصود واهمال السبب في مسئلتنا لا يؤدي لذلك بل للجهل بطريقة وشتان ما بين الجهلين فتأمل ذلك كله فانه مهم (وشرط التسامع) الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة بما ذكر (سماعه) اي المشهود به فهو مصدر مضاف للمفعول (من جمع يؤمن) تواطؤهم على الكذب) ويحصل الظن القوي بصدقهم وهذا لازم لما قبله خلافا لمن استدرك به ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشبيه لهذا بالتواتر انه لا يشترط فيهم اسلام وهو محتمل ثم رايت بعضهم جزم باشتراطه وكأنه لصنف هذا لانه قد يفيد الظن القوي فقط كما تقرر بخلاف

انه لا يلزم الخ) بيان لما سر (قوله معرفتها) أي المنتقبة أقول انه ينبغي الخ مفعول خبير (قوله بين العارف الخ) متعلق بالتفصيل وقوله هنا متعلق بالجريان (قوله المنع) أي لقبول الشهادة المذكورة (قوله فيه) أي في علم ناظر الوقف (قوله واذالم ينحصر الخ) الأولى التفرع (قوله ماسر) أي من كونه مشهورا لديانة والضبط (قوله الى الجهل بالاصل الخ) قد يمنع تاديبه الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث سم (قوله لا يؤدي لذلك الخ) محل تأمل (قول المتن وشرط التسامع) أي الاستفاضة روض وشرح المنهج (فرع) ما شهد به الشاهد اعتمادا على الاستفاضة جاز الحلف عليه اعتمادا عليها بل أولى لانه يجوز الحلف على خطأ الابد دون الشهادة شرح الروض معه ومعنى (قوله الذي يجوز) الى قوله وبه فارق في النهاية (قوله بما ذكر) أي من النسب وما بعده (قول المتن من جمع) أي كثير روض ومعنى وشرح المنهج بشرط ان يكونوا مكلفين عرش (قول المتن تواطؤهم) أي توافقهم معنى (قوله ويحصل الظن الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج بحيث يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه قال سم بعد ذكره عن الثاني فالمراد بالجمع وبالا من تواطؤهم اعم مما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح وهذا لازم الخ بل اللازم الا اعم من العلم والظن فليتامل اه وعبارة الرشيدى (قوله ويحصل الظن القوي الخ) الظاهر ان قائل هذا انما اراد به بيان مراد المصنف مما قاله وانه ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره وإنما اراد ما يفيد العلم والظن القوي وحينئذ لا ينبغي قول الشارح خلافا لمن الخ اه (قوله وهذا) أي قوله ويحصل الظن الخ وقوله لما قبله أي لقول المتن يؤمن الخ (قوله خلافا لمن استدرك به) عبارة النهاية فسقط القول بانه لا بد من ذكره اه (قوله ولا يشترط) الى قوله وقضية تشبيههم في المغنى (قوله وهو محتمل ثم رايت بعضهم جزم باشتراطه) عبارة النهاية لكن ائقى الوالد باشتراطه فيهم اه وعبارة سم قوله ثم رايت بعضهم كصاحب العباب وائقى به شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله لصنف هذا) أي التسامع (قوله فيما مستويان في الطريق الخ) قد يمنع سم وقد يجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص (قوله اذا سكن) الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعى الى كيفية ادائها (قوله اذا سكن القلب لخبرهما) أي لان الحاكم يعتمد قولهما فكذلك الشاهد ومال اليه الامام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب معنى (قوله وعلى الاول لا بد الخ) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم سم (قوله وطول مدته الخ) ولا يقدر بسنة بل العبرة بمدته تغلب على الظن صحة ذلك معنى واسنى (قوله كما يعلم بما يأتى) لعله اراد به قول المصنف وتجوز في طويلة الخ او قول الشارح قال ولا يكفي التصرف مرة الخ توقف (قوله وشرط) الى المتن في المغنى إلا مسئله

ابن الصباغ قال الزركشى ويؤخذ منه ان ملك الحصص من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله الى الجهل بالاصل) قد منع تاديبه الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث (قوله وشرط التسامع الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة الخ) فسر في شرح المنهج التسامع بالاستفاضة (قوله من جمع يؤمن الخ) قال في شرح المنهج فيقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه فالمراد هنا بالجمع وبامل تواطؤهم اعم مما في التواتر (قوله ويحصل الظن القوي الخ) الوجه ان يقال ويحصل العلم او الظن القوي لان الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الا اعم من العلم والظن فليتامل (قوله ثم رايت بعضهم) كصاحب العباب وائقى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله فهم مستويان الخ) قد يمنع (قوله وعلى الاول) كتب عليه مر (قوله وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم

التواتر فانه يفيد العلم الضروري وبه فارق

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

الاستفاضة فهم مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة كما حقق في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) اذا سكن اقل قلب لخبرهما وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم بما يأتى وشرط ابن ابى الدنم ان لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب

ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعله بان جزم بالشهادة ثم قال مستندي الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادته والا كاشهد بالاستفاضة بكذا فلا بل كلام الرافي (٣٦٦) يقتضي انه لا يضرد كرها مطلقا حيث قال في شاهد الجرح بقول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذي صرحوا به هنا ان ذلك لا يكفي لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فيوجه الا كنفاء بذلك في الجرح بانه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اذا اطلق الشاهد وظهر للحاكم ان مستنده الاستفاضة لم يلجئه الى بيان مستنده الا ان كان عاميا على الوجه لانه يجمل شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولد فلان او وقفه او عتيقه او ملكه او هذه زوجته مثلا لانحو اعتقه او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لاقتضائه انه راي ذلك وشاهده لما مر في الشهادة بالفعل والقول (ولا تجوز الشهادة على ملك) لعقار او منقول نقد او غيره (بمجرد يد) لانها لا تستلزمه نعم له الشهادة بها (ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) لاحتمال انه وكيل عن غيره (وتجوز) الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه وبالخلق كحق اجراء المماء على سطحه او ارضه او طرح الثلج في ملكه اذ ارآه الشاهد (في) مدة (طويلة) عرفا (في الاصح) حيث لا يعرف له منازع لان ذلك يغلب على الظن الملك او الاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفاضة ان الملك

الاستصحاب والا قوله بل كلام الرافي الى وكيفية ادائها (قوله ثم اختار الخ) عبارة ما غنى قال لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من هذا التعليل حل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية كلام او حكاية حال قبلت وهو ظاهر اه وعبارة النهاية والوجه انه ان ذكره على وجه الرتبة والتردد بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت اه (قوله ذكرها) اي الاستفاضة (قوله مطلقا) اي على وجه التقوية كان اولا (قوله وكيفية ادائها) اي الشهادة بالتسامع شرح المنهج (قوله لما مر في الشهادة بالفعل والقول) اي من انه يشترط في الاولى الابصار وفي الثانية الابصار والسمع معنى (قول المتن بمجرد يد) ولا بمجرد التصرف وروض وشيخ الاسلام معنى (قوله لانها لا تستلزم) الى الفصل في النهاية الا قوله من ذي اليد وقوله واما بالفتح الى المتن (قوله لانها لا تستلزم) لان مجرد اليد قد يكون عن اجارة او اعادة شيخ الاسلام معنى (قول المتن ولا يبدو تصرف الخ) هو معطوف على قوله بمجرد يد لا على ما قبله اي ولا تجوز الشهادة على ملك يبدو تصرف الخ رشدي (قول المتن ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) اي عرفا بلا استفاضة معنى (قوله وتجوز الشهادة بالملك الخ) هذا بعد قوله السابق نقد او غيره يقتضي الجواز في نحو النقد ايضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من راي رجلا يتصرف في شيء في يده متميز الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالتميز غير كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا يخفى اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك مختلط بامثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر اه سم اقول يؤيد الاشكال ويصرح بما قدمه الشارح عن ان زرعة في اوائل فصل في غيبة المحكوم به راجعه (قوله او طرح الثلج الخ) عطف على الاجراء (قوله في مدة الخ) متعلق بكل من التصرف وخير الاجراء والطرح في قوله اذا رآه (قوله عرفا) الى قوله او ان ما هنا في المغنى الا قوله ولا يكفي الى ويستثنى وقوله قال الاذرعى الى المتن (قوله حيث لا يعرف له منازع) ينبغي تقييده بنحو ما استظهره في شرحه وله الشهادة بالتسامع (قوله لان ذلك) اي امتداد اليد والتصرف مع طول الزمان من غير منازع اسنى ونهاية ومعنى (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة الخ) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق وصرح بذلك المنهج وشرح الروض سم (قوله للتصرف) عبارة النهاية والمغنى الى اليد والتصرف اه (قوله جازت الشهادة به) اي قطعا نهاية ومعنى وبه يسقط ما مر انما عن سم ان كان اراد الاعتراض (قوله من ذلك) اي من قول المصنف وتجوز في طويلة الخ (قوله الا ان انضم لذلك الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وقضيته الا كنفاء بطول المدة خلاف ما قاله الشارح اه اي والنهاية والمغنى (قوله من ذي اليد والناس) كذا في اصله رحمه

(قوله ثم اختار وتبعه السبكي وغيره الخ) والوجه انه اذا ذكره على وجه التردد والريبة بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت ثم مر (قوله وتجوز الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه الخ) هذا بعد قوله السابق نقد او غيره يقتضي الجواز في نحو النقد ايضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من راي رجلا يتصرف في شيء في يده متميز الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالتميز غير كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا يخفى اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك مختلط بامثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق ونقله في شرح الروض عنه مخالفا به ما ذكره الروض من عدم الا كنفاء بالاستفاضة وحدها وعبارة المنهج ويملك به اي وله الشهادة بملك بالتسامع او بيد وتصرف تصرف ملاك مدة طويلة عرفا اه (قوله ويستثنى من ذلك الرقيق) كتب عليهم وقوله في المدة الطويلة كتب عليه مر (قوله الا ان انضم لذلك السماع من ذي اليد والناس الخ) عبارة

له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكفي قول الشاهد رأينا ذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد الله الهدو والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذي اليد والناس انه له كافي الروضة في اللقيط

للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار (وشرطه) اي التصرف المفيد لما ذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ واجارة (ورهن) لان ذلك هو المذهب لظن الملك والواو بمعنى واذا كل واحد منها على (٢٦٧) حدته كاف قال ولا يكفي التصرف مرة قال

الاذرعى بل ومرتين بل
ومرارا في مجلس واحد او
ايام قليلة (وتبنى شهادة
الاعسار على قرائن ومخايل)
اي مظان (الضر) بالضم
وهو سوء الحال اما بالفتح فهو
خلاف النفع (والاضافة)
مصدر اضاف اي ذهب ماله
لتعذر اليقين فيه فاكتفى
بما يدل عليه من قرائن
احواله في خلوته وصبره على
الضيق والضرر وهذا شرط
لاعتداد الشاهد وقدم في
الفلس اشتراط خبرته
الباطنة وهو شرط لقبول
شهادته او ان ما هنا طريق
للخبرة المشترطة ثم
(فصل) في تحمل الشهادة
وادائها وكتابة الصك وهي
اعنى الشهادة تطلق على
نفس تحملها وعلى نفس
ادائها وعلى المشهود به
وهو المراد في قوله (تحمل
الشهادة) مصدر بمعنى
المفعول اي الاحاطة بما
سيطلب منه الشهادة به
فيه وكنوا عن تلك الاحاطة
بالتحمل اشارة الى ان
الشهادة من اعلى الامانات
التي يحتاج حملها الى الدخول
تحت ورطتها الى مشقة
وكلفة ففيه مجازان لاستعمال
التحمل والشهادة في
غير معناهما الحقيقي
(فرض كفاية في النكاح)

الله تعالى وفي النهاية اي وشرح الروض وعبارة المغنى ان يسمعه يقول هو عبدى او يسمع الناس يقولون ذلك فليحرره سيد عمر اه عبارة عش قوله الا ان ينضم الى ذلك السماع من ذى اليد الخ اي فلا يكفي السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه والا قرب اخذ من قول المتن المتقدم وشرط التسامع سماعه من جمع الخ مافى بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ المفيد لكفاية السماع من الناس وعدم اشتراطه من ذى اليد (قوله الاحتياط في الحرية) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع مع الرقيق في الرق والحرية اما لو كان بين السيد وبين اخر يدعى الملك فظاهر انه تجوز الشهادة فيه بمجرد دليد والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع رشيدى (قول المتن وشرطه) اي في العقار مغنى (قول المتن من سكنى وهدم الخ) ودخول وخروج روض ومغنى (قوله وفسخ) اي بعد البيع مغنى (ولا يكفي التصرف مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن ومخايل الضر) عطف تفسير عش (قوله بالضم) سوء الحال وهو المناسب هنا مغنى (قوله في خلوته) عبارة غيره خلواته اه بصيغة الجمع (قوله وصبره الخ) عطف على قرائن الخ عبارة غيره بصبره اه (قوله وهذا) اي مراقبته في خلواته والاطلاع على ما يدل على اعساره من قرائن احواله الخ

(فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك) (قوله في تحمل الشهادة) الى قوله اي الاحاطة في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وادائها) انما قدمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته للتحمل وقدم المصنف الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانها تطلب بعد التحمل للنوثق به عش (قوله وعلى المشهود به) اي اطلاقا مجازيا كما ياتى عش (قوله وهو المراد) اقول لا مانع من صحة اداة الاداء ومعنى تحمله التزامه ثم رابت شيخنا الشهاب البرلسى قال اقول بل المراد الثاني لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه او ادائه سم وسيد عمر اقول يؤيد اداة الثالث ان المفروض كفاية انما هو احاطة المشهود به لا التزام الاداء المسبب عنها كما هو ظاهر ثم رابت قال الرشيدى بعد ذكر مقالة الشهاب عميرة البرلسى ومقالة سم مانصه قد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل اه (قوله فيه) لا تظهر له فائدة (قوله ان الشهادة) اي بالمعنى الثالث (قوله ففيه مجازان الخ) اي في المضاف مجازا بالاستعارة وفي المضاف اليه مجاز مرسل (قول المتن في النكاح) اي وغيره مما يجب فيه الاشهاد شرح المنهج ومغنى اي كبيع مال الصبي او المجنون او المحجور عليه بفلس اذا كان الثمن مؤجلا وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد عش اه بجري (قوله لتوقف انعقاده) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الاذرعى الى المتن وقوله التحمل الى المتن وقوله بالرفع الى المتن (قوله والا) اي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة او ظن اباءه ولم يظن شىء (قوله وغيره) اي غير المالى (قوله الا الحدود) لانها تدر بالثبوت مغنى اي فليس التحمل فيها فرض كفاية ولم يلزم كركها هل هو جائز او مستحب والا قرب الاول لطلب السرف في اسبابها عش (قوله التحمل الخ) الاولى حذله هنا وتقديره فيما ياتى انفا (قوله فيه) اي في كل منها مغنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شرح الروض وهذا اي ما تقرر لا ينافيه تعين التسامع فيما مر في باب اللقيط من انه لو رآه يستخدم صغيرا لا يفيد ذلك الشهادة له بالملك حتى يسمع منه ومن الناس انه لا نه محمول على ما اذا لم تطل المدة و فرق الاسنوى بان وقرع الا استخدام في الاحرار كثير مع الاحتياط في الحرية اه وقضيته الاكتفاء بطول المدة خلاف ما قاله الشارح (قوله ولا يكفي التصرف مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة

(فصل في تحمل الشهادة فرض كفاية الخ) (قوله وهو المراد الخ) اقول لا مانع من صحة ارادة الاداء

لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الكل اثموا ولو طالب من اثنين لم يتعيينا ان كان ثم غيرهما اي بصفة الشهادة قال الاذرعى وظن اجابة الغيروا لا تعينا (وكذا الاقرار والتصرف المالى) وغيره كطلاق وعق ورجعة وغيرها الا الحدود التحمل فيه فرض كفاية (وكتابة) بالرفع عطف على تحمل (الصك) في الجملة وهو الكتاب فرض كفاية ايضا (في الاصح)

للحاجة اليها التمهيد اثبات
 الحق عند التنازع وكتابة
 الصك لها اثر ظاهر في
 التدكرو فيها حفظ الحقوق
 عن الضياع وقيدت بالجملة
 لما سر انه لا يلزم القاضي
 ان يكتب للخصم مائت
 عنده او حكم به ويظهر ان
 المشهود له او عليه لو طالب
 من الشاهدين كتابة ما
 جرى تعين عليهما لكن
 باجرة المثل كالاداء والام
 يبقى ليكون كتابة الصك
 فرض كفاية اثر ويفرق
 بينهما وبين القاضي بان
 الشهادة عليه تغني عن كتابته
 ولا كذلك هنا قال ابن ابي
 الدم ويسن للشاهد ان
 يجعل القاضي ويزيد في
 القابله اي بالحق لا بالكذب
 كما هو الشائع اليوم والدعاء
 له بنحو اطال الله بقاءك اه
 وما ذكره اخر اليس في محله
 بل هو مكروه مطلقا ولا
 يلزمه الذهاب للتحمل ان
 كان غير مقبول الشهادة
 مطلقا وكذا مقبولا الا ان
 عذر المشهود عليه بنحو
 مرض او حبس او كان
 مخدرة او دعاه قاض الى امر
 ثبت عنده ليشهده عليه
 قال الدارمي او دعا الزوج
 اربعة الى الشهادة بزنا
 زوجته بخلاف دون اربعة
 وبخلاف دعاه غير الزوج
 قال البلقيني نقلنا عن جميع
 اولم يكن هناك ممن يقبل
 غيرهم وقدم هذه في السير

لا يظهر وجه هذا العطف من حيث النحو وصريح صنيع المصنف انه معطوف على الاقرار فيقدر في الكل
 التجمل كما جرى عليه المحلى والمغني عبارة الثاني وكذا الاقرار والتصرف المالى وغيره كطلاق وعتق ورجعة
 كتابة الصك وهو الكتاب فالتحمل في كل منها فرض كفاية اه (قوله للحاجة اليهما) اي التحمل والكتابة
 وغير الشارح جعل الحاجة علة للتحمل فقط عبارة شرح المنهج ونحوها في المغني والنهاية اما فرضية التحمل
 في ذلك فلما حاجة الى اثباته عند التنازع الخ واما فرضية كتابة الصك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها
 اثر الخ (قوله لما مر) اي في اداب القضاء (قوله انه لا يلزم القاضي ان يكتب الخ) المنفي هو الوجوب العيني
 فلا ينافي ما هنا من الوجوب على الكفاية زيادى (قوله تعين) الظاهر التام (قوله لكن باجرة المثل الخ)
 عبارة المغني وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة الا باجرة فلا اخذها كماله ذلك في تحمله
 اذا دعى له اه (قوله والا) اي وان لم تتعين (قوله بان الشهادة عليه) يعني بان وجوب اشهاد القاضي على
 ما ثبت عنده او حكم به بشرطه المار في اداب القاضي (قوله ويسن) الى المتن في النهاية الا قوله لا بالكذب
 الى بل هو وقوله قال الدارمي وقوله الا ان كان متذكرا الى وقد دعى (قوله ان يجعل القاضي) اي في الاداء
 اسنى (قوله كما هو) اي الكذب (قوله والدعاء الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون قوله والدعاء معطوفا على
 الكذب سيد عمر اقول ياب عنه كون التفسير المذكور من الشارح كما هو الظاهر ويصرح به صنيع
 الاسنى حيث ذكر هنا كلام ابن ابي الدم المذكور وقره مسقطا عنه التفسير المذكور (قوله وما ذكره
 اخرا) اي قوله والدعاء به بنحو الخ (قوله بل هو مكروه) وفاقا للنهاية وللأسنى في باب القضاء (مطلقا) اي
 سواء كان القاضي من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل ام لا (قوله ولا يلزمه) الى قوله قال الدارمي في المغني
 (قوله مطلقا) اي عن مفهوم الاستثناء الا في انفا (قوله قال الدارمي او دعا الزوج اربعة الخ) اي وعلى
 هذا تستثنى هذه من عدم وجوب التحمل في الحدود عرش (قوله ولم يكن هناك ممن يقبل الخ) ظاهر
 صنيعة انه حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل
 تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل عن معذور او مخدرة او عن قاض في حكمه انتهت اه
 سم عبارة المغني ثم على فرضية التحمل من طالب منه لزمه اذا كان مستجمعا لشرائط العدالة معتقدا لصحة
 ما يتحمله وحضره فان لم يكن مستجمعا للشروط فلا وجوب قال القاضي جز ما او دعى للتحمل فلا وجوب
 الا ان يكون الداعي معذورا بمرض الخ فتلزمه الاجابة قال البلقيني ومحل كون التحمل فرض كفاية اذا
 كان المتحملون كثيرين فان لم يوجد الا العدد المعتبر في الحكم فهو فرض عين كما جزم به الشيخ ابو حامد
 والماوردي وغيرهم وهو واضح جار على القواعد وفي كلام الشافعي ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشيدى
 قوله اولم يكن ثم من يقبل غيره اي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كما هو قضية السياق وفيه وقفة ثم رايت
 الاذرى قال ينبغي حمله على ما اذا دعا المشهود له المشهود عليه في الحضور قال اما اذا اجابه للحضور ولا عذر
 لواحد منهما فلا معنى لازما للشهود السعى للتحمل اه (قوله ممن يقبل) ببناء المقعول (قوله وقدم هذه)
 اي مسئلة تحمل الشهادة (قوله فلا تكرر) فيه تأمل (قوله وله طلب) الى قوله نعم في المغني الا قوله الا ان

ومعنى تحمله التزامه ثم رايت شيخنا الشهاب البرلى قال اقول بل المراد الاول يعنى به الاداء الذى هو الثانى
 فى كلام الشارح لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمله حفظه او ادائه اه (قوله بل هو مكروه)
 فى الروض وشرحه فى باب السير مانصه واما الطليقة اي التحية بها وهى اطال الله بقاءك فليل بكراتها قال
 الاذرى وفيه نظر بل ينبغي ان يقال ان كان من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل فالدعاء له بذلك قرينة
 والا فمكروه بل حرام وكلام ابن ابي الدم يشير الى ما قاله اه وفيه ما فى باب القضاء فى بيان ما يدعى به للسلطان
 اذا تعلق الفتوى به مانصه ويكره اطال الله بقاءه فليست من الفاظ السلف اه (قوله الا ان عذر الخ)
 عبارة العباب فالتحمل فى عقد النكاح وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل
 عن معذور او مخدرة او عن قاض فى حكمه اه (قوله ولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم) ظاهر صنيعة انه

كان إلى وقد دعى (قوله وحبس الصك) عبارة المغنى وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة إلا باجرة فله اخذها كاله ذلك في تحمله وله بعد كتابته حبسه عنده للاجرة كاتقصار في الثوب اه (قوله واخذ اجرة لتحمل الخ) عبارة المغنى (تتمة) ليس للشاهد اخذ رزق لتحمل الشهادة من امام او احد الرعية اما اخذه من بيت المال فهو كالقاضي وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ايسر له الاخذ مطلقا وقال غيره له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال اخذ اجرة من المشهود له على التحمل وكذا في الاسنى الا قوله وقال غيره له ذلك بلا تفصيل (قوله اجرة لتحمل) وهي اجرة مثل المشى وليس له طلب الزيادة ولا فرق في ذلك بين الجليل والحفير ع ش (قوله وان تعين عليه) اى كافي تمييز الميت اسنى (قوله ان كان عليه كلفة) ظاهره ولو في البلد سم عبارة المغنى ان دعى له فان تحمل بمكانه فلا اجرة له اه زاد الاسنى ومحل ايضا ان لا تكون الشهادة مما يعيند كرها ومعرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يذللها بتقدير الانتفاع بها عند الحاجة اليها والا فيصير اخذها على شهادة يجرم اذا هو اقاله ابن عبد السلام اه (قوله لا للاداء) اى وان لم يتعين عليه كما يعلم بما رجعت له انه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولا نه كلام يسير لا اجرة لمثلته وفارق التحمل بان الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع ان زمنه يسير لا نفوت به منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل اسنى ونهاية ومعنى (قوله متذكر اله) اى للشهود به الذى يدعى لادائه (قوله اى لتقصير في تحمله الخ) كان في العبارة تقديمها وتأخيرها فليدبر اجمع سيد عمر وايد سم كلام الشارح بما نصه قوله لا لعقيدة القاضي كذا في الروض اه ويؤيده ايضا ما مر انتفاع الاسنى عن ابن عبد السلام (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى) لا لمن يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شيء للاداء الا ان احتاجه اى ما ذكر من اجرة المراكوب ونفقة الطريق فله اخذه روض مع شرحه ونهاية ومعنى (قوله لياخذ الخ) اى ولو كان غنيا لا نه في مقابلة عمر ع ش (قوله اجرة مراكوبه الخ) وله صرف ما يعطيه المشهود له الى غير النفقة والاجرة ومعنى ونهاية وروض مع شرحه وكذا من اعطى شيئا فقير اليه كسبه بنفسه للفقير ان يصرفه لغير السكوسة ومعنى وروض (قوله وان مشى) ثم ان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تنخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوى قال الاذرى لا يتقيد ذلك ببلدين بل قد ياتي في البلد الواحد فيعد ذلك خروا للروءة الا ان تدعوا الحاجة اليه او يفعلها تواضعا اسنى ومعنى ونهاية (قوله وكذا من دونها الخ) شامل لبلد الشاهد كما ياتي عن الروض (قوله لياخذ قدره) وقال للتماية وخلا للروض وشرحه عبارة الروض ولا يلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته اه قال شارحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابى حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردى اه (قوله الى فوق مسافة العدوى) مفهومه انه اذا دعى الى ما دونه فليس له طلب الزيادة على اجرة المثل كما مر عن ع ش (قوله كان لم يتحمل) الى قول المتن ولو جوب الاداء في النهاية الا قوله وانما لم يجب الى ولو علما (قوله كان الخ) الاولى بان كافي المغنى (قوله او قام بالبقية مانع) كوت وجنون

اجمالا فلا تكرار وله طلب اجرة للكتابة وحبس الصك واخذ اجرة لتحمل بان تعين عليه ان كان عليه كلفة مشى ونحوه لا للاداء الا ان كان متذكر اله على وجه لا يرد اى لتقصير في تحمله لا لعقيدة القاضي مثلا فيما يظهر وقد دعى له من مسافة العدوى فسا فوق لياخذ اجرة مراكوبه وان مشى ونفقة طريقه وكذا من دونها وله كسب عطل عنه فياخذ قدره نعم له ان يقول لا اذهب معك الى فوق مسافة العدوى لا بكذا وان كثير (ولما لم يكن في القضية اثنان كان لم يتحمل غيرهما وقام بالبقية مانع

حينئذ يلزمه الذهاب لتحمل مطلقا وفيه نظر (قوله واخذ اجرة لتحمل) ظاهره ولو في البلد (قوله لا للاداء) قال في شرح الروض وان لم يعين عليه (قوله لا لعقيدة القاضي) كذا في الروض (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى الخ) قال في الروض وشرحه لا لمن يؤدى في البلد اى ليس له اخذ شيء للاداء الا ان احتاجه اى ما ذكر فله اخذه اه ثم قال في الروض ويلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته قال في شرحه اى الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابى حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردى اه (قوله لياخذ اجرة مراكوبه الخ) هلا ذكرنا مثل ذلك في التحمل (قوله ايضا في اخذ اجرة مراكوبه الخ) قال في الروض وشرحه وله صرف ما يعطيه له المشهود له الى غيره اى غير ما ذكر من النفقة والاجرة ثم ان كان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تنخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن شأنه قاله الاسنوى قال الاذرى بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد

(لزمهما الاداء) لقوله تعالى ولا ياب الشهاد اذ امدعوا اى للاداء وقيل له وللحمل وقوله ومن يكتمها فانه آثم قلبه ويجب في الاداء حيث وجب الفور نعم له التأخير لفراغ حمام واكل ونحوهما (فلو ادى واحد وامتنع الآخر) بلا عذر (وقال) المذموم (احلف معه عصى) وان راى القاضى الحكم بشاهد وبمين لان من مقاصد (٣٧٠) الاشهاد التورع عن البين وكذا لو امتنع شاهدان نحو دعيه وقال احلف على الرد

(وان كان) في الواقعة (شهود فالاداء فرض كفاية) عليهم لحصول الغرض ببعضهم فان شهد منهم اثنان والا ائتموا كلهم دعاهم مجتمعين او متفرقين والممتنع اولا اكثرهما اثما لانه متبرع كان المجيب اولا اكثرهم اجر لذلك (فلو طلب) الاداء (من اثنين) باعياتهما (لزمهما) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف معه (في الاصح) لثلاث يفضى الى التواكل وفارق التحمل بانه حمل امانة وهذا اداؤها وانما لم يجب القضاء على من عين له وهناك غيره لانه اخطر من الاداء ولو علما اباة الباقيين لزمهما قطعا (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الاداء اذ ادعى له (ان كان فيما ثبت بشاهد وبمين) والقاضى المطلوب اليه يرى الحكم بهما اذ لا عذر له (والا) يمكن في ذلك (فلا) يلزمه اذ لا فائدة لادائه (وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصدا لاتفاقا) لانه لم يلتزم ورد بانها امانة حصلت عنده ككتاب طبرته الرجوع الى داره والاوجه أن النساء فيما يقبلن فيه

وفسق وغيبة نهاية ومعنى (قول المتن لزمهما الاداء) اى ان ادعى اليه مغنى (قوله وللحمل) الو او بمعنى (قوله) ويجب الى قوله نعم المخدرة في المغنى (قوله نعم له التأخير الخ) يؤخذ منه ان اعدار الشفعة اعدار هنانها اى وهى اوسع من اعدار الجمعة عس (قوله واكل الخ) عطف على حمام عبارة المغنى واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة او حمام او على طعام او نحو ذلك فله التأخير الى ان يفرغ اه (قول المتن وامتنع الآخر) سواء كان بعد اداء صاحبه ام قبله مغنى (قوله نحو وديمة) اى نحو ردها بما يصدق فيه باليمين (قوله) فان شهد منهم اثنين اى سقط الحرج عن الباقيين مغنى (قول المتن من اثنين) اى منهم مغنى (قول المتن لزمهما) وظاهره وان ظنا اجابة غيرهما حينئذ يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل سم ويأتى عن النهاية ما يوافقه (قوله ولو علما الخ) عبارة النهاية ومحل الخلاف ما اذا علم المدعون في الشهود من يرغب في الاداء اولم يعلم من حالهم شيئا أما اذا علم اباهم الخ وبوافقه ما مر عن سم ويخالفه قول المغنى عقب مثل عبارة الشارح مانصه وقضية كلام الروضة فيما اذا اعلت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع به عليه الزركشى اه (قوله لزمهما قطعا) فعلم انه يلزمهما عند علم اباة الباقيين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بهما) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية تعليل الاصح الا ترى في الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان راى القاضى رد الشهادة به بانه قد تبغير اجتهاده تصحيح الوجه القائل بلزوم الاداء مطلقا سم (قول المتن والا فلا) مع ما افاده قوله الا ترى قيل او يختلف فيه يحوج الى الفرق سم (قوله والا) يمكن في ذلك (اى) او كان القاضى لا يرى ذلك مغنى (قول المتن وقيل لا يلزم الخ) ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلا بينه بذلك (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الاذرى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة كالحقوق المالية دون ما فيه خطر كالوسم من طلق امراته ثم استفرشها او عفا عن قصاص ثم طلبه فيلزمه الاداء جز ما وان لم يتحمل قصدا مغنى (قوله نعم المخدرة لا تكلف الخ) وغيرها من النساء تحضرو وتؤدى ويجب ان ياذن لها الزوج لتؤدى الواجب عليها ورض مع شرهه (قوله ولو دعى الخ) ولو رد قاض شهادته لجره ثم دعى الى قاض اخر لا اليه لزمه اداؤه ورض ومغنى (قوله لا شهادين) اى لشهادتين بحقين مغنى ونهاية (قوله واتحد الوقت) فلوترتبا قدم الاول عس (قوله فان كان الخ) عبارة المغنى فان تساوى بالتخير في اجابة من شاء من الداعيين وان اختلفا قدم ما يخاف فوته فان لم يخف فوت تخير قاله ابن عبد السلام قال الزركشى ويحتمل الاقراع وهو الاوجه اه (قوله والتخير) اى وان تساوى تخير في اجابة من شاء من الداعيين (قوله فاقول) الى المتن في المغنى الا قوله لكن استثنى الى وخرج الى قوله وثالثها في النهاية الا قوله ظاهر كلامهم الى استثنى وما ننبه عليه (قوله ومهر بيانها) اى بانها التى يمكن المبكر اليها من الرجوع الى اهله في يومه مغنى (قوله مع امكان الشهادة على الشهادة) اى مع امكان الاثبات

فبعد ذلك خرما للبرورة الا ان تدعو الحاجة اليه او يفعله تواضعا اه (قوله لزمهما) ظاهره وان ظن اجابة غيرهما حينئذ يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل (قوله ولو علما اباة الباقيين لزمهما قطعا) فعلم انه يلزمهما عند علم اباة الباقيين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بهما) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية التعليل الا ترى بانه قد تبغير الاجتهاد تصحيح الوجه القائل بلزوم الاداء مطلقا اه وأشار بالتعليل الا ترى المذكور الى تعليل الاصح في الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان راى القاضى رد الشهادة به بانه قد تبغير اجتهاده ويرى قبولها (قوله والا فلا) مع افادة قوله الا ترى قيل او يختلف فيه يحوج الى

كالرجال فيما ذكر وان كان معهن في القضية رجال نعم المخدرة لا تكلف خرو جافير سل لها من يشهد عليها على الاوجه بالشهادة ايضا ولو دعى لاشهادين واتحد الوقت فان كان احدهما اخوف فوافقه ولا تخير (ولو جوب الاداء) ولو عينا (شروط) احدها (ان يدعى من مسافة العدوى) فاقول ومريانها للحاجة الى الاثبات مع تعذره بالشهادة على الشهادة اذ لا تقبل حينئذ فان دعى لما فوقه لم يجب للضرر مع امكان الشهادة على الشهادته ظاهر كلامهم انا في الباء يلزمه الحضور مطلقا وعبارة الشيخين كالصريحة فيه لكن استثنى منه الماوردى

ما اذا لم يعتد المشي ولا مر كوب له او احضر له مر كوب وهو بمن يستذكر الركوب في حقه فلا يلزمه الاداء الا في شهادة حسبة فيلزمه فورا ازالة للمنكر (وقيل) ان يدعى من (دون مسافة القصر) لانه في حكم الحاضر امامه مسافة القصر فلا يجب جز ما لکن بحث الاذرعى وجوبه اذ ادعاه الحاکم وهو في عمله او الامام الاظم (٢٧١) مستدلا بفعل عمر رضى الله عنه واستدلاله

انما يتم في الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر (و) ثانيها (ان يكون عدلا فان ادعى ذو فسق يجمع عليه ظاهر او خفي لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاکم على حكم باطل لکن مر عن ابن عبد السلام اوائل الباب وتبعه جمع جوازه وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه ثم رايت بعضهم صرح به والماوردي ذكر ما يوافق ابن عبد السلام في الخفي لان قبوله خلافا (قيل او يختلف فيه) كشرط مالا يسکر من النبیذ (لم يجب) الاداء عليه لانه يعرض نفسه لرد القاضي له بما يعتقده الشاهد غير قاضح والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق لان الحاکم قد يقبله وهو ظاهر في مجتهد اما غيره المعتقد لفسقه الممتنع عليه تقليد غير امامه بنحو شرط او عادة من مولية فيظهر انه لا يلزمه الاداء عنده لانه حينئذ كالجميع عليه ولا يلزم العدل الاداء مع فاسق يجمع عليه الا اذا كان الحق يثبت بشاهد وبمين (و) ثالثها ان يدعى لما يعتقده على احد وجهين في الروضة لكن الاوجه

بالشهادة الخ (قوله) او احضر له مر كوب الخ يتأمل المراد به سيد عمر اقول المراد انه ان تيسر له المركب ولو بان يحضره المشهود له لکن كان يستنكر الناس الركوب في حقه لعدم اعتياد الركوب في حق مثله وهو ظاهر لا ترد فيه وانما التردد في انه هل يعذر بذلك كعدم اعتياد المشي ام لا وصریح كلام الشارح كالتبایة الاول (قول المتن وقيل دون مسافة القصر) وهذا مبدع على الاول بما بين المسافتين معنى (قوله) لکن بحث الاذرعى الخ عقب المغنى هذا البحث بما نصه قال شيخنا وما قاله ظاهر في الامام الاظم دون غيره اهـ ولعله اخذ ذلك من قصة عمر رضى الله تعالى عنه ولا دليل فيه اذ ليس فيه ان عمر اجبرهم على الحضور فالمعتد اطلاق الاصحاب اهـ (قوله) مستدلا بفعل عمر رضى الله تعالى عنه وقد استحضرت الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام ايضا اسنى ومعنى (قوله) انما يتم في الامام الخ) خلافا للبغى كما مر آنفا (قوله) والفرق بينهما) اى الامام والحاكم ظاهر اى وهو شدة الاختلال بمخالفة الامام دون غيره ع ش (قول المتن ذو فسق الخ) اى كشارب الخمر معنى (قوله) وان خفي فسقه قال الاذرعى وفي تحریم الاداء مع الفسق الخفي نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضي اذ لم يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيه انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى اسنى ومعنى (قوله) لکن مر عن ابن عبد السلام الخ) بل مر استيجاه وجوبه بالقيد المذکور رشیدی (قوله) اوائل الباب) اى فى شرح ولا تقبل لاصل ولا فرع (قوله) جوازه اى جواز اداء الفاسق (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق الخ) اى وان لم يكن نفسا ولا بضعا ولا عضو وان قيد الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة واثم انه لو لم ينحصر خلاص الحق فيه لم تجز له الشهادة ولو قيل بجوازها لانه مجرد اعانة على تخليص الحق لکن متجهاه مع ذلك لو تبين للحاكم حاله بعد الحكم تبين بطلانه وكلام الاذرعى يفيد الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق فيه والوجوب اذا انحصر اهـ ع ش وقوله وان قيد الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة فيه ان الاذرعى انما قيد بها الوجوب كما مر آنفا وقوله الاذرعى الخ اقره الاسنى والمغنى كما مر ايضا (قوله) ثم رايت بعضهم) صرح به عبارة النهاية ووافق به الوالد رحمه الله تعالى اهـ (قوله) لان قبوله خلافا) عبارة الاسنى وفرق اى الماوردى بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يختلف فيه وبالظاهر متفق عليه اهـ (قوله) الاداء عليه الى المتن في المغنى الامانة عليه (قوله) بما يعتقده الشاهد غير قاضح) قضيته ان الكلام فيها اذا اعتقده الشاهد غير قاضح لنحو تقليد وهو منافي لقوله عقبه والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق فانظر هذا التعليل رشیدی (قوله) لان الحاكم قد يقبله الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى لان الحاكم قد يتغير اجتهاده وقضية التعليل عدم اللزوم اذا كان القاضي مقلدا لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد منع بانه يجوز ان يقلد غير مقلده اوجب بان اعتبار مثل هذا الجواز بعيد اهـ (قوله) الا اذا كان الحق الخ) اى وكان القاضي المطلوب اليه يرى الحكم بهما اخذا بامس (قوله) ونالها) اى شروط وجوب الاداء (قوله) يجوز للشاهد الى قوله ومن ثم لم يجوز في النهاية لا قوله ولذا جاز الى فلان يجوز (قوله) للشاهد ان يشهد بما يعتقده الخ) كان يشهد بزوج صغيرة بولى غير مجبر عند من يرامو الشاهد لا يري ذلك وان لم يقلد نهاية (قوله) كشفة الجوار) عبارة المغنى والنهاية وهل يجوز

الفرق (قوله) بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لکن مر عن ابن عبد السلام الخ) عبارة شرح الروض قال الاذرعى وفي تحریم الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق الى ان قال عنه بل يتجه الوجوب اذا كان في الاداء انقاذ نفس او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى الخ (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه) وبذلك افا شيخنا الشهاب الرملی رحمه الله ش مر

مقابله بناء على الاصح انه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقده الحاكم دونه كشفة الجوار لان العبرة بعقيدة الحاكم لا غير ولذا جاز للشافعى طلبها والاخذ بها عند الخفى لما مر من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهر او باطنا فلان يجوز للشاهد تحمل ذلك واداءه بالاولى فان قلت انما يظهر ذلك لان المسألة لا تفتق لا تفتق اذ كيف يقصد تحمل ما يعتقده فسادا قلت قد تقرر انه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجز

له الإنكار على متاعى غير اعتقاده فجازله حضوره إلا نحو شرب النبيذ ما ضعف شبهته فيه كما مر في الوليمة نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق ما يعتقده فساد ولا أن يتسبب (٢٧٢) في وقوعه إلا أن قلد القائل بذلك ورابعها (أن لا يكون معذورا بمرض ونحوه) من كل عذر

يرخص في ترك الجمعة ما مر ونحوه نعم إنما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها كما مر ومر في كون نفي الولد على الفور ما له تعلق بما هنا (فإن كان) معذورا بذلك (اشهد على شهادته) قال الزركشى ظاهره لزوم الاشهاد لكن قال الماوردي مذهب الشافعي أن الواجب الاداء لا الاشهاد على شهادته ثم اختار تفصيلا وقال شيخه الصيمرى لا بأس بالاشهاد وفي المرشد لا يجب إلا أن يخاف ضياع الحق المشهود به ما ملخصا وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجيب مع قول المتن أو بعث والذي يتجه من الخلاف الذي ذكره ما في المرشد لكن أن نزل به ما يخاف موته منه نظير ما مر في الايصاء بالوديعة (أو بعث القاضي من يسمعها) دفعا للشبهة عنه وافهم اقتصاره على هذه الثلاثة أنه لا يشترط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند نحو أمير وقاض فاسق لم تصح توليته أن توقف خلاص الحق عليه ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج هنا الدعى لأن هذا إنما جاز ضرورة توقف خلاص الحق على الاداء عنده فهو بمنزلة اعلام قادر

للعديل أن يشهد ببيع عند من يرى اثبات الشفعة للجار وهو الأبرار أو لوجهان الفقهيا كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابط أن يشهد بما يعلم أن القاضي يرتب عليه ما لا يعتقده اه قال ع ش قوله أن يشهد ببيع الخ قضيته أن الشهادة بالبيع ليست سببا في حصول الشفعة التي لا يراها اذلو كانت سببا لحرمت لما يأتي أن التسبب فيما لا يراه ممنوع حيث لا تقليد فليتأمل اه اقول يأتي عن سم ما يفيد أنها سبب له لكنهما مستثناة عن حرمة التسبب الاتية (قوله نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجواريل بالبيع والجوار سم (قوله ولا أن يتسبب الخ) ينبغي ألا التسبب في حكم ينفذ ظاهر أو باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ اه وحاصله أن ما تقدم ونحوه مستثنى عما هنا لكن قد تمتعه قول الشارح أن لا قلد الخ اذ مقتضاه الاطلاق (قول المتن ونحوه) كخوفه على ماله أو تعطيل كسبه في ذلك إلا أن بذله قدر كسبه أو طلبه في حر أو برد شديد مغنى (قوله من كل عذر) الي قوله ومر في النهاية والمغنى (قوله من كل عذر) يرخص في ترك الجمعة يدخل فيه كل ذي ربح كربه وقديتوقف فيه سم زاد الرشيدى وسيأتي فيه كلام في الفصل الاتي اه واقول ويأتي في الفصل الاتي عن الاسنى والمغنى استثناء نحو كل ذي ربح كربه (قوله دون غيرها) قال في شرح المهجة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها انتهى اه سم وتقدم مثله عن الروض مع شرحه (قوله كما مر) اى آفنا (قوله انتهى) اى قول الزركشى (قوله عليه) الاولى اسقاطه (قوله عجيب الخ) قد يقال ليس بعجيب لأن الكلام على تقدير عدم البعث الذي لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد أو الاداء وقد يقال المتجه أن الواجب حينئذ أحد الأمرين سم (قوله لكن أن نزل الخ) قد يغنى عنه قول المرشد إلا أن يخاف الخ (قوله دفعا للشبهة) الى قوله ويأتي في النهاية والمغنى (قوله أنه لا يشترط زيادة الخ) عبارة المغنى عدم اشتراط كون المدعى اليه قاضيا وعدم اشتراط كونه أهلا للقضاء وهو كذلك فلو دعى الى أمير أو نحوه كوزير وعلم وصول الحق به وجب عليه الاداء عنده كفاية زيادة الروضة وينبغي كفاية التوضيح حمله على ما اذا علم أن الحق لا يخص إلا عنده واليه مرشد قوه لم اذا علم أنه يصل به الحق فقول المصنف في باب القضاء على الغائب أن منصب سماع البيعة يختص بالقضاء وهو يقتضى أنه لا يجب عند غير القاضي محمول على غير هذا اه (قوله ويأتي أول دعاوى أنه لا يحتاج الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد سم (قوله هنا) اى في الاداء عند نحو أمير (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله لا فرق في نحو الامير) اى في لزوم الاداء عنده (قوله ما تقرر الخ) اى آفنا (قوله المتولى) اى للقضاء (قوله وعند قاض) الى قوله ويتعين في المغنى الا قوله اى الى ولو قال والى قوله ولك أن تجمع في النهاية (قوله وعند قاض الخ) تطف على قوله عند نحو أمير (قوله لانه) اى المتولى وقوله حينئذ اى حين توقف تخليصه الى الرشوة (قوله متعنت) اى في الشهادة مغنى (قوله على نفسه) يظهر أنه ليس بقيد بل مثلها ماله وعرضه (قوله ولو قال الى الخ) ولو امتنع الشاهد من الاداء حياء

(قوله نعم لا يجوز أن يشهد بصحة أو استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجواريل بالبيع والجوار (قوله ولا أن يتسبب) ينبغي ألا التسبب في حكم ينفذ ظاهر أو باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ (قوله من كل عذر يرخص في ترك الجمعة الخ) يدخل فيه كل ذي ربح كربه وقديتوقف فيه فليتأمل (قوله نعم إنما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها) قال في شرح المهجة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها اه وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجيب الخ قد يقال ليس بعجيب لأن الكلام على تقدير عدم البعث الذي لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد أو الاداء وقد يقال المتجه أن الواجب حينئذ أحد الأمرين (قوله ويأتي أول الدعاوى أنه لا يحتاج هنا الدعى الخ) ينبغي على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد

بمعصية لينبذها وهذا اتضح ما اقتضاه اطلاقهم أنه لا فرق في نحو الامير بين الجائر وغيره ولا بين من فرض الامام اليه الحكم أو الامور من المعروف ومن لم يفرض له شيئا من ذلك يؤيده ما تقرر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهر أن في معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولى مختصا أيضا لكن برشوة أو بغيره لا لأنه حينئذ في حكم عدم وعند قاض متعنت أو جائر اى ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر ولو قال لي

عند قلان شهادة وهو ممتنع من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعترافه بفسقه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لا حتماله ويؤمن على المؤدى له ظاهراً
فلا يكفي مرادفه كاعلم لانه ابلغ في الظهور ورواؤا ائلل الباب حكم اتيان الشاهد بمرا داف ماسمه ولو عرف الشاهد السبب كالافرار فهل له ان
يشهد بالاستحقاق او الملك رجهان قال ابن الرفعة قال ابن ابي الدم اشهرهما الا وهو ظاهر نص الام والتخصروان كان فنيهما وافقالا لانه قد يظن
ماليس بسبب سببا ولا نوظيفة نقل ماسمه او رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا نرتيب الاحكام على اسبابها وقال ابن الصباغ كغيره بعد
اطلاعه على النص تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين ولك ان تجمع بحمل الاول على من لا يوثق بدله والثاني على من يوثق بعلمه لكن قولهم يندب
للقاضي ان يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكلامه وعقله وشدة حفظه يقتضى بل يصرح بقبول شهادة غير الموثوق به مع اطلاق الاستحقاق
فيتايد به كلام ابن الصباغ وغيره وما يصرح به ايضا قول القاضي في فتاويه لو شهد بهينة بان هذا غير كف له ولم تقبل لانها شهادة نفي
فالطريق ان يشهدوا بانها حرام عليه ان وقع العقد فتمام اطلاقه بقول قولهما (٢٧٣) حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يتعين

حمله على فقهاء متيقظين
موافقين لمذهب الحاكم
بحيث لا يتطرق اليهما تهمة
ولاجزم بحكم فيه خلاف
في الترجيح وكذا يقال في
كل ما قلناه بقبول الاطلاق
ويؤيده قول المتن الآتي
فان لم يبين ووثق القاضي
بعلمه فلا باس ولو شهد
واحد شهادة صحيحة فقال
الآخر اشهد بما او بمثل ما
شهد به لم يكف حتى يقول
بمثل ما قاله ويستوفى اللفظا
كالاول لانه موضع اداء
لاحكاية قاله الماوردي
 وغيره واعتمده ابن ابي
الدم وابن الرفعة لكن
اعترضه الحسباني بان عمل
من ادر كهمن العلماء على
خلافه ومن ثم قال من بعده
والعمل على خلاف ذلك
قال جمع ولا يكفي اشهد

من المشهود عليه او غيره وعصى وردت شهادته الى أن تصح توثيقه مغنى وروض مع شرحه (قوله) وهو ممتنع
من أدائها (الخ) اي فاحضره ليشهد اسنى ومغنى (قوله لم يجبه) اي القاضي لطالب الشاهد واحضاره عروا سنى
(قوله لاعترافه) اي المدعى بفسقه اي الشاهد بالاستحقاق (قوله لا حتماله) اي ان يكون امتناعه
لعذر شرعى كخوفه على نفسه من ظالم اسنى ومغنى (قوله ورواؤا ائلل الباب حكم اتيان الشاهد الخ) اي وهو
القبول فيما هو صريح في مغنى مرادفه عروا عبارة الشارح هناك انه يجوز التعبير عن المسموع بمرا داف
المساوى له من كل وجه لا غيراه (قوله وقال ابن الصباغ الخ) عبارة النهاية وثانيهما نعم وبه صرح ابن
الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الاوجه اهـ (قوله تسمع) وهو الاوجه شرح مر اهـ سم
(قوله وهو مقتضى كلام الشيخين) ويأتى ما يؤيده (قوله وما يصرح به الخ) اي بقبول الاطلاق (قوله)
ولاجزم الخ عطف على تهمة (قوله ويؤيده) اي الحمل المذكور (قوله الآتي) اي في الشهادة على الشهادة
(قوله ولو شهد) الى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله قاله الماوردي الخ) تبرأ منه لما يأتى من
الاستدراك وجزم النهاية بما قاله الماوردي بلا عروا كآتيانها عليه (قوله واعتمده ابن ابي الدم الخ) وقد عمت
البلى بخلافه لجمل اكثر الاحكام نهاية (قوله لكن اعترضه الخ) اي ما قاله الماوردي وغيره الخ (قوله من
بعده) اي بعد الحسباني (قوله قال جمع) الى قوله ولو قال اشهدوا في النهاية (قوله ولا يكفي اشهد) بصيغة
المتكلم (قوله ولا بمضمونه) اي ولا يكفي اشهد بمضمون خطي (قوله لكن في فو اوى البغوى الخ) ضعيف عروا
(قوله انه يكفي بما تضمنه خطي) عبارة النهاية الا كتفاء بذلك فيما قبل الاخرة إذا عرف الخ ويقاس به
الاخرة بل قال جمع ان عمل الخ قال عروا وهى قوله ولا يكفي قول القاضي الخ اهـ (قوله ولا نعم لمن الخ)
اي لا يكفي نعم جوا بل قال الخ (قوله بعد قرأته) اي ما في الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القارىء
(قوله وكذا المقر) اي فلا يكفي قوله نعم لمن قال له اشهد الخ (قوله نعم ان قال) اي المقر (قوله لنفسه) متعلق
بالاسناد واللام بمعنى الى وقوله صريحا اي اسنادا صريحا (قوله وافتى) الى التنبيه في النهاية (قوله يجوز
الشهادة الخ) اي يجوز تحملها (قوله إذا قصد) اي بتحملها (قوله بها) اي في تلك المسائل (قوله ان
(قوله وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاقه على النص تسمع) وهو الاوجه ش مر (قوله واعتمده
ابن ابي الدم وابن الرفعة) وقد عمت البلى بخلافه بجمل اكثر الاحكام ش مر

(٣٥) — شروانى وابن قاسم — عاشر

اجمال وابهام ولو من عام ويوافقه قول ابن عبيد السلام واعتمده الاذرى وغيره ولا يكفي قول القاضي اشهدوا على بما
وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوى ما يقتضى انه يكفي بما تضمنه خطي اذا عرف الشاهد والقاضى ما تضمنه الكتاب ويقاس
به بما وضعت به ومن ثم قال غير واحد ان عمل كثيرين على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم لمن قال له اشهد عليك بما نسب اليك في هذا
الكتاب الا ان قيل ذلك بعد قرأته عليه وهو يسدده وكذا المقر نعم ان قال اعلم ما فيه وانما قرأته كفى ولو قال اشهدوا او اكتبوا ان اه
على كذا لم يشهدوا لانه ليس اقرارا كامر بما فيه او ائلل الافرار وانما هو مجرد امر بخلاف اشهدوا له على انى بعثت او وصيت مثالا على ما ذكره
بعضهم ويوجه بان فيه اسناد انشاء العقد الموجب لنفسه عروا فصاح الاشهاد به عليه بخلاف الاول ولا يجوز لمن سمع نحو اقرار او بيع ان
يشهد بما يعلم خلافه وافتى ابن عبد السلام بجواز الشهادة على المتكس اي من غير اخذ شئ منه إذا قصد ضبط الحق وترد لاربابه ان وقع عدل
(فتاويه) يستثنى اي بناء على ما مر انقاع ابن الصباغ وغيره مسائل يجب التفصيل في الشهادة بها كالدعوى منها ان يقر غيره بهين ثم يدعيها لابدان

يصرح كيدته بنافل من جهة المقر له ومنها الشهادة باكره او سرقة او نظرو قف او بانه وارث فلان او براءة مدعي بمادعي به عليه او بجرح او رشدا ورضاع او نكاح او قتل او طلاق او بلوغ نسن بخلافها بمطابق البلوغ او بوقف فلا بد من بيان مصرفه بخلاف الوصية ويظهر ان محل ذلك في الوقف في غير شاهد الحسية لان الفصد منها رفع بد المالك فيحفظها القاضي حتى يظهر له ما يستحق او بان المدعي اشترى ما يبدد خصمه من اجنبي فلا بد من التصريح بانه كان يملكها او ما يقوم مقامه او باستحقاق الشفعة او بانه عتد ان لا عتله فيمين سبب زواله او بانقضاء العدة وشهادة البينة بان اباه مات والمدعي (٢٧٤) به في يده او هو ساكن فيه كالشهادة بالملك لتضمنها بخلاف مجرد مات فيه او كان فيه حتى

مات او مات وهو لا يسه
لاها لم تشهد بملك ولا يد
ويكني قول شاهد النكاح
أشهد أني حضرت العقد
او حضرته واشهده ولو
قالا لا شهادة لنا في كذا ثم
شهدا في زمن يحتمل وقوع
التحمل فيه لم يؤثر الاثر
ولو قال لا شهادة لي على
فلان ثم قال كنت نسيت
قبل على الاوجه ان اشتهرت
ديانته كما مر

﴿فصل﴾ في الشهادة على
الشهادة (تقبل الشهادة على
الشهادة في غير عقوبة)
لله تعالى من حقوق الآدمي
وحقوق الله تعالى كزكاة
وحدالحا كم لفلان على نحو
زناه وهلال نحو رمضان
للا حاجة إلى ذلك بخلاف
عقوبة لله تعالى كحد زنا
وشرب وسرقة وكذا
احصان من ثبت زناه او
ما يتوقف عليه الاحصان
لكن بحث البلقيني قبولها
فيه ان ثبت زناه باقراره
لا مكان رجوعه ويرد بانهم
لو نظرو لذلك لجازوها
في الزنا المقربة لا مكان
الرجوع عنه وليس كذلك

يصرح اي المدعي في دعواه ذلك العين (قوله بخلافها) اي الشهادة (قوله او بوقف الخ) عطف على بجرح
(قوله ان محل ذلك) اي وجوب بيان المصرف (قوله فيحفظها) اي العين او وقفة (قوله بانه كان) اي الاجنبي
(قوله فيمين) اي وجوبا (قوله بان اباه) اي المدعي (قوله ولا يد) فيه توقف لاسيما بالنسبة إلى الاخيرة (قوله
ويكني) إلى قوله كما مر في النهاية (قوله لم يؤثر) اي قولها او لا لا شهادة لنا ع ش (قوله كما مر) اي غير مرة
﴿فصل في الشهادة على الشهادة﴾ (قوله في الشهادة على الشهادة) اي وما يتعلق بها كقبول التزكية من الفرع
ع ش (قوله لله تعالى) إلى الفصل في النهاية لا قوله وحدالحا كم لفلان على نحو زناه وهلال يتعين إلى المتن
وقوله ويرد إلى المتن وقوله ويتجه إلى وليس ما ذكر (قوله من حقوق الآدمي) كالا قارير والعقود
والفسوخ والرضاع والولادة وعيوب النساء معنى وروض مع شرحه (قوله كزكاة) اي ووقف المساجد
والجهات العامة اسنى ومعنى (قوله وحدالحا كم لفلان الخ) عبارة الروض مع شرحه وتقبل في انه قد حد لانه
حق آدمي فانه اسقاط للحد اه سم (قوله وهلال نحو رمضان) اي للصوم وذى الحجة للحيح معنى (قوله
للا حاجة الخ) ولعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴿فرع﴾ يجوز اشهاد الفرع على شهادته كما
يفهم من اطلاق المتن وصرح به الصيمري وغيره اسنى ومعنى (قوله بخلاف عقوبة) إلى قوله لكن بحث
البلقيني في المغنى (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) كان ينبغي تاخيرها عن قول المصنف الا في وفي عقوبة لآدمي
على المذهب رشيدى (قوله بخلاف عقوبة) اي موجب عقوبة اه ع ش (قوله او ما يتوقف عليه الاحصان)
اي كالبلوغ معنى وكان النكاح الصحيح ع ش (قوله لذلك) اي لا مكان الرجوع (قوله وذلك) اي عدم
قبولها في عقوبة لله تعالى (قوله كقود) إلى قوله وهل يتعين في المغنى لا قوله له ونحو ذلك وقوله بما يريد ان
يتحملة عنه وقوله اي يجوز إلى إذ لا يؤدى (قوله انما يحصل الخ) خبر وتحملها ع ش (قوله وضبطها) عطف
تفسير (قوله فاعتبر فيها اذن المنوب عنه) ولهذا قال بعد التحمل لا تؤدعنى امتنع عليه الاداء روض مع
شرحه (قوله مما يأتى) اي من ان يسمعه يشهد عند نحو حاكم او يبين السبب (قوله جازله) اي للسامع (قوله
وان لم يسترعه الخ) الو او حالية (قوله ونحوه) كاعلمك را خبرك روض ومعنى واعرف واعلم وخبر ع ش
(قول المتن بكذا) اي بان لفلان على فلان كذا معنى (قوله بما يريد الخ) ليس بقيد (قوله او محكم) سواء
جوزنا التحكيم ام لا اسنى ومعنى وكذا لو كان حاكما او محكما فشهدا عنده ولم يحكم جازاه ان يشهد على
شهادتهما لانه إذا جاز لغيره ان يشهد عليهما بذلك فهو اولى معنى (قوله قال البلقيني او نحو امير الخ) عبارة
المغنى وينبغي كاقال ابن شهبة الاكتفاء باداء الشهادة عند امير او وزير بناء على تصحيح المصنف وجوب
ادائها عنده على ما مر لان الشاهد لا يتقدم على ذلك عند الوزير او الامير الا وهو جازم بثبوت المشهود به قال

﴿فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الخ﴾ (قوله وحدالحا كم لفلان على نحو زناه) عبارة
الروض وشرحه وتقبل في انه قد حد لانه حتى آدمي فانه اسقاط للحد عنه اه (قوله نعم لو سمعه يسترعى غيره
الخ) يجوز ان يجعل هذا طر يقار ابعوا ويجوز ان يكون من افراد الاسترعاء بان يجعل الاسترعاء عبارة عن
الاذن له او لغيره وقوله جازله الشهادة على شهادة اي كما هو ظاهر بشرط بيان جهة التحمل كاشهد ان فلانا

فكذا الاحصان وذلك لان مبناها على الدرء ما امكن (وفي عقوبة لآدمي) كقود وحد قذف (على المذهب) لبناء حقه البلقيني
على المضايقة (وتحملها) الذى يعتد به انما يحصل باحد ثلاثة امور اما بان يسترعى (الاصل اي يلتمس منه رعاية شهادته وضبطها حتى
يؤديه اعنه لانها نية فاعتبر فيها اذن المنوب عنه او ما يقوم مقامه مما يأتى نعم لو سمعه يسترعى غيره جازله الشهادة على شهادته وان لم يسترعه
هو بخصوصه (فيقول انا شاهد بكذا) فلا يكتفى انا عالم ونحوه (واشهدك) واشهدك (واشهد على شهادتي) او إذا استشهدت على
شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد ونحو ذلك (او) بان (يسمعه يشهد) بما يريد ان يتحملة عنه (عند قاض) او محكم قال البلقيني او نحو امير

أي تجوز للشهادة عنده لما مر فيه قال إذا يؤدي عنده إلا بدو التحق فاعناه ذلك عن إذن الأصل له فيه (أو) بأن يبين السبب كان (يقول) ولو عند غير حاكم (أشهد أن فلان على فلان ألفان من مبيع أو غيره) لأن استناده للسبب يمنع احتال التماسه فلم يحتج لادعائه أيضا وهل يتعين هنا أن يسمع منه لفظ أشهد أو يكفي مراده كل محتمل وقياس ما سبق التعيين وعليه يدل المتن وإن أمكن الفرق بأن المدار هنا ليس إلا على تبين السبب لا غير (وفي هذا) الأخير (وجه) أنه لا بد من أدنه لأنه قد يتوسع (٢١٥) في العبارة ولو دعي الاداء لا حجب ويتعين ترجيحه

في المولدات القرائن القطعية من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره للعبارة (ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا) وإن قال شهادة جازمة لا أتمارى فيها لاحتمال هذه الالفاظ الوعد والتجوز كثير (وليبيّن الفرع عند الاداء جهة التحمل) كاشهد أن فلانا يشهد بكذا وأشهدنى أو سمعته يشهد به عند قاض أو يبين سببه ليتحقق الاضحية صحة شهادته إذ أكثر الشهود لا يحسنها هنا (فان لم يبين) جهة التحمل (ووثق القاضي بعلمه) وموافقة له في هذه المسئلة فيما يظهر (فلا باس) إذا لم يحذور نعم يسن له استقصاله (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) بمانع قام به مطلقا أو بالنسبة للملك الواقعة لعدم الثقة بقوله ولان بطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع (ولا يصح التحمل) الخشنى مادام إشكاله ولا تحمّل (النسوة) ولو على مثلين في نحو ولادة لان الشهادة على الشهادة

الباقين وكذلك إذا شهد عند الكبير الذى دخل في الفضية بغير تحكيم ويجوز تحمّل الشهادة على المقر وإن لم يسترعى وعلى الحاكم إذا قال في محكمه حكمت بكذا وإن لم يسترعى والحق به البغوى إفراره بالحكم (أهـ) قوله أي تجوز الشهادة الخ أي بان توفى خلاص الحق على الاداء عنده عن (قوله) بأن يبين السبب أي سبب الشهادة شرح المنهج واحسن منه عبارة شرح الروض أي سبب الوجوب (أهـ) قوله للسبب أي إليه عن (قوله) هنا أي في الثالث وقوله وقياس ما سبق أي من الاول والثاني (قول المتن وفي هذا وجه) يشعر بأن ما قبل الأخير وهو الشهادة عند قاض لا خلاف فيه وليس مراد ابل فيه وجه بعدم الكفاية أيضا معنى (قوله) لا حجب يتقدم الحاء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة عن أي وادعى أنه وعد لا شهادة حفى (قول المتن أو عندى شهادة الخ) أي ونحو ذلك من صور الشهادة في معرض الاخبار معنى (قوله) لا احتمال هذه الالفاظ الوعد الخ أي لا احتمال أن يردن له عليه ذلك من جهة وعد وعده إياه ويشير بكلمة على إلى أن مكارم الاخلاق تقتضى الوفاء معنى (قوله) كثيرا لا حاجة إليه (قوله) كاشهد إلى قوله أي باعتبار الخ الخ المعنى إلا قوله وموافقة إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) وأشهدنى أي على شهادته معنى (قوله) عند قاض أي أو محكم اسنى ومعنى أي أو امير أو وزير (قوله) لا يحسنها أي جهة التحمل معنى (قول المتن فان لم يبين) كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا معنى وقوله ووثق القاضي أي أو المحكم اسنى وقوله بعلمه أي بمعرفة شرائط التحمل معنى (قوله) وموافقة له أي مع موافقة الخ (قوله) فلا باس أي جازان يكفي بقوله أشهد على شهادة فلان بكذا اسنى (قوله) يسن له أي للقاضي أو المحكم اسنى (قوله) استقصاله أي أن يساله بأى سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الأصل أم لا معنى واسنى (قول المتن ولا يصح التحمل الخ) شروع في صفة شاهد الأصل وما يطرأ عليه معنى (قوله) بمانع الخ متعلق بقول المصنف مردود الخ رشيدى (قوله) مطلقا أي كفسق ورق أو بالنسبة لتلك الواقعة كما وشهد فردت شهادته ثم أعادها فلا يصح تحملها وإن كان كاملا في غيرها معنى (قوله) مادام إشكاله فان بانث ذكرته صح تحمله معنى عبارة عن أول المراد أنه إذا تحمّل في حال إشكاله وادى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من تحمّل مشكلا ثم ادى بعد انضاحه فانه يقبل قياسا على الفاسق والعبد إذا تحمّل ناقصين ثم اديا بعد كمالهما كما يأتي (أهـ) قوله من ثم لم يصح الخ ولو شهد على أصل واحد فرعان فلذى الحن الحالف معهما قاله الماوردى معنى (قول المتن أو عداوة) أو نحو ذلك معنى (قوله) كان قال نسيت الخ) لعله تنظير رشيدى (قوله) قبل الحكم الخ) متعلق بحدث قول المتن منعت أي هذه القوادح وما أشبهها معنى ويصح أن يكون الفعل هنا وفيما مر بيناء المفعول كما مر ظاهر صنيع الشارح والنهاية (قوله) من غير الأخيرة) وهى قوله أو تكذيب الأصل له

يشهد بكذا وسمعه يشهد بذكره على شهادته فليتأمل (قوله) لان الشهادة على الشهادة) فيه شيء لعل الوجه لان الشهادة بما يطاع عليه الخ (قوله) أو عداوة) أمادان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وقد ذكر في العباب فيما سبق كلاما يهتد به بالشاهد الأصل في نفسه ثم قال يؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا الخلف ما افاده ما عاين الان يفرق بأنه لما كان الأصل هنا لو حضر قبل الحكم احتجج الى شهادته اشترط كونه من أهل الشهادة الى حكم خلافه هناك فانه لا نهمة حين شهادته وليست هى بصدد ان يحتاج الى اعادتها حتى يشترط ذلك وفيه نظر الى ما لم يأت الشارح في الفصل الآتى جزم بخلاف ما في العباب

نما يطلع عليه الرجال غالباً وشهادة الفرع إما تثبت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل ومن ثم لم يصح تحمّل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد يمين وإن أراد المدعى أن يحلف مع الفرع (فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع) لان ذلك غير نصّ، وهو أو نحوه السبب في قبول شهادة الفرع كما سيذكره وإنما قد مر هنا توطئة لقوله (وان حدث) بالأصل (ردة أو فسق أو عداوة) بينه وبين المشهود عليه أو تكذيب الأصل له كان قال نسيت التحمل أو لا اعلمه قبل الحكم ولو بعد ادائه الفرع (منعت) شهادة الفرع لان كلامه من غير الأخير

لا يهجم دفعة فيورث رية فيما مضى إلى التحمل ولو زالت هذه الامور اشترط تحمل جديد اما بعد الحكم فلا يؤثر إلا إذا كان قبل استيفاء عقوبة اخذاما ياتي في الرجوع قاله البلقيني (٢٧٦) (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يقع رية في الماضي ومثله عني

(قوله لا يهجم دفعة) في المصباح هجمت عليه هجوما من باب قعد دخلت بغتة على غفلة وهجمته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعني انها لا تظهر غالبا الا بعد تكرارها عزيرى (قوله فيورث رية الخ) عبارة المعنى بل الفسق يورث الرية فيما تقدم والردة تشعر بنجس في العقيدة والعداوة بضغائن كانت مستكنة وليس لمدة ذلك ضبط فينعطف الى حالة التحمل اه (قوله اشترط تحمل جديد) اي بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها ع ش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة المعنى ولا اثر لحدوث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة واصلها قال البلقيني وهو مقيد في الفسق والردة بان لا يكون في حد لآدمي او قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم او قبله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم افاد اي قول المصنف او عداوة ان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وفي العباب بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل نفسه ما نصه ويؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا يخالف ما افاده هنا الا ان يفرق ثم رايت الشارح في الفصل الاتي جزم بخلاف ما في العباب وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بخذف اقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الاتي موافق لكلام الشارح ومخالف لما مر عن المعنى الموافق لما في العباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن الاسنى ما يوافق اه في العباب ايضا (قوله الا اذا كان الخ) اي حدوث ذلك (قول المتن وجنونه) اي الاصل اذا كان مطبقا معني واسنى (قوله ومثله) اي الجنون ع ش ومعني (قوله ان غاب) اي الاصل عن البلد وقوله والا اي بان كان حاضرا في البلد رشيدى (قوله والا) اي بان كان المعنى عليه حاضرا انتظر واله الخ اي فلا يشهد الفرع (قوله لكن بشكل الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر في ولى النكاح من التفصيل لا مكان الفرق اه قال ع ش قوله ولا ينافيه الخ يتامل فان ما هنا فرق فيه على ما قرره بين ما يطول زمنه وغيره فهما مستويان على ان قوله قبل اي باعتبار ما الخ انما يتم لو سوى هنا بين الطويل والقصير اللهم الا ان يقال اراد بالطويل هنا ما نخل بمراد صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة ايام بخلافه في النكاح فانه يعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة ايام اه اقول ما ذكره او لا بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ خلاف ظاهر صنيع النهاية كالشارح ولو سلم فاذا ذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكسه (قوله ما قدمه في ولى النكاح الخ) من انه تنتظر افاقته ان لم يزد الاغماء على ثلاثة ايام والا فلا تنتظر وانتقلت الولاية للابعد (قوله نحو المرض) اي كالغيبه (قوله لا ينافي الشهادة) لانه اي بخلاف الاغماء قاله المصنف واعترضه الاذرى بانه اذا انتظرنا افاقة المعنى عليه مع عدم اهليته فانتظار المريض الال اهل اولى بلا شك معني (قوله واطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحضانة) اي فلا نظر لهذا التقييد والراجح الاخذ باطلاقهم رشيدى (قوله وقيدوه في الحضانة الخ) اي بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) اي قصر زمنه او طال ع ش (قوله والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمعنى كما مر (قوله ثابت له) اي لولى حضانة طرا عليه الجنون (قول المتن فاسق) اي او كافر معني او اخرس اسنى (قوله اوصي) الى قوله كما قاله الامام في المعنى الا قوله غير اغتمام لما فيه (قول المتن وهو كامل) اي بعد الله واسلام وحرية وبلوغ معني (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) اي وان اوصيه المتن لو لا قول الشارح كل رشيدى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) ولا يكفي ايضا اصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام باحد شطرى البينة لا يقوم بالاخر ولو مع غيره (تنبية) يكفي شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل معني وروض مع شرحه (قوله ولا واحد الخ) عبارة المعنى تنبيه لآدم من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد كهلل رمضان اه (قول المتن بموت او عني) هذان مثالا للتعذر ومثلها الجنون المطبق والحرس الذي لا يفهم فلو قال كالموت كان اولى

وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

وخرس وكذا اغتماء ان غاب والا انتظر زواله لقربه اي باعتبار ما من شأنه لكن يشكل عليه ما قدمه في ولى النكاح من التفصيل الا ان يفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لانه لا ينافي الشهادة (تنبية) اطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضانة كما مر فهل ينافي هذا ذلك التفصيل او يؤدي عنه هنا حال الجنون مطلقا كل محتمل والثاني اقرب وعليه فيفرق بينه وبين الاغتماء برجاء زواله غالبا بخلاف الجنون وبين ما هنا والحضانة بان الحق ثم ثابت له فلا ينتقل عنه الا عند تحقق ضياع المحضون وجنون يوم في سنة لا يضيئه (ولو تحمل فرع فاسق او عبد) اوصي (فادى وهو كامل قبلت) شهادته كالاصل اذا تحمل ناقصا ثم ادى كاملا (وتكفي شهادة اثنين على كل من (الشاهدين) كما لو شهدا على اقرار كل من رجلين فلا يكفي شهادة واحد على هذا واحد على هذا ولا واحد على واحد في هلال رمضان (وفي قول

يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لانهما اذا شهدا على أصل كانا كشطر البينة فلا يجوز قيامهما بالشطر الثاني (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع على الاصل (تعسر) الاصل (او تعذر الاصل بموت او عني) فيما لا يقبل فيه الاعنى

(أمر من) خير اغما لما فيه (يشق) معه (- ضرورة) مشقة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كقوله الامام وإن اضره من ثم كانت اذكار الجمعة اذكارا نهائيا لا زجريا نهاية تعذر اضره ضرورة قال الشيخان وكذلك سائر الاذكار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع ايضا كالطهر والوحد لم يقبل واذا اضره الاسنوى وغيره بانه قد يحمل المشقة لاجل وجوه عدة دون الاصل ويرد بان الحمل - اصل - ومع شمول المذموم لا ينتفى كونه محل حاجة كما هو ظاهر (او غيبة مسافة عدوى) يعني لفوقها كافي الروضة وغيرها لان مادونه في (٢٧٧) حكم البلد (وقيل) لمسافة (قصر) لذلك

وردد بمنع في هذا الباب وانما اشترطوها في غيبة ولي النكاح لانه يمكنه التوكيل بلا مشقة بخلاف الاصل هنا ومر في التزكية قبول شهادة اصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك ولو حضر الاصل قبل الحكم تعينت شهادته لان القدرة عليه تمنع الفرع ويتجه ان الحكم كذلك لو عاده القاضي كالمو يرى من مرضه وان فرق ان ادى الدم ببقاء العذر هنا لانهم لانه بحضور القاضي عنده لم يبق هناك عذر حتى يقال انه باق وليس ما ذكر هنا تكرارا مع ما مر انفا من ان نحو موت الاصل وجنونه وعماء لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريان العذر وهذا في مسوغ الشهادة على الشهادة وان علم ذلك من هذا كما مرت الاشارة اليه (وان يسمى) الفرع (الاصول) في شهادته عليهم تسمية تميزهم ليعرف القاضي حالهم ويمكن الخصم من القدح فيهم وفي وجوب تسمية

مغنى (قول المتن أو مرض الخ) وخوف من غير مرض وروى شيخ الاسلام ومغنى (قوله لما مر فيه) اي من الفرق بين الطويل وغيره عرش (قوله بان يجوز الخ) من التجوز ويحتمل انه من الجواز اي لاجله (قوله وان اضر الخ) عبارة المغنى قال الزركشي وما ذكر من ضابط ارضه انقله في اصل الروضة عن الامام والغزالي وهو بعيد نقله وقلنا وبين ذلك ثم قال على ان الحاقه سائر اذكار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان اكل ماله ربح كرهه عذر في الجمعة ولا يقول احدهما بان اكل شهوذا الاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وسبقه الى ذلك الاذرعى وقد يقال المراد من ذلك ما يشق معه الحضور اه (قوله ومن ثم كانت اذكار الجمعة الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة ثم رايت الاذرعى سبق الى التوقف في ذلك بنحو ما قدمناه من شمول اكل ذى الریح الكريمة ثم قال ولا احسب الاصحاب يسبحون بذلك اصلا وإنما تولد ذلك من اطلاق الامام ومن تبعه اه رشيدى عن السلطان عبارة البجيرمى ومن الاعذار في الجمعة الريح الكريمة ولم يقل احدا انه عذر هنا فينبغي ان ينظر هنا زواله لان زمنه يسير اه (قوله وكذا سائر الاعذار) وليس من الاعذار الاعتكاف كما اقتضاه كلامهم نهاية اي ولو من ذورا عرش (قوله واعترضه الاسنوى وغيره الخ) وهو الاوجه نهاية واسنى ومغنى (قوله ويرد الخ) يتامل سم (قوله ينتفى كونه محل حاجة) قد يمنع سم اقول وايضا يعارض بان يكون من الاصل وفرعه فوق مسافة العدوى فحضر الفرع لاداء الشهادة دون اصله (قوله يعني لفوقها الخ) عبارة المغنى تنبيه قوله لمسافة عدوى نسب فيه الى سبق قلم وصوابه فوق مسافة العدوى كما هو في المحرر والروضة وغيرهما اه (قوله لان مادونه) اي دون الفوق (قوله ومر في التزكية) الى التنبيه في المغنى الا قوله ويتجه الى وليس (قوله بها) اي بالتزكية (قوله ولو حضر اصل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهد بالفرع في غيبة الاصل ثم حضر او قال لا اعلم اني تحمات او نسيت او نحو ذلك بعد الاداء لشهادة وقبل الحكم لم يحكم بها الحصول القدرة على الاصل في الاولى والريبة فيما عداها او بعد الحكم به لم يؤثر وان كذبه الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الرفعة ويظهر ان يجيء في تغريمهم والتوقف في استيفاء العقوبة ما ياتي رجوع الشهود بعد القضاء قال الاذرعى وهو ظاهر لان ثبت انه كذبه قبله فينقض قال الزركشي تفقها الا ان ثبت انه اشهد فلا ينقض اه (قوله وفي وجوب تسمية قاض الخ) عبارة المغنى (تنبيه) شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كالمو قال اشهدني قاض من قضاة مصر او القاضي الذي هو لم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه في مجلس - كما قال الاذرعى والصواب في وقتنا وجوب تعيين القاضي ايضا لما لا يخفى اه (قوله وجهان الخ) والفرق ان القاضي عدل بالنسبة الى كل احد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في امره وعدالته سم عن القوت (قوله ولان يتعرضوا لصدقه الخ) لانهم لا يعرفونه بخلاف ما اذا حلف

(قوله واعترضه الاسنوى وغيره الخ) الاوجه ما قاله الاسنوى وغيره شمر وقوله ويرد الخ يتامل (قوله ينتفى كونه محل حاجة) قد يمنع (قوله وفي وجوب تسمية قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرعى الخ) عبارة القوت بخلاف ما لو قال اشهدني قاض من قضاة بغداد او القاضي الذي ببغداد ولم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه في مجلس - كما به كذا دل اسمع فيه وجهان والفرق ان القاضي عدل بالنسبة الى كل احد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر

قاض شهد عليه وجهان وصوب الاذرعى الوجوب في هذه الازمنة لما غلب على القضاة من الجبل والفسق (ولا يشترط ان يزكاه الفروع) ولا ان يتعرضوا لصدقه فيما شهد به بل لم اطلاق الشهادة والقاضي يبحث عن عدالته (فان زكوه قبل) ذلك منهم ان تاهلوا للتعديل اذ لا تهمة وانما لم تقبل تزكية احد شاهدين في واقعة لآخر لانه قام باحد شطرى الشهادة فلا يقوم بالآخر وتزكية الفرع للاصل من تمة شهادة الفرع ولذا شرطت على وجه (تنبيه) فنحن هنا بجمع الاصول والفروع تارة وافراد كل اخرى

(ولو شهدوا على شهادة عدلين أو دول ولم يسموهم لم يجر) أي لم يكف لأنه يسد باب الجرح على الخصم (فهل) في الرجوع عن الشهادة وشرط جريان أحكامه لآتيه أن لا يكون ممن حجة غيره إذ من قولهم لو شهدا على شخص فاجر بالمحق قبل الحكم فلا قرار بالشهادة لكن مرفى الرجوع عن الإقرار بالزنا وقد (٢٧٨) قامت به بينة تاهل ينبغي أن ياقى بها من أن الحاكم أن يستدل بآلية جرت أحكام

الرجوع فيه أو الإقرار فلا إذا (رجعوا) أو من يكمل النصاب به أو مات مورثه الذي شهد له كما مر في بحث التهمة (عن الشهادة) التي ادوها بين يدي الحاكم (قبل الحكم) بشهادتهم ولو بعد ثبوتها بناء على الأصح السابق أنه ليس بحكم مطلقاً خلافاً للزركشي الباحث أنه كالرجوع بعد الحكم وإن قلنا أنه ليس بحكم نعم لا يبعد قوله أيضاً قولهم بعد الحكم محله فيما يتوقف على الحكم فاما ما ثبت وإن لم يحكم أي كرمضان فالظاهر أنه كما بعد الحكم أهـ بان ضرحوا بالرجوع ومثله شهادتي باطلة أو لا شهادة لي فيه وفي إبطالها أو فسختها أو رددها وجهان ويتجه أنه غير رجوع إذا القدرة له على إنشاء إبطالها الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة أو منقوضة أو مفسوخة لأنه أخبار بانها لم تقع صحيحة من أصاها وبخلاف ما لو قال اردت بإبطالها مثلاً أنها باطلة في نفسها خبرايت من اطلق ترجيح أن ذلك رجوع

المدعى مع شاهده حيث يتضرر اهـ مدقه لأنه يعر فيه شيخ الاسلام ومغنى (قول الماتن ولو شهدوا الخ) فإن قيل كان ينبغي ذكر هذه المسألة عقب قوله وإن يسمى الاصول الجيب بأنه انما آخرها ليعيد أن نزكية افروع الاصول وإن جازت الابد من آياتهم بالاسم ولو انه لم يكن صريحاً في ذلك (تتمه) لو اجتمع اصل وفرعاً اصل آخر قدم عليهما في الشهادة كولو كان معاً لا يكتفي به يستعمله ثم يتبعهم فله صاحب الاستقصاء مغنى وقوله تتمه الخ في الاسنى والنهاية مثله

(فهل) في الرجوع عن الشهادة (قول) وشرط جريان الخ) مبتدأ خبره قوله أن لا يكون الخ (قول) (غيره) أي اداء الشهادة فالنذر كبير فإثر المدعى (قول) فيه أي الرجوع عنها (قول الماتن رجعوا عن الشهادة) أي أو توقفوا فيها بعد الاداء مغنى ويأتي في الشرح مثله (قول) أو مات الخ) كان الاولى أن يؤخره إلى قبيل قول الماتن قبل الحكم (قول) بين يدي الحاكم) ظاهره ولو نحو ما يربطه نافية اجمع (قول) ولو بعد ثبوتها إلى قوله خلافاً للزركشي في النهاية (قول) ثبوتها أي الشهادة (قول) السابق أي في آداب القضاء (قول) مما لا) أي - وإن كان اثبات الحق أم سبباً (قول) الباحث أنه) أي الرجوع بعد اثبات (قول) أيضاً) الاولى حذفه (قول) وإن لم يحكم) أي به (قول) فالظاهر أنه بعد الحكم) قضيته أن كونه كما بعد الحكم لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعهم سم (قول) بان ضرحوا) إلى قوله وبخلافه الخ في النهاية لا قوله ويتجه إلى بخلاف الخ (قول) بان ضرحوا) متفق برجعوا الخ في الماتن أي في قول كل منهم رجعت عن شهادتي (قول) ومثله) أي انصر بيج بالرجوع (قول) وجهان) أرجحهما البطلان نهائية ومغنى (قول) ويتجه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى كما مر انما (قول) على إنشاء إبطالها) أي مثلاً (قول) وبخلاف ما لو قال الخ) في هذا المذهب ما لا يخفى وكان حق المقام الاستدراك (قول) ويتجه بين حمله الخ) تقدم انفاً اعتماداً للنهاية والمغنى لا إطلاق (قول) وقوله) إلى قوله نعم في المغنى وإلى قوله فيما يظهر في النهاية (قول) لا نعلم يتحقق الخ) أي فإن قالوا له احكم فنحن على شهادتنا حكم لا نعلم يتحقق رجوعهم ولا بطلت أهائيتهم وإن عرض شك فقدر زال ولا يحتاج إلى إعادة الشهادة منهم لأنها صدرت من أهل جازم والتوقف الطاريء قد زال مغنى وروض مع شرحه (قول) عن سبب توقفه) أي توقف الشاهد (قول) مامر) أي في مبحث شرط التسامع (قول) امتنع الحكم بها) أي بشهادتهم وإن أعادوها مغنى ويأتي في الشارح مثله (قول) أن كان نحو فسق) عبارة النهاية كنجوس أو عداوة أو انتقال المال المشهود به الخ (قول) كما مر) أي في بحث التهمة (قول) ولأنه) إلى قوله وتقبل البينة في المغنى (قول) ولا نه الخ) عطف على لزوال سببه والضمير للحاكم كما اظهر به الاسنى والمغنى (قول) لا يدرى اصدقوا) أي فينتفي ظن الصدق شيخ الاسلام ومغنى (قول) ويعزرون الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويعزرون معتمد في شهادته الزور باعتدافه إذا لم يقتص منه بان لم يلزمه برجوعه قصاص ولا حد ودخل التعزير فيه أي القصاص والحدان اقتص منه أو اقيم عليه حد اهـ (قول) تعمدنا) أي شهادة الزور مغنى (قول) ويحدون للقدف الخ) وإن رجع بعض

في امره وعدالته والصواب في وقتنا تعيين القاضي لما يخفى اهـ (فصل رجعوا عن الشهادة قبل الحكم الممتنع الخ) (قول) كما بعد الحكم) قضيته أن كونه كما بعد الحكم لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدم في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعهم (قول) وفي إبطالها أو فسختها أو رددها وجهان) أرجحهما البطلان ش م (قول) ويحدون للقدف وإن كانت بزنا

ويتعين حمله على ما ذكرته آخر أو قوله للحاكم بعد شهادته عنده توقف عن الحكم بوجوب الاربعة توقفه ما لم يقل له احكم لا نعلم يتحقق رجوعه نعم إن كان عامياً وجب سؤاله عن سبب توقفه كما علم مامر (امتنع) الحكم بها لزوال سببه كما لو طرأ مانع من قبول الشهادة قبله أن كان نجوساً أو عداوة أو صار المال له بموت المشهود له وهو وارثه كما مر لانحو موت أو جنون أو عصى كما قاله الأذرعى ولا لا يدرى اصدقوا في الاول أو الثاني ويحدون ويحدون انما تعمدنا ويحدون للقدف إن كانت بزنا

وإن ادعوا الغلط وتقبل البينة بعد الحكم بشهادتهما يرجو عموماً قبله وإن كذباهما كما قبل بفسقهما وقته أو قبله بزمان لا يمكن فيه الاستبراء ولا تقبل بعده يرجو عموماً من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رايت أبا زرعة قال في قأويه ما مآخضه تقبل البينة بالرجوع لأنه إما فاسق أو مخطئ ثم إن كان قبل الحكم امتنع أو بعده فإن كانت بمال غرامه وبقي الحكم أهفعل أنه ليس لها بعد الرجوع وإن ثبت بالبينة وكذباهما العود للشهادة مطلقاً لانهما إما فاسقان إن نعمدا أو مخطئان وقد صرحوا بأن المخطئ لا تسمع (٢٧٩) منه إعادة الشهادة لكن بقيد مر أوائل

الباب ويظهر أنه لا يأتي هنا
(أو) رجعوا (بعده) أي
الحكم (وقبل استيفاء مال
استوفى) أو قبل العمل بأثر
عقد أو حل أو فسخ عمله
لأن الحكم تم وليس هذا ما
يسقط بالشبهة (أو) قبل
استيفاء (عقوبة) لادى
كقود وحده قذف أو لله
كحد زنا وشرب (فلا)
تستوفي لأنها تسقط بالشبهة
(أو بعده) أي بعد استيفائها
(لم ينقض) لجواز كذبهم
في الرجوع فقط وليس
عكس هذا أولى منه والثابت
لا ينقض بامر محتمل وبه
يبتل ما قبل بقاء الحكم بغير
سبب خلاف الإجماع قال
السبكي وليس للحاكم أن
يرجع عن حكمه أي بعلمه
أو ببينة كما قاله غيره ووجهه
أن حكمه إن كان باطن الأمر
فيه كظاهاً نفذ ظاهراً
وباطناً وإلا بان لم يتبين
الحال نفذ ظاهراً فلم يجزله
الرجوع إلا إن بين مسنده
فيه كما علم مما مر في القضاء
ومحل ذلك في الحكم بالصحة
بخلاف الثبوت والحكم
بالموجب لأن كلا منهما
لا يقتضى صحة الثابت ولا

الأربعة حدوده عباب اه سم (قول) وإن ادعوا الغلط) أي لما فيه من التعبير وكان حقهما الثبوت وكما لو
رجعوا عنها بعد الحكم معنى (قول) وتقبل البينة الخ) أي وحينئذ يغمران لثبوت رجوعهما كما اعتمده شيخنا
الشهاب الرملي في ما شرحه الروض سم (قول) وقته الخ) أي الحكم (قول) ولا تقبل بعده الخ) عبارة
النهاية والأوجه عدم قبولها بعده الخ كما دل على ذلك كلام العراقي في قأويه اه (قول) قال ماخضه تقبل
البينة الخ) ظاهره القبول مع عدم التعرض المذكور رسم وفيه نظر (قول) فعلم) أي من قول أبي زرعة لأنه
إما فاسق أو مخطئ كما هو ظاهر صنيع الشارح أو من قول الشارح ولا نه لا يدرى الخ وهو قضية صنيع المغنى
(قول) مطلقاً) أي سواء كانت في عقوبة أو في غير هاهنا معنى (قول) لكن بقيد مر الخ) وهو أن لا يكون مشهوراً
بالديانة اعتد بنحو سبق لسان أو نسيان (قول) أي الحكم) إلى قوله وبه يبطل في المغنى الإقوله أو حل
(قول) أو فسخ) يعني عنه ما قبله (قول) لأن الحكم) إلى قوله أو ظناً في النهاية الإقوله فيمنع حكمه مالم
يتهم وما أنبه عليه (قول) وليس هذا بما يستقط بالشبهة) أي حتى يثبت بالرجوع نهاية (قول) وشرب) أي
وسرفة نهاية (قول) لأنها تسقط بالشبهة) أي والرجوع شبهة المغنى (قول) أي استيفائها) عبارة المغنى أي
استيفاء المحكوم به اه (قول) لجواز كذبهم الخ) أي ولما أكد الأمر نهاية ومغنى (قول) عكس هذا) أي
صدقهم في الرجوع عرش (قول) أي بعلمه أو ببينة) أي إذا كان سبب الرجوع عليه بطلان حكمه أو شهادة
بينة عليه بطلان حكمه قاله عرش وهذا مبني على أن الباء متعلقة بيرجع والظاهر أنها متعلقة بحكمه (قول)
ووجهه) أي ما قاله السبكي (قول) إلا أن بين الخ) راجع إلى قول السبكي ويحتمل إلى قول الشارح
فلم يجزله الرجوع (قول) ومحل ذلك) يعني جواز رجوع الحاكم عن الحكم إذا بين مسنده رشيدى
(قول) والحكم بالموجب) انظر هذا مع ما تقدم في الهبة عرش (قول) لأن كلا منهما الخ) علة لقوله بخلاف
الثبوت الخ (قول) لأن كلا منهما لا يقتضى صحة الثابت الخ) أي فلم يكن هناك شيء يتوجه إليه الرجوع
رشيدى (قول) ولا المحكوم به) أي ولا صحة ما حكم بموجبه (قول) لأن الشيء الخ) هذا إنما يناسب
المعطوف عليه فقط وقوله ولأن الحكم الخ لا يناسب واحداً من المعطوفين فكان المناسب للمعطوف أن يقول
ما قد مناعن النهاية والأسنى في آخر باب القضاء ولأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه
حكم بصحة الصيغة اه (قول) فحينئذ) أي حينئذ حكم الحاكم بالصحة (قول) ومنها) أي شروط الصحة (قول) بها
أي بالصحة (قول) ويقبل قوله الخ) أي لأنه من نهاية (قول) قيل الخ) عبارة النهاية وظاهر ما ذكره عدم
احتياجه في دعوى الإكراه لقرينة ولول وجه خروجه عن نظائره فخامة منصب الحاكم ويتعين فرضه في
مشهوراً الخ قال عرش قوله لقرينة أي ولا لبيان من أكرهه اه (قول) لا كنت الخ) عطف على قوله بأن لى
الخ (قول) في نفس) إلى قوله أو ظناً في المغنى (قول) الماتن أو جلده) أو قطع سرقه أو نحو هاهنا معنى وروض (قول)
أي الزنا الخ) عبارة المغنى بلفظ المصدر المضاف ضمير الزنا ولو حذفه كان أخصراً وعم ليشمل جلد

عبارة العباب ولورجع شهود زنا حدوا للقذف وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الأربعة حد وحده اه
(قول) وتقبل البينة) أي وحينئذ يغمران لثبوت رجوعهما ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي في قوله

المحكوم به لأن الشيء قد ثبتت عنده ثم ينظر في صحته ولأن الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شروطها عنده ومنها ثبوت
ملك العاقد أو ولايته فحينئذ جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبت عنده ما يقتضى رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد
ويقبل قوله بأن لى فسق الشاهد فينقض حكمه مالم يتهم وقوله أكرهت على الحكم قبل ولو بغير قرينة على الإكراه وقضية
النظر أن لا بد منها إلا أن يفرق بأن فخامة منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فحله في مشهور بالعلم والديانة لا كنت فاسقاً وعدوا للحكم
عليه مثلاً لا تمامه به (فإن كان المستوفى قصاصاً) في نفس أو طرف (أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده) أي الزنا ومثله جلد القذف (وإمات)

من القود او الحد ثم رجعوا (وقالوا) كالم (٢٨٠) (تعمدنا) وعلينا انه يقتل بشهادتنا اوجهنا ذلك وهم من لا يخفى عليهم او ظننا اننا نخرج

قذف وشرب اه (قوله من القود او الحد) عبارة المغنى والروض المجلود لجلال الموت قيد الجلد فقط وهو المتعين لان ما قبله غير القصاص في طرف لا يحتاج الى التقيد بالموت والقصاص في طرف غير مقيد به (قوله وعلينا انه يقتل الخ) هو ليس بقيد بل مثله ما اذا سكتوا رشيدى (قوله اوجهنا ذلك الخ) عبارة النهاية والروض مع شرحه ولا اثر لقوله بعد رجوعهم لم نعلم انه يقتل بقولنا الا لقرب عهد بالاسلام او نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فيكون شبه عمد في ما لهم ووجلا بثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة اه (قوله لان هذا الخ) أى قولهم وظننا اننا نخرج الخ (قوله وعليه) أى على الظهور المذكور (قوله كلام الرافعى) أى بحسب المذكور (قوله او قال) إلى المتن في المغنى وإلى قوله واعترضه البلقينى في النهاية (قوله او قال كل الخ) دطف على قول المتن قالوا تعمدنا (قوله او اقتصر الخ) او قال كل تعمدت وتعمد صاحبه روض ونهاية (قوله ولى القاتل الخ) الا ولى ولى الدم كفى الاسنى والمغنى وعبارة النهاية ما لم يعترف القاتل اه قال الرشيدى يعنى من قتل واستوفينا منه القصاص وظاهر ان مثله المقتول ردة اورجمامثلا فكان الاولى لبديل لفظة القاتل بالمقتول اه (قوله بشرطه) وهو المكافأة ع ش (قوله ومنه) أى شرط القصاص (قوله وهذا الخ) أى بالنص ويرى المذكور (قوله وافهم) إلى المتن في المغنى (قوله ثم يرجعون) ولا يضر في اعتبار الماثلة عدم معرفة محل الجنابة من المارجوم ولا قدر الحجوم وعده قال القاضى لان ذلك تفاوت يسير لا يبره به وخالف في المهمات فقال بين السيف ثم نذر الماثلة اسنى ومنه (قوله في ما لهم) إلى قوله وادترضه البلقينى في المغنى إلا ما انبه عليه (قوله لان صدقهم العاقلة) كذا في الروض والنهاية وعبارة المغنى والاسنى ان كذبهم العاقلة فان صدقهم فعالمهم الدية وكذا ان سكت كما هو ظاهر كلام كثير خلافا لما فيه كلام الروض فان صدقهم لزمها الدية (فرع) لو ادعوا ان العاقلة تعرف خطاهم هل لهم تحليفها اولاً وجهان اوجهها ان لم ذلك كما رجعه الاسنوى لانها لو اقرت غرمت خلافا لما جرى عليه ابن القارى من عدم التحليف اه وقوله فرع الخ كذا في النهاية (قوله اما لو قل) ولو قال كل تعمدت واخطأ صاحبه الا قصاص او قال احدهما تعمدت وصاحبه اخطأ او قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبه أم لا وهو ميت أم غائب لا يمكن مراجعته او اقتصر على تعمدت وقال صاحبه اخطأ فلا تصاص وعلى المتعمد سقط دية مغالطة وعلى الخطيئة سقط من مخففة نهاية ومغنى وروض مع شرحه (قوله وقال صاحبه الخ) أى او هو غائب او ميت روض ونهاية ومنه (قوله دون الثانى) أى لانه لم يعترف إلا بشركه خطيئة او بخطا اسنى ومنه (قوله ويحجب بمنع ذلك الخ)

بأسباب فيما يتجه إلى وان بحث الرافعى اهم مخطئون لان هذا لا عذر لهم فيه بوجه الا ان كانت الاسباب أو بعضها ظاهرة لكل أحد وعليه قد يحمل كلام الرافعى أو قال كل منهم تعمدت ولا أعلم حال صاحبه أو اقتصر كل على قوله تعمدت (فعليهم) ما لم يعترف ولى القاتل بحقيقة ما شهد به عليه (تصاص) بشرطه ومنه أن يكون جلد الزنا يقتل غالباً ويتصور بان يشهدا به في زمن نحو حر ومذهب القاضى يقتضى الاستيفاء فوراً وان أهلك غالباً وعلمنا ذلك وبهذا يحجب عن تنظير البلقينى فيه كإبن الرفعة وأفهم قوله قصاص أنه يراعى فيه الماثلة فيحدون في شهادة الزنا حد القذف ثم يرجعون (أو) للتنويع لا للتخيير لما قدمه أن الواجب أولاً القود والدية بدل عنه لا أحدهما (دية مغالطة) كما في ما لهم موزعة على عدد رؤوسهم لنسبة أهلا كاليهم وخرج بتعمدنا أخطأنا فعليهم دية مخففة في ما لهم إلا ان صدقهم العاقلة أما لو قال أحدهم تعمدت وتعمد

صاحبه وقال صاحبه اخطأ أو قال تعمدت واخطأ صاحبه أو قال أخطأنا فيقتل الاول فقط لانه أقر بموجبه فيه بحق دون الثانى ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمدنا قتل أو تعمدت فلا وادترضه الباقينى بأنه كشرى القاتل ويحجب بمنع ذلك

فيه ما فيه سم (قوله فليس الخ) أى الشاهد الباقي (قول) بجامع أن كلا أى من الخطأ. والشاهد الباقي (قوله) وعلم منه) إلى الماتن في المغنى وإلى قول الماتن ولورجع شهود مال في النهاية لإقوله ولا شهدوا له إلى وإعادة ضمير الجمع (قوله منه) أى عامر في الجراح (قوله أن عل هذا) أى وجوب القود أو الدية عليهم أو على أحدهم (قوله فالقود) أى أو الدية (قوله رجوع وحده) إلى الماتن في المغنى لإقوله وعلنا الخ وقوله أو مع من مر (قوله وقال تعمدت) أى الحكم بشهادة الزور فان قال اخطأت فدية مخففة عليه لا على عاقلة كذبتة اسنى ومغنى (قوله وقال تعمدت) أى وعلمت انه يقتل بحكى ولم يقل الولي علمت تعمدته (قوله لانه قد يستقل الخ) عبارة المغنى في شرح فان قالوا اخطانا فعليه نصف دية الخ نصها قال الراعى كذا نقله البغوى وغيره وقياسه انه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كملور جمع بعض الشهود اه ورد القياس بان القاضى قد يستقل بالمباشرة فيما إذا قضى بعلمه بخلاف الشهود وبانه يقتضى انه لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وحدهم مع انه ليس كذلك اه (قوله كياتى) أى فى الماتن انفا (قوله بحث استواءهما) أى رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أى المسكتين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده اه وإنما يجب النصف فقط رشيدى (قول الماتن فعليه) أى القاضى وقوله وعالمهم أى الشهود مغنى وعرش (قوله توزيعا على المباشرة والسبب) يعلم منه ان محل قوله ان المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص خاصة لكن ينبغي التامل في قوله توزيعا على المباشرة والسبب رشيدى (قول الماتن ولورجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذا اثر التزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يخلو عن اشكال فليتأمل ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى ردهذا التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه سم (قوله او مع من مر) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الامر إلى الدية فهى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ما صححه البغوى إلى ان بين ان النووى صحح أن المؤاخذ والولى وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد والمزكى وآل الامر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل سم (قول الماتن فالاصح انه يضمن) أى دون الاصل ع ش عبارة الرشيدى قوله بالقود أو الدية هذا كالصريح فى ان القود أو الدية على المازكى وحده ويصرح به قوله فى الفرق الا فى فكان الملجئ هو التزكية وقوله لانه الملجئ كالمازكى لكن فى الانوار انه يشارك الشهود فى القود أو الدية فليراجع اه اقول واليه أى رد ما فى الانوار اشار الشارح بقوله وبه يندفع ما لجمع هنا (قوله بالقود) أى بالشروط المذكورة شرح المنهج أى ان قال تعمدت ذلك وعلمت انه يستوفى منه بقوله وجعل الولي تعمدته (قوله

قوله على أن الراعى بحث استواءهما) أى المسكتين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله ولو رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذا اثر للتزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك لا يخلو الحكم من اشكال فليتأمل ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى ردهذا التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه (قوله ايضا ولورجع مذك الخ) فى شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى (قوله بالقود) أى بالشروط المذكورة شرح المنهج أى ان قال تعمدت ذلك وعلمت انه يستوفى منه بقوله وجعل الولي تعمدته (قوله

قوله على أن الراعى بحث استواءهما) أى المسكتين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله ولو رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على ما قاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله اذا اثر للتزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا ان يصور بمالوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية اخرى وقبلهم الحاكم تعويلا على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك لا يخلو الحكم من اشكال فليتأمل ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى ردهذا التصوير بان هذا لا يمكن ايجابه للقصاص لان شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه (قوله ايضا ولورجع مذك الخ) فى شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الامر إلى الدية فهى عليهم بالسوية ارباعا وهذا ما صححه البغوى إلى ان بين ان النووى صحح أن المؤاخذ والولى وحده وقد يفيد ذلك انه فيما اذا رجع الشاهد والمزكى وآل الامر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل (قوله او مع من مر الخ) انظر ما على المزكى من الدية

ولورجع الأصل وفرعه اختص الغرم بالفرع لأن المأجى كما ذكر (أو رجع) (ولي وحده) دون الشهود (فعليه قصاص أو دية) كاملة لانه المباشر للقتل وبحث البلقنى انه لا أثر (٢٨٢) رجوعه في قطع الطريق لان الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يسقط به فوه كما مر (أو رجع

ولورجع الأصل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولورجع فروع أو اصول عن شهادتها بعد الحكم بشهادة الفروع غيره ما وان رجعوا كلهم فالأصل الفروع فقط لانهم يتكفرون اشهاد الاصول ويقولون كذبنا فيما قلنا والحكم وقع بشهادتهم اه (قوله لانه بالتزكية الخ) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علمت كذبهم بقوله علمت فسقهم وبه صرح الامام وان قال انفال علمه اذا قال علمت كذبهم فان قال علمت فسقهم لم يلزمه شيء لانهم قد يصدقون مع فسقهم مغنى وأسنى (قول الماتن فكذلك) أى يجب القصاص أو الدية على الولي وحده على الأصح مغنى (قوله لكن عليه نصف الدية) أى والنصف الآخر على الشهود وعلى هذا الوجه لورجع الولي والقاضى والشهود كان على كل الثالث مغنى (قوله لتعانونهم الخ) أى فعلمهم القود مغنى فهو علمه الماتن رشيدى (قوله بخلع الخ) أو قبل الدخول مغنى (قوله بخلع الخ) إلى قوله كما افهمه في المغنى (قوله كما يحتمل البلقنى) عبارة المغنى ولو قالو فى رجوعهم عن شهادتهم بطلاق بان كان رجعيًا فالبلقنى لا يرجع عندي أنهم يغيرون لانهم قطعوا عليه ملك الرجعة الذى هو كملك البضع قال وهو قضية اطلاقهم الغرم عليه بالطلاق البائن وشمل اطلاق المصنف البائن ما لو كان الطلاق المشهود به تكلمة الثلاث وهو احد وجهين فى الحاوى يظهر ترجيحه لانهم منعهما من جميع البضع كالثلاث اه (قول الماتن أو لعان) أو نحو ذلك مما يترتب عليه البيونة كالتسخيع بسبب مغنى وشيخ الاسلام (قول الماتن و فرق القاضى) أى فى كل من هذه المسائل مغنى وشيخ الاسلام (قوله ويؤخذ منه) أى من قول الماتن و فرق القاضى (قوله مع علمهم الخ) وهى قوله لانه بدل البضع الخ (قوله أى صريحاً) خبر فقول البلقنى الخ (قوله الماتن دام الفراق) أى فى الظاهر إن لم يكن باطن الأمر كظاهره كما هو واضح فليرجع رشيدى (قوله وبحث البلقنى الخ) معتمد على شرفه وفيه وقفة ظاهرة إذا التحفة والنهاية اتفاقاً على ضعفه ثم رأيت قال الرشيدى لا يخفى أن حاصل بحث البلقنى انه لا بد من توجه حكم خاص من القاضى الى خصوص التحريم ولا يكفي عنه الحكم بالتفريق أى ولو بصيغة الحكم لانه لا يلزم منه الحكم بالتحريم بدليل النكاح الفاسد فانه يحكم فيه بالتفريق ولا يحصل معه حكم بتحريم أى لان التحريم حاصل قبل وحينئذ الجواب الشارح كان حجج غير ملاق لبحث البلقنى والجواب عنه علم من قولنا أى لان التحريم حاصل قبل أى ان سبب عدم ترتب التحريم على الحكم بالتفريق فى النكاح ان التحريم حاصل قبل ولا معنى لتحصيل الحاصل حتى لو فرض انه ليس فيه تحريم كان كسئلنا فيتبع الحكم بالتفريق فتأمل اه (قوله بما مر) أى فى القسمة (قوله مثلاً) أى القسمة عَش (قوله فى البائن) أى بخلافه فى الرضاع واللعان مغنى (قوله فان المراد دواؤه الخ) وايضاً المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود وكما هو السياق سم (قوله سبب يرفعه) أى كتنجيد العقد عَش (قوله حيث لم يصدقهم الزوج) فاذا قال بعد الانكار أنهم محقون فى شهادتهم فلا رجوع له سواء اكان ذلك قبل الرجوع أم

الولي (مع الشهود) أى مع القاضى والشهود (فكذلك) لانه المباشر فهم كالممسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتعانونهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) بخلع أو ثلاث ولو لرجعية كما يحتمل البلقنى (أو رضاع) محرم (أو لعان و فرق القاضى) بين المشهود عليه وزوجته ويؤخذ منه ان الكلام فى حى فلا غرم فى شهود ببائن على ميت كما فهمه كلامهم هذا مع علمهم الاتية اذ لا تروى فقول البلقنى لم أر من تعرض له أى صريحاً (فرجعا دام الفراق) لما مر ان قولهما فى الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل وبحث البلقنى انه لا يكفي التفريق بل لا بد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم بتحريم كفى النكاح الفاسد ويجاب بما مر ان الأصح ان تصرف القاضى فى امر رفع اليه وطلب منه فصله حكم منه كقسمة مال المفقة ودولاشك ان التفريق هنا مثلاً فلا يحتاج لما ذكره قبل قوله دام الفرق غير مستقيم فى

لذا رجع مع الشهود ومحمّل انه كاحدهم (قوله فان المراد دواؤه الخ) وايضاً المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود وكما هو السياق (قوله وعليهم مهر المثل الخ) قال فى الروض او شهدا انه طلقها أى زوجته أو اعتقها أى امته بالف ومهرها أو قيمتها فان غرماً ألقاها قال فى شرحه على أن الرافعى اشار الى انها يغرمان فى مسألة العتق كل القيمة و فرق بينهما وبين مسألة الطلاق بان العبد يؤدى من كسبه وهو للسيد والزوجة بخلافه وما اشار اليه الرافعى هو الصحيح ثم قال الروض او شهدا بعتق ولو لأم ولد غرماً القيمة قال فى شرحه وظاهر ان قيمة أم الولد والمدير تؤخذ منهما للحيلولة حتى يسترداها بعد موت السيد كالمغصبا تؤخذ قيمتهما للحيلولة نبيه عليه ابن الرفعة و شرط لاستردادهما فى المدير ان يخرج من الثلث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج اه ثم قال فى الروض او شهدا بايلاد او تدبير غرماً بعد الموت او شهدا بتطبيق طلاق فبعد وجود الصفة أو بكتابة ثم رجعا وعتق بالاداء فهل يغرمان القيمة أو بعض النجوم عنها وجهان قال فى شرحه قال

ولا كان الزوج قناكله لانه لا ملك له والسيد لا تعاق له بضع زوجة عبده وإعادة (٢٨٣) ضمير الجمع على الاثنين سائغ

(مهر مثل) ساوى المسمى
أولا لانه بدل البضع الذى
فوتاه عليه فان كان مجزوا
أو غائبا طالب رليه أو
وكيله (وفي قول) عليهم
(نصفه) فقط (إن كان)
الفراق (قبل وطء) لانه
الذى فوتاه وأجيب أن
النظر فى الاتفاق لبدل
المتلف لا لما قام به على
المستحق ولهذا لو أبرأته
عنه رجع بكله وخرج
بالبائن الرجعى فان رجع
فلا غرم إذ لا نفويت
والاوجب كالباين وتمكنه
من الرجعة لا يسهط عنه
الأتري أن من أدر على
دفع متلف ماله فسكت
لا يسهط حقه من تغريمه
لبدله وبه يجاب عماللة بنى
هنا (ولو شهدا بطلاق
وفرق) بينهما (فرجعا
فقامت بينة) أو ثبت بحجة
أخرى (أنه) لانكاح
بينهما كان ثبت أنه كان
بينهما رضاع محرم) أو أنها
بانت من قبل (فلا غرم)
عليهما إذ لم يفوتا عليه شيئا
فان غرما قبل البينة
استردا (ولورجع شهود
مال) عين ولو أم ولد شهدا
بعقها أو دين وان قالوا
غلطنا (غرموا) للمحكوم
عليه قيمة المتقوم ومثل
المثل بعد غرمه لا قبله وهل
يعتبر فيها وقت الشهادة

بعده معنى (قوله ولا كان الزوج قناكله) خلافا للمعنى عبارة الرابعة أى من الصور التى استشهداها البلقينى من
وجوب مهر المثل إذا كان المشهود عليه قناكلا غرم له لانه لا ملك ولا مال له لانه لا يملك له بزوجته عبده فلو
كان مبعضا غرم له المشهود عليه بقطعة الحرية قال اى البلقينى ولم أر من تعرض لشيء من ذلك انتهى والظاهر كما
استظهره بعض المتأخرين إلحاق ذلك بالاكساب فيكون السيد كله فيما إذا كان قنا وبعضه فيما إذا كان
مبعضا لان حق البضع أشامن فعله المأذون فيه اه (قول ساوى المسمى الخ) وسواء ادفع اليها الزوج
المهر أم لا بخلاف فقهاء فى الدين لا يغرمون قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحققت معنى وأسنى (قوله فان
كان) اى الزوج (قوله الفراق) اى حكم القاضى به معنى (قوله لا يسهط حقه الخ) كد لوجرح شاة غيره فلم
يذهبها المكاهم التمكن من حتى ماتت أمى ومعنى (قول التزولو شهد الخ) ولو شهدا انه تزوجها بالاف
ودخل بها ثم رجع بعد الحكم غرما لها مائة قص من مهرها ار كان الالف دونه على الاصح او انه طلقها او
اعتق أمته بالاف ومهرها او قيمتها فان غرما لغالها وكل القبة فى الامة والفوق بينهما ان الرقيق يؤدى من
كسبا وهو للسيد بخلاف الزوجة أو يعنى لرفيق ولو أم ولد ثم رجعا بعد الحكم غرما للقبة وظاهر ان قيمة
أم الولد والمدر تؤخذ منهما الحيلولة حتى يستردا ما بعده وث السيد اى من تركته وشرط ابن الرفعة
لا استرداده فى المدر ان يخرج من الثالث فان خرج منه بعضه استردا ثم خرج منها وفي سبب به ذكره مثلهما
عن الاسنى مانه وهو والى صحيح اه اى خلافا للمعنى حيث وافق الروض فى انها يغرم ان الالف فقط فى
الامة كل زوجة (قول التزولاق) اى بائنا و فرق اى بشهادتهما ولم يفرق كما فهم بالاولى معنى (قوله كان
ثبت) أى بينة أو حجة أخرى كالأقرار (قول التزولاق) أى أو نحو ذلك ان أو فسح معنى (قوله من قبل)
اى قبل الرجوع معنى (قوله استردا) ولورجعت هذه البينة بعد حكم الحاكم بالاسترداد ينبغي ان تغرم
ما استردا لانها فوتت عليه ما كان اخذها لم أر من ذكره معنى (قول التزولو رجع الخ) ولولم يقل شاهدان
رجعنا ولكن قامت بينة برجوعهما لم يغرم ما شينا قال الماوردى لان الحق باق على المشهود عليه معنى وفى سبب
بعد ذكره مثل ذلك عن الاسنى مانه قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد انهما يغرمان اه وتقدم فى
الشرح والنهاية فى اول الفصل ما يوافق (قوله دين) إلى قوله وهل يعتبر فى المعنى لا قوله ولو أم ولد شهدا
بعقها وإلى قوله فقط هى شرط فى النهاية لا قوله وهل يعتبر إلى ولا رجوع وقوله رجعوا مع شهود الزنا او
وحدهم (قوله ولو أم ولد الخ) تقدم انفا عن النهاية والاسنى ما يتفق به راجعه (قوله وان قالوا غلطنا)
الاسنى تأخير عن جواب لو (قول المتن غرم الخ) وإذا حكم القاضى بشهادتين فبنا مردودين فى شهادتهما
بكفر أو روق أو فسق أو غيرها فقد سبق ان حكمه يتبين بطلانه فتعود المطالبة بشهادتهما زوجة والمعتقة بها
أمة فان استوفى بها قبل أو قطع فعلى عاقلة القاضى الضمان ولو حاد الله تعالى وان كان المحكوم به مالا تالفا
ضمنه المحكوم له فلو كان مسرا أو غائبا غرم القاضى المحكوم عليه ورجع به على المحكوم له إذا ايسر
أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على الزكينة لان الحكم غير مبنى على شهادتهم
مع انهم تابعون للشهود معنى وروض مع شرحه واقره سم (قوله للمحكوم عليه الخ) (تنبيه) لو
صدقهم الخصم فى الرجوع عادت الهين إلى من انتزعت منه ولا غرم معنى (قوله قيمة المتقوم ومثل المثلى)
وفاقا للسنج والنهاية والمعنى وفى البجيرى مانه قال سلطان والزيادة وفيه نظر لان المغرور إنما هو
للحيلولة قالوا لاجب القيمة مطلقا حينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتمد لانه المفوت حقيقة وقيل أكثر
ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقبل يوم شهدوا اه (قوله بعد غرمه) اى البذل (قوله

الزركشى أشبهما الثانى وعزاه الدارمى لابن سريج ولم يحك غيره اه وقياس ما تقدم عن الرافعى فى عتق
الامة ترجيح الاول (قوله قناكله) خرج المبعض فهل المراد ان له جميع المهر او ان له بقسطه راجعه (قوله)
ولورجع شهود مال غرموا (فرع) لو لم يقولوا رجعنا لكن قامت بينة برجوعهما لم يغرم ما قال الماوردى
لان الحق باق على المشهود عليه شرح الروض قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد انهما يغرمان (قوله

لأنها السبب أو الحكم لأنه المفوت حقيقة كل محتمل والاقرب الاول في الشاهد والثاني في الحاكم ولارجوع في الشهادة بالاستيلاء إلا بعد موت السيد وبالتعلق إلا بعد وجود الصفة (في الاظهر) لأنهم أحالوا بينهم وبين ماله ومن ثم لو فوتوه ببدله كبيع بثمن يعادل المبيع لم يغرما وكأقاله الماوردي واعتمده البلقيني وشذ ابن عبد السلام ومن تبعه في قوله من سعى برجل لسلطان فغرمه شيئا رجع به على الساعي كشاهد رجع وكأقاله هذا لو يدل لغرموا (٢٨٤) والفرق واضح إذ لا الجاء من الساعي شرعا (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم)

بالسوية إن اتحدنوعهم وان ترتب رجوعهم أو زادوا على النصاب (أو) رجع (بعضهم وبقي نصاب) كأحد ثلاثة في غير زنا (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يغررم قسطة) لأن الحكم مستند لكل (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه) كان رجع أحد اثنين (فقسط) من النصاب وهو النصف يغررمه الراجع (وان زاد) عدد الشهود على النصاب كاثنتين من ثلاثة (فقسط من النصاب) فعليهما نصف لبقاء نصف الحجة (وقيل من العدد) فعليهما ثلثان لاستوائهم في الاتلاف (وان شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بهن ثم رجعا (فعليه نصف وهما نصف) على كل واحدة ربع لأنهما كرجل وأخذ منه انهم يتوزعون الاجرة كذلك وفيه نظر والفرق واضح فان مدار الاجرة على التعب وهو يختلف باختلاف الاشخاص ومدار الحكم على الاجزاء وهو ليس كذلك والخثي كالانثى (أو) شهد رجل (واربع في رضاع) ونحوه مما يثبت بمحضهن ثم رجعا

والاقرب الاول في الشاهد) خلافا لنهايه والاسنى عبارة الاول والعبرة بوقت الشهادة إن اتصل بها الحكم اه وعبارة الثاني والعبرة فيها بوقت الشهادة كما نقله الروياني عن ابن القاصر وهو محمول على ما إذا اتصل بها الحكم لأنه وقت نفوذ العتق وبه عبر الماوردي على أحد وجهين ثانيهما اعتبارا كثر قيمة من وقت الحكم إلى وقت الرجوع اه قال الرشيدى قوله إن اتصل الحكم اى فان لم يتصل بها فالعبرة بوقته لأنه وقت نفوذ العتق اه (قوله ولا رجوع في الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى والنهاية أو شهدا بإيلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لاقبله لأن المالك إنما يزول بعده أو شهدا بتعلق عتق أو طلاق بصفة ثم رجعا بعد الحكم غرما المهر أو القيمة بعد وجود الصفة لاقبله لما مر اه (قوله وبالتعلق الخ) ولو شهدا ثنات بكنية رقبتي ثم رجعا بعد الحكم وعتق بالاداء ظاهر اهل يغرمان القيمة كلها لأن المأوى من كسبه أو نقص النجوم عنها لأنه الفاتت وجهان اشبههما كإشكاشى الثاني مغنى وفيه بعد نقله عن الاسنى نحوه ما نصه وقياس ما تقدم عن الرافعى في عتق الامة ترجيح الاول اه وكذا جرى عليه النهاية عبارته أو شهدا بكتابة ثم رجعا غرما جميع القيمة في أرجح الوجهين لانه نص النجوم عنها اه أى القيمة عش (قوله ومن ثم لو فوتوه) ولو استوفى المشهود له بشهادة اثنين مالا ثم وهبه للخصم أو شهدا بأقاله من عقد وحكم بهائهم رجعا فلا غرم عليهما لأن الغارم عاد اليه ما غرمه اه مغنى (قول المتن ومتى رجعا كلهم الخ) ولو شهدا أربعة على آخر باربعائة فرجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثائة والرابع عن الجميع فيغرم الكل مائة ارباعا لا تنافهم على الرجوع عنها وغرم ايضا الثلاثة اى غير الاول نصف المائة لبقاء نصف الحجة فيها بشهادة الاول وأما المائتان الباقيتان فلا غرم فيها لبقاء الحجة بهما نهاية واسنى ومغنى وسم وفي عش بعد إيضاح ذلك مانصه قوله نصف المائة اى زيادة على المائة التى قسمت بينهم اه (قول المتن وزع عليهم الخ) ولو شهدا ثنات بعقد نكاح في وقت واثنتان بالوطء في وقت بعده واثنتان بالتعلق بعد ذلك ورجع كل عماشهد به بعد الحكم غرم من شهد بالعد والوطء ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعد ونصف بالوطء ولا يغررم من شهد بالتعلق شيئا ولا من اطلق الشهادة بالوطء اه مغنى (قوله بالسوية) إلى قوله وأخذ منه في المغنى (قوله لبقاء الحجة) أى فكان الراجع لم يشهد مغنى (قول المتن وإن نقص النصاب) اى بعد رجوع بعضهم وقول المتن عليه اى النصاب مغنى (قوله كان رجع أحد اثنين) اى فيما يثبت بهما كالتعق مغنى (قوله كاثنتين من ثلاثة) اى في غير الزنا مغنى (قوله وأخذ منه) اى من التعليل (قوله وفيه نظر الخ) فالتمتدان كلامهم يستحق اجرة مثل عمله عش (قوله والخثي) إلى قوله وإن تأخرت في المغنى (قوله فلم يثبتين) اى الرجل (قول المتن فلا غرم في الاصح) وعليه لو

ولارجوع في الشهادة بالاستيلاء) عبارة الروض وشرحه أو شهدا بإيلاد أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الموت لاقبله لأن المالك إنما يزول بعده الخ أو شهدا بتعلق أو عتق بصفة الخ اه فصل إذا حكم القاضي بشهود فبانوا مردودين فقد سبق انه يتقض فتعود الماطلة زوجة والمعتقة امة وإن استوفى قطع أو قتل فعلى عاتلة القاضي ولو في حد الله تعالى فان كان اى المحكوم به مالا نالفاضنه المحكوم له فلو كان معسرا أى أو غائبا غرم القاضي ورجع به إذا ايسر ولا غرم على الشهود (قوله ومتى رجعا كلهم وزع عليهم الغرم أو بعضهم وبقي نصاب الخ) قال في الروض وإن شهدا أربعة باربعائة ثم رجع واحد عن مائة

(فعليه ثلث وثنان) لما تقرران كل اثنين برجل وثنان يفر دن هذه الشهادة فلم يتعين الشطر (فان رجع هو أو ثناتان) فقط (فلا شهد غرم في الاصح) لبقاء النصاب (وان شهد هو واربع) من النساء (بمال) ورجع الكل (فقيل كرضاع) فعليه الثلث او هو وحده فعليه النصف كما علم من قوله أولا فقسط ويدل له أيضا قوله (والاصح) انه (هو) عليه (نصف وثن) عليهن (نصف) لانه النصف وثن وان كثر كنصف إذ لا يقبل منفردات في المال (سواء رجع معه أو) مر ان هذا لغة (وحدن) بخلاف الرضاع يثبت بمحضهن (وان رجع ثناتان

فالأصح) أنه (لا غرم) عليها بقاء النصاب ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعو الزمها (٢٨٥) الخمس (و) الأصح (أن شهدت احصان) مع

شهود زنا (أو) شهود (صفة)
مع شهود تعليق طلاق
وعق لا يفرمون) إذا
رجعوا بعد الرجم ونفوذ
الطلاق أو العتق وأن
تاخرت شهادتهم عن الزنا
والتعليق أما شهود الاحصان
فلما مر فيهم أول الفصل
رجعوا مع شهود الزنا أو
وحدهم وأما شهود الصفة

شهد مع عشرة نسوة ثم رجعو غرم السدس وعلى كل ثنتين السدس فان رجع منهن ثمان أو هو ولو مع
ست فلا غرم على الراجح لبقاء الحجة وان رجع مع سبع غرموا الربع لبطلان ربع الحجة وان رجع
كلهن دونه أو رجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها أو مع تسع غرموا ثلاثة أرباع مغنى
وروض مع شره (قوله مع شهود زنا) عبارة المغنى دون شهود الزنا كما صورها في الشرح والروضة أو
معها كما شمله اطلاق المصنف فان الخلاف جار في ذلك اه (قول المتن مع شهود تعليق طلاق الخ) أى على
صفة مغنى (قول المتن وعتق) الواو بمعنى أو كما يشير إليه الشارح (قول المتن لا يفرمون) أى وإنما يفرم شهود
الزنا والتعليق رشيدى (قوله فلأمر) ولا نهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وإنما وصفوه بصيغة كمال نهاية
ومغنى (قوله رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم) الانسب أما تقديمه على قوله أو شهود صفة كما مر عن المغنى
أو تركه كما فى النهاية

(كتاب الدعوى)

فلأنهم لم يشهدوا بطلاق
ولا عتق وإنما اثبتوا صفة فقط
هى شرط لا سبب والحكم إنما
يضاف للسبب لا للشرط
(كتاب الدعوى)

وهى لغة الطلب والتنى ومنه
قوله تعالى ولهم ما يدعون
وجمعها دعوى بفتح الواو
وكسرهما كفتاوى وشرعا
قلل اخبار عن سابق حق
أو باطل للخبر على غيره
بمجلس الحكم وقيل اخبار
عن وجوب حق للخبر
على غيره عند حاكم ليلزمه
به وهو الأشهر وكانهم إنما
لم يذكروا المحكم هنا مع
ذكرهم له فيما بعد لان
التعريف للدعوى حيث
اطلقت وهى لا يتبادر منها
إلا ذلك (والبنات) جمع
بينة وهم الشهود لان بهم
يتبين الحق وجمعوا لاختلاف
أنواعهم كما مر والدعوى
حقيقتها لا تختلف والاصل
فيها قوله تعالى وإذا دعا
إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
الاية وخبر الصحيحين لو
يعطى الناس بدعواهم

(قوله وهى لغة) إلى قوله وشرعا فى المغنى وكذا فى النهاية لإلا قوله والتنى (قوله وهى لغة الطلب الخ) وألفها
للتاثير نهاية ومغنى (قوله أو باطل) فيه بحث ان عطف على حق لانه لا يتصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد
على عمرو المدعى به زيد دعوى باطله لم يتحقق قطعا فليتامل سم (قوله وقيل الخ) ومن قال به شيخ الاسلام
(قوله عن وجوب حق للخبر) المراد بوجوبه له تعلقه به فيشمل دعوى الولى والوكيل وناظر الوقف حلبى
(قوله عند حاكم) أى وما فى معناه وهو المحكم والسيد كما يأتى وذو شوكة إذا تصدى لفصل الامور بين اهل
محله كما تقدم ويأتى فى قوله وشرانه يجب الاداء عند نحو وزير الخ عش (قوله وهى لا يتبادر منها إلا
ذلك) أو ارادوا بالحاكم ما يشمل المحكم سم (قوله جمع بينة) إلى قوله وما يوجب تعزير فى المغنى (قوله
لان بهم الخ) أى سميوا بذلك لان الخ مغنى واسم ان ضمير الشأن مجرى (قوله وجمعوا الخ) عبارة المغنى
وأفرد المصنف الدعوى وجمع البنات لان حقيقة الدعوى واحدة والبنات مختلفة اه (قوله كما مر) أى
فى الفصل الاول من الشهادات (قوله والاصل) إلى قول المتن ان لم يخف فى النهاية إلا قوله غير مال الى
كنكاح وقوله كذا قيل وقوله وهذا يراد بالى وقضية قوله بل لا نسمع على ما مر (قوله والاصل فيها) أى
فى الدعوى والبنات (قوله ويعطى الناس الخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة اهل الميزان لانه اذا
استثنى نقيض التالى انتج نقيض المقدم فيكون المغنى ولكن لم يدع الناس دماء رجال واموالهم فلم يعطوا
الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدماء والاموال واقع الا ان يقال اطلق السبب وهو قوله لا دعوى اناس الخ و اراد
المسبب وهو الاخذ نعم يظهر فيه استثناء نقيض المقدم لكنه غير مطرد لا نتاج وان انتج هنا لخصوص المادة
فلاولى تخريج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهى الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى والتقدير امتنع
ادعائهم شرعا ما ذكر لامتناع اعطائهم بمجرد دعواهم بلا بينة كما اشار اليه بقوله ولكن البينة الخ فى رواية
فهو فى معنى نقيض المقدم وكذا قوله ولكن البين الخ مجرى بحذف (قوله وفى رواية الخ) عبارة شيخ الاسلام
والمغنى وروى البيهقى باسناد حسن ولكن البينة على المدعى الخ (قوله ومعناه الخ) أى الحديث عبارة لاسنى

وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثائة والرابع عن أربعمائة فالرجوع عن مائتين فقط فمائة يفرمها
الاربعة وثلاثة ارباع مائة يفرمها غير الاول بالسوية قال فى شرحه قال البينتين الصحيح ان الثلاثة إنما
يفرمون نصف المائة وما ذكر إنما يتأتى على الضعيف القائل بان كلا منهم إنما يفرم حصته بما رجع
عنه وما قاله متعين فعليه النصف الآخر ولا غرم فيه اه وما نقله عن البقنى وقال انه متعين هو
الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرملى

(كتاب الدعوى والبنات)

(أو باطل) فيه بحث ان عطف على حق لانه لا ينصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد على عمرو المدعى به
زيد دعوى باطله لم يتحقق قطعا فليتامل (قوله وهى لا يتبادر منها الا ذلك) أو ارادوا بالحاكم ما يشمل المحكم

لا دعوى أناس دماء رجال وأموالهم ولكن البين على المدعى عليه وفى رواية تسندها حسن البينة على المدعى واليمين على من أنكر ومعناه توفيق

استحقاق المدعى على البينة اضعف جانبه (٢٨٦). بادعائه خلاف الاصل وبرأه المدعى عليه على البين لقوة جانبه باصل برأه ولو لما كان

والنهاية والمغنى فيه ان جانب المدعى ضيف لدعواه خلاف الاصل فكلف الحجة القوية وجانب المنكر قوى
فاكتفى منه بالحجة الضعيفة اه زاد المغنى ولما كانت البينة قوية واليمين ضعيفة لان الحالف متهم في يمينه
بالكذب لانه يدفع بها عن نفسه بخلاف الشاهد (قوله وبرأه المدعى عليه الخ) اى وتوقف برأه المدعى
عليه الخ (قوله كذلك) اى على الترتيب المذكور (قوله في غير مال الخ) سيذكر محترزه (قوله سواء كان
الخ) اى الدعوى والنزاع كبير بتأويل الطالب (قوله لادى) سيذكر محترزه (قوله ولا يجوز الخ) الاولى
التفريع (قوله ولا يجوز للمستحق الخ) نعم قال الماوردى من وجب له تعزير او حد قذف وكان في بادية
بعيدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام في اخره لو انفرد ببحث لا يرى ينبغي ان لا يمنع
من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته نهاية ومغنى وفي سم يرد ذكر ذلك عن الاسنى مانصه وقوله فله
استيفاءه لا ينافي ان مستحق التعزير او حد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له على استيفائه
لان الحال هنا حال ضرورة والحاكم لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر
المحدود او المعزير بزيادة او تشديداه وقال ع ش قوله بعيدة عن السلطان أى اقرية منه وخاف من الرفع
اليه عدم التمكن من اثبات حقه او غرم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطاع عليه من يثبت بقوله وامن الفتنة
وقوله فله استيفاءه اى ومع ذلك اذا بلغ الامام ذلك فله تعزيره لا فتياته عليه وقوله ينبغي ان لا يمنع من القود
اى شرعا يجوز ذلك له باطنا اه (قوله لاستقلاله به) اى بالاستيفاء (قوله لكن لا تسمع فيها الخ) اى
فالطريق في اثباتها شهادة الحسبة رشيدى (قوله لانها ليست حقا للدعى) اى ومن له الحق لم ياذن في
الطلب بل هو مأمور بالاعراض والدفع ما أمكن مغنى (قوله على المقذوف الخ) أى وعلى وارثه الطالب مغنى
(قوله ومر) اى في مبحث وجوب اداء الشهادة (قوله كذا قيل) وافقه المغنى (قوله الا اذا توقف استيفاء
الحق عليه) ومع ذلك للامام والقاضى الكبير منعه من ذلك لعدم ولايته ع ش (قوله لم يقع الموقع الخ) اى
في غير ما مر عن الماوردى وابن عبد السلام رشيدى (قوله وهو كذلك) لعله في غير العقوبة كالنكاح
والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها اورجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيها
بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فليراجع سم على حج ع ش (قوله لا في صور الخ) عبارة النهاية والمغنى
وهو كذلك في حد القذف لا القود اه قال ع ش قوله في حد القذف اى اذا كان قريبا من السلطان لما مر
ان البعيد لا يشترط في حقه الرفع اه (قوله وكل ما تقبل) الى المتن في المغنى لا لقوله بل لا تسمع على ما مر (قوله
وكل ما تقبل فيه الخ) اى كعتيق بستره شخص بجرى (قوله بل لا تسمع الخ) المعتمد انها تسمع في غير
حدود الله تعالى اما فيها فلا سلطان (قوله ومنه) اى بما تقبل فيه شهادة الحسبة (قوله قتل من
لا وارث له الخ) انظر هل يجرى هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث شهادة الحسبة من ان

(قوله في غير مال) عبارة المنهج في غير عين ردين اه (قوله وقضية صحته الدعوى عنده الخ) (فرع)
تقدم في اول الصبر انه لا يحتاج في اثباته بدليل ونحوه الى دعوى فراجع (قوله لم يقع الموقع) وهو كذلك
في حد القذف لا القود ش مر (قوله وهو كذلك) لعله في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر
فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها اورجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيها بينه وبين الله تعالى اذا كان
صادقا فليراجع (قوله لا في صور مررت) قال في شرح الروض نعم قال الماوردى من وجب له تعزير او حد
قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في آخره لو انفرد ببحث
لا يرى ينبغي ان لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وقوله استيفاءه لا ينافي ان مستحق التعزير
او حد القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له في استيفائه لان الحال هنا حال ضرورة والحاكم
لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر المحدود او المعزير بزيادة او تشديد
(قوله ومن قبل من لا وارث له الخ) انظر هل يجرى هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث

مدار الخصومة على خمسة
الدعوى والجواب واليمين
والنكول والبينة ذكرها
كذلك (تشرط الدعوى
عند قاض او محكم او سيد
(في غير مال مما لا تسمع
فيه شهادة الحسبة سواء
اكان في غير عقوبة كشكاح
ورجعة وليلاء وظهار
وعيب نكاح او بيع ام في
(عقوبة لادى) كفصاص
وحد قذف) ولا يجوز
للمستحق الاستقلال به
لعظم خطره اما عقوبة لله
تعالى فهي وان توقفت على
القاضى ايضا لكن لا تسمع
فيها الدعوى لانها ليست
حقا للدعى نعم لقاذف
أريد حده الدعوى على
المقذوف وطلب حلفه على
انه لم يزن ليسقط الحد عنه
ان نكل وما يوجب تعزيرا
لحق الله تعالى تسمع
الدعوى فيه ان تعلق بمصلحة
عامة كطرح حجارة
بطريق ومر انه يجب
الاداء عند نحو وزير
وقضيته صحة الدعوى عنده
كذا قيل وفيه نظر لان
الذى مر انه لا يلزمه الاداء
عنده الا اذا توقف استيفاء
الحق عليه وحينئذ فالاداء
لهذه الضرورة لا يستدعى
توقفه على دعوى وبهذا
يرد اراد شارح لهذا

المعتمد

وجواب آخر عنه وقضية قوله يشترط انه لو استوفاه بدون قاض لم يقع الموقع وهو كذلك لا في صور

مرت في استيفاء القصاص وكل ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تسمع على ما مر ومنه قتل من لا وارث له

أوقه. فلهذا الحق فيه المسلمون وقل قاطع الطريق الذي لم يذب قبل القدرة عليه لانه لا يتوقف الى طاب خرج بالعقوبة واما معها المال لان
لما ذكر نحوه ظهر ان غير دعوى كما قال (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر ملك ركنا. انبحوا اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما بحثه
جمع أو ولاية كان غصبت عين لوليها وقد رعى أخذها (فلهذا أخذها) مستقبلا به (ان لم يخف لثمة) اليه وعلى غيره كما هو ظاهر سواء أكانت
يده عادية أم لا كان الشئ مفسر بالإيعاله نعم من ائتمنه المالك كوديع يتمتع عليه أخذ ما تحت يده من غير علة لان فيه اربعا باله بطن ضياعها
ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه ارباع للغير ودليله ان زيد بن ثابت نام في حفر الخندق فأخذ (٢٨٧) من أصحابه سلاحه فنهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم
بن يومئذ ذكره في الاصابة
لكن يشكك عليه ما رواه
احمدان ابا بكر خرج تاجرا
ومعه بدر بن نعيمان وسويط
فقال له اطعني قال حتى
يجي ابو بكر فذهب لanas
ثم وابعاه لهم موريا انه فقه
بعشر فلائص جفاؤا وجعلوا
في عنقه حبلا وأخذوه فبلغ
ذلك ابا بكر رضى الله عنه
فذهب هو وأصحابه اليهم
فأخذوه منهم ثم أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم فضحك
هو وأصحابه من ذلك حتى
بدأسبه وقد يجمع بحمل
أنهى على ما فيه ترويع
لا يحتمل غالبا كافي القصة
الاولى والاذن على خلايه
كما في الثانية لان نعيمان
الفاعل لذلك معروف بأنه
مضحك مزاح كما في الحديث
ومن هو كذلك الغالب أن
فعله لا ترويع فيه كذلك
عند من يعلم بحاله ورواية
ابن ماجه ان الفاعل سويط
لا تقارم رواية احمد السابقة
فتأمل ذلك فاني لم أر من أشار
لشيء منه مع كثرة المزاح

المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس
من محض حدود الله تعالى اه سم و قوله في شرحي الروض الخ اى رضى النهاية والى هناك ايضا وقضية
صنيع ما هنا انه لا يحتاج لسماها هنا لانه لا يجوز سماها (قوله او قدفه) اى بعد موته بجيرى (قوله و قتل
قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) اى استيناه الحق منه سلطان (قوله لا يتوقف على
طالب) اى لان ثلته متحتم بجيرى (قوله وما معها) اى الساب في الشرح (قوله ونحوه) اى كولى غير الكامل
مغنى (قوله شخص) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية الاقوال كذا بنحو وقوله عليه او على غيره وكذا في المعنى الا
قوله وكذا الى او ولاية وقوله سواء الى نعم (قول المتن عينا) اى ولو باعتبار منفعتها كما يعلم بما ذكره الشارح
بعد رشيدى (قوله مستقبلا به) اى بالآخذ بل ارفع قاض وبلا علم من هي تحت يده مغنى (قوله او على غيره)
اى وان لم يكن له به علة ع ش (قوله سواء كانت يده) اى الاخر رشيدى (قوله كوديع الخ) اى وياتع
اشترى منه عينا وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن مغنى (قوله يتمتع عليه) اى على المستحق من قوله من غير
علمه اى علم الوديع ع ش (قوله لان فيه اربعا باله الخ) هذا موجود في غير من ائتمنه المالك ايضا نحو
الاستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع لوجه انه كالوديع سم ولك ان تمنع كون نحو المستعير غير
مؤتمن للمالك (قوله ومنه يؤخذ) اى من التعليل (قوله يشكك عليه) اى على حديث الاصابة (قوله فقال)
اى نعيمان له اى سويط (قوله فذهب) اى نعيمان (قوله وقد يجمع الخ) وقد يجمع باحتمال ان نعيمان لم
يلغنه النهى او نسبه او خصصه بالا جتهاد وقد ينافى ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان نجاب بان
عدم انكاره لعذر نعيمان بعدم بلوغ النهى او غيره بما ذكره وتاخير البان لوقت الحاجة جائز سم (قوله في
القصة الاولى) اى قصة زيد بن ثابت (قوله لا ترويع فيه كذلك) اى لا يحتمل عابرا (قوله ورواية ابن ماجه
الخ) استثناف يبانى (قوله قال في تكيله) كذا في اصله مخط والمشهور تسكته سيد عمر (قوله وفي نحو
الاجارة) الى قول المتن واذ اجاز الاخذ في النهاية لا قوله ويظهر الى وقياس الخ (قوله وفي نحو الاجارة الخ)
عبارة المغنى واما المنفعة فالظاهر كما بحثه بعض المتأخرين انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء ما منه بنفسه
ان لم يخش ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه اه (قوله من
ماله) اى المؤجر رشيدى (قوله وقياس ما يبانى الخ) عبارة الهاية والوجه اخذ ما يبانى في شراء غير الجنس
الخ (قوله انه قيمة لتلك المنفعة) اى وقت اخذ ما ظهر به ع ش (قوله او يسأل الخ) بالنصب عطف على
الاقتصار رشيدى (قول المتن وجب الرفع) والرفع تقرىب الشئ فقضى رفع الشئ الى قاض قربه اليه مغنى
(قوله مادام يريد الخ) عبارة المغنى وليس المراد بالوجوب تكليف المدعى الرفع حتى ياتى بتركه بل المراد

شهادة الحسبة من ان المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان
الظاهر ان ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى (قوله لان فيه اربعا باله) هذا موجود في غير من ائتمنه
المالك ايضا نحو المستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه كالوديع (قوله وقد يجمع بحمل

بالزروع وقد ظهر أنه لا بد فيه من التفصيل الذى ذكرته ثم رأيت الزركشى قال في تكيله نقلا عن القواعد أن ما يفعله الناس من أخذ المتاع
على سبيل المزاح حرام وقد جاء في الحديث لا يأخذ احدكم متاع صاحبه لآعاجاد اجعله لآعبان جهة انه اخذه بنية ردده وجعله جادا لانه روع اخاه
المسلم بفقد متاعه اه وما ذكرته اولى واطهر كما هو واضح وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين باخذ العين ليستوفى المنفعة منها وفي الذمة يأخذ
قيمة المنفعة التى استحقتها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها وقياس ما يأتى من شراء غير الجنس بالنقد انه يستأجر ويظهر أنه
يلزمه الاقتصار على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة ويسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولهما (والا) بان خاف فتنة أى مفسدة تفضى إلى محرم
كاخذ ماله لو اطاع عليه بان غلب ذلك على ظنه وكذا ان استويا كما بحثه جمع (وجب الرفع) مادام مريدا للاخذ (الى قاض)

امتناع استقلاله بالاخذ في هذه الحالة اه (قوله او نحوه) اي ماله الزام الحقوق كحتمه بوا مير لا سيما ان علم ان الحق لا يتخاص الا عنده معنى (قوله حالا) الى قول المتن او على منكر في المعنى (قوله شرطه التقاص) وهو اتفاق الحتمين روض ومعنى (قوله او من لا يقبل اقراره) اي كالصبي ع ش (قوله على ما يحتمه البلقيني) عبارة النهاية كما يحتمه الخ (قوله يحمل هذا) اي قول مجلي (قوله لا يحكم الا برشوة) اي وان قلت غش (قوله برشوة) ويظهر او بزيادة مشقة تردد واضاعة اوقات على خلاف المعتاد في القضاء العدول (قوله في الاخيرتين) اي قوله او طلبوا الخ وقوله او كان قاضي محله الخ (قول المتن اخذ جنس حقه الخ) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافه كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر السكن يدعي تاجيله كذا باولو حلف حلف فللمستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان مقر السكنه ادعى الاعسار و اقام بينة او صدق بيمينته ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذي قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به شرح مر اه سم قال ع ش قوله كان له ان يحلف الخ ينبغي ان ينوي انه لم ياخذ من ماله الذي لا يستحق الاخذ منه ثم رايت في شرح الروض مانصه فللمدعى عليه ان يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوي بغير استحقاق ولا ياثم بذلك انتهى وقوله فله الاخذ منه اي من ماله المكتوم او غيره وقوله ولكنه انما ياخذ قوت يوم الخ اه واضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذ في اليوم الثاني مثلا ولا فينبغي ان ياخذ ما يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا في قرى مصر من اكر اه الشاد مثلا اهلا قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد او على الملتزم او عليهما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد لان الملتزم لم يكرهه على اكر اههم فان فرض من الملتزم اكر اه للشاد فكل من الشاد والملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم اه (قوله او متقوما) اي كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعي اما لو غصب منه متقوما واتلفه او تلف في يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثلي كما هو ظاهر سم على حجج اه رشيدى (قوله ولو اامة) وينبغي كما قال الاذرى تقديم اخذ غير اامة عليها احتياطا للابضاع معنى واسنى (قول المتن ان فقده) ينبغي ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس سم (قوله اي جنس حقه) الى قوله وقضيته في المعنى الا فوله ولو انكر الى ولو كان المدين وقوله اي والاحتياط وقوله واطال جمع في الانتصار (قوله ولو انكر الخ) اي الدائن عبارة النهاية ومحلها اذا كان الغريم مصدقا انه ملكه فلو كان منكرا كونه ملكه لم يجزله اخذه وجها واحدا اه قال الرشيدى قوله مصدقا لعله بمعنى معتقدا اه ورجع ع ش الضمير للمدين فقال قوله ولو انكر الخ اي وان كان متصرفا فيه تصرف المالك لجواز انه مغضوب وتعدى

الخ قد يجمع باحتمال ان نعيمان لم يبلغه النهي او نسيه او خصصه بالاقتداء وقد يناق ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يجاب بان عدم انكاره لعذر نعيمان لعدم بلوغ النهي او غير مما ذكر وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (قوله الا برشوة) يحتمل تقيدها بما لا يجتمعا عاده مثله في جنب ذلك الحق (قوله في المتن اخذ جنس حقه من ماله ظفر المعجزة عن حقه الا بذلك) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافه كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر السكن يدعي تاجيله كذا باولو حلف حلف فللمستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان مقر السكنه ادعى الاعسار و اقام بينة او صدق بيمينته ورب الدين يعلم له مالا كتمه فان لم يقدر على بينة فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذبا وانكر الزوجية فعلى التفصيل الذي قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به ع ش مر (قوله او متقوما) اي كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعي اما لو غصب منه متقوما واتلفه او تلف في يده مثلا فالواجب قيمته فهو من باب المثلي كما هو ظاهر (قوله ان فقده) ينبغي ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس (قوله نعم ان وجد نقد اتعين) كتب عليه

او نحوه لتمككه من الخلاص به (او ديننا) حالا (على غير ممتنع من الاداء طال به) ليؤدى ما عليه (ولا يحل اخذ شيء له) لان له الدفع من اي ماله شاء فان اخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف مالم يوجد شرط التقاص (او على منكر) او من لا يقبل اقراره على ما يحتمه البلقيني ورد بقول مجلي من له مال على صغير لا ياخذ جنسه من ماله اتفاقا اه ويجاب بحمل هذا ان صح على ما اذا كان له بينة يسهل بها خلاص حقه (ولا بينة) له عليه او له بينة وامتنعوا او طلبوا منه مالا يلزمه او كان قاضي محله جائز الا يحكم الا برشوة فيما يظفر في الاخيرتين (اخذ جنس حقه من ماله) ظفر المعجزة عن حقه الا بذلك فان كان مثليا او متقوما اخذ ماله من جنسه لامن غيره (وكذا غير جنسه) اي غير جنس حقه ولو اامة (ان فقده) اي جنس حقه (على المذهب) للضرورة نعم ان وجد نقد اتعين ولو انكر كون ما وجده ملكه

لم يجر أخذه قطعاً ولو كان المدين محجوراً عليه بفلس أو ميتاً وعليه دين لم يأخذ إلا قدر (٢٨٩) حصته بالمضاربة أن عليها أي والإاحتياط

(أو على مقر متنع) ولو
عاطلاً (أو منكر وله بينة
فكذلك) له الاستقلال بأخذ
حقه لما في الرفع من المؤنة
والمشقة (وقيل يجب الرفع
إلى قاض) لا مكانه وأطال
جمع في الانتصار له وخرج
بإستحق عيناً الزكاة لأنها
وان تعلقت بعين المال شائعة
فيه كما مر فإذا امتنع المالك
من أدائها لم يكن للمستحقين
وان انحسروا إذا ظفروا
بجنسها من ماله الظفر بها
لتوقف أجزائها على النية
وقضيتها أنهم لو علموه عدل
قدرها ونواها به جاز
للمحسورين الظفر حينئذ
والوجه خلافه لأنه لا يتعين
للزكاة بذلك إذله الإخراج
من غيره (وإذا جاز الأخذ)
ظفراً (فه) بنفسه لا بوكيله
وان كان الذي له تافه القيمة
أو اختصاصاً كما يجتبه الأذرع
ولو قيل يجوز الاستعانة به
لعاجز عن نحو الكسر
بالكلية لم يبعد (كسر باب
ونقب جدار) للدين وليس
مرهوناً ولا مؤجراً مثلاً ولا
لمحجور عليه وغيرهما بما
(لا يصل إلى المال إلا به) لأن
من استحق شيئاً استحق
الوصول إليه ولا يضمن
مالوته كتلف مال صائل
تعدر دفعه إلا بالتلافه ونازع
جمع في جواز هذا مع إمكان
الرفع للحاكم ويرد بان تعدى
المالك أهله وماله ومن ثم امتنع

بالتصرف فيه وأنه وكيل عن غيره ع (قوله لم يجر أخذه الخ) معتمد ع (قوله والا احتياط) أي
فياخذ ما يتيقن أنه لا يزبد على ما يخصه ع (قول المتن وله بينة) راجع للصورتين سم (قوله له الاستقلال
بأخذ حقه) لكن من جنس ذلك الدين أن وجده ومن غيره أن فقده مغنى وروض (قوله كما مر) أي في
باب الزكاة (قوله لتوقف أجزائها على النية) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجر الأخذ من تركته لقيام
وارثه مقامه خاصاً كان أو عاماً ع (كتب عليه سم أيضاً مانصه يفيد أنه مع لك المحسورين لا بد في
الأجزاء من النية فتأمل اه) وكذا الرشيدي مانصه قد يؤخذ من هذا كالذي بعده أن الكلام في الزكاة
مأذمت متعلقة بعين المال أما لو انتقل تعلقها للذمة بان تلف المال الذي تعلقت بعينه فظاهر أنها نصير
كسائر الديون فيجوز فيها حكم الظفر هكذا ظهر فليراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله وقضيتها) أي
التعليل (قوله أنهم لو علموه عدل قدرها ونواها به) عبارة النهائية أنه لو عدل قدرها ونوى وعلموا ذلك اه
(قوله الظفر) أي أخذها بالظفر نهاية (قوله والوجه خلافه الخ) وفاقاً للنهائية والمغنى (قوله والوجه خلافه
الخ) تقدم في هامش فصل تجب الزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب الرملي أنه لو نوى الزكاة مع الإفراز
فأخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجذاه وبرات ذمته منها
لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملسكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
إخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح سم على حج أقول وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافي
الفتوى المذكورة لجواز أن ما هنا في مجرد عدم جواز أخذ المستحق لما عطل به من أن المالك له إبدال ما منه
للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث أخذه بعد تميز المالك ونيته وإن اثم بالأخذ ع (قوله
ظفراً) إلى قوله قال الأذرع في المغنى لا قوله وإن كان إلى المتن وقوله ونازع جمع إلى ومن ثم وإلى قوله وبهذا
الجمع في النهاية لا قوله ولو قيل إلى المتن وقوله ونازع جمع إلى ومن ثم وقوله لا يمتول ويتصرف فيه (قوله
لا بوكيل) أي في الكسر والنقب فان وكل بذلك اجاباً ففعله ضمن مغنى ونهائية أي الاجنبى لأن المباشرة
مقدمة على السبب وخرج بذلك ماله وكله في مناولته من غير كسر ونقب فلا ضمان عليه فيما يظهر ع (قوله
قوله وان كان الخ) أي ولو كان أقل متمول ع (قوله أو اختصاصاً الخ) وفاقاً للنهائية وخلافاً للمغنى
(قوله لم يبعد) خلافاً للنهائية والمغنى (قوله مثلاً) أي ولا موصى بمنفعته وقوله ولا لمحجور عليه بفلس أو صبا
أو جنون مغنى ونهائية (قوله وغيرهما) أي كقطع ثوب من رجب (قوله استحق الوصول إليه) أي ومن لازمه
جواز السبب الموصول إليه ع (قوله ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه وأما إذا لم يجد
شيئاً فالأقرب أنه يضمن ما اتلفه لبنائه له على ظن تبين خطؤه وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان
ع (قوله ونازع جمع الخ) وافقهم المغنى عبارته ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال إلا به أنه لو كان
مقر امتناعاً ومنكر أوله عليه بينة أنه ليس له ذلك وهو كذلك اه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك في غير متعد الخ
عبارة المغنى ولا يجوز ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدهيرى قطعاً أي لا به
أحط رتبة من الغريم اه (قوله وفي غائب الخ) إن كان مقر غير متنع في قوله وان جاز الأخذ نظر وان
كان متمتعاً ومنكر أفي امتناع ذلك نظر إلا أن يختار الأول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز

مر (قوله وله بينة) راجع للصورتين ولهذا عبر في المنهج وشرحه بقوله أو على متمنع مقر كان أو منكر أخذاً
من ماله وان كان له حجة اه (قوله لتوقف أجزائها على النية) يفيد أنه مع ملك المحسورين لا بد في
الأجزاء من النية فتأمل (قوله والوجه خلافه الخ) تقدم في هامش فصل تجب الزكاة على الفور عن فتوى
شيخنا الشهاب الرملي أنه لو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها للمستحقها أو أخذها المستحق
لنفسه ثم علم المالك بذلك أجذاه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملسكها
المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح وقد قدم
في ذلك الفصل نقل ما أفتى به شيخنا عن بعضهم ورده بما اشرنا في هوامشه إلى البحث معه فيه (قوله وفي غائب)

الماخوذ من جنسه) أي جنس حقه (بتملكه) أي يتموله ويتصرف فيه بدلا عن حقه وظاهره كالروضة والشرحين أنه لا يملكه بمجرد الاخذ لكن قال جمع يملكه بمجرد واعتمده (٢٩٠) الاسنوي وغيره لأن الشارع اذن له في قبضه فكان كقباض الحائز له وهو متجه وأوجه

الاخذ دون النقب والكسر سم (قوله أي جنس حقه) إلى قوله وبهذا الجمع في المغنى الاقوله أي يتمول ويتصرف فيه (قوله وظاهره) أي تعبيره بالتملك وقوله أنه لا يملكه بمجرد الاخذ أي بل لا بد من إحداث تملك مغنى (قوله بحمله) أي كلام هؤلاء الجمع رشیدی (قوله لو بصفة ادون) أي كإخذ الدرهم المكسرة عن الصحيحة مغنى (قوله) إذ لا تجوز له نية غيره كرهه الخ) فان اخذه كذلك لم يملكه رشیدی (قوله كلامهما) أي الشيخين في المتن رشیدی (قوله بان كان بصفة ارفع) أي كإخذ الدرهم الصحاح عن المكسرة مغنى (قوله) فاذا كان) أي حقه (قوله ولا يبيعه بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه أنه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فهل جاز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة سم (قوله وبهذا الجمع الخ) لا يقال حاصل في هذا الجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله بصفة حقه وحيث يتحدد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الاتي ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التنفي في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل يتملكه على يتخذه ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحمل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل سم عبارة الرشیدی واعلم انه يلزم على هذا الجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الاتي وضياح تفصيل المتن والسكوت على حكم ما اذا كان بصفة حقه او بصفة ادون فالوجه ما افاده العلامة الاذرى أي من حل كلام المصنف على ما اذا كان بصفة حقه او بصفة ادون ومعنى يتملكه يتموله ويتصرف فيه ولا يخفى انه غير حاصل ما افاده هذا الجمع الذي استوجهه الشارح وان ادعى الشهاب الرملی وابن قاسم انه مفاده حاصله فليتأمل اه (قوله أي الجنس) إلى قول المتن والماخوذ في المغنى الا قوله او مع احد هما إلى المتن والي قول الشارح وشرط المتولى في النهاية (قوله لا متناع تولى الطرفين) أي هنا لان المال في احد الطرفين لا جنسى رشیدی (قوله هذا ان لم يتيسر الخ) عبارة المغنى على الخلاف ما اذا لم يطالع القاضى على الحال فان اطلع عليه لم يبعه الا باذنه جز ما وحله ايضا اذا لم يقدر على بيته والا فلا يستقل مع وجودها كما هو ظاهر رسم (قوله مطلقا) أي وان لم يتيسر علم القاضى بذلك وعجز عن البينة (قوله ولا يبيعه) أي الاخذ بنفسه او ما ذونه (قوله ثم ان كان) أي فقد البلد (قوله ملكه) أي بمجرد قبضه اخذا بما مرو عبارة النهاية تملكه وكتب عليه ع ش مانصه ينبغي ان ياتي فيه ما مر عن الاسنوي اه (قوله وملكه) أي بمجرد الشراء كما مرو عبارة النهاية وتملكه وكتب عليه الرشیدی مانصه انظر هل التملك على ظاهره او امرادانه يدخل في ملكه بمجرد الشراء وظاهر قوله الاتي ان تاف

ان كان مقرا غير متمتع في قوله وان جاز الاخذ فنظر وان كان متمتعا او منكر ا في امتناع ذلك نظر الا ان يختار الاول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع والانتكار في جواز الاخذ دون النقب والكسر (قوله ولا يبيعه بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه انه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فلما جاز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة (قوله وبهذا الجمع الخ) لا يقال حاصل هذا الجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله يتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحيث يتحدد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الاتي ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التنفي في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل يتملكه على يتخذه ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحمل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل (قوله او منه وهو بصفة ارفع) فيجد حمل قول المتن السابق من جنسه على ما هو بصفة حقه او بصفة ادون (قوله لكن يحتاج لمؤنة ومشقة) ومن المشقة خوف الضرر

منه اجمع بحمله على ما اذا كان بصفته او بصفة ادون فعين تملكه بمجرد اخذه بنية الظفر اذ لا يجوز له نية غيره كرهه بخمسه وحمل ما افهمه كلامهما على غير الصفة بان كان بصفة ارفع اذ هو كغير الجنس فيما ياتي فيه فلا يملكه وإنما يملك ما يشتره بثمنه بمجرد الشراء فاذا كان دراهم مكسرة وظفر بصحاح لم يتملكها ولا يبيعه بمكسرة بل بدنانير ثم يشتري بها المكسرة فيملكها بمجرد الشراء وبهذا الجمع يظهر تاويل قوله يتملكه بما ذكرناه مع فرضه في الحالة الثانية بان يقال معنى يتملكه يتصرف فيه اما الاولى فلا يحتاج اليها بعد الاخذ ظفرا إلى تملك أي تصرف ولا لفظ (و) الماخوذ (من غيره) أي الجنس او منه وهو بصفة ارفع كما تقرر (ببيعه) بنفسه او ما ذونه للغير لا لنفسه اتفاقا أي ولا لمجوره كما هو ظاهر لا متناع تولى الطرفين وللتهمة هذا ان لم يتيسر علم القاضى به لعدم علمه ولا بيته او مع احدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والا لشرط اذنه (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه) مطلقا لانه غير اهل للتصرف مال غيره بنفسه ولا يبيعه الا

بتقد البلد ثم ان كان من جنس حقه تملكه والا اشترى جنس حقه لا بصفة ارفع وملكه (و الماخوذ) بعد من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي الاخذ لانه اخذه لحظ نفسه (في الاصح فيضمنه) حيث لم يملكه بمجرد اخذه (ان تلف قبل

تملكه) أى الجنس (و) قبل (بيعه) أى غير الجنس بل ويضمن ثمنه أن تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس به فليبادر بحسب الامكان فان آخر فنقصت قيمته ضمن النقص ولو نقصت وارتفعت وتلف ضمن الاكثر قبل التملك للمالكه (ولا ياخذ) المستحق (فوق حقه ان امكن الاقتصار) على قدر حقه لحصول المقصود به فان زاد ضمن الزيادة ان امكن عدم اخذها والا كان كان له مائة فرأى سيفا بمائتين لم يضمن الزائد لعذره ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا في غيره ان امكن والا باع الجميع ثم يرد الزائد للمالكه بنحو هبة ان امكنه والا امسكه إلى ان يمكنه (وله اخذ مال غريم غريمه) بان يكون ان يدعى عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فان يداخه ماله على عمرو ومن مال بكر وان رد عمرو اقرار بكر له او جحد بكر استحقاق زيد على عمرو وشرط المتولى ان لا يظفر بمال الغريم وان يكون غريم الغريم جاحدا ممتعا ايضا قال الأذرعى أو بماطلا ويلزمه ان يعلم الغريم باخذه حتى لا ياخذ ثانيا وإن اخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم

بعد البيع الخ ارادة الثاني اه (قوله أى الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التالف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لنوهم انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعنى قوله وبيعه لا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذى ذكره سم عبارة المغنى وقال البلقيني محل الخلاف فى غير الجنس اما لما خوذ من الجنس فانه يضمنه ضمان يد قطعاً لحصول ملكه بالاخذ عن حقه كما سبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعاً للرافعى بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اه (قول المتن وبيعه) ويؤخذ من كونه مضموناً عليه قبل بيعه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ منه وبه صرح في زيادة الروضة فان باع ما اخذه وتملك ثمنه ثم وفاه المديون دينه رد عليه قيمته كغاصب رد المغصوب إلى المغصوب منه مغنى زاد الروض مع شرحه وقد تملك المغصوب منه ثمن ما ظهر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فانه يرد قيمة ما اخذه وباعه اه (قوله أى غير الجنس) ومحل الخلاف اذا تلف قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعاً مغنى (قوله فليبادر) إلى قوله اذا فائدة فى المغنى الا لفظة المتولى ولفظة لا من قوله ولا يلزمه اعلام الخ (قوله فليبادر الخ) أى إلى بيع ما اخذه مغنى (قوله فنقصت قيمته) أى ولو بالرخص سم اه بجيرى (قوله ضمن النقص) ولا يضمنه ان رد الماخوذ فالغاصب روض مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتعديده باخذه بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المغنى وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم يظفر الا بمتاع تزيد قيمته اخذه ولا يضمن الزيادة لانه لم ياخذها بحقه مع العذر اه (قوله ثم يرد الخ) راجع لما قبله والا باع (الخ ايضا) قول المتن وله اخذ مال غريم غريمه) خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله لانه لم يظفره كما فى سم و سلطان اه بجيرى وتقدم عن المغنى مثله (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل المراد المثلثة فى اصل الدينية لا فى الجنس والصفة و حقيقة المثلثة بحيث يجوز تملكه لو ظفر به من مال غريم الغريم واذا قلنا بالثاني فهل له اخذ غير الجنس من مال غريم الغريم ترد فيه الاذرعى رشيدى والظاهر ان المراد المثلثة فى مطلق الدينية وإن كان احدهما اكثر من الاخر او من غير جنسه اه بجيرى وسياق عن السيد عمر عند قول الشارح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجزم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة المغنى تنبيه للمسئلة شروط الاول ان لا يظفر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم الغريم جاحدا او ممتعا ايضا وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طالبه الغريم بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيثه ان يعلمه فيما بينه وبينه فاذا طالبه انكر فانه يحق اه (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وإن رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله او جحد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لانه فى هذا المبالغة المقضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتأمل هذا كله بناء على ما فى هذه النسخة من قوله ممتعا بغير او او اما على ثبوت او كافي شرح الروض أى ان المغنى والنهاية فلا مخالفة ولذا قال فيه أى فى شرح الروض أى والمغنى وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور فلا منافاة بينه وبين اشتراط ان يكون غريم الغريم جاحدا او ممتعا اه وقوله وعلى الامتناع

من القاضى كما هو ظاهر (قوله أى الجنس) فيه نظر لان الذى تحصل ملك الجنس به مجرد الاخذ فلا يتصور مع فرض الاخذ التالف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لنوهم انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل الملك بمجرد الاخذ لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعنى قوله وبيعه لا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذى ذكره (قوله فان يداخه ماله على عمرو ومن مال بكر وان رد عمرو اقرار بكر له) عبارة المحلى ولا يمنع من ذلك رد عمرو اقرار بكر له الخ بزيادة او داخلة على اقراره ولعلها للحال (قوله وان يكون غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله او جحد بكر

ثم التصريح بذلك للزوم وهو ما ذكره شارح وهو زيادة ابصار والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين اما علم الغريم فنقولهم وان رد عمرو اقرار بكر له واما علم غريمه فنقولهم او جحد بكر الى آخره فاندفع ما يقال للغريم قد لا يعلم بالاخذ فيأخذ من مال غريمه فيؤدي الى الاخذ منه مرتين وغريمه قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه الغريم فيؤدي الى ذلك أيضا ووجه اندفاعه ان المسئلة مصورة بالعلم فلا يرد ذلك (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحد له بشهودين آخره عليه قضي من غير علمهم وله جحد من جحد اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر منه فيحصل التقاص وان لم توجد شروطه للضرورة فان كان له دون مالا آخر عليه جحد من حقه بقدره وفي الانوار عن فتاوى القفال لو مات مدين فأخذ غريمه دينه من بعض أقاربه ظلما فلما أخذ منه الرجوع على تركه الميت لان له مالا على الظالم وللظالم دين في التركة فيأخذ منها ماله على الظالم كن ظفر بغير جنس حقه من مال مدينه اه

يحمل الخ يعني أن المراد بالقرار المردود الاقرار مع امتناعه سم (قوله ليظفر من مال الغريم الخ) أي وليتبع من الدفع اليه ان كان له قدرة على الامتناع سم (قوله بذلك للزوم) أي في قوله لومه فيما يظفر اعلاه الخ رشيدى اقول بل في قوله ويلزمه ان يعلم الغريم (قوله ولا فالتصوير المذكور يعلم منه الخ) اقول في علمه منه بحث ظاهر سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ سم (قوله اما علم الغريم فنقولهم وان رد عمرو الخ) قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكر له ان يعلم باخذ زيد من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يرجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غريمه فنقول الخ قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجحد ان له عليه شيئا مع جهله باخذ زيد من ماله سم يحذف (قوله العريم قد لا يعلم الخ) الاخصر الغريمان قد لا يعلمان فيأخذ الغريم من مال غريمه فيؤدي الى الاخذ منه مرتين (قوله فرع) الي قوله وفي الانوار في المغنى والروض مع شرحه (قوله قضى) أي ادى (قوله وإن لم توجد شروطه) عبارة الاسنى والمغنى وإن اختلف الجنس ولم يكن من النقيدين اه (قوله من بعض أقاربه) ليس بقيد (قوله وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ) ولك ان تقول لعل وجه النظر اطلاق الحكم وعدم تقييده بتوفر شروط الظفر واما ما افاده الشارح رحمه الله فحل تامل لان التشبيه لا شبهة فيه لان الغرض فيه انهم اطلقوا الرجوع على التركة وهو صادق بما إذا كانت من غير جنس المأخوذ منه أي فيجوز الاخذ كما لو كانت المسئلة مفروضة في مال للغريم بل لو عين بما افاده اشارح كان محل النظر لان مسئلته من افراد مسئلة الظفر في مال غريم الغريم فكيف يحسن تشبيهها بها فليتامل اه سيد عمر (قوله فلو قال الخ) أي القفال (قول المتيان المدعى الخ) أي

الخ ان أراد جاحدا حق زيد لانه في حيز المبالغة المقتضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتامل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله جاحدا امتناعا بغير او اما على ثبوت او كافي شرح الروض حيث عبر بقوله جاحدا او امتناعا فلا مخالفة ولهذا قال اعنى في شرح الروض وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور في المتن أي بقوله وان رد اى الغريم اقراره فلا منافاة بينهما وبين الشرط الاخير أي قوله وان يكون غريم الغريم جاحدا او امتناعا اه فكانه حل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافع اقراره ورد عمرو له لا يكون امتناعا حقيقة لان يريد بالخ المذكور ان المراد بالقرار المردود الاقرار مع امتناعه وهذا هو المتجه بل المتعين (قوله اذلا فائدة فيه) قد يمنع ذلك بل تظهر الفائدة فيما إذا علم ان الغريم ليس عنده تقوى تمنعه الاخذ ثانيا ولو علم غريم الغريم ان له قدرة على الامتناع من الدفع اليه لم نافذة اعلاه حفظ ماله وعدم دفعه ثانيا ثم راي قول الشارح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة اخرى غير التي ابداهما وهي امتناعه من الدفع والتي ابداهما ظفروه اذا وقع (قوله والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين) أي بالاخذ منه اقول في علمه منه بحث ظاهر (قوله اما علم الغريم فنقولهم وان رد عمرو اقرار بكر له) قلنا هذا ممنوع اما لانه لا يلزم من رد عمرو اقرار بكر له ان يعلم باخذ زيد من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الاقرار لا يرجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر واما ثانيا فلان قوله وان رد للمبالغة على ما قبله وهي تقتضى تعميم المسئلة لحالة عدم الرد ايضا الصادق بعدم اقراره له فعلى تسليم ما قاله محتاج لذكر الزوم باعتبار حالة عدم الرد اللهم الا ان تجعله وان للحال دون العطف فتقييد المسئلة بحالة الرد ويرد عليه حينئذ الامر الاول وان حكمه لا يتقيد بذلك اظهر رجوعا الى الاخذ مطلقا غاية الامر انه يلزم الاعلام وقوله واما علم غريمه فنقول الخ قلنا ممنوع اما لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو فيجحد ان له عليه شيئا مع جهله باخذ زيد من ماله واما ثانيا فلان قوله او جحد الخ في حيز المبالغة لانه معطوف على رد فيفيد التعميم لحالة عدم الجحد ايضا الخ ما تقدم نظيره في الاول فليتامل سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ

وشرطه ان يكون معيناً
معصوما مكلفا وسكرانا
وان حجر عليه بسفه ليقول
وولي يستحق تسليه (من
يخالف قوله الظاهر) وهو
براءة الذمة (والمدعى عليه)
وشرطه ما ذكر (من يوافقه
اي الظاهر واستشكل)
بان الوديع اذا ادعى الرد
او التلّف يخالف قوله
الظاهر مع ان القول قوله
وردبانه يدعى امر ظاهر
هو بقاؤه على الامانة ويزده
ما في الروضة وغيرها ان
الامناء الذين يصدقون في
الرد يمينهم مدعون لانهم
يدعون الرد مثلاً وهو خلاف
الظاهر لكن اكتفى منهم
باليمين لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك وقدم في
دعوى الدم والقسامة شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى ولا يختلف
الظاهر ومقابلة في اغلب
المسائل وقد يختلفان كما في
قوله (فاذا سلم زوجان قبل
وطء فقال الزوج) اسلمنا
معا فانسكاح باق وقالت
الزوجة بل اسلمنا (مرتباً)
فلا نكاح (فهم مدع) لان
اسلامهما معا خلاف
الظاهر وهي مدعى عليها
لوافقها الظاهر فتحلف
هي ويرفع النكاح وفي
عكس ذلك لانكاح ايضاً
ويصدق في سقوط المهر
بيمينه (و) من ادعى
نقداً خالصاً او مغشوشاً
او ديناً مثلياً او مقبوماً

اصطلاحاً واما لغة فهو من ادعى لنفسه شيئاً سواء كان في يده ام لا اه معنى (قوله وشرطه) الى واستشكل
في النهاية (قوله ان يكون معيناً) لعله يخرج به ما اذا قال جماعة او واحد منهم مثلاً ندعى على هذا انه ضرب
احدنا او قذفه مثلاً وقوله معصوماً الظاهر انه يخرج به غير المعصوم على الاطلاق اي ليس له جهة عصمة اصلاً
وهو الحر لا غير كما يؤخذ من حواشي ابن قاسم اي بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة لمثله كما رتد الزواني
المحصن وتارك الصلاة واما قول الشيخ خرج به الحر وبالمترد فيقال عليه اي فرق بين المترد ونحو الزواني
المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها رشیدی (قوله معصوماً) قد تسمع دعوى الحرى سم (قوله او سكرانا)
اي متعدياً (قوله وان حجر عليه الخ) غاية (قوله) وهو براءة الذمة في هذا قصور اذ هو خاص بالاموال فلا
يتأتى في دعوى مثل النكاح كما لا يخفى رشیدی (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف
مع قوله في باب القضاء على الغالب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم قول الماتن ويجريان
في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشیدی قوله ما ذكر اى الذى
من جملة التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذى تجرى فيه جميع الاحكام التى من جملتها الجواب والحلف
والافتحور الصبي يدعى عليه لكن لا قامة البينة كما مر اه (قوله مع ان القول قوله) اى مع انه مدعى عليه سم
وردبانه يدعى امر ظاهر اى فقله يوافق الظاهر فهو مدعى عليه لئلا يصدق سم (قوله ويرده ما في الروضة
وغیرها الخ) اى فقد صرحوا بانه مدع لا مدعى عليه كما زعمه هذا الرد سم (قوله لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك) اى وقد ائتمنوه فلا يحسن تكليفه ببينة الردنية ومعنى (قوله وقدم الخ) عبارة المغنى وقد
تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة ان لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها وذكرت باقيها
في الشرح اه (قوله ولا يختلف الاظهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والثاني ان المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب
بشيء والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فاذا ادعى زيد ديناً في ذمة عمر فأنكره فزيد يخالف قوله
الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه ويزيد مدع
على القولين ولا يختلف وجههما غالباً وقد يختلف الخ (قول الماتن فهو مدع) اى على الاظهر واما على الثاني
فهى مدعية وهو مدعى عليه لانهما لو سكتت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح معنى ونهاية
(قوله فتحلف هي الخ) اى على الاول واما على الثاني فيحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف
في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون الاصل بقاء العصمة نهاية ومعنى
واقرهما سم وعش (قوله وفي عكس ذلك الخ) وان قال لها اسلمت قبل فلان نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت
بل اسلمنا معا صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر يمينه على الاظهر لان الظاهر معه وصدقت بيمينها على الثاني
لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكتت ولا بينة جعلت ناكته وحلف هو وسقط المهر
نهاية ومعنى (قوله ويصدق في سقوط المهر بيمينه) اى وفي الفرقة بلا يمين كما مر آنفاً عن النهاية والمغنى (قوله ومن
ادعى) كذا في اصله ثم اصلح بنى سيد عمر (قوله او ديناً) اعم من ان يكون نقداً او لا وبعضهم خص النقد بغير

(قوله وشرطه ان يكون معيناً معصوماً) قد تسمع دعوى الحرى (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشتراط التكليف مع قوله في اول باب القضاء على الغالب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم
اول الماتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله يخالف قوله الظاهر)
امع انه مدعى عليه (قوله وردبانه يدعى الخ) اى فقله يوافق الظاهر (قوله ايضاً وردبانه يدعى امر
ظاهراً) اى فهو مدعى عليه فلذا يصدق (قوله ويرده ما في الروضة وغيرها الخ) اى فقد صرح بانه مدع لا
مدعى عليه كما زعمه هذا الرد (قوله فتحلف هي ويرفع النكاح) هذا على الاول وعلى الثاني يحلف الزوج
ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة في نكاح المشرک وهو المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون
الاصل بقاء العصمة ثم مر (قوله ويصدق في سقوط المهر بيمينه) وفي الفرقة بلا يمين قاله في شرح الروض

(اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان النقد غالب نقد (٢٩٤) البلد (بيان جنس ونوع وقدرو صحته) هي بمعنى او (تكسر) وغيرهما

سائر الصفات (ان اختلفت بهما) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابله (قيمة) كالف درهم فضة خالصة او مغشوشه اشرفية اطالبه بها لان شرط الدعوى ان تكون معلومة كما مر وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح انه مثلي فقول البلقيني يجب فيه مطلقا بمنوع ومرفيه اول البيع بسط فراجعه اما اذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرهما الا في دين المسلم (تنبيه) لا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد مالا حتى يبين سببه كارثوا اكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بد ان يقول لي غريم غائب الغيبة الشرعية ولي بنية تشهد بذلك ويأتى ان الدعوى إنما تسمع غالبا على من لو اقر بالمدعى به قبل (او) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اما غيرها فقد مر قبيل القسم بما فيه (تنضبط) بالصفات مثلية او متقومة (كحيوان) وحبوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) لانها لا تتميز التميز الكامل إلا بذلك

الدين اخذ من المقابلة بحري اقول في الاول عطف العام على الخاص بغير الواو وفي الثاني عدم تمام المقابلة بين النقد والعين وإنما الظاهر ما صنعه المغني وفاقا للاسنى فقد ردنا قبل نقدا او قال ما زجلو متى ادعى شخص ديننا نقدا او غيره مثليا او متقوما اه (قوله فيه لصحة الدعوى) إلى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله يعني إلى المتن وقوله وصر إلى اما اذا وقوله ويأتى إلى المتن وما انبه عليه (قول المتن بيان جنس الخ) عبارة المغني ما زجلا بيان جنس له كذهب او فضة ونوع له كخالص او مغشوش وقدركاثة وصفة ختلف بها الغرض ويشترط في النقد ايضا شيان صحة الخ (قول المتن ونوع) ان اريد به ما يتميز عن بقية افراد الجنس بذاتي كما هو مصطلح اهل الميزان كان ذكر الجنس مستدركا وان اريد ما يتميز عنها بعرضي كما هو استعمال اللغة ويشعر به تمثيلهم له بخالص او مغشوش او بسابوري او ظاهري كان بمعنى الصفة فلا حاجة إلى الجمع بينهما للمعل من اقتصر على احدهما من الائمة تنبيه لذلك ولم يتنبه له المعترض عليه بوقوع الجمع بينهما في كلام آخرين منهم فليتأمل وليحرر اه سيد عمر (قوله وهي) اي او تكسر ع ش (قوله وغيرهما) اي غير الصحة والتكسر (قول المتن بهما) يعني بالصحة والتكسر رشدي فقول الشارح يعني بكل الخ نظرا لما زاده من قوله وغيرهما الخ (قوله كالف درهم فضة خالصة او مغشوشة اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتكسر وعبارة شرح الروض اي والمغني كائة درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة سم والظاهرة نسبة للسلطان الظاهر واشرفية نسبة للسلطان اشرف (قوله كما مر) اي في دعوى الدم والقسامة (قوله وما علم وزنه) إلى التنبيه في المغني الا قوله فقول البلقيني إلى اما اذا الخ (قوله كالدينار الخ) عبارة المغني والاسنى نعم مطلق الدينار ينصرف الى الدينار الشرعي كما صرح به في اصل الروضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي معناه مطلق الدرهم اه (قوله ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش بناء على الاصح الخ) استشكله سم بما نصه قوله بناء على الاصح انه مثلي قضيته اعتبارا ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدرو وصفة تؤثر في القيمة انتهى ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اه اي فكان حقه ان يؤخر ويكتب في شرح فان تلفت وهي متقومة وجب الخ كافي الاسنى والمغني (قوله مطلقا) اي مثليا كان او متقوما (قوله ومرفيه) اي في المغشوش (قوله ذكرها) اي الصفة وكان الاولى اما تنبيه الضمير هنا كافي للمغني واما افراده في بهما كافي النهاية (قوله دائن مفلس) بالاضافة (قوله انه وجد) اي المفلس (قوله لا بد ان يقول) اي في سماع دعواه على غريمه الغائب ع ش (قوله فقد مر قبيل القسم الخ) عبارته كالتنبيه هناك في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ ما زجا نصها ويبالغ وجوبا المدعى في الوصف للمثلي ويذكر القيمة في المتقوم وجوبا ايضا اما ذكر قيمة المثلي والمبالغة في وصف المتقوم فنجد بان كما جريا عليه هنا وقوله ما في الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اه (قوله بالصفات) إلى قوله لانها لا تتميز في المغني (قول المتن وصفها بصفة السلم) اي وإن لم يذكر مع الصفة القيمة في الاصح والمغني (قوله وجوبا) في المثلي وندبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا في النهاية هنا وهو مخالف لما افاده المتن والروض والمنهج وافر الشارح والمغني ولكلامهما في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر انفا ولذا كتب عليها الرشدي ما نصه قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يخفى ان هذا في الحقيقة تضعيف لاطلاق المتن عدم وجود ذكر القيمة فلا تنسجم مع قوله وقيل يجب معها ذكر القيمة فكان الا صوب خلاف هذا

(قوله كالف درهم فضة خالصة او مغشوشة اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتكسر وعبارة شرح الروض كائة درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة (قوله بناء على الاصح انه مثلي) قضيته اعتبارا ذكر القيمة في الدين المتقوم لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدرو وصفة تؤثر في القيمة اه ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة (قوله وصفها بصفة السلم) وجوبا في المثلي وندبا في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاتي التميز الكامل بدونها ش مر

(وقيل يجب معها ذكر القيمة) احتياطاً وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط لكن ناقضاه في القضاء على الغائب نقلاً عن الأصحاب وجوبها في المتقوم دون المثلي ومرفاهيه فإن لم تضبط بالصفات كجوهر أو ياقوتة أو جواهر (٢٩٥) أو يواقيت وجب ذكر القيمة

قال الماوردي مع جنس ونوع ولون واختلاف ولا تسمع بان له في ذمته نحو ياقوتة لأنه لا يثبت فيها نعم أن ذكر السبب كاسلمت له ديناراً في ياقوته وإطالته به لفساد السلم أو ادعى اتلافاً أو حيلولة وطلب القيمة وقدرها سمعت واعترض الزركشي وغيره زيادته على أصله معها بان الثاني يكتفى بها وحدها كأيته الرافعي ولو وجبت قيمة المفسوب للحيلولة كفى ذكرها وحدها على الوجه لأنها الواجبة الآن ولا بد أن يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا ومر في القضاء على الغائب ما يجب في ذكر العقار والدعوى في مؤجر على المستاجر وإن كان لا يخصم لأنه بيده الآن دون مؤجره (فإن تلفت العين وهي متقومة) بكسر الواو (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بحثه جمع كعبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السلم وبسطه لكن المعتمد الأول لأنها الواجبة حينئذ بخلاف المثلية لا بد من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك الاكتفاء في المتقومة التالفة بذكر القيمة

الصنيع على أنه ناقض ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وظاهر أن المعول عليه ما هنا لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه وهو هناك تابع لابن حجر وإيضاحه جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وإيضاح من المرجحات تأخير أحد القولين اهـ (قوله وقضيته) أي تعبيره بقبول وقوله أنها أي القيمة وذكرها (قوله لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر اهـ سم ومر انفائه بخلاف للدين والروض والمنهج والشارح والمغني (قوله ومر الخ) أي في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد وقوله ما فيه حكميناه انفا (قوله فإن لم تضبط) إلى قوله قال الماوردي في النهاية والمغني (قوله وجب ذكر القيمة) فيقول جزم قيمته كذا ويقوم بفضة سيف محلي بذهب كعكسه وبأحد هاتين حلي هما نايه وروض ومغني (قوله نحو ياقوتة) أي مما لا يضبط بصفات السلم (قوله وقدرها) أي بين قدر القيمة (قوله زيادته) أي المصنف على أصله أي المحرر معها أي هذه اللفظة بأن الثاني أي المذكور بقول المتن وقيل الخ يكتفى بها الخ أي بالقيمة ولا يوجب ذكر صفة السلم (قوله ولو وجبت قيمة المفسوب الخ) عبارة للمغني والنهاية واستثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عينا في بلد ثم لقيه في آخره وهي باقية ولكن لنقلها مؤنة فإنه يجب ذكر قيمتها لأنها المستحقة في هذه الحالة فإذا رد العين رد القيمة اهـ أي لأن أخذها كان للحيلولة عس (قوله ولا بد أن يصرح) إلى قوله قال الغزالي في النهاية الإقوله كما بحثه جمع وقوله قال البلقيني إلى وقد تسمع وقوله وعليه يحمل إلى بل قد لا تتصور (قوله بان قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا) أي ويصدق في ذلك ولو فاسقاً حيث ذكر قدر الإيقاع عس ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتغريم إضاف ليراجع (قوله ما يجب في ذكر العقار) عبارة للمغني وبين في دعوى العقار الناحية والبلدة والمحلة والسكة والحدود وأنه في مئة داخل السكة أو يسرته أو صدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما علم بامر اهـ (قوله والدعوى) أي من ثالث عس (قوله على المستاجر الخ) انظره مع ما يأتي من أن المدعى عليه إذا قرأ لم تكن خصمته انصرفت عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك فيما إذا لم يكن لمن العين في يده حق لازم فيها بخلاف نحو الأخير ولعل وجهه أنه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستاجر لأنه يقول له إن كنت مالاً فقد أجرته وتو أيس لك أخذ العين حتى ينقضي أمداً لإجارتها وإن كنت غير مالك لها فلا سلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المرتن فليراجع رشيدى (قوله بكسر الواو) إلى قوله قال الغزالي في المغني ألا قوله كما بحثه جمع وقوله قال البلقيني إلى لأنها الواجبة وقوله إن لم ينحصر إلى بل قد لا تتصور (قوله كما بحثه جمع) جزم بذلك النهاية والمغني (قوله وقضية ذلك) أي التعليل المذكور (قوله الاكتفاء في المتقومة التالفة بذكر القيمة وحدها) أي فلا يحتاج لذكر شيء معها من الصفات لكن يجب ذكر الجنس ومغني (قوله وإقرار) أي ولو بنكاح كالإقرار به ومغني وأسنى (قوله مجرد تحديه) أي تحديه ملك الغير رشيدى ومغني (قوله إن لم ينحصر حقه في جهة الخ) أي بان كان يستحق المروور في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل أجزائها جوائها سم (قوله وعليه يحمل الخ) عبر هنا بالمضارع وفي قوله الآتي وعليه حمل الخ

(قوله وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمنقذ يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر (قوله ولو وجبت قيمة المفسوب للحيلولة الخ) ولو غصب من غيره عينا في بلد ثم لقيه في آخره وهي باقية ولنقلها مؤنة قال البلقيني ذكر قيمتها وإن لم تلف لأنها المستحقة في هذه الحالة فإذا رد العين رد القيمة كالأودع القيمة شمر (قوله مع الجنس) كتب عليه مر (قوله إن لم ينحصر حقه في جهة) بان كان يستحق المروور في الأرض من سائر أجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل أجزائها جوائها (قوله وعليه يحمل وقوله الآتي وعليه حمل) عبر هنا بالمضارع

وحدها وقد تسمع الدعوى بالمجهول في صور كثيرة كوصيته وإقراره لأن المقصود ثبوت الأصل لا غير ودية وغرة لا تضبطها شرعاً وعمر أو يجري ماء بملك الغير بل يكفي مجرد تحديه أن لم ينحصر حقه في جهة منه وعليه يحمل إطلاق المروور عدم وجوب تحديه أي ذكر قدره

والاوجب بيان قدره وعليه حمل اطلاق غيره وجوب بيانه بل قد لا تتصور الا بجهوله وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضى كغرض مهر ومتعة
وخكومة وورضخ قال الغزى ومن تبعه ودعوى زوجة او قريب النفقة ورد بان واجب الزوجة مقدر لا اجتهاد فيه ونفقة القريب للمستقبل
لا تسمع الدعوى بها وللماضى ساقطة وبعد فرض القاضى معلومة ويجاب بأن نفقة الزوجة يتوقف تقديرها على النظر فى اعسار الزوج
وغیره وذلك خاص بالقاضى لسمعت (٢٩٦) على ان منها نحو الادم وهو غير مقدر لا ناطته بالعبادة ونظر القاضى وما ذكر فى

بالماضى مع أن الحمل فى الموضوعين للغزى سم (قوله والا) أى بان كان حقه منحصر فى جهة من الارض
وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى سم (قوله كغرض مهر) أى للمفوضة معنى (قوله ومتعة الخ) أى وحط
الكتابة والابراء من المجهول فى ابل الدية بناء على الاصح من صحة الابراء منه فيها وتصح الشهادة بهذه
المستثنيات لثرتها عليها (فرع) لو احضرت ورقة قهبا دعواه ثم ادعى ما فى الورقة وهو موصوف بماسر هل
يكتفى بذلك ولا وجهان وجهان كما اشار اليه الزركشى الاول اذا قرأه القاضى او قرىء عليه معنى وروض
مع شرحه وتقدم للشارح فى باب دعوى الدم والقسامة مثله بزيادة اشتراط معرفة الخصم ما فيها كالقاضى
(قوله ويشترط) الى قوله ويزيد المشتري فى المغنى والى المتن فى النهاية الا قوله واعتمد الباقين الى واخذ
الغزى (قوله ويشترط للدعوى ايضا الخ) أى اذا كان الغرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع
المنازعة لا تحصيل الحق قال هذه الدارلى وهو يمنع منها سمعت دعواه وإن لم يقل هى فى يده لانه يمكن ان ينزعه
وان لم تكن فى يده معنى وروض مع شرحه (قوله بماسر) أى فى باب دعوى الدم والقسامة (قوله وهو
ممتنع من ادائه الخ) عبارة الاسنى والمغنى وهو ممتنع من الاداء الواجب عليه لانه قد يرجع الواجب ويفسخ
البائع ويكون الدين مؤجلا او من عليه مفلسا اه (قوله ولا بنحو بيع الخ) أى بما الغرض منه تحصيل
الحق معنى (قوله وقبضته الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله ويلزم الخ) عطف على وقبضته الخ (قوله او
المقر التسليم الخ) قال الغزى لاحتمال انه اقر له وان المقر له رده او ان العين المقر بها ليست فى يد المقر او ان
الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار عن حق سابق انتهى اه سم (قوله
واحضرته) أى كذا (قوله فيلزمه تسليمها الى اذ قبضه) انظر هلا قال مثل ذلك فى المسئلة قبلها رشيدى
(قوله تسليمها) أى العين المرهونة وكان الانسب التذكير كفى النهاية (قوله ان دعوى المرتهن) أى بان
ادعى ان هذا مرهون عن حق (قوله خلاف ذلك) أى السماع وان لم يدع القبض المعبر (قوله ما ذكره
هنا) أى من اشتراط غرض القبض المعبر (قوله من ذلك) أى من قولهم ويشترط للدعوى ايضا الخ او
من قولهم ولا برهن بان قال هذا ملكى رهنته منه بكذا الا ان قال الخ (قوله ورد بانه الخ) هذا لا يلاقي كلام
الغزى لانه فرض كلامه كما هو واضح فى الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهى متى يشترط فيها الا لزام
كما صرحوا به وما ذكره المطلوب فيه دفع المنازعة لا تحصيل الحق فليس من فرض كلام الغزى فتأمل
رشيدى (قوله وانه من الخ) الاولى حذف الواو (قوله وان لا يناقضها الخ) عطف على قوله كونها ملزمة
(قوله دعوى اخرى) أى منه او من اصله كما ياتى رشيدى (قوله من ذلك) أى التناقض (قوله فواضح) أى
عدم التناقض (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين دون الدين

وفى الآتى بالماضى مع أن الحمل فى الموضوعين للغزى (قوله والا) بأن انحصر (قوله ايضا والا) أى بان كان
حقه منحصر فى جهة من الارض وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى (قوله وهو ممتنع من ادائه) قال الغزى
احترازا عن الدين المؤجل اه (قوله او المقر التسليم الى) قال الغزى لاحتمال انه اقر له وان المقر رده او ان
العين المقر بها ليست فى يد المقر او ان الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار بحق
سابق اه (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين

القريب يتصور بمطالته
بنفقته الان فتسمع دعواه
بانه ممتنع من انفاقى الان
مع احتياجى له ويشترط
للدعوى ايضا كونها ملزمة
كما علم بماسر بان يكون المدعى
به لازما فلا تسمع بدین
حتى يقول وهو ممتنع من
ادائه ولا بنحو بيع او هبة
او اقرار حتى يقول وقبضته
باذن الواهب او اقبضته
ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى ويزيد المشتري
ان لم ينقد الثمن وها هو ذا
او الثمن مؤجل ولا يبرهن
بان قال هذا ملكى رهنته
منه بكذا إلا ان قال
واحضرته فيلزمه تسليمها
الى اذ قبضه واعتمد الباقين
فى فتاويه وغيره ان دعوى
المرتهن الرهن لا تسمع الا ان
ادعى القبض المعبر قال
وذكر النووي فى التحالف
فى القراض والجماعة ما
يقضى خلاف ذلك
والمعتمد ما ذكره هنا
وأخر الغزى من ذلك انه
لا تسمع دعوى المؤجر
المستأجر بالعين قبل مضى
المدة لانه لا يمكنه أن
يقول ويلزمه التسليم الى

ورد بانه قد يريد التصرف فى الرقبة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فيمتجه صحة
دعواه وانه منعه من بيعها بغير حق وقيم بينه بذلك وان لا يناقضها دعوى اخرى وليس من ذلك من اثبت اعساره وانه لا مال له ظاهرا
ولا باطا ثم ادعى على آخر بماله لانه اطاقه فواضح لاحتمال حذرهم ان ارضه زمن قبل ثبوت الاعسار فلان المال المنفى فيه ما يجب
الاداء منه وهذا ليس كذلك لان الغرض ان المدعى عليه منكر ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت

مع حضور الوارث فان غاب او كان قاصرا والاجنبي مقر به لاحكام ان يوفيه منه وعلى هذا حمل قول السبكي للوصي والدائن المطالبة بحقوق الميث اى بالرفع للقاضى ليوفيهما ما ثبت له ولو ادعى ولم يقل سلّه جواب دعواى (٢٩٧) ونحوه جاز للقاضى سؤاله

أن يستفصله عن وصف اطلقه لاشترط اهملة بل يلزمه الاعراض عنه حتى يصح دعواه كأمير وليس له سماع الدعوى بعقد اجمع على فساد له لا لنحو رد الثمن وله سماعها بمختلف فيه ليحكم فيه بما يراه بخلاف الشفعة لا تسمع دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى فتبطل برده لها بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم بابطاله وبحث الغزى سماعها فيها ان قال المشتري ان طالبها يعارضني فيما اشتريته بلاحق فيمنعه من معارضته وحينئذ ليس له الدعوى بها عند من يراها (او) ادعى رجل ويأتى ان المرأة مثله في ذلك وكان الاختصار عليه لانه الغالب (نكاحا) في الاسلام (لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتها) نكاحا صحيحا (بولى مرشد) او سيد يلى نكاحها او بهما في مبعضة (وشاهدى عدل ورضاها إن كان يشترط) لكونها غير مجبرة وباذن ولى ان كان سفيها او سيدي إن كان عبدا لان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الآدمى فاحتيط له كالقتل بجامع انه

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب الخ سم بخذف (قوله والاجنبي مقر به) قضيته انه لو كان منكرا لم تسمع الدعوى عليه والقياس سماعها لتولية القاضى حقه بما تحت يد الاجنبي حيث اثبتت عرش وتقدم في باب القضاء تصريح الشارح بذلك وهو الظاهر وان نقل سم عن الجمال الرملى خلافه كما يأتى انفا (قوله وعلى هذا حمل قول السبكي الخ) وسيأتى للشارح ايضا حمل كلام السبكي على العين وانه تجوز الدعوى بها على غريم الغريم وان لم يوكله الوارث بخلاف الدين وذكرك الشهاب ابن قاسم انه بحث مع الشارح في هذا الحمل الاتى فبان في انكاره ولا بد من الرفع للحاكم ليوفيه من العين كالدائن اذا كانا بائنين ولا تصح الدعوى بواحد منهما ارشيدى وقد مر عن ع ش وفاقا للشارح ان القياس الصحة (قوله جاز للقاضى سؤاله) اى وجاهله تركه ولا ينفذ حكمه الا اذا ساله اياه كما تقدم ع ش (قوله كأمير) اى في دعوى الدم والقسامة (قوله فحينئذ) اى حين منع القاضى طالب الشفعة (قوله فحينئذ ليس له الدعوى الخ) قضيته ان له الدعوى بها عند من يراها في المسئلة بقاءا وحينئذ فلينظر ما معنى قوله فتبطل برده لارشيدى وقد يدعى رجوع هذا التفريع للمستلئين جميعا فلم يرجع (قوله عند من يراها) اى كالجنى ع ش (قوله ويأتى) اى في الفرع (قوله في الاسلام) الى قوله اما اذا لم يشترط في المعنى والى قول المتن او عقدا ما يأتى النهاية لا قوله قال البلقينى الى المراد برشد (قوله في الاسلام) سيذكر محترزه (قوله نكاحا صحيحا) قيد لا بد منه كما يأتى وقد صرح ايضا بذلك اى اشتراط التقييد بالصحة شيخ الاسلام والمعنى والانوار (قوله بولى مرشد) الا ان تكون ولايته بالشوكة اسنى (قوله او سيد) ولا يشترط التعرض لعدالة السيد وحرية انوار (قوله فاحتيط له الخ) عبارة الاسنى للاحتياط في النكاح كالدلم اذا لوطه المستوفى لا يتدارك كالدلم اه (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ) قد يقال ان اعتبرنا ما زاد بقوله السابق نكاحا صحيحا كان في معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة سم عبارة الرشيدى قوله ذكر انتفاء الخ اى تفصيلا ولا فقد تضمنه قوله نكاحا صحيحا اه (قوله لان الاصل عدمها ولا انها كثيرة يعسر ضبطها معنى) (قوله بل لزوجها الخ) اى ان ادعى عليه بقرينة ما بعده المجبرة تصح الدعوى عليها او على مجبرها وانظر حينئذ ما معنى تعرضه ولعل في العبارة مسامحة فليرجع رشيدى وقد يقال المراد بلزوم تعرضه انه لا يكفي ما في المتن بل لا بد من نسبة التزويج الى المجبر كان يقول انكحتها الى نكاحا صحيحا وانت اهل للولاية او عدل بشاهدى عدل عبارة الانوار ودعوى النكاح تارة تكون على المرأة البالغة وتارة على وليها المجبر وتارة عليهما واذا ادعى على واحد منهما وحلفه فله الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب ومنه قوله مانصه وجزم ابن الصلاح بان لغريم ميت لا وارث له اوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قالوا احسن اقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره في المنع انما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما ذكره وقول شرح ممتنع اقامة غريم الغائب بينة بملكه عيننا منظر فيه او محمول على ما اذا اراد ان يدعى ليقم شاهدا ويحلف معه اه وهو يفيد ان حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا لدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا اذا كان غائبا او قاصرا لان ذلك لا يربط على حضوره مع عدم دعواه فليتأمل وقد بحثت مع م ر في ذلك فبان في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز اقامة الغريم البينة لانيات العين وقال لافرق في المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم اثبات واحد منهما وانما له اذا كان الحق من عين او دى ثابتا بالرفع الى الحاكم ليوفيه منه (قوله وشاهدى عدل) هو شامل لمستورى العدالة لانه ادهما ومعلوم انه وان صححت الدعوى بذلك لا يحكم به الا اذا ثبتت العدالة للمير اجمع (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ)

قال البلقيني وقوله مرشد ليس صريحا (٢٩٨) في عدل فينبغي تعيينه ورده الزركشي بان المراد بمرشد من دخل في الرشد اى صلح للولاية

وهو اعم لتناوله العدل والمستور والفاسق ان قلنا بلى وفيه نظر بل المراد بمرشد عدل وإنما أثره لانه الواقع في لفظ خبر لا نكاح إلا بولي مرشد وأما بحثه انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لان عقاده بالمستورين وتنفيذ القاضي لما شهد به مالم يدع شيئا من حقوق الزوجية فلا بد من التزكية اه فيرد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه وأما المتنازع فيه فلا يثبت إلا بعدلين فتعين ما قالوه قال القمولى ولا يشترط تعيين الشهود إلا ان زوج الولي بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر أمانكاح الكفار فيمكن فيه الاقرار مالم يذكر استمراره بعد الاسلام فيذكر شروط تقريره (فرع) ادعت زوجة و ذكرت مامر فانكر خلفت ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنها وحل له إصابتها لان إنكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى وحل إصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن إن صدق في الإنكار (فان كانت) الزوجة (أمة) أى بها رق (فالاصح وجوب ذكر مامر مع ذكر اسلامها إن كان مسلما) والعجز عن طول) أى مهر حرة (وخوف عنت) وانه ليس تحت حرة

الاخر وتحليفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير المجبر ايا كان او غيره لانه لا يقبل إقراره اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وفيه نظر في المغنى (قوله تعيينه) اى بان يقول بولى عدل مغنى (قوله ورده الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله ان قلنا بلى) اى او كانت ولايته بالشوكه مغنى وسيد عمر (قوله وأما بحثه) عبارة النهاية وما بحثه البلقيني الخ فليتأمل هل هو كذلك والزركشي متابع له واشتبه على صاحبهما رجوع الضمير في قول النخبة وأما بحثه الخ سيد عمر عبارة المغنى قال الزركشي وينبغي الاكتفاء بقوله وشاهدين بغير وصفهما بالعدالة فقد ذكرنا في النكاح انه لو دفع نكاح عقد بمستورين الى حاكم لم ينقضه نعم ان ادعت المرأة شيئا من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فيرد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ) صريح هذا ان المراد بالعدالة في قولهم وشاهدى عدل العدالة الباطنة وانه لا بد من ذلك لكن في حواشى سم عند قول المصنف وشاهدى عدل مانصه هو شامل لمستورى العدالة لان عقاده بهما ومعلوم انه وان سحت الدعوى بذلك لا يحكم به الا ان ثبتت العدالة فليراجع اه وقضيته ان المراد بالعدالة الظاهرة وعليه فلا يرد بحث البلقيني بذلك لانه بناء على ان المراد العدالة الباطنة رشيدى (قوله وأما المتنازع فيه الخ) فيه ان كلام المصنف في تصوير اصل النكاح لتصحيح الدعوى كما هو ظاهر لافى اثباته بعد المتنازع والدعوى فلا يظهر قول الشارح فتعين (قوله إلا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض اى والمغنى والانوار ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) اى فى الاستثناء (قوله أمانكاح الكفار) الى الفرع فى المغنى (قوله و ذكرت مامر) عبارة المغنى واذا ادعت المرأة بالنكاح فى اشتراط التفصيل وعدمه ما فى اشتراط فى دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل فى اقرارها بنكاح لانها لا تقر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلبه فارقبها وهى اليوم زوجته اه وفى الاسنى والانوار ما يوافقه إلا فى قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلبه الخ فجريا الى اشتراط ذلك القول (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ينبغى او اقامت بينة سم عبارة الانوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت اقترن بها حق من الحقوق كالصداق والنفقة والميراث او لم يقترن فان سكوت واصر عليه اقامت البينة وان انكر وقال مات زوجتك لم يكن ذلك طلاقا فقيم البينة عليه ولورجع عن الإنكار وقال غلطت قبل رجوعه فان لم تكن بينة وحلف فلا شيء عليه ولان ينكح اختها وليس لها ان تنكح زوجها غيره وان اندفع النكاح ظاهر أحنى يطلقها او يموت وينبغى ان يرفق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتما فبى طالق ليحل لها النكاح وإن نكل الزوج حلفت واستحقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولد انها منكوحته وان الولد منه وانكر النكاح والنسب صدق بيمينته وإن قال هو ولدى منها وجب المهر وإن اقر بالنكاح لومه المهر والنفقة والكسوة فان قال كان تقوىضا فلها المطالبة بالفرض إن لم يجرد دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل إصابتها باعتبار الظاهر الخ) مبتدا وخبر عبارة الاسنى والظاهر ان مراده جواز ذلك فى الظاهر او فيما إذا زال عنه ظن حرمتها اه (قوله الزوجة) الى قوله ولو اجابت فى المغنى (قوله الزوجة) عبارة المغنى تلك المرأة المدعى نكاحها اه (قول المتن امة) اى الزوج حر مغنى (قوله وانه ليس الخ) انظر ما الداعى اليه بعد ذكر خوف العنت رشيدى (قوله ولو سلما) الى قول المتن حلفه فى النهاية (قوله ولو لامة) عبارة المغنى والثانى يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق

قد يقال ان اعتبرنا ما زاده بقوله السابق نكاحا صحيحا كان فى معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة (قوله إلا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الاصل عدمها وكثيرتها اه (قوله فانكر) اى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلفت ينبغى او اقامت بينة (قوله او ادعى عقدا ما ليا الخ) عبارة المنهج وشرحه او ادعى عقدا

تصلح ولو اجابت دعواه النكاح بانها زوجته من منذ سنة فاقام آخر بينة بانها زوجته من شهر حكم بها للاول العقد لانه ثبت باقرارها نكاحه فلم يثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثانى (أو) ادعى (عقدا ما ليا كبيع) ولو سلما (وهبة) ولو لامة

العقد بجمارية وجب اجتنابا للبضع واختاره ابن عبد السلام اه (قول المتن كفى الاطلاق الخ) اى ولا يشترط التفصيل معنى وشرح المنهج (قوله) لانه دون النكاح الخ) اى ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه معنى (قوله نعم) الى الفرع فى المعنى (قوله نعم) لا بد فى كل عقد نكاح او غيره الخ) عبارة للمعنى (تنبيهه) مقتضى تعبير المصنف بالاطلاق انه لا يشترط التقييد بالصحة ولكن الاصح فى الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الرافعى ومحل الخلاف فى غير بيع الكفار فاذا تباعوا بيو عافسدة وتقا بضرها بانفسهم او بالزام حاكمهم فانا نمضيها على الاظهر كما هو مقرر فى الجزية فلا يحتاج فيها الى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على خصمه وان لم يعلم بينهما مخالطة ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى دنى على شريف وان شهدت قرأتين الحال يكذب به كان ادعى ذى استتجار امير او فقيه لعلف دوابه او كنس بيته اه وقوله وتسمع الدعوى من المدعى الخ قد سرفى الشرح مثله (قوله من وصفه بالصحة مع مامر) كذا فى غيره من كتب المذهب وقضية هذا الاطلاق انه لا يكفى فى دعوى النكاح الاقتصار على وصفه بالصحة مطلقا سواء كان المدعى عاميا او عارفا خالفا او موافقا بل صنيعهم كالصريح فى ذلك فانقله البجيرى عن بعض المتأخرين بما نصه ولو قال تزوجت هاز واجاصحى حاشريا كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما يحتمل العللاوى سم وحلى انتهى مخالف لذلك ولا يجوز العمل به فيما يظهر (قوله مع مامر) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا يشترط فى دعوى العقد المالى غير الوصف بالصحة عبارة شرح المنهج او ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح اه وتقدم عن المعنى ما يوافقها (قوله على الناظر لا المستحق) قال الشهاب سم لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة فى ذلك فبحثت معه فيه فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد ابدلت لفظ من انتهى واقول لا خفاء فى فهم ما ذكر لان من جملة ما يصور به ان يكون بعض المستحقين يستولى على الربيع دون بعض فهذا الذى لم يصل اليه استحقاقه لا يدعى به الا على الناظر دون المستحق المستولى واما تفسير على من فيلزم عليه تغيير كلام الاذرى وان ينسب اليه ما لم يقله ثم انه يقتضى انه لا تسمع الدعوى من المستحق اذ لم يكن ناظرا وليس كذلك لان المستحق ان كان موقوفا عليه كاحد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه فى حواشى شرح الروض عن التوشيح سماع دعواه وان كان غير موقوف عليه كان يستحق فى ربيع نحو مسجد له عمله فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه فى باب الحوالة من حواشى شرح البهجة بانه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بان يدعى عليه ناظر نحو المسجد بربيع للمسجد فى الوقف الذى هو ناظر عليه وكان توقف الشهاب ابن قاسم هو الذى حمل شيخنا على حمل كلام الاذرى على غير ظاهره حيث قال قوله ان الدعوى بنحو ربيع الوقف على الناظر اى ان الطالب بتخليص ربيع الوقف على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب انتهى مع ان ما حمل عليه شيخنا كلام الاذرى لا يلائمه ما فى الشرح بعد كما لا يخفى على المتأمل رشيدى (قوله لا بد من حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم او مجرد الحضور وعلى الثانى فما الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذكور بعد وكذا يقال فى قوله على بعض الورثة مع حضور باقيهم رشيدى اقول ان ما ذكره من التردد ثم استشكل الاحتمال الثانى مبنى على ان قول الشارح وان كان الخ للشرط وقوله فالدعوى جوابه ويحتمل بل هو الاظهر ان الاول غاية والثانى متفرع على ما قبلها والله اعلم (قوله ونازعه الغزى الخ) عبارة النهاية لكن الاوجه كما قاله الغزى سماعها الخ (قوله بان المتجه سماع الدعوى على البعض الخ) اى ولو مع غيبة الباقيين كما يدل له ما بعده اى خلافا للاذرى رشيدى (قوله لكن لا يحكم الا بعد اعلام الباقيين) تقدمت له هذه المسئلة فى فصل بيان قدر النصاب فى الشهود لكن عبارته هناك وبكفى فى ثبوت دين على الميت حضور بعض

ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كفى النكاح الخ اه (قوله على الناظر لا المستحق) لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة فى ذلك فبحثت معه فيه فذكر انه توقف فيه ثم بعد ذلك قال

(كفى الاطلاق فى الاصح)
لانه دون النكاح فى الاحتياط
نعم لا بد فى كل عقد نكاح
او غيره اريد اثبات صحته
من وصفه بالصحة مع مامر
(فرع) بحث الاذرى
ان الدعوى بنحو ربيع
الوقف على الناظر لا
المستحق وان حضر فى
وقف على معينين مشروط
لكل منهم النظر فى حصته
لا بد من حضورهم وان
كان الناظر عليهم القاضى
المدعى عنده فالدعوى عليهم
قال ومن هذا القبيل
الدعوى على بعض الورثة
مع حضور الباقيين ونازعه
الغزى بان المتجه سماع
الدعوى على البعض فى
المستثنين لكن لا يحكم الا
بعد اعلام الباقيين بالحال
وللسببى كلام طويل فيما
اذا كانت الدعوى لميت او
غائب او محجور عليه تحت
نظر الحاكم اوليت المال
او على احده ولا ثم استقر
رايه على ان القاضى

لا يتوجه عليه دعوى اصل ولا على (٣٠٥) نائبة بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى ومن يدعى عليه عنده او عند غيره فيما يتفق بوقف

او مال نحو يقيم او بيت مال
وتخصيصه نصف ذلك
بالقاضي الشافعي انما هو
باعتبار ما كان في تلك
الازمنة من اختصاصه
بالنظر في هذه الامور دون
غيره من الثلاثة واما الان
فالنظر في ذلك متعلق
بالخفي لا غير فليختص ذلك
به (ومن قامت عليه بيعة)
بحق (ليس له تحليف
المدعى) على استحقاق ما
ادعاه لانه تكليف حجة بعد
حجة فهو كالطعن في الشهود
نعم له تحليف المدين مع البيعة
باعتباره لجواز ان له مالا
باطنا وكذا لو شهدت له بيعة
بعين وقالوا لا نعلمه باع ولا
وهب للمخصصة تحليفه انها
ما خرجت عن ملكه بوجه
اما المدعى عليه كان اقام عليه

بيعة ثم قال لا تحكم عليه حتى
تحلفه فبحث الرافعي بطلان
بيئته لا اعترافه بانها مالا
يجب الحكم بها ورده
المصنف بانه قد قصد ظهور
اقدامه على عيب فاجرة مثلا
فيمضي ان لا تبطل اه ولا
نظر فيه خلافا لمن زعمه (فان
ادعى عليه) (اداه) له (او
ابراه) منه او انه استوفاه
او شرأه عين) منه (او
هبتها واقبضها) اي انه
وهبه اياها واقبضها له
(حلفه) اي مدعى نحو

الورثة لكن الحكم لا يتعدى لغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مباينة فذاهل رشيدى اقول عبارة الشارح
هناك مثل عبارة النهاية وقديدهم التباين بان يرد بالحكم هنا الحكم المتعدى للجميع فيحتاج بالنسبة لغير
الحاضر الى استئناف اقامة البيعة والحكم كإبسطه سم هناك (قوله لا يتوجه عليه الخ) اي ولا تجوز منهما
اخذا من قوله الاتي بل لا بد الخ فليراجع (قوله بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى) اي فيما اذا كانت
الدعوى لمن ذكر وقوله ومن يدعى عليه اي اذا كانوا مدعى عليهم رشيدى (قوله بحق) الى قوله اما المدعى
عليه في المغنى (قوله نعم) له تحليف المدين مع البيعة الخ اي وان لم يدع هو يساره وبهذا فارت هذه والى
بعدها ماسياتى استثناءه في قول المصنف للوادعى اداه او ابراء الخ فلا يقال كان من - ق للشارح تاخير
استثناءه ما بين عمدا استثناء المصنف رشيدى (قوله اما المدعى عليه الخ) اي اما تحليف المدعى عليه عبارة
النهاية ولو اقام المدعى بيعة ثم قال لا تحكم الخ (قوله ولا نظر فيه الخ) عبارة النهاية وما نظر به في كلامه غير
معمول عليه اه (قوله عليه) اي المدعى الذي اقام البيعة بما ادعاه مغنى (قول المتن او شرأه عين) اي العين
التي ادعاه سم اي اقام البيعة بها (قوله منه) اي من مدعى العين التي اقام بها البيعة (قوله اي مدعى
الخ) فاعل وقوله مقيم الخ مفعول سم (قول المتن على نفيه) يشعر بانه لا يكلف توفية الدين او لا بل يحلف
المدعى ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح مغنى (قول المتن على نفيه) اي نفي ما ادعاه وهو انه ما تادى منه الحق
ولا ابراء من الدين ولا باعه العين ولا وهبه اياها مغنى ونهاية اي او لا قبضه اياها (اي الاداء) الى قوله
صوبه في النهاية والى المتن في المغنى (قوله هذا) اي الحلف على نفي ما ذكر (قوله هذا) ان ادعى حدوث شيء
من ذلك الخ لم يذ كر مثل ذلك في قوله الاتي وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده او كذبه في الاصح وهو يقتضى
التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه كالصريح في التفرقة فتقبل دعواه عليه
بفسق شاهده او كذبه للتحليف ولو بعد الحكم وبحث في ذلك مع مر فوافق عليها وقد سئل عما لو علق
انسان طلاقا بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت صدق يمينه
وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم ثم رايت سئل مر عن ذلك مع زيادة واعتذر الزوج عن عدم
دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد ولم يعتذر بشيء فاجاب بما نصه نعم يقبل
قوله في النسيان يمينه ويتبين عدم حشيه والله اعلم انتهى اه سم بخذف اقول وكذا يصنع المغنى حيث

قد ابدلت على بمن (قوله او شرأه عين) اي العين التي ادعاه (قوله اي مدعى وقوله مقيم) مفعول (قوله
هذا) ان ادعى حدوث شيء من ذلك الخ لم يذ كر مثل ذلك في قوله الاتي وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده
او كذبه في الاصح وهو يقتضى التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة
في التفرقة حيث قال ولا يمين على من اقام بيعة بحق لانه كطعن في الشهود الا ان ادعى خصمه مسقطا له كادامه
او ابراء او شرأه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده فيحلف على نفيه الى ان قال ومحل في غير الاخيرة اذا ادعى
حدوثه قبل قيام البيعة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله اه فقوله في غير
الاخيرة اي دعوى عليه بفسق شاهده كالصريح في عدم اعتبار هذا التقييد في الاخيرة وانه فيها تقبل دعواه
للتحليف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق ان القدر بعد الحكم ان رجع للحكم به كان الحكم مانعا من
دعواه وما يترتب عليها وان رجع للحكم لم يكن مانعا من ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه
وقد سئل عما لو علق انسان الطلاق بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه
فعله ناسيا فقلت يصدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثاني لانه يرجع
الى القدر في نفس الحكم ثم رايت مر سئل عن علق الطلاق على فعله شيئا ثم فعله فرجع الى حاكم شافعي
وحكم بوقوع الطلاق عليه وفرق بينهما ثم ادعى الخالف انه انما فعله ناسيا واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل
الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد وحصل له دهشة او غفلة عن ذكر ذلك او لم يعتذر
بشيء فقبل تفيده هذه الدعوى بعد الحكم فاجاب ومن خطه نقلت بما نصه نعم يقبل قوله في النسيان يمينه

قبل قيام البيعة والحكم أو بينهما ومضى زمن امكانه والام يلفت اليه خلافا لما اعتمدته الاذرعى والبلقينى والزركشى من تحليفه اذا دعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله لانه لو اقر به نفعه ولم يكن المدعى حالف مع شاهده او يمين الاستظهار والام يحلف كما صوبه البلقينى من وجهين اطلقهما لانه قد تعرض في يمينه لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعدها على نفي ما ادعاه الخصم ولا (٣٠١) تسمع دعوى ابراه من الدعوى لانه باطل

وتقبل دعوى اجير لم يثبت انه بغير عرقه قومها بحيث لا يمكنه وصوله اليها عادة الحج من غير بيعة ولا يمين ومطلقة ثلاثا انها تحملت من غير بيعة ولا يمين أيضا (وكذا لو ادعى) خصمه عليه (علمه بفسق شاهده) او نحوه من كل ما يطل الشهادة (او كذبه) فانه يحلف على نفيه (في الاصح) لانه لو اقر به بطلت شهادته له وسيله مما يأتى ان كل ما لو اقر به نفع خصمه لخصمه تحليفه على نفيه نعم لا يتوجه حلف على شاهد او قاض ادعى كذبه قطعا وان كان لو اقر نفعه لانه لا يؤدي الى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومرفى الاقرار ان للمقر تحليف المقر له اذا ادعى انه انما اشهد على رسم القبالة ولو اجاب بالمدعى عليه بعين بلا امكنك منها لم يكن له المنع ولم تقبل بيئته الا اذا حلف انها حين قوله ذلك لم تكن بيده (واذا استعمل) من قامت عليه البيعة اى طالب الامهال (لياقي بدافع) وفسره والواجب استسفاره ان كان عاميا اى او مخالفا لمذهب الحاكم كما هو ظاهر

ذكر هذا القيد هنا فقط وعم القيد الا ترى للموضعين كالصريح في التفرقة (قوله قبل قيام البيعة الخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادعى بدليل قوله خلافا لخصم (قوله ومضى زمن امكانه الخ) عبارة المغنى وشيخ الاسلام وكذا بينهما بعدمضى زمن امكانه فان لم يمض زمن امكانه لم يلفت اليه اه (قوله ولم يكن المدعى الخ) عطف على قوله ادعى حدوث شيء الخ (قوله او يمين الاستظهار) اى فى الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بغير مسمى (قوله والا) اى وان كان المدعى حالف مع شاهده او يمين الاستظهار (قوله فلا يحلف بعدها الخ) ينبغى ان يحلف ان اسند المدعى ذلك الى ما بعده حلفه وهو ظاهر فليراجع رشيدى عبارة السيد عمر قوله لانه قد تعرض في يمينها الخ وهذا واضح فيما اذا كانت دعوى نحو الاداء قبل الحلف المذكور واما اذا كانت بعده وقبل الحلف مع مضى زمن يمكن فيه ذلك فالظاهر ان له تحليفه فليست امل اه قوله ولا تسمع دعوى ابراه من الدعوى الخ كذا في النهاية (قوله خصمه) الى قوله نعم لا يتوجه في المغنى والى قوله وتسمع في عقد بيع في النهاية الا قوله اى او مخالفا لمذهب الحاكم وقوله كما صرح به الماوردى لكن ضعفه البلقينى وقوله واستشكل بما لا يحدى قوله ونقل بعضهم الى ولو ادعى دين او قوله ويجرى ذلك الى ومرا من شروط وقوله فى الدعوى على من الى فى الدعوى لعين (قوله خصمه) كان الظاهر ان يقول بدله من ذكر او نحو رشيدى (قوله ولو نكل الخ) راجع لما قبل وكذا لو ادعى الخ ايضا (قوله لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن فى ملكه وتصرف رشيدى وفيه توقف بل الظاهر ان المراد لم تكن تحت يده (قوله ان كان عاميا) اى بخلاف ما اذا كان عارفا اسنى ومغنى عبارة الرشيدى هو قيد لقوله وفسره كما يعلم من كلام غيره وان اوم سياقه خلاف ذلك فغير العامى يهل وان لم يفسر اه (قوله ان خيف هربه) الظاهر انه راجع لاصل الاستدراك رشيدى (قوله لانه مائة) الى المتن فى المغنى الا قوله كما صرح الى ولو عين (قوله ولو احضر الخ) ولو عاد المدعى عليه ولو بعد الثلاثة وسال القاضى تحليف المدعى على نحو ابراه اجابه اليه لتيسره فى الحال ولا يكلف توفية الدين او لا مغنى زاد الاسنى بخلاف قوله للوكيل المدعى ابراهى وملك حيث يستوفى منه الحلق ولا يؤخر الى حضور الموكل وحلفه لعظم الضرر بالتأخير اه (قوله ولو عين جهة الخ) اى من نحو داء او ابراهى (قول المتن ولو ادعى رقب بالغ الخ) ويجوز شراء بالغ ساكت عن اعترافه بالرق وعن دعوى الحرية بمن يسترقه عملا باليد والاحوط ان لا يشتري الا بعد اعترافه بالرق لمن يبيعه خروجا من الخلاف فى ذلك وما نقل من تحريره وطء السرارى حتى يخمس ويقسمن محمول على تحقق سببين روض مع شرحه (قوله فى الاصل) الى قوله ونقل بعضهم فى المغنى الا قوله على ما مر الى المتن وقوله ونحوه الى لان الاصل وقوله وذكرت هنا الى

ويتبين عدم حنثه اه (قوله قبل قيام البيعة) هو وما عطف عليه يتعلق بادعى ايضا بدليل قوله خلافا لخصم (قوله ولا تسمع دعوى ابراه الخ) على احد وجهين فى الروض وهو مقتضى كلام اصله وصححه فى الشرح الصغير (قوله ولو ادعى رقب بالغ الخ) لو اعترف البالغ له بالرق ثم اقام اعنى البالغ المعترف بيعة بالحرية سمعت لان الحرية حق لله تعالى مر اقول ذكر البلقينى ما يوافق ذلك امكن صرح الاسنوى وغيره بانه لا تسمع اقامته البيعة كما تقدم بهامش باب الحوالة (قوله فقال انا حر فى الاصل) وقع السؤال عما لو كانت امه رقيقة وقال انا حر الاصل فهل يقبل قوله يمينه ايضا لاحتمال حرية الاصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضى الحرية او لا بد من بيعة لان الولد يتبع امه فى الرق فالاصل فى ولد الرقيقة هو الرق فيه نظر ولعل الوجه الثانى وبه ابقى مر متكررا ويؤيده تعليقه بموافقة الاصل وهو الحرية لا يقال فى ولد الرقيقة ان الاصل فيه

لانه قد يعتد ما ليس بدافع دافعا (امهل) وجوبا لكن بكفيل والافعال الرسم عليه ان خيف هربه (ثلاثة ايام) ويمكن من سفر ليحضره ان لم ترد المدة على الثلاث لانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو احضر بعد الثلاث شهود الدافع او شاهدها واحدا امهل ثلاثة اخرى للتعديل او التكميل كما صرح به الماوردى لكن ضعفه البلقينى ولو عين جهة ولم يأت بيمينتها ثم ادعى اخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها لم يهل او اثناء ما اهل بيمينتها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكرانا (فقال انا حر) فى الاصل

ولم يكن قد اقر له بالملك قبل وهو رشيدى على ما رقبيل الجعالة (فأقول قوله) يمينه وان تداولته الايدى بالبيع وغيره ما وافقته الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بيعة الرق على بيعة الحرية لان الاولى معها زيادة علم بنقلها عن الاصل أما لو قال اعتقنى هو او غيره فيحتاج للبيعة واذا ثبتت حرته الاصلية بقوله رجوع مشتريه (٣٠٢) على بائعه بشمته وان اقر له بالملك لانه بناء على ظاهر اليد (او ادعى) (رق صغير) او

مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم تقبل الابينة) او نحوها كعلم قاض ويمين مرودة لان الاصل عدم الملك (او في يده) او يد غيره وصدقه (حكم له به ان) حلف لعظم خطر الحرية (لم يعرف استنادها) (فيهما) الى التقاط (ولا اثر لانكاره اذا بلغ لان اليد حجة بخلاف المستندة للتقاط لان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا كما مر في بابه وذكر هنا تنميما لاحوال المسئلة فلا تكرار (ولو انكر الصغير وهو مميز) كونه فنه (فانكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل كبائع) لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كماله لانه حكم برقه فلا يرتفع ذلك الا بحجة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصح) اذا يتعلق بها الزام مطابقة في الحال نعم ان كان بعضه حالا ادعى ب كله ليطالبه ببعضه وان قل ويكون المؤجل تبعا قاله الماوردى واستشكل بما لا يجدى وبحت البلقين صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد على القاتل وان استلزم الدية

المتن (قوله ولم يكن قد اقر الخ) ولم يحكم برقه كما حال صخره والام تسمع دعواه عنانى وزياى اى مجبر مى (قوله قد اقر له) ينبغى اولباياعه سم (قوله على ما رالخ) عبارة النهاية كما رالخ (قول المتن فأقول قوله) ولعل الاوجه ان هذا اذا لم تكن امر رقيقة والا فلا بد من بيعة كما اتى به مر لان الولد يتبع امه فى الرق فالاصل فى ولد الرقيقة هو الرق سم (قوله وان تداولته الايدى الخ) اى وسبق من مدعى رقه قرينة تدل على الرق ظاهر اكا استخدام واجارة شيخ الاسلام ومغنى (قوله ومن ثم قدمت الخ) عبارة المغنى ولو اقام المدعى بيعة برقه و اقام هو بيعة بانه حر فالذى جزم به الرافعى فى الدعوى تبعا للبعوى ان بيعة الرق اولى لان معها زيادة علم وهو اثبات الرق ونقل المروى عن اصحاب ان بيعة الحرية اولى اه (قوله بنقلها الخ) اى يكون الاولى نافذة عن الاصل عبارة الزياى لانها نافذة وبيعة الحرية مستصحية اه (قوله اما لو قال الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله حراى بالاصالة كما مر ما لو قال اعتقنى الخ وما لو قال انا عبد فلان فالصدق السيد اه (قوله وان اقر له) اى المشتري للبائع رشيدى (قوله فيهما) اى في يده او يد غيره (قوله ولا اثر الخ) يغنى عنه قوله وكذا لا يؤثر الخ (قوله لان اليد الخ) علة لما فى المتن (قوله بخلاف المستندة للتقاط) اى فلا يصدق الا بحجة مغنى (قوله وكذا لا يؤثر الخ) اى فى صورة عدم الاستناد الى الالتقاط مغنى (قوله واستشكل بما لا يجدى) عبارة المغنى فان قيل الدعوى بذلك مشكل بان الحال اذا كان قليلا كدبرهم من الف مؤجلة يبعد الاستتباع فيه وبانه اذا اطلق الدعوى لم يفد وان قال يلزمه تسليم الالف الى لم تصح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك فى حكم دعوتين فابن محل الاستتباع اجيب بان محل الاستتباع عند الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعا للقليل للحاجة الى ذلك اه وقوله لم تصح الدعوى فيه تأمل وقوله بان محل الاستتباع عند الاطلاق منع لقول السائل اذا اطلق الدعوى لم يفد وقوله ولا يضر الخ منع لما قبله (قوله ببحث البلقين الخ) فيه ان هذا الحكم وهو صحة الدعوى بقتل خطأ او شبه عمد مذكور فى كلامهم حتى فى المتن فلا وجه لاسناده لبحث البلقين وانما الذى نسب للبلقين التنبيه على ان هذا الذى ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمؤجل رشيدى اقول وايضا ينافى ذلك الا سناد قوله الا فى قوله الماوردى (قوله على القاتل) فلوا دعى ذلك على العاقلة لم يجز جزم ما لانه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته فى اثناء الحول واعساره آخره مغنى (قوله وهو متجه الخ) (تمة) تسمع الدعوى باستيلا دوتدبير وتعليق عتق بصفة ولو قبل العرض على البيع لانها حقوق ناجزة مغنى وروض مع شره (قوله لان المقصود منها) اى من دعوى القتل المذكورة (قوله نازعه) اى الماوردى (قوله فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا) من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا تقرر فى نظارة على وقف من اوقاف المسلمين فوجده خرابا ثم انه عمره على الوجه اللائق به ثم سال القاضى بعد العمار فى نزول كشف على المحل وتحديد العماره وكتابة حجة بذلك فاجابه بذلك وعين معه كشافا وشهودا ومهندسين فقطعوا قيمة العماره المذكورة اثني عشر ألف نصف واخبروا القاضى بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معا ليمهم ويمنع من يريد اخذ الوقف الى ان يستوفى المقدار المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة المذكورة وان القاضى لا يجيبه لذلك لانه لم يطالب بشئ اذ ذاك ولا وقعت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك موجودا هناك وطريقه فى اثبات العماره المذكورة ان يقيم بيته تشهد له بما صرفه يوما فيوما مثلا ويكون ذلك جوا بالدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بيعة يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدر الاتقا وساخ له صرفه بان كان فيه مصلحة واذن له القاضى الحرية (قوله ولم يكن قد اقر له) ينبغى اولباياعه (قوله قاله الماوردى) كتب عليهم وقوله وبحت

مؤجلة لان القصد ثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقد بمؤجل قصد بها اثبات اصل العقد قاله الماوردى وهو متجه لان المقصود فيما منها مستحق فى الحال ونقل بعضهم عن ابن ابى الدم انه نازعه وبعضهم انه استحسنة ولعل كلامه اختلف ولو ادعى دين على مفسر وقصد اثباته ليطالبه به اذا ايسر فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا

واعتمده الغزى وقضية ما تقرر عن الماوردى سماها لأن القصد اثباته ظاهر اذ كونه مستحقا بقبضه لا بقدر يساره التريب عادة
 باو يجزى ذلك فيمن له دين على عبد يتبع به بعد العتق هل تسمع الدعوى عليه به ولا ثم رأيت البلقيني قال والا قرب تشبيه هذه بالدعوى
 لدين على من تحقق اعساره وقال قبل ذلك الذى يظهر انه يعطى حكم الحال اخذ من تصحيحهم الحوالة عليه المستلزم أن ما عليه من الدين
 له حكم الحال لا المؤجل للجل بوقت استحقاقه ومران من شروط الدعوى ان لا ينافيها دعوى اخرى ومنه ان لا يكذب اصله فلو ثبت اقرار
 رجل بانه عباسى فادعى ولده انه حسن لم تسمع دعواه ولا يبينته كما افق به ابن الصلاح (٣٠٣) (تنبيه) هذه الشروط الثلاثة المعلومة

فما يتوقف على اذن كالقرض على الوقف من مال غيره او من ماله او كان في شرط الواقف ان للناظر اقتراض
 ما يحتاج اليه الحال من العارة من غير استئذان اه ع ش (قوله واعتمده الغزى) وهو المعتمد وافق به
 الودرحه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وقضية ما تقرر عن الماوردى الخ) عبارة النهاية وان اقتضى
 ما قررناه عن الماوردى الخ (قوله لان القصد الخ) هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاولى ان
 يقول ووجه ان القصد الخ رشيدى (قوله ويجزى ذلك) اى ما مر في دعوى الدين على المعسر (قوله انه
 يعطى) اى الدين على من تحقق اعساره (قوله ومنه) اى غير المنافى وقوله ان لا يكذب الخ كان الاولى
 حذف لفظه لا وارجاع ضميره منه الى المنافى (قوله ويزيد الخ) مفعوله ولى بيته الخ سم ويصح كونه فاعلاله
 لان زاد يستعمل لازما ومتعدبا (قوله على من لا يحلف الخ) اى من الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله
 ولو طلق امرأة الخ) يتامل وجه هذا التفرع سم (قوله واشترت الخ) مفعول يزيد المقدر بالعطف (قوله
 وكان يملكها) راجع لسكن من البيع والهبة (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للاكتفاء بقوله وسلمنيها عن
 قوله وكان يملكها رشيدى اقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان يملكها يغنى في دعوى الهبة ايضا عن قوله
 وسلمنيها لسكن كلام الشارح السابق في شرح وجب ذكر القيمة كالصريح في استراط ذكر نحوه (قوله
 وخلف تركه الخ) مفعول يزيد المقدر (قوله بكذا) اى كثلث منه اى الدين (قوله كاسر) اى قيل قول المتن
 او نكاحا لم يكف الخ سم وقد يقال فلم اعاده (قوله بقوله شهودى الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول
 ذلك قبل الشهادة وبعدها (قوله والحلف) ظاهره وان لم يدع خصمه عليه بنحو فسق بيته الاخرى (قوله
 سمعت دعواه) اى لا يبينته

٥ (فصل) في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) الى التنبيه في النهاية (قوله وما يتعلق به) اى
 بالجواب ع ش اى من قوله وما قبل اقرار عبده الخ بغير مى (قول المتن اصر المدعى عليه الخ) وفي السكوت
 كلام طويل في اصرار المدعى عليه اذا كان وكلا او وليا تتعين من اجمعه سم (قوله فلم يثبت) لدل المراد لم يجب
 مع زوال نحو جهله رشيدى (قوله وعرف بذلك) اى بقوله او جاهل الخ (قوله وهو ان يحكم) اى فلا
 يصيرنا كلاما مجردا لسكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنسكول او يقول للمدعى احلف عزى اه بغير مى
 (قوله ولا يمكن الساكت من الحلف الخ) اى الا برضا المدعى كما يأتى ع ش اى في مبحث النسكول (قوله
 وسكوت اخرس) الى قوله كما مر في المغنى (قوله كذلك) اى كسكوت الناطق معنى (قوله والا) اى وان لم يفهم
 الاشارة (قوله فهو كمجنون) اى فلا تصح الدعوى عليه معنى (قوله على ما مر فيه) اى من ان الدعوى على

البلقيني كتب عليه مر (قوله واعتمده الغزى) افق به شيخنا الشهاب الرملى ش مر (قوله ويزيد عليها)
 مفعوله ولى الخ (قوله ولو طلق الخ) يتامل وجه هذا التفرع (قوله وفي مختلف فيه) هذه تقدمت قبيل
 قول المصنف او نكاحا لم يكفه الاطلاق الخ
 ٥ (فصل) اصر المدعى عليه على السكوت الخ (قوله اصر الخ) في السكوت كلام طويل في اصرار

السبب ولا تبطل دعواه بقوله شهودى ففسدة او مبطلون فله اقامة بيته اخرى والحلف وقول البائع المبيع وقف مثلا مسموع كبيته ان لم يصرح
 حال البيع بملكه والا سمعت دعواه لتحليف المشتري انه باعه وهو ملكه والله اعلم (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به اذا (اصر المدعى
 عليه على السكوت عن جواب الدعوى) الصحيحة وهو عارف او جاهل او حصلت له دهشة ونبه فلم يثبت كما افاد ذلك كله قوله اصر وتنبيهه عند
 ظهور كون سكوته لذلك واجب وعرف بذلك بالاولى ان امتناعه عنه كسكوته (جعل كسكرنا كل) فيما يأتى فيه بقيد وهو ان يحكم القاضى بنكوله
 او يقول للمدعى احلف فحيثئذ يخاف ولا يمكن الساكت من الحلف لو اراد ويسر له تكرير اجبه ثلاثا وسكوت اخرس عن اشارة
 مفهمة او كتابة احسنها كذلك ومثله اصم لا يسمع اصلا وهو يفهم الاشارة والافو كمجنون على ما مر فيه في باب الحجج

(تنبيه) يقع كثير ان المدعى يجب قوله (٣٠٤) ثبت ما يدعيه فطالب للقضاء المدعى بالاثبات ففهمهم ان ذلك جواب

وليه عش (قوله عليه) الى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله فيجب مهر المثل وكذا في المغنى الا قوله او عفو في الثانية وقوله وجواب دعوى الف الى ويكفي (قول المتن فقال لا تلزم مني الخ) وان قال في جوابه هي عندى او ليس لك عندى شئ فذاك ظاهر مغنى (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى دار بيد غيره فأنكره فلا بد ان يقول في حلفه ليس ملك ولا شئ منها ولو ادعى انه باعها اياها كفاه انه لم يبيعها مغنى وروض مع شرحه (قوله) وانما يطا بقائها الخ) اى وقوله لا يلزم مني العشرة انما هي نفي لمجموعها ولا يقتضى نفي كل جزء منها مغنى (قول المتن فكل) ينبغي ان يكون محله في غير معدور لجل او دهش ولا فوره بشكل فليتأمل وليحذر سيد عمر عبارة البجيرى قوله فكل عماد ونهاى هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون ناكلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضى هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فكل عما دونها شيخنا عزيزى اه (قوله) وان قل) شامل لما لا يتمول وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت تالفة فلا لانه مطالبة بما لا يتمول عش وفيه تأمل لان المطلوب هنا انما هو غير الاقل لا الاقل (قوله نعم) ان نكل المدعى عليه الخ) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالتنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها سم اقول قوله والا فالتنكول الخ انما ينتج مادعا لم يصح تاليه والحال لا محذور في الزام صحته فاصل المقام انه اذا اجاب المدعى عليه بلا تلزم مني العشرة ولا جزء منها واستحلفه القاضى على العشرة فقط فنسكل عن الحلف عليها فللمدعى ان يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى وليس له ان يحلف على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعى عليه فمذ لا محذور فيه فليراجع ثم رايت في الانوار ما نصه واذا عرض القاضى اليمين على العشرة ودونها لحلف على نفي العشرة واقتصر عليه فكل عما دون العشرة وللمدعى الحلف على استحقاق مادونها بقليل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين واراد المدعى الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضى اليمين على العشرة وعلى كل جزء منها فله الحلف على بعضها وان عرض على العشرة وحدها لم يكن له الحلف على بعضها بل يستأنف الدعوى للبعض الذى يريد الحلف عليه اه ويتضح بذلك عدم ارادة ماقاله المحشى سم وان كلام الشارح على ظاهره ولا محذور فيه والله اعلم (قوله فقط) اى ولم يقل ولا شئ منها نهاية (قوله نكحها الخ) اى او باعها داره وروض ونهاى (قوله فان نكل لم تحلف هي الخ) اى بل ان حلفت بين الردضى لها واستحققت الخسین لان اليمين المردودة كالاقرار وإن لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها بين الردا وعلى عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نانا قول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم فيمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية كما يعلم بمراجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الوليه فراجع وتامله تعرفه ثم بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه اه سم ولك ان تجيب بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقدير الا ان ثبت خلافه اخذنا بما ياتى في دعوى الف صداقا (قوله لم تحلف هي على انه الخ) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين فانها تحلف عليه لنكوله كافى الروضة واصلها سم وعبارة الاسنى والنهاى الا بدعوى

صحيح وفيه نظر ظاهر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالصرح بالانكار او الاقرار (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (فقال لا يلزم مني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لان مدعى العشرة مدع بكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يطا بقائها ان نفي كل جزء منها (فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فكل) عما دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء) وان قل من غير تجديد دعوى (وبأخذه) لما يأتى ان النكول مع اليمين كالاقرار نعم ان نكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضى في تحليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم لانه انما نكل عنها فلا يكون ناكلا عن بعضها هذا ان لم يستند المدعى به لمقدور الا كان ادعت أنه نكحها بخمسين وطالبته بها كفاه نفي العقد بها والحلف

المدعى عليه اذا كان وكلا او وليا تتمين راجعته (قوله تنبيه يقع كثير ان المدعى عليه يجب بقوله يثبت ما يدعيه الخ) ويقع ايضا انه اعنى المدعى عليه بعد الدعوى بقول ما بقيت اتحاكم عندك او ما بقيت ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منسكرا ناكلا فيحلف المدعى ويستحق ولو تنازع اقبل الدعوى فطلب احدهما الاصل اى القاضى الكبير وطلب الاخر نائيه اجيب من طلب الاصل في وقت انتصابه للحكم مر (قوله نعم) ان نكل) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالتنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها (قوله فان نكل لم تحلف هي على انه نكحها بدون الخمسين) اى بل ان حلفت بيمين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى

لانه ينافى دعواها ولا وهو النكاح بالخمين فيجب مهر المثل ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطلب منه البين فقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه قوله من غير اقرار وله تحليفه لانه لا يامن ان يدعى عليه بمادفعه بعد وكذا لو نكل عن البين (٣٠٥) واراد المدعى ان يحلف بين الرد فقال

خصمه أنا أبذل المال بلا بين فيلزمه الحاكم بان يقر ولا يحلف المدعى (ولو اذا ادعى ما لا مضافا الى سبب كافر ضنك كذا كفاه في الجواب لا تستحق) انت (على شيئا) أولا يلزمني تسليم شيء اليك (او) ادعى عليه (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شيئا) ولا نظر لكون العامة لا يعدون الشفعة مستحقة المعتمد ما في المتن اه (قوله في الثانية) اي الشفعة (قوله لم يلزمني دفع الخ) كذا في اصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بلا اذ لم ينفي الماضي ثم رايت المغني عبر بلا سيد عمر (قوله وجواب دعوى الف الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصدا فكيفيه ان يقول لا يلزمني تسليم شيء اليها قيل للفقهاء هل للقاضي ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضي ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل الا ان يقيم بينة انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله ولا لم يكفه) اي لان من اعترف بسبب يوجب شيئا لا يكفيه في نفى ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما اوجبه بطريقه ع (قوله وقضى عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشيدى وقد يقال ان ما ياتي تفصيل لما هنا فليراجع (قوله الا ان ثبت خلافه) اي ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار وينبغي كما مر عن سم واخذ مما ياتي او ثبت بنحو يمينها المردودة انه نكحها بذلك اي الالف فيلزمه ذلك (قوله بمبادرتهم الى فرض مهر المثل) لعله فيما اذا اجاب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمني دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشيدى وقد يقال كما مر ان ما هنا تفصيل لما مر وحاصله انه متى اقر بالزوجة فلا يكفيه في الجواب لا يلزمني دفع شيء اليها فيسأل عن القدر كما مر انفا عن ع (قوله فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكرنا كل بقيده فليراجع وليحرر (قوله غير ما ادعته) لعل المراد دون ما ادعته اي واما اذا ذكر قدره او فوقه فالامر ظاهر (قوله فلو صدقها سلبت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله حل له نحو

جديدة ونكول المدعى عليه اه (قوله لانه ينافى دعواها ولا) ظاهر ان حلفها المنفى انه تزوجها بخمسة مثلاً وحينئذ فتمولم لا بدعى جديدة بشكل لانها لا تخرج بها عن المناقاة والظاهر ان المراد بالذي تحلف عليه بدعى جديدة استحقاقها للخمسة مثلاً لانه نكحها بالخمس عبارة الراعى وان استأنفت رادعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فيبازعمت جاز لها الحلف عليه انتهت فتقر له ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيبازعمت ففعل ان ليس لها ان تدعى بعد بانه نكحها باقل رشيدى وقوله وعبارة الراعى الخ مثلها في الانوار ومما انفك البضائع سم عن شرح المهجة (قوله لم يلزمه قبوله) مفهومه جواز القبول وقوله من غير اقرار اي من المدعى عليه وقوله وله تحليفه اي للمدعى ع (قوله فيلزمه الحاكم الخ) عبارة المغني فله ان يحلفه ويقول له الحاكم اما ان تقر بالحق او يحلف المدعى بعد نكولك اه وقوله بعد نكولك لاحاجة اليه لان الكلام فيمن تحقق نكوله (قوله بان يقر ولا يحلف المدعى) لعل علته ما مر قبله رشيدى (قوله ولا نظر لكون العامة الخ) عبارة المغني ونازع البلقيني في جواب دعوى الشفعة وقال اكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لانها ليست في ذمته ولا يتعلق به ضمانها كالغصب وغيره فالجواب المعتمد لا شفعة لك عندى كما عبر به في الروضة وعبارة المحرر لا تستحق على شفعة اه والمعتمد ما في المتن اه (قوله في الثانية) اي الشفعة غش (قوله في بابها) اي الشفعة (قوله لم يلزمني دفع الخ) كذا في اصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بلا اذ لم ينفي الماضي ثم رايت المغني عبر بلا سيد عمر (قوله وجواب دعوى الف الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصدا فكيفيه ان يقول لا يلزمني تسليم شيء اليها قيل للفقهاء هل للقاضي ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضي ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل الا ان يقيم بينة انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله ولا لم يكفه) اي لان من اعترف بسبب يوجب شيئا لا يكفيه في نفى ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما اوجبه بطريقه ع (قوله وقضى عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشيدى وقد يقال ان ما ياتي تفصيل لما هنا فليراجع (قوله الا ان ثبت خلافه) اي ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار وينبغي كما مر عن سم واخذ مما ياتي او ثبت بنحو يمينها المردودة انه نكحها بذلك اي الالف فيلزمه ذلك (قوله بمبادرتهم الى فرض مهر المثل) لعله فيما اذا اجاب بان لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمني دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشيدى وقد يقال كما مر ان ما هنا تفصيل لما مر وحاصله انه متى اقر بالزوجة فلا يكفيه في الجواب لا يلزمني دفع شيء اليها فيسأل عن القدر كما مر انفا عن ع (قوله فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكرنا كل بقيده فليراجع وليحرر (قوله غير ما ادعته) لعل المراد دون ما ادعته اي واما اذا ذكر قدره او فوقه فالامر ظاهر (قوله فلو صدقها سلبت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله حل له نحو

مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا نه او الموافق للقواعد فتقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها بين الرد او على عدمه لا يقال رجوع قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نأقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شاملا لانكاره نفس النكاح ولو سلم فيجوز الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يعلم مما رجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجع ما له تعرفتم بحث جميع ذلك مع مر فوافق عليه (قوله وقد اقتصر القاضي في تحليفه على عرض البين عليها فقط) اي رنم بقل لا شيء منها (قوله لم تحلف بي الخ) قال في شرح المهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمين فانها تحلف لانكاره كأي الروضة واصلها اه (قوله الا ان ثبت خلافه) قال في شرح الروض اي انه نكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلبت له كذا في الروض

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - عاشر) إلى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن حجة بما ادعته والصواب سؤاله فان ذكر قدرها غير ما ادعته تحالفا فان حلفا او نكلا وجب مهر المثل او حلف احدهما فقط قضى له بما ادعاه ويكفي في جواب دعوى الطلاق انت زوجتي والنكاح ليست وزوجتي ولا يكون طلاقا فلو صدقها سلبت له ولو انكر وحلف حل له نحو

أختها وليس لها زوج غيره حتى بطلت أو بمرت وتنفى عنها وبزني للاحكام أن يرفق به لينول ان كنت تكتمها فهي طالق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ليتطابق الحلف (٣٠٦) والجواب (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه) ليتطابق اليمين الجواب (وقيل له

حلف بالنفي المطلق) كالأجواب به وورده وضوح الفرق أو بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فان تعرض له جاز لكن لو اقام المدعى به بينة لم تسمع بينة المدعى عليه باداء أو ابراء لانه كذبها بنفيه للسبب من أصله وعلم مما تقرر انه لو ادعى ديناً وهو مؤجل ولم يذكر الاجل كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الآن ويحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزمي تسليم شيء اليك بان حلفك إنما كان لاعسار والآن ايسرت سمعت دعواه ويحلف له ما لم تتكرر دعواه بحيث يظن منه التعتت (تنبيه) ما تقرر من الاكتفاء بالاستحقاق على شيئا استثنوا منه مسائل منها ما إذا أقر بان جميع ما في داره ملك زوجته ثم مات فاقامت بينة بذلك فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن موجودة عند الاقرار فانه يحلف لأعلم أن هذه ولا شيئاً منها كان موجوداً في البيت إذ ذلك ولا يكفي حلفه على أنها لا تستحقها (ولو كان بيده مرهون أو مكري وادعاء ما لك كفاه) في الجواب (لا يلزمي تسليمه) لانه جواب

أختها) أي ظاهر أو كذا باطنا ان صدق كما هو ظاهر من نظائره رشيدى (قوله) وليس لها زوج غيره) أي ظاهر أو كذا باطناً صدقت أخذاً من نظائره (قول المتن ويحلف) أي المدعى عليه على حسب بفتح السين بخطه ويجوز اسكاهاى قدر جوابه هذا وعلى نفي السبب لا يكلف التعرض لنفيه فان تبرع بأجابه الخ معنى عبارة الروض مع شرحه ويحلف المدعى عليه اذا قصر على الجواب المطلق وأفضى الأمر إلى حلفه كجوابه أو على نفي السبب وإن كان الجواب مطلقاً فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عينا اهـ (قول المتن بنفي السبب المذكور) كقوله في صرورة الفرض السابقة على ما قرضتني كذا معنى (قوله) أو بالاطلاق فكذلك الخ) لا يخفى انه مكرر مع قول المتن ويحلف على حسب جوابه هذا فكان الاولى ان يسقطه وبذكر قوله ولا يكلف التعرض لنفي السبب قيل قول المتن فاجاب الخ كما مر عن المغنى (قوله) ولا يكلف التعرض الى قوله أى وحينئذ في النهاية لا أقوله فانه يحلف لا أعلم أن إلى يكفي حلفه (قوله) فان تعرض الخ) متصل بقول المصنف كفاه في الجواب لا تستحق على الخ ولو قدمه لكان أوضح ع ش عبارة الرشيدى قوله فان تعرض له جاز لا حاجة إلى هذا مع ما قبله وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب و اقام المدعى به بينة الخ على انه تقدم له خلاف هذا وان تسمع من المدعى عليه البينة حينئذ بما ذكر فليراجع اهـ وقوله تقدم لعل في شرح امهل ثلاثة ايام وقوله خلاف هذا وان الخ أي إلا ان يدعى ان ما تقدم محله فيما اذ لم يسند المدعى المدعى به إلى سبب فليراجع (قوله) فان تعرض له) أي لنفي السبب وقوله ولو اقام المدعى بكسر العين به أى بالسبب ووجوده (قوله) وهو مؤجل) أى في نفس الامر ع ش (قوله) ولم يذكر الاجل) هو تصحيح للدعوى لان الدعوى بالمؤجل لا تسمع كما مر اسنى وهذا كالصريح في صحة دعوى الدين المطلق بدون تقييده بالحلول (قوله) كفى الجواب الخ) ولا يجوز انكاره استحقاقه بان يقول لا شيء له على في احد وجهين قال الزركشى انه المذهب كما حكاه الرويانى عن جده ولو اقر له خصمه بشئ مثلاً وادعى تلفه فله تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه اليه ثم يقع منه بالقيمة وان نكل حلف المقر له على بقائه وطالبه به معنى وروض مع شرحه (قوله) بذلك) أى الاقرار المذكور (قوله) فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن الخ) أي فيكتفى منه بذلك ع ش (قوله) ولا شيئاً منها) الاولى أو شيئاً الخ (قوله) ولا يكفي حلفه على انها لا تستحقها) أى ولا شيئاً منها أخذاً من أول وكلامه (قول المتن وادعاء) أى كلامهم ما لك اهـ واثبته معنى (قول المتن كفاه) لا يلزمي تسليمه) فان اقام بينة بالملك وجب تسليمه انوار وفي هامشه واعر ض ذلك بانه حينئذ يضيع حق الرهن والاجارة فكيف يجب التسليم اليه والجواب انه لا حيف على المدعى عليه فانه يمكن له استئناف دعوى الرهن واقامة البينة عليه او تحليف المدعى اهـ (قوله) لانه جواب) الى قوله كما سيعلم في المغنى الا قوله كذا قالوه الى المتن (قوله) ولا يلزمه التعرض للملك) أي لنفيه بان يقول ليس ملكك ولا لثبوته كما يعلم بما ياتي بجبرمى (قول المتن جمده) (بسكون الحاء المهملة على انه مصدر مضاف للفاعل أي خاف ان يجحد المدعى الرهن الخ) (تنبيه) لو ذكر المصنف قوله ولا بعد قوله بالملك كان أولى فان عبارة ته توهم تعلق ولا بخاف ولا معنى له معنى (قول المتن إن ادعت ملكاً مطلقاً) أي عن رهن واجارة معنى عبارة الجبرمى عن العزيزى أي ان كان دعواك بملك العين التي ادعتها ملكاً مطلقاً عن التقييد بالرهن أو الاجارة أى إن لم تقيد المدعى به بالرهن أو الاجارة فلا يلزمي تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسلمه وإن ادعت مرهوناً أو مؤجراً أى إن قيدت المدعى به بالرهن أو الاجارة أى إن كان مرادك التقييد بذلك فاذكره لا يجب عنه بان أقول لم تفرغ مدة الاجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اهـ (قوله) كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الخ) قال في الروض وفي جواز انكاره استحقاقه أى بان يقول لا شيء له على وجهان قال في شرحه قول الزركشى المذهب المنع كما حكاه شريح الرويانى عن جده اهـ (قوله)

مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (قلو اعترف) له (بالملك وادعى الرهن أو الاجارة) وكذبه المدعى (فالتصحيح انه لا يقبل) في دعوى الرهن والاجارة (إلا ببينة) لان الاصل عدمهما (فان عجز عنها وخاف أو لا ان اعترف بالملك) للدعى (جمده) مفعول خاف (الرهن أو الاجارة فحينئذ أن يقول) في الجواب (ان ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمي تسليم)

(أو) أضافها لمن لا تمكن
مخاصمته كقوله (هي لرجل
لا اعرفه أو لابني الطفل)
أو المجنون أو السفهيه سواء
ازاد على ذلك إنها ملكه
أو وقف عليه أم لا كما هو
ظاهر (أو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا) وهو ناظر
عليه (فلا يصح أنه لا تصرف
الخصومة) عنه (ولا تنزع
العين) منه لأن الظاهر أن
ما في يده ملكه أو مستحقه
وما صدر عنه ليس بمزيل
ولم يظهر لغيره استحقاق
كذا قاله هنا وقد يتناهى
قولهما عن الجويني وأقره
لو قال للقاضي بيدي مال لا
اعرف مالكم فالوجه
القطع بأن القاضي يتولى
حفظه ويحجب بحمل هذا
على ما إذا قاله لاني جواب
دعوى وحينئذ يفرق بأن
هنا قرينة تؤيد اليدهى ظهور
قصد الصرف بذلك عن
المخاصمة فلم يقو هذا الاقرار
على انتزاعها من يده بخلافه
ثم فانه لا قرينة تؤيد يده
فعمل باقراره (بل يحلفه
المدعى) لا على أنها نحو ابنته
بل على (أنه لا يلزمه التسليم)
للعين رجاء أن يقرأ وينكل
فيحلف المدعى وتثبت له
العين في الاولين في المتين
والبدل للحيلولة في البقية وله
تحليفه كذلك (إن) كان
للمدعى بينه أو (لم تكن)
له (بينه) كما سيعلم من كلامه

(قوله لمدعاك) أى لما ادعته على معنى (قول المتن وإن ادعت سرهوا الخ) ويحتمل هذا الرد وإن كان على
خلاف الأصل للحاجة وعكسه بأن ادعى المرتن على الراهن ديناً وخاف الراهن حرج المدعى الرهن لو
اعترف له بالدين يقول في جريته إن ادعت الفالاهن به فلا يلزمى أو به رهن هو كذا فأذكره حتى اجب ولا
يكون مقراً بذلك هنا ولا فإمر وكذا بقول في ثمن مبيع لم يقبض فلا يلزمى مطلقاً ووض مع شرحه وأنوار
من ثمن مبيع مقبوض فذكره حتى اجب أو عن ثمن مبيع لم يقبض فلا يلزمى مطلقاً ووض مع شرحه وأنوار
ومعنى (قول المتن أو لابني الطمّل) أى بخلاف نحو الطمّل الغلابى له رلى غيره لما سياتى وحينئذ فنى قولهم
لا تمكن مخاصمته أى ولو بوليته فحق امكنت مخاصمته بنفسه أو بوليته انصرفت الخصومة عنه على ما سياتى
رشيدى عبارة الحلبي أى ولا يثبت له ولا لا فتسمع الدعوى على المحجور حينئذ (قوله وهو ناظر عليه)
أى الوقف فان كان ناظر غيره انصرفت الخصومة اليه كما ذكره الشهاب الرملى رشيدى وكذا فى سم لا قوله
كما ذكره الخ (قوله وما صدر عنه ليس بمزيل) ومن ثم لو ادعاه لنفسه بعد سمع رشيدى ومعنى عبارة سم قال
فى الروض وإن ادعاه أى المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أى دعواه اه وهو المعتمد اه (قوله وقد يتناهى)
أى قولهم وما صدر عنه ليس بمزيل (قوله يحمل هذا) أى قول الجويني (قوله فى الاولين) أى فيما ليس هى
له وهى لرجل لا اعرفه (قوله والبدل للحيلولة فى البقية) هو تابع فى هذا كالشهاب ابن حجر أى والمغنى
لما فى شرح المنهج وقد قال الشهاب البرلى إنه وهم وانتقال نظر اه والذى فى شرح الروض انه
إذا حلف المدعى يمين الرد فى هذه الصورة ثبتت العين به عليه ابن قاسم رشيدى عبارة سم كتب شيخنا الشهاب
البرلى ما مش شرح المنهج مانصه فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحينئذ
فاليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين فى المسائل كلها نعم إن قلنا بانصراف الخصومة فى مسألة المحجور
والوقف على الفقراء أو المسجد كما ذهب اليه الغزالي وأبو الفرج كان له الحلف لتفريع البدل فاقاله الشارح
يعنى شيخ الاسلام هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة الى حالة اه ولم يزد فى شرح الروض على
قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعى عليه اه لا يلزمه تسليمها اليه رجاء ان يقرأ وينكل فيحلف المدعى
وتثبت له اه وهو ظاهر فيما قاله شيخنا اه أقول وبعبارة الانوار ايضا ظاهرة فيما قاله الشهاب البرلى
(قوله إن كان للدعى بينه) ولم يقمها رشيدى (قوله رسياتى فيه تفصيل عن البغوى) حاصلة التفصيل انه إذا
كان الاقرار بعد إقامة البينة وقيل الحكم بها للدعى حكمه بهامن غير إعادة البينة فى وجهه المقر له ان علم ان
المقر متعنت فى اقراره ولا فلا بد من اعادتها لكن فرض تفصيل البغوى فيما إذا اقر بها لمن تمكن
مخاصمته ولذا قال ان قاسم ويمكن الفرق اه بل التفصيل غير متات هنا إذا لا يصح إقامة البينة فى وجهه
المقر له هنا فقام رشيدى (قوله أى المذكور) بالجر تفسير للضمير المحرور وغرضه من هذا تاويل تذكير

وهو ناظر عليه) لعل التقيد به لقوله فلا يصح أنها لا تصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره
انصرفت الخصومة اليه اخذ من قوله لا يلى تصرف اولى به والضمير فى عليه الوقف لا المسجد كذا فليتأمل
(قوله لا على أنها نحو ابنته) قال فى الروض وإن ادعاه أى المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أى دعواه اه وهو
ح المعتمد (قوله والبدل للحيلولة فى البقية) كذا فى شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلى بخطه ما مشه مانصه
فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحينئذ فاليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين فى
المسائل كلها نعم إذا قلنا بانصراف الخصومة فى مسألة المحجور والوقف والمسجد كما ذهب اليه الغزالي وأبو
الفرج وكذا فى الاولين على وجه كان له التحليف لتفريع البدل فاقاله الشارح يعنى صاحب شرح المنهج
هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة الى حالة اه ولم يزد فى شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها
ويحلف المدعى عليه اه لا يلزمه تسليمها اليه رجاء ان يقرأ وينكل فيحلف المدعى ويثبت له اه وهو ظاهر
فيما قاله شيخنا (قوله رسياتى فيه تفصيل عن البغوى) ان اراد ما يأتى قريباً بقوله وفى فتاوى البغوى ان

الآتى وفيما إذا كان له بينه وأقامها يتضى له بها كذا اطافره وسياتى فيه تفصيل عن البغوى ونازع البلقين فى هذه الصير
واطال بما ليس هذا محل بسطه مع الجواب عنه (وإن اقر به) أى المذكور (لمعين حاضر) بالبدل (تمكن مخاصمته وتحليفه)

جمع بينهما أيضا حاولا فاحدهما من عن الآخر لاستزامه له ثم التقييد به ليس لافادة انه إذا اقر به لمن لا يمكن خصمته وهو المحجور لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لولي له وانما هو لترتب عليه قوله (سئل فان صدقه صارت الخصومة معه) لصيرورة البدله (وإن كذبه ترك في يد المقر) لما مر في الاقرار أي وحينئذ لا تنصرف الخصومة عنه كما هو ظاهر عملا بالظاهر نظير ما مر (وقيل يسلم إلى المدعى) إذا طالب له سواه وزيفه الامام بان القضاء له بمجرد (٣٠٨) الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) له كما في الاقرار وفي الانوار عن

فتاوى القفال لو ادعى دارا في يد آخر و اقام شاهدا ثم ثانيا فقال المدعى عليه قبل شهادته هي لزوجتي سمعه القاضي وحكم بها للمدعى ثم تدعى الزوجة عليه قيل وهو مشكل لان المدعى عليه معترف بانها لغيره فكيف تتوجه الدعوى عليه ويرد بانه مقصر بسكوتها عن ذلك حتى سمعت الدعوى وشهادة الاول فلم يقبل منه الصرف للغير وبهذا رد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه ويانه أنها توجهت وسمعت هي ثم شهادة الاول فقبول الثاني والحكم تميم لا ابتداء دعوى عليه وفي فتاوى البغوى ان اقامها فافر ذواليد بالعين لاخر قبل الحكم للمدعى حكم بهام غير اعادتها في وجه المقر له ان علم ان المقر متعنت في اقراره والاعادها في وجهه قال الاذرعى والظاهر أنه لا بد من اعادة الدعوى في وجهه ايضا (وان اقر) به (ا) معين (غائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب) لان المال يظهر

ضمير العين وهي مؤنثه رشیدی (قوله جمع بينهما) أي بين إمكان خصمته وإمكان تحليفه معنى (قوله ثم التقييد) إلى المتن في المغنى (قوله لمن لا يمكن الخ) أي وولي غير (قوله وهو المحجور) انظر ما وجه هذا الحصر مع ان الوقف الذي ناظره غيره كذلك كما مر رشیدی (قول المتن ترك في يد المقر لما مر الخ) يؤخذ منه انه يترك في يده ملكا سم (قوله أي وحينئذ لا تنصرف الخصومة عنه) أي فيقيم المدعى البينة عليه او يحلفه انوار (قوله كما مر في الاقرار) أي واعاد المصنف المسئلة هنا ليفيد التصريح بمقابل الاصح وهو وقيل الخ معنى (قوله قبل شهادته) أي الثاني (قوله ثم تدعى الزوجة عليه الخ) انظر إلى الحاشية الاتية عند قول الشارح اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ سم (قوله عن ذلك) أي الاعتراف (قوله وبهذا رد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه) يغنى عنه ما قبله (قوله ويانه) أي الرد (قوله لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدل على ان مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف تتوجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة ثم قد يقتضى هذا البيان ان الحكم كذلك إذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك إذا اقر قبل الدعوى سم (قوله وفي فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال إلا أن يحمل ذلك على الشق الاول مما هناسم اقول بل الاولى حمل ذلك على نفوذ الحكم بالنسبة للاخذ من ذى اليد لا بالنسبة للمقر له ايضا اخذا بما يأتى عن المغنى والروض مع شرحه (قول المتن ويوقف الامر) أي حيث لا بينة كما يأتى ع ش (قوله لان المال) إلى التنبيه في النهاية (قول المتن فان كان للمدعى بينة الخ) أي وان لم يكن للمدعى بينة فله تحليف المدعى عليه انه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى واخذه ثم اذا حضر الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان اليد له باقرار صاحب اليد ثم يستأنف الخصومة معه معنى ومرآ نفائى الشرح عن الاذرعى ما يؤيده (قوله شروط القضاء على الغائب) أي المتقدمة في بابه (قوله وعبارة اصله الخ) فانه قال فان لم يكن بينة يوقف الامر الى ان يحضر الغائب وان كان له بينة فيقتضى له معنى (قوله بمثله) الاولى الاخصر به (قوله) أقامها الخ فيمكن الفرق (قوله ترك في يد المقر لما مر في الاقرار) يؤخذ منه أنه ترك في يده ملكا (قوله ثم تدعى الزوجة عليه) في الروض فرع لو ادعى على غيره وقف دار يده عليه واقر بها ذواليد فلان وصدقه المقر له لم يكن له تحليف المقر ليغرمه أي قيمتها لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر قال في شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند التلاف والحيلولة في الحال كالتلاف اما اذا كذبه المقر له فيترك في يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بينة على الملك لم يكن للمدعى تحليف المقر ليغرمه لان الملك استقر بالبينة وخرج الاقرار عن أن تسكون الحيلولة به صرح به الاصل هو قوله ولو اقام المقر له فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل الفرع المذكور وله أي للمدعى تحليفه أي المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أي بان اقر بالمدعى به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه وان ما اقر به ملك للمقر له رجاء ان يقر له به او ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعدما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني هو هذا يظهر اشكال قوله السابق من فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد الزوج على المقر للتحليف فليتأمل (قوله لا ابتداء دعوى) هذا يدل على أن مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف تتوجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة (قوله ايضا لا ابتداء دعوى) قد يقتضى هذا ان الحكم كذلك اذا اقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك اذا اقر قبل الدعوى (قوله وفي فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال

الاقرار للغائب اذ لو قدم و صدقه اخذته وصارت الخصومة معه (فان كان للمدعى بينة) بمسافة ووجدت شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسلمت له العين قيل هذا نهافت لان الوقف ينافيه ما فرعه عليه وعبارة اصله سالمة منه اه ولا نهافت فيه لانه بان هذا التفريع ان قبله مقدرا هو حيث لا بينة ومثل هذا ظاهر لا يعترض بمثله الا ليتنبه للبراد المتبادر من العبارة بادني تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعى (معها) يمين الاستظهار كما مر لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر)

فلا يمين (تنبيه) أطلقوا
 الغائب وقيدوا الحاضر
 بالبلد فاقضى ان المراد
 بالغائب الغائب عن البلد
 ولودون مسافة العدوى ثم
 قالوا هو قضاء على غائب
 فاقضى انه بمسافة العدوى
 وحينئذ تنافى مذهب الحاضر
 والغائب فيمن بدون مسافة
 العدوى والذي يتجه فيه انه
 كالحاضر فان سهل سؤلّه
 وجب ورتب عليه مامر
 وإن لم يسهل وقف الامر
 إلى حضوره ولا تسمع عليه
 حجة الا لنحو تعزرا وتوارثم
 انصراف الخصومة عنه في
 الصور السابقة والوقف
 إلى قدوم الغائب إنما هو
 بالنسبة للعين المدعاة اما
 بالنسبة لتحليفه فلا اذ للدعي
 طلب يمينه أنه لا يلزمه
 للتسليم اليه فان نكل حلف
 المدعي وأخذ بدل العين
 المدعاة بناء على الاظهر السابق
 او اخر الاقرار ان له اقر له به
 غرم له بدله للحيلولة بينهما
 باقراره الاول ولو اقام المدعي
 بينة بدعواه والمدعي عليه
 بينة بانها للغائب عمل بينته
 ان ثبتت وكالته والالم
 تسمع بالنسبة لثبوت ملك
 الغائب والحاصل ان المقر
 متى زعم انه وكيل الغائب
 احتاج في ثبوت الملك للغائب
 الى اثبات وكالته وان العين
 ملك الغائب فان اقامها بالملك
 فقط لم تسمع الادفع التهمة
 عنه

بمسافة العدوى) صوابه فوق مسافة العدوى (قوله ثم انصراف الخصومة) الى قوله وكذا في المغنى والى قوله
 اى او كان عيناً في النهاية الا قوله ووقع إلى التنبيه (قوله في الصور الخ) لعل الجع نظراً لما افاده الشارح
 بقوله ثم التقييد به الخ وقوله والذي يتجه الخ والا فأتقدم في المتن الا صورة واحدة هي ما اذا اقر الحاضر ثم
 رايت قال الرشيدى قوله في الصور لعله في الصورة بزيادة تاء بعد الراء اى اذا اقر بهما الحاضر اه (قوله
 اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ) وفي الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار بيده عليه وأقر بها ذواليد
 لفلان وصدقه المقر له لم يكن له تحليف المقر ليغرمه اى قيمته لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر اه وفي
 شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيلولة في الحال كالالاتلاف اما اذا كذب المقر له فيترك في
 يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بينة على المملك لم يكن للدعي تحليف المقر ليغرمه لان المملك استقر
 بالبينه وخرج الاقرار ان تكون الحيلولة به صرح به الاصل اه وقوله فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل
 الفرع المذكور وله اى للدعي تحليفه اى المدعي عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالمدعي
 به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه أو إن ما اقر به ملك المقر له رجاء أن يقر أو ينكحل فيحلف ويغرمه القيمة
 بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعدما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني اه وبهذا يظهر لمشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد على الزوج المقر للتحليف فليتأمل سم اى واما
 اذا رجع الضمير الى المدعي كما هو الاقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم صحة رجوع الضمير للزوج المقر
 فتأمل (قوله اذ للدعي طلب يمينه الخ) وحينئذ فلم يبق فرق بين قولنا لا تنصرف عند الخصومة فيما مروى بين
 قولنا هنا تنصرف الا أن هناك يأخذ منه العين اذا أثبتنا على ما مر فيه وهنا يأخذ بدله مطلقاً والافنى كل من
 الموضوعين يحلفه ويقيم عليه البينة كما علم رشيدى وفي قوله ويقيم عليه الخ بالنسبة للاقرار لمعين حاضر نظر
 ظاهر (قوله انه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه المدعي تحليف المدعي
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وإن ما اقر به ملك المقر له رجاء أن يقر به له او
 ينكحل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر لشخص بشيء بعد ما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني فان
 نكل عن اليمين وحلف المدعي اليمين المردودة أو اقر له بالعين ثانياً اى وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم اقام
 المدعي بينة بالعين وحلف بعد نكول المقر له رد القيمة واخذ العين لانه اخذها للحيلولة وقد زالت اه زاد
 الانوار على ذلك ما نصه ولو رجع الغائب وكذب المقر في الاقرار له فالحكم كالأول وأضاف إلى حاضر فكذبه
 ولو اقام المقر له الحاضر او الغائب بعد الرجوع بينة بالملك لم يكن للدعي تحليف المقر اه (قوله انه لو اقر له به
 الخ) اى بعد ان اقر به لاخر كما يعلم من قوله باقراره الاول رشيدى (قوله عمل بينته) اى المدعي عليه لزيادة
 قوتها اذا باقر اذى اليه أسنى ومعنى (قوله والحاصل الخ) وفي الروض في هذا المبحث المسئلة السادسة
 يطالب المدعي عليه بالكفيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل اى يقيم كفيلاً حبس اه قال
 في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لا لثبوت الحق وامتناعه منه اه سم (قوله فان اقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يقيم بينة بوكالته عن الغائب واقام بينة بالملك سمعت بينته
 لا لثبوت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه اليمين وتهمة الاضافة إلى للغائب سواء تعرضت
 بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا وهذه الخصومة خصومة المدعي مع المدعي عليه والمدعي

إلا أن يحمل ذلك على الشق الاول بما هنا (قوله والحاصل ان المقر متى زعم أنه وكيل الغائب الخ) في الروض
 في هذا مبحث المسئلة السادسة يطالب المدعي عليه بالكفيل بعد قيام البينة وإن لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل
 اى يقيم كفيلاً حبس قال في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لا لثبوت الحق وامتناعه منه اه (قوله فان
 اقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الروض وشرحها فان لم يثبت اى يقيم بينة بوكالته عن الغائب واثبت
 اى اقام بينة بالملك للغائب سمعت بينته لا لثبوت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه اليمين وتهمة
 الاضافة إلى للغائب سواء تعرضت بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا فهذه الخصومة خصومة المدعي

وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها كره من مقبوض وإجارة فتسمع بينته أنها ملك فلان الغائب لأن حقه لا يثبت إلا إن ثبت ملك الغائب فيثبت ملكه بهذه البينة ووقع هنا لغير واحد من (٣١٠) الشراح ما لا ينبغي فاحذره (تنبيهان) الاول فان قال المدعى عليه هي لي وفي يدي فاقام المدعى

مع الغائب خصومة أخرى انتهى اه سم (قوله) وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها الخ) وفاقا للنهاية وخلافا
لرؤس وشرحه والمغني والانوار عبارة وإن تعرضت أي بينة لا ترفع مع ذلك أي كونه ملكا للغائب اذ كونه
في إجارة الحاضر أو رهنه سمعت أصرف الخصومة وانصراف التحليف ورجعت بينة المدعى فإذا حضر
الغائب فان أعاد البينة أو أقام غيرها قدمت على بينة المدعى وإن لم يقيم فيقر راك على الملك ولو قال للقاضي
زدني الكتاب انما عاد ولم يدع أو لم يقيم البينة يلزمه الاجابة (قوله) فتسمع بينته الخ) أي إذا تعرضت لكونه في
إجارة الحاضر أو رهنه أخذنا ما مر عن الانوار (قوله) فيثبت ملكه بهذه البينة) ولا ينافيه ما مر من أنه ليس
له إثبات مال لغيره حتى يأخذ دينه منه لأن محل ذلك في أصل الدين الذي لا علاقة له فيه أو هنا في حق التوثيق أو
المنفعة مع تعاق حقه بها نهاية وقوله لأن محل ذلك الخ أي على مختاره وأما عند الشارح فمحل في الدين كمر
في القضاء على الغائب ويأتي في ضابط الخائف (قوله) وجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب
منكر أو متواريا أو متززا أو فوق مسافة الدوى على ما مر شرح (قوله الثاني الخ) (فرع) لو ادعى جارية
على منكرها فاستحجها بحجة ووطنها وأولدها ثم أكذب نفسه لم تكرر زانية بذلك لأنها تنكر ما يقول ولم يبطل
الايلاذ وحرية الولد لأن إقراره لا يلزم غيره وإن وافقته الجارية على ذلك إذ لا يرفع ما حكم به برجوع محتل
فيلزمه المهر إن لم يترف هي بالزنا ويلزمه الارش إن عصت ولم يولد أو قيمة الولد وأمه إن أولدها ولا يثبورها
بعد ذلك إلا بشراء جديد فان مات قبل شرائها أو بعده عصت عملا به الولد والاول ووفى ولا يثبورها إن مات قبل
شرائها وكذا الحكم لو أنكر صاحب اليد وحلف أنها له وأولدها ثم أكذب نفسه فيأتي فيها جيع ما مر فلا تكون
زانية باقراره ولا يبطل الايلاذ ولا حرية الولد ويلزمه المهر والارش وقيمة الولد وأمه ولا يثبورها إلا بشراء
جديد فان مات عصت ووفى ولا يثبورها ويجب اجرة مثلها في الخالين ورضع مع شرحه وكذا في المغني والانوار
إلا قوله فلا تكون زانية باقراره الخ (قوله) عمامر) أي في شروط الدعوى أو في قوله ولو أقام المدعى بينة بدعواه
والمدعى عليه بينة بأنها للغائب الخ (قوله) ولا وليا) أي ولا ناظرا كامر (قوله) ومحل عدم السماع
فيما ذكر (قوله) لمدينه) الا وفق لما مر ويأتي لمدينه بغيره (قوله) له بها تعاق) أي ثابت بالفعل وسابق على
الدعوى والاثبات بخلاف التعاق الآتي في قوله ومنه دعوى دائن مينة الخ (قوله) عمامر) أي في قوله ولو
أقام المدعى بينة بدعواه الخ أو في القضاء على الغائب في شرحه وإذ اثبت مال على غائب وله مال (قوله) فن الاول
وهو غير المنتقل (قوله) أنه أقر الخ) ظاهره قبل البيع أو بعده (قوله) لا قراره الخ) متعاق بالفساد (قوله) وإنما
سمعت الخ) جواب سؤال منشؤه قوله فن الاول ما لو اشترى أمه الخ (قوله) ومنه) أي الاول (قوله) فلا
يسمعان) الاولى الثانية (قوله) وإن كان لو ثبت الخ) أي تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها ولو
بقصد وفاء الدين أو النفقة من ذلك كما هو مقتضى كلامه الآتي في شرحه ومن توجهت عليه يمين الخ وصرح كلامه
السابق في القضاء على الغائب في شرحه وإذ اثبت مال على غائب وله مال سم (قوله) حق الدائن) أي في
الاولى (قوله) فيحلف مع شاهده) يعني إذا عجز عن شاهد آخر مثلا (قوله) لأنه يدعى الخ) علة لقوله سمعت

بينته وحكم الحاكم له بها ثم
بان أنها ليست في يد المدعى
عليه فالذي يتجه أنه لا ينفذ
إن كان ذو اليد حاضرا
وينفذ إن كان غائبا
ووجدت شروط القضاء
على الغائب الثاني علم عمامر
مران من يدعى حقا لغيره
وليس وكلا ولا وليا
تسمع دعواه ومحل إن كان
يدعى حقا لغيره غير منتقل
اليه بخلاف ما إذا كان
منتقلا منه اليه أي أو كان
عينا لمدينه له بها تعاق كما
علم عمامر ويأتي في ضابط
الخائف فن الاول ما لو
اشترى أمه ثم أراد ان يثبت
على بائعه أنه أقر بأنها
مغسوبة من فلان بخلاف
ما لو ادعى فساد البيع
لاقراره قبله بغصبه لأنه هنا
يثبت حقا لنفسه هو فساد
البيع وإنما سمعت بينته
باقراره قبل البيع أنها
عتيقة لأنه لا يثبت حقا
لأدنى ومنه دعوى دائن
مينة أن لها مهرا على زوجها
ودعوى زوجة دين الزوجها
فلا تسمعان وإن كان لو
ثبت ذلك تعلق به حق
الدائن ونفقتها في الثانية
ومن الثاني ما لو اشترى
سهما شائعا من ملك واثبت
في غيبة البائع أن ما اشتراه
منه هو الذي خصه من تركه
إليه فادعى أخوه أن أباه

وهبني ذلك الملك كاهبة لازمة وأقام بينة بذلك فاقام المشتري شاهدا بان الأب رجع في الهبة سمعت
دعواه وبينته فيحلف مع شاهده لأنه يدعى ملكا لغيره منتقلا منه اليه كالوارث فيما يدعيه ما مر بخلاف غريم الغريم قاله ابن الصلاح

ومنه ما رقبيل التنبية الاول في دعوى الرهن والاجارة ومنه ما لواقره من له أخ بملك لابنه (٣١١) فلان ثم مات فادعى الاخ انه الوارث وان

المقر ببنته ولد على فراش فلان واثبت ذلك ثبت نسب المقر به من ولد على فراشه وبطل اقرار الميت ببنته ومنه ما لو ادعى دارا يدي بكونه اشتراها من زيد المشتري لها من عمرو المشتري لها من بكر فانكر سمعت بينته بالبيعين (وما قبل اقرار عبد) أي قن (به كعقوبة) لادعى من قودا وحده قذف او تعزير (فالدعوى عليه وعليه الجواب) ليرتب الحكم على قوله لقصور اثره عليه دون سيده اما عقوبة الله تعالى فلا تسمع الدعوى بها مطلقا كما مر (وما لا) يقبل اقراره به (كارش) لعيب وضمان متاف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب لان متعاقه الرقبة وهي حق السيد دون القن فلا تسمع به عليه ولا يخلف كالمعلق بذمته لانه في معنى المؤجل نعم الدعوى والجواب على الرقيق في نحو قتل خطأ او شبه عمد بمحل اللوث مع انه لا يقبل اقراره وذلك لاتعلق للدية برقبته إذا أقسم الولي وقد يكونان عليهما كما في نكاحه ونكاح المكاتبه لتوقف ثبوته على اقرارهما (فصل) في كيفية الحلف وضابط الحالف

دعواه وبنته (قوله) ومنه ما رقبيل التنبية الاول) يتأمل كون ذلك منه سم ولك ان تقول وجهه ان المراد بالثاني ما يشمل قول الشارح اي او كان لمدينه الخ (قوله) ومنه ما لواقره من له أخ الخ) يتأمل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى به فيه حق للغير منتقل منه للمدعى فان المدعى به انه الوارث وإن المقر ببنته ولو على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا منه للمدعى الا ان يراد انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث سم (قوله بالبيعين) اي بيع بكر لعمرو وبيع عمرو لزيد وما يبيع زيد للمدعى فليس بمنح فيه (قوله اي قن) إلى الفصل في المغنى وكذا في النهاية الاما انبه عليه (قول المتيقن) فالدعوى عليه الخ) وتصح الدعوى ايضا على الرقيق بدین معاملة تجارة اذ زل فيها سيده مغنى (قوله على قوله) اي القن (قوله مطلقا) اي لا عليه ولا على سيده (قوله كما مر) اي في اول الباب (قوله لعيب) عبارة المغنى لتعيب او اتلاف اه وعبارة البجيرمي قوله كارش لعيب الخ كان ادعى عليه انه جرح دابته او اتلفها اه (قوله دون القن الخ) نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع الدعوى به عليه لا إقامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة نهاية (قوله فلا تسمع به الخ) عبارة المغنى فلو ادعى عليه فنى سماعها وجهان قال الرافعي والوجه انها تسمع لاثبات الارش في الذمة لا لتعلقه بالرقبة قال تفرعنا على الاصين يعني ان الارش المتعاق بالرقبة يتعلق بالذمة ايضا وان الدعوى تسمع بالمؤجل قال البلقي فيخرج منه ان الاصح انها لا تسمع عليه بذلك لان الاصح انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالمؤجل وبهذا جزم صاحب الانوار اه (قوله نعم الدعوى والجواب) كان وجهه ذلك ان يمين الولي حجة فهو بمنزلة البينة سم (قول في نحو قتل خطأ الخ) انظر ما المراد بنحوه وقد اسقط المغنى وشرح المنهج لفظة النحو (قوله) وذلك لتعاق الدية برقبته الخ) هو تعليل لعدم قبول اقراره رشدي (قوله اذا قسم الولي) اي ولي الميت (قول) وقد يكونان عليهما اي تكون الدعوى والجواب على كل من الرقيق والسيد مغنى (قوله كافي نكاحه) اي العبد كان ادعت حره على عبدو سيده بان هذا زوجي وزوجه سيده لي وقوله ونكاح المكاتبه بان ادعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجته زوجته سيدها باذنها محضرة شاهدي عدل فلا يثبت الا باقرارها مع السيد اه بجيرمي (قوله لتوقف ثبوته الخ) لانه لا بد من اجتماعهما على التزوج فلو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكلت وحلف المدعى حكم بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكمه بالنكاح وياتي مثل ذلك في المبعضة مغنى وعنان

(فصل) في كيفية الحالف وضابط الحالف (قوله في كيفية الحالف) إلى قول المتن وسبق في النهاية الا قوله واعترض إلى لافي اختصاص (قوله وما يتفرع عليه) اي الحلف (قوله اليمين المردودة) إلى واعترض في المغنى الا قوله ويظهر إلى المتن (قوله ومع الشاهد) اي اليمين مع الشاهد مغنى وقضية اقتصارهم على تنكح الصورتين انه لا تغلظ بين الاستظهار فليراجع (قوله بنحو طلاق الخ) عبارة المغنى والاسنى ولا يغلظ على

تقدم تعلق حقه بالعين ثم رايت قول الشارح ومنه ما رقبيل التنبية الاول الخ ومنه يؤخذ الفرق على ما فيه بما يعرف بالتأمل (قوله) ومنه ما رقبيل التنبية) يتأمل كون ذلك منه (قوله) ومنه ما لواقره من له أخ بملك لابنه فلان الخ) يتأمل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى فيه حق للغير ينتقل منه للمدعى فان المدعى انه الوارث وإن المقر ببنته ولد على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا للمدعى الا ان يراد انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث (قوله لان متعلقه الرقبة) وهي حق السيد دون القن فلا تسمع به عليه الخ نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان للمدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع الدعوى به عليه لا إقامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى لاجل اقامة البينة شرح مر (قوله نعم الخ) كان وجهه ذلك ان يمين الولي حجة فهو بمنزلة البينة (فصل تغلظ يمين مدع ومدعى عليه الخ)

وما يتفرع عليه (تغلظ) ندبا وإن لم يطلبه الخصم بل وإن اسقط كما قاله القاضي (يمين مدع) اليمين المردودة ومع الشاهد (و) يمين (مدعى عليه) ان لم يسبق لاحدهما حلف بنحو طلاق انه لا يخلف يميننا مغلظة

ويظهر تصديقه في ذلك من غير عين لانه يلزم من حلفه ملاحقه ظاهر افساوى الثابت بالبينه (فيما ليس بمال ولا يهده مال) كمنكاح وطلاق و ايلاء ورجعة ولعان وعق وولاء ووكالة ولو في درهم وسائر مامر مما لا يثبت برجل وامراتين وذلك لان البين موضوعه للزجر عن التعدى فتعاط مبالغته وتاكيد الردع فيما هو (٣١٢) متاكدا في نظر الشرع وهو ما ذكره وما في قوله (و) في (مال) اوحقه كخيار واجل (يلغ

نصاب زكاة) وهو كما قاله
ماتتا درهم او عشرون
دينارا وما عداهما لا بدان
تبلغ قيمته احدهما واعترض
بان نص الام والمختصر ان
العبرة بالذهب لا غير
واعتمده البلقيني وبجواب
بانه لا يظهر هنا تعين الذهب
معنى فلذا اعرض عنه اى
وما هو التعين يحمل على
انه تصوير لا غير لافى
اختصاص ولا فيما دون
نصاب اوحقه كان اختاف
متبايعان في ثمن فقال البائع
عشرون والمشتري عشرة
لان التنازع انما هو في
عشرة وذلك لانه حقير في
نظر الشرع ولهذا لم تجب
فيه مواساة نعم ان
راه لنحو جرامة الخالف
فعله وبحث البلقيني ان له
فعله بالاسماء والصفات
مطلقا (وسبق بيان التغليظ
في اللعان) بالزمان وكذا
المكان في غير نحو مريض
وحائض ويظهر ان يالحق
بالمرض سائر اعذار الجماعة
وان التغليظ به حينئذ حرام
لكن يشكل على ذلك ان
المحدرة يغلظ عليها به وان
قلنا لا نحضر للدعوى عليها
وقد يفرق بان نحو المرض
عذر حسي بخلاف التحذير
وغيرهما نعم التغليظ

حالف لانه لا يحلف يمينا مغلفة بناء على أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير الطلاق كما هو قضية النص اه
(قوله في ذلك) اى في لانه حلف لانه لا يحلف الخ ع ش (قوله يلزم من حلفه طلاقه) اى لان هذا الحلف
يعاط لانه فيما ليس بمال الخ وذلك يقتضى الحث وقد يمنع هذا الزوم اذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه
سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه خصوص الضرورة الحالف فليتامل سم (قوله ظاهرا)
اى لزوم اظاهره (قوله فساوى) اى قوله انه حلف انه لا يحلف الخ (قوله ووكالة) اى وقود وصاة وتعاط
في الوقف ان بلغ نصا باعلى المدعى والمدعى عليه واما الخالف فالتامل من المال ان ادعاه الزوج وانكرت
الزوجة وحلفت او انكرت وحلفه ولا تغليظ على واحد منهما وان ادعته وانكر وحلف او نكل
وحلفت هى غلط عليهم لان قصدهما الفرقا وقصده استدامة النكاح اما الخالف بالكثير فتعاط فيه مطلقا
مغنى وروض مع شرحه (قوله ولو في درهم) اى لان المقصود من الوكالة انما هو الولاية رشيدي (قوله
فتعاط) اى الحلف عبارة المغنى فشرع التغليظ اه (قوله كخيار الخ) اى وحق الشفعة اسنى ومغنى (قوله وهو
كما قاله الخ) عبارة المغنى قضية كلام المصنف التغليظ في اى نصاب كان من نعم ونبات وغيرهما وهو وجه
حكاه الماوردى ويلزم عليه التغليظ في خمسة واسق شعير وذرة وغيرهما لا يساوى خمسين درهم او الذي في
الروضة واصالها اعتبار عشرين مثقالا ذهبا او مائتى درهم فضة تحديدا او المنصوص في الام والمختصر اعتبار
عشرين دينار اعينا او قيمة وقال البلقيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب انتهى
والاوجه كما قال شيخنا اعتبار عشرين دينار او مائتى درهم او ما قيمته احدهما اه (قوله وما اوم التعين الخ)
اى من نص الام والمختصر (قوله ولا فيما دون نصاب الخ) اى وان كان لقيم او لوقف ع ش (قوله نعم ان
راه الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم للفاضل ذلك فيما دون النصاب ان راه لجرأة يجدها في الحالف اه عبارة
ع ش قوله ان راه الحالك اى فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك ام لا
وقضية اطلاق الشارح والنهاية الاول فليراجع وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وبحث البلقيني ان له فعله
الخ) هذا التعبير يقتضى انه يتمتع عليه التغليظ بغير الاسماء والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجه رشيدي
اقول يظهر ان الامر كما اقتضاه وجهه زيادة اداء الحالف (قوله مطلقا) اى في المال وغيره بلغ نصا بام لا
وشمل ذلك الاختصاص فقضية ان له تغليظ البين فيه ع ش (قوله بالزمان) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله
في غير نحو مريض الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المريض الذى به مرض شاق والزوم
والحائض والنفساء فلا يغلظ عليهم بالمسكان لعذرهم اه (قوله ويظهر ان يالحق الخ) قضية مامر انفا عن
المغنى عدم الالحاق (قوله به) اى المسكان حينئذ اذ كان الحالف نحو مريض او حائض (قوله على ذلك)
اى استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالجر عطا
على الزمان ويحتمل رفعه عطفا على المسكان (قوله نعم) الى قوله ويسن في النهاية والى قوله اما ولا في المغنى
إلا قوله وتكرير اللفظ وقوله وهى معروفة الى من الطالب (قوله وهى معروفة) كان يقول والله الذى لا اله
إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم السرو العلانية مغنى واسنى (قوله فيها) اى اليمين (قوله
لاتوقيف فيه) عبارة المغنى لم يرد توقيف في الطالب الغالب اه (قوله او الغز الى) كذا في اصله بخطه رحمه

(قوله يلزم من حلفه طلاقه ظاهرا) اى لان هذا الحلف يعاط لانه فيما ليس بمال وذلك يقتضى الحث وقد
يمنع هذا الزوم اذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه
خصوصا هنا ضرورة الحلف فليتامل (قوله وقد يفرق بان نحو المرض عذر) لا يخفى ما في هذا الفرق

بحضور جمع أقلمهم أربعة وبتكرير اللفظ لا يعتبر هنا ويسن زيادة الاسماء والصفات أيضا وهى معروفة ومرواائل الله
الايمان ان ما يذكر فيها من الطالب الغالب المدرك المهلك معترض بانه لا توقيف فيها واسماء الله لا يجوز اطلاقها الا بتوقيف وان
هذا لا يأتى الا على كلام الباقلاني او انزالى المشترطين انتهاء الاشعار بالنقص دون التوقيف والجواب بان هذا من قبيل

اسم المفاعلة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالتحق بالافعال التي لا تتوقف ايضا فتباعا على توقيف ولذا توسع الناس فيها غير صحيح اما اولها فهي ليست من ذلك القبيل لفظا وهو واضح ولا معنى وكونها تقتضى تعلقا يؤثر فيه لا يختص بها بل اكثر الاسماء التوقيفية كذلك واما ثانيا فن الذي صرح على طريقة الاشعري بان الاسماء والصفات التي من باب المفاعلة لا تقتضى (٣١٣) توقيفا بل الفعل لا بد فيه من التوقيف

لكن الفرق بين وبين الاسم والصفة ان هذين لا بد من ورود لفظهما بعينه ولا يجوز اشتقاقهما من فعل أو مصدر وورد كما صرحوا به بخلاف الفعل لا يشترط ورود لفظه بل يكفي ورود معناه او مرادفه بل عدم اشعاره بالنقص وان لم يرد او هذا وان لم ار من صرح به كذلك إلا انه ظاهر من خوى عبارات الاصوابين فتأمله ويسن أن يقرأ عليه آية آل عمران ان الذين يشترون بعهده الله وايمانهم ثمنا قليلا وان يوضع المصحف في حجره ويحلف الذمي بما يعظمه مما تراه نحن لا هو ولا يجوز التحليف بنحو طلاق أو عتق بل يلزم الامام عزل من فعله اي إن لم يكن يعتقد كما هو ظاهر وقد يختص التغليط باحد الجانبين كما اذا ادعى فن على سيده عتقا او كتابة فانكره السيد فتغليظ عليه إن بلغت قيمته نصا با فان رد اليمين على القن غلط عليه مطلقا لان دعواه ليست بمال (ويحلف على البت) وهو الجزم فيما ليس بفعله ولا فعل غيره كان طلعت الشمس او ان كان هذا

الله تعالى وكان الظاهر والغزالي بالواو سيد عمر (قوله اسم المفاعلة) يعنى اسم دال على المشاركة (قوله غير صحيح) خبر قوله والجواب عبارة المغنى اجيب بان هذا الخ قال الاذرعى والاحوط اجتناب هذه الالفاظ ولهذا لم يذكره الشافعى وكثيرون من الاصحاب اه وهو كما قال اه (قوله وكونه تقتضى) اى من جهة تحقق مدلولاتها (قوله تعلقا) اى متعلقا (قوله التوقيفية الخ) لعل حق المقام الغير التوقيفية (قوله فن الذى الخ) استفهام انكارى (قوله ولا يجوز) اى لا يكتفى في جواز اطلاقهما (قوله او مرادفه) لعله من عطف الخاص (قوله بل عدم اشعاره بالنقص الخ) هذا لا يلائم قوله آتفا بل الفعل لا بد فيه من التوقيف سيد عمر وسم (قوله وإن لم يرد) اى معناه او مرادفه (قوله وهذا) اى قوله بل عدم إشعاره الخ (قوله ويسن) اى قوله ويفرق في المغنى الا قوله اى إن لم يكن الى وقد يختص وقوله ولا اعلمك اين ابي وإلى قول المتن ولو ادعى ديننا في النهاية (قوله وان يوضع المصحف في حجره) اى ولم يحلف عليه لان المقصود تخويله بحجافه بحضرة المصحف ع ش وكلام المغنى يفيد ان الحلف على المصحف مستحب ايضا عبارته ويحضر المصحف ويوضع في حجر الحالف قال الشافعى وكان ابن الزبير وطرف قاضى صنعاء يحلفان به وهو حسن وعليه الحكم بالين وقال رضى الله تعالى عنه في باب كيفية اليمين من الامم وقد كان من حكم الافاق من يستحلف على المصحف وذلك عندى حسن وقال القاضى وهذا التغليط مستحب اه (قوله ويحلف الذمي الخ) عبارة المغنى هذا اذا كان الحالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى انزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق او نصرانيا حلفه بالله الذى انزل الانجيل على عيسى او مجوسيا او وثيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره زاد الانوار ولو حلف مسلما بالله الذى انزل التوراة على موسى او الانجيل على عيسى جاز اه (قوله لا هو) كقوله والله الذى ارسل كذا او انزل كذا من رسول او كتاب لانهم فهم ما معنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ) اى من القاضى فلو خالف وفعل انعقدت يمينه حيث لا اكره منه ع ش وينبغي حمله على ما اذا كان يعتقده القاضى كما يأتى في بحث اعتبار نية القاضى عن شرح المنهج ومحشية الزياى (قوله بنحو طلاق الخ) كمنذر مغنى (قوله اى إن لم يكن الخ) اى القاضى الذى يفعله قال المغنى وقال ابن عبد البر لا اعلم احدا من اهل العلم يرى الاستحلاف بذلك اه (قوله لان دعواه ليست بمال) اى وإن كان حلفه مفوتا بالمال على السيد ع ش (قوله فيما ليس بفعله الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره وقد يكون اليمين على تحقيق وجود لا على فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل اى يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق ولم يعرف فادعت انه غراب وانكره وقد قال الامام انه يحلف على البت اه (قوله كان طلعت الشمس او ان كان هذا غرابا) اى ثم ادعت عليه الزوجة ان الشمس طلعت او كان هذا غرابا فأنكره فيحلف على البت انها لم تطعم او أنه لم يكن غرابا رشيدى (قوله نعم المودع) بكسر الدال (قوله يحلف) اى المودع (قوله وفى فعله) عطف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله نفيا او اثباتا) فيقول فى البيع والشراء فى الاثبات والله لقد بعته بكذا او اشتريته بكذا وفى النفي والله ما بعته بكذا او ما اشتريته بكذا مغنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع منه الخ) اى وقد توجهت اليمين عليه بعد كماله مغنى (قوله مثلا) اى او اغنيائه او سكره الطافح مغنى (قول المتن فعلى نفي العلم) ولا يثبت ذلك فيه فلو حلف على البت اعتد به كما

(قوله بل عدم اشعاره بالنقص) أنظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيه الخ (قوله كلا اعلمه فعل كذا)

(٤٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر) غرابا فانت طالق نعم المودع اذا ادعى المودع والتلف ورد اليمين عليه يحلف على نفي العلم مع ان التلف ليس من فعل احد (فى فعله) نفيا او اثباتا لاحاطته بفعل نفسه اى من شأنه ذلك وان كان ذلك الفعل وقع منه حال جنونه مثلا كما أطلقوه (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع واتلاف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وان كان نفيا) غير محصور (فعلى نفي العلم) كلا اعلمه فعل كذا

ولا أدلك ابن أبي بكر لو عرف على العلم بالباطل ويزعم جوهر الشهادة بالنفي غير المحمور بأنه يكتب في الدين بادي ظن بخلاف الشهادة فلا بد فيهم أن يظن القوي القريب من العلم كحرام المحصورة قضية تجوزهم الشهادة به لأنه كالأثبات في سهولة الاحاطة بذاته أنه يخاف عليه بتأبى لا ولي قال البلقي وقد يكلف الحلف على البت في فعل غيره الذي كالحلف البائع أنه لم يأت عبده مئلا وكحلف مدعى النسب البين المرذوة أنه ابنه وحلف مدين أنه معسر (٣١٤) واحد الزوجين البين المرذوة أن صاحبه به عيب ورد الأول بأنه حلف على فعل عبده

والحلف فيه ولو نفيا يكون بنا والثاني يرجع إلى أنه ولد على فراشه وهو أثبات والحلف فيه بت وإن لم يكن فعله والثالث نفي الملك نفسه على شيء مخصوص والرابع فعله تعالى فهو حلف على فعل الغير اثباتا قال والضابط أنه يحلف بتأني كل يمين الأفيما يتعلق بالوارث فيما ينفيه وكذا العاقلة بناء على أن الوجوب لافي القاتل ويرد عليه مسائل مرت في الوكيل في القضاء على الغائب وفي الوكالة فيما لو اشترى جارية بعشرين وإن المشتري لو طلب من البائع أن يسلمه المبيع فادعى عجزه الآن يحلف على نفي العلم بعجزه ولو ادعى ديناً لمورثه فقال أبراني منه واستوفاه أو أحوال به مثلاً (حلف على) البت أن شاء كأم أو على (نفي العلم بالبراءة) لأنه حلف على نفي فعل الغير ويشترط هنا وفي كل ما يحلف المنكر فيه على نفي العلم التعرض في الدعوى لكونه يعلم ذلك قال البلقي ومحل أن علم

قاله القاضي أبو الطيب وغيره لأنه قد علم ذلك معنى (قوله ولا أدلك ابن أبي) وجه التثليل به لما نحن فيه أنه في معنى لم يلدك أبي فتأمل سيد عمر عبارة سم ما فعل النفي في هذا المثال إلا أن يكون ولادته على فراشه أيه أخذاً بما يأتي (قوله على العلم به) أي بالنفي المطابق معنى (قوله وبفرق بينه الخ) قد يقال لا مخالفة بين المستثنين حتى يحتاج للفرق فكلاماً لا يجوز الشهادة بالنفي المذكور كذلك لا يحلف عليه وإنما يحلف على نفي العلم به والذي في شرح الروض التسوية بينهم ما فأن قلت مراد الشارح أن النفي غير المحصور وتحلف فيه على نفي العلم ولا يجوز الشهادة فيه على نفي العلم قلت هذا مع أنه لا تقبله العبارة لا بتأويل لا يلائمه التعليل رشدي (قوله أنه لا يأتى الخ) عبارة المختار البتة سابق بكسر الباء وضمة هاء (قوله أنه ابنه) انظر أي نفي في هذا رشدي أي وفي الرابع (قوله ورد الأول بأنه) قضية الرد بما ذكر أن البائع يكلف الحلف بأن العبد ما أتى عبده إذا ادعى المشتري أنه كان آتياً في يد البائع وقضية ما ذكره في الرد بالعيب أنه يكفيه أن يقول ما يلزم من قبوله ولا تستحق على الرد ونحو ذلك فاعمل المراد بما ذكره البلقي أنه إذا ذكر السبب كلف الحلف على البت فلا ينفيه إلا اكتفاء بنحو لا يلزم من قبوله فراجع عرش (قوله والثاني يرجع الخ) حق المقام هنا وفي المعاطيف الآتية أن يزيد لفظه بأنه يعيد اسم العدد كفي النهاية أو يقول ابتداء ورد بأن الأول الخ (قوله بت) أي على البت نهاية (قوله نفي الملك نفسه الخ) يعني فهو حلف على نفي فعل نفسه (قوله على شيء مخصوص) وهو ما يجب الإدا منه (قوله قال) أي البلقي (قوله فيما ينفيه) أي من فعل المورث رشدي (قوله وكذا العاقلة) أي تحلف لا على البت وقوله بناء على أن الوجوب الخ انظر مفهومه رشدي (قوله لافي القاتل) أي ابتداء على الرابع عرش (قوله ويرد عليه) أي على ذلك الضابط (قوله وإن المشتري) عطف على قوله مسائل الخ (قوله الآن) أي لافي وقت العقد (قوله فانه يحلف) أي المشتري عرش (قوله لعجزه) قد يقال العجز ليس بفعل أحدهم (قول المتن فقال أبراني) أي مورك وأنت تعلم ذلك معنى (قوله أو استوفاه) إلى قوله أي لم يحز في المغنى إلا قوله البت إلى المتن وإلى قول المتن ويعتبر في النهاية إلا قوله واعترض إلى وفي قن وقوله أن تذكر إلى المتن وقوله وظاهر إلى بخلاف ما إذا (قوله مثلاً) أي أو اعتاض عنه معنى (كأم) في أي محل مر (قوله ومحل) أي الاشتراط (قول المتن ولو قال جنى) عبارة المغنى ولو قال في الدعوى على سيد بما لا يقبل فيه إقرار العبد عليه كقوله جنى الخ (قول المتن عبدك) أي العاقل الذي لا يعتد وجوب طاعة الأمر كما يعلم بما أتى عرش (قوله أن أنكر) إلى قول المتن ويعتبر في المغنى إلا قوله واعترضه إلى وفي قن وقوله وعبارة أصله إلى المتن (قوله أن أنكر) أي السيد وكذا ضمير عليه (قوله على المقابل) أي من أن الحلف على نفي العلم معنى (قوله أو يعتد وجوب طاعة الأمر) أي والأمر السيد كما هو الظاهر أما إذا كان الأمر غيره فظاهر أن الأمر منوط به رشدي عبارة المغنى محل الخلاف في العبد العاقل فإن كان مجنوناً حلف السيد على البت قطعاً الخ قال البلقي ولو أمر عبده الذي لا يميز أو الأعمى الذي يعتد وجوب طاعة السيد في كل

ولا أدلك ابن أبي الخ) ما فعل الغير في المثال الثاني إلا أن يكون ولادته على فراشه أيه أخذاً بما يأتي (قوله قال والضابط أنه يحلف بتأني كل يمين الأفيما يتعلق بالوارث) عبارة الزركشي والعبارة الوافية أن يقال يحلف على البت إلا نفي فعل الغير وقد قالها البندنجي وغيره وعبر بها في الروضة وفيها شيء ماه وعبارة الروض وهو أي الحلف على البت الأعلى نفي فعل غيره ماه (قوله فانه يحلف على نفي العلم بعجزه) قد يقال العجز

المدعى أن المدعى عليه يعلمه والام يسعه أن يدعى أنه يعلمه أي لم يحزله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ما لأن يوجه إطلاقهم بأنه قد يتوصل به إلى حقه إذا نكل المدعى عليه فيحلف هو فسموح له فيه (ولو قال جنى عبدك) أي قنك (على بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) أن أنكر لأن قن ماله وفعله كفعل نفسه ولذا سمعت الدعوى عليه واعترضه الأذرع وغيره بأن الجمهور على المقابل وفي قن مجنون أو يعتد وجوب طاعة الأمر يحلف بتأني لأنه كالبهيمة المذكورة في قوله (فالت ولو قال جنت به بك)

على زرعى مثلا (حالف على البت قطعوا الله اعلم) لانه لما ضمن له تهريره في حفظها فهو من فعله ومن ثم لو كانت يده من يده من فعلها كاستاجر
وهو مستجير كانت الدعوى والحالف عليه فقط كما يجنبه الاذرعى وغيره وسبقهم اليه ابن الملاح (٣١٥) في الاجير (ويجوز البت بظن مؤكد

يعتمد ذلك الظن (خطه)
ان تذكر والا فلا وعبرة
اصل الروضة. مؤكدا يحصل
من خطه والمعنى واحد (او
خط ابيه) او مورثه
الموثوق به بحيث يرجع
عنده بسببه وقوع ما فيه
وظاهر ان ذكر المورث
تصوير فقط فلوراي بخط
موثوق به ان له كذا على
فلان او عنده كذا جازله
اعتماده ليحالف عليه بخلاف
ما اذا اتوى الامر ان ومن
القرائن المجوزة للحالف
ايضا انكول خصمه اي
الذي لا يتورع مثله عن
اليمين وهو حق فيما يظهر ثم
رايت البلقيني اشار لذلك
(ويعتبر) في اليمين مو الالة
كلماتها عرفا ثم يحتمل ان
المراد به عرفهم فيما بين
الايحاب والقبول في البيع
ويحتمل ان المراد به عرفهم
في الخلع بل اوسع ولعله
الا قرب لان العقود يحاط
لها أكثر وطلب الخصم لها
من القاضى وطلب القاضى
لها من توجهت عليه (نية
القاضى) او نائبه او المحكم
او المنصوب للظالم وغيرهم
من كل من له ولاية التحليف
(المستحلف) وعقيدته
مجتهدا كان او مقلدا دون
نية الحالف وعقيدته

ما أمره به فالجاني هو السيد فيحالف قطعا اه (قوله على زرعى مثلا) أى فعلك ضمانه فأنكره اليكهما معنى
(قوله كسناجر الخ) أى غاصب معنى (قوله كانت الدعوى والحالف عليه) أى ويحالف على البت ايضا معنى
(قوله في الاجير) أى الصادقة عليه عبارة الاذرعى وغيره رشيدى (قوله ان تذكر الخ) وفاقا للمعنى وخلافا
للتناية عبارته وظاهر إطلاقه جواز ذلك وان لم يتذكر وهو ما في الشرحين والروضة منا وقال الاذرعى
المشهور وهو المعتمد وان نقل في الشرحين والروضة في أوائل القضاء عن الشامل اشتراط التذكر اه وفي
سم مثله (قوله او مورثه الموثوق به الخ) وضابطه ان يكون بحيث لو وجد فيها مكتوبا ان على
لفلان كذا لم يحالف على نفيه بل يطيب خاطره بدفعه نهاية وسم (قوله ليحالف عليه) أى بالبت (قوله
وهو بحق) أى المدعى عليه بحق يعنى أنه اذا كان المدعى عليه زعاده أنه اذا كان عفا فيما يقول لا يمنع
عن اليمين ورد اليمين على المدعى كان الرد. وغالط المدعى على البت لان رد المدعى عليه الموصوف بما
ذكر يفيد المدعى الظن المؤكد بثبوت الحق على المدعى عليه ع ش (قوله في اليمين) إلى التنبيه في النهاية إلا
قوله ثم يحتمل إلى وطالب القاضى (قوله مو الالة كذا الخ) والمراد بالمو الالة ان لا ينهل بين قوله والله
وقوله ما فعلت كذا. فلا ع ش (قوله والله) أى الاحتمال الثانى (قوله وطالب الخصم) إلى قوله وان
اشتمها في المعنى (قوله وطالب الخصم الخ) حذف على قوله مو الالة كلماتها (قوله ونية القاضى الخ) قال
البلقيني عليه إذا لم يكن الحالف عفا للمأواه والا فلهبرة بنيته لا بنية القاضى اه ومراده بالحق الحق على
ما يعتمده القاضى فلا ينافيه ما يأتى فيه لو كان القاضى حنفيها لحكم على شافعى بشفعة الجوار من أنه ينفذ
حكمه وانتهان استخف لحلف انه لا يستحق على شيئا اشتم اه عبارة ع ش بعد نقله كلام البلقيني انها
فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا بغير إذنه وسال رده وكان إنما اخذ من دين له عليه فاجاب بنفى الاستحقاق
فقال خصمه للقاضى حلفه انه لم ياخذ من مالى شيئا بغير إذنى وكان القاضى يرى اجابته لذلك المدعى عليه ان
يحلف انه لم ياخذ شيئا من ماله بغير إذنه وينوى بغير الاستحقاق ولا يثبت بذلك وما قاله لا ينافى ما يأتى في
مسئلة تحليف الحنفى الشافعى على شفعة الجوار فتأمل اه شرح الروض وهو مستفاد من قول الشارح ولم
يظلمه كما يجنبه البلقيني اه أقول بل هو دين قول الشارح وامام من ظلمه الخ (قوله وعقيدته) حذف تفسير لنية
القاضى (قوله مجتهدا كان الخ) وسواء كان موافقا للقاضى في مذهبه ام لا معنى (قوله اضاعت الحقوق)
أى إذ كل احد يحلف على ما يقصده فاذا ادعى حنفى على شافعى شفعة الجوار والقاضى يعتمد لثباتها فليس
للمدعى عليه ان يحلف على عدم استحقاقها عليه عملا باعتقاده بل عليه اتباع القاضى معنى وروض (قوله اما
لو حلفه نحو الغريم الخ) أى ك بعض العظاماء والظلماء فتتفع التورية عنده فلا كفارة عليه وان اشتم الحالف
انه لزم منها تفويت حق الغير ومنه المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتتفع التورية عندهم سواء كان
الحلف بالطلاق أو بالله ع ش عبارة شرح المنهج فلو حلف لإنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه
الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونفعه التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق
المستحق اه أى حيث كان القاضى لا يرى التحليف به أى بنحو الطلاق كالشافعى فان كان له التحليف
بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زيادى وسياق فى الشارح والمعنى ما وافقه (قوله وعليه
يحمل) أى على ما ذكر من تحليف نحو الغريم والحالف ابتداء (قوله في غير الاخيرة) أى فيما زاده

ليس فعل أحد (قوله ان تذكر والا فلا) المعتمد أنه لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وان أقراه
في الروضة واصلها في باب القضاء وعبرة التصحيح هناك مانصه وما افهمه المنهاج هنا من منع الحالف على
الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى يتذكر نقله في الشرحين والروضة عن الشامل وأقراه ونسبه

مجتهدا كان أو مقلدا أيضا لخبر مسلم اليمين على نية المستحلف وحمل على الحاكم لانه الذى له ولاية الاستحلاف ولا نلوا عبرت نية
الحالف لصاعت الحقوق أو ماله حلفه نحو الغريم من ليس له ولاية الاستحلاف أو حلفه ابتداء فالعبرة بنيته وان اشتم بها ان أبطلت حقا
لغيره وعليه يحمل خبر مسلم يمينك ما يصدقك دايه صاحبك (تنبيه) معنى يعتبر في ذير الاخيرة يشترط وفيها يعتمد (نلو روى)

لا يسمعه القاضى لم يدفع
اثم اليمن الفاجرة) والا
لبطلت فائدة اليمن من
انه هاب الاقدام عليها
خوفا من الله تعالى اما من
حلف بنحو طلاق فتنفعه
التورية والتاويل وان
راى القاضى التحليف به
على ما اعتمده الاسنوى ونقله
عن الاذكار ورد بانه وهم
اذ ليس فيه الغاية المذكورة
بل كلامه يقتضى ان محله
فيمن لا يراه وهو ظاهر
واما من ظلمه خصمه في
نفس الامر كان ادعى على
معسرف حلف لا يستحق على
شيئا اى تسليمه الان
فتنفعه التورية والتاويل
لان خصمه ظالم ان علم
ومخطى ان جهل وهى قصد
بجاز لفظه دون حقيقته
كالمه عندى درهم اى قبيلة
كذا قاله شارح والذى فى
القاموس اطلاقه على
الحديقة ولم يذكر القبيلة
وهو الانسب هنا وقيص
اى غشاء القلب او ثوب
اى رجوع وهو هنا اعتقاد
خلاف ظاهر لفظه لشبهة
عنده واستشكل الاستثناء
بانه لا يمكن فى الماضى اذ لا
يقال اتلفت كذا ان شاء
الله واجيب بان المراد
رجوعه لعقد اليمن ومر
عن الاسنوى فى الطلاق
ماله تعليق بذلك وخرج
بحيث لا يسمع ما اذا سمعه

الشارح وقوله وفيها أى الاخيرة وهى ما فى المتن (قوله الحالف بالله) إلى قوله وضابط من تلزمه فى المغنى
لا قوله كما يحتمل الملقين وقوله وهى قصد مجاز إلى كالمه عندى وقوله كذا قاله إلى اوقيص وقوله ومر إلى
وخرج إلى قوله ولا ينافى فى النهاية لا قوله وان راى إلى وامان ظلمه وقوله كذا قاله إلى اوقيص وقوله ومر
إلى وخرج (قوله الحالف بالله) وقوله ولم يذمه خصمه سيد كرمترهما (قول المتن او تاول خلافا)
اى بان اعقد خلاف نية القاضى كحلفى - حلف شافعي على شفعة الجوار فحالف انه لا يستحقها عليه وقوله
أو استثنى أى كقوله عقب يمينه ان شاء الله تعالى مغنى (قوله شرط) اى كان دخلت الدار مغنى وكان كان له
عليه خمسة فادعى عشرة واقام شاهدا على العشرة وحلف ان له ثلث عشرة وقال سرا الا خمسة والمراد
بالاستثناء ما يشمل المشيئة بجيرى (قوله مثلا) اى اوصفة او ظرفا (قوله والابطال الخ) فان كل شىء قابل
للتاويل فى اللغة مغنى (قوله بنحو طلاق الخ) اى كاعتناق مغنى (قوله ورد بانه) اى رد الاسنوى بان نقله عن
الاذكار (قوله الغاية المذكورة) وهى وان راى القاضى التحليف به (قوله ان محله) اى محل نفع
ما ذكر فى الحلف بنحو الطلاق وقوله فيمن لا يراه أى فى قاض لا يرى التحليف بذلك كالمشافى فعلم ان من
يراه كالحنفى لا ينفذ ما ذكر عنده مغنى (قوله ظالم) اى بالاطالة مغنى (قوله ان علم الخ) اى عدم استحقاقه
(قوله وهى) اى التورية نهاية وسم (قوله اطلاقه) اى مجاز او الاطلاق المثل له (قوله اوقيص
الخ) عبارة المغنى وماله قبل ثوب ولا شفعة ولا قيص والثوب الرجوع والشفعة البعد والقيص غشاء
لقلب اه (قوله وهو) اى التورية مغنى فكان الاولى الثانيت (قوله واستشكل الاستثناء) اى المذكور
فى قول المصنف او استثنى عرش (قوله اتلفت كذا الخ) وكذا لا يقال مالك على شىء ان شاء الله مغنى (قوله
واجيب بان المراد رجوعه لعقد اليمن) اى فيكون المغنى تنعقد يمينى ان شاء الله واما اذا وجهه الى نفس
الفعل فانه لا يصح لان الاستثناء انما يكون فى المستقبل كالشرط اه مغنى (قوله منعه واعادها) فان قال
كنت اذكر الله تعالى قبل له ليس هذا وقته مغنى (قوله وضابط من تلزمه اليمن الخ) وفى فتاوى السيوطى
استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضا من مال كها وان راى وتسلم واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة
وانكر الرؤية وطلب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحليفه على التسليم لاعلى الرؤية ثم بلغنى
عن بعض المفتين اجاب بان له التحليف فى الرؤية ايضا فكسبت له ان هذا امر تابه القواعد فلا يقبل الا بنقل
صريح فكسبت لى ما ملخصه ان ذلك معلوم من عموم قولهم ان كل مال اقر المدعى عليه به نفع المدعى تجوز
الدعوى به وتسمع وخصوص قول المناهج فى باب الاقرار لو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسدا
واقرت لظنى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة واذا حلف بعد اقرار
المدعى بالبيع فتحليفه عند انتفاء شرطه أولى الى آخر ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ فى رده واطال والمشتبهران
له التحليف على الرؤية ايضا ثم ذكرت ذلك لم فبالغ فى منازعة الجلال فيما افتى به والميل الى ان له التحليف
بل جزم بذلك اه سم بحذف (قوله او النكول) فيه نظر كما يعلم من قول المغنى ما نصه وما ذكره المصنف
ليس ضابط الكل حالف فان اليمن مع الشاهد الواحد لا يدخل فيه ولا يمين الرد ولا يمين القسامة واللعان وكأنه
اراد الحالف فى جواب دعوى اصلية وايضا فهو غير مطرد لاستثناهم منه صور كثيرة اشار فى المتن لبعضها
فى الصغير لغيره أيضا لكن يأتى فى الدعوى الجزم بالجواز عند الظن المؤكد وان لم يتذكر كما فى
الشرحين والروضة هناك قال الاذرى وغيره وهو المشهور قال فى التوشيح وغيره وقد يقال لا يتصور الظن
المؤكد فى خطه الا بالثبوت بخلاف خط الاب وضبط القفال الوثوق بخط الاب كما نقلناه واقر اه بكونه بحيث
لو وجد فى التذكرة لفلان على كذا لم يجد من نفسه ان يحلف على نفى العلم به بل يؤديه من التركة انتهى
(قوله وهى قصد مجاز لفظه دون حقيقته) اى التورية (قوله وضابط من تلزمه اليمن فى جواب الدعوى او
النكول الخ) فى فتاوى السيوطى قال استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضا من مال كها وان راى وتسلم

فيعزروه ويعيد اليمن ولو وصل بها كلاما لم يفهمه القاضى منعه واعادها (و) ضابط من تلزمه اليمن فى جواب الدعوى بقوله
او النكول أكل (من توجهت عليه يمين) أى دعوى صحيحة كما بأصله أو المراد طلبت منه يمين ولو نذر دعوى كذاب ادعى

عليه يمين المقدوف او وارثه مازنى وحيد فبارت احسن من عبارة اصله فزعم انها سبقت قلم ليس في محله (لو اقر بمطوبها) اى اليمين او الدعوى لان مؤداهما واحد (لزمه) وحيد فاذا ادعى عليه بشئ كذلك (فانكر) حلف (٣١٧) للخبر السابق واليمين على من انكروا

ينافي هذا الضابط حكايتهما له في الروضة واصلها بقل لانهم لم يريد الا انه اطول بماقبله فلا يحتاج اليه لانه غير ماقبله بل هو شرح له ثم كل منهما اغلبي لاذعوبة الله تعالى كحد زنا وشرب لا تحليف فيها لامتناع الدعوى بها كما في شهادة الحسبة ولو قال ابرائى عن هذه الدعوى لم يلزمه يمين على نفيه لان الابرأ من الدعوى لا معنى له ولو علق طلافا بفعلها فادعته وانكر فلا يحلف على نفي العلم بوقوعه بل ان ادعت فرقة حلف على نفيها على ما في الطلاق بما فيه انه لا يقبل قولها في ذلك ولا فلا ولو ادعى عليه شفعة فقال انما اشتريت لاني لم يحلف ولو ظهر غريم بعد قسمه مال المفلس بين غرمانه فادعى انهم يعلمون دينه لم يحلفوا ولو ادعت امة الوطء وامية الولد فانكر السيد اصل الوطء لم يحلف ومرفى الزكاة انه لا يجب على المالك فيها يمين اصلا ولو ادعى على ابيه انه بلغ رشدا او انه كان يعلم ذلك وطلب يمينه لم يحلف مع انه لو اقر به انزل وان لم يثبت رشدا لابن باقرار ابيه او على قاض انه زوجه

بقوله ولا يحلف قاض الخ (قوله يمين المقدوف الخ) مفعول للطلاب (قوله وحيد) اى حين ضبط الخالف بما ذكر (قوله عليه) اى الشخص وقوله كذلك اى دعوى صحيحة لو اقر بمطوبها لزمه (قول المتن حلف) يضم اوله بخطه مغنى (قوله بماقبله) وهو كل ما يتوجه عليه دعوى صحيحة مغنى (قوله ثم كل منهما) اى الضابطين (قوله اذعوبة الله تعالى الخ) ولك ان تجيب بان هذه خارجة عن الضابطين بقيد دعوى صحيحة (قوله ولو قال) الى المتن في النهاية (قوله ولو قال ابرائى عن هذه الدعوى الخ) قصد به الاستثناء هذه المسائل عن الضابط المذكور وفيه ان الصورة الاولى ليست من مدخل الضابط لانه لو اقر بمطوبها لم يلزمه شئ كما مر رشدي وايضا ان الدعوى المذكورة ليست بصحيحة كما مر (قوله ولو علق) الى قوله ولو ادعى على ابيه في المغنى لا فوله على ما مر الى ولو ظهر (قوله بفعلها) اى كالدخول (قوله فرع بخلاف الخ) عبارة المغنى قال قول فلو طلت المرأة تحليفه على انه لا يعلم وقوع ذلك لم يحلف نعم ان ادعت وقوع الفرقة حلف على نفيها ام (قوله والا) اى ولو قلنا يقبل قولها في ذلك فلا اى فلا يحلف الزوج على نفي الفرقة (قوله لم يحلف) اى ويؤخذ الشقص من الابن بما اشترى به له عس (قوله بعد قسمه مال المفلس الخ) اى من الحاكم مغنى (قوله لم يحلفوا) اى بل يطلب منه اثبات الدين فان اثبتته زاحمهم والافلا عس (قوله لم يحلف) عبارة المغنى فالصحيح في اصل الروضة انه لا يحلف وصوب البلقيني التحليف سواء كان هناك ولدا لم يكن وصوب السبكي حمل ما في الروضة على ما اذا كانت المنازعة لاثبات النسب فان كانت لامية الولد ليمتنع من بيعها وتعتق بعد الموت فيحلف قال وقد قطعوا بتحليف السيد اذا انكر الكتابة وكذا التدبير ان قلنا ان انكاره ليس برجوع اه وعبارة عس قوله لم يحلف لعل وجهه انه لا فائدة في اثبات امية الولد بتقدير اقراره لانها انما تعتق بالموت نعم لو اراد بيعها فادعت ذلك فينفي تحليفه لان بيعها قد يفوت عتقها اذ مات السيد ام (قوله ومرفى الزكاة الخ) عبارة المغنى ومنها اى المستثنيات ما لو ادعى من عليه زكاة مسقط لم يحلف ايجابا ام (قوله وانه كان يعلم الخ) انظر ما فائدة لفظ كان (قوله ولو قصد) اى زيد وقوله عليه اى خالد (قوله ونظر فيه) اى في عدم السماع (قوله فقد قال الخ) تأييد للنظر وهذا التأييد معتمد عس

واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة وانكر الرق وبوطاب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحليفه على التسليم لاعلى الرقبة ثم بلغنى عن بعض المفتين انه اجاب بان له التحليف في الرقبة ايضا فكتبت له ان هذا امر تابه الفواعل لا يقبل الا بنقل صريح ورفق بينه وبين مسألة القبض فكتب لي ما ملخصه ان ذلك معلوم من خمس صريح وعمرى اما المعلوم فقوله ان كل ما لو اقر المدعى عليه به نفع المدعى تجوز الدعوى به وتسمع واما الخصوص فقوله المهاج في باب الاقرار ولو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسدا واقررت لظني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر اه قال ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة قال ولا حلف بعد اقرار المدعى بالبيع فبحليفه عند انتفاء شرطه الخ ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ في رده واطال بما منه ان قولهم كل ما لو اقر المدعى به الخ قاعدة اكثرية لا كلية وانه شتان ما بين مسألة المهاج وهذه المسئلة لان مسألة المهاج صورتها فمين اقر بعد اجمالى مشتمل على جزئيات وصفات وشروط فعاد ولم يكذب نفسه ولكن انكر شرطا من شروطه او شيئا من لوازمه او صفة من صفاته قالنا لمعتذر الما ظن أن فواته يفسد العقد فلماذا سمعنا بالتحليف لان مثل هذا قد يخفى عليه واما مسئلتنا فصورته انه اقر على نفسه انه رأى ما شهد عليه بذلك ثم عاد وانكر ذلك بالسكينة واكذب نفسه بلا عذر ولا ناويل الخ ما اطال به والله اعلم والمبتدآن له التحليف على الرقبة ايضا ثم ذكرت ذلك للمولى فبالغ في منازعة الجلال فيما اتفق به والميل الى ان له التحليف بل جزم بذلك

بجنونة فانكر لم يحلف مع انه لو اقر قبل او الامام على الساعى انه قبض زكاة فانكر لم يحلف ايضا ولو ثبت لزيد دين على عمرو فادعى على خالد أن هذا الذى بيده لعمرو فقال بل لي لم يحلف لاحتمال رده اليمين على زيد ليحلف فيؤدى لحذور هو اثبات ملك الشخص يمين غيره ولو قصد اقامة بينة عليه لم تسمع ونظر في مشيخنا والنظر واضح فقد قال ابن الصلاح لو اقر خالد ان الثوب لعمرو وبيع في الدين

ولو كان له حق على ميت فأنبته وحكم له به ثم جاء بمحضر يتضمن ما كالتبعية وأراد أن يشبهه ليدفع في دينه ولم يوكله الوارث في إثباته فلا حسن القول بجواز ذلك اه وصرح بمثله السبكي (٣١٨) فقال للوارث والوصى والدائن المطالبة بحقوق الميت اه ومر أن قولهم ليس للدائن

(قوله ولو كان له حق على ميت فأنبته الخ) تقدم قبيل قول المتن أنه كما لم يكف الاطلاق الخ أنه لا تسمع دعوى دائن على من تحت يده مال للميت مع حضور الوارث وتقدم في هامش ذلك أنه تقدم في القضاء على الغائب ما يتعلق بذلك ومنه ما نصه وجزم ابن الصلاح بان الغريم ميت لا وارث له اولا وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي الخ وهو يقتضى التقييد لدعوى الدائن بعدم الوارث او عدم دعواه وتقدم هامش ذلك المحل اعتماد م المنع حتى في العين فراجع سم عبارة الرشيدى قوله ومر أن قولهم ليس للدائن الخ لم يبر له ذلك بل الذى مر له في شروط الدعوى أنه له ليس له ان يدعى بشئ للغريم ديناً او عيناً وحمل كلام السبكي على ما اذا كان الحق ثابتاً بغير رفع الامر الى الحاكم ليوفيه منه ومر في هامشه أن ابن قاسم ذكر أنه بحث معه في الحمل الذى ذكره هنا فبالغى في إنكاره اه (قوله ثم جاء بمحضر) اى حجة ع ش (قوله بحقوق الميت) شمل الدين والعين لكن الشارح حمله على العين بدليل قوله وصرح بمثل اى بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس الا في العين وبدليل قوله الا لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين رشيدى (قوله ومر) اى في القضاء على الغائب في شرحه ولا ذائبت مال على غائب وله مال (قوله ان قولهم ليس للدائن) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو لقصد إثباته للوفاء منه سم (قوله لا يخالف ذلك) خبر ان والاشارة الى ما ذكره عن ابن الصلاح والسبكي (قوله للفرق بين العين والدين) اى بان العين انحصرت حقه فيها ولا تشبه بغيرها بخلاف الدين ع ش (قوله لان ذلك) ما مر آنفاً (قوله لانه لا يقبل إقراره) اى وان وكله في الاقرار ع ش (قوله كما مر) اى في باب الاختلاف في كيفية العقد (قوله نعم الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قد يفهم قول المصنف لو أقر بمطوبها لزمه الخ أن من لا يقبل إقراره لا يحلف وهو كذلك لكن يستثنى منه صورتان الاولى لو ادعى على من يستخدمه أنه عبده فانكر فانه يحلف وهو لو أقر بعد انكاره الرق لم يقبل لكن قاعدة التحليف ما يترتب على التفويت من تغريم القيمة لو نكل والثانية لو جرى العقد بين وكيلين الخ مع ان إقرار الوكيل لا يقبل لكن فائدة الفسخ اه (قوله وهذا مستثنى ايضا) اى من المفهوم بخلاف ما مر فانه من المنطوق رشيدى (قوله ونحوهم) اى كالوديع والقيم ع ش (قوله لا ان يكون الوصى وارثاً) اى والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على نحو طفل سيد عمر (قوله ولو اوصت) اى ومات وقوله فادعى اخرانه ان عمها اى ليرث منها ع ش (قوله غالباً) احتراز عما مر آنفاً من نحو الوصى (قوله وهذا لصدقة احدهما) اى الوصى او الزوج ع ش والاولى الا خسر لو صدقاه (قوله لان النسب لا يثبت بقوله) اى الامداد عدم كونه وارثاً حائزاً (قوله لان الخ) اى للدعى عليه (قول المتن لم يكذب) اى في شهادته شيخ الاسلام ومغنى (قوله لا ارتفاع منصبهما) الى قوله ولو ثبت الجمع في النهاية الا قوله لاحتمال الى والحصر (قوله لا ارتفاع منصبهما) يؤخذ منه أن المحكم ونحوه بمن تقدم في التورية يحلف وهو ظاهر للعللة المذكورة ع ش (قوله بهذا الاستثناء) هو قوله ولا يحلف قاض الخ لانه استثناء مغنى من قوله ومن توجهت عليه بين الخ ع ش (قوله لانه غير صحيح الخ) فكيف قال وما يستثنى الخ (قوله وخرج) الى قوله ولو ثبت

أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب او الميت وإن قلنا غريم الغريم غريم لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين وكذا يقال فيما مر في ثانی التبيين السابقين آنفاً لان ذلك في الدين كما علمت وخرج بلواقر الى اخره نائب المالك كوصى ووكيل فلا يخلف لانه لا يقبل إقراره نعم لو جرى عقد بين وكيلين تحالفاً كما مر وهذا مستثنى ايضا وكالوصى فيما ذكر ناظر الوقف فالدعوى على احد هؤلاء ونحوهم إنما هي لإقامة البينة إذا قرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان انكروا ولو على نفي العلم الا أن يكون الوصى وارثاً ولو أوصت غير زوجها فادعى اخرانه ان عمها ولا بينة له لم تسمع دعواه على الوصى والزوج لانها إنما تسمع غالباً على من لواقر بالمدعى به قبل وهذا لصدقة احدهما لم يقبل لان النسب لا يثبت بقوله نعم ان كان الزوج معتقاً او ابن عم او خذ باقراره بالنسبة للبال وان انكر خصم وكالة مدع لم يحلفه على نفي العلم بها لان له طلب اثباتها وان أقر بها (و) مما يستثنى ايضا من الضابط انه (لا) يحلف قاض على تركه

الظلم في حكمه ولا شهادته لم يكذب) لا ارتفاع منصبهما عن ذلك وان كانا لواقرا انتفع المدعى به وعدل عن قصر ربح أصله لجمع بهذا الاستثناء لانه غير صحيح لخرج هذا من قوله توجهت عليه دعوى الامر أن هذين لا تسمع عليهما الدعوى بذلك وخرج بقوله في حكمة

غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) في وقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لأن يمينه تثبت صباه والصبي لا يحلف (ووقف) الأمر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وإن كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل ومن ثم قيل هذه المستثنيات من الضابط نعم لوسي كافر أنبت فادعى استعجال الانبات بدواه حلف فإن نكل قتل (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا براءة) من الحق للخبر (٣١٩) الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر حالفا

بالخروج من حق صاحبه
أى كانه علم كذبه كما رواه
احمد (فلو حلفه ثم أقام بينة)
بمداه أو شاهدا ليحلف
معه (حكم بها) وكذا وردت
اليمين على المدعى فنكل ثم أقام
بينة لاحتمال أن نكوله
تورع ولقول جمع تابعين
البينة العادلة أحق من
اليمين الفاجرة رواه البخاري
والخصم في خبر شاهدك أو
يمينه ليس لك إلا ذلك إنما
هو حصر لحقه في النوعين
أى لا ثالث لهما وأما منع
جمعهما بأن يقيم الشاهدين
بعد اليمين فلا دلالة للخبر
عليه وقد لا يفيد البينة كما
لو أجاب مدعى عليه بوديعة
بنفى الاستحقاق وحلف
عليه فلا يفيد المدعى إقامة
بينته بأنه أودعه لأنها لا
تخالف ما حلف عليه من
نفي الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق قلها
التحليف على بعضها دون
بعض لا على كل منها يميننا
مستقلة إلا أن فرقها في
دعوى بحسبها كما قاله
المواردى ولا يكلف جمعها
في دعوى واحدة ولو أقام
بينته ثم قال هي كاذبة أو
مبطله سقطت هي لأصل
الدعوى ولو ثبت لجمع حق

الجمع في المغنى إلا قوله ولا يكلف جمعها في دعوى واحدة وما أنبه عليه (قوله غيره) أى كدعوى مال وغيره
وقوله فهو فيه كغيره ويحكم فيه خليفته أو فاض آخر مغنى (قول المتن ولو قال مدعى عليه أنا صبي الخ) كان
ادعى عليه البلوغ لتصحيح نحوه عدد صدر منه فادعى الصبا لا بطله بجمري (قوله والصبي لا يحلف) عبارة المغنى
وشرحى لروض والمنهج وصباه يبطل حلفه في تحليفه باطل تحليفه اه (قوله وأن كان الخ) غاية (قوله
ومن ثم قيل هذه من المستثنيات الخ) أى والواقع أنها ليست منها لأن الإقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لأنها ليست بالبلوغ بل بشيء آخر وان توقف على البلوغ رشيدى (قوله أنبت) أى نبتت عاتته أسنى (قوله
حلف) أى وجوب بالسقوط القتل مغنى وحكم برقه روض (قوله فإن نكل قتل) ولو كان دعوى الصبا من
غيره كما إذا ادعى له وليه مالا وقال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ فللولى طلب من المدعى عليه أنه لا يعلمه
صغيرا فإن نكل لا يحلف الولي على صباه وهل يحلف الصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في
الأسير اه أى والأظهر منها أنه يحلف كما مر انفا (قول المتن واليمين الخ) أى غير المردودة مغنى (قوله أى
كانه علم الخ) كان للتحقيق فلو قال لأنه لكان أظهر بجمري وقد تجاب بأن كانه هى الرواية (قوله كما رواه
احمد) فدل عن أن اليمين لا توجب براءة مغنى (قوله كما رواه الخ) أى قوله كانه علم كذبه (قوله ليحلف معه)
الاولى وحلف معه (قول المتن حكم بها) أى وإن نفاها المدعى حين الحلف مغنى (قوله ثم أقام بينة) انظر لو أقام
شاهدا ليحلف معه سم أقول عبارة الانوار ولو أتى بشاهد ليحلف معه مكن اه (قوله تورع) أى عن اليمين
الصادقة مغنى (قوله ولقول جمع تابعين الخ) صريح صنيعة أنه علة لما زاده لكن جعله المغنى علة للتين حيث
قال عقب المتن لقوله صلى الله عليه وسلم البينة العادلة الخ (قوله لأنها لا تخالف ما حلف عليه) أى لأنه يمكن أنه
أودعه لكن تلفت الوديعة من غير تقصير أو رد هاله فلا يستحق عليه شيئا مراه بجمري (قوله بحسبها)
أى الحقوق (قوله لا أصل للدعوى) أى لاحتمال كونه عاقبا فيها والشهود مبطلين بشهادتهم بما لا يعلمونه
أسنى فلو أقام بينة أخرى سمعت بجمري (قوله من توجهت) إلى قوله وترد اليمين في النهاية الأقوله لكن ينبغي
إلى المتن وقوله ولا يجاب لحلفه إلى الما لوقال (قوله فله استئناف دعوى الخ) قضية تنكير دعوى أنه ليس له
إعادة الدعوى الأولى والتحليف فليراجع (قوله الذى طالب) إلى قوله ولو قال للدعى في المغنى (قوله حينئذ)
أى حين الإطلاق لأنه قد يحلله ويظن أنه كتحليف القاضى لاسيما إذا كان خصمه لا يتفطن لذلك أسنى ومغنى
(قوله من ذلك) أى تحليفه المدعى مغنى (قوله ما لم تكن له بينة ويريد إقامتها) يتامل رشيدى أقول يظهر
مراد الشارح بقول الانوار ولو قال حلفى عند قاض آخر أو أطلق وأقام بينة به سمعت وإن استعمل لياي بها
قال القاضى يحمل ما قال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وإن لم تكن بينة وأراد تحليفه مكن اه وفي الروض

(قوله ثم أقام بينة) انظر لو أقام شاهدا ليحلف معه (قوله ولو ثبت لجمع الخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة
ما تقدم في شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت رضى مالا لورثهم الخ وما ذكر هناك عن البلقينى
وغيره ما نرى هامش ذلك المحل وقوله بخلاف ما لو أنكر ورثته فميت الخ راجع هل الأمر كذلك لو ادعى ادينا
لمورثهم على مدين هل يكفيه يمين واحد أخذ من قوله وبوجه الخ فيمكن أن يكون على هذا قوله ولو ثبت لجمع الخ
مفروضا في غير ذلك (قوله ولا يجاب لحلفه يمين الأصل) لا بعد استئناف دعوى الخ قال ابن الرفعة تفقها
فإن أصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض
(قوله أيضا ولا يجاب لحلفه يمين لأصل) أى وإن نكل المدعى عليه يمين الرد وطالب أن يحلف يمين الأصل

على واحد حلف لكل يمين لا تكفى يمين واحد وإن حضر بها بخلاف ما لو أنكر ورثته ميت دعوى دين عليه وردوا اليمين على المدعى فانه
يحلف لم يميننا واحدة وبوجه بان خصمه في الحقيقة إنما هو الميت وهو واحد (ولو قال) من توجهت إليه يمين أبرأك عنها سقط حقه منها
لكن في هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه وإن قال (المدعى عليه) الذى طالب تحليفه (قد حلفنى مرة) على هذه الدعوى عند
قاضى آخر أو اطلق لكن ينبغي نذب الاستئناف حينئذ (فلا حلف إلا لم يحلفنى) عليها (مكن) من ذلك ما لم تكن له بينة يريد إقامتها فيميل له

نكل حلف المدعى عليه يمين
الرد وان دفعت الخصومة عنه
ولا يحاب لحلفه يمين الاصل
إلا بعد استئناف دعوى
لانها الان فى دعوى
اخرى اما لو قال حلفنى عندك
فان تذكر منع خصمه عنه
ولم تفده إلا البيعة والا حلفه
ولا تنفعه البيعة بالتحليف
لما مر ان القاضى لا يعتمد
بيعة بحكمه بدون تذكره
ولو قال للدعى قد حلفت
أبى أو بائعى على هذا ممكن
من تحليفه على نفي ذلك
ايضا فان نكل حلف هو
وكذا لو ادعى على مقر له
بدار فى يد المقر فقال هى
ملكى لا ملك المقر لك فقال
قد حلفته فاحلف انك لم
تحلفه فيمكن من تحليفه
(وإذا) انكر مدعى عليه
فامر بالحلف فامتنع (و)
(نكل) عن اليمين (حلف
المدعى) بعد أمر القاضى له
اليمين المردودة ان كان
مدعىا عن نفسه لتحول
اليمين اليه (وقضى له)
بالحق اى ممكن منه اذ الذى
فى الروضة واصلا انه لا
يحتاج بعد اليمين الى
القضاء له به (ولا يقضى له
بنكوله) اى الخصم وحده
ومخالفة ابن حنيفة واحمد
فيه ردت بنقل ما لك رضى
الله عنهم فى موطنه الاجماع
قبلهما على خلاف قولهما

مع شرحه نحوه (قوله بينه الخ) أى على سبب التحليف (قوله ولا يجاب لحلفه يمين الأصل) أى لو نكل المدعى عليه عن يمين الرد وطلب أن يحلف يمين الأصل سم وانوار (قوله يمين الأصل) أى لا يمين التحليف المردودة عليه معنى (قوله لا بعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرفعة تفقها فان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحقاقه شرح الروض ومراه سم (قوله اما لو قال الخ) أى الخصم للقاضى روض (قوله حلفنى عندك) أى ايا القاضى نهاية (قوله فان تذكر) أى القاضى تحليفه معنى (قوله منه) أى ما طلبه معنى أى من الحلف (قوله ولم تقده) أى الخصم لا البيئة أى بالحق (قوله ولا تنفعه) أى المدعى عليه (قوله ولا) أى وإن لم يتذكر القاضى تحليفه اسنى (قوله ان القاضى لا يعتمد الخ) عبارة غره ان القاضى متى تذكر حكمه امضاه ولا فلا يعتمد البيئة اه (قوله او بائعى) أى ونحوه بمن تلقى الملك منه (قوله ممكن) أى المدعى عليه (قوله حلف هو) أى المدعى عليه يمين الرد الخ (قوله على مقرله) بفتح القاف (قوله فقال الخ) أى المدعى فهو تفسير للدعوى (قوله لا ملك المقر لك) لعل الوجه لا ملكك لان الاقرار اخبار عن الحق السابق وعبارة الاذرى لو اقر رجل بدار فى يده لانسان فجاء رجل وادعى بها على المقر له فاجابه بانك حلفت الذى اقر لى بها تسمع دعواه وله تحليفه ولو اقام بيعة تسمع وإن نكل فلمقر له ان يحلف أنه حلفه هذا اذا ادعى مفسر بان هذه الدار ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا لمن تلقيت منه فاما إذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقيت الملك عنه لانه بدعى ملك الدار من المدعى عليه لا بمن تلقى الملك منه اه رشيدى (قوله فقال) أى المقر له المدعى عليه (قوله قد حلفته) أى المقر (قوله فيمكن) أى المقر له (قوله من تحليفه) أى المدعى (قوله انكر مدعى اياه فامر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين) فيه تطويل والاخصر الاوضح ما فى المغنى والمنهج وإذا نكل المدعى عليه عن يمين طلبت منه اه (قوله اليمين المردودة) معمول حلف المدعى ويجوز ان يتنازع فيه ذلك وامر القاضى (قوله إن كان مدعىا عن نفسه) قيد به اخذا من قول المصنف الآتى ولو صبى الخ ع ش (قوله أى ممكن) المدعى منه أى الحق (قوله أنه لا يحتاج بعد اليمين الخ) بل يثبت حق المدعى بمجرد الحلف معنى بناء على ان اليمين المردودة كالاقرار زىادى (قوله ومخالفة ابنى حنيفة واحمد فيه) أى بقولها بالقضاء للمدعى بمجرد نكول الخصم (قوله ردت الخ) فيه شيء من حيث الصنيع بالنسبة لاحمد فقدر سيد عمر ويجاب بان مخالفة ابنى حنيفة قبل احمد لا تؤثر فى انعقاد الاجماع قبل ابنى حنيفة (قوله الاجماع قبلهما الخ) أى الاجماع الكائن قبلهما بمن تقدم عليهما والاجماع حجة لا تجوز مخالفتهم ع ش (قوله وصح انه) دليل ثان للبتن عبارة الاسنى والمغنى عقب المتن لانه ^{على ما لا يخفى} لا يثبت ^{على ما لا يخفى} اليمين الخ ولان نكول الخصم يحتمل ان يكون تورعا عن اليمين الصادقة كما يحتمل ان يكون تحرزا عن اليمين الكاذبة فلا يقضى به مع التردد فردت على المدعى اه (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتب بالنكول ع ش (قوله لافى محض حق لله تعالى) بل لا تسمع فيه الدعوى كامر (قول المتن والنكول) لغة ما خوذ من نكل عن العدو وعن اليمين جبن معنى (قوله يحمل) الى قول المتن لم تسمع فى النهاية لا قوله وسيعلم الى ومن النكول وقوله او تحلف وقوله على المتقول المعتمد وقوله فان حلف الخصم الى ولو نكل وقوله لانهما حجة الى المتن (قول المتن أن يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض مع شرحه والنكول ان يقول له القاضى احلف او قل والله او بالله لان يقول له انحلف بالله فيقول لا او يقول أنا ناكل كل فقوله هذا بعد قول القاضى المذكور نكول وانما لم يكن نكولا بعد قوله له انحلف لان ذلك من القاضى استخبار لا استحلاف اه فيعلم من هذا مع قول الشارح الا فى جانب المدعى او اتحلف الفرق بين اتحلف فى جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بعد عرض اليمين) الى قوله كما اعتمده فى المغنى

(قوله) أيضا ولا يجاب لحلفه يمين الاصل الابد استئناف دعوى لانها الآن في دعوى أخرى) فان أصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف المدعى واستحق مر (قوله) والنسكول ان يقول انا ناكل الخ) عبارة الروض

وصح أنه عليه السلام رد اليمين على طالب الحق وترد اليمين في كل حق يتعلق بالآدمي ولو ضمنا كما في صودة القاذف لافي محض حق الله (قوله تعالى كما لا يحكم القاضى فيه بعلمه) (والنكول) يحصل بأمر منها (أن يقول) بعد عرض اليمين عليه (أنا ناكل أو يقول له القاضى احلف فيقول

لأحلف) إصراحتهم فيه ومن ثم لو طالب العود للحلف لم يرض المدعى لم يجب كما اعتداه وإن نازع فيه جمع ورجح البلقيني أنه لا بد من الحكم لأنه يجتهد فيه وسيعلم بما يأتي في مسألة الحرب أن محل قولها هنا لم يجب ما إذا وجه (٣٢١) القاضي اليمين على المدعى ولو باقائه عليه ليحلفه

فقول شيخنا كغيره هنا فإنه ردها وإن لم يحكم به مرادهم وإن لم يصرح بالحكم به لما صرحوا به في مسألة الحرب بقولهم للختم بعد نكوله إلى آخر ما يأتي الصريح في أنه لا يسقط حقه من اليمين بمجرد النكول وحيث استوت هذه ومسئلة السكوت الالية في أنه لا بد من حكم القاضي حقيقة أو تنزيلا فان قلت بل يفترقان في أن هذا قبل الحكم التنزيلى يسمى ناكلا بخلاف الساكت قلت ليس لاختلافهما في مجرد التسمية فائدة هنا فان قلت يمكن تأويل قولهم الاتي بعد نكوله أى بالسكوت وبيقى ما هنا على إطلاقه أنه لا يحتاج إلى حكم ولو تنزيلا قلت يمكن لولا قول الروضة ومقتضاه التسمية الخ فتأمله ومن النكول أيضا أن يقول له قل بالله فيقول بالرحمن كذا أطلقوه ويظهر تقييده اخذا بما يأتي فيمن توسم فيه الجهل بأن يصبر عليه بعد تعريفه بأنه يجب أمثال ما امر به الحاكم وكلامهم هنا صريح في الاكتفاء بالحلف بالرحمن وهو ظاهر خلافا للبلقيني وفي قل بالله فقال والله أو تالله وجمان والمعتد أنه ليس بناكل

(قوله ومن ثم لو طالب) أى المدعى عليه العود إلى الحلف أى بعد حكم الحاكم بالنكول ولو تنزيلا كما يعلم من كلامه بعد كذا في عرش وقاب الرشيدى والظاهر أن الشارح إنما اسقط هذا أى قول ابن حجر وسيعلم من قوله من النكول قصد الاعتماد على إطلاق الشيخين بدليل أنه تبرأ عن اشتراط الحكم في مسألة الحرب الالية لكنه تبع ابن حجر فيما يأتي من قوله بعد امتناع المدعى عليه وقوله وبما تقرر هنا وفيما مر علم الخ اه (قوله أنه لا بد من الحكم) أى ولو تنزيلا (قوله بما يأتي) أى اتفاق الشارح (قوله ولو باقائه عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الاصل وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد أحلف فهل هو كما لو قال أحلف وجهان قال في الكفاية أقربهما نعم بل نقله البغوى في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذرى اه سم (قوله فقول شيخنا الخ) أى في شرح الروض (قوله هنا) أى فيما لو صرح بالنكول (قوله فإنه ردها وإن لم يحكم به) عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فإنه ردها وإن لم يحكم به اه سم (قوله مرادهم وإن لم يصرح بالحكم به) خلافا للنهية على ما مر عن الرشيدى وللمغنى عبارة عقب المتن لصراحتهم في الامتناع فيرد اليمين وأن لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح فان سكوت حكم القاضي الخ لا بد من الحكم باليمين عليه رد اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول ترد وإن لم يحكم القاضي به اه وفي الانوار والمنهج نحوها (قوله وحيث استوت الخ) خلافا للمغنى كما مر وللنهية على ما مر عن الرشيدى (قوله هذه) أى مسألة المتن من التصريح بالنكول (قوله بل يفترقان) الاولى الثاني (قوله في أن هذا) أى المصرح بالنكول كان يقول أنا ناكل (قوله ما هنا) أى قول المتن والنكول أن يقول أنا ناكل الخ (قوله ومن النكول) إلى قوله كذا أطلقوه في المغنى (قوله بما يأتي) أى اتفاق الشارح فان سكوت حكم القاضي بنكوله (قوله توسم) أى ظهر عرش وعبارة الانوار وتفرس اه (قوله بأن يصرخ) متعلق بالتقييد (قوله عليه) أى بالرحمن (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات مثله رشيدى أقول الظاهر نعم إلا أن يوجد نقل بخلافه (قوله وفي قل بالله) إلى قوله لوجود الاسم في المغنى (قوله وكذا في عكسه الخ) أى بأن قال قل تالله أو الله فقال بالله عبارة المغنى ولو قال له قل تالله بالمشاة فرق فقال بالله بالوحدة قال الشيخان عن القفال يكون يمينانا بلوغا واشهر اه (قوله خلافا للبلقيني) وافقه المغنى عبارة قال الشيخان ويجريان فيما لو غلط عليه باللفظ أو الزمان أو المكان وامتنع وصحح البلقيني أيضا أنه لا يكون نكولا وهو الظاهر لان التغليظ بذلك ليس واجبا فلا يكون الممتنع منه ناكلا اه (قوله لان التغليظ الخ) قد يرد ما مر في العود عن بالله إلى بالرحمن (قوله بعد عرض اليمين) إلى قوله وبما تقرر في المغنى إلا قوله ومنه ما يأتي وقوله امتناع المدعى عليه وقوله أو تحلف إلى المتن (قوله لانه حدة) أى كالغباء والجهل والخرس

والنكول أن يقول له أحلف أو قل والله لا تحلف بالله فيقول لا أو يقول أنا ناكل اه قال في شرحه وإنما لم يذكر نكولا بعد قوله له أحلف لان ذلك من القاضي استخبار لا استخلاف لهذا لو بادر الختم حيث سمع ذلك وحلف لم يعتد بيمينه اه فيعلم من هذا مع قول الشرح الاتي في جانب المدعى أو تحلف الفرق بين التحلف في جانب المدعى عليه وجانب المدعى (قوله ولو باقائه عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض قال في الاصل وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد أحلف فهل هو كما لو قال أحلف وجهان قال في الكفاية أقربهما نعم نقله البغوى في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذرى اه قوله فقول شيخنا كغيره هنا فإنه ردها الخ عبارة في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فإنه ردها وإن لم يحكم به اه (قوله والمعتد أنه ليس بناكل) انظر على الوجه الاخر أنه ناكل هل تكون اليمين منعقدة حتى تلزم الكفارة عند الحنث فيها والقياس انعقادها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم انعقادها فأيراجع وليحذر (قوله فناكل على المعتد) كتب عليه مر

(٤١) - شروانى وابن قاسم - عاشر - وكذا في عكسه لوجود الاسم وإنما التفاوت في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع من التغليظ بشئ مما مر فناكل على المعتد خلافا للبلقيني (فان سكوت) بعد عرض اليمين عليه لانه حدة (حكم القاضي بنكوله) بلن

يقول له جعلناك ناكلاً أو نكلك بالتدبير لا متاعه ولا يصير هنا ناكلاً بغير حكم ومنه ما يأتي لأن ما صدر عنه ليس صريح نكول ويسن للقاضي عرضها عليه إلا أنه هو في الساكت آكد (٣٢٢) ولو توسم فيه جهل حكم النكول عرفه به وجوباً بان يقول له أن نكولك يوجب حلف

المدعى وأنه لا تسمع بينك بعده باداء أو نحوه فإن حكم عليه ولم يعرفه نفذ لأنه المقصر بعدم تعلمه حكم النكول (وقوله) أى القاضي (للدعى) بعدم امتناع المدعى عليه أو سكوته (احلف) أو اتخلف وأقباله عليه ليحلفه وإن لم يقل له احلف على المنقول المعتمد (حكم) منه (بنكول) أى نازل منزلة قوله حكمت بنكوله فليس للمدعى عيه أن يحلف إلا أن رضى المدعى وبما تقرر هنا وفيما مر علم أن الخصم بعد نكوله العود إلى الحلف وإن كان قد هرب وعاد مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلاً والالم يعدله إلا أن رضى المدعى فإن لم يحلف لم يكن للمدعى حلف المردودة لتقصيره برضاه بحلفه ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض القاضي لليمين على المدعى امتنع على المدعى حلف المردودة كما علم مما تقرر وله طلب يمين خصمه بعد إقامة شاهد واحد وحينئذ لا ينفعه إلا البيعة الكاملة فإن حلف الخصم سقطت الدعوى وليس له تجديدها في مجلس آخر ليقيم البيعة لتقصيره ولو نكل في جواب وكيل

بجبرى (قوله هنا) أى فى النكول الضمنى وهو السكوت المذكور بجبرى ولا يخفى أنه ليس بقيد عند الشارح لما مر من قوله وحينئذ استوت الخ وإنما هو قيد عند المغنى كما مر وعند النهاية على ما مر (قوله ومنه) أى من الحكم بالنكول ما يأتي أى فى المن والشرح (قوله) وهو فى الساكت آكد ظاهر هذا أنه يعرض عليه بعد تصريحه بالنكول رشيدى أقول ويصرح بذلك قول المغنى والاستحباب فيما إذا سكت أكثر منه فيما إذا صرح بالنكول اه (قوله) يوجب حلف المدعى واخذ الحن منك اسنى ومغنى (قوله) نفذ أى وأثم بعدم تعلمه عرش (قوله) بعد امتناع المدعى عليه كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه الأصوب حذفه لما مر أن الامتناع صريح نكول فلا يحتاج إلى حكم خلافاً لليلقى وقد مر أنه تبع فى هذا ابن حجر اه (قوله) وبما تقرر الخ كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه قدمنا أنه تبع فى هذا أيضاً ابن حجر ولم يقدم هو ما يعلم منه هذا اه (قوله) فإن لم يحلف أى بعد رضا المدعى سم ورشيدى (قوله) لم يكن للمدعى حلف المردودة على ما قاله الرافعى عن البغوى كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه أى وإلا فقامد فى صدر مسألة النكول خلافاً وهذا التبرى يدل على أنه إنما أسقط ما قدمناه عن ابن حجر قصدا لعدم اعتماده إياه وإن تبعه فيما نبهنا عليه وسيأتى عن سم ما يتعلق بالمقام (قوله) لتقصيره ولا ينفعه بعد ذلك إلا البيعة ولو شاهد أو مينا فلا يتمكن من تجديد الدعوى وتحليف خصمه فى مجلس آخر أنوار وروض مع شرحه (قوله) كما علم مما تقرر أى لأنه علم أنه فى تحول اليمين للمدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلاً ولم يوجد فيما ذكر سم (قوله) وله طلب يمين إلى قوله فعليه يجب الحق فى المغنى لإقوله لانا حاجة إلى المتن (قوله) وحينئذ أى حين إذ طلب يمين خصمه بعد إقامة الشاهد سم (قوله) لا ينفعه إلا البيعة الكاملة) أى وليس له أن يعود ويحلف سم ورشيدى زاد أنوار ولا استئناف الدعوى وإعادة الشاهد ليحلف معه اه (قوله) فإن حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وإن نكل حلف المدعى كما قاله الأسنوى ونقله عن مقتضى كلام الرافعى قاله سم ثم قال بعد سرد عبارة الروض وشرحه فعلم أن الشارح أى التحفة مشى على ما فرعه الأصل أى الروضة على ما عليه الإمام ومن تبعه والحاصل عليه أن يسقط حق المدعى بمجرد طلبه يمين الخصم من اليمين ولا ينفعه إلا البيعة مالم يحلف الخصم وإلا انقطعت الخصومة أو ينكل وإلا حلف هو ثم لا يخفى أن الكلام فيما إذا طلب المدعى يمين الخصم بعد إقامة شاهده وينبغى فيما إذا رضى المدعى يمين الخصم بعد الحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلاً أنه كذلك حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور وسيأتى أنه إذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشئ أن له إقامة البيعة فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وأنه يتمتع إقامة البيعة بعد ذلك إذا حلف الخصم بخلاف الثانى اه أقول وقوله حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور يخالف قول الشارح المتقدم فإن لم يحلف لم يكن للمدعى حلف المردودة ويوافق التبرى المتقدم عن النهاية (قوله) فله أن يحلفه عبارة الأسنى والمغنى والأنوار أن يحلف وفى الرشيدى بعد ذكرها عن الأخير مانصه فالضمير فى فله للموكل وعبرة الأنوار أصوب اه (قوله) من المدعى عليه أو القاضي (لعل الأول راجع للنكول الصريح والثانى للنكول الضمنى والأفلا بد من طلب القاضي لليمين مطلقاً كما مر (قوله) أى غالباً) لعله احتراز به عن المستثنيات الآتية بقول المصنف ومن طوّل بزيادة الخ (قوله) توصل

(قوله) فإن حكم عليه ولم يعرفه نفذ) كتب عليه مر (قوله) فإن لم يحلف أى بعد رضا المدعى بدليل التعليل (قوله) كما علم مما تقرر) أى لأنه علم أنه لا بد فى تحول اليمين للمدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلاً ولم يوجد فيما ذكر (قوله) وحينئذ لا ينفعه إلا البيعة) أى وحينئذ له طلب يمين خصمه بعد إقامة الشاهد (قوله) أيضاً وحينئذ لا ينفعه إلا البيعة الكاملة) فليس له أن يعود ويحلف (قوله) فإن حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وإن نكل حلف المدعى كما قاله الأسنوى ونقله عن مقتضى

بيناء المدعى ثم حضر الموكل فله أن يحلفه بلا تجديد دعوى (واليمين المردودة) من المدعى عليه أو القاضي على المدعى (فى قول) أنها (كبينة) يقيم المدعى لانا حاجة مثلها أى غالباً (و) (فى) (الظاهر) أنها (كأقرار المدعى عليه) لأنه بنكوله توصل للحق فاشبهه أقراره

(ف) عليه يجب الحق بفرأغ المدعى من يمين الرد من غير افتقار إلى حكم كاسر و (لو أقام المدعى عليه بعدها بيعة) أو حجة أخرى (بإدائه أو إبرام) أو نحوهما من المسقطات (لم تسمع) لتكذيبه لها بأقراره وقال في محل آخر تسمع وصحح الأسنوي الأول والبلقيني الثاني وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوره بأنه أقرار تقديرى لا لتحقيق فلا تكذيب فيه واعترض بأن ظاهر كلام (٣٢٣) الشيخين تفريع السماع على الضعيف

ببناء المجهول عبارة شرح المنهج لانه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق الخ (قوله فعلية الخ) أى على الاظهر (قوله كاسر) أى انفاقى شرح وقضى له (قوله الاول) أى عدم السماع (قوله واعترض) أى كلام البلقيني ومن تبعه (قوله وهو متجه) أى الاعتراض (قوله قات) أى الدميرى (قوله ويرده الخ) لما يبرده عليه لو سلم ما قاله الدميرى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد خلاف ما نقله الدميرى وانه لا فرق بين الدين والعين سم (قوله ويوجه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الاول ولا فرق في ذلك أى عدم السماع ان يكون المدعى به ديناً أو عيناً وان نقل الدميرى عن علماء عصره انهم افتوا بسماعها فيما إذا كان المدعى به عيناً اه وعبارة الثاني ظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كون المدعى به عيناً أو ديناً وهو كذلك وتوهم بعض الشراح من قول المصنف بإدائه أو إبرام ان ذلك في الدين فقط وان يبيته تسمع في العين على الثاني ايضاً اه (قوله ويوجه) أى ما تقرر عن الدميرى (قوله مطلقاً) أى حكم القاضى بنكوله ام لا (قوله وحكم القاضى الخ) عطف على قوله سمكت (قوله عمار) أى في نكول المدعى عليه (قوله هنا) أى في نكول المدعى عن يمين الرد (قوله والحكم يمينه) لا حاجة اليه كما قدمه في شرح وقضى له (قوله وايضاً فالمدعى عليه الخ) مجرد تفنن في التعبير والافعال التعليلين واحد (قول المتن من اليمين) أى المردودة وغيرها مغنى (قوله لا عراضه) إلى قوله ومحل في المغنى الا قوله والى المتن والى قوله وهذا هو المعتمد في النهاية الا قوله ولا تجاهه الى المتن وقوله وفيه نظر إلى وعلى الاول (قوله فليس له العود اليها) ولا ردها الى المدعى عليه لان المردودة لا ترد مغنى واسنى (قوله والا) أى وان لم نقل بذلك نهاية (قول المتن وليس له مطالبة الخصم) أى اذا كانت الدعوى تتضمن المطالبة فان كانت تتضمن دفع الخصم كافي المسئلتين الاتيتين لم يندفع عنه وبهذا يعلم ما في قول الشارح ومحل الخ كسايى التنبيه عليه رشيدى (قوله الا ان يقيم الخ) ينبغي بعد تجديد دعوى بمجلس آخر فليراجع سم (قوله بيعة) أى ولو شاهد أو يميناً أسنى وانوار (قوله كما إذا ادعى عليه العا الخ) لعل فيه

كلام الرافعى وعبارة الروض وشرحه ونكول المدعى مع شاهده كنكوله عن اليمين المردودة فيما مر فان قال للمدعى عليه ائحلف انت سقط حقه من اليمين فليس له ان يعود ويحلف الا بتجديد دعوى في مجلس آخر واقامة الشاهد هذا نقله الاصل عن المحاملى وهو مذهب العراقيين ثم قال وعلى الاول يعنى ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بيعة كاملة وهو مانص عليه في الام واقضى كلامهم ترجيحاً واعتمده البلقيني وجزم به صاحب الانوار وغيره قال الأسنوي ومحل إذا لم يحلف الخصم المردودة والا انقطعت الخصومة ولا كلام ومحل ايضاً اذا لم ينكل عنها والاحلف أى المدعى على الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافعى في آخر القسامة فعلم ان الشارح مشى على ما نوه الاصل على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه انه يسقط حق المدعى بمجرد طلبه يمين الخصم من اليمين ولا ينفعه الا البيعة ما لم يحلف الخصم والا انقطعت الخصومة او ينكل والاحلف هو فليتأمل ثم لا يخفى فرض هذا الكلام الذى حاصله ما ذكره فيما إذا طاب يمين الخصم بعد اقامة شاهده ويذبح فيما إذا رضى يمين الخصم الحاصل بعد الحكم بنكره حتمية أو تزويلاً اه كذلك حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور وسيأتى انه اذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشئ مان له إقامة البيعة فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وانه يتمتع إقامة البيعة في الاول ان حلف الخصم ولا يتمتع في الثاني (قوله ويرده الخ) انما يبرده عليه لو سلم ما قاله الدميرى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد خلاف ما نقله الدميرى وانه لا فرق بين الدين والعين (قوله الا أن يقيم بيعة) بهذا مع قوله السابق

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للمدعى فامتنع على القاضى التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضى عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها في هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بيعة كالحلف المدعى عليه ومحل ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى القامن ثمن مبيع فقال المشتري اقبضتك يا هافا نكر البائع فيصدق يمينه

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للمدعى فامتنع على القاضى التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضى عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها في هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم بيعة كالحلف المدعى عليه ومحل ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى القامن ثمن مبيع فقال المشتري اقبضتك يا هافا نكر البائع فيصدق يمينه

فان نكل وحاشا المشتري ان يطعن في نكل ابض الزم الالف لا الحكم النكول بل لاقراره بلزيم المال بالشراء ابتداء ومثله ما اذا ولدت وطلقها ثم قال ولدت قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعده فيصدق يمينه فان نكل وحلفت فلا عدة وإن نكلت أيضا اعتدت لا للنكول بل لاصل بقاء النكاح وآثاره فيعمل به ما لم يظهر دافع (ولأن تعمل) المدعى (باقامة بينة أو مراجعة حساب) أو الفقهاء أو بارادة ترو (أمهل) وجوباً على الاوجه (ثلاثة أيام) فقط للثلاث (٣٢٤) يضر بالمدعى عليه فيسقط حقه من اليمين بعدمضى الثلاثة من غير عذر (وقيل

مساحة لان الكلام في امتناع المدعى من يمين الرد وليس هذا ذلك الا ان يقال المشتري يدعى الا قباض وقد امتنع من يمين الرد سم عبارة الرشيدى لا يخفى ان هناك عريتين الاولى من البائع وهى المطالبة بالثمن والثانية من المشتري وهى دعوى الا قباض والزام المشتري بالالف إنما هو باعتبار نكوله عن اليمين المردودة بالنسبة لدعواه فلم يندفع عنه خصمه إذ مقصود دعواه دفع مطالبة البائع فهو على قياس كلام المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومحل الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعدها فتأمل اه (قوله ولأن نكل الخ) أى المشتري (قوله) فيعمل به) أى بهذا الاصل (قول المتن وان تعال باقاهه بينة) بان قال عندى بينة اريد ان قيمها اسنى (قوله) أو الفقهاء إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا فوله ولا نجاحه إلى لكن فرق (قول المتن ثلاثة أيام) قال الرويانى وإذا أمهلناه ثلاثة فاحضر شاهد ابعدها وطلب الامهال لياتى بالشاهد الثانى امهلناه ثلاثة اخرى اسنى (قوله) فانه يمهل ثلاثاً) قال في التنبيه وللمدعى ملازمته حتى يقيم البينة قال ابن النقيب فان اراد دخول منزله دخل معه أن اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الرويانى اه سم (قوله كما سر) أى اول الباب معنى (قول المتن) امهل إلى اخر المجلس) ولا يزال الاداء برضا المدعى انوار (قوله لان سراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سئلنا ان مراده ذلك لكن امهاله بمشينة المدعى لا بتقيد بمشينة امهاله إلى اخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدًا جاز فلا وجه للتقيد فتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أن المراد ان شاء القاضى سم عبارة الرشيدى وبما يرد كون المراد ان شاء المدعى انه لو كان كذلك لم يكن للتقيد باخر المجلس وجه اذ له ترك الحق بالكلية اه (قوله وعلى الاول) ان المراد ان شاء القاضى (قوله ان محله) أى محل جواز امهال القاضى (قوله لكون بينته الخ) أى أو نفس المدعى سلطان (قوله أن المراد) أى بالمجلس نهاية (قوله مجلس القاضى) أى مجلس هذين الخصمين كذا فى عرش لعل فيه سقطه والاصل أى لا مجلس الخ (قوله وكالنكول) أى المذكور فى قوله ولأن لم يحلف المدعى الخ سم عبارة الرشيدى يعنى كامتناع المدعى من يمين الرد فى التفصيل المار اه (قوله لم يلزمه) أى المدعى عليه عرش (قوله اما بعد اقامة شاهد) ظاهره ولو واحد بلا يمين لكن تعبير الروض بالبينة مع تعليل شرحه بان المدعى اتى بما عليه والنظر فى حال البينة من وظيفة القاضى الخ كالصريح فى اشتراط شاهدين أو شاهدين يمين ثم رأيت فى الانوار ما نصه ولو أقام شاهدين بعين أو دين فطلب

أبدا) لان اليمين حقه فله تأخيرها كالبينة ولا تجاهه انتصر له بان الجمهور عليه لكن فرق الاولون بان البينة قد لا تساعد ولا تحضرو اليمين اليه (وان استعمل المدعى عليه حين استخلف لينظر حسابه) او طلب الامهال واطلق كما فهم بالاولى (لم يمهل) الا برضا المدعى لانه مجبور على الاقرار واليمين بخلاف المدعى فانه مختار فى طلب حقه فله تأخيرها (وقيل) يمهل (ثلاثة) من الايام للحاجة وخرج لينظر حسابه ما لو استعمل لا قامة حجة بنحو ادائه فانه يمهل ثلاثاً كما مر (ولو استعمل فى ابتداء الجواب) لينظر فى الحساب او يسأل الفقهاء مثلاً (امهل الى اخر المجلس) ان رآه القاضى كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه جمع والقول بان المراد ان شاء المدعى رده البلقينى بان هذا لا يحتاج اليه لان للمدعى ترك الدعوى من اصلها اه وفيه نظر لان مراد ذلك القول ان شاء المدعى

وليس له تجديدها فى مجلس اخر ليقوم البينة يعلم الفرق بين ما لو امتنع من اليمين وطلب يمين الخصم كما هو السابق وما لو امتنع منها ولم يطلب ذلك فانه فى الاول يتمتع عليه اقامة البينة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثانى (قوله الا ان يقيم بينة) ينبغى بعد تجديده دعوى بمجلس اخر فليراجع (قوله كما اذا ادعى الخ) لعل فيه مساحة لان الكلام فى امتناع المدعى من يمين الرد وهذا ليس امتناع المدعى من يمين الرد الا ان يقال المشتري يدعى الا قباض وقد امتنع من يمين الرد (قوله وجوباً على الاوجه) كتب عليه مر (قوله فانه يمهل ثلاثاً كما مر) قال فى التنبيه وللمدعى ملازمته حتى يقيم البينة قال ابن النقيب فاذا اراد دخول منزله دخل معه ان اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الرويانى اه (قوله ان رآه القاضى) كتب عليه مر (قوله لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سئلنا ان مراده ذلك لكن امهاله بمشينة المدعى لا بتقيد بمشينة امهاله إلى اخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدًا جاز فلا وجه للتقيد فليتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أن المراد ان شاء القاضى (قوله وكالنكول) أى المذكور فى قوله وان لم يحلف المدعى الخ

كقبيلا
لإمهاله والام يمهل وإنما الذى يرد ان هذه مدة قريية جدا وفيها مصلحة للبدعى عليه من غير مضرة على المدعى فلم يحتج لرضاه وعلى الاول يتجه أن محله ما لم يضر الامهال بالمدعى لكون بينته على جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضى وكالنكول ما لو أقام شاهد يحلف معه فلم يحلف فان علل امتناعه بعذر امهل ثلاثة ايام ولا فلا (تنبيه) ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفيلا حتى يأتى ببينة لم يلزمه واعتقاد القضاء خلافاً محله الامام على ما اذا خيف هربه اما بعد إقامة شاهد وان لم يعد فليطالب بكفيل

فان امتنع - بس الامتناع لا يثبت الحق (ومن طواب) بجزية بعد اسلامه فقال وقد كاز غاب اسلمت قبل تمام السنة وقال العامل بل بعدها حلف المسلم فان نكل اخذت منه لتعذر رد هافان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل واخذت منه او (بزكاة فادعى دفعها الى ساع آخر او غلط خارص) او مسقطا آخر ندب تحايفه فان نكل لم يطالب بشيء (و) اما اذا (الزمناه اليه) على خلاف المعتد السابقي (فشكل وتعذر رد اليمين) لعدم انحصار المستحق (فالاصح) على هذا الضعيف (انها تؤخذ منه) لا للحكم بالنكول بل لان ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحوال ولو ادعى ولد مرتزق البلوغ بالاحلام لثبت اسمه حلف فان نكل لم يعط للقضاء بالنكول بل لان (٣٢٥) الموجب لاثبات اسمه وهو الحالف لم

يوجد ولو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث او نحو وقف عام او على مسجد حبس الى ان يحلف او يقر وكذا الوادعى وصى ميت على وارثه انه اوصى بثلث ماله للفقراء مثلا فانكر ونكل عن اليمين فيحبس الى ان يقر او يحلف (ولو ادعى ولي صبي) او مجنون ولو وصيا او قيعا (ديناله) على آخر (فانكروا نكل لم يحلف الولي) كالا يحلف مع الشاهد لبعده اثبات الحق لانسان يمين غيره فيوقف الى كاله (وقيل يحلف) لانه بمنزلة (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) اى ثبوته بمباشرة لسبيه (حلف) لان العهدة تتعلق به وهذا هو المعتد لانه الذى رجحاه فى الصداق واعتمده الاسنوى وغيره ورد بان ما قاله ثم لا يخاف ما هنا لانه انما يحلف على فعل نفسه والمهر ثبت ضمنا لا مقصودا وكذا البيع بخلاف غيرهما وان تعلق بمباشرة وهو ما هنا ويجاب بانه حيث تعلقت

كفيلا الى ان بعد لا طواب أى المدعى عليه به ان لم يتزع المال ولم يحبس المدينون ولو امتنع الخ أى ومثلها الشاهد ومين (قوله فان امتنع) اى من اعطاء الكفيل (قول الماتن ومن طواب الخ) اشار بذلك لمسائل تستثنى من القضاء بالنكول عن اليمين معنى (قوله بجزية) الى قوله وكذا الوادعى فى المغنى الا قوله وقد كان غاب وقوله فان ادعى الى الماتن وقوله او مسقطا آخر ولغة نحو فى او نحو وقف (قوله بجزية) اى كاملة (قوله لم يقبل الخ) اى لكون دعواه خلاف الظاهر (قول الماتن او غلط خارص) اى او لم يدع دفعها بل ادعى غلط خارص بعد التزامه القدر الواجب معنى (قوله السابق) اى انفا (قوله لان ذلك) اى وجوب الزكاة (قوله والحوال) معطوف على ملك رشيدى (قوله لم يعط) الاول لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه بمال ميت الخ) بان يدعيه القاضى او منصوبه معنى وانوار (قوله نحو وقف الخ) اى كالنذر للفقراء (قول الماتن ولو ادعى الخ) اشار به لما يستثنى من رد اليمين على المدعى معنى (قوله او مجنون) الى قوله وهذا هو المعتد فى المغنى (قوله ولو وصيا الخ) عبارة لا نوار ولو ادعى ولي الصبي او المجنون ديناله على انسان فانكر ونكل فلا برد اليمين على الولي ولو اقام الولي شاهدا لا يحلف معه ولو ادعى عليه دين فى ذمة الصبي لا يحلف الولي اذا أنكر لان اقراره غير مقبول والوصى والتميم وقيم المسجد والوفى كولو فى الدعوى والدعوى عليهم ولو ادعى قيم المحجور عليه بسفه ونكل المدعى عليه حلف المحجور عليه انه يلزمه تسليم المال ولا يقول الى وقيمه يقول فى الدعوى ويازمك تسليمه الى اه زاد المغنى قبيل قوله ولو ادعى قيم السفية المحجور الخ ولو اقر القيم بما ادعاه الخصم ان عزل و اقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر حلف ومن وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطى انه يجوز ان يفديها بالمال قال الزركشى والمذهب المنع والتجوز من قول البويطى لا الشافعى ونقل المنع ايضا عن القاضى ابى الطيب وهذا هو الظاهر اه و زاد ايضا عقب قوله تسليم المال لفظ الى ولي (قول الماتن لم يحلف الولي) اى ما لم يرد ثبوت العقد الذى باشره بيده فيحلف ويثبت الحق ضمنا ومثله يجزى فى الوصى والوكيل سم اه بجري (قوله فيونف الى كاله) عبارة للمغنى والروض والانوار فيكتب القاضى بما جرى محضر او يوقف الامر للبلوغ او الافاقاه (قوله اى ثبوته بمباشرة لسبيه) كان ادعى بشن ما باشره لموليه اسنى (قوله وهذا هو المعتد) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمغنى والانوار (قوله فى الصداق الخ) عبارة الاسنى قال الاسنوى والفتوى على هذا التفصيل فقد نص عليه فى الامم وهو الموافق لما مر فى الصداق فيما اذا اختلف فى قدره زوج وولى صغيرة او مجنونة اه (قوله ورد الخ) جرى على هذا الرديشخ الاسلام والنهاية والمغنى (قوله لانه انما يحلف الخ) اى فى الصداق على فعل نفسه وهو العقد الذى جرى على كذا نهاية (قوله بخلاف غيرهما الخ) فانه يحلف ان موليه يستحق كذا وهو متع نهاية (قوله ومر) الى الفرع فى النهاية (قوله بها) اى يمينه (قوله ونظيره اى الوارث) (قوله بقيدته) لعله كونه قبل بينة المدعى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه مر (قوله وقيل ان ادعى مباشرة سبيه حلف) تضعيف هذا لا ينافى ما تقدم فى الصداق لانه انما يحلف ثم على ان العقد جرى على كذا وهو فعل نفسه وان ترب عليه استحقاق المولى عليه

العهدة بمباشرة له لتسبيه مع عجز المولى عن اثباته ساغ للمولى اثباته يمينه المتعلقة بفعل نفسه رعاية لمصلحة المولى بل ضروره وهو مر فى القضاء على الغائب حكم المولى وجب لمولى على مولى دين ولو ادعى لموليه دين او اثبتة فادعى الخصم نحو اداء اخذ منه حالا واخرت اليمين على نفي العلم الى كمال المولى كما مر (فرع) علم بما قدمته فى التنبيه الذى قبل الفصل انه لو اقام خارج بينة تشهد له بالعين فادعى ذواليدانه اشتراها من اشتراها من المدعى واقام شاهدا جازله ان يحلف معه لاسيما ان امتنع بآئعه من الحالف لانه وان أثبت بهام ملكا لغيره لكنه لما انتقل منه اليه كان بمنزلة اثباته ملك نفسه ونظيره الوارث فانه ثبت بهام ملكا لغيره منتقلا منه اليه بخلاف غريم الغريم ونظيره قو لهم لو اوصى له بعين فى يد غيره فلبوصى له ان يدعى بها ويحلف مع الشاهد أو اليمين المردودة (فائدة) قد لا تسمع البينة من مدعى عليه كفت يمينه كياتى فى الداخل بقيدته

(فصل في تعارض البيتين إذا ادعى) (٣٣٦) أى اثنان أى كل منهما (عينا في يد ثالث) لم يسندهما إلى أحدهما قبل البيته ولا بعدها (وأقام

كل منهما بيته) بها (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا بيته فيحلف لكل منهما يمينان أقر ذواليد لاحدهما قبل البيته أو بعدها رجحت بيته ولو زاد بعض حاضري مجلس قبل الان احتفت القرائن الظاهرة على ان البقية ضابطون له من أوله الى آخره وقالوا لم نسعها مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للغة في ذلك حينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان الزنى المحصور يعارض الاثبات الجزئي كاصحوا به (وفي قول يستعملان) صيانة لها عن الالغاء بقدر الامكان فتبين عن ذى اليد وحينئذ (ففي قول يقسم) المال بينهما نصفين لخبر أى داود بذلك وحمله الاول على ان الدين كانت يدهما (وفي قول يقرع) بينهما ويرجح من خرجت قرعته لخبر فيه مرسل له شاهد واجاب الاول بحمله على انه كان في عتق أو قسمة (وفي قول يوقف) الامر (حتى يتبين أو يصطلحا) لاشكال الحال فيما يرجى انكشافه (و) على التساقط (ولو كانت) العين (في يدهما وأقاما بيتهن) فشهدت بيته الاول

(فصل في تعارض البيتين) (قوله في تعارض البيتين) الى قوله وحل التساقط في المعنى لا قوله ولو زاد الى المتن وقوله لخبر أى داود الى المتن وقوله لخبر فيه الى المتن وإلى قوله وهذا ما اتفق به ابن اله لاح في النهاية لا قوله ولو زاد الى المتن وقوله عن جزم الى لافرق (قوله في تعارض البيتين) أى وما يتعلق به كالأودعى ملكا مطلقا وذكر البيته سببه ع (قول المتن عينا في يد ثالث) الحاصل انها ان تكون يد ثالث أو يدهما أو بيد احدهما أو لا بيد احدهما (قول المتن وأقام كل منهما بيته) أى مطلقا التاريخ أو متفقته أو احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة اسنى ومغنى ولو كان لاحدهما بيته قضى له انوار (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانهما لهما فهل يجعل بينهما سم ويأتى عنه الجزم بذلك الجعل (قوله ولو زاد) أى صنعة مثلا ع ش وقوله بعض حاضري مجلس أى على بعض سم (قوله قبل) أى ذلك البعض أو ما زاده (قوله ضابطون له) أى لما وقع في المجلس (قوله لم نسعها) أى الزيادة سم (قول المتن تستعملان) بمثناة فوقية اوله أى البيتين مغنى (قوله الامر) مقتضاه ان قول المصنف يوقف بالياء وقال المعنى بمثناة فوقية أى العين بينهما اه (قوله لاشكال الحال الخ) ولم يرجح المصنف واحدا من الاقوال اعدم اعتمادهما لثبوتها على الضعيف واصحها أى الاقوال الضعيف الاخير أى الونف نهاية ومغنى (قول المتن ولو كانت في يدهما الخ) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا ايديهم بالسوية على دار فادعى احدهم انه يملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه يملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه يملك ثلث الدار وأقام بيته بذلك فإذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للاولين بزيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة امام مدعى الكل فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقطا وسقطت دعواه في الثلثين وامام مدعى الثلثين فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقطا وسقطت دعواه بالثلث الزائد وامام مدعى الثلث في بيته لم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذي في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط أو بها وبالبيته معا فيه كلام طويل ليس هذا محله اه (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانها لهما فهل يجعل بينهما سم (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) أى على بعض (قوله نسعها) أى الزيادة

ذلك بخلاف ما هنا فانه يحلف على ان موليه يستحق كذا وهو ممتنع شمر

(فصل) ادعى عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيته سقطن (قوله ادعى عينا في يد ثالث) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا ايديهم بالسوية على دار فادعى احدهم انه يملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه يملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه يملك ثلث الدار وأقام بيته بذلك فإذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للاولين بزيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة امام مدعى الكل فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقطا وسقطت دعواه في الثلثين وامام مدعى الثلثين فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقطا وسقطت دعواه بالثلث الزائد وامام مدعى الثلث في بيته لم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذي في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط أو بها وبالبيته معا فيه كلام طويل ليس هذا محله اه (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانها لهما فهل يجعل بينهما سم (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) أى على بعض (قوله نسعها) أى الزيادة

له بالكل ثم بيته الثاني له به (بقيت) يدهما (كما كانت) اذ لا اولوية لاحدهما نعم يحتاج الاول لاعادة بيته للنصف الذي بيده لتقع بعد يمين بيته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت بيته كل منهما له بالنصف الذي يد صاحبه حكم له به وبقيت يدهما لاجحة سقوط

ولا ترجع يد لا تدأخ يد كل بينة الآخر اما اذا لم تكن يد احد وشهدت بينة كل له بالكل فيجعل بينهما وعمل التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يتميز احدهما بمرجع والاقدم هو بيان نقل الملك على ما ياتي قبيل قوله وانها لو شهدت بملكه امس الى آخره ثم اليد فيه المدعى او مان اقر له به او انقل له منه ثم شاهدان مثلا على شاهدتين ثم سبق تاريخ ملك احدهما بذكر من اوبيان انه ولد في ملكه مثلاثم بذكر سبب الملك وتقدم ايضا ناقله عن الاصل على مستصحة له ومن تعرضت لان البائع مالك عند البيع (٣٢٧) ومن قالت نقد الثمن او هو مالك الآن

على من لم يذكر ذلك لا بالوقف

ولا بينة انضم اليها الحكم بالملك على بينة ملك بلا حكم على المعتمد كما قاله الاسنوي وغيره خلافا للغبوي كما ياتي ومن جزم بالاول ابو زرعة وغيره وظاهر كلامه في فتاويه اول الدعاوى انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وهو ظاهر لان اصل الحكم لا يرجح به فالولى حكم فيه زيادة على الآخر امالو تعارض حكمان بان اثبت كل ان معه حكم القاضى لكن احدهما بالموجب والآخر بالصحة فالوجه تقدم الثاني لانه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الاولى ومر قبيل العارية أن القاضى اذا اجل حكما بان لم يثبت استيفاء بشروطه حمل حكمه على الصحة ان كان عالما ثقة امينا وقد ذكر المصنف اكثر هذه المرجحان بذكر مثلها فقال (ولو كانت العين بيده) تصرفا او امساكا (فأقام غيره بها) اي بملكها من غير زيادة (بينت) اقام (هو) بها (بينت) سبب ملكه ام لا وقالت كل اشتراها او

يمن للنفى والاثبات مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا ترجع يده) اي بل بالبينة التي اقيمت عس (قوله) اما اذا لم تكن يد احد الخ) صوره بهضم بعقار او مناع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده مغنى وسم وزيا دى (قوله) وشهدت بينة كل له) اي بالكل نهاية (قوله) (هو) اي المرجح (قوله) (او مان اقر له به) اي فلو اقر به لهما جميعا فقياس ما قرر ان يكون بينهما نصفين فليتأمل سم على المنهج اه عس (قوله) ثم شاهدان مثلا) اي او شاهدوا امر اتان او اربع نسوة فيما يقبلان فيه على ما في عس (قوله) ثم تذكر سبب الملك) عطف على ثم سبق تاريخ (قوله) ناقله عن الاصل الخ) كقتل ادعاه وارث ميت واقام به بينة فتقدم على موت بفراشه شهدت به اخرى لان الاولى نائلة عن اصل عدم عروض القتل والاخرى مستصحة له فتح الجواد (قوله لان البائع) اي لكون البائع نهاية (قوله لا بالوقف) عبارة النهائية ولا ترجع بوقف الخ (قوله) لا فوق بين الحكم بالصحة الخ) اي في يدين شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحكم فتساويان سواء شهدت بينة الحكم به مطلقا او بالصحة او بالموجب عس (قوله لان اصل الحكم لا يرجح به الخ) قال الشهاب ابن قاسم يوهم ان هذا في تعارض حكيمين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته لما بعده اه اي مع ان فرض المسئلة ان الحكم في احد الجانبين فقط فان كان مرادا لشارح ان اصل الحكم لا ترجح به فلا نظار لكونه بالصحة او بالموجب فلان سلم الاولوية اذ لا يلزم من عدم الترجيح بالاعم عدم الترجيح بالاخص الذى فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله بعد على الاخر فتأمل رشيدى (قوله حمل حكمه) اظن ارفى محل الاضمار (قوله بذكر مثلها) بضمين جمع مثال (قوله من غير زيادة) لعله احتراز عن نحو ما ياتي في قوله ومن ثم لو شهدت بينة المدعى الخ و قول المتن ولو قال الخارج هو ملكى الخ (قوله بينت سبب ملكه ام لا) عبارة المغنى والاسنى اقتضى كلام المصنف انه لا يشترط في سماع بينة صاحب اليد ان يبين سبب الملك من شراء وارث او غيره كينة الخارج اه و عبارة الانوار ولا فرق في ترجيح بينة الداخل بين ان يبين الداخل والخارج سبب الملك او يطلقا ولا بين اسناد البينتين واطلاقهما ولا اذا وقع التعرض بين ان يتفق السبيان او يختلفا ولا بين ان يسند الى شخص بان يقول كل منهما اشتريته من زيد او تقول المرأة اصدقني زوجى ويقول خصمها اشتريته من زوجك او الى شخصين بان يقول احدهما اشتريته من زيد والاخر اشتريته من عمرو او تقول المرأة اصدقني زوجى ويقول خصمها اشتريته من غيره اه (قوله او غصبها) انظر صورته بالنسبة لبينة الداخل وكذا يقال في قوله الاتى ولو قالت بينته غصبها منه والثانية اشترها منه الا ان يقال فيما ياتي ان المراد بالثانية بينة الداخل فتكون الاولى بينة الخارج وربما بدل عليه ما عقبه به رشيدى (قول المتن صاحب اليد) اي بينته مغنى (قوله منه) اي من ذى اليد (قوله وان احدهما) اي ذى اليد ونحو بائعه غصبها اي منه اي المدعى اخذا بما بعد وحذفه اكتفاء بما قبله (قوله قدم) اي المدعى (قوله قولهما) اي شاهدى المدعى وكان الاولى اسقاط الميم (قوله يد الداخل غاصبة) اي بدون منه (قوله ويوجه بانه الخ) فيه تأمل (قوله ولو قالت منه الخ) اي لو قالت بينة الخارج يد الداخل غاصبة منه اي الخارج (قوله والثانية الخ) اي ولو قالت بينة الداخل اشترها اي الداخل منه اي لخارج (قوله وكذا لو قالت) اي بينة الداخل (قوله وشهدت بينة كل له بالكل الخ) وكذا بالبعض بالاولى بل لا تعارض حيثئذ بينهما (قوله فالولى حكم فيه زيادة على الآخر) يفهم ان هذا في تعارض حكيمين احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته بما

غصبها من الآخر (قدم) من غير يمن (صاحب اليد) ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كما رواه ابو داود وغيره وترجع بينته وان كانت شاهدا ويمينا والاخرى شاهد بين يده ومن ثم لو شهدت بينة البدعى بانه اشترها منه او من بائعه مثلا او ان احدهما غصبها قدم لبطان اليد حيثئذ ولا يكفى قولهما يد الداخل غاصبة على ما ذكره جمع ويوجه بانه مجرد افتاء ولو قالت غصبها منه والثانية اشترها منه قدمت لبيانها النقل الصحيح وكذا لو قالت يده بحق لانها تعارض الغصب

فبقي أصل اليد هذا ما اُفتي به ابن الصلاح في ميت عن دار ادعى ناظر بيت المال انها له شخصها المبيت واقام به بينته والوارث ان يده بحق كموثته الى موته واقام به بينته صدق لان مع بينته زيادة علم وهو حصول الملك اه وفيه نظر لان بينته الغصب معها زيادة علم فهي ناقله وتلك مستصحية على أن قولها بحق أمر محتمل وسيأتي ومثله لا يقبل من الشاهد على ما مر بما فيه ولو أقام بينته بأن الداخذل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت انتقالا يمكن من المقر له (٣٢٨) اليه وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو يملكه على من قالت وهو في يده او وتسلبه منه وبحث

(قوله فيقي أصل اليد) لم يذكر م ما بعده سم أي قول الشارح وهذا ما اُفتي به الى ولو أقام بينته الخ (قوله انها له) اي لبيت المال (قوله وفيه نظر لان بينته الغصب الخ) وقد يتوسط ويقال ان كانت البينة من اهل البصرة والتميز الذين يميزون الغد الصحيح المستوفى المعتبر فيه شرعا من غير ما يتوقف منه على حصول القبض وما لا يتوقف قدمت بينته الداخذل لان الظاهر من حالهم انهم انما قطعوا بكون اليد بحق لاطلاعهم على ناقل معين خفي دلي بينته الخارج وان لم يكونوا كذلك فينبغي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليتامل سيد عمر اقول يرد ما قاله ما يأتي في شرح ومن أقر لغيره بشي ثم ادعاه الخ (قوله وتلك) اي بينة حقية اليد (قوله محتمل) اي انحو الاستعارة (قوله على ما مر الخ) اي قبل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام بينته الى المتن) في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى ولو ادعى (قوله وتقدم من قالت اشتراه الخ) اي وان كانت هي بينته الخارج ومثله ما لو قالت بينته انه اشتراه من زيد منذ سنين وقالت بينته الداخذل انه اشتراه من زيد هذا منذ سنة فتقدم بينته الخارج لانها اثبتت ان يد الداخذل عادية بشرائها من زيد بعده ازال ملكه عنها كما سيأتي في شرح وانه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدمت والحاصل ان محل قولهم يقدم ذو اليد ما لم يعلم حدوث يده كمانه عليه الشهاب ابن حجر فيما يأتي رشدي (قوله وبحث ان ذات اليد) عبارة النهاية نعم يتجه ان الخ (قوله ان ذات اليد الخ) يعني ان من قالت اشتراه من زيد وهو في يده ارجح من قالت اشتراه من زيد وتسلبه منه (قوله لغير الاول) اي غير المتزعم منه (قوله ولو افادت بنت الخ) اي او غيرها حيث كانت اليه في يده ع ش اقول وانف ونف بالاضافة (قوله لم يفدها شيئا) ضعف ع ش (قوله اترجح الونف باليد) اي يد الوائف حين الونف التي حكمها مستمر كما يعلم مما يأتي رشدي (قوله وانما يتجه هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشدي (قوله ان كان التراجع من مجموع الامرين) اي بان قلنا ان كلام اليد وحكم الحاكم مرجح ع ش (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح الخ) قد يقال بل وان قلنا انه مرجح للملة الاتية رشدي (قوله فالذي يتجه تقديم بينتها) معتمد ع ش (قوله ولا يعارضه) اي تقديم بينتها بالتملك (قوله لان بينتها) اي البنت (قوله بخلافه) اي الوائف (قوله ولو ادعى لقيط الخ) عبارة المغني وما ذكره من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكرناه فيما اذا ادعى الخ (قوله واقام كل بينة) اي انه ملكه ع ش (قوله استويا) اي لا يرجح صاحب اليد مغني (قوله وان لم تعدل) الى قول المتن ثم اقام بينته في النهاية الا قوله وقيل الى وافهم (قوله لان الحججة انما تقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولو قبل اقامة البينة رشدي وقد يقال ان التعليل المذكور لخصوص ما قبل الدعوى به رينة ما بعده (قوله وبحث البلقيني سماعا الخ) عبارة النهاية نعم يتجه كما بحثه البلقيني الخ (قوله لا بد من اعادةها) اي ولو كانت هي الاولى بعينها ع ش (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن ع ش في باب الاقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بسط (قوله ولا بينة) فان كان لاحدهما بينة قضى بها انوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد) ككونه في خزائنه بعده (قوله فيقي أصل اليد) لم يذكر م ما بعده (قوله وفيه نظر لان بينته الغصب معها زيادة علم الخ) هذه المسئلة قبية مما يأتي عن بحث شيخه قبيل ولو شهدت لاحدهما بملكه من سنة مع انه رجع فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بان الشاهدة بالملك هناك كاملة بخلاف الشاهدة بالغصب فانها شاهد ومين وأيضا تلك مصرحة بالملك وما هنا باليد فليتامل (قوله فالذي يتجه تقديم بينتها) كتب عليه مر (قوله وبحث البلقيني سماعا) كتب عليه مر

أن ذات اليد أرجح من قائله وتسلبه منه ومن انتزع شيئا بحجة صار ذايد فيه بالنسبة لغير الاول فلو ادعى عليه اخر واقام بينة مطلقا اعاد بينته ورجعت بيده ولو أجاب ذو اليد باشتريتها من زيد فاثبت المدعى اقرارا زيدا بها قبل الشراء فاثبت المدعى عليه اقرار المدعى بالزيد قبل الشراء وجعل التاريخ أقرت بيد المدعى عليه لان يده لم يعارضها شيء ولو افادت بنت واقف وقف محكوم به بينة بانه ملكها اياه واقبضه لها قبل وقفه لم يفدها شيئا اترجح الونف باليد قبل وبحكم الحاكم وانما يتجه هذا ان كان التراجع من مجموع الامرين اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح فالذي يتجه تقديم بينتها ولا عبرة باليد لان بينة التملك نسختهاوا بطلتها ولا يعارضه ما يأتي عن شيخنا قبيل ما لو مات عن ابنين مسلم ونصراني لان بينتها هنا رفعت يد الوائف صريحا بخلافه فيما يأتي ولو ادعى لقيط بيد

أحدهما واقام كل بينة استويا لانه لا يدخل تحت اليد (ولا تسمع بينته إلا بعد) بينة (المدعى) وإن لم تعدل لان الحججة انما تقام على خصم وقيل تسمع لغرض التسجيل قال الزنجاني وعليه العمل اليوم في سائر الآفاق وافهم المتن انها لا تسمع بعد الدعوى وقبل البينة لان الاصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية وبحث البلقيني سماعا لدفع تهمة نحو سرقة ومع ذلك لا بد من اعادةها بعد بينة الخارج (فرع) اختلف الزوجان في امتعة البيت ولو بعد الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لاحدهما بيد فكل تحليف الاخر

فاذا حلفا جعل بينهما وان صلح لاحدهما فط او حلف لاحدهما فط فطى له كالم (٣٢٩) اختص باليد وحلف وكذا وان اناهما ووارث

أحدهما والاخر (ولو
ازيلت يده بيينة) حسابان
سلم المال لخصمه او حكما
بان حكم عليه به فقط (ثم
اقام بيينة بملكه مستندا إلى
ما قبل (إزالة يده) حتى في
الحالة الثانية فيما يظهر
خلاف لابن الاستاذ ونظاره
لبقاء يده يرد بانها بعد
الحكم بزوالها لم يبق لها
اثر (واعذر بغيبه شهوده)
او جعله بهم او بقولهم
مثلا (سمعت وقدمت) إذ لم
تزل إلا لعدم الحجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
واشترط الاعتذار هنا مع
انه لم يظهر من صاحبه ما
يخالفه ليسهل نقض الحكم
(وقيل لا) تسمع ولا ينقض
الحكم لازالة يده فلا يعود
وزيفه القاضي ابو الطيب
بانه خلاف الاجماع وليس
هنا نقض اجتهاد باجتهاد
لان الحكم إنما وقع بتقدير
ان لا معارض فاذا ظهر عمل
به وكانه استثنى من الحكم
وخرج بمسند إلى آخره
شهادتها بملك غير مستند
فلا تسمع (ولو قال الخارج
هو ملكي اشتريته منك
فقال) الداخل (بل) هو
(ملكى واقاما بينتين) بما
قاله (قدم الخارج) لزيادة
علم بيئته بالاتقال ولذا
قدمت بيئته لو شهدت انه
ملكه وإنما ودعه أو أجره
أو اعاره للداخل أو انه باعه

أو في صندوق مفتاحه بيده وليس من المرجحات كون الدار لاحدهما فيما يظهر عرش (قوله فاذا حلفا) أى
او نكلا انوار (قوله وان صلح لاحدهما فط) غاية كماله وصرح كلامه في باب الاقرار وصرح قول النهاية
والانوار هنا ما نصه سواء ما يصلح الزوج كسيف ومنطقة او لزوجته كخلى وغزل او لها كدراهم ودنانير
او لا يصلح لها كصحف وهما امان ونبل وتاج ملك وهما عاميان اهوزا الثاني كالم تنازع دباغ وعطاري
جلد او عطر وهو في ايديهما او غنى ووفرة في جوهره (قول الماتن ولو ازيات يده) أى الداخل عن العين التي بيده
مغنى (قوله بان سلم المال لخصمه) أى بعد الحكم له روض (قوله فقط) أى ولم يسلم المال اليه (قول الماتن
مستندا إلى ما قبل (إزالته) أى مع استدامته إلى وقت الدعوى مغنى واسنى (قوله حتى في الحالة الثانية) وفاقا
لصنيع النهاية (قوله خلاف لابن الاستاذ) أى حيث لم يشترط الاستناد في الثانية وواقفة الروض وشرحه
والمغنى والانوار (قول ونظاره) أى ابن الاستاذ بتدو قوله لبقاء يده أى الداخل متعاق بذلك وقوله يرد
الخبره (قوله بانها) أى يد الداخل (قول الماتن واعتذر بغيبه شهوده) فهو ما نال ولم يعتذر بما ذكر لم ترجح
بينته وصرح به في شرح المنهج وكتب شيخنا الزياى على قوله وانذر الخ ليس بقيد اه وعبارة سم
عليه وتقيد المنهاج وغيره بالاقتدار تمثيل مر انتهت اه عرش عبارة النهاية واعتذر بغيبه شهوده مثلا
سمعت الخ قال الرشيدى قوله مثلا اشار به إلى ان قول المصنف واعتذر الخ ليس بقيد وإنما هو مجرد التمثيل
والتصوير كما صرح به غير ذلك فالاعتذار ليس بقيد فتسمع بينته وان لم يعتذر اه وقوله اشار به الخ في جزءه بذلك
نظر لاحتمال انه اشار به إلى ما زاده الشارح بقوله او جعله بهم الخ بل هو ظاهر صنيع النهاية (قوله
واشترط الاعتذار) وفاقا للروض وشيخ الاسلام والمغنى وخلاف للنهاية على ما مر عن الرشيدى وللزياى
كما مر (قوله مع انه لم يظهر من صاحبه الخ) أى صاحب المذرى كما ظهر في مسألة المراجعة شرح المنهج أى كما
لو قال اشتريت هذا بمائة وبعته بمائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع إلى اخره وإنما اشتريته
بمائة وعشرة عرش فقوله غلطت الخ هو العذر اه بجيرى (قوله ولا ينقض الحكم) إلى قوله ووافقى ابن
الصلاح في النهاية (قوله فلا تعود) أى اليد عبارة النهاية فلا يعود حكمها اه أى اليد (قوله وخرج بمسند
الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بخلاف ما إذ لم تستند بيئته إلى ذلك ولم يعتذر بما ذكر ونحوه فلا تقدم
بينته لانه الان مدع خارج اه (قوله فلا تسمع) ينبغى ملاحظة ما يأتى في التنبيه قبيل قول المصنف في
الفصل الا تى ولو قال كل منها بيعتكم بكذا الخ اذ يعلم به ان نفي السماع ليس على اطلاقه سم (قوله لزيادة
علم بيئته) إلى قوله فان اختص في المغنى (قوله ولذا قدمت الخ) وفي عكس الماتن وهو لو اطلق الخارج دعوى
الملك وقال الداخل هو ملكى اشتريته منك واقام كل بيئته قدم الداخل وكذا أى يقدم الداخل لو قال الخارج
هو ملكى ورثته من أبى وقال الداخل هو ملكى اشتريته من أبىك مغنى وانوار وروض مع شرحه (قوله او
انه باعه) أى الداخل غصبه أى المدعى به منه أى الخارج (قوله ولو قال كل) الاولى التفريع (قوله عليها)
أى الدابة او فيها أى الدار او الخل أى حل الدابة او الزرع أى الذى فى الارض عبارة الانوار ولو تنازعا
ارضا ولا حدهما فيها زرع او بناء او غراس فهمى في يده او دابة او جارية حاملة او الخ لا حدهما بالاتفاق

(قوله واشترط الاعتذار هنا الخ) قال في شرح المنهج واشترط الاعتذار ذكره الاصل كالروضه
واصلها قال البلقينى وعندي انه ليس بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة
المراجعة وقال الولي العرقى بعد نقله ذلك ولذا لم يتعوض له الخاوى اه ويجب بانه انما شرط هنا وان لم
يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط لذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر
ثم انتهى ما فى شرح المنهج ويمكن حل كلام المنهاج وغيره على ما قاله البلقينى بجعل التقيد للتمثيل دون
الاشتراط وبذلك يظهر ان الشارح تبع جواب شرح المنهج فجزم به (قوله وخرج بمسند الخ) ينبغى
ملاحظة ما يأتى في التنبيه قبيل قول المصنف في الفصل الا تى ولو قال كل منها بيعتكم بكذا الخ اذ يعلم به ان

(٤٢ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أو غصبه منه وأطلقت بيئته الداخل ولو قال كل للآخر
اشتريته منك وأقام بيئته ولا تاريخ قدم ذو اليد ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لاحدهما متاع عليهما

أو فيها أو الحل أو الزرع باتفاقهما أو بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك المطابق لانفراده بالاتفاق فإلده وبه فارق ما لو كان لاحدهما
دلى العبد ثوب لأن المنفعة في لبسه للعبد لا لصاحبه فلا يدل له أن اختص المتاع ببيت فإلده فيه فقط ولو لم يأخذ ثوب من دارك فقال بل هو
ثوب أم رحيث لا بينة له برده إليه لانه (٣٣٠) ذويدك لو قال قبضت منه ألفا لي عليه أو عندنا أنكر فيؤمر برده إليه ولو قال أسكنته داري ثم

أخرجته منها فإلده للساكن
لاقرار الاول له بها فيحلف
انها له و قوله زرع على اعانة
او اجارة ليس فيه اقرار له
بيدولو تنازع مكر ومكتر
في متصل بالدار كرف او سلم
مسمر حلف الاول اوفى
منفصل كتناع حلف الثاني
للعرف وما اضطرب فيه
كغير المسمر من الاولين
والغلق بينهما اذا تحالفا اذ
لا مرجع و اقرى ابن الصلاح
في شجر فيها بأن السيد
للتصرف فيه ومن ثم لو
تنازع خياط وذو الدار في
مقص و ابرة و خيط حلف
لان تصرفه فيها أكثر
بخلاف القميص فيحلف
عليه صاحب الدار وبهذا
أعنى التصرف يفرق بين
هذا وبين الامتعة المتنازع
فيها بين الزوجين وان
صلح لاحدهما (ومن أقر
لغيره بشيء) حقيقة و حكا
كان ثبت اقراره به وان
انكره (ثم ادعاه لم تسمع)
دعواه (إلا ان يذكر
انتقالا) يمكننا من المقر له
إليه لان الاقرار يسرى
للمستقبل ايضا والام يكن
له كبير فائدة وهل يجب
بيان سبب الانتقال في هذا

فهو في يده أو دار أو لاحدهما فيها متاع أو دابة أو لاحدهما عليها حمل فهم في يده اه (قوله باتفاقهما الخ)
راجع لجميع ما تقدم (قوله قدمت الخ) يعني بينة ذلك الاحد عبارة المغنى قال قول قوله اه (قوله بالملك
المطلق) احتراز عن نحو ما مر في المتن (قوله لانفراده) أي صاحب المتاع أو الحل أو الزرع (قوله وبه) أي
بقوله لانفراده الخ (قوله على العبد) أي المتنازع فيه (قوله لا لصاحبه الخ) أي الثوب (قوله فإلده فيه فقط)
أي كانت اليد له فيه خاصة نهائية (قوله ولو قال أخذت ثوب الخ) عبارة النهاية ولو أخذ ثوبا من دار و ادعى
ملكه فقال ربه بل هو ثوبي أمر الأخذ برد الثوب حيث لا بينة لان اليد لصاحب الدار كما لو قال قبضت منه
الفاه لي عليه او عنده فأنكر فانه يؤمر برده اه (قوله اليه) أي إلى صاحب الدار (قوله فيحلف الخ) أي
يصدق الساكن بيمينه (قوله اقرار له) أي للزارع (قوله اوفى منفصل كتناع الخ) هل محله ما لم يكن ذلك
المنفصل في تصرف الاول اخذ ما يأتي في مسألة الخياط سم عبارة ع ش قوله اوفى منفصل الخ شمل
ما لو توقف عليه كمال الانتفاع بالدار كمال تنازع ع لم يصح منه إلى مكان في الدار وهو بما ينقل وقضيته تصديق
المكترى و قياس ما صرحوا به من انه لو باع دار ادخل فيها ما كان متصلا بها او منفصلا توقف عليه نفع
متصل كصندوق الطاحون ان المصدق هنا المكترى وقد يقال المتبادر من قوله كتناع ان المراد ما يتبع به
صاحب الدار فيها كالواني والفرش فيخرج مثل هذا فلا يصدق فيه المكترى بل المكترى وقوله صاحب
الدار يعني صاحب منفعتها وهو المكترى (قوله من الاولين) أي الرف والسلم (قوله والغلق) حذف على غير
المسمر (قوله بينهما) خبر وما اضطرب الخ أي يجعل بينهما (قوله ان تحالفا) أي او تكلا كما مر عن الانوار
(قوله في شجر فيها) أي في الدار المؤجرة (قوله بخلاف القميص الخ) ان قلت القميص داخل في المتنازع
المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد استأجر الدار
فهو من افراد ما تقدم فينبغي انه المصدق سم (قوله وبهذا اعنى التصرف يفرق الخ) قد يقال من الامتعة
نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله
وهذا ظاهر سم وقضيته ان نحو الحل ان ثبت تصرف الزوجة فيه دون الزوج فالقول قولها (قوله وان
صلح الخ) الاولى التانيث (قوله حقيقة) إلى قوله ويرد في المغنى الا قوله ونظائره إلى وبحث غيره إلى قوله قال
البعوى في النهاية الا قوله ومرو إلى ودخل (قوله كان ثبت الخ) وكالتاب باليمين المردودة ع ش (قوله
لان الاقرار يسرى الخ) بدليل ان من أقر امس بشيء يطالب به اليوم و اذا كان كذلك فيستحب ما اقر به
إلى ان ثبت الانتقال مغنى (قوله وهل يجب بيان سبب الانتقال الخ) أي يكفي ان يقول انتقل إلى بسبب صحيح
مغنى عبارة النهاية ويتجه وجوب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره كما مال إليه في المطلب تبعا الخ (قوله
و بحث غيره الخ) عز المغنى هذا البحث إلى ابن شعبة وأقره (قوله اذ وظيفة الشاهد الخ) لا يخفى ان الكلام
نفي السماع ليس على اطلاقه (قوله اوفى منفصل كتناع حلف الثاني) هل محله ما لم يكن ذلك المنفصل
في تصرف الاول اخذ ما يأتي في مسألة الخياط (قوله بخلاف القميص) ان قلت القميص داخل
في المتنازع المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد
استاجر الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغي انه المصدق (قوله وبهذا اعنى التصرف يفرق بين هذا وبين
الامتعة الخ) قد يقال من الامتعة نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف
الزوج فيها دونها فالقول قوله وهذا ظاهر (قوله وما إلى اشتراط البيان) وهو متجه ش م

هنا

ونظائره نقل فيه في المطلب تحالفا بين الاصحاب وما إلى اشتراط البيان تبعا للقول وغيره للاختلاف

في اسباب الانتقال وبحث غيره التفصيل بين الفقيه الموافق للقاضي وغيره كما ذكره في الاخبار بتنجس الماء ويرد باذه يحتاط لما نحن
فيه بما لم يحتط بمثله ثم بل لاجماع بين المحلين اذ وظيفة الشاهد التدين والقاضي النظر في المعينات ليرتب عليها مقتضاها وقال
الزركشي نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب وعليه الجمهور ومر قبيل فصل الشهادة على الشهادة

ما يعلم منه المنة في ذلك ودخل في قولي كان إلى آخره الوادعي عليه ضيعة في يده فأنكر فاقام الدعي عليه بينة انه اقر له بهام من شهر فاقام ذو اليد بينة انها ملكة فلا تدفع بينة المدعي لعدم ذكر سبب الانتقال ولا احتمال اعتماد البينة ظاهر البينة قدم إقراره ومرفى الاقرار انه لو قال وهبته له وما لم يكن إقراره بالقبض لجواز اعتقاده حصوله بجرده العدة وحينئذ قبل دعواه به بعد هذا الاقرار من غير ذكر انتقال (ومن أخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لان البينة لم تشهد الا على الثاني حالاً فلم يتساقط اثرها على الاستقبال وبه فارق ما مر في المقر وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذ منه كانت كالاقرار وهو ما يحتمه البلقيني (والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عدالة الشهود (أحدهما لا ترجح) بل يتعارضان لكمال الحججة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة (٣٣١) والنقص كدنية الحزو وبه فارق نثر الرواية بذلك لان مدارها على

أقوى الظنين ومنه يؤخذ انه لو بان ذلك الزيادة عدد التواتر رجحت وهو واضح لا فادتها حينئذ العلم الضروري وهو لا يعارض قال البغوي ويرجح بحكم الحاكم فيما لو اقاما بينتين إحداها محكوم بها ورده الاسنوي وغيره بان المعتمد خلافه في تعارضان ولا يعمل بواحدة منهما إلا بمرجح آخر وهذا فائدة التعارض وليس منها نقض الحكم لانه باق إذ لم يتعين الخطأ فيه وإنما العمل به متوقف على مرجح له وهذا هو المراد من بحث السبكي ومن تبعه انه إذا قامت بينة بخلاف البينة التي حكم بهالم ينقض حكمه (وكذا لو كان لاحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان) أو اربع نسوة فيما يقبلن فيه لكمال الحججة من الطرفين ايضا (فان كان للآخر شاهد وبين رجح الشاهدان) والشاهد والمرأتان والأربع

هنا في سماع الدعوى وعدمه لا في سماع الشهادة وعدمه ولا لازم بينهما في الصحة وعدمهما رشدي وقد يقال ان بينهما لازم في الغالب وما هنا منه (قول ما يعلم منه المنة الخ) عبارة هناك ولك ان تجمع به حمل الاول اي عدم السماع على من لا يوثق به، والثاني اي السماع على من يوثق به اهـ وقد يقال هذا حين البحث المتقدم (قول لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر اصل الانتقال سم (قول ومرفى الاقرار الخ) ولو باع شيئاً ثم ادعى انه وقف لم تسمع بينته كفي الروضة واصحابها عن الفقهاء وغيره مخفي وتقدم في الشارح قبل فصل اصر المدعي عليه على السكوت خلاف اطلاعه راجعه (قول - هو له) اي الملك بجرده العدة اي قد اهلبة (قول) وحينئذ قبل دعواه به بعد هذا الخ) نعم يظهر تقييده اشذان التعليل بما إذا كان ممن يشبهه عليه الحال نهاية (قول المتز ومن اخذ منه مال بينة) اي قامت عليه به ثم ادعاه لم يشترط اي في دعواه ذكر الانتقال اي من المدعي عليه اليه في الاصح لانه قد يكون له بينة بما كرهه فترجح باليد السابقة وهذه المسئلة من صور قوله قبل ولو أزيات يده الخ لو ذكر ما عدها كان أولى معنى (قول وقضيته) اي التعليل (قول لو اضافت) اي البينة الملك (قول اسبب يتعاق بالمأخوذ منه) اي كبيع وهبة مقبوضة صدر عنه سم ومعنى (قوله وهو ما يحتمه البلقيني) عبارة المعنى كما قال البلقيني (قوله أو نحو عدالة الخ) كورع مخفي (قوله بل يتعارضان) الاولى الثاني (قوله وبه فارق نثر الرواية بذلك لان مدارها الخ) عبارة النهاية والقديم نعم كالرواية وقرئ الاول بما مر وبان مدار الشهادة (قوله لان مدارها) ظاهر صنعه ان الضمير للرواية وهو صريح صنيع المعنى خلافاً لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله ومنه يؤخذ الخ إلا ان يرجع ضمير منه إلى قوله بل يتعارضان الخ لا إلى قوله لان مدارها الخ (قوله ويرجح) اي احداً المتداعيين (قوله وليس منها) اي من فوائد التعارض (قوله وهذا) اي التوقف على المرجح (قوله والشاهد والمرأتان) إلى قوله كما مر في المعنى الا قوله والأربع إلى المتن (قوله والأربع نسوة الخ) قضية إمكان التعارض بين الشاهد واليمين وبين اربع من النسوة وهو مشكل لان الشاهد واليمين انما يقبلان في المال وما يقصده به المال والنسوة إنما يقبلن في نحو الرضاع والبركة عما لا تطلع عليه الرجال ويمكن تصويره بما لو حصل التنازع في عيب تحت الثياب في أمة يؤدي إلى المال أو في حرة لتقص المهر مثلاً عـ (قوله بين سبب) فعل فثائب فاعله وكان الاولى بينا سبباً (قوله كما مر) اي في شرح قدم صاحب اليد (قول ولعل هذا أقوى) عبارة النهاية والثاني اوجه اهـ (قوله اي متنازعين) إلى قوله وقد يرجح في المعنى إلا قوله أو لا يحدو إلى قول المتن وانه لو كان في النهاية (قول المتن وللآخر من اكثر) اي بمن يمكن فيه انتقال الملك اسنى ولا يشترط ان يكون السابق بزمان معلوم حتى لو قامت بينة احدهما انه ملكه من سنة وبينه الاخر انه ملكه اكثر من سنة قدمت الثانية أنوار (قوله لما ياتي)

(قوله لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال (قوله وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذ منه) اي كبيع وهبة مقبوضة صدر عنه (قوله ولعل هذا أقوى) كتب عليه مـ

النسوة فيما يقبلن فيه (في الاظهر) الاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد واليمين نعم ان كان معهما يد قدما بين سبب أو لا لا اعتضادهما كما مر وبحث شيخنا انهما لو تعرضا للغصب هذا لما في يده والشاهدان للملكة قدم الشاهد واليمين لان معهما زيادة علم قال ويحتمل العكس لان الثانية حجة اتفا قاع قوة دلالة اليد اهـ ولعل هذا أقوى ولو (شهدت) البينة (لا حدهما) أي متنازعين في عين يديهما أو يد ثالث أو لا يد احد (بملك من سنته) شهدت بينة اخرى (للاخر) بملكها (من اكثر) من سنته وقد شهدت كل بالملك حالاً او قالت لانعلم مزبلا له لما ياتي ان الشهادة لا تجمع ملك سابق الامم ذلك (فلا يظهر ترجيح الاكثر) لانها اثبتت الملك في وقت لا تمارضها فيه الاخرى وفي وقت تمارضها فيه فيدافعان في محل التعارض ويعمل بعامة الاكثر فيما لا تمارض فيه والاصل في كل ثابت دوامه اما اذا كانت بيد متقدمة التاريخ

فيقدم قطعا أو متأخرته فسيأتي وقد ترجح بتأخر التاريخ وحده كان ادعى شراء دار يد غير هو اقام به بيعة وقد بانست مستحقة ومعية و اراد ردها واسترداد الثمن وأقام ذوالبيد بيعة بانه (٣٣٢) وهما من المدعى ولم يؤرخا تعارضنا الموارخنا حكم بالاخيرة على ما أفتى به القنصل

(ولصاحبها) أى المتقدمة
(الاجرة والزيادة الحادثة
من يومئذ) أى من يوم
ملكه بالاشهاد لانها فوائده ملكه
نعم لو كانت العين بيد الزوج
او البائع قبل القبض لم تلزمه
أجرة كاعلم بما مر فى بابيهما (ولو
اطلقت بيعة) بان لم تعرض
لزوج الملك (وارخت بيعة)
ولا يذلا أحدهما واستويا فى
ان لكل شاهدين مثلا ولم تبين
الثانية سبب الملك (فالمذهب
أنهما سواء) فيتعارضان
ومجرد التاريخ ليس بمرجح
لاحتمال ان المطلقة لو
فسرت فسرت بما هو أكثر
من الاولى نعم لو شهدت
أحدهما بدين والاخرى
بالا برأه من قدره رجحت
هذه لانه انما يكون بعد
الوجوب والاصل عدم
تعدد الدين ولو اثبت لإقرار
زيد له بدين فاثبت زيد
أقراره بانه لا شئ له عليه لم
يؤثر لاحتمال حدوث
الدين بعد ولان الثبوت لا
يرتفع بالنفى المحتمل ومن ثم
قال فى البحر لو اثبت انه
أقر له بدار فادعى أن المقر
له قال لا شئ له فيها احتمل
تقديم الاول وإن كانت
البيد للثاني لرجوع الاقرار
الثاني إلى النفى المحض اما
إذا كان لاحدهما يد او
شاهدان وللآخر شاهد

أى فى قول المصنف وأنها لو شهدت بملكه أمس الخ (قوله فسيأتي) أى فى قول المصنف وأنه لو كان الخ (قوله
وحده) أى بلا يد (قوله كان ادعى شراء دار الخ) هذه تفارق ما مر من حيث ان كلام من المتداعيين موافق
على ان العين ملك المدعى ولما خلا فهمافى سبب الملك لكن لم يظور لى وجه العمل بالمتأخرة هنا فليتامل
رشيدى ولعل لذلك تبرأ الشارح عنه بقوله على ما أفتى به اليقنى (قوله وهما الخ) أى واقبضها له (قوله
حكم بالاخيرة) أى فان كانت بيعة المدعى حصل الترجيح بتأخر التاريخ وحده فليتامل سم (قوله على ما)
أسقطه النهاية (قوله أى من يوم) إلى المتن فى المغنى (قوله أى من يوم ملكه بالاشهادة) وهو الوقت الذى
ارخت به البيعة لا من وقت الحكم فقط ع ش وانوار (قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج) أى بان تدعى
عليه لأحدى زوجتيه انه اصدقها هذه العين التى عنده من سنة وتدعى الاخرى انه اصدقها إياها من سنتين
وتقيم كل بيعة بدعواها فيحكم بها للثانية ولا اجرة لها على الزوج وقوله او البائع أى بان يدعى اثنان على واحد
فيقول احدهما باعنى هذا من سنة وبقوله الاخر باعنى إياه من سنتين ولم يقبضه البائع لالهذا ولا لهذا او اقام
كل بيعة بدعواه فيثبت لذى الاكثر تاريخا ولا اجرة له على البائع لانه لا يضمن المنافع الفاتية تحت يده
كما مره بغير محى عن شيخه وعبرة الرشيدى قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج او البائع لعل صورتهما ان
الدين بيد الزوج فادعت الزوجة انه اصدقها إياها واقامت بيعة مؤرخة واقام اخرى بيعة كذلك انه باعها منه
فالمالك ان تقدم تاريخ بيعة ولا اجرة له لان كلام البائع والزوجة لا يلزمه اجرة فى استعماله قبل القبض (قوله
ولا يذ الخ) سيد كر محترزاته اه (قوله ولا يذلا أحدهما) أى يدرج بان انفرد باليد فدخل فى ذلك ما إذا
كانت اليد لها أو الثالث أو لا يذلا أحد رشيدى (قوله فيتعارضان) إلى قوله والاصل فى المغنى (قوله من
الاولى) أى من المؤرخة مغنى (قوله لم يؤثر) أى إقرار المدعى ع ش أى لافى (قوله لا شئ لى فيها) أى من
الدار (قوله وكذا المبينة لسبب الملك) أى والصورة ان المدعى تعرض له فى دعواه كما يعلم بما يأتى آخر الفصل
رشيدى (قوله كنتج) عبارة المغنى ولو اطلقت احدهما الملك وبينت الاخرى سببه او ان الثمرة من شجره
والخطة من بذر قد قدمت على المطلقة لزيادة علمها ولا ثباتها ابتداء الملك لصاحبها ومحل ذلك كما قال شيخنا إذالم
يكن أحدهما صاحب يد ولا افتقد بيعة كما يؤخذ مما مره (قوله للملكها) أى بنت دابته ع ش (قول المتن
وانه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدمت) محله كما يعلم بما يأتى ما إذا لم يذكر كل من البيتين الانتقال
إن شهد له من معين متحد كزيد واما قول الشارح سواء اذ كرنا أو احدهما الانتقال لمن تشهد له من معين
أم لا الخ فقد ناقضه بعد بقوله وبه يعلم انه لو ادعى الخ سم ورشيدى ويأتى عن السيد عمر مثله (قوله لمن الخ)
وقوله من معين متعلقان بالانتقال (قوله أم لا) أى لم يوجد ذكر الانتقال (قوله وإن اتحد ذلك المعين)
انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى عن الفتاوى البغوى
وغيرها ما نصه ان سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد البيتين إلى الانتقال من شخص واحد لكن رايته فى
الخادم حاول بحثا خلاف ذلك اه وتقدم فى شرح ولو كانت بيده الخ ان بيعة الخارج تقدم ايضا إذا شهدت
بانه اشتراها من الداخل او من بائعه مثلا ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتى وبه يعلم الخ سم
وجزم الانوار بما ذكر عن فتاوى البغوى ومال اليه الاسنى وحذف النهاية قول الشارح سواء إلى لتساوى

(قوله أو متأخرته فسيأتي) أنه يقدم متأخرته (قوله بالاخيرة) أى فان كانت بيعة المدعى حصل الترجيح
بتأخر التاريخ وحده فليتامل (قوله وإن اتحد ذلك المعين) هذا مناف لقوله الاتى وبه يعلم انه لو ادعى فى عين
الخ فتامله (قوله ايضا وإن اتحد) انظر مع قوله الاتى وبه يعلم الخ وفى هامش شرح المنهج بخط شيخنا
البرلى ما نصه فى الفتاوى البغوى وغيرها ان سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد

ويمين تقدم اليد والشاهدان وكذا المبينة لسبب الملك كنتج
أو أثمر أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثه من أبيه ولا اثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للملكها (و) المذهب (انه لو كان اصحاب
متأخرة التاريخ يد) لم يعلم انها عادية (قدمت) سواء اذ كرنا أو احدهما الانتقال لمن تشهد له من معين أم لا وإن اتحد ذلك المعين

لتساوي البيتين في إثبات الملك حالا فيتمساقطان وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى سواه شهدت كل بوقف أم ملك كما أفتى به المصنف
كابن الصلاح واقتضاء قول الروضة بيننا الملك والوقف يتعارضان كيتي الملك قال البلقيني (٣٣٣) وعلى ذلك العمل ما لم يظهر أن اليد

عادية باعتبار ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم اه واعتمده غيره وفي الأنوار عن فتاوى القفال ما يؤيده وبه يعلم أنه لو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين فاقام الداخل بيته أنه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بيته الخارج لأنها أثبتت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال أن زيد استردها ثم باعها للآخر لأن هذا خلاف الأصل والظاهر ويؤيده ما يأتي في شرح قول الماتن حكمه للأسبق نعم يؤخذ مما يأتي في مسئلة تعويض الزوجة أنه لا بد أن يثبت الخارج هنا أنها كانت يده زيد حال شرائه منه والا بقيت يده من هي يده وسياتي في التنبيه في الفصل الآتي ما يعلم منه ذلك فان ادعاه عن الاسترداد فعليه البينة به وان محل العمل باليد ما لم يعلم حدوثها والا كما هنا فهي في الحقيقة للاول فهو الداخل ومن ثم لو اتحد تاريخهما أو اطلقاها أو إحداها قدم ذواليد لأنه لم يثبت حدوث يده وعلى ذلك يدل

البيتين الخ (قوله لئلا يبيتن) إلى قوله واعتمده في الاسنى والمغنى لإفوله كما قفى إلى قال البلقيني ولم إلى قوله ويؤيده في النهاية لإلا ذلك القول (قوله رهي أقوى) أي من الشهادة على الملك السابق بدليل أنها لا تزال بها اسنى ومغنى (قوله سواه شهدت الخ) أي واحداهما ملك والاخرى بوقف عبارة المغنى والنهاية تشمل إطلاقهما وكانت مقدمة التاريخ شهادة بوقف المتأخرة التي معها يد شهادة بملك أو وقف اه (قوله كما أفتى به) أي بالنعميم الثاني ركبا للإشارة إلى قوله الاتي وعلى ذلك الخ قال ع ش منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بايديهم اما كن يذكرون أنها موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنازعهم آخرون وادعوا أن هذه الاما كن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكا وهو انه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عمن وقف على من يده الاما كن إلى غيره الانسب أن يقول عن نحو متولى الزاوية إلى من يده اه وقوله عمن وقف على من يده الاما كن إلى غيره الانسب أن يقول عن نحو متولى الزاوية إلى من يده الاما كن (قوله وعلى ذلك العمل) أي تقديم متأخرة التاريخ التي معها يد شهادة بملك أو وقف على سابقته الشهادة بوقف نهاية (قوله ما لم يظهر أن اليد عادية) أي بغير سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقف اسنى ونهاية ومغنى (قوله واعتمده غيره) عبارة المغنى قال ابن شبة وهو متعين (قوله وبه يعلم أنه الخ) لا يلزم قوله السابق سواء ذكرنا واحداهما لا انتقال الخ سيد عمر (قوله وبه يعلم الخ) أي بقول البلقيني ما لم يظهر أن اليد عادية الخ (قوله قدمت بيته الخارج الخ) في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام بيته بذلك فهذا بما يخالف ما يأتي عن السبكي سم وباقي في قول الشارح نعم يؤخذ الخ تقييد ما هنا بما يوافق ما يأتي عن السبكي فلا اعتراض وعبارة ع ش قوله قدمت بيته الخارج معتمدا اه (قوله ما زال ملكه عنه) ما موصولة عبارة النهاية بعد زوال ملكه عنه اه (قوله ويؤيده) أي عدم النظر لاحتمال المذكور لما ذكر (قوله ما يأتي) أي في الفصل الاتي (قوله بما يأتي) أي قيل التنبيه (قوله انه لا بد أن يثبت الخارج الخ) ويصرح بذلك أيضا ما يأتي عن السبكي (قوله ما يعلم منه ذلك) أي اشتراط ما ذكر قال الرشيدى بعد رد قول الشارح نعم يؤخذ الخ هنا ما نصه وكان الشارح يعنى النهاية لا يشترط هذا لانه حذفه، نه هنا ومن مسئلة تعويض الزوجة الاتية الا انه اشترط ذلك في مواضع تاتي فليراجع معتمدا اه أقول وكذا قول الشارح الاتي تفقه منه اه يخالف لما ذكره هنا ففي كلامه اضطراب ايضا (قوله وان محل العمل الخ) معطوف على قوله ذلك فكان الانسب أن يقدم قوله فان ادعاه الخ على قوله نعم يؤخذ الخ (قوله فهي) أي اليد (قوله وعلى ذلك) أي قوله ولا كما هنا فهي في الحقيقة للاول الخ (قوله واعتمده شيخنا كغيره الاول) وكذا اعتمده النهاية عبارة وظاهر كلام ابن المقرئ والروضة وأصلها تقديم بيته ذى اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده والمعتد الاول وحينئذ فيقيد به إطلاق الروضة ولهذا الوابعا شيئا من وكيل بيت المال وأقام كل بيته ببيع صحيح قدم الاسبق لسبق التاريخ الخ (قوله الاول) أي تقديم بيته الخارج ع ش (قوله البيع الصحيح هو الاول الخ) مقول فقال (قوله متقدمين عددهم) في

البيتين إلى شخص واحد أي إلى الالة مال منه اه لكن رأيت في الخادم حاول بحثا خلاف ذلك اه ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف ولو كانت يده الخ أن بيته الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بأنه اشتراها من الداخل أو من بآدمه مثلا. يوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتي وبه يعلم أنه لو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين الخ (قوله قدمت بيته الخارج الخ) لأنها أثبتت الخ في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج ولا قيام بيته بذلك فهذا بما يخالف ما يأتي عن السبكي (قوله تقديم ذى اليد) صور به هنا وان تأخر تاريخ يده والمعتد الاول ش م

كلام غير البلقيني أيضا كجميع متقدمين لكن ظاهر كلام العزيز أو صريحه كجميع آخرين تقديم ذى اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده ويجرى ذلك في نظائره من دعواها لإجارة أو نحوها واعتمده شيخنا كغيره الاول فقال فمن ابتاع شيئا من وكيل بيت المال وأقام كل بيته البيع الصحيح هو الاول كما أفاده كلام جمع متقدمين عددهم لسبق التاريخ مع الاتفاق على أن الملك لبيت المال

ولا عبرة بكون اليد للثاني وبهذا يقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقديم الداخل وإن كانت بيعة الخارج سبق وقول السبكي إنما يقدم سبق التاريخ عن اليد إذا اعترف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج أو قامت به بيعة تفقه منه (و) المذهب (أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أو لا نعلم من يلا له) أو تبين سببه لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيعة ولا نها شهدت له بالم بدعه وليس في قول الشاهد (٣٣٤) لم يزل ملكه شهادة بنفى محض لأن الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الاعسار وقد تسمع

هذا التعبير تأمل إلا أن يراد بعد ذلك ذكرهم ثم يجعل بدلًا من فاعل متقدمين المستتر (قوله) ولا عبرة بكون اليد للثاني (أي انتهى قول شيخ الاسلام (قوله) وبهذا) أي بقوله أن محل العمل باليد ما لم يعلم حدودها (الخ) (قوله) يقيد إطلاق الروضة (الخ) أي كما قيدنا به كلام المنهاج رشدي (قوله) تفقه منه لا يخفى أن هذا المشعر بعدم اعتماده لقول السبكي المذكور يخالف قوله السابق نعم يؤخذ (الخ) المشعر باعتقاد ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تفيدان معتمده ما تقدم الموافق لقول السبكي المذكور والله اعلم (قول المتن أمس) أي والشهر الماضي مثلاً مغنى وانوار (قول المتن لم تسمع) أي تلك الشهادة وقوله حتى يقولوا الأولى تقول كما أشار إليه الشارح بقوله أو تبين (الخ) ولم يقل أو يبينوا (قوله) أو تبين إلى قوله وليس في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله وكان قال إلى ولو قال لخصمه وقوله تنبيه إلى باليد فضلاً (قوله) أو تبين سببه قال في شرح المنهج كان يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسياق في كلام الشارح اه سم (قوله) ولا نها شهدت بالم بدعه هذا التعليل إنما يظهر فيما إذا صححت الدعوى بأن ادعى الملك في الحال كما أشار إليه الانوار فلو قال ولا نها لم تشهد بما ادعاه كان انسب (قوله) لغيره وهو هنا ملكه أمس (قوله) وقد تسمع الشهادة وإن لم يتعرض للملك حالاً كما يأتي (الخ) هذه أمثلة لما زاد على المتن فيما مر بقوله أو تبين سببه رشدي (قوله) وكان شهدت إلى قوله له وكان قال عن عين في المغنى إلا قوله له أرضه وزرعها وقوله أو بان مورثه إلى وكان ادعى (قوله) أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثمرته نتجته (الخ) أي ولم يتعرض للملك الولد والثرثرة في الحال مغنى (قوله) وهذا الغزل (الخ) أي أو الآجر من طينه مغنى وزاد الانوار والثوب من غزله أو قطنه أو الأبريسم من فيلجه أو الدقيق من حنطته أو الخبز من دقيقه أو الدراهم من فضته اه (قوله) أمس اسقطه المغنى والانوار (قوله) أو بان هذا (الخ) عطف على قوله أنها أرضه (الخ) على توهم أنه باظهار الباء (قوله) أو نحوه أي نحوه يملكها (قوله) فتقبل (الخ) أي الشهادة في جميع ما ذكر (قوله) أو بان فلانا أي من القضاة (قوله) وذلك أي القبول في هذه المستثنيات (قوله) باصه أي أصل الملك من غير بيان نحو سببه (قوله) لا بد (الخ) لعل الأولى التفرع (قوله) ان ينضم إليها أي إلى الشهادة بالملك (قوله) فادعى آخر أنه كان له أمس (الخ) هذا هو محط الاستثناء (قوله) لأنها إذا ثبتت أي العين (قوله) كذلك أي أنها من أهل الخبرة (قوله) توقف أي القاضي حتى يبحث عن حان مورثه في البلاد التي سكنها أو طرقها ويغلب عن ظنه أنه لا وارث سواه ثم يعطيه أياها بلا ضمان وإن لم يكن ثقة موثقاً اكتفاء بان الظاهر أنه لا وارث له سواه وروض مع شرحه (قوله) ثم ان ثبت (الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن شهدوا أنه ابنه أو أخوه ولم يذكروا كونه وارثاً نزاع بهذه الشهادة المألم من هو بيده وأعطيه بعد بحث القاضي وإن قالوا لا نعلم له وارثاً في البلد سواه لم يعط شيئاً لأن ذلك يفهم أن له وارثاً في غير البلد اه (قوله) وإن الدار الانسب العين (قوله) وتعرف الحاكم أي تفحص (قوله) فحينئذ أي حين إذا غلب على ظن الحاكم أن لا وارث له سواه وروض (قوله) فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت (الخ) كذا قيل والأوجه تقديم بينهما أي الزوجة مطلقاً لا اتفاقهما على أصل الانتقال من

الشهادة وإن لم تتعرض للملك حالاً كما يأتي في مسألة الاقرار كان شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثمرته نتجته في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه أو أقر له به أو ورثه أمس وكان شهدت بانه اشترى هذه من فلان وهو يملكها أو نحوه فتقبل وإن لم تقل أنها الآن ملك المدعى أو بان مورثه تركه لميراثاً أو بان فلاناً حكم له به فتقبل وذلك لأن الملك ثبت بتأمله فيستصحب إلى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم إليها اثباته حالاً وكان ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه اعتقه فتقبل بينته بذلك لأن القصد بها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً وكان قال عن عين بيد غيره هي لى ورثتها من ابى ولا وارث له غيرى فشهدا له بذلك وقال نحن من أهل الخبرة الباطنة فيقضى له بها لأنها إذا ثبتت ارثاً استصحب

(قوله) أو تبين سببه قال في شرح المنهج كان تقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسياق في كلام الشارح (قوله) وأقامت به بيعة لم يعتبر هذا القيد في النظائر السابقة (قوله) فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيده من هي بيده الآن (تنبيه) قضية قولنا أو بان فلاناً حكم له به إلى آخره

حكمه فإن سكتا عن نحن من أهل الخبرة ولم يعلمها الحاكم كذلك توقف ثم ان ثبت أنه وارث وأن الدار ميراث أبيه نزعت زيد من ذى اليد وتعرف الحاكم الحال حتى يتبين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فحينئذ يسلمها إليه ولو قال لخصمه كانت بيده أمس لم يكن اقراراً ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بيعة فقالت زوجة البائع ملكى تعوضتها منه من منذ شهرين وأقامت به بيعة فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيده من هي بيده الآن (تنبيه) قضية قولنا أو بان فلاناً حكم له به إلى آخره

رد ما نقله الزركشي حيث قال لم تشهد بذلك أصلاً ولكن شهدت على حاكم في زمن من تقدم أنه ثبت عنده الملك كمادة المكانيب في هذا الزمان قال بعض المتأخرين لم أرفه نقلوا ويحتمل التوقف لأن الحاكم بها بغير مستند حاضراً بل اعتماداً على استصحاب ما ثبت في زمن ماض مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة على خلافه اه فاعال به ممنوع لما نقرر أن الملك حيث ثبت بآله لا يضر كونه في زمن ماض ولا عبرة باحتمال بخلاف الاستصحاب فيه الاقوى من غيره كما يوصى إليه قوله باليد فعلا عن الملك لأن اليد (٢٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكك أمس لأنه صريح في الاقرار له به

زيد فعمل بأسبقهما تاريخاً نهية (قوله رد ما نقله الخ) خبر فضية الخ (قوله كمادة المكانيب) أي المستندات (قوله قال بعض المتأخرين الخ) أفره المغني (قوله بها) أي بالشهادة على الحاكم (قوله بغير مستند الخ) خبر أن (قوله فاعال) أي البعض والفاء للتعليل (قوله الاقوى الخ) صفة الاستصحاب (قوله كما يوصى إليه) أي كون الاستصحاب اقوى قوله أي كلام البعض (قوله باليد فعلا) إلى المتن حدة أن يكتب عقب قوله السابق ولو قال لخصمه كانت بيده أمس لم يكن إقراراً كما هو كذلك في النهاية وأعل تأخيرها إلى هنا من الناسخ (قوله فيؤاخذ به) فتتبع منه كالمقامات بينه بأنه أقر له به أمس مغني (قوله بل يجب) إلى قوله وفي الانوار عن فتاوى القفال في النهاية إلى الاقوله على ما مر أو قوله فلم يستحق إلى المتن وقوله ولا أقام بينة إلى المتن وقوله في عهدة العقود إلى وخرج وقوله قال (قوله اعتماداً) إلى قوله ونبه الاذرعى في المغني (قوله وللحاجة لذلك الخ) إذ لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارق لحظة لأنه متى فارق أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة نهاية (قوله ومحل) يعني محل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم إن بت الشهادة الخ) عبارة النهاية والمغني لكن يتجه حمل على ما إذا ذكره على وجه الريية والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله لمستند) الاولى لعله كما عبر به في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله الا ان علم) أي الشاهد ع ش (قوله واكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الاذرعى ايضا لان كلام الغزى وعبارة تعلم انه إنما تجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمتب ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد للتنقل منه إليه بالملك ولا يكفي الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصى والمورث ونحوهم قطعاً وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتهت اه رشيدى (قوله أي المدعى عليه) إلى قوله فعلم أن حكم الحاكم في المغني (قوله بالملك المتقدم) أي بانها كانت ملكه أمس مغني (قوله وفارق) أي الشهادة بالاقرار فكان الاولى التانيث (قوله بان ذاك شهادة الخ) عبارة الاسنى والمغني بان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين اه (قوله من غير تعرض الخ) سيد ذكر محترزه (قوله من غير تعرض لملك سابق) ظاهر وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الاذرعى أن ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويشبه حل إطلاقهم عليه رشيدى (قوله بمعنى ظاهرة) عبارة النهاية يعني مؤبرة اه وعبارة المغني (تنبيه) قيد البلقيني الثمرة الموجودة بان لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمرة النخل أو بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البينة بملك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أي بارزة أو مؤبرة سم (قوله من اجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق نهية ومغني (قوله لا تثبت الملك) قال الدميرى وإن شئت قلت لا تنشؤه رشيدى (قوله والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم تؤبر (قوله الموجود) أي كل من الخمل والثمر (قوله تبعاً للام والاصل) أي وإن لم تتعرضه البينة مغني (قوله كالمو اشتراها) الاولى التثنية كافي النهاية (قوله بنحو وصية) أي كنذر (قوله لملك سابق على حدوث ما ذكر)

زيد فعمل بأسبقهما تاريخاً نهية (قوله رد ما نقله الخ) خبر فضية الخ (قوله كمادة المكانيب) أي المستندات (قوله قال بعض المتأخرين الخ) أفره المغني (قوله بها) أي بالشهادة على الحاكم (قوله بغير مستند الخ) خبر أن (قوله فاعال) أي البعض والفاء للتعليل (قوله الاقوى الخ) صفة الاستصحاب (قوله كما يوصى إليه) أي كون الاستصحاب اقوى قوله أي كلام البعض (قوله باليد فعلا) إلى المتن حدة أن يكتب عقب قوله السابق ولو قال لخصمه كانت بيده أمس لم يكن إقراراً كما هو كذلك في النهاية وأعل تأخيرها إلى هنا من الناسخ (قوله فيؤاخذ به) فتتبع منه كالمقامات بينه بأنه أقر له به أمس مغني (قوله بل يجب) إلى قوله وفي الانوار عن فتاوى القفال في النهاية إلى الاقوله على ما مر أو قوله فلم يستحق إلى المتن وقوله ولا أقام بينة إلى المتن وقوله في عهدة العقود إلى وخرج وقوله قال (قوله اعتماداً) إلى قوله ونبه الاذرعى في المغني (قوله وللحاجة لذلك الخ) إذ لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارق لحظة لأنه متى فارق أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة نهاية (قوله ومحل) يعني محل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم إن بت الشهادة الخ) عبارة النهاية والمغني لكن يتجه حمل على ما إذا ذكره على وجه الريية والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله لمستند) الاولى لعله كما عبر به في باب الشهادة (قوله على ما مر) أي في باب الشهادة (قوله الا ان علم) أي الشاهد ع ش (قوله واكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الاذرعى ايضا لان كلام الغزى وعبارة تعلم انه إنما تجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمتب ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد للتنقل منه إليه بالملك ولا يكفي الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصى والمورث ونحوهم قطعاً وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتهت اه رشيدى (قوله أي المدعى عليه) إلى قوله فعلم أن حكم الحاكم في المغني (قوله بالملك المتقدم) أي بانها كانت ملكه أمس مغني (قوله وفارق) أي الشهادة بالاقرار فكان الاولى التانيث (قوله بان ذاك شهادة الخ) عبارة الاسنى والمغني بان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين اه (قوله من غير تعرض الخ) سيد ذكر محترزه (قوله من غير تعرض لملك سابق) ظاهر وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الاذرعى أن ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويشبه حل إطلاقهم عليه رشيدى (قوله بمعنى ظاهرة) عبارة النهاية يعني مؤبرة اه وعبارة المغني (تنبيه) قيد البلقيني الثمرة الموجودة بان لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمرة النخل أو بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البينة بملك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أي بارزة أو مؤبرة سم (قوله من اجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أي المطلق نهية ومغني (قوله لا تثبت الملك) قال الدميرى وإن شئت قلت لا تنشؤه رشيدى (قوله والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم تؤبر (قوله الموجود) أي كل من الخمل والثمر (قوله تبعاً للام والاصل) أي وإن لم تتعرضه البينة مغني (قوله كالمو اشتراها) الاولى التثنية كافي النهاية (قوله بنحو وصية) أي كنذر (قوله لملك سابق على حدوث ما ذكر)

أن أصل الانتفال من زيد فعمل بأسبقهما تاريخاً شمر (قوله لم يستحق ثمرة موجودة) أي مؤبرة بدليل قوله ولذا لا يدخلان في بيعهما وقوله والثمر غير الظاهر الموجود (قوله بمعنى ظاهرة) أي بارزة مؤبرة بر

المتقدم بأن ذاك شهادة بأمر يقيني فاستصحاب هذه بأمر ظني فاذا لم ينضم له الجزم حالاً لم يؤثر (ولو أقامها) أي الحجة (بملك دابة أو شجرة) من غير تعرض لملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) بمعنى ظاهرة (ولا واداً منفصلاً) عند الشهادة لأنها ما ليس من أجزاء العين ولذا لا يدخلان في بيعها ولأن البينة لا تثبت الملك بل تظهره فكيف تقدمه عليها بلحظة فلم يستحق ثمر أو نتاجاً حصل قبل تلك اللحظة (ويستحق الخمل) والثمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الاصح) تبعاً للام والاصل كالمو اشتراها ولا عبرة باحتمال كونه ذلك لغير مالك الام والشجرة بنحو وصية لأنه خلاف الاصل أما إذا تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فلم أن حكم الحاكم لا ينطفئ على ما مضى لجواز أن يكون ملكه لها

حدث قبل الشهادة (ولو اشترى شيئا) (٣٣٦) وا قبض ثمنه (فاخذ منه بحجة) اى بيته (مطلقة) بان لم تصرح بتاريخ الملك (رجع على بائعه)

عبارة المغنى لوقت مخصوص ادعاه المشهود له فما حصل من التناج والثمرة له وإن تقدم على وقت أداء الشهادة ولو اقام بيته بملك جدار او شجرة كانت شهادة بالاس لا بالمغرس كما افتضاه كلام الامام اه (قوله قبل الشهادة) اى بلحظة (قول المتن منه) اى من المشتري (قوله بان لم تصرح بتاريخ الملك) اى ولا بسببه مغنى (قوله الذى لم يصدقه) اى لم يصدقه المشتري رشيدى اى فهو صلة جرت على غير من هى له وكان حقها الا برار عند البصريين (قوله ولا اقام بيته بانه الخ) الظاهر ان الضميرين للبائع وحيث ذفى مفهومه توقف الا ان يراد به تبين بطلان الاخذ والحكم به فيرد ذلك الشيء المأخوذ الى المشتري إذا اقام المدعى البيته بعد الحكم للمدعى وتقدم بينته على بيته المدعى ان اقامها بعده وقبل الحكم له فليراجع (قوله لم يسيس الحاجة) الى قوله ولو اقر مشتري فى المغنى الى قوله وقال البلقينى الى وبيائعه (قوله لم يسيس الحاجة الخ) عبارة البجيرى ولا يرجع من اخذه منه عليه بشىء من الزوائد الحاصلة فى يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهرا واخذه الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمدعى بعد شرائه من البائع لانها لم يسيس الحاجة الخ ع ش قال الزبادى وهذا كالمستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قبيل البيته ولو راعينا هنا ذلك امتنع الرجوع والحكمة فى عدم اعتباره مسيس الحاجة الخ اه (قوله باقراره) اى اقرار المشتري للمدعى (قوله وقال البلقينى) عبارة النهاية بل لا حاجة اليه كما قاله البلقينى إذ لو أسندت الخ (قوله لا حاجة له) يعنى لقول المصنف مطلقة لان مقتضى كلام الاصحاب خلافه للقاضى صاحب الوجه الاقوى انه يرجع مطلقا سواء اسندت لما قبل العقد ام لا بعده ام لم تسند فلا حاجة لتقييد المصنف الموهوم لقصر الرجوع على الصحيح على الاخير لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج الى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كما علم رشيدى وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف ان يرداوه ورخة بما بعد العقد لانها من محل الخلاف ايضا (قوله حكمها بالنسبة لما قبله الخ) لا يخفى ما فيه من البعد وبيائعه الخ اى خرج بيائعه الخ (قوله فلا رجوع له عليه) اى وإن لم يظفر بيائعه بل يرجع كل من المشتريين على بائعه مغنى وروض مع شرحه (قوله ماله صدقه الخ) اى او شهدت البيته باقرار المشتري حقيقة او حكما بانه ملك البائع مغنى (قوله نعم لا يضر قوله ذلك الخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان فى حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حيث ذاه (قوله ذلك) اى انه ملكه (قوله له) لا حاجة اليه (قوله وادعى ذلك) اى كون التصديق فى حال الخصومة أو اعتمادا على ظاهر اليد (قوله فيرجع عليه الخ) وكذا لو قال ابتداء يعنى هذه الدار فانها ملكك ثم قامت بيته بالاستحقاق فيرجع بالثمن مغنى (قوله مع ذلك) اى التصديق فى الخصومة او المعتمد على ظاهر اليد (قوله قنا) اى فى الظاهر مغنى (قوله واقر الخ) اى المشتري وقوله ثم ادعى الخ اى القن رشيدى (قوله وحكم لها) اى للقن بالحرية (قوله ولو اقر مشتري الخ) هذا عين ما قدمه فى قوله ماله اخذ منه باقرار الخ غير انه زاد هنا عدم سماع الدعوى لقيام البيته رشيدى (قوله ولا تسمع دعواه عليه الخ) فى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى ماصورته (فرع) لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر أى المشتري بالعين للمدعى ثم رام ان يقيم بيته تشهد بان المدعى يملك العين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاغتفر له ذلك سم (قوله حتى يقيم به الخ) حتى هنا تعليلية لا غاية بقرينة ما بعده رشيدى

(قوله ولو اقر مشتري لمدع ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن) ولا تسمع دعواه عليه بانه ملك للمقر له (قوله حتى يقيم الخ) فى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلى ماصورته فرع لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر بالعين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالاقرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاغتفر له ذلك

الذى لم يصدقه ولا اقام بيته بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكم به (بالثمن) لم يسيس الحاجة لذلك فى عهدة العقود مع ان الاصل انه لا معاملة بين المشتري والمدعى ولا انتقال منه اليه فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وخرج بحجة التى هى البيته هنا كما تقرر ماله اخذ منه باقراره أو بخلف المدعى بعد نكوله لانه المقصر وبمطلقة ماله اسندت الاستحقاق الى حالة العقد فيرجع قطعاً وقال البلقينى لا حاجة له بل لو أسندت لما بعد العقد يرجع ايضا على مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضى لان المسندة لذلك الزمن حكمها بالنسبة لما قبله حكم المطلقة وبيائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق منه وبلم يصدقه ماله صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشىء لا اعترافه بان الظالم غيره نعم لا يضر قوله ذلك له فى الخصومة ولا ان قاله معتمدا فيه على ظاهر اليد وادعى ذلك فيرجع عليه مع ذلك لعذره ومن ثم لو اشترى قنا واقر بانه قن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له به ارجع بثمانه ولم يضر اعترافه بركة لانه معتمد فيه على الظاهر ولو اقر مشتري لمدع ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن ولا

نعم له تحليفه انه ليس ملكا للمقر له فان أقر أو خذ به (وقيل لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادعى) المدعى على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) ليتنى احتمال الانتقال من المشتري اليه وإطال البلقيني في الانتصار له وإن لم يقله أحد قبل القاضي وإن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ الثمار والثمار المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع ويرده ما مر من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالثمن بل هي كالعين وقد تقرر أولاً أن حكمها غير حكم زوائد محال ومحل الخلاف أن قبض المشتري المبيع والارجع بالثمن قطعاً تنزيلاً لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكاً) لدار مثلاً يدعيه (مطلقاً) بأن لم يذكر له سبباً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه لم يضر) ما زادوه في شهادتهم لأن سببه (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد وافقت

البيئة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب مرجحاً لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن أعاذ دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حينئذ وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى شراء عين فشهدت بيته بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الأوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في المتن من حيث أن الشاهدين في كل منهما لم يصرحا بما يناقض الدعوى ويؤيده قولهم أن خالف الشاهد الدعوى في الجنس أي الشامل للنوع والصفة بل والصفة كما هو ظاهر ردوا في القدر حكم بالآقل من الدعوى والبيئة ما لم يكذبا المدعى (وأن ذكر سبباً وهم سبباً آخر ضرر) في شهادتهم لمناقضتها الدعوى ويفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر

(قوله نعم له) أي للمشتري تحليفه أي البائع (قوله فان أقر) أي حقيقة أو حكماً (قوله المدعى الخ) قضية هذا الحل أن ادعى في المتن بناء الفاعل وقال المغني أنه يضم الدال بخطه اهـ (قوله ليتنى) إلى قوله وليست في المغني (قوله وإطال البلقيني الخ) في حاشية شيخنا الزبيري نقل هذا عن الزبيري ع ش عبارة الرشيدى اعلم أن الغزالي سبق البلقيني إلى ما قاله حيث قال عجيب أن يترك في يده نتائج حصل قبل البيئة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع اهـ فإقاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي واجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للذكريات لا يقتضى صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أي المدعى اهـ أي فعدم الحكم به للمدعى لعدم ادعائه إياها وانتفاء كونها جزءاً من مدعاه وعدم الحكم به للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول وهذا كالصريح أو صريحة في أن الزوائد المنفصلة يحكم بها للمدعى أن ادعاهما فليراجع (قوله وإن لم يقله الخ) لعل صوابه وأنه لم يقله الخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية ويقتضيه قول المغني ورجحه البلقيني وقال أنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال ربحي القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يعرف في كتاب من كتب الأصحاب في الطريقين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لا مر محال وهو أنه يأخذ النتائج الخ وهذا محال واجيب عنه بما تقرر اهـ (قوله المتصلة) صوابه المنفصلة كما في الأسنى والنهاية والمغني (قوله ويرده) أي البلقيني (قوله وليست الزوائد كالثمن) محل تأمل (قوله وقد تقرر الخ) أي في مسألة الشجرة (قوله قال) أي البلقيني (قوله ما زادوه) إلى قوله وفي الأنوار في المغني (قوله بل الأوجه الأول) وفاقال للروض وأقره شرحه عبارتهما ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا به وبسببه أو بالعكس بأن ادعى ملكاً وذكر سبباً فشهدوا بالملك مطلقاً قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع اهـ (قوله إذ لا فرق الخ) فيه تأمل (قوله رد) أي الشاهد (قوله أو في القدر) عطف على في الجنس (قوله ما لم يكذبهما) أي الشاهدين (قوله في شهادتهم) إلى الفرع في النهاية (قوله بما قبل الرهن) أي باقرار قبل الرهن (قوله أخذه كله) ظاهره حالاً ولا يصرف منه شيء في الدين

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله في اختلاف المتداعين) إلى التنبيه في النهاية إلى أقوله كما لو شهدت إلى أملاً إذا قوله أحدهما بأنه إلى المتن وقوله وتسلمه إلى المتن وقوله أي كما تنقله إلى وخرج وقوله كذا قالاه إلى المتن (قوله من دار) بيان لما أكثرى (قوله أو أجرته) أي في قدر أجرته ما أكثرى كان قال أكرتلك البيت بعشرين فقال بل أكرتيه بعشرة وقال ع ش أي القدر اهـ (قوله شهر كذا) إنما قيد بكذا لأنه لا يصح بدونه كما هو ظاهر رشيدى (قوله مثلاً) في موضعين يستغنى عنه بكان سم (قوله أطلقنا) إلى قوله لتناقضهما في المغني (قوله أو أحدهما) فيه عطف على ضمير مرفوع متصل بلاتاً كيد بمنفصل (قوله فصل قال أجرتك البيت بعشرة الخ) (قوله بعشرة مثلاً) قد يستغنى عن مثلاً في الموضعين بكان

(٤٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

المشترط فيها المطابقة للدعوى لافيه (فرع) أقر الراهن بالرهن لاجني فإن أرخت بيته المقر له بما قبل الرهن أخذه كله أو بما بعده لم يكن له إلا ما فضل عن الدين فإن أطلقت بيته الأقرار أو أرخت بيته الرهن أو أطلقت تعارضاً ولم يثبت رهن ولا أقرار كما أتى به ابن الصلاح لكن نازعه في القوت ولا تقبل الشهادة بنى إلا أن حصر كلم يكن بمحل كذا وقت أو مدة كذا فتقبل وإن لم تكن الحاجة (فصل في اختلاف المتداعين) في نحو عقد أو سلام أو عتق إذا اختلفا في قدر ما أكثرى من داراً وأجرته أوهما كان (قال أجرتك البيت) شهر كذا مثلاً (بعشرة) مثلاً (فقال بل) أجرتنى (جميع الدار) المشتتة عليه (بالعشرة) أو بعشرين (وأقاما بينتين) أطلقنا أو أحدهما أو اتحد تاريخهما

وكذا إن اختلف تاريخهما وانفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد (تعارضتا) فيسقطان على الأصح لتناقضهما في كيفية العقد الواحد فيتحالفان
ثم يفسخ العقد كما علم بمصر في البيع (٣٣٨) (وفي قول يقدم المستاجر) لاشتغال بيته على زيادة هي اكتر اجمع الدار كما لو شهدت بيته

وانفقا) أي المتدعيان سيد عمر (قوله فيسقطان) الأولى التأنيت (قوله فيتحالفان الخ) وكذا الحكم إذ لم
تسكن بيته أسنى وانوار (قوله ثم يفسخ العقد) أي ويرجع المستاجر بالاجرة إن كان دفعها له وترجع الدار
للمؤجر عرش وعلى المستاجر اجرة مثل ما سكن في الدار ولو أقام أحدهما بيته دون الآخر قضى له بها انوار
وروض مع شرحه (قول المتن وفي قول يقدم الخ) محله في غير مختفي التاريخ معنى (قوله بأنه لا تنافي بينهما)
أي لأن الشهادة بالالف لا تنافي للفين أسنى وفيه وقفة ظاهرة فيما إذا استندت الدعوى إلى سبب كالبيع
نعم إن فرض كون البيتين من جانب المدعي فقط يظهر الإطلاق لكن لا يكون بما نحن فيه (قوله بخلافه) أي
الامر والشان (أما إذا اختلف) إل قوله والحق الرافعي في المعنى (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على عقد
واحد كان شهدت إحداهما أنه أجر كذا سنة من أول رمضان والآخرى من أول شوال معنى وأسنى (قوله على
ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد واحد عرش (قوله فتقدم السابقة) أي لأن السابق من العقدين صحيح لا محالة معنى
وأسنى (قوله أو بالبعض أفادت الثانية صحة الاجارة) ظاهره أن مالك العين لا يستحق على المستاجر سوى
العشرة وعلى هذا فامعنى العمل بسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه إنما عمل بمأخرة التاريخ أيضا إلا أن
يقال إن المراد من العمل بها نفي التعارض وإلا ففي الحقيقة عمل بمجموع البيتين عرش عبارة الرشيدى
قوله صحة الاجارة الخ أي بالسقوط من العشرة الثابتة كما هو ظاهر اهـ (قوله والحق الرافعي بخلافه) أقره
شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم التعارض أسنى ونهاية (قوله إذ لم يتفقا على ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد
واحد والمعمد التساقط مطلقا بجري (قوله لجواز الاختلاف الخ) أي اختلاف التاريخ فلم يتحقق التعارض
سم (قوله فيثبت الزائد الخ) لك أن تقول أي يثبت مع احتمال تقدم الشهادة بالكل في نفس الامر
فتلغو الأخرى سيد عمر وفيه نظر ظاهر إذ ما ذكره موجود في الصورة المتقدمة أيضا (قوله بالبيته الزائدة)
أي بيته المكترى الشهادة بالزيادة أي بأنه استاجر جميع الدار بجري (قوله لا يفيد) قد يقال بل يفيد
بدليل إفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فإنه لا مستند له إلا مجرد احتمال التعدد
لا يتقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد سم وقد يقال فرق بين
الاحتمالين إذا احتمال التعدد يرجح بضم يقين اختلاف التاريخ إليه كما هو ظاهر (قوله وإلا لم يحكم بالتعارض
الخ) قد تمنع هذه الملازمة سم (قوله لكن يؤيده) أي الإلحاق (قوله تعدد ثم يقينا) أي بمقتضى البيتين
لأن العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا بخلاف ما هنا فإن العاقد واحد لجاز اتحاد
العقد وتعددده وبهذا يندفع ما نازعه بالشهاب سم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الامر مع
أنه ليس الكلام فيه ولو نظرنا إليه لاحتمل انتفاء العقد بالكلية فتأمل رشيدى عبارة سم قوله يقينا فيه
نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن بمجردهما (قوله ذلك) أي يقين
تعدد العقد (قوله فإن قربه) أي أو أقام أحدهما بيته بما ادعاه أسنى (قوله لأحدهما الخ) أي وإن أقر
لها نصف بينهما انوار (قوله حلف لكل منهما يمينا) فإن رد إلى أحدهما حلف للثاني انوار (قوله وإن
ادعيا شيئا على ثالث) إنما عدل عن قول المصنف في بدائل إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن يدعى بالبايع كما ستأتي
الإشارة إليه رشيدى (قوله بزعمه) متعلق بحقه وخبره بالمقر له (قوله أو أنه اشتراه الخ) عطف على قوله

بالف وبيته بالفين يجب
ألفان وفرقوا بأنه لا تنافي
بينهما بخلافه هنا فان العقد
واحد وكل كيفية تنافي
الآخرى أما إذا اختلف
تاريخهما ولم يتفقا على
ذلك فتقدم السابقة ثم إن
كانت هي الشهادة بالكل
لفت الثانية أو بالبعض
أفادت الثانية صحة الاجارة
في الباقي والحق الرافعي
بحكمًا بالتخلفتين في هذا
للمطلقين أو أحدهما إذا
لم يتفقا على ذلك لجواز
الاختلاف حينئذ فيثبت
الزائد بالبيته الزائدة ولك
أن تقول مجرد احتمال
الاختلاف لا يفيد إلا لم
يحكم بالتعارض في أكثر
المسائل لكن يؤيده بل
يصرح به قول المتن الآتي
وكذا إن اطلقنا أو أحدهما
إلا أن يجب بان العقد
المرجوب للثمن تعدد ثم يقين
فساعد احتمال اختلاف
الزمن فعملوا به لقوة مساعده
وأما هنا فليس فيه ذلك فلم
يؤثر فيه مجرد جواز
الاختلاف (ولو ادعيا) أي
كل من اثنين (شيئا في يد
ثالث) فإن أقر به لأحدهما
سلم إليه وللآخر تحليفه إذ
لو أقر به له أيضا غرم له بدله
وإن أنكر ما ادعاه ولا بيته
حلف لكل منهما يمينا وترك
في يده (و) إن ادعيا شيئا

(قوله وكذا إن اختلف تاريخهما الخ) لا يقال هلا قدمت سابقة التاريخ كما في نظائره السابقة للمعنى السابق
ولا ينافيه وانفقا الخ (قوله لجواز الاختلاف حينئذ) فلم يتحقق التعارض (قوله لا يفيد) قد يقال بل
يفيد بدليل إفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فإنه لا مستند له إلا مجرد احتمال
التعدد لا يتقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد لا يفيد يقين التعدد (و) إلا لم يحكم بالتعارض
قد تمنع هذه الملازمة (قوله يقينا) فيه نظر إذ البيته خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن

على ثالث (وأقام كل منهما يمينا) إحداهما بأنه غصبه منه والآخرى بأنه أقر أنه غصبه منه قدمت الأولى لأنها أثبتت الغصب إحداهما
بطريق المشاهدة فكانت أقوى ولا يغرر شيئا للمقر له لأن الملك للاول إنما ثبت بالبيته فهي الحائلة بين المقر له وبين حقه بزعمه أو (أنه اشتراه)

منه وهو يملكه أو وسله اليه أو تسله منه والمبيع بغير يده والاكاهو الفرض المعلوم من (٣٣٩) قول المأثني يد ثالث لم يحتج لذلك كما

يأتي (ووزن له ثمنه فان
اختلف تاريخ حكمه للاسبق)
منهما تاريخا لخال معهما زيادة
علم ولان الثاني اشتراه من
الثالث بعد مازال ملكه
عنه ولا نظر لاحتمال عوده
اليه لانه خلاف الاصل بل
والظاهر واستثنى البلقيني
مالو ادعى صدور البيع
الثاني في زمن الخيار وشهدت
بيته به فتقدم وللأول الثمن
ومالو تعرضت المتأخرة
لكونه ملك البائع وقت
البيع وشهدت الأولى بمجرد
البيع فتقدم المتأخرة
ايضا اي كما نقلناه وافره
وحاصله ان من شهدت من
البيتين بملك المدعى للبائع
وقت البيع او للمشتري
الان او بنقد الثمن دون
الآخرى قدمت ولو متأخرة
لان معها زيادة علم ولان
التعرض للنقد يوجب
التسليم والآخرى لا توجبه
لبقاء حق الحبس للبائع فلا
تكفي المطالبة بالتسليم
ويأتي أول التنبيه الاتي
ماله تعلق بذلك ايضا وخرج
بقوله ووزن له ثمنه مالو لم
تذكره فاذا ذكرته احداها
قدمت ولو متأخرة لانها
تعرضت لموجب التسليم
كذا قالاه لكن اطال
البلقيني في رده (والا)
يختلف تاريخهما بان

احداها بانه غصبه الخ لا على قوله انه غصبه الخ وإن اومه مزجه (قوله منه) اي الثالث معنى (قوله أو
وسله الخ) عطف على وهو الخ وكان الأولى حذف الو او ليصير كقوله أو تسله الخ عطفًا على وهو (قوله
بغير يده) اي من يدعي عليه البيع وقوله والاي وإن كان المدعى به في يده لم يحتج اي في تصحيح الدعوى لذكر
ذلك اي قوله وهو المسمى رشدي (قوله كما يأتي) اي في التنبيه (قول المتن ووزن له الخ) بفتح الزاي يتعدى
باللام كما استعمله المصنف وبفسه وهو الاصح معنى (قول المتن فان اختلف تاريخ) كان شهدت احدي
البيتين انه اشتراه في رجب والآخرى انه اشتراه في شعبان معنى (قول المتن حكمه للاسبق) اي ويطلبه الآخر
بالمعنى معنى عبارة سم اي ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بينة من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام
الروض صريح فيه ثم ظاهره انه لا فرق في ذلك اي الحكم للاسبق بين ان يتفقا على انه لم يجر الا عقد واحد ولا
فان كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلذان فقد يراد على قوله الاتي ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق اه واجاب عنه الرشدي بما نصه ولا يأتي هنا مقدمه في المسئلة السابقة من ان محلها ان لم يتفقا
على انه لم يجر سوى عقد واحد اذا لصوره ان العاقد مختلف فلا ياتي اتحاد العقد فواقع للشهاب ابن
قاسم هنا سواء (قوله واستثنى البلقيني الخ) عبارة النهاية ويستثنى كما قال البلقيني الخ (قوله في زمن الخيار)
اي للبائع او لماعش (قوله وحاصله) الى قوله بما قررته في المعنى الا قوله ولان التعرض الى المتن
وقوله قدمت بيته ذي اليد (قوله وحاصله الخ) اي حاصل ما في المقام (قوله بملك المدعى) اي به (قوله او
نقد الثمن) عطف على ملك المدعى (قوله دون الآخرى) راجع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تكفي
المطالبة) اي في ترجيح البيته (قوله وخرج بقوله الخ) اعلم ان قوله وخرج الى المتن كان في اصل الشارح ثم
ضرب عليه وابدله بقوله وحاصله الخ وصاحب النهاية تابعه على المرجوع عنه وهو قوله وخرج اه سيد
عمر (قوله مالو لم تذكره) سكت عن حكمه وظاهر بما بعده ان الحكم عدم صحة هذه الشهادة اذ لا الزام فيها
رشدي (قوله فواضح) اي يسلم المدعى به للمقر له انوار ومعنى (قوله والا) اي وان لم يقر واحد منهما او اما
إذا اقر لاحدهما فقط فيحلف للاخر كما ر (قوله حلف لكل الخ) اي انه ما باعه معنى (قوله كما ر) اي في
شرح ولو ادعى شيئا (قوله ومحل) الى قوله بما قررته في الاسنى والانوار والمعنى الا قوله قدمت بيته ذي
اليده (قوله ومحل) اي التعارض ع ش اي والرجوع (قوله ان لم يتعرضا) الاولى الثاني (قوله والا
قدمت بيته ذي اليد) انظر إذا لم يكن لاحدهما يد وقوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما
بخلاف ما إذا تعرضت احدهما فقط مع ان والا شامل له ايضا فليراجع سم عبارة الرشدي قوله والا
قدمت بيته ذي اليد الخ) كان الاصول والا فلا رجوع لو احدهما ثم ان كان في يد احدهما قدمت بيته
واعلم ان الماوردي جعل في حالة التعارض اربع حالات لان العين إما ان تكون في يد البائع او في يد احد
المشتريين او في يديهما او في يد اجنبي الى ان قال الحالة الثانية ان تكون العين في يد احدهما ثم ذكر فيها
وجهين مبينين على الوجهين في الترجيح يد البائع اذا صدق احدهما وقال فان رجحناه يده وبينته اي وهو

بمجردهما (قوله حكمه للاسبق) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتفقا على انه لم يجر الا بيع واحد ولا فان
كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلذان فقد يراد على قوله الاتي علم ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق (قوله ايضا حكمه للاسبق) اي ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بينة من غير تعارض
فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه (قوله وسقوطهما انما هو فيما تعارضا فيه وهو العقد فقط
ومحل ان لم يتعرضا لقبض المبيع) عبارة الروض فان تعارضا حلف لكل ولها استرداد الثمن
لان تعرضت البيته لقبض المبيع قال في شرحه فليس لها استرداد الثمن منه لتقرر العقد بالقبض وليس
على البائع عهدة ما يحدث بعده اه وهذا ظاهر ان تعرضت كل منهما بخلاف ما اذا تعرضت احداها
فليراجع (قوله والا قدمت بيته ذي اليد) شامل لتعرضهما وتعرض احداها وانظر اذا لم يكن

اطلقنا او احداها أو اارختا بتاريخ متعدد (تعارضتا) فيتساقلان ثم ان أقر لها فواضح والاحلف لكل مينا ويرجمان عليه بالثمن
لثبوته بالبيته وسقوطهما انما هو فيما تعارضا فيه وهو العقد فقط ومحل ان لم يتعرضا لقبض المبيع والا قدمت بيته ذي اليد

ولارجوع لو احدهما بالثمن لأن العقد قد استقر بالقبض وبما قررته في هذه والتي قبلها علم أن حكمها واحد في التعارض وتقديم الأسبق وكأن المتن إنما خالف أسلوبها الموهوم لتخالف أحكامها لاجل الخلاف ويجرى ذلك في قول واحد اشترتها من زيد وآخر اشترتها من عمرو على الوجه المذكور وأقاما بينتين كذلك (٣٤٠) فيتعارضان ويصدق من العين يده فيحلف لكل منهما أو يقر (تنبيه) لا يكفي في

الدعوى كالشهادة ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك للبائع إذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يده إذا كانت اليد له ونزعت منه تعديا أو مع قيام بينة أخرى باحدهما يوم البيع ويصيران كهيئة واحدة وكذا كل ما ذكره شرط لو تركته بينة وقامت به أخرى كقوت امرأة لفلان وقت كذا بمحل كذا فشهد آخران بانها فلانة وإنما تسمع البينة بالملك المطلق إن كان المدعى أو بيد المدعى من لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقل منه إليه أو لم يكن يدا حدو فيباعد ذلك قد تسمع لكن لا يعمل بها كالواضع خارج عينا من داخل بينة فاقام الداخل بينة بملكها مطلقا فانها تسمع وفادتها معارضة بينة الخارج فقط لتردد العين إلى يده ولو أقام بينة بان هذا رهني واقبضني داره في ربيع الاول سنة كذا وآخر بينة بأنه اقربى بها تلك السنة ولم يذكرها شهرا قال ابن الصلاح تعارضتا لأن الرهن يمنع صحة الاقرار فلا يثبت رهن ولا اقرار كما مر آنفا بما فيه (ولو قال كل منهما) والمبيع في يد المدعى عليه (بعته كذا) وهو ملكي ولا لم تسمع الدعوى فانكر (٣٤١) قاما هما أي البينتين بما قالا وطالباه بالثمن

الاصح كما أشار إليه الشارح بقوله ثم إن أقر الخ رجوع الآخر بالثمن الذي شهدت به بينة إلى آخر ما ذكره فما ذكره الشارح هو حالة من تلك الأحوال الأربعة ويكون محل قول الماوردي فيها رجوع الآخر بالثمن أما إذا لم تعرض بينته لقبض المبيع وظهر أن مثلها في ذلك غير هام من بقية الحالات لكن قول الشارح وإلا من قوله وإلا قدمت بينة ذي اليد شامل لماذا تعرض كل من البينتين لقبض المبيع وما إذا تعرضت لإحدهما فقط مع أن قوله ولا رجوع لو احدهما بالثمن خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك وإلا اختص عدم الرجوع بمن تعرضت بينته لذلك كما هو ظاهر بما مر وفي كلام الماوردي أن من العين في يده لا رجوع له مطلقا هو قوله وكان الاصول الخ تقدم عن قريب عن الأسنى والآنوار والمغني ما يؤيده (قوله) لأن العقد قد استقر بالقبض أي وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده أسنى ومعنى (قوله) وبما قررته في هذه هي قول المصنف ولو ادعى الخ وقوله والى قبلها هي قول المصنف قال آجر تلك البيت الخ عس (قوله) وكان المتن إنما خالف أسلوبها الموهوم لتخالف أحكامها الخ قديوجه المتن ايضا بأنه مع اختلاف التاريخ قد يتعارضان في الاولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم يجر الاعقد واحد سم (قوله) الموهوم أي المتن من حيث سلوكه لاسلوبين (قوله) لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمهما واختلفا في الخلاف بيان سرجريان الخلاف في إحدهما دون الأخرى مع اتحاد حكمهما سم وقد يقال السر تعدد العاقد هنا واتحاده هناك (قوله) ويجرى ذلك أي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله) في قول واحد الخ) أي لمن يده دار أسنى (قوله) على الوجه المذكور) أي بان يقول كل منهما وهو يملكه أو ما يقوم مقامه أسنى وأنوار (قوله) من العين يده (قوله) أي من المتنازعين وزيد عمرو أو شخص خامس (قوله) فيحلف أي من العين يده لكل منهما أي المدعين للشراء (قوله) لا يكفي (قوله) ونزعت في الأنوار والروض مع شرحه (قوله) في الدعوى كالشهادة (الأنسب لما بعده العكس (قوله) إلا مع ذكره ملك البائع) أي أو ما يقوم مقامه عبارة الروض مع شرحه ويشترط في دعوى الشراء من غير ذي اليد أن يقول المدعى اشترتها منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أو سلمها إلى كالشهادة يشترط فيها أن يقول الشاهد اشترها من فلان وهي ملكه أو تسلمها منه أو سلمها إليه لافي دعوى الشراء من ذي اليد فلا يشترط فيها ذلك بل يكفي بان اليد تدل على الملك اه (قوله) ومع ذكر يده (الاولى حذف لفظة مع (قوله) ونزعت منه تعديا) لعله ليس بقيد اخذ من سكوت الروض والأنوار عنه فليراجع (قوله) أو مع قيام بينة الخ) عطف على قوله مع ذكر ملك البائع الخ (قوله) باحدهما) أي بملك البائع أو يده (قوله) إن كان المدعى أي به (قوله) أو يده لم يعلم ملكه الخ) انظر هل صورة عدم العلم أنما هي نحو أن يقال ذو اليد حالا أو في الأصل لا اعلم مالكة أو له صورة أخرى (قوله) ولم يذكرها (قوله) كما مر آنفا الخ) أي في الفرع الذي قبيل الفصل (قول المتن ولو قال كل منهما) أي من المتداعيين لثالث بعته الخ وهذه عكس التي قبلها معنى (قوله) والمبيع) إلى قوله وحيث أمكن في المغني إلا قوله كالمولم يكن إلى المتن وإلى قوله ولو أقام بينة بان هذه الدار في النهاية (قوله) وهو ملكي) انظر هل يكفي وهو في يدى كما قد يدل عليه ما في التنبيه لما رآنا

لا حدهما يد (قوله) ولا رجوع لو احدهما بالثمن) هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما مع أزول شامل لتعرض لإحدهما فقط (قوله) وبما قررته في هذه والتي قبلها إلى قوله لاجل الخلاف) ينبغي حيث اتحد حكمهما واختلفا في الخلاف بيان سرجريان الخلاف في إحدهما دون الأخرى مع اتحاد حكمهما (قوله) إنما خالف قديوجه المتن ايضا بأنه مع اختلاف التاريخ أيضا قد يتعارضان في الاولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد (قوله) وهو ملكي) انظر وهو في يدى هل يكفي كما قد يدل عليه ما في التنبيه المذكور

المدعى عليه (بعته كذا) وهو ملكي ولا لم تسمع الدعوى فانكر (٣٤١) قاما هما أي البينتين بما قالا وطالباه بالثمن (فان اتحد تاريخها تعارضتا) وتساقتنا لا متاع كونه ملكا في وقت واحد لكل وحده فيحلف لكل كالمولم يكن لو احدهما بينة وإن كان لا حدهما بينة قضى له وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخها (لزمه الثمنان) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للعقد الاول

ثم الانتقال للبائع الثاني ثم العقد الثاني والأحلف لكل (وكذا) يلزمه الثمنان (ان اطلقا) او (اطلقت) (احداهما) وأرخت الأخرى (في
الاصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا استسقاط وفارقت هذه ما قبلها بان العين تضيق عن حقهما معا فتعارضتا والقصد
هنا الثمنان والذمة لا تضيق عنهما فوجبا وشهادة البينتين على اقراره كفى على البيعين فيما ذكر وفي الانوار عن فتاوى القفال لو شهدا انه
باع عاقلا وآخر ان انه مجنون ذلك اليوم عمل بالاولى أو انه باع مجنونا فادما وفي فتاوى (٣٤١) القاضي نحوه وهو لو قالت بيته اقر بكذا يوم

كذا فقالت أخرى كان
مجنونا في ذلك الوقت قدمت
لان معارزة علم وقيد
البعوى بمن لم يعرف له انه
يجن وقتا ويفيق وقتا
والانتراضنا ولو اقام
بيته بان هذه الدار التي بيده
وقفا ابى على وهو مالك
حائز يومئذ فاقام ذواليد
بيته بانها ملكه قدم مالم
تقم بيته أخرى بانه غصبها
من الواقف لانه ذواليد
حينئذ ولو ظهر في موقف
محكوم بصحته بعد ثبوت
ملك الواقف وحيازته
مكتوب محكوم بصحته يشهد
بالمالك والحيازة لاخر قبل
صدور الوقف لم يطل
الوقف بمجرد ذلك كما افتى
به شيخنا قال لانه يجوز
بتقدير صحته ان يكون المالك
انتقل من صاحبه إلى الواقف
لا سيما واليدلوا واقف أو من
قام مقامه كما هو ظاهر السؤال

اهو لا يعارضه ما قبل قوله
وانه لو شهدت بمكة امس
لتحقق ان اليد عادية ثم فلم ينظر
لاحتمال الانتقال بخلافه
هنا ولو شهدت بيته على
منكر الشراء له بضمن جزاف
قبلا ان قال لا حلال لان

سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيكون فيها ذكر اليد والمطالبة بالثمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو
ما يقوم مقامه كما هو قضية اقتصارهم عليه هنا (قوله ثم الانتقال) أي من المشتري (قوله والاخ) أي بان
ذكر الشهود زمننا لا يتأتى فيه ذلك فلا يلزمه الثمنان للتعارض وحلف الخ نهاية ومعنى (قوله وحيث أمكن
الاستعمال) أي للبينتين (قوله وفارقت هذه) هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وقوله ما قبلها هو قوله
ولو ادعى الخ (قوله بان العين الخ) أي هناك (قوله على اقراره) أي الثالث المدعى عليه (قوله كفى على البيعين
الخ) أي فيلزمه الثمنان الا ان اتحد تاريخ الاقرارين أو لم يمتز ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه ما نه للتعارض
اسنى (قوله قدما) أي الاخران (قوله وفي فتاوى القاضي) وفي الروض مع شرحه وإن قامت بيته مجنون
القاتل عند قتله والاخرى بعقله عنده تعارضنا انتهى وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الاولى سم (قوله
نحوه) أي نحو ما في فتاوى القفال اخيرا (قوله في ذلك الوقت) ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن
القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البعوى المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن
القفال بل الموافق له حينئذ تقدم الاولى فليتامل سم على حجج اه رشدي وقوله بل الموافق له حينئذ تقدم
الاولى أقول وقد يفرق بان البيته الاولى في مسألة القفال قيدت بالعقل دون مسألة القاضي (قوله وقيد
أي ما في فتاوى القاضي) (قوله والانتراضنا) أي ولا يتأتى التعارض كان مجنونا في ذلك الوقت لانه ليس
صريحا في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبني على ان اراد بالوقت يوم الاقرار واما اذا اريد به
وقت الاقرار فالمناظرة ظاهرة كما مر (قوله بانه غصبها) أي او ترتب بيده على بيع صدر من اهل الوقف او بعض
كما مر في شرحه وان لو كان لصاحب تناخرة التاريخ الخ (قوله من الواقف) أي او بمن قام مقامه كإياي (قوله
لانه) أي الواقف (قوله حينئذ) أي حين ثبوت الغصب منه (قوله بتقدير صحته) أي ذلك المكتوب او الحكم
(قوله لتحقيق ان اليد عادية الخ) من اين تحقق ذلك ثم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير
افادتها التحق هي موجودة في المسائلين لكن فرق بينهما فان البينتين اسندا إلى الانتقال من شخص
واحد هناك لا هنا سم وايضا قد حكم بالصحة هنا لا هناك (قوله له) أي للمبيع (قوله قبلا) أي الشاهدان
(قوله ابى خصمه) بالاضافة (قوله ولا يرث المدعى) أي به (قوله بخلافه في وقدره) الا وضع الاخصر
بخلاف وقدره (قوله لنحو اقراره الخ) نائب فاعل ان يقال (قوله لما هو معلوم الخ) تعليل لتعيين ما قاله
(قوله لان هذا) أي وهو وارثه (قوله انسان) إلى قوله وقيد البلقين في المعنى الا قوله يظهر انه إلى يشترط

(قوله وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قالت بيته اقر بكذا فقالت أخرى كان مجنونا في ذلك الوقت الخ
في الروض وشرحه او اثل الجراح مانصه وإن قامت بينتان مجنون وعقله أي قامت احداهما مجنون القاتل
عند قتله والاخرى بعقله عنده تعارضنا وقياس ما ذكر عن القفال تقدم الاولى (قوله في ذلك الوقت)
ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البعوى المذكور وإن اريد بالوقت
يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن القفال بل الموافق له حينئذ تقدم الاولى فليتامل (قوله والانتراضنا)
أي ولا يتأتى التعارض كان مجنونا في ذلك الوقت لانه ليس صريحا في استغراق الجنون لذلك الوقت (قوله
لتحقق ان اليد عادية الخ) من اين تحقق ذلك ثم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها

حذافه لان الجزاف حلال وحرام ولو اقام بيته بان هذه التي بيده ملكي فاخذها فاقام آخر أخرى بانه اشتراها من كانت بيده وهي ملكه حينئذ
حكم بها هذه الزيادة علم بيته وتقدم بيته قالت ملك أي به وقدره ثم على بيته قالت ملك اب خصمه وهو وارثه لجواز كونه وارثا ولا يرث المدعى لدين
مستغرق فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقدره (تنبيه) ه الاولى بل المتعين ان يقال بدل لدين مستغرق لنحو اقراره به لاخر بعد موت
ايه وذلك لما هو معلوم ان الدين لا يمنع الارث وقد يقال في اصل التعليل لان هذا ليس فيه التخصيص على تلقى ملك هذا عن الاب لانه لم يشهد
بارث شي خاص بخلاف وقدره فانه نص على انه متلق ملكه من ايه فلا احتمال فيه بخلاف ذلك (ولومات) انسان (عن ابنين مسلم ونصراني

فقال كل منهما مات على ديني) فانه ولا يثبت (فان عرف انه كان نصرانيا صدق النصراني) بيمينه لان الاصل بقاء كفره (و ان اقاما بينتين مطلقتين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع بينته زيادة علم بالانتقال والاخرى مستصحة وكذا كل ناقله ومستصحة ومنه تقديم بينة الجرح على بينة التعديل (وان قيدت) احدهما (ان اخر (٣٤٢) كلامه اسلام) اي كلفته وهي الشهادتان (وعكسته الاخرى) فقيدت ان اخر كلامه النصرانية

كثالث ثلاثة ويظهر أنه لا يكتفى هنا بمطلق الاسلام والتصر إلا من فقيه موافق للحاكم على ما مر في نظائره بما فيه ثم رايته قالوا يشترط في بينة النصراني ان تفسر كلفة التصرف في وجوب تفسير بينة المسلم كلفة الاسلام وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعي عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب لاسيما من شاهد جاهل أو مخالف للقاضي (تعارضتا) وتساقتا لتناقضهما اذ يستحيل موته عليهما فيحلف النصراني وكذا لو قيدت بينته فقط وقيد البلقيني التعارض بما اذا قالت كل آخر كلمة تكلم بها ومكثا عنده الى أن مات وأما إذا اقصرت على آخر كلمة تكلم بها فلا تعارض فيه لاحتمال أن كلا اعتدت ما سمعته منه قبل ذهابها عنه ثم استصحب حاله بعدها ولو قالت بينة الاسلام علينا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعا (وإن لم يعرف دينه و اقام) كل منهما (بينه) انه مات على دينه تعارضتا اطلقتا م قيدتا لفظه عند الموت لاستحالة اعمالهما فان قيدت واحدة واطلقت

والى قول المتن ولو مات نصراني في النهاية لا لقوله بما فيه ثم رايته وقوله فهل يتعارضان الى فظاهر اطلاقهم وقوله في صورتين في موضعين (قوله ومنه) اي من تقديم الناقلة على المستصحة (قوله احدهما) اي بينة المسلم معنى (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله هنا) يعني في قول المصنف وان قيدت ان اخر كلامه الخ رشدي (قوله وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعي عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب) عبارة النهاية وجهان اصحهما نعم اه (قوله ثم رجح الخ) اي الاذرعي معنى (قوله فيحلف النصراني) اي لان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا الخ اي يحلف النصراني سم (قوله بينته) اي بينة النصراني كذا في المغني وشرحي المنهج والروض بالاظهار ويصرح بذلك قول الشارح الاتي وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة اي بخلاف ما لو قيدت بينة المسلم فقط فتقدم كاعلم بالاولى من قول المصنف الماروان اقاما بينتين الخ ويعلم بذلك ان قول الرشدي قوله بينته هو كذا في نسخ الشارح بهاء الضمير لكن عبارة الروضة بينة بلاها وهي الاصول اه ناشئ عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) اي وتقدم بينة المسلم ع ش زاد السيد عمر كما هو ظاهر لانها ناقلة اه (قوله بعدها) اه كلام البلقيني (قوله ولو قالت الخ) اي فيما إذا قيدت بينة النصراني بان اخر كلامه نصرانية (قول المتن وان لم يعرف الخ) قديقال هذا لا يتناقض مع قوله اولا مسلم ونصراني لانه يلزم من نصرانية احدهما نصرانية الاب وقد يصور ذلك بان يدعى كل من اثنين على شخص انه ابوهما ويصدقهما في ذلك ع ش وحلي (قول المتن دينه) اي دين الاب وروض عبارة المغني اي دين الميت اه (قوله و اقام كل منهما) اي النصراني والمسلم كما هو ظاهر السياق وانظر ما صورة ابن نصراني واب لا يعرف دينه رشدي ومر آتفاعن ع ش والحلي تصويره (قوله ام قيدنا لفظه الخ) اي بمثل ما ذكر مغني (قوله فهل يتعارضان الخ) عبارة النهاية اتجه تعارضهما واذ تعارضتا الخ (قوله او تقدم بينة المسلم الخ) اي فيما اذا قيدت فقط (قوله لانه حيث ثبت الخ) متى ثبت هناسم وقد يقال ثبت بمقتضى زيادة علم بينته (قوله ولم يوجد) اي اليقين (قوله وجري شارح الخ) واقفه المغني (قوله السابقة) اي انفا (قوله فعارض) اي التقييد يعني بينة النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) اي التقوية (قوله في صورتين) اي صورتى تقييد احدهما فقط ويحتمل أن المراد صورة الاطلاق وصورة التقييد منهما او من احدهما (قوله وإذا تعارضتا) الى قوله ولو قالت في المغني لا لقوله وحلف الى او يدعيهما (قوله وحلف كل الخ) اي او نكلا اخذا من نظائره (قوله في صورتين) اي صورتى التعارض وعدم البينة (قوله تقاسما نصفين) قال الزياى وإن كان احدهما ذكر او الاخر انثى اه اي مع انه لو ثبت مدعى الانثى لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا واخر نصفها وهي في يدهما و اقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين رشدي وقوله اي مع انه الخ فيه تامل (قوله اذ لا مرجح) عبارة المغني والاسنى وكذا ان كان في يد احدهما على الاصح اذ لا اثر للبعد اعتراف صاحبها بانه كان للبيت وانه ياخذها رثا فكا نه يدهما اه (قوله فالقول قوله)

التحقق هي موجودة في المستثنين لكن فرق بينهما فان البينتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لاهنا (قوله ثم رجح الوجوب) كتب عليهم ر (قوله فيحلف النصراني) اي فان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا لو قيدت اي يحلف النصراني (قوله فان قيدت واحدة واطلقت الاخرى فهل يتعارضان الخ) فان قيدت واحدة واطلقت اخرى اتجه تعارضهما ش م ر (قوله لانه حيث ثبت) متى ثبت هنا (قوله او يدا حدهما تقاسما الخ) قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليد لانه لا اثر للبعد اعتراف صاحبها

الاخرى فهل يتعارضان ايضا او تقدم بينة المسلم احتياطا للاسلام لانه حيث ثبت لا يرفع الا ليقين ولم يوجد كل محتمل وجري اي شارح في تقييد بينة النصراني فقط على التعارض وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تقييدها ثم قوى بعلم تنصره قبل فعارض بينة الاسلام لقوته حيث تدور هذا مفقود في مسئلتنا ومع ذلك فظاهر اطلاقهم التعارض في صورتين واذ تعارضتا اولا بينة لاحدهما وحلف كل للاخر يمينتا في صورتين والمال بيدهما او يدا حدهما تقاسما نصفين اذ لا مرجح او يد غيرهما فالقول قوله ثم

التعارض إنما هو بالنسبة لنحو الارث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كسلم ودفنه في مقابرنا ويقول المصلي عليه في النية والدعاء إن كان مسلماً وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجه بأن التعارض هنا صير مشكوكاً في دينه فصار كالاختلاط السابق في الجنائز ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان قدمت لأنها نافذة ما لم تقل الأولى رأيتها حياً أو يبيع مثلاً في (٣٤٣) شوال والاقدمت على المعتمد أو برى من

مرضه الذي تبرع فيه وأخرى مات فيه قدمت الأولى على الأوجه خلافاً لقول ابن الصلاح بالتعارض لأنها نافذة ولو مات نصراني عن ابنين مسلم (حالة الاختلاف) ونصراني قتال المسلم أسلمت بعد موته (أي الأب) فالمرث بيننا فقال النصراني بل (أسلمت) (قبله) فلا رث لك (صدق المسلم يمينه) لأن الأصل استمراره على دينه فيحلف ويرث ومثله كما باصله وحذفه للعلم به بما ذكره المذهب أنه لا فرق في تصديق المسلم بين اتفاقهما على وقت موت الأب وعدمه لو اتفقا على موت الأب في رمضان وقال المسلم أسلمت في شوال والنصراني في شعبان (وإن أقامهما) أي البيتين بما قالاه (قدم النصراني) لأن بيته نافذة عن الأصل الذي هو التنصر إلى الإسلام قبل موت الأب ففي علم وقيد البلقيني بما إذا لم تقل بيته المسلم علينا تنصره حال موت أبيه وبعده ولم تستصحب فان قالت ذلك قدمت والا لزم الحكم برده عند موت أبيه والأصل عدم الردة

أي في أنه لنفسه أو لأحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الأنوار بأن يدعيه الغير لنفسه فليراجع رشيدى عبارة الأنوار فإن لم يكن بيته وكان المال في يد غيرهما يدعيه لنفسه صدق يمينه اه ثم ينبغي حل قول ع ش أو لأحدهما على الإقرار المطلق له وما إذا أقر بأنه لأحدهما المعين ارثاً من أبيه فحكمه كما إذا كان يداً أحدهما (قوله بالنسبة لنحو الارث الخ) عبارة المعنى بالنسبة للارث خاصة وأما بالنسبة للدفن وغيره فإنه يدفن في مقابر المسلمين ويصلى عليه ويقول المصلي عليه الخ (قوله بخلاف نحو الصلاة) أي فإنه يجعل فيه كسلم بدليل ما بعده رشيدى وقال سم انظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته اه أقول قضية إطلاق قول الأسنى والأنوار يدين هذا الملت المشكوك في إسلامه في مقابر المسلمين الخ عدم الفرق بين التعارض وعدم البيته (قوله كالاختلاط الخ) أي اختلاط موتى المسلمين بموتى الكفار معنى (قوله ولو قالت بيته مات في سؤال الخ) لا يظهر لوضع هذا محل بل هو عين قول المصنف الاتي وتقدم بيته المسلم على بيته غاية الأمر أن المصنف فرضها في صورة خاصة على أن قوله هنا ما لم تقل الأولى رأيتها الخ نافذة في شرح المتن الذي أشرنا إليه كما سيأتي التنبيه عليه رشيدى (قوله والا) أي وإن قالت الأولى نحو ما ذكر قدمت الخ أي لزيادة عليها (قوله لأنها نافذة) علة للأوجه رشيدى (قول المتن قبله) وينبغي أن المعية كالقبلة ع ش (قوله فلا رث لك) بل هو لي معنى (قوله لأن الأصل) إلى قوله ونظير ما تقرر في النهاية لا قوله ثم رايت إلى المتن (قوله استمراره) أي المسلم على دينه أي الأصلي وهو التنصر (قوله ومثله) أي مثل إطلاقهما (قوله المفهم أنه لا فرق الخ) لك أن تقول حيث كان ذلك مفهوماً من إطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن أفراده فهو مذكور في المتن بحيث أنه لو ذكره ثانياً كان تكراراً فلا ينبغي هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل رشيدى وقوله فهو من مشمولاته الخ أي كما أشار إليه المعنى بقوله عقب المتن ما نصه سواء اتفقا على وقت موت الأب أم أطلقا اه (قوله لو اتفقا الخ) خبر قوله ومثله الخ عبارة النهاية ما لو اتفقا الخ بزيادة ما هي أحسن (قوله وقيد البلقيني بما إذا لم تقل الخ) أقره المعنى عبارته (تلييه) محل تقديم بيته النصراني ما إذا لم تشهد بيته المسلم بأنها كانت تسمع تنصره إلى ما بعد الموت والافتقار ضان وحينئذ يصدق المسلم قال البلقيني ومحل أيضاً إذا لم تشهد بيته المسلم أنها علمت منه دين النصرانية حين موت أبيه وبعده وانها لم تستصحب فان قالت ذلك قدمت بيته المسلم لأننا لو قدمنا بيته النصراني للزم أن يكون مرتداً حال موت أبيه والأصل عدم الردة اه فسكت عليه ولم يعقبه بما في الشرح (قوله والا) أي بأن تقدم بيته النصراني معنى (قوله وقياس ما يأتي في رأينا الخ) عبارة النهاية فالأوجه قياساً على ما يأتي الخ (قوله يمينه) إلى قوله فيحلف النصراني في المعنى (قوله نعم) إلى قوله أما إذا لم يتفقا كذا في الروض وشرح المنهج (قوله إن قالت) أي بيته النصراني معنى (قوله تعارضنا) انظر هذا مع قوله فيما مر ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان حيث ذكرهم أنه تقدم المؤرخة بشوال حيث قالت علينا حيا فيه ع ش عبارة الرشيدى تقدم له اعتماد تقديم الشاهدة بالموت في شوال حينئذ المناقض لما هنا كما نبهنا عليه ولا يخفى أن الذي يجب اعتماده للإشارح ما هنا من المرجحات ذكر الشيء في محله ولا نه جعل ما هنا أصلاً وقاس عليه ما استوجهه قريار داعي البلقيني في شرح المتن قبل هذا والقاعدة العمل بأخرو قول المجتهد وإن ذكر في الأول ما يشعر باعتداده ولا نه موافق لما قاله الشيخان اه بحذف (قوله فيحلف النصراني) بأنه كان للبيت وأنه باخذه ارثاً فكانه يدهما اه (قوله بخلاف نحو الصلاة عليه الخ) انظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته اه (قوله وقياس ما يأتي الخ) هو الأوجه ش م ر

وفيه نظر وقياس ما يأتي في رأينا حيا في شوال التعارض فيحلف المسلم ثم رأيت غير واحد جزم به (فلو اتفقا) أي الابنان (على إسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني) مات (في شوال صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بيته المسلم على بيته) إن أقاماً بيتين بذلك لأنها نافذة من الحياة إلى الموت في شعبان والأخرى مستصعبة الحياة إلى شوال نعم إن قالت رأينا حيا في شوال تعارضت كما قالاه فيحلف النصراني أما إذا لم يتفقا على وقت الإسلام فيصدق المسلم كما مر لأصل بقائه على دينه

وتقدم بينة النصراني لانها نافلة ما لم تقل بينة المسلم عاينا الاب ميتا قبل اسلامه في رمضان ويحلف المسلم ونظير ما تقرر في رأينا حيا وعائنا ميتا شهادة بينة بان ابا مدع مات يوم كذا فورا ثم وجدته فاقامت امرأة بينة بانه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فتقدم بينتها لان معها زيادة علم ومن ثم لو شهد ابو تهو آخر ان بجاته بعد ذلك قدمت بينة الحياة لزيادة علمها وقد يشكك بذلك قول ابن الصلاح لو شهدت بينة بانه برى من مرضه الفلاني ومات من غيره واخرى بانه مات منه تعارضنا بخلاف ما لو شهدت بينة بانه مات في رمضان سنة كذا فاقام بعض الورثة بينة بانه اقر له بكذا سنة كذا السنة بعد تلك (٣٤٤) فان بينة موته في رمضان مقدمة اه فتقديم هذه يشكك بما تقرر الا ان يحاجب بانه لا يلزم من شهادتها باقراره

رويته فليس معها زيادة علم بل المثبتة لموته اعلم بخلاف الشهادة بالتزوج وبالحياة بعد الموت ثم ما اطلقه في الاولى لوقيل فيه بناء على اعتماده محله في ينتين استوتا وتعارفتا في معرفة الطب ولا قدمت العارفة به دون غيرها لم يبعد ولو مات عن اولاد واحد من ولد صغير فوضعوا يدهم على المال فلما كمل ادعى بمال ابيه وبارث ابيه من جده فقالوا مات ابو ك في حياة ابيه فان كان ثم بينة عمل بها ولا فان اتقى هو وهم على وقت موت احدهما واختلفا في ان الاخر مات قبله او بعده حلف من قال بعده لان الاصل دوام الحياة والا صدق في مال ابيه وهم في مال ابيهم ولا يرث الجد من ابنه وعكسه فاذا حلفا او نكلا جعل مال ابيه له ومال الجد لهم ذكره شيخنا (ولو مات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين) بالغين فقال كل من الفريقين (مات على

كذا في النهاية وشرح المنهج وهو الموافق لقول المتن صدق النصراني اذ التعارض كعدم البينة فقول المغني هنا فيصدق المسلم بيمينه لعلمه من سبق القلم ثم رايه قال السيد عمر بعد ذكر كلام المغني المذكور مانصه وقوله فيصدق المسلم على تامل والظاهر النصراني كما في التحفة اه (قوله فتقدم بينتها الخ) ثم قوله قدمت بينة الحياة الخ كل منهما لا يوافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ولا فاقوا لوافق لما مر انفا التعارض (قوله بذلك) اي بتقديم بينة الزوج وبينة الحياة (قوله الا ان يحاجب بانه الخ) لا يخفى وهن هذا الجواب لاسيما بالنسبة للتزوج فتدبر سيد عمر (قوله ثم اطلقه) اي ابن الصلاح في الاولى اي في مسئلة البرء من المرض وقوله بناء على اعتماده الخ اي ولا يقدم قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ان الاوجه فيها تقديم بينة البرء (قوله العارفة به) اي بالطب (قوله ولو مات) الى التهمة في النهاية لا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح وقوله ومثل ذلك الى المتن وقوله واطال البلقيني الى المتن (قوله ولو مات عن اولاد الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه (فرع) لو مات لرجل ابن وزوجة ثم اختلف هو واخو الزوجة فقال هو مات قبل الابن فورثتها انا وابني ثم مات الابن فورثته وقال اخوها بل مات بعد الابن فورثته قبل موتها ثم ورثتها انا ولا بينة يصدق الاخ في مال اخته والزوج في مال ابنه يمينهما فان حلفا او نكلا لم يرث ميت عن ميت قال الابن لا ييهو مال الزوجة بين الزوج والاخ فان اقاما بينتين بذلك تعارضتا فان اتفقا على موت واحد منهما يوم الجمعة مثلا واختلفا في موت الاخر قبله او بعده صدق من ادعاه بعد لان الاصل بقاء الحياة فان اقاما بينتين بذلك قدم بينة من ادعاه قبل لانها نافلة ولو قال ورثة ميت لزوجه كنت امة ثم عتقت بعد موته او كنت كافرة ثم اسلمت بعد موته وقالت هي بل عتقت او اسلمت قبل صدقوا بايمانهم لان الاصل بقاء الرق والكفر وان قالت لم ازل حرة او مسلمة صدقت بيمينها دونهم لانها الظاهر معها اه (قوله فقالوا مات ابو ك في حياة ابيه) اي فلا يرث له من مال الجد وهو ورث من ماله (قوله على وقت موت احدهما) اي كيوم الجمعة (قوله ولا الا) اي وان لم يتفقا على وقت موت احدهما (قوله في مال ابيه) اي بالنسبة اليه (قول المتن وابنين مسلمين) ومثلهما الابن الواحد وان الابن والبنت وبنت الابن مغني (قوله من الفريقين) الى قوله ولو شهدت في المغني الا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح (قوله لانه) اي الولد نهاية ومغني (قوله لتساوى الحالين) اي احتمالي الكفر والاسلام بعد بلوغه اي الولد الملت (قوله وبه زالت التبعية) عبارة المغني ونحوها في النهاية لان التبعية تزول بالبلوغ اه (قوله وفي عكس ذلك) اي بان مات شخص عن ابوين مسلمين وابنين كافرين فقال كل مات على ديننا (قوله او بلغ بعد اسلا منا) لا يضر موافقته لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها مصورتان حكمهما واحد سم عبارة الحلبي قوله او بلغ بعد اسلا منا اي فهو مسلم تبعا وفيه ان هذه عين قوله اسلمنا قبل بلوغه الا ان يقال الاولى اختلاف في وقت الاسلام والثانية اختلاف في وقت البلوغ اه (قوله في الثالثة) هي قوله او بلغ بعد اسلا منا ع (قوله عملا بالظاهر) اي في الاولى وقوله واصل بقاء الصبي اي في الثانية رشيدى ومغني وشرح المنهج (قوله ولو شهدت) اي البينة ع (قوله في لحم جاءه الخ) كذا (قوله او بلغ بعد اسلا منا) لا يضر موافقته في المغني لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها مصورتان حكمهما واحد

دينا صدق الابوان باليمين) لانه محكوم بكفره ابتداء تبعا لهما فيستصحب حتى يعلم خلافه (وفي قول بوقف) الامر (حتى يتبين) بهما الحال (او يصطلحوا) لتساوى الحالين بعد بلوغه وبه زالت التبعية واعترضه البلقيني بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابوين كفر سابق وقالوا اسلمنا قبل بلوغه واسلم هو او بلغ بعد اسلا منا وانكر الابن ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن لان الاصل بقاء الكفر وان لم يعرف الابوين كفر او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابن وان عملا بالظاهر واصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا اللحم مذكاة او لحم حلال وعكست اخرى قدمت الاولى كما اخذه بعضهم من قوتهم يقبل قول المسلم في لحم جاء به المسلم اليه هذا اللحم ميتة لان اللحم

في الحياة محرم الآن فيستحب حتى تعلم ذكاته فعلم ان الاولى ناقله عن الاصل قدمت ومثل ذلك فيما يظهر بينة شهدت بالافضاء وأخرى بعده ولم يعض بينهما ما يمكن فيه الالتحام فتقدم الاولى لان معها زيادة بالنقل عن الاصل وبه يرد على من افتى بتعارضهما (ولو شهدت) بينة (انه اعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالمواخرى) انه اعتق فيه (غانما وكل واحد ثلث ماله) ولم تجز الورثة (فان اختلف تاريخ) للبينتين (قدم الاسبق) لما مر ان تصرفه المنجز يقدم السابق منه فالسابق وهكذا وان معها زيادة (٣٤٥) علم (وان اتحد) التاريخ (اقرع) بينهما

لعدم مزية احدهما نعيم ان اتحد بمقتضى تعليق وتنجز كان اعتقت سالمًا فغانم حر ثم اعتق سالمًا فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط والمشروط وهو الراجح تعين السابق من غير اقرار لانه الاقوى والمقدم في الرتبة كما مر في نكاح المشرک (وان اطلقنا) او احدهما (قليل يقرع) بينهما لاحتمال المعية والترتيب واطال البلقيني والزرکشی وغيرهما في الاتصاف له نقلا ودليلا ومن ثم صححه في الروضة في موضع وقيل (في قول يعتق من كل نصفه قلت المذهب يعتق من كل نصفه والله أعلم) لاستوائهما والقرعة بمنفعة لثلاث تخرج بالرق على السابق الحر فيلزم ارقاق حر وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظر للزوم ذلك في النصف لانه أسهل منه في الكل (ولو شهد أجنبيان انه اوصى بعق سالم وهو ثلثه) اي ثلث ماله (ووارثان حائزان) او غير حائزين ولا بما ذلك قيدا لما بعده (انه رجع

بهاء الضمير فيما يبدنا من نسخ الشارح ولعله من تحريف الناسخ بجعل الهزمة هاء عبارة النهاية فيما لو جاء المسلم اليه بلحم بصفات السلم وقال هو منكم وقال المسلم هذا لحم ميتة فلا يلزم من قبوله اه (قوله) ومثل ذلك فيما يظهر الخ) خلافا للنهاية عبارة ويتجه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى التعارض في بينة شهدت بالافضاء والاخرى بعده الخ وان بحث بعضهم تقديم الاولى لزيادة علمها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء اه وقوله وان بحث بعضهم الخ قال ع ش مراده حج اه وقال الرشيدى هو الشهاب ابن حجر واعلم ان الشهاب ابن قاسم نقل افتاء والد الشارح هذا ثم قال عقبه اقول ولا يخفى ما فيه اه (قوله) ولم يعض بينهما الخ) كان الظاهر ان يقول وقد مضى بينهما الخ لانه اذا لم يعض ذلك فالشهادة بالافضاء كاذبة ولا بد ان الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مفضاة فتأمل رشيدى (قوله عن الاصل) وهو البكارة (قوله) وبه يرد الخ) اي بالتعليل (قوله) على من افتى بتعارضهما (اي كالشهاب الرملی سم) (قوله) الذي مات فيه) الى قوله اما غير الحائزين في المعنى الا قوله نعم ان اتحد الى المتن وقوله فوجب الجمع الى المتن وقوله او غير حائزين الى المتن وقوله وهو ثلثاه الى وكان سالمًا (قوله) ولم تجز الورثة) اي ما زاد على الثلث معنى (قوله لما مر) اي في الوصية (قوله) زيادة علم) محل تأمل (قول المتن وان اتحد اقرع) فان كان احدهما سدس المال وخرجت القرعة له اعتق هو ونصف الآخرون خرجت للآخر عتق وحده ولو شهدت بينتان بتعليق عتقهما بموته او بالوصية باعتاقهما وكل واحد منهما ثلث ماله ولم تجز الورثة ما زاد عليه اقرع بينهما سواء اطلقنا واحدا ام ارضا خاتما معنى وروض مع شرحه (قوله) وهو كذا) يغنى عنه ما قبله (قوله) تعين السابق الخ) اي سالم وهو جواب ان اتحد بمقتضى الخ (قول المتن قلت المذهب يعتق من كل نصفه) ولو قال قلت المذهب الثاني لكان اخصر معنى (قول المتن ووارثان) اي عدلان وقوله انه رجع عن ذلك الخ) ولو لم يتعرض الرجوع اقرع بينهما نعم ان كانا فاسقين عتق غانم وثلثاه سالم كما بحثه بعض المتأخرين معنى (قوله) اما اذا كان) اي غانم وقوله دون ثلثه اي كالسدس وقوله فيمالم يثبت له الخ وهو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة اي فعلى ما صححه الاصحاب من صحة التبعض يعتق نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث معنى واسنى (قوله) خلاف تبعض الشهادة) وفي شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بشهادة الاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما اذا كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما اه قال ابن قاسم وقوله وان لم نبعضها الخ هو المعتمد اقول واقول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانما قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشيدى وحلى (قوله) وقدمر) لعله اراد ما قدمه في شرح ولا تعارضنا (قوله) وهو) اي قدر ما يحتمله ثلثاه اي غانم (قوله) باقرار الوارثين) متعلق بقوله ويعتق من غانم وقوله مؤاخذه للورثة متعلق بقوله وكان سالمًا قد هلك الخ (قوله) وبه يرد على من افتى بتعارضهما) افتى بتعارضهما شيخنا الشهاب الرملی ووجه بان الشاهدة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء شمر اقول لا يخفى ما فيه (قوله) وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم

(٤٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عن ذلك ووصى يعتق غانم وهو ثلثه ثبتت الوصية) الثانية (لغانم) لانهما اثبتا للرجوع عنه بدلا يساويه فلا تهمة وكون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه عنه بالولاة بعيد فلا يقدح تهمة اما اذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبت له بدلا للتممة وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة وقدمر (فان كان الوارثان) الحائزان (فاسقين لم يثبت الرجوع) لان شهادة الفاسق لغو (فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (ويعتق من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وهو ثلثاه باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما له وكان سالمًا قد هلك او غصب من التركة مؤاخذه للورثة باقرارهم

اما غير الحائزين فيعتق من غانم قدر ثلث حصتها (تمت) في فروع يعلم اكثرها امر لو باع دار اثم قامت بينة حسبة ان اياه وقفها وهو يملكها عليه ثم على اولاده انتزعت من المشتري ورجع شمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق الشهود ولا وفت فان مات مصر اصرفت لا قرب الناس إلى الواقف قاله الرافعي كالقفال ومرت الاشارة اليه في مبحث شهادة الحسبة ولو شهد ابدن وآخران بالبراءة منه واطلقا أو احدهما قدمت البراءة كما مروا ان رختا فالتاخرة والوجه فيها لو شهدوا بالمال وآخر به ثم بالبراءة منه ان الشهادة بالمال تمت وهذا شاهد بالبراءة فيحلف معه مدعيها ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولو من فقيه موافق على المعتمد لا اختلاف أئمتنا أنفسهم في ذلك منها الا كراه وقول الغزالي (٣٤٦) وغيره يكتفي بإطلاقة من فقيه لا يشتبه عليه أي موافق ضعيف كما يعلم بما مر بما فيه واخر الشهادات

والسرقه مالم يقصد المسروق منه مجرد التفرغ والرشد وانقضاء العدة والرضاع والقتل وكل مختلف في موجه كالطلاق والنكاح والبلوغ بالسن فان لم يقل بالسن لم يحتج لتفصيل وكونه وارث فلان او يستحق وقف كذا ونظيره او الشفعة في كذا وكون هذا وقفا او وصية فلا بد من بيان المصروف أي الا في شهادة الحسبة فيما يظهر وزعم الاصبحي انه لا يكتفي هذا وقف على مسجد كذا الا ان عين الواقف وهو بعيد بل لا وجه له وكون نحو البائع زائل العقل وبراءته من دين فلان كما رجحه الغزالي ورجع غيره الاكتفاء باطلاقه وقولها اوصى له بكذا فيذكر ان انه يده حتى مات ومن عهده جنون وعقل فقامت بينة بانه حال يبعه مثلا عاقل واخرى بانه مجنون تعارضتا ان اارختا بوقت واحد او

(قوله أما غير الحائزين الخ) (تمت) لو قال السيد لعبدته ان قتلت أو مت في رمضان فأنت حر فأقام العبد بينة بانه قتل في الاولى او بانه مات في رمضان في الثانية وأقام الوارث بينة بموته حنف انفة في الاولى وموته في شوال في الثانية قدمت بينة العبد لان معناه زيادة علم بالقتل في الاولى وبحدوث الموت في رمضان في الثانية ولا قصاص في الاولى لان الوارث منكر للقتل فان اقام الوارث بينة في الثانية بموته في شعبان قدمت بينته لانها ناقله وإن علق عتق سالم بموته في رمضان او في مرضه وعلق عتق غانم بموته في شوال او بالبراءة من مرضه فأقاما يمتين بوجوب عتقه فلهما فهل تعارضان كما قاله ابن المقرئ او تقدم بينة سالم كما قاله صاحب الانوار او بينة غانم كما استظهره شيخنا اوجه اظهرها اخرها معنى اقول وجهه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فيها زيادة علم بالبراءة في الاولى فان قضية ما ذكره في اول التتمة بل قضية مسائل الفصل ما في الانوار لان بينة سالم فيها ناقله وبينة غانم مستصحية والله اعلم (قوله عليه) متعلق بوقفها والضمير للبائع (قوله له) أي للبائع (قوله فالتاخرة) أي قدمت (قوله سبب الشهادة) أي المشهود به بدليل ما بعده (قوله نفسهم) الاولى انفسهم بزيادة همزة الجمع (قوله لإطلاقه) أي الا كراه (قوله مجرد التفرغ) أي بدون الحد (قوله في موجه) بكسر الجيم (قوله والنكاح الخ) عطف على الا كراه ويحتمل على الطلاق (قوله وزعم الاصبحي) فعل وفاعل (قوله إلا ان عيناً) أي الشاهدان (قوله باطلاقة) أي الدين (قوله وقولهما) أي الشاهدين (قوله ومن عهده جنون الخ) هو خامس الفروع (قوله بانه مجنون) أي حال يبعه مثلاً (قوله ان اارختا بوقت الخ) سكت عن اختلاف التاريخ وقياس نظائره تقديم سابقته فليراجع (قوله والفعل يصدر من العاقل والمجنون) سكت عما لو كان لا يصدر عادة إلا من احدهما فقط ولعل المتقدم حيث ذكرك ذلك الاحد كما قد يشعر به سياق كلامه (قوله من جهل حاله) أي قبل من الاعسار او اليسار (قوله وإلا كان شهد بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل وإثبات السفه حيث ذكرك استصحاب له فليتامل سم (قوله برشده) أي اول بلوغه (قوله فان لم تقيد الخ) أي بان اطلقا وانظر إذ اقيدت احدهما فقط ويظهر اخذاً من نظائره انه كاطلاقهما بل قد يدعى دخوله في كلامه فليراجع (قوله لان الاصل الغالب الرشد) أي فتكون الاولى ناقله عن الاصل سم (قوله وعليه) أي على الاطلاق (قوله قال) أي ابن الصلاح (قوله باحتياج نحو يقيم الخ) الانسب بان يبيع قيم مال نحو يقيم بمائة

والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بالاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ان كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما (قوله والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل وإثبات السفه حيث ذكرك اثبات له فليتامل (قوله لان الاصل الغالب الرشد) فتكون الاولى ناقله

أدلتا واحدا وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والمجنون فان لم يعرف له الا عقل قدمت بينة الجنون وخمسين لا باناقله او الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة باعسار من جهل حاله واخرى بيساره قدمت ان يفت ما يسره وسببه وانه باق معه الى الان اما اذا علم احدهما فتقدم الناقله عنه وكذا بينة السفه والرشد فان علم احدهما قدمت الناقله عنه والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت فان لم تقيد باول بلوغه قدمت الاولى لان الاصل الغالب الرشد وعليه يحمل اطلاق ابن الصلاح تقدمها قال كالجرح قال ولو تكررت بينتا يسار واعسار كلما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الاخرى بضده قدمت المتأخرة الا ان يظن ان بينة الاعسار مستصحية اعساره الاول ولو قامت بينة باحتياج نحو يقيم لبيع ماله وان قيمته مائة وخمسون فباعه القيم به وحكم كما يبعه البيع ثم قامت اخرى بانه يبيع بلا حاجة او بان قيمته مائتان نقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم

بناء على سلامة البينة من المعارض ولم تسلم فهو كالأول يذلت بداخل بينة خارج ثم أقام ذو اليد بينة فان الحكم ينقض لذلك وخالفه السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بينة الاقل على عيب فعمها زيادة علم وانما نقض في المقيس عليه لاجل البداى الثابتة قبل ولقولهم لو شهدا بان قيمة المسروق عشرة وشهد آخران بأنها عشرون وجب الاقل لانه المتيقن بخلاف نظيره في الوزن لان مع بينة الاكثر زيادة علم اه واطال غيرهما كولد التاج وابى زرعة في فتاويه في الاجارة وغيرها الكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في الرافي فيها قولان من تخريج ابن سريج وهو عجيب منه فان صورة الرافي في امرين محسوسين وهما الموت في رمضان او شوال ومستثنان في امرين تخمينيين وشتان ما بينهما على انه اختلاف في الراجح من ذينك القولين فرجع الحجازي في مختصر الروضة اخذا من عبارتهما النقض ونه غيره من مختصر بها على انه مبني على ضعيف وانه على الصحيح لا يتصور فيه نقض وعلى كل فلا شاهد في (٣٤٧) واحدا من هذين لما نحن فيه لما علمت من بعد ما بين

التخمينات والمحسوسات
وخسين الحاجة وانه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده (قوله اذ التقويم الخ) اي وقد تطاع بينة الحاجة بوجودها دون بينة نفيها وايضا المثبت مقدم على النافي (قوله ولقولهم الخ) عطف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) اي غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيرهما) اي الاجارة (قوله الكلام الخ) مفعول اطال (قوله وهو) اي الزعم المذكور وقوله منه اي من التابع (قوله او شوال) الاولى الواو (قوله من ذينك القولين) اي في مسئلة الرافي (قوله وعلى كل) اي من النقض وعدمه (قوله من هذين) اي الترجيحين (قوله في التنبيه الخ) خبر ان (قوله هذا) اي اخذ هذا (قوله وبه الخ) اي بالاخذ (قوله ووفقا الخ) عطف على اخذ الخ (قوله وان وافق السبكي) اي اطلاقه (قوله الاسنوي الخ) فاعل مؤخر (قوله حل الاول الخ) اي قول ابن الصلاح وقوله والثاني اي قول السبكي (قوله ولا تواتر) اي في صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) اي اطلاقه (قوله باننا لانسلم الخ) رد للاول من تعليل السبكي وقوله وما قالوه قبل الحكم الخ رد للثاني منهما وعطف على اسم ان وخبره (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كدالوجوب به سم اي فهذا الجواب لا يؤيده ما قاله ابن الصلاح بل يردده (قوله فيها) اي في العين او في مسئلتنا (قوله امتنعا) اي البيع والحكم كما صرح هو اي السبكي به اي بالامتناع حينئذ (قوله ونفي تسليم الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اي نفي الشيخ تسليم ان ذلك نقض بالشك (قوله باطلاقه) متعلق بالنفي والضمير له اي بلاسند لذلك المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم (قوله محرم له) اي للحكم (قوله وعدمه) اي عدم التعارض قبل الحكم موجب له اي للحكم (قوله فاذا وقع الخ) اي الحكم (قوله بعد اشهاره) اي البيع يعني ارادته (قوله وبهذا) اي الجواب العلوي (قوله ويجرى ذلك) اي الخلاف واعتماد التفصيل (قوله نحو وكيل الخ) اي كالتاظر (قوله عليه) اي القيم (قوله لانها) اي المصلحة (قوله وثن المثل من صفات البيع) عطف على اسم ان وخبرها (قوله جواز له) اي جواز البيع للقيم بوجود المصلحة (قوله في صفته) اي في ثمن المثل (قوله لا بد من اثباته) اي القيم (قوله فيكلفها) اي اثبات المصلحة والثانيك باعتبار المضاف اليه (قوله فكذا ثمن المثل) اي يكلف القيم او الوصي اثباته (قوله وفرقه) اي بين المصلحة وثن المثل (قوله ايضا) اي للمصلحة (قوله ايضا) اي كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الاصل (قوله وما قالوه قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كدالوجوب به (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

ليعضهم اه ونفي تسليم ذلك باطلاقه غير متضح والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف والدوام يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا فالتعارض قبل الحكم محرم له وعدمه موجب له فاذا وقع واجبا ثم عورض وجب ان لا ينظر لمعارضه الا ان كان ارجح على ان السبكي يجوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالاقل بعد اشهاره ما لم يوجد راجح بزيادة وهذا يعلم ما في اطلاق شيخنا عنه منع البيع عند التعارض ويجرى ذلك كله في نظائر هذه المسئلة وبحسب السبكي ان القول قول القيم في الاشهار وان بابه ثمن المثل وكذا نحو وكيل وعامل قراض قال ولا يماصدق المولى اذا ادعى بعد كماله عليه البيع بلا مصلحة لانها المسوغة للبيع كما يحتاج الوكيل لاثبات الوكالة وثن المثل من صفات البيع فاذا ثبت جواز له صدق في صفته لا دعائه الصحة وادعاء غيره الفساد اه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتجه انه لا بد من اثباته الاشهار وثن المثل وليس كالوكيل وغيره لان نحو الوكيل لا يكلف لاثبات مصلحة ثمن المثل اولى واما القيم او الوصي فيكلفها لانه لم يتصرف باذن المالك فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور يرد بان ثمن المثل مسوغ ايضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من صفات البيع ايضا لجعله الثمن صفة والحاجة مسوغة كالتحكم

فنامله ونظره لادعائه الصحة يلزم عليه انه لا يكلف إثبات المصلحة لادعائه الصحة ايضا فحل تصديق مدعى الصحة حينئذ حيث لم يكلف إثبات مسوغ البيع ولو شهدت بيته بان فلا نأحكم لهذا به وبينه بان آخر حكم به لا آخر ففيل يحكم بالحكم الاخير لانه ناسخ وقيل يتعارضان فيتساقطان اى ويرجح بواحد مامر بما يمكن بجته (٣٤٨) هنا فان اتحاد الحاكم ففيل كذلك وقيل يلغى الثانى الذى يتجه انه لا فرق وان الحكمين

حيث اختلف تاريخهما
قدم السابق إلا ان يرجح
الثانى بشئ مامر نظير
مامر فى البيتين وزعم
النسخ هنا مشكل جدا الا
على القول المردود انه
ينفذ باطنا وان لم يكن باطن
الامر كظاهره فان لم يؤرخا
كذلك تعارضتا نظير مامر
فى البيتين ايضا
(فصل فى القائف)
الملحق للنسب عند الاشتباه
بما خصه الله تعالى به وهو
لغة متبوع الاثر والشبه من
قفوته تبعته والاصل فيه
خير الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
دخل على عائشة رضى الله
عنها ذات يوم مسرورا
فقال الم ترى ان مجززا اى
بجيم وزاين معجمتين
المدلجى دخل على فراى
اسامة بن زيد وزيد اعلمها
قطيفة قد غطيا رؤسهما
وبدت اقدامهما فقال ان
هذه اقدام بعضهما من
بعض قال ابو داود كان
اسامة اسود وزيد ابيض
قال الشافعى رضى الله عنه
فلوم يعتبر قوله لمنعه من
الحجازة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر
على خطأ ولا يبرأ إلا بحق
(شرط القائف) ما
تضمنه قوله (مسلم عدل)

أى وبأن كون الخ (قوله انه لا يكلف الخ) اى الولى الشامل للقيم والوصى (قوله حينئذ) اى حين أن لا يستلزم ادعاء الصحة عدم التكليف باثبات المصلحة قوله وقيل يتعارضان الخ) الظاهر الثابت (قوله بما يمكن الخ) اى كزيادة علم (قوله كذلك) اى كتعدد الحاكم فى جريان الوجهين (قوله انه لا فرق) اى بين تعدد الحاكم واتحاده (قوله انه) اى حكم الحاكم (قوله فان لم يؤرخا كذلك) اى بان اطلقا او احدهما او اتحد تاريخهما (قوله ايضا) اى كاختلاف التاريخ
(فصل فى القائف) (قوله فى القائف) الى قوله وقضية كلامهما فى النهاية لا اقوله اى بجيم وزاين معجمتين وقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام والى قول المتن وكذا لو اشتركا فى المعنى لا اقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام وقوله وكون ذلك اولى الى المتن (قوله الملحق للنسب) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح عر ش عبارة المعنى والقائف لغة متبوع الآثار والجمع قافة كبائع وباعة وشرعاً من يلحق بالنسب الخ (قوله وزاين الخ) اى اولاهما مشددة مكسورة وسى بذلك لانه كان كذا اخذا سير اجز زراسه اى قطعه بحجرى (قوله) قال ابو داود الخ) وعكسه الشيخ ابراهيم المروزى وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة اسود اللون رشدى عبارة المعنى وسبب سروره صلى الله عليه وسلم بما قاله مجززان المناقذين كانوا يظنون فى نسب اسامة لانه كان طويلا اسودا قفى الانف وكان زيد اقصر ارباب السواد والياض اخنس الانف وكان طعنهم مغیظة له صلى الله عليه وسلم اذ كانا حبيبه فلما قال المدلجى ذلك وهو لا يرى إلا اقدامهما سر به نقله الراعى من الأئمة وقال ابو داود الخ وروى ابن سعد ان اسامة كان احمر اشقر وزيد مثل الليل الاسود اه (قوله قال الشافعى الخ) عبارة المعنى وزوى مالك ان عمر دعا قائفين فى رجلين تداعيا مولودا وشك انسى فى مولود له فدعاه قائفارواه الشافعى رضى الله تعالى عنه وبقولنا قال مالك واحمد وخالف ابو حنيفة وقال لا اعتبار بقول القائف وهو محجوج بما مروى فى عجائب المخلوقات عن بعض التجار انه ورث من ابيه مملوكا اسود شيخا قال فكنت فى بعض اسفارى راكباً على بعير والمملوك يقود فاجتاز بنا رجل من بنى مدلج فامعن فينا نظره ثم قال ما شبهه الراكب بالقائد قال فرجعت الى اى فاخبرتها بذلك فقالت صدق وان زوجى كان شيخا كبير اذا مال ولم يكن له ولد فزوجنى بهذا المملوك ثم تسكنى واستلحقك وكانت العرب تحكم بالقيافة وتقدرها وتعددها من اشرف علومها وهى والفراسة غرائز فى الطباع يعان عليها المحبول عليها ويعجز عنها المصروف عنها اه (قوله) فلوم يعتبر قوله لمنعه الخ) اى وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل تجب له الاجرة على ذلك ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ع ش (قوله وهل تجب) الاول وهل تجوز (قول المتن شرط القائف) اى شروطه معنى (قوله ما تضمنه قوله الخ) تصحيح للحمل (قول المتن مسلم عدل) اى فلا يقبل من كافر ولا فاسق معنى (قوله لمن بنى الخ) وقوله لمن يلحق الخ) ببناء المفعول (قول المتن مجرب) بفتح الراء بخطه فى معرفة النسب معنى (قوله للخبر الحسن لاحكام الاذ وتجرية) الاستدلال به قد يفيد قراءة مجرب فى المتن بكسر الراء فانظر هل هو كذلك رشدى تقدم انقاع المعنى ضبطه بخط المصنف بفتح الراء (قوله وكايشترط الخ) عبارة المعنى وكما لا يولى القضاء إلا بعد معرفة عليه بالاحكام اه وهى احسن (قوله ان يعرض عليه ولدى دوسة) ويجوز له نظره للضرورة ع ش (قوله فى اشتراط الثلاث) بل فى اشتراط الاربع (قوله وهو ظاهر

رد على كلام ابن الصلاح

(فصل شرط القائف مسلم عدل مجرب الخ) (قوله ورده البلقينى) كتب عليه م

اى اسلام وعدا لغيرهما من شروط الشاهد السابقة ككونه بصيرا ناطقا رشيدا غير عدو لمن بنى عنه ولا بعض لمن يلحق به لانه حاكم او قاسم قال فى المطلب عن الاصحاب سمعنا ورده البلقينى وهو متجه (مجرب) للخبر الحسن لاحكام الاذ وتجرية وكايشترط علم الاجتهاد فى القاضى وفسر اصله التجربة بان يعرض عليه ولدى نسوة غير امة ثلاث مرات ثم فى نسوة هى فيهن فاذا اصاب فى الكل فهو مجرب اه وهو صريح فى اشتراط الثلاث واعتماده فى اللروضة واصلها وهو ظاهر وان اطلال البلقينى فى اعتماد الاكتفاء بمرقو كونه مع الام ذير شرط

بل للاولوية فيكفي الاب مع رجال وكذا سائر العصبية والاقارب واستشكل البارزي خلوا أحدا بويه من الثلاثة الاول بأنه قد يعلم ذلك فلا يبق فيهن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقا قال فالاولى أن يعرض مع كل صنف ولدوا أحد منهم أو في بعض الاصناف ولا يخص به الرابعة فإذا أصاب في الكل علمت تجربته حينئذاه وكون ذلك أولى ظاهرا وحينئذ فلا ينافي كلامهم (والاصح اشتراط) وصفين آخرين علما من العدالة المطلقة وصرح بهما للخلاف فيهما وهما الحرية والذكورة فلا يكفي الا لحاق الامن (حر ذكر) لما تقرر انه حاكم او قاسم (لا عدد) فيكفي على الاصح قول واحد لذلك (ولا كونه مدليا) اي من بنى مدح فيجوز كونه من (٣٤٩) سائر العرب بل العجم لان القياقة علم فن علمه

عمل به (فاذا ادعيا مجهولا)
لقيطا أو غيره (عرض عليه) مع المتداعيين إن كان صغيرا لما قدمه في الاقرار ان العبرة في الكبير بمن صدقه (فن الحق به لحقه) كما مر في اللقيط والمجنون كالصغير قال البلقيني وكذا مغنى عليه ونائم وسكران لم يتعدوا الا لم يعرض لانه كالصاحي ويصح انتسابه وكون النائم كذلك بعيد جدا وقضية كلامهما انه لا فرق بين أن يكون لاحدهما عليه يد وان لا لكن الذي استحسنة الرافي أن يدا لا لتقاط لا تؤثر ويد غيره مقدم صاحبها ان تقدم استلحاقه على استلحاق منازعه ولا استويا فيعرض عليه (وكذا لو اشتركا في وطء) لامرأة والحق به البلقيني استدخال مائهما اي المحترم (فولدت مكننا منهما وتنازعا بان وطئا بشبهة) كان ظنها كل زوجته او امته وللشبهة صور اخرى ذكر بعضها عطفًا للخاص على العام فقال (او)

الخ) عبارة النهاية لكن قال الامام العبرة بغلبة الظن وقد يحصل بدون ذلك اه زاد المغنى وهذا نظير ما رجحوه في تعلم جارحة الصيد اه قال ع ش قوله لكن قال الامام الخ معتمداه (قوله من الثلاثة الاول) اي الثلاث مرات الاول ع ش (قوله انه قد يعلم) اي المجرب ذلك اي ان التجربة تكون بتلك الكيفية (قوله فيهن) اي في الثلاثة الاول (قوله لو أحد منهم) اي من الاصناف الاربعة (قوله ولا يخص به الرابعة) اي ولا غيرها اه عبارة المغنى وينبغي ان يكتفى بثلاث مرات اه وقد مر ان الامام يعتبر غلبة الظن فتى حصلت بما في الروضة او بما قاله البارزي كفى اه (قوله علما من العدالة المطلقة) اي في المتن حيث لم يقيد بها بقييد والشيء اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل رشيد اي وهو عدالة الشهادة (قوله لذلك) اي لما تقرر انه حاكم او قاسم (قول المتن فاذا ادعيا) اي شخصان او احدهما وسكت الاخر او انكر مغنى وقوله وسكت الاخر محل تامل (قوله لقيطا الخ) حيا او ميتا لم يتغير ولم يدفن مغنى (قوله ويصح انتسابه) اي ولو انتسب في هذه الحالة عمل به مغنى (قوله وكون النائم كذلك بعيد) وكذلك كون المغنى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان القائم بهما قريب الزوال ع ش (قوله لكن الذي استحسنة الرافي الخ) عبارة المغنى والاشبه بالماذهب كما قال الرافي تفصيل ذكره الففال الخ (قوله فيعرض عليه) اي على القائف (قوله لامرأة) الى قوله وان انكر في النهاية الاما انه عليه ولى قوله قال البلقيني في المغنى الا قوله او وطئ زوجته الى او وطئ امته (قول المتن وتنازعا) اي ادعاه كل منهما او احدهما وسكت الاخر او انكر ولم يتدخل بين الوطئين حيضة كما سياتي مغنى (قوله في طر واحد) راجع للمعطوف عايه ايضا (قوله ولا) اي بان تدخل بينهما حيضة (قوله لتعذر عوده) اي القيد الاتي في كلام المصنف وهو قوله فان تدخل الخ ع ش (قوله لا يمكن عوده اليها) اي الى جميعها لتعذر ذلك في بعضها مغنى لعل هذا البعض قول المتن او امته الخ لان قوله ولم يستبرأ الخ مغنى عن القيد الاتي (قوله او انكرا) اي الواطئان (قوله فان لم يكن قائف) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعمل الى قال البلقيني وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله فان لم يكن قائف) اي في مسافة القصر (تنبيه) لو اختلفت سقطة عرض على القائف قال الفوراني اذا ظهر فيه التخطيط دون مالم يظهر وفائدة ايما اذا كانت الموطوءة مائة وباعها احدهما من الاخر بعد الوطء والاستبراء ان البيع هل يصح وامة الولد عن ثبوت وفي الحرية ان العدة تنقضي به عن منهما مغنى (قوله او تجبر) اي او الحق بهما او نفاه عنهما وروض مغنى (قوله اعتبر انتساب الولد الخ) اي الى احدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس ليختار ان امتنع من الانتساب الا ان لم يجد ميلا الى احدهما فيوقف الامر بالاحبس الى ان يجد ميلا ولا يقبل رجوع قائف عن الحاقه الولد باحدهما الا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حق الاخر لسقوط الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق لغير الاخر الا بعد مضي امكان تعلمه مع امتحان له لذلك مغنى وروض مع شرحه (قوله بعد كاله) اي بالبلوغ والعقل مغنى واسنى (قوله وبرهنوا الخ) عبارة المغنى لان الوطء لا بد ان يكون على التعاقب واذا اجتمع ماء الاول مع ماء المرأة وانعقد الولد منه حصلت عليه غشاوة تمنع من اختلاط ماء الثاني بماء الاول كما نقل عن اجماع الاطباء اه (قوله للاشتراك في الفرائض) لعله احتراز عن المجبول

وطئا (مشتركة لهما) في طهر واحد والافول الثاني كما يؤخذ من كلامه الآتي قياسا لتعذر عوده الى هذا لان بينهما صور لا يمكن عوده اليها (او وطئ مزوجه فطلق فوطئها اخر بشبهة او نكاح فاسد) كأن نكحها في العدة جاهلا بها (او وطئ) امته فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرأ واحد منهما فيعرض عليه ولو مكلفا يلحق بمن الحق منهما وان انكر لان الحق فيه لله تعالى او انكر الا ان الولد صاحب حق في النسب فلا يسقط حقه بانكار الغير بخلاف المجبول فان لم يكن قائف او تحير اعتبر انتساب الولد بعد كاله وعمل بالحق القائف لما مر في الخبر ولا استحالة انعقاد شخص من ماء شخصين كما اجمع عليه الاطباء وبرهنوا عليه قال البلقيني ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفرائض

لم يعتبر الحاق القائف إلا بحكم حاكم ذكره الماوردي وحكامه في المطلب في مانع كلام الاصحاب (وكذا الوطى) بشبهة (منكوحه) لغيره
نكاحا صحيحا كما باصله واستغنى عنه بقوله الآتي في نكاح صحيح (في الاصح) ولا يتعين الزوج للحاق للاستنباه ولا يثبت ذلك حتى يعرض على
القائف إلا ببينة بوطه الشبهة فلا يكفي (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطى لأن الولد له حق في النسب وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره

الرافعي هنا لكن اعتمد
البليغني ما اقتضاه كلامه في
اللعان انه يكفي ذلك الاتفاق
وكالبينة تصديق الولد
المكلف لما تقرر ان له حقا
(فاذا ولدت لما بين ستة
اشهر واربع سنين من
وطئها وادعياء) اولم
يدعياء (عرض عليه) اى
القائف لامكانه منهما
(فان تخلل بين وطئها
حيضة) الولد (لثاني)
وان ادعاه الاول لظهور
انقطاع تعلقه به إذ الحيض
امارة ظاهره على البراءة
منه (إلا ان يكون الاول
زوجا في نكاح صحيح)
والثاني واطنا بشبهة او نكاح
فاسد فلا ينقطع تعلق
الاول لان امكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
قائم مقام نفس الوطء
والامكان حاصل بعد الحيضة
بخلاف ملك البين والنكاح
ألفاسد فانها لا يثبتان
الفراش الا بعد حقيقة
الوطء (وسواء فيهما) اى
المتنازعين (اتفقا اسلاما
وحرية ام لا) كما مر في
اللقيط لان النسب لا يختلف
مع حصة استحقاق العبد هذا
ان لحقه بنفسه والا كان
تداعيا اخوة المجحول فيقدم
الحر لما مر ان شرط من

السابق كما يفيد ما أتى عن الرشيدى قيل الكتاب (قوله إلا بحكم الحاكم) أى بالحق القائف ع ش أى
فيكون الخاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة سم عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يأمر به القاضي
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله في ملخص كلام الخ) اى عن ملخصه
نهاية (قوله بشبهة) إلى الكتاب في المعنى لا قوله كما باصله إلى المتن وقوله هذا ما ذكره إلى وكالبينة وقوله
هذا ان الحق له ولو الحق قائف وقوله وقيل إلى وفيما إذا (قوله ولا يثبت ذلك) اى ووطء الشبهة وقوله
حتى يعرض الخ حتى تعاليم لا غائية (قوله اتفاق الزوجين الخ) أى على ووطء الشبهة (قوله وليس ذلك) أى
الاتفاق (قوله حجة عليه) اى على الولد فان قامت به بينة عرض على القائف معنى ونهاية (قوله هذا ما ذكره
الرافعي هنا لكن اعتمد البليغني الخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف في الروضة هنا هو المعتمد وان لم يذكره
في اللعان واعتمد البليغني الا كفاء بذلك الاتفاق اه قال ع ش قوله هو المعتمد اى فيحيث لا بينة يلحق
بالزوج اه (قوله وكالبينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا فيفيد كلام المتن باقامة بينة الوطء او تصديق الولد
المكلف اياه معنى (قول المتن فاذا ولدت) أى تلك الموطوءة في المسائل المذكورة معنى أولم يدعياء بل ادعاه
احدهما وسكت الآخر او انكر امغنى (قوله اى القائف) اى فيلحق من الحق به منهما معنى (قوله لظهور
انقطاع تعلقه به الخ) اى وإذا انقطع عن الاول تعين للثاني معنى (قوله على البراءة منه) اى من الاول معنى
(قول المتن اتفقا اسلاما وحرية) اى بكونهما مسلمين حرين ام لا اى كسلم وذى وحر وعبد معنى (قوله هذا
الخ) اى قول المصنف وسواء فيهما الخ ع ش (قوله وان ألحقه بالعبد) اى ألحق به بنفسه كما بحثه شيخنا
معنى (قوله ولو الحق قائف الخ) أى بأحدهما وقوله وقائف أى بالآخر يشبهه حتى اى كالحلق وتشاكل
الاعضاء ولو ألحق القائف التوأمين باثنين بان الحق احدهما باحدهما والآخر بالآخر بطول قوله حتى
يتمتحن ويغلب على الظن صدقه فيعمل بقوله كالحق الواحد باثنين ويطل ايضا قول قائفين اختلاف في
الألحاق حتى يتمتحن ويغلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالغ او توأمين إلى اثنين فان رجح احد
التوأمين إلى الآخر قبل ويؤمر البالغ بالانتساب إلى احدهما متى امكن كونه منهما عرض على القائف
وان انكره الآخر أو أنكره لان الولد حق في النسب فلا يسقط بالانكار من غيره وينفقان عليه إلى ان
يعرض على القائف او ينتسب ويرجع بالنفقة من لم يبا حقه الولد على من لحقه ان اتفق باذن الحاكم ولم يدع
الولد ويقبلان له الوصية التي اوصى له بها في مدة التوقف لان احدهما ابوه ونفقة الحامل على المطلق فيعطيا
لها ويرجع بها على الآخر ان الحق الولد بالآخر فان مات الولد قبل العرض على القائف عرض عليه ميتا لان
تغير او دفن وان مات مدعيه عرض على القائف مع ابيه واخيه ونحوه من سائر العصبه معنى وروض مع
شرحه وقوله حتى يتمتحن ويغلب على الظن صدقهما محل تأمل (قوله ويلحق بمن وافقه) اى يعمل بقوله
والصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز لعدم الالباس على مذهب الكوفيين وقوله منهما اى من القائفين
الاولين (قوله وفيما إذا ادعاه مسلم) عبارة المعنى فلو ادعاه مسلم وذى واقام الذمى بينة تبعه نسباً ودنيا كما
لواقها المسلم ولحقه بالحق القائف او بنفسه كما بحثه شيخنا تبعه نسباً لا دنيا لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
فلا يحضنه لعدم اهليته لحضنته اه (قوله يقدم ذوالبينة) اى ثم يحكم الحاكم بالحاقه بمن الحق به كما مر
(قوله لم يعتبر الحاق القائف الا بحكم حاكم) عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يأمر به القاضي
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضي ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله هذا ما ذكره الرافعي الخ) وهو
المعتمد مر ش (قوله وكالبينة تصديق الولد المكلف) كتب عليهم

عن
يلحق بغيره أن يكون وارثا حائزا ويحكم بحريته وان ألحقه بالعبد لا احتمال انه ولد من حرة ولو ألحق قائف بشبه
ظاهر وقائف بشبه حتى قدّم لان معه زيادة حذق وبصيرة وقيل يقدم الاول وابدى شارح احتمالا انه يعرض على ثالث ويلحق بمن وافقه
منهما كما قيل بثله في اختلاف جواب المفتين ويرد بان القائف حاكم بخلاف المافى فلا يقاس به وفيما إذا ادعاه مسلم وذى يقدم ذوالبينة نسباً

تبعه نسباً فقط فلا يحضنه
 (كتاب العتق) أي
 الاعتاق المحصل له وهو
 إزالة الرق عن الادي من
 عتق سبق أو استقل ومن
 عبر بإزالة الملك احتاج
 لزيادة لا إلى مالك تقريباً
 إلى الله تعالى ليخرج بقيد
 الادي الطير والبهائم فلا
 يصح عتقها على الأصح
 وقال ابن الصلاح الخلاف
 فيما يملك بالأصطلياد أما
 البهائم الأنسية فاعتاقها من
 قبيل سوائب الجاهلية وهو
 باطل قطعاً ورواية أبي
 نعيم أن أبا الدرداء كان
 يشتري العصفير من
 الصبيان ويرسلها تحمل أن
 صحت على أن ذلك رأى له
 ويقيده إلى مالك الوقف
 لأنه مملوك له تعالى ولذا ضمن
 بالقيمة وما بعده لتحقيق
 الماهية لا لإخراج الكافر
 لصحة عتقه وإن لم يكن قرينة
 على أن قصد القرينة يصح منه
 وإن لم يصح له ما قصده واه له
 قبل الإجماع قوله تعالى
 فك رقبة وخبر الصحيحين
 من اعتق رقبة مؤمنة وفي
 رواية أمر أُمّ سلمة اعتق
 الله بكل عضو منها عضواً من
 أعضائه من النار -
 الفرج بالفرج وصح -
 أي أُمّ سلمة اعتق الله
 أمراً مسلماً كان فكاً له
 من النار وأما امرئ لم
 اعتق امرأتين مسلمات
 كانتا فكاً له من النار به

عن البلقيني رشيدى (قوله ودينأولا) ومعلوم أن محل إلحاقه بالذي في الدين إذا لم تكن أمه مسلمة رشيدى (قوله
 فلا يحضنه) أي فلا يكون له حق في تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره تبعاله وأما النفقة فيطالب بها بمقتضى
 دعواه أنه ابنه ع (خاتمة) لو استأحق بمجهول نسب له زوجة فأنكرته زوجته لحقه عملاً بأقراره
 دونها لجواز كونه من موطئ مشبهة أو زوجة أخرى وإن ادعته والحالة هذه امرأة أخرى وأنكره زوجها وأقام
 زوج المنكورة وزوجة المنكرين تعارضاً فتسقطان ويعرض على القائف فإن لحقه بها الحقها وكذا
 زوجها على المنصوص كما قاله الأسنوى خلافاً لما جرى عليه ابن المقرئ أو بالرجل لحقه وزوجته فإن لم يتم
 واحد منها بينة فالأصح كما قاله الأسنوى أنه ليس ولد الواحد منها ولا يسقط حكم قائف بقول قائف

(كتاب العتق)

آخر معنى وأسنى

(قوله أي الاعتاق الخ) أشار به إلى أن العتق مجاز من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبني على أن
 العتق لازم مطاوع لا عتق إذ يقال اعتقت العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعدداً فيقال عتقت العبد
 وأعتقته وعاليه فلا حاجة إلى التجوز ع (خ) عبارة الرشيدى بل مر عن تحرير المصنف أن العتق مصدر أيضاً
 لعتق بمعنى اعتقه (قوله وهو الخ) أي شرعاً معنى (قوله من عتق سبق الخ) أي ما خوذ من قولهم عتق
 الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار واستقل فكان العبد إذا فك من الرق يخلص ويستقل معنى (قوله
 بإزالة الملك) أي عن الادي سيد عمر (قوله لا إلى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى
 يفارق العتق الوقف وإلا فالعتيق مملوك لله تعالى كسائر الموجودات سم (قوله تقر بالي الله تعالى) هذا
 معتبر على التعبيرين معاً خلافاً لما يوهى صنيعة من اختصاصه بالثاني الذي جرى عليه السيد عمر فيما يأتي عنه
 (قوله ليخرج) متعلق بقوله احتاج الخ لكن بالنسبة للعطوف الاتي فقط خلافاً لما يوهى صنيعة من توقف
 خروج نحو الطير بقيد الادي إلى تلك الزيادة والأسبب السالم أن يقول من عتق سبق أو استقل وهو إزالة
 الرق عن الادي تقر بالي الله تعالى ومن عبر بإزالة الملك احتاج لزيادة لا إلى مالك ليخرج بها الوقف
 وخرج بقيد الادي الخ (قوله تحمل الخ) إنما يحتاج إلى هذا الحمل لو قصد أبو الدرداء إرسال العصفير
 الاعتاق الشرعي المفتضى لعدم صحة تملك الخلق لتلك العصفير بوجه بخلاف ما إذا قصد بذلك تخليصها من
 إيذاء الصبيان فقط فإنه لا يخالف المذهب بل ينبغى الحمل عليه إلا أن ثبتت الرواية بذلك (قوله لأنه مملوك له
 تعالى) في هذا التعليل نظر لأن العتيق بل جميع المخلوقات مملوك له تعالى أيضاً والاولى أن يقول مملوك
 للوقوف عليه حكماً ولذا الخ (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيها وإلا فلا
 معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبني ما قبل العلاوة
 والالاتحداً معها فإتم سلم وكتب عليه السيد عمر أيضاً ما نصه هذا لا يلائم قوله آتفاً احتاج لزيادة الخ إلا
 أن يقال هذا أيضاً محتاج إليه في تحقيق الماهية وإن لم يكن محتاجاً إليه في الجامعة والمالعية اه وقد يقال
 يلزم على هذا الجواب أنه حينئذ لا بد منه في التعبير الأول أيضاً وليس من مدخول الزيادة كما يفيد أي
 اللبسية صنع النهاية (قوله وخصت الرقبة الخ) أي في الآية والخبر (قوله كالغل الذي فيها) أي في رقبة
 الرقيق فهو محبس به كالتحسيس الدابة بالحبل في عنقها فإذا اعتقه أطلقه من ذلك الغل الذي كان في
 رقبته معنى (قوله وهو رقبة الخ) أي العتق المنجز من المسلم أما المعلق ففي الصداق من الرافعي أن التعليق
 ليس عقد قرينة وإنما يقصد به حدث أو منع أي أو تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضى أن

(كتاب العتق)

(قوله لا إلى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى يفارق العتق الوقف وإلا فالعتيق مملوك
 لله تعالى كسائر الموجودات (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك أن تقول يلزم من تحقيقها به اعتباره فيها وإلا
 فلا معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتباره فيها إخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبني ما قبل
 العلاوة والالاتحداً معها فإتم (قوله لأن الرق كالغل) أي أنه بمنزلة الغل ومحل الغل الرقبة

يعلم أن عتق الذكر أفضل وفي رواية من أعترق رقبة مؤمنة كانت فداء له من النار وخصت الرقبة بالذكر لأن الرق كالغل الذي فيها وهو رقبة

اجماعا ولم يذكره اكتفاء بما سبذ كره (٣٥٢) في الكتابة بالاولى ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه اكابر الصحابة رضوان الله عليهم

تعليقه العار عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قاله شيخنا ظاهر معنى ويأتى عن النهاية ما وافقه (قوله) ولم يذكره) اى كون الاعتاق قرينة (قوله بالاولى) اى لعلمه منه بالاولى (قوله) واكثر من بلغنا الخ) عبارة المغنى (فائدة) اعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر بيده في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة واعتقت عاتشة وتسعين نسمة وعاشت كذلك واعتق ابو بكر كثيرا واعتق العباس سبعين واعتق عثمان وهو محاصر عشرين واعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة واعتق عبد الله ابن عمر الفا واعتمر الف عمره ووجع ستين حجة وحبس الف فارس في سبيل الله واعتق ذو الكراع الحميري في يوم ثمانية آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا اه (قوله) وعن غيره الخ) في عطفه على قوله عنه انه الخ ما لا يخفى فالاولى عطفه بتقدير بلغنا على قوله واكثر الخ (قوله) كامل الحرية) اى قوله نعم يصح في المغنى ولما لا يخفى قول المتن وإضافته في النهاية لإلا قوله اما العتق إلى ويجرى وقوله ويردد النظر إلى المتن (قوله) ولو كافر الخ) ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتقه مسلما ام كافرا ثم اسلم مغنى واسنى (قوله) ومكره بشرط ان لا ينوى العتق سم عبارة عس اى بغير حق اما اذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكراه على ذلك فانه يعتق لانه كراه بحق اه وعبارة المغنى ومكره بغير حق ويتصور الاكراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ولا يصح عتق موقوف لانه غير محلول ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون اه (قوله) وصية السفية الخ) أى أو المبعوض بعق ما ملكه يبعضه الحر أو تدبيره أو تعليق عتقه بصفة بعد الموت لانه بالموت يزول عنه الرق فيصير اهلا للولاية عس (قوله) وعتقه) اى السفية (قوله) قن الغير الخ) الاول لقن الغير باللام (قوله) وعق مشتر الخ) اى المبيع (قوله) على ما يأتى) كذا في النهاية قال عس قوله على ما يأتى والمعتد منه عدم الصحة اه وقال الرشيدى الذى يأتى له الجزم بعد الصحة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وكلام الخطيب في شرح الغاية في فصل الولاء موافق لابن حجر اه (قوله) وبهذا علم ان شرط العتق الخ) لعله علم من عدم نفوذ العتق من المفلس ومن الراهن المعسر بتعلق حق الغرماء والمرتهن بالعتق عس (قوله) ان لا يتعلق به حق الخ) بان لا يتعلق به حق اصلا او يتعلق به حق جائز كالمعار او يتعلق به حق لازم وهو عتق كالمستولدة والمكتوبة او يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالمؤجر بحيرى (قوله) غير عتق) صفة لقوله حق لازم وقوله يمنع بيعه صفة اخرى له والمتبادر انه احتراز بقوله غير عتق عن الاستيلاء لكنه ليس بعق الا ان يريد بالعق ما يتضمن حق العتق وقد يقال هذا الضابط غير موجود في الرهن اذا كان الراهن موسرا فليتأمل سم ورشيدى (قوله) بخلاف نحو إجارة) اى فانه وان كان لازما الا انه لا يمنع البيع رشيدى عبارة عس اى فلا يمنع اعتاقه وان اعتقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكتابة حيث لا تصح من المؤجر ان المكاتب لا يعتق إلا بأداء النجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيلها والعتق يحصل حالا وان تأخر اداء ما علق عليه فاشبهه ما لو باع لمعسر بشمن في ذمته (قوله) لا يندفع بالجهل) اى بكونه باقيا على ملكه او خرج عنه فهو باعتبار نفس الامر وكيل عن المالك المتمس للاعتبار عس (قوله) جاهلا) اى بكونه عبده (قوله) وبهذا) اى بتصریحهم بذلك (قوله) بصفة) اى قوله فليس للوارث في المغنى إلا قوله نعم عقد التعليق إلى ولا يشترط وقوله قيل إلى وافهم وقوله نعم إلى وليس لمعلقه (قوله) كجنون السيد) اى فلو قال السيد لعبده ان جننت فأنت حر عتق العبد وهذا قد يخالفه ما يأتى من أن العبرة في نفوذ العتق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا ان يصور ما يأتى بصفة يحتمل وقوعها في زمن الحجر وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير زمن الحجر وهذا الفرق بناء على ما يأتى هنا من ان العبرة في نفوذ العتق بحالة وجود

اجمعين وأكثر من بلغنا عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فانه جاء عنه انه اعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره انه اعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبد واركاه ثلاثة عتيق وصيغة ومعنى ولكونه الاصل بدأ به فقال (انما يصح من) حر كامل الحرية مختار (مطلق التصرف) ولو كافر احريا كسائر التصرف المالى فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكره ومحجور عليه ولو بفلس نعم تصح وصية السفية به وعتقه قن الغير باذنه وعق مشتر قبل قبضه وامام لقن بيت المال كما يأتى وولى لقن مولى عن كفارة مرتبة على مامر وراهن موسر لمهون ووارث موسر لقن التركة وبهذا علم ان شرط العتق ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كرهن والراهن معسر بخلاف نحو إجارة واستيلاء ولو قال بائع لمشتري منه شراء فاسدا أعتقه فاعتقه لم يعتق على البائع على ما قاله الماوردى لانه إنما أذن بناء على أنه ليس بملكه ورد بان العتق لا يندفع بالجهل إذ العبرة فيه كسائر العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن

المكلف ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد المالك أعتق عبدي هذا فاعتقه جاهلا نفذ على المالك وبهذا

يريد التوضيح صنف كلام الماوردى (ويوضح تعليقه) بصفة حقيقة ومحتملة بعوض وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرينة

الصفة واما على ما سياتى فى آخر كتاب التدبير ان الاصح أن العبرة بوقت التعليق فلا إشكال ع ش بحذف
(قوله نعم عقد التعليق الخ) عبارة النهاية وهر غير قرينة إن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر ولا فقر به
اه ومر عن المغنى وشيخ الاسلام ما يوافقه (قوله اما لا يفتى نفسه الخ) محل تأمل لان الذى رخص بكونه قرينة
او غير قرينة فعل المكلف فاعله هنا عقد التعليق لا غير واما لا يفتى الذى هو زوال الرق عند رجود المعلق
عليه فليس بفعل له بل اثر من آثار فعله فليتأمل سيد عمر وقد يقال ان الاثر المترتب على فعله بمنزلة فعله وله فى
كلامهم نظائر لا تخصي (قوله فقرية) أى حيث كان من المسلم ع ش ورشيدى (قوله مطلقا) أى منجزا
او مطلقا (قوله ويجرى الخ) لا يخفى ان الزوجة فى الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك
او يفرق بان العتق مرغوب له غالبا فلا يحصر على مراعاة السيد او يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة
السيد وبين غيره سم اقول قياس نظرهم فى الطلاق إلى الغالب الثانى وإبراجع (قوله ولا يشترط
لصحة التعليق الخ) أى وما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار إطلاق التصرف فيها ليس بمراعى (قوله لصحته
الخ) عبارة المغنى فانه يصح تعليقه من الرهن المعسر والموسر على صفة توجب بعد الفك أو يحتمل وجودها
قبله وبعده وكذلك مالك العبد الجانى الذى تعلقت الجناية برقبته ومن المحجور عليه بفلس أو ردة اه
(قوله ومرئى) أى لان العبرة فى التعليق بوقت وجود الصفة ع ش (قوله قيل الخ) اقره مع انه صحيح
فى باب الوقف خلاف مضمونه حيث قال هناك اما ما يضاهاى التحريك اذا جاء رمضان فقد وقفت هذا المسجد
فانه يصح كما بحثه ابن الرفعة لانه حينئذ كالعق انتهى وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة
التعليق إن أراد ان تعليقه يبطله وإن أراد تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم سم (قوله ولا يصح تعليقه)
جملة حاله (قوله ورد الخ) على ان المرجح فيه أى الوقف صحته مع التعليق كما مر نهاية (قوله صحة تعليقه)
أى العتق ع ش (قوله انه لا يثاثر الخ) أى بخلاف الوقف معنى (قوله له) أى للسيد (قوله او توقيته)
عطف على ان شرط الخيار له وقضية صنع المغنى عطفه على شرط فاسد (قوله فيتأبد) أى ولغا التوقيت
معنى (قوله) وإن اقترن بما فيه الخ) أى اقترن الشرط الفاسد بتعليق فيه الخ (قوله افسده) أى افسد
الشرط العوض رشيدى (قوله وليس لمعلقه رجوع الخ) أى لا يعتد به وقوله ولا يعود أى التعليق وقوله
بعوده أى الرقيق إلى ملك البائع ع ش والاولى ملك الملتق (قوله ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت الخ)
هذا موصو كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو اطلقه كان دخلت الدار فانت حر
فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر ولا يتم بطل فى الاول لانه لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية
وهى لا تبطل بالموت سم ورشيدى وسياق ما يصرح بذلك وهو انه إذا علق بصفة وأطلق اشتراط وجودها
فى حياة السيد ع ش (قوله فعله) أى العبد ع ش (قوله وامتنع منه بعد عرضه الخ) ولو عاد بعد الامتناع

نعم عقد التعليق ليس قرينة
بخلاف التدبير اما العتق
نفسه فقرينة مطلقا ويجرى
فى التعليق بفعل المبالى
وغيره هنا ما مر فى الطلاق
ولا يشترط لصحة التعليق
إطلاق التصرف لصحته
من نحو رهن معسر
ومفلس ومر تدقيل وقف
المسجد تحرير ولا يصح
تعليقه ورد بان حدة العتق
السابق يخرج هذا فلا
يرد على المتن وافهم صحة
تعليقه انه لا يثاثر
بشرط فاسد كان شرط
الخيار له او توقيته فيتأبد
نعم إن اقترن بما فيه
عوض افسده ورجع
بقيمتة نظير ما مر فى النكاح
وليس لمعلقه رجوع بقول
بل بنحو بيع ولا يعود بعوده
ولا يبطل تعليقه بصفة
بعد الموت بموت المعلق
فليس للوارث تصرف فيه
إلا ان كان المعلق عليه
فعله وامتنع منه بعد عرضه
عليه

(قوله نعم عقد التعليق ليس قرينة) قال فى شرح الروض نقلا عن الرافعى ولما يقيده حث أو منع أى أو
تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضى ان تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو ظاهر اه
(قوله ويجرى الخ) لا يخفى ان الزوجة فى الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك او يفرق بان
العتق مرغوب له غالبا فلا يحصر على مراعاة السيد او يفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة السيد
وبين غيره (قوله قيل الخ) اقره مع انه قد قدم فى الوقف ما يمنع مضمونه من عدم صحة التعليق وقف المسجد
حيث قال هناك اما ما يضاهاى التحريك اذا جاء رمضان فقد وقفت هذا المسجد فانه يصح كما بحثه ابن الرفعة
لانه حينئذ كالعق اه وعليه فيجاب عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة التعليق إن أراد ان تعليقه
يبطله وإن أراد ان تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم (قوله ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموت بموت المعلق الخ) هذا
موصو كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو اطلقه كان دخلت الدار فانت حر
فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإن كان يتوهم خلافا من هذه العبارة ولا يتم بطل فى الاول لانه
لما قيد المعلق عليه بما بعد الموت صار وصية وهى لا تبطل بالموت

﴿فرع﴾ افق القلعي في إن حافظت على الصلاة فانت حر بانه يعتق إن حافظ عليها أي الخمس أداء وإن لم يصل غيرها فيها يظهر سنة كاستبراء الفاسق اه وبتردد النظر فيها لو اخل بها لعذر والقياس ان العذر إذا أباح إخراجها عن الوقت كان نقاذ مشرف على هلاك لم يؤثر ولا أثر (و) تصح (إضافته إلى جزء) من الرقيق معين كيد ويظهر ضبطه بما مر في الطلاق بما يقع باضافته إليه أو مشاع كبعض أو ربع (فيعتق كله) الذي له من موسر ومعرس سرية نظير ما مر في الطلاق وذلك لخبر أحمد وأبي داود بذلك وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعرف له مخالف من الصحابة وقد لا يعتق كله بان وكل وكيل في إعتاق عبده فاعتق نصفه فيعتق فقط واستشكله الاسنوي بانه لو وكله شريك في عتق نصيبه فاعتقه الشريك سرى لنصيبه قال فاذا حكم بالسراية إلى ملك الغير هنا ففي ملك الموكل أولى ويجاب بان الذي سرى إليه العتق هنا ملك المباشر الاعتاق فكفي فيه أدنى سبب واما ثم

وأق بال فعل قبل تصرف الوارث فالذي يظهر أنه يعتق والله أعلم سيد عمر (قوله في إن حافظت على الصلاة الخ) بقي ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل تكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم سم (قوله أي الخمس الخ) أي فلا يتركها إلا للضرورة كنوم أو جنون عش (قوله والقياس الخ) هذا هو الظاهر عش (قوله من الرقيق) إلى قول المتن وصريحه في النهاية والمغنى (قوله ضبطه) أي الجزء (قوله بما يقع باضافته) أي الطلاق (قوله الذي له) سيد كر محترزه (قوله سرية) راجع لقول المصنف فيعتق كله أي لا تعبير بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المسئلة وللخلاف ثمرات في المطولات رشيدى وسيأتى ذلك الوجه في الشارح وبعض تلك الثمرات عن المغنى (قوله نظير ما مر في الطلاق) أي من أنه تصح إضافته إلى أي جزء ليس فضلة كاليد ونحوها عش (قوله وذلك) أي عتق الكل باضافته إلى الجزء (قوله لخبر أحمد الخ) أي والنسائي بذلك أي ان رجلاً اعتق شقصة من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك مغنى (قوله ولم يعرف له مخالف الخ) أي فصار إجماعاً سكوتياً (قوله بان وكل وكيلاً في إعتاق عبده الخ) أنظر هل مثله ما إذا وكله في عتق البعض فقط فان كان مثله فإوجه التخصيص في التصوير أي يعتق الكل وإن لم يكن مثله فإوجه الفرق مع ان المتبادر انه أولى بالحكم بما هنا رشيدى عبارة عش وحاصله أي ما في شرح الروض انه لو وكله في إعتاق كل العبد أو بعضه تخالف الموكل واعتق دون ما وكل في إعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه مثلاً لم يسر اه (قوله فاعتق نصفه الخ) بقي ما لو وكله في إعتاق يده مثلاً فاعتقها قبل يلغو أو يصح ويسرى إلى الجميع فيه نظر والاقرب الثاني صونا لعبارة المكلف عن الالغاء ما أمكن وبقي أيضاً ما لو وكله في إعتاق جزء منهم فاعتقه فلا يسرى فيه نظر والاقرب الاول لانه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكلف عن الالغاء عش (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأي قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر سم (قوله فيعتق فقط الخ) عبارة المغنى فلا يصح عتق ذلك النصف كما صححه في اصل الروضة لكن رجح البلقيني القطع بعتق الكل واستشكل في المهمات عدم السراية بان في اصل الروضة أنه لو وكل شريكه الخ فكيف يستقيم الجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله سرى لنصيبه أي لنصيب الوكيل نفسه وقوله إلى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا راجع لقوله لو وكله الخ عش (قوله أدنى سبب) وهو المباشرة للاعتاق (قوله واما ثم الخ) قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الاجنبى كالموكله احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسرى لخصه الشريك

(قوله فرع افق القلعي في أن حافظت على الصلاة فانت حر الخ) بقي ما لو قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل يكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأي قدر نحكم بعتقه وهل له تعيين القدر (قوله ايضاً فيعتق فقط) قال في شرح الروض لانه لما خالف امر موكله كان القياس ان لا يعتق شيء لكن تشوف الشارع إلى العتق اوجب تنفيذ ما اعتقه الوكيل ولم تترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيفوت غرض الموكل لانه قد يوكفه في عتقه عن الكفارة فلو نفذ باعتاق بعضه بالسراية لما اجزأ عن الكفارة ولا احتاج المالك إلى نصف رقبة اخرى بخلاف ما إذا قلنا بعتق النصف فقط فان النصف الآخر يمكنه عتقه بالمباشرة عن الكفارة اه وقد يؤخذ منه جواب الاسنوي (قوله واستشكله الاسنوي الخ) قد يؤخذ من هذا الاشكال وجوابه انه لا سراية في إعتاق الوكيل الاجنبى وإن لم يقع منه مخالفة كالموكله احد الشريكين في إعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسرى على الموكل إلى حصه الشريك الآخر فانه لا يقيده عدم السراية بالمخالفة كما يتوهم من تصوير المسئلة المستشكلة بانه وكله في إعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لانه لو تقيده عدم السراية بالمخالفة لم يتوجه لاستشكال ولم يحتج للجواب إلا بعد ان تقرر انه لا فرق في السراية بتوكيل الشريك بين ان يوافق أو يخالف فليتأمل (قوله واما ثم الخ)

فألذي يسرى اليه غير ملك المباشرة فلم يقو تصرفه لضعفه على السراية إذا لا صح فيها كما قاله الزركشي ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وهو اوجه من ترجيح الديمري لمقابله انه يقع على الجميع دفعة واحدة إذا تفرقة (٣٥٥) الشيخين التي ذكرناها واجبنا عنها تقتضي

ترجيحهما لما رجحه الزركشي اما اذا كان لغيره فسيأتي ويشترط في الصيغة لفظ يشعر به أو اشارة أخرس أو كتابة (وصريحه) ولو من هازل ولاعب (تحرير واعتاق) أي ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين اما نفسهما كانت تحرير فكناية كانت طلاق واعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطلاقك الله وأبرأك الله وفارق نحو باعك الله وأقالك الله وزوجك الله فانها كنيات لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف تلك ولو كان اسمها حرة قبل الرق عتقت بيا حرة مالم ينو ذلك الاسم وقول ابن الرفعة لا تعتق عند الإطلاق مردود بان هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء ولو زاحمته امرأة فقال تأخرى با حرة فبانت امته لم تعتق كما افتى به الغزالي ويشكل عليه ما مر في نظيره من الطلاق الا أن يجاب بان هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له أمتك زانية فقال بل حرة

الآخر على هذا وهو منقول عن مرفأيراجع سم (قوله فالذي يسرى اليه) أي يحتمل سرايته اليه (قوله) وهو اوجه من ترجيح الديمري لمقابله الخ ومن فوائد الخلاف انه لو قال ان دخلت الدار فإمامك حر فقطع ابهامه ثم دخل فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض عتق والا فلا ومنهما لو حلف لا يعتق رفيقا فاعتق بعض رفيق فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض حنث ولا فلا معنى (قوله إذا تفرقة الشيخين) أي بين مسألة توكل الشريك ومسألة توكل غيره (قوله التي ذكرناها) أي انفا (قوله واجبنا عنها) أي عن استسكالها (قوله ترجيحهما) أي الشيخين لما رجحه الزركشي أي المارآ نفا من ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله اما اذا كان لغيره الخ) محترز قوله الذي له سم أي فكان ينبغي ان يقول ببعضه لغيره (قوله فسياتي) أي في قول المصنف ولو كان عبد لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه الخ عش (قوله ولو من هازل) إلى قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي لا ملك في النهاية مع مخالفة ما نبه عليها سيد عمر ولا قوله على تناقض فيه وقوله مع انه معلوم الى المتن (قوله أي ما اشتق منهما) كانت محررا وحرك او عتق او معتق معنى (قوله كانت تحرير) أي واعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي كقوله لزوجه انت طلاق معنى (قوله او عكسه) أي الله اعتقك نهاية (قوله بعدم استقلالها الخ) أي فانه لا بد معها من القبول ويعلم من ذلك ان ما يستقل به الفاعل لا يحتاج الى قبول اذا اسنده لله تعالى كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع إذا اسنده له تعالى كان كناية ع ش (قوله ولو كان اسمها حرة الخ) عبارة المعنى لو كان اسم امته قبل ارقاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق إلا اذا قصد العتق اه (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتق عند الاطلاق (قوله فقال تأخرى الخ) أي واطلق كما يفيد جوابه الا في بخلاف ما اذا قصد المعنى الشق عى فتعتق (قوله ولا كذلك ثم) أي فيما مر في نظيره من الطلاق (قوله فبانت امته لم تعتق) وانما اعتر الشافعي رضي الله تعالى عنه امته بذلك تورعا معنى اقول امل قوله تورعا فانه اذا كان لا ترى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم ان أتى بعد ذلك بصيغة عتق فلا إشكال سيد عمر (قوله ولو قيل) إلى قوله وهو اوجه في المعنى (قوله لم يعتق عليه باطنا الخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهر الا باطنا واعتمد الاسنوى خلافه كما اقتضاه كلامهم الخ وصوب الديمري الاول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له اطلقت الخ زان رد بان الاستفهام الخ سيد عمر وعبارة المعنى لم يعتق عليه باطنا وقول الاسنوى ولا ظاهرا كما لو قال لها انت طالق وهو يحلها من وثاق ثم ادعى انه اراد طلاقها من الوثاق مردود فان ذلك انما هو قرينة على انه اخبار ليس بانشاء ولا يستقيم كلامه معه إلا اذا كان على ظاهره اه (قوله خلافة) وهو انه يتمتع بظاهر الا باطنا نهاية وقوله كما قيل الخ من كلام الديمري (قوله ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب انشاء بل يقتضي كونه اخبار لان السؤال إنما يكون عن امر قد انقضى أي اذا كان يمثل هذه الصيغة الماضية والحاصل ان قوله بان الاستفهام الخ لا حاصل له وقوله بخلاف مسائلنا مسلم لكن قد يقال القرينة ضعيفة كما في قوله لانه افرغ من العمل فليتأمل سيد عمر (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لفائل ان يقول الكلام فيما إذا قيل له اطاعت زوجتك استخبارا لا التماسا لانشاء

قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك ان لم يخالف الوكيل كما وكلاء الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسر لخدمة الشريك الآخر على هذا وهو معلق عن مرفأيراجع وقد يؤيده انه لو سرى الى حصة الشريك لسرى الى باقية فيما كان كلاء البوكل وفيه نظر (قوله اما اذا كان لغيره) محترز قوله الذي له (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لفائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطاعت زوجتك استخبارا لا

وأراد عفيفة قبل وكذا ان اطلق فيما يظمر للقرينة القوية هنا ولو قال لكاس خو فامنه على فنه هذا حر لم يعتق عليه باطنا قال الاسنوى ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في انت طالق لمن يحلها من وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما وهو اوجه من تصويب الديمري خلافا كما لو قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم قاصد الكذب ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به فلم ينظر فيه لضعفه وبفرض المساواة

ليس هناك نزاع على القصد بخلاف ما ذهبنا وعند الحرف لا فرق بين قصد الكذب في أخباره وإن بطلان اكتفاء بقراءة الحرف وقول بعضهم
يعتق عند الإطلاق يحمل على ما إذا (٣٥٦) لم يقله خوفاً لإلا فريضة وقوله لغيره أنت تعلم أنه حراً أقر بجره بخلاف أنت تظن ولو قال لقنه

أفرغ من العمل قبل
العشاء وانت حر وقال
أردت حراً من العمل دين
أى لأن القرينة هنا ضعيفة
بخلافها في حل الوثائق لأن
استعمال الطلاق فيه شائع
بخلاف الحرية في فراغ العمل
أو أنت حر مثل هذا العبد
وأشار إلى عبد آخر عتق
الاول أو مثل هذا عتقا
الاول بالانشاء والثاني
بالاقرار ومن ثم لو كذب
لم يعتق باطنا (وكذا فك
رقبة) أى ما اشتق منه فانه
صريح (في الاصح) لو روده
في القرآن وترجمة الصريح
صريحة وإشارة الاخرس
هنا كفى في الطلاق (ولا
يحتاج) الصريح (إلى نية)
كما هو معلوم وذكر توطئة
لقوله مع أنه معلوم ايضا لثلا
يتوهم من تشوف الشارع
إليه وقوعه بها من غير نية
(وتحتاج إليها كناية) وإن
احتفت بها قرينة لاحتياها
ويظهر أن يأتي في مقارنة
النية لها نظير مأمور في
الطلاق وهى أى الكناية
كثيرة وضابطها كل ما أتى
عن فرقة أو زوال ملك فيها
(لا ملك) أو لا يد أو لا امر
أو لا امرأة أو لا حكم أو لا
قدرة (لى عليك ولا سلطان)
لى عليك (ولا سبيل)
لى عليك (ولا خدمة) لى

بدليل قوله قاصدا الكذب إذ لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقر في محله وحيداً يتوجه على قوله فلم
ينظر فيه لقصده أنه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محملاً على الصدق لأنه إذا انتفى قصد الكذب لزم
الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فاذا الغى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم
الوقوع باطنا ايضا مع أنه ليس كذلك فليتأمل وقد يقال مراد الشارع أن العبرة بالسؤال فاذا قصد به
الانشاء حكماً بنا بالوقوع ظاهر الجواب لنزله على السؤال فاذا كان المجيب قصد الاخبار كاذباً قبل باطنا
لا ظاهراً فليتأمل سم (قوله ليس هنا) أى في مسألة الاستفهام (قوله وعند الحرف لا فرق الخ) محل
تأمل لأن كلامهم في مسألة الطلاق المقيس عليها بقرض تسليمه مقيد بحالة الإرادة فليتأمل سيد عمر (قوله
وقوله لغيره) إلى قوله الاول بالانشاء في المغنى (قوله أقر بجره) أى فان كان صادقا عتق باطنا ايضا
والاعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله بخلاف أنت تظن) أى أو ترى مغنى (قوله قبل العشاء) ليس
بقيد ع (قوله دين) أى فيعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله فى) أى فى حمل الوثائق (قوله
بخلاف الحرية الخ) أى استعمالها (قوله وأنت حر الخ) ولو قال السيد لضارب عبده عبد غيرك حر
مثلك لم يحكم بعتقه لأنه لم يعينه كالموالات لقنها ياخو اجانهاية ومغنى قال ع (قوله لم يحكم بعتقه) أى حيث قصد
بذلك أنه لا تسلط للضارب على عبده غيره كما أنه لا تسلط له على الحر أو أطلق كما هو ظاهر اه وهذا يفيد أنه
إذا اراد العتق يحكم بعتقه فليراجع وقال السيد عمر قوله كالموالات لقنها الخ واضح أن محله ما لم يرد بعتقه اه
(قوله إلى عبد آخر) أى له عتق الاول أى المخاطب دون ذلك العبد مغنى (قوله أى ما اشتق منه) أى
كمفكوك الرقبة مغنى (قوله فانه) لا حاجة إليه (قوله كفى في الطلاق) أى فان فهمها كل احد
فصريحة أو الفطن دون غيره فكناية وإلا فلغو ع (قوله المتن ولا يحتاج إلى نية) بل يعتق به وإن لم يقصد
إيقاعه نهاية عبارة المغنى لا يقاعه كسائر الصرائح لأنه يفهم منه غيره عند الإطلاق فلم يحتاج لتقويته بالنية
ولأنه له جد كما مر فيقع العتق وإن لم يقصد إيقاعه ما قصد لم يظ الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج العجمي
تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه اه (قوله لقوله) أى الاتى وكان الاول لما بعد (قوله مع أنه) أى
قوله الاتى (قوله لثلاثتهم الخ) أى وذكر هذا القول مع كونه معلوماً لثلاث (قوله المتن كناية) وفى
نسخة النهاية والمغنى من كنياته بهاء الضمير (قوله احتفت) عبارة النهاية انضمت (قوله قرينة) الانسب
لما قبله قرأت بصيغة الجمع (قوله لاحتياها) أى غير العتق نهاية (قوله نظير مأمور في الطلاق) والمعتمد
منه أنه يكفى مقارنتها لجزء من الصيغة ع (قوله أى الكناية) إلى المتن فى المغنى وإلى قول المتن
والولاء للسيد فى النهاية لا قوله قال لأنه إلى وقوله أنت ابني وقوله وهو متجه إلى المتن (قوله كثيرة الخ)
ولو قال أى المصنف مى كقوله الخ كما فعل فى الروضة كان أولى لثلاثهم الحصر مغنى (قوله زال ملكي
الخ) أى ونحو ذلك كآلت ملكي أو حكى عنك مغنى (قوله بفتح التاء) بخط المصنف مغنى (قوله
مطلقاً) أى مذكر كان المخاطب به أو ضده نهاية (قوله لاشعارها) أى الصيغ المذكورة

التماساً لانشاء بدليل قوله قاصدا الكذب إذ لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقر في محله
وحيداً يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقصد الكذب لكان الكلام محملاً
على الصدق لأنه إذا انتفى قصد الكذب لزم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم عن قصد
فاذا الغى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطنا ايضا مع أنه ليس كذلك
فليتأمل وقد يقال مراد الشارع أن العبرة بالسؤال فاذا قصد به الانشاء حكماً بنا بالوقوع ظاهر الجواب
لنزله على السؤال فان كان المجيب قصد الاخبار كاذباً قبل باطناً لا ظاهراً فليتأمل (قوله بخلاف
مسئلتنا الخ) وقوله لضارب قنه عبد غيرك حر مثلك لا عتق به كما لو قال لقنه ياخو اجاش مر

عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاء أو كسرهما مطلقاً إذ لا أثر للجن هنا (سأته أنت مولاي) أى (قوله
سيدى أنت لله لاشعارها) بإزالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه فى مولاي أنه مشترك بين العتيق والمعتق وكذا ياميدى

کارجہ فی الشرح الصغیر ورجع الزرکشی أنه انو قال لانه اخبار البیر الواقع أو خطاب تلخف الا لشعار له بالنق اد وفيه نظر و هل أنت
سیدی کذلک أو یقطع فیہ بانہ کنایۃ کل محتمل و قوله أنت انی اوابی اوابی أو می اعتناق ان امكن من حیث السن و ان عرف کذبہ و نسبہ من ذخیرہ
و یا انی کنایۃ (و کذا کل) انظ (صریح او کنایۃ للطلاق) او لظہار و هو کنایۃ هنا کمر (۳۵۷) مع ما یستثنی منه کاعند و استبرحک للعبد

فانه لغو وإن نوى العتق
لاستحالة ومن ثم لو قال
لغنه اعتق نفسك فقال للسيد
اعتقتك كان لغوا أيضا
بخلاف نظيره في الطلاق
وعلم بما تقرر أن الظهار
كناية هنا لاثم (وقوله
لعبده أنت حررة ولا مته أنت
حر صريح) تغليبا للإشارة
(ولو قال) له (عتقتك اليك)
عبارة أصله جعلت عتقتك
اليك وكأنه حذفه لعدم
الاحتياج اليه وهو متجه
وفاقا للبلقينى لكنه عبر
بمحتمل وقول الزركشى
لا بد منه فيه نظر (او خيرتك)
من التخيير وقول أصله في
بعض نسخه حررتك مردود
بانه صريح تنجيز كما مر
(ونوى تفويض العتق
اليه فاعتق نفسه في المجلس)
اى مجلس التخاطب اى بان
لا يؤخر بقدر ما ينقطع
به الايجاب عن القبول كذا
قيل ويظهر ضبطه بما مر
في الخلع لان ما هنا أقرب
اليه منه إلى نحو البيع فهو
كتفويض الطلاق اليها
(عتق) كما في الطلاق فياى
هنا ما مر في التفويض ثم
وجعلت خيرتك اليك
صريح في التفويض لا
يحتاج لنية وكذا عتقتك
اليك فقوله ونوى قيد في

(قوله كارجحه في الشرح الصغير) وهو الاصح نهاية ومعنى (قوله كذلك) اى مثل ياسيدى فى جريان الخلاف (قوله اعتناق الخ) الظاهر ان المراد بطريق المأخذة سم اى فاعتق ظاهرا لا باطنا وينبغى ان عمله حيث قصد به الشفقة والحنون ولو اطلق اعتق ظاهرا او باطنا عى عبارة الرشيدى قوله اعتناق اى صريح اه (قوله ان امكن الخ) اى ولا كانوا عى وفيه تامل لما تقرر فى عمله انه لا يشترط فى المجاز والكنية اى كان المعنى الحق (قوله اول الظاهر) الى التثنية فى المعنى (قوله هو كناية هنا) ويستثنى من ذلك ما لو قال لرقية انا منك طاق او بائن ونحو ذلك ونوى اعتناقه عبدا كان أو أمة لم يعتق بخلاف نظيره من الطلاق والفرق ان الزوجية تشمل الزوجين والرق خاص بالعبد معنى عبارة الروض مع شرحه لا انا منك طاق او مظاهر او نحوهما كقولنا حر منك اه وفى عى بعد ذكر ذلك ذكر عن البهجة وشرحهما انه قول وينبغى ان يكون عمل كونه غير كناية هنا بالمعية صدى لزالة العلة بينه وبين رقية وهى عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كلاجنبى وإلا كان كناية اه اقول هذا مخالف لما فى الروضة مع شرحه ما نصه وقوله انا منك حر لغو وإن نوى به العتق ادم إشعاره به اه (قوله كاعتدوا سبر حرك) اى وكانت على كذا ظاهر اى للعبد فان معناه لا يتبقى فى الذكر بخلافه فى الاثني فانه يكون كناية عى (قوله للعبد) ولو قال لامته فوجهان اصحهما العتق معنى (قوله ولم ياتقر) اى من قوله اول الظاهر هو كناية عى (قوله ان الظاهر كناية هنا) اى فى الاثني دون الذكر اخذ ان قوله مع ما يستثنى منه عى (قوله لا ثم) اى فى الطلاق معنى (قول البائن لعبده انت الخ) بكسر الهمزة بفتح واو لا مته انت الخ بفتح التاء بخطه ايضا ايضا معنى (قوله تغليبنا الاشارة) اى على العبارة اسى ومعنى (قول ودودته) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله لكنه غير محتمل) يؤخذ منه ان محتمل من صيغ الترجيح عندهم فليتأمل سيد عمر اى بفتح الميم واما بكسر هاء فلا يشعر بالترجيح لانه معنى ذو احتمال اى قابل للحمل والتأويل كما مر منه فى اوائل ربع العبادة (قوله وقول الزركشى الخ) ووافقه المعنى كما مر (قول الماتن او خيرتك) اى فى اعتناك معنى (قوله من التخيير) اى بصفة الفعل الماضى من التخيير بخلافه معجمة (قول وقول اصله الخ) عبارة بالمعنى وعبر فى الروضة بقوله وحررتك بحاء مهملة من التحرير قال الاسودى وهو غير مستقيم فان هذه اللفظة صريحة وصوابه حررتك مصدره ايضا فاكال لفظ المذكور قبله وهو العتق اه (قوله تنجيز) عبارة بالنهاية لتحرير (قوله مجاس التخاطب) اى لا الحضور معنى (قوله ويظهر ضبطه) الى قوله او التملك فى المعنى (قوله بتمام فى الخلع) اى فيغتفر الكلام اليسير هنا كما اغتفر ثم عى (قوله فقوله ونوى) اى الى اخره (قوله او التملك عتق الخ) وينبغى ان مثله مالو اطلق ويرجع فى نية ذلك اليه عى عبارة السيد عمر بقى مالو اطلق وهبتك نفسك هل يلحق بالاول او بالثانى الاقرب الثانى اه (قوله اشترط القبول الخ) اى ولو على التراخى عى (قوله او قال) اى لعبده فى الايجاب اعتقك على الف اى مثلا فى ذمتك وقوله او قال له العبد اى فى الاستيجاب وقوله فاجابه اى فى الحال معنى (قول الماتن ولزمه الالف) اى فورا حيث لم يذكر السيد اجلا فان ذكره ثبت فى ذمته ويجب انظاره فى الحالة الاولى الى اليسار كالديون اللازمة للمعسر عى (قوله فى الصور الثلاث) الى قوله فلعلته فى المعنى الا قوله ويأتى الى فى الحال (قوله بل اولى) هذا بالنسبة لاصل العتق رشيدى اى لا لزوم الالف ايضا بدليل ما بعده (قوله معاوضة فيها شوب تعليق) اى فلا عتق الا بعد تحقق الصفة ولا رجوع له عنه قبله وقوله معاوضة اى للملكة نفسه فى مقابلة ما بذله فيها شوب فجعله

(قوله كارجحه فى الشرح الصغير) اى وهو الاصح ش م ر وقوله انت ابنى او ابنتى او اى اعتناق الخ

خيرتك فقط ولو قال وهبتك نفسك ناويا العتق عتق من غير قبول أو التملك عتق إن قبل فوراً كما في ملكتك نفسك ولو أوصى له برقبته اشترط القبول بعد الموت (أو) قال (أعتقتك على الف أو أنت حر على الف فقبل) فوراً (أو قال له العبد اعتقني على الف فاجابه عتق في الحال ولزمه لا إف) في الصور الثلاث كالخلع بل أولى لتشوف الشارع للعتق فهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعي

أى لبذله العوض له في مقابلة تحصيله لغرضه وهو العتق الذى يستقل به كالعالم في الجمالة (قوله) وإن كان
 تمايكا عبارة المغنى ولا يقدح كونه تمايكا إذ يغتفر الخ (قوله) ما مرفى الخلع) عبارته هناك ولا ذاعلى ما عطاء
 مال أو اتيانه أو مجيئه كان اعطيتنى كذا فوضعتة أو أكثر منه بين يديه بحيث يعلم به ويتمكن من اخذها طلعت
 وإن لم يأخذها (قوله قبل) وفاقه المغنى عبارته (تنبيه) قوله في الحال تبع فيه الحرر ولا فائدة له ولهذا
 لم يذكره في الشرح والروضة وإنما ذكره بعد هذه الصورة فيما لو قال اعتقتك على كذا إلى شهر
 قبل عتق في الحال والعوض مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الألف في الذمة كاعتدته في كلامه فإن
 كانت معينة في القفال إذا كان في يده عبده ألف درهم اكتسبها فقال السيد اعتقتك على هذا الألف ففيه
 ثلاثة أوجه ثالثها يعتق والألف ملك السيد ويرجع على العبد تمام قيمته وهذا هو الظاهر اه (قوله إلى هذه)
 أى مسألة إلى شهر (قوله ما ذكر) أى انتقال النظر (قوله غفلة عن كون المصنف ذكره الخ) أى
 ذكر قوله في الحال في المسئلة الاتية عقب هذه وذكره في المحايين يبعد كونه صادرا عن انتقال النظر
 وبهذا يندفع قول سم كانه في غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لأن
 الجمع بين مسئلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو في غاية الظهور فدعوى
 الغفلة ممنوعة بل لها غفلة اه ويحتمل أيضا أن غفلة هذا المعترض من حيث كونه تخص الاعتراض
 بالمسئلة المتقدمة مع توجهه إلى المسئلة التي ذكرها المصنف عقبها والشهاب سم فهم أن الضمير في ذكره
 راجع إلى مسألة إلى شهر وليس كذلك كما دلت رشيدى أقول ما ترجمه سم بقوله كانه في غير هذا الكتاب
 جزم به المغنى كما هو عنه آفقا وما فهمه سم في مرجع الضمير لما مر عن المغنى آفقا وأيضا سياق كلام الشارح
 كالصريح فيه (قوله بما يفسد به الخلع) أى عوضه رشيدى (قوله مثلا) أى أو خنزير مغنى (قوله ولو
 خدمه نصف المدة ثم مات الخ) أى العبد بقى مالومات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة أو بقيمة
 الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق بخدمة وارثه سم (قوله فلسيده في تركته الخ) أى لانه
 لمافات العوض انتقل إلى يده وهو القيمة لا اجرة مثله بقيمة المدعى ش (قوله ولا يشترط النص الخ) أى فلو
 نص على تأخير ابتداءها عن العقد فسد العوض ووجب القيمة كما يفيد هذه قوله الاتي لا نصرفها إلى ذلك ع ش
 (قوله عملا بالعرف) أى وعليه فلو طار للسيد ما يوجب الاحتياج في خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال
 السيد وقت العقد فهل يكافئها العبد أو يفسد العوض فيما بقى ويجب قسطه من القيمة فيه نظر والاقرب
 أنه يكافى خدمة ما كان متعارفها حال المدعى ش (قوله في ذمتك) إلى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج
 إلى الماتن (قوله لان هذا الخ) عبارة المغنى لان البيع أثبت والعتق فيه اسرع اه (قوله فلا يصح الخ)
 خلافا للمغنى ووافقهم سم وع ش عبارة الأول قوله فلا يصح الخ هلا صح بقيمته كما صح خلع الامة بلا
 إذن سيدها بعين مال له أو لغيره ووجب مهر في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كما دل عليه قوله السابق
 ما مرفى خلع الامة وبيع النفس من قبل الاعتاق اه وعبارة الثاني قوله لانه لا يملكه أى ومع ذلك
 يعتق وتجب قيمته كما لو قال له اعتقتك على خمر اه (قول المتن والولاء للسيد) أى ولو كان كافرا وإن لم
 يرثه خطيب وفائدة أنه قد يسام السيد في رثته وعكسه كعكسه ع ش (قوله لما تقرر الخ) عبارة المغنى لعموم
 خبر الصحيحين الولاء لمن اعتق اه (قوله وعليه) أى على الراجح من أن الولاء للسيد (قوله لو باعه)

الظاهر أن المراد بطريق المؤاخذه (قوله ذكره) كانه في غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك
 لا ينافي انتقال النظر لأن الجمع بين مسئلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم أحدهما إلى حكم الأخرى كما هو في
 غاية الظهور فدعوى الغفلة ممنوعة بل لعلها غفلة فإيتا مل (قوله فلو خدمه نصف المدة ثم مات الخ) بقى مالو
 مات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة وبقية الخدمة ولعل المراد الأول لأن خدمة السيد لا تصدق
 بخدمة وارثه (قوله فلا يصح لانه لا يملكه) هلا صح بقيمته كما صح خلع الامة بلا إذن سيدها بعين مال له أو لغيره
 ووجب مهر في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كما دل عليه قوله السابق ما مرفى خلع الامة وبيع النفس من

وإن كان تمليكاً إذ يغتفر في
 الضمى ما لا يغتفر في المقصود
 ويأتى في التعليق بالا عطاء
 ونحوه هنا ما مرفى خلع
 الامة قبل قوله في الحال لغو
 وإنما ذكره في اعتقتك
 على كذا إلى شهر قبل فانه
 يعتق حالا والعوض مؤجل
 فاعله انتقل نظره إلى هذه اه
 وليس بسديد بل له فائدة
 ظاهرة هي دفع توهم توقف
 العتق على قبض الألف على
 أن ترجمه ما ذكر غفلة عن
 كون المصنف ذكره عقب
 ذلك وحيث فسد بما يفسد
 به الخلع كان قال على خمر
 مثلا أو على أن تخدمنى أو
 زاد أبدا أو إلى صحى مثلا
 عتق وعليه قيمته حينئذ أو
 تخدمنى عشر بن سنة مثلا
 عتق ولزمه ذلك فلو خدمه
 نصف المدة ثم مات فلسيده
 في تركته نصف قيمته ولا
 يشترط النص على كون
 المدة تلى العتق خلافا للاذرى
 لا نصرفها إلى ذلك ولا
 تفصيل الخدمة عملا بالعرف
 نظير ما مرفى الاجارة ولو
 قال بعثتك نفسك بالف
 في ذمتك حالا أو مؤجلا
 تؤديه بعد العتق (ققال
 اشتريت فالذهب صحة البيع)
 كالكتابة بل أولى لأن
 هذا الزم واسرع (ويقت
 في الحال) عملا بمقتضى العقد
 وهو عقد عتاق لا بيع فلا
 خيار فيه وخرج بقوله بالف
 قوله بهذا فلا يصح لانه

بعض نفسه سري عليه ولا - ظهنا لظنه شبه بالكتابة (تنبية) أفتى بعض تلامذة ابن عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الاصفهاني شارح المحصول وصوب التاج السبكي الاول نظر الى أنه ليس مجابا بل بعوض فلا تضيق فيه على بيت المال بل له العتق بغير عوض إذا أذن له فيه الامام وقد ذكر أنه لو جاء ناقن مسلم فالامام دفع قيمته من بيت المال (٣٥٩) ويعتق عن كافة المسلمين اهـ ومرفى العارية

ان المعتمد المنع وما يدل له قولهم ان الامام في مال بيت المال كالولي في مال اليتيم والولي يتمتع عليه التبعية كما يعلم مما يأتي في الكفاية كهذا البيع ولو باضعاف قيمته لان ما يكتسبه قبل العتق ملك لبيت المال وبعد العتق لا يدري حاله ولا حجة فيما ذكر عنهما لان ذلك اضرة خوف ارتداده لورد اليهم ولو قيل لسيد قن لمن هذا المال فقال لهذا الغلام وأشار له لم يعتق وإنما كان قوله لغيره يعني هذا اقرارا له بالملك لان اضافة الملك لمن عرف رقه تجوز بيع كثيرا بخلاف البيع فانه لا يكون الا من مالك حقيقة (ولو قال الحامل) مملوكة له هي وحماها (أعتقتك) وأطلق (أو أعتقتك دون حملك عتقا) لانه جزء منها وعتقه بطريق التبعية لا السراية لانها في الاشخاص دون الاشخاص وإنما لم يضر استثناء لقوة العتق بخلاف البيع (ولو اعتقه عتق) ان نفخت فيه الروح والا

اي الرقيق (قوله سري عليه) اي على البائع فان قلنا لا ولا لم يسر كالو باعه من غيره قاله البغوي في فتاويه مغنى (قوله هنا) اي في الاعتاق بعوض عبارة المغنى افهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها عن حط شيء ان السيد لا يلزمه حط شيء وهو المشهور ولا خلاف انه لا يجب شيء في الاعتاق بغير عوض اهـ (قوله عبده) اي عبد بيت المال وقوله لنفسه اي نفس العبد (قوله الاصفهاني) وافقه النهاية (قوله الاول) اي الصحة (قوله انه ليس الخ) اي الاعتاق المذكور (قوله ويعتقه) بالنصب عطف على الدفع (قوله المعتمد) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك في النهاية لا قوله ولا حجة الى ولو قيل وقوله وعتقه الى وإنما لم يضر وقوله والخلاف الى المتن (قوله المنع) اي منع البيع (قوله وإنما كان قوله لغيره الخ) لو قاله لرقيق سم يظهر انه مثل هذا المال لهذا الغلام لا يعتق فليراجع (قوله يعني هذا) اي المال (قوله تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه سيده او غيره وقد اطلقه ما لو قال لها انت حرة بعد موتي وفيها في الرافعي في باب الوصية وجهان احدهما اعتقتك الخ شمل لإطلاقه ما لو قال لها انت حرة بعد موتي وفيها في الرافعي في باب الوصية وجهان احدهما لا يعتق الحمل لان اعتاق الميت لا يسري واصحهما يعتق لانه كعضو منها مغنى (قوله مملوكة) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك في المغنى الا قوله والخلاف الى المتن وقوله نعم الى المتن (قول المتن عتقا) اي عتقت وتبعها في العتق حملها ولو انفصل بعضه حتى ثاني توأمين لانه كالجزء منها وظاهر عبارته انهما يعتقان معا لا مرتبا والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيها لو اعتقه في مرضه والثالث في بهادون الحمل فيحتمل انها تعتق دونه كقولنا اعتقت سالما ثم غانما وكان الاول ثلث ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر مغنى قال ع ش قول المتن عتقا ظاهره ولو كان الحمل علقه او مضغة او نطفة اخذ من قول الشارح لانه جزء منها ومن قوله ولو اعتقه عتق حيث نفخت فيه الروح ع ش (قوله لانه الخ) عبارة النهاية لدخوله في بيعها في الاولى ولانه كالجزء منها في الثانية فاشبهه بالوقال اعتقتك الا يدك اهـ (قوله بخلاف البيع) كان قال بعتك هذه الجارية دون حملها فانه لا يصح البيع نهاية (قوله ان نفخت فيه الروح) الظاهر أن المراد بلوغه أو ان نفخ الروح الذي دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش (قوله والا الخ) اي وان لم تنفخ فيه الروح كضغطة كان قال اعتقت مضغتك فهو لغو مغنى (قوله فان زاد الخ) اي فان لم يزد ذلك لا يصير مستولدة وظاهره عدم الاستيلاء وان اقر بوطئها وتدبوجه بان مجرد الاقرار بوطئها لا يستدعي كون الولد منه لجواز كونه متأخرا عن الحمل به من غيره او متقدما عليه بمن لا يمكن كونه منه ع ش ومغنى (قوله علقته بها منى في ملكي) اي او نحوهم مغنى (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم سم (قول المتن واذا كان بينهما) اي الشر يكتن سواهما كانا مسلمين ام كافرين ام مختلفين وقوله فاعتق اي بنفسه أو وكيله وقوله أو نصيبه أي أو بعضه مغنى (قوله والخلاف في هذه الخ) اي فيما بعد كذا عبارة الروض مع شرحه وان اعتق نصف المشترك واطلق فهل يقع العتق على النصف شائعا لانه لم يخصه بملك نفسه او على ملكه لان الانسان انما يعتق بما ملكه وجهان حرم صاحب الانوار بالثاني منهما كما في البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الخلاف فائدة الا في تعليق طلاق او عتق كان يقول ان اعتقت نصف من هذا العبد فامراتي طالق فان قلنا بالاول لم تطاق او بالثاني طلقت اهـ (قوله غير نحو التعليق) اي في غير قبيل الاعتاق (قوله ان المعتمد المنع) كتب عليه مر (قوله وإنما كان قوله لغيره يعني هذا الخ) لو قاله لرقيق (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم (قوله لا فائدة له في غير نحو التعليق) قال في الروض

لغا على المعتمد (دونها) وفارق عكسه بانه لكونه فردها تتصور تبعيته لها ولا عكس وقوله مضغة هذه الامة حرة اقرار بانعتقاد الولد حر افان زاد علقته بها منى في ملكي كان لإقرار ابكون الامة أم ولد (ولو كانت لرجل والحمل الاخر) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما بعتق الاخر) لانه لا استتباع مع اختلاف المالكين وإذا كان بينهما عبد أو أمة (فاعتق أحدهما كله أو نصيبه) كنصيب منك حر وكذا انصفك حر وهو يملك نصفه والخلاف في هذه هل العتق انحصر في نصيبه او شاع فعق ربعه ثم سري لربعه لا فائدة له في غير نحو التعليق (عتق نصيبه)

التعليق وادخل بالنحو الايمان **قول** (طائفا) أى وسرا كان أم معسرا مائة **(قوله عند الاعتناق)** وسياق
ان ايلا واحد الشريكين نافذ مع اليسار ودايه نلو كان معسرا عند الاعتناق او الملو ق ثم ايسر بعد فهل يؤثر
ذلك فيحكم بنفوذا الاعتناق والمعلق من وقتها او لا او يفرق بين الاعتناق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذ ارد
كفى ونفوذا الاستيلاء لانه من قبيل الائلاف فيه نظرا وتضيعة قول اشارة في اخرا مائة الاولاد والعبرة
في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان طرو اليسار لا اثر له وقياس ما مر في الرهن من انه لو احبلها وهو
معسر فيبعت في الدين ثم ملكها نفذ الايلا دانه ذاك اذا ما اهلكها ع ش اقول الفرق بين ما هنا الذي
بطريق السراية وبين الرهن واضح وايضا قولهم هنا عند الاعتناق صريح في عدم تاثير طرو اليسار هنا فيبتعين
الاحتمال الثاني ثم رايت في الانوار ما نصه والاعتبار في اليسار بحالة الاعتناق فان كان معسرا ثم ايسر فلا
تقوم واستيلاء واحد الشريكين الجارية وسرا كالا اعتناق الخ **(قوله بشرط الخيار له)** اي او لمباع ش **(قوله)**
فلا شركة حينئذ الخ) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتام
سم **(قوله بان ملك الخ)** عبارة المغنى والمراد بغير المعسر ان يكون وسرا ببيعة - حصة شريكه فاضلا ذلك
عن قوته وقوت من نلزمه نفقته في يومه وليتة ودست ثوب يلبسه وسكنى على ما سبق في الفلاس ويصرف الى
ذلك كل ما يباع ويصرف في الدين اه **(قوله فاضلا الخ)** حال من قوله الاتي ما في بقيته اي قيمة الباقي
(قوله اي نصيب شريكه) - هلا قال اي الباقي كما هو المتبادر من المتن سم **(قوله)** ما لم يثبت له
الاستيلاء الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولدا
بان استولدها وهو معسر فلا سراية في الاصح لان السراية تنص من النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها
احدهما وهو معسر ثم استولدها الاخر ثم اعنتها احدهما ولو كانت حصة الذي لم يعتق موقوفه لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب
شريكه تفصيل (فان كان
معسرا) عند الاعتناق
(بقي الباقي لشريكه) ولا
سراية لمفهوم الخبر الآتي
نعم ان باع شقفا بشرط
الخيار له ثم اعتق باقيه
والخيار باق سرى وان
اعسر بحصة المشتري
لكنه بالسراية يقع الفسخ
فلا شركة حينئذ حقيقة
فلا يرد (والا) يكن معسرا
بان ملك فاضلا عن جميع
ما يترك للفلاس ما في
بقيته (سرى اليه) اي
نصيب شريكه ما لم يثبت
له الاستيلاء بان استولدها

وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع شائعا وعلى ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار
بالتاني منهما كما في البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن الخ ثم قال في الروض وعلى كلا
التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان وسرا قال الامام ولا يكاد تظهر فائدة الا في تعليق طلاق او عتق اه
قال في شرحه قال جماعة وتظهر فائدة في مسائل اخر منها ما لو وكل شريكه في اعتناق نصيبه فان قلنا بالاول
عتق جميع العبد شائعا عنه وعن موكله او بالتاني لم يعتق نصيب الموكل وهذه ستاتي بعد اه فليظن هذا مع
ما تقدم من اشكال الاسنوى ولا يتأتى ان يكون ما ذكره الاسنوى مبنا على الاول هنا لان
كلام الاسنوى يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكره هنا صريح في وقوع العتق عنهما وان يكون
مبنا على الثاني لصراحته في انه يعتق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحة ما هنا على
الثاني في انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذي يعتق بطريق المباشرة
نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه قلت هذا لا يمنع المخالفة لان الذي عتق ابتداء على هذا
نصيب الوكيل ثم سرى عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوى فان الامر عليه بالعكس
نعم قول شرح الروض وهذه ستاتي بعد اشارة الى قول الروض بعد ذلك وان وكل شريكه في عتق نصيبه
فاى النصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الاخر وان اطلق حمل على نصيب الوكيل اه وحينئذ فيمكن ان
يجاب ببناء ما ذكره الاسنوى على الثاني وحمله على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى نصيب
الوكيل وحمل ما ذكره هنا على الثاني كالاول على ما اذا اطلق فيعتق على الثاني نصيبه دون نصيب الموكل
اي باعتبار المباشرة فليتامل **(قوله غير نحو التعليق)** قال في شرح الروض كان يقول ان اعتقت
نصني من هذا العبد فامرأتى طالق فان قلنا بالاول يعنى وقوعه شائعا لم تطلق او بالتاني يعنى وقوعه على
ملكه طلقت اه **(قوله)** فلا شركة حينئذ حقيقة) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتناق ايضا لانه اذا
كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل **(قوله اي نصيب شريكه)** هلا قال اي الباقي كما هو المتبادر من المتن

مالك من الخبر الصحيحين من عتق شريكه في عبد وكازله مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه ذمة عدل وأعطى شريكه حصصهم وعتق عليه العبد ولا فائدة عتق عليه ما عتق وقيس بما فيه ذخير مما مرويات وفي رواية للدارقطني ورق منه مارق قال الحافظ ورواية السماعية مدرجة فيه وبفرض ورودها حجت جلية بين الأحاديث على أنه يستسمى أسيد الذي لم يعتق (٣٦١) بمعنى يخدمه بقدر نصيبه إلا يظن أنه يحرم

عليه استخدامه (أولى ما أسير به) من قيمته ليقرّب حاله من الحرية ولو كان لثلاثة فاعتق اثنين منهم نصيبهما معاً واحدهما وسر فقط يوم جميع ما لم يعتق عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أي وقت لانه وقت الاتلاف كجناية دلي قن سرت لنفسه تبر قيمته يومه لا يوم موته كذا الطائفة شارح وهو غلّة عمار في المتن في النصب من قوله فان جنى وتلف بسراية قالوا يجب الاتلاف وبما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البعض لا بعض القيمة صرح به جمع مقدّمون ويظهر أن يأتي هنا ما في نظائر ذلك من الصداق إلا أن يفرق بان الزوجة امتازت بأحكام في مقابلة كسرهما لا تأتي في غيرها فلا بعد أن تجب هنا قيمة البعض لانه المتلف دون بعض القيمة وإن أوجبناه ثم لما تقرر من التميز (وتقع السراية بنفس الاعتاق) للخبر الظاهر فيه ولأن ما يترتب على السراية في حكم الاتلاف والقيمة تجب بسبب الاتلاف فيعطى حكم الأحرار عقب العتق وإن لم

قولا واحداً (أقول مالكة) أي مالك النصيب عتق (قوله ثمن العبد) أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة عتق وسم (قوله قدم العبد) أي نصيب الشريك منه (قوله مما مر) أي من أشرتك العبد بين اثنين وكون الماشرك أمة وقوله يأتي أي من الأيسار بضم قيمة نصيب الشريك (قوله ورواية السماعية) عبارة الاسنى والمغنى والرشيدي وأما رواية فان لم يكن له مال قوم العبد عليه ذمة عدل ثم استسمى أصحابه في قيمته ذخير مشقة وقاية فدرجة في الخبر كما قاله الحافظ وأما قوله الخ (قوله يعني يخدمه) لا يخفى عدم تأني هذا الجواب مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته رشدي (قول المتن إلى ما يسره) أن كان ما عبارة عن الجزء من نصيب أشرتك كما هو الموافق للعطوف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أي بقيمته أو عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتماق الأيسار به فاعلى حذف مضاف أي إلى قسط ما يسره به والا فالسراية ليست إلى ما يسره به من القيمة بل إلى ما يقابلها من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثاني والأول المناسب الأول أن يقال عقب به أي بقيمته فإيناهل سم (قوله من قيمته) عبارة المغنى من نصيب شريكه (قوله يوم جميع ما لم يعتق الخ) ببناء المفعول وقوله عليه أي المومر متعلق بقوم عبارة المغنى قوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا المومر كما جز ما به والمرضى معسر إلا في ثلث ماله كما سيأتي فإذا اعتق نصيبه من عبد مشترك في مرضه وموته فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بلا سراية اهـ وقوله والمرضى الخ في الروض مع شرحه (قول المتن وعليه) أي المومر على كل الأقوال الاتية قيمة ذلك أي القدر الذي أسير به (تنبيه) للشريك طالبا المعتق بدفع القيمة وأجابه ما لو مات أخذت من تركته فإن لم يطالبه الشريك بالمعبد طالبا ناز لم يطالب طالبا إفاضي وإن اختلفا في قدر قيمته فإن كان العبد حاضرا قرب العمد بالعنق ورجع أهل التوقيم أو مات أو غاب أو طال العمد صدق المعتق لا نا غرم معنى وقوله وإن اختلفا الخ في الروض مع شرحه (قوله أي وقته) أي قوله كذا طائفة شارح في النهاية والمغنى (قوله كذا طائفة الخ) راجع إلى المقيس عليه فقط (قول في مقابلة كسرهما) أي بالاطلاق (قول) وإن أوجبناه ثم الخ وهو المعتمد كما مر هناك (قول المتن وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصة إلى ملك المعتق ثم تقع السراية به (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كاتبه الشريك كان ثم اعتق أحدهما نصيبه فأنما يحكم بالسراية بعد العجز عن أداء نصيب الشريك فإن في التجهيل ضرر على السيد بفوات الولاء معنى ونهاية (قوله ما ترتب الخ) وهو العتق (قوله فيه على الخ) تفريع على المتن (قوله لا يقع الاعتاق) إلى قول المتن ويعتق نصيب المدعى وقوله في النهاية الأقوله من مجور عليه إلى من مريض وقوله فإذا أوجبته إلى ولو كان بالدين (قوله أو الاعتياض عنها) فلا يكفي الإبراء كما قاله الماوردي معنى (قوله وحينئذ فيدل الأول الخ) محل تأمل (قوله يوقف إلا مر) إلى قول المتن ولا يسرى تدبير في المغنى الأقوله كما بحثه الأذرعى وقوله واعتاد جمع إلى ويجب مع ذلك وقوله وعلى الثالث إلى وعلى الثاني (قول رعاية للجانبين) عبارة المغنى لأن الحكم بالعتق يضر السيد والتأخير إلى أداء القيمة يضر بالعبد والتوقف أقرب إلى العدل ورعاية الجانبين اهـ (قوله فعليه) أي

(قوله في الحديث الشريف ثمن العبد) يتأمل حكمة التعبير بالعبد مع أن الواجب قيمة حصة الشريك فقط ولا شك أنه المراد بدليل بقية الحديث (قوله ما يسره به) إن كان ما عبارة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعطوف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أي بقيمته أو عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتعلق الأيسار به فاعلى حذف مضاف أي إلى قسط ما يسره به والأول المناسب إلى ما يسره به

(٤٦ - شرواني وابن قاسم - عاشر) يؤد القيمة (وفي قول) لا يقع الاعتاق إلا (بأداء القيمة) أو الاعتياض عنها لخبر الصحيحين إن كان مومرا يقوم عليه قيمة عدل ثم يعتق وأجابوا أنه إنما يدل على أن العتق بالتقويم لا بالدفع وحينئذ فيدل الأول لانه إنما قوم لانه صار متلفاً وإنما يتلف بالسراية (وفي قول) بوقف الأمر رعاية للجانبين فعليه (إن دفعها) أي القيمة (بأنها) أي السراية حصلت

(بالا-باق) وإلا بان انه لم يعق (واستيلاد احد الشريكين الموسري) إلى حصة شريكه كالعق بل أولى لانه فعل وهو أقوى ولذا نفذ من محجور عليه دون عتقه كما يحتمل الاذرعى ومن مريضه من راس المال واعتاقه من الثالث امامه المعسر فلا يسرى كالعق لإلا من والد الشريك لانه ينفذ منه ايلادها كلها (وعليه) اى (٣٦٢) الموسر (قيمة) ما ليس به من (نصيب شريكه) لانه اتلفه بازالة ملكه عنه (وحصته من

مهر المثل) لاستمتاعه بملك غيره ان تاخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب وإلا لم تلزمه حصة شهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف لما باتى ان السراية تقع بنفس العلوق واعتماد جمع وجوبها مطلقا مبنى على ضعيف كما يعلم من التعليل الاتى بوقوع العلوق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وما مر في الاب بانه إنما قدر الملك فيه حرمة ويجب مع ذلك في بكر حصته من ارش البكارة (وتجوز الاقوال) السابقة (في وقت حصول السراية) إذ العلوق هنا كالاتاق ثم (فعلى الاول) وهو الحصول بنفس العلوق (والثالث) وهو التبين (لا تجب قيمة حصته من الولد) لانه على الاول انعقد حر الوقوع العلوق في ملكه وعلى الثالث نزل استحقاق السراية منزلة حصول الملك وعلى الثانى تجب (ولا يسرى تدبير) لبعضه من مالك كل او بعض إلى الباقي لانه ليس اتلافا لجواز بيع المدبر فيموت السيد بعق ماد بره فقط لأن

قول الوقف (قوله إلى حصة شريكه) أى حيث كان موسرا بالكل وإلا فقيا ليس به فقط كما باتى وقوله ولا يسرى إلخ أى ويكون الولد حرا فيغرم لشريكه قيمة نصفه عبا به اسم على المنهج وسياقى في كلام الشارح في امهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهره ان المعتمد منه انه مبعض عش (قوله من محجور عليه) أى بجنون اوسفه او فلس مغنى (قوله دون عتقه) أى اعتاقه (قوله لإلا من والد الشريك إلخ) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى هو والد الشريك الآخر استولدها رشيدى عبارة المغنى نعم ان كان الشريك المستولد اصلا اشريكه سرى كما لو استولد الجارية التى كلها له اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن كنز الاستاذ ما نصه ولم يذكر اشارح نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الآخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته او لا ويفرق بينه وبين الايلاد فيه نظر فليراجع والثانى وهو مقتضى تفهيف استثناء بعضهم الآتى في ما شأ أحد ما اليسار اه (قوله ايلادها كلها) أى ايلاد الجارية التى كلها لولده (قول ان تاخر الانزال) راجع الى طوف فقط (قول وإلا إلخ) أى بان تقدم او قارن ولو تنازعا فزعم الواطى تقدم الانزال والشريك تاخره صدق الواطى فيما يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تاخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الأصل فيمن تهدى في ملك غيره الضمان حتى يوجد مدة سقوط ولم تتحقق وهذا اقرب عش وقوله بان تقدم او قارن وافق لما ذكره الشارح في باب النكاح في الادفاف وخالف لما فى المغنى من انما نصه نعم ان انزل مع الحشفة ونذا بما صححه الامام من ان الملك ينتقل مع العلوق فقيمة كلام الاصحاب كفى المطالب الوجوب واحترز المصنف بالموسر عمالو كان معسرا فان الاستيلاد لا يسرى كالعق فلو استولدها الثانى وهو معسر فهى مستولدها بمصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها الاخر وباتى فيه اقوال النفاص اه (قوله لان الموجب له) الاولى التنايث (قوله لما باتى ان السراية إلخ) علة قوله وهو متف (قول وجوبها) أى الحصة من مهر المثل (قوله مطلقا) أى تقدم الانزال ولا عش (قول على ضيق) أى من ان السراية تقع بأداء القيمة (قوله وبذلك) أى بقوله لان الموجب إلخ (قول يندفع الفرق) أى فرق ذلك الجمع القائل بالوجوب مطلقا هنا (قول بين هذا) أى استيلاد شريك موسر ليس باب (قول وما مر في الاب) أى في النكاح في نزل الاعفاف من تقييد الوجوب بتاخر الانزال (قوله بانه) متعلق بالفرق (قول) ويجب مع ذلك في بكر حصته إلخ) ينبغى ان محل هذا ان تاخر الانزال عز إزالتها وإلا فلا يجب لها ارش ولعله لم ينبه عليه لبداهة العلوق من الانزال قبل زوال البكارة عش (قوله وعلى الثانى) وهو حصول السراية بأداء القيمة (قوله لبعضه) إلى قوله قال البلقينى فى المغنى لا قوله كل او قوله وحصوله إلى المتن (قوله ولذا نفذ إلخ) عبارة المغنى ولهذا لو اشترى عبدا واعتقه نفذ اه (قوله ليس له) أى الراهن (قوله لم يسر قطعا) أى ولا يقال انه موسر بالرهن رشيدى عبارة عش أى لانه معسر ولا تشكل هذه بما مر من ان الدين لا يمنع السراية لان ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصة شريكه بخلاف هذا اه (قوله وهو محجور عليه) أى بفلس مغنى (قوله لم يسر) وفى نظيره فى حجر السفه يعق عليه والفرق ان المفلس لو نفذ ناعته ضررنا بالغرماء بخلاف السفه مغنى (قوله بناء على الاصح ان العبرة إلخ) يتامل هذا فان الاصح فيما ياتى آخر كتاب التدبير ان العبرة من القيمة بل إلى ما يقابلها من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثانى وإلا فلاناسب الاول ان يقال عقب به أى بقيمته فليتامل (قوله لإلا من والد الشريك) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى

الميت معسر وحصوله فى الحمل ليس سراية بل تبعا كعضو منها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (فى الاظهر) بوقت لانه مالك لما فى يده نافذا التصرف فيه ولذا نفذ اعتاقه قال البلقينى ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فاذا اوجبت السراية مائة وهى عنده وعليه خمسون لم يسر على الضعيف إلا فى خمسين ولو كان بالدين الحال رهن لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شئ لم يسر قطعا ولو علق وهو متعلق ثم وجدت الصفة وهو محجور عليه لم يسر بناء على الاصح ان العبرة فى نفي الاعتاق بحالة وجود الصفة (ولو قل لشريكه

الموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصبي فانكر) ولاينة (صدق المنكر بيمينه) إذا لاصل عدم العتق (فلا يعتق نصيبه) ان حاف وإلا حاف المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب المنكر لان الدعوى إنما سمت عليه لاجل القيمة فقط ولا لفني لا تسمع على آخر انك اعطت حتى يخلف نعم ان كان مع الشريك شاهداً آخر فلا حسبة اى ان كان قبل دعواه القيمة كما يحتمل لور كشي اتمته حينئذ (ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق) وواخذة له باقراره وتقيده له بما إذا - ف المنكر أو المدعى البين المردودة معترض بان له لا وجه له إذ لو نكلا معا فالحكم كذلك لوجود العلة وهي اقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان (٣٦٣) أيسر المدعى لا تلم ينشئ عتقا فهو كقول

شريك لآخر اشترت نصبي وأعتقت فانكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال لشريكه) المعسر أو الموسر (ان أعتقت نصيبك فنصبي حر) فقط اوزاد (بعد نصيبك فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو موسر يسرى إلى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق) وهو الاصح (وعليه قيمته) اى نصيب المعاق ولا يعتق بالتعلق لان السراية أقوى منه لانها قهرية تابعة لعتق الاول لا مدفع لها والتعلق قابل للدفع ببيع ونحوه وإذا اجتمع سببان لا يمكن اجتماعهما قدم أقواهما وهذا فارق ما وقع لها في الوصايا قبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لا مكانها اما لو كان المعتق معسرا فاعتق على كل نصفه تنجزا في الاول وبمقتضى التعليق في الثاني (فلو قال لشريكه ان اعطت نصيبك) فنصبي حر قبله) أو معه أو حال عتقه

بوقت التعاقب حتى لو عاق مستقلا ووجدت الصفة بعد الحجر عتق نظر الحالة التعليق وقد يقال ما هنا مبنى على مقابل الاظهر فيما يأتي عش (قول الماتن الموسر) قال الرافعي احتتر به عن المعسر فانه إذا انكر وحاف لم يعتق من العبد شيء فلو اشترى المدعى نصيب المدعى عليه عتق عليه ولا سراية في الباقي مغنى (قوله ولاينة) اى للمدعى الى قوله نعم ان كان في المغنى (قوله ان حاف) فيه ان عدم العتق على اطلاقه وليس مقيد بالحاف فكان المناسب ثم ان حاف لا يستحق عليه المدعى القيمة ولا لحاف المدعى واستحقها رشيدى وسيدكر الشارح ما يوافقهم وإنما ذكر هذا القيد هنا تمهيدا لقوله الآتى وتقيدهما الخ (قوله لان الدعوى الخ) عبارة المغنى ولا يعتق نصيب المنكر بهذا البين لان البين إنما توجهت عليه لاجل القيمة والبين المردودة لا تثبت إلا ما توجهت نحوه ولا فلا معنى للدعوى على انسان انك اعطت عبدك وإنما ذلك من وظيفة العبد اه عبارة سم قوله ولا لفني لا تسمع الخ وبهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا عتق نصيب المنكر لان البين المردودة كالاقرار فهو معتق نصيبه واخذ باقراره وذلك لان البين إنما يعتد بها بالنسبة للقيمة فلم توجد بين مردودة بالنسبة للعتق الا اقرار بالنسبة اليه اه (قوله اتمته حينئذ) اى امان كان بعد دعواه القيمة فلا تلمته فهو لتعليل لمقدر عش (قول الماتن ان قلنا يسرى الخ) معتد عش عبارة مغنى ان قلنا بالراجع من انه يسرى بالاعتاق في الحال اه (قوله وتقيدهما له) اى الشيخين في غير المنهاج واصله لعنق نصيب المدعى الخ (قوله وان ايسر) الى قوله ولو كان عبدى في النهاية الا قوله وبهذا فارق الى اما لو كان والى قول الماتن ولو كان عبدى في النهاية الا قوله وبهذا فارق الى مالو كان وقوله المنجز الى الماتن (قوله شريك لآخر) عبارة المغنى أحد الشريكين لرجل اه (قوله لعتق الاول) اى اعتاق المعتق الاول عبارة النهاية العتق نصيبه اه (قوله لا سكانها) اى التسوية (قوله تنجزا في الاول) اى في المعتق الاول وهو من نجز العتق عش (قول الماتن قبله) اى قبل عتق نصيبك مغنى (قوله بالنسبة الخ) معاق باطلنا الدور (قوله وهو الاصح) اى بطلان الدور (قوله يعتق نصيب كل الخ) بيان لوجه الشبه لقول المصنف وكذا ان كان الخ (قوله ولا سراية) من عطف اللازم (قوله يمنعها) اى السراية (قوله عتق الشريك) اى اعتاق الشريك المطلق التصرف نصيبه من غيره واجب (قوله معها) اى القبلية (قوله فيسرى) اى على نصيب المخاطب بناء على ترتب السراية على العتق مغنى وزايدى (قوله فيبطل عتقه) اى عتق المخاطب وكذا ضمير من عتقه (قوله لتوقف الشيء الخ) عبارة المغنى وفيما ذكر دور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وجودا وعدما وهو دور لفظي اه (قوله لتوقف الشيء) وهو عتق نصيب المخاطب على ما يتوقف

هو والد الشريك الآخر استولدها وعبارة كنز الاستاذ ولو كان الشريك المستولد اصلا لشريكه يسرى وان كان معسرا كالمولود الجارية التى كلها له اه (ايضا الامن والد الشريك) لم يذكر نظير ذلك في الاعتاق بان اعتق أحد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الآخر حصته فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته أولا ويفرق بينه وبين الايلاذ فيه نظر فليراجع والثاني هو مقتضى تضعيفه استثناء بعضهم الآتى في هامش احدها اليسار (قوله ولا لفني لا تسمع على آخر انك اعطت حتى يخلف الخ) وبهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا عتق

(فاعتق الشريك) المخاطب نصفه (فان كان المعتق معسرا عتق نصيب كل عنه) المنجز حالا والمعلق قبله ولا سراية وخص المعلق بالاعسار لانه لا فرق في الآخر بين المعسر والموسر (والاولاهما) لا اشترا كما في العتق (وكذا ان كان المعتق موسرا وبطلنا الدور) اللفظي الآتى بيانه بالنسبة للقبلية إذ لا يتأتى إلا فيها وهو الاصح يعتق نصيب كل عنه ولا سراية لان اعتبار المعية والحالية يمنعها والقبلية ملغاة لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعليق معها كمواع المعية والحالية (وللا) تبطل الدور في صورة القبلية (فلا يعتق شيء) على واحد منهما إذ لو نفذ اعتاق المخاطب عتق نصيب المعاق قبله فيدعى في بطلان عتقه المزمع من عتقه مدونه لتوقف الشيء على ما يتوقف عليه

ولكونه يوجب المجر على المالك المطلق التصرف في اعتاق نصيب نفسه من غير وجوب ولا تخيير له ضعفه الاصحاب هذا كله ان لم ينجز المعتاق عتق نصيبه والاعتق عليه قطعاً وسرى (٣٦٤) بشرطه (ولو كان) أي وجد (عبد لرجل نصفه وآخر ثلثه وآخر سدسه فاعتق الآخران)

عليه وهو عتق نصيب المعلق (قوله ولو لكونه) أي تصحيح الدور (قوله ضعفه الخ) أي تصحيح الدور اللفظي (قوله وهذا كله) أي قول المتن وكذا إن كان الخ (قوله والاعتق) أي نصيب المعلق (قوله بشرطه) أي بشروط السراية الآتية في المتن والشرح (قوله أي وجد) إلى قوله نعم يأتي في المغني لا قوله بدليل التفريع الآتي وفي النهاية لا قوله أو علقاه بصفة واحدة وقوله وإن أيسر بدون الواجب إلى المتن وقوله بمباشرته أو قوله أي وجد قد يفهم من هذا التفسير أنه إشارة إلى أن كان تامة وعليه فجعله لرجل نصفه وماعطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها سم (قوله ليوافق كلام أصله) وهو فاعتق الثاني والثالث مغني لكن الكسرة تميز في تعبير المصنف فتأمل (قوله بصفة واحدة) أي كدخول الدار (قوله أو وكلا أو كلا الخ) الفرق بين هذه وبين ما تقدم من أنه لو وكل في اعتاق نصيبه من عبد فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق إلى باقيه أنه ثم لما خاف الوكيل موكله فيما أذن له في اعتاقه كان القياس الغاء لاعتاقه لكن نفذناه فيما يباشر اعتاقه لتشوف الشارع للعتق ولم يسر لباقيته لضعف تصرفه بالخالفه أو كله وهذا ما أتى بما مر به نزول فعوله منزلة فعل موكله وهو لو يباشر الاعتاق بنفسه سرى إلى باقيه فكذلك أو كيلة به على ذلك في شرح الروض ع ش (قول المتن عايناهما نصفان) أي على عدد رؤوسهما لا على قدر الحصص مغني (قوله ما مر في الاخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على الرؤوس سم (قوله بالكل) أي بقدر الواجب مغني (قوله فإن تفاوتا في اليسار الخ) ولو أيسر أحدهما بقيمة النصف والآخر بدون حصته منها فينبغي أن على هذا ما أيسر به والباقي على الأول فلا يرجع سم (قوله أحدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فيسرى للوهوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع له والمعتد بخلافه شرح مر اه سم (قوله أي مباشرته) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي مباشرة الشريك الاعتاق ولو تنزىلا عبارة المغني أي المالك ولو بنائيه اه (قوله ولو بتسبيه) كان المناسب خلاف هذا الصنيع لأن هذا جواب ثان عن عدم ملازمة التفريع الآتي في المتن لقوله اعتاقه والجواب عنه من وجهين الأول إبقاء الاعتاق على حقيقته وتقدير شيء يتنزل عليه التفريع ويكون التفريع دليل التقدير وهذا هو الذي أشار إليه بقوله أو تملك الخ والثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فيه وهو المشار إليه بقوله ولو بتسبيه فيه فتأمل رشیدی (قوله كأن أتت الخ) عبارة المغني كسراية جزء أصله أو فرعه أو لهبته أو الوصية به اه ع ش (قوله في تجيز السيد الخ) صوابه في تجيز السيد الخ بالهين بدل النون (قوله ما يعكز على ذلك) أي على قولهم ولو بتسبيه ويأتي أيضاً هناك الجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة المغني وليس المراد بالاختيار مقابل الإكراه بل المراد التسبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الإكراه لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقةص والإكراه لا يعتق فيه أصلاً وخرج باختياره ما ذكره بقوله فلو ورت (قوله لأن ذاك) أي الاختيار المقابل

نصيب المنكر لأن الهين المردودة كالإقرار فهو مقر يعتق نصيبه فيؤخذ بإقراره وذلك لأن الهين إنما اعتد بها بالنسبة للقيمة لأنها تابعة للدعوى والدعوى إنما سمعت بالنسبة للقيمة فلم يوجد هين مردودة بالنسبة للعتق فلا إقرار بالنسبة إليه (قوله أي وجد الخ) قد يفهم من هذا التفسير أنه إشارة إلى أن كان تامة وعليه فجعله لرجل نصفه وماعطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها (قوله وهذا فارق مامر في الاخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على الرؤوس كما هنا (قوله فإن تفاوتا في اليسار الخ) ولو أيسر أحدهما بقيمة النصف والآخر بدون حصته منها فينبغي أن على هذا ما أيسر به والباقي على الأول فلا يرجع سم (قوله أحدهما اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فيسرى للوهوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع

بكسر الخاء كما بخطه لكن ليوافق كلام أصله لا للتقييد إذ لو أعتق اثنان منهم أي اثنين كانا فالحكم كذلك كما في الروضة وغيرها (نصيبيهما) بالثنية (معاً) بان لم يفرغ أحدهما منه قبل فراغ الآخر أو علقاه بصفة واحدة أو وكلا أو كيلة فاعتقه بلفظ واحد فالقيمة للنصف الذي سرى إليه العتق (عليهما نصفان على المذهب) لأن ضمان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كالمومات من جراحاتهما المختلفة وهذا فارق مامر في الاخذ بالشفعة لأنه من فوائد المالك وثمراته فوزع بحسبه وهذا ضمان متلف كما تقرر هذا إن أيسر بالكل فإن أيسر أحدهما قوم عليه نصيب الثالث قطعاً وإن يسر بدون الواجب سرى لذلك القدر بحسب يسارهما فإن تفاوتا في اليسار سرى على كل بقدر ما يجد (وشرط السراية) أمور أحدهما اليسار كما علم مما مر ثانياً (اعتاقه) أي مباشرته أو تملكه بدليل التفريع الآتي (باختياره) ولو بتسبيه فيه كان أتت بعض قريبه أو قبل الوصية له به نعم يأتي في تجيز السيد آخر الفصل الآتي ما يعكز على ذلك وخرج بذلك ما لو عتق عليه بغير اختياره

منها الارث (فلو ورث بعض والده) مثلا (لم يسر) ما عتق منه الى باقيه لما تقرر ان سبيل (٣٦٥) السراية سبيل غرامة المتألف ولم يوجد منه

صنع ولا قصد اتلاف ومنها
الرد بالعيب فلو باع شقصا
من يعتق على وارثه كان
باع بعض ابن اخيه بثوب
ومات ووارثه اخوه ثم
اطلع مشترى الشقص على
عيب فيه ورده فلا يسرى
كالارث فان وجد الوارث
بالثوب عيبا ورده واسترد
الشقص عتق عليه وسرى
على المعتمد لا اختياره فيه
وقد تقع السراية من غير
اختيار كان وهب لقن بعض
قريب سيدة فقبله فيعتق
ويسرى على ما ياتي وعلى
سيدة قيمة باقيه ويجاب بان
فعل عبده كفعله كما مر
في الدعوى عليه ثم رايت
ما ياتي قريبا وهو صريح
فيما ذكرته ثلثها قبول محلها
للتقل فلا يسرى للنصيب
الذي ثبت له لاستيلا داء
الموقوف او المندور عتقه
او اللازم عتقه بموت
الموصى او المرهون بل لو
رهن نصف قن لا يملك
غيره فاعتق نصفه غير
المرهون لم يسر للمرهون
رابعها ان يوجد العتق
لنصيبه او للكل فلو قال
اعتقت نصيب شريكي لغا
نعم بحث في المطلب انه كناية
فاذا نوى به عتق حصته
عتقت وسرت لا انه يعتق
بعثها فصيح التعبير به عنها
خامسها ان يكون النصيب
العتيق يمكن السريان اليه

لا كراه (قوله منها الارث) ومنها ما لو استخلت ماله المحترم بعد خروجه وحملت منه فلا سراية ع ش (قول
المتن بعض ولده) اي وان سفل معنى (قوله مثلا) اي او بعض اصله وان علامنى (قوله مثلا) الى قوله وقد
تقع السراية في المفتى ولى قوله ثم رايت في الهاية (قوله رهنها ما لو اوصى لزيد مثلا ببعض ابن
اخيه فمات زيد قبل القبول وقبله الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه بقبوله يدخل البعض في ملك مورثة
ثم ينتقل اليه بالارث وما لو عجز مكاتب اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء اعجز بتعجيز
نفسه ام بتعجيز سيده لعدم اختيار السيد فان قيل هو مختار في الثانية اجيب بانه لما قصد التعجيز والملك حصل
ضمنا وما لو اشترى او اتى المكاتب بعض ابنته او ابنته عتق بعتقه لم يسر لانهم لم يفتق باختياره بل ضمنا معنى
(قوله شقصا من يعتق الخ) اي حصته من رقيق مشترك بينه وبين اجنبي ويعتق الخ (قوله كالارث) عبارة
المغنى لانه قهرى كالارث اه (قوله ويسرى على ما ياتي) اي من الخلاف والمعتمد منه عدم السراية ع ش
اي عند النهاية والمغنى لا الشارح كما ياتي في اواخر الفصل الاق (قوله ما ياتي قريبا) اي قبيل التنبيه (قوله
ثالثها) الى قوله نعم في المغنى لا افوله او المرهون الى رابعها (قوله او الموقوف الخ) عطف على الموصول
(قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم
الاعتاق بعد موته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه ويسرى العتق الى
بعض مدبر لان المدبر كالغن في جواز البيع فكذلك في السراية ولى بعض مكاتب عجز عن اداء نصيب الشريك
اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليتامل سم عبارة المغنى ولا الى
المندور باعتاقه ونحوه مما لازم عتقه بموت المريض او المعلق على صفة بعد الموت اذا كان عتق بعد الموت اه
(قوله لا يملك غيره) اي بخلاف ما لو ملك غيره فيسرى وفي الروض مع شرحه ويسرى العتق الى بعض مرهون
لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل
الوثيقة اليها اه وهذا لا ينافى ما ذكره الشارح لانه في معسر سم (قوله فصيح التعبير الخ) اي من باب
التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعق حصته سم (قوله به) اي بعق نصيب شريكه
وقوله عنها أى عن عتق حصته على حذف المضاف (قوله لم يسر منها الخ) في المغنى والاسنى خلافا لغيره ما ولو
استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن
القاضى ابى الطيب لا يسرى اليه كعكسه ممنوع اه وذكرها سم عن الثانى وأقربها (قوله في عتق
النبرع) الى الفصل في النهاية الاقوله او كلها وقوله بالكل (قوله في عتق النبرع) سيذكر مختزله (قوله

له والمعتمد خلافا لغيره شرح مر (قوله او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه اوصى بعق حصته ثم مات
فان عتق حصته لازم بلزوم الاعتاق بعد موته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض
وشرحه الى أى ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالغن في جواز البيع فكذلك في السراية ولى بعض
مكاتب عجز عن اداء نصيب الشريك رسنوضح في الكتابة متى يسرى العتق الى بعض المكاتب والاصح انه
حيث عجزه كما اشار اليه هنا بقرنه عجز اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب
المذكورين فليتامل (قوله بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره الخ) في الروض ويسرى اي العتق الى بعض
مرهون قال في شرحه لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك
الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه ولا ينافى ما ذكره الشارح لانه في معسر فليتامل (قوله فصيح التعبير
به) اي من باب التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتقه لخصه شريكه لازم لعق حصته (قوله فواستولد شريك
معسر حصته ثم باشر عتقها موسر الميسر الخ) في شرح الروض ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته
وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشى نقلا عن القاضى ابى الطيب لا يسرى اليه كعكسه
ممنوع مع انى لم اره في تعليق القاضى اه

فلو استولد شريك معسر حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر منها للبقية (والمر بضع) في عتق النبرع (ميسر الا فى ثلث ماله)

فاذا أعتق إلى قوله وكذا إن خرج في المغنى (قوله فاذا أعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد ع ش (قوله وكذا إن خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفا ولله غنى عبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله وبعض حصص شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ اه قال ع ش قوله لكن قال الزركشى التحقيق الخ هو عند التامل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قررته فيه من انه إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه إذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وإنما التردد فيما إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتمد الاول (قوله لكن قال الزركشى الخ) هذا لا موقع له بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشى رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شفى سرى) أى إن كان موسرا ع ش (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في الخيرة ويوجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الخصال كان اختياره لخصوص العتق كالنبرع وعليه فتجب عليه خصلة غير العتق لأن بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع ش (قوله بالكل) اسقطه النهاية ولعله لتوهمه منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قنه ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك أن تمنع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أى لانها وجبت كاملة ع ش (قوله مطلقا) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله مطلقا) أى خلف تركه كاملا ع ش والاول أى في الثلث وغيره (قول المتن فلو أوصى) أى أحد شريكين في رقيق مغنى (قوله للانتقال المذكور) أى آتفا في قوله لا انتقال تركته الخ (قوله نعم ان أوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكميل سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو أوصى أحدهما أى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكميل عتق العبد كمل ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) أى الميث حيث ذاب حين إذا أوصى بالتكميل اسنى (قوله استبقى لنفسه قدر قيمته الخ) أى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقديسرى) أى على الميث ع ش (قوله واختارت) أى الامة المذكورة (قوله ثم مات) أى من ولدت منه ع ش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى قليتا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما لم يما كتبه بما مشه عن شرح الروض اه سم وقدمناك عن المغنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو أوصى الخ) (تنمة) أمة حامل من زوج اشتراها ابنها الحروز وجها معا وموسرا فالحكم كالو أوصى سيدها بها لها وقبل الوصية معاتقت الامة على الابن والخم يعتق علمها ولا يقوم مغنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقديم ملكه في المغنى الا قوله اجماعا وقوله والوالد

فاذا أعتق إلى قوله وكذا إن خرج في المغنى (قوله فاذا أعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد ع ش (قوله وكذا إن خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفا ولله غنى عبارة فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله وبعض حصص شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ اه قال ع ش قوله لكن قال الزركشى التحقيق الخ هو عند التامل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قررته فيه من انه إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه إذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وإنما التردد فيما إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصصه فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتمد الاول (قوله لكن قال الزركشى الخ) هذا لا موقع له بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتأتى تفصيل الزركشى رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شفى سرى) أى إن كان موسرا ع ش (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في الخيرة ويوجه بانه لما لم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الخصال كان اختياره لخصوص العتق كالنبرع وعليه فتجب عليه خصلة غير العتق لأن بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع ع ش (قوله بالكل) اسقطه النهاية ولعله لتوهمه منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قنه ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك أن تمنع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أى لانها وجبت كاملة ع ش (قوله مطلقا) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله مطلقا) أى خلف تركه كاملا ع ش والاول أى في الثلث وغيره (قول المتن فلو أوصى) أى أحد شريكين في رقيق مغنى (قوله للانتقال المذكور) أى آتفا في قوله لا انتقال تركته الخ (قوله نعم ان أوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكميل سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو أوصى أحدهما أى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكميل عتق العبد كمل ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) أى الميث حيث ذاب حين إذا أوصى بالتكميل اسنى (قوله استبقى لنفسه قدر قيمته الخ) أى العبد فكان موسرا به اسنى (قوله وقديسرى) أى على الميث ع ش (قوله واختارت) أى الامة المذكورة (قوله ثم مات) أى من ولدت منه ع ش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى قليتا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما لم يما كتبه بما مشه عن شرح الروض اه سم وقدمناك عن المغنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو أوصى الخ) (تنمة) أمة حامل من زوج اشتراها ابنها الحروز وجها معا وموسرا فالحكم كالو أوصى سيدها بها لها وقبل الوصية معاتقت الامة على الابن والخم يعتق علمها ولا يقوم مغنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) الى قوله وقديم ملكه في المغنى الا قوله اجماعا وقوله والوالد

(قوله فاذا أعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر حالة الموت لا الوصية اه سم (قوله وكذا إن خرج بعض حصص شريكه الخ) أى وكذا ان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ ش مر

(فصل في العتق بالبعضية) (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس او هو مستثنى

(أهل تبرع أصله) من النسب وإن علا الذكور والانات (أوفرعه) وإن سفل (٣٦٧) كذلك (عتق) عليه إجماعاً الأداود والظاهرى

والأحقة في خبر مسلم إن
يجزى ولد والده إلا أن يجده
مملوكاً فيشتريه فيعتقه لأن
الضمير راجع للشراء
المفهوم من يشتريه لرؤية
فيعتق عليه والولد كالولد
بجامع البضعية ومن ثم
قال صلى الله عليه وسلم فاطمة
بضعة منى أما بقية الأقارب
فلا يعتقون بذلك وخبر من
ملك ذارحم محرماً فقد عتق
عليه ضعيف وخرج باهل
تبرع والمراد به الحر كله ولا
يصح الاحتراز عن الصبي
والمجنون لما يأتى انهما إذا
ملكاً عتق عليهما وكذا
من عليه دين مستغرق كما
علم مما مر مكاتب ملكه
بنحوه وهو يكسب مؤنته
فله قبوله فيملكه ولا يعتق
عليه لئلا يكون الولاء له وهو
محال ومبعض ملكة ببعضه
الحر لتضمن العتق عنه
الارث والولاء وليس من
أهلها وإنما عتقت أم ولد
المبعض بموته لأنه حينئذ
أهل للولاء لا تقطع الرق
بالموت ومالو ملك ابن أخيه
فمات وعليه دين مستغرق
وورثة أخوه فقط وقلنا
بالأصح أن الدين لا يمنع
الارث فقد ملك ابنه ولم
يعتق عليه لأنه ليس أهلاً
للتبرع فيه لتعلق حق
الغير به وقد يملكه أهل
التبرع ولا يعتق في صور
ذكرها شارح ولا تخلو
عن نظر (ولا) يصح أن

الى وخبر من ملك وقوله وكذا إلى مكانب الى قول المتن ولو وهب لعبد في النهاية لا قوله ملكه بنحوه إلى
ومبعض وقوله وكذا يصح شراء إلى المتن (قوله من النسب) عبارة المغنى أصله أوفرعه الثابت بالنسب ثم
قال وخرج بقولنا الثابت بالنسب ما لو ولدت المزني بها ولد أتم ملكه الزاني لم يعتق عليه وخرج أصله ووفرعه من
الرضاع فإنه لا يعتق عليه اه (قوله كذلك) أي الذكور والانات من النسب (قول المتن عتق) أي
اتحد دينهما ولا معنى وأسنى (قوله إجماعاً الخ) عبارة المغنى أما الأصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة ولا يأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في الصحيح مسلم إن يجزى ولد والده إلا أن يجده
مملوكاً فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشراء لأن الولد حر المعتق بالنسبة العتق كما فهمه داود والظاهرى بدليل رواية
فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات والأرض إلا آتى
الرحمن عبداً وقال تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفى اجتماع الولدية
والعبدية اه وهي سالمة عن اشكال الرشيدى بما نصه قوله إجماعاً الأداود والظاهرى قد يقال إن كان خلاف
داود انما جاء بعد انعقاد الإجماع فهو خارج للإجماع فيمكن في دفعه خرقة ولا يأتى الاستثناء وإن كان خلافه
قبل انعقاد الإجماع فلا إجماع اه وإن أمكن الجواب عنه باختيار الثاني ومنع قول فلا إجماع بقول جمع
الجوامع مع شرحه وعلم أن اتفاقهم أي المجتهدين في عصر على أحد القولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم بأن
قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق جائز ولو كان الاتفاق من الحادث بعدهم بأن ماتوا ونشأ غيرهم اه
(قوله لأن الضمير) أي المستتر في يعتقه (قوله للشراء الخ) أي للولد المشتري كما فهمه داود والظاهرى
(قوله والولد كالولد الخ) فيه أنه لم يقدم دليلاً مستقلاً في الود حتى يقيس عليه الولد وخبر مسلم انما جاء
في مقام الرد على تمسك داود به لا للاستدلال وهو انما استدلل بالإجماع لا غير رشيدى أي والإجماع دليل
لكل من الأصل والفروع ولك أن تقول إن سوق خبر مسلم للرد المذكور الصريح في الدلالة على مسألة الولد
مغن عن إعادته ثانياً للاستدلال عليها بل تعد تكراراً (قوله بضعة) بفتح الباء ع ش ورشيدى (قوله
بذلك) أي الملك مغنى (قوله ضعيف) بل قال النسائي أنه منكرو الترمذى أنه خطأ وقال أبو حنيفة أحمد
بعتق كل قريب ذى رحم محرماً وقال مالك بعتق السبعة المذكورين في آية الميراث وقال الأذرعى بعتق
كل قريب محرماً كان أو غيره مغنى (قوله والمراد به الحر كله) أي حيث لم يتعاق بالرقيق حق الغير بدليل
قوله الاتى ومالو ملك ابن أخيه الخ رشيدى (قوله ولا يصح الاحتراز) أي باهل تبرع (قوله لما يأتى)
أي اتفاق قول المصنف ولو وهب له أو وصى له الخ (قوله عتق عليهما) ولو اشترى الحر زوجته الحامل
منه عتق عليه الحمل كما قاله الزركشى ولو اشترىها في مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرث أي
لأن عتقه حينئذ وصية وساقى الكلام على ذلك معنى عبارة ع ش (فرع) لو ملك زوجته الحامل منه
الظاهر أن الحمل يعتق فلو اطلع على عيب امتنع الردفما يظهر ووجب له الارش اه (قوله وكذا من عليه
الخ) أي يعتق عليه بعضه إذا ملكه كالصبي والمجنون (قوله مما مر) أي عن قريب بقول المصنف ولا يمنع
السراية دين مستغرق في الأظهر (قوله مكاتب) فاعل خرج (قوله بنحوه) أي كالوصية مغنى (قوله
بمبعض) عطف على مكاتب (قوله لا تقطع الرق الخ) أي زوال آثاره ع ش (قوله وما لو ملك الخ)
معطوف على المكاتب والمبعض رشيدى (قوله فمات) أي مالك ابن أخيه (قوله ذكرها شارح) أقره
المغنى عبارته وأورد على المصنف صور منها مسائل المريض الآتية ومنها ما لو وكله في شراء عبد فاشترى من
يعتق على موكله وكان معيباً فإنه لا يعتق عليه قبل رضاه بعيبه اه (قوله ولا يصح) أي قول المتن ولو وهب
لعبد في المغنى لا قوله على ما قاله إلى المتن وقوله ويفرق بينه إلى المتن وقوله موجب الشراء إلى عتقه وقوله إن
اعسر إلى لأنه كالمرهون (قوله لأنه لا غبطة له الخ) لأنه يعتق عليه وقد يطالب بنفقته وذلك ضرر عليه
مغنى (قول المتن له) أي لمن ذكر مغنى (قول المتن أو وصى له الخ) ومن صور الوصية بالآب أن يتزوج
أو مبنى على ما ذكره ثم عن شرح الروض فليتأمل السبب في استثنائه على أن في الشرط الخامس ما يعلم بما

(يشتري) من جهة الولي (الطفل) ومجنون وسفيه (قريبة) الذى يعتق عليه لأنه لا غبطة له فيه (ولو وهب) القريب (له أو وصى له)

به فان كان الموهوب أو الموصى به (كاسبا) أى له كسب يكفيه (فإن الولي) وجوبا (قبوله ويعتق) على المولى إذ لا ضرر عليه ولا نظر لاحتمال عجزه فتجب نفقته لانه خلاف الاصل مع أن المنفعة محتملة للضرر مشكوك فيه (وينفق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن قريبه (ولا) يكن كاسبا (فان كان الصبي) ونحوه (معسرا واجب) على الولي (القبول) لان المولى لا عساره لان نفقة عليه ولا نظر لاحتمال يساره لماسر (ونفقته في بيت المال) ان كان مسله وليس له منفق غير المولى أما الذي فينفق عليه منه لكان قرضا على ما فاده في موضع وقال في آخر تبرعا (او موسرا حرم) قبوله ولا يصح (٣٦٨) لنضره بانفاقه عليه هذا كله اذا هب مثله فووهب له بعضه وهر كسوب والمولى

موسر لم يقبله ولله ثلاثا
يعتق نصيبه ويسرى فنلزمه
قيمة شريكه ويفرق بينه
وبين قبول العبد لبعض
قريب سيده وان سرى على
ما يأتي بان العبد لا يلزمه
رعاية مصلحة سيده من
كل وجه فصح قبوله اذا
لم تلزم السيد النفقة وان
سرى لتشوف الشارع
للعق والولى تلزمه رعاية
مصلحة المولى من كل
وجه فلم يجزله التسبب
في سرية تلزمه قيمتها
(تنبيه) فرضه الكلام
في الكاسب انما هو على
جهة المثال مع انه لا يتأتى
إلا في الفرع لان الاصل
تجب نفقته وان كان
كسوبا والمراد انه متى
لم تلزم المولى نفقته لا عساره
او لكسب الفرع أو
لكون الاصل له منفق
آخر لزم الولي القبول
والا فلا (ولو ملك في مرض
موته قريبه) الذي يعتق
عليه (بلا عوض) كارت
(عتق) عليه (من ثلثه) فلو
لم يكن له غيره لم يعتق الا
ثلثه (وقيل) يعتق (من

عبد بخره ويولدها ولدا فهو حر ثم وصى سيد العبد به لانه من ضرر الوصية بالابن أن يتزوج حراما
فيولدها فالولد رقيق للمالك الامه ثم وصى سيد الولد به لانه لا يبيعه مغبى (قول المتن فعلى الولي) ولو وصيا او قياما
(قوله) إذ لا ضرر عليه (اي مع تحصيل الكمال لقريبه) واعلم ان الأدلة السابقة مغبى (وجب على الولي القبول)
فان أتى الولي قبل له الحاكم فان ابي قبل هو الوصية إذا كمل لا الهبة انما اتى بالتأخير قال الاذرى يشبه ان
الحاكم لو ابي عن نظر واجتهاد كان رأى ان القريب يعجز عن قرب او ان حر فنه كثيرة الكساد فليس له
القبول بعد كماله اه وهو ظاهر ان أباه بالفول دون ما إذا سككت مغبى (قوله لماسر) أى لنظيره من أن
اليسار خلاف الاصل الخ (قوله ان كان مسله) أى تبرعا ع (قوله وليس له منفق الخ) أى بزوجة
او قرابة مغبى (قوله قرضا) معتمد ع (قوله على ما فاده الخ) عبارة النهاية كما فاده الخ (قوله هذا
كله الخ) كان حقه ان يتقدم على قول المصنف ولا الخ كما في النهاية (قوله مثلا) أى او وصى مغبى
(قوله له كله) أى كما هو ظاهر اطلاقه مغبى (قوله لثلاثا يعتق الخ) عبارة المغبى لانه لو قبله ملكه وعق
عليه وحينئذ يسرى على الحجر فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الروضة واصلا وهو المعتمد
وان رجح في تصحيح التنبيه أنه يقبله ويعتق ولا يسرى لان المفتضى للسرية الاختيار وهو منتفاه (قوله
على ما يأتي) أى في آخر الفصل (قوله والمراد الخ) الاولى التفرع (قوله اولكون الاصل له منفق آخر
الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشاركه هذا في الاتفاق سم وقد يصرح بذلك قول
المغبى فلو وصى لطفل مثلا بجده وعمه الذى هو ابن هذا الجد حى موسر لزم الولي قبوله ولو كان الجد
غير كاسب إذ لا ضرر عليه حينئذاه (قوله كارت) أى أوهبة مغبى (قوله وهو المعتمد) وقالا للشيخ
والنهاية والمغبى (قوله لانه لم يبدل مالا الخ) أى وان وجد السبب باختياره كما لو ملك هبة او وصية ع
عبارة المغبى لان الشرع اخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل اه (قوله قول المتن او ملكه) أى فى مرض
موته مغبى (قول المتن بلا محاباة) قال فى المصباح حاباه محاباة سامحه ما خرد من حبوته إذا اعطيته الشىء
من غير عوض اه ع (قوله يعتق ما وفى به الخ) عبارة المغبى فلا يعتق منه الا ما يخرج من الثلث
وليس للبائع الفسخ بالتفريق لو لم يخرج من الثلث إلا بعضه اه (قول المتن ولا يرث) راجع للمستثنين
على اعتبار العتق من الثلث مغبى (قوله هنا) أى فى العتق من الثلث وسيد كر محترزه بقوله بخلاف من
يعتق الخ (قوله فيبطل) أى الارث لتعذر اجازته أى العتق (قوله بخلاف من يعتق من رأس المال)
يؤخذ منه ان التبرع على الوارث إنما يتوقف على الاجازة ان كان من الثلث ع (قوله لعدم التوقف)
أى فيرث لعدم الخ مغبى (قوله مستغرق له) أى لما له وسيد كر محترزه فى قوله ما إذا كان الدين الخ (قوله
لثلاثا يملكه الخ) عبارة المغبى لان تصحيحه يؤدى إلى ملكه ولا يعتق عليه فلم يصح كما لا يصح شراء الكافر
العبد المسلم اه (قول المتن والصحيح صحته الخ) ويخالف شراء الكافر للمسلم لان الكافر يتمتع الملك للعبد
المسلم نهاية (قول المتن بل يباع فى الدين) وبلغز بهذا حرم موسر ان ترى من يعتق عليه ولا يعتق مغبى

كتبناه بهامشه عن شرح الروض (قوله اولكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقوم على

(قوله) رأس المال وهو المعتمد كفى الروضة والشرحين واعتمده البلقين وغيره فيعتق جميعه وإن
لم يملك غيره لانه لم يبدل مالا والملك زال بغير رضاه (أو ملكه بعوض بلا محاباة) بان كان بضمن مثله (فمن ثلثه) يعتق ما وفى به لانه فوت ثمنه
على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) هنا إذ لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المنوقف على عتقه
المنوقف عليها فتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فامتنع ارثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أى
المريض (دين) مستغرق له عند موته (فقيل لا يصح الشراء) لثلاثا يملكه من غير عتق (والاصح صحته) إذ لا خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين)

لأدوم وجب الشراء المالك والدين لا يمنع منه وعقده معتبر من الثلث والدين يمنع منه وكذا يصح شراء ما ذن عليه ديون بعض سيده باذنه ولا يعتق إن أعسر سيده بخلاف ما لو أيسر كافى المطالب عن الأصحاب لأنه كالمهرن بالدين أما إذا كان الدين غير مستغرق فيعتق منه ما يخرج من الثلث بعد وفائه أو مستغرقا وسقط بنحو إبراء فيعتق منه ما يفي بثلث المال حيث لا إجازة فيه ما (أو) ملكه (مخاطبة) من باذنه له كان اشتراؤه بخمسين وهو يساوى ما تمزق قدرها) وهو خمسون في هذا المثال (كهيئة) فيحسب نصفه من رأس المال على المعتمد السابق (والباقي من الثلث ولو وهب لعبد) أى قن غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) أى جزء (قريب) أى أصل أو فرع (سيده فقبل وقبلنا يستقل به) أى القبول من غير إذن السيد إذ لم تلزمه نفقة وهو الأصح (عق وسرى وعلى سيده قيمة باقية) إذا هبته له هبة (٣٦٩) السيد وقوله كقبول سيده شرعا هذا ما جزم به الرافعى هنا واستشكله

وفي الروضة ثم بحث عدم السراية لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وجريا عليه في الكتابة قال الرافعى وقول الغزالي بالسراية لم أجده في النهاية ولا غيرها واعتدته بالقبلى وقال السراية غريبة ضعيفة لا يلتفت إليها إذا بذلك تصويب الأسنوى لها لما مر أن فعل عبده كفعله وفي الرد نظر لما قدمته آنفا أن العبد تصرفه كتصرف سيده من وجه دون وجه لأنه ليس نائبا عنه حتى تلزمه رعاية مصلحته من كل وجه ولا مستقلا حتى يلزمه رعاية ذلك أصلا فراعوا مصلحة السيد من وجه فنعهه القبول إذا لزمه النفقة ومصلحة القريب من وجه وهو صحة قبوله والسراية إذ لم تلزمه النفقة ولتنزيلهم فعل العبد منزلة فعل السيد في الحلف وغيره مما مر لم يتمحض فعله للقهر على السيد فأنضح ما في المتن

(قوله إذ وجب الشراء الخ) بفتح الجيم وهذا علة لصحة الشراء وقوله وعقده الخ علة لعدم العتق مع أنه قدم تعليل الأولى في قوله إذ لا دخل فيه رشيدى (قوله والدين لا يمنع منه) أى فلم يمنع صحة الشراء نهائية (قوله والدين يمنع الخ) أى كما يمنع العتق بالاعتاق نهائية (قوله منه) يعنى من التبرع بالثلث (قوله عليه ديون) أى للتجارة معنى (قوله أما إذا كان الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى فإن لم يكن مستغرقا وسقط ببراءة أو غيره عاقل أن يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين فى الأولى أو ثلث المال فى الثانية أو إجازة الوارث فيهما والاعتق منه بقدر ثلث ذلك أهأى ثلث ما بقى بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله بنحو إبراء) كان فيه اجنبى أو الوارث ولم يقصد الوارث فداءه ليبقى له أسنى (قوله فيهما) أى فى السقوط وعدم الاستغراق (قوله أو ملكه) أى فى مرض موته بموضع معنى (قوله من بائعه الخ) خرج به المحاباة من المريض كان اشتراؤه بمائة وهو يساوى خمسين فقدره تبرع منه فإن استوعب الثلث لم يعتق منه شيء ولا قدمت المحاباة على العتق فى أحد أوجه استظهره بعض المتأخرين معنى (قوله فيحسب نصفه الخ) يعنى يعتق نصف القريب من رأس المال بخير مى (قوله غير مكاتب ولا مبعوض) سيدكر محترزه (قوله أى جزء) إلى الفصل فى النهاية لا قوله قال الرافعى إلى أما إذا كان (قوله وهو الأصح) إلى الفصل فى المغنى لا قوله قال الرافعى إلى واعتدته وقوله راد إلى وأما المكاتب (قوله وهو الأصح) أى القول باستقلال العبد بالقبول (قوله هذا) أى قول المصنف وسرى الخ (قوله ما جزم الرافعى الخ) أى والمنهج (قوله وجريا عليه فى الكتابة) وهو المعتمد نهائية ومعنى (قوله واعتدته) أى عدم السراية (قوله وقال السراية) أى فى المنهاج معنى (قوله لما قدمته آنفا) أى قبيل التنبيه (قوله والجواب الخ) عطف على ما فى المتن (قوله ولا يعتق) أى من موته بشيء معنى (قوله وإن كان هو الخ) غاية والضمير للسيد (قوله وفى نوبة السيد كالفن) أى فيعتق ويسرى على ما فى المتن الذى ارتضى به الشارح والمنهج خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قوله فأتعلق به) أى المبعوض وحرية (قوله فيه مامر) أى من الخلاف المرجح من السراية عند الشرح والمنهج وعدمها عند النهاية والمغنى

(فصل) فى الاعتاق فى مرض موته (قوله وبيان القرعة) أى وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما انفقه عرش (قوله تبرعا) سيدكر محترزه (قول المتن لا يملك غيره) أى ولادين عليه معنى (قوله مات كله حرا الخ) واعتدته نهائية موت كله رقيقا واستظهر المغنى موت ثلثه حرا وباقيه رقيقا عابارة هذا أن بقى بعد السيد فإن مات فى حياته فمل يموت كله رقيقا وحرا أو ثلثه حرا وباقيه رقيقا قال فى أصل الروضة فيه أوجه أصحها عند الصيدلانى الأول وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه لأن ما يعتق ينبغى أن يبقى للورثة مثله ولم يحصل لهم هنا شيء ونقلنا فى الوصايا عن الأستاذ أبى منصور تصحيح الثانى واقتصر عليه وصوبه الزركشى

هذا بخلاف من يشاركه هذا فى الانفاق (قوله وجريا عليه فى الكتابة) أى وهو المعتمد شرح مر (فصل) أعق فى مرض موته عبد لا يملك غيره الخ (قوله مات كله حرا على الأصح) أى تنزىلا له منزلة

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - عاشر

أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جز ما وأما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد لأن الملك له نعم إن عجز عتق البعض ولم يسر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب وإن كان هو المعجز له لأنه إنما قصد التعجيل والملك حصل ضمنا وأما المبعوض وممهاياة ففى نوبته لا عتق وفى نوبة السيد كالفن فإن لم تكن ممهاياة فأتعلق به قن وبسيده فيه مامر (فصل) فى الاعتاق فى مرض الموت وبيان القرعة فى العتق إذا (اعتق) تبرعا (فى مرض موته عبد لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه) لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم أن مات فى حياة السيد مات كله حرا على الأصح ومن ثم لو وهبه فأفضه فمات السيد حيا مات على ملك الموهوب له ومن فوائد موته حرا

في الاولى انجرار ولاولده من موالى امه (٣٧٠) الى معتقه (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرعا ايضا (لم يعتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتق حينئذ كالوصية والدين مقدم عليها ومن هم لوا بر الغرماء منه او تبرع به اجنبي عتق ثلثه اما اذا كان نذر اعتاقه في صحته ونجزه في مرضه فيعتق كله كالواعتقه عن كفارة مرتبة وخرج بالمستغرق غيره فالباقي بعده كانه كل المال فينفذ العتق في ثلثه (ولو اعتق في مرض موته (ثلاثة) معا كقوله اعتقتكم (لا يملك غيرهم قيمتهم سواء) ولم تجز الورثة (عتق احدهم) يعني تميز عتقه (بقرة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعين طريقا ولخبر مسلم أن انصاريا اعتق ستة مملوكين له عند موته لا يملك غيرهم فجزاهم ^{عليه السلام} اثلاثا ثم اعتق اثنين وارق اربعة قال في البحر والمراد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عبيد الحجاز لا تختلف قيمتهم غالبا ويدخل الميت منهم في القرعة فان قرع رق الاخران وبان انه مات حرا فبقيته كسبه ويورث وتتبع القرعة فلا يجوز اتفانهم على انه ان طار غراب فهدا حرا ومن وضع صيده عليه حرا (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا) فيقرع لتجتمع الحرية في واحد لان

تنزيله منزلة عتقه في الصحة وإطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كالمات بعده قال البغوي على خلاف ولا وجه للقول بان مات رقيقا لان تصرف المريض غير متمتع وفائدة الخلاف فيما لو وهب في المرض عبد لا يملك غيره واقبضه ومات قبل السيد فان قلنا في مسألة العتق بموته رقيقا مات هنا على ملك الواهب وتلزيمه مؤنة تجهيزه وان قلنا بموته حر مات هنا على ملك الموهوب له فعليه تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليها ما تأمل المانع من فرض فائدة الخلاف في موت العتق في مسألة العتق سيد عمر وتبعه الاذرعى (قوله في الاولى) اي المذكورة بقوله نعم ان مات الخ (قول المتن عليه) اي من اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره مغنى (قوله واعتقه) الى قول المتن او بالقيمة دون العدد في المغنى وكذا في النهاية الاقوله لان اعتاق هذا على القول بموته رقيقا الى المتن وقوله قال اذا لمي وقال (قوله واعتقه تبرعا ايضا) يغني عنه ضمير عليه في المتن (قوله حينئذ) اي حين كون الدين مستغرقا له (قوله منه) اي الدين (قوله او تبرع به اجنبي) عبارة المغنى او تبرع متبرع بقضاء الدين اه وعبارة الاسنى او وفي الدين من غير العبد سواء وفاه الوارث ام اجنبي كما قاله القاضي وظاهر أن محله في الوارث اذا وفاه ولم يقصد فداءه ليقى له اه (قوله اما اذا كان نذرا الخ) محترز قوله تبرعا ع ش (قوله بعده) اي بعد اداء الدين (قوله معا) خرج به ما اذا رتبها فيقدم السابق فقط ولا قرعة كما ياتي (قول المتن قيمتهم سواء) كذا في المحلى والنهاية بلا واو وعبارة المغنى والمنهج وقيمتهم الخ بالواو (قوله ولم تجز الورثة) اي هتقمهم مغنى عبارة ع ش اي فيما زاد على الثلث اه (قول المتن عتق احدهم) وهل يجوز التفريق بين الوالدة وولدها اذا اخرجت القرعة أحدهما ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان التفريق انما يتمتع بالبيع وما في معناه ع ش (قوله يعني تميز عتقه) اي والافاضل عتق احدهم حاصل قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اقرع بينهم فاعتق الخ ولعله سقط من قلم الناسخ والا فهو محط الاستدلال (قوله فان قرع الخ) اي اخرجت له القرعة ع ش (قوله رق الاخران الخ) اي وان خرج له الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه اذا اخرجت القرعة برقه سم (قوله فلا يجوز اتفانهم الخ) اي ولم يكف مغنى (قوله حر) عبارة المغنى فهو حرا (قوله لان اعتاق الخ) اي وانما لم يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان الخ مغنى (قوله كاعتاق كله) اي لان اعتاق البعض يسرى للكل بجبري (قوله لما مر) اي انما من قوله لان اعتاق الخ (قول المتن اقرع الخ) وفهم من الامثلة التصوير بما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذا رتبها فيقدم السابق كما لو كان له عبدان فقط فقال نصف غانم حرو وثلث سالم حر عتق ثلثا غانم ولا قرعة ذكر اه في باب الوصية مغنى (قوله لو لا تشوف الشارع الخ) قضيته انه اذا قال اعتقتكم او اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا بعد موتي عتق واحد لا بعينه والقرعة كما سبق ويرد عليه انه اذا قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا كان بمنزلة ما لو قال اعتقت ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كلية يحكم فيها على كل فرد فرد فكان كالمو قال اعتقت ثلث فلان وثلث فلان ولعلم لم ينظروا الى ذلك بناء على ان ثلثكم مضاف الى المجموع وان دلالة من باب

عتقه في الصحة وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الاستاذ ونقلنا هنا عن تصحيح الصيد لاني انه يموت رقيقا واقتصر عليه في الروض وصحح البغوي انه يموت ثلثه حرا وباقه رقيقا وقد بسط بيان ذلك في شرح الروض ووجه تصحيح الصيد لاني بان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثله ولم يحصل لهم هنا شيء ومشي في الروض في مسألة الهبة المذكورة على انه يموت على ملك الواهب فعليه تجهيزه (قوله عتق ثلثه) قد يشك بان اعتاقه قولي وهو اذا رد لعا كما في اعتاق الراهن المعسر الا ان يفرق بان هذا في حكم الوصية ومنظوره في وقت الموت فكانه معلق به فلا يبلغ بمجرد عدم نفوذه في الحال (قوله يعني تميز عتقه) أي والافاضل عتق احدهم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع رق الاخران بان انه مات حرا الخ) اي وان خرج له الرق

إعتاق بعض الفتن كاعتاقه كله فصار كقوله اعتقتكم (فلو قال اعتقت ثلث كل عبد) منكم (أقرع) لما مر (وقيل الكل يعتق من كل ثلثه) ولا اقرع لتصرجه بالتبعيض وهو القياس لو لا تشوف الشارع الى تكميل العتق المتوقف على القرعة ولو قال ثلث

كل حرب بعد موتى عتق ثلثه ولا قرعة لان العتق بعد الموت لا يسرى (والقرعة) علمت عامر في القسمة وتعمل في هذا المثال باحد شئين الاول
(أن تؤخذ ثلاث رقايع متساوية) ثم يكتب في ثنتين رقى وفي واحدة عتق (لان الرق ضعيف الحرية) وتدرج في بنادق كاسبق) ثم وتخرج واحدة
باسم احدهم فان خرج العتق ورق الاخران) بفتح الخاء (او الرق ورق واخر جرت اخرى باسم اخر) فان خرج العتق ورق الثالث والا
فالعكس ويجوز الاقتصار على رقتين وفي واحدة رقى وفي أخرى عتق كما رجحه البلقيني كالامام قال اذ ليس فيه إلا أن رقعة الرق إذا خرجت على
عبد تدرج في بندقتها مرة أخرى فتكون الثلاث ارجح فقط وقال ابن النقيب كلامهم يدل (٣٧١) على وجوب الثلاث اهـ والاول اوجه

(و) ثانيهما أنه يجوز أن
تكتب اسماؤهم في الرقايع
(ثم تخرج رقعة) والاولى
اخر اجها (على الحرية) لا
الرق لانه اقرب إلى فصل
الامر (فنخرج اسمه عتق
ورقا) اي الباقيان لا انفصال
الامر بهذا ايضا وقضية
عبارة ان الاول اولى لكن
الذي صوبه جمع متقدمون
ان الاول الثاني لان
الاخراج فيه مرة واحدة
بخلافه في الاول فانه قد
يتكرر (وان لم تكن قيمتهم
سواء كان) كانوا ثلاثة قيمة
واحد مائة وآخر مائتان
وأخر ثلثمائة اقرع) بينهم
(يسمى رقى وسهم عتق)
بان يكتب في رقتين رقى
وفي واحدة عتق ويفعل ما
مر (فان خرج العتق لذى
المائتين عتق ورقا) اي
الباقيان لان به يتم الثلث
(او) لذى (الثلاثة عتق
ثلثاه) لانها الثلث ورق
باقية والاخران (أو)
خرجت (للاول عتق ثم
يقرع للآخرين يسهم رقى
وسهم عتق) في رقتين (فن

الكل لا الكلية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليتامل عش (قوله عتق ثلثه) أى ثلث كل منهم
عش (قوله في هذا المثال) أى فيما إذا كان العبيد ثلاثة معنى (قوله لان الرق ضعيف الحرية) أى فتكون
الرقايع على نسبة المطلوب في الكثرة والقلّة معنى (قول المتن في بنادق) أى من نحو شعبة معنى (قوله ثم) أى فى
باب القسمة (قوله ولا فالعكس) أى وان خرج له الرق رقى وعتق الثالث معنى (قوله كما رجحه) أى
الجواز (قوله الا ان رقعة الرق الخ) أى وان خرج العتق ابتداء لو احدث عتق ورق الاخران عش (قوله
والاول الخ) أى عدم وجوب الثلاثة وجواز الاقتصار على رقتين (قوله وقضية عبارة الخ) أى تعبيرة فى
الثاني بالجواز معنى (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أى بالظر الاول الذى قدمه من الاخراج على الحرية
رشيدى عبارة سم قوله فانه قد يتكرر وقد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليتامل إلا
أن يقال يمكن التزم عدم التكرار فى الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول اهـ (قوله ويجوز
الطريق الاخرى) أى كتابة الاسماء هنا أى فى اخلاف قيمتهم ايضا كفى الاستواء (قوله فان خرج) أى
على الحرية اسم الاول أى اسم ذى المائة معنى (قوله معا) سيدكر محترزه (قول المتن وامكن توزيعهم
بالعدد والقيمة) أى بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح مر اهـ يجزى (قوله فى جميع الاجزاء)
إلى قول المتن ولا يرجع الوارث فى النهاية (قوله فى جميع الاجزاء) أى الثلاثة معنى (قوله فيضم الخ) أى فى
المثال الذى زاده رشيدى (قوله فى كل الاجزاء) أى لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى كل شىء من الاجزاء
بمعنى انه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة فى شىء من الاجزاء كما فى المثال الذى ذكره فانه ليس شىء من
الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة اهـ سم أى بخلاف مثال المصنف فان الاثنان
فيه ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة (قوله والاثنان جزءا) أى ثانيا (قوله اوفى بعضها) أى لم يمكن التوزيع
بالعدد مع القيمة فى بعض الاجزاء وامكن فى بعض بمعنى ان بعض الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة
وبعضها كان كذلك فان جزءا اثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء واحد او الثلاثة ليس ثلث العدد
وان كانت قيمته ثلث القيمة سم (قول المتن وثلاثة مائة) كذا فى المعنى والنهاية بناء وفى اصل الشرح

لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله فى يد الوارث حسب عليه
إذا خرجت القرعة برقه (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أى إذا كان الاخراج على الحرية بخلاف ما إذا
كان على الرق مع انه جائز كما افاده قوله والاولى اخرجها الخ لكن قد يشك على قوله قد يتكرر إذا الثاني
كذلك (قوله فانه قد يتكرر) قد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان يخرج على الرق فليتامل إلا ان يقال
يمكن التزم عدم التكرار فى الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول (قوله فى كل الاجزاء) أى
لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى شىء من الاجزاء بمعنى انه لم يتوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة فى شىء من
الاجزاء كما فى المثال الذى ذكره فانه ليس شىء من الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة
(قوله اوفى بعضها) أى لم يكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى بعض الاجزاء وامكن فى بعض بمعنى ان بعض

خرج العتق على اسمه منهما (تم منه الثلث) فان خرجت للثاني عتق نصفه او للثالث ثلثه وتجوز الطريق الاخرى هنا ايضا فان خرج
اسم الاول عتق ثم تخرج اخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه (وان كانوا) أى المعتقون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
غيرهم (وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة) فى جميع الاجزاء (كسمة قيمتهم سواء) ومثلهم مائة قيمة ثلاثة مائة وثلاثة خمسون خمسون
فيضم كل خسيس انفيس (جعلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين جزءا وفعل كما مر فى الثلاثة المستوين فى القيمة (أو) امكن توزيعهم
(بالقيمة دون العدد) فى كل الاجزاء كخمسة قيمة احدى مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جزءا والاثنان جزءا والاثنان جزءا ثالثا
اوفى بعضها (كسمة قيمة احدى مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) واقرع كاسبق

وثلاث بلاتاء سيد عمر (قوله إن خرج) أى العتق لها ع ش ورشيدى (قوله فقوله دون العدد صادق الخ) فاصل المراد بدون العدد دون العدد فى جميع الاجزاء يعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح فى كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب فقوله ببعض الاجزاء أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء سم أى مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها (قوله فى جميع الاجزاء) متعلق بالثبت الخ (قوله على المتن) أى فى جعله الستة المذكورة مثالا لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد (قوله مثالا لا استواء فى العدد دون القيمة) أى وهو عكس ما فى المتن (قوله فى الكل) أى بل فى البعض (قوله ومن ثم قال الشارح الخ) أقول الذى يظهر فى تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع فى هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام فى القيمة ولا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة تتساوى الاقسام ايضا فى العدد كما فى قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما فى قوله كستة قيمة احدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تتساوى الاقسام فى العدد وتتفاوت فى القيمة ليس من التوزيع فى شىء لاذن المحال تفاوت الاثلاث فى المقدار ومع التفاوت فى القيمة تتفاوت الاقسام فى المقدار فأتضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه ان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور الا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكتفى بقوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رايته قوله ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سم (قوله واجاب شيخنا) أى فى شرح المنهج (قوله عن هذا التناقض) أى بحسب الظاهر رشيدى (قوله والروضة وأصلها) أى وبين الروضة الخ (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد فى انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما

الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة وبعضها كان كذلك كما فى مثال المصنف فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء الواحد او الثلاثة ليس ثلث العدد وإن كانت قيمته ثلث القيمة (قوله ببعض الاجزاء) فاصل المراد به دون العدد فى جميع الاجزاء يعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح فى كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب (قوله ايضا ببعض الاجزاء) أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء (قوله قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع الخ) أقول الذى يظهر فى تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع فى هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام فى القيمة ولا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة يتساوى الاقسام ايضا فى العدد كما فى قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما فى قوله كستة قيمة احدهم الخ فعلم ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان يتساوى الاقسام فى العدد وتتفاوت فى القيمة ليس من التوزيع فى شىء لاذن المحال تفاوت الاثلاث فى المقدار ومع التفاوت فى القيمة تتفاوت الاقسام فى المقدار فأتضح قول المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه فان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذا لا انقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور الا باعتبار القيمة ولا دخل فيه الا للقيمة فلا يكتفى بقوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رايته قوله الآتى ولك ان تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سم (قوله لا يتأتى التوزيع بالعدد) أى والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء فى العدد دون القيمة كما علم مما حققناه فى الحاشية الاخرى فلا منافاة بين قول الشارح المحقق المذكور وجعل الروضة وأصلها الستة المذكورة مثالا لما ذكر (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن

وفى عتق الاثنين إن خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الاجزاء فى مقابلته للثبت قبله فى الاجزاء فلا اعتراض على المتن ولا مخالفة بينه وبين ما فى الروضة وأصلها من جعل الستة المذكورة مثالا للاستواء فى العدد دون القيمة نظرا إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها فى الكل بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه وإن كان للنظر الى القيمة فى ذلك دخل ومن ثم قال الشارح المحقق لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة أى مع قطع النظر عنها أصلا واجاب شيخنا عن هذا التناقض بين المتن وأصله والروضة وأصلها بان مثال الستة المذكورة صالح لامكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظرا الى عدم تاتى توزيعها بالعدد مع القيمة

ولعكسه نظر الى عدم تاتي توزيعها بالقيمة مع العدد وهو يرجع لما قدمناه اذ عدم التاتي في كل من الامرين انما هو بالنظر لما مر فناموله ولك ان تقول لا منافاة بينهما من وجه آخر وهو ان اثنين وأصله عبر بالتوزيع والروضة وأصلها انما عبر بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق واضح اصدقهما في السنة المذكورة ولو مع قطع النظر عن القيمة لانه نصح جعل الروضة وأصلها لهما انما لا ما ذكر او جعل الاثنين وأصله لهما انما لا ما ذكر اذ لم يأت في قول الروضة وأصلها وانما يمكن التسوية بالعدد دون القيمة كسنة الى آخره (وانما ار) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد ان لم يكن لهم ولا لقيمة منهم ثلث صحيح (كاربعة قيمتهم سواء في قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد جزءه (واحد جزءه (واثنان جزءه لانه الاقرب الى فعله ^{صلى الله عليه وسلم} (٣٧٣) فان خرج العتق لو احدث

سواء أكتب العتق والرق أم
الاسماء (عتق) كله (ثم
أقرع) بين الثلاثة الباقيين
بعد تجزئتهم أثلاثا (ليتم
الثلث) فنخرج له سهم
الحرية عتق ثلثه هذا ما
دللت عليه عبارة الشيخين
وصرح به في التذييل وهو
يرد ما فهمه جمع من الشراح
من بقاء الاثنين على حالهما
ثم تردوا فيما اذا خرجت
للاثنين هل يعتق من كل
سدسه أم يقرع بينهما
ثانيا فنقرع عتق ثلثه
زاد الزركشي ان الاول
مقتضى كلامهم لانهم جعلوا
الاثنين بمثابة الواحد
(أو) خرج العتق (للاثنين)
المجولين جزأ (رق
الاخران ثم أقرع بينهما)
اي الاثنين (فيعتق من
خرج له العتق وثلث الاخر)
لانه بذلك يتم الثلث (وفي
قول يكتب اسم كل عبد في
رقعة) فالرقاع اربع ثم
يخرج على العتق واحد

بثلث القيمة سم (قوله ولعكسه نظرا الخ) فيه نظر فان العكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا
ليس مرادنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف اقيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التناوب
بعيد جدا على انه لا فائدة لذكره لانه لا يثبت ثمة رابت في سم على حج مانصه اقول الذي يظهر في تحقيق
ذلك الخ يجزئ (قوله بالقيمة مع العدد) اي ولو قسم العدد ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة
اقسام متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قدم من العدد سم (قوله بخلافه) اي التوزيع (قوله
فصح جعل الروضة وأصلها لهما انما لا الخ) فيه ما مر عن البجيرمي وسم من انه لا فائدة لذكرهما لهما لان
الحكم المعبر به انما هو التوزيع باعتبار القيمة (قوله وباعداد) الى قول اثنين ولا يرجع في المغنى الا قوله
زاد الزركشي الى اثنين (قول اثنين يتم الثلث) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي نسخ المغنى والنهاية ليعتم
الثلث سيدعر (قوله ذ) اي اعاد القرعة بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم الاثلاثا مغنى (قوله جمع من
الشراح) منهم الدويري معنى (قوله ان الاول) اي العتق من كل سدسه ع ش (قوله اي الاثنين) اي
الذين خرج لهما رقعة العتق مغنى (قوله بعد اخرى الى ان يتم الثلث) الاول ثم اخرى ليعتم الثلث (قوله
وصوبت) كان وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد سم قول اثنين قوله وقبل في ايجاب والمعتد الاول
نهاية ومعنى (قوله الاقربية الخ) عبارة المغنى لانه اقرب الى فعله ^{صلى الله عليه وسلم} اه (قوله اما اذا اعتق الخ)
مختبر قوله معافي موضعين (قول اثنين واذا اعتقنا به ضم الخ) ولو اعتقناهم ولم يكن عليه دين ظاهر ثم ظهر
عليه دين مستغرق لتركه بطل العتق نعم ان اجاز الوارث العتق وقضى الدين من مال اخر صرح وان لم يستغرق
لم تبطل القرعة ان تبرع الوارث بقضائه والارد من العتق بقدر الدين فان كان الدين نصف التركة رد من
العتق النصف او ثلثها رد منه الثلث فلو كانوا امثلا اربعة قيمتهم سواء وعتق بالقرعة واحد وثلث ثم ظهر دين
بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يقرع بين من خرجت قرعتها بالحرية بسهمهم رق
وسهم عتق فان خرجت للحركة عتق وقضى الامر وان خرجت للذي عتق ثلثه فثلثه حر وعتق من
الاخر ثلثا روض مع شرحه (قوله ويلزمها مهر الخ) اي الواطىء من الوارث او الاجنبي وان كان
الاول وهو الاقرب ع ش عبارة المغنى ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع احدهم
او آجره او وهبه بطل تصرفه ورجع المؤجر على المستاجر باجرة مثله اه زاد النهاية او رهنه بطل رهنه
فان كان اعتقه بطل اعتاقه ولاؤه الاول او كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما دى اه (قوله

ان يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما بثلث القيمة (قوله
بالقيمة مع العدد الخ) اي لو قسم العدد ثلاثة اقسام اي متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من
العدد (قوله وصوبت) كان وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد

بعد اخرى الى ان يتم الثلث (فيعتق من خرج) او لا (و) تعاد القرعة بين الباقيين فنخرج له ثانيا بان ان ثلثه هو الباقي من الثلث فيعتق (ثلث
الباقي) وهو الفارع ثانيا لان هذا اقرب الى فصل الامر وفي بعض النسخ الثاني بالثلثة والنون وصوبت (قلت اظهرهما الاول والله اعلم) لما مر
ان تجزئتهم ثلاثة اجزاء اقرب لما مر في الخبر (والقولان في استحباب) لان المقصود يحصل بكل (وقيل) وانصر له بانه نص الام وقضية
كلام الاكثرين (في ايجاب) للاقربية المذكورة اما اذا اعتق عبدا مر تباعا لقرعة بل يعتق الاول فالاول الى تمام الثلث (واذا اعتقنا بعضهم)
اي الارقام (بقرعة فظهر مال) اخر للبيت لم يعلم وقت القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) اي بان عتقهم وانهم احرار اتجرى عليهم احكام
الاحرار من حين اعتاقه (و) من ثم كان (لهم كسبهم) ونحوه كارش جنابة ومهرامة وتبعية ولدناها (من يوم) اي وقت (الاعتاق)
وبطل نكاح امة زوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها ان وطئها ويكمل حد من جلد كقن ويرجم ان كان محصنا (ولا يرجع

الوارث بما اتفق عليهم) مطلقا وان اطال البلقنى في ترجيح تفصيل فيه لانه انفق على ان لا يرجع كمن نكح فاسدا يظن الصحة لا يرجع بما اتفق قبل التفريق ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمه هم فيه لا بما خدموه له وهو ساكت اخذا بما مر في غصب الحر (وان خرج) من الثلث (بما ظهر عبد) أو بعضه أو أكثر منه (آخر أقرع) يئنه وبين من بق منهم فمن قرع عتق أيضا (ومن عتق) ولو (بقرعة حكم بعنقه من يوم الاعتاق) لا القرعة لانها مبنية للعتق (٣٧٤) لا مثبتة بخلاف الموصى بعنقه فانه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق (وتعتبر

قيمتها حينئذ) أى حين إذ عتق لما تقرر انه بان بها انه حر قبلها (وله كسبه) ونحوه بما مر (من يوم مثله غير محسوب من الثلث) لحدوثه على ملكه (ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث هذا ان كانت القيمة يومه اقل او لم تختلف ليوافق ما في الروضة واصلاها من انه يعتبر اقل قيمة من وقت الموت الى قبض الورثة للتركه لانها ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على ملكهم او وقت القبض اقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في ملكهم فلا يحسب عليهم كغصب او ضائع من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت) ظرف لكسبه (لا الحادث بعده) فلا يحسب عليه لحدوثه على ملكه فلا يقضى دين المورث منه (فلو اعتق ثلاثة لأملاك غيرهم قيمة كل منهم مائة فكسب احدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع فان خرج العتق

مطلقا) أى قبل ظهور المال أو بعده (قوله قبل التفريق) أى تفريق القاضى بينهما معنى (قوله) ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمه هم فيه لا بما خدموه) فلو اختلفوا صدق الوارث لان الاصل براءة ذمته ثم ما قاله مفروض فيما لو جهل كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقي انه يقع كثيرا ان السيد يعتق ارقاه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره هنا وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها ان خدموه بانفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مالو علوا بعتق انفسهم فلا اجرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما اذا لم يعلموا بالعتق لا خفاء السيد اياه عنهم فيكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالغين ام لا فان للصبي المميز اختيار او ياتى ذلك ايضا فيها بقع كثير امن ان شخصاً يموت وله اولاد مثلاً فيتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقيون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها عيش وقوله ويأتى ذلك ايضا الخ يتأمل المراد به (قوله بما استخدمهم) صادق بما اذا كان بمجر دأمر من غير إلزام فليتأمل وقد يوجه بان مجرد الامر بالنسبة اليهم كالإلزام لانهم يعتقدون وجوب امتثاله بالنسبة لظاهر الحال سيد عمر (قول المتن بما ظهر) أى بمال اخر ظهر للبنت بعد القرعة (قوله او اكثر منه) أى من عبد (قوله ولو) اسقطه النهاية والمعنى ولا تظهر له فائدة (قوله لا القرعة) الى قوله وحذف من اصله في المعنى والنهاية (قوله بخلاف الموصى الخ) حقه ان يكتب في شرح وتعتبر قيمته حينئذ كما في المعنى (قول المتن وله كسبه الخ) سواء كسبه في حياة المعتق ام بعد موته معنى (قوله بأمس) أى في شرح ولهم كسبهم (قول المتن ومن بقى الخ) أى استمر معنى (قوله فالزيادة على ملكهم) أى حدثت في ملكهم معنى (قول المتن قبل الموت) أى موت المعتق وقوله بعده أى موت المعتق معنى (قوله فلا يقضى الخ) عبارة المعنى حتى لو كان على سيده دين بيع في الدين والسكسب للوارث لا يقضى منه الدين خلافاً للاصطخري (قول المتن عتق) أى ورق الاخران وقوله وله المائة أى التي اكتسبها معنى (قوله له كسبه الخ) أى غير محسوب من الثلث معنى (قوله ضعف ما فات عليهم) أى مثلاً قيمة الاول وما عتق من الثاني معنى (قوله لا بذلك) فانه يعتق ربعه وقيمته خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها وهو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون وبقي منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقي عبدان قيمة كل مائة فجلمة التركة المحسوبة ثلثمائة وخمسة وسبعون منها قيمة العبيد ثلثمائة ومنها كسب احدهم خمسة وسبعون فجلمة ما عتق الخ معنى (قوله فجلمة ما عتق مائة وخمسة وعشرون الخ) لانك اذا أسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبيد الثلاثة بصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون للعتق نهاية (قوله كما مر) أى انفاً (قوله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة) بان يقال عتق من العبد الثاني شىء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة لاشيئين تعدل مثلى ما عتق وهو مائة وشىء فثلاثة مائتان وشيئان وذلك يعدل لثلاثمائة لاشيئين فيجبر ويقابل فائتان واربعة اشياء تعدل لثلاثمائة تسقط منهما المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالثلاثة وخمسة وعشرون فعلم ان الذى عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه شيخ الاسلام ومعنى ونهاية قال ع ش قوله عتق من العبد الثاني شىء أى مبهم وقوله فيجبر ويقابل أى يجبر الكسر فتم الثلثمائة وتزيد مثل ما جرت به على الكسر في الطرف الاخر فيصير احد الطرفين لثلاثمائة والاخر مائتين واربعة اشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي

للكاسب عتق وله المائة) لما مر ان من عتق له كسبه من حين عتقه (وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الكاسب والاخر ليمثل الثلث (فان خرجت) للقرعة (لغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثاه مع المكاسب وكسبه للورثة وذلك ضعف ما فات عليهم (وان خرجت له) أى للمكاسب (عتق ربعه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب ان يبقى لهم ضعف ما عتق ولا يحصل إلا بذلك فجلمة ما عتق مائة وخمسة وعشرون وما بقى مائتان وخمسون واما الخمسة والعشرون التي هي ربع كسبه فغير محسوبة كما مر وحذف من اصله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة لخصائهما

(فصل) في الولاية بفتح الواو والمد من الموالاة أي المعاونة والمقاربة وهو شرعاً عصبية ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك متر أخيه عن عصبية النسب تقتضي للمعتق وعصبته الارث وولاية النكاح والصلاة عليه والعقل عنه والاصل فيه قبل الاجماع الاخبار الصحيحة نحو إنما الولاية لمن أعتق الولاية كلعنة النسب بضم اللام وقتحها (من عتق عليه) خرج به (٣٧٥) من اقرب بحرية قن ثم اشتراه فانه يحكم عليه

بعتقه ويوقف ولاؤه ومن أعتق عن غيره او عن كفارة غيره بعوض او غيره وقد قدر انتقال ملكه للغير قبيل عتقه فولأؤه لذلك الغير ووقع في شرح فصول ابن الهائم للباردني وشيخنا انه اذا اعتق عن الغير بغير اذنه يكون الولاية للمالك بخلاف ما اذا كان باذنه او بغير اذنه لكن في معرض التكفير فانه يعتق عن اعتق عنه والمعتق نائب عنه في الاعتاق اه وهو عجيب لتوقف الكفارة على النية المتوقفة على الاذن وقد اتفقت عباراتهم على ان لغير المكفر التبرع عنه بالتكفير باذنه فقولهم باذنه صريح في توقف التكفير عنه بالاعتاق وغيره على اذنه وكذا كل ما يحتاج للنية لا يفعل عن الغير الا باذنه كخراج زكاة الفطر وغيرها فاحفظ ذلك فانه مهم نعم يصح حمل كلامها على عتق اجنبي عن كفارة الغير الميت اذا كانت مرتبة بناء على ما في الروضة واصلمها في الايمان وجرى عليه في شرح الروض ان للاجنبي العتق عنه فيها لكنه في شرح منهجه فرع ما فيها على تعليل المنع

مائة من الثمانية يقابل بينها وبين الاربعة الاشياء الباقية بعد إسقاط المائتين من الطرف الآخر وتقسم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون اه (فصل في الولاية) (قوله في الولاية) الى قوله أو كفارة غيره في المغنى وإلى قوله وقد اتفقت عباراتهم في النهاية (قوله من الموالاة أي المعاونة الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لئلا القرابة ماخوذ من الموالاة وهو المعاونة الخ (قوله ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك) عبارة شيخ الاسلام والمغنى عصبية سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية اه (قوله حدث بعد زوال ملك) أنظر ما الحاجة إلى هذا بعد قوله ناشئة عن حرية وقوله متر أخيه عن عصبية النسب بين هذا والذي بعده خاصة الولاية ثم انه ولا فهمها غير محتاج اليها في التعريف رشدي عبارة المغنى وهي متر أخيه الخ (قوله والصلاة) معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث (قوله الاخبار الصحيحة الخ) وقوله تعالى ادعهم إلى آياتهم إلى قوله ومو اليكم مغنى (قوله بضم اللام) اقتصر عليه في المختار ع ش (قوله خرج به الخ) فيه نظر عبارة النهاية بعد قول المصنف ثم لعصبته وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من أقر الخ وهي ظاهرة (قوله ويوقف ولاؤه) أي إلى الصلح أو تبين الحال ع ش عبارة المغنى ولا يكون ولاؤه له بل هو موقوف لان المالك بزعمه لم يثبت له ولا نعتق عليه وواحدة له بقوله اه (قوله ومن اعتق الخ) ومالو اعتق الكافر كافراً فلعن العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولأؤه للثاني (تنبيه) يثبت الولاية للكافر على المسلم كمكسه وإن لم يتوارثا كما يثبت علاقة النكاح والنسب بينهما وإن لم يتوارثا ولا يثبت الولاية بسبب آخر غير الاعتاق كاسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فحق الناس بمجاءه وماتاه قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث وتخو المرأة ثلاثة ما ريث عتيقها ولقيطها ولدها الذي لا عتق عليه ضعفه الشافعي وغيره وكالحلف والموالاة مغنى (قوله او عن كفارة غيره) الاولى كفارة ام لا (قوله بعوض) راجع للمعطوفين (قوله وقد قدر انتقال ملكه للغير) أي بان كان العتق بالاذن بشرطه رشدي عبارة ع ش أي فرض ذلك بان اذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الاعتاق او كان المالك ولياً محجوراً لزمته كفارة بالقتل فان المالك اذا عتقه عن الآذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكها قبل العتق اه (قوله يكون الولاية للمالك) معتمد ع ش وقياس التصديق عن الغير بدون اذنه حصول الثواب هنا للغير وإن لم يكن الولاية له وقد يفيد ما يأتي عن المغنى عند قول الشارح للخبرين المذكورين (قوله وهو عجيب) عبارة النهاية قوله وغير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال ع ش قوله وهو الخ أي قوله لكن في معرض التكفير الخ فتي كان الاعتاق بغير اذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاية للمعتق ع ش (قوله لتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يوهم وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهره انه ليس كذلك رشدي وفيه نظر ان أرادني حصول الثواب للغير لما مر أنفان حصول الثواب بان تصدق عنه بلا اذن فليتامل (قوله وغيره) الو او معنى او (قوله حمل كلامها) أي كلام البارديني وشيخ الاسلام في شرح الفصول (قوله وجرى) أي شيخ الاسلام عليه أي على ما في الروضة واصلمها (قوله عنه) أي الغير الميت بنية فيها أي في الكفارة (قوله ما فيها) أي في الروضة واصلمها (قوله وإنما السبب) أي سبب المنع وعلته (قوله بذلك) أي بان السبب إنما هو ذلك الاجتماع (قوله عنه) أي الميت (قوله بما ذكر) أي بالاجتماع المذكور (قوله كلامها) أي البارديني وشيخ الاسلام (قوله عنه) أي الميت (قوله لتعليل شيخنا) أي البارديني (قوله ومن اعتمقه الامام الخ) لعله عطف على قوله

(فصل من عتق عليه رقيق)

فرع ما فيها على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير اعتاق أو ليس الامر كذلك وإنما السبب اجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد الولاية للبيت وجزم بذلك في شرح البهجة فقال لا يؤدي اجنبي اعتاقه ولو في مرتبة وعلله بما ذكر فان قلت يحمل كلامها على عتق الوارث عنه قلت يمكن بل يتعين بدليل لتعليل شيخنا بان المعتق نائب عنه في الاعتاق ومن أعتقه الامام من عبيد بيت المال فان ولأؤه للسلبين

كذا قيل وهو ضعيف لعدم جرحهم بان الامام لا يجوز له العتق لانه كولي اليتيم ومن ثم كان الوجه من اضطرار ابائه ليس له بيع عبد بيت المال من نفسه كما لم يعم مرانفا عتقه في صورة (٣٧٦) فيمكن حمل ذلك عليها (رقيق باعناق) منجز او معاق ومنه بيع العبد من نفسه لما مر انه عتقه عتاقه

(او كتابة او تدبير)
والكون العتق في هذه
اختيار يا وفيما بعدهما قريا
غابر العاطف على ما في
نسخ وفي بعضها العاطف
بالواو في الكل وكثير منها
العاطف بها فباعد الكتاب
وكان وجهه انه جعل
المباشرة الحقيقية قسما وما
عدها اقساما اخر فقال
(واستلاد وقرابة وسراية
فولاؤه له) للخبرين
المذكورين (ثم لعصبته)
المتعصبين بانفسهم الاقرب
فالاقرب كما مر في الفرائض
للخبر السابق والترتيب انما
هو بالنسبة لفوائد الولاء
المترتبة عليه من ارث وولاية
تزوج وغيرهما لا لثبوته
فانه ثبت لعصبته معه في
حياته ومن ثم لو تعذر ارثه
به دونهم ورثوا به كالمعتق
مسلم نصرانيا ومات في
حياته وله بنون نصارى
فانهم الذين يرثونه ثم المنتقل
اليهم الارث به لا لارثه فان
الولاء لا ينتقل كان نسب
الانسان لا ينتقل بموته
وسببه ان نعمة الولاء تختص
به ومن ثم قالوا الولاء لا
يورث بل يورث به اما
العصبة بغيره كالنكاح مع
الابن ومع غيره كهي مع
الاخت فلا ترث به (و) من
ثم (لا ترث امرأة بولاء)

من اقر بحرية قن الخ كما هو صريح صريح المغني (قوله كذا قيل) ومن قال بذلك المغني (قوله كسر) اى في
تنبيه اوائل الباب وقوله مرانفا اى في ذلك التنبيه خلافا لما يوهى صديقه وقوله في صورة عبارته هناك وقد
ذكر انه لو جاء ناقن مسلم فالامام دفع قيمته من بيت المال ويعتقه عن كافة المسلمين اه (قول المتزريق)
اى او بعض باعناق اى او باعناق ذير هرقية عنه باذنه اه مغني (قوله او منجز) الى الكتاب في النهاية لا
قوله على ما في نسخ الى فقال وقوله للخبر السابق وقوله وهذا مستثنى الى المتز وقوله ولو كان معاق الاب الى التز
وقوله اى الاب الى ثم يبدو اليه (قول) ومنه اى من الاعتناق عبارة المغني منجز اما استلاد لا او بعض
كبيع العبد من نفسه او ضمنا كقوله اعتق عبدك عنى فاجابه او معاقا على صفة وجدت اه (قول) ما مر اى
في اوائل الباب قبيل التنبيه (قوله في هذه) اى الاحوال الثلاث نهاية (قوله على ما في نسخ) اى من ضعف
هذه باو وما يبدو بالواو (قوله وكان وجهه) اى ما في الكثير (قوله المباشرة الحقيقية) وهى الاعتناق
والكتابة (قوله قال الخ) ضعف على قولنا غير العاطف (قول المتز وقرابة) كزورث قريبه الذى يهتق
عليه او انك يبيع او هبة او وصية وقوله او سر اية كفى عنق احد الشريكين الماوسر نصيبه مغني (قول الخبرين
المذكورين) اى فى اول الفصل وعبارة المغني اما بالاعتناق فللخبر السابق واما بغيره فبالقياس عليه اما
اذا اعتق ذيره عبده عنه بغير اذنه فانه يحج ايضا الكفر لا يثبت له لولا او ما يثبت للمالك خلافا لما وقع في
اصل الروضة من انه يثبت له لاله المالك ولو اعتق عبده على ان لا ولاء له عليه او على ان يكون سائبة او على انه
لغيره لم يطل ولاؤه ولم ينتقل كنسبه لخبر الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله احق
وشرطه اوثق انما الولاء لمن اعتق اه (قوله المتعصبين) الى الكتاب في المغني الا قوله كالنكاح الى الارث
وقوله لان الولاء الى المتز وقوله ولان نقصه الى وخرج (قوله المتعصبين بانفسهم) سيذكر محترزه (قوله
للخبر السابق) وهو الولاء لجهة كل حكمة النسب (قوله والترتيب) اى الى الذى افاده ثم (قوله انما هو بالنسبة
لفوائد الولاء الخ) اى بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد ينعكس الترتيب سم (قوله وغيرهما) اى
بما مر في اول الفصل (قوله ومن ثم لو تعذر ارثه به دونهم الخ) عبارة المغني وهو قضية قول الشيخين فيما اذا
مات المعتق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فبيرانه الابن المسلم اه وعبارة الروض مع شرحه وان
اعتق مسلم كافر اثم مات الكافر عن المسلم او اولاده او اولاده كافر ورثه دونهم وبذلك لم ازولاء العصبه
ثابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب اه وبذلك يعلم ان ما ياتي عن المغني في اخر الفصل بما ياتي ما مر عنه
انفا منى على المرجوح (قوله لارثه به) اى ارث الملق بالولاء (قوله كان نسب الانسان الخ) وذلك ان النسب
عمود القرابة الذى يجمع متفرقا ولا يتصور فيه انتقال عيش (قوله وسببه) اى سبب عدم انتقال الولاء
(قوله ومع غيره) الواو بمعنى او كما عبر به النهاية (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
سم (قوله من ثم) اى من اجل عدم ارث العصبه بالغير او معه (قول المتز ولا ترث امرأة بولاء) فاذا كان
للمعتق ابن وبنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث المذكورون الا بنى نهاية ومغني (قوله لان الولاء اضعف
الخ) بدليل اخره عنه سم (قوله دون اخواتهم) فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم والعمة فبنت المعتق اولى لانها
ابعد منهن نهاية (قوله وكل منتم اليه الخ) اى لم يمسهرق كاسياتى رشيدى (قوله نحو اولاده الخ) النحو
استقصاى (قوله شتامهم) اى اولاده وعتقاءه وقوله كاشمات المعتق وهو بفتح المشا رشيدى (قوله فاستتبعوه)

باعناق او كتابة او تدبير الخ (قوله والترتيب انما هو بالنسبة لفوائد الولاء الخ) اى بناء على الغالب
من الاتفاق في الدين ولا فقد ينعكس الترتيب (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
(قوله اضعف) اى بدليل اخره عنه (قوله فاستتبعوه) يتأمل

لان الولاء اضعف من النسب المتراخي ولا ذار اخى النسب ورث المذكور فقط الاترى ان ابن الاخ والعم وبنيهما يرثون يتأمل
دون اخواتهم (لا من عتيقوا) كل منتم اليه بنسب او ولاء نحو (اولاده) وإن سفلوا (وعتقائه) وعتقاءه وهكذا لانه صلى الله عليه وسلم جعل
الولاء على بريرة لعائشة رضى الله عنها ولان قصة اعتاقها شتامهم كشمات المعتق فاستتبعوه في الولاء وهذه ايسر مما في الفرائض

فلا تكرر او خرج بمنتم من عقلت به عتقة بعد العتق من حر اصلي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها ابو هاشم اعتق عبد افات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فاله للبنت) لا لكونها بنت معتقة بل لانها معتقة اما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها فانه له ولا شيء له لانه عصبه نسب وهو مقدم على معتق المعتق وهذه التي يقال اخطا (٣٧٧) فيها اربعة ائمة قاض لانهم راوها اقرب

مع ان لها عليه عصبية فورثوها وغفلوا عن ان المقدم في الولاء المعتق فعصبته فعتقة فعصبته فعتق معتقة فعصبته وهكذا وحكي الامام غلط اوانك ايضا فيما اذا اشترى اخ واخت اباهما فعتق عليهما ثم اعتق قنات ومات ثم مات العتق فقالوا ميراثه لهما لاشترى كما في الولاء وهو غلط بل الارث له وحده (والولاء لا على العصبات) كالنسب فلو مات معتق عن ابنين وثبت لهما ولأه العتق فمات احدهما عن ابن فولاء العتق للابن لانه لو قدر موت العتق حينئذ لم يرثه الا الابن ولو مات المعتق عن ثلاث بنين ثم مات احدهم عن ابن وآخر عن اربعة وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون العتق اعشارا لاستواء قربهم (ومن مسه رق) فعتق (فلاولاء عليه لا لمعتقه وعصبته) ثم بيت المال دون معتق اصوله لان ولأه المباشرة لقوته يقطع ولأه الاسترسال وهذا مستثنى مما مر ان الولاء على العتق وفروعه

يتأمل سم عبارة الرشيدى صوابه فتبعوه كما هو كذلك في نسخة اه (قوله فلا تكرر) عبارة المغنى وهذه المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا توطئة لقوله فان عتق الخ اه (قوله وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتيق اذ ليس ابوه عتيقا بل حر اصلي سم (قوله من عقلت به عتقة الخ) اي ولد العتقة الذي عقلت به بعد العتق من حر اصلي معنى (قول المتن فان عتق عليها ابوها) اي كان اشترى وتوقوله بلا وارث اي من النسب معنى (قوله بان مات) اي العبد العتق (قوله لا لكونها بنت معتقة) اي لما مر انها لا ترث معنى (قوله اما اذا مات الخ) عبارة النهاية والمغنى هذا اذ لم يكن الاب عصبية فان كان كاخ وابن عم قريب او بعيد فيراث العتيق له ولا شيء لها اه (قوله له) وقوله لانه اي نحو اخي اني البنت (قوله عصبية نسب) اي لمعتق العبد (قوله وهذه) اي مسئلة اما اذا مات عنها وعن نحو اخي ايها (قوله اربعة ائمة قاض) اي غير المتفقة نهاية (قوله مع ان لها عليه عصبية) اي بولائها عليه معنى (قوله فورثوها) من التورث عبارة النهاية فنجعلوا الميراث للبنت اه (قوله ثم اعتق) اي الاب (قوله لاشترى كما في الولاء) عبارة المغنى لانهما معتقا معتقه اه (قوله بل الارث له) اي الاخ (قوله كالنسب) ولما رواه ابو داود وغيره عن عمرو وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم الولاء للكبر وهو بضم الكف وسكون الباء اكبر الجادة في الدرجة والقرب دون السن معنى زاد النهاية ومثل هذا لا يكون الا عن توقيف اه (قوله عن ابنين) او اخوين معنى (قوله) اي دون ابن الابن عتق (قوله دون معتق اصوله) صورته ان ولد رقيقة رقيقا من رقيق او حر واعتق الولد ما لهما الكو واعتق ابويه او امه والكم معنى وشرح المنهج قال البجيرمي قوله ان ولد رقيقة الخ بان يزوج شخص امته فاني ولد ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الامه فيعتقها واشترى بها فولاء على الولد لمعتقه لا لمعتق الامه عتق وقوله واعتق ابويه اي اذا كانا رقيقين وقوله او امه اذا كانت هي الرقيقة فقط اي فلا ولأه على ذلك الولد لمعتق ابويه او امه اه (قوله وهذا مستثنى مما مر الخ) اي ضمنا في قول المصنف الام من عتقها واولاده عبارة المغنى وهذا مستثنى من استرسال الولاء على اولاد المعتق واحفاده واستثنى الرافعي صورة اخرى وهي من ابوه حر اصلي فلا يثبت الولاء عليه لموا الى الام على الاصح لان الانتساب للاب ولاولاء عليه فكذلك الفرع فان ابتداء حرية الاب تبطل دوام الولاء لموا الى الام كاسياني فدواهم اولى بان يمنع ثبوتها لهم اما عكسه وهو معتق تزوج بحرة اصلية فثبوت الولاء على الولد وجهان اصحهما ثبت تبعاً للنسب والثاني لانها احدا الولدين فخرتها بتبع الولاء على الولد كالاب ولاولاء على ابن حرة اصلية مات ابوه رقيقا فان عتق ابوه بعد ولادته فل عليه ولأه تبعاً لابي امه لانها لم يثبت ابتداء فكذلك ابده كالوكان ابواه حريز وجهان رجح منهما البلقييني وصاحب الانوار الاول ومن ولد بين حريز ثم رق ابوه ثم زال رقبته الاولاء عليه لان نعمة الاعتاق لم تشمله لحصول الحرية له قبل ذلك فله عليه الزكشي اخذ انما ياتي اه وكذا في الروض مع شرحه لا قوله اما عكسه الى ولاولاء على ابن حرة وقوله ومن ولد بين حريز الخ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه وعبارة العباب ولا على ولد حرة اصلية من عتيق او من رقيق فان عتق فولأه لموا الى ابيه اه فانظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان عتق الخ اه (قوله على العتيق) خبر ان الولاء (قوله ومن ثم لو تزوج عتيق بحرة اصلية الخ) انظره مع ما مر انفا عن العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية من عتيق سم وقد تقدم

(قوله وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتيق اذ ليس ابوه عتيقا بل حر اصلي (قوله فانه لاولاء عليه الخ) عبارة الروض وشرحه ولاولاء على من ابوه حر اصلي ولم يمس الرق احداً بانه وامه عتقة لان جهة

(٤٨) - شرواني وابن قاسم - عاشر) وان سفلوا وكذا من ابوه حر اصلي فلا ولأه عليه لموا الى امه لان الانتساب للاب ومن ثم لو تزوج عتيق بحرة اصلية ثبت الولاء على الولد لموا الى ابيه (ولو نكح عبدة معتقة فانت بولد فولأه لموا الى الام) لانهم انعموا عليه لعنتقه بعتقها (فان اعتق الاب انجر) الولاء اي بطل وانقطع من حين عتق الاب عن موا الى الام (الى مواله) لان الولاء فرع النسب الى مواله والنسب اليه وان علادونها وانما ثبت موالها عند تعذر من جهة الاب برقه فاذا امكن بعتقه عاد لموضع

ولا يعود لموالى الام ولو كان معتق الاب هو الابن نفسه فسياتي (ولو مات الاب رقيقا وعق الجدة) ابو الاب وإن علا دون ابى الام (انجر) الولاء (الى مواليه) اى الجدة لانه كالاب ويستقر فبعدهم لبيت المال (فان اعتق الجدة والاب رقيقا انجر) لموالى الجدة (فان اعتق الاب بعده) اى بعد انجر ارموالى الجدة (انجر) من موالى الجدة (الى مواليه) اى الاب لانه انما انجر لموالى الجدة لرقه فاذا اعتق عاد لمواليه لانه اقوى ثم بعد مواليه لبيت المال (وقيل) لا ينجر لموالى الجدة بل (يبقى لموالى الام حتى يموت الاب) رقيقا (فينجر الى موالى الجدة) لانه ما بقى مانع فاذا مات زال المانع (ولو ملك هذا الولد) الذى من العبد والعتيقة (اباه) حرولا اخوته لايه من موالى الام (اليه) لان اباه عتق عليه فثبت له الولاء عليه وعلى اولاده من أمه وعتيقة اخرى (وكذا ولأه نفسه) بجره اليه (فى الاصح) كاخوته (قلت الاصح المنصوص لا يجره والله أعلم) بل يبقى لموالى أمه والى لثبت له على نفسه وهو محال ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبه أو باعه نفسه وأخذ منه النجوم أو الثمن (كتاب التدبير)

عنه التوقف فيما قاله العباب وعن المغنى انه وجهه رجوح (قوله فاذا انقرضوا الخ) عبارة المغنى (تنبيه) معنى الانجر ان ينقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب فلم يبق منهم احدم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب ففسبوا اهل يعودوا لولاء لموالى الام حكى ابن كيج فى التجريد فيه وجهين وينبغى ان يكون كالمسئلة قبلها يعنى كما هو ظاهر اه كمسئلة انقرض موالى الام فلا يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر قوله اى المغنى وينبغى ان يكون النخ اى فينجر لموالى الام اه لعله من تحريف الناسخ والاصل فلا ينجر النخ ثم قال اى السيد عمر لكن يبقى النظر فيما لو عاد موالى الاب الى الحرية هل يعود اليهم الولاء لانه لما زال عنهم مانع وقدر زال اولا محل تامل ولعل الاول اقرب اه (قوله ولو كان النخ) ليس بغاية عبارة المغنى ومحل الانجر ارموالى الاب اذالم يكن معتق الاب هو الابن نفسه فان اشترى اباه فعتق عليه فلا صح أن ولأه الابن باقى لموالى امه كسياتي اه اى فى قول المصنف وكذا ولأه نفسه فى الاصح قلت الخ (قوله ويستقر) اى ولا يتوقع فيه انجر ارمغنى (قول) لانه اى الاب (قوله ما بقى النخ) ما مصدرية عبارة النهاية لان وجود مانع النخ (قول المتن ولو ملك هذا الولد اباه النخ) ويتصور ذلك فى نكاح الغرور بان يغرق رقيق بحرية امة فى وطء الشبهة ونحوهما روض مع شرحه (قوله ولأه اخوته لايه) تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده ع ش (قول المتن اليه) اى الولد قطعاً مغنى (قوله وعتيقة اخرى) الو او بمعنى او كما عبر به النهاية والمغنى (قوله يجره اليه) كالمو اعتق الاب غيره ثم يسقط ويصير كحر لا ولأه عليه مغنى (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل استحالة ثبوت الولاء للشخص نفسه سم (قوله تثبت للسيد على قن النخ) اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة واداء النجوم او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه سم (قوله واخذ منه النجوم الخ) اى وعق (خاتمة) لو اعتق عتيق اباه معتقه فلكل منهما الولاء على الاخر وإن اعتق اجنبى اخن لايون او لاب فاشترى اباهما فلا ولأه لو احد منهما على الاخرى ولو خلق حر من حرين اصلين واجداده ارقاء ويتصور ذلك فى نكاح الغرور وفى وطء الشبهة ونحوهما فاذا اعتقت امه فالولاء عليه لمعتقها فان عتق ابو امه انجر الولاء الى مولاه فاذا عتقت ام ابيه انجر الولاء الى مولاه فاذا عتق ابو ابيه انجر الى مولاه لان جهة الابوة اقوى واستقر عليه حتى لا يعود الى من انجر اليه كما مر ولو اعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولأه للمسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فولأه لهما ولو مات فى حياة معتقه فبهراته لبيت المال اه مغنى وكذا فى الروض مع شرحه لا قوله ولو مات فى حياة معتقه الخ المخالف لكلامه وكلام غيره المارين عند قول المصنف ثم لعصيته (كتاب التدبير)

(قوله هو لغة) الى قوله ولا يرد فى المغنى لا قوله اومع شىء قبله الى قوله وهما فى الارشاد فى النهاية لا قوله فلم الى وأصله وقوله على أن ما أطلقه الى المتن وقوله أو بعضه فيعينه وارنه وقوله لا يحويده الى المتن وقوله فان قلت الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافا لبعضهم (قوله النظر فى عواقب الاب اذ لا ولأه عليه ولا من جهة الام لان الانتساب الى الاب ولا ولأه عليه فكذا الفرع فان ابتداء حرمة الاب يبطل دوام الولاء لموالى الام فدوامها اولى ان يمنع ثبوته لهم ولا ولأه على ابن حرة اصلية مات ابو رقيقة فان عتق ابو رقيقة فثبت له الولاء تبعاً لايه ام لا لان لم يثبت ابتداء فكذا بعده كالمو لو كان ابو اه حرين وجهان رجح منهما البلقينى وصاحب الانوار الاول اه وعبارة العباب ولا على من لا يمس الرق أحد آبائه و أمه عتيقة ولا على ولد حرة اصلية من عتيق أو من رقيق فان عتق فولأه لموالى ابيه اه فانظر الفرق بين قوله من عتيق وقوله فان عتق النخ انظره مع ما فى أعلى الها مش عن العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية من عتيق (قوله ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبه أو باعه النخ) اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة وادى النجوم او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه (قوله ومن ثم النخ) اى لاجل استحالة ثبوت الولاء للشخص على نفسه (كتاب التدبير)

الامور وشرا وتعلق عتق بالموت وحده او مع شيء قبله من الدبر لان الموت دبر الحياة ولا يرد عليه المتق من راس المال في اذامت فانز ح
قبل موق بشهر او يوم مثلاً فمات فجاءة لانه ليس تعليقاً بالموت وإنما يتبين به عتق قبله (٣١٩) فدل انه متعلق بوقت قبل الموت او بعده

كان محض تعليق لا تدبير
فلا يرجع فيه بالقول
قطعا ويعتق من راس المال
ان خلا الوقت عن مرض
الموت او زاد على مدته
كما ياتي واصله قبل الاجماع
تقريره صلى الله عليه
وسلم لمن دبر غلاما لا
يملك غيره عليه واركانه
مالك وشرطه تكليف الا
في السكران واختيار ومحل
وشرطه كونه قنا غير ام ولد
كما يعلمان من كلامه وصيغة
وشرطها الاشعار به لفظا
كانت او كتابة او إشارة وهي
صريح او كناية (صريحه)
الفاظ منها (انت حربعد
موقى او اذامت او متى مت
فانت حر) او عتيق (او
اعتقتك) او حررتك (بعد
موقى) ونحو ذلك من كل
مالا يحتمل غيره ونازع
البلقينى في اذامت اعتقتك
او حررتك بانه وعد نحو
ان اعطيتني ألف درهم
طلقتك وبجاب بان ما بعد
الموت لا يحتمل الوعد بخلاف
ما في الحياة عل ان ما اطلقه
في طلقك مرفيه ما يرده
(وكذا دبرتك او انت مدبر
على المذهب) لان التدبير
معروف في الجاهلية وقرره
الشرع واشتهر في معناه فلا

الامور) اى التامل اى فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة عنانى (قوله او مع شيء قبله)
اى بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق بصفة كما سياتى رشيدى وعش (قوله من الدبر) اى ولفظ التدبير
ماخوذ من الدبر معنى (قوله لان الموت الخ) اى سمي لان الخ نهاية (قوله ولا يرد عليه) اى على تعريف
التدبير منعاً (قوله فمات فجاءة) اى او بمرض لا يستغرق شهر او يوماً كما يؤخذ ذلك من قوله في الفصل الآتى
عند قول المتن ويعتق بالموت من الثلث الخ وحيلة عتق كله الخ عش ويصرح بذلك قول الشارح الآتى
آتفاً فعلم انه الخ (قوله وإنما يتبين به الخ) اى بالموت (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)
اى الذى قبل الموت وعلق به العتق (قوله على مدته) اى مرض الموت (قوله كما ياتي) اى فى الفصل الآتى
(قوله تقريره الخ) عبارة شيخ الاسلام خبر الصحيحين ان رجلاً دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله
عليه وسلم فتقريره له وعدم انكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومدبره ابو مذكور الانصارى اه
زاد المغنى وفى سنن الدارقطنى ان النبي صلى الله عليه وسلم باعه بعد الموت ونسب الى الخطا اه عبارة البجيرمى
قوله فباعه الخ وبيعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة والنظر فى المصالح وباعه بثمانمائة درهم ثم ارسل
ثمنه الى سيده وقال اقض دينك ابن شرف على التحريرو وقوله فتقريره الخ اى حيث لم يقل لاعبرة بهذا التدبير
سم اه بجيرمى (قوله واركانه مالك الخ) عبارة المنهج مع شرحه واركانه ثلاثة صيغة ومالك ومحل وشرط
فيه كونه قريباً غير ام ولد لانه تستحق العتق بحجة اقوى من التدبير وشرط فى الصيغة لفظ يشعر به وفى معناه
ما مر فى الضمان اما صريح الخ (قوله الا فى السكران) اى المتعدى (قوله واختيار) ينبغى ان محل اشتراط
الاختيار ما لم يندره فان زده فأكراه على ذلك صح تدبيره عش (قوله كما يعلمان) اى اشتراط المالك بما
ذكر واشتراط المحل باذ كر (قوله او كتابة او إشارة) فى ادخالهما فى الصيغة تسامح والاولى صنيغ شرح
المنهج المار آتفاً (قوله الفاظ منها انت حر الخ) اى فايوهمه كلامه من الحصر فيما ذكره ليس بمراد فلو قال
مثل كذا كان اولى معنى (قول المتن او اعتقتك الخ) عطف على انت حربعد موقى (قوله ونحو ذلك الخ)
كانت مفكوك الرقة بعد موقى معنى (قوله بانه وعد) اى فيكون لغوا عش (قوله مرفيه ما يرده) اى اذ
قد ير يد بطلقتك معنى فانت طالق فيكون تعليقاً سم (قول المتن وكذا دبرتك او انت مدبر) اى بلا احتياج
مادة التدبير الى ان يقول بعد موقى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيغ بجيرمى (قوله ويصح) الى قوله ويفرق
فى المعنى لا قوله او بعضه فيعينه وارنه (قوله لا نحو يده الخ) وفاقاً للاسنى والمغنى والعباب وخلافاً للنهاية
ووافقه سم عبارة النهاية وفى دبرتك مثلاً وجهان اصحهما انه تدبير صحيح فى جميعه لان كل تصرف قبل
التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا وظاهر انه لو لفظ بصريح عجمى لا يعرف معناه لم يصح وان له
كسر التاء للذكر وفتحها للأنث لم يضراهما وفى سم بعد ذكرها مانصه عبارة الروض ودبرت نصفك
صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغوام تدبير صحيح وجهان اه قال فى شرحه كظيره فى القذف قاله
الرافعى وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشى اه واقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق
صح اضافته الى بعض محله ترجيح الثانى لان التدبير يقبل التعليق كما سياتى فليتأمل نعم قوله فى شرحه عقب
فهل هو لغو يعنى ليس بصريح يقتضى ان الخلاف فى مجرد الصراحة اه (قوله ويفرق بينه) اى التدبير

(قوله على ان ما اطلقه فى طلقك مرفيه ما يرده) اى اذ قد ير يد بطلقتك معنى فانت طالق فيكون تعليقاً
(قوله ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه) اى وفى دبرتك مثلاً وجهان اصحهما انه تدبير صحيح فى جميعه
لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا وظاهر انه لو لفظ بصريح التدبير اعجمى
لا يعرف معناه لم يصح وان له كسر التاء للذكر وفتحها للأنث لم يضراهما (قوله لا نحو يده الخ)
عبارة الروض ودبرت نصفك صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغوام تدبير صحيح وجهان اه قال

يستعمل فى غير ما به فارق ما ياتي فى كتابك انه لا بد ان يضم له فاذا اديت فانت حر او نحوه ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه
وارنه ولا يسرى لا نحو يده كما اقتضاه كلام الرافعى راعته الزركشى وغيره ويفرق بينه وبين العتق بانه اقوى

فأثر التدبير فيه بالبرهان عن الجملته بخلاف (٣٨٠) التدبير ومن ثم لو قال إن مت في ذلك حرة عتق كله لان هذا يشبه العتق المنجز من حيث

(لزومه بالموت بخلاف دبرتها) ويصح بكنائية عتق) وهي ما يحتمل التدبير وغيره (مع نية كناية سيملك بعد موتي) او اذا مت فانت حرام أو مسيب ونحو ذلك لانه نوع من العتق فدخلته كنياته ومن الكناية هنا صريح الونف كحسبك بعد موتي فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتدبير متجانان أو قريبان من الاتحاد كما يعلم مما يأتي فصحت نية التدبير بصريح الوصية القريبة لذلك (ويجوز) التدبير (مقيدا) بصفة (كان مت في هذا الشهر أو) هذا (المرض فانت حر) فان وجدت الصفة المذكورة ومات عتق والا فلا ونبه بقوله في هذا الشهر على انه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فتحوان مت بعد الف سنة فانت حر باطل (ومعلقا) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت) الدار (فانت حر بعد موتي) لانه اما وصية او تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والا (لا توجد فلا) يعتق (ويشترط الدخول قبل موت السيد) كما هو

(قوله فأثر التعبير فيه بالبرهان) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزء ان عتق الجميع بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) أي لاجل كون العتق أقوى من التدبير (قوله لو قال ان مت الخ) عبارة العباب وان تجز تدبيره أي اليد مثلا فهل يلغو أو يكون تدبير الكاهن وجهان كظاير في القذف وان علقه كاذمات في ذلك حرصا فاذمات عتق كله انتهت وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعتق كله اذ لا سراية بعد الموت اه سم بحذف (قوله من حيث لزومه بالموت) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير سم وظاهر ان الامر كذلك (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل سم ولعل وجه التامل ان قول الشارح هذا لورجع إلى قوله لان هذا يشبه العتق المنجز الخ فظاهر المنع او إلى ما قبله ففيه مصادرة (قول المتن مع نية) أي مقارنة للفظ وباقى فيه ما مر في الخلاق نهاية والمعتمدة الا كنفاء بمقارنتها بجزء من الصيغة عشر (قوله او اذا مت) إلى قول المتن على التراخي في المعنى الا قوله فان قلت إلى المتن (قوله ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعد موتي أو لمست بحر لا يصح كنه في الطلاق والعتق أي في قوله أنت طالق أو لمست بطالق وقوله أنت حر أو لمست بحر وهذا كما قال الاذرعى فيما اذا اطلق أو جهلت ارادته فان قاله في معرض الانشاء عتق او على سبيل الاقرار فلا على ما قالوه في الاقرار مغنى واسنى (قوله صريح الونف) قضية ان كنياته ليست كناية في العتق وقياس كناية الطلاق انها كناية هنا عتق (قوله بما يأتي) أي في آخر الفصل (قوله القرية الخ) الاولى اسقاطه (قوله بصفة) عبارة المغنى مع المتزويج والتدبير مطلقا كما سبق ومقيد بشرط في الموت بمدة يمكن بقاء السيد اليها اه (قوله أو هذا المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فيه كان انهدم عليه جدار عشر (قوله ومات) ينبغي حذفه اذ الصفة هي موته في الشهر أو المرض المشار اليهما كما لا يخفى رشدي عبارة المغنى فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا اه (قوله على شرط آخر الخ) أي في الحياة مغنى (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما مر في باب الطلاق في نحو ان اكلت ان دخالت فالاول عتق على الثاني ومن ثم فلا تطاق الا ان فاعت الاول بعد الثاني كما مر رشدي (قول المتن ويشترط) أي في حصول العتق مغنى (قوله بطل التعليق) فلا تدبير مغنى ونهاية (قول المتن فان قال ان مت ثم دخالت) او اذا دخلت الدار بعده موتي وقوله اشترط أي في حصول العتق مغنى (قوله كان تعليق عتق بصفة) أي لا تدبير كما سياتي رشدي عبارة المغنى تنبيهه هذا تعليق عتق بصفة لا تدبير كسائر التعليق فلا يرجع فيه بالقول لانه لا التدبير تابع للعتق وهو واحد وهما عاقبة وهو تدخول الدار بعده اه (قوله بقضية ثم)

في شرحه كظاير في القذف قال الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه وأقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق تصح اضافته إلى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سياتي فليتأمل نعم قوله في شرحه عقبه هل لغوي يعني ليس بصريح يقتضي ان الخلاف في مجرد الصراحة وعبارة العباب وان تجز تدبيره مثلا فهل يأنق أو يكون تدبير الكاهن وجهان كظاير في القذف وان علقه كاذمات في ذلك حرصا فاذمات عتق كله اه وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعتق كله اذ لا سراية بعد الموت لكن قولنا لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق فيه نظر لان هذا لا يمنع صحة السراية بدليل ظاير في الطلاق الا ان يفرق فليتأمل (قوله فأثر التعبير فيه بالبرهان) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزء ان عتق الجميع بطريق السراية (قوله من حيث لزومه الخ) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل (قوله فنحن ان مت بعد الف سنة فانت حر باطل) في التجريد وجهان عن الروايات (قوله ومن ثم لو اتى بالواو) لو اتى بالواو كان مت ودخلت اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله هذا هو المعتمد

صريح لفظه فان مات قبل الدخول بطل التعليق تعلم أنه لا يصير مدبرا الا بعد الدخول (فان قال ان) أي (أو اذا) (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتق بصفة (واشترط دخول بعد الموت) عملا بقضية ثم ومن ثم لو اتى بالواو واطلق

أجزاء الدخول قبل الموت
ومن جعلها كشم جرى على
الضعيف أنها للترتيب كما
أفاده كلامهما في الطلاق
(وهو) أي الدخول بعد
الموت (على التراخي) بمعنى
أنه يشترط فيه الفور لا
أنه يشترط التراخي وأن
كان قضية ثم ويوجه بأن
خصوص التراخي لا غرض
فيه يظهر غالباً فالغوا
النظر إليه بخلاف الفور
في الغاء اذن لو عبر بها اشترط
اتصال الدخول بالموت
ومن التدبير المقيد للعلاقة
خلافاً لبعضهم أن يقول إذا
مت أو متي أو أن مت فانت
حروا أو إذا أو متي دخلت
شئت مثلاً فان نوى شيئاً عمل
به أو الاحمل على الدخول أو
المشيئة عقب الموت لأنه
السابق إلى الفهم هنا من
تأخير المشيئة عن ذكره
وهنا في شرح الارشاد
الكبير ما يتعين الوقوف
عليه واخذت من اعتبارهم
السابق إلى الفهم هنا ما
أفتيت به فيمن قال في مرض
موته عبدي مدبر على
والدني فان السابق إلى
الفهم منه أنه علق عتقه
على خدمتها بعد موته إلى
أن تموت فيعتق حيثئذ
(وليس للوارث بيعه)

أي من الترتيب في ذلك معنى (قوله أجزاء الدخول قبل الموت) وفاقاً للمعنى واليه ميل كلام الاسن
وخلافاً للروض والهاية عبارتهما وكذا لو قال ان مت ودخلت الدار فانت حراً شرط الدخول بعد
الموت إلا أن يريد الدخول قبله أه زاد الثاني فيدفع وهو المعتمد اه (قول المتن وهو على التراخي)
مقتضاه ترك العبد على اختياره حتى يدخل وفيه ضرر على الوارث والاوجه أن محله قبل عرض الدخول
عليه فان عرض عليه فاني فللوارث بيعه كتنظيره في المشيئة الآتية اسن ومعنى ويأتي في الشارح مثله
(قوله وان كان) أي اشترط التراخي وقوله ويوجد أي عدم اشتراطه (قوله ومن التدبير المقيد للعلاقة
الخ) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول والمشيئة أيضاً وسيأتي أن
ما هو كذلك لا يكون تدبيراً ويجاب بان المعلق على الدخول والمشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى
ينافي كونه تدبيراً بل تعليق الحرية بالموت فليتامل سم (قوله خلافاً لبعضهم) يعني الجوهرى في شرح
الارشاد سم (قوله ان يقول اذا أو متي الخ) عبارة النهاية ولو قال اذ مات فانت حر ان دخلت الدار وشئت
ونوى شيئاً الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه وقوله اذ مات فانت حر ان شئت أو اذ اشئت أو انت حر اذا
مت ان شئت أو اذ اشئت يحتمل أن يريد به المشيئة في الحياة والمشيئة في الموت فيعمل بنيتها فان لم ينو شيئاً حمل على
المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعاليقات التي توسط فيها الجزاء بين الشرطين كقوله لو وجته ان أو اذ دخلت
فانت طالق ان كلمت زيداً فانه يعمل بنيتها فان لم ينو شيئاً حمل على تأخير الشرط الثاني عن الاول وتشترط
المشيئة هنا فوراً بعد الموت عند الأكثرين اه (قوله فان نوى شيئاً) أي من كون الدخول أو المشيئة في
الحياة أو بعد الموت سم ومرآة نفعان الروض وشرحه والمغنى مثله وقال ع ش أي من الفور أو التراخي
ويعلم ذلك منه بان يخبر به قبل موته اه (قوله عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعليق بالدخول مطلقاً
وبالمشيئة بمعنى كما يعلم من صنيع المغنى والروض مع شرحه الماراً نفاو من مسئلة المشيئة الآتية في المتن ومن
كلام الشارح هناك خلاصة ما يستفاد من كلامهم أن التعليق الذي توسط فيه الجزاء بين الشرطين يحمل
عند الإطلاق على تأخير الثاني عن الاول وهو الموت هنا مطلقاً وعلى فورتيه ان كان التعليق الثاني بالقضاء
مطلقاً أو بالمشيئة بغير نحو متي وعلى التراخي في غير ذلك والله اعلم (قوله لانه السابق الخ) أي تأخير الدخول
أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسن خلافاً لما يوهمه صنيعة من رجوع الضمير إلى كون التأخير فورياً
(قوله عن ذكره) أي ذكر الموت (قوله من تأخير المشيئة) أي مثلاً وقول ع ش قوله من تأخير المشيئة
وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظراً وقضية قوله الاتي اما لو صرح
بوقوعها بعد الموت أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فوراً هنا كذلك اه معنى على ان قول الشارح
دخلت أو شئت مثال واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنيع الروض وشرحه والمغنى كما مر ومفاد
والفرق بينهما وبين ان دخلت وكلمت زيداً فانت طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره ان الصفتين المعلق
عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدماً وتأخيراً أو الصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من
فعله عقبها يشعر بتأخرها ش مر (قوله أجزاء الدخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الدخول
بعد الموت إلا أن يريد قبله اه وكذا ش مر (قوله ومن التدبير المقيد للعلاقة خلافاً لبعضهم) يعني
الجوهرى في شرح الارشاد ان يقول الخ قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق
على الدخول أو المشيئة أيضاً وسيأتي آخر الصفة ان ما هو كذلك لا يكون تدبيراً ويجاب بان المعلق على
الدخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافي كونه تدبيراً بل تعليق الحرية بالموت فليتامل
فقد يقال لو كان المعلق على ما ذكره تعليق الحرية بالموت اعتبر وجوده اعنى ذلك المعلق عليه أولاً ويمكن
ان يجاب بمنع هذه الملازمة فليتامل (قوله خلافاً لبعضهم) أي الجوهرى (قوله فان نوى شيئاً) أي من
كون الدخول أو المشيئة في الحياة أو بعد الموت (قوله والاحمل على الدخول أو المشيئة بعد الموت الخ) قد يقال
قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الدخول أو المشيئة قبل الموت الخ ويجاب بان توسط الجزاء بين

ونحوه من كل مزيل الملك (قبل الدخول) وغرضه عليه إذ ليس له إبطال الميث وإن كان الميث أن يبطله نعم له تنجيزه كصوبه
 شارح لأن التصدقة كيف كان وفيه نظر إذا كان يخرج كاهن الثالث ما يلزم عليه من إبطال الولاء الميث وهذا مصادق مصادق لذى
 يتجه حينئذ أنه لا ينفذ منه فإن قلت لو استغرق ونوى بالعق تنفيذ وصية الميت فلم ينفذ لبقاء الولاء على حاله للميت حينئذ قلت لا يتصور وقوع
 العتق للميت إلا أن عتق بمعلق عليه وعتق الوارث وإن نوى به ذلك أجنبي عما علق عليه بكل تقدير فلغائهم رأيت البغوى أطلق أنه ليس له
 اعتاقه ثم قال ويمكن أن يقال يعتق عن الميت ويمكن بناؤه على أن إجازة الوارث تنفيذ فيجوز ويكون عتقه عن الميت أو تملك فلا يجوز كما
 لا يجوز بيعه اه وهو صريح في أن الأصحاب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وإن ما ذكره عقبه بحث له وفيه نظر ظاهر كما علم بقررت

قول الشارح مثلاً (قوله ونحوه) إلى قوله نعم في المغنى وإلى قوله فان قلت في النهاية (قوله من كل مزيل للملك)
 قال سم نقلنا عن الطبري أنه يحرم عليه وطؤها أيضاً لا محالة إن تصير مستولدة من الوارث فيتأخر عتقها
 ع ش وفيه وقفه وقياس الإجازة الآتية لجواز العتق بمجرد وجود الدخول فليراجع (قوله وعرضه الخ)
 أي من الوارث ع ش (قوله إذ ليس له إبطال لتعلق الميت) كالو أوصى لرجل بشيء ثم مات ليس للوارث
 بيعه وإن كان للوصى أن يبيعه نهاية زاد المغنى وليس للوارث منعه من الدخول وله كسبه قبله اه (قوله
 نعم له) أي للوارث (قوله كما صوبه) الا وفق لتظيره الآتي على ما صوبه الخ (قوله إذا كان يخرج كله من
 الثلث الخ) فيه أنه تقدم عن المغنى والرشيدى وباقي في الشارح أن ما هنامن التعليق بصفة لأمن التدبير
 فيعتق من راس المال إلا أن يفرض كلامه فيما إذا كان التعليق في مرض الموت (قوله لو استغرق) أي
 الثلث المدبر (قوله أنه ليس له) أي للوارث (قوله يعتق) أي الوارث (قوله بناؤه) أي اعتاق الوارث المدبر
 (قوله وإن ما ذكره الخ) أي البغوى بقوله ويمكن أن يقال يعتق عن الميت الخ (قوله فليس هنا إجازة) أي
 لأنها إنما تكون فيما زاد على الثلث (قوله بيناته) أي اعتاق الوارث على أنها أي إجازته (قوله لو صح) أي
 اعتاق الوارث (قوله فانه لا يمنع) أي تنجيز الوارث عتق المكاتب (قوله لا يمنع التصرف) قد يقال الكلام
 هنا فيما بعد موت السيد وحكم المدبر حينئذ كحكم المكاتب بل اشد لزوماً (قوله لجواز رفعه الخ) مرافيه
 (قوله فيما لم يخرج منه) أي في البعض الذي لم يخرج من الثلث (قوله ولزمه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهر
 إذ الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه للزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة
 (قوله أما ما لا يزيل) إلى قوله لا سيما في المغنى الا قوله ما لم يرجع إلى قوله بالموت في الأخير الا قوله ما لم
 يرجع وقوله حر إلى المتن وقوله مدبر إلى المتن وقوله في غير الأخيرة وقوله أو نفي الخطاب إلى لم بشرط (قوله
 فله ذلك) ظاهره وإن طالت المدة بعد الإجازة ولو وجدت الصفة المعلق عليها هل تنفسخ الإجازة من حينئذ
 أو لا وإذا قيل بعدم الانفساخ فهل الإجازة للوارث أو للعق لا نقطع لتعلق الوارث به فيه نظروا الأقرب
 الانفساخ من حينئذ لأنه تبين أنه لا يستحق المنفعة بعدم ته اه ع ش وقوله بعدم ته صوابه بعد وجود الصفة
 (ما لم يرجع) بأن يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه وإن تراخى ع ش (قول المتن ولو
 قال إذا تمت ومضى شهر الخ) أو أنت حر بعدم موتك بشهر مثلاً مغنى (قوله أي بعدم موتي) إلى قول المتن ولو قال إن
 شئت في المغنى (قوله أيضاً) أي كقوله إن مت ثم دخلت فانت حر (قول المتن استخدامه) أي وأجارته ولو إعارته
 مغنى (قوله ونحوه) أي من كل تصرف يزيل الملك (قوله لما مر) أي من أنه ليس له إبطال لتعلق المورث
 شرطين كما هنا ليس من تلك القاعدة كما يعلم مما تقدم في الإيلاء ثم رأيت ما في هامش الصفحة الآتية (قوله
 ولزمه قيمته ولا يسرى عليه) يتأمل

لأنه إن كان يخرج من الثلث
 كما هو الفرض فليس هنا
 إجازة حتى يقال بيناته على
 أنها تنفيذ أو تملك وإن
 لم يخرج منه لم يصح على
 ما قاله أيضاً لما تقرر أن
 العتق إنما يقع عن الميت
 أن عتق بالصفة التي علق
 عليها وأما لو علقه بصفة
 فنجزه الوارث فهذا عتق
 مبتدأ فلا يجري فيه خلاف
 التنفيذ والتملك بل يكون
 لغو المأمراً أنه لو صح لم يمكن
 وقوعه للميت وأنه يلزم
 عليه إبطال حقه من الولاء
 الذي قصده فان قلت سلمنا
 ضعف كلام البغوى بل
 وأنه لا وجه له لكن ما المانع
 أن تنجيز الوارث هنا
 كتنجيزه عتق المكاتب فانه
 لا يمنع العتق عن الكتابة
 بل يكون الولاء للسيد كما
 سيعلم بما يأتي آخر الكتابة
 فيما لو مات عن ابنين وعبد
 قلت الفرق بين الصورتين

وأضحى لأن التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رقبة القن لجواز رفعه من أصله بنحو البيع بخلاف المكاتب لأن الكتابة لازمة فيه مغنى
 كالاستيلاء ولا حينئذ يكون تنجيز العتق فيها موافقاً للزومها فوقع تنجيز الوارث مؤكداً لها لا رافعاً كتنجيز المورث بخلاف المعلق عتقه فان
 سبب عتقه ضعيف لجواز رفعه كما تقرر فلم يقع تنجيز الوارث مؤكداً بل رافعاً ويلزم من كونه رافعاً كونه إنشاء مبتدأ
 وقد تقرر امتناع رفعه لاستلزامه رفع ولأه الميت الذي قصده بتعليقه لعتقه ولو خرج بعضه فقط من الثلث فظاهر أنه يصح التنجيز منه فيما لم
 يخرج منه ولزمه قيمته ولا يسرى عليه لما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض أما ما لا يزيل الملك كإيجار فله ذلك وأما لو عرض عليه
 الدخول فامتنع له ما لم يرجع بيعه لا سيما إذا كان عاجزاً لا منفعة فيه فيصير كالأه (ولو قال إذا تمت ومضى شهر) أي بعدم موتي (فانت حر)
 فهو لتعلق عتق بصفة أيضاً (فلو وارث استخدامه) وكسبه (في الشهر) كماله ذلك فيم قبل الدخول لبقائه على ملكه (لا يبيعه) ونحوه لما مر

مغنى (قوله وسبق) أى فى أول الباب بقوله فعلم انه متى علق الخ (قوله ان الصورتين) أى قوله ان مت ثم دخلت فانت حرو قوله إذ امت ومضى شهر فانت حرو وكذا كل تعليق بصفة بعد الموت مغنى (قوله ليس هو الموت وحده) أى ولا مع شىء قبله عس ورشيدى (قول المتن اشترطت المشيئة) أى لصحة التدبير والتعليق فى الصورتين مغنى (قوله بلفظة الخ) عبارة المعنى اتصالا لفظيا بان يوجد فى الصورة الاولى عقب اللفظ وفى الثانية عقب الموت لان الخطاب يقتضى جوابا فى الحال كالبيع ولا نه كالتملك والتمليك يقتضى الى القبول فى الحال اه (قوله فى غير الاخيرة) أسقطه وقوله الآتى وبالموت فى الاخيرة شرح مره سم والمراد بالاخيرة قوله انت مدبر ان أو إذا شئت الخ (قوله وقد اطلق) حقه ان يذكر قيل قول المصنف اشترطت المشيئة كفى النهاية (قوله بان ياتى بها فى مجلس التواجب) أى ان ياتى بها قبل طول الفصل كما قدمه فى العتق بقوله والا قرب ضبطه بامر فى الخلع أى وهو يغتفر فيه الكلام السير عس (قوله قبل موت السيد) لاجابة اليه رشيدى (قوله ذلك) أى القبول فى الحال مغنى (قوله لاذ هو) والاولى ولا نه تملك الخ كفى المغنى لانه علة ثانية لاصل المدعى لاعلة للعلة الاولى (ومن ثم لو اتقى ذكر المشيئة) عبارة النهاية ومحل ما ذكره من الفورية إذا اضافة للعبد كما علم من تصويره فلو قال ان شاء زيد أو إذا شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور كما قاله الصيمرى فى الايضاح وجزم به الماوردى بل متى شاء فى حياة السيد صار مدبرا ولو على التراخى ولو سبق منه رد لان ذلك من حيز العتق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق ان التعليق بمشيئة زيد صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلف فيه قرب الزمان وبعده وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا أشأؤه ثم قال أشأؤه فكذلك لا يصح منه فلم يعتق والحاصل انه متى كان المشيئة فورية فالاعتبار بما شاءه أو لا أو متراخية ثبت التدبير بمشيئته سواء اتقدمت مشيئته له على رده أم تأخرت عنه اه بزيادة شىء من عس (قوله او نفى الخطاب) خلافا للنهاية كما مر آنفا وكان الاولى أو الخطاب (قوله اما لو صرح الخ) مقابل وقد اطلق سم (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها

(قوله أو إذا شئت الخ) هذا المثال نظير ما تقدم فى قوله ان مت فانت حر ان شئت لافرق بينهما إلا بالتقديم والتأخير وقد اختلف حكمهما حيث اطلق هنا اعتبار المشيئة فى حياة السيد وفصل فى ذلك بين ان يريد شيئا فيعمل به أو لا فيحمل على المشيئة بعد الموت وفى الروض وقوله إذ امت فانت حر ان شئت او انت حر إذا مت ان شئت يحتمل المشيئة فى الحياة وبعد الموت فيعمل بنيه فان لم ينو حمل على المشيئة بعد الموت قال فى شرحه لانه اخر ذكره انا عن ذكره فالسابق الى الفهم منه تأخيرها عنه وكانهم لحظوا فى هذا التملك فاعتبروا تأخير المشيئة لتقع الحرية عقب القبول ولا فيشكل على ما مر فى الطلاق من انه إذا تواتر الشرطان يعتبر تقديم الثانى على الاول وعليه فيستثنى منه التعليق بمشيئة الزوجة مع ان ذلك يشكل ايضا على ما لو قال ان شئت فانت حر إذ امت فانه يعتبر فيه المشيئة فى الحياة كما مروا ان كان الجزاء فيه متوسطا بخلافه هنا وقد يجاب بان المتبادر من كل منهما ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم وتأخرها ههنا اه ولما نقل الشارح فى شرح الارشاد جواب شرح الروض بقوله وكانهم لحظوا الخ قال ويلزم عليه انه يستثنى مما مر ثم التعليق بمشيئة الزوجة وكلامهم يخالفه فالاولى ان يجاب بان وضع التدبير الذى من جملة هذه الصيغ وجود الصفة بعد الموت فحملنا هاهنا عند الاطلاق على ذلك وان خالف قضية ما مر ثم عملا بوضع اللفظ ثم ووضع اصل صيغة التدبير ههنا اه فليتأمل جدا فان المقام فى غاية الاشكال (قوله اشترطت المشيئة متصلة) وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا أشأؤه ثم قال أشأؤه فكذلك ولم يعتق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاءه أو لا أو متراخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده أو تأخرت عنه شمر (قوله اما لو صرح بوقوعها الخ) مقابل وقد اطلق (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها فى حياة السيد

وسبق ما يعلم منه ان الصورتين ليستا تدبيرا لان المعلق عليه ليس هو الموت وحده بل مع ما بعده (ولو قال ان) أو إذا (شئت) أو أردت مثلا (فانت) حر إذ امت أو فانت (مدبر) أو أنت (مدبر) أو إذا شئت أو أنت (حر) بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة (أى وقوعها فى حياة السيد متصلة) بلفظه فى غير الاخيرة وقد اطلق بان ياتى بها فى مجلس التواجب قبل موت السيد نظير ما مر فى الخلع لاقتضاء الخطاب ذلك إذ هو تملك كالبيع والهبة ومن ثم لو اتقى ذكر المشيئة كأن ذكر بدلها نحو دخول أو اتنى الخطاب كان شاء عبدى فلان فهو مدبر لم يشترط فور وان كان جالس معه لانه مجرد تعليق اما لو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور وبالموت فى الاخيرة مالم يرد قبله لما مر فى نظيرها آنفا فى نحو ان مت فانت حر ان شئت لانها مثلها فى التبادر السابق

وفي نحو أنت مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر وفي اعتراض الشرط على الشرط وحمل المتن على ما قررته متعين كما يتضح بمراجعة شرحي للارشاد الكبير وان لم ار احدا من شرحة تعرض لذلك (فان قال متى) او مهابثا (شئت فلما تراخي) لان نحو متى موضوع له لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد مالم يصرح بما مر أو ينوه (ولو قال لا) أي قال كل من شريكي (لعبدهما اذا امتثا فت حرمت يعق حتى يموتا) لتوجد الصفتان ثم ان مانا (٣٨٤) معا كان تعليق عتق بصفة لا تدبير الا انه تعليق بموتين او مرتبا صار نصيب اخرهما

موتا بموت أولهما مدبر الا انه حينئذ معلق بالموت وحده بخلاف نصيب أولهما (فان مات احدهما فليس لو ارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل مزيل لذلك لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله نحو استخدامه وكسبه وفارق ما لو اوصى باعتاق عبد فان الكسب بعد الموت له لانه يجب اعتاقه فور افكان مستحقه حال الاكتساب (ولا يصح تدبير) مكره و (مجنون) حال جنونه (وصبي لا يميز وكذا يميز في الاظهر) لان عبارتهم لغو لرفع القلم عنهم (ويصح من) مفلس و (سفيه) وان حجر عليها كما مر الثاني في بابه لاذ لا ضرر فيه مع صحة عبارتهما ومن سكران (وكافر أصلي) ولو حربيا كما يصح استيلاده وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملسكه (وتدبير المرتد مبني على أقوال ملكه) كما مر في بابه فعلى الاصح ان اسلم بان انت صحته ولا فلا (ولو دبر) قنا (ثم ارتد) السيد (لم يبطل) تدبيره (على المذهب) فاذا

في حياة السيد مع عدم تصوره فتأمل سم (قوله وفي نحو أنت مدبر الخ) مستأنف (قول المتن وان قال متى شئت) أي بدل ان شئت معنى (قوله او مهابثا) إلى قول المتن ولو دبر كافر في النهاية لا قوله وعتقه من ثلثه إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله مكره وقوله لمسلم او ذمي (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة الخ) لعله في غير الاخير سم وصنيع المغنى كالصريح في ذلك (قوله او ينوه) الاولي ابدال او بالواو (قول المتن ولو قال لا) أي معا او مرتبا ع (قوله لا تدبير) او يرتب على ذلك انها اذا فلا ذلك في حالة الصحة فانه يعق نصيب كل بموته من راس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعق الا ما خرج من الثلث بحجري (قوله لا نه تعليق بموتين) أي بموته وموت غيره والتدبير ان يعلق العتق بموت نفسه رشيدى (قوله لا نه حينئذ معلق بالموت وحده) وكأنه قال اذا مات شريكي فنصيب مدبر رشيدى (قوله بخلاف نصيب أولهما) أي موتا فلا يصير مدبرا لان المعلق عليه ليس هو موته وحده بل مع ما بعده من موت غيره (قوله وله) أي لو ارثه نحو استخدامه الخ أي نحو استخدام وكسب نصيبه كإرش الجناية بحجري (قوله بعد الموت) أي وقبل الاعتاق (قوله مستحق) أي العتق معنى ويحتمل ان الضمير للكسب كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله ولا يصح تدبير مكره) أي الا اذا كان بحق بان نذر تدبيره فأكره على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق عن عرش اه بحجري (قوله حال جنونه) اما اذا تقطع جنونه ودبر في حال افاقته يصح كافي بالبحر ولو قال انت حر ان جنت فجن هل يعق قال صاحب الافصاح يحتمل وجهين احدهما نعم لان الايقاع حصل في الصحة والثاني المنع لان المضاعف للمجنون كالمستدافيه انتهى والاول اوجه مغنى (قوله ويصح من مفلس) ومن مبعوض مغنى وشرح المنهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب لما ملكه راجعه اه اقول قضية تعليق المغنى عدم صحة تدبير المجنون والصبي بعدم اهليتهما للتبرع عدم صحة تدبير المكاتب لما ملكه ايضا يؤيده عدم صحة كتابة المكاتب لعبده (قوله وسفيه الخ) ولوليه الرجوع في تدبيره بالبيع للصحة روض ومغنى (قوله ومن سكران) أي متعذر (قوله لا تؤثر فيها سبقها) بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليهما نهائية ومغنى (قوله لحقه) أي العبد مغنى (قوله وعتقه من الثلث) استئناف بياني (قوله ورثه) أي خاصة (قول المتن ولو ارث المدبر) أي واستولى عليه اهل الحرب مغنى (قول المتن لم يبطل) وفائدته تظهر فيما لو عاد إلى الاسلام ولو بعد مدة بان اتفق عدم قتله لتواريه مثلا عش عبارة المغنى ثم ان مات السيد قبل قتله عتق ولو التحق بدار الحرب فسي فو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيده حيا فو له وان مات فولاؤه له ولا يجوز ابطاله وان كان سيده ميتا فني استرقاق عتيقه خلافاه سبق في محله ولو استولى الكفار على مدبر مسلم ثم عاد إلى يد المسلمين فهو مدبر كما كان اه (قوله ولو حارب مدبر لمسلم او ذمي الخ) ما ذكره في المسلم واضح واما في الذمي فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد اما بعد موته فيجوز استرقاقه كما مر في السير فكان الاولي الاقتصار على المسلم رشيدى وعش (قوله بخلاف المكاتب الخ) عبارة المغنى (تنبيه) حكم مستولدة الحربى كدبره فيها مخرجا بخلاف مكانه الكافر الاصل فانه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدبره المرتد لبقاء علقه الاسلام كما يمنع الكافر من شرائه اه (قوله اما المسلم الخ) مختز قوله مع عدم تصوره فتأمل (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد) لعله في غير الاخير (قوله ويصح من مفلس وسفيه الخ) هل يصح تدبير المبعوض لما ملكه ببعضه الحر ينبغي نعم وانظر تدبير المكاتب

مات مرتد اعتق العبد لان الردة لا تؤثر فيما سبقها مع الصيانة لحقه عن الضياع وعتقه من ثلثه وان كان ماله فيثا لا ارثا لان الشرط بقاء الثلثين لمستحقهما وان لم يكونوا ورثة (ولو ارث المدبر لم يبطل) تدبيره لان اهداره لا يمنع كونه بملوكا ولو حارب مدبر لمسلم او ذمي فسي لم يجز استرقاقه لان فيه ابطالا لحق السيد (ولحربى حمل مدبره) الكافر الاصل من دارنا (الى دارهم) وان دبره عندنا واني الرجوع معه لان احكام الرق جميعها باقية فيه بخلاف المكاتب لا يحمله الا برضاه لا استقلاله اما المسلم والمرتد

فيمنع من حملها كالأبوز له شرأوها (ولو كان لكافر عبد مسلم فدبره) بعد أسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما بقا ملكه عليه من الإذلال وهذا عطف بيان للمراد بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقفه على لفظه (ولو دبر كافر كافر فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد) في التدبير بان لم يزل ملكه عنه (نزع من سيده) واستكسب له في يد عدل دفعا للذل عنه ولا يباع لتوقع حرثته (وصرف كسبه إليه أي السيد كما لو أسلمت مستولدة) (وفي قول يباع) لئلا يبقى في ملك كافر (وله) أي (٣٨٥) السيد غير السفية ولوليه (بيع

المدير) وكل تصرف يزيل الملك لأنه صلى الله عليه وسلم باع مديرا نصارى في دين عليه رواه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه عن عائشة أنها باعت مديرة لها سحرتها ولم ينكر عليها ولا خالفها أحد من الصحابة واحتمال البيع في الأول للدين ردوه بأنه لو كان كذلك لتوقف على طلب الغرماء ولم يثبت فإن قلت كيف يصح هذا مع قول الراوي في دين عليه قلت مجرد كونه البيع فيه لا يفيد أنه لاجله فقط خصوصا لتوقفه حينئذ على الحجر عليه وسؤال الغرماء في بيعه ولم يثبت واحد منهما على أن قضية عائشة كافية في الحجية (والنديير تعليق عتق بصفة) لأن صيغته صيغة تعليق (وفي قول وصية) للعبد بالتعلق نظرا إلى أن اعتاقه من الثلث (فلو باعه) مثلا السيد (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب) لأن كلامه التعليق والوصية يبطله زوال الملك وكالات

الكافر الأصلي (قوله فيمنع من حملها) أي وإن رضيا ع (ش) قول المتن ولو كان لكافر عبد مسلم (أي ملكه بارث أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب البيع مغنى) (قوله نقض تدبيره) أشعر بصحة التدبير وهو ظاهر ويدل عليه قوله فيما مروى ويشترط في المحل كونه قنا غير أم ولد فرائدته أنه لو مات السيد قبل بيع الفن حكم بعثته ع (ش) عبارة المغنى قال في المهمات وقوله نقض هل معناه إبطاله بعد الحكم بصحته حتى لو مات السيد قبل إبطاله عتق العبد ومعناه الحكم بطلانه من أصله وعلى الأول هل يتوقف على لفظ أم لا فيه نظر انتهى ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شهاب فإنه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وإنما الخلاف في الاكتفاء في إزالته الملك به أه أي بالبيع والراجع الاكتفاء به كما مر آنفا (قوله وهذا عطف بيان) عبارة المغنى قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع أه (قوله بين به الخ) أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض سم (قوله في التدبير بان لم يزل) إلى الفصل في النهاية الإقوله لأنه أنه قد يؤدي إلى المتن وقوله وفرق بعضهم إلى أنه إذا كان السابق (قوله واستكسب) إلى الفصل في المغنى الإقوله وروى مالك إلى المتن وقوله لأنه قد يؤدي إلى المتن وقوله ويوجه إلى أنه إذا كان السابق (قول المتن وصرف كسبه إليه) وإن لم يكن له كسب فنفقته على سيده ولو لحق سيده بدار الحرب انفق عليه كسبه وبعث بالفاضل له (تنبيه) لو أسلم مكاتب الكافر لم يبيع فإن عجز ببيع مغنى (قوله ولوليه) أي أياها فلوليه رشيدى (قوله في الأول) أي فيما رواه الشيخان (قوله ولم يثبت) قد ورد عليه أنه يمكن احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية سم (قوله قلت مجرد كون البيع فيه الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لاجله فقط خصوصا مع اسناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا إمام أن يبيع على الآحاد للأسباب المقتضية لذلك والواقعة فعلية يكفى في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر إذ من البعيد أنه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال أحد سم (قول المتن والتدبير) أي مقيدا كان أو مطلقا مغنى (قوله مثلا) أي أو وهبه وأقبضه نهاية (قوله وكتابة) أي بنية نهاية (قول المتن فسخته الخ) حذف حرف العطف من المعطوفات لغة بعض العرب كقولهم كلت سمكا تمر الحامش حما مغنى (قوله ومن ثم) أي لاجل بقائها بما يحلها (قول المتن وله وطء مديرة) أي ومعلقة عتقها بصفة ورض (قوله لبقاء ملكه فيها) ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه دبر أمته وكان يظوها

لما ملكه وراجعه (قوله بين ه) أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض (قوله ولم يثبت) قد ورد عليه أنه يمكن اشتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية (قوله قلت مجرد كون البيع الخ) لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لاجله فقط خصوصا مع اسناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا إمام لا يبيع على الآحاد إلا لأسباب المقتضية لذلك الواقعة فعلية يكفى في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر إذ من البعيد أنه عليه الصلاة والسلام باعه من غير سؤال أحد على أنه يحتمل أن الانصاري امتنع من الأداء لإمام حينئذ البيع وسؤال الغرماء من غير حجر

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - عاشر

يعود الحنفى في الدين (ولو رجع عنه بقول) ومثله إشارة آخرس مفهومة وكتابة (كما بطلته فسخته نقضته رجعت فيه صح) الرجوع (أن قلنا) بالضعيف أنه (وصية) لما سرف الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تعليق عتق بصفة كما هو الأصح (فلا) يصح بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مديرا أو مكاتب) أي عتق أحدهما (بصفة صح) كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة والتدبير والكتابة بمجالها (و) من ثم (عتق بالاسبق من) الوصفين (الموت) أو أداء النجوم (والصفة) تعجيلا للعتق فإن سبقت الصفة المعلق بها عتق بها أو الموت فيه عن التدبير أو الأداء فيه عن الكتابة (وله وطء مديرة) لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع أنه لم يتعلق بها حق لازم

(رجوعا) عن التدبير لانه قد يؤدى إلى العلق المحصل لمقصود التدبير وهو عتقه بخلاف نحو البيع (فان اولدها بطل تدبيره) لان الاستيلاء اقوى منه إذ لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين فرفعه كما يرتفع النكاح بملك اليمين (ولا يصح تدبير ام ولد) لما تقرر ان الايلاء اقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكتابة مدبر) لموافقتها لمقصود التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتباً ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد واداء النجوم ويبطل الآخر الا إن كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها بل يتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه ابا حامد وغيره وقيس بها الثانية و فرق بعضهم واعتمده ابن المقرئ ويوجه بان طروها واجب ضعفها فبطلت احكامها ايضا وسيعلم بما ياتي قريبا انه إذا كان الاسبق الموت لم يمتي كله إلا ان وسعه الثلث والا فقدر ما يوسعه فقط

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه اذا (ولدت مدبرة) ولدا (من نكاح اوزنا) لا يثبت للولد

مغنى (قول المتن ولا يكون رجوعا) أى سواء اعزل عنها ام لا مغنى ونهاية (قوله) والاضعف لا يدخل الخ (قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها اسم) (قوله) ويبطل الآخر الخ عبارة النهاية فان مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الاصح فيتبعه كسبه وولده فان عجز في مسئلة الكتابة أى كتابة المدبر عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتباً فاذا ادى قسطه عتق وإن مات وقد بر مكاتباً عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الاسنوى انه الصحيح وبه جزم في البحر وهو المعتمد خلافاً للشيخ ابى حامد وعلى الاول أى المعتمد يتبعه كسبه وولده كما مر نظيره اهو عبارة المغنى في شرح ويصح تدبير مكاتب فان ادى المال قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التدبير ولو عجز نفسه او عجز سيدة بطلت الكتابة وبقي التدبير وان لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ ابو حامد وبطلت الكتابة وقال ابن الصباغ عندى لا تبطل ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً له قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق فكذا بالتدبير انتهى والصحيح كما قال الاسنوى ما قاله ابن الصباغ وبه جزم صاحب البحر وان لم يحتمل الثلث جميعه عتق منه بقدر الثلث بالتدبير وبقي ما زاد مكاتباً وسقط عنه من النجوم بقدر ما عتق فان عتق نصفه فصفت النجوم ام ربه فربعمائة بحذف (قوله) الا ان كان هو (قوله) فى الاولى) أى في تدبير المكاتب (قوله) وقيس بها الثانية) أى كتابة المدبر اعتمده النهاية كما مر وكذا المغنى عبارة في شرح وكتابة مدبر ويعتق بالسابق من الموت واداء النجوم فان اداها عتق بالكتابة وإن مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قال ابن المقرئ وبطلت الكتابة اخذ من كلام الشيخ ابى حامد في المسئلة قبلها والوجه كما قال شيخنا اخذ من مقابله فيها الذى جرى هو عليه انها لا تبطل فيتبعه كسبه وولده قال شيخنا ويحتمل الفرق بان الكتابة هنا لاحقة وفيما مر سابقة انتهى والوجه عدم الفرق كما مر (قوله) بان طروها) أى الكتابة على التدبير فى الثانية (قوله) انه اذا كان الاسبق الموت الخ) أى في كل من المسئلتين (قوله) ولا فقدر ما يوسعه فقط) أى وبقي الباقي مكاتباً فاذا ادى قسطه عتق سم (تمت) تسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعلق على السيد فى حياته وعلى ورثته بعد موته ويحلف السيد على البت والوارث على نفي العلم كما علم بامر فى الدعوى ويقبل على الرجوع شاهدين واما التدبير فلا بد فى اثباته من رجلين لانه ليس بمال وهو ما يطع عليه الرجال غالباً مغنى

(فصل) فى حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) فى حكم حمل المدبرة) إلى الكتاب فى النهاية إلا قوله او قبله الى المتن وقوله بالفعل الى المتن (قوله) وعتقه) أى وما يتبع ذلك كالتنازع فى المال الذى بيد المدبر ع (قوله) اذا ولدت مدبرة ولدا) بان علقته به بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد اسنى ومغنى (قول المتن من نكاح اوزنا) أى ومن شبهة بامه مغنى عبارة الرشيدى أى مثلاً ولا افئله ما لو اتت به من شبهة حيث حكمنا برقه او من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والدارس ارحم (قول المتن فى الاظهر) والثانى يثبت كولد المستولدة بجامع العتق بموت السيد وهذا قال الأئمة الثلاثة مغنى زاد سم عن شرح الارشاد مانصه وانتصر له الزركشى بانه قياس تبع الولد للام فى نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فقوى على استنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك اه (قوله) لانه عقد) الى قول المتن وفى قول فى المغنى

(قوله) والاضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها (قوله) والا فقدر ما يوسعه فقط) أى وبقي الباقي مكاتباً فاذا ادى قسطه عتقه

(فصل) فى حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه (قوله) لا يثبت للولد حكم التدبير فى الاظهر) قال فى شرح الارشاد وقيل يلحقه التدبير ونقله فى الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الأئمة الثلاثة وانتصر له الزركشى بانه قياس تبع الولد للام فى نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك اه

يسرى للولد الحادث بعده كالأمر بخلاف الاستيلاء وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند (٢٨٧) موت السيد في تبعها جزما (ولو دبر حاملا)

يملكها أو حملها ولم يستثنه
(ثبت له) أي الحمل وإن
انفصل في حياة السيد (حكم
التدبير على المذهب) لأنه
كبعض أعضائها (فإن
ماتت) الأم في حياة السيد
بعد انفصاله أو قبله ثم انفصل
حيا (أو رجع في تدبيرها)
بالفعل أن تصور أو
(بالقول) على القول به (دام
تدبيره) وإن اتصل (وقيل
أن رجع وهو متصل فلا)
يدوم تدبيره بل يتبعها في
الرجوع كما يتبعها في التدبير
وفرق الأول بقوة العتق
وما يؤول إليه ولو خصص
الرجوع به أدام قطعاً أما إذا
استثناء فلا يتبعها ويفرق
بينه وبين ما مر في العتق
بقوته كما تقرر ومحل ذلك
أن ولده قبل الموت والا
تبعها لأن الحرة لا تلد إلا
حراً أي غالباً ويعرف كونها
حاملاً حال التدبير بما مر
أول الوصايا (ولو دبر حاملاً)
وحده (صح) تدبيره كما يصح
اعتاقه دونها ولا يعتدى
إليها لأنه تابع (فإن مات)
السيد (عتق) الحمل (دون
الأم) لما تقرر أنه تابع (وإن
باعها) مثلاً حاملاً (صح)
البيع (وكان رجوعاً عنه)
أي عن تدبيره كالأمر بالمدر
ناسياً لتدبيره (ولو ولدت
المعلق عتقها) بصفة ولدا
من نكاح أوزنا (لم يعتق

الأقوله أو قبله ثم انفصل حيا وقوله بالفعل إلى المتن وقوله ويفرق إلى محل ذلك (قوله وخرج بولدت الخ)
حاصل المسئلة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الآخر أو فيهما معا يتبعها
الولد والأفلا وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المعلق عتقها كما يأتي سم (قوله فيتبعها جزما) ولا يتبعها ولدها
الذي ولده قبل التدبير قطعاً مغنى ونهاية (قوله المتن ولو دبر حاملاً) أي نفخت فيه الروح أم لا أخذ من قول
الشارح الآتي ويعرف كونها حاملاً الخ ع ش (قوله ولم يستثنه) سيد كمرته (قوله بالفعل أن
تصور) قال سم هل من صورها أيلادها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم تأتبع مع قول المصنف وقيل أن
رجع وهو متصل فلا فلا لا يمكن أيلادها وهو متصل رشدي (قوله على القول به) أي المرجوح ع ش ومغنى
(قول المتن دام تدبيره) أي الحمل أم في الأولى فكما لو دبر عبد بن فوات أحدهما قبل موت السيد وأما في الثانية
فكالمرجوع بعد الانفصال مغنى (قول المتن أن رجع) أي وأطلق مغنى (قوله بقوة العتق الخ) عبارة المغنى
بأن التدبير فيه معنى العتق والعق له قوة الملو قال رجعت عن تدبيرها دون تدبيره فإنه يدوم فيه قطعاً اه
(قوله دام قطعاً) أي تدبير الحمل ع ش (قوله وبين ما مر في العتق) أي فيما لو قال اعتقتك دون حملك
حيث يعتقان معا ع ش (قوله بقوته) أي العتق وضعف التدبير (قوله ومحل ذلك) أي قوله أما إذا استثناءه
الخ ويحتمل أن المشار إليه الخلاف المذكور بقول المصنف على المذهب (قوله قبل الموت) أي موت
السيد (قوله والاتبعها) أي وبطل الاستثناء سم (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب مالو أوصى بما تلده
أمته ثم اعتقها الوارث سم وع ش (قوله ويعرف كونها حاملاً الخ) عبارة المغنى والزيادة ويعرف
وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر من حين التدبير وأن وضعته لا أكثر من أربع سنين من
حين تلدهم يتبعها أو لما بينهما مفرق بين من لها زوج يفرشها فلا يتبعها وبين غيرها فيتبعها اه (قوله بما مر
أول الوصايا) أي بأن انفصل لدون ستة أشهر من التدبير أو أكثر ولم يوجد وطء بعده يحتمل كون الولد منه
ع ش (قوله لأنه تابع) أي فلا يكون متبوعاً مغنى (قوله مثلاً) أي وأخرجها عن ملكة بطريق آخر كالهبة
والإقباض (قوله كالأمر بالمدر الخ) محل تأمل عبارة المغنى والأسنى أي تدبير الحمل قصد الرجوع أم لا
لدخول الحمل في البيع اه (قوله ولداً من نكاح الخ) أي بعد التعليق وقبل وجود الصفة أما الموجود عند
أحدهما فيعتق بعتقها كما يعلم من قوله ومن ثم ياتي هنا الخ ع ش (قول المتن وفي قول أن عتقت الخ) وهما
كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملاً عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً والحامل عند التعليق كالحامل عند
التدبير فيتبعها الحمل مغنى (قوله وتعميم جريان الخلاف) يعني في كون الولد موجوداً عند التعليق حملاً كما
جري في كونه حاداً بعد التعليق الذي صوروا به كلام المصنف وأن قال ابن الصباغ أن الموجود عند التعليق
يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرفعة وقال غيرهما أنه يتبعها قطعاً أن كان موجوداً عند وجود الصفة وسياق ذلك في
قول الشارح خلافاً لقطع ابن الرفعة الخ وقطع غيره به أيضاً الخ لكن لم أفهم قوله ومن ثم ياتي هنا على المعتمد
نظير تفصيله المار على أنه قد مر في ولد المدبرة أنه إذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد أنه
يتبعها جزماً من غير خلاف فليحذر رشدي (قوله وهو) أي التعميم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما هنا

(قوله وخرج بولدت مالو كانت حاملاً عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين
وقت التدبير وقت الموت دون الآخر أو فيهما معا يتبعها الولد والأفلا وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المعلق
عتقها كما يأتي (قوله بالفعل أن تصور الخ) هل من صورها أيلادها كما تقدم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر في
العتق الخ) عبارة شرح الروض والفرق بينه وبين عدم صحة استثناءه من عتق أمه ظاهر اه (قوله والاتبعها)
أي وبطل الاستثناء منه (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب مالو أوصى بما تلده أمته ثم اعتقها الوارث (قوله
صح البيع وكان رجوعاً عنه الخ) أي لدخوله في البيع وإن لم يقصد به الرجوع شرح الروض (قوله

الولد) لأنه عقد باحقه الفسخ فلم يعد له كالأمر والوصية (وفي قول أن عتقت بالصفة عتق) كولد أم الولد وجوابه ما تقرر أن هذا قابل للفسخ
وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنبيه وهو قياس ما مر في ولد المدبرة ومن ثم ياتي هنا على المعتمد

قياس ونظير ما مر في ولد المدبرة (قوله نظير تفصيله السابق ثم) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقه ابصفاً أن كان حراً في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها وإلا فلا سم (قوله وقطع غيره بها الخ) تقدم عن الرشدي انفان هذا الخالف لما قدمه في ولد المدبرة من الجزم بالتبعية فيه (قوله ومحل ما ذكر الخ) أي من التبعية (قوله ما لا ذابقي) أي التعليق (قوله أو بطل بموتها قبل الانفصال) أي أو بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغير في قوله أو غيره بعده ويشمله تعبير شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقه أه فتقوله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانه بالموت أيضاً ثم محل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقها بموتها ما إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أم لو كان منها كدخولها الدار فإنه يبطل تعليق عتقه لقوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه سم (قوله أو بغيره) أي كييعها سم (قوله فلا تبعية) أي في التعليق يعني فيبطل التعليق فيه سم (قول المتن ولا يتبع مدبر أولده) أي المملوك لسيده (فرع) لو دبر السيد عبد الله ملكة أمه فوطئها فانت بولد ملكة السيد سواء أفلنا أن العبد يملك أم لا ويثبت نسبه من العبد عليه ولا حد عليه للشبهة معنى (قوله وفارق الام) إلى الكتاب في المغنى إلا قوله لخبر فيه إلى ما إذا كان وقوله وقال إلى المتن (قوله في سبب الحرية) وهو التدبير (قوله أو بيعه) ولو بيع بعضه في الجناية بقي الباقي مدبراً معنى (قوله وبطل الخ) لعل الأولى التفریع (قوله أو فداء السيد له الخ) فإن مات وقد جنى المدبر ولم يبعه ولم يختر فداؤه فموته كاعتاق القن الجاني فإن كان السيد موثقاً عتق وفدى من التركة لأنه اعتقه بالتدبير السابق ويفديه بالأقل من قيمته والارش كتعذر تسليم المبيع وإن كان معسر لم يعتق منه شيء وإن استغفره الجناية ولا يفتق منه ذلك الباقي ولو ضاق الثلث عن مال الجناية ففداء الوارث من ماله فلاؤه كماله لئلا تنفذ الوارث اجازة لا ابتداء عطية لأنه متمم به قصد المورث معنى وروض مع شرحه (قوله ويبقى التدبير) لعل الأنسب التفریع (قوله والجناية عليه الخ) ادخله المغنى في المتن بأن قال عقب قول المصنف وجنابته أي المدبر منه وعليه اه (قول المتن كله أو بعضه) أي يعتق كله إن خرج من الثلث أو بعضه إن لم يخرج كله من الثلث اه معنى (قول المتن بعد الدين) أي وبعد البرعات المنجزة في المرض وإن وقع التدبير في الصحة معنى (قوله أما إذا كان مستغرقاً الخ) وإن استغرق الدين نصف التركة وهي نفس المدبر فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن عليه دين ولا مال

نظير تفصيله السابق ثم الخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقه ابصفاً أن كان حراً في وقت التعليق ووجود الصيغة أو في أحدهما تبعها وإلا فلا وفي الروض أيضاً ولو قال لأمته أنت حرة بعد موتي بعشرين لم تعتق إلا بمضى المدة ولا يتبعها ولدها إلا أن أنت به بعد موت السيد فيعتق من راس المال قال في شرحه كولد المستولدة بجامع أن كلا منهما يجوز إرقاقها ويؤخذ من القياس أن محل ذلك إذا علقته به بعد الموت اه ولعل الكلام في غير ما هو محل عند التعليق أو عند تحقق الصفة (قوله بوجود الصفة) عبارة شرح المنهج بخلاف ما لو علق عتقها حائلاً ثم حملت لا يعتق إن انفصل قبل وجود الصفة ولا عتق تبعاً لأمه اه (قوله أو بطل بموتها قبل الانفصال) أي أو بعد الانفصال كما يفهمه التقييد بالغير في قوله أو بغيره بعده فتأمله (قوله قبل الانفصال) أي أو بعده كما يشمله تعبيره في شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقها أه فتقوله وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانه بالموت أيضاً ومحل عدم بطلان تعليق عتقه عند بطلان تعليق عتقها بموته إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أم لو كانت منها كدخولها الدار فإنه يبطل تعليق عتقه لقوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه (قوله أو بغيره) أي كييعها (قوله فلا تبعية) أي في التعليق يعني فيبطل التعليق فيه (قوله فلا يعتق منه شيء) أي ما لم

نظير تفصيله السابق ثم خلافاً لقطع ابن الرفعة بالتبعية فيما إذا اتصل عند التعليق وقطع غيره بها أيضاً إذا اتصل بوجود الصفة وقد عتقت بها وإن حدث بعد التعليق ومحل ما ذكر في المتصل بالتعليق ما إذا بقي أو بطل بموتها قبل الانفصال أو بغيره بعده بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يبين المصنف هذا التفصيل على المعتمد للعلم به مما قدمه في ولد المدبرة كما تقرر فلا اعتراض عليه (ولا يتبع عبداً) (مدبر أولده) قطعاً وفارق الام بأنه يتبعها دونها رقاً وحرية فكذا في سبب الحرية (وجنابته) أي المدبر (كجنابته قن) فيما مر فيها من قتله أو بيعه وبطل التدبير أو فداء السيد له ويبقى التدبير والجناية عليه كهي على قن ولا يلزم سيده أن يشتري بما أخذه من قيمته من يدره (ويعتق) المدبر (بالموت) أي موت السيد محسباً (من) الثلث كله أو بعضه بعد الدين) غير المستغرق لخبر فيه الأصح وقفه على راويه ابن عمر رضي الله عنهما ولأنه تبرع يلزم بالموت كالوصية أما إذا كان مستغرقاً فلا يعتق منه شيء وحيلة عتق كله أنت حر قبل مرض موتي بيوم

وإن مت فجأة قبل موتي بيوم فاذا

مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من راس المال وإن لم يكن له غيره ولو كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة (ولو علق) في صحته (عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر عتق) عند (٣٨٩) وجود الصفة (من الثلث) كالموتنجز عتقه

حيث (وان احتملت) الصفة (الصحة) أي الوقوع فيها كالمرض بأن لم يقيد الصفة به كان دخلت فانت حر بعد موتي (فوجدت في المرض فن راس المال) يعتق (في الاظهر) نظرا لحالة التعليق لانه عنده لم يتهم بابطال حق الورثة هذا ان وجدت الصفة بغير اختياره أي السيد كطلوع الشمس وإلا فن الثلث قطعاً لا اختياره العتق في المرض ولو علقه كاملاً فوجدت وهو محجور عليه بفلس فكما ذكر او مجنون او سفیه عتق قطعاً وفارقاً ذنك بان الحجر فيها لحق الغير بخلاف هذين (ولو ادعى عبده التديير فأنكره فليس برجوع) وان جوزنا الرجوع بالقول كما ان جحد الردة والطلاق ليس اسلاماً ورجعة وقالوا في موضع اخر انه رجوع واهتمد ما هنا (بل يخلف) السيد أنه ما دبره لاحتمال انه يقر فان نكل حلف العبد وثبت تدييره وله رفع اليمن بازالة ملكه عنه (ولو وجد مع مدبر مال) او اختصاص (فقال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث) بل (قبله صدق المدبر يمينه) لان البدله ومن ثم لو قالت عن ولدها

سواء عتق ثلثه مغنى ونهاية (قوله بعد التعليقين) عبارة المغنى بعد التعليق بالافراد (قوله بأكثر من يوم الخ) هذا ظاهر ان مات فجأة واما اذا مات من مرض فباعتبار ان يبش قبله بأكثر من يوم ع ش ورشيدى (قول المتن بالمرض) أي مرض الموت مغنى (قوله به) أي بالمرض (قوله كطلوع الشمس) أي وكفعل نحو العبد كما هو ظاهر رشيدى (قوله وإلا) أي وان وجدت باختياره كدخول الدار مغنى (قوله ولو علقه كاملاً) ولو علق عتق رقيقه بمرض مخوف فرضه وعاش عتق من راس المال وان مات منه فن الثلث ولو مات سيد المدبر وماله غائب او على معسر لم يحكم بعتق شئ منه حتى يصل للورثة من الغائب مثلاً فيتدين عتقه من الموت وبوقف كسبه فان استغرق التركة دين وثلثها يحتمل المدبر فابرى من الدين تبين عتقه وقت الابراء مغنى (قوله فكما ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره او باختياره وحيث عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره سم عبارة الرشيدى قوله فكما ذكر أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتق قطعاً لعل صوابه مطلقاً أي سواء وجدت الصفة باختياره ام بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ غير ظاهر اه عبارة أي الشيخ قوله فكما ذكر أي من اجراء الاظهر ومقابلته فيه بقرينة قوله او مجنون او سفیه عتق قطعاً وعليه فالبرة في هذا على الاظهر بوقت التعاقب فاعل قوله فيها سبق قبيل قول المصنف ولو قال اشريكه الموصر اعتقت الخ من ان البرة بوقت وجود الصفة مبنى على مقابل الاظهر اه واقول قول المغنى عتق بلا خلاف ذكره البغوى اه انما يوافق تعبير الشارح والنهاية بقطعاً واما التعميم الذي ذكره سم والرشيدى هنا فقد يفيد الاطلاق هنا والتفصيل في المفاسد والمرضى (قوله وفارقاً) أي المجنون والسفیه مغنى (قوله ذنك) أي المرض والمحجور بفلس رشيدى وسم (قوله فيهما) أي في المريض والفلس وقوله لحق الغير وهو الورثة والغرماء وقوله بخلاف هذين أي السفیه والمجنون مغنى (قول المتن ولو ادعى عبده الخ) عبارة الروض مع شرحه وتسمع الدعوى من العبد بالتديير والتعليق لعتقه بصفة على السيد في حياته والورثة بعده وتلاهم ما حقان ناجزان ويحلفون أي الورثة يمين في العلم بذلك ويحلف السيد على البت على القاعدة في ذلك اه (قول المتن بل يخلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه سماع دعوى العبد وما فائدتها مع ان من شروط الدعوى ان تكون ملزمة رشيدى ومرافق عن الاسنى ما يعلم منه وجههما (قوله فان نكل حلف العبد الخ) وله ايضاً ان يقيم البينة بتدييره ولو قالت بعد موت السيد دبرني حاملاً فالولد حر او ولده بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك في الاولى وقال بل دبرك حائلاً فهو قن وقال في الثانية بل ولده قبل الموت او قبل التديير فهو قن صدق يمينه في الصورتين وكذا اذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولده قبل موت السيد او بعده او ولده قبل الاستيلاء او بعده وتسمع دعوى المدبرة التديير لو لدها حصة لتعلق حق الادى بها حتى لو كانت قنعة وادعت على السيد ذلك سمعت دعواها مغنى وروض

يسقط الدين بنحو ابراء كما هو ظاهر (قوله ولو علقه كاملاً فوجدت وهو محجور الخ) عبارة الروض ولو علق مطلقاً تصرف العتق بصفة فوجدت في حجر الفلس بغير اختياره عتق وإلا فلا او وجدت وبه جنون او حجر سفیه عتق وان علق عتقا بمجنونه لجن في وقوعه وجهان اه وقال في شرحه ان وجه الوجهين الوقوع وظاهره حيث لم يفصل في السفیه بين ان توجد باختياره او بغير اختياره انه لا فرق ولا يؤيده ترجيح الوقوع في التعليق بالجنون بناء على ان قياسه الوقوع في التعليق بالسفیه لان الوجود باختيار السفیه يزيد على التعليق بالسفیه كما هو ظاهر لان السفه ليس باختيار السفیه بخلاف الصفة المختارة له (قوله فكما ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره او باختياره وحيث عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره (قوله وفارقاً ذنك) أي من وجدت في مرضه ومن وجدت في حجر سفیه (قوله ومن ثم لو قالت) أي المدبرة

ولده بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله صدق لانها بدعواها حرته نفت أن يكون لها عليه بدلان الحر لا يدخل تحت اليد وانما سمعت دعواها لمصلحة الولد (وان اقاما بينتين) بما قالاه (قدمت بينته) لا عضادها باليد ولو شهدت بينة الوارث ان ما بدعه كان مافي حياة السيد

وقال المدبر كان يدي لفلان صدق المدبر (كتاب الكتابة) من الكتب أى الجمع لما فيها من جمع النجوم واصل النجم هنا الوقت الذى يحل فيه مال الكتابة وهى شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم بوقتين معلومين فاكثروا وتطلق على المخارجة السابقة قبيل الجراح وهى اسلامية لاذل تعرفها الجاهلية ومخالفة للقياس من (٣٩٠) وجوه بيع ماله بماله وثبت مال فى ذمة قن لما لسه ابتداء وثبت ملك للفقن وجازت بل

ندبت مع ذلك للحاجة اذ السيد قد لا يسمح به جانا والعبد قد لا يستفرغ وسعه فى الكسب الا بعدها لازال الفرقه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والخبر الصحيح من من اعان مكاتبا فى زمن كتابته فى فك رقبته أظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله وكانت كالمخارجة من اعظم مكاسب الصحابة رضى الله عنهم لخلوهم من اكثر الشبهات التى فى غيرهما واركناها فوسيد وصيغة وعوض (هى مستحسنة ان طلبها رقيق امين قوى على كسب) يبنى بمؤنته ونجومه كما يدل عليه السياق فساوى قول اصله الكسب على انه محتمل ايضا وذلك لان الشافعى رضى الله عنه فسر الخير فى الآية بهذين واعتبر أولهما لثلا يضيع ما يحصله ومنه يؤخذ ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا لنحو ترك صلاة ومحتمل ان المراد الثقة لكن يشترط ان لا يعرف بكثرة انفاق ما يديه فى الطاعة لان مثل هذا لا يرجى له عتق

مع شرحه (قوله كان يدي الخ) عبارة المغنى فقال كان فى يدي وديعة لرجل وملكته بعد العتق صدق يمينه ايضا ولو دبر رجلا ن امتهما وانت بولد وادعاء احدهما لحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولده وبطل التدبير وان لم يخذل شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها كما مروا فى الروض كاصله من ان اخذ القيمة رجوع فى التدبير مبنى على ضعفه وهوان السراية تتوقف على اخذ القيمة ويلغورد المدبر فى حياة السيد وبعد موته كافى المعلق عتقه بصفة (خاتمة) لو قال لامته أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثلام يعنى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة لان ان اتت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فيتبعها فى ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقاقها ويؤخذ من القياس ان ذلك اذا علقته به بعد الموت اهوى فى الاسنى ما يوافقه (كتاب الكتابة)

بكسر الكاف على الاشهر وقيل بفتحها كالعتاقة معنى ونهاية أى كان العتاقة بالفتح فقط ع ش (قوله أى الجمع) الى قوله خلا فالجمع فى المغنى لا قوله ويطلق الى وهى اسلامية وقوله كالمخارجة وقوله كما يدل الى لان الشافعى وقوله ويحمل الى وثانيهما الى قوله لكن بحث فى النهاية لا قوله ويطلق الى وهى اسلامية وقوله وكانت الى واركناها وقوله فساوى الى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الخ) عبارة الاسنى والنهية وهى لغة الضم والجمع وشرعا عقد الخ وسعى كتابة لان فيه من ضم نجم الى آخر وهى احسن وزاد المغنى وللعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتابه يوافقه اهوى فتسميتها كتابة من تسمية الشئ باسم متعلقه وهو الصك عزيزى (قوله معلق) صفة ثانية لعتق (قوله اذ السيد قد لا يسمح الخ) عبارة المغنى لكن يجوزها الشارع لمسيس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح الخ فاحتمل الشرع فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتمل الجهالة فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة اه (قوله وللخبر الصحيح من اعان الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبدا ما بقى عليه درهم معنى ونهاية (قوله وكانت) أى الكتابة قبل اول من كتب عبد لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقال له ابو امية معنى (قول المتن هى مستحبة) لا واجبة وان طلبها الرقيق قياسا على التدبير وشراء القريب ولثلا يتعطل اثر الملك وتحكم المالك على المالكين شيخ الاسلام ومعنى (قول المتن رقيق) أى كله او بعضه كما سياتى معنى (قوله فساوى) أى قوله كسب منكرا (قوله محتمل الخ) أى للجنس الصادق بكسب ما (قوله وذلك) أى التقيد بالامين والقوى (قوله لثلا يضيع الخ) أى فلا يعتق معنى (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال الخ) معتمد ع ش (قوله والطلب) كذا فى شرح المنهج لكن اسقطه الاسنى والمغنى (قوله ولم يجب) وتفارق الايتاء حيث اجرى على ظاهر الامر من الوجوب كما سياتى لانه مواساة واحوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة أسنى ومعنى (قوله لانه بعد الحظر) أى الامر بالاراد بعد الحظر والمنع (وهو بيع ماله بماله) معترض بين اسم ان وخبره (قوله للاباحة) أى كما اعتمده فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين التوقف سم عبارة ع ش أى والامر بعد الحظر أى المنع لا يقتضى الوجوب ولا الندب ولذا قال وندبها من دليل اخر اه (قوله بل هى مباحة) الى المتن فى المغنى الا قوله لكن بحث الى قول الشارح ويأتى فى النهاية الا

(قوله وقال المدبر كان يدي) عبارة الروض كان وديعة لرجل وملكته بعد أى بعد العتق صدق ايضا اه

(كتاب الكتابة)

(قوله للاباحة وندبها) أى كما اعتمده فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين

ذلك

بالكتابة وثانيهما والطلب ليوثق منه بتحصيل النجوم ولم يجب خلا فالجمع من السلف لظاهر الامر

فى الآية لانه بعد الحظر وهو بيع ماله بماله للاباحة وندبها من دليل آخر (قيل أو غير قوى) لانه اذا عرفت أمانته يعان بالصدقة والزكاة ورد بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بتلك الاعانة قيل أو غير أمين لانه يبادر للبحريرة وورد بان يضيع ما يكسبه (ولا تتركه بحال) بل هى مباحة

وان انتفيا والطلب لانها قد تفضي للعقق لكن بحث البلقيني كراهتها الفاسق يضع كسبه في الفسق ولو استولى عليه السيد لا تمتنع من ذلك قال هو وغيره بل قد ينتهي الحال للتحريم اى وهو قياس حرمة الصدقة والقرض (٣٩١) إذا علم من أخذها صرفهما في محرم ثم

رأيت الاذرعى بحقه فيمن علم منه انه يكتسب بطريق الفسق وهو صريح فيما ذكرته اذ المدار على تمكته بسببها من المحرم (وصيغتها) لفظ أو إشارة أخرس أو كتابة تشعر بها وكل من الاولين صريح أو كناية فن صرائحها (كاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كالف (منجما) بشرط أن يضم لذلك قوله (إذا أدبته) مثلا (فانت حر) لان لفظها يصلح للخارجة ايضا فاحتيج تمييزها باذا وما بعدها والتعبير بالاداء للغالب من وجود الاداء في الكتابة ولا في كفى كما قال جمع ان يقول فاذا برئت أو فرغت ذمتك منه فانت حر أو ينوى ذلك ويأتى ان نحو الابرأ يقوم مقام الاداء فالمراد به شرعا هنا فراغ الذمة وحذف إلى الذى صرح به غيره لانه غير شرط نعم ان صرح به لم يكف الاداء لو كيله فيما يظهر لان الاداء اليه نفسه مقصود فلم يبق الوكيل فيه مقامه بخلاف القاضى في نحو الممتنع لانه منزل منزله شرعا (ويبين) وجوبه بانه العوض وصفته بما مر في السلم كما يأتى نعم ان كان محل العقد نقد غالب لم

ذلك القول (قوله وان انتفيا الخ) الا صوب اسقاط الواو كما في غيره ثم رأيت في الرشيدى مانصه الواو للحال وهى ساقطة في بعض النسخ والمراد انتفاء الشروط او بعضها اه (قوله والطلب) من العطف على الضمير المرفوع المتصل بلاتا كيد بمنفصل (قوله لكن بحث البلقيني الخ) عبارة الرشيدى نعم تكره كتابة عبد يضع كسبه في الفسق واستيلاء السيد بمنعه كما نقله الزياى عن البلقيني اه (قوله قال هو وغيره الخ) عبارة المغنى والنهاية ويستثنى كما قال الاذرعى ما اذا كان الرقيق فاسقا بسرقه او نحوها وعلم السيد انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا يكتسب بطريق الفسق فانها تكره بل ينبغي تحريمها لتضمنها التمكن من الفساد ولو امتنع الرقيق منها وقد طلبها سيده لم يجبر عليها ككسبه اه (قوله من ذلك) اى تضيق كسبه في الفسق (قوله فيمن علم الخ) لعل المراد بالعلم بذلك ما يشمل الظن الغالب فليراجع (قول المتن وصيغتها الخ) اى صيغة ايجابها الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبد كاتبتك الخ معنى (قوله تشعر) اى كل منها فكان الأولى التذكير (قوله بشرط) الى قوله والتعبير في المغنى (قوله بشرط ان يضم لذلك قوله الخ) اى او ينويه كما سياتى رشيدى (قوله والتعبير الخ) عبارة المغنى ولا تنقيد بما ذكر بل مثله فاذا برئت منه او فرغت ذمتك منه فانت حر اه زاد النهاية ويشمل برئت من حصول ذلك باداء النجوم والبراءة المفوظ بها وفراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البلقيني لو قال كاتبتك على كذا منجما الكتابة التى يحصل فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد الخارج اه (قوله او ينوى ذلك) اى كما سياتى سم اى فهو عطف على قوله يضم لذلك قوله الخ (قوله ويأتى) اى بعد قول المصنف فن ادى حصته الخ عش (قوله فالمراد به) اى بالاداء فراغ الذمة اى الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كما مر عن النهاية (قوله وجوبا) الى التنبيه في المغنى وإلى قول المتن وشرطها في النهاية (قوله يانه) اى العوض التقدم معنى (قوله استوت او اختلفت) يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين او يجعل احدهما شهر او الاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء باختلاف من حيث المال فيها كان يجعل في نجم دينار او في آخر دينارين سم والمتبادر الاول (قوله نعم الخ) هو استدراك على ظاهر المتن في جمعه النجوم رشيدى عبارة عش اشار به الى ان النجوم في كلام المصنف اريد بها ما فوق الواحد اه (قوله لا يجب الخ) عبارة المغنى ويكنى ذكر نجمين وهل يشترط في كتابة من بعضه حر التجميع وجهان احدهما الاشتراط وان كان قديما يملك ببعضه الحر ما يؤديه لاتباع السلف معنى ويأتى في الشارح نحوها (قوله وابتداء النجوم الخ) عبارة المغنى ولا يشترط تعيين ابتداء النجوم بل يكتفى بالاطلاق ويكون ابتداءها من العقد على الصحيح اه (قوله وهو المراد هنا) اى بدليل وقسط الخ سم (قوله عقد معاوضة الخ) اى ان يقال اى عقد الخ (قول المتن

التوقف (قوله كاتبتك على كذا منجما الخ) قال البلقيني ولو قال كاتبتك على كذا منجما الكتابة التى يحصل فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كتابة الخراج مر (قوله او ينوى ذلك) اى كما سياتى (قوله فالمراد به شرعا) الخ) لو قصد حقيقته فينبغى ان لا يقوم الابرأ مقامه (قوله ويبين وجوبا قدر العوض وصفته الخ) اى ولو كاتبه بنجمين مثلا على ان يعتق بالاول صح وعق بالاول لانه لو كاتبه مطلقا وادى بعض المال فاعتقه على ان يؤدى الباقي بعد العتق صح فكذا لو شرطه ابتداءه روض وشرحه (قوله استوت او اختلفت) فان قلت سياتى آتفا ان المراد هنا بالنجم الوقت فما معنى استوائها واختلفا قلت يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين او يجعل احدهما شهرا والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء باختلاف من حيث المال فيها كان يجعل في نجم دينار او في آخر دينارين (قوله وهو المراد هنا) اى بدليل وقسط الخ

يشترط يانه كالبيع (عدد النجوم) استوت او اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما يأتى (وقسط كل نجم) اى ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالبيع وابتداء النجوم من العقد والنجم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كما يأتى في قوله ان اتفقت النجوم (تنبيه) بما يلزم به هنا عقد معاوضة يحكم فيه لاحد المتعاقدين يملك العوض والمعوض معا وهو هذا

فان السيد يملك النجوم فيه بمجرد العدم (٣٩٢) بقاء المسكاتب على ملكه إلى اداء جميع النجوم والغاز بعضهم عنه بملوك لا مالك له

مبنى على ضعيف ان المسكاتب مع بقاءه على الرق لا مالك له (ولو ترك لفظ التعليق) للحرية بالاداء (ونواه) بما قبله (جاز) لاستقلال السيد بالعق المقصود نعم الفاسدة لا بد فيها من التلفظ به (ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولانية على المذهب) لما امر انها تقع على المخارجة أيضا وبه فارق ما مر في التدبير ومر ثم فرق آخر (ويقول) فور ان ظير ما مر في البيع (المسكاتب) لا أجنبي بل ولا وكيل العبد فيما يظهر لانه لا يصير أهلا للتوكيل الا بعد قبولها (قبلت) مثلا كغيره من عقود المعاوضة ويكفي استيجاب وإيجاب ككاتبني على كذا فيقول كاتبك ولما لم يكف الاداء بلا قبول كالاعطاء في الخلع لان هذا أشبه بالبيع من ذلك وفرق شارح بما فيه نظرو بما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة القبول الاجنبى هنا لاثم قيل قول أصله العبد أولى لانه لا يمكن ان يصير مكاتبا بعدوه وهو غفلة عن نحو اني أراني أعصر خمرًا وعن اتفاق البلغاء على أن المجاز أبلغ (وشرطهما) أى السيد والقن (تكليف) واختيار فيهما ولو أعيين وقيد الاختيار يعلم بما مر

ولو ترك أى فى الكتابة الصحيحة معنى (قوله لفظ التعليق للحرية) وهو قوله إذا ادته فانت حر معنى (قوله بما قبله) أى بقوله كاتبك على كذا الخ معنى ونهاية أى عند وجود جزء منه عش (قوله لاستقلال السيد الخ) عبارة المعنى لان المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع النية جزءا لا استقلال المحاط به اه (قوله من التلفظ به) أى بقوله إذا ادته فانت حر معنى أى أو نحوه مما مر عن المعنى والنهاية (قوله لما مر) الى قوله ولما لم يكف الاداء فى المعنى الا قوله ولا وكيل العبد الى المتن (قوله أنها تقع على المخارجة ايضا) أى فلا بد من تمييز باللفظ أو النية نهاية ومعنى (قوله فرق آخر) وهو أن التدبير كان معلوما فى الجاهلية ولم يتغير معنى عبارة النهاية وفرق الاول بان التدبير مشهور فى معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا الخواص اه (قوله لا اجنبى) عبارة المعنى قضية قوله ويقول المسكاتب قبلت انه لو قبل اجنبى الكتابة من السيد ليدى عن العبد النجوم فاذا اداهما عتق انه لا يصح وهو ما صححه فى زيادة الروضة لمخالفتة موضوع الباب فعلى هذا لادى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه ما نصه ولعل صورته كانت عبدى على كذا عليك فاذا ادته فهو حر فقال كاتبه على ذلك اه (قوله الا بعد قبولها) ظاهره وإن اذن له السيد فى التوكيل عش (قوله ويكفى استيجاب الخ) أى واستقبال وقبول كالمسكاتب قبلت الكتابة او كاتب منى بكذا الى آخر الشروط قال العبد قبلت عش (قوله ككاتبني على كذا) أى الى آخر الشروط المتقدمة (قوله فيقول كاتبك) أى فور كما فهم من الفاء عش (قوله لان هذا) أى عقد الكتابة وقوله من ذاك أى الخلع (قوله وبما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قيل الخ) وعين قال بذلك المعنى (قوله بعد) أى بعد القبول (قوله اولى) أى من تعبيره بالمسكاتب نهاية (قوله ودو غفلة عن نحو الخ) قد يقال ان ما ذكره انما يفيد صحة تعبير المصنف لا مساواة لتعبير الاصل (قوله أى السيد) الى قوله نعم ان صرح فى المعنى والى قول المتن ومكرى فى النهاية الا قوله نعم الى ولا ما ذون له وقوله كما بحثه جمع الى المتن (قول المتن تكليف) أى كونهما عاقلين بالغين معنى (قوله واختيار) فان اكرها او احدهما فالكتابة باطلة معنى وشرح المنهج زاد عش وينبغى ان محله ما لم يكره بحق كان نذر كتابته فاكره على ذلك فانها تصح حينئذ لان الفعل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النذر مقيدا بمن معين كرمضان مثلا وآخر الكتابة الى ان يضى منه زمن قليل فان لم يكن كذلك كان النذر مطلقا فلا يجوز اكراهه عليه لانه لم يلتزم وقتا بعينه حتى ياتم بالتأخير عنه فلما اكرهه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولومات من غير كتابة عصى فى الحالة الاولى من الوقت الذى عين الكتابة فيه وفى الحالة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله ولو اعميين) أى اوسكرانين شرح المنهج عبارة المعنى وقد يفهم كلام المصنف ان السكران العاصى بسكره لا تصح كتابته لانه يرى عدم تكليفه وقدر الكلام على ذلك فى الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من مجبور عليه الخ) ولا من ولى المجبور عليه ابا كان أو غيره لانها تبرع معنى وشيخ الاسلام وكان ينبغى ان يذكره الشارح حتى يظهر حوله وزعم انه الخ (قوله بملوك لا مالك له) قد يقال ان اراد بالملوك ما يصلح للملك فهذا ليس غريبا حتى يلغز به فان المباحات كالماء والخطب كذلك وان اراد به ما جرى عليه الملك فيما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه مما جرت العادة بالاعراض عنه كذلك وان اراد ما تعلق به الملك ألا فالكتابة ليس كذلك على هذا القول فليتأمل (قوله وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة قبول الاجنبى هنا لاثم) فى الروض وشرحه ولو قبل الكتابة من السيد اجنبى ليدى عن العبد النجوم لم تصح الكتابة لمخالفتها موضوع الباب فان ادى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبى بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه ولعل صورته كانت عبدى على كذا عليك فاذا ادته فهو حر فقال قبلت ذلك او كاتب عبدك على فاذا ادته فهو حر فقال كاتبه على كذا (قوله وشرطهما تكليف) قال فى الروض ويصح كتابة مدبر ومعلق عتقه بصفة ومستولدة اه قال فى شرحه فيعتق الثانى بوجود الصفة إن وجدت قبل اداء النجوم والافاد انما هو الاخر ان يموت السيد ان مات قبل الاداء والافاد الاداء

ولو باذن الولي وزعم أنه مطلق التصرف في مال موليه فاسد بل تصرفه فيه مقيد بالصاحبة (٣٩٣) ولأن مكاتب لعبد ولو باذن السيد

وكذا لا تصح من مبيع
لعدم اهليتهما للولاء وفي
العبد فلا تصح كتابة عبد
صغير أو مجنون نعم أن صرح
بالتعليق بالأداء فادى إليه
أحدهما عتق بوجود الصفة
لأن الكتابة فلا يرجع
السيد عليه بشيء وكذا في
سائر أقسام الكتابة الباطلة
ولا ماذون له في التجارة
حجر عليه الخ كما في كسابه
ليصرفها في دينه كالتاجر
والمرهون الاتين وتصح
كتابة عبد سفيه كما بحثه جمع
واعترضوا ما وهمه أن
من عدم صحتها أنه لم يذكره
أحد ونقلوا الأول عن
مقتضى كلامهم ووجهه
بأن الأداء لم ينحصر في
الكسب فقد يؤدي من
الزكاة وغيرها ويؤيده
صحته كتابة عبد مرتد وأن
أوقفنا تصرفه ويصح أداءه
في الردة (وكتابة المريض)
مرض الموت محسوبة (من
الثالث) ولو باضعاف قيمته
لأن كسبه ملك السيد (فإن
كان له مثله) أي مثلاً
قيمه عند الموت (صحته كتابة
كله) سواء كان ما خلفه مما
أداه الرقيق أم من غيره
لخروجه من الثالث (فإن لم
يملك غيره وأدى في حياته
مائتين) كاتبه عليهما
(وقيمته مائة عتق) كله لبقاء
مثله للورثة وهذا كالمثال
لما قبله (وإن أدى مائة)

(قوله ولو باذن الولي) غاية أخرى في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه بالفلس أن يزيد
دينه على ماله وهو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا منه وإن
أذن له وليه فيها ع و اعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور عليه بفلس عبارة ولا من صبي ومجنون
ومحجور سفيه وأولياهم ولا من محجور فلس اه ومقتضاه أن المراد بمحجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ
والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره أي ع ش (قوله وزعم أنه) أي الولي ع ش (قوله) وكذا لا تصح من
مبيع (الخ) الاخصر الأسبك ولا من مبيع كافى النهاية (قوله وفي العبد) عطف على في السيد (قوله نعم أن
صرح) أي السيد (قوله الباطلة) سيأتي في الفصل الأخير الفرق بينها وبين الكتابة الفاسدة (قوله) ولا
ماذون له (الخ) أي ولا تصح كتابة عبد ماذون (الخ) وذلك لأنه عاجز عن السعي لتحصيل النجوم ع ش (قوله
كما بحثه جمع (الخ) عبارة المغني (تنبيه) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكره أحد والذي نص عليه الشافعي
والأصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا يضر سفيه لأنه لم ينحصر الأداء (الخ) وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج إليه
وهو التكليف فإنه يستغنى عنه باطلاق التصرف كما فعل في العتق وترك ما يحتاج إليه وهو الاختيار اه (قوله
صحته كتابة عبد مرتد (الخ) يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتداً فلا يصح أن يكاتبه وكون العبد مرتداً
فتصح كتابته ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عبد مرتد ويعتق بالأداء اه سم
(قوله ويصح (الخ) زيادة فائدة لا دخل له في التأييد (قول المتن وكتابة المريض (الخ) ولو كاتب في الصحة
وقبض النجوم في المرض أو قبضها وارثه بعد موته أو أقره في المرض بالقبض لها في الصحة أو المرض عتق من
رأس المال روض مع شرحه (قوله مرض الموت) إلى قوله هذا إن لم يحجر في المغني (قوله ولو باضعاف
قيمه) أي ولا ينظر إليها وقت الكتابة لأن حق الورثة لم يعتق بها إلا لاحتمال أن السيد يضعف في مصالحة
بجبري (قوله لأن كسبه ملك السيد) أي وقد جعله للعبد بكتابتها عبد البر أي فقتوته على الورثة بكتابتها
وحاصل التعليل أنه لما فوت على الورثة كسب العبد كان تبرع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد
من الثلث اه بجبري ويظهر أن المراد أنه لما كان كسب المكاتب المؤدى به النجوم مأكلاً للسيد كان عتقه بها
كالعتق من غير مقابل فحسب من الثلث (قوله أما إذا لم يخلف غيره ولم يؤد (الخ) عبارة المغني واحتراز
بقوله وأدى في حياته عمالهم يؤد شيئاً حتى مات السيد ثلث مكاتب فان أدى حصته من النجوم عتق ولا يزيد
العتق بالأداء لبطالته في الثلثين فلا تعود (تنبيه) هذا كله إذا لم يجز الورثة الكتابة في جميعه فان أجازوا في
جميعه عتق كله أو في بعضها عتق ما أجازوا والولا للبيت ولو لم يملك إلا عبيدين قيمتهما سواء فكاتب في
المرض أحدهما وباع الآخر نسيئة ومات ولم يحصل بيده ثمن ولا نجوم صحت الكتابة في ثلث هذا البيع في ثلث
ذلك إذا لم يجز الوارث ولا زاد في البيع والكتابة بأداء الثمن والنجوم اه وفي الروض مع شرحه مثلاً فاذا

اه وقد يفهم من قوله بموت السيد إن مات قبل الأداء أنها تعتق عن الأيلا دلالة عن الكتابة فلا يتبعها كسبها
وأولادها وسيأتي ما فيه ثم قال في الروض قبل الحكم الخامس فصل وطء مكاتبه حرام إلى أن قال فان أولدها
صارت مستولدة إلى أن قال فان مات أي السيد قبل تعجيزها عتقت بالكتابة أي لا بالاستيلاء وتبعها كسبها
وأولادها الحادثون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء وكذا لو عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء
قال في شرحه عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادثون لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن
الكتابة ولو أولدها ثم مات قبل تعجيزها عتقت عن الكتابة وتبعها أولادها الحادثون وكسبها
الحاصل بعد الكتابة صرح به الأصل اه وبهذا يعلم أن قوله في المواضع الأول بموت السيد معناه عن الكتابة
لا كما يتوهم من ظاهره وقضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عنه ويكون كالمو
اعته فليراجع (وتصح كتابة عبد سفيه) كتب عليه مر (قوله) وإن أوقفنا تصرفه (الخ) هذا مع قوله الاتي ولو
كاتب مرتداً الخ يفتاد منه الفرق بين كون السيد مرتداً فلا يصح أن يكاتبه وكون العبد مرتداً فتصح كتابته

كاتبه عليهما (عتق ثلثاه) لأن قيمة ثلثه مع المائة المؤداة

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

مثلاً ما عتق منه أما إذا لم يخلف غيره ولم يؤد إلا بعد موت السيد ولم تجز الورثة ما زاد على الثلث فيصحب في ثلثه فقط فاذا

على الجديد) المبطل لوقف العقود وهو الاصح أيضا وعلى القديم لا تبطل بل توقف فان أسلم بان صحتها والا فلا هذا ان لم يحجر الحاكم عليه وقلنا لا حجر عليه بنفس الردة والا بطلت قطعاً وقيل لافرق ومرة هذه في الردة ضمن تقسيم فلا تكرار وتصح من حربى وغيره (ولا تصح كتابة) من تعلق به حق لازم نحو (مرهون) وجان تعلق برقبته مال لانه معرض للبيع فيها وانما صح عتقه لانه أقوى (ومكرى) أى سواء استوجرت عينه أم سلم عما في الذمة فيما يظهر وإن كان للتوَجُّر ابداله نظر للحالة الراهنة ويحتمل التخصيص بالاول لانه المتبادر من قولهم مكرى ومن تعليلهم له بقوله لان منافعه مستحقة للمستأجر فينا فيها ايضا ومثله موصى بمنفعته بعد موت الموصى ومغضوب لا يقدر على انتزاعه (وشرط العوض كونه ديناً) إذ لا ملك له يرد العقد عليه موصوفاً بصفات السلم نعم الاوجه انه يكفي نادر الوجود عنا (مؤجلاً) لانه الماثور سلفاً وخلفاً ولانه عاجز حالاً ولم يكتف بهذا عما قبله قال ابن الصلاح

(أدى) أى بعد موت السيد حصته أى حصة الثلث (قوله عتق) أى الثلث ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابة ثلثه تبطل بمجرد الموت سمو المراد ان ما اداه العبد بعد موت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة في شيء زاد على الثلث نظر المال الكتابة ع (قوله ولو مرتد الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة طرور ردة المكاتب ولا طرور ردة السيد بعدها وان أسلم السيد اعتد بما اخذه حال ردة وتصح كتابة مرتد ويعتق بالاداء ولو في زمن ردة وان قتل قبل الاداء فافى يده للسيد ولو التحق سيد المكاتب بدار الحرب مرتداً وقف ماله ادى الحاكم تجوم مكاتبه وعتق وان تجزار تجزر الحاكم رقبته فان جاء السيد بعد ذلك ولو مسلماً بقي التعجيل بحاله مغنى وروض مع شرحه (قوله المبطل لوقوف العقود) أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالايحباب بخلاف مالا يشترط فيه ذلك كالتدين والوصية كما تقدم بجبرى عن الحلبي (قوله والا فلا) عبارة للمغنى والا بطلانها اه (قوله هذا) أى الخلاف المذكور (قوله وقلنا لا حجر الخ) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفى اكثرها عدم اعتبار هذا القيد فيصير محجوراً عليه بنفس الردة ع (قوله وقيل لافرق) أى فى جريان الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (قوله فلا تكرار) خلافاً للمغنى (قوله وتصح من حربى الخ) وقد شمل ذلك قول المصنف تكليف واطلاق وشمل ايضا المنتقل من دين الى دين فنصح كتابته لبقاء ملكه وان كان لا يقبل منه الا الاسلام اه ع وفيه توقف فليراجع (قول المتن ومكرى) ظاهره وان قصرت المدق ويوجه بانه لما كان عاجزاً فى اول المدّة نزل منزلة مالوكا تبه على منفعة لم تتصل بالمقدع ع (قوله وان كان الخ) وقوله نظر الخ كل منهما راجع للمعطوف فقط (قوله ويحتمل التخصيص الخ) وفاقالظاهر صنيع النهاية والمغنى (قوله بالاول) أى باجارة العين (قوله ومن تعليلهم له) أى لعدم صحة كتابة مكرى (قوله لان منافعه) إلى قوله اه فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله نعم الى المتن (قوله ومثله موصى الخ) هذا من تعلق به حق لازم فكان الاول عطفه على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسألة المغضوب فتأمل رشيدى (قوله بعد موت الموصى) يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة برجوع عن الوصية به وهل عن الوصية بمنفعته سم والظاهر نعم (قوله ومغضوب الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف فى بد الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله موصوفاً الخ) أى ان كان عرضاً مغنى (قوله والآوجه انه يكفي الخ) أى وان لم يكف ثم نهاية والفرق ان عقد السلم معاوضة محضة المقصود منها حصول المسلم فيه فى مقابلة راس المال فاشترط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وايضاً فالشارع متشوف للعتق فاكتفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتمل لا ع (قوله لانه الماثور الخ) عبارة للمغنى لان الماثور عن الصحابة فن بعدهم قولاً وفعلانما هو التأجيل ولم يعقدها احد منهم حاله ولو لجاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاغراض خصوصاً فيه تعجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرويانى فى حليته جواز الحلول وهو مذهب الامامين مالك وابى حنيفة اه (قوله ولم يكتف الخ) عبارة النهاية وانما لم يكتف الخ لان دلالة الالتزام كما قال

ولهذا قال فى الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عتق بالاداء اه (قوله فاذا أدى حصته من النجوم عتق) قال فى الروض ولا يزد العتق بالاداء لبطلانها فى الثلثين اه أى لا يراد فى الكفاية بقدر نصف ما أدى وهو سدس لبطلانها فى الثلثين اه ووجه توهم زيادة العتق بقدر نصف ما أدى انه لو كان قيمته مائة وكاتبه على مائة فاذا أدى ثلثها بعد موته حصل للورثة مائة ثلثا العبد وثلث المائة والمجموع مائة فينبغى ان يعتق منه قدر نصفها ليكون ما عتق قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذى نفذت الكتابة فيه وقدر نصف ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمه خمسون (قوله ومثله موصى بمنفعته بعد موت الموصى) يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكر وافي الوصية ان الكتابة برجوع عن الوصية به وهل عن الوصية بمنفعته (قوله ومغضوب الخ) فى شرح الروض ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف فى بد الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله نعم الاوجه انه يكفي نادر الوجود) هذا كتب عليه مر (قوله لان دلالة المؤجل على الدين

ابن الصلاح لا يكتفى بها الخ (قوله من دلالة التضمن) قد يمنع ابن الصلاح بأن التضمن قد يسمى بالالتزام سم (قوله ودلالة التضمن يكتفى بها الخ) لأن الصلاح منعه سم فيه أن منعه مكالبة (قوله فالاحسن في الجواب الخ) فيه أن حاصل السؤال الذي اجاب عنه ابن الصلاح أن مؤجلا يدل على دين فلم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى لم يصرح بدينا مع عليه من مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لأن حاصله إنما صرح به مع عليه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد له من تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتماما بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فالاحسن الخ إنما يظهر حسنه لو تأخر قد برأه أي تأخر دينا عن مؤجلا أقول وقد يجاب عن المصنف بما هو مقرر عندهم أن اغناء المتأخر عن المتقدم ليس بمعيب وإنما المعيب العكس (قوله في الذمة) إلى قول المتن وقيل في المعنى الأقوله لكن لما إلى الأعلى خدمة وقوله ومن ثم إلى أما إذا وإلى قوله وإن أطال البلقيني في النهاية إلا قوله لكن لما إلى الأعلى خدمة وقوله ونقل شارح إلى المتن (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفا سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لاجتماع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض أوسع أمر من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه أو بغير ذلك فلينال سم لعل الأقرب الأول (قوله لكن لما لم تخل المنفعة الخ) كأن وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرط في الجملة أي كافي مثال بناء الدارين المذكور أي بالنسبة للنجم الثاني دون الأول اخذنا بما بقي أن المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله لا مطلقا أي كافي النجم الأول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه ما يوافقه (قوله لا على خدمة شهرين الخ) أي بنفسه بجري سم ومعنى (قوله أو منفصلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل أو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد لا نقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى اه عبارة المعنى تنبيه ظاهر كلامه الاكتفاء بالمنفعة وحدها والمنقول أنه إن كان العوض منفعة عين حالة نحو كاتبك على أن تخدمني شهرا أو تخيط لي ثوبا

من دلالة التضمن) قد يمنع ابن الصلاح (قوله لا الالتزام) لأن الصلاح منعه بأن التضمن قد يسمى بالالتزام (قوله يكتفى بها في المحاطبات) لأن الصلاح منعه (قوله فالاحسن في الجواب أنه تصريح الخ) لك أن تقول هذا ليس بجواب فضلا عن كونه أحسن فيه وذلك لأن حاصل السؤال الذي اجاب عنه ابن الصلاح أن قوله مؤجلا يدل على دين فلم يكتف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا لم يصرح بقوله دينا مع عليه من قوله مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لأن حاصل الكلام حيث ذكرناه إنما صرح به مع عليه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد له من تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأعيان اهتماما بالمقام سم (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفا (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لاجتماع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض أوسع أمر من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعق المتشوف إليه الشارع يتسامح فيه أو بغير ذلك فلينال سم (قوله لما لم تخل) كأن وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور

من دلالة التضمن لا الالتزام
لأن مفهوم المؤجل شرعا
دين تأخر وفاؤه فهو مركب
من شيئين ودلالة التضمن
يكتفى بها في المحاطبات
فالاحسن في الجواب أنه
تصريح بما علم من المؤجل
(ولو منفعة) في الذمة كما
يجوز جعلها ثمنا وأجرة
فتجوز على بناء دارين في
ذمته موصوفتين في وقتين
معلومين لكن لما لم تخل
المنفعة في الذمة من التأجيل
وإن كان في بعض نجومها
تعبيل كان التأجيل فيها
الذي أفاده المتن وغيره
شرطا في الجملة لا مطلقا على
خدمة شهرين متصلين أو
منفصلين وإن صرح بأن كل
شهر نجم لانهما نجم واحد

إذ المنافع المتعلقة بالاعيان لا يجوز شرط تأجيلها ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدي نصه بعد سنة ونصفه بعد سنتين أما إذا لم يكن ديناً فان كان غير منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت على ما تقرر وباتى (ومنجما بنجمين) ولو إلى ساعتين وان عظم الهال (فاكث) لانه لما تور أيضاً نظير ما تقرر ولما مر انها مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض واقل ما يحصل به الضم اثنان (وقيل ان ملك السيد) بعضه وباقيه حرم يشترط اجل وتنجيم) لانه قد يملك بعضه الحر ما يؤديه حالاً وورد بان المنع تعبد اتباعاً لما جرى عليه الاولون لانها خارجة عن القياس فقتصر فيها على ماورد ونفل شارح في هذه وجهين عن الروضة واصلاً بلا ترجيح وهم (ولو كاتب قنه

بنفسك فلا بد معها من ضمانة مال كقوله وتطابق دينار ابد انتضائه لان الضمانة شرط فلم يجوز ان يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح لانها نجم واحد ولا ضمانة ولو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فاولى بالفساد إذ يشترط في الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان ان تنصل بالعقد اه وفي الجبري عن الحلبي بعد ذكر ما يوافقها من هذا يعلم انه لا فرق بين البناء والخدمة وانما ما في تعلقاتها بالدين لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافاً لما يتوهم من كلام الشارح اه (قوله) إذ المنافع المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه اسم (قوله) ومن ثم لم تصح على ثوب الخ اي بان وصف الثوب بصفة السلم كافي للروض ووجه ترتب هذا على ما قبله انه إذا سلم النصف في المدة الاولى تعين النصف الثاني للثانية والمعين لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح رشدي يعني بذلك قول خ ش قوله على ثوب اي على خياطة ثوب ليكون المعقود عليه منفعة اه (قوله) فان كان غير منفعة دين الخ عبارة شرح المنهج فان لم تكن منفعة دين لم تصح الكتابة ولاصححت انتهت وصحتها إذا كانت منفعة دين لا تنافي في انه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاً مما ياتي في قول المصنف ولو كاتب على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح لا على خدمة شهرين الخ اي لعدم تعدد النجم فيه اه سم (قوله) ولا اي بان كانت منفعة متعلقة بين المكتاتب حاجي (قوله) على ما تقرر اي من اتصالها بالعقد ع ش (قوله) وباتى اي بان يضم لها شيئاً آخر كما ياتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر مثلاً من الان ودينار الخ بجبري قول الاولى تفسير كل ما تقرر وما ياتي بمجموع الامر من اتصال المنفعة بالعقد وضم شيء اخر اليها (قوله) ولو الى ساعتين الخ كالسلم الى معسر في مال كثير الى اجل قصير ويؤخذ من ذلك انه لو اسلم الى المكتاتب عقد الكتابة صح وهو احد وجهين وجهه الراجح بقدرته براس المال قال الاسنوي ومحل الخلاف في السلم الحال اما المؤجل فيصح فيه جزماً كما صرح به الامام مغني وروض مع شرحه وكذا في النهاية لا قوله قال الاسنوي الخ وعبارته فقيه وجهان اصحهما الصحة (قوله) لانه لما تور الخ اي من الصحابة رضی الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على اقل من نجمين لفعله لانهم كانوا يبادرون الى القربات والطاعات ما امكن وقيل يكفي بحجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور اهل العلم اه وبه قال ابو حنيفة ومالك ومالك الى ابن عبد السلام مغني (قوله) نظير ما تقرر اي في شرح مؤجلاً وهذا تأكيد لقوله ايضاً (قوله) وباتى اي في اول الباب اه (قوله) من ضم النجوم الخ اي من الكتب الذي هو ضم النجوم الخ (قوله) لانه قد يملك الى قول المتن ولو كاتب عبداً في المعنى لا قوله اتباعاً الى المتن (قوله) ورد الخ ولو جعل مال الكتابة عيناً من الاعيان التي ملكها ببعضه الحر قال الزركشي في شبه القطع بالصحة ولم يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصحة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته واقدار الآجال وما يؤدي عند حلول كل نجم فان كان على نقد كفي الاطلاق ان كان في البلد تقدم مفرد او غالب ولا اشترط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كما مر مغني (قوله) اتباعاً لما

تلك الاجزاء فكانت مؤخرة الى حضور ما وكانت مؤجلة وقوله شرط في الجملة اي كافي مثال بناء الدارين المذكور اي بالنسبة للنجم الثاني دون الاول اخذاً مما ياتي ان المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله لا مطلقاً اي كافي للنجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع (قوله) إذ المنافع الخ قد يخرج ما في الذمة حتى يجوز على خدمه شهرين في الذمة فليراجع (قوله) المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه (قوله) على ما تقرر اين (قوله) فان كان غير منفعة الخ عبارة شرح المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة (قوله) ايضاً فان كان غير منفعة لم تصح الكتابة الخ عبارة شرح المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت اه وصحتها إذا كانت منفعة عين لا ينافي في انه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاً مما ياتي في قوله ولو كانت خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح

على) منفعة عين مع غير ما مؤجل (بحر) (خدمة شهر) مثلا من الآن (ودينار) في اثنائه وقت عينه (٢٩١) كبريم بمعنى رة (عند انقضائه) او

خياطة ثوب صفته كذا في
أثنائه أو عند انقضائه
(صح) (الكتابة لان
المنفعة مستحقة حالا والمدة
لتقديرها والدينار إنما
تستحق المطالبة به بعد المدة
التي عينها لاستحقاقه وإذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التنجيم ولا يضر
حلول المنفعة لتقدرته عليها
حالا فعمل ان الاجل إنما هو
شرط في غير منفعة يقدر
على الشروع فيها حالا وان
الشرط في المنافع المتعلقة
بالعين اتصالها بالعقد
بخلاف الملتزمة في الذمة
وان شرط المنفعة التي
توصل بالعقد ويمكن
الشروع فيها عقبه ضمنية
نجم آخر اليها كالمثال
المذكور وان شرطه تقدم
زمن الخدمة فلو قدم زمن
الدينار على زمن الخدمة لم
تصح ويتبع في الخدمة
العرف فلا يشترط بيانها
(أو) كاتبه (على أن يبيعه
كذا) او يشتري منه كذا
(فسدت) الكتابة لانه
كيعين في بيعة (ولو قال
كاتبك وبعثك هذا الثوب
بألف ونجم الألف)
بنجمن فاكثر ككاتبك
وبعثك هذا بالف إلى
شهرين تؤدي منهما خمسة
عند انقضاء الاول والباقي

جری الخ بى كون هذا علة للتعبد نظر رشیدی (قوله على منفعة عين) أى للكتاب كخدمته عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجمولة عوضا اما ان تتعلق بعين المكاتب او ذمته اه فافهم حصرها في هذين انها لا تتعلق بغيرهما
فتمثيل الشارح الجورجى بسكنى دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تعيينها
لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهى على مال الغير فاسدة سم عن شرح الارشاد (قول المتن عند
انقضائه) كان على الشارح في المزج ان يزيد قبله لفظه او كاتبه عليه الرشیدی وفعله الشارح فيما بعده
(قوله أو خياطة الخ) عطف على دينار في أثنائه الخ (قوله والمدة لتقديرها) أى والتوفية فيها معنى (قوله
والدينار) أى او الخياطة معنى (قوله لتقدرته عليها حالا الخ) عبارة المغنى لان التاجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالا بخلاف مالو كاتب على دينارين احدهما حال والاخر مؤجل وهذا
يتبين ان الاجل وان اطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال
(نفيه) قول المصنف عند انقضائه يفهم منه انه لو قال بعد انقضائه بيوم او يومين مثلا انه يصح بطريق
الاولى ولهذا لم يختلفوا فيه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة اه (قوله وان شرطه الخ) أى النجم المضموم
ويحتمل ان الضمير للمثال المذكور وعبارة المغنى وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا
تصح الكتابة على مال يؤديه اخر الشهر وخدمة الشهر الذى بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما ان
الايان لا تقبل التاجيل اه (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق
بخلاف الملتزمة في الذمة انه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشترط
بيانها) ولا يكفي اطلاق المنفعة بان يقول كاتبك على منفعة شهر مثلا لاختلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلا فمضى في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت الكتابة في قدر الخدمة وصحت في الباقي وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذى في السلم فلو خرب المكان المعين ادى في اقرب المواضع اليه على
قياس ما في السلم معنى وقوله ولو كاتبه إلى قوله وهل يشترط في النهاية مثله قال ع ش قوله وصحت في الباقي وعلى
الصحة فاذا ادى نصيبه هل يسرى على السيد إلى باقيه او لا فيه نظر وقياس ما ياتي في اراء احد الشريكين
السراية وقد يفرق بأن المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصة شريكه وما هنا لم تعتق حصة ما
اداه العبد باختيار السيد فلا سراية إذ شرطها كون العتق اختياريا لمن عتق عليه وهو واضح اه بخلاف
(قوله لانه كييعتين الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لانه شرط عقد في عقد اه (قوله منهما) الاولى
الافراد كافي المغنى (قوله معا) كقبلتهما وقوله او مرتبا كقبيلات الكتابة والبيع او البيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زيادى زاد المغنى وهو مخالف لما ذكره في الرهن من ان
الشرط تقدم خطاب البيع على خطاب الرهن اه (قوله وان اطال البلقينى الخ) عبارة المغنى وفي قول
تبطل الكتابة ايضا ومال اليه البلقينى ولو قال كاتبك على الف في نجمين مثلا وبعثك الثوب بالف صح
الكتابة قطعا لعدم الصنفه بفصيل الثمن واما البيع فقال الزركشى ان قدمه في العقد على لفظ الكتابة

لا خدمة شهرين الخ لعدم تعدد النجم فيه اه (قوله على منفعة عين) مثلها في شرح الارشاد بقوله كخدمته
قال وتمثيل الشارح يعنى الجورجى بسكنى دار غير صحيح لان الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا
يمكن تعيينها لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهى على مال الغير فاسدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجمولة
عوضا اما ان تتعلق بعين المكاتب او ذمته فافهم حصرها في هذين انها لا تتعلق بغيرهما اه (قوله ونجم الألف
بنجمن فاكثر الخ) قال في الروض ولو اسلم إلى المكاتب عقب العقد في الصحة وجهان اه ويفهم عما
ذكره شرحه ان الاصح الصحة وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوى ومحلله أى الخلاف في السلم الحال
اما المؤجل فيصح منه جز ما كذا صرح به الامام وهو واضح (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم
يصح) قال في شرح المنهج كما ان العين لا تقبل التاجيل بخلاف المنافع الملتزمة في الذمة اه وقد يؤخذ منه

عند انقضاء الثاني (وعلى الحرية بادائه) وقبلهما العبد معا او مرتبا (فالذهب صحة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الألف
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تفريقا للصنفه وان اطال البلقينى في رد ذلك وما يخص العبد يؤديه في النجمين مثلا (دون البيع)

لتقدم أحده على أهلية العبد لمبايعة السيد (ولو كاتب) عبدن كاعلم بالاولى او (عبيدا) صفقة واحدة (على عوض) واحد من نجمين مثلا (وعلق عقدهم بادائه) ككاتبكم على الف إلى شهرين إلى اخر ما مر (فالنص صحتها) لاتحاد مالك العوض مع اتحاد لفظه فهو كبيع عبيد بثمن واحد (ويوزع) المسمى (على قيمتهم (٣٩٨) يوم الكتابة) لانه وقت الحيلولة بينهم وبين السيد (فمن أدى) منهم (حصته عتق) لاستقلال

كل منهم ولا يقال علق العتق بادائهم لان المذهب في الكتابة الصحيحة حكم المعاوضة ولهذا يعتق بالابراء مع انتفاء الاداء (ومن عجز) منهم (رق) لذلك (وتصح كتابة بعض من باقية حر) بان قال كاتب مارق منك لا بعضه لما ياتي وذلك لا فادتها الاستقلال المقصود بالعقد (فلو كاتب كله) او تعرض لكل من نصفه وقدم الرق لأمر ان الشرط تقدم ما يصح وان علم حرية باقيه (صح في الرق في الاظهر) تفرقا للصفقة فاذا أدى قسط الرق من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم ياذن) في كتابته لعدم استقلاله حينئذ واداء تعبيره بالفساد انها تعطى أحكام الكتابة الفاسدة فيما ياتي خلاف تعبير اصله بالبطلان اذ هذا الباب يفرق فيه الفاسد من الباطن (وكذا ان اذن) فيها (او كان له على المذهب) لانه حيث رق بعضه لم يستقل بالكسب سفر او حضرا فينا في مقصود الكتابة وقد تصح كتابة البعض كان اوصى بكتابة عبدا و كاتبه وهو مريض

بطل وان آخره فان كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل إيجاب السيد صح البيع وإلا فلاه وهذا ممنوع لتقدم احد شق البيع على اهلية العبد لمبايعة سيده واستثنى البلقيني من عدم صحة البيع ما إذا كان المكاتب مبعضا وبين سيده مهياة وكان ذلك في نوبة الحرية فانه يصح البيع ايضا لفقد المقتضى للإبطال وهو تقدم احد شقيه على اهلية العبد لمعاملة السيد قال ويجوز معاملة المبعض مع السيد في الاعيان مطلقا وفي الذمة إذا كان بينهما مهياة قال ولم ار من تعرض لذلك وهو دقيق الفقه اه (قوله لتقدم احد شقيه) إلى الفصل في النهاية لا قوله أو تعرض لكل الى وإن علم وقوله كالم لا (قوله احد شقيه) أى البيع وهو الايجاب على اهلية العبد الخ اى بقبول الكتابة (قوله صفقة واحدة) الى قول المتن فمن أدى في المغنى (قوله الى اخر ما مر) اى تؤدون خمسمائة عند انقضاء الاول والباقي عند انقضاء الثانى عبارة المغنى فاذا اديتم فأنتم احرار اه (قول المتن عتق) ولا يتوقف عتقه على اداء الباقي مغنى وشرح المنهج (قوله لان المذهب الخ) اى وكأنه كاتب كل واحد منهم على انفراد وهو علق عتقه على اداء ما يخصه وقوله ولهذا اى ولكون المذهب فيها حكم المعاوضة يعتق بالابراء الخ أى ولو نظر إلى جهة التعليق توقف العتق على الاداء ع ش (قول المتن ومن عجز) اى او مات مغنى (لذلك) اى لانه لم يوجد الاداء منه مغنى ونهاية اى ولا ما يقوم مقامه (قوله لا بعضه) اى بعض مارق ع ش (قوله لما ياتي) اى فى قول المصنف ولو كاتب بعض رقيق الخ او فى قوله لانه حيث رق بعضه الخ (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قول المتن ولو كاتب بعض رقيق الخ) دخل فيه المغنى بقوله ثم اعلم ان من شروط الكتابة بلن كله رقيق استيعاب الكتابة له وحينئذ لو كاتب الخ وقوله كله ليس بقيد بل الاولى إسقاطه ليشمل المبعض (قوله لعدم استقلاله الخ) أى العبد بالكسب ع ش قال المغنى ولان القيمة تنقص بذلك فيتضرر الشريك اه (قول المتن وكذا ان اذن) اى الغير له فيها مغنى وقوله او كان له اى كان الباقي للمكاتب ع ش (قوله لانه حيث) الى الفصل في المغنى الا قوله او كاتبه وهو مريض وقوله كاعلم الى ولانه (قوله لانه حيث الخ) ولانه لا يمكن صرف سهم المكاتبين له لانه يصير بعضه ملكا لملك الباقي فانه من اكسابه بخلاف ما اذا كان باقيه حرا نهية ومغنى (قوله ولم يخرج الخ) راجع لكل من الصورتين (قوله وكذا الوأوصى بكتابة البعض) ظاهر صنيعة كانهية ومغنى وشرح المنهج ولوزاد الثالث على ذلك البعض (قوله على ما يحته الاذرعى) عبارة المغنى ومنها مالو كان بعض العبد موقوفا على خدمة مسجد ونحوه من الجهات العامة وباقيه رقيق فكتابته مالك بعضه قال الاذرعى في شبه ان تصح على قولنا في الوقف انه ينتقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه في الجملة ولا يبق عليه احكام ملك بخلاف ما اذا وقف بعضه على معين اه والاوجه كما قال شيخنا خلافا له لما فاته التعليلين السابقين ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها مالو مات عن ابنين وخلف عبدا فاقرا أحدهما أن أباه كاتبه وأنكر الآخر كان نصيبه مكاتبيا قال في الخصال وفي استثناء هذه كما قال ابن شبة نظر ومثله مالو ادعى العبد على سيده انها كاتباه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر اه (قوله او كاتب البعض في مرض موته الخ) فانه يصح قطعاً قاله الماوردى مغنى (قوله وهو الخ) اى البعض في الصور الثلاث (قول المتن ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلاف النجوم ايضا وقسم كل نجم على نسبة المالكين فإى محذور فيمالو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم أو ثوب في الشهر الثانى مثلاً فان العوض أنه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة (قوله لأمر أن الشرط تقديم) أى وعلى مقابلة أن ذلك ليس بشرطه لافرق هنا ايضا (قوله ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلافها ايضا وقسم كل

ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وكذا الوأوصى بكتابة البعض أو كان الباقي موقوفا على مسجد او جهة عامة على ما يحته الاذرعى او كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتباه) اى عهدهما استوى ملكهما فيه أم اختلف (معا أو وكلا) من يكاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة

وعدد او أجلا (وجعل) عطف على صح (المال نسبة ملكيها) صرح بذلك أم أطلقا (٣٩٩) املا يؤدي الى انتفاع أحدهما بمال الآخر

فان انتفى شرط بما ذكر بأن جعلاه على غير نسبة المالكين فسدت (فلو عجز) المكاتب (فعجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (واراد الآخر ابقاءه) أي للعقد في حصته وانظاره (فكابتداء عقد) على البعض او هو مثله فلا يجوز ولو باذن الشريك كامر (وقيل يجوز) لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (ولو ابرأ) أحد المالكين العبد (من نصيبه) من النجوم (او اعتقه) أي نصيبه منه او كله (عق نصيبه) منه (وقوم) عليه (الباقى) وعق عليه وكان الولاء كله له (ان كان موسرا) وقد عادر رقه بان عجز فعجزه الآخر كما علم بما قدمته في بحث السراية فلا اعتراض عليه وذلك لما مر ثم ولانها ابراه من جميع ما يستحقه شبهه مالو كاتب جميعه وأبراه من النجوم اما اذا عسر او لم يعد الرق وادى نصيب الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الولاء لهما وخرج بالابراء والاعتاق مالو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقدمه لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (فصل) في بيان ما يلزم

معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر انه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا يكون بالنسبة لاحد هادنا نيرولا لاخر دراهم لان لا تكون دنانير ودرهم بالنسبة لهما جميعا كما في المال الذي فرضناه سم (قوله وعدادا) كانه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما في شهرين والاخر في ثلاثه سم وفيه ان المراد بالنجوم المؤدى لا الوقت المضروب كانه على ذلك المغنى ولو سلم يغنى عنه حيثنقول الشارح واجلا ويظهر انه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما ذهبن كبيرين مثلا وحصه الآخر اربعة ذهبات صفارا (قول المتن وقيل يجوز) بالاذن قطعاً مغنى (قوله أحد المالكين الخ) أي معاً مغنى (قول المتن او اعتقه) أي بنجز عتقه عرش (قوله وقد عا د الخ) الو او حاله عرش (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى (تنبيه) كلامه يفهم ان التقويم والسراية في الحال وهو قول والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر من النجوم عتق عنه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق لحيثن يسرى ويقوم ويكون كل الولاء له وان كان معسرا فلا يقوم عليه وان مات قبل التعجيز والاداء مات مبعضا وان ادعى انه وفاهما وصدقه أحدهما وحلف الآخر عتق نصيب المصدق ولم يسر وللشكذب مطالبة المكاتب بكل نصيبه او بالنصف منه وياخذ النصف ما في يد المصدق ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكذب وان ادعى دفع الجميع لاحدهما فقال له بل أعطيت كلاما نصيبه عتق نصيب المقر ولم تقبل شهادته على الآخر وصدق في أنه لم يقبض نصيب الآخر بحلفه ثم للاخر ان ياخذ حصته من المكاتب ان شاء او ياخذ من المقر نصف ما اخذ وياخذ النصف الآخر من المكاتب ولا يرجع المقر بما غرمه على المكاتب كما مر نظيره اه (قوله وذلك لما مر الخ) عبارة المغنى اما في الاعتاق فلما مر في بابها وما في الابراء فلا نه لما ابراه الخ (قوله اما اذا عسر الخ) بقى مالو عسر المبرى عن قيمة نصيب شريكه وقد عا د الى الرق فهل يضر ذلك في الحصه التي ابراهما لكها من نجومها ولا فيه نظرو ظاهر عبارته الثاني حيث عبر باوفان التقدير معها اما اذا عسر المبرى وعاد الى الرق او ايسر ولم يعد الى الرق الخ وهو مشكل فيما لو عسر المبرى وعاد الى الرق بانه يتبين به ان الكتابة للبعض فتكون فاسدة وقد يجاب بان العتق المنجز لا سبيل الى رده فاغتفر لكونه دوا ما فاشبهه مالو اعتق أحد الشريكين حصته وهو معسر عرش (فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه) ومالولد المكاتب من الاحكام وغير ذلك (قوله في بيان ما يلزم السيد) الى قوله وخبر ان المراد في المغنى الا قوله وحيثن الى المتن والى قول المتن والحق فيه للسيد في النهاية الا قوله بخلاف الكتابة كما مر وقوله حتى النظر الى ومثلا المبعضة (قوله) ومالولد المكاتب والمكاتب من الاحكام) عبارة المغنى وبيان حكم ولد المكاتب اه (قول المتن ان يحط عنه جزء من المال او يدفعه اليه) الخيرة للسيد حتى لو اراد الدفع اليه واني المكاتب الا الحط اجيب السيد فيجبر المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضي مر اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه واذالم يبق على المكاتب من النجوم الا القدر الواجب في البناء لا يسقط ولا يحصل التقاص لانا وان جعلنا الحط اصلا فلا السيدان

نجم على نسبة المالكين فأى محذور فيها لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الاول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلا او ثوب في الشهر الثاني مثلا فان العوض معلوم (١) وحصه كل واحد منه في شهرين والاخر في ثلاثه ثم ظهر انه يحتمل ان المراد باتفاق النجوم جنسا ان لا يكون بالنسبة لاحد هادنا نيرولا لاخر دراهم لان يكون دنانير ودرهم بالنسبة لهما جميعا كما في المثال الذي فرضناه (قوله على نسبة ملكيها الخ) وفي الروضة وان اختلف النجوم في الجنس او قدر الاجل او العدد لو شرط التساوى في النجوم مع التفاوت في الملك أو بالعكس ففي صحة كتابتهما القولان فيما اذا انفرد أحدهما بكتابة نصيبه باذن الآخر اه (قوله وقوم عليه الباقي ان كان موسرا الخ) قال الزركشى وظاهر كلام المصنف انه يقوم في الحال ليسرى والاظهر انه لا يسرى في الحال بل عند العجز فاذا أدى نصيب الآخر عتق عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق ثبتت السراية حيثنذاه (فصل يلزم السيدان يحط عنه جزء من المال الخ)

السيد ويسن له ويحرم عليه ومالولد المكاتب والمكاتب من الاحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من الزوج والفسرى ويبيع للمكاتب أو لنجومه وتوابع لما ذكر (يلزم السيد) (١) قوله وحصه كل واحد منه الخ لعل هنا سقطا فليحرر

(أو يدفعه) أى جزء من المعقود عليه بعد أخذه أو من جنسه لا من غيره كالزكاة إلا أن رضى (اليه) لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم والامر للوجوب اذا صارف عنه بخلاف الكتابة كما مر ولو أبراه من الكل فلا وجوب كما أفهمه المتن وكذا لو كاتبه فى مرض موته وهو ثلث ماله أو كاتبه على منفعة (والحط أولى) من الدفع لانه المأثور عن الصحابة رضى الله عنهم ولان الاعانة فيه محقة والمدفوع قد ينفقه فى جهة اخرى ومن ثم كان الاصل هو الحط والاياء انما هو بدل عنه (و) الحط (فى النجم الاخير أليق) لانه أقرب الى تحصيل مقصود العتق وحينئذ فينبغى أن أليق بمعنى أفضل (والاصح أنه يكفى) فيه (ما يقع عليه الاسم) أى اسم مال (ولا يختلف بحسب المال) قلة وكثرة لانه لم يصح فيه توقيف وخبر ان المراد فى الآية ربع مال الكتابة الاصح وقفه على راويه على كرم الله وجهه فاعلمه من اجتهاده وادعاء أن هذا لا يقال من قبل الراى فهو فى حكم المرفوع ممنوع (و) الاصح (ان

يعطيه من غيره وليس له تعجيزه كما سأتى فى الفصل الآتى لان له عليه مثله لكن يرفعه المكاتب الى الحاكم حتى يرى رايه ويفصل الامر بينهما (قوله أو وارثه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات السيد ولم يؤته شيئاً لم الوارث أو وليه الا يئاه فان كان النجم باقياً تعين منه وقدم على الدين ولان تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وإن أوصى بأكثر من الواجب فالزائد عليه من الوصايا (قوله مقدماله على مؤن التجهيز) أى تجهيز السيد ومات وقت وجوب الاداء أو الحط وذلك بان لم يبق من مال الكتابة إلا قدر ما يجب الا يئاه لما يأتى من أنه يدخل وقته بالعقد ويتضيق اذا بقي من النجم الاخير قدر ما يبنى به من مال الكتابة ع ش (قوله المكاتب عليه) أى والالاف واللام فى المال للعهد معنى (قوله إلا أن رضى) أى العبد ع ش عبارة المغنى فان اعطاه من غير جنسه لم يلزم مقبوله ولكن يجوز وان كان من جنسه وجب قبوله اه (قوله كما مر) أى من الامر فيها بعد الحظر والامر بعده للاباحة وندبها من دليل آخر (قوله ولو أبراه من الكل فلا وجوب الخ) لزوال مال الكتابة وكذا لو وهبها له كقوله الزركشى وكذا لو باعه نفسه أو عتقه ولو بعوض مغنى وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أى لا وجوب سم أى وليس المراد ان كلامه افهم ذلك ايضا ع ش (قوله وهو ثلث ماله) أى ولو بضم النجوم الى غيرهما من المال ع ش (قوله على منفعة) أى منفعة نفسه كذا فى النهاية والمغنى ومقتضاه اختصاص الحكم بما اذا كان الكتابة على منفعة متعلقة بعينه بخلاف ما اذا كانت على منفعة فى ذاته لكن لا يظهر وجه الاختصاص فليراجع (قوله لانه المأثور من الصحابة الخ) أى قولاً وفعلاً معنى (قوله والمدفوع قد ينفقه الخ) أى وفى الدفع موهومة فانه قد يتفق المال فى جهة الخ نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) راجع لكل من التعليين (قوله كان الاصل هو الحط الخ) مامعنى أصالة الحط من ان الايئاه هو المنصوص فى الآية الا ان يريد بها ارجحيته فى نظر الشرع وانما نص على الايئاه لفهم الحط منه بالاولى ثم رايت فى شرح غاية الاختصار للحصنى ما نصه قال بعضهم والايئاه يقع على الحط والدفع الا ان الحط أولى لانه انفع له وبه فسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه سم (قوله والحط) أى او الدفع معنى (قوله وحينئذ فينبغى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفى أنه يترتب على الايقية الافضلية سم (قوله أى اسم مال) هو صادق باقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعدداً وهو ظاهر وكتب سم على قول المنهج متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب فى النجمين هل يسقط الحط اه اقول الاقرب عدم السقوط وينبغى ان يحط بعد ذلك القدر (قول المتن ولا يختلف بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الام ع ش عبارة الروضة اقل متمول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البلقينى ان هذا من المعضلات فان ايتاه فلس لمن كوتب على الف درهم تبعد ارادته بالاية الكرمية وأطال فى ذلك والثانى لا يكفى ما ذكر وتختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتفقا على شيء قدر الحاكم باجتهاده (تنبيه) لو كاتب شريكاً مثلاً عبد الزم كلامهما ما يلزم المنفرد بالكتابة كما يحته بعض المتأخرين اه وهذا ينافى قول ع ش المار ولو كان المالك متعدداً (قوله الاصح وقفه الخ) ومقابله انه رفعه الى النبي ﷺ وعبارة المحلى أى والاسنى والمغنى وروى عنه أى عن على رفعه الى النبي ﷺ ع ش (قول المتن ان وقت وجوبه) أى الحط او الدفع معنى (قوله أى يدخل الخ) عبارة المغنى والثانى بعده لينفع به وعلى الاول انما يتعين فى النجم الاخير ويجوز من اول عقد الكتابة

(قوله أن يحط عنه جزء من المال الخ أو يدفعه اليه الخ) الخيرة للسيد حتى لو أراد الدفع اليه وأبى المكاتب الا الحط اجيب السيد فيجب المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضى م (قوله وكذا) أى لا وجوب (قوله ومن ثم كان الاصل هو الحط الخ) مامعنى أصالة الحط مع أن الايئاه هو المنصوص فى الآية الا ان يراد بها ارجحيته فى نظر الشرع وانما نص على الايئاه لفهم الحط منه بالاولى ثم رايت فى شرح غاية الاختصار للحصنى ما نصه قال بعضهم والايئاه يقع على الحط والدفع الا ان الحط أولى لانه انفع له وبه فسر الصحابة رضى الله عنهم اه (قوله وحينئذ فينبغى أن أليق بمعنى أفضل الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكفى

انه ليس القصد منه إلا الاعانة

على العتق فان لم يؤد قبله أدى
بعده وكان قضاء (ويستحب
الربع) للخبر المار واقول
ابن راهويه اجمع اهل
التاويل انه المراد من الاية
والا) يسمح به (فالسبع)
اقتداء بابن عمر رضى الله
عنهما (ويحرم) على السيد
(وطه مكاتبته) كتابة
صحيحة لا اختلال ملكه
كالرجعية فلو شرط في الكتابة
ان يطاها فسدت وكالوطه
كل استمتاع حتى النظر ولا
يرد عليه لما مر في الحج انه
حيث حرم الوطه للذات
حرمت مقدماته ومثلها
البعضة (ولا حد) لشبهة
المالك لكن يعززان علم
تحريره كهي ان طاوعته
(ويجب مهر) واحد ولو في
مرات وإن طاوعته للشبهة
ايضا (والولد) منه (حر
نسيب) لانها علقته به في
ملكه (ولا تجب قيمته على
المذهب) لان عقاده حرا على
أن حق المالك في ولده للسيد
وإن حملت به من عبدها على
ما ياتي (وصارت) به
(مستولدة مكاتبه) إذ
مقصودهما واحد هو العتق
(فان) أدت النجوم عتقت
عن الكتابة وتبعها كسبها
وولدها وإن عجزت عتقت
بموتها) عن الاستيلاء وعتق
مهما ما حدث لها بعد
الاستيلاء من الاولاد فان
مات قبل عجزها عتقت

لانها سبب الوجوب كما نقول الفطرة تجب بغروب الشمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان لانه
 سبب الوجوب هذا ما صرح به ابن الصباغ و قيل يجب بالاعتدال وجوباً موسعاً ويتضيق عند العتق وبهذا صرح
 في التهذيب و قيل انه يتضيق إذا بقي من النجم الاخير القدر الذي يحيطه او يؤتاه لياه و عبارة المصنف عمادة
 بكل من ذلك وعلى كل او اخر عن العتق اثم ركان قضاء اه وكلام الشارح لما يوافق الاخير فقط (قوله
 انه ليس المقصد به الخ فيه ان ما مر لا يفهم منه الحصر (قوله ركان قضاء) اي مع الاثم بالتاخير ع ش (قوله
 للخبر المار) الى قول المتن ولو اتى في المعنى (لا قوله ولا يرد الى ر مثله او قوله وان حلت به الى المتن وقوله
 لانه بدل الى المتن وقوله لانه اذا كان اثني الى المتن وقوله ما عدا ما يجب ايتاؤه (قوله للخبر المار) تقدم ان الاصح
 وقفه وانه يقال من قبل الراي فلا يصح الاحتجاج به رشيدى (قوله ولقول ابن راهويه) اي اسحاق ابن
 راهويه (قوله اجمع اهل التاويل الخ) حمل على التذب مغنى (قوله انه المراد الخ) اي على ان الربع المراد (قول المتن
 والا فاسمع) قال البلقيني بقي بينهما اى الربع والسبع السدس وروى البيهقي عن ابى سعيد مولى ابى سيدانه
 كاتب عبد الله على الف درهم ومائتى درهم قال فائتته بمائتى فرد على مائتى درهم ومراده بقي ما ورد في
 الحديث ولا فالتس اولى من السدس والثالث اولى من الربع وعمادونه اسنى (قوله اقتداء بابن عمر) اي
 وفعل ابن عمر ما يدل على ان ارادة الربع من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب سم (قوله حتى النظر)
 اى بشهوة اما بدونها فيباح لماعدا ما بين السرة والركبة ع ش عبارة المغنى واما النظر اليها ونظر المكناب
 او البعض الى سيدته فقد مر في كتاب النكاح اه (قوله ولا يرد) اي اقتصاره على الوطاء الموهوم جواز
 ما عداه من الاستمتاع (قوله ولو في مرات) هذا حيث لم تقبض المهر فان كان وطئاً ثانياً بعد قبضها المهر
 وجب لها مهر ثان مغنى وع ش (قوله للشبهة ايضا) دفع لما يقال اذا طأ وطئاً ثانياً بعد قبضها المهر
 وحاصله ان لها شبهة دافعة له هي الملك مجرى عن الزيادة (قوله لانه عقد حرام) لانه من امته مغنى (قوله في
 ولدها) اى من نكاح اوزنا وشبهة (قوله على ما ياتى) اي فى قوله وقضية كلام اصل الروضة الخ ع ش (قول
 المتن وصارت مستولدة مكاتبه) المراد بصيرورتهما مكاتبه استمرارها على كتابتها والافهى ثابتة قبل ذلك
 ولو قال كالمحرر وهى مستولدة مكاتبه كان اولى مغنى ولك ان تقول قصد المصنف الاخبار بمجموع الامرين
 لا بكل عى انفراد ولهذا حذف العاطف ولا شك ان الانصاف بالمجموع طارىء سيد عمر ولا يخفى ان هذا
 الجواب لا يدفع اولوية المحرر (قوله اذ مقصودهما الخ) عبارة المغنى ولا يطل الاستيلاء حكم الكتابة لان
 مقصودهما الخ (قوله بعد الاستيلاء) اي دون ما قبله مغنى (قوله فان مات الخ) عبارة الروض وشرحه فان
 مات السيد قبل تعجيزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالموت عتق المكاتب أو أبراه من النجوم وتبعها كسبها
 واولادها الحادثون من نكاح اوزنا بعد الكتابة وكذا لو عتق المكاتب بصفة فرجحت قبل الاداء
 للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبها واولادها الحادثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكتابة
 ولو اولدها ثم كانت مات قبل تعجيزها عتقت عن الكتابة وتبعها واولادها الحادثون وكسبها الحاصل بعد

انه يترتب على الايقية الافضلية (قوله افتداء بفعل ابن عمر) أى وفعل ابن عمر بما يدل على أن ارادة الرب من الالية بتقديره ليس على وجه الوجوب (قوله لا نغقاده حرا) يتأمل (قوله فان مات قبل عجزها عتقت النخ) عبارة الروض وشرحه فان مات السيد قبل تعجزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالمواضع المكتوبة أو أبراه من النجوم وتبعها كسبها وأولادها الحادثون من نكاح أو زنا بعد الكتابة ولو بعد الاستيلاء وكذا لو عتق المكتوب بصفة فوجدت قبل الاداء للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه وأولاده الحادثون لان عتق المكتوب لا يقع الا عن الكتابة وتبعها وأولادها الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الاصل اه ولا يبعد أن تعبير الشارح بقوله عتقت عن الكتابة أقرب من تعبير الروض بقوله عتقت بالكتابة فان قيل قوله هنا في المستملتين أعني ايلاد المكاتب وكتابة المستولدة أنها عتقت عن الكتابة في ألف قوله في التدبير فمالو كاتب المدبر أو دبر المكاتب انه يعتق بالاسبق من موت السيد وإداه

الكتابة صرح به الاصل انتهت فان قيل قولهم هنا في المستثنين أعني إيلاد المكاتب وكتابة المستولدة انها تعتق
عن الكتابة يخالف قوله في التدبير فيما لو كاتب المدبر او دبر المكاتب انه يعتق بالاسبق من موت السيد واداء
النجوم ويبتل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها يموت
السيد تعتق عن الكتابة قلت لان سلم المخالفة لجواز ان المراد يعتقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحد قاله سم ثم اطال في تأييد ذلك بكلام الروض وشرحه في التدبير (قوله
عتقت لكن عن الكتابة) اي فیتبعها اكسابها سم زاد عرش وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل
الاستيلاد وهذا هو الفائدة كون العتق عن الكتابة اه (قوله عن الكتابة) اي لا عن الابلاد خلافا للوجه
الثاني فعلى هذا الولد الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاد هل يتبعها فيه الخلاف الآتي كما قاله الاذرعى اي
بخلافه على الوجه الثاني فانه يتبعها قطعاً رشيدى وفيه تأمل (قوله كالو بنجر الخ) عبارة المغنى كما لو اعتق
مكاتبه منجزاً او علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها اكسابها واولادها الحادثون بعد الكتابة
(تنبيه) وطء امة المكاتب حرام على السيد ولا حد عليه بوطنها ويلزمه المهر بوطنها جز ما فان احبها فالولد
حر نسيب للشبهة ولا يجب عليه قيمته وتصير الامة مستولدة له ويلزمه قيمتها لسيدها ومن كاتب امة حرم
عليه وطء بنتها التي تكاتب عليها ويلزمه به المهر ولا حد للشبهة وينفق عليها منه ومن باقى اكسابها ويوقف
الباقى فان عتقت مع الام فهو لها ولا للسيد فان احبها صارت ام ولد ويلزمه قيمتها للكتابة والولد حر
نسيب لا يجب قيمته عليه لانه قد ملك الام ولا قيمة امة لامها لانها لا تملكها وتعتق اما تعتق امها او موت
سيدها اه (قوله بان رقت) اي بان عجزها سيدها او عجزت نفسها عرش عبارة سم قوله بان رقت الخ
هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فعتقت بموته اه (قوله بجهة اخرى) اي غير الكتابة الاولى مغنى
(قوله سببا لاعانته الخ) قد بردها عليه ان عتقه تبعاً لامة ولا شئ عليه كما تقدم فامعنى السببية للاعانة المذكورة
الا ان يحجب بان له مكاتب السيد ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء ين كافي العباب فقد يكون ما ذكره سببا
لاعانته على العتق ولو بكتابة اخرى سم (قوله لانه مكاتب عليها) اي فيكون الحق فيه لها مغنى (قوله

النجوم ويبتل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها يموت السيد
تعتق عن الكتابة قلت لان سلم المخالفة لجواز ان المراد يعتقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحد يؤيد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد دبر مكاتباً اعتق
بالتدبير ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتباً اه فتظيره بمن اعتق مكاتباً الذى سوا بينه وبين ايلاد
المكاتب في ان العتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منهما واحد ولما ذكر في شرحه ان اصله لم يصح
شيئاً من مقالتي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو دبر المكاتب قال وذكرا الاصل المسئلة آخر الحكم
الرابع من احكام الكتابة فانه صحح فيمن احبل مكاتبته ثم مات قبل ادائها انها تعتق عن الكتابة لا عن
الابلاد حتى يتبعها ولدها وكسبها ثم قال واجرى هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة وقد علمت ان الراجح
في التدبير انه تعليق عتق بصفة اه فقد جعل اجراء الخلاف في تعليق العتق بصفة الذى جعله كايلا
المكاتب شاملاً للمسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البابين واحد فتامله سم (قوله عتقت لكن عن
الكتابة) اي فیتبعها اكسابها (قوله وولدها الى المكاتب الخ) عبارة العباب فن كوتبت ولها ولد
يملكه سيدها لم يتبعها في الكتابة وتفسد بشرطه لكن تعتق باءها او في يدها مال وشرطه لها فسد خلافا
للشيخين او وهى حامل تبعها وعتق بجاننا بعتهها وكذا ما تحمله بعد الكتابة من زوج او زنا فان مات قبل
الاداء رقت وكذا ان رقت وان اعتقت بعد ذلك ولو كاتب ولدها الحادث الاهل صح ويعتق بالاسبق من
ادائها اه (قوله بان رقت الخ) هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فعتقت بموته (قوله سببا لاعانته
على العتق) قد بردها عليه ان عتقه تبعاً لامة ولا شئ عليه كما تقدم فامعنى السببية للاعانة المذكورة الا ان يحجب
بان للسيد مكاتبته ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء ين كافي الها مش عن العباب فقد يكون ما ذكره سبباً

لكن عن الكتابة كالو بنجر
هتق مكاتبته (وولدها) أى
المكاتب لا بقيد الاستيلاد
الريق الحادث بعد الكتابة
وقبل العتق (من نكاح او
زنا مكاتب) أى يثبت له
حكم المكاتب (فى الاظهر
يتبعها لوطاً وعتقاً) لانهم من
كسبها فيتبعها فى ذلك كولد
المستولدة نعم لا يتبعها لو
عتقت لا بجهة الكتابة بان
وقت ثم عتقت بجهة أخرى
(وليس عليه) أى الولد
(شئ) من النجوم اذ لا التزام
منه (والحق) أى حق الملك
(فيه) أى الولد (للسيد)
للالام ومن ثم لم يوطئه السيد
لو كان أثم لم يلزمه مهر
وخولف قضية هذا فى أورش
الجنانية عليه الآتى لانه
بدل جزئه الايل للحرية
فاعطى حكمه وفى حل
معاملته له على ما يحسنه كالذى
قبله البلقينى لانه قد يكون
سبباً لاعانته على العتق ومن
ثم وقف فاضل كسبه كما يأتى
(وفى قول) الحق (لها) أى
المكاتب لانه مكاتب عليها
وقضية كلام أصل الروضة

أن ولدها من عبدها ملك لها قطعاً كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال أنه وهم و فرق بان المكاتب ملك أمته والولد يتبع أمه في الرق وولدها إنما جاءه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل فقيمته) تجب (لذی الحق) منها (والمذهب ان ارش جنایة عليه) أي الولد فيها دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أنثى ووطئت بشبهة (ينفق) (٤٠٣) أراد بالنفقة ما يشمل سائر المؤن (منها) أي

الثلاثة (عليه وما فضل وقف فان عتق فله ولا للفلسيد) كما ان كسب الام لها ان عتقت والافلسيد (ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع) أي جميع المال المكاتب عليه ما عدا ما يجب ايتاؤه او يبرأ منه او تقع الحوالة به لا عليه للخبر الصحيح المكاتب عبد ما بق عليه درهم (ولو أتى) المكاتب ومثله في جميع الاحكام الآتية المدين فيها يظهر (بمال فقال السيد هذا حرام) او ليس ملكك (ولا بينة) له بذلك (حلف المكاتب) انه ليس بحرام او (انه حلال) او انه مملكه وصدق عملاً بظاهر اليد نعم ان كان الاصل فيه التحريم كالحكم قال له هذا حرام وجب استفصاله على الواجهة فان قال انه ميتة فقال بل حلال صدق السيد لان الاصل عدم التذكية كتنظيره في السلم ويظهر ان محله مال يقل ذكته وإلا صدق لتصريحهم بقبول خبر الفاسق والكافر عن فعل نفسه كقوله ذبحت هذه الشاة وعلى هذا يحمل ما بحث انه ينبغي تصديق العبد واما توجيه اطلاقه بتشوف الشارع للعتق

أن ولدها من عبدها الخ) أي بأن زنى بها عرش (قوله ونازع فيه البلقيني) معتمد أي فيكون كولدها من غيره وسباق ما فيه عرش (قوله قال أنه وهم و فرق الخ) وهذا الوجه معنى (قول المتن فلو قتل) أي الولد فقيمته لذی الحق فان قلنا للسيد فالقيمة له كقيمة الام او للام فلها تستعين بها في اداء النجوم معنى (قوله أي الولد) إلى قول المتن ولو يجعل بعضها في النهاية إلا قوله ما عدا ما يجب ايتاؤه وقوله ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله وقد افيتت بخلافه وقوله وما وقع لها إلى المتن (قوله فيسأدون النفس) أي واما في النفس فقد تقدم آتفا سم (قوله بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ سم أي فينبغي حذفه لذلك القيد كافي للمغنى (قول المتن ينفق منها الخ) فان لم يكن له كسب ولم يف بمؤنته فعلى السيد مؤنته في الاولى وبقيتها في الثانية ويصدق السيد يمينته انه ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقا له وإن أمكن انه ولد بعدها لانه اختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كاصلها فان نكل عن اليمين قال الدارمي قال ابن القطان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وقيل ان الام تحلف فان شهد للسيد بدعواه اربع نسوة قبلن وإن اقاما بينتين تعارضتا معنى (قوله ما عدا ما يجب الخ) قضيته انه يعتق مع بقاء القدر المذكور وهذا مخالف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله نعم لا اثر لعجزه عما يجب حطه فبرفع الامر للحاكم الخ فلعن المراد ما ذكره هنا ان ما يجب إعطاؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسخ لم ينفذ فسخه لانه يعتق بمجرد بقائه وعلى هذا فلو مات العبد فالقرب انه يرفع الامر للقاضي بعدم تولى حكمه بالتقاص ان رآه عتق العبد فموت حراً ويكون ما كسبه لورثته فيوافق ما تقدم من انه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء عرش (قوله او يبرأ منه الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبرة النهاية مثل الاداء الابرأ والحوالة به لا عليه وعبرة المغنى وفي معنى ادائه حط الباقي من الواجب والابرأ منه والحوالة به ولا يصح الحوالة عليه ولا الاعتياض (تنبيه) لو كانت مطلقاً وأدى بعض المال ثم اعتقه على ان يؤدي الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد انه إذا أدى النجم الاول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح ايضا كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كاتبه مطلقاً الخ نقله سم عن الروض مع شرحه وافرده (قوله لا عليه) أي فانه لا يعتق بحوالة السيد عليه بالنجم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشيدى وسم (قوله للخبر الصحيح) تعليل للبتن (قوله او ليس ملكك) إلى قول المتن وإن خرج في المغنى إلا قوله ويظهر إلى المتن وقوله وهو خبر إلى نعم وقوله وكان كافاته البينة وقوله زيفاً وقوله ونوزع فيه وقوله قال الرافعي إلى ونظير ذلك (قوله وجب استفصاله) فان قال انه سرقة فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب عرش (قوله والكافر) أي ولو حرياً ومرتداً عرش (قوله وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركيته بنفسه (قوله توجيه اطلاقه) أي البحث (قوله ففيه نظر ظاهر) عبارة النهاية فردو بان فيه إضرار أبسده حيث يلزم بقبول ما يحكم بنجاسته لان من رأى لحماً وشك في تذكيته يحرم عليه أكله اه (قول المتن ويقال للسيد) أي إذا حلف المكاتب (قوله لومه دفعه له) أي إن صدقه مغنى (قوله وإن لم يعين) أي مال الكا أو عينه ولم يصدق مغنى (قوله إن لم يبق الخ) قيد لا عاتته على العتق ولو بكتابة أخرى (فيما دون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله ووطئت بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ (قوله او تقع الحوالة به لا عليه) تقدم صحتها

ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة اللحم المرمية مكشوفة أو في إناء (ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره وهو خبر بمعنى الانشاء لتعنته نعم فيما إذا أقرب بجرمته ان عين له مال كوا قبضه لومه دفعه له مؤاخذه له باقراره وإن لم يعين امر بامساك كل إلى تبين صاحبه ومنع من التصرف فيه فان كذب نفسه وقال هو المكاتب قبل ونفذ تصرفه فيه (فان أبي قبضه القاضي) وعتق المكاتب إن لم يبق عليه شيء أما إذا كان

له بينة بما يقوله فلا يجزى على قبضه سموت ان لم يبين ان المصرب منه لان له غير هذا ظاهر ابا الامتناع من الحرام (فان نكل المكاتب) عن الحائز (حلف السيد) وكان كاقامته (ع . ع) البينة (ولو خرج المؤدى) من النجوم (مستحقا) أو زيفا (رجع السيد ببدله) لفساد القبض (فان

كان) ما خرج مستحقا أو زيفا (في النجوم الاخير) مثلا (بان) ولو بعد موت المكاتب أو السيد (ان العتق لم يقع) لبطان الاداء (وان كان) السيد (قال عند اخذه) اى متصلا بالقبض (انت حر) أو اعتقك لانه بناء على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وقد بان خلافه اما لو قال ذلك منفصلا عن القبض والقرائن الدالة على انه ائما رثبه على القبض فلا يقبل منه قوله انه بناء على ظاهر الحال كما رجحاه وقول الغزالي لافرق قيده ابن الرفعة بما اذا قصد الاخبار عن حاله بعد أداء النجوم فان قصد انشاء العتق يرى وعق وتبعه البلقيني وزاد ان حالة الاطلاق كحالة قصد الانشاء ونوزع فيه وانه في الحالين يعتق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه واولاده ولو قال له المكاتب قلته انشاء فقال بل اخبارا صدق السيد للقرينة قال الرافعي وهذا السياق يقتضى ان مطلق قول السيد محمول على انه حرم بما أدى وان لم يذكر ارادته اه ونظير ذلك من قيل له أطلقت امرأتك فقال نعم طلقها ثم قال ظننت ان

للعق فقط (قوله سموت) اى يبينته ولا يثبت ها ولا يمينه ملك لن عينه له ولا يسقط بحلف المكاتب حق من عينه معنى (قوله ان لم يبين الخ) اى البينة والاولى التذكير كائى الهامة والمغنى بارجاع الضمير للسيد (قوله كان كاقامته البينة) يرد عليه ان اليمين مردودة كالافرار على الراجح وعليه فاعلم انما قال ذلك لتقدم حكم البينة فاحال عليه ع ش (قول المتن ولو خرج المؤدى اى او بعد مضمه مستحقا) اى بينة شرعية والزام الحاكم لا باقرار او يمين مردودة معنى (قوله او زيفا) اى كان خرج نحا ساجلاف الردى فانه لا يتبين به عدم العتق كما يعلم من قول المصنف الاق وان خرج معييا الخ ع ش (قول المتن رجع السيد ببدله) المراد انه يرجع بمستحقة ولو عبر به كان اولى معنى (قوله مثلا) عبارة المغنى تنبيه لا يتميد ذلك بالنجوم الاخير فتوكان في غيره ودفع الاخير على وجه معتبر تبين بخروج غيره مستحقا كونه لم يعتق ايضا ولذلك عبر في الروضة ببعض النجوم اه (قوله ولو بعد موت المكاتب) فان ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بان انه مات رقيقا وان ما تركه للسيد دون الورثة معنى وزيادى (قول المتن وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد الاخبار او اطلق فان قصد الانشاء عتق زيادى ويأتى عن سم مثله (قوله بالقبض) اى بالقرائن الدالة على انه ائما رثبه على القبض اخذ ائما يأتى (قوله وقد بان خلافه) اى فلم ينفذ العتق معنى (قوله اما لو قال الخ) محترز قوله متصلا بالقبض ع ش (قوله والقرائن) قضية افراد القرينة فيما يأتى ان النعدي ليس بمبراد هنا (قوله فلا يقبل منه قوله الخ) اى في الظاهر كما يدل عليه كلاًه اما الباطن فهو دائر مع ادارته وان انتفت القرائن كما لا يخفى رشيدى (قوله وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق فيما اذا كان متصلا بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر رسم (قوله لافرق) اى بين ان يكون متصلا بقبض النجوم او غير متصل معنى وع ش (قوله قيده ابن الرفعة الخ) معتمد ع ش (قوله وتبعه البلقيني وزاد الخ) عبارة المغنى وقال البلقيني محل عدم عقته اذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء او اطلق لم ترتفع بخروج المدفوع مستحقا بل يعتق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه واولاده اه وينبغى ان يكون الحكم كذلك فيما لو قال لزوجه ان ابرأتى طلقك فارائه من مجهول فقال انت طالق ثم تبين ان الابراء من مجهول اه (قوله ويوزع فيه) وفي حاشية شيخنا الزيادى انه كالمقصود الاخبار اه وهو ظاهر لو جرد القرينة الدالة عليه ع ش (قوله وانه الخ) عطف على ان حالة الاطلاق الخ (قوله في الحالين) اى حالة قصد الانشاء وحالة الاطلاق (قوله ولو قال له المكاتب الخ) انظر هل هذا في صورة الاتصال أو صورة الانفصال رشيدى أقول قضية السيان انه فيها معاوان كان قوله للقرينة يقتضى رجوعه للاولى فقط (قوله للقرينة) عبارة المغنى يمينه اه (قوله قال الرافعي الخ) تأييد لقوله ونوزع فيه (قوله ان مطلق قول السيد) اى قوله انت حر وقد اطلق (قوله ونظير ذلك) اى ما ذكر في صورة الانفصال كما يدل عليه قوله فلا يقبل منه الا بقرينة رشيدى (قوله وقد افقت بخلافه فلا يقبل الخ) عبارة المغنى وقد افقت الفقهاء بخلافه ونازعت صدق يمينه اه (قول المتن وان خرج) اى المؤدى من النجوم معييا اى ولم يرض السيد به معنى (قوله او رد ببدله الخ) هذا صريح في انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد ببدله وياخذ

(قوله وسمعت وان لم يمين) كذب عليه مر وهو الوجه (قوله وان لم يمين المغضوب منه) والا فلا (قوله كاقامة البينة) هل هو بناء على ان اليمين مردودة كالبينة (قوله وقول الغزالي الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق يرى وعق) قد يشكل على حصول البراءة والعتق هنا عدم حصولها في قوله الآتى ولو عجل بعضها ليرثه من الباقي فابراه لم يصح الدفع ولا الابراء الا ان يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء او اطلق فليحرر (قوله او رد ببدله الخ) هذا صريح في انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد ببدله

لان العقد إنما يتناول السليم وبرده او بطالب الارش يدين ان الة قلم يهل وإن كان قال له عند الاداء أنت حر كما فرضى به وكان في النجم
الاخير بان - حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج) المكاتب (إلا بأذن سيده) لانه (هـ ٥٠٤) عبد كافر في الخبر (ولا يتسرى) يعنى

لا يبطأ لمولوكته وإن لم ينزل
(بأذنه على المذهب) لضعف
ملكه وما وقع له فى موضع
لما يقتضى جوازه بالأذن
مبنى على الضعيف أن القن
غير المكاتب يملك بتمليك
السيد ويظهر أنه ليس له
الاستمتاع بما دون الوطء
ايضا (وله شراء الجواري
للتجارة) توسعاه فى طرق
الاكتساب (فان وطئها)
ولم يبال بمنعنا له (فلاحد)
عليه (والولد) من وطئه
(نسب) لاحق به لشبهة
المالك ولا مهر لانه المالك
وإن ضعف ملكه (فان ولدته
فى) حال بقاء (الكتابة)
لا يبه او مع عتقه (او بعد
عتقه) لكن (لدون ستة
اشهر) منه (تبعه رقا وعتقا)
ولم يعنى حالا لضعف ملكه
ومع كونه ملكه لا يملك نحو
بيعه لانه ولده ولا يعنى عليه
لضعف ملكه بل يتوقف
عتقه على عتقه وهذا معنى
قولهم انه تكاتب عليه (ولا
تصير مستولدة فى الاظهر)
لانها علق بملوك (وإن
ولدته بعد العتق لفوق ستة
أشهر) أو لسته أشهر من
العتق كما فى الروضة ولا
تخالف لانه لا بد من لحظة
فالماتن اعتبرها فى بعض
الصور كما يعلم مما ساقره

بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم فى المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشى قال إنما ثبت الرد له
إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه ورايت
الروض قال وإن علم أى بعبه بعد التالف ولم يرض أى به بل طلب الارش بان لا عتق فان أدى الارش
عتق من حيث ذاه قال فى شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال فى الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن
او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالابراء عن الباقي اه سم (قوله لان العقد) إلى قول الماتن ولود جعل النجوم
فى المغنى الا قوله ويظهر الى الماتن وقوله لانه لا بد الى الماتن (قوله يعنى لا يبطأ الخ) إنما أول بذلك لان
التسرى يعتبر فيه امران حجب الامنة عن ادين الناس وانزاله فيها نهاية ومعنى أى وذلك لا يشترط ههنا رشيدى
(قوله لانه المالك) أى ولو وجب عليه لكان له نهاية (قوله منه) أى من الوطء معنى وعش وقال فى شرح المنهج
من العتق اه وهو المطابق لما يأتى فى مقابله من قوله أو لسته أشهر من العتق (قول الماتن تبعه رقا وعتقا)
أى فى الاولى وعتقا فقط فى الثانية والثالثة حابى وعش (قوله ولم يعنى حالا) أى فى الصورة الاولى
معنى (قوله ولا يعنى عليه اضعف ملكه) مكرر مع قوله ولم يعنى حالا الخ فكان الاولى حذفه كفى المغنى
(قوله بل يتوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق والارق وصار للسيد معنى (قوله وهذا) أى توقف عتقه
على عتق ابيه (قوله انه الخ) أى ولد المكاتب وقوله عليه أى على المكاتب (قوله فى بعض الصور) أى صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق سم ورشيدى (قول فى قوله الخ)
أى فى شرح قوله الخ على حذف المضاف (قول مع العتق) أى ما عاشره المنهج أى أنت به لسته أشهر او
لا أكثر من العتق بحجري (قوله وأمكن الخ) قيد فى البعدية فقط كما هو صريح صانع شرح المنهج وصريح قول
الشارح الاقوى بما تقر الخ (قوله فأكثره) أى من الوطء معنى (قوله وبما تقر الخ) فى قول الماتن وإن
ولدته بعد العتق الخ مع قول الشارح أو لسته أشهر من العتق (قوله ان التقييد) أى تقييد الوطء بعد العتق
نقط كما هو صريح صانع شرح المنهج ويغيداه ايضا قول الشارح الاقوى وأما اذا قارن الخ كما مر (قوله انما
هو الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقييد فى صورة الستة ايضا اصدتها مع الوطء
مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقييد فى
صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو فى صورة الستة ايضا اصدتها مع الوطء
اشكال فليحجروا سم على حجاج رشيدى وقد يجاب بان الحالة التى ذكرها ليس بما يتوهم فيها العلوق مع الحرية
حتى يحتاج الاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر أى ما اذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر من العتق مع كون

ويأخذ بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم فى المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشى قال إنما ثبت
الرد له إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه
ورايت الروض قال وإن علم أى بعبه بعد التالف ولم يرض أى به بل طلب الارش بان لا عتق فان أدى
الارش عتق حينئذ اه قال فى شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال فى الروض وإن وجد ما قبض ناقص
وزن او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالابراء عن الباقي اه سم (قوله يعنى لا يبطأ الخ) إنما أول بذلك لان التسرى
يعتبر فيه الحجب عن عين الناس وانزاله فيها شمر (قوله فى بعض الصور) الظاهر أن هذا البعض هو صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق (قوله انما هو الخ) يتأمل معنى
هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقييد فى صورة الستة ايضا اصدتها مع الوطء مع العتق ولا كلام
ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقييد فى صورة الستة الاحتراز
عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو فى صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها اشكال فليحجروا (قوله

فى قوله وكان يطؤها والروضة حذفها لانها معلومة فتغليط الماتن هو الغلط (وكان يطؤها) ولو مرة مع العتق أو بعده وأمكن كون
الولد من الوطء بان كان لسته أشهر فأكثره هو بما تقر من فرض ولادته بعد العتق بستة أشهر او أكثر يعلم ان التقييد بالامكان
المذكور انما هو فى صورة الاكثر فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض انه لسته بعد العتق فتأمل

(فهو حر وهي أم ولد) لظهور العلوق بعد الحرية تغليباً لها فلا ينظر لاحتماله قبلها فإن انتفى شرط بما ذكر بان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تكن أم ولد لعلوقها به في حال عدم محبة إيلاده (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل وقت حلولها أو بعضها قبل محله (لم يجبر السيد على القبول إن كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح بنظير ما مر في السلم (كثوة حفظه) أي مال النجوم إلى محله أو علقه كما بأصله وما قبله يغني عنه لأنه مثال (أو خوف عليه) لنحو نهب وإن كاتبه في وقته لما مر في الاجبار حينئذ من الضرر وكذا لو كان يؤكل عند المحل طرياً قال البلقيني أو لثلاث تتعلق به زكاة (٤٠٦) (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فيجبر) على القبول لأن للمكاتب غرضاً صحيحاً فيه

وهو العتق أو تقريبه من غير ضرر على السيد ولم يقولوا هنا بنظير ما مر أنفاً من الاجبار على القبض أو الإبراء فيحتمل أن يكون هذا كذلك وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا للعلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الاجبار على الإبراء بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن لتشوف الشارع إليه فضيق فيها بطلب الإبراء ويحتمل الفرق لحلول الحق ثم لا هنا (فإن أبي) قبضه لعجز القاضى عن إجباره أو لكونه لم يجده (قبضه القاضى) عنه وعتق المكاتب إن حصل بالمؤدى شرط العتق لأنه نائب الممتنع كالأغاب وإن لم يقبض دين الغائب في غير هذا لأن الغرض هنا العتق ولا خيرة للسيد فيه وشم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين أصلح للغائب من اخذ القاضى له لأن يده عليه يد أمانة ولو أتى به في غير بلد

الوطء بعده كما هو ظاهر (قوله بعد الحرية) هلا قال أو معها سم (قوله لاحتماله قبلها) أي احتمال العلوق قبل الحرية (قوله المكاتب) إلى قول ولو أتى به في المغنى لإاقوله وحذف إلى المتن (قوله قبل محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله نهاية (قوله أي مال النجوم الخ) كالطعام الكثير مغنى (قوله وما قبله) هو قوله مؤنة حفظه عيش (قوله يغني عنه) أي عن قوله أصله أو علقه (قوله لأنه مثال) ولأن حفظه شامل لحفظ روحه ولعل هذا أولى بمقاله الشارح رشيدى (قوله لنحو نهب الخ) عبارة المغنى بسبب ظاهر يتوقع زواله بان كان زمن نهب أو غارة ولو كاتبه في وقت نهب ونحوه وعجل فيه لم يجبر أيضاً لأن ذلك قدير ولعند المحل قال الرويانى فإن كان هذا الخوف معهوداً لا يرجى زواله لزمه القبول قولاً واحداً وبه جزم الماوردى أه (قوله قال البلقيني الخ) وهو ظاهر مغنى (قوله وهو العتق) أي إذا عجل جميع النجوم وقوله أو تقريبه أي إذا عجل بعضه عيش (قوله بنظير ما مر الخ) أي من أنه إذا أتى المكاتب بمال فقال السيد هذا حرام ولا بينة وحلف المكاتب أنه حلال أجبر السيد على أخذه أو الإبراء عنه مغنى وسم (قوله فيحتمل أن يكون هذا كذلك الخ) وهو الوجه كما جرى عليه البلقيني مغنى عبارة النهاية والوجه كما قاله البلقيني أن يقال هنا بنظيره المار من الاجبار الخ (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أي وجزم به شرح المنهج سم (قوله قبضه) أي والإبراء عنه على ما مر مغنى أي من أن ما هنا كنظيره المار (قوله أو لكونه لم يجده) أن كان المغنى أن المكاتب لم يجد القاضى لم يثبت مع قول المصنف قبضه القاضى وأن كان المغنى أن المكاتب أو القاضى لم يجد السيد لم يثبت مع قول المصنف فإن أبي ولعل المراد الثاني وكان قد هرب مثلاً بعد الإبراء رشيدى أقول ويؤيد الثاني قول المغنى أو غاب (قوله أن حصل الخ) قيد لعتق المكاتب لا لقبض القاضى لأن ما يحضره المكاتب يقبضه القاضى وإن كان بعض النجوم عيش عبارة المغنى أن أدى الكل أه (قوله كالأغاب) أي السيد (قوله فيه) أي في بقاء النجوم في ذمة المكاتب (قوله لأن يده) أي القاضى (قوله ولو أتى به) أي مال الكتابة بعد حلوله (قوله مؤنة) أي لها وقع عيش (قوله أي النجوم) إلى الفرع في المغنى لإاقوله نعم إلى ويجرى وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا أن أطلق فيما يظهر (قوله أي بشرط ذلك الخ) لعل الأولى إسقاط الباء (قوله يشبهه بالجاهلية الخ) أي من حيث جلب النفع حلي أي والأفاهنا في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل التعجيل مقابلاً بالإبراء من الباقي فهو كجعلهم زيادة الأجل مقابلاً بمال يجرمى (قوله بالجاهلية) أي المجمع على حرمة مغنى (ويجربى ذلك) أي ما ذكره المصنف مغنى وما ذكره الشارح من الاستدراك (قوله لم ينفذ) أي تعجز الموصى له عيش (قوله للورثة) أي ورثة السيد (قوله لأنه لا يبيع) إلى قوله وفارق في المغنى (قوله للزومه) أي السلم (قول المتن والاعتياض الخ) أي الاستبدال كان يكون النجوم دنائير فيعطى المكاتب بدلها دراهم مغنى (قوله كاصحاحه هنا) تبعاً للفقوى وهذا الوجه مما نقله

بعد الحرية) هلا قال أو معها (قوله ولم يقولوا هنا بنظير ما مر) كأنه يريد قول المصنف السابق في مسألة مالو أتى بمال فقال السيد هذا حرام ويقال للسيد تأخذه أو تبريه (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أي وجزم

العتق ولتقله إليها مؤنة أو كان نحو خوف لم يجبر ولا أجبر قاله الماوردى (ولو عجل بعضها) أي النجوم قبل المحل (ليبرته) الرافعى من الباقي) أي بشرط ذلك من أحدهما ووافق الآخر (فأبراه) مع الأخذ لم يصح الدفع ولا الإبراء للشرط الفاسد لأنه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم إذا حل دينه قال لمدينه أقض أو زدتان لم يقضه زادت في الدين والأجل فعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق نعم لو أبرأه عالماً بفساد الدفع صح وعتق كما بحثه الزركشى كالأذرعى أخذ من كلام المصنف ويجرى ذلك في كل دين عجل بهذا الشرط (فرع) أوصى بنجوم المكاتب فعجز فعجزه الموصى له لم ينفذ وكان رد أمته للوصية أخذ من قول الماوردى ما يؤدبه بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع النجوم) لأنه لا يبيع مالم يقبض وما يتطرق السقوط إليه كالمسلم فيه بل أولى للزومه من الطرفين (و) كذا لا يصح (الاعتياض عنها) من المكاتب كاصحاحه هنا

لعدم استقرارها لكن اعتمد الاسنوى وغيره ماجرى عليه في الشفعة من صحته للزومها من جهة السيد مع تفهوف الشارع للعق (فلو باء) بها السيد الآخر (وادا) ها المكاتب (الى المشتري لم يعتق في الاظهر) وإن تضمن البيع الاذن في قبضها لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلاعتق (ويطالب السيد المكاتب بها (و) يطالب (المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما تقرر من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كما تقرر ومن ثم لو علما فساد البيع واذن له السيد (٤٠٧) في قبضها كان كالوكيل فيعتق بقبضه

(ولا يصح بيع رقبته) اى
المكاتب كتابة صحيحة بغير
رضاه (في الجديد) كالمتولدة
وفارق المعلق عتقه بصفة
بان ذلك يشبه الوصية فجاز
الرجوع عنه بخلاف
المكاتب وشراء عائشة
لبريرة رضى الله عنهما مع
كتابتها كان باذن بريرة
ورضاها فيكون فسخا
منها ويرشده امره صلى الله
عليه وسلم بعتقها ولو بقيت
الكتابة لعنتت بها فان
الاصح على القديم ان
الكتابة لا تنفسخ بالبيع
بل تنقل للمشتري مكاتبها
وبحث البلقيني صحة بيعه
بشرط العتق وينازع فيه
قولهما لا يصح بيعه بيعا
ضمينيا ولكنه خالف في هذه
ايضا وبحث ايضا جواز
بيعه لنفسه كبيعه من غيره
برضاها فيكون فسخا للكتابة
كما تقرر (فلو باء) السيد
(فادى النجوم الى المشتري
ففى حقه القولان) السابقان
في بيع نجومه اظهرهما
المنع (وهيته) وغيرها
(كبيعه) فتبطل بغير رضا
ايضا وكذا الوصية به

الرافعي في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما روي ان صوب الاسنوى ما هنالك وجرى عليه شيخنا هنا في
منهجه معنى عبارة النهاية وهذا هو المعتمد وان اعتمد الاسنوى وغيره ماجرى عليه في الشفعة الخ (قوله) فلو
باعها السيد الخ) اى على خلاف منعنا من ع (قوله) المشتري الوكيل) فاعل ففعول (قوله) بانه) اى
المشتري (قوله) واذن له) اى للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط صراحة الاذن هنا وعدم كفاية الاذن الذى
تضمنه البيع فليراجع (قوله) كتابة صحيحة) خرج بها الفاسدة فان المنصوص في الام صحة البيع فيها اذا علم
البائع فسادها لبقائه على ملكه كالمعلق عتقه بصفة وكذلك ان جعل بذلك على المذهب معنى (قوله) بغير
رضاه) اى فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضى الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى
باطاله معنى (قول المتن في الجديد) وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والقديم يصح بيع المعلق عتقه بصفة وهذا
قال احمد معنى (قوله) كالمتولدة) قد يقال لو اشبه المتولدة استوى رضاه وعدمه سم عبارة المعنى لان
البيع لا يرفع الكتابة للزومها من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمتولدة (تنبيه) محل
الخلاف اذ لم يرض المكاتب بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فسخا كما جزم به القاضى حسين في تعليقه
لان الحق له وقد رضى باطلاله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب اه وهى سالمة
عن الاشكال المذكور (قوله) وفارق الخ) رد لدليل القديم (قوله) ويرشده) اى يدل للفسخ (قوله) ولو بقيت
الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم مما تقدم سم
(قوله) بل تنقل) اى رقة المبيع (قوله) وبحث البلقيني) الى الفصل في المعنى الا قوله وذكر التزويج الى المتن
وقوله سواء الى المتن (قوله) وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية والوجه كما بحثه البلقيني جواز بيعه من نفسه
الخ لا يبيعه بشرط عتقه كما دل عليه قوله لا يصح بيعه ضمينيا خلافا لما بحثه البلقيني هنا اه وعبارة
المعنى ويستثنى ايضا صور منها ما لا يبيع بشرط العتق فانه يصح وان لم يرض المكاتب وترفع الكتابة
ويلزم المشتري اعتاقه والاولاه ذكره البلقيني ومنها البيع الضمنى اذ قال اعتق مكاتبك عنى على الف
ذكره البلقيني ايضا وقال انه اولى بالجواز من التى قبلها مع اعترافه بان المنقول فى اصل الروضة البطلان واذا
كان المنقول فى هذه البطلان فالبطالان فى التى قبلها بطريق الاولى وهو كذلك ومعنى البطلان فى هذه ان
العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعتق ولا يستحق العوض كما سياتى ومنها ما اذا باع المكاتب من
نفسه فانه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده ومنها ما اذا جنى منها اذا عجز نفسه اه بخلاف (قوله)
فى هذه) اى فى مسألة البيع الضمنى (قوله) وذكر التزويج الخ) عبارة المعنى تنبيهه مسألة النكاح مكررة سبقت
فى النكاح اه (قول المتن ولو قال له) اى للسيد وقوله رجل اى مثلا معنى (قوله) وكذا ان اطلق الخ) يقتضيه
كلام المنهج ع ش عبارة السيد عمر قوله فيما يظهر عبارة المعنى محل ذلك ما اذا قال اعتقه واطلق اما اذا قال
اعتقه عنى الخ وبه يعلم ان صورة الاطلاق منقولة وان اوهم كلام الشارع انها مبحوثة له اه (قول المتن
عتق) اى من الآن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم ع ش (قوله) بل عن العتق) اى كالتى قبلها
به فى شرح المنهج فقال وظاهر مما مر انه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه او على البراءة وفارق نظيره
فى السلم وساق الفرق الذى نقله الشارع (قوله) كالمتولدة) قد يقال لو اشبه المتولدة استوى رضاه وعدمه
(قوله) ولو بقيت الكتابة الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما

ان نجزها لان علقها بعدم عتقه (وليس له بيع ما فى يد المكاتب واعتاق عبده) اى عند المكاتب (وتزويج امته) وغير ذلك من التصرفات
لا به معه فى المعاملات كاجتنى وذكر التزويج هنا لينبه على امتناع غيره بالاولى وفى النكاح لغرض آخر فلا تكرر (ولو قال) له (رجل اعتق
مكاتبك) عنك وكذا ان اطلق فيما يظهر (على كذا) سواء اقال على ام لا خلافا لمن قيد بالاول (ففعول عتق ولو لمه ما التزم) كما لو قال ذلك فى
المتولدة وهو بمنزلة فداء الاسير اما لو قال اعتقه عنى كذا فقال اعتقه عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعتق ولا يستحق المال ولو

عق كما مر وبرى عن
النجوم فيتمه كسبه

(فصل) في بيان لزوم
الكتابة من جانب

وجوازها من جانب وما
يترتب عليهما وما يطرأ

عليهما من فسخ أو انقاسخ
وجنائه أو الجنائية عليه

وما يصح من المكاتب
وما لا يصح (الكتابة)

الصحيحة كما يعلم من كلامه
الآتي (لازمة من جهة

السيد) لأنها لفظ المكاتب
فقط فكان كالمترين

والسيد كالراهن ويعلم من
لزومها من جهة أنه (ليس

له فسخها) لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (إلا أن

يعجز عن الأداء) عند الحل
ولو عن بعض النجم فله

فسخها فتفسخ بغير حاكم
ولا تنفسخ بمجرد عجز من

غير فسخ نعم لا أثر لعجزه
عما يجب حظه في رفع الأمر

لحاكم يلزم السيد بالآتياء
والمكاتب بالأداء أو يحكم

بالتقصا أن رآه المصلحة
وإنما لم يحصل التقاص

بنفسه لعدم وجود شرطه
الآتي إلا أن غاب كآتي أو

امتنع مع القدرة من الأداء
فلسيد فسخها حيثئذ

(وجائزة للمكاتب فله ترك
الأداء وإن كان معه وفاء)

لأن الحظ له

رشيدى عبارة عش أى لاز في عتقه عن السائل تملك له وهو باطل فالغنى تقييد الاعتاق بكونه عن السائل
ونقي أصله اه (قوله عتقه) أى المكاتب (قوله كامر) أى في التدبير قيل فصل في حكم حل المدبرة
(فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله في بيان لزوم الكتابة) إلى قوله فان فات مرفى
الطلاق في النهاية إلا قوله وهذا تص وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه إظهار وقوله لا دين إلى المتن وقوله
ليستوفيه وقوله ونفله بعضهم إلى المتن وقوله والاذن قبل الحلول إلى المتن (قوله عليهم) أى على المزوم
والجواز وقوله عام إلى على الكتابة (قول وجنائه أو الجنائية عليه) لم يتقدم للضمير مرجع رشيدى (قوله
الصحيحة) أما الفاسدة فمنى جائزة من جهة تدلى الأصح معنى (قول من كلامه) لا فى (قوله فى الآتى
(قوله لأنها) إلى قول المتن ولو استعمل فى المعنى إلا قوله أو يحكم بالانقاص إلى (قوله غاب وقوله وهذا
تص وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه إظهار (قول لكن صرح به) أى بقوله ليس له فسخها (قول المتن إلا أن
يعجز) أى المكاتب معنى وبسم (قول أنه فسخها الخ) أى للسيد الفسخ قال الماوردى ويشترط أن يقول قد
عجزت عن الأداء. وبقوله السيد فسخ الكتابة ولا حاجة فيه إلى حاكم لأنه متفق عليه كالفسخ بالبيع معنى
عبارة سم قال فى شرح البهجة بازى قول فسخ الكتابة أو بطلانها أو عجزت الله بدون ذلك اه ومثله فى
الروض وبه يظهر الفرق بين تعجز السيد بنفسه وتعجز السيد إياه بشرطه وإن الأول لا تنفسخ به الكتابة
بخلاف الثانى اه (قول لا أثر لعجزه الخ) عبارة المعنى أما إذا عجز عن القدرة الذى شرطه أو يذلل فإنه لا
يفسخ لأن عليه مثله ولا يفسد التفاضل لأن السيدان رؤيته من غير ذلك يرفع المكاتب الأمر إلى الحاكم
الخ قال عرش ولو اختلفا صدق السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى أن الباقي أكثر مما يجب فى الآتياء وحلف
عليه اه (قوله أعدم وجود شرطه الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق العتق بالأداء ولأن الحظ وإن
كان أصلا للسيد أبداله من مال آخر انتبت اه سم (قول شرطه الآتى) أى من اتفاق الدينين فى
الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة أن القيمة من غير جنس النجوم والافعال مانع من
التفاضل اللهم إلا أن يقال أن ما يجب حظه فى الآتياء ليس لدينا على السيد وأوجب دفعه رفا بالعبد ومن
ثم جاز للسيد أن يدفع من غير النجوم عش وقوله أن القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة اشارة فى الفصل
الآتى بأن كانا دينين تعدين واتفق جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا اه (قول والا أن غاب الخ)
عطف على المتن عبارة المعنى تنبيه يرد على حصره الاستثناء صورتان أحدهما إذا امتنع من الأداء
مع القدرة عليه فليسيد الفسخ كما فى الروضة كاصلها الثانية إذا حل النجم والمكاتب غائب ولم يبعث
المال كما سيذكره المصنف اه (قول المتن وفاء) أى ما بقى بنجوم الكتابة معنى (قوله لأن الحظ له)

علم بما تقدم

(فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الخ) (قوله إلا أن يعجز) أى المكاتب (قوله فله
فسخها) أى السيد (قوله فله فسخها) قال فى شرح الروض وإن لم يثبت عجزه بأقراره أو بيينة لتعذر
وصوله إلى العوض كالبايع إذا فليس المشتري بالثمن ويفسخ بنفسه وكذا بالقاضى لكن عنده أى القاضى
يحتاج أن يثبت أى بقيمة بالكتابة وحلول النجم اه وهذا الصنيع كالصريح فى تعليق قوله وإن لم يثبت
عجزه الخ بقوله وكذا بالقاضى فانظر إذا نازع المكاتب فى عجزه (قوله من غير فسخ) قال فى البهجة وفسخها
له أى للسيد فسخ الكتابة عند حلول نجمها إن عجز المكاتب عن الأداء قال فى شرحها بأن يقول فسخت
الكتابة أو بطلتها أو عجزت العبد ونحو ذلك اه ومثله فى الروض وبه يظهر الفرق بين تعجز السيد بنفسه
وتعجز السيد إياه بشرطه وإن الأول لا تنفسخ به الكتابة بخلاف الثانى وصرح فى الروض بعد تعجز السيد
من صيغ الفسخ حيث قال فرع قول السيد فسخت الكتابة أو بطلتها ونقضها وعجزته ففسخ ولا تعود
بالتقدير اه (قوله لعدم وجود شرطه الخ) عبارة شرح الارشاد لتعلق العتق بالأداء ولأن الحظ وإن كان
أصلا للسيد أبداله من مال آخر اه (قوله أو امتنع مع القدرة من الأداء فليسيد فسخها) قال فى شرح

(فاذا عجز نفسه) بقوله انا عاجز عن كتابتي مع تركه الاداء ولو مع القدرة عليه وهذا هو المدار لما هو على الامتناع مع القدرة فتى امتنع من الاداء عند المحل (فليسيد) ولو على التراخي (الهرب والفسخ بنفسه وان شاء بالحكم) لانه يجمع عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب) وان لم يعجز نفسه (الفسخ) لها (في الاصح) كما ان للمرتهن فسخ الرهن وإذا عاد للرق فاكسبه كلها للسيد إلا اللقطة كما مر (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول) النجم الاخير او غيره لم يعجزه عن (٤٠٩) الاداء حينئذ (استحب) له استجبا بماؤ كذا

(امهاله) اعانة له على العتق
اولا لعجز لزمه الامهال بقدر
اخراج المال من محله
ووزنه ونحو ذلك ويظهر
انه يلزمه لما يحتاج اليه
ككل وقضاء حاجة وانه
لا توسع الا عذارهنا توسعها
في الشفعة والرد بالعيب
لان الحق هنا واجب
بالطالب فلم يعجز تأخيره إلا
الامر الضروري ونحوه
ومن ثم يظهر ان المدين في
الدين الحال بعد مطالبة
الدائن له كالمكاتب فيما
ذكر لانه لا يلزمه الاداء فور
بعد الطالب (فان أمهله)
(ثم اراد) السيد وفهم ان
الضهير للعبد غايط (الفسخ
فله) لان الحال لا يتأجل
(وان كان) له دين ثابت
على ملي او (معه عروض
أمهله) وجوب اليستوفيه او
(ليبيعها) لقرب مدتها
وعظيم مصلحتها (فان عرض
كساد) او غيره (فله ان لا
يزيد في المهلة على ثلاثة
ايام) لتضرره لولزمه امهال
اكثر من ذلك ويفرق بينه
او بين ضبط ما يبله بدون
يومين بان مانع البيع لا
ضابط له فقد يزيد ثمه وقد

أى فأشبه المرتهن مغنى (قوله وهذا) أى تقييد المصنف الفسخ بتعجز المكاتب نفسه سم (قوله فتى
امتنع الخ) أى مع القدرة (قوله ولو على التراخي) المناسب تأخيره مع حذف الغاية عن قول المصنف
والفسخ بنفسه كفى المغنى والنهاية (قول اثنين وان شاء بالحكم) ان ثبتت الكتابة عنده وحلول النجم
والعجز باقرار او بينة مغنى (قوله لانه يجمع عليه الخ) تعاميل لاصل اثنين رشيدى (قوله وإذا عاد للرق الخ)
في الروض و برق كل من تكاتب عليه من ولدو والدائ إذ اذامات رقيقة او فسخ السيد كتابته له جز او غيره
وصار وما فى يده أى من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسيبقى حكمه انتهى
اه سم (قوله فاكسبه كلها للسيد) ولكن يجب عليه ان يرد ما ادخل من الزكاة مغنى زاد الاسنى
على من اخطاها ان كان باقيا وبده ان كان نافيا اه (قوله إلا اللقطة) أى فالامر فيها للقاضى ع ش
(قوله كمر) أى فى بابها مغنى (قوله لزمه الامهال الخ) ويعدر مانع طرا كضباغ المفتاح او نحوه فيعمل
لذلك اخذنا ما أتى من انه لو غاب ماله دون مرحلتين أهول ع ش (قوله السيد) إلى قوله ويفرق فى
المغنى (قوله ونهم ان الضهير) أى ضهير اراد رشيدى عبارة المغنى قوله فان أهول السيد مكاتبه ثم اراد
الفسخ بسبب ما مر فله ذلك اه (قوله له دين) عبارة المغنى تنبيه: لانه لا يضار دين حال على ملي مقرر او عليه
بينه حاضرة و احضار مال و دعه اه (قوله او مع عروض) أى وكانت الكتابة تأخير او استعمل لبيعها مغنى
(قوله ليستوفيه) أى الدين (قوله لقرب مدتها) أى المهلة (قوله وعظيم مصلحتها) وهو العتق (قوله
لتضرره الخ) أى بتمتع من الوصول إلى حقه وان لم يكن محتاجا اليه ع ش (قوله بينه) أى بين ضبط
الامهال هنا ثلاثة أيام (قوله ما يبله) أى ملو غاب ماله (قوله فانيط الامر) أى عدم الوجوب (قوله
ومالا) أى لا يجعله كالحاضر (قوله فيما مر) أى فى باب القضاء على الغائب (قوله يتجه اعتمادا فى اثنين)
وهذا أى ما فى اثنين ما جزم به المحررون بما للبعوى وجرى عليه ابن المقرئ وغيره وهو المعتمد مغنى (قوله
المذكور) صفة الوغاب الخ (قول اثنين وان كان ماله غائبا) أى واستعمل لا حاضرة مغنى (قوله أمهله
وجوبا) أى ولو تبرع عنه اجنبى بالمال ليس للقاضى قبوله لجواز ان لا يرضى المكاتب بتحمل منه ع ش
(قوله وجوبا) إلى قوله ويذكر انه ندم فى المغنى (قوله لانه بمنزلة الحاضر) ظاهره وان عرض له ما يقضى
الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرفا بحيث يقع مثلمها كثيرا المسافر فى تلك
الجهة اه ع ش اقول ما مر انفا فى مسألة عروض الكساد كاه صريح فى خلاف ما قاله (قوله ثم غاب
بغير اذن السيد) سيد كمر محترمه بقوله ولو انظره الخ (قوله او حل وهو أى المكاتب غائب) أى ولو باذن

الروض وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحلوى الصغيرة فتقييد الاصل الفسخ بتعجز المكاتب نفسه
ليس بظاهر اه (قوله فاذا عجز نفسه) فليسيد الهرب والفسخ الخ) منه لم يله انها لا تنفسخ بمجرد تعجزه نفسه
مخلاف تعجز السيد اياه بشرطه كفى الحاشية الاخرى (قوله وإذا عاد للرق فاكسبه كلها للسيد) فى الروض
وبرق كل من تكاتب عليه من ولدو والدائ إذ اذامات رقيقة او فسخ السيد كتابته له جز او غيره وصار وما فى
يده من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسيبقى حكمه اه وفى الروض ايضا قبل ذلك
ومتى فسخت بفوز السيد بما اخذ لكن يرد ما ادخل من الزكاة أى على من اخطاها ان كان باقيا وبده ان

(٥٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر

ينقص فانيط الامر فيه بما يطول عرفا وهو ما زاد على الثلاثة
واما الغائب فالمدار فيه على ما يجعله كالحاضر ومالا وقد تقرر فيما مر ان مادون المرحلتين كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك وبهذا يتجه
اعتماد ما فى المتن دون ما اقتضاه كلام الروضة واصحابها اولالا انه لما يلزمه امهال دون يومين كالمو غاب ماله المذكور فى قوله (وان كان
ماله غائبا أمهله) وجوبا (إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (ولإلا) بان غاب لمرحلتين فاكثر (فلا) يلزمه امهال لطول
المدة وللسيد الفسخ (ولو حل المنتجم) ثم غاب بغير اذن السيد او حل (وهو) أى المكاتب (غائب) عن المحل الذى يلزمه الاداء فيه إلى مسافة قصر

الزركشى كالو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرفعة في كفايته فبحثه في مطلبه انه لا فرق فيه نظر وان اعتمده شيخنا (فللسيد الفسخ) بلا حاكم وان غاب باذنه أو عجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك لتعذر الوصول الى الغرض وكان من حقه ان يحضر او يبعث المالى والاذن قبل الحلول لا يستلزم الاذن له في استمرار الغيبة ولو انظره بعد الحلول وسافر باذنه ثم رجع لم يفسخ حالا لان المكاتب غير مقصر حيثئذ بل حتى يعمله بالحال بكتاب قاضى بلسيده الى قاضى بلده بعد ثبوت مقدمات ذلك ويحلف ان حقه باق ويذكر ان تدم على الاذن والانتظار وان رجع عنهما ويظهر ان ذكر التدم غير شرط ومخالفة البلقينى في بعض ما ذكرته ضعيفة (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضى الاداء منه) بل يمكن السيد من الفسخ حالا لانه ربما لو حضر امتنع من الاداء أو عجز نفسه (ولا تنفسخ) الكتابة ولو فاسدة (بجنون) أو اغماء (المكاتب) ولا بالحجر عليه لسفه للزوما

لسيد معنى (قوله لادونها) معتمد ع (قوله وان اعتمده شيخنا) أى فى شرح منهجه والافلم يزد فى شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه سم عبارة المغنى وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العدوى اه والوجه ما فى الكفاية اه (قول المتن فللسيد الفسخ) وينبغى انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد وارادة دفعه المالى لم يقبل منه ذلك لا لبيته كما لو ادعى احد العاقلين بعد لزوم البيع الفسخ فى زمن الخيار حيث صدق النافى للفسخ ع وشوباقى عن المغنى والروض ما يؤيده (قوله بلا حاكم) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويفسخ بنفسه ويشهد لئلا يكذبه المحاسب وله الفسخ بالحاكم نظير ما مر فى الفسخ بالعجز لكن بعد اقامة البينة بالكتابة وبحلول النجم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد انه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله ولا أراه منه والا أنظره فيه كما نص عليه الشافعى والعراقيون ولا يعلم له مالا حاضرا لان ذلك قضاء على الغالب والتخفيف المذكور نقله فى اصل الروضة عن الصيدلانى وافرده وهو المعتمد وان قال الاذرى انه غريب اه (قوله) وان غاب باذنه الخ كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المغنى (قوله) والاذن قبل الحلول لا يستلزم الخ) وفاقا للمغنى والاسنى وخلافا للنهاية عبارة ته وقيدته اى جواز فسخ السيد البلقينى نقلا عن جمع ونص الامام بما اذا لم ينظره قبل الحلول او بعده ولا اذن له فى السفر كذلك اى قبل الحلول او بعده والامتنع عليه الفسخ وليس له انتظار لازم الا فى هذه الحالة اه قال ع ش قوله ولا امتنع الخ معتمداه وقال السيد عمر بعد ذكر عبارة المذكورة مانصه وكذا كان فى اصل الشارح ثم ضرب عليه وابدله بقوله والاذن الخ اه (قوله) ولو انظره الخ هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة فى السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر سم وقد يقال ان قضية ما قبيله انه كذلك (قوله ثم رجع) اى السيد عن الانتظار والاذن (قوله غير مقصر الخ) وربما اكتسب فى السفر ما ينفى فى الواجب عليه اسنى ومعنى (قوله بل حتى يعمله بالحال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل فى الروض سم (قوله بكتاب قاضى بلسيده الى قاضى بلده) فان عجز نفسه كتب به قاضى بلده الى قاضى بلد السيد لىفسخ ان شاء فان لم يكن ببلد السيد قاضى وبعث السيد الى المكاتب من يعمله بالحال ويقبض منه النجوم فهل هو ككتاب القاضى فى ما مر فيه خلاف والوجه كما قال شيخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرفعة والتمهر لى معنى (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسنى بان يرفع الامر الى قاضى بلده ويثبت الكتابة والحلول والغيبة ويحلف ان حقه الخ (قوله فى بعض ما ذكر) وهو التخفيف المذكور (قوله بل يمكن السيد من الفسخ الخ) وان عاق المكاتب عن حضوره مرض او خوف فى الطريق شيخ الاسلام ومعنى (قوله ولو فاسدة) وخلافا للمغنى حيث قيد بالصحيحة (قوله أو اغماء) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله ولو من الحجر (قوله لسفه) أى أو فلس ع ش ويجزى (قوله الزوما من احد الطرفين الخ) اى وانما يفسخ بذلك العقود الجائزة من الطرفين كالوكالة والقراض

كان تالفا اه (قوله) وان اعتمده شيخنا) أى فى شرح منهجه والافلم يزد فى شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله) فللسيد الفسخ) قال فى الروض بنفسه ويشهد وكذا بالحاكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر اى لتحصيل النجم والحلف انه ما قبض ولا أبرأ ولا يعلم له مالا حاضرا ولو كان له مال حاضر لم يكن للقاضى الاداء يمكن السيد من الفسخ وان عاق المكاتب مرض او خوف اه قال فى شرحه لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ولم يؤد المالى وربما فسخ الكتابة فى غيبته قال الاسنى وهذا مع قوله قبل انه يحلفه انه لا يعلم له مالا حاضرا لا يجتمعان اه والتخفيف المذكور نقله الاصل عن الصيدلانى وافرده لكن قال الاذرى انه غريب وعليه لا اشكال اه وقد يشكلى نفي الاشكال مع اعتبار تعذر تحصيل النجم اذ مقتضاه اعتبار ان لا يكون له مال حاضر اذ مع حضوره لا تعذر لا مكان القاضى منه (قوله ولو انظره) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة فى السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر (قوله حتى يعمله بالحال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل

(تنبیه) لو أراد السيد فسخها بجنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتي الحاكم وقيم البيعة بجميع ما مر فيما إذا أراد الفسخ على الغائب من الكتابة والحلول وتعذر التحصيل عند الحاكم ويطالب بحقه ويحلف على بقاءه مغنى وروض مع شرحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الخ) كان الأسبق أن يذكره في شرح ويؤدى القاضي الخ كافي المغنى حيث قال بعد ذكر مثل ما في الشرح هناك مانصه فان لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله فان أفاق من جنونه وظهر له مال كان حصله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التعجيز وعق قال في أصل الروضة كذا أطلقوه واحسن الامام إذ خص نقض التعجيز بما إذا ظهر المال بيد السيد ولا فهو ماض لانه فسخ حين تعذر حقه فاشبهه ما لو كان ماله غائبا فحضر بعد الفسخ اه قال في الخادم وهذا مع مصادمته لاطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد ثم قال المغنى وارتفاع الحجر عنه كافتائه من الجنون وكلام المصنف يؤم تعين القاضي في صحة الاداء اي فيما إذا كانت المصلحة في الحرية وليس مراد افلواؤه المجنون له أو استقل هو باخذه عتق لان قبض النجوم مستحق اه وفي شرح المنهج مثله إلا مقالة اصل الروضة ومقالة الخادم (قوله) جاز للسيد فسخه (اي بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشیدی ومرآتنا عن المغنى والروض مع شرحه ما يصرح بذلك (قوله) فينتقض فسخه) اي حكم بانتقاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضي عرش (قوله) ويعتق (ويطالبه السيد بما انفق عليه قبل نقض التعجيز لانه لم يتبرع عليه به وإنما انفق عليه على انه عبده قال الاذرعى وقيد الدارمى بما إذا أنفق عليه بأمر الحاكم وهو ظاهر بل متعين نعم ان علم ان له مالا فلا يطالبه بذلك قال الرافعى ولو اقام المكاتب بعد ما افاق بينة انه كان قد ادى النجوم حكم بعقه ولا رجوع للسيد عليه لانه لبس وانفق على علم بحريته فيجعل متبرعا فلو قال نسيت الاداء فهل يقبل ليرجع فيه وجهان قال الاسنوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع ايضا مغنى وروض مع شرحه قال الامام الخ ضعيف عرش عبارة سم قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمته لاطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد اه وافر كلام الخادم المغنى ايضا كما مر اننا (قوله) واستحسنه) اعتراضية بين قال ومقوله (قوله) وان كان له مال (الخ) عدل لما قبله في الشارح ودخول في المتن لكنه لا ينسجم مع قوله ان وجد له مالا فاقام (قوله) اتى الخ) اي السيد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضي الخ) شامل لصورة الاغماء سم (قوله) ولم يستقل الخ) اي والحال عرش عبارة الرشیدی هذا قيد للبتن اي اما إذا استقل بالاخذ فانه يعتق لحصول القبض المستحق خلافا للامام والغزالي وهو مقيد بالمصلحة أيضا كما يعلم بما يأتي اه ومرآتنا عن المغنى وشرح المنهج ما يوافقها (قوله) وظهرت المصلحة الخ) هو قيد ثان للبتن وانظر معنى قوله ولو من المحجور رشیدی ومر عن المغنى ما يعلم

في الروض (قوله) جاز للسيد الفسخ) ظاهره ولو بلا اذن الحاكم لكن في شرح الروض التقييد باذن (قوله) فينتقض فسخه) قال في الروض وطالبه السيد بما انفق عليه اي ان انفق بأمر الحاكم كما بينه شرحه لان علم بالمال اه وفي شرحه لذلك ما ينبغي مراجعته (قوله) قال الامام الخ) قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمته لاطلاقهم مصادم لنص الشافعي والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضي الخ) شامل لصورة الاغماء (قوله) ان وجد له مالا) قال في الروض وشرحه وان لم يجد له القاضي ما لا يفسخ السيد باذن القاضي وعاد بالفسخ قتاله اه فظاهره انه لا يفسخ بغير اذن القاضي بخلاف ما تقدم فليراجع (قوله) ولم يستقل السيد بالاخذ) قال في شرح المنهج وخرج بزبادى ولم ياخذ السيد ما لو اخذه استقلا لافاقه يعتق لحصول القبض المستحق اه (قوله) وظهرت المصلحة الخ) قال الغزالي واستحسنه الشيخان قال لكنه قليل النفع مع قولنا ان للسيد إذا وجد ماله ان يستقل باخذه إلا ان يقال ان الحاكم يمنعه من الاخذ والحالة هذه اي فلا يستقل بالاخذ اه

جاز للسيد الفسخ فيعود قنا
وتلزمه مؤنته ما لم ين له مال
بني فينتقض فسخه ويعتق
قال الامام واستحسنه في
يد السيد ولا مضى الفسخ
كما لو غاب ماله ثم حضر
وان كان له مال آتى
الحاكم واثبت عنده
الكتابة وحلول النجم
وطالب به وحلف يمين
الاستظهار على بقاء
استحقاقه (و) حينئذ
(يؤدى) اليه (القاضي)
من ماله (ان وجد له مالا)
ولم يستقل السيد بالاخذ
ولو من المحجور وظهرت
المصلحة له في العتق بان لم
يضع به على المعتمد لانه
ينوب عنه لعدم اهليته
بخلاف غائب له مال حاضر
اما إذا لم تظهر المصلحة له
فيه فلا يجوز للحاكم الاداء

عنه ولا للسيد الاستقلال بالاخذ (ولا) تنسخ بجنون او اغماء (السيد) ولا بهوته او الحجر عليه لازمه ان جهته (ويدفع) المكاتب النجوم
(إلى وليه) إذ اجن او حجر عليه او وارثه إذ اذات لانه قائم مقامه (ولا يعتق بالدفع اليه) أى المجنون لعدم أهليته فيسترده المكاتب لبقائه بملكه
نعم لا يضمنه لو تاف في يده انتقمه (١٣٢) بالدفع له بل لولى تجيزه إذ لم يبق بيده شيء فان فات مرفى الطلاق ان الجنون لا يوجب الياس

وإن اتصل بالموث لان
ضرب المجنون كضرب
العاقل فقياسه هنا الاعتداد
بأخذ المجنون قلت ممنوع
لان المدار هنا على اخذ ملك
والمجنون ليس من اهله
بخلاف نحو الضرب (ولو
قتل) المكاتب (سيده)
عمدا (فلو ارثه قصاص فان
عنى على دية او قتل خطأ)
أو شبه عمدا (أخذها) أى
الوارث الدية (بمأمله)
ومما سيكسبه إن لم يختار
تعجيزه لان السيد مع
المكاتب في المعاملة كاجنبى
فكذلك الجنانية وقضية المثل
وجوب الدية بالغة ما بلغت
واعتمده البلقنى ونقله عن
الام واطال في رد ما اقتضاه
كلام الروضة واصلها من
وجوب الاقل من قيمته
وأرشد الجنانية كالجنانية
على أجنبي ويأتى الفرق
بينهما على الاول (فان لم
يكن) في يده شيء أصلا أو
بنى بالارث (فله) أى
الوارث (تعجيزه في
الاصح) لانه يستفيد به
رده إلى محض الرق وإذا
رق سقط الارش فلا يتبع
به إذا عتق كمن ملك عبدا
له عليه دين (أو قطع)

منه معنى ذلك القول (قوله) ولا للسيد الاستقلال (الخ) أى ولا يجوز للسيد الاستقلال بالاخذ حتى لو أخذ لم
يعتق بذلك عشا (قوله) ويدفع المكاتب (الخ) أى وجوب ما غنى (قوله) او وارثه إذ اذات (سكت عن دفعه
اليه إذ اغنى على السيد ولا يبعد انه الحاكم سم (قوله) أى المجنون) أى ومن معه (قوله) فى يده) أى السيد
وقوله لتقصيره أى المكاتب عشا (قوله) عمدا) إلى قوله ولو قطع المكاتب فى المغنى إلا قوله ولو كان وجهه
ذكره إلى المثل وقوله إن لم يختار تعجيزه وقوله ويوجه إلى المثل وقوله فان اختار العفو وقوله ان كان السيد
إلى المثل وإلى الفصل فى النهاية إلا قوله وكان وجهه إلى المثل وقوله ان كان السيد إلى المثل وقوله ولو قطع
المكاتب إلى المثل وقوله على ما ذكرناه من قوله وان ما تصدق إلى ويبحث (قول المثل بمأمله) أى حالا أو
مآلا فدخل ما سيكسبه سم (قول) إن لم يختار تعجيزه) لا ينبغي اختصاصه بقوله ومما سيكسبه سم أى فيما
إذ لم يف مأمله الدية (قوله) لان السيد (الخ) أى بل المثل (قوله) فكذلك الجنانية) أى فى الجنانية نهاية ومعنى
(قوله) وجوب الدية بالغة ما بلغت (الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الظاهر وجرى عليه
شيخنا فى شرح منجه ومحل الخلاف ما لم يعتقه السيد بعد الجنانية فان اعتقه بعد ما وفى يده وفاء وجب ارش
الجنانية على المذهب المطوع به اه (قول) ويأتى الفرق (الخ) أى فى قوله وفارق ما مر (الخ) (قوله) على
الاول) وهو قضية المثل (قوله) أو بنى بالارث) أى او كان ولم يف بالارث معنى ونهاية (قوله) أو قطع
المكاتب طرفه (الخ) وجنانيته على طرف ابن سيده كجنانيته على اجنبى وان قتله للمسيد القصاص فان عنى
على مال او كان القتل غير عمد فكذلك جنانيته على السيد معنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض ما نصه قال
فى شرحه وكان به يده ذيره من يرثه سيده وهو واضح انتهى وقضية وجوب الارش هنا بالغاما باغ كالسيد
فالمراد بالاجنبى فى قوله الاقلى ولو قتل اجنبيا من عدا السيد ومن يرثه السيد اه (قوله) فان اختار العفو
فعفا (الخ) كذا فى اصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه انه أى عفا بنى للفاعل ولكن فى المغنى عفى بضم
العين بخطه أى عفى المستحق انتهى ومقتضاه انه بنى للفعول والتعويل عليه اولى فى تصحيح المثل فانه
صرح بان عنده نسخة بخط المصنف سيد عمر (قول) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل سم عبارة المغنى وقوله
ومما سيكسبه ليس هو فى الروضة ولم يذكره المصنف فى جنانيته على سيد قال ابن شهاب يحتاج إلى الفرق بينهما
على ما فى الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لكنه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بمما سيكسبه ما بقيت
كتابته اه (قوله) اضاع حقه) لعله فيما إذ لم يكن فى يد المكاتب شيء او كان ولم يف بالارث او وفى به ولم
يقتدر المستحق على إثباته وقوله واحتاج الخ فيما إذا كان فى يد المكاتب ما بنى بالارث واقتدر المستحق على
إثباته (قول المثل الاقل من قيمته والارث) فى إطلاق الارش على دية النفس تغليب فلا يطالب باكثر مما
ذكر ولا يفدى به نفسه إلا باذن سيده ويفدى نفسه بالاقل بلاذن ويستثنى من إطلاقه ما لو اعتقه السيد

وسكتا عن دفعه اليه إذ اغنى عليه ولا يبعد أنه الحاكم (قوله) ولو قتل سيده (الخ) قال فى الروض وان قتل ابن
سيده فللسيد القصاص فان كان خطأ فكذلك جنانيته على السيد قال فى شرحه وكان سيده ذيره من يرثه سيده
هو واضح اه وقضية وجوب الارش هنا بالغاما باغ كالسيد فالمراد بالاجنبى فى قوله الاقلى ولو قتل
أجنبيا من عدا السيد ومن يرثه السيد (قوله) أخذ بمأمله) أى حالا أو مآلا فدخل ما سيكسبه فتأمل (قوله)
بالغة ما بلغت) أى وهو المعتمد شمر (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل (قوله) الاقل من قيمته
والارث) قال فى الروض لأكثر أى من قيمته بان زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفدى نفسه به

المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقتصاصه والدية كما سبق) فى قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا
وجب القود فان اختار العفو (فعنى على مال أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبه عمدا (أخذ بمأمله ومما سيكسبه) إلى حين عتقه وكان وجهه ذكره
لهذا هنا دون جنانيته على السيد ان السيد لما ملك تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مر اجعة قاض لم يكلف وارثه الصبر لا كسأبه المستقبل
بخلاف الاجنبى فانه لو لم يتعلق بها لضاع حقه واحتاج إلى كلفة الرفع للقاضى (الاقل من قيمته والارث) لانه يملك تعجيز نفسه

فلا يبق الارش تولد سري رقبته فلزم الاول من قيمتها والارش يفرق ما سرفى جنايته (٤١٣) على سيدة بان حق السيد يولى بدمته

دون رقبته لانها ملكه
فلزم كل الارش بما فى يده
كدين المعاملة بخلاف
جنايته على الاجنبى لئلا
تتعلق برقبته فقط كما تقرر
(فان لم يكن معه شيء) قدر
الواجب (وسال المستحق)
وهو المجنى عليه او وارثه
(تعجزه عجز الفاضى) قال
الفاضى او السيد وبحث
ابن الرفعة اخذا من
كلام التنبية ومن ان بيع
المرهون فى الجناية لا يحتاج
الى فك الرهن انه لا يحتاج
هنا لتعجز بل يتبين بالبيع
انفساخ الكتابة اهو يوجه
اطلاقهم بان قضية
الاحتياط للعق التوقف
على التعجز والفرق بينه
وبين الرهن وانما يعجزه
فيما يحتاج لبيعه فى الارش
فقط الا ان لا يتاى بيع
بعضه على الاوجه (وبيع
منه بقدر الارش) فقط ان
زادت قيمته عليه لانه
الواجب (فان بقى منه شيء
بقيت فيه الكتابة) فاذا ادى
حصته من النجوم عتق ولا
سراية (وللسيد فداؤه)
باقل الامرين ويلزم
المستحق القبول لتشوف
الشارع للعق (وابقاؤه
مكتاها ولو اعتهقه بعد
الجناية و ابراه) عن النجوم
(عتق) لان كان السيد
موسرا فى مسألة الاعتاق
اخذ من كلامهم فى اعتاق

بعد الجناية رقبته وفاء المنصوص الذى قطع به الجمهور له الارش بالغام بلغ معنى (قوله فلا يبق الارش
الخ) اى واذا عجزها فلا يبق الخ (قوله ما سرفى جنايته على سيدة) اى حيث رجبت فيها الدية بالغة
ما بلغت عثم (قوله قدر الواجب) عبارة المعنى او كان لم يبق الواجب ام (قول المتن وسال المستحق)
اى الارش الفاضى معنى وقوله عجزه اى وجربا عثم وقوله الفاضى اى المستحق معنى (قوله قال الفاضى
او السيد الخ) عبارة النهاية او السيد كما قاله الفاضى وما يجزم بان الرفعة الخ برديان الاوجه الاخذ باطلا فهم
ويوجه بان قضية الاحتياط الخ (قوله او السيد) اى فان امتنع من ذلك انما وبقى الحق بدمه المكاتب
وظاهره ايضا جريان ذلك ولو بعد المجنى عليه عنها عثم (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) افره شرح
المنهج وقال المعنى وينبغى اعتماده اه (قوله والفرق) معطوف على النوقم رشيدى وقوله بينه وبين
الرهن اى بما تقدم من ان العتق يحتاط له بخلاف الرهن عثم (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وللمعنى
عبارة الثانى ومقتضى كلام المعصن انه يعجز جميعه ثم يبيع منه بقدر الارش قال الزركشى والذى يفهمه
كلامه انه يعجز البعض ولهذا حكموا ببقاء الباقي على كتابته ولو كان يعجز الجميع لم يات ذلك لانفساخ
الكتابة فى جميعه فيحتاج الى تجديد عقد ويحتمل خلافه ويعتقد عدم التجديد للضرورة انتهى وما
افهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتاى ببيع بعضه فان لم يات لعدم رغب قال الزركشى فالقياس
بيع الجميع للضرورة وما فضل ياخذ السيد اه وفى عثم عن سم على المنهج وفيه اى فى قول
الزركشى وما فضل ياخذ السيد نظر اه (قوله وان زادت الخ) اى والا فكله معنى (قول المتن بقيت فيه
الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتيج الى بيع بعضه
خاصة لكن قضية صدر كلامهم ان له ان يعجز الجميع ويوجه بانه تعجز مرعى حتى لو عجز ثم ابراعن الارش بقى
كلامه مكتاها انتهى وقول الشارح السابق وانما يعجزه الخ يوافق القضية الاولى سم (قوله ولا سراية) اى
على سيدة معنى (قوله باقل الامرين) من قيمته والارش معنى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضية انه لو
كان غير مكاتب وفداه السيد انه لا يلزمه القبول فليراجع رشيدى عبارة سم قضية انه لا يلزمه القبول
فى غير المكاتب وفيه نظر اه (قول المتن ولو اعتهقه الخ) اى او قتله روض ومعنى وقوله او ابراه اى بعد
الجناية معنى (قوله فى مسألة الاعتاق) اخرج مسألة الابراء فراجع سم اقول قضية التعليل الا ترى
عدم الفرق (قول المتن ولزمه الفداء) اى له قال فى الروض وفداه من يعتق بعقته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وإن اقضى كلامه خلافه انتهى اه سم
(قوله بخلاف ما لو عتق بالاداء الخ) اى فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنايات وعتق بالاداء فدى نفسه
او اعتهقه السيد تبرع فداؤه معنى (قول المتن ولو قتل المكاتب) بعد اختيار سيدة الفداء لزم السيد فداؤه
او قبله فلا شيء عليه وبطلت كتابته فى الحالين معنى (قوله وان لم يخلف وفاء) اى بالنجوم معنى (قوله

الا باذن اى من سيدة كتبرعه اه (قوله بقيت فيه الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة
فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتيج الى بيع بعضه خاصة لكن قضية كلامهم ان له ان يعجز الجميع
ويوجه بانه تعجز مرعى حتى لو عجز ثم ابرى عن الارش بقى كلامه مكتاها اه وقول الشارح السابق وانما
يعجزه الخ يوافق القضية الاولى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضية انه لا يلزمه القبول فى غير المكاتب وفيه
نظر (قوله ايضا لتشوف الشارع الخ) اخرج مسألة الابراء فراجع سم (قوله ولو اعتهقه بعد الجناية) اى
او قتله كافى الروض وقوله لزمه الفداء اى له قال فى الروض وفدى من يعتق بعقته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من النجوم لان قتله وإن اقضى كلامه خلافه اه (قوله
بخلاف ما لو عتق بالاداء) الجناية اى فلا يلزم السيد فداؤه ويفدى نفسه بالاقل وانما يلزم السيد
فداؤه وان كان هو الفاضل النجوم قال فى شرح الروض لانه يجبر على قبولها لحالها على المكاتب اولى اه

المتعلق برقبته مال (ولزمه الفداء) بالاقل لانه فوت رقبته بخلاف ما لو عتق بالاداء الجناية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا)
لفوات محل الكتابة فلا سيد ما يركه بحكم الملك الارث ولزمه تعجزه وان لم يخلف وفاء (ولسيدة تعاص على قتاله) الدام (المكانى) له

لبقائه بملكه (والا) يكافئه (فالقيمة) لهى الواجبة له عليه لانها اجنبية على نه فان قلعه سيده لم يلزمه الا الكفارة كما بأصله وحذفه لالم به بما قدمه في بابها بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمنه له ولو قطع المكاتب طرف أبيه المملوك له قطع طرفه به ولم تراع شبهة الملك لان حرمة الابوة أقوى منها (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف) (٤١٤) لا تبرع فيه ولا خطر) كعامله بضمن مثل لان في ذلك تحصيلاً للعتق المقصود (والا) بأن

والا يكافئه) أى أو كان اقتل غير عمد مغنى ورشيدى (قوله فان قتله الخ) أى المكاتب الذى لم يجن على أجنبى والا فعلى السيد فداؤه كما مر عن الروض والمغنى (قوله الا الكفارة) أى مع الاثم إن كان عامداً عشا وشرح المنهج (قوله في بابها) أى الكفارة (قوله فانه يضمنه له) قال الجرجاني وليس لنا من لا يضمن شخصاً ويضمن طرفه غيره والفرق بطلان الكتابة بموته وبقاؤه مع قطع طرفه والارش من اكسبه مغنى (قوله قطع طرفه به) قاله ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف للشافعى مسئلة يقص فيها من المالك الا هذه وحكى الرويانى هذا فى البحر عن نص الام ثم قال وهو غريب اه والمذهب أنه لا قصاص لشبهة الملك مغنى وفى سم مانصه بى ما لو قطعه خطأ أو شبه عمد أو قتله عمداً أو غيره ولعله لاشىء اه (قوله ولم يراع الخ) وفاقاً للنهائية وخلافاً للمغنى (قول المتن لا تبرع فيه) أى على غير السيد مغنى (قول المتن ولا خطر) بفتح الطاء بخطة مغنى (قوله كعامله) الى الفصل فى المغنى الا قوله من كل محسوب الى او خطر وقوله امتناع تكفيره الى ان ما تصدق وقوله لخبر بريرة وقوله ووطء وقوله وكان الولاء للسيد (قوله بضمن مثل) أى بعوض المثل مغنى (قوله كالبيع نسيئة الخ) أى والقرض مغنى (قوله وإن أخذ رهنا وكفيلاً) لان الكفيل قد يفسد الرهن قد يتلف ويحكم الحاكم المرفوع اليه بسقوط الدين مغنى (قوله على ما ذكره هنا) وهو المعتمد وان صحاحى كتاب الرهن الجواز بالرهن او الكفيل مغنى (قوله امتناع تكفيره بالمال) معتمد عشا (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره الخ (قوله بما يؤكل الخ) أى من نحو لحم وخبز مغنى (قوله التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة بأداء مثله الا كل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض عليه فى هذه الحالة لم يكن بعيداً عشا (قوله وباحت ان له الخ) عبارة المغنى واستثنى بما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة ويفعل المصلحة كتوديع البهايم وقطع السلع منها والفسد والحجامة وخن الرقيق وقطع سلاته التى فى قطعها خطر لكن فى بقائها أكثر وله اقتراض واخذ قراض وهبة بثواب معلوم وبيع ما يساوى مائة بمائة نقد او عشرة نسيئة وشراء النسيئة بضمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض فى البيع والشراء ولا يقبل هبة من تلزمه نفقته الا كسواً بكفايته فليس قبوله ثم يتكاتب عليه ونفقته فى كسبه والفاضل للسكرات فان مرض قريبه أو عجز لزم المكاتب نفقته لانه من صلاح ملكه وان جنى بيع فيها ولا يفديه بخلاف عبده اه (قوله نحو قطع السلعة) عبارة النهاية قطع نحو السلعة اه (قوله مما الغالب فيه) أى فى القطع عشا (قوله لخبر بريرة) فيه انه قدم فى شرح ولا يصح بيع رقبته فى الجديان شراء عائشة لبريرة كان باذنها ورضاها فكان فسخها منها للكتابة (قوله ما فيه تبرع الخ) أى مما تقدم وغيره مغنى (قوله وخطر) الواو بمعنى او كما عبر بها النهاية (قوله قبوله منه الخ) أى قبول السيد من العبد ما تبرع به بالعبد عليه عشا (قوله باداء ماعليه) أى بأدائه للسيد دينه على مكاتبه الاخر (قوله كما يأتى) أى أنفاً عدم صحة العتق والكتابة واما عدم جواز الوطء فقد تقدم فى الفصل الاول خلافاً لما يؤهمه صنيعة (قول المتن من يعتق على سيده) أى من أصله أو فرعه مغنى (قوله فى صورته) أى صورة شراء البعض (قوله لما مر فى العتق) أى من عدم ملكه له اختياراً عشا (قوله لانه تكاتب عليه) عبارة المغنى لتضمنه العتق والزامه النفقة اه (قول المتن ولا يصح اعتاقه) أى ولو عن كفارة (تتمه) لا يصح ابرأؤه عن الديون ولا هبته مجاناً ولا بشرط الثواب لان فى قدره اختلافاً على

كان فيه تبرع كبيع بدون ثمن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع فى مرض الموت او خطر كالبيع نسيئة ولو باكثر من قيمته وإن أخذ رهنا وكفيلاً على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به لان أحكام الرق جارية عليه ونقل البلقينى عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وان ما تصدق به عليه مما يؤكل ولا يباع عادة له التبرع به لخبر بريرة وباحت أن له نحو قطع السلعة مما الغالب فيه السلامة وإن كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع وخطر (باذن سيده فى الاظهر) لان المنع إنما هو لحقه وكاذنه قبوله منه تبرعه عليه أو على مكاتبه آخر باداء ماعليه نعم ليس له عتق ووطء وكتابة ولو باذنه كما يأتى (ولو اشترى) كل أو بعض (من يعتق على سيده صح) ولا يعتق على السيد لاستقلال المكاتب بالملك (فان عجز وصار لسيد عتق) عليه لدخوله فى ملكه ولا يسرى البعض فى صورته الى الباقي وإن اختار سيده

تعجز ما مر فى العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حراً (لم يصح بلا إذن) من سيده لانه تكاتب عليه كما يأتى (و) شرأؤه القول (باذن) منه (فيه القولان) فى تبرعاته أظهرهما الصحة (فان صح) الشراء (تكتاتب عليه) فتيقنه رقا وعتقا وليس له نحو بيعه (ولا يصح اعتاقه وكتابته) لقته (باذن) من سيده (على المذهب) انهما الولاء وليس من أهله نعم لو أعتقه عن سيده أو غيره باذنه صح

وكان الولاء للسيد (فصل) في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافق أو تباين فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف

المكاتب وسيده أو وارثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كان شرط أن كسبه بينها أو تأخر عتقه عن الاداء (أو عوض) فاسد كان كاتبه على نحو خمر (أو أجل فاسد) كان يؤجل بمجهول أو يجعله نجما واحدا أو لغير ذلك كان يكتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب) لأنه يعتق فيها بالاداء أيضا وهو إنما يحصل بالتمكن من الاكتساب وخرج بها الباطلة وهي ما اختل بعض أركانها كاختلال بعض شروط العاقدین السابقة كالعقد بنحو دم وكفقد إيجاب أو قبول فهي لغو إلا في تعليق عتق أن وقعت بمن يصح تعليقه وكذا يفترقان في نحو الحج والعارية والخلع (و) في (أخذ أرش الجنابة عليه) (و) في إخذامه ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها أو وطء (شبهة) لانهما في معنى الاكتساب (و) انه يعتق بالاداء للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق لم تتأثر بالتعليق الفاسد ومن ثم لم يشاركه عقد فاسد في إفادة ملك أصلا

القول بين العلماء ولأن الثوب إنما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه خطر ووصيته باطلة سواء أوصى بعين أو بثلك ماله لأن ملكه غير تام معنى (قوله وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين سم عبارة الرشيدى أى في مسئلته اه وعبارة ع ش هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سيده اما حيث اعتقه عن غيره فالذى يظهر أن الولاء فيه للغير لأن غايته أنه هبة ضمنية لغير السيد فهو تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد اللهم إلا أن يقال المراد أن سيده اذن له أن يعتقه عن الغير من غير هبة له فيكون تبرعا محضا بالاعتاق عن غيره وليس يباع ولا هبة فلمغو وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لا نه لما كان الاعتاق من المكاتب وتعذر وقوعه عنه لعدم اهليته للولاء صرف إلى سيده تنفيذا للعتق ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية إلا قوله وله معاملته وقوله ولا بالاداء لو كمل السيد وقوله فيما إذا اعتق بالاداء وقوله اما إذا اعتق بلا اداء إلى وما تخالف الصحيحة (قوله وتخالف المكاتب الخ) بالجر عطفًا على ما تفارق الخ (قوله وغير ذلك) أي كيان ما توافق أو تباين فيه الفاسدة المخلية (قوله أن كسبه الخ) أي أو أن يبيعه كذا معنى (قول المتن في استقلاله الخ) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع سم عبارة البجيرمي على المنهج ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب شيخنا اه (قوله لأنه يعتق) إلى قول المتن فإن تباين في المعنى إلا قوله وله معاملته وقوله يمنع من السفر وقوله وفي أنها تبطل إلى المتن وقوله فيما إذا اعتق بالاداء وقوله بعد تلفه (قوله أيضا) أي كالصحيحة (قوله وهو) أي الاداء (قوله وخرج بها) أي الفاسدة ع ش عبارة المغنى (تنبيه) قوله فاسد يعود إلى الثلاث كما تقرر واحتراز به عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون الصيغة مختلة بأن فقد الإيجاب أو القبول أو أحد العاقدین مكرها أو صيبا أو مجنونا أو عقدت بغير مقصود كدم أو بما لا يتمول فإن حكمها الانقضاء الخ (قوله إلا في تعليق الخ) أي فلا تكون لغوا بل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة ع ش (قوله أن وقعت) أي الفاسدة (قوله وكذا يفترقان) أي الفاسد والبطل معنى ورشيدى وع ش وقول سم أي الصحيح والفاسد لعله من تحريف الناسخ (قوله وفي أخذ أرش الجنابة الخ) أي من اجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا في الفاسدة دون الصحيحة سم على المنهج اه ع ش (قوله وفي إخذامة) أي مكاتبه (قوله عند المحل) بكسر الحاء متعلق بالاداء (قوله لم يتأثر) أي عقد الكتابة (قوله بالتعليق الفاسد) أي الذى تضمنها الكتابة الفاسدة يعنى لو علق بأعطاء نجم واحد مثلا فسدت ومع ذلك إذا دفع المعلق عليه عتق ع ش (قوله ومن ثم) أي لا جل عدم التأثير بذلك (قوله لم يشاركه) أي عقد الكتابة الفاسد عبارة المغنى وليس عقد فاسد يملك به الا هذا فقول ع ش أي العقد الصحيح سبق قلم (قوله وولده) مبتدأ خبره ككسبه (قوله يبيعه) أي ونحوه مما يزيل الملك (قوله أن نفقته الخ) عبارة شرح المنهج عطفًا على استقلاله الخ وفي أنه تسقط نفقته عن سيده اه أي بخلاف فطرته فانها على السيد سم عبارة المغنى وقضية كلام المصنف أن الفاسدة كالصحيحة فيها ذكره فقط وليس مراد بل كالصحيحة في أن نفقته تسقط عن السيد إذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتى اه (قوله كفطرته) أي المكاتب فإن الفطرة تلزم في الفاسدة دون

نسيئة وشرأ النسيئة بضمن النقد قال في شرحه قال في الاصل ولا يرهن به لأن الرهن قد يتلف فإن كان بضمن النسيئة فقال البغوى تبعًا للقاضى لم يجوز بلا اذن لأنه تبرع وقال الرويانى في جمع الجوامع يجوز إذ لا غنى فيه قال الأذرى وهو المذهب المنصوص وعليه جرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البغوى وجه شاذ للقاضى تبعه عليه اه (قوله وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين

(فصل الكتابة الفاسدة لشرط الخ) (قوله في استقلاله) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع (قوله وكذا يفترقان) أي الصحيح والفاسد (قوله أن نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج عطفًا على

(و) في أنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز له يبيعه لأنه تكاتب عليه ويعتق إذا عتق وكذا ولد المكاتب ككتابة فاسدة وأضيه كلاهما أن نفقته على السيد كفطرته لكن قال الامام والغزالي

تسقط عنه وجزم به غيرهما وله معاملته (وكالتعليق) بصحة (في انه لا يعتق ابراء) عن الجرم لا باداء من الغير عنه تبرعا او وكالقر لا بالاداء
تركيل السيد لندرج حصول الصفة واجرا (٤١٦) في الصحيحة لان المقلب فيهما وضو الاداء والبراء فيهما واحد (و) في ان كتابته (تبطل

بموت سيده) قبل الاداء
لجوازها من الجانبين ولعدم
حصول المعلق عليه ولا
يعتق بالاداء للوارث
بخلاف الصحيحة نعم ان قال
ان اديت لي اول وارث لم
تبطل (و) في انه (يصح)
نحو بيعه وهبته واعتاقه
عن الكفارة (الوصية
برقبته) وان ظن صحة
الكتابة لان العبرة بما في
نفس الامر (و) في انه (لا
يصرف اليه سهم المكاتبين)
لانها جائزة من الجانبين
فالاداء فيها غير موقوف به
وفي انه يمنع من السفر ولا
يطؤها ولا يعتق بتعجيل
النجوم وبما تقرر علم ان
في كل من الصحيحة والفاسدة
عقد معاوضة وان المقلب
في الصحيحة معنى المعاوضة
في الفاسدة معنى التعليق
(وتخالفهما) اي الفاسدة
الصحيحة والتعليق (في ان
للسيد فسحها) بالفعل
كالبيع والقول كابطلتها
فلا يعتق باداء بعد الفسخ
لان تعليقيها في ضمن
معاوضة لم يسلم فيها العوض
كاياني فلم تلزمه واطلاق
الفسخ فيها فيه تجوز لانه
انما يكون في صحيح وقيد
بالسيد لانه يمنع عليه
الفسخ في الصحيحة كاقدمه
وكذا في التعليق واما العبد
فتجوز له الفسخ في الصحيحة

الصحيحة ع ش (قوله) تسقط عنه اي مالم يحتاج نهاية الى انفاق بان عجز عن الكسب واما فطرته فلا
تسقط عن السيد في الفاسد وتسقط عنه في الصحيحة سم على المنهج (قوله) له معاملته (خلافا للنهاية
والمغنى عبارة سم عبارة الروض ولا يدا مل سيده اه قال في شرحه اه اما نقله الاصل عن تهذيب
البغوي ثم قال ولعله اقوى ونقل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابته صحيحة وقدر اجعت
كلام البغوي فرايته انما ذكر ذلك تفريعا على ضيق الى ان قال قال فاقوى قول الامام والغزالي انتهى اه
(قوله) لندرج حصول الصفة اي حيث كانت الصيغة اذا ادبت فانت حر ع ش وهي اداء اي الصفة اداء
النجم من المكاتب للسيد (قوله) واجزا اي اذ كان من الابراء او اداء الغير وهل يجب على السيد القبول فيما
لو تبرع عنه الغير ولا فيه نظر والاقرب عدمه فدفعه للعبد ان اراد التبرع عليه ع ش ويظهر جريان
مثله في قول المتن في انه لا يعتق ابراء وما زاده الشارح هناك كما مرّت الاشارة اليه من ع ش (قوله) وفي ان
كتابه (الاولى ابدال الضمير بال (واعتاقه) بالرفع رشيدى (قول المتن ولا يصرف اليه سهم المكاتبين)
فلو اخذ من سهم المكاتبين ولم يعلم بفساد كتابته ودفعه للسيد ثم علم بفسادها استرد منه مادفعه على ما اقتضاه
شرح الروض ع ش وظاهر ان عدم العلم بالفساد ليس يقيد (قوله) وفي انه يمنع من السفر) اي بخلافه
في الصحيحة فانه جائز بلا اذن مالم يحل النجم شرح الروض اه سم (قوله) ويطؤها) وفاقا للشيخ الاسلام
والمغنى وخلافا للنهاية (قوله) ويطؤها عبارة النهاية ولا يطؤها وكذا كان في اصل الشارح رحمه الله تعالى
ثم كسحت لا وهو متعين فان اثباتها سبق فلم يسد عمر عبارة الرشيدى قوله ولا يطؤها الصواب حذف لا اه
ولعل سم لم يطلع على الكسح وكذا كتب ما نصه قوله ولا يطؤها عبارة شرح المنهج وجواز وطء الامة
اي بخلاف الصحيحة وعبارة شرح الارشاد للشارح ووطؤها فلا حجب ولا تعزير ولا مهر انتهت فليتأمل
عبارة هنا اه (قول المتن ان للسيد فسحها) اي بالقضى وبفسحها ولا يطلها القاضي غير اذن السيد مغنى (قوله)
باداء بعد الفسخ) اي بخلاف التعليق فانه لا يبطل بالفسخ لما مر من ان التعليق لا يبطل بالقول فاذا ادى
بعد فسح بسخ السيد له عتق لبقاء التعليق ع ش (قوله) لان تعليقيها (الخ) لا يظهر تقريره عبارة المغنى
وشرح المنهج بالفعل كالباع وبالقول كابطات كتابته لم يسلم له العوض حتى لو ادى المكاتب المسمى
بعد فسحها لم يعتق لانه وان كان تعليقا فمرفوض من معاوضة فاذا ارتفعت المعاوضة ترفع ما تضمنه من
التعليق اه وهي ظاهرة التقريب (قوله) لم يسلم فيها) قدمه المغنى وشرح المنهج على التفرع وجعلاده
قيد للبتن كما مر انفا (قوله) كاياني) اي في مسئلة التحالف (قوله) فلم تلزم) اي الفاسدة (قوله) فيه تجوز (الخ)
وكان الاولى له صنف ان يعبر بالابطال كما عبر به الشافعي رضي الله تعالى عنه مغنى (قوله) فيه تجوز) لكن
لما كان للفاسدة ثمرات تترتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تنبيه على ان له ابطال تلك العلقه ع ش (قوله)
والحجر عليه بسفه) اي بخلاف الصحيحة فانها لا تبطل بالحجر على السيد بسفه وبدفع العوض الى وليه كما تقدم
ع ش (قوله) فيما اذا عتق (الخ) سياى محترزه (قوله) (الا) اي بان تلف (قوله) وقيمة (الخ) هل العبرة في القيمة
بوقت التلف او القبض او اقصى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء الفاسد ان يكون مضمونا باقصى

والفاسدة دون التعليق (و) في انها تبطل بنحو اغتداء السيد والحجر عليه بسفه كاياني لا فلاس بخلاف بنحو اغتداء العبد والحجر
عليه وفي (انه لا يملك ما يآخذه) لفساد المقد (بل يرجع) فيما اذا عتق بالاداء (المكاتب به) اي بدينه (ان) بقي والا فبمثله في المثلى وقيمه

في المتقوم ان (كان متقوما) يعني له قيمة كما باصله فليس المراد قسم المثلث اما مالا قيمة له كخمر فلا يرجع بعد تلفه على سيده بشئ نعم بحث شارح ان له اخذ محترم غير متقوم كجلده ميتة لم يدبغ (وهو) اي السيد يرجع (عليه) أي المكاتب (بقيته) لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعق اذ لا يمكن رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري يرجع على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة وتعتبر القيمة هنا (يوم العتق) لانه يوم التلف ولو كاتب كافر كافرة على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع كما علم مما ر في نكاح المشرک (فان تجانسا) اي ما يرجع به العبد وما يستحقه السيد عليه بان كانا دينين نقدين وانفقا جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وجلولا (فاقوال التقاص) الآتية (ويرجع صاحب الفضل به) ان فضل شيء لانه حقه اما اذا عتق لا باء بان اعتقه السيد لانه الكتابة ولو عن كفارته ومثل ذلك لو باعه أو وهبه أو رهنه أو اوصى رقبته ولم يقيد بعجزه فانه يصح ويكون فسخاها فلا يتبعه كسب ولا ولد وما تخالف الصحبة فيه انه

القيم عش (قوله ان كان متقوما) قيد في كل من مستلحق الرجوع بالعين والبدل رشیدی (قوله يعني له قيمة) اي فيشمل المثلث عش (قوله بعد تلفه) وكذا اذا كان باقيا وهو غير محترم كما في شرح المنهج رشیدی اي وفي المغنى كما ياتي (قوله ان له اخذ محترم الخ) اي مادام باقيا نهاية عبارة المغنى وشرح المنهج واحترز بذلك عما لا قيمة له كالخمر فان العتق لا يرجع على السيد بشئ الا ان كان محترما كجلد ميتة لم يدبغ وكان باقيا فانه يرجع به فان كان تالفا فلا رجوع له بشئ اه ويظهر بذلك انه لا ينسجم قوله نعم الخ مع قوله بعد تلفه فكان ينبغي حذفه كافي المغنى (قوله كجلد ميتة الخ) اي بان كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة وتصويره بالحيوان كافي سم حيث قال كان صورة المسئلة انه لو كان الماخوذ حيوانا فوات فله اخذ جلده اه الظاهر انه غير صحيح لانه بتلفه في يده تلزمه قيمة الحيوان وحيث لم يتلف يجب رده عش (قوله لم يدبغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كما ذكره اي شرح المنهج والا فالدبوغ يرجع به ان بقي وببدله ان تلف شيئا اه بجري (قول المتن بقيته) اي المكاتب (قوله فاسدا) اي بيعا فاسدا مغنى (قوله وتعتبر القيمة هنا الخ) ينبغي من نقد البلد الغالب سم (قوله ولو كاتب الخ) عبارة المغنى ولو كاتب كافر اصلي كافرا كذلك على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع ولو اسلموا ترافعا لينا قبل القبض ابطانها ولا اثر للقبض بعد ذلك او بعد قبض البعض فكذلك فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطالها عتق ورجع السيد عليه بقيته او قبض الجميع بعد الاسلام ثم ترافعا لينا فكذلك ولا رجوع له على السيد بشئ للخمر ونحوه اما المرتدان فكالمسلمين اه (قوله كافرة) أي وكافرا فلو قال كافرا كان أوضح عش (قول المتن فان تجانسا) أي فان تلف ما أخذه السيد من الرقيق واراد كل الرجوع على الآخر وتجانسا اي واجبا السيد والعبد اه مغنى (قوله واستقرار الخ) انظر ما معنى اشتراط الحلول والاستقرار هنا مع ان مانحن فيه لا يكون فيه الدينان الاحالين مستقرين لان ما على السيد بدل متلف وما على العبد بدل رقبته التي حكمنا بعتق رشیدی وفي عش بعد ذكر مثله زيادة تفصيل عن سم مانصه وقد يجاب بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة اه ولكن ياتي ان الاصح ان التقاص لا يصير الا في الحالين بخلاف المؤجل من طرف او طرفين لان ادى إلى العتق فالأولى اسقاط قيد الحلول والاستقرار هنا (قول المتن ويرجع صاحب الفضل) اي الذي دينه زائد على دين الآخر به أي بالفاضل مغنى (قوله لانه الكتابة) كان نجز عتقه عش (قوله ولم يقيد بعجزه) اي اما اذا قيد بعجزه فلا يكون فسخا كما هو ظاهر حتى اذا ادى قبل التعجيز عتق سم (قوله وما تخالف الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف وتخالفا الخ كافي المغنى ثم المناسب لقوله الاتي وفي صور الخ ان يقول هنا وتخالف الصحيحة ايضا في انه الخ (قوله ولا يمنع رجوع الاصل) فاذا كاتب عبدا وهب له اصله كتابة فاسدة بعد قبضه باذنه كان الاصل الرجوع ويكون فسخا

الارشاد للشارح ووطنها فلا حد به ولا تعزير ولا مهر اه فلي تأمل عبارته هنا (قوله كجلده ميتة لم يدبغ) كان صورة المسئلة انه لو كان الماخوذ حيوانا فوات فله اخذ جلده وقد يقال لا حاجة لذلك لانه لا مانع من ان صورتها انه كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة كالمالك كاتبه على خمر ويجاب بان الحاجة لذلك حتى لا يتصور رجوع بعد التلف (قوله وتعتبر القيمة هنا يوم العتق) ينبغي من نقد البلد الغالب (قوله وحلولا) قد يقال لا حاجة إلى اشتراط اتفاقهما في الحلول اذ لا يكونان الاحالين ولا يتصور اختلافهما فيه اذ القيمة المستحقة للسيد لا تكون الا حاله وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه فهو عين لادين فلا يوصف بحلول ولا تاجيل وإن كان بدله فلا يكون الا حالا وكذا يقال في قوله واستقرار الا يتصور اختلافهما فيه ويمكن ان يجاب بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة وهذا علم من تفسير التجانس بما ذكر انه ليس المراد به مجرد الاتفاق في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع ما ذكر (قوله وحلولا) عبارة شرح المنهج وحلول و أجل وكذا مر (قوله ولم يقيد بعجزه) اي اما اذا

ولا تحرم النظر على السيد ولا نوجب (٤١٨) عليه مهراً بوطئه لها وفي صور أخرى تبلغ ستين صورة (قلت أصبح أقوال التقاص سقوط

أحد الدينين بالآخر) أى
يقدره منه ان اتفاقاً في
جميع ماض و كانا تقيدين
(بلا رضا) من صاحبها او
من احدهما لان طلب
أحدهما الآخر بمثل ماله
عليه عبث وهذا فيه شبه
بيع تقدير او النوى عن
بيع الدين بالدين اما
مخصوص بغير ذلك لانه
يغتفر في التقديرى مالا
يغتفر في غيره واما محله في
بيع الدين لغير من عليه
(والثاني) انما يسقط
(برضاها) لانه يشبه
الحالة (والثالث) يسقط
(برضا احدهما) لان
للمدين ان يؤدى من حيث
شاء (والرابع لا يسقط)
وان تراضيا (والله اعلم)
لانه يشبه بيع الدين بالدين
اما اذا اختلفا جنسا وغيره
مما مر فلا تقاص كالوكانا
غير تقيدين وهما متقومان
مطلقا ومثلان لان حصل
به عتق لتصرف الشارع
اليه امالوا اتفاقا اجلا في
وجه رجوعه الامام وتبعه
التقليدى واستشهد به بنص
المعاصى وفي آخر المنع
رجوعه البغوى كالمقضى
وافترضه كلام الشرح
الصغير لاتقاء المطالبة
ولان اجل احدهما قد
يجل بموته قبل الآخر ولو
تراضيا يجعل الحال قصاصا
عن المؤجل لم يجز كارجحاه
وحمل على ما اذا لم يحصل به

مغنى أى بخلاف ما عليه إذا كانه كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه ع (قوله ولا يحرم) أى عقد الكتابة
الفاسدة النظر أى إلى المكتوبة (قوله وفي صور الخ) منها صحة اعتنا في الكفارة ومنها عدم وجوب الارش
على سيده إذا جنى عليه ومنها ان للسيد منع الزوج من تسليها نهارا كالقنعة ومنها ان له منعه من صوم الكفارة
إذا حلف بغير اذنه وكان يضعفه الصوم ومنها انه لا تنقطع زكاة التجارة فيه فيخرج عن زكاتها لتمكنه من
التصرف فيه ومنها ان له منعه من الاحرام وتحليله إذا حرم بغير اذنه وله ان يتحلل ومنها عدم وجوب
الاستبراء إذا عادت اليه ومنها ان الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة عن
رقبته بل هي من رأس المال ومنها ما إذا زوجها بعد لم يجب المهر ومنها وجوب الفطرة ومنها تملكه للغير فان
الصحيحة تخالف الفاسدة في ذلك كما وقد اوصى الولي العراقي في نكته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة
ما ذكر منها فيه كفاية لا ولي الالباب ومن اراد الزيادة على ذلك فليراجع النكت مغنى (قوله تبلغ الخ)
أى جميع صور المخالفة لا الصور الاخرى فقط لما مر عن المغنى ولفظ النهاية وفي غير ذلك بل وصلها بعضهم
إلى ستين صورة اه (قوله أى يقدره) إلى قوله امالوا اتفاقا أجلا في النهاية (قوله وأما محله في بيع الدين لغير
من عليه) أى هذا ليس كذلك مع ان بيع الدين لغير من هو عليه صحيح كما مر عن الروضة مغنى (قوله لانه
يشبه الحوالة) أى لانه ابدال ما في ذمة بذمة فاشبه الحوالة لا بد فيها من رضا المحيل والمختال مغنى (قوله لان
للمدين الخ) أى وكل منهما مدين ورشيدى (قوله لانه يشبه بيع الدين) إلى قول المتن ثم ان لم يكن في المغنى إلا
قوله ويتجه إلى المتن وقوله ارادها إلى المتن (قوله مطلقا) أى حصل به عتق او لا (قوله امالوا اتفاقا اجلا الخ)
هذا بالنظر لغير مسألة الكتابة سم (قوله وفي آخر المنع الخ) وهو المعتمد مغنى (قوله ولو تراضيا الخ) أى
فما إذا اختلف الدينان حلا ولا واجلا (قوله قصاصا) أى عوضا (قوله وقياسه تقييد الوجين الخ) والحاصل
ان التقاص انما يكون في التقيدين فقط بشرط ان يتحد اجنسا وصفة من صحة وتسكرو وحلول واجل
إلا إذا كان يؤدى إلى العتق ويشترط ايضا كالوقال الاسنوم ان يكون الدينان مستقرين فان كانا سائدين فلا
تقاص وإن تراضيا لا امتناع الاعتياض عنهم قال القاضى الماوردى ونص عليه الشافعى واذا منعنا
التقاص في الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم ودنانير فالطريق في وصول كل منهما إلى حقه من غير
اخذ من الجانبين ان ياخذ احدهما ماعلى الآخر ثم يجعل الماخوذ ان شاء عوضا عما عليه ويرده اليه لان
العوض عن الدراهم والدنانير جائز ولا حاجة حينئذ إلى قبض العوض الآخر او هما عرضان من جنسين
فليقبض كل منهما ماله على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رده عوضا عن الآخر لانه يبيع عرض قبل
للقبض وهو ممنوع إلا ان استحق ذلك للعوض بقرض او اتلاف وان كان أحدهما عرضا والاخر نقدا وقبض
العوض مستحقه جاز له رده عوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض النقد مستحقه فلا
يجوز له رده عوضا عن العرض المستحق عليه إلا ان استحق العرض في قرض ونحوه من الاتلاف او كان ثمتا
وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من المتدينين من الدائن بالتسليم لما عليه حسبما حتى يسلم ما قال الاذرى
وقضيته ان السيد والمكاتب يجبسان إذا امتنعا من التسليم وهو منابذ ولهم ان الكتابة جائزة من
جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه واجيب انه انما يتا بذا ما ذكر لو لم يمتنع من تعجز المكاتب امالو
امتناعه مع امتناعهما عما مر فلا وعليه يحمل كلامهم مغنى وروض مع نرجعه (قوله تقييد الوجين)
الاولى تقييد الوجه الثانى كافي المغنى (قول المتن فان فسختها) أى الفاسدة مغنى وسم عن السكز وفي
عش بعد ذكر ذلك عن المحلى مانصه ومنها الصحيحة إذا ساغ للسيد فسختها بان يعجز المكاتب نفسه او
امتنع أو غاب على مامر ولعله انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب اه (قوله
قيد بعجزه فلا يكون فسختها كما هو ظاهر حتى إذا أدى قبل العجز عتق (قوله لان للمدين الخ) فمهم منه ان ذلك
الاخذ هو المدين (قوله امالوا اتفاقا اجلا) هذا بالنظر لغير مسألة الكتابة (قوله فان فسختها السيد) قال في

او العبد (فليشهد) ندبا احتياطا لثلاثا جدا (ولو ادى) المسكاتب (المال فقال السيد) له (كنت فسخت) قبل ان تؤدى (فانكره) العبد
 اى اصل الفسخ او كونه قبل الاداء (صدق العبد بيمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فلزم منه البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاصلة
 بين السيد واغنامه والحجر عليه) بالسفه (لا يجوز العبد) لان الحظ له فاذا افاق وادى المسمى عتق وثبت التراجع (ولو ادعى كتابة فانكره)
 (سيداه) وارثه (صدقا) اى كل منهما باليمين لان الاصل عدمها (وحلف الوارث على نفى العلم) والسيد على البت كما علم ما مر ولو ادعاه السيد
 وانكر العبد جعل انكاره تعجيزا منه لنفسه نعم ان اعترف السيد مع ذلك باداء المال عتق باقراره ويتجه ان محل ما ذكر في الانكار ان تعمده
 من غير عذر (ولو اختلفا في قدر النجوم) اى الاوقات او ما يؤدى كل نجم (او صفتها) اراد (٩١٤) بهما يشمل الجنس والنوع والصفة

وقدر الاجل ولا بنة او
 لكل منهما بينة (تحالفا)
 كما مر في البيع نعم ان كان
 خلاهما يؤدى لفسادها
 كان اختلافا هل وقعت على
 نجم واحد او اكثر صدقه
 مدعى الصحة يمينه نظير
 ما مر ثم (ثم) بعد التحالف
 ان لم يكن السيد (قبض ما
 بدعيه لم تنفسخ الكتابة في
 الاصح) قياسا على البيع (بل
 ان لم يتفقا) على شيء (فسخ
 القاضي) الكتابة لهما
 لانه يحتاج لنظر واجتهاد
 كالفسخ بالعنة وبه فارق ما مر
 في نحو البيع لانه منصوص
 عليه فاندفعت كما قاله الزركشي
 تسوية الاسنوى وغيره
 بين ما هنا والبيع (وان كان)
 السيد (قبضه) اى ما ادعاه
 بنماه (وقال المسكاتب
 بعض المقبوض) لم تقع به
 الكتابة وانما هو (ودبعة)
 اودعته اياه ولم ادفعه عن
 جهة الكتابة (عتق)

او العبد) الى الكتاب في النهاية الا قوله لاهما الى المتن (قول المتن فقال السيد) اى بعد ذلك مغنى (قول
 المتن واغنامه) من زيادته على المحرر ولو اقتصر عليه لفهم الجنون بالاولى نهاية ومغنى (قوله بالسفه) اما
 الفلاس فلا يبطل به الفاسدة بل يباع بالدين فاذا بيع بطلت مغنى (قول المتن لا يجوز العبد) اى واغنامه
 والحجر عليه كما قدمه (قول المتن صدقا) الاولى ان يقول صدق المنكر لان العطف باو يقتضى افراد الضمير
 مغنى (قوله فاذا افاق الخ) قضيته انه ليس للقاضى ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحيحة انه
 يؤدى ذلك ان راي له مصلحة في ذلك قال في شرح الروض لان الغلب هنا التعليق والصفة المعلق عليها وهى
 الاداء من العبد ولم توجد انتهى اه ع ش (قوله جعل انكاره تعجيزا الخ) اى فليتمكن السيد من الفسخ
 الذى كان متمتعاً عليه ولا يفسخ بنفس التعجيز لما مر من ان المكاتب اذا عجز نفسه تخير سيده بين الصبر
 والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل انكاره تعجيزا ولم يقل فسحا ع ش اقول قضية قول شرح المنهج
 والمغنى صار قنوا جعل انكاره تعجيزا عدم الاحتياج الى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تعمده من غير
 عذر) ويقبل دعوى العبد اياه ان قامت عليه قرينة ع ش (قوله ما يؤدى كل نجم) اى في كل نجم مغنى
 (قوله وقدر الاجل) كان قال المسكاتب هو عشرة اشهر وقال السيد ثمانية كذا في البجيرى على المنهج ويرد
 عليه انه يقضى عنه قول الشارح اى الاوقات الا ان يكون ذكره نظر للتفسير الثانى للنجوم (قوله خلاهما)
 اى اختلاف السيد والمكاتب (قوله تسوية الاسنوى الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله بين ما هنا
 والبيع) فيفسخان هما واحد هما والحاكم نهاية ومغنى (قوله اى ما ادعاه بتمامه) الى الكتاب في المغنى الا
 قوله لم تقع الى المتن وقوله وكان در اى المتن وقوله الذى قطع به الاصحاب وقوله كالمكاتب الى لسانه لا سراية
 وقوله كالمكاتب الى المتن وقوله كالمكاتب الى وخرج (قول المتن بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف
 به في العقد مغنى وشرح المنهج (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن فتأمل رشيدى (قوله على
 التقديرى) اى كون البعض ودبعة او من النجم (قوله او قيمته من جنس الخ) يقتضى ان قيمته قد لا تكون
 من جنس قيمه العبد وصفتها مع ان الظاهر ان كلا منهما من غالب نقد البلد سم عبارة المغنى وقد يتقاصان
 بان يؤدى الحال الى ذلك بتلف المؤدى وتوجد شروط التقاص السابقة اه (قوله بسفه) اى وفلس مغنى
 عبارة ع ش قيد به اى بقوله بسفه اخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طرا) اى اما اذا كان مقارنا للبلوغ
 فلم يحتاج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه مغنى (عاقلا) الا صوب كاملا كما في عبارة غيره رشيدى اى كالمغنى
 وشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) اى فقال كنت محجورا على او مجنونا يرمى زوجته مغنى (لان الحق
 تعلق بثالث) وهو الزوجة ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبيبا او مجنونا لم يقبل وان امكن
 الكنز اى الفاسدة (قوله تسوية الاسنوى الخ) المعتمد التسوية المذكورة ع ش م ر (قوله بعض المقبوض)
 قال في شرح المنهج وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقتضى ان قيمته

لا اتفاقا على وقوع العتق على التقديرين (ويرجع هو) اى العبد (بما ادى) جميعه (و) يرجع (السيد بقيمته) اى العبد لانه لا يمكن رد العتق
 (وقد يتقاصان) ان وجدت شروط التقاص السابقة بان تلف المؤدى وكان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصفتها (ولو قال كاتبتك وانا
 مجنون او محجور على) بسفه طرا (فانكر العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) بيمينه كما باص له (ان عرف سبق ما ادعاه)
 لان الاصل بقاؤه فقوى جازيه ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة وانما لم يصدق من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان عهده
 لان الحق تعلق بثالث بخلافه هنا (والا) يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق بيمينه لان الاصل ما ادعاه (ولو قال) السيد وضعت عنك النجم الاول
 او قال وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت (الاخر او الكل صدق السيد) بيمينه لانه اعرف بارادته ولعله في الصورة ان النجمين

اختلفا قدرا والالم يكن للاخلاف فائدة (ولو مات عن ابين وعبد فقال) لهما وهما كاملان (كاتبى ابو كما فان انكرا) ذلك (صدقا) بيمينهما على نفي علمهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله انفا او وارثه واعاده ليرتب عليه قوله (وان صدقاه) او قامت بذلك بينة (فمكاتب) عملا بقوله (او البينة) (فان اعتق احدهما (٤٢٠) نصيبه) او ابراه عن نصيبه من النجوم (فالاصح) انه (لا يعتق) لعدم تمام ملكه (بل يوقف فان

ارى نصيب الاخر عتق كله
وولاؤه للاب) لانه عتق
بحكم كتابته ثم ينزل لها
سواء (وان عجز قوم على
المعتق ان كان موسرا)
وقت العجز وولاؤه كله له
(والا) يكن موسرا (فنصيبه
حر والباقي قن للاخر قلت
بل الاظهر) الذى قطع به
الاصحاب (العتق) فى الحال
لما اعتقه (والله اعلم) كما لو
كاتبها عبدا واعتق احدهما
نصيبه لكن لاسراية هنا
لان الوارث نائب الميت
وهو لاسراية عليه ومن ثم
لوعتق نصيب الآخر اداء
او اعتاق او ابراه كان
الولاء على المكاتب للاب
ثم لهما عصوبة على مامر
وان عجزه بشرطه عادقنا
ولا سراية لما تقرر ان
الكتابة السابقة تقتضى
حصول العتق بها والميت
لاسراية عليه (وان صدقه
احدهما فنصيبه مكاتب)
مكاتب (مؤاخذه له باقراره
واغتفر التبعض فى الكتابة
للضرورة كما لو اوصى
بكتابة عبد فلم يخرج الا
بعضه (ونصيب المكذب
من) اذا حلف على نفي العلم

الصباو عهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق
والقتل اه شيخنا الزيدى اى فانه يقبل من ذلك ان غرف عش (قوله) اختلفا قدرا (الخ) اقول او اتفقا
قدرا لكن اختلفا جنسا كديننا وثر يساوى دينارا سم اى فالاولى اسقاط قدرا كافى للمغنى (قوله) او
قامت بذلك بينة) اى او نكلا وحلفا العبدان المراد دودة مغنى (قوله) او البينة) اى او عين العبد المراد دودة
واذا اراد اقامة بينة احتاج الى شهادة عدلين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولو حلف احدهما ونكل
الاخر ثبت الرق فى نصيب الحالف وترد اليه من نصيب الناكل مغنى (قول المتن فان اعتق احدهما (الخ)
اى بعد ثبوت الكتابة بطريق ماهر مغنى (قول المتن فالاصح (الخ) ضعيف ع ش اى كما يأتى فى المتن (قوله)
انه لا يعتق) اى نصيبه مغنى (قول المتن بل يوقف) اى العتق فيه فان ادى اى المكاتب (قوله) وان عجز) اى
المكاتب عن اداء نصيب الابن الاخر قوم اى الباقي وقوله على المعتق اشار به الى انه اذا كان ابراه عن نصيبه
من النجوم لم يعتق منه شىء بالعجز لان الكتابة تبطل بالعجز والعتق فى غير الكتابة لا يحصل بالابراه مغنى
(وولاؤه كله) اى وبطلت كتابة الاب مغنى (قول المتن فنصيبه) اى الذى اعتقه من المكاتب مغنى اى او
ابراه عنه (قوله) لما اعتقه) اى او ابراه عنه مغنى (قوله) لكن لاسراية هنا) اى فى مسئلة المتن على هذا القول
(قوله على مامر) اى فى او اخر كتاب العتق مغنى ويحتمل ان مراد الشارح مامر ما قدمه انفا فى شرح وولاؤه
للاب (قوله) فان عجزه بشرطه (الخ) عبارة للمغنى وان عجزه الاخر عاد نصيبه قنا اه (قوله) لما
تقرر) اى انفا (قوله) ونصفه للمكاتب) اى يصرفه الى جهة النجوم مغنى (قوله) اى كله او نصيبه منه) اقتصر
المغنى على المعطوف (قوله فى هذه) اى فيما لو قال لشرى بكذا الخ وقوله واما فى مسئلة ما مع قوله فالذهب الخ ع ش
(قوله) لزعم المنكر) اى الساقى انفا والجار متعلق باستلزاما وقوله لا لاقراره عطف على استلزاما اى
ولم تثبت السراية باقرار المنكر بما يوجب السراية (قوله) فكانت اتلافا (الخ) واستشكل جمع السراية من
حيث ان حصة المصدق محكوم بكتابتها ظاهرا والمصدق لم يعترف بغير ذلك وبزعم ان نصيب الشريك
مكاتب ايضا ومقتضاه عدم السراية فكيف يلزم المصدق حكمهما مع عدم اعترافه بموجبهما الجيب عنه بان
المكذب يزعم ان الجميع قن ومقتضاه نفوذ اعتاق شريكه وسرايته كما لو قال لشرى بكذا فى عبد قن قد اعتقت
نصيبك وانت موسر فانا نؤاخذه ونحكم بالسراية الى نصيبه لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت
اعتاقه وهنا تثبت السراية باقرار المكذب وهى من اثر اعتاق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف
لنصيب شريكه بالطريق المذكور ويضمن قيمة ما تلفه نهاية ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب لا يقاومه
بل لا يلاقيه وان كان الحكم مسلما (قوله) فوجبت قيمته له) تصريح بالغرم خلاف ما اعتمده فى شرح
الروض اه سم (قوله) وخرج باعتق الخ) (خاتمة) لو اوصى السيد للفقراء او المساكين او لقضاء
دينه من النجوم تعينت له كما لو اوصى بها لانسان ويسلمها المكاتب الى الموصى له بتفريقها او بقضاء دينه
منها فان لم يكن سلمها للقاضى ولو مات السيد والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق عليه ولو ورث رجل
قد لا تكون من جنس قيمة العبد وصفتهما مع ان الظاهر ان كلا منهما من غالب نقد البلد (قوله) اختلفا قدرا
(الخ) اقول او اتفقا قدر الكن اختلفا جنسا كدينار وثر يساوى دينارا (قوله) لزعم منكر الكتابة) بهذا
يفارق عدم السراية فى قول الشارح السابق لكن لاسراية هنا الخ (قوله) فوجبت قيمته له الخ) تصريح
الغرم خلاف ما اعتمده فى شرح الروض

بكتابة قاييه استصحا بالاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان اعتقه المصدق) اى كله ونصيبه منه (فالذهب
انه يقوم عليه ان كان موسرا) لزعم منكر الكتابة انه رقيق كله لهما فاذا اعتق صاحبه نصيبه سرى اليه عملا بزعمه كما لو قال لشرى بكذا اعتقت نصيبك
وانت موسر فانا نؤاخذه ونحكم بالسراية الى نصيبه لكن لما ثبتت السراية فى هذه بمحض اقرار ذى النصيب لم تجب له قيمة واما فى مسئلة ما
ففى انما ثبت استلزاما من غير ان كان لاسراية له كات لا لا نصيبه فوجبت قيمته له وخرج باعتق عنه عليه اداء او ابراه فلا يسرى

زوجته المكتوبة أو ورثت امرأته زوجها المكتوب انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته أو بعضه ولو اشترى المكتوب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار للبشترى انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك زوجته معنى وروض مع شرحه

(كتاب أمهات الاولاد)

(قوله يضم الهمزة) إلى قوله منها انه صلى الله عليه وسلم في المغنى إلا قوله لما كان إلى تسمع وقوله كأنه فربه بما (قوله يضم الهمزة الخ) قضيته ان فيه أربع لغات لكن الذي قرىء به في السبع ثلاث لانه على ضم الهمزة ليس الافتح الميم وعلى كسرها في الميم الفتح والكسر بجري (قوله تسمع الشارح الخ) ويحتمل ان الشارح اشار إلى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح سم عبارة البجيري عن الطبراني ولقائل ان يقول الحلي لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز ان يكون قاله في غير الصحاح لكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه وعبارة المغنى ويمكن ان نسخ الجوهري مختلفة واختلاف النحاة في ان الهاء في أمهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيوريه أنها زائدة لان الواحدة أم ولقولهم الامومة وقيل أصلية بقولهم تامهت وإذا قلنا بالزيادة اختلف فيه على قولين احدهما ان الهاء زيدت في المفرد ولا فليل أمهت ثم جمعت على أمهات لان الجمع تابع للمفرد والثاني ان المفرد جمع على أمات ثم زيدت فيه الهاء وهذا اصح قاله الجوهري اه (قوله فجمعها نقلا عنه الخ) والتسمع من حيث النقل عن الصحاح والافكونها جمعا للاصل اولي لوجود الهاء فيها بجري (قوله وكأنه فر) اي الشارح المحقق به اي بالجعل المذكور (قوله عما قيل هذا الجمع الخ) حكاه المغنى عن ابن شبة (قوله لان مفردة) وهو أم (قوله ونظيره سماء وسوات) صرحوا بأن جمع سماء على سموات من المقصور على السماع سم يعني فلا يقاس عليه وقد يجاب بان مراد ابن شبة نظيره في الورد على خلاف القياس لانه مقيس عليه (قوله ويجمع الخ) عطف على ما تضمنه اول كلامه من ان اما يجمع على أمهات (قوله لكن الاول) اي أمهات وقوله والثاني اي أمات (قوله ختم) اي المصنف رحمه الله تعالى كتابه معنى (قوله نقاؤلا) ورجاء ان الله تعالى يعترفه وقارئة وشارحه من النار فنسال الله تعالى من فضله وكرمه ان يحيرنا ووالديننا ومشايخنا وأصحابنا وجميع أهلنا ومحبينا منها معنى (قوله وختم) أي أبواب العتق بهذا اي باب أمهات الاولاد (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسيبيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة او لا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء نهاية اسم قال ع ش قوله اقوى اي من حيث الثواب وقدي خذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق كل عضو من العتيق عضو من المعتق اه (قوله ويجاب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد الترسل للعتق سم عبارة المغنى والاولى ان يجي فيه التفصيل السابق في النكاح وهو ان قصده مجرد الاستمتاع فلا يكون قرابة او حصول ولد ونحوه فيكون قرابة اه وعبارة النهاية وهو اي قضاء الوطرق قرابة

(كتاب أمهات الاولاد)

(قوله تسمع الشارح فجمعها الخ) اي ويحتمل ان الشارح اشار إلى تسمع الجوهري وان مراده ما ذكره الشارح (قوله ونظيره سماء وسوات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السماع (قوله فهو اقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب سبيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة او لا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء د ش م ر (قوله ويجاب بان للوسائل الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد الترسل للعتق (قوله فلا بعد مع ذلك في كونه قرابة الخ) اي وهو قرابة في حق من قصده حصول ولد او ما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء بالمنجز والمعاق واما

(كتاب أمهات)

بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمهة كافي الصحاح فهو جمع للفرغ دون الاصل لكن لما كان ما يثبت للفرع يثبت لاصله غالباً تسمع الشارح فجمعها نقلا عنه جمعا لامهة وكأنه فربه عما قيل هذا الجمع مخالف للقياس لان مفردة اسم جنس مؤنث بغير تاء ونظيره سماء وسموات ويجمع على أمات لكن الاول غالب في الناس والثاني غالب في غيرهم (الاولاد) ختم باب أبواب العتق نقاؤلا وختمها بهذا لانه قهري فهو اقواها لكن لشائبة قضاء الوطرقه توقف ابن عبد السلام في كونه قرابة ويجاب بان للوسائل حكم المقاصد فلا بعدم ذلك في كونه قرابة

والاصل فيه الاخبار الصحيحة منها انه ^{عليه السلام} استولد مارية القبطية بابراهيم وقال اعتقها ولد هاهي اثبت لها حق الحرية لانه انعتق حورا
اجماعا ومن ثم لما تناظر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في بيعها فقال ابن داود اجمعنا على انها تباع قبل الولادة فيستصحب

قال ابن سريج اجمعنا على
انها لا تباع مادامت حاملا
فيستصحب فانقطع ابن
داود لكن كان من الممكن
ان يجيب بان المنع هنا
لطر وسيد هو الحمل وما
طرا لسبب زال بزواله
كحدوث تنجس الماء الكثير
بتغيره وقدير زواله لان
السبب ليس هو مجرد حملها
به بل كون جزئها ثبت له
الحرية ابتداء منجزه فسرت
اليها نعبا لكن منتظرة كما
هو شان تراخي التابع عن
متبوعه وهذا الوصف لم يزل
فكان الحق ما استدلل به ابن
سريج (اذا) اثرها على
ان لانها تختص بالمشكوك
والموهم والنادر بخلاف
اذا المتيقن والمظنون ولا
شك ان احوال الاماء كثير
مظنون بل متيقن ونظيره
اذا قمتم الى الصلاة وان كنتم
جنباً خص الوضوء باذا
لنكره وكثرة اسبابه
والجناية بان لنذرتهما
ولكثرة اللهو عن الموت
حتى صار كانه منسى
مشكوك فيه اتي بان معه
في نحو ولئن تمم واتى باذا
في واذا مس الناس ضرر
ان الموضع لان نحو وان
تصبرم سيئة لنذرتهما مبالغة
في تخويفهم واخبارهم
بانه لا بد ان يمسمهم شيء ومن

في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات
سواء المنجز والمعلق واما تعليقه فان قصده حدث او منع او تحقيق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة اه (قوله
والاصل فيه) اي في الباب نهاية ومعنى (قوله في بيعها) اي ام الولد (قوله قبل الولادة) يعني قبل الحمل
(قوله قال ابن سريج اجمعنا على انها لا تباع مادامت حاملا) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء شبهة فانها لا تباع
الشبهة فانها لا تباع مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف
ام الولد سم (قوله ان يجيب) اي ابن داود (قوله وقدير) اي الجواب المذكور وقوله بمنع زواله اي
زوال السبب الطاري فماتن فيه (قوله وهذا الوصف) اي كون جزئها ثبت له الحرية الخ (قوله لانها
تختص) اي من حيث الوضع (قوله والمظنون) اي والكثير اخذ من السياق والسباق (قوله ونظيره) اي
مثال كل من اذا وان ولو قال نحو اذا قمتم الخ كان اولي (خص الوضوء) الاولي خص اقامة الصلاة (قوله
فلا كثرة اللهو الخ) الجار متعلق بقوله الا انى اتي بان الخ والجملة استثنائية (قوله واتى باذا الخ) عطف على
مجموع اتي بان الخ ومتعلقه المقدم (قوله لنذرتهما) علة لقوله مع ان الوضع لان والضمير لمس الضر بتاويل
اصابة السيئة وقوله مبالغة علة لقوله واتى باذا الخ (قوله كما اشار اليه) اي الي كونه قليلا (قوله حركته) الى
قول المتن فولدت في المغنى والى قوله حيا او ميتا في النهاية (قوله حر) اي مسلم وكافر اصلي اما المرتد فايلاده
موقوف فان اسلم تبين نفوذه والا فلا مغنى ويأتى مثله عن النهاية (قوله وكذا بعضه) هذا هو المعتمد خلافا لما
جرى عليه شيخنا في شرح الروض من عدم نفوذ ايلاد المبعوض مغنى عبارة النهاية ولو اولد المبعوض امة لمسكها
بعضه الحر نفذ ايلاده كما اقتضاه كلام المصنف وصححه البلقيني وغيره وجزم به الماورى ولا يشكل عليه كونه
غير اهل للولاء لانه انا يثبت له بموته فان عتق قبله فذاك والا فقد زال ما فيه من الرق بموته اه وسياق عن
سم ما يتعلق بهذا (قوله ومكرها ومحجور سفيه) الواو بمعنى او كما عبر بها المغنى (قوله ورجع السبكي خلافة
الخ) وهو المعتمد نهاية وماله المغنى الى الاول عبارته وكونه كاستيلاء الراهن المفسر شبه من كونه
كالريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالرمان المعسر اه (قول المتن اتمه)

الاعذاب وان قل كما اشار اليه تنكير ضرر وافظ المس (احبل) حركه وكذا بعضه ولو مجنون او مكرها ومحجور
سفيه وكذا فلس على المنقول الذي اعتمده البلقيني كابن الرفعة لكن رجح السبكي خراج البحر المكتاب

فلا تعتق بموته أمته ولا ولدها لما مر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي من له فيها ملك (٤٣٣) وإن قل لما قدمه في العتق بقوله واستيلاء

أحد الشريكين المورس
يسرى ومثله استيلاء داصل
أحدهما ولو كانت مزوجة
أو محرمة أو مسلمة وهو كافر
ويحال بينه وبينها كالأول
أسلمت مستولدة أو حبلت
من غير فعلة كان استدخلت
ذكره أو ماله المحترم
(فولدت) في حياة السيد أو
بعد موته بمدة يحكم بثبوت
نسبه منه وفي هذه الصورة
الأوجه كإرجاعه بعضهم
أنها تعتق من حين الموت
فتملك كسبها بعده (حياء أو
ميتا بشرط أن ينفصل كله
على ما اقتضاه قولها في العدد
تبقى أحكام الجنين مع
انفصال بعضه كمنع إرثه
وعدم أجزائه عن الكفارة
ووجوب الغرة بالجناية
على الأم حيث ذكروا أنه يتبعها
في نحو البيع والهبة والعتق
أه وصرح غيرهما بأنه
لا يثبت له حكم المنفصل إلا
في مسئلتين الصلاة عليه
إذا علمت حياته قبل انفصال
كله وإن مات قبل ذلك
والقود بمن حرز قبه وقد
علمت حياته قبل ذلك أيضا
لكن قال غير واحد إن
انفصال الكل لا يشترط
هنا أيضا وهو صريح قوله
(أو ماتجب فيه غرة) كان
وضعت عضوانه وإن لم
تضع الباقي أو مضغة فيها

خرج به أيلاد المرتد فإنه موقوف كملكه وأيلاد الوافق أو الموقوف عليه الأمانة الموقوفة فإنه لا ينفذ ومالو
استدخلت متى سبها المحترم بعد موته فإنها لا تصير أم ولد لا تنفاه ملكها حال علوقها وإن ثبت نسب
الولد وورث منه لكون المني محرما ولا يعتبر كونه محرما حال استدخالها خلافا لبعضهم فقد صرح
بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساحقت بنته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد أنزله في
زوجته فاستجمرت به أجنبية فحبلت منه نهاية وقوله فإنه لا ينفذ قال عشي والاقرب أن الولد رقيق لأن
الموطوعة ليست أمته والشبهة ضعيفة أه وقوله ومالو استدخات إلى قوله فقد صرح في المغني (قوله فلا
تفتق بموته) أي مطلقا حراً أو رقيقا قبل العجز أو بعده مغني (قوله أمته) أي التي أولدها (قوله لما مر
أنه ليس من أهل الولاء) لك أن تقول والمبعض كذلك ليس من أهل الولاء فإن قلت لارق بعد الموت فيصير
حيته من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رايت الشارح بسط في شرح الإرشاد أمر القول بنفوذ
أيلاد المبعض سم (قوله استيلاء أصل أحدهما) أي إذا كان الأصل مورساً نهاية ومغني وسم (قوله
ولو كانت مزوجة الخ) غاية للتن عبارة النهاية وشمل قوله أحبل أحباله بوط محلل أو حرام بسبب حيض
أو نفاس أو إحصاء أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبرائها أو لكونه ظاهر منها ثم ملكها قبل
التكفير أو لكونها محرماً له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها مزوجة أو معتدة أو بحوسبة أو وثنية
أو مرتدة أو مكانة أو لكونها مسلمة وهو كافر أه (قوله أو محرمة) من التحريم (قوله كان استدخلت
ذكره) ولو كان نائماً مغني (قوله أو ماله المحترم) أي في حال حياته مغني ونهاية ومن استدخال المني مالو
ساحقت زوجته أمته أو إحدى أمته أخرى فنزل ما بفرج المساحقة فحصل منه حمل فتعلق بموته كإحصاء
عش (قول المتن حيا أو ميتا) أي ولو لا حدثت أو أمين كإحصاء ظاهر وإن لم ينفصل الباقي مطلقاً لوجود مسمى
الولد والولادة سم (قوله بشرط أن ينفصل كله) وفاقاً للنهاية والمغني عبارة الأول نعم لو مات أي السيد بعد
انفصال بعضه ثم انفصل بآقيه لم تعاق إلا بتمام انفصاله أه وعبارة الثاني وخرج بقوله فولدت حيا أو ميتا
مالو انفصل بعضه كان خرج راسه أو وضعت عضو أو بآقيه مجتن ثم مات السيد فلا تعلق وإن خالف في ذلك
الدارمي فقد قالوا أنه لا أثر لخروج بعض الولد متصلاً كان أو منفصلاً في انقضاء عدة ولا في غيرها من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله إلا في وجوب القود إذا حاز جان رقبته وهو حي وإلا في وجوب الغرة بالجناية
على أمه إذا مات بعد حياته والاستثناء معيار العموم أه (قوله تبقى الخ) مقول القول (قوله أن انفصال
الكل لا يشترط الخ) تقدم أنفاً عن النهاية والمغني خلافاً (قوله أيضاً) أي كسئلته الصلابة والقود (قوله
كان وضعت عضوانه) خلافاً للمغني كما مر أنفاً (قوله أو مضغة) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله ولو
للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو رجلاً خبيراً أو رجلاً من أمراً أو نائماً أو رجلاً من أمراً أو نائماً أو رجلاً من أمراً أو نائماً
فيها خلق أدى أو لا فقال بعضهم فيها ذلك ونفاه بعضهم فالذي يظهر أن المثبت مقدم لأن مدعى زيادة علم مغني

(قوله لما مر أنه ليس من أهل الولاء الخ) لك أن تقول والمبعض ليس من أهل الولاء فإن قلت لارق
بعد الموت فيصير حينئذ من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رايت الشارح بسط في شرح
الإرشاد أمر القول بنفوذ أيلاد المبعض (قوله ومثله استيلاء داصل أحدهما) لكن يعتبر هنا يسار الأصل
أم يكن يسار فرعه فيه نظراً وعبارة البلقيني في تصحيحه تقتضي الأول وهي ولو كانت الأمانة مشتركة بين
فرعه وغيره نفذ الاستيلاء في نصيب فرعه ويسرى إلى نصيب الأجنبي إذا كان المستولد مورساً أه وأما
ما في شرح البهجة عنه أعني من البلقيني حيث قال ويستثنى من اعتبار اليسار مالو كان المستولد أصلاً
لشريكه فلا يعتبر يساره كالأول الأم التي كلها لفرعه قاله البلقيني أه ومثله في شرح الإرشاد
للشارح في مسألة أخرى صورنها وطى الإنسان الأمانة المشتركة بينه وبين فرعه فينفذ الأيلاد إلى نصيب
الشريك الأجنبي فإن كان معسراً لم يسر شمر (قوله حيا أو ميتا) أي ولو لا حدثت أو أمين كإحصاء ظاهر
وإن لم ينفصل الباقي مطلقاً لوجود مسمى الولد والولادة (قوله ولو للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو

تخطيط ظاهره ولو للقوابل بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك وإن قل لو بقي تخطيط وإنما انقضت به العدة لأن الغرض ثم برأه الرحم

وهنا ما يسمى ولدا (عتقت)
هو ناصب اذا عند الجمهور
والمحققون على ان ناصبها
شرطا (بموت السيد) ولو
بقتلها للخبر الصحيح ايما
امة ولدت من سيدها فهي
حرة بعد موته وفي رواية
عن دهر منه وروى البيهقي
عن عمر رضي الله عنه ان
السلط كغيره وقد لا تعتق
بموته كان ولدت منه امة له
مرهونة او جانية تعلق
برقبها مال اولعبد المدين
المأذون له في التجارة او
لمورته وقد تعلق بالركة
دين وهو معسر ومات كذلك
وكان نذر مالها التصديق
بها او بشمنها ثم استولدها
ورد استثناء هذه بزوال
ملكها عنها بمجرد النذر
وكان اوصى بعق امة
تخرج من ثلثه فاولدها
الوارث فلا ينفذ ايلاده مع
انها ملكة لثلاث بطل الوصية
وكان وطى صبي له تسع
سنين امته فولدت لاكثر
من ستة اشهر فيلحقه وان لم
يحكم ببلوغه قال البلقبي
وظاهر كلامهم انه لا يثبت
استيلاده اى ويفرق بانه
محتاج للنسب مالا يحتاج
لغيره (تنبيه) القياس
بموته لكن لما وهم العتق
وان اتفقت عنه بمسوخ
شرعى اظهر الضمير لبيان
انها انما تعتق ان كان سيدها
وقت الموت (او) احبل
(امة غيره) او حبلت منه

(قوله) وهنا ما يسمى ولدا (عتقت) بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغنى آنفا
الجزم بذلك (قول المتن عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تعتق بموته وكذا
مستولدة الحربي اذ ارق ولو قهرت مستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال نهاية قال عرش قوله ولو قهرت
الح اي بحيث تتمكن من النصرف فيه وان تخلص بعد ذلك اه (قوله) ولو بقتلها (الى قوله) اى ويفرق في المغنى
والى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله فلو اولدها الى المتن وقوله وحذفه الى وكملها وقوله شبهة الملك الى
الطريق وقوله كذا ذكره في الدعوى وقوله فيما يظهر الى المتن وقوله وصرح اصله الى المتن (قوله) ولو
بقتلها (الى) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتله فانها تعتق بموته وان استعجلت الشئ قبل اوانه
وتجب ديبته في ذمتها اى حيث لم يوجب القتل قصاصا والاقتصاص منها عرش وعبارة المغنى ودخل
في قوله بموته ما اذا قتله وبه صرح الرافعي في اوائل الوصية كحلول الدين المؤجل بقتل رب الدين للمدين وهذا
مستثنى من قولهم من تعجل بشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
بشرطه واما الدية فيظهر وجوبها ايضا لان تمام الفعل حصل وهي حرة وقود من ذلك انها لو قتلت سيدها
المبعض عمدا انه يجب عليها القصاص لانها حال الجناية رقيقة والقصاص يعتبر حال الجناية والدية بالزهر
اه (قوله) وقد لا تعتق بموته كان ولدت منه (الح) عبارة للمغنى ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
ما اذا تعلق بها حق الغير من رهن او ارش جناية ثم استولدها وهو معسر ثم مات مفسا فانها لا تعتق بموته وقد
ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من اطلاقه هنا ولو رهن جارية ثم مات عن اب فاستولدها
الاب قال القفال لا نصير ام ولد لانه خليفة فنزل منزلته اه وعبارة النهاية وعمل ما ذكره اذالم يتعلق بالامة
حق الغير والام ينفذ الا ببلاد كالاولاد رهن معسر مرهونه بغير اذن المرتهن الا اذا كان المرتهن فرعه
كما يجنبه بعضهم فان انفك الرهن نفذ في الاصح وكالاولاد ملك معسر امته الجانية المتعلقة برقبته مال الا اذا
كان الجنبى عليه فرع مالها اه قال عرش قوله فان انفك الرهن نفذ الح ومثله مالو بيعت في الدين ثم
ماسكها اه (قوله) اولعبد المدين (الح) عبارة النهاية وكالاولاد معسر جارية تجارة عبده المأذون المدينون
بغير اذن العبد والغرماء اه (قوله) وهو معسر (الح) راجع اكل من المسائل الاربع كما علم مما قدمناه عن
المغنى والنهاية والضمير للحبل (قوله) وكان نذر مالها (الح) وكان اولاد وارث امة نذر مورثه اعتاقها نهاية
(قوله) التصديق بها او بشمنها (ب) خلاف ما لو نذر اعتاقها نهاية (قوله) ورد استثناء هذه (الى) من كلام
المصنف والا فهمى على التقديرين لا نصير مستولدة عرش (قوله) بزوال ملكها (الح) شامل لصورة نذر
التصدق بشمنها لكن ذكر السيد السهم ودى خلافة فانه ذكر انهم لم يتعرضوا لذلك وانه يبعد القول فيه
بزوال الملك سم اسكن في النهاية والمغنى مثل ما في الشارح كما نبهنا اليه (قوله) بمجرد النذر (الى) وانما صح
بيعه لها اذا كان نذر التصديق بشمنها لان الاشارة ثابت له ولاية ذلك رشيدى (قوله) وكان اوصى (الح)
وكان اولاد وارث امة اشتراها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذه مانع من الوفاء بالعق عن جهة مورثه وكان
اولد مكاتب امته فلا ينفذ نهاية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا يثبت (الح) وهو المعتمد مغنى ونهاية (قوله) لكن
لما وهم العتق (الح) لا يقال ان الاضمار اظهر في دفع الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد
مرجع الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع احبل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من
الصريح بخلاف الاظهار فانه وان لم يكن ظاهرا في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

رجلان خبيران اورجل وامرأتان ش مر (قوله) وهنا ما يسمى ولدا (عتقت) بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغنى آنفا
البعض كالعضو (قوله) بزوال ملكها (الح) شامل لصورة نذر التصديق بشمنها لكن ذكر السيد السهم ودى
خلافة فانه ذكر انهم لم يتعرضوا لذلك وانه يبعد القول فيه بزوال الملك (قوله) لكن لما وهم العتق (الح)
لا يقال ما ذكره ممنوع لان الاظهار اظهر في دفع هذا الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد مرجع
الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهرا في ذلك ظهورا تاما قريبا من الصريح

(بنكاح) ولم يغر بغيرها لما قدمه في خيار النكاح او زنا (فالولد رقيق) لسيدها لانه يتبع امه رقا وحرية (ولا تصير ام ولد اذا ملكها) لان امية الولد انما تثبت لها تبعاً لحرية وهو قن نعم ان ملكها وهي حامل منه بنكاح عتق عليه الولد كما باصه وحذفه لما قدمه في العتق بما يشمله وملكها مالو ملكها فرعه كان نكح حراماً اجنبياً ثم ملكها ابنه او عداً ابنه ثم عتق فلا يفسخ النكاح فلو اولدها ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني (او) حبلى منه امه الغير (بشبهة) منه بان ظنها زوجته الحرة وان كانت زوجته الامه بان تزوج حرة وامه فوطىء الامه يظن انها الحرة او امته كما باصه وكانه حذفه للعلم بما خرج به وهو مالو ظنها زوجته الامه فان الولد رقيق من قوله ولا بنكاح وكالشبهة نكاح من غر بغيرتها كما مر آنفاً (فالولد حر) عملاً بظنه وعليه قيمته لسيدها وخرج بتفسير الشبهة بما ذكره شعبة الملك كالمشتركة وقد مرت آنفاً والطريق كان وظنها بجبهة قال بها عالم فلا تؤثر حرية لا تنفاه ظنها (ولا تصير ام ولد اذا ملكها في الاظهر) لانها عقلت به في غير ملكه فلا نظر لحرية

قويلاً لا نأقول الاضمار وان كان صريحاً في احوال مرجع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها امه فليتامل سم بحذف (قوله ولم يغر) الى الفرع في المعنى الا قوله وحذفه الى وملكها وقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وكانه حذفه الى وكالشبهة (قوله فالولد رقيق لسيدها) بالاجماع الا اذا كان سيد الامه المنكوحه ممن تعتق عليه الولد لسكونه بعضه فانه يصير حرانها به اي كان تزوج شخص بامه ايه فاحبلم افان الولد يعتق على سيدها لانه ولد له وعش (قوله لانه يتبع امه الخ) ويتبع الاب في النسب واشرفهما في الدين واجاب البدل وتقرير الجزية وأخفهما في عدم وجوب الزكاة وأخسهما في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة نهاية (قوله تبعاً لحرية) اي الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حاملاً ان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين نهاية رسم قال عس قوله وصورة ملكها الخ اي على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولدة اه (قوله بنكاح) اي بخلاف مالو ملك الحامل منه بن نافلا يعتق عليه لعدم نسبته له شرعاً وقوله عتق عليه الولد اي ولا تصير به ام ولد عس (قوله لم يفسخ النكاح) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام معنى (قوله فلو اولدها الخ) خلافاً للمعنى والنهاية بما رتاهما فلو استولدها الاب ولو بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلاءها لانه رضى برق ولده حيث نكحها ولان النكاح حاصل بمحقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما لا ذالم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيخان في باب النكاح وهو المعتمد وان قال الشيخ ابو محمد ثبت الاستيلاء ويفسخ النكاح ومال اليه الامام وصححه البلقيني اه وفي سم عن الروض مع شرحه في الباب العاشر من ابواب النكاح مثلها (قوله زوجته الحرة) اما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق معنى ونهاية (قوله بان تزوج حرة وامه فوطىء الامه الخ) فالاشبه كما قاله الزركشي ان الولد حر كما في امه الغير اذا ظنها زوجته الحرة نهاية ومعنى (قوله او امته) عطف على قوله زوجته الحرة فمباراة المحرر بان ظنها زوجته الحرة او امته وفي النهاية عطف على ذلك لان ظنها مشتركة بينه وبين غيره او امه فرعه او مشتركة بين فرعه وغيره خلافاً لبعضهم اه اي فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجحه الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض رشيدى (قوله وهو) اي ما خرج به وقوله من قوله الخ متعلق بالعلم (قوله وكالشبهة نكاح من غر بغيرتها الخ) اي فالولد قبل العلم حر نهاية اي فالولد الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشيدى (قوله والطريق) وكذا لو اكره على وطء امه الغير كما قاله الزركشي وفي فتاوى البغوى لو استدخلت الامه ذكر حر نائم فعلفت منه فالولد حر لانه ليس بنان من جهة ويوجب قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع عليها بعد العتق كالمغرور اه (قوله كان وظنها بجبهة الخ) كان اباحه سيد الامه ووطنها على قول من يقول بجوازه باباحة السيد فانت بولده فانه لا يكون حراً عس (قوله فلا تؤثر حرية) (فرع) جارية بيت المال كجارية الاجنبى فيحدوا طوها وان اولدها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها بعد سواها كان فقيراً ام لا لان الاعفاف لا يجب من بيت المال معنى زاد النهاية ولو وطىء جارية ايه او امه ظاناً لخلها له او اكره على الوطء فالذى يظهر كما قاله الاذرعى ان الولد رقيق اه قال عس قوله فلا نسب ولا ابلاى رعايه المرح حيث لم تطاوعه وقوله ولو وطىء جارية الخ مثله بالاولى مالو وطىء جارية زوجته ظاناً لذلك قوله ان الولد رقيق اي ولا حده عليه اذا كان ممن يخفى عليه ذلك

لان الاصل والغالب اتحاد الضمان وعدم تشتهها بخلاف الاظهار فانه ان لم يكن ظاهر اى اختلاف الظاهر مع الضمير بقاء كان محتملاً لذلك احتمالاً لا قوياً اذ ليس الاصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضمير قبله لا نأقول الاضمار وان كان صريحاً في اتحاد مرجع الضمان لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونها منه فليتامل (قوله وهو قن) قد يكون حراناً ووطنها ظاناً انها زوجته الحرة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حاملاً ان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين (قوله ثبت الاستيلاء وانفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

للشبهة وهل يثبت نسبه منه في الصور الثلاث أم لا فيه نظر وظاهر اقتضاره على نفي الحرية في هذه دون نفي
النسب التصريح بنفيه فيما قبله أثبتوه في الثلاث فثبت عليه الارتداد واعتق وعدم القتل بقتله إلى غير ذلك
من الأحكام فليراجع أه (قوله) وكذلك ماله حتى الملك الخ أي في ثبوت الاستيلاء والعق بالموت عبارة
المغنى ويستثنى من إطلاقه مسائل منها ما لو أولد السيد أمة مكاتبه فإنه يثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو أولد
الاب الحرة أمة ابنه التي لم يستولدها فإنه يثبت فيها الاستيلاء وإن كان الاب معسر أو كافرا ومنها ما لو أولد
الشريك الأمة المشتركة إذا كان مرسرا كمرسان كان مرسرا ثبت الاستيلاء في نصيبه خاصة وكذا الأمة
المشتركة بين فرع الواطى وأجنبي إذا كان الأصل مرسرا ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده هل ينفذ استيلاءه
أولا وجهان وجههما كما جزم الفقهاء الأول ولو أولد أمة ولده المزرقة نفذ الاستيلاء كالاستيلاء بالولد السيدها وحرمت
على الزوج مدة الحمل وكذلك في النهاية الأقوال ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده الخ (قوله) وأمة ابنه الخ ويجب
على الأصل قيمتها وكذا مهرها إن تأخر الانزال عن مغيب الحشفة ومن المستثنيات ما لو وطىء أمة اشتراها
بشرط الخيار للبائع بآذنه لحصول الإجازة حيث ذنوا ولو وطىء جارية المغمم بعض الغانمين وأحبلها قبل القسمة
واختيار التملك والولد حر نسب إن كان الواطىء مرسرا وكذا معسرا كما نقله عن تصحيح القاضي أبي
الطيب والرويانى وينفذ الاستيلاء في قدر حصته إن كان معسرا ويسرى إلى باقيها إن كان مرسرا نهاية بخذف
(قوله) إذ لم يستولدها (الابن) قيد بالابن لأن المكاتب لا يصح استيلاءه سم (قوله) لم يقبل قوله) أي فينفذ
استيلاءه (قوله) لكنه يغرم له) أي للبقر له عس (قوله) فله نقصها وقيمتها) انظر ما المراد بالنقص المغروم مع
القيمة وسياق آخر مسئلة في الكتاب نقله عن الروضة أنه يغرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسياق ثم أنه
يحرم عليه وطؤها حتى يشترها من المنتزعة منه وظاهر أن محل الحرمة إن كان صادقا في كذابه نفسه
رشيدى ويحتمل أن المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها
وقت الوطء فلا يندرج الأول في الثاني (قوله) فكأمر) أي من عدم قبول قوله عس بحلولة الرشيدى أي
فيجوز في المدعى عليه نظير ما أثر في المدعى أه (قوله) لا تقاها عليه أخرا) أي بكذابه نفسه عس (قوله)
ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه أنه لا يحكم بحريته رشيدى وفيه وقفة بل الذى يفهم منه الحكم بحريته وهو
قياس ما سرق في أول الفرع وقياسه أيضا أنه يوقف الولاء هنا (قوله) إجماعا) إلى قوله لو كانه كتنفى في المغنى
إلا قوله فيما يظهر من إطلاقهم وقوله ثم رأت إلى المتن وقوله وصرح أصله (قوله) ما لم يقم به الخ) عبارة المغنى
ما لم يحصل هناك مانع أه وهى احسن (قوله) ككونها محرمة) أي على المحبل بنسب أو رضاع أو مصاهرة
مغنى أو كونها مجوسية أو وثنية نهاية (قوله) أو كونه مبعضا الخ) أي كون المحبل مبعضا أي أو كون الأمة مشتركة
بينه وبين أجنبي إذا أحبلها الشريك المعسر أو مشتركة بين فرع الواطىء وأجنبي إذا كان الأصل مرسرا كما
مر مغنى أو كونها موصى بمنافعها إذا كانت ممن تحبل فاستولدها الوارث فالولد حر وعليه قيمته يشترى بها عبدا
ليكون مثلها رقبته للوارث ومنفعته للموصى له ويلزم مهرها وتصير أمة ولد فتعتق بموته مسلوقة بالمنفعة وليس
له وطؤها إلا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تحبل فيجوز بغير إذنه كما صححه في أصل الروضة أو
كونها أمة تجارة عبده المأذون المديون لا يجوز له وطؤها إلا باذن العبد والغرماء كما مر فان أحبلها وكان

الولد وكذلك ماله حق الملك
فيه كامة مكاتبه وأمه ابنة
إذا لم يستولدها الابن
(فرع) نزعة بحجة
ثم أحبلها ثم أكذب نفسه لم
يقبل قوله وإن وافقه المقر
له لكنه يغرم له نقصها
وقيمتها والمهر وتعتق بموته
ويوقف ولاؤها فإن لم يجد
حجة خلف المنكر وأحبلها
ثم أكذب نفسه وأقر بها
فكما مر كذا ذكره في
الدعوى وسكتا عما لو
أولدها الأول ثم الثاني ثم
أكذب الثاني نفسه إلا وجه
ثبوت إيلاده الأول
لأنها قها عليه آخره يلزم
الثاني له قيمة الولد والمهر
والنقص (وله وطء أم
الولد) إجماعا ما لم يقم به
مانع ككونها محرمة أو
مسلمة وهو كافر أو موطوءة
ابنه أو مكاتبته أو كونه مبعضا

من أبواب النكاح حيث قال مانصه في حرم أي نكاح جارية الولد الأعلى أبو رقيق فلو تزوجها أي الأب الرقيق
ثم عتق أو تزوج حر رقيقه ثم ملكها ابنه لم يفسخ نكاحه فلو استولدها لم ينفذ أي استيلادها اهـ ولم يزدني
شرحه على تقرير ذلك وتوجيهه وعدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ أبو حامد والعراقيون والشيخ أبو علي
والبغوي وغيرهم ورجحه الأصمفوني وجزم به الحجازي والنفوذ قال به الشيخ أبو محمد ومال إليه الإمام
ورجحه البلقيني شمر (قوله) إذا لم يستولدها (الابن) قيد بالابن لأن المكاتب لا يصح استيلاءه (قوله) والمهر
سكت عن قيمة الولد (قوله) ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر أو موطوءة ابنة الخ) عبارة السيد السموودي

مع مر اثبت الاستيلاء بالنسبة الى السيد فينفذ إذا ملكها بعد أن يمت كالمرونة ولا يجوز له الوطء قبل بيعها إلا بالاذن أو كونها أم ولد الميرتد لا يجوز له وطؤها في حال ردته أو أم ولد ارتدت أو أم ولد كاتبها نهاية أو كونها أم لم ينفذ فيها الاستيلاء لردن وضعي أو شرعي أو جنائية (فرع) لو شهد اثنان على إقرار سيد الأمة بإيلاها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغر ما شئت لأن الملك باق فيهما ولم يفتوئ إلا ساطنة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غر ما قيمتها لو ارثه في ونهاية لأن هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجدت الصفه وحكم بعتقه ثم رجعا غر ما غنى (قوله) واذن له الخ أي في الوطء بعد الإيلاء (قوله) وله استخداما وأجارها وأغارتها أي وولدها بطريق الأولى معنى (قوله) وأجارها لا من نفسها ولو أجارها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانفسخت الإجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلاف ما لو أجار عبده ثم اعتقه فان الاصح عدم الانفساخ والفرق تقدم سبب العتق بالموت والصفة على الإجارة فيمن بخلاف الاعتاق ولهذا الوسخ الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنفسخ لتقديم استحقاق المنفعة على سبب العتق نهاية ومغنى قال عرش قوله وانفسخت الخ أي ورجع المستأجر لفسط المسمى على التركة ان كانت وإلا فلا مطالبة له على أحد وقوله لم تنفسخ أي الإجارة وينتق عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أو منع متوليه فعلى مياسير المسلمين اهـ (قوله) بان له قيمتها إذا قتلت جزم به المغنى بلا عزو (قوله) على بدل النفس) الأولى على ما يشمل بدل النفس (قول المتن وكذا تزويجها الخ) وله تزويج بنتها جبر أو لا حاجة إلى اعتبارها بخلاف الأم لفراشها ولا يجبر ابنها على النكاح ولأنه ان يتكبح بالإذن السيد وبأذنه يجوز وما استثناه البغوى من أن المبعوض لا يزوج مستولده ممنوع كقوله البلقيني لأن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية مغنى وقوله وما استثناه البغوى الخ كذا في النهاية (قوله) ولو مبعوضا معتمد عرش (قول المتن بغير اذنها) أي بكر أو ثيبا كان صاقلها فدخل منيه في فرجها بلا إيلاج فهي باقية على بكرتها وإن ولدت وزالت الجلدة لأنهم لم يوطئها بوطء في قبلها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ) عبارة النهاية والكافر لا يزوج أمته المسلمة بخلاف ما لو كان السيد مسلما وهي كافرة ولو وثنية أو مجوسية لأن حق المسلم في الولاية أكد وحضانة ولدها لها وإن كانت رقيقة لتبعته لها في الاسلام اهـ (قوله) ولا يصح إلى الفرع في النهاية والمغنى إلا قوله على ما حكاه الرويان عن الأصحاب وقوله كذا قالاه إلى وتصح كتابتها وقوله سهله إثبات الاختصار (قوله) ولا يصح أي يبعها وقوله به أي بصحة بيعها على حذف المضاف (قوله) لأنه مخالف لنصوص الخ) ومخالف للاجماع وقد اجمع التابعون فمن بعدهم على تحريم بيعها قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتمد في المسئلة إذ قلنا الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وحينئذ فيستدل بالأحاديث وبالأجماع على نسخ الأحاديث في بيعها نهاية قال عرش قوله يرفع الخلاف معتمد اهـ عبارة المغنى وقد قام الإجماع على عدم صحة بيعها واشتھر عن علي رضي الله عنه أنه خطب يوما على المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبعن وأنا الآن أرى يبعن فقال عبيدة السلماني رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع

وأضاف غيره لذلك أربعة وهي مالو أولد مكاتبته فانها تصير أم ولد ولا يحل له وطؤها ثم قال وثانية عشر وهي أم ولده إذا كاتبها لما سياتي من صحة كتابتها والمكاتبية محرم وطؤها آه وفي الروض في أبواب النكاح (فرع) أولد مكاتبته ولده فهل ينفذ استيلاؤه وجهان آه قال في شرحه قال في الأصل أصحهما عند البغوى الأول وقطع المروى بالثاني قال الزركشي ورجح الخوارزمي الأول وجزم به القفال في فتاويه اهـ وعلل اعني في شرحه الأول بأن الكتابة تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاء والثاني بأن المكاتبية لا تقبل النقل ويؤخذ منه أنه على الأول تنفسخ الكتابة ثم إن كانت موطوءة لابن حرم على الأب وطؤها وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله) ثم رأيت شارحاً رد عليه) عبارة شرح الروض قال البلقيني ويستثنى المبعوض فليس له وطء مستولده إلا باذن مالك بعضه اهـ وهو مفرع على ضعيف كما علم من باب معاملات العبيد اهـ (قوله) بخلاف كافر

وإن أذن له مالك بعضه فيما يظهر من إطلاقهم خلافا للبلقيني ثم رأيت شارحا رد عليه بما أشرت إليه من كلام الروضة وغيره (و) له (استخدامها) وأجارها ولعارتها (وارش جنائية عليها) وعلى أولادها التابعين لها وله قيمتهم إذا قتلوا لبقاء ملكه على الكل وأنما تجز إجارة الأضحية المنذورة لخروجها عن الملك وصرح أصله بأن له قيمتها إذا قتلت وكانه اكتفى عنه بدخوله في ارش جنائية عليها لانهم قد يطلقون الارش على بدل النفس (وكذا) ولو مبعوضا (تزوجها بغير اذنها في الاصح) لأنه يملكها من غير مانع فيه بخلاف كافر في مستولده المسلمة (ويحرم بيعها) ومثلها ولدها التابع لها كما علم من كلامه ولا يصح بل لو حكم به قاض نقض على ما حكاه الرويان عن الأصحاب لأنه مخالف لنصوص وأقيسة جليلة وصح أمهات الأولاد لا يبعن

ولا يرهن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة صحح الدار قطنى والبيهقى وقفه على عمر رضى الله عنه وابن القطان رفعه وهو المقدم لان مع راويه زيادة علم وخبر جابر رضى الله عنه كئنا نبيع سرارينا امهات الاولاد والنبي ﷺ حتى لا نرى بذلك بأسا اما منسوخ او منسوب له ^{وسلم} واستدللا واجتهادا فقدم مانسب اليه من النهى المذكور قولا ونصا ولان ما كان فيه من خلاف فى القصر الاول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه كذا قالوا ههنا لكنهما صححا فى محل آخر عدم نقضه لان المسئلة اجتماعية والادلة فيها متقاربة وتصح كتابتها ونحو بيعها من نفسها واخذ منه الزركشى صحة بيعها ممن تعتق عليه كاصلها وفرعها وفيه نظر اذا الاول عقد عتاقة لا يبع بخلاف الثانى ويصح بيع المرهونة والجانية وام ولد المكاتب كما مر (ورهنها) لانه يسلط على البيع (وهبتها) ولو مرهونة وجانية لانها تنقل المالك (ولو ولدت من زوج) رقيقا (أو) من (زنا) او من شبهة بانظن كونها زوجته الامة كما علم بامر

الجماعة أحب اليها من رأيك وحديثك فقال انصوافيه ما أنتم قاضون فأنى أكره أن أخالف الجماعة اه (قوله ولا يرهن) والذي فى النهاية والمغنى ولا يورثها ولعل الرواية متعددة (قوله وخبر جابر الخ) أى والذي استدلل به القديم على جواز البيع مغنى (قوله سرارينا) بتشديد الباء جمع سرية (قوله امام منسوخ الخ) وقيل أن النبي ﷺ لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كنا نخبر بأربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا بذلك رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن المخاربة فتركناها مغنى زاد النهاية ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهى او قبل ما استدلل به عمر وغيره من امر النبي ﷺ على عتقهن ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك النهى وهو ظاهر فى أز قوله لا نرى بالنون لا بالياء وقال البيهقى ليس فى شيء من الطرق انه اطلع عليه اه (قوله استدلالا واجتهادا) أى منا أخذنا بظاهر قول جابر أن النبي ﷺ حتى لا نرى بذلك بأسا رشيدى عبارة البجيرمى قوله امام منسوخ أى إن قرىء لا يرى بالياء التحية وقوله او منسوب الخ أى إن قرىء بالنون وكذلك يصح كونه منسوخا عليها ان ثبت انه ﷺ اطلع عليه واقره لكننه ثبت أنه لم يطلع وإنما أسند اليه بطريق الاجتهاد من جابر أى ظن جابر أن النبي ﷺ اطلع على بيعهن واقره شيخنا عز بنى اه (قوله قولا ونصا) وهو الحديث السابق من الدار قطنى مغنى اقوله ولان ما كان الخ عطف على قوله لانه يخالف لنصوص الخ (قوله وصار) أى البيع (قوله ونحو بيعها) كان يقرضها نفسها فتعتق وتأتى له بأمة مثما بدلها بجيرمى عبارة النهاية والمغنى وكيعها فى ذلك هبتها كما صرح به البلعنى والاذرى بخلاف الوصية بها لاحتياجها إلى القبول وهو لا يمكن بعد المات والعتق يقع عقبه اه قال الرشيدى قوله بخلاف الوصية بها أى لنفسها أى لتحرم لتعاطى العقد الفاسد وكذا وقفها اه (قوله واخذ منه الزركشى الخ) عبارة النهاية قال الزركشى ينبغي صحة بيعها الخ وهو مردود اه وعبارة المغنى وليس له بيعها ممن تعتق عليه ولا بشرط العتق ولا بمن اقرب جريتها فاننا لو قلنا انه من جهة المشترى اقتداء هو بيع من جهة البائع ففيه نقل ملك اه (قوله اذا الاول) أى بيعها من نفسها عقد عتاق على الصحيح ويؤخذ منه أن محل بيعها من نفسها إذا كان السيد حرا لكل اما إذا كان مملوكا فانه لا يصح لانه عقد عتاق كما مر وهو ليس من اهل الولاء وهذا ما خوذ من كلامهم ولم ار من ذكره والهبة كالبيع فيها ذكره وهذا كله اذا لم يرتفع الا بالادفان ارتفع بان كانت كافرة وليست لمسلم وسيت وصارت قفنه فانه يصح جميع التصرفات فيها فلو عادت لما اكتم بعد ذلك لم يعد الاستيلا لا نا بطلناه بالكلية بخلاف المستولدة المرهونة اذا بيعت ثم ملكها الراهن لاننا انما بطلناه الاستيلا فيها بالنسبة الى المرتن وقد زال تعلقه وهذا هو الظاهر مغنى وقوله وهذا كله الخ فى النهاية مثله (قوله ويصح بيع المرهونة الخ) عبارة النهاية ويستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الاولى المرهونة وهن وضعيا وشرعيا حيث كان المستولد معسرا حال الايلا الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة مستولدة المفلس اه قال عرش قوله وهن وضعيا أى بان رهنها المالك فى حياته وقوله او شرعيا أى بان يموت مالهما وعليه دين فالتركة مرهونة بشرعا وقوله وسيدها كذلك أى معسرا حال الايلا اه (قول المتن ورهنها وهبتها) عبارة المغنى ويحرم ويبطل بيعها ورهنها وهبتها لخبر الدار قطنى السابق فى الاول والثالث ولانها لا تقبل النقل فيها وقيا للثانى عليهما ولان فيه تسليطا على البيع اه (قوله ولو مرهونة الخ) عبارة النهاية وظاهر ان ام الولد التى يجوز بيعها لعلقة رهن وضعى او شرعى او جناية او نحوها تتمتع هبتها اه (قوله لانها تنقل المالك) والحاصل أن حكم أم الولد حكم الفنة إلا فيما ينقل به المالك أو يؤدى الى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع فهمه من تحريم بيعها للتنبيه على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام وان لم

أى لأن الكفر مانع (قوله امام منسوخ الخ) قد يقال شرط النسخ عدم امكان الجمع وهو هنا ممكن بحمل النهى على التنزيه (قوله وفيه نظر) كتب عليه مر (قوله وام ولد المكاتب كما مر) فى استثنائه نظر لان المكاتب لا يصح استيلاده كما مر والله اعلم وهذا اخر ما وجد على نسخة التحريم امام الدنيا بلا نزاع وعالم هذا

يتصل به المقصود كما نص عليه في الام قال الزركشي والدميري ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها
 نهاية (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف ولدت (قول الامن فالولد للسيد الخ) سكت عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم ار من تعرض لهم والظاهر اخذ ان كلامهم انهم ان كانوا من اولادها الاثلاث فحكمهم
 حكم اولادها او من الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاً وحرية كما مر (فرع) لو قال لامته انت حرة بعد
 موتي بعشرين مثلاً فاما تعق إذا مضت هذه المدة من الثلث واولادها الحادثون بعد موت السيد في هذه
 المدة كأولاد المستولدة ليس للوارث ان يتصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك ويعتقون من رأس المال كما
 ذكره في باب التدبير اه معني (قوله وان ماتت امه) هذا احد المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى
 حكم التابع كافي نتاج الماشية في الزكاة بخلاف المكاتبه إذا ماتت او عجزت نفسها تبطل الكتابة ويكون
 الولد رقياً للسيد لانه يعتق بعقبتها تبعاً بلا ادائه او نحوه ولد المستولدة انما يعتق بما اعتق هي به وهو
 موت السيد ولهذا لو اعتق ام الولد او المدبرة لم يعتق الولد كالعكس بخلاف المكاتبه اذا اعتقها بعق ولدها
 وواد الاضحية والهدى المنذورين له حكمهم الزوال الملك عنهما ولد الموصى بمنفعتها كالام رقبة للوارث
 ومنفعته للموصى له لانه جزء من الام والمؤجرة والمعاراة لا يتعدى حكمهما الى الولد لان العقد لا يقتضيه وولد
 المرهونة الحادث بعد الرهن غير مرهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المغصوبة غير مغصوب وولد
 المودعة كالثوب الذي طيرته الريح الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجناية وولد المرتدين مرتد وولد العدو
 تصح شهادته على عدو اصله وولد مال القراض يفوز به المالك وولد المستأجرة غير مستأجر وولد الموقوفة
 لا يتعدى حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للوقوف عليه قال الزركشي وضابط
 ما يتعدى الى الولد كل ما لا يقبل الرفع كالمؤجر عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذا ولد الاضحية والهدى اه
 معني عبارة الهية والولد الحادث بين ابوين مختلفي الحكم على اربعة اقسام الاول ما يعتبر بالابوين جميعاً كما
 في الاكل وحل المنهي عن المناكحة والزكاة والتضحية به وجزء الصيد واستحقاق سهم الغنيمة والثاني ما يعتبر
 بالاب خاصة وذلك في سبعة اشياء بالنسبة له وتوابعه والحرية اذا كان من امته او من امه غريباً او ظناً
 زوجته الحرة او امته او من امه فرعه والكفارة والاولا فانه يكون على الولد بمو الى الاب وقد رجع ومهر
 المثل وسهم ذوى القرى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان ابوه رقيقاً والرق اذا كان
 ابوه حراً وامه رقيقة الا في صور ولدا امته ومن غريباً او من ظناً زوجته الحرة او امته وولد امه فرعه
 وحمل حرة من مسلم وقد سبقت والرابع ما يعتبر باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر
 باسرها كافي الاسلام والجزية يتبع من له كتاب او اعظمهما كافي ضمان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يعتبر باخسهما وذلك في النجاسة والمناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم
 الغنيمة وولد المدبرة والمعلق عتقها بصفة لا يتبعها في العتق الا إذا كانت حراً لا به عند العتق او وجود الصفة
 وولد المكاتب الحادث بعد الكتابة يتبعها رقاً وعتقاً بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضحية والهدى الواجبين
 بالتعيين له اكل جميعه كما مر في الكتاب تبعاً لاصله وجرى جماعة على انه اضحية وهدى فليس له اكل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه وولد المبيعة يتبعها ويقابلها جزء من الثمن وولد المرهونة والجانية والمؤجرة والمعاراة
 والموصى بها او بمنفعتها وقد حملت في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء اولدته قبل الموت او بعده
 وولد الموقوفة وولد مال القراض والموصى بخدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها اما اذا كانت
 الموصى بها او بمنفعتها حاملاً به عند الوصية فانه وصية او حملت به بعد موت الموصى او ولدت الموهوبة به بعد

بعد الاستيلاء (فالولد للسيد
 يعتق) وان ماتت امه
 (بموته) ويمتنع نحو بيعه
 (كهى) لان الولد يتبع
 امه رقاً وحرية وكذا
 في سببها اللازم نعم لو غر
 بخربتها

العصر بلاد فاع شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طيب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه بجاء سيدنا محمد خير انبياء وبعلمه في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قيمته وخرج بزواج وزنا
ولدها من السيد فهو حر
وان ظننا زوجته الامة وصر
ان ادخال الكاف على
الضمير فيه نوع شذوذه
اينار الاختصار (و اولادها
قبل الاستيلاء من زوج او
زنا لا يعقون بموت السيد
وله بيعهم) لحدوثهم قبل سبب
الحرية اللازم ونظيره مالو
اولد معسر موهنة فيعت
في الدين ثم ولدت من زوج
او زنا ثم ملكها فلا يعق
ولدها بموته لحدوثه قبل
سبب الحرية اللازم
(فرع) اتى القاضى
فيمر اقر وطء امته فادعت
انها اسقطت منه ما تصير به
ام ولد بانها تصدق ان امكن
ذلك يمينها وحكى ابن
القطان فيه وجهين رجح
منهما الاذرى تصديقه وان
اعترف بالحل لم تمض مدة
لا يبقى الحل فيها مجتأ ولو
ادعى ورثة سيدها مالاله
بيدها قبل موته فادعت
تلقه اى قبل الموت صدقت
يمينها كما نقله الازرق وكلام
النهاية يؤيده اما دعواها
تلقه بعد الموت فيظهر
عدم تصديقها فيه لان يدها
عليه حينئذ يد ضمان لانه
ملك الغير وهى حررة وقبل
شهادة الاب على ابنه باقراره
بالاستيلاء وان تضمنت
الشهادة لولد الولد لانها
تابعة والمقصود الشهادة
على ولده بالاستيلاء وتسمع
دعواها على السيد الايلاء

القبض وقد حملت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقابل حينئذ فان كانت الموهوبة حاملا به عند
الهبة فهو هبة ولو رجع الاصل في الموهوبة لا يرجع في الذى حملت به بعد الهبة وولده بعد القبض وولد
المغصوبة والمعاراة والمقبوضة ببيع فاسد او بسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد
عليه نابع لو وضع اليد عليها وحل الضمان في ولد المعارة اذا كان موجودا عند العارية او حادثا وتمكن من
رده فلم يردده وولد المارتان انعقد في الردق واولاده مرتدان فمرتدان وان انعقد قبلا او فيها واحدا وله مسلم فلم
اه قال الرشيدى قوله وجزاء الصيداى ما يجعل جزاء للصيد فيما اذا كان احدا بوجه جزى في الجزاء الآخر
لا يجرى وقوله واستحقاق سهم الغنيمة اى بالنسبة للركوب كما اذا كان متولدا بين ما يسهم له وما يرضخ له
وقوله لمالو الاب اى حيث امكن فلا يردانه قد يكون لمالو الاب قبل عتق الاب وقوله وقدر الجزية يتأمل
وقوله وولد المبيعة يعنى حملها بخلاف ما بعده فان المراد فيه الولد المنفصل وقوله فان كانت الموهوبة يعنى التى
قبضت وانظر ما يترتب على الحكم بكون ولدها موهوبا او تابعا له وقوله وجرى جماعة الخ منهم الشارح
وكذا المغنى كما رآنا (قوله كان ولده الخ) اى الحادث قبل العلم برقيتها نهاية (قوله فيه نوع شذوذ) ولو قال
كالروضة فحكم الولد حكم امه لان ايشمل منع البيع وغيره من الاحكام معنى (قوله ونظيره الخ) عبارة
النهاية في شرح فالولد للسيد الخ وحل ما ذكره المصنف اذ لم تبع فان بيعت في رهن وضعى او شرعى او فى جنابة
ثم ملكها المستولدهى واولادها فانها تصير ام ولد تلى الصحيح واما اولادها فارقا لا يعطون حكمها لانهم
ولدوا قبل الحكم باستيلائها اما الحادثون بعد ايلائها وقبل بيعها فلا يجوز له بيعهم وان بيعت امهم
للضرورة لان حق المرتبة والمجنى عليه مثلا لا تعلق لهم فيعتقون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد
البيع لحدوثهم في ملك غيره اه (قوله) لحدوثه قبل سبب الحرية الخ) الاولى قبل الحكم باستيلائها كما مر عن
النهاية والمغنى (قوله وحكى ابن القطان فيه وجهين رجح الخ) اعتمده النهاية عبارة عن فروغ ابن القطان
لو قالت الامة التى وطئها السيد اليقوت سقطت به ام ولد وانكر السيد الفاءها ذلك فمن المصدق وجهان
قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما في الاستقاط والعلق مطلقا وقيما
اذا اعترف بالحل احتمال والا قرب تصديقه ايضا الا ان تمضى مدة لا يبقى الحل مجتئا اليها ولو اتفقا على
انها اسقطت وادعت انه سقط مصور وقال بل لاصروة فيه اصلا فالظاهر تصديقه ايضا لان الاصل معه اه
قال عرش قوله الظاهر ان القول قول السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حرو وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء
فهو قن صدق يمينه بخلاف مالو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فانها
المصدقة لان اليد لها فترجح بخلافه في الاولى فانها تدعى حرية والحر لا يدخل تحت اليد معنى عبارة النهاية ولو
تنازع السيد ووارثه والمستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول قول السيد والوارث
وتسمع دعواها ولو كان لامته ثلاثة اولاد ولم تكن فراشاله ولا مزوجة فقال احدهم ولدى فان
عين الاوسط ولم يكن اقراره يقتضى الاستيلاء فالآخران رقيقان وان اقتضاء بان اعترف بايلائها في ملكه
لحقه الا صغر ايضا للفراش وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر فالقائف فان تعذر فالقرعة ثم ان كان
اقراره لا يقتضى ايلاء او خرجت القرعة ولم يثبت نسبه ولا يوقف نصيب ابن وان كان
اقتضاء فالصغير نصيب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غيره ان خرجت القرعة له فان خرجت لغيره
عتق معه اه قال الرشيدى قوله وان مات قبل التعيين هذا مقابل قوله فان عين الاوسط وسكت عما اذا
عين الاكبر او الا صغر فالحكم فيها ظاهر بما ذكره وقوله عتق وحده اى حكم بعثته اى عملا بقوله هذا ابني
اذ هو من صبي العتق كما مر في باب وقوله ولم يثبت نسبه اى لان القرعة لا تدخل لها في النسب اه (قوله)

ويكافئ مريدك جدا كثيرا طيبا مباركا (٤٣٢) فيه كاتح يا ربنا وترضى جدا كالذي نقول وخيرا لما نقول يلا السموات والارض

ويقوم بحقوقها (قوله ويكافئ مريدك) همزة في آخره أي يساوي ما ترى من النعم ويقوم بشكره (قوله جدا كثيرا) كمنظيره الآتين عطف على جدا أي في الخ بعاطف مقدر (قوله ربنا) كمنظيره الآتي منادى بيا مقدر (قوله يلا السموات الخ) أي بتقدير تجسمه من نور (قوله من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما مما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب (قوله أهل الثناء الخ) أي بأهل المدح والعظمة ويحوز الرفع بتقدير أنت (قوله أحق الخ) مبتدأ خبره قوله لا مانع الخ وجلة وكنالك عبدة مترضة بينهما (قوله ولا ينفع ذا الجد الخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه وإنما ينفعه عندك رضاك ورحمتك وما قدمه من أعمال البر بفضلك وكرمك (قوله وأزواجه الخ) عطف على عبدك (قوله كاصليت) لم يزد وسلمت وإن اقتضاها حسن المفاصلة اقتصارا على ما ورد (قوله ورضاك) عطف على المضاف أو المضاف إليه (قوله وكما يليق الخ) عطف على قوله كاصليت الخ (قوله وما تحب الخ) عطف على قوله كما يليق الخ (قوله وعلينا معهم الخ) عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع غيره من المؤمنين امتثالا لحديث إذا دعوتهم فعمموا (قوله بالاخلاص فيه) أي في تأليف الشرح من الرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة بأن يقصد به نفع العباد ورضا الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها سبحانه اللهم الخ) إنما ختم كتابه بهذه الآية التي نزلت في أذكار أهل الجنة وما يهتمون به دعواهم من الحمد لرب العزة رجاء أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ بحمد الله وعونه وتوفيقه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه من تسويد هذه الحواشي الجامعة لمعتمدات ما أخرى الشافعية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي في مكة المشرفة زادها الله ثمرات وتكريما ومهابة وتعظيما في منتصف ربيع الثاني من شهر سنة ألف ومائتين وتسع ومائتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات وأرجو من فضل الله أن يجعلها في حيز القبول فإنه كريم يعطي خير ما مول والمرجو من اطلاع عليها أن يدعو لقليل البضاعة بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن التسهلات والسيئات فإن الإنسان محل للقصور والنسيان خصوصاً في هذه الأعوام والأزمان ولإني والله معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولكن فضل الله وكرمه لا يعمل بشيء من العلل ونسأله حسن الختام بجاء سيدنا محمد عليه وآله وصحبه الصلاة والسلام

تم

وما شئت ربنا من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وصل اللهم وسلم وبارك أفضل صلاة وأفضل سلام وأفضل بركة على عبدك ونيك ورسولك النبي الأبي وأزواجه وذريته وعلى آله وأصحابه وأنصاره وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وكما يليق بعظيم شرفه وكماله ورضاك عنه وما تحب وترضى له عدد معلوماتك ومداد كلماتك ابداً الآبدية ودهر الداهرين كلما ذكرك وذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعائنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين أسألك اللهم بجلال وجهك وباهر قدرتك وبواسع جودك وكرمك أن تنفع بهذا الشرح المسلمين منفعة عامة وأن تمن علي بالأخلاص فيه ليكون ذخيرة لي إذا جاءت الطامة وإن لا تعاقبني فيه ولا في غيره من سائر أثارى بقبيح ما جئت من الذنوب وعظيم ما اقترفت من العيوب إنك أرحم

الراحمين وأكرم الأكرمين دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

ولو في المرض) إلى قوله صلى الله عليه وسلم في النهاية والمغنى الا قوله كما بينته الى وكذا (قوله ولو في المرض الخ)
 عبارة المغنى والنهية سواء احبها او اعقها في المرض أم لا وصى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو وصى بحجة
 الاسلام فان الوصية بها بحسب من الثلث لان هذا الانلاف حصل بالاستمتاع فاشبهه انفاق المال في اللذات
 والشهوات (خاتمة) لو وطئ مشركا كان أمه لها وانت بولد ادعى استبراء وحلفا فلا نسب ولا استيلاد
 وان لم يدعيه فله احوال احدها ان لا يمكن كونه من احدهما بان ولده لاكثر من اربع سنين من وطئه الاول
 ولاقل من ستة اشهر من وطئه الثاني او لاكثر من اربع سنين من آخرهما وطافا فكلوا ادعى الاستبراء الحال
 الثاني ان يمكن كونه من الاول دون الثاني بان ولده لما بين اقل مدة الحمل واكثرها من وطئه الاول ولما دون
 اقل مدة الحمل من وطئه الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان معسرا ويسرى ان
 كان موسرا الحال الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولده لاكثر من اربع سنين من وطئه الاول
 ولما بين ستة اشهر واربع سنين من وطئه الثاني فيلحق بالثاني ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان
 معسرا وان كان موسرا يسرى الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولده لما بين ستة اشهر واربع
 سنين من وطئه كل واحد منهما وادعيه او احدهما فيعرض على القائف فان تعذر امر بالانتساب اذا بلغ
 وان انت لكل منهما بولد وهما موسران وادعى كل منهما ايلاده قبل ايلاد الاخر لها ليسرى ايلاده الى
 بقيتها فان حصل الياس من بيان القبلية عتقت بموتها لا تفاهما على العتق ولا يعق بعضها بموت أحدهما
 لجواز كونها مستولدة للاخر ونفقتا في الحياة عليهما ويوقف الولاة بين عصبتها لعدم المرجح وان كانا
 معسرين ثبت الاستيلاد لكل واحد في قدر نصيبه فاذا مات أحدهما عتق نصيبه وولاؤه لعصبته فاذا ماتا
 عتقت كلاهما والولاة لعصبتها بالسوية وان كان أحدهما موسرا فقط ثبت ايلاده في نصيبه والنزاع في نصيب
 المعسر فنصيب نفقتها على الموسر ونصفها الاخر بينهما ثم ان مات الموسر او لا عتق نصيبه وولاؤه لعصبته فاذا
 مات المعسر بعده عتقت كلاهما ووقف الولاة بين عصبتها ما وان مات المعسر او لا لم يعق منها شيء فاذا مات الموسر
 بعده عتقت كلاهما وولاة نصفها لعصبته ووقف الولاة النصف الاخر اما لو ادعى كل منهما سبق الاخر وهما
 موسران او أحدهما موسر فقط ففي الروضة كاصلهما عن البغوى يتحالفان ثم يتفان عليها فاذا مات
 أحدهما في الصورة الاولى لم يعق نصيبه لاحتمال صدقه وعتق نصيب الحي لاقراره ووقف وولاؤه فاذا مات
 عتقت كلاهما ووقف الولاة الكل واذا مات الموسر في الثانية عتقت كلاهما نصيبه بموته وولاؤه لعصبته ونصيب
 المعسر باقراره ووقف وولاؤه وان مات المعسر او لا لم يعق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر
 عتقت كلاهما وولاة نصيبه لعصبته وولاة نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكلوا ادعا كل منهما انه
 أولدها قبل استيلاد الاخر لها وقد تقدم حكمه والعبرة باليسار والاعسار بوقت الاحبال ولو عجز السيد عن
 نفقة ام ولده اجبر على تخليتها التكتسب وتنفق على نفسها او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها كما
 لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنفقتها في بيت المال كما مر في النفقات اه
 (قوله وان نجز عتقها فيه) اي في مرض موته ولا نظر الى ما فوته من منافعتها التي كان يستحقها الى موته لان
 هذا التلاف في مرضه فاشبه ما واتفقه في طعامه وشرابه وبالقياس على من تزوج امرأة باكثر من مهر
 مثلها في مرض موته نهاية (قوله للخبر السابق) أي في اول الباب في حديث مارية القبطية عبارة المغنى
 والنهية لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اعقها ولدها اه (قوله ياربنا لك الحمد) أي يا خالقنا وربيها مختص
 بك الشاء بالجميل ولما كان تمام التاليف من النعم حمد الله عليه كما حمد على ابتدائه فكانه قال الحمد لله الذي
 أقدرنى على اتمامه كما أقدرنى على ابتدائه وآثر الجملة الاسمية لافادتها الدوام المناسب لل مقام وقدم المسند
 المشتمل على اللام وضمير الخطاب ليفيد الاختصاص على سبيل الرجحان ويكون حمده على وجه الاحسان
 ويتلذذ بخطاب الملك المنان (قوله حمدا الخ) مفعول مطلق نوعي ثان للحمد (قوله ياربنا نعمك) أي ياربنا

ان أرادت اثبات امية الولد
 لانسبه (وعتق المستولدة)
 ولو في المرض وان نجز عتقها
 فيه أو وصى بعقبتها من
 الثلث كما بينته في شرح
 الارشاد مع الفقيه بينه وبين
 ما مر في حجة الاسلام وكذا
 اولادها الحادثون بعد
 الاستيلاد (من رأس المال)
 مقدما على الديون والوصايا
 للخبر السابق عنه صلى الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 ياربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم
 سلطانك حمدا يوافي نعمك

خاتمة

ليس بين علماء الاسلام من يجهل ما لعل الفقه من الافضلية على سواء من العلوم ، إذ هو علم العبادات التي هي الوصلة بين العبد وربّه ، وهو علم الحلال الذي أمر الله تعالى عباده به والحرام الذي نهاهم عنه وحذرهم منه ، وإن مذهب الامام القرشي محمد بن إدريس الشافعي أشهر المذاهب الاسلامية انتشارا وأكثرها أتباعا لما عرف عن صاحبه رضي الله عنه من قوة العارضة وبراعة الاستنباط مع المحافظة القادرة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كتاب « منهاج الطلاب » مع شرحه « تحفة المحتاج » تصنيف الامام البارع والعلامة المحقق « ابن حجر الهيتمي » نزيل مكة المكرمة - من أنفس كتب المذهب وأحفظها بالفروع الفقهية وأجمعها لنوادره ، وقد كان هذا الكتاب بعيد المنال مع شدة الحاجة إليه واشتداد رغبة أهل العلم في الحصول عليه ، وكما تأقت نفوس أهل العلم وعشاق التزود من بحار الشريعة إلى اقتنائه فمز عليهم الحصول عليه ، وقد أشار علينا كثير من أهل العلم بطبعه وإعادة نشره مع حاشيتيه العظيمتين : أولاهما تصنيف العلامة المدقق خاتمة العلماء الشيخ أحمد الشهير بابن القاسم العبادي ، والثانية تأليف شيخ العلماء ومعدن التحقيق الشيخ عبد الحميد الشرواني ، فقمنا بطبع هذه المجموعة النادرة المثال على الوجه الذي يرضى عنه الله تعالى ورسوله وأهل العلم الاسلامي ، في عشرة أجزاء كبار تبلغ قرابة ٥٠٠٠ خمسة آلاف صفحة من القطع الكبير ، راجين بذلك رضا الله ورسوله ، وقد عاوننا بارشاده وتشجيعه الاستاذ العالم والرجل الصالح الشيخ محمد علي حسين مالكي الهندس بالحرم المكي ، فنحن نثني عليه بما هو أهل له ونرجو الله أن يجزيه عنا أحسن الجزاء ويثيبه عن العلم والدين خير المثوبة ، آمين .

رجب الفرد سنة ١٣٥٧ هـ	المكتبة التجارية الكبرى
سبتمبر سنة ١٩٣٨ م	بشارع محمد علي بمصر
	لصاحبها : الحاج مصطفى محمد



(فهرست الجزء العاشر من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
 (للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صفحة	
٢	(كتاب الايمان)
١٦	فصل فى بيان كفارة اليمين
٢٠	فصل فى الحلف على السكنى
٣٣	فصل فى الحلف على الاكل والشرب
٤٤	فصل فى صور منثورة
٦١	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري
٦٧	(كتاب النذر)
٨٧	فصل فى نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها
١٠١	(كتاب القضاء)
١٢٠	فصل فيما يقتضى انزال القاضى او عزله
١٢٩	فصل فى آداب القضاء وغيرها
١٥٠	فصل فى التسوية
١٦٣	باب القضاء على الغائب
١٧٩	فصل فى غيبة المحكوم به عن مجلس القاضى
١٨٦	فصل فى الغائب الذى تسمع البينة ويحكم عليه
١٩٣	باب القسمة
١٢١	(كتاب الشهادات)
٢٤٥	فصل فى بيان قدر النصاب فى الشهود
٢٦٧	فصل فى تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك
٢٧٤	فصل فى الشهادة على الشهادة
٢٧٨	فصل فى الرجوع عن الشهادة
٢٨٥	(كتاب الدعوى)
٣٠٢	فصل فى جواب الدعوى
٣١١	فصل فى كيفية الحلف وضابط الحالف
٣٢٦	فصل فى تعارض البينتين
٣٣٧	فصل فى اختلاف المتداعيين
٣٤٨	فصل فى القائف
٣٥١	(كتاب العتق)
٣٦٦	فصل فى العتق بالبعضية

(تابع فهرست الجزء العاشر من جواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

- ٣٦٩ فصل في الاعتاق في مرض الموت
 ٣٧٥ فصل في الولاء
 ٣٧٨ (كتاب التدبير)
 ٣٨٦ فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة
 ٣٩٠ (كتاب الكتابة)
 ٣٩٩ فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه
 ٤٠٨ فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد
 ٤١٥ فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة
 ٤٢١ (كتاب أمهات الاولاد)

(تمت)

